













## تحذير هام

حقوق الطبع والتأليف والنشر والتوزيع لهذا الكتاب محفوظة  
لورثة المؤلف، المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، وادى يماهم  
قانونا نجله الدكتور محمد ذوق عبد الرحمن الجزيري . \* ظهر اي  
نسخ غير مكتومة بخاتم المثل القانوني للورثة يقع حائزها .  
مائلة القانونون .

## تقويه

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله ، بعثه الله رحمة للعالمين ، ومنارا للسائئين ، وهاديا للحائرين .

## وبعد

دأب بعض الفاضلين في داخل جمهورية مصر العربية وخارجها على نشر موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة تأليف المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجزيري بعد وفاته بدون إذن من ورثة المؤلف ، الأمر الذى أدى به إلى المؤلف الأخذ على عاتقهم طبع ونشر هذه الموسوعة . وتسر دار الارشاد التأليف والطبع والنشر التى من أغراضها احياء التراث الاسلامى أن تبدأ بالكونة نشاطها في تقديم موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة بأجزائه الخمسة بعد اعادة تنظيم وتبويب محتويات الطبعة الأولى من الجزء الخامس الخاص بالمعقوبات الشرعية والذى كان قد قام الأستاذ الشيخ على حسن العريض مشكورا بتنسيق أصول هذا الجزء بعد الحصول عليه من ورثة المؤلف . وقد قام الدكتور محمد شوقي عبد الرحمن الجزيري باعادة تنظيم الكتاب بحيث يمتشى مع باقى الاجزاء الأربعة السابقة

وتتكون الموسوعة من خمسة أجزاء :

• وقد تم طبع الموسوعة في خمسة مجلدات تحتوى على جميع الاجزاء بدون حذف أو نقص .

الجزء الأول : ويختص بالعبادات

الجزء الثانى : ويختص بالمعاملات

الجزء الثالث : ويختص بالمعاملات

الجزء الرابع : ويختص بالأحوال الشخصية

الجزء الخامس : ويختص بالمعقوبات الشرعية ( الحدود — القصاص — التعزير )



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .  
أما بعد : فقد جاءتني رسائل كثيرة من نزاح متعددة ، تشير بإعادة النظر في الجزء الأول من كتاب الفقه لأنه يشتمل على أخطاء عديدة ، وإيجاز في مراحل سيرة ، مع ما له من المزايا الأخرى التي لا توجد في كتب الفقه الأخرى .

فتصفحته بامعان فوجدت هذه الملاحظات لها محل من الاعتبار - ويرجع سبب ذلك إلى أن أصل وضع الكتاب كان الغرض منه تسهيل مواضع الفقه الإسلامي على أئمة المساجد العلماء ، وهؤلاء عليهم أن يوضحوا ما يقف في سبيلهم من مجهول أو مبهم ، فتترتب على ذلك تسامح في صياغة نصوص أعلى الصحفية - فبدأت عندهم هذا الخطأ : ربما كنت شاعرا به أمكنني إزالته ، وتوضيح كل مبهم منه .

وعلى هذا رأيت إعادة النظر في الكتاب من أوله إلى آخره ، ومراجعة كتب الفقه الأخرى فرأيت من الضروري إدخال الإصلاح الآتي :

أولا : أن أجعل لكل مسألة عناوين خاصة بها ، كي يسهل على كل واحد أن يرجع إلى المسألة التي يريدها بالنظر في محتويات الكتاب ( الفهرست ) ، بخلاف الكتاب الأول ، فإن مسأله كانت مخلوطة ، فلا يسهل على الناس الوقوف على أغراضهم منها .

ثانيا : رأيت من الضروري أن أنص في أعلى الصحيفة على المذهبين المتفقين حتى يتهون هذان المذهبان على وجه لا يحتمل الخطأ ، وهذه الطريقة يتبين منها خطأ الطريقة الأولى في كثير من أبواب الكتاب : كما هو الحال في « كتاب الصلاة ، ومباحث القبلة ، ومباحث الحيض ، ومباحث الجيرة » وغيرهما مما لا أستطيع أنص عليه لضيق المقام ، وما على القارئ إلا أن يرجع إلى الكتاب ليعلم ما فيه من صواب وأصح .

ثالثا : قد رجعت إلى كتب الفقه في كثير من مواضع الكتاب المذكورة في أسفل الصحيفة ، وهي في الغالب ذكر السنن والفرائض بطريق الإجمال - فلم أجد فيها أخطاء كثيرة ، ولكنني أوضعت منها كل مجهول .

رابعا : رأيت من الضروري أن أبالغ في الإيضاح ، حتى يتيسر لكل من نظرت في هذا الكتاب أن يظهر بغيره بسهولة ، وقد اعتنيت عناية خاصة بمسائل « كتابي : الحج ، والصيام » ، ليسهل على الناس فهمها بدون عناء كبير .

خامسا : ذكرت كثيرا من حكمة التشريع في كل موضع أمكنتني فيه ذلك ، وكنت أود أن أكتب حكمة التشريع لكل مباحث الكتاب ؛ ولكنني خشيت تضخمه ، وذهاب القارئ المقصود منه .

سادسا : رأيت أن أكتي بأدلة الأئمة الأربعة من كتب السنة الصحيحة ، وأذكر وجهة نظر كل منهم .

وبالجملة فقد بذلت في هذا الكتاب مجهودا كبيرا ، وحررته تحريرا تاما ، وغصلت مسأله بفتاوى خاصة ، ورتبتها ترتيبا دقيقا ، وما على القارئ إلا أن يرجع إليه . ويأخذ بما يريده منه بسهولة تامة ، وهو آمن من أنزل إن شاء الله تعالى .

والله المستول أن ينفع المسلمين آمين .

## محتويات الجزء الأول ( الفهرست )

### كتاب الطهارة

الصفحة	المصفاة
١	تعريفها . . . . .
٤	انقسام الطهارة . . . . .
٨	مبحث الأعيان الطاهرة . . . . .
٨	مبحث الأعيان النجسة وتعريف النجاسة . . . . .
١٤	مبحث ما يعلى عنه من النجاسة . . . . .
١٤	مبحث فيما تزال به النجاسة ، وكيفية ازالها . . . . .
٢٥	انقسام المياه . . . . .
٢٥	مبحث الماء الطهور - تعريفه . . . . .
٢٦	الفرق بينه وبين الماء الطاهر . . . . .
٢٩	حكم الماء الطهور . . . . .
٢٩	بما يخرج الماء من الطهورية . . . . .
٢٩	القسم الثاني من انقسام المياه : الطاهر غير الطهور - تعريفه . . . . .
٢٩	أنواع الطاهر غير الطهور . . . . .
٢٩	القسم الثالث من انقسام المياه : الماء المتنجس - تعريفه - أنواعه . . . . .
٢٩	مبحث ماء البئر . . . . .
٢٩	حكم الماء الطاهر ، والماء المتنجس . . . . .
٤١	مباحث الوضوء . . . . .
١ -	المبحث الأول في تعريف الوضوء . . . . .
٢ -	المبحث الثاني : حكم الوضوء . . . . .
٤٢	وما يتعلق به من مسح ونحوه . . . . .
٤٣	شروط الوضوء . . . . .
٤٧	فرائض الوضوء . . . . .
	خلاصة لما تقدم من فرائض الوضوء

### مباحث الحيض

١١٨	مبحث النفلس - تعريفه . . . . .
١١٨	مبحث ما يحرم على الحيض أو النفساء قطعه قبل انقطاع الدم . . . . .
١١٩	مبحث الحيض . . . . .
١١٩	مدة الحيض . . . . .
١١٩	سدة الطهر . . . . .
١١٩	مبحث الاستحاضة . . . . .

## مباحث المسح على الخفين

الصفحة	الصفحة
١٢٨	تعريف المسح على الخف وحكمه . . . . . ١٢١
١٢٩	تعريف الخف الذي يصح المسح عليه . . . . . ١٢٢
١٢٩	دليل المسح على الخفين . . . . . ١٢٢
١٣٠	شروط المسح على الخف . . . . . ١٢٣
١٣٠	مكروهاته . . . . . ١٢٣
١٣٠	مبحث بيان القدر المروء مسحه به . . . . . ١٢٧
١٣٠	مطلات المسح على الخفين . . . . . ١٢٧

## مباحث التيمم

١٤٦	مندوبات التيمم . . . . . ١٤٢
١٤٦	مكروهات التيمم . . . . . ١٢٤
١٤٧	مطلات التيمم . . . . . ١٢٤
١٤٧	مبحث من عجز عن الوضوء ، والتيمم ، . . . . . ١٢٦
١٤٧	ويقال له : غائد الطهورين . . . . . ١٤٠
١٤٧	سنة التيمم . . . . . ١٤٤

## مباحث الجبيرة

١٥٠	شروط المسح على الجبيرة . . . . . ١٤٨
١٥١	مطلات المسح على الجبيرة . . . . . ١٤٨
١٥٢	صلاة المسح على الجبيرة . . . . . ١٤٩

## كتاب الصلاة

١٧٢	حكم مشروعيتهما . . . . . ١٥٣
١٧٢	تعريف الصلاة . . . . . ١٥٦
١٧٣	أنواع الصلاة . . . . . ١٥٦
١٧٤	شروط الصلاة . . . . . ١٥٦
١٧٤	دليل فرضية الصلاة وسبب الصلوات المفروضة . . . . . ١٥٩
١٧٩	موافقت الصلاة المفروضة . . . . . ١٦٠
١٨٠	ما تعرف به أوقات الصلاة . . . . . ١٦١
١٨١	وقت الظهر . . . . . ١٦٢
١٨١	وقت العصر . . . . . ١٦٣
١٨٢	وقت المغرب . . . . . ١٦٣
١٨٣	وقت الصبح . . . . . ١٦٤
١٨٣	مبحث المبادرة بالصلاة في أول وقتها ، . . . . . ١٦٤
١٨٤	وبيان الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة . . . . . ١٦٧
١٨٥	مبحث ستر المورة في الصلاة . . . . . ١٧٠
١٨٦	سفر المورة خارج الصلاة . . . . . ١٧٠



الصفحة

٢٢٢	وضع اليد اليمنى على اليسرى هــت
٢٢٢	السرة أو موعها . . . . .
٢٢٢	التحميد والتسبيح . . . . .
٢٢٤	جهر الامام بالتكبير والتسبيح . . . . .
٢٢٤	التبليغ خلف الامام . . . . .
٢٢٥	تكبيرات الصلاة المسنونة . . . . .
٢٢٥	قراءة المورة او ما يقوم مقامها بعد
٢٢٥	الفتاحة . . . . .
٢٢٦	دعاء الافتتاح ، ويقال له : الفناء . . . . .
٢٢٧	التصويد . . . . .
٢٢٨	التسمية في الصلاة . . . . .
٢٢٨	تطويل القراءة وعنده . . . . .
٢٢٨	اطسلة القراءة في الركعة الأولى عن
٢٢٨	القراءة في الثانية ، وتطريح القدمين حال
٢٢٨	القيام . . . . .
٢٢٨	التسبيح في الركوع والسجود . . . . .
٢٢٨	وضع المصلى يديه على ركبتيه ونحو
٢٢٨	ذلك . . . . .
٢٢٨	تسوية المصلى ظهره ومنعته حال الركوع
٢٢٨	كيفية النزول للسجود والقيام منه . . . . .
٢٢٨	كيفية وضع اليدين حال السجود ،
٢٢٨	وما يتعلق به . . . . .
٢٢٨	للجهر بالقراءة . . . . .
٢٢٨	حد الجهر والاسرار في الصلاة . . . . .
٢٢٨	هيئة الجلوس في الصلاة . . . . .
٢٢٨	الامسرة بالأصابع السبيلة في التشهد ،
٢٢٨	وكيفية السلام . . . . .
٢٢٨	نية المصلى من على يمينه ويساره
٢٢٨	بالمسلم . . . . .
٢٢٨	الصلاة على النبي في التشهد الأخير
٢٢٨	الدعاء في التشهد الأخير . . . . .
٢٢٨	مندوبيات الصلاة . . . . .
٢٢٨	مسيرة المصلى . . . . .
٢٢٨	حكم المرور بين يدي المصلى . . . . .
٢٢٨	مكتوبات الصلاة
٢٢٨	المبث القليل بيده في ثوبه أو لحيته
٢٢٨	أو غيرها . . . . .
٢٢٨	فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة
٢٢٨	وضع المصلى يده على خصره والنتاجه
٢٢٨	وضع الالية على الأرض ونصب الركبة
٢٢٨	في الصلاة . . . . .
٢٢٨	مد الذراع وتشجير الكم عنه . . . . .
٢٢٨	الامسرة في الصلاة . . . . .
٢٢٨	حد الشعر على مؤخرة الراس عند
٢٢٨	المغزول في الصلاة أو بعده

الصفحة

١٨٧	كيفية النية في الصلاة المفروضة . . . . .
١٨٧	حكم استحصال الصلاة المنوية ، وشروط
١٨٧	النية . . . . .
١٨٧	حكم التلطف بالنية ، ونية الأداء أو القضاء
١٨٧	أو نحو ذلك . . . . .
١٨٧	نية الأداء والقضاء . . . . .
١٨٧	حكم النية في الصلاة غير المفروضة
١٨٧	وكيفيةها . . . . .
١٨٧	وقت النية في الصلاة . . . . .
١٨٧	نية الامام ونية المأموم . . . . .
١٨٧	الفرض الثالث من فرائض الصلاة :
١٨٧	تكبيرة الاحرام - حكمها - تعريفها
١٨٧	دليل فرضية تكبيرة الاحرام . . . . .
١٨٧	صفة تكبيرة الاحرام . . . . .
١٨٧	شروط تكبيرة الاحرام . . . . .
١٨٧	الفرض الثالث من فرائض الصلاة
١٨٧	القيام . . . . .
١٨٧	الفرض الرابع من فرائض الصلاة :
١٨٧	قراءة الفاتحة . . . . .
١٨٧	الفرض الخامس من فرائض الصلاة :
١٨٧	الركوع . . . . .
١٨٧	الفرض السادس من فرائض الصلاة :
١٨٧	السجود - شروطه . . . . .
١٨٧	الفرض السابع : الركوع من الركوع
١٨٧	الفرض الثامن : الركوع من السجود
١٨٧	الفرض التاسع : الاعتماد -
١٨٧	الفرض العاشر : الطمأنينة . . . . .
١٨٧	الحادي عشر من فرائض الصلاة :
١٨٧	العود الأخير . . . . .
١٨٧	الثاني عشر من فرائض الصلاة :
١٨٧	التشهد الأخير . . . . .
١٨٧	الثالث عشر من فرائض الصلاة :
١٨٧	السلام . . . . .
١٨٧	الرابع عشر : ترتيب الأركان . . . . .
١٨٧	الخامس عشر عن فرائض الصلاة :
١٨٧	الجلوس بين السجنتين . . . . .
١٨٧	واجبات الصلاة . . . . .
١٨٧	سنن الصلاة . . . . .
١٨٧	تعريف السنن . . . . .
١٨٧	مد سنن الصلاة مجتمعة . . . . .
١٨٧	بجاء سنن الصلاة
١٨٧	وبيان التثني عليه والمختلف فيه
١٨٧	ربع اليدين . . . . .
١٨٧	حكم الاتيان بقول : آمين . . . . .

الصفحة

٢٥٩	مبطلات الصلاة . . . . .
	إذا صلت المرأة جنب الرجل أو أمه
	وهي مقضية ، ويعبر عن ذلك
٢٦٣	بالمحاذاة . . . . .
	شرح مبطلات الصلاة ، للتكلم بكلام
٢٦٤	لجنبي عنها عهداً أو جهلاً . . . . .
٢٦٤	التكلم عبداً لإصلاح الصلاة . . . . .
	الكلام في الصلاة لاتخاذ الأعمى ، والكلام
٢٦٥	خطئاً . . . . .
٢٦٥	التخفيف في الصلاة . . . . .
٢٦٦	الأثني والتأوه في الصلاة . . . . .
	الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام
٢٦٦	الخارج عنها . . . . .
	إرشاد المأموم لغير إمامه في الصلاة
٢٦٧	ويقال له : الفتح على الإمام . . . . .
	التسبيح في الصلاة لإرشاد الإمام أو
٢٦٨	للتنبية على أنه في الصلاة أو نحو ذلك
٢٧٠	تشميت العطش في الصلاة . . . . .
٢٧٠	إذا رد السلام ، وهو يصلي . . . . .
	التثاقب والمطاس والسعال في الصلاة
٢٧١	العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس
	من جنسها . . . . .
٢٧٢	التحول من القبلة والأكل والشرب في
	الصلاة . . . . .
٢٧٣	إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء
	وهو في الصلاة . . . . .
٢٧٣	إذا سبق المأموم إمامه بركن من أركان
	الصلاة . . . . .
٢٧٤	لذا ذكر أنه لم يصل الظهر وهو في
	صلاة العصر ونحو ذلك . . . . .
٢٧٥	إذا تعلم شخص آية في الصلاة . . . . .
٢٧٥	إذا سلم عبداً قبل تمام الصلاة . . . . .

الصفحة

	رفع المصلي يديه من خلفه أو قدامه
٢٤٤	وهو يصلي . . . . .
	اشتغال السماء ، أو لف الجسم في
٢٤٤	الحرام ونحوه . . . . .
٢٤٥	سدل الرداء على الكتف ونحوه . . . . .
٢٤٥	اتهام قراءة السورة حال الركوع . . . . .
٢٤٥	الانتيان بالتكبيرات ونحوها في غير محلها
	تغميض العينين ورفع البصر إلى السماء
٢٤٦	في الصلاة . . . . .
٢٤٦	التكيس في قراءة السورة ونحوها . . . . .
٢٤٦	الصلاة إلى المكتوب ، ونحوه . . . . .
٢٤٦	الصلاة في مكان به صورة . . . . .
٢٤٦	الصلاة خلف صف فيه عرجة . . . . .
	الصلاة في قارة الطريق ، والمزابل
٢٤٧	ونحوها . . . . .
٢٤٧	الصلاة في القبرة . . . . .
٢٤٨	عدد مكروهات الصلاة مجتمعة . . . . .

ما يكره فعله في المسجد وما لا يكره

٢٥٢	المرور في المسجد . . . . .
٢٥٢	النوم في المسجد والأكل فيه . . . . .
٢٥٢	رفع الصوت في المسجد . . . . .
٢٥٤	البيع والشراء في المسجد . . . . .
	تفشي المسجد ، وإفحال شيء نجس فيه
٢٥٥	ادخال الصبيان والمجانين المسجد . . . . .
٢٥٦	البسقي أو الخاط بالمسجد . . . . .
٢٥٦	تشديد الشيء المتعلق بالمسجد . . . . .
٢٥٦	انقياد الشعر بالمسجد . . . . .
٢٥٧	السؤال في المسجد ، وتعليم المصلي به
	الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه
٢٥٧	وأغلاته في غير أوقلت الصلاة . . . . .
	تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة
٢٥٨	للصلاة بيهما . . . . .

مباحث الأذان

٢٨٠	شروط المؤذن . . . . .
٢٨٠	مثنويات الأذان ، وسننه . . . . .
٢٨١	أجلة المؤذن . . . . .
٢٨٣	الأذان للصلاة الفائتة . . . . .
٢٨٣	الترسل في الأذان . . . . .
٢٨٤	مكروهات الأذان : أذان المفسق . . . . .
	ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان
٢٨٤	المحدث . . . . .
٢٨٤	الأذان لصلاة النساء . . . . .
٢٨٤	الكلام حال الأذان . . . . .
٢٨٥	التفني بالأذان . . . . .

٢٧٥	مهريله . . . . .
٢٧٥	معنى الأذان وتخليله . . . . .
	مضى شرع الأذان ، وسبب مخرجه
٢٧٦	ونفسه . . . . .
٢٧٦	الفاظ الأذان . . . . .
	إعادة الشهادتين مرة في الأذان ،
	ويقال لذلك : ترجيع . . . . .
٢٧٧	حكم الأذان . . . . .
٢٧٨	شروط الأذان . . . . .
	أذان الجوق ، ويقال له : الأذان
٢٧٩	السلطاني . . . . .

الصفحة	الصفحة	الاقامة
٢٨٧ . . . . .	الأذان لقضاء الفوائت . . . . .	تعريفها وصفاتها . . . . . ٢٨٥
٢٨٨ . . . . .	الفصل بين الأذان والاقامة . . . . .	حكم الاقامة . . . . . ٢٨٦
٢٨٨ . . . . .	اخذ الاجرة على الأذان ونحوه . . . . .	شروط الاقامة . . . . . ٢٨٦
٢٨٩ . . . . .	الأذان في أذن المولود ، والمصرع وقت الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك الصلاة على النبي قبل الأذان والتسايح قبله بالليل . . . . . ٢٨٩	وقت قيام المقتدى للصلاة عند الاقامة سنن الاقامة ومندوباتها . . . . . ٢٨٧

### مباحث صلاة التطوع

٢٩٧ . . . . .	صلاة قضاء الحوائج . . . . .	٢٨٩ . . . . .	تعريفها ، واقتسامها . . . . .
٢٩٧ . . . . .	صلاة الوتر ، وصيغة القنوت الواردة فيه ، وفي غيره من الصلوات . . . . .	٢٩٢ . . . . .	الذكر الوارد عقب الصلاة وختم الصلاة التقل في المكان الذي صلى فيه مع جماعة . . . . . ٢٩٣
٣٠٢ . . . . .	صلاة التراويح - حكمها ، ووقتها . . . . .	٢٩٤ . . . . .	صلاة الضحى ، وتحية المسجد . . . . .
٣٠٣ . . . . .	مندوبات صلاة التراويح . . . . .	٢٩٤ . . . . .	صلاة ركعتين عقب الوضوء ، وعند الخروج للسفر ، أو القدوم منه . . . . . ٢٩٦
٣٢٢ . . . . .	حكم قراءة القرآن كله في صلاة التراويح ، وحكم النية فيها . . . . .	٢٩٧ . . . . .	التهاجد بالليل وركعتا الاستخارة . . . . .
٣٢٢ . . . . .	كيفية صلاة كسوف الشمس . . . . .		
٣٠٤ . . . . .	وما يتعلق بذلك . . . . .		
٣٢٢ . . . . .	سنن صلاة الكسوف . . . . .		
٣٢٤ . . . . .	وقت صلاة الكسوف . . . . .		
٣٢٤ . . . . .	الخطبة في صلاة الكسوف . . . . .		

### صلاة كسوف القمر

٣٢٤ . . . . .	الصلاة عند الغزى . . . . .	٣٠٥ . . . . .	حكم صلاة العيدين ، ووقتها . . . . .
٣٢٥ . . . . .	انواع التي يهيئ للتبارع عن الصلاة فيها . . . . .	٣٠٦ . . . . .	دليل بشروعة العيدين . . . . .
		٣٠٦ . . . . .	كيفية صلاة العيدين . . . . .
		٣٠٩ . . . . .	حكم الجماعة فيها ، وقضاؤها اذا فات وقتها . . . . .
		٣١١ . . . . .	سنن العيدين ، ومندوباتها . . . . .
		٣١١ . . . . .	المكان الذي يؤدى فيه صلاة العيد . . . . .
		٣١٢ . . . . .	بكروها في صلاة العيد . . . . .
		٣١٢ . . . . .	الأذان والاقامة غير مشروعين لصلاة العيد . . . . .
		٣١٢ . . . . .	حكم خطبة العيدين . . . . .
		٣١٣ . . . . .	أركان خطبتي العيدين . . . . .
		٣١٤ . . . . .	شروط خطبتي العيدين . . . . .
		٣١٥ . . . . .	التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد . . . . .

### الحكام تتعلق بالخواص

٣٢٩ . . . . .	قضاء النافلة اذا نسيها ، او نسيت بعد الشروع . . . . .	٣١٧ . . . . .	تعريف الاستسقاء وسببه . . . . .
٣٢٩ . . . . .	هل تصلى النافلة في المنزل أو في المسجد . . . . .	٣١٧ . . . . .	كيفية صلاة الاستسقاء . . . . .
٣٢٩ . . . . .	صلاة النفل على الدابة . . . . .	٣٢٠ . . . . .	حكم صلاة الاستسقاء ووقتها . . . . .
		٣٢١ . . . . .	ما يستحب للإمام فعله قبل الخروج لصلاة الاستسقاء . . . . .

### مباحث صلاة الاستسقاء

٣٣١ . . . . .	مباحث الجمعة . . . . .		
٣٣٢ . . . . .	حكم الجمعة ، ودليله . . . . .		
٣٣٢ . . . . .	وقت الجمعة ، ودليله . . . . .		
٣٣٣ . . . . .	مبنى يجب المسمى لصلاة الجمعة ، ويحرم البيع ؟ . . . . .		
٣٣٣ . . . . .	الأذان الثاني . . . . .		
٣٣٤ . . . . .	شروط الجمعة - تعريف المصير والغربة . . . . .		
٣٤٠ . . . . .	حضور النساء الجمعة . . . . .		
٣٤١ . . . . .	تمدد المساجد التي تقام فيها الجمعة . . . . .		
٣٤٣ . . . . .	هل تصح صلاة الجمعة في الغاء ؟ . . . . .		

### صلاة كسوف الشمس

٣٢٢ . . . . .	حكمها ودليله ، وحكمة مفروعيها . . . . .
---------------	---

الصفحة

٣٥٢	مبحث الكلام حل الخطبة . . .
٣٥٣	تخطي الجالسين لحضور الجمعة أو
٣٥٥	اختراق الصلوة . . .
٣٥٥	السفر يوم الجمعة . . .
٣٥٥	لا يصح لمن فاته الجمعة بغير عذر أن
٣٥٥	يصلي الظهر قبل فراغ الإمام . .
٣٥٥	هل يجوز لمن فاته الجمعة أن يصلي
٣٥٦	الظهر جماعة . . .
٣٥٦	من أترك الإمام في ركعة أو أقل . .
٣٥٦	صلاة الجمعة . . .
٣٥٧	مندوبات الجمعة . . .

الصفحة

٣٥٥	الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بها
٣٥٥	أركان خطبتي الجمعة - افتتاحها بالحمد
٣٥٥	شروط خطبتي الجمعة - هل يشترط
٣٥٥	أن تكونا بالعمرية ، وهل يشترط لهما
٣٥٦	النيسة . . .
٣٥٦	هل يصح الفصل بين الخطبتين والصلاة
٣٥٨	بفواصل . . .
٣٥٨	سنة الخطبة - الدعاء لأئمة المسلمين
٣٥٩	وإلا الأمور في الخطبة . . .
٣٥٩	مكروهات الخطبة . . .
٣٥٩	الترقية بين يدي الخطيب . . .

مباحث الإمامة في الصلاة

٣٨٧	إذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها
٣٩٣	تعريفه ، وحكمة مشروعته . . .
٣٩٣	سبب الاستخلاف . . .
٣٩٥	حكم الاستخلاف في الصلاة . . .

مباحث سجود السهو

٣٩٨	تعريفه - محله - هل تلزم النية فيه ؟
٤٠١	سبب سجود السهو . . .
٤٠٨	حكم سجود السهو . . .

مباحث سجدة التلاوة

٤١٠	دليل مشروعيتها . . .
٤١١	حكمها - شروط سجدة التلاوة . .
٤١٢	أسباب سجود التلاوة . . .
٤١٤	صفة سجود التلاوة أو تعريفها وركنها
٤١٥	الواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة
٤١٦	سجدة للتسكير . . .

مباحث قصر الصلاة الرباعية

٤١٧	حكمها . . .
٤١٨	دليل حكم قصر الصلاة . . .
٤١٨	شروط صحة القصر - مسألة السفر
٤١٨	التي يصح فيها للقصر . . .
٤٢٠	نية السفر . . .
٤٢٠	حكم قصر الصلاة في السفر المحرم
٤٢٠	والكسوة . . .
٤٢١	المكن الذي يبدأ فيه المسافر صلاة
٤٢١	القصر . . .
٤٢٢	اقتداء المسافر بالقيم . . .
٤٢٣	نية القصر . . .

٣٥٨	تعريف الإمامة في الصلاة ، وبين العدد
٣٥٨	الذي تتحقق به . . .
٣٥٩	حكم الإمامة في الصلوات الضس وذليله
٣٦١	حكم الإمامة في صلاة الجمعة والجماعة
٣٦١	والنوافل . . .
٣٦١	شروط الإمامة : الإسلام . البلوغ .
٣٦٣	وهل تصح إمامة الصبي المميز ؟
٣٦٣	إمامة النساء ؟ . . .
٣٦٣	العقل . اقتداء القارئ بالأمام . .
٣٦٤	سلامة الإمام من الأعداء - كسب البول
٣٦٥	طهارة الإمام من الحدث والخبث . .
٣٦٥	إمامة من يلبسه لغيره ونحوه . . .
٣٦٦	إمامة المقتدى بإمام آخر . . .
٣٦٦	الفصل في الخلاف في المذاهب . . .
٣٦٧	تقديم المأموم على إمامه ، وتبين المأموم
٣٦٧	من ضيق أعمال الإمام . . .
٣٦٧	نية المأموم الاقتداء بنية الإمام الإمامة
٣٦٧	مقابلة المأموم لإمامه في التفتل . .
٣٦٧	اقتداء المأموم بإمامه في أعمال الصلاة
٣٦٧	اقتداء مستقيم الظهر بالمتخلى . .
٣٦٧	اتحاد فرض الإمام والمأموم . . .
٣٦٧	الأعذار التي تسقط بها الجماعة . .
٣٦٧	من له حق التقدم في الإمامة . . .
٣٦٧	مبحث مكروهات الإمامة ، إمامة الناسق
٣٦٧	والأعمى . . .
٣٦٧	اقتداء المتوضئ بالمتيم ، وغير ذلك
٣٦٧	كيف ينفذ المأموم مع إمامه . . .
٣٦٧	إعادة صلاة الجماعة . . .
٣٦٧	تكرار الجماعة في المسجد الواحد . .
٣٦٧	ما تدرك به الجماعة ، والإجماع في
٣٦٧	البيت . . .

الصفحة	الصفحة
مباحث قضاء الصلاة الفائتة	ما ينفع التضرع : نية الاتية . . . ٤٢٤
٤٣٦ . . . . . حكمه	ما يبطل به التضرع . ويبطلان الوطن
٤٣٦ . . . . . كيف تقضى الفائتة	الاصلى وغيره . . . . . ٤٢٥
٤٣٧ مراعاة الترتيب فى قضاء الفائت	
إذا كان على المكلف نوات لا يدري	مباحث الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا
مصدقها . . . . .	تقديمًا وتأخيرًا . . . . . ٤٢٨
هل تقضى الفائتة فى وقت النهي	تعميره . حكمه وأسبغيه . . . . . ٤٢٩
٤٤٠ . . . . . من النافلة	
مباحث صلاة المريض	مباحث قضاء الفوائت
٤٤٠ . . . . . كيف يصلى	الأعذار التى تسقط بها الصلاة رأسا
٤٤٢ . . . . . كيف يجلس المصلى قاصدا	الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة من
٤٤٢ إذا عجزا عن الركوع والسجود	وتقصها . . . . . ٤٣٥

### مباحث الجنائز

سنن صلاة الجنائز - كيف يقف	ما يفعل بالمحضر . . . . . ٤٤٣
٤٦٣ . . . . . الامام للصلاة على الميت	مبحث ما يفعل بايت قبل غسله
٤٦٤ . . . . . بمحض الاحق بالصلاة على الميت	بمحض غسل الميت - حكمه . . . . . ٤٤٥
إذا زاد الامم فى التكبير على أربع أو	شروط غسل الميت . . . . . ٤٤٦
٤٦٥ . . . . . نقص	حكم النظر الى مورة الميت ولحمها ،
إذا غلبت الصلاة تكبيرة أو أكثر وضع	وتفصيل الرجال النساء وبالمكس
٤٦٦ . . . . . الامم	مقتويات غسل الميت ، ومكرار
هل يجوز تكرار الصلاة على الميت ؟	الغسيلات الى ثلاث . . . . . ٤٤٨
هل يجوز الصلاة على الميت فى	حكم خلط ماء الغسل بالطيب ونحوه
٤٦٧ . . . . . المساجد	تسخين ماء الغسيل . . . . . ٤٤٩
بمحض التيميم	تطيب رأس الميت ولحيته . . . . . ٤٥٠
٤٦٧ . . . . . حكم حمل الميت وكيفية	اطلاق البخور عند الميت ، وتجريده
٤٧٠ . . . . . حكم تشييع الميت ، وما يتعلق به	من ثيابه عند الغسل . . . . . ٤٥٠
٤٧١ . . . . . بحث البكاء على الميت ، وما يتعلق به	هل يوضأ الميت قبل غسله ؟ . . . . . ٤٥٠
٤٧٣ . . . . . حكم دفن الميت ، وما يتعلق به	ما يتنبأ أن يكون عليه الغسل من
٤٧٥ . . . . . اتخاذ الماء على القبور	المسلمات . . . . . ٤٥١
التمتع واليوم وقضاء الحاجة والمضى	ما يكره عمله بالميت . . . . . ٤٥١
٤٧٥ . . . . . على القبور	إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله
٤٧٦ . . . . . نائل الميت من جهة موته	كيفية غسل الميت . . . . . ٤٥٢
٤٧٦ . . . . . تبشير القبور	التكفين . . . . . ٤٥٥
٤٧٧ . . . . . دناء أكثر من واحد فى قبر واحد	
٤٧٧ . . . . . التعمية	مباحث صلاة الجنائز
بمحض تكبيل الكفاية أو عمل الاطعمة	حكمها . . . . . ٤٥٧
٤٧٨ . . . . . فى المسكن	صلاة صلاة الجنائز . . . . . ٤٥٨
٤٧٨ . . . . . خاتمة فى زيارة القبور	أركان صلاة الجنائز . . . . . ٤٥٩
	شروط صلاة الجنائز . . . . . ٤٦٢

## كتاب الصيام

الصفحة	الصفحة
٤٩٣	تعريف الصيام . انقسام الصيام .
٤٩٤	القسم الأول : الصيام المفروض
٤٩٤	صوم رمضان . . . . .
٤٩٥	صيام شهر رمضان - دليله . . . . .
٥٠٠	أركان الصيام . . . . .
٥٠٤	شروط الصيام . . . . .
٥٠٦	ثبوت شهر رمضان . . . . .
٥٠٧	إذا ثبت الهلال بقطر من الاقطار . . . . .
٥٠٧	هل يعتبر قول النجم ؟ . . . . .
٥٠٩	حكم التماس الهلال . . . . .
٥١٠	هل يشترط حكم الحاكم في الصوم ؟ . . . . .
٥١٠	ثبوت شهر شوال . . . . .
٥١٢	بحث صيام يوم التثبث . . . . .
٥١٢	الصيام المحرم ، صيام يوم العيد . . . . .
٥١٢	وصيام المرأة بغير إذن زوجها . . . . .
٥١٢	المصوم المنسحب - تلمسوعاء - . . . . .
٥١٢	عائذراء الأيام البيض ، وغبير . . . . .
٥١٢	ذلك . . . . .
٥١٢	صوم يوم عرفة . . . . .
٥١٢	صوم الخميس والائثنى . . . . .
٥١٢	صوم ستة من شوال ، صوم يوم الفطر . . . . .
٥١٢	صوم يوم . . . . .
٥١٢	صوم رجب وشعبان . وبقيّة الأثهر
٥١٢	الحرم
٥١٢	إذا شرع في صيام النفل ثم انسده
٥١٢	الصوم المكروه . . . . .
٥١٢	ما يفسد الصيام . . . . .
٥١٢	ما يوجب القضاء والكفارة
٥١٢	ما يوجب القضاء دون الكفارة
٥١٢	وما لا يوجب شيئاً . . . . .
٥١٢	ما يكره عمله للصائم وما لا يكره . . . . .
٥١٢	حكم من عمد صومه في أداء رمضان
٥١٢	الاعتذار المبينة للفطر : المرض . . . . .
٥١٢	وهصول المشقة الشديدة . . . . .
٥١٢	خسوف الحابل والمرضع الفطر من
٥١٢	الصيام . . . . .
٥١٢	الفطر بسبب السفر . . . . .
٥١٢	صوم الحائض والنفاس . . . . .
٥١٢	حكم من حصل له بيسوع أو عطش
٥١٢	شديدان . . . . .
٥١٢	حكم الفطر لكبر السن . . . . .
٥١٢	إذا طرأ على الصائم جنون . . . . .
٥١٢	ما يستحب للصائم . . . . .
٥١٢	إفشاء رمضان . . . . .
٥١٢	الكفارة الواجبة على من أنظر رمضان
٥١٢	وحكم من عجز عنها . . . . .

## الاعتكاف

٥١٥	تدريجه وأركانه . . . . .
٥١٥	انقسامه ومجته . . . . .
٥١٥	شروط الاعتكاف - اعتكاف المرأة . . . . .
٥١٥	بغير إذن زوجها . . . . .
٥١٥	مفسدات الاعتكاف . . . . .
٥١٥	مكروهات الاعتكاف وأدابها . . . . .

## كتاب الزكاة

٥٢٧	تعريفها . . . . .
٥٢٧	حكمها ودليله . . . . .
٥٢٧	شروط وجوب الزكاة . . . . .
٥٢٧	هل تجب الزكاة على الكافر . . . . .
٥٢٧	هل تجب الزكاة في مصاديق المرأة . . . . .
٥٢٧	نصاب الزكاة . وحولان الحرل . . . . .
٥٢٧	الحرية . وغراغ المال من الدين . . . . .
٥٢٧	هل تجب الزكاة في دور المسكن . . . . .
٥٢٧	وثياب الدين . وأثاث المنزل . . . . .
٥٢٧	سائر الثمينة . . . . .
٥٢٧	الأنواع التي تجب فيها الزكاة . . . . .
٥٢٧	شروط زكاة الأبل والبقر والغنم . . . . .
٥٢٨	وبيان معنى السالبة وغيرها . . . . .
٥٢٩	بيان مقادير زكاة الأبل . . . . .
٥٣٠	زكاة البقر . . . . .
٥٣١	زكاة الغنم . . . . .
٥٣٢	زكاة الذهب والفضة . . . . .
٥٣٣	زكاة الدين . . . . .
٥٣٦	زكاة الأوراق المالية ( البنكوت ) . . . . .

الصفحة	الصفحة
٥٤٢ . . . . . المعلن والركن	٥٣٦ زكاة عروض التجارة . . . . .
٥٤٥ . . . . . زكاة الأزرع والتبائر	هل يجب الزكاة في عشرين عروض
٥٥٠ . . . . . مصرف الزكاة	التجارة أو قتيبتها . . . . .
٥٥٥ . . . . . صفحة الفطر	٥٤١ زكاة الذهب والفضة المخلوطين . . . . .

### كتاب الحج

٥٧٧ . . . . . تعريف طواف الأفاضة	تعريف . . . . . حكمه . . . . . ودليله ، متى يجب
٥٧٨ . . . . . وقت طواف الأفاضة	٥٥٩ الحج . . . . .
٥٧٨ . . . . . شروط الطواف	٥٦٠ شروط وجوبه . . . . .
٥٨٠ . . . . . سنن الطواف وأوجباته	شروط وجوب الحج : البلوغ - العقل
٥٨٣ . . . . . الركن الثالث من أركان الحج :	- الحصرية
السمي بين الصفا والمروة . . . . .	الاستطاعة ، وحكم حج المرأة والأمة
٥٨٣ . . . . . شروطه وكيفية . . . . .	شروط صحة الحج ، حج المصبي
الركن الرابع : الحفـضـور بأرض	المميز وغيره - وقت الحج . . . . .
٥٦٦ . . . . . مريه . . . . . وكيفية التوقيت . . . . .	٥٦٦ أركان الحج . . . . .
واجبات الحج : رمي الجمر -	الركن الأول من أركان الحج . . . . .
٥٨٨ . . . . . ألبيت بني - الوجود بمختلفة . . . . .	الأحرام - تعريفه - بواقيت الأحرام
٥٩٢ . . . . . سنن الحج . . . . .	٥٦٦ ما يطلب من مريد الأحرام أن يشترع
٥٩٥ . . . . . ما يمنع الحاج من فعله . . . . .	فيه . . . . .
٥٩٥ . . . . . بتسديدات الحج . . . . .	٥٦٨ لا يجوز للمحرم نطه بعد النكول في
٥٩٨ . . . . . ما يوجب التقية ، ويكفي معنى التحلل	الأحرام : الجباة - الصيد -
جزء من اصطاد حيواناً قبل أن يقتل	الطيب . . . . .
٦٠٢ . . . . . من أحرامه . . . . .	٥٧٠ سفر وبعه الحرية ورأسها . . . . .
٦٠٦ . . . . . بحث المبررة . . . . .	٥٧١ ليس الذوب المصدغ بها له رائحة
حكمها ودليله . . . . . وشروطها . . . . .	طمية ، وإزالة الشعر . . . . .
٦٠٧ . . . . . المبررة ، ميقاتها . . . . .	٥٧٢ ضم الطيب وحمله حال الأحرام . . . . .
٦٠٩ . . . . . وأصلها ، وسننها ، ومفسداتها . . . . .	٥٧٢ إزالة شعر الرأس وغيره حال الأحرام
بحث القرآن ، والتبتم ، والأقراء ،	٥٧٣ الخضاب بالحناء حال الأحرام . . . . .
وما يتعلق بها . . . . .	هل يجوز للمحرم أن يكل أو يشرب
بحث الهدي . . . . .	ما فيه طيب . . . . .
٦١٧ . . . . . تعريفه . . . . .	٥٧٣ الاحتفال وما فيه طيب ، ودهن الشمر
٦١٨ . . . . . أقسام الهدي . . . . .	واللقدح . . . . .
٦١٨ . . . . . وقت ضم الهدي وكيفية . . . . .	٥٧٤ حكم قطع حشيش القدم وشده . . . . .
٦١٩ . . . . . بحث الأكل من الهدي ونحوه . . . . .	٥٧٤ ما دام النحر : الفصد - الأحسية
٦٢٠ . . . . . ما يشترط في الهدي . . . . .	- حكة الجلد والشعر . . . . .
إذا أتيت من أحرابه أو كفه ، ويقال	٥٧٦ تحلل الأسماء ، والتقية ، والاستئذان
له : الإحصاء ، والآيات . . . . .	٥٧٧ ما يتطلب من المحدث اقتناء مكة . . . . .
٦٢٦ . . . . . مبحث الحج من التيم . . . . .	الركن الثاني من أركان الحج : طواف
٦٣١ . . . . . زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم	الأفاضة . . . . .

### مباحث الأصحية

٦٤٠ . . . . . تعريفها . . . . .	٦٣٢ . . . . . دليلها . . . . .
٦٤١ . . . . . مبحث منقوبات الأصحية ومكروها	٦٣٥ . . . . . حكمها . . . . .
٦٤٣ . . . . . مبحث كيف يتبع الحيوان ، ويقال	٦٣٥ . . . . . شروطها . . . . .
لذلك نكاة . . . . .	





## كتاب الطهارة

### تعريفها

معنى الطهارة في اللغة : النظافة والنزاهة عن الأذى والأوساخ ، سواء كانت نفسية أو معنوية . ومن ذلك ما ورد في الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن النبي ﷺ كان إذا دخل على مريض قال : « لا بأس ، طهوران شاء الله » ، والطهور كتنظير ، الطهارة النجاسة ، ومعناها في اللغة : كل شيء مستنقذ ، حسيا كان . أو معنويا فيقال للآثم : نجاسة ، وإن كانت معنوية . ولعلها ، نجس ( بفتح الجيم وضمتها وكسرها ) ينجس . ( بفتح الجيم وضمتها ) نجاسة ، فهو نجس ونجس ( بكسر الجيم وفتحتها ) ، ومن المفتوح قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » .

أما تعريف الطهارة والنجاسة في اصطلاح الفقهاء ، ففيه تفصيل المذاهب ( ١ ) .

( ١ ) الحنفية — قالوا : الطهارة شرعا النظافة عن حدث أو خبث ، فقولهم : النظافة يشمل ما إذا نظفنا الشخص أو نظفت وحدها ، بأن سقط عليها ماء وازالها ، وقولهم : من حدث يشمل الحدث الأصغر ، وهو ما ينافي الوضوء من ريح ونحوه ، والحدث الأكبر ، وهو الجنابة الموجبة للفصل وقد عرفوا الحدث بأنه وصف شرعي يهمل ببعض الأعضاء أو بالبدن كله فيزيل الطهارة ، ويقال له : نجاسة حكمية ، بمعنى أن الشارع حكم تكون الحدث نجاسة تمنع من الصلاة ، كما تمنع منها النجاسة المحضة أما الخبث فمعناه في الشرع المعين المستندرة التي أمر الشارع بنظافتها .

وبهذا تعلم أن النجاسة تقابل الطهارة ، وأنها عبارة عن مجموع أمرين : الحدث ، والخبث ، ولكن اللغة تطلقها على كل مستنقذ ، سواء كان حسيا ، كالدم والبول والعذرة ، ونحوها ، أو كان معنويا ، كالذنوب ، أما الفقهاء فقد خصوا الحدث بالأمور المعنوية ، وهو الوصف الشرعي الذي حكم الشارع بأنه حصل في البدن كله عند الجنابة أو في أعضاء الوضوء عند وجود ناقص الوضوء من ريح ونحوه ، وخصوا الخبث بالأمور الجينية المستندرة شرعا ، كالدم ... الخ .

ولعل قائلا يقول : إن هذا التعريف يخرج الوضوء على الوضوء بنية القربة إلى الله ، فإن الوضوء الثاني لم يزل حدثا ولم يرفع خبثا مع كونه طهارة ، والجواب : أن الوضوء على الوضوء بنية القربة وإن لم يزل حدثا ، ولكنه يزيل الذنوب الصغائر ، وهي أذى معنوية ، وقد عرفت أن اللغة تطلق الخبث على الأمور المعنوية ، والفقهاء وإن كانوا يخصصون الخبث بالأمور الحسية ، ولكنهم يقولون : إن إزالة الأمور المعنوية يقال لها : طهارة ، فالوضوء على

والوضوء طهارة بهذا المعنى ، ومنها إيراد معروف وهو أنه لا معنى لحد الريح ، أو المجاشرة الفاحشة بدون أنزال مثلا من نوافض الوضوء ، ولا معنى لكون المني يوجب الغسل ، أما الأول : فلان الريح ونحوه ليس بنجاسة مصدة ، وأما الثاني : فلان المني طساهر ، وعلى فرض أنه نجس فلم تكن نجاسته أكثر من نجاسة البول أو المائط ، فالمعقول أن تكون الطهارة منه مقصورة على غسل محله فقط والجواب : أن تأكل هذا الكلام غافل عن معنى العبادة ، وغفل عن معنى أمارات العبادة ، لأن الغرض من العبادة إنما هو الخضوع بالقلب والجوارح لله عز وجل على الوجه الذي يرسمه هو ، فلا يصح لأحد أن يفرج عن اليد الذي يهده الله لعبادته ، ولا مصلحة للمخلوق في مناقشته أمارات العبادة ورسومها إلا بمقدار ما يرسمه من نصب وإعلاء ، فإن له الحق في طلب تكليفه بما يطيق ، أما ما عدا ذلك من كيفيات ورسوم فإنها يجب أن تتناط بالمعبود وحده ، وهذه مسألة واضحة لا خفاء فيها ، حتى فيما جرت به الصادة من تعظيم الناس بعضهم بعضا ، فإن الملوك لا يسألون عن سبب الرسوم التي يقابلون بها الناس ما دامت غير شاقة ، فممن قال : أفسر ، أو أكبر ، فإنه يجب علينا أن نتعلم الشارح : لا تصلوا وأنتم محدثون محدثنا بدون أن نقول له ، لماذا . وألا فيصح أن نقول له : لماذا نصلى . إذ لا فرق فإن كلا منهما عبادة له ، جعلها أمارة من أمارات الخضوع إنما الذي يصح أن نقوله : وإذا لم نقدر على الوضوء أو الغسل أو الصلاة ، فمماذا نفعل . ولذا شرع لنا التيمم ، والصلاة من قسود واضطجاع ونحو ذلك مما نقدر عليه ، فالذي من حقنا هو الذي نسال عنه ونناقش فيه ، والذي يختص بالاله وحده نؤديه بدون مناقشة ، وهذا بخلاف المعاملات أو الأحوال الشخصية ، فإنها مطلقة بحياتنا ، فلنا الحق أن نعرف حكمه كل قضية ونناقش في كل جزئية .

هذا هو الرأي المعقول ، على أن بعض المفكرين من علماء المسلمين قال : إن كل قضية من قضايا الشريعة لها حكمه معقولة وسرواضح ، عرفه من عرفه وخفى على من خفى عليه ، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات .

وقد أجاب عن الأول بأن الريح مستغفر حسا بدون نزاع ، وهو وإن لم يكن هريفا بنجاسة البصر فهو محرك بنجاسة الشم ، وهو قبل أن يخرج من على النجاسة الضمنية ، على أن الذي يقول : إن الريح لا ينقص ، وأن البول أو المائط يوجب غسل مطلقا فقط ، يلزمه أن يقول : إن الإنسان لا يلزمه أن يتوضأ في حياته إلا مرة واحدة ، فإن اللزوم ليس بنجاسة ، والريح ليس بنجاسة ، والبول والمائط نجاسة مطلية فقط ، ولا يخفى أن هذا الكلام فاسد لأقيمة له ، لأن الواقع أن الله قد شرع الوضوء لثلاث كثيرة : منها ما هو محض مشاهد من تنظيف الأعضاء الظاهرة المعرضة للاقتذار خصوصا القسم واليمين . ومنها ما هو معنوي : وهو الامتنال والخضوع لله عز وجل فيشعر المرء بمطعة خالقه دائما .

= فينتهي عن الفحشاء والمنكر ، وذلك غير له في الدنيا والآخرة ، فإذا كان الوضوء لا ينتكض فقد ضاعت مشروعيته وضاعت فائدته .

وأجاب عن الثاني بأن قياس البول والغائط على التي قياس فاسد واضح الفساد . لأن التي يخرج من جميع أجزاء البدن باتفاق ، ولا يخرج غالبا إلا بعد مجهود خاص ، ثم بعد انفصاله يحصل للجسم فتور ظاهر ، ويذهب أن النسل يعيد للبدن نشاطه ويحوى عليه بعض ما فقده ، وينظف ما عساه أن يكون تعلق بجسمه من فضلات ، ومع هذا كله فإن مشروعية الغسل قهرا عقب الجنابة من محاسن الشريعة الإسلامية فإن الإنسان لا يستغنى عن النساء فيضطر إلى تنظيف بدنه ، بخلاف ما إذا لم يكن الغسل ضروريا ، فإنه قد يكسل ، فتغمره الأقدار ، ويؤذى الناس برائحته ، فكيف يقاس هذا بالبول المتكرر المعتاد الذي يخرج من مكان خاص بدون مجهود . فالقياس فاسد من جميع الوجوه ، وعلى كل حال فإن العبادات يجب أن يؤديها الإنسان خالصة لله عز وجل بدون أن ينظر إلى ما يترتب عليها من منافع دنيوية ، وإن كانت كلها منافع .

المالكية - قالوا : الطهارة صفة حكيمية توجب لموصوفها استباحة الصلاة بتوبة الذي يحمله ، وفي المكان الذي يصلى فيه ، ومعنى كونها صفة حكيمية أنها صفة اعتبارية ، أو ممنوية قدرها الشارع شرطا لصحة الصلاة ونحوها ، وهذه الصفة إن قامت بالمصلى نفسه ، بأن كان تطهرا من الحدث الأصغر والكبير أباحت له الصلاة ، وإن قامت بالمكان الذي يريد الصلاة فيه أباحت له الصلاة فيه ، وإن قامت بالثوب الذي يحمله أباحت له الصلاة به ، وعلى كل حال ، فهي أمر ممنوي تقديري لا أمر محض مشاهد ، ويقابلها بهذا المعنى أمران : أحدهما النجاسة ، وهي صفة حكيمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة بما يحمله من ثوب ، أو في المكان الذي قامت به . ثانيهما : الحدث ، وهو صفة حكيمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له بمعنى أن النجاسة صفة تقديرية ، تارة تقوم بالثوب فتمنع الصلاة به ، وتارة تقوم بالمكان فتمنع الصلاة فيه ، وتارة تقوم بالشخص ، ويقال لها : حدث ، فتمنعه من الصلاة ، وعلى كل حال ، فالحدث هو الوصف الذي قدره الشارع وقد يطلق على نواقض الوضوء الآتي بيانها ، وقد تطلق النجاسة على الجرم المخصوص كالدم ، والبول ، ونحوهما .

الشافعية - قالوا : تطلق الطهارة شرعا على معنيين : أحدهما فعل شيء تستباح به الصلاة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة ، أو فعل ما في معناه ، وعلى صورتها ، كالغسل والأغسل المسنونة والوضوء على الوضوء ، ومعنى هذا أن وضع الماء على الوجه وسائر الأعضاء بنية الوضوء يقال له طهارة ، فالطهارة اسم لفعل فاعل ، وقوله أو ما في معناه ، كالوضوء على الوضوء ، والأغسل المسنونة معناه أنها طهارة شرعية ، ومع ذلك فلم يترتب عليها استباحة الصلاة ، لأن الصلاة مستباحة بالوضوء الأول وبغيره .

### انقسام الطهارة

ذكرنا في تعريف الطهارة تفصيل عبارات المذاهب ، وهي وإن اختلفت في بعض النواحي ، ولكن يمكن أن نأخذ منها معنى الطهارة متفقاً عليه ، وهو أن الطهارة شرعاً صفة اعتبارية تجرئها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ، وجواز استحصال الآنية والأطعمة وغير ذلك ، فالشارع اشترط لصحة صلاة الشخص أن يكون بدنه موصوفاً بالطهارة ، ولصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفاً بالطهارة ، أن يكون المكان موصوفاً بالطهارة ، ولصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفاً بالطهارة ، واشترط لحد أكل هذا الطعام أن يكون الطعام موصوفاً بالطهارة ، وهكذا .

فحقيقة الطهارة في ذاتها شيء واحد ، وإنما تنقسم باعتبار ما تضاف إليه من حدث أو خبث ، أو باعتبار ما تكون صفة له ، فتنقسم بالاعتبار الأول إلى قسمين : طهارة من الخبث ، وطهارة من الحدث ، وذلك لأن الشارع أوجب على المصلي أن يكون بدنه وثوبه طاهرين من الخبث ، وأوجب عليه أن يكون بدنه طاهراً من الحدث ، فجعل الطهارة لازمة من هذين الأمرين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى هذين القسمين ، فأما الخبث فهو المين .

= غسل مسنون ، لأن الذي يمنع من الصلاة الجنابة ، والاعتصال منها واجب لا مسيلون فلا بد من ادخالها في التعريف ، حتى لا يخرج عنه ما هو منه . ثانيهما : أنها ارتفاع الحدث . أو إزالة النجاسة أو في معناها ، وعلى صورتها ، كالتييم والأغسال المسنونة الخ ، فالطهارة هي الوصف المشوي المترتب على الفعل ، فالحدث يرتفع بالوضوء أو الغسل أن كان أكبر ، والارتفاع يبنى على فعل الفاعل ، وهو المتوضئ . أو المختسل ، والنجاسة تزول بفسلها ، وهذا هو المقصود من الطهارة ، فإذا أطلقت تتصرف إليه ، أما إطلاقها على الفعل ، فهو مجاز من إطلاق السبب ، وهو الارتفاع ، على السبب ، وهو الفعل .

النجاسة - قالوا : الطهارة في الشرع هي ارتفاع الحدث وما في معناه ، وزوال النجس ، أو ارتفاع حكم ذلك ، فقولهم : ارتفاع الحدث معناه زوال الوصف المانع من الصلاة ونحوها ، لأن الحدث هو عبارة عن صفة حكمية قائمة بجميع البدن أو ببعض أعضائه ، فالطهارة منه معناها ارتفاع . هذا الوصف ، وقولهم : أو ما في معناه ، يريدون به ما في معنى ارتفاع الحدث ، كالارتفاع الحاصل بغسل الميت ، لأنه ليس عن حدث ، وإنما هو أمر تبديلي ، فهو لم يرفع حدثاً ، مثله الوضوء على الوضوء ، والغسل المسنون فلهذا في معنى الوضوء ، والغسل الزاهين للحدث ، ولكلها لم يرفع حدثاً وقولهم : زوال النجس ، أي سواء زال بفعل الفاعل ، كغسل الشيء الذي أصابته نجاسة ، أو زال بنفسه ، كاتقلاب الحجر خلاه . وقولهم : أو ارتفاع حكم ذلك ، معناه ارتفاع حكم الحدث وما في معناه ، أو ارتفاع حكم النجس ، وذلك يكون بالتراب ، كالتييم عن حدث أو خبث ، فلهذا يرتفع بالتييم حكم الخبث ، وحكم الخبث ، وهو المنع من الصلاة .

المستقذرة شرعا ، كاللحم والبول ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، وقد ذكرنا لك أن الخبث يصيب البدن والثوب والكلن ، ثم أن الطهارة من الخبث تنقسم بالاعتبار الثاني ، وهو ما جمعت وحصله ، إلى قسمين : أصلي ، وعارضة . فأما الأصلية فهي القائمة بالأشياء المطهارة بأصل خلقها ، كالماء والتراب والحديد والمعادن وغيرها مما يأتي في مبحث الأعيان المطهارة ، فإن هذه الأشياء موصوفة بالطهارة بأصل خلقها ، وأما الطهارة العارضة فهي النظافة من النجاسة التي أصابت هذه الأعيان ، وسميت عارضة ، لأنها تعرض بسبب المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وتراب وغيرها ، مما يأتي بيانه في مبحث إزالة النجاسة ، وأما الحدث فهو صفة اعتبارية أيضا ، وصف بها الشارع بدن الإنسان كله عند الحنابلة ، أو بعض أعضاء البدن بسبب ناقض الوضوء من ريح وبول ونحوهما ، ويقال للكل : حدث أكبر ، والطهارة منه تكون بالغسل ، ويتبعه الحيض والنفاس ، فإن الشارع اعتبرهما صفة قائمة بجميع البدن تنفع من الصلاة وغيرها مما يمتنع منه الحدث الأكبر قبل الغسل ، ويقال للثاني : حدث أصغر . والطهارة منه تكون بالوضوء ، وينوب عن الغسل والوضوء التيمم عند فقد الماء أو عند عدم القدرة على استعماله .

فلنتكلم في كل ما يتعلق بهذا على الترتيب الآتي :

### مبحث الأعيان المطهارة

قد عرفت من تقسيم الطهارة أنها تنقسم إلى طهارة من الخبث ، وطهارة من الحدث وعرفت أن الخبث عند الفقهاء هو العين النجسة فلنذكر لك أمثلة من الأعيان النجسية والأعيان المطهارة التي تقابلها ، ثم نذكر لك ما يعنى عنه من النجاسة وكيفية تطهيرها . ولنبدأ بذكر الأعيان المطهارة ، لأن الأصل في الأشياء الطهارة ما ثبتت نجاستها بديل ، والأشياء المطهارة كثيرة : منها الإنسان سواء كان حيا أو ميتا . كما قال تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم » ، أما قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » فالمراد به النجاسة المنسوبة التي حكم بها الشارع ، وليس المراد أن ذات المشرك نجسة كنجاسة الفخزير ، ومنها الجماد ، وهو كل جسم لم تطله الحياة ، ولم يتصل عن حي ، وينقسم إلى قسمين : جامد ومائع فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنهم كالذهب ، والفضة ، والنجاس ، والحديد ، والرصاص ، ونحوها ، ومنه جميع أنواع النبات ولو كان مقدرا ، ويقال له : الفسد ، وهو ما غيب العقل دون الحواس من قبيح خشوة وطرب كالخشيشة والأفيون ، أو كان مرقدا ، وهو ما غيب العقل والحواس مما كالداتورة والبنج ، أو كان يضر بالبدن ، كالنباتات السامة ، فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناولها يضر العقل أو الحواس أو غيرها ومن المستطع : المياه ، والزيت ، وعسل النصب ، وماء الزهار ، والخليل ، والخل ، فهذه كلها من الجماد الطاهر باطن

يظراً عليها ما ينجسها ، ومنها دمع كل شيء عرقه ولعابه ومخاطه ، على تفصيلها  
المذاهب (١) •

ومنها بيضه الذي لم يفسد ، ولبنه إذا كان آدمياً أو مأكول اللحم ، أما نفس الحيوان  
الحى ، سواء كان إنساناً أو غيره فإنه طاهر بصيب خلقته ، إلا بعض أشياء مفصلة في  
المذاهب (٢) •

ومنها اللبنم والصفر ، والنفلمة ، ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تنكيته  
الشرعية ، والمراد بها الماء الأصفر الذى يكون داخل الجلد المعروفة ، فهذا الماء طاهر ،  
وكذلك جلد المرارة (٣) ، لأنها جزء من الحيوان الذكى تابع له في طهارته • ومنها ميتة الحيوان  
البحرى • ولو طالت حياته في البر ، كالتمساح (٤) والضفدع ، والسلمفلة البحرية ، ولو  
كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الأدمى سواء مات في البر أو في البحر ، وسواء مات  
حتف أنفه أو بفعل فاعل ، لقوله يؤكل : « أكلت لنا ميتتان ، ودمان : السمك والجراد ، والكبد

(١) الشافعية - قالوا بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر ، سواء كان  
مأكول اللحم أو لا ، وقالوا بطهارة سم الحية والعقرب •

المالكية - قالوا : اللعاب هو ما يسيل من الفم حال اليقظة أو النوم ، وهذا طاهر  
بلا نزاع ، أما ما يفرج من المعدة إلى القسم فإنه نجس ، ويعرف بتغير لونه أو ريحه ، كان  
يكون أسفراً ، ونفتاً فإذا لازم على عنه والأهلا •

الحنبلية - قالوا : بطهارة الدمع والعرق واللحاح والمخاط ، سواء كانت من حيوان يؤكل  
أو من غيره ، بشرط أن يكون ذلك الغير مثل العرة أو أقل منها • وإن لا يكون متولداً من  
النجاسة •

الحنفية - قالوا : حكم عرق الحى ولعابه حكم السور طهارة ونجاسة ، وستعرفه بعد •  
(٢) الشافعية ، والحنبلية - قالوا : هذه الأشياء حى : الكلب ، والخنزير وما تولد منهما  
أو من أحدهما حى غيره • وزاد الحنبلية على ذلك ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الحصى  
في خلقته •

الحنفية - قالوا : ليس في الحيوان نجس إلا الخنزير فقط •  
المالكية - قالوا : لا شيء في الحيوان نجس المين مطلقاً ، فالكلب ، والخنزير ،  
وما تولد منهما طاهرة جميعاً •

(٣) الشافعية - قالوا : بنجاسة ماء المرارة المذكورة ، وجلدها متنجسة به ، وتظهر  
بفسلها كالكرش ، فإن ما فيه نجس ، وهو نفسه متنجس به • ويظهر بفسله •

الحنفية - قالوا : إن حكم مرارة حيوان حكم بوله ، فهي نجسة بنجاسة متلظية  
له نحو ما لا يؤكل لحمه ، ومخففة في مأكول اللحم • والجلدة تابعة للماء الذى فيها •

(٤) الشافعية ، والحنبلية - استثنوا من ميتة الحيوان البحرى أشياء : منها التمساح  
والضفدع ، والحية ، فإنها نجسة ، وما عداها من البحر فهو طاهر •

والطحال » ، ومنها ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل ، كالذئب والسوسن والجراد والنمل والبرغوث (١) ومنها الخمر اذا صارت خلا ، على تفصيل المذاهب (٢) .  
ومنها مأكول اللحم المذكى ذكاة شرعية ، ومنها الشعر ، والصوف ، والوبر والزيش ، من حي . مأكول أو غير مأكول ميتتهما . سواء أكانت متملة أم منفصلة بغير تنف على تفصيل المذاهب (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .  
الحنابلة - قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة ، كنود الجرح .  
(٢) المالكية - قالوا : أن الخمر تطهر اذا صارت خلا أو تجرحت ، ولو كان كلف منها بفعل فاعل ، ما لم يقع فيها نجاسة قبل تطهرها ، ويظهر أنها ما تبعها لها .  
الحنفية - قالوا : أن الخمر تطهر ويظهر أنها ما تبعها لها اذا استحالت عنها . بأن صارت خلا . حيث يزول عنها وصف الخمرية ، وهى المرارة والاسكر . ويجوز تخليطها ولو بطرح شئ فيها كالخمر ، والماء ، والسمك ، وكذا بايقاد النار عدها ، واذا اختلطت الخمر بالخل وصارت حامضا تطهر ، وإن غلب الخمر ، ولو وقعت فى العصير فأرد وأخرجت قبل التسفخ ، وترك حتى صار مرا : ثم تخللت أو خللتها أحد طهرت .  
والشافعية - قالوا لا تطهر الخمر الا اذا صارت خلا بنفسها ، بشرط أن لا تصل إليها نجاسة قبل تخلطها ، والا فلا تطهر ، ولو تزعت النجاسة فى الحال ، وبشرط أن لا يضاعفها بظاهر الى التخلل ، اذا كان مما لا يشق الاحتراز عنه ، لأنه يتجنب بها ، ثم ينجسها ، وأما الظاهر الذى يشق الاحتراز منه ، كتخليل بذر العنب ، فإنه يظهر تبعها لها . كما يظهر أنها ما تبعها لها .

الحنابلة - قالوا : تطهر الخمر اذا صارت خلا بنفسها ، ولو بنقلها من شمس الى ظل : أو عكسه أو من اناء لآخر بغير قصد لتخليل ، ويظهر أنها ما تبعها لها ، ما لم يتنجس بغير المتظلة ، من خمر أو غيره ، فإنه لا يظهر .  
وحاصل هذا أن المالكية والحنفية اتفقوا على طهارة الخمر اذا صارت خلا سواء تخللت بنفسها أو بفعل فاعل ، واختلفوا فيما اذا وقعت فيها نجاسة قبل تخلطها فالمالكية يقولون : انها لا تطهر بالتخلل فى هذه الحالة ، والحنفية يقولون : اذا أخرجت النجاسة قبل تسفخها : ثم تخللت فإنها تطهر .

والشافعية ، والحنابلة : اتفقوا على أنها لا تطهر الا اذا تخللت بنفسها ، أما اذا خللتها أحد فأنها لا تطهر ، واتفقوا على أنها اذا وقعت بها نجاسة قبل التخلل فأنها لا تطهر بالتخلل .  
(٣) المالكية - قالوا : بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان . سواء أكان حيا أم ميتا ، مأكول أم غير مأكول ، ولو كلبا أو خنزيرا ، وسواء أكانت متملة أم منفصلة ، بغير تنف كجزأ أو حلقها أو قصها أو أزالتها بنحو النورة ، لأنها لا تطعم الحياة ، أما لو أزيلت بالتنف فأمسوها نجسة والباقي طاهر . وقالوا : بنجاسة قصبه الزيش من غير المذكى ، أما الزغب الثابت عليها التنبيه بالشعر ، فهو طاهر مطلقا .

## مبحث الأعيان النجسة

## وتعريف النجاسة

قد ذكرنا في تعريف الطهارة تعريف النجاسة مجملا عند بعض المذاهب ، لمناسبة المقابلة بينهما ، وغرضنا الآن بيان الأعيان النجسة المقابلة للأعيان الطاهرة ، وهذا يناسبه بيان معنى النجاسة لغة واصطلاحاً في المذاهب .

فالنجاسة في اللغة : اسم لكل مستعذر ، وكذلك النجس « بكسر الجيم وفتحها وسكونها » ، والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين : حكمية وحقيقية ، وفي تعريفهما اختلاف في المذاهب (١) ، على أنهم يخصصون النجس « بالفتح » بما كان نجساً لذاته ، فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة ، وأما النجس « بالكسر » فإنه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية ، فالدم يقال له : نجس ونجس : « بالفتح والكسر » والغوب المتنجس يقال له : نجس « بالكسر » فقط .

— الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الفنزير ، فإن شعره نجس ، سواء كان هيا أو ميتاً ، متصلاً أو منفصلاً ، وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا : بنجاسة الأشياء المذكورة أن كانت من حي غير مأكول ، إلا شعر الأدمى فإنه طاهر ، أو كانت من ميتة غير الأدمى . فإن كانت الأشياء المذكورة من حي مأكول اللحم فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بنتفخ وكانت في أصولها رطوبة أو دم ، أو قطعة لحم لا تتصد ، أي لا قيمة لها في العرف ، فإن أصولها متنجسة وبقيها طاهر ، فإن انفصل معها عند النتفخ قطعة لحم لها قيمة في العرف ، فهي نجسة فيما .

الحنابلة — قالوا بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان مأكول اللحم ، حياً كان أو ميتاً ، أو من حيوان غير مأكول اللحم متى يحكم بطهارته في حال حياته ، وهو ما كان قدر الهرة فأقل ، ولم يتولد من نجاسة ، وأصول تلك الأشياء المغروسة في جلد الميت نجسة ، ولو لم تنفصل عنها ، وأما أصولها من الحي الطاهر فهي طاهرة ، إلا إذا انفصلت بالنتفخ ، فتكون تلك الأصول نجسة ، ويكون الباقي طاهراً .

(١) الحنابلة — عرفوا النجاسة الحكمية بأنها الطارئة على مظهر ظاهر قبل طروئها ، فيشمل النجاسة التي لها جرم وغيره ، متى تطلعت بشيء طاهر ، وأما النجاسة الحقيقية ، فهي غير النجس « بالفتح » .

الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح ، وهي البراد بالعينية عندهم ، والنجاسة الحكمية بأنها التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول جف ولم تترك له صفة ، فإنه نجس نجاسة حكمية .

المالكية — قالوا : النجاسة العينية هي ذات النجاسة ، والحكمية أثرها المحكوم على المحل به .



أما الأعيان النجسة فكثرة (١) : منها ميتة الحيوان البرى غير الآدمى ، إذا كان له دم ذاتى يسيل عند جرحه ، بخلاف ميتة الحيوان البحرى ، فإنها طاهرة لقوله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، وبخلاف ميتة الآدمى ، فإنها طاهرة كما تقدم ، وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم ذاتى يسيل عند جرحه ، كالجراد ، فإنها طاهرة .  
ومنها أجزاء الميتة التى تطلعها الحياة . وفى بيانها تفصيل المذاهب (٢) ، وكذا الخارج منها من نحو دم ، ومخاط ويبيض ، ولبن وأنفسه ، على تفصيل (٣) ، ومنها الكلب

«الحقيقية» - قالوا : إن النجاسة الحكيمة هى الحدث الأصغر والأكبر ، وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالهذهن كله يزيل الطهارة ، والحقيقة هى الغيب ، وهو كل عين مستفردة شرعا .

(١) الشافعية - قالوا بنجاسة ميتة ما لانفس له سائلة ، الا ميتة الجرد ، ولكن يعفى عنها إذا وقع شيء منها بنفسه فى الماء أو المسامع فإنه لا ينجسه الا إذا تغير ، أما إذا طرعه انسان أو حيوان أو تغير ما وقع بمياه فإنه ينجس ، ولا يعفى عنه .  
(٢) المالكية - قالوا : أن أجزاء الميتة التى تطلعها الحياة هى اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها ، بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش ، فإنها لا تطلعها الحياة فهست بنجسة .

الشافعية - قالوا : أن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش وبرص وغير ذلك نجس ، لأنها تطلعها الحياة عنهم .

الحنفية - قالوا : أن لحم الميتة وجلدها ما تطلع الحياة ، نجسان ، بخلاف نحو العظم والظفر والمنتار والمخالب والصابر والقرن والظلف والشعر ، ألا شعر الخنزير فإنها طاهرة لأنها لا تطلعها الحياة ، لقوله ﷺ فى ثاة ميمونة : « إنما حرم أكلها » وفى رواية « لحما » فدل على أن ما عدا اللحم لا يجرم ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة ، فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة ، والعصب فيه روايتان : المشهور أنه طاهر ، وقال بعضهم : الأصح نجاسته .

الحنابلة - قالوا : أن جميع أجزاء الميتة تطلعها الحياة فهى نجسة الا الصوف والشعر والوبر والريش ، فإنها طاهرة ، واستدلوا على طهارتها بمعصوم قوله تعالى : « ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين » لأن طهارتها يعم حالتها الحية والموت ، وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(٣) الحنفية - قالوا : بطهارة ما يخرج من الميتة من لبن وأنفحة ويبيض رقيق القشرة أو غليظها . ونحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

الحنابلة - قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ، ألا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

والخنزير (١) ، وما تولد منهما أو من أحدهما ، ولو مع غيره .  
 أما دليل نجاسة الكلب فما رواه مسلم عن النبي ﷺ ، وهو « إذا ولغ الكلب في  
 أناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب  
 لأنه أسوأ حالا منه ، لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتلته .  
 ومنها ما يرشح من الكلب والخنزير من لعاب ، ومضط ، وعرق ، ودمع (٢) ، ومنها  
 الدم بجميع أنواعه ، إلا الكبد والطحال فانهما ظاهران للحديث المتقدم ، وكذا دم الشهيد  
 ما دام عليه ، والمراد بالشهيد شهيد القتال الآتي بيانه في مباحث الجفزة ، وما بقي في  
 لحم الذكاة أو عروقها ، ودم السمك ، وانقلب والبرغوث ، ودم الكتان ( وهي دويبة حمراء  
 شديدة اللسع ) ، فهذه الدماء طاهرة ، وهذان دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب (٣) .  
 ومنها اللقيح وهو المدة التي لا يخالطها دم ، ومنها الصديد ، وهو ماء الجرح الرقيق  
 المختلط بدم ، وما يسيل من القروح ونحوها (٤) ومنها فضلة الأدمى من بول وعفرة ، وإن لم  
 = الشافعية - قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره ، سواء كان  
 من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره ، فانه طاهر .

المالكية - قالوا : بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(١) المالكية - قالوا : كل حي طاهر لمين ، ولو كلبا أو خنزيرا ، ووافقهم الحنفية  
 على طهارة عين الكلب ما دام حيا ، على الرجحان إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لسابه  
 حال الحياة تبعاً لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بئر وخرج حيا ولم يصب فيه  
 الماء لم يفسد الماء ، وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه .  
 (٢) المالكية - قالوا : كل ذلك طاهر ، القاعدة : أن كل حي وما رشح منه طاهر .  
 (٣) المالكية - قالوا : الدم المسفوح نجس بلا استثناء ، ولو كان من السمك ،  
 والمسفوح هو « السائل من الحيوان » ، أما غير المسفوح ، كالباقي في خلال لحم  
 الذكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية - قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون  
 الدم ، والمني إذا خرج بلون الدم أيضا ، وكان خروجه من طريق المعتاد ، والبيض إذا  
 استحال لونه إلى لون الدم ، بشرط أن يبقى صالحا للتخفق . ودم الحيوان إذا انقلب طقة  
 أو مضمة ، بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية - قالوا : بطهارة الدم الذي لم يسيل من الإنسان أو الحيوان . وبطهارة الدم  
 إذا استحال إلى مضمة ، أما إذا استحال إلى علة فهو نجس .

(٤) الحنفية - قالوا : أن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد ، أن كان لملة ولو  
 بلا ألم فنجس ولا فطره ، وهذا يشمل النفط ، وهي « القرحة التي امتلأت وجان قشرها » ،  
 وماء السرة وماء الأذن ، وماء العين ، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ، ولو  
 يخرج من غير ألم ، كالماء الذي يسيل بسبب الغرب ، وهو « عرق في العين يهيج سيلان  
 الدم بلا ألم » .

تتغير عن حالة الطعام ، ولو كان الآدمي صغيرا لم يتناول الطعام . ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل ، كالخمار ، والبطل (١) ، أما فضلة ما يؤكل لحمه ففيها خلاف المذاهب (٢) .

ومنها منى الآدمي وغيره (٣) ، وهو ماء يخرج عند اللذة بجماع ونحوه ، وهو من

= الشافعية - قيدوا نجاسة السائل من القروح « غير الصديد والدم » بما إذا تغير لونه أو ريحه والأفهر طاهر كالعرق .

(١) الحنفية - قالوا : فضلات غير مأكول اللحم فيها تنصلي ، فإن كانت مما يطير في الهواء كالغراب ، فنجاستها مخفية ، والافمظلة ، غير أنه يعني عما يكثر منها في الطرق من زوث البئط والحصير دفعا للهرج .

(٢) الشافعية - قالوا : بنجاسة فضلة مأكول اللحم أيضا بلا تنصلي .  
الحنفية - قالوا : إن فضلات مأكول اللحم نجسة نجاسة مخفية ، إلا أنهم فصلوا في الطير ، فقالوا : إن كان مما يذرق « ذرق الطائر خرؤه » في الهواء ، كالحمام والمصفور ففضلته طاهرة ، وإلا فنجسة نجاسة مجففة كاللدجاج والبطل الأهلى والأوز « عند الصاهين » ومظلة « عند الأمام » .

المالكية - قالوا بطهارة فضلة ما يملأ لحمه ، كالبقرة والغنم إذا لم يعتد التغذية بالنجاسة ، أما إذا اعتاد ذلك بقيتها أو غلظا ففضلته نجسة ، وإذا شك في اعتياده ذلك ، فإن كان شأنه التغذية بها كاللدجاج ، ففضلته نجسة ، وإن لم يكن شأنه ذلك ، كالحمام ، ففضلته طاهرة .

الحنابلة - قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ، ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طعامه وإلا ففضلته نجسة ، وكذا لحمه ، فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهرا ففضلته بعد الثلاثة طاهرة ، وكذلك لحمه .

(٣) الشافعية - قالوا بطهارة منى الآدمي حيا وميتا ، إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ، ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد ، وإلا فنجس ، ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه ﷺ سئل عن النوى يصيب الثوب فقال ما معناه : « إنما هو كالصباغ أو المظا » وقيس عليه منى خرج من حى غير آدمي : لأنه أصل الحيوان الطاهر ، إلا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والفنزير وما تولد منهما فقالوا بنجاسته تبعاً لأصله .

الحنابلة - قالوا : إن منى الآدمي طاهر إن خرج من طريقه المعتاد ، دفعا بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للثنى ، وعشر سنين للذكور ، ولو خرج على صورة الدم ، واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضى الله عنها : « كنت أترك النوى من ثوب رسول الله ﷺ ثم يذهب فيصلى فيه » أما منى غير الآدمي فإن كان من حيوان مأكول اللحم فطاهر ، وإلا فنجس .

الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ، ومن المرأة أصفر رقيق ، قالوا : ولا يتفصل ماء المرأة ، بل يوجد داخل الفرج ، وربما ظهر أثره في الذكر ، أما الذين ينكرون منى المرأة ، ويدعون أن الذي يحس من المرأة رطوبة الفرج ، فانهم ينكرون المحس البديهي ، ومنهنا المذى (١) ، والودى ، والمذى : ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها ، والودى : ماء أبيس ثخين يخرج عقب البول غالبا .  
ومنها القيء والقلس ، على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : بطهارة المذى والودى إذا كانا من مأكول اللحم .  
(٢) الحنفية — قالوا : أن القيء نجاسة مغلظة إذا ملا الفم ، بحيث لا يمكن امساكه ، ولو كان مرة أو طعاما ، أو ماء ، أو علقا . وإن لم يكن قد استهقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة أرضاعه ، بخلاف ماءهم للنائم ، فإنه طاهر ، وبخلاف ما لو قى دودا قليلا أو كثيرا صغيرا أو كبير ، فإنه طاهر أيضا ، والقلس كالقيء ، لقوله ﷺ : « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ » . وقد فصلوا في البلغم والسدم المخلوط بالبراق فقالوا أن البلغم إذا خرج خالصا ولم يختلط بشيء فإنه طاهر ، وإذا خرج مخطوطا بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجسا ، وإن استوى معه ، فيعتبر كأنه طعام على انفراد ، بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم ، يكون حكمه حكم القيء ، أما الدم المخلوط بالبراق ، فقالوا : إذا غلب البراق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر ، وإن غلب الدم بأن كان أحمر ، سواء كان الدم مسويا أو غالبا فإنه نجس ولو لم يملأ الفم ، وما اجتزته الأهل والغنم قل أو كثر .  
وأعلم أنه لو قاء مرات متفرقة في آن واحد ، وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ، ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

الملكية : عرفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها ، فحكموا بنجاسته ، بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ، ولو بحموضة فقط ، بخلاف القلس ، وهو الماء الذي تنفذه المعدة عند امتلائها ، فإنه لا يكون نجسا إلا إذا شابه المعدة ، ولو في أحد أوصافها ، ولا تضر الحموضة ويكرر حصوله . وألحقوا بالقيء في النجاسة الماء الخارج إذا كان متغيرا بجمرة ونفق من المعدة ، إلا أنه يعفى عنه إذا كان بلائرا ، وذلك للمعشة .

الشافعية — قالوا بنجاسة القيء وإن لم يتغير ، كان خرج في الحال ، سواء كان طعاما أو ماء ، بشرط أن يتحقق لخروجه من المعدة ، فإن شك في خروجه منها فالأصل الطهارة ، وجعلوا منه الماء الخارج من فم النائم أن كان أصفر هنتبا ، ولكن يعفى عنه في حق من يبتلى به ، وما تجتره الأهل والغنم نجس قل أو كثر .  
الحنابلة — قالوا : أن القلس والقيء نجسان بلا تفصيل .

ومنها البيض الفاسد من حي ، على تفصيل في المذاهب (١) .  
ومنها الجزء المنفصل (٢) من حي ميتته نجسة إلا الأجزاء التي سبق استثنائها في  
الحية ، والا المسك المنفصل من غزال حي ، وكذا جلده فانهما طاهران ، ومنها لبن حي  
لا يؤكل لصفه غير آدمي (٣) ، منها وماد النجس المتحرق بالنار ودخان (٤) ، ومنها  
المسكر المائع ، سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير  
ذلك ، لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجساً ، والرجس في العرف النجس ، أما كون كل مسكر  
مائع خمرًا فلما رواه مسلم من قوله ﷺ : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وانما  
حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شره لتفسير له وتخليطاً وزجراً عن  
الاقتراب منه .

(١) المالكية - ضبطوا الفاسد بأنه ما يتغير بصفوة أو زرقاة أو صار دماً أو مضطاً أو  
فرخاً ميتاً ، بخلاف البيض الذي اختلط ببياضه ويسمى بالبرق ، وبخلاف ما فيه نقطة دم غير  
مسفوح ، فانها طاهران ، أما بيض الميتة فهو نجس ، كما تقدم .  
الشافعية - ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره ،  
وليس منه ما اختلط ببياضه بصفاره ، وإن أئتن ، وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .  
الحنابلة - قالوا : إن البيض الفاسد ما اختلط ببياضه بصفاره ، مع التمعن ، وصحوا  
طهارته ، وقالوا : إن النجس من البيض ما صار دماً ، وكذا ما خرج من حي إذا لم يتصلب  
قشره .

الحنفية : قالوا : ينجس البيض إذا صار دماً ، أما إذا تغير بالتمعن فقط ، فهو  
طاهر ، كاللحم الميت .

(٢) الحنابلة - استثنوا من المنفصل من حي ميتته نجسة شيئين حكما بطهارتهما وهما :  
البيض إذا تصلب قشرة ، والجزء المنفصل من الحي الذي لا يقدر على ذكاته عند تذكيته  
الاضطرارية .

الشافعية - قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان هو  
ماكول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منه قطعة لحم مقصودة ، أي لها قيمة في العرف ،  
فإن انفصلت قطعة لحم كذلك تنجست بجمالها ، فإن شك في شيء من الشعر وما معه  
هيل هو من طاهر أو من نجس ؟ فالأصل الطهارة ، وسبق أنهم حكوا بنجاسته جميع  
أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(٣) الحنفية - قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت مأكول وغير مأكول إلا لبن  
البخازير ، فإنه نجس في حياته ويمد بماته .  
الحنفية - قالوا : بطهارتهما ، وكذا ما إذا صار النجس تراباً من غير حرق ، فإنه  
يطهر .

(٤) المالكية - قالوا بطهارة الرماد ونجاسة الدخان على الراجح .

### مبحث ما يعطى عنه من النجاسة

ازالة النجاسة (١) عن بدن المصلى وثوبه ومكانه واجبة الا ما عفى عنه ، دفعنا للحرج والخفة ، قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وفي المنه عنه تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الملكية - ذكروا قولين مشهورين في ازالة النجاسة : أحدهما انها تجب شرطا في صحة الصلاة . ثانيهما : أنها سنة ، وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكر النجاسة قادرا على ازالتها ، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسيا أو عاجزا عن ازالتها فصلاته صحيحة على القولين : ويندب له إعادة الظهر أو العصر الى اصفار الشمس ، والمغرب أو العشاء الى طلوع الفجر ، والمصباح الى طلوع الشمس ، أما ان صلى بها عامدا أو جاهلا فصلاته باطلة على القول الأول ، وصحيحة على القول الثاني ، فتجب عليه إعادة الصلاة أبدا في الوقت أو بعده على القول الأول لبطاقتها ، ويندب له اعادة ابدأ على القول الثاني .

(٢) الملكية - عذبوا من المنه عنه ما يأتي :

١ - ما يصيب ثوب أو بدن الرضعة من بول أو غائط ورضيعها ، ولو لم يكن وليدها اذا اجتهدت في التحرز عنها حال نزولهما . ويندب لها اعداد ثوب للصلاة .

٢ - بل الباسور اذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة ، وأما يده فلا يفي عن غسلها الا اذا كثر استعمالها في ارجاعه ، بأن يزيد على مرتين كل يوم ، وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد الا بما زاد عن اثنين ، لأن اليد لا يشق غسلها الا عند الكثرة ، بخلاف الثوب والبدن .

٣ - سلس الاحداث ، كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو منى اذا سال شيء منها بنفسه ، فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه الى مكان آخر . اذا حصل شيء منها ، ولو كل يوم مرة .

٤ - ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونزاح المراحيض والطبيخ الذي يعالج الجروح ، ويندب لهم اعداد ثوب للصلاة .

٥ - ما يصيب ثوب المصلى أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدميا كان أو غيره ، ولو خنزيرا اذا كانت مساحته لا تزيد من قدر الدرهم البغلي ، وهو في الدائرة السوداء التي تكون في فراخ البغل ، ولا عبرة بالوزن ، ومثل الدم في ذلك القبيح والصيد .

٦ - ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير اذا كان ممن يباشر رعا أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيعفى عنه اشقة الاحتراز .

٧ - أثر ذباب أو غاموس أو نملة صغير يقع على النجاسة ويعرف شيئا منها ، =

= فيتعلق برجله أو فمه ثم يقع على غوبه أو بدنه لمشقة الاحتراز ، أما أثر النمل الكبير ، فإلا يعطى عنه لغوته .

٨ - أثر دم موضع الصدمة بعد مسحه بفرقة ونحوها ، فيعطى عنه إلى أن ييسر أو فيفسله .

٩ - ما يمسح ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المخطئ بنجاسة مادام موجودا في الطرق ، ولو بعد انقطاع المطر ، فيعطى عنه بشروط ثلاثة .

أولا : أن لا تكون النجاسة المخطئة أكثر من الطين أو الماء تحقيقا أو ظنا .

ثانيا : أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين .

ثالثا : أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء ، كأن يعدل عن طريق خلالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ، ومثل طين المطر ومائه الماء الموشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

١٠ - المدة السائلة من دمل أكثر من الواحد ، سواء سالت بنفسها أو بمصرها ، ولو غير محتاج إليه كثرتها مظنة الاحتياج إلى المص ، فيعطى عما سال عنها ، ولو زاد على قدر الدرهم ، وأما الدمل الواحد فيعطى عما سال منه بنفسه أو بمصر احتياج إليه ، فإن عصر بغير حاجة ، فلا يعطى إلا عن قدر الدرهم .

١١ - خسر البراغيث ولو كثر ، وإن تعدت بالدم المسفوح ، فخرؤها نجس ، ولكن يعطى عنه ، وأما دمها ، فإنه كدم غيرها لا يعطى منه عما زاد على قدر الدرهم البتلى ، كما تقدم .

١٢ - الماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة ، بحيث يكون أصغر منقعا ، فإنه نجس ولكن يعطى عنه إذا لازم .

١٣ - القليل من مية القفص ، فيعطى عن ثلاث فأقل .

١٤ - أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه ، فيعطى عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيرا ، فإن انتشر تمين غسله بالماء ، كما يمين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة ، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث الاستبراء .

الصفية - قالوا : تنقسم النجاسة إلى قسمين : مظنة ، ومخففة . فالمظنة « عند الإمام » هي ما ورد فيها نص لم يعارض بنص آخر ، والمخففة « عنده » هي ما ورد فيها نص عارض بنص آخر كقبول ما يؤكل لحمه ، وذلك لأن حديث « استنزها من البول » يدل على نجاسة كل بول ، وحديث الرنين يدل على طهارة بول مأكول اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث الرنين فهو ما روى من أن قوما من عرينه أتوا المدينة المنورة فلم يراهم ، فاصفر ألوانهم وانتفخت بطونهم ، فأمرهم رسول الله ﷺ بأن يفرجوا إلى البلاء الصدقة ويشربوا من أهوالها وألبانها ففرجوا وشربوا ، فكان ذلك سببا في شفاهم .

= ويعطى في النجاسة المخلطة عن أمور: منها قدر الدرهم، ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطا، وفي النجاسة الرقيقة تعرض مقر الكف، ومع كونه يعنى عنه في صحة الصلاة، فمن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه، ولا وجه للقول بكَراهة التحريم، لأن النجس يقتضى رفع الأثم، نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه، والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم، ومنها بول البقرة والغارة وخرؤها فيما تظهر فيه حالة الضرورة، فيعطى عن خروء الفسارة إذا وقع في الحنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعطى عن بولها إذا سقط في البئر لتحقق الضرورة، بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوبا أو إناء مثلا، فإنه لا يعطى عنه لا مكان التحرز، ويعطى عن بول البقرة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة، بخلاف ما إذا أصاب خرؤها أو بولها شيئا غير ذلك، فإنه لا يعطى عنه، ومنها بضماء النجس وغبله، فلو مرت الريح بالمزرات وأصابته الثوب لا يضر، وإن وجدت رائحتها به، وكذا لو ارتفع غبار الأبل، فأصاب شيئا لا يضر، ومنها رشاش البول إذا كان دقيقا، كرمس الأبر، بحيث لا يرى، ولو ملا الثوب أو البدن، فإنه يعتبر كالخمج للضرورة، ومثله الدم الذى يصيب القصب «أى الجزار» فيعطى عنه في حقه للضرورة، فلو أصاب الرشاش ثوبا ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة حينئذ يومثل هذا أثر النجاسات الذى وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلى، فإنه يعطى عنه، ومنها ما يصيب الخاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الامتناع عنه لما دام في تنسيله، ومنها طسعين الشوارع ولو كان مخلوطا بنجاسة غالية ما لم يبر عنها، ويعطى في النجاسة المخففة عما دون ربع الثوب كله أو ربع البدن كله، وإنما تظهر الخفة في غير المائع، لأن المائع متى أصابته نجاسة تنجس لا يفرق بين مظنة ومخففة، ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة. ويعطى عن يمس الأبل والخم إذا وقع في البئر أو في الإناء، ما لم يكثر كثرة فاحشة أو ينفث فيمتلن به الشيء الذى خالطه، والمقليل المسفوف عنه هو ما يستغله الناظر إليه، والكثير عكس، وأما الحصار فنفثى المقترو والليل، فإنه يعطى عنه في حالة الضرورة والهلوى، سواء كان يابس أو رطبا.

الشنافية - قالوا: يعطى عن أمور: منها ما لا يدركه البصر المحتدل من النجاسة، ولو مخلطة، ومنها قليل دخل في النجاسة انفصل عنها بواسطة النار، بخلاف نحو البخار انفصل بلا واسطة ناسر، فإنه ظاهر، ومنها الأثر الباقى بالحل بعد الاستتباب بالحجر، فيعطى عنه بالنسبة لأصاحبه دون غيره، فلو نزل في ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تنجس به، ومنها طين الشارع المخلط بالنجاسة المخلطة، فإذا شك في نجاسة ذلك الطين أو غن كسان طاهرا لا نجسا صلو عنه، وإنما يعطى عنه بشروط أربعة:

أولا: أن لا تظهر عين النجاسة. ثانيا: أن يكون المسار مجتزا عن أصابته بحيث لا يربخ ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء. ثالثا: أن تسميه النجاسة وهو ماثق أو راكب، أما إذا سقط على الأرض فطوئت ثيابه فلا يعطى عنه لندرة الوقوع. رابعا: أن =



= تكون النجاسة في ثوب أو بدن ، ومنها الخبز المسخن أو المدفون في الرماد النجس وإن تعلق به شيء من ذلك الرماد فإنه يعنى عنه ولو وسط فصله منه ، وإذا وضع في لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب ، فإنه يعنى عنه أيضا ومنها دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها ، فإن ميته نجسة معفو عنها ، وكذا الأنفحة التي تصلح للجبن ، ومنها المسنعات النجسة التي تضاف إلى الأدوية والروائح العطرية لاصلاحها ، فإنه يعنى عن القدر الذي به الاصلاح ، قياسا على الأنفحة المصلحة للجبن ، ومنها الثياب التي تنتشر على الحيوان المبنية بالرماد النجس ، فإنه يعنى عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز ، ومنها المصنجان الميت ، وهو « نفس القمل » ، ومنها روث الخنثاب وإن كثر ، ومنها خسرة الطيور في الفرس والأرض بشروط ثلاثة :

أولا : أن لا يعتمد المشى عليه . ثانيا : أن لا يكون أحد الجانبين رطبا إلا أن تكون ضرورة ، كما إذا وجد في طريق رطبة يضمن المرور منها فإنه يعنى عنه مع الرطوبة والمعد ثالثا : أن لا يشق الاحتراز عنه ، ومنها قليل تراب مقبرة منبوثة ، ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع غيرهما ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعنى عن الكثير من شعر نجس من الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز . ومنها روث سمك في ماء إذا لم يغيره ولم يوضع فيه عشا ، ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فإنه يعنى عنه إذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل الدم ، ولو تغيز به المرق ، فإن غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع في القدر حتى انفصل الماء عنه صافيا فهو طاهر ، وإن لم ينفصل الماء صافيا فهو نجس غير معفو عنه ، ولا يضر بقاء بعض اللون لأنه لا يمكن قطعه ، فيفصل الفضل المعتاد ، ويعنى عما زاد ، ومنها لعاب النمل المحقق كونه من المدة بأن يكون أصفر أو منتقا يعنى عنه في حق صاحبه المبتلى به ولو كثر وسال ، والمشكوك في كونه من المدة محمول على الطهارة ، ومنها جرة التيسير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، فإنه يعنى عنها إذا أصابت من يزاوله ، كمن يقوده أو نحو ذلك ، ومنها روث البهائم وبولها الذي يصيب الحب حين درسه ، ومنها روث الغار الساقط في هيضان الأراحيض التي يستنجى منها ، فإنه يعنى عنه إذا كان قليلا ولم يغير أحد أو صاف الماء ، ومنها الحمصة التي يتداوى بوضعها في المصو الملوثة بالنجاسة ، فإنه يعنى عنها إذا تعينت طريقا للتداوى ، ومنسا ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المخلوبة أو من نجاسة على شعيرة ، ومنها ما يصيب السمل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم ، ومنها نجاسة سم المصبي إذا أصاب ثدى مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب سم من يقبله في فمه مع الرطوبة ، ومنها مائع تنجس بعوت ما سقط فيه مما لا دم له سائل ، كقط وزنبور ونظا ونحوها فيؤكل ذلك المائع المتنجس يما والق ومات فيه منها إذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحة غير الكبراء ولو بهيمة ، ومنها :

= أثر الوشم من دم خرج من العفو ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق ، ومعنى الوشم « غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم » فيعفى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقى في محله إذا كان لحاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف ، أو كان مطلقاً ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح تسببه التيمم ، ومنها الدم ، على التفصيل الآتى ، وهو : أولاً : الدم اليسير الذى لا يدركه البصر المعتدل ، وهذا معفو عنه ، ولو كان دم نجس نجاسة مغلظة كالكلب والخنزير ثانياً : ما يسدركه البصر المعتدل ، وهذا أن كان من كلب أو خنزير أو نحوهما ، فإنه لا يعفى عنه مطلقاً ، وأن لم يكن كذلك ، فلما أن يكون دم أجنبى . أو دم نفسه ، فإن كان دم أجنبى فيعفى عن القليل منه ما لم يلمح به نفسه ولم يختلط بأجنبى غير ضرورى ، وهذا فى غير البراغيث ونحوها من كل ما لا دم له سائل ، أما دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة : — أولاً : أن لا يكون بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه ، والا عفى عن القليل فقط — ثانياً : أن لا يختلط بأجنبى لا يشق الاحتراز عنه ، وإلا فلا عفو إلا عن القليل — ثالثاً : أن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو للتجمل ، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجاً من المنافذ الأصلية ، كالأنف والأذن والعين ، فالعتمد العفو عن القليل . وإن لم يكن من المنافذ ، كدم البثرات والدمامل والقصد ، فيعفى عن الكثير يشروط : الأول : أن لا يكون بفعل الشخص نفسه ، كان يعصر دمه ، والا عفى عن القليل فقط فى غير القصد والحجامة ، أما هما فيعفى عن الكثير ولو بفعله . — الثانى : أن لا يجاوز الدم محله — الثالث : أن لا يختلط بأجنبى غير ضرورى ، كاللباء ، ومحل العفو فى حق الشخص نفسه .

أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصلاً به ، فلا يعفى عنه ، والمراد بالمثل — فى قولنا : لم يجاوز محله — الذراع ونحوه ، لا محل الدماء وحده ، والمتبصر فى القلة والكثرة العرف ، فإن شك فى القلة والكثرة ، فالأصل العفو .

الحائطة — قالوا : يعفى عن أمور : منها يسير دم وقيح وصدید ، واليسير هو ما يفده الإنسان فى نفسه يسيراً ، وانما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطوم ، أما إذا أصابها فلا يعفى عنه ، بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حيائه ومن غير قبل ودبر ، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوباً فى مواضع منه فإنه يضم بعضها إلى بعض ، فإن كان المجموع يسيراً عفى عنه ، وإلا فلا ، ولا يضم ما فى ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل ثوب على حدة ، ومنها أثر استجمار محله بعد الانقضاء واستيفاء العدد المطلوب فى الاستجمار ، وسياقى ، ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التبرز ، ومنها دخان نجاسة وغبارها ما لم تظهر له صفة ، ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه ، ومنها النجاسة التى تصيب عين الإنسان ويضرر بفسلها ، ومنها اليسير من طين الشارع الذى تحققت نجاسته بمسأ خلطه من النجاسة .

## مبحث فيما تزال به النجاسة

### وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور : منها الماء الطهور ، ولا يكفي في إزالتها الطاهر (١) ، وسيأتي بيان الطهور والطاهر في أقسام المياه ، بحث هذا المبحث .  
وتطهير محل النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : إن الماء الطاهر - غير الطهور - ومثل الطهور في إزالة النجاسة ، كما تقدم ، وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر ، كالخل وماء الورد ، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ، ولو غليظة ، سواء كان ثوباً أو بدن أو مكاناً .

(٢) الصنفية - قالوا : يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة ، متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء ، أما إذا غسل في وعاء ، فإنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً ، بشرط أن يعصر في كل واحدة منها ، وإذا صبغ الثوب ينجس يطهر بانفصال الماء عنه صافياً ولو بقي اللون ، إذ لا يضر بقاء الأثر ، كلون أو ريح في مص النجاسة إذا شق زواله والشقة في ذلك هي أن يحتاج في إزالته لغغير الماء ، كالصابون ونحوه ، ومن ذلك الاختصاب بالحناء المتنجسة ، فإذا اختصب أحد بالحناء المتنجسة ظهرت بانفصال الماء صافياً ، ومثل ذلك الوشم ، فإنه إذا غرزت الابرة في اليد أو الشفة مثلاً حتى برز الدم ، ثم وضع مكان الغرز صبيغاً والتأم الجرح عليه تنجس ذلك الصبيغ ، ولا يمكن إزالة أثره بالماء فتطهيره يكون بغسله حتى يفصل الماء صافياً ولا يضر أثر دهن متنجس ، بخلاف شحم الحية ، لأنه عين النجاسة ، أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الفاسد طهارة محلها بإلحاح ، ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها بمطهر آسكان « وهو الأرض » يصب الماء الطاهر عليها ثلاثاً ، وتجفف كل مرة بفرقة طاهرة ، وإذا صب عليها ماء كثير ، بحيث لا يترك للنجاسة أثراً طهرت ، وتطهر الأرض أيضاً بالبيس ، فلا يجب في تطهيرها الماء ، ويظهر البجن بزوال عين النجاسة في المرئية ، وبغلبة الظن في غيرها ، أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار وخشب وحديد ، ونحوه ، وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق بمونحة ، ومسح ، وغسل . فإذا كان الأناء من فخار أو حجر ، وكان جديداً ، ودخلت النجاسة في أجزائه فافحه يطهر بالحرق ، وإن كان عتيقاً يطهر بالغسل على الوجه السابق ، وإن كان من خشب ، فإن كان جديداً يطهر بالتحرق ، وإن كان قديماً يطهر بالغسل ، وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج ، فإن كان صقيلاً يطهر بالمسح ، وإن كان خشناً غير صقيلاً يطهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة ، كالزيت ، والسمن ، فأنها تطهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا ، أو توضع في إناء مثقوب ، ثم يصب عليه الماء فيملأ الدهن ، ويحركه ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء .

هذا إذا كان مائعا ، فإن كان جامدا يقطع منه المتنجس وي طرح ، ويطهر المسس يصب الماء عليه وغليه - حتى يعسد كما كان - ثلاثا .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه ، بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ، فإن كان في قناة ماء نجس ثم صب عليه ماء طاهر في ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جاريا طاهرا ، ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازي الماء الذي كان فيها ، ومثل ذلك ما إذا كان الماء المتنجس في طشت أو قصعة ، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فانه يطهر على الراجح ، وإن لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وحوض الحمام فانهما يطهران بمثل ذلك ، وبذلك يحسب الماء طهورا وزادوا مطهرات أخرى : منها الدلك ، وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحا قويا ، ومثل الدلك الحك ، وهو القشر باليد أو العود « الحك » ، ويظهر بذلك الخلف والنعل ، بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ، ولو كانت رطبة ، وهي ما ترى بعد الجفاف كالغبرة والدم ، لقوله ﷺ : « إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه ، فإن كان بها أذى فيمسحها بالأرض ، فإن الأرض لها ظهور » أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم ، فانه يجب غسلها بالماء ، ولو بعد الجفاف ، ومنها المسح الذي يزول به أثر النجاسة ، ويظهر به الصقيل الذي لا مسام له ، كالسيف . والمرأة ، والظفر ، والعظم ، والزجاج ، والآنية المدهونة ، ونحو ذلك ومنها مسح محل الحجامة بثلاث خرق نظاف مبلولة ومنها الجفاف بالشمس أو الهواء ، وتطهر به الأرض ، وكل ما كان ثابتا فيها ، كالشجر والكلأ ، بخلاف نحو البساط والمصير ، وكل ما يمكن نقله فانه لا يطهر الا بالغسل ، وأما طهرت الأرض بالييس لقوله ﷺ : « زكاة الأرض ييسا » ، فتصح الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم ، وذلك لأن طهارتها لا تستدعي طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورية التراب . كما يشترط في الوضوء طهورية الماء ، ومنها fark ، ويظهر به منى آدمى يابس ، أما الرطب فسانه يجب غسله لقوله ﷺ لعائشة : « فاغسلوه إن كان رطبا ، وأفركية إن كان يابسا » ولا يضر بقاء أثره بعد fark ، وإنما يطهر بالفرك إذا نزل من مستنجج بماء لا بحجر ، لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة ، فإذا لم ينتشر البول ولم يمر عليه المني في الخارج فانه يطهر بالفرك أيضا ، إذ لا يضر مرور على البول في الداخل ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل ، لاختلاطه بمنى الرجل ، وقد ذكر في الحديث أنه يطهر بالفرك ، أما منى غير آدمى ، فإنه لا يطهر بالفرك ، لأن الرخصة وردت في منى آدمى فلا يقاس عليه غيره ، ومنها الندف ، ويظهر به العطن إذا ندف .

=وقد عدوا في الطهرات أمورا أخرى تساهلا ، كقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه ، كما تقدم ، وهو المعبر عنه بالتقرير ، لأنه في الحقيقة عزل الجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ، ومثله قسمة المتنجس بفضل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك هبة المتنجس إن لا يرى نجاسته • فإن الهبة لا تعمد مطهرة في الحقيقة •

المالكية — قالوا : يطهر مثل النجاسة بغسله بالماء الطهور ، ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا ، ولا يضر تغييره بالأوساخ الطاهرة ، ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها ، ولو عسر ، لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه ، وكذا يشترط زوال لونها وريحها إذا لم يتعسر زوالهما ، فإن تعسر زوالهما عن المحل ، كالصبيغ بنجس ، حكم بطهارته ، ولا يلزم تشيخ الماء إلا حالة العجز عن استعمال البارد ، كما لا يلزم الغسل بأثنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة نجسة ، أما أن تغيرت بصيغ أو وسع فلا ، ويكفي في تطهير الثوب والحصير والخف والنعل المشكوك في أصابة النجاسة إياها نضحها مرة ، أي رشها بالماء الطهور ، ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء ، وأما البدن والأرض المشكوك في أصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل ، لأن النضح خلاف القياس • فيقتصر فيه على ما ورد ، وهو الثوب والحصير والخف والنعل ، ولو غسلها بالماء كان أجود ، لأنه الأصل • والنضح تخفيف ، والأرض المتنجسة بقينا أو ظنا تطهر بكثرة افاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها ، لعديث الأعرابي الذي بال في المسجد ، لمصاح به بعض الصحابة ، فأمرهم النبي ﷺ بتركه ، وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبيا من ماء كما رواه الشيخان ، والذنوب « بفتح الدال » هو الدلو ، ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة ، وأما المائعات غير الماء ، كالزيت والسمن والصل فتنجس بقليل النجاسة ، ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال •

الحنابلة — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها ، مما يأتي ، أن يغسل المتنجس سبع مرات متعقبة ، بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع أسون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزول النجاسة إلا بالغسلة السابعة ، فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ما تولد منه أو من أحدهما فانه يجب أن يضاف إلى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه ، والأولى أن يكون مزج التراب ونحوه بالماء في الغسلة الأولى ، فإن بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعا زيدا في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة ، فإن تعذر زوال طعمها له ينلغرو على عنه ، وإن تعذر زوال لونها أو ريحها أو هما مما ، فالمحل المتنجس يصير طاهرا •

ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة أن يصر كل مرة خارج الماء أن يمكن عصره ، ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب ، أما لا يشرب النجاسة ، كالأكية فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات ، وأما ألا يمكن عصره مما

= يتسرب النجاسة فأنه يكفى دقه أو وضع شئ ثقيل عليه ، أو تقبيله بحيث ينفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع ، أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر ، الأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فأنه يكفى في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة ، ويكفى في تطهير المتنجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يغير بالماء ، ولو لم ينفصل ، ومثل بوله في ذلك قيسؤه .

الشافعية - قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المظنة ، وهي ما كانت من كلب أو غنزير أو متولد منهما أو من أحدهما ، هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ماء احدى الغسلات تراب طهور ، أى غير نجس ولا مستعمل في تيمم ، والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم ، فيشمل الأغر والأصفر والأحمر والابيض والطين وما خلط بظاهر آخر فهو دقيق .

وللترتيب ثلاث كيفيات : احدها : مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة .  
 ثانيها : أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ، ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها : أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء ، ولا تجزئ غسله الترتيب بجميع كيفياتها الثلاث الا بعد زوال جرم النجاسة ، فان لم يكن للنجاسة جرم ، فان كان محلها جافا أجزأ أى واحدة من الكيفيات الثلاث ، وان كان محل النجاسة رطبا لم يجزئ وضع التراب أولا لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء ، ويجزئ الكيفيتان الأخريان ، ولو كانت النجاسة المظنة في أرض بها تراب غير نجس المعين كفى قرابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر ، وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وان تعدد ، فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست ، ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست .  
 ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست ، أما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات ، فلو لم يزل الا بسبع مثلا حسبت سبعا ، أما للنجاسة المخفية فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وان لم يسل ، والنجاسة المخفية هي حصول بول الصبي اذا كان غلاما لم يبلغ الحولين ولم يتنذ الابلايين بسائر أنواعه ، ومنه اللبن والقشدة والزبد ، سواء كان لبن آدمى أو غيره ، بخلاف الإكثى والخنثى المشكل ، فان بولهما يجب غسله ، لقوله ﷺ : « يفسد من بول الجارية ويرش من بول النعام » . وألحق الخنثى بالإكثى ، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاما غير اللبن ، كما يجب غسل بوله اذا غشى بغير اللبن ولو مرة واحدة .  
 ولكن اذا أعطى له شئ لا يقصد التخذية فتتخذ منه ، ككواء ، فأنه لا يمنع الرش ، ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش مطها بالماء ، كان يحصر التوب أو يجفف ، وكذا لا بد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش ، وإنما يجوز ان يخصص البول ليخرج غيره من الغسلات =

ومنها استحالة عين النجاسة الى صلاح، كصيرورة الفخر خلا • ودم الغزال مسكنا •  
ومنها حرق النجاسة بالنار ، على اختلاف المذاهب (١) ، وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه  
مطهرا لها أو غير مطهرا تفصيل في المذاهب (٢) ، ولا تشتط للنسبة في تطهير المتنجس •

= النجسة فانها يجب فيها الغسل ، أما النجاسة المتوسطة ، وهي غير ما تقدم فانها تنقسم الى  
حكيمية ، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون • أو ريح ، كبول الصبي اذا جف •  
وعينية ، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح • أما الحكيمية فكيفية تطهيرها أن يمسح  
الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد • وأما العينية فكذلك ، ولكن بشرط  
زوال عين النجاسة ، أما أوصافها فسان بقى منها الطعم وحده ، فان بقاءه يفسد ما لم تتعذر  
ازالته ، وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالتقطع ، وحينئذ يكون المحل نجسا معفوا عنه ، فان قدر  
على الازالة بعد ذلك وجبت ، ولا تجب إعادة ما حلا قبل ، فان تسر زواله وجبت الاستعانة  
بصابون ونحوه إلا أن يتعذر • وان بقى اللون والريح معا فالحكم كذلك ، وان بقى اللون  
فقط أو الريح فقط فان المحل يطهر اذا تسر زواله ، وضابط التسر أن لا يزول بالحق بالماء  
ثلاث مرات ، فإذا قدر على ازالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل ، ويشترط في ازالة النجاسة  
بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء واردا على المحل اذا كان الماء قليلا ، فان كان قليلا مورودا  
تنجس بمجرد الملامسة ، واذا كان الماء القليل نجسا غير متغير فأنمىف اليه ماء طهور حتى بلغ  
قلتین طهر ، فان تنجس الماء بالتغير ، سواء كان قليلا أو كثيرا فانه لا يطهر الا بإضافة الماء  
الطهور اليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتین •

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة ، كبول أو خمر ، أن تغمر  
بالماء اذا تشرت النجاسة ، أما اذا لم تشرت النجاسة فلا بد من تجفيفها أولا ، ثم يصب  
عليه الماء ولو مرة واحدة ، وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة ، هي أن ترفع عنها النجاسة  
فقط اذا لم يصب شيء منها الأرض ، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء ييمها اذا كانت  
رطبة وأصاب الأرض شيء منها •

(١) الحنفية — قالوا : حرق النجاسة بالنار مكبر •

الشافعية • والحنابلة — لم يعدوه من المطهرات ، فيقولون : ان رماد النجس ودخانه  
نجسان •

المالكية — قالوا : ان النار لا تزيل النجاسة ، واستثنوا رماد النجس على المشهور •  
(٢) الحنفية — لم يرفقوا في الدبغ بين أن يكون حقيقيا ، كالديبغ بالقرظ والشب  
ونحوهما • أو حكيميا ، كالديبغ بالترييب أو التجفيف بالشمس أو الهواء ، والدباغ يظهر  
جلود الميتة اذا كانت تحتل الدبغ ، أما ما لا يحمته ، كجلد الحية فانه لا يظهر بالدبغ ، ولا  
يطهر بالدبغ جلد الخزير ، أما جلد الكلب فانه يظهر بالدبغ ، لأنه ليس نجس المصن على  
الأمسح ، ومتى ظهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها ، ألا اكله فانه يمتنع ، وما على  
الجلد من الشعر وغيره فظاهر ، كما تقدم •

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات (١) غير الماء كزيت ، وسمن ، وغسل ، وأما الجامدات فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاءه من النجاسة (٢) ، على تفصيل في المذاهب .

= الشافعية — خصوا الدبغ المظهر بما له خرافة ولذع في اللسان ، بحيث يذهب رطوبة الجلد وفضلاته ، حتى لا يتن بعد ذلك ، ولو كان الدبغ نجساً ، كريل طير ، إلا أن الجلد المدبوغ بنجس يكون كالثوب المتنجس ، فيجب غسله بعد الدبغ ، ولا يظهر بالدبغ جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أعضائهم حيوان ظاهر ، وكذا لا يظهر بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش ، لكن قال النووي : يعفى عن القليل من ذلك لشدة إزالته .

الملكية — لم يجهلوا الدبغ من المظهرات ، وحملوا الفهارة الواردة في الحديث على النظافة ورخصوا في استعمال المدبوغ في ظهور وفي لباس ، بشرط أن لا يطعن عليه ما لم يكن جلد خنزير ، فإنه لا يركن فيه ، أما اليبس فإنه لا تنطق به نجاسة الجلد ، وأما الظهور فإنه لا ينفذ النجاسة عن نفسه ، وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فتظاهر ، لأنه لا تطه الحياة ، فلم يتنجس بالموث ، كضائق ، والقول بأن الدبغ ليس من المظهرات هو المشهور عند الملكية ، والمحققون منهم يقولون : أنه ماير .

الحنابلة — لم يجهلوا دبغ جلود الميتة من المظهرات ، إلا أنهم قالوا بإباحة استعمالها بعد الدبغ في اليبسات فقط أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فظاهر .

(١) الحنفية — قالوا : إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء ، وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المظهرات .

(٢) الملكية — قالوا : إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت أجزاءها النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس ، بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه فإنه يقبل التطهير ، وكذا لا يقبل التطهير البيض المسلوق بنجس والزيتون المملح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعمله .

الحنابلة — وافقوا الملكية فيما ذكر ، إلا في البيض المسلوق فإنه يقبل التطهير لصلاية قشرة المانعة من شرب النجاسة ، ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمسلوق ، فهو عديم لا يقبل التطهير مطلقاً .

الشافعية — قالوا : إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير فلو طبخ لحم في نجس أو تشربت حفنة النجاسة أو سقطت السكن بنجاسة فإنها تطهر ظاهراً وباطناً بسبب الماء عليها إلا في اللبن « أي الطوي الكلب » ، الذي عجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير ، ولو أهرق وغسل بالماء يغتسل المتنجس بماء ، فإنه يظهر بخره بالماء الطهور .  
الحنفية — فصلوا في الجامدات فقالوا : أن كانت آنية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المهدم في كيفية التطهير ، وإن كانت مما يطبخ ، كاللحم والحفنة ، فإن أصابها =



### أقسام المياه

تنقسم المياه التي يصح التطهير بها أولا يصح الى ثلاثة أقسام : طهور ، وظاهر غير طهور ، ومتنجس ، ويتعلق بكل قسم من الأقسام الثلاثة : مباحث ، فأما القسم الأول ، وهو الطهور فإنه يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه . ثانيها : الفرق بينه وبين الظاهر . ما ينجسه ، وأما القسم الثاني وهو الظاهر غير الطهور ، فإنه يتعلق به أمور أيضا : الأمر الأول : تعريفه . الثاني : بيان أنواعه . الثالث : ما يخرج عن كونه ظاهرا ، وأما القسم الثالث ، وهو المتنجس ، فإنه يتعلق به أمران : أحدهما : تعريفه . ثانيهما : بيان أنواعه .

فلنذكر لك كل قسم من هذه الأقسام وما يتعلق به بعنوان خاص .

### مباحث الماء الطهور

#### تعريفه

فأما تعريف الماء الطهور فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض ، ولم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وهي « اللون ، والطعم ، والريح » بشيء من الأشياء التي تسلب طهورية الماء ولم يكن مستعملا (١) وسيأتى بيان الأشياء التي تسلب طهورية الماء والأشياء التي توجب استعماله .

### الفرق بينه وبين الماء الطاهر

أما الفرق بين الماء الطهور والماء الطاهر ، فهو أن الماء الطهور يستعمل في العبادات وفي العادات ، فيجوز الوضوء به والاعتساف من الجنابة والحيض ، كما يجوز تطهير النجاسة به واستعماله لنظافة البدن والثوب من الأوساخ الظاهرة وغير ذلك ، بخلاف الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل جنابة ونحوهما ، كما لا يصح تطهير

---

==نجاسة وطيفت بها فلا تطهر بعد الغليان أبدا، على المفتي به لأن أجزائها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ، ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها ، فإنها لا تطهر أبدا لشرب أجزائها النجاسة ، فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ، ومن ذلك رحوس الحيوانات ولحم الكرش فإنها لا تطهر أبدا إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها .

(١) المالكية - قالوا : إن استعمال الماء لا يخرج عن كونه طهورا ، فيصح الوضوء والغسل بالماء المستعمل ، ولكن يكره فقط .

النجاسة به (١) ، وإنما يصح استعماله في الأمور العادية من شرب وتغذية بدن وثياب وعجن ونحو ذلك .

### حكم الماء الطاهر

أما حكم الماء الطهور ، فهو يقسم إلى قسمين : أحدهما : الأكبر الذي رتبته الشارع عليه ، وهو أنه يرفع الحدث الأصغر والأكبر ، فيصح الوضوء به والاعتسال من الجنابة والحيض ، وتزال به النجاسة المحضة وغيرها ، وتؤدي به الفرائض والمندوبات وسائر القرب ، كغسل الجمعة والحديث وغير ذلك من العبادات ، وكذا يجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتغذية ثياب وبدن وسقى زرع ونحو ذلك . ثانيهما : حكم استعماله ، والمراد به ما يوصف به استعماله من وجوب وحرمة ، وهو من هذه الجهة تمتريه الأحكام الخمسة ، وهي : الوجوب . والحرمة . والندب . والاباحة والكراهة ، والمراد بالندب ما يشمل السنة ، وذلك لأن الندوب والمستنوشة واحد « عند بعض الأئمة » ومختلفان « عند البعض الآخر » كما سيأتي في مندوبات الوضوء ، فأما ما يجب فيه استعمال الماء فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، كالصلاة ، ويكون الوجوب موسعا إذا اتسع الوقت ، ومضيقا إن ضاق ، وأما ما يحرم فيه استعمال الماء فأمر : منها أن يكون الماء مملوكا للغير ولم يأذن في استعماله ، ومنها أن يكون مسبلا للشرب ، فإساءة الموجود في الأسيلة لخصوص الشرب يحرم الوضوء منه ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء ضرر ، كما إذا كلن الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضا أو زيادته ، كما يأتي في مباحث التيمم ، وكذا إذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز اتلافه شرعا ، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوء أو غسلا ، فإذا توضأ شخص من سبيل أعد مأواه للشرب ، أو توضأ من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح اتلافه ، أو توضأ وهو مريض مرضا يزيد بالوضوء قلته يحرم عليه ذلك ؛ ولكن هذا الوضوء يكون صحيحا تصح الصلاة به ، وأما ما يندب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء ، وغسل يوم الجمعة ، وأما ما يباح فيه استعمال الماء فهو الأمور المباحة من شرب وعجن وغير ذلك ، وأما ما يكره فيه استعمال الماء ، فأمر : منها أن يكون الماء شديد الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن ، وعلة الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوفى عن الخضوع لله ويجعله مشغولا بالم الحصر والبرد ، وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤددهما على الوجه المطلوب ، ومنها الماء

(١) الحنابلة - قالوا : الماء الذي يحرم استعماله لا يصح التطهير به من الحدث ، بشرط أن يكون المتطهر به ذاكرة لا ناسيا ، فإذا توضأ منه وهو ناس وصلى به فإنه يصح ، أما تطهير النجاسة به فإنه يصح .

المسخن بالشمس ، فإنه يكره استعماله في الوضوء والغسل ، بشرطين (١) ، الشرط الأول . أن يكون موضوعاً في إناء مصنوع من نحاس أو رصاص أو غيرهما من المعادن غير الذهب والفضة ، أما الماء الموضوع في إناء من ذهب أو فضة فإنه إذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه . الشرط الثاني : أن يكون ذلك في بلد حار ، فإذا وضع الماء المطلق في إناء من نحاس « حلة أو دست » ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره الوضوء منه والافتساح به ، كما يكره غسل ثوب به ووضعه على البدن مباشرة ، وهو رطب ، وقد علل بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا الوجه ضار بالبدن : وهي علة غير ظاهرة لأن الضرر إذا تحقق كان استعماله حراماً لا مكروهاً ، والواقع أن الضرر لا يظهر إلا إذا كان بالإناء صدياً واستعمل من الداخل ، وعلل بعضهم الكراهة بأن هذا الماء توجد فيه زهومة تستلزم التفتيش منه ، فمتى وجد غيره كره استعماله ، والا فلا كراهة ، وكذا سائر المياه المكروهة فإن كراهتها ترتفع إذا لم يوجد غيرها ؟

هذا ، وقد ذكر الفقهاء مكروهات أخرى في المياه ، فيها تفصيل المذاهب (٢) .

- 
- (١) الشافعية — زادوا شرطاً ثالثاً في كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس ، وهو أن تغسل الماء زهومة « دسم » فإذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة ، ومذهب الشافعية ظاهر في الحلة التي ذكرناها .
- الحنابلة — قالوا : لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أي حال .
- (٢) المالكية — زادوا في مكروهات المياه أموراً ثلاثة : الأمر الأول : الماء الذي خالطته نجاسة ، وإنما يكره بشروط خمسة :
- الشرط الأول : أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة : الطعم ، أو اللون ، أو الرائحة ، فإن غيرت وصفاً من أوصافه المذكورة فإنه لا يصح استعماله مطلقاً .
- الشرط الثاني : أن لا يكون جارياً ، فإن كان جارياً وحلت به نجاسة فلانها لا تنجس ، ولكن يكره استعماله .
- الشرط الثالث : أن لا تكون له مادة تزيد فيه ، كماه البقر ، فإنه وإن لم يكن جارياً ولكن نظراً لكونه يزيد وينقص من غير أن يضاف إليه ماء من خارجه فإنه لا ينجس بوقوع نجاسة فيه .
- الشرط الرابع : أن تكون النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة فأكثر ، أما إن كانت أقل من ذلك فأنها لا تضر ، فلا يكره استعمال الماء الذي حلت به .
- الشرط الخامس : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، والا فلا كراهة .
- الأمر الثالث من مكروهات المياه : الماء المستعمل في شيء متوقف على ماء طهور ، وذلك كالإمام المستعمل في الوضوء ، فإذا توضأ شخص بماء ثم نزل من على أعضائه بعد استعماله فعه يكره له أن يتوضأ به ثانياً ، وإنما يكره بشرط :

= الأول : أن يكون الماء قليلا ، فإذا توضع من ماء كثير واخطأ به الماء المنفصل من أعضاء وضوئه فإنه لا يضر .

الثاني : أن يحد ماء غيره يتوضأ منه ، والا فلا كراهة .

الثالث : أن يستعمله في وضوء واجب ، فإذا استعمله في وضوء مندوب ، كالوضوء للنوم أو نحوه ، مما يأتي فإنه لا يكره .

وقد علل المالكية كراهة الوضوء من الماء المستعمل : بأن بعض الأئمة قال بعدم صحة الوضوء من الماء المستعمل ، فمراعاة لهذا الخلاف قالوا بالكراهة ، وأيضا فإنه ثبت لديهم أن السلف لم يستعملوه ، فدل ذلك عندهم على كراهته .

الأمر الثالث من مكروهات المياه : الماء الذي ولغ فيه كلب ، ولو مرارا . فإذا شرب الكلب من ماء قليل ، فإنه يكره استعماله ، ومثله الماء الذي شرب منه شخص اعتاد شرب المسكر أو غسل فيه عضوا من أعضائه ، وإنما يكره الوضوء من الماء الذي شرب منه شارب المسكر بشرط :

أحدهما : أن يكون الماء قليلا ، فإن كان كثيرا فلا كراهة ، وسيأتي بيان القليل والكثير .  
ثانيهما : أن يحد ماء غيره . ثالثها : أن يشك في طهارة فمه أو عضوه الذي غسله فيه ، أما إذا كان على فمه نجاسة محققة ، فإن غيرت أحد أوصافه كان استعماله مكروها فقط ، ومن ذلك أيضا الماء الذي شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة ، كالطير ، والسمك ، والزجاج ، إلا أن يصعب الاحتراز منه ، كالهرة . والفأرة فإنه لا يكره استعماله في هذه الحالة للمشقة والحرج .

الحنفية ... قالوا : يزداد على ما ذكر في مكروهات المياه ثلاثة أمور : الأمر الأول : الماء الذي شرب منه شارب الخمر ، كأن وضع الكوز الذي فيه الماء أو القلة على فمه ، وشرب منه بعد أن شرب الخمر ، وإنما يكره الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد ، وهو : أن يشرب منه بعد زمن يتردد فيه لسابه الذي خالطه الفم ، كأن يشرب الخمر ، ثم يبتلعه أو ييصقه ، ثم يشرب من الإناء الذي فيه الماء ، أما إذا شرب بقلبي الخمر وبقي في فمه ولم يبتلعه أو ييصقه ثم شرب من كوز أو قلة فيها ماء فإن الماء الذي بهما ينجس ولا يصح استعماله .

الأمر الثاني : الماء الذي شربت منه سباع الطير ، كالحدأة ، والغراب ، وما في حكمهما ، كالدجاجة غير المحبوسة ، وقد علل الحنفية كراهة ذلك بجواز أن تكون قد مست نجاسة بمنقطر أو وهذا بخلاف سؤر سباع البهائم ونحوها من كل ما لا يؤكل لحمه ، فإنه نجس لاختلاطه بلعابه النجس ومثل سؤر ما لا يؤكل عرقه ، فإذا خالط عرق الضبع أو السمع ثوبا أو نزل في ماء قليل فإنه ينجسه .

الأمر الثالث : سؤر الهرة الأهلية ، فإذا شربت الهرة الأهلية من ماء قليل ، فإنه يكره

### مالا يخرج الماء من الطهورية

قد يتغير لون الماء وطعمه ورائحته ، ومع ذلك يبقى طهوراً يصح استعماله في العبادات ، من وضوء ، وغسل ، ونحو ذلك ، ولكن ذلك مشروط بعدم الضرر ، بحيث لو ترتب على استعمال ذلك الماء المتغير ضرر للشفص في عضو من أعضائه ، فإنه لا يحل له أن يتوضأ من ذلك الماء ، وقد يضطر سكان البوادي والصحارى إلى استعمال المياه المتغيرة . حيث لا يجدون سواها ، فأباحت الشريعة الإسلامية لمثل هؤلاء أن يستعملوا ذلك الماء إذا آمنوا شره ، يدل ذلك ما روى البخاري من أنه إن المسلمين لما هجروا من مكة إلى المدينة ، أصيب كثير منهم بالحمى ، فاشترى بعض مكرى المسلمين يومئذ برءم مستقم ، يقال له : بطحان ، فلما رءم ذهب الحمى ، وقد قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : كان بطحان يجرى ماء أسفاً ، أى متغيراً ، فما تقوم به مصلحة الصحة — من فرض الأتاييب التي يجرى فيها الماء ، وهم — المياضي ، والمخاطس — حفروا من تغير الماء وتلوثه بما يضر ، هو من أغراض الدين الإسلامي الصحيحة . فإن قضاياء مبنية على جلب المصالح ، ودرء المفاسد :

= استعماله لأنها لا تتحاشى النجاسة ، وإن كان سورها مكروها ولم يكن نجساً مع أنها ما لا يجوز أكله ، لأن النبي ﷺ نص على عدم نجاستها ، فقد قال : « أنها ليست نجسة أنها من الطوائف عليكم والطوائف » ، وقاض أن هذه رخصة .  
هــ هذا ، وأما سؤر البئل والحصار فهو مشكوك في طهوريته ، بمعنى أنه طاهر بلا كلام ، فلو شرب الحمار أو البئل من ماء قليل فإنه يصح استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو ذلك بلا كراهة ، وأما طهوريته أى صلاحيتها للموضوء أو الاغتسال منه فإنه مشكوك فيه ، فيصح استعماله في الغسل والوضوء إن لم يوجد غيره بلا كراهة أيضاً . أما إن وجد غيره فإنه يصح استعماله فيه أيضاً ، ولكن الأحوط أن يتوضأ أو يغتسل من غيره .

الشافعية — زادوا على ما ذكر في مكروهات المياه الماء المتغير بمجاورة المتصل به ، سواء كان ذلك المجاور جامداً ، أو مائلاً ، ومثال المجاور الجامد : الدهن ، فإذا وضع بجوار الماء دهن جامد فتغير الماء بسبب ذلك فإنه يكره استعماله ، ومثال المجاور المائع : ماء الورد ، ونحوه ، فإذا وضع بجوار الماء شيء مائع وتغير به ، فإنه يكره استعماله ، ويشترط للكرهية ألا يسلب عنه اسم الماء . أما إذا غلبت رائحة الورد عليه ، أو تجمد بواسطة الدهن الذي جاوره ، بحيث خرج عن رقتة وموسيلاته ، ولم يكن ماء ، فإنه لا يصح استعماله في الوضوء ، أو الغسل .

الحنابلة — قالوا : يزداد على ما ذكره في المياه المكروهة سبعة أمور : أحدها : الماء الذي يغلب على الظن نتجسه ، فإنه يكره استعماله في هذه الحالة ، ثانيها : الماء المسخن بشيء ، نجس ، سواء استعمل في حال سخونته ، أو لا ، ثالثها : الماء المستعمل في طهارة غير واجبة =

ولقد ذكر الفقهاء للتغير الذى لا يخرج الماء عن كونه طهوراً أمثلة : منها أن تتغير أوصافه كلها ، أو بعضها ، بسبب المكان الذى استقر فيه ، أو مر به ، والأول • كالمياضى القديمة ، والبرك الموجودة فى الصحراء ونحوها ، والثانى : كالمياه التى تمر على الماعن مثل الملح ، والكبريت فإن هذا التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً ، ومنها أن يتغير بطول مكثه ، كما اذا وضع ماء فى قرية أو - زير - سومت فيه طويلاً ، فتغير ، فإن ذلك التغير لا تخرجه عن كونه طهوراً ، ومنها تغيره بسبب ما تولد فيه من سمك ، أو طحلب - الطحلب معروف ، وهو خضرة تملو على وجه الماء وانما لا يضر الطحلب (١) اذا لم يطبخ فى الماء ، أو يلقى فيه بعد الطبخ ، ومنها أن يتغير بسبب المادة التى دبح بها الاناء من قطران ، أو ترظ ، أو نحو ذلك ، فالماء الذى يوضع فى القسرة المدبوغة اذا تغير أحد أوصافه لا يفسد ، ومنها أن يتغير بما يتعذر الاحتراز منه ، كالمسافيات التى تلقىها الرياح فى الآبار ونحوها ، من تبن ، وورق شجر ، ومنها أن يتغير الماء بما جاور ، كما اذا وضعت جيفة بشاطئ الماء ، فيتغير الماء برائحته ، فإن ذلك التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً ، ولكن ذلك من شر ما يفعله جهلة القرى ، فانهم يلقون جيف الحيوانات على شاطئ الماء ، بل فى نفس الماء الذى يستعملونه فتتبعث منه رائحة نفثة من مسافة بعيدة فلئن أباح الشارع الوضوء منه ، أو الغسل ، ولكنه من جهة أخرى نهى عن له نهياً شديداً ، اذا ترتب عليه ضرر ، أو أذى للمارة ، أو نحو ذلك •

### القسم الثانى من اقسام المياه

#### الطاهر فى الطهور

##### تعريفه

قد عرفت ان الماء بوصف تارة بكونه طهوراً ، وقد تقدم تعريف الطهور ، وتارة بوصف بكونه طاهراً فقط ، ويعرف بأنه ماء مستعمل غير متنجس ، يصح استعماله فى العبادات ، من شرب ، وطبخ ونحو ذلك ، ولا يصح استعماله فى العبادات من وضوء وغسل •

= كالوضوء المندوب ، فإنه يكره أن يتوضأ به ثانياً برباعها : الماء الذى تغيرت أوصافه بما لا يعتقد من الماء ، خامسها : ماء بثر فى أرض مغصوبة ، أو حفرت غصبا ، ولو فى أرض مملوكة ، كان أرغم الناس على حفرها مجاناً ، ومثلها ما اذا حفرت بأجرة مغصوبة ، فإسائه يكره الوضوء منها فى كل هذه الأحوال سادسها : ماء بثر بمقبرة ، سابعا : الماء المسخن بوقود مضروب ، فانه يكره استعماله •

(١) الحنابلة - لم يشترطوا طبخ الطحلب ، بل قللوا : انه يضر الماء ، ويخرجه عن كونه طهوراً اذا الغاء فى الماء آدمى عائل قصداً ، لا فرق بين أن يكون مطبوخاً ، أو غير مطبوخ ، أما اذا تولد من الماء وهذه ، أو قذف به الريح ، ونحوه ، فإنه لا يفسد •

## أنواع الطاهر في الطهور

الماء الطاهر غير الطهور ثلاثة أنواع (١)

النوع الأول : هو أن يخالط الماء الطهور شيء طاهر ، فإذا أضيف إلى الماء الطهور مثلاً ماء ورد ، أو عجين ، أو نحو ذلك فإنه يسلب طهوريته ، بحيث لا يصح استعماله بعد ذلك في الوضوء أو الغسل ، وإن صح استعماله في العادات ، من شرب ، وتغذية ثياب ، ولكن لا يسلب الطهورية إلا بشرطين : أحدهما : تتغير أحد أوصاف الماء الثلاثة : — الطعم ، أو اللون ، أو الريح — بذلك المخالط ثانيهما : أن يكون المخالط من الأشياء التي تسلب طهورية الماء وفي هذه الأشياء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية — قالوا : الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط ، وهو النوع الأول : أعنى ما خالطه شيء طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة ، وكان ذلك المخالط من الأشياء التي تسلب الطهورية ، فهذا هو الذي يسمى عندهم طاهر غير طهور أما النوع الثاني ، وهو الماء القليل المستعمل ، فإنه طهور ما لم يتغير أحد أوصافه بذلك الاستعمال ، وأما النوع الثالث ، وهو ما خرج من النبات كماء الورد ، وماء البطيخ فإنه ليس داخلًا في أقسام المياه التي يصح التطهير بها عندهم ، لأنه ليس ماء مطلقاً .

(٢) الحنفية — قالوا : الأشياء التي تسلب طهورية الماء ، وتجعله طاهراً فقط . تنقسم إلى قسمين جامد ، ومائع ، فأما الجامد فإنه يسلب طهورية الماء في حالتين : الصلبة الأولى أن يخالط الماء شيء يخرج عن رقيقته وسيالته ، مثلاً إذا وضع في الماء طين ، فأخرجه عن رقيقته وسيالته ، فإنه لا يصح التطهير به ومن ذلك ما يبقى في قاع الأحواض عند جفافها ، من الماء المخلوط بالطين ، فإنه لا يصح التطهير به إذا خرج عن رقيقته وسيالته ، الحالة الثانية : أن يخالطه شيء يطبخ فيه ، وفي هذه الحالة لا يصح التطهير به ، ولو لم يفرج عن رقيقته وسيالته ، مثلاً إذا وضع في الماء الطهور عدس ، لطبخ فيه ، ثم غلا مرتين بحيث تغير الماء به ، ولكنه لم يطبخ ، فإنه لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج عن رقيقته وسيالته ، وقد يقع مثل ذلك في الصحراء عند قلة الماء ، إلا أنه يستثنى من هذه الحالة ما تغير بالصابون ، ونحوه ، من الأشياء التي تستعمل للتنظيف ، فإذا غليت في الماء ، وغيرت لونه ، أو طعمه ، أو ريحه ، فإنه لا يخرج بذلك عن كونه طهوراً ، إلا إذا طبخت فيه ، فخرج بذلك عن رقيقته وسيالته ، وأما المائع ، فإنه إذا خالط الماء ، كان على ثلاث صور : الصورة الأولى أن يكون ذلك المائع موافقاً للماء في أوصافه الثلاثة : الطعم ، واللون ، والريح ، كماء الورد الذي ذهبت ريحه ، والماء المستعمل ، وحكم هذه الصورة أن ينظر للتألف ، فإن كانت الخلقة للماء ، فهو طهور ، وإن كانت للمخلط ، فالماء طاهر غير طهور ، ويلحق بالغالب المساوي مثلاً إذا توضأ جماعة من حوض صغير — كالميضأة — فإن كان الماء المستعمل الذي انفصل عن أعضاء الوضوء ، ورجع إلى الماء الموجود في ذلك الحوض أقل من الماء الذي لم يستعمله —

= فانه لا يضر ، أما اذا كان مساويا له ، أو أكثر منه ، فان الماء الموجود في ذلك الحوض جميعه يصير مستعملا ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع الذي خلط الماء الطهور مخالفا للماء في جميع أوصافه ، وهي اللون ، والطعم ، والرائحة ، وذلك كالخل ، فان له طعما ، ولونا ورائحة ، وكلها مخالفة للماء في الوصف ، فاذا سقطت كمية من الخل في الماء فان ظهرت فيه أكثر أوصاف الخل بالطعم ، واللون معا ، كان الماء طاهرا غير طهور ، فلا يصح استعماله في العبادات ، ولكن يصح استعماله في الطبخ ونحوه أما اذا ظهر في الماء وصف واحد من أوصاف الخل ، فانه لا يخرج عن طهوريته ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع المخالط ، مخالفا للماء في بعض أوصافه دون البعض ، وذلك كاللبن فان له طعما ولونا ، ولا رائحة له فاذا خلط شيء منه الماء ، فان الماء يصير طاهرا غير طهور ، بظهور وصف واحد منه فقط ، مثال ذلك ما قد يقع مع — الفلاحين — الذين يضمون اللبن في الأنيسة ، وهم في المزارع البعيدة عن الماء ، ثم يضمون الماء في تلك الأنيسة قبل تنظيفها جيدا ، فيظهر أثر اللبن في الماء فتمتلي ظهر لون اللبن في الماء فانه يخرج عن طهوريته ، ويكون طاهرا فقط .  
المالكية — قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهرا فقط بثلاثة أمور :

أحدها : أن يخلط بالماء شيء طاهر فيتغير به أحد أوصافه الثلاثة : طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، ولو كان ذلك الريح غير ظاهر بالماء ، وانما يسلب الطهورية بشروط : الأول : أن يكون ذلك الشيء ليس لازما للماء ، بل يفارقه في غالب الأوقات ، الثانية : أن لا يكون من أجزاء الأرض : الثالث : أن لا يكون من الأشياء التي يدبج بها الاناء ، الرابع : أن لا يكون من الأشياء التي يعسر الاحتراز منها ، ولذلك كله أمثلة : منها الصابون ، فانه في الغالب لا يخالط الماء ، ومثله ماء الورد ونحوه من مياه الروائح العطرية ، فان المستعمل للماء لا يحتاج اليها في الغالب ، ومنها روث الماشية . فانه ، ولو اختلطت ببعض المياه التي يشرب منها ولكن ذلك لا يعسر الاحتراز عنه ، ومنها دخان شيء محترق . ولو من أجزاء الأرض ، ومنها ورق الشجر اذا كان قريبا من بئر ، أو مسقاة يمكن تغطيتها ، ومثله السلفيات ونحوها ، كاللبن ، وطلع النخل ، ومنها السمك اذا مات في ماء أو طرح فيه ، فهذه الأمور الطاهرة اذا خالطت الماء بالشرائط المذكورة ، فانه تسلب طهوريته ، ويصير طاهرا فقط بالشرط المتقدم وهو أن يتغير به أحد أوصاف الماء .

ثانيا : أن يتغير الماء بنفس الاناء الذي وضع فيه وانما يسلب ذلك التغير طهورية الماء بشرطين : الأول : أن يكون الاناء من غير أجزاء الأرض ، كما اذا وضع الماء في اناء من جلد ، أو من خشب ، فتغير بمجلووته للاناء : الشرط الثاني : أن يكون التغير فاحشا عرفا . فان وضع الماء في اناء من فخار ، أو كل التغير غير فاحش ، فانه لا يضر ، ومثل ذلك ما اذا تغير الماء بسبب حبلا من كتان ، أو ليف ، فان ذلك التغير لا يضر ، الا اذا كان فاحشا عرفا .



= ثالثها : أن يتغير الماء بسبب قطران ، أو قوط ، أو نحو ذلك ، وأنما يسلب ذلك الطهوية ، بشرط أن يتغير به طعمه ، أو لونه ، أما إذا تغيرت به ريحه فقط ، فإنه يبقى طهورا ، ولا يضره ذلك التغير .

الشافعية — قالوا : تسلب طهوية الماء ، ويصير طاهرا فقط إذا خالطه شيء طاهر ، بأربعة شروط : أحدها : أن يكون ذلك الطاهر المذللطما يستغنى الماء عنه ، فلو تغيرت بسبب إضافة ماء إليه ، لا بقاء له إلا به ، أو تغير بسبب محله الذي نبع منه ، فإن ذلك التغير لا يضر . ثانيها : أن يكون التغير مستيقنا ، فإذا شك في تغيره فإنه لا يضر بثالثها : أن يكون التغير بسبب تراب ، ولو طرح فيه قصدا ، ومثله : تراب الملح المنقذ من الماء ، فإذا تغير الماء بشيء طرح فيه غير ما ذكر ، فإنه يسلب طهوريته ، ويكون طاهرا فقط ، كما إذا سقط فيه زعفران ، أو تمر ، أو نحو ذلك ، فتغير تغيرا فاحشا ، ومثل ذلك ما إذا سقط في الماء ورق شجر ، فغيره وكذا إذا تغير بشيء يتحلل ، كما إذا وضع فيه كنان أو عرقسوس أو نحوهما ، فتغير بسبب ذلك ، فإنه لا يكون طهورا ، بشرط أن يتغير تغيرا كثيرا يقينا كما ذكر أولا ، وكذا إذا تغير تغيرا كثيرا يقينا ، بقطران ، فإنه يصير طاهرا فقط ، بشرطين : أحدهما : أن يكون القطران خال من الدهنية ، ثانيهما : أن لا يكون الغرض من استعمال القطران إصلاح قربة الماء ، والا فلا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير بملح مأخوذ من غير الماء كالحلج الجبلي فإنه يكون طاهرا فقط ، بشرط أن لا يكون الملح مقرا للماء ، أو ممرا للماء ، والا فلا يضر .

الحنابلة — قالوا : يسلب طهوية الماء أشياء : أحدها : أن يخالطه شيء طاهر لا يسر الاحتراز منه ، بشرطين : أحدهما أن يتغير لونه أو صاف الماء تغيرا كثيرا ، أما التغير القليل فإنه لا يضر ، ثانيهما : أن يكون ذلك الشيء الطاهر المذللط في غير محل التطهير ، مثلا إذا كان على يد المتوضئ زعفران ، وأخذ الماء ، فتغير به الماء فإن ذلك التغير لا يضر في الموضع الذي به الزعفران ، ولا فرق في ذلك المذللط بين أن يطبخ في الماء كالزعرور ، والحمص ، أولا ، أما إذا كان المذللط يسر الاحتراز عنه كالطحلب ، وورق الشجر ، فإنه لا يخرج الماء عن كونه طهورا . إلا إذا طرحه آدمى عاقل في الماء قصدا .

ثانيها : أن يخالطه ماء مستعمل ، بشرط أن يكون مستعملا في رفع حدث ، أو إزالة خبث وأن يكون مستعملا في محل طهر به ، فلو جرى على يد شخص لم تطهر به فإنه لا يكون مستعملا ، وأن ينفصل غير متغير ، وأن يكون الماء الذي خالطه دون العلقين . ثالثها : أن يخالطه ماء مائع ، لم يخاف الماء الطهور في أو مسامحه ، بشرط أن تغلب أجزؤه على الطهور ، مثل المستفرجات البطرية التي ذهبت رائحتها ، كماء الورد ، والريحان ، والنناع ، فهذه الأمور الثلاثة تسلب طهوية الماء إذا خالطته بالشرائط المذكورة .

النوع الثاني من أنواع الماء الطاهر غير الطهور : الماء القليل (١) المستعمل ، وتعرف القليل هو ما نقص عن قلتين بأكثر من رطلين . أما تعريف المستعمله ففيه تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية - قالوا : الماء القليل لا يضره الاستعمال ، ولا يخرج عن طهوريته ، فإذا توضأ الاخصن بماء قليل ، وانفصل عن أعضائه في الأثناء الذي يتوضأ منه فله أن يتوضأ به ثانياً وسيأتي بيان المستعمل عند المالكية بعد هذا .

: الحنفية - قالوا : الماء القليل الذي يسلب الاستعمال طهوريته ، هو ما كان موضوعاً في مكان تقل مساحته عن عشرة أزرع في عشرة ، وبذراع العامة ، أو كان موضوعاً في حوض مستدير ، تقل مساحته محيطه عن ستة وثلاثين ذراعاً ، وبذراع العامة أيضاً ، أما الماء الكثير الذي لا يسلب الاستعمال طهوريته ، فهو ما عدا ذلك كماء البحر ، والأنهار ، والترع ، في عشرة . وماء السواقي البالغة مساحته الكبيرة الربعة ، البالغة مساحتها عشرة أذرع وللبجاري الزراعية ، والماء الراكد في المياض . محيطها ستة وثلاثين ذراعاً فاكتر ، ولا يلزم أن تكون شديدة العمق ، بل المدار في عمقها على أن تنكشف أرضها باستعمال الماء الموجود فيها ، فإذا استعمل الإنسان ماء أقل من ذلك ، كان الماء مستعملاً ، وسيأتي بيان حكم المستعمل بعد هذا .

(٢) المالكية - قالوا : الاستعمال لا يرفع طهورية الماء ، فيجوز استعماله في الوضوء ، والغسل ، ونحوهما ، ولكن يكره استعماله في ذلك أن وجد غيره ، فالاستعمال لا يسلب طهورية الماء ، ولو كان ذلك الماء قليلاً ، ثم إن المستعمل عندهم نوعان أحدهما : أن يستعمل الماء الطهور القليل في رفع حدث ، سواء كان حدثاً أصغر ، أو أكبر ، كما إذا استعمل الماء في الوضوء أو الغسل ، أو يستعمل في رفع حكم خبث ، كالماء الذي تزال به النجاسة ، سواء كانت حسية ، أو معنوية ، كما تقدم ببيانه ، ثانيهما : أن يستعمل فيما يتوقف على الماء الطهور ، سواء أكلن واجباً ، كغسل الميت ، وغسل الذميمة ، بعد انقطاع دم حيضها ونفاسها ، كمن يحل له ولزوجها بعد تروجها ، أم كان غير واجب ، كالوضوء على الوضوء ، وغسل الجمعة والعيدين ، والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء فإذا استعمل الماء في شيء من ذلك ، فإنه يكره استعماله مرة أخرى ، بشرطين : الأول : أن يسيل الماء على العضو . ثم يتقاطر بعد ذلك إذا استعمل في الوضوء أو الغسل ، أما إذا استعمل في إزالة الخبث فإنه لا يشترط فيه ذلك ، الثاني : أن ينقل من محله إلى العضو الذي يسيل عليه ، أما إذا اغمس فيه ذلك ، الثاني : أن ينقل من محله إلى العضو الذي يسيل عليه ، أما إذا اغمس فيه العضو ، فإنه لا يكون مستعملاً ، إلا إذا دلك فيه ، فلو غطس الجنب في مغطس ، ولم يذلك جسمه فيه ، فإن الماء لا يكون مستعملاً .

الحنفية - قالوا : إذا استعمل الماء الطهور كان طاهراً غير طهور . فيصح استعماله في العبادات من شرب ، وطبخ ، ونحوهما ، ولا يصح استعماله في العبادات ، من وضوء وغسل ، ثم المستعمل عندهم أربعة أنواع : النوع الأول : ما يتوقف عليه أداء تربة ، من

ثم أن مقدار القلتين وزنا بالرطل المصري ٤٤٦ أربعمائة وستة وأربعون رطلا ، وثلاثة أسباع الرطل ، ومقدار مكن القلتين . إذا كان مربعا ، ذراع وربع ذراع ، طولا وعرضا وعمقا ، بذراع الأدمى المتوسط ؛ وإذا كان المكن محورا ، كالبيتر ، فإن مساحته ينبغي أن تكون ذراعاً عرضاً ، وذراعين ونصف ذراع عمقا ، وثلاثة أذرع ، وسبع ذراع محيطاً ، أما إذا كان المكن مثلثاً ، فينبغي أن تكون مساحته ذراعاً ، ونصف ذراع عرضاً ، ومثل ذلك طولا ، وذراعين عمقا .

النوع الثالث من أنواع الطاهر فقط : الماء الذي يخرج من النبات ، سواء سلك بدون صناعة ، كماء البطيخ .

١- صلاة ، وإحرام ، ومس مسح وثحو ذك ، النوع الثاني : ما يتوقف عليه رفع حدث ، كالوضوء الكامل للمحدث حدثاً أصغر ، النوع الثالث : ما يسقط به فرض ، ولو لم يرفع حدثاً ، كما إذا غسل بعض أعضاء الوضوء دون البعض ، فلو غسل وجهه فقط ، كان الماء الذي غسل به وجهه مستعملاً ، وإن لم يكمل الوضوء ، فمثل ذلك يقال له : أنه أسقط فرضاً ، وهو غسل الوجه ، ولكنه لم يرفع حدثاً ، لتوقف رفع الحدث على تمام الوضوء . النوع الرابع : ما استعمل لأجل تذكر العبادة كوضوء الحائض ، فإنه يستحب لها أن تنوضأ عند وقت كل صلاة ، لتذكر ما اعتاده من الصلاة .

هذا ، ولا يكون الماء مستعملاً في كل هذه الأحوال ، إلا إذا انفصل عن العضو ، فلو جرى الماء على ذراعه ، ولم ينزل منه شيء لا يكون مستعملاً طهراً ، وإلا لم يمكن تطهير باقي العضو .

الشافعية — قالوا : تعريف الماء المستعمل ، هو الماء القليل الذي يؤدي به ما لا بد منه . حقيقة ، أو صورة ، من رفع حدث في نظره مستعمله ، أو إزالة خبث .

وشرح هذا للتعريف هو أن المراد بالماء القليل ، ما ينقص عن القلتين المذكورتين في أعلى صحيفة ٣٥ ، فإذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، واغترب منه لغسل يديه بعد غسل وجهه بيده ، فإنه يكون مستعملاً ، وإنما يصير الماء مستعملاً بشروط : الأول : أن يستعمل في فرض الطهارة ، فإذا توضأ لمصلحة نافلة ، أو مسح ، أو نحو ذلك ، فإن الماء لا يستعمل بالاغتراف منه ، الشرط الثاني : أن يكون ماء المرة الأولى ، فلو غسل وجهه خارج الأناء مرة ، ثم وضع يده للغسل مرة ثانية وثالثة ، فإن الماء لا يستعمل بذلك : الثالث : أن يكون قليلاً من أول الأمر ، فإذا كان الماء قلتين فأكثر ، ثم فرقه في آنية ، فإنه لا يستعمل بالاغتراف منه ، ومثل ذلك ما إذا جمع الماء القليل المستعمل حتى صار قلتين ، فإنه يصبح كثيراً لا يضره الاغتراف منه ، الرابع : أن ينفصل عن العضو فلو جرى الماء على يده ، ولم يتفعل عنها . لا يكون مستعملاً .

### التسم الثالث من أقسام المياه

#### الماء المتنجس - تعريفه - أنواعه

الماء المتنجس هو الذي خالطته نجاسة ، وهو نوعان : النوع الأول : الماء الطهور الكثير . وهو لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة ، من لون ، أو طعم ، أو رائحة .

= هذا ، وإذا توفراً ، أو اغتسل من ماء قليل ، ثم نوى الاغتراق من ذلك الماء ، فإنه لا يستعمل ، ومحل نية الاغتراق في الوضوء بعد غسل وجهه ، بأن ينوى عند ارادة غسل اليدين ، أما إذا نوى عند المضمضة ، أو الاستنشاق ، أو عند غسل وجهه ، فإنها لا تجزئ ، ومحلها في الغسل بعد أن ينوى الاغتسال وعند مماسة الماء لشيء من بدنه ، فإذا لم ينو الاغتراق من الماء ، بأن يقصد نقل الماء من محل لغسل بدنه في الغسل ، وغسل أعضاء الوضوء في الوضوء ، صار الماء القليل مستعملاً .

وقوله في التعريف : « حقيقة ، أو صورة » معناه : أنه لا فرق بين أن يكون المتوضئ مكلفاً ، يجب عليه الوضوء حقيقة ، أو يكون غير مكلف ، فيكون وضوءه صورياً فقط . وقوله : « في نظر مستعمل » معناه : أن المتوضئ مثلاً إذا كان وضوءه صحيحاً في مذهبه ، فإن ماء وضوئه يكون مستعملاً ، لم يكن الوضوء صحيحاً في مذهب الشافعي . فلو توفى الحنفى بدون نية ، كان وضوءه صحيحاً في نظر الحنفى ، غير صحيح في نظر الشافعي ، ومع ذلك يكون ماء ذلك الوضوء مستعملاً عند الشافعي .

وقوله : « أو إزالة نجبت » معناه : أن الماء الذي تزال به النجاسة يكون مستعملاً غير نجس ، ولكن يشترط لطهارته شروط : أحدها أن ينفصل الماء طاهراً بعد غسل الثوب المتنجس مثلاً ، بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالنجس ، بعد أن يطهر محل النجاسة من الثوب ، فإنها : أن لا تزيد زنة الماء المنفصل عن محل المتنجس ، بعد إسقاط ما يتشربه المفسول من الماء ، وإسقاط ما يتحلل من الأوساخ في الماء عادة ، مثال ذلك أن يفسل الثوب المتنجس بملء - صفيحة ، أو حلة - من ماء قيمته عشرة أرطال ، فيشرب الثوب منها عشرة - رطل - ويتحلل من أوساخ الثوب ربع رطل مثلاً ، فإذا كانت زنة الماء المنفصل تسعة أرطال ، وربع ، أو أقل ، كان الماء طاهراً ، والا كان نجساً ، ثالثاً : أن يمرر الماء على النجاسة وقت تطهيرها ، فلو لم يمرر على النجاسة ، ولم يغسلها ، كان غير مستعمل .

هذا ، وقد يقال : أنه لا حاجة إلى مثل هذا الكلام في هذا العصر الذي تكاد تكون أنابيب المياه عامة في كل الجهات ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية لم تختص بزمان ، أو مكان ، وبما لا ريب فيه أن هذه الأحكام لازمة للمسافرين في الصحارى ، والجهات التي يقل فيها الماء ، فمن كان في هذه الجهات من الشافعية ، فإنه يحتاج لهذه الأحكام ، بلا نزاع .

الحنابلة - قالوا تعريف المستعمل ، هو الماء القليل الذي وضع به حدث أو أتيل به . =

النوع الثاني : الماء الطهور القليل ، وهو يتنجس بمجرد حلول النجاسة به ، سواء تميز أحد أوصافه أو لا (١) .

### مبحث ماء البئر

لماء الآبار أحكام خاصة ، ولذا جعلناها مبثاً خاصاً بها ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب (٢) .

= خُبث ، وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعا ، فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس ، والمنفصل بعدها مستعمل .

فقوله : « الماء القليل » خرج به الكثير ، وهو ما كان قدس ، فأكثر ، وقسوله : « رفع به حدث ، أو أزيل به خُبث » خرج به الماء المستعمل في طاهر ، غير ما ذكر ، وقوله : « وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعا » معناه أنه إذا غسل بالماء ثوبا نجسا ، أو آنية ، فإنها لا تطهر إلا بالغسل سبع مرات ، فالمتنجس عند الصنابة لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات .

والحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت ، أو وضع يده فيه كلها شخص قائم من يوم ينقض الوضوء ، بشرط أن يكون النوم بالليل ، وأن يكون الشخص مسلما عاقلا بالغا ، وأن يضع يده في الآناء قبل غسلها ثلاثة ، بنية وتسمية ، ومثل ذلك ما إذا صب الماء على يده كلها بدون أن يضمها فيه ، كما إذا كان معه أبريق ، فصب منه الماء على يده « فإن المتقاطر منها يكون مستعملا » .

هذا ، ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

(١) الملكية — قالوا : الماء الطهور لا ينجس بمخالطة النجاسة ، بشرط أن لا تميز النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ، إلا أنه يكره استعماله ، مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا سقط في ماء البئر حيوان له دم سائل ، كالإنسان ، والحصاة ، والأرنب ، فإن لذلك ثلاث حالات .

الحالة الأولى : أن ينتفخ ذلك الحيوان ، أو يتفسخ ، بأن تفرق أعضاؤه ، أو يتممظ ، بأن يسقط شعره ، وحكم هذه الحالة نجاسة هذه البئر ، ودلوها الذي وضع فيها بعد سقوط ذلك الحيوان ، وحيل ذلك الدلو ، ثم إذا أمتن نزع جميع الماء الذي فيها ، فإنها لا تطهر إلا بنزحه جميعه ، فإن لم يمكن ، فإنها تطهر بنزح ما تثنى دلو ، بالدلاء التي تستعمل فيها عادة . ولا ينفع النزع إلا بعد أخراج الميت منها ، وبذلك تطهر البئر ، وحيطانها ودلوها ، وحمامها ، ويد النازح الذي يشر أخراج الماء المتغير منها .

الحالة الثانية : أن يموت فيها الحيوان الذي له دم سائل ، ولكنه لم ينتفخ ، ولم يتفسخ ، ولم يتممظ ، ولذلك ثلاث صور : الأولى : أن يكون آدميا أو ثوبا ، أو جديا ، صغيرا كان أو كبيرا ، وحكم ذلك كحكم الحالة الأولى ، وهو أن ماء البئر ، وما يتعلق به من =

= حيطان ، ودلو ، وحبل ، صار نجسا ، ولا يظهر إلا ينزح ماؤها جموعه ، أن أمكن ، أو ينزح ما تاتي دلو أن لم يمكن ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك الحيوان صغيرا ، كالحصاة ، والدجاجة ، والهريرة ، فإذا سقطت في ماء البئر هرة وماتت ، ولم تنتفخ أو تنفسخ ، أو يسقط شعرها ، فإن البئر ينتجس ، ولا يظهر إلا ينزح أربعين دلوها منها ، الصورة الثالثة : أن يكون ذلك الحيوان أصغر من ذلك ، كالصغور ، والفار ، فإن ماء البئر ينتجس على الوجه المتقدم ، ولا يظهر إلا ينزح عشرين دلوها منها .

هذا ، ولا فرق بين الصغير والكبير في جميع الأنواع إلا أن الأدمى ، والدجاجة ، والفارة قد ورد فيها النص بخصوصها . أما باقي الأنواع ، فإن صغيره ملحق بكبيره في ذلك .

الحالة الثالثة : أن يقع في البئر حيوان ، ثم يخرج منها حيا ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يكون ذلك الحيوان نجس أصغر وهو الفئزر ، وحكم هذه الصورة أن ينزح ماء البئر جميعه ، أن أمكن ، وما تاتي دلو ، أن لم يمكن ، حكمها إذا سقط فيها حيوان وتنفسخ ، أو انتفخ ، أو سقط شعره : الصورة الثانية : أن لا يكون ذلك الحيوان نجس المين ، كالمز ونحوه ، وحكم هذه الصورة أنه إذا كان على بدن ذلك الحيوان نجاسة مغلظة ، كالمذرة ونحوها ، فإن البئر تنتجس ، كما إذا سقط فيها حيوان نجس المين ، أما إذا لم يكن على بدنه نجاسة ، فإن لا ينزح منه شيء وجوبا . ولكن يندب نزح عشرين دلوها منها ، ليظعن القلب ، فإذا لم يكن على بدنه نجاسة ، ولكن على فمه نجاسة ، فإن حكمه قد تقدم في صحيفة ٢٨ ، وهو حكم سؤر النجس ، فارجم إليه .

هذا ، ولا يضر موت لادم له سائل في البئر ، كالمقرب ، والفأسدع والسمك ، ونحوها ، كما لا يضر سقوط ما لا يمكن الاحتراز منه ، كسقوط روث ، ما لم يكن كثيرا ، بحسب تقدير الناظر إليه .

الملكية - قالوا : ينتجس ماء البئر إذا مات فيه حيوان ، بشرط ثلاثة : الشرط الأول : أن يكون الحيوان برياً ، سواء كان انساناً ، أو بهيمة ، فإذا كان بحرياً كالسمك . وغيره ، ومات في البئر ، فإنه لا ينتجس الماء ، الشرط الثاني : أن يكون الحيوان البري له دم سائل ، فإذا مات فيها حيوان برى . ليس له دم سائل ، كالمرصار ، والمقرب ، فإنه لا ينتجس . الشرط الثالث : أن لا يتغير ماء البئر . فإذا مات في البئر حيوان برى : ولم يتغير الماء بموته ، فإنه لا ينتجس ، سواء كان ذلك الحيوان كبيراً . أو صغيراً . ولكن يندب في هذه الحالة أن ينزح من البئر مقدار من الماء تطيب به النفس ، وليس له حد معين . ومثل ماء البئر في هذا الحكم . كل ماء رائق ليس له مادة تزيد فيه . كماء البرك الصغيرة . التي ليست مستبشرة .

## حكم الماء الطاهر ، والماء النجس

ذكرنا في صحيفة ٢٦ ، وما بعدها ، حكم الماء الطهور ، وما يتعلق به من معنى الحكم ونحوه ، وبقي حكم القسمين الآخرين ، وهما الماء الطاهر ، والماء النجس ، أما حكم الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات ، فلا يصح الوضوء منه ، ولا الاغتسال به من الجنابة ، ونحوها من العبادات ، كما لا تصح إزالة النجاسة به من على البدن ، أو الثوب ، أو المكان ، فهو لا يرفع حدثا ، ولا يزيل خبثا (١) وأما حكم الماء المتنجس ، فإنه لا يجوز استعماله في العبادات ، ولا في العادات ، فكما لا يصح الوضوء أو الاغتسال به ، فكذلك لا يصح استعماله في الطبخ ، والعجين ، ونحوهما وإذا استعمل في شيء من ذلك ، فإنه ينجسه ، وإذا كان استعماله محرما ، فمثله كمثل الخمر النجس . والذي لا يجوز استعماله في شيء . إلا في حالة الضرورة المحقة ، كما إذا كان الشخص تائها في الصحراء ، وتوقفت حياته على شرب الماء النجس ، فإنه يجوز له في هذه الحالة أن يشربه ، ومثل ذلك ما إذا كان يأكل فوق الطعام في حلقه ، وأصابته غصة ، فإن له أن يزيلها بالماء النجس ، أو الخمر إذا لم يجد

= الشافعية — قالوا : لا يخلوا أما أن يكون ماء البئر قليلا — وهو ما كان أقل من القلتين المتكاملين بيانهما — وأما أن يكون كثيرا — وهو ما كان قلتين فأكثر — فإن كان قليلا ، ومات فيه ما له دم سائل من حيوان أو إنسان . فلن المساء ينجس بشرطين : الشرط الأول : أن لا تكون النجاسة ممعقا عنها ، وقد تقدم بيان ما يعفى عنه : في صحيفة ١٦ ، الشرط الثاني أن يطرحها في الماء أحد . فإذا سقطت النجاسة بنفسها ، أو ألقتها الرياح ، وكانت من المعفو عنه ، ، فإنها لا تضر . أما إذا طرحها في الماء أحد ، فإنها تضر . وأن كان ماء البئر الذي مات فيه ما له دم سائل كثيرا — وهو ما زاد على قلتين — فإنه لا ينجس . إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة . ومثل ذلك ما إذا سقطت في البئر نجاسة فإنه أن كان كثيرا لا ينجس ، إلا إذا تغيرت أحد أوصافه ، وأن كان قليلا ، فإنه ينجس بملامحاته النجاسة ، ولو لم يتغير بالشروط المذكورين .

الحنابلة — قالوا : كما قال الشافعية ، إلا أنهم لم يشترطوا في نجاسة القليل يموت الحيوان فيه للشروط المذكورين عند الشافعية ، وهما : أن لا تكون النجاسة ممعقا عنها ، وأن يطرحها في الماء أحد .

(١) الحنفية — قالوا : يجوز استعمال الماء الطاهر في إزالة الخبث ، فللشخص أن يزيل النجاسة من ثوبه ، أو بدنه ، أو مكانه بالماء الطاهر ، وغيره من سائر المائعات الطاهرة ، كماء الورد ، والريهان ، ونحوهما من المياه لها رائحة العطر ، ولكن يكره ذلك لا يترتب عليه من إضاعة المال بدون ضرورة ، فإذا أزال النجاسة من ثوبه بماء الورد ، فإنه يصح مع الكرامة ، إلا إذا أراد تطيب رائحة الثوب ، فإنه لا يكره ، أما غسل النجاسة بالماء الطاهر فقط ، فإنه لا يكره مطلقا .

ماء مائراً ، نعم يجوز الانتفاع بالماء المتنجس في يمتن الأمور التي لا تتعلق بالآدمي ، على تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الأشياء المتنجسة إما أن تكون مائنة ، كالماء ونحوه من سائر المائعات ، ومنها الدم ، وإما أن تكون جامدة ، كالخنزير والميتة ، والزبل النجس ، فإما الماء المتنجس ونحوه ، فإنه يصرم استعماله ، والانتفاع به ، إلا في حالتين : الحالة الأولى : تفسير الطين به ، وكذا الجبس والجير . والأسمنت ونحو ذلك ، فإنه يجوز ، الحالة الثانية : سقى الدواب به ، ولكن يشترط لجواز الانتفاع به في الحالتين ، أن لا تتغير رائحة الماء أو لونه ، أو طعمه ، وإما المتنجس الجامد فإنه يصرم الانتفاع به ، كالخنزير ، والميتة ، والخفقة ، والموقودة ، ونحوها من المحرمات بالنس ، وكما لا يطل الانتفاع بها ، فإنه لا يخل الانتفاع بجلودها قبل الدبغ ، ما عدا جلد الخنزير ، فإنه لا يظهر بالدبغ ، أما الجامدات النجسة الأخرى ، كالدهن المتنجس ، فإنه يجوز الانتفاع به في غير الأكل ، فلا تنس أن يستعمله في الدبغ ، ودهن عدد الآلات — الحماكينات — كما يجوز الاستضاءة به في غير المسجد ، ويستثنى من ذلك دهن الميتة ، فإنه لا يخل استعماله مطلقاً ، وأما دهن الحيوانات الطاهرة المتنجس بنجاسة عارضة ، فإنه لا يخل استعماله إلا بعد تطهيره بالكيفية التي ذكرت ، في صحيفة ٢٠ ، وكذا لا يطل الانتفاع بالمرحمة بعد بيعها ، إلا إذا خلطت بالتراب ، وصارت — سبيلها — فإنه يصح في هذه الحالة الانتفاع بها ، وكذا يصح الانتفاع بالزبل ، ويقال له — سرقين ، أو سرجين — ومثله البعر ، فإنه يصح الانتفاع به ، وجمله وقوداً ، وكذا الكلب ، فإنه يصح بيعه للانتفاع به في الصيد والبراسة ونحوهما ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما عدا الخنزير لأن المختار أن الكلب ليس بنجس العين ( وإنما المتنجس لعابه وفمه ) ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما دام ينتفع به ، أو بجلودها ، إلا الخنزير .

المالكية — قالوا : يصرم الانتفاع بالماء المتنجس في الشرب ونحوه ، أما عدا ذلك ، فإنه يجوز ، وقالوا : يصرم الانتفاع به في بناء المسجد أيضاً ، ثم أن المشهور عندهم ، هو أنه لا يجوز الانتفاع بالمائعات المتنجسة ، كالزيت والصل ، والسمن ، والخل ، لأنه لا يمكن تطهيرها عندهم ، فيجب اتلافها إذا نجست ، ويكره تلميح ظاهر البدن بالماء المتنجس ، على المحتدم ، وقيل بل يصرم ، ويجب إزالته عند إرادة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة على الخلاف عندهم في وجوب إزالة النجاسة ، فإن بعضهم يقول : إنها سنة ، والقولان مشهوران ، أما غير الماء من المائعات ، كالخمر ، فإنه لا يصح الانتفاع به ، كما لا يصح الانتفاع ببعض الجامدات النجسة ، ومنها الخنزير ، وزبل ما لا يؤكل لحمه ، سواء كان أكله محرماً ، كالخيل ، والبغال ، والحمير ، أو مكروهاً ، كالسبع ، والضبع ، والثعلب . والذئب ، والمهر . فإن زبل هذه الحيوانات لا يصح الانتفاع به .



### مباحث الوضوء

يتعلق بالوضوء مباحث : (١) تعريفه (٢) حكمه (٣) شروطه التي توجبها ، أو تنقضي عليها مباحته (٤) فرائضه ، ويقال لها : أركانها (٥) سنننه (٦) مندوباته (٧) مكروهاته (٨) نواقضه (٩) الاستتباء ، أو كيفية الظهارة من الخارج الذي ينقض الوضوء ، الذي بيانها على هذا الترتيب :

#### ١ - المبحث الأول : في تعريف الوضوء

الوضوء لغة معناه الحسن والنفاسة ، وهو اسم مصدر ، لأن فعله إما أن يكون توداً ، فيكون مصدره التوضؤ ، وإما أن يكون فعله وضوء ، فيكون مصدره الوضوءة - بكسر الواو - فيقال : وضوء ، وككرم ، وضوءة بمعنى حسن ونظف ، فالوضوء على كل حال اسم للنفاسة ، أو للوضوءة . وهذا المعنى عام يشمل المعنى الشرعي ، لأن المعنى الشرعي نظافة

= هذا ، ولا يمح بيع الكلب عدد المالكية مع كونه طاهراً عندهم ، لأن النبي ﷺ نهي عن بيعه ، وبعضهم يقول : أن بيعه يجوز للحراصة والصيد ، ويقول : أن النهي عن بيعه خاص بالكلب الذي لا ينتفع به في ذلك ، كما قال غيره ممن أجاز بيعه .  
الشافعية - قالوا : المائعات المتنجسة من ماء وغيره . لا يجوز الانتفاع بها إلا في أمرين : أحدهما : إطفاء النار ، كالنار الموجودة في - الفرن - ونحوها ، ثانيهما : سقي البهائم والزرع ، ومن المائعات الفخر ، والدم الذي لم يتجمد ، فلا يصح الانتفاع بهما على أي حال . أما النجس الحاق كالعذرة والزبل ، فإنه لا يمسح ببيعته . ولا الانتفاع به ، وإذا خلط بها شيء ظاهر ، فإن تعذر نزع الطاهر ، فإنه يصح الانتفاع به ، فإذا عجز النجس الطاهر بالماء النجس مثلاً ، وبني به داراً ، فإنه يصح له الانتفاع بهذه الدار ، بالبيع ونحوه ، ومثل ذلك ما إذا وضع زبلاً في أرض ليسمدها به ، أو صنع آنية مغلوطة ، برماد نجس - كالازيار ، والمواجير ، والقلل - فإن بيعها واستعمالها يصح . ويعفى عن المائعات التي توضع فيها ، أما إذا لم يتعذر فصل النجس عن الطاهر ، كما إذا اختلط الحمص بزبلاً نجس ، وأمكن تنقيته ، فإنه لا يصح الانتفاع به قبل فصله عن النجس .

الحنابلة - قالوا : لا يجوز استعمال الماء النجس إلا في بل « التراب » أو الجبس ونحوه وجعله عجيناً ، بشرط أن لا يبنى به مسجد ، أو - مصطبة - يصلى عليها ، وكذا لا يخل الانتفاع بكل ما ع نجس ، كالخمر والدم . كما لا يخل الانتفاع بالجامدات النجسة ، كالخنزير ، والزبل النجس . أما الظاهر كروث الصمام ، وبعية الأفاعل ، فإنه يخل ببيعته ، والانتفاع به ، وكذا لا يخل الانتفاع بالبيئة ، ولا بدهنها ، أما دهن الحيوان الحن الطاهر ، كالسمن إذا سقطت فيه نجاسة ، فإنه يخل الانتفاع به في غير الأكل كان يستضاء به في غير المسجد .

مخصوصة ، فترتب عليه الوضوء الحسية ، والمعنوية ، أما معناه في الشرع ، فهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة ، وهي الوجه واليدين ، الخ بكيفية مخصوصة .

## ٢ - البحث الثاني : حكم الوضوء ، وما يطلق به من مصنف ونحوه .

لملك قد عرفت من صحيفة ٢٦ معنى الحكم ، وأنه قد يراد به الأثر الذي ترتبه الشارع على الفعل ، وهو المقصود هنا ، فالشارع قد رتب على الوضوء رفع الحدث ، فتؤدى به الفرائض ، والمندوبات ، من صلاة ، وسجود ثلاثة ، وسجود شكر عند من يقول به الأئمة ، وطواف بالبيت ، فرضا كلن أو نفلا (١) لقوله **يُكَلِّفُ** : « الطواف حول البيت مثل الصلاة ، إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بضير » رواه الترمذي بسند حسن ، ورواه الحاكم ، فالوضوء فرض لازم لأداء هذه الأعمال فلا يحل لغير المتوضىء أن يفعلها ، ومثلا من المصنف ، فإنه يجب له الوضوء ، سواء أراد أن يمسه كله ، أو بعضه ، ولو آية واحدة ، إلا بشرط مفصلة في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : من طأف بالبيت بغير وضوء فإن طوافه يكون صحيحا ، ولكنه يحرم عليه أن يفعل ذلك ، لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف ، ومن ترك الواجب يائمه ، وليس شرطا لصحته .

(٢) المالكية - قالوا : يشترط لحل من المصنف ، أو بعضه ، بدون وضوء ، شروفا : أحدها : أن يكون مكتوبا بلغة غير عربية ، أما المكتوب بالعربية ، فلا يطي مسه على أى حال ، ولو كان مكتوبا بالكوفي ، أو المغربي : أو نحوهما ، ثانيهما : أن يكون منقوشا على درهم أو دينار ، أو نحوهما مما يتعامل به الناس ، دفعا للشبهة والحرج ، ثالثهما : أن يتخذ المصنف كله ، أو بعضه حرزا ، فإنه يجوز له أن يحمله بدون وضوء ، وبعضهم يقول : يجوز له حمل بعضه ، حرزا ، أما جملة كله حرزا بدون وضوء فهو معنوع ، ويشترط لحمله حرزا شرطان : الأول : أن يكون حاملا مسلما ، الثاني : أن يكون المصنف مستورا بساتر يمنع من وصول الأقدام إليه ، رابعا : أن يكون حاملا معلما ، أو متعلما ، فيجوز لهما من المصنف بدون وضوء . ولا فرق في ذلك بين المكلف وغيره ، حتى ولو كانت امرأة حائضا ، وفيما عدا ذلك : فإنه لا يجوز حمل على أى حال ، فلا يحل لغير المتوضىء أن يحمله بغلاف ، أو بعاطفة ، كما لا يحل أن يحمله ما وضع عليه المصنف من صندوق ، أو وسادة ، أو كرسي ، وإذا كان موضوعا في أمتة جاز حملها ، تبعاً للأمتة ، فلو قصد حملها وحده ، دون الأمتة ، فإنه لا يحل ، أما قراءة القرآن بدون مصنف ، فلها جائزة لغير المتوضىء ، ولكن الأفضل له أن يتوشح .

الحنابلة - قالوا : يشترط لحل المصنف ، أو مسه بدون وضوء ، أن يكون في غلاف .

## شروط الوضوء

تنقسم شروط الوضوء الى ثلاثة أقسام: الأول : شروط الوجوب : الثاني : شروط الصحة : الثالث : شروط الوجوب والصحة معا . والمراد بشروط الوجوب الشروط التي توجب على المكلفين أن يتوضؤوا ، بحيث إذا فقدت هذه الشروط ، أو بعضها لم يجب الوضوء . والمراد بشروط الصحة الشروط التي لا يصح الوضوء بدونها . والمراد بشروط التمسك والصحة معا الشروط التي إذا فقد منها شرط ، فلان الوضوء لا يجب ، ولا يصح إذا وقع .

= منفصل منه ، فإن كان في غلاف ملصق به ، كأن يكون في كيس ، أو ملفوفا في منديل ، أو ورق ، أو يكون موضوعا في صندوق ، أو يكون في أمتعة المنزل ، التي يراد نقلها ، سواء كان المصحف مقصودا بالنس أو لا ، فإنه في كل هذه الأحوال يجوز مسه ، أو حمله ، وكذا يحل اتخاذ المصحف حرزا ، بشرط أن يحمله في شيء يستره من خرقه طاهرة ونحوها ، ثم أن الوضوء شرط لجواز حمل المصحف ، سواء كان حمله مكلفا ، أو غير مكلف ، إلا أن الصبي الذي لم يكلف لا يجب الوضوء عليه هو ، بل يجب على وليه أن يأمره بالوضوء عندما يريد الصبي حمل المصحف .

الحنفية — قالوا : يشترط لجواز مس المصحف كله ، أو بعضه ، أو كتابته ، شروط : أحدها : حالة الضرورة ، كما إذا خاف على المصحف من الخرق ، أو الحرق فيجوز له في هذه الحالة أن يمسه لاقتضاه ، ثانيا : أن يكون المصحف في غلاف منفصل عنه ، كأن يكون موضوعا في كيس أو في جلد ، أو ورقة ، أو ملفوفا في منديل ، أو نحو ذلك ، فإنه في هذه الحالة يجوز مسه وحمله أما جلده المتصل به ، وكل ما يدخل في بيعه ، بدون نص عليه عند البيع ، فإنه لا يحل مسه ، ولو كان منفصلا عنه ، على المفتي به ثالثا : أن يمسه غير بالغ ، ليتعلم منه ، دفعا للهرج والشقة ، أما البالغ والمأخض سواء كان معلما ، أو متعلما فإنه لا يجوز لهما مسه ، رابعا : أن يكون مسلما ، فلا يحل للمسلم أن يمكن غيره من مسه ، إذا قدر ، وقال محمد : يجوز لغير المسلم أن يمسه إذا اغتسل ، أما تحفيظ غير المسلم للقرآن ، فإنه جائز ، فإذا تغفلت هذه الشروط ، فإنه لا يحل لغير الطاهر المتوضئ أن يمسه المصحف بيده ، أي بأي عضو من أعضائه ، أما تلاوة القرآن بدون مصحف ، فإنها تجوز لغير المتوضئ ، وتحرم على الجنب والمأخض ، ولكن يستحب لغير المتوضئ أن يتوضأ ، إذا أراد قراءة القرآن .

هذا ، ويكره مس التفسير بدون وضوء ، أما غيره من كتب الفقه ، والحديث ، ونحوها ، فإنه يجوز مسها بدون وضوء من باب الرخصة .

الشافعية — قالوا : يجوز مس المصحف ، وحمله ، كلا ، أو بعضا ، بشروط : أحدها : أن يحمله حرزا ، ثانيا : أن يكون مكتوبا على درهم ، أو جنيه ، ثالثا : أن يكون بعض القرآن مكتوبا في كتب العلم ، للاستعانة به ولا فرق في ذلك بين أن يكون الآيات المكتوبة =

واليك بيانها : فأما شروط وجوب الوضوء ، فمئتا البلوغ ، فلا يجب الوضوء على من لم يبلغ الحلم ، سواء كان ذكراً : أو أنثى ، ولكن يصح وضوء البالغ ومنها دخول وقت الصلاة ، وسيأتي بيان موافقت الصلاة ، من مسبح . وظهر ، وغمر ، ومنعرب ، وعشاء ، في مباحث الصلاة فإذا دخل وقت من هذه الأوقات وجب على المكلف أن يصلي ما فرض عليه في ذلك الوقت ، ولما كانت الصلاة لا تحل إلا بالوضوء ، أو ما يقوم مقامه ، فإنه يفترض أن يتوضأ للصلاة ، على أن الصلاة تجب بدخول وقتها وجوباً موسعاً ، فكذلك الوضوء التي لا تصح بدونه ، ومعنى كون الوجوب موسعاً أن للمكلفين أن يصلوا أول الوقت ووسطه وآخره . فإذا لم يبق على الوقت إلا زمن يسير لا يسع إلا الوضوء والصلاة ، فإنه في هذه الحالة يكون الوجوب مضيقاً ، بحيث يجب عليه أن يتوضأ ويصلي فوراً . وإذا أخر الوضوء والصلاة قائم .

وكما أن الوضوء فرض على من يريد أن يصلي الفرض ، فهو فرض على من يريد أن يصلي النفل ، فمضى عزم على الدخول في صلاة النفل ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ فوراً ، وإلا حرم عليه أن يصلي بدون وضوء .

وإذا عرفت أن دخول الوقت شرط لوجوب الوضوء فقط ، تعرف أنه يصح الوضوء قبل دخول الوقت ، فليس دخول الوقت شرطاً للصحة الوضوء ، إلا إذا كان المتوضئ

= قليلة ، أو كثيرة . أما كتب التفسير . فما يجوز مسحها بغير وضوء بشرط أن يكون التفسير أكثر من القرآن فإن كان القرآن أكثر قارءه لا يحل مسحها . وأربعاً : أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة على الثياب ، كالثياب التي تطرز بها كسوة الكعبة ونحوها ، خامساً : أن يمسح ليعلم فيه . فيجوز لوليّه أن يمكنه من مسحه . وحمله للتعليم . ولو كان حافظاً له عن ظهر غيب فإن تخلف شرط من هذه الشروط فإنه يحرم من القرآن . ولو آية واحدة . ولو بمصائر منفصل عن المصحف . من جلد وغيره . فلو وضع المصحف في صندوق صغير . كالصندوق الذي يصنع لتوضع فيه أجزاء القرآن أو وضع على كرسي صغير . كالكرسي الذي يصنع لتوضع عليه المصاحف عند القراءة . فإنه لا يحل مس ذلك الصندوق أو الكرسي مادام المصحف موضوعاً فوقهما ، أما إذا وضع في صندوق كبير . أو في كيس كبير . فإنه لا يحرم من ذلك الصندوق . أو ذلك الكيس . إلا الجزء المأذى للمصحف منهما . وإذا انفصل جلد المصحف منه . ولم يبق فيه شيء من المصحف فإنه يحرم مسه إلا إذا جعل جلدًا لكتاب آخر غير القرآن . أما ما ذكره منسوباً إلى المصحف المنزوع منه فإنه لا يحل مسه ، وكما يحرم من المصحف ، فإنه يحرم من ما كتب فيه القرآن . كاللوح . فلا يجوز للمحدث أن يمس أي جزء منه . حتى لو محيت الكتابة . على أنه يجوز للمكلف أن يكتب القرآن . وهو محدث . في لوح أو نحوه . بشرط أن لا يمسح .

هذا ، وإذا كان المصحف موضوعاً في أمتة المنزل ، من صندوق ، أو ملائس ، أو نحو ذلك ، فإنه لا يحل حمل هذه الأمتة بدون وضوء ، إلا إذا كانت هي مقصودة بالحمل =

معذور (١) • كأن كان عنده سلس بول ، فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت ، كما سيأتي تفصيله في « مبحث المعذور » ومنها أن لا يكون متوضئاً ، فإذا توضأ لصلاة الظهر مثلاً ، ولم ينتقض وضوءه طول النهار ، فلا يجب عليه الوضوء بدخول وقت الصلاة أيضاً . عرفت من أن الوضوء يصح قبل دخول الوقت ومنها أن يكون قادراً على الوضوء ، فلا يجب الوضوء على العاجز عن استعمال الماء لمرض ونحوه ، مما يأتي بيانه في « مبحث التيمم » ، ومثل المريض فاقد الماء •

فأما شروط صحة الوضوء فقط ، فمنها أن يكون الماء طهوراً ، وقد تقدم بيان الطهور في « مباحث المياه » ويكفي أن يكون طهوراً في ظن المتوضئ منه ، ومنها أن يكون المتوضئ مميزاً ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز ، وهذه صورة فرضية قد يحتاج إليها من يقول : إن الصبي يمنع من مس المصحف إذا لم يكن متوضئاً ، ومنها أن لا يوجد حائل يمنع وصول الماء إلى العضو الذي يراد غسله ، فإذا كان على اليد ، أو الوجه ، أو الرجل أو الرأس شيء يمنع وصول الماء إلى ظاهر الجلد فإن الوضوء لا يصح • مثلاً إذا كان على العين عمام لا ينفذ منه الماء إلى الجلد ، فإن الوضوء لا يصح وكذلك إذا كان على الوجه أو اليد قطعة دهن جامدة • أو قطعة شمع ، أو عجين ، أو نحو ذلك • فإن الوضوء لا يصح • ومنها أن لا يوجد من المتوضئ ما ينافي الوضوء • مثل أن يصدر منه ناقض الوضوء في أثناء الوضوء • ولو غسل وجهه ويديه مثلاً ، ثم أحدث • فإنه يجب عليه أن يبدأ الوضوء • من أوله • إلا إذا كان من أصحاب الأذكار الآتية بيانها • فإذا كان مصاباً بسلس البول ، ونزلت منه قطرة ، أو قطرات في أثناء الوضوء ، فإنه لا يجب عليه استئناف الوضوء • كما ستعرفه في • مبحثه • وأما شروط وجوبه وصحته معاً ، فمنها : العقل • فلا يجب الوضوء على مجنون (٢) ، ولا مصروع ، ولا معتوه (٣) ، ولا منهي عليه • وإن توضأ واحد من هؤلاء ، فإن وضوءه لا يصح • بحيث لو توضأ المعتوه • ثم بعد لحظة برئ من مرضه هذا • فإنه لا تصح صلاته بهذا

= وحدها فإذا قصد حمل المصحف معها ، أو حمله وحده ، حرم ذلك بدون وضوء •

(١) المالكية - قالوا : يصح وضوء المذموم وحده ، حرم ذلك بدون وضوء •

الحنفية - قالوا : يصح وضوء المذموم قبل دخول الوقت ، فإذا توضأ قبل الظهر مثلاً ، ثم دخل وقت الظهر لم ينتقض وضوءه ، فله أن يصلي به وقت الظهر ، ويظل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه عند خروج الوقت ، فلا يصح له أن يصلي العصر إلا بوضوء جديد ، وستعرف سبب نقض وضوءه بخروج الوقت في مبحثه • وبذلك تعلم أن المذكور في أعلى الصحيفة ، مذهب الشافعية ، والعليلة •

(٢) الحنفية - قالوا : الجنون ، والمرع ونحوهما مما ذكر من نواقض الوضوء • فهي تنافي صحة الوضوء • وعلى هذا تكون من شروط صحة الوضوء • وقد عرفت أنها من شروط الوجوب عندهم • فتكون بهذا الاعتبار من شروط الوجوب والمصلحة معاً •

(٣) الحنفية - قالوا : المعتوه هو ما اختلط كلامه • وقصد تبديره • مع كونه هادئاً •

الوضوء ومثله المجنون ، أما المعتوه ، أو المصروع ، والمعنى عليه ، فإنه لا يتصور وقوع الوضوء منهم . ولكن ذكر هذه الصور لبيان أن الله سبحانه قد رفع عنهم التكليف في هذه الحالة من جميع الوجوه ، بحيث لو فرض وقوعهم شيء من ذلك . فإنه لا يصح وللإشارة إلى أن التصرفات الشرعية بأزاء العبادات كثيرها من التصرفات بأزاء المعاملات . لابد فيها من العقل . ومنها نقاء المرأة من حم الحيض والنفس . فلا يجب الوضوء على حائض . ولا نساء . ولا يصح منهما ، بحيث إذا توضأت . وهى حائض . ثم ارتفع حيضها . فإن وضوءها لا يعتبر لعدم صحته ، نعم ينوب الحائض أن تتوضأ في وقت كل صلاة ، وتجلس في مصلاها ، كما سيلي في « مباحث الحيض » ولكن هذا الوضوء صوري ، طلب منها كي لا تنسى الصلاة حال تركها إياها ، ومنها عدم النوم والغلة ، لأن النائم غير مكلف حال نومه ، رحمة به ، وكذلك الخائف ، فإذا غرض وقوع الوضوء منهما وقع باطلا ، وقد يظن بعضهم أن المراد بالفائتيم المتعدد بجسده على سيره ، أو على غيره ، فإن هذا لا يتصور منه وقوع الوضوء ، ولكن هذا ليس المراد وإنما المراد بالنائم من يقوم ويتحرك ، بل ويخرج من داره وهو نائم ، فإن مثل هذا يصح أن يتوضأ ، وهو نائم ، ولا يشعر ، وقد رأيت جيرانا بنى بهذه الحالة ، ومنها الاسلام (١) ، فهو شرط في وجوب الوضوء . بمعنى أن غير المسلم لا يطلب بالوضوء ، وهو كافر ، ولكنه حال كفره مخاطب بالصلاة وبوسائلها ، بحيث يعاقب على ترك الوضوء ، ولا يصح منه اذانوفاً ، ومنها بلوغ (٢) دعوة النبي سيدنا

لا يشتم أحداً ولا يتغيب ولا يضرب . ومثل هذا تصح عبادته . كالصبي ، ولكن لا تجب عليه . فمقدم الحق من شروط انوجوب فقط لا من شروط الصحة .

(١) الملكية — قالوا : الاسلام شرط صحة فقط ، فالكفار عندهم مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ، ويمساقبون على تركها ، ولا تصح منهم الا بعد الاسلام . وانما لا تصح منهم حال الكفر ، لأن العبادات جميعها متوقفة على النية عندهم ، وستعرف قريباً أن من شروط صحة النية الاسلام .

النفية — قالوا : ان الاسلام من شروط الوجوب فقط ، لا من شروط الوجوب والصحة مما ، عكس الملكية ، فالكفار غير مخاطب بفروع الشريعة عندهم ، وانما لم يعدوه من شرائط الصحة ، لأن الوضوء عندهم لا يتوقف على نية ، لأن النية ليست من فرائضه ، كما ستعرفه بخلاف التيمم فإنه لا يصح من الكافر ، لتوقفه على النية ، لأنها فرض في التيمم ، كما يأتي .

(٢) النفية — قالوا : بلوغ الدعوة ليس شرطاً في صحة الوضوء ، بحيث لو توضأ قبل بلوغ الدعوة ، ثم بلغته ، وهو متوضئ ، فإن وضوءه يكون صحيحاً ، وانما لم يعدوا بلوغ الدعوة شرطاً في الوجوب ، اكفاء بالاسلام ، لأن الاسلام لا يتحقق الا بعد بلوغ الدعوة . وبذلك تعلم أن الذين اعتبروا الاسلام شرط وجوب وصحة معاً في الوضوء ، انما هم الشافعية ، والحنابلة .

محمد بن عبد الله عليه السلام ، بأن يعلم أن الله سبحانه قد أرسله رسولا إلى كافة الناس ، كي يدعوهم إلى توحيده ، ووصفه بصفات الكمال ، ويأمرهم بعبادته سبحانه على وجه خاص ، فمن لم تبلغه هذه الدعوة فإنه لا يجب عليه شيء من ذلك ، فالوضوء لا يجب على من لم تبلغه هذه الدعوة ، ولا يصح منه بحيث أو قرض أو ثوبا قبل بلوغه الدعوة بساعة ، ثم بلغت الدعوة ، فإن وضوءه لا يصح . وقد زاد بعض المذاهب شروطا أخرى مذكورة في هامش الصحيفة (١) .

### فرائض الوضوء

الفرض : معناه في اللغة القطع ، والحز ، تقول فرضت الحبل ، إذا قطعتة ، وغرست الفخشة إذا حززتها ، ولم تكمل قطعها ، وإمامنا في الشرع هو ما أتىب فاعله ، وعقيب تاركه ، ثم إن الفقهاء قد اصطالحوا على أن الفرض مساو للركن ، فركن الشيء وفرضه شيء واحد ، وفرقوا بينهما وبين الشرط ، بأن الفرض أو الركن ما كان من حقيقة الشيء ، والشرط ما توقف عليه وجود الشيء ، ولم يكن من حقيقته مثلا الصلاة من فرائضها التكبير ، والركوع ، والسجود ، الخ ، ومن شروط صحتها دخول الوقت ، فإذا صلى قبل الوقت فإنه يكون قد أتى بحقيقة الصلاة ، ولكنها تكون باطلة في نظر الشريعة ، لأنه شرط لها دخول الوقت . كما سترمه في « مبلعث الصلاة » .

(١) الشافعية - زادوا على ما ذكر في شروط الصلوة ثلاثة أمور : الأول : أن يكون عالما بكيفية الوضوء ، بمعنى أن يعرف أن الوضوء هو غسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، إلى آخر ما يأتي بيانه ، فإذا غسل وجهه ويديه ، الخ ، وهو لم يمسح ، أن هذا هو الوضوء المكلف به شرعا ، فإن وضوءه لا يصح ، الثاني : أن يميز الفرض من غيره ، ألا إذا كان من العوام ، فإذا كان المتوضى عاميا ، فالشرط في حقه أن لا يعتقد الفرض نفلا ، بحيث لو اعتقد أن الكل فرض ، فإنه يصح ، ومثل ذلك إذا اعتقد أن الوضوء مشتمل على فرائض وسنن ، ولكن لم يميز الفرض من السنة ، فإن وضوءه في هذه الحالة يصح ، الثالث : أن ينوي في أول الوضوء ويستمرناويا حتى يفرغ من الوضوء ، بحيث لو نوى الوضوء حال غسل وجهه فقط ، ثم نوى بغيره يديه تنظيها فقط ، أو التبرد بالماء ، فإن وضوءه لا يصح ، ويعبرون عن هذا بمصاحبة النية حكما ، حتى يفرغ من الوضوء ، فإذا نوى الوضوء ، ونوى معه التطافة ، فإن وضوءه لا يبطل بذلك .

الصلابة - زادوا في شروط الصلوة ثلثة أمور : أهدا : أن يكون الماء مبلها ، فإذا توضأ بماء مضروب ، فإن وضوءه لا يصح ، ثانيا : أن ينوي الوضوء ، فإذا لم ينو لم يصح وضوءه ، فالنية عندهم شرط للصحة الوضوء ، أما الحنفية فقد عرفت أنها عندهم سنة ، فليست ركنا ، ولا شرطا ، وأما المالكية والشافعية فقد قالوا : أنها ركن من أركان الوضوء ، فالصلابة وهدم ، ثم الذين جعلوها شرطا ، واستعرف الفرق بين الشرط =

وبند : فإن فرائض الوضوء قد اختلفت في عددها أثناء المذاهب الأربعة ، ولكن الثابت بكتاب الله تعالى أربعة : أحدها : غسل الوجه ، ثانيها : غسل اليدين إلى المرفقين ، ثالثها : مسح الرأس كله ، أو بعضها ، رابعها : غسل الرجلين إلى الكعبين ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ويديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، ولم يختلفوا إلا في كيفية مسح الرأس ، فمنهم من قال يمسح كلها ، ومنهم من قال يمسح بعضها . كما ستره ، وقد زاد بعض الأئمة فرائض على هذه الأربعة دون بعض ، فلنذكر لك فرائض الوضوء مجتمعة في كل مذهب على حدة ، كي لا تتفرق المسائل ، فيتخذ تحصيلها ، ثم تنبه على القدر المتفق عليه ، كما هو موضح ، تحت الجدول الذي أمامك (١) .

= والمرتكب في « مبحث النية » ، ثالثها أن يتقدم الاستجمار ، أو الاستنجاء على الوضوء . فلا يصح الوضوء عندهم بغير ذلك ، وسيأتي بيان ذلك في « مبحث الاستنجاء » .

(١) الحنفية — قالوا : إن فرائض الوضوء مقصورة على هذه الأربعة ، بحيث لو فعلها المكلف بدون زيادة عليها ، فإنه يكون متوضئاً ، تصح منه الصلاة وغيره مما يتوقف على الوضوء ، كسج المصحف ، وستعلم حكم تارك السنة في « مبحث سنن الوضوء » .

واليك بيان فرائض الوضوء الأربعة عند الحنفية : الأول : غسل الوجه ويتعلق به أمور : أحدها : بيان حده طولاً وعرضاً ، ثانيها : بيان ما يجب غسله مما ينبت عليه من شعر الذقن والشارب والحاجبين ، ثالثها : بيان ما يجب غسله من العينين ظاهراً وباطناً ، وما لا يجب . رابعها : بيان ما يجب غسله من طاقة الألف ، فأما حد الوجه طولاً ، لمن لا لحية له ، فهو يبتدىء من منابت شعر الرأس المعتاد ، إلى منتهى الذقن ، ومنابت الشعر المعتاد من فوق الجبهة ويسمونها الملمة — القنطرة — فالرجل المادى يبتدىء وجهه من أول الشعر الثابت في نهاية جبهته ، وأما غير المادى فلا يغفلوا حاله ، أما أن يكون أصلح أو يكون أفرع — بالفاء ، فالأصلح هو الذي ذهب شعر رأسه من أصله . حتى كأنه خلق بدون شعر ، وحكم هذا أنه لا يجب عليه أن يغسل كل ما ليس عليه من الصلح ، وإنما يغسل القدر الذي ينبت عنده شعر الرأس غالباً ، وهو ما فوق الجبهة ببسير ، وأما الأفرع ، وهو الذي طال شعره ، حتى نزل على جبهته ، وربما وصل عند بعض الناس إلى قرب حاجبيه ، ويمبر عنه بعضهم — بالأعم — فإن حكمه في ذلك كالأصلح ، بمعنى أنه يجب عليه غسل ما فوق الجبهة ببسير . لأن غالب الناس ينبت شعر رأسهم في هذا المكان ، والمول عليه في مثل هذا اتباع الغالب ، فمن شذ عن غالب الناس في الخلقة ، فإنه لا يكلف بشير تكليفهم أما حد الوجه عرضاً ، فإنه يبتدىء من أصل الأذن إلى أصل الأذن الأخرى ، ويمبر عنه بعضهم بوتر الأذن ، فالبيـاض للوجود بين الذقن وبين الأذن داخل في الوجه طبعاً ، فيجب غسله عندهم ، فهذا حد الوجه عند الحنفية طولاً وعرضاً .

= أما الشعر الثابت في الوجه ، فاحمه شعر اللحية ، وشعر الشارب ، فأما حكم شعر =



= اللحية ، فانه يجب أن يغسل منها ما كان على جلد الوجه من أعلاه الى نهاية جلد الذقن ، وتسمى — البشرة — وما طال عن ذلك ، فانه لا يجب غسله ، فالتاس الذين يطيلون لحاهم لا يجب عليهم الا غسل الشعر الذي على جلد الوجه ، والشعر الذي على ظاهر جلد الذقن ، أما ما عدا ذلك فانه لا يجب غسله ، ثم ان كان الشعر خفيفا يمكن أن ينفذ الماء منه الى ظاهر جلد الوجه ، فانه يجب تخفيفه والا ميكفى فيه يغسل ظاهر الشعر ، وأما حكم شعر الشارب فقد اختلف فيه ، فبعضهم قال : ان كان كثيفا غزيرا — لا يصل الماء الى ما تحته من الجلد فان الوضوء يبطل ، وبعضهم قال : لا يبطل الوضوء بذلك ، بل يكتفى بغسل ظاهره كاللحية ، وهذا هو الذى عليه الفتوى فى الوضوء ، أما فى الغسل ، فانه لا يفتقر ذلك ، بل يبطل الغسل اذا كان الشارب كثيفا ، ولمس علة ذلك ، ان الشارع قد نهى عن اطالته ، لما يحمل من أقدار الطعام ونحوها ، فاستد فى غسله ، كى لا يطيله الناس بدون أية فائدة .

هذا ، ويتى من شعر الوجه الذى ينبت على الحليين ، وحكمه أنه ان كان خفيفا يمكن أن ينفذ منه الماء الى ظاهر الجلد ، فانه يجب تحريكه ، كى ينفذ الماء الى ما تحته ، وان كان غزيرا ، فانه لا يجب تخفيفه .

وأما الأنف ، فانه يجب عليه غسل ظاهرها كلها ، لأنها من الوجه . فإذا ترك جزءا منها ولو صغيرا فسد وضوءه من الأنف القطعة الحاجزة بين طائفتيها من أسفلها ، أما غسل باطن الأنف فانه ليس بفرض عند الحنفية ، نعم اذا كان بالوجه جرح أحدث أثرا غثا . فانه يجب إيصال الماء اليه كما يجب إيصال الماء الى ما بين تكاميش الوجه ، ويمبر عنها انعاما — بالكراميش — فيقولون : ان وجهه فلان كرمش .

هذا ، واذا قوضا ثم حلق شعر لحيته أو شعر رأسه ، فان وضوءه لا يبطل . بذلك .  
- الثانى : من فرائض الوضوء غسل اليدين مع المرفقين ، والمرفق عظم المفضل البارز فى نهاية الفراغ ، ويتعلق بهذا الفرض مباحث أحدها : اذا كان للإنسان أصبع زائدة . فانه يجب عليه غسله ، أما اذا كان له يد زائدة ، فان كانت مماثلة ليد الأصلية ، فانه يجب عليه غسلها وان كانت طويلة عنها فانه يجب عليه أن يغسل منها المماثل لليد الأصلية ، وأما الزائدة عنها فلا يجب عليه غسله ، ولكنه يتدبر أن يغسله ، ثانيها : اذا لصق يده — أو — بأصل ظفره طين أو عجين ، فانه يجب عليه ازالته ، وإيصال الماء الى أصل الظفر ، والا بطل وضوءه ، وأصل الظفر هو القدر المصق بلحم الاصبع ، فان طال الظفر نفسه ، حتى خرج من راس الاصبع فانه يجب غسله ، والابطال الوضوء . أما ما تحت الظفر من درن ووسخ ، فان المفتى به أنه لا يفر سواء كان المتوضئ قاطنا بمدينة أو قرية دفعا للمشقة والرج ، ولكن بعض محققى الحنفية يرى ضرورة غسل الأوساخ اللاصقة ببطن انظر الطويل ، فان لم يغسل يظلم وتلووه . وهو حسن ، لما يترتب على تركه الإضرار تحت

= الظفر من الأذى ، على أنهم اغتصروا للخيزال الذي تطويل أطفاره فيبقى تحتها شيء من المعجن لضرورة المهنة ، ولا يضر أثر الحناء وأثر الصباغة ، وأما نفس جرم الحناء المتجسد على اليد ، فإنه يضر لأنه يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، ومن قطع بعض يده وجب عليه أن يغسل ما بقي ، وإذا قطع محل الفرض كله ، سقط الغسل ، الثالث : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما المظلمان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء ، كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في يباطن القدم ، فإذا قطع قدمه كله أو بعضه ، كان حكمه حكم قطع الذراع المتقدم ، وإذا دهن رجله ، أو ذراعيه . ثم تروضا فتنقطع الماء ، ولم يقبله العضو بسبب الحسومة ، فإنه لا يضر ، وإذا كان برجله شق ، فوضع فيه مرعما أو نحوه ، فإن كان يضره اتصال الماء إلى ما تحت المرحم ، فإنه لا يجب عليه غسله ، وألا يجب عليه أن يزعجه . ويفعل ما تحته ، وإذا كان برجله شقوق - تنقش - وعضوه ، بحيث يضرها الغسل ، أو وضعها في الماء وإخراجها سريعا بدون ذلك ، فإنه يسقط عنه فرض غسلها ، وعليه أن يغسلها بالماء ، فإن عجز عن مسحها سقط عنه المسح أيضا . فلا يجب عليه الا غسل ما لا يتضرر من غسله الواجب : من فرائض الوضوء ، مسح ربيع الرأس ، ويغسرون ربيع الرأس يكف . فالواجب أن يغسل من رأسه بقدر الكف كلها ، فلو أصاب الماء كف يده ، ثم وضعها على رأسه من خلف ، أو أمام ، أو أي ناحية فإنه يجزئه على أنه لا يلزم أن يكون المسح بنفس الكف ، فلو أصاب الماء ربيع رأسه ، بأي سبب ، فإنه يكفي ، ويشترط للمسح باليد أن يكون بثلاث أصابع ، على الأقل ، لأجل أن يصيب الماء ربيع الرأس قبل أن يجف ، إذ لو مسح بأصبعين فقط ، ربما يجف الماء قبل تمزيكهما ، لمسح باقي الربع ، فلا يصل الماء إلى القدر المطلوب بمسحه ، فإذا مسح بربعمس الأصابع ، وكان الماء متقاطرا ، يمكن أن يصل إلى القدر المطلوب بمسحه فأنه يصح ، وألا فلا ، على أنه لا يشترط أن يغسل رأسه بماء جديد ، فلو كتبت يده مبنولة ، فأنه يجزئه ، ولا يجزئه أن يأخذ البيل من على عضو من أعضائه ، فلو غسل ذراعه ، وكانت يده جافة ، فأخذ البيل من على ذراعه ، ومسح به ، فإنه لا يكفي ، ومن كان شعر رأسه طويلا ، نازلا على جبهته ، أو عنقه ، فمسح عليه ، فإنه لا يجزئه ، لأن الغرض هو أن يغسل نفس ربيع الرأس ، فسان كانت محلوقة ، فالأمر ظاهر ، وإن كان عليها شعر فإنه يجب عليه أن يغسل على الشعر الثابت في نفس الرأس ، فلا بد أن يكون الشعر الممسوح ثابتا على جزء من رأسه ، فإن كان بعض رأسه محلوقة ، وبمضها غير محلوقة فإنه يصح أن يغسل على الزرع الذي يفتره ، وإذا مسح على الشعر ، ثم حلقه ، فإن وضوءه لا يبطئ ، وإذا أخذ قطعة من الثلج ، فمسح بها رأسه ، ( أجزاء ) ، إذا غسل رأسه مع وجهه ، أجزأه عن المسح ، ولكنه يكره ، ولا يجوز المسح على العمامة ونحوها إلا للمعذور ، كما لا يصح أن تمسح المرأة على ما يغطي رأسها من - منديل ، أو طرحة - أو نحو ذلك ، إلا إذا كان خفيفا ، فيغذ منه الماء إلى الشعر ، وإذا كان على =

= رأسها خضاب - حناء ، أو صمغ - فمست علىه ، فإذا تلون الماء بلون الصمغ ، وخرج  
عن حكم الماء المتحجر ، فإنه لا يصح ، والا جاز .

فهذه هي فرائض الوضوء عند الحنفية ، وما عداها فإنه سنة ، وسيأتيك حياته قريباً .  
المالكية - قالوا : فرائض الوضوء خمسة :

الفرض الأول : النية ، ويتعلق بها مباحث : ١ - تعريفها وكيفيةها ٢ - زمنها ،  
ومحلها ٣ - شروطها ٤ - ميطلاتها . فأما تعريفها ، وكيفيةها ، فهي قصد الفعل وإرادته ،  
فمن قصد فعل أمر من الأمور ، فإنه يقال له : نوى ذلك الفعل ، وكيفيةها في الوضوء هو أن  
يريد المحدث استحالة ما منعه الحدث الأصغر ، أو يقصد أداء فرض الوضوء ، أو يقصد رفع  
الحدث ، وظاهر أن محل القصد إنما هو القلب ، فمبنى قصد الوضوء بكيفية من الكيفيات  
المذكورة فقد نوى ، ولا يشترط أن يتلفظ بلسانه ، كما لا يشترط استحصال النية ، إلى  
آخر الوضوء ، فلو ذل عنها في أثناءه ، فإنه لا تبطل ، وأما زمن النية فهو في أول الوضوء  
فلو غسل بعض الأعضاء بدون نية ، ثم وضوءه يبطل ، ويستقر تقدمها على الفعل بزمان يسير  
عرفاً ، فلو جلس للوضوء وفواه ، ثم جاء الخادم بالابريق ، وصب على يديه ، ولم ينو  
بعد ذلك فإن وضوءه يصح : لأنه لم يفصل بين وضوئه وبين النية فاصلاً جلياً ، وقد  
عرفت أن محلها القلب ، وأما شروطها فهي ثلاثة : الإسلام ، التمييز ، الجزم ، فإذا نوى غير  
المسلم فعل عبادة من العبادات ، فإن نيته لا تصح ، وكذا إذا نوى الصغير الذي لا يعقل  
انتكافئ الدينية ، ولا يعرف معنى الإسلام ، ومثله المجنون ، أما الصبي المميز ، فإن نيته  
تصح ، وكذا إذا تردد في النية فادها لا تصح ، فإذا قال في نفسه : نويت الوضوء أن كتبت بعد  
أحدث ، فإن نيته لا تصح ، بل لا بد من الجزم بالنية ، وأما ما يبطل النية ، فهو أن يرفضها  
في أثناء وضوءه ، بمعنى أنه ينوي إبطال الوضوء ، وعدم الاعتداد به ، أما إذا رفضها بعد تمام  
الوضوء ، فإنه لا يضر ، لأن الوضوء بعد تمامه يقع صحيحاً فلا يبطله إلا ما يقصده من  
النواقض الآتي بيانها :

الفرض الثاني : من فرائض الوضوء غسل الوجه ، وحد الوجه طولاً وعرضاً ، هو  
الحديث الذي ذكره الحنفية ، إلا أن المالكية قالوا : إن البياض الذي فوق وتدى الأذنين المتصل  
بالرأس من أعلى ، لا يجب غسله ، بل مسحاً لأنه من الرأس لا من الوجه ، ومثله شعر  
الصدغين ، فإنه من الرأس لا من الوجه ، أما الحنفية فانهم يقولون : أنه من الوجه ، فغسله  
فرض لا بد منه .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، ويجب غدهم ما يجب عند الحنفية من  
غسل تكاميش الأنامل ، وغسل ما تحت الأظفار الطويلة التي تستر رموس الأنامل ويتبولون :  
أن وسخ الأظفار يعني عنه ، إلا إذا تفلحش وكثر .

الفرض الرابع : مسح جميع الرأس ، فينتدى حد الرأس من خلفت شعر الراس .

«الاعتدال من الأمام ، وينتهي إلى نقرة الخفا من الخلف ، ويدخل فيه شعر الصدغين ، والبياض الذي خلفه فوق وتدئ الأذنين ، وكذلك يدخل البياض الذي فوق الأذنين. المتصل بالرأس ، وإذا طال شعر الرأس كثيرا أو قليلا ، فإنه يجب مسحه عندهم ، وإذا صفر أحد شعره ، فإنه يجب عليه أن ينقصه عندهم ، بشرط أن يصفه بثلاث خيوط ، أما إذا صفره بخيطين فأقل ، فإن كان تصغيره شديدا ، فإنه يجب تقصيره ، وإن كان خفيفا ، فإنه لا يضر ، وكذا لا يضر إذا صفر الشعر بلا خيط ، سواء صفره بشدة ، أو لا . فالشرط في نقص الشعر عند المسح أن يصفه بخيوط ، كما يفعل بعض أهل القرى . أما ما هو متعارف عند جمهور المصريين من جمع الشعر بغير تصغير ، فإنه لا يضر . كما لا يضر تصغيره بغير خيط . وقد عرفت أن مذهب الحنفية أنه يكفي بمسح ريع الرأس مطلقا . وسيأتي مذهب الشافعية . وفيه سمة أكثر من ذلك . فإنه يكفي عندهم بمسح أى جزء . قليلا كان أو كثيرا ، وإذا غسل رأسه ، فإنه يكتفيه عن مسحه ، إلا أنه مكروه ، لأن الله أمر بالمسح لبالغسل ، وإن مسح شعر رأسه ، ثم أزاله ، فإنه لا يجب عليه تحديد المسح ، حتى ولو كشط الجلد بعد المسح ، وهذا متفق عليه أما ظاهر الأذنين ، فإنه لا يجب مسحهما ، لأنهما ليستا من الرأس . وهذا متفق عليه ، إلا سدد الحنفية ، فلم يهتم قالوا : أنهما من الرأس ، كما ستعرف في مذهبيهم .

**الفرض الخامس :** غسل الرجلين مع الكعبين . وقد عرفت مما ذكر في مذهبي الحنفية . أن الكعبين ، هما العظمان البارزان في أسفل باق الرجل ، فوق القدم . ويجب عليه أن يغسل الشقوق التي في باطن قدمه وظاهره . كما في مذهب الحنفية . وإذا قطع حصل الفرض كله . سقط التكليف ، كما تقدم عند الحنفية .

**الفرض السادس :** غسل الرجلين مع الكعبين . وقد عرفت مما ذكر في مذهب يفترض عليه أن يغسل العضو . قبل أن يجف العضو الذي قبله بحيث لا يصير مدة يجف فيها الأول عند اعتدال المكان والزمان والمزاج . واعتدال المكان هو أن يكون في مكان ليست فيه حرارة أو برودة شديدتان تجففان الماء ، واعتدال الزمان هو أن يكون في فصل لا يترتب عليه جفاف الماء بحالة غير معتادة . واعتدال المزاج هو أن لا يكون في طبيعة لشخص ما يوجب تجفيف الماء بسرعة .

هذا ، والمالكية يقولون : أن الغور لازم بين جميع الأعضاء ، سواء كانت مغسولة ، أو ممسوحة ، كالرأس ، فإنه يجب أن ينتقل من مسحها إلى غسل الرجلين مثلا على الغور ، وتعتبر المسافة في جفافها ، كالسافة التي يجف فيها العضو المغسول ، ثم أنه يشترط لفرضية الغور عند المالكية شرطان : الشرط الأول : أن يكون المتوضئ ذا كرا ، فلو نسي غسل يديه قبل وجهه ، فإنه يصح ، ولكنه إذا تذكر يلزمه أن يجدد الذبة عند تكميله الوضوء ، لأن نيته الأولى بطلت بالتبديل . الشرط الثاني : أن يكون عاجزا عن الموالاة ، غير مفرط ، مثال =

• • • • •  
 = ذلك : أن يحضر الماء الكافي للوضوء ، وهو معتقد أنه يكفي . ثم ظهر عدم كفايته ، فغسل به بعض أعضاء الوضوء ، كالوجه واليدين مثلاً ، وفرغ الماء واحتاج إلى ماء آخر يكمل به وضوءه ، فانتظر مسافة جفت فيها الأعضاء التي غسلها ، فانه في هذه الحالة يسقط عنه الفور ، وعند حضور الماء يبنى على ما فعل ، فيمسح رأسه ، ويغسل رجليه ، ولو طال الزمان ، أما إذا فرط من أول الأمر ، بأن أحضر ماء ، وهو يشك في أنه يكفي للوضوء ، فانه إذا مضت مدة طويلة ، بطل وضوءه : أما إذا كانت المدة قصيرة ، فانه لا يبطل ، ويبنى على ما فعل أولاً •

الفرض السابع : ذلك الأعضاء ، وهو أمرار اليد على العضو ، وهو فرض ، كتغسيل الشعر ، وأصابع اليدين •

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند المالكية سبعة : النية ، غسل الوجه ، غسل اليدين مع المرتقين ، مسح جميع الرأس ، غسل الرجلين مع الكسبيين ، الفور ، التدليك ، وإنسا عد التدليك فرضاً ، مع كونه داخلاً في حقيقة الغسل عندهم ، مبالغة في الحث عليه ، ومعنى كونه داخلاً في حقيقة الغسل أن الغسل عند المالكية ، ليس هو عبارة عن مجرد صب الماء على الجسد ، بل لابد فيه من ذلك •  
 الشافعية — قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الفرض الأول : النية ، وتعريفها وشروطها ، وباقى مباحثها لا يختلف معنا ذكره المالكية قبل هذا ، إلا في أمرين : أحدهما : أن المالكية قالوا : انه لا يشترط مقارنة النية لأعمال الوضوء ، بل يفتر أن تتقدم النية على الشروع في الوضوء تقدماً يسيراً في العرف ، أما الشافعية ، فمانهم قالوا : لابد من مقارنة النية لأول جزء من أجزاء الوضوء ، وحيث أن أول فرض من فرائض الوضوء : غسل الوجه ، فلا بد من أن ينوي عند غسل أول جزء من وجهه ، أن يغسل بدون نية بطل وضوءه ، وإن نوى عند غسل أول جزء من وجهه ، ثم غفل عن النية بعد ذلك أجزاء النية الأولى ، إذ لا يشترط دوامها حتى يفرغ من غسل جميع الوجه ، فإذا نوى عند غسل الكفين ، أو المضمضة أو الاستنشاق ، فإن النية لا تصح ، لأن ذلك الجزء ليس من الوجه ، وإذا نوى عند غسل الجزء الظاهر من شفتيه حال المضمضة ، فإن النية تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ثم أن قصد غسل لكونه من الوجه فلا تلزمه إعادة غسله حال غسل وجهه ، أما إذا قصد السنة ، ففعل أو لم يتمد شيئاً : فإن المحدث إعادة غسله ، فإذا كانت في وجهه جراحة تمنع غسله انتقلت النية إلى غسل الذراعين ، ثانيهما : أن الشافعية قالوا : أن نية رفع الحدث في الوضوء لا تصح على إطلاقها ، كما ذكر المالكية ، بل إنما تصح من الصحيح ، أما المحذور ، كصاحب الطمس ، فانه لابد أن ينوي احتياطة الصلاة : أو من المصحت ، أو غير ذلك ، مما يتوقف على •

الوضوء ، أو يتنوى أداء فرض الوضوء ، وذلك لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء ، فلو تنوى بوضوئه رفع الحدث ، لم يرتفع ، وإنما أمره الشارع بالوضوء ، ليمح له أن يصلى به ، أو يفعل به ما يتوقف على الطهارة .

الفرض الثانى : غسل الوجه وحده الوجه طولاً وعرضاً ، هو ما تقدم عند الحنفية ، إلا أن الشافعية قالوا : أن ما تحت الذقن يجب غسله ، وهذا مما انفرد به الشافعية وحدهم ، على أن الشافعية وافقوا المالكية ، والحنابلة على أن اللحية الطويلة تتبع الوجه ، فيفترض غسلها إلى آخرها ، خلافاً للحنفية ، كما عرفت ، ووافق الشافعية الحنفية ، على أن شعر الصدغين والبياض الذى فوق وتدئ الأذنين ، من الوجه ، يجب غسلهما عندهم بخلاف المالكية ، والحنابلة ، أما تغليل شعر اللحية ، فإن الشافعية اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إن كان الشعر حقيقياً بحيث يرى الناظر فيه ما تحته من جلد الوجه — البشرة — فإنه يجب تغليله ، كى يصل الماء إلى البشرة ، وإن كان غزيراً ، فإنه يجب غسل ظاهرة فقط ، ويسن تغليله ، إلا أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير ، وإن كان لا يجب تغليله ، فإنه يجب تحريكه باليد كى يدخل الماء خلال الشعر ، ولم يصل إلى الجلد ، وأما التغليل ، فهو غير واجب ، فالأئمة متفقون على أن تغليل الشعر الخفيف الذى ينفذ منه الماء إلى الجلد لازم . أما الشعر الغزير ، فثلاثة منهم يكتفون بغسل الظاهرة . المالكية يزودون تحريكه باليد : لا يعمد إصصال الماء إلى الجلد ، بل يمسح من الشعر ما يمكن غسله بسهولة ، وغير ذلك . الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين . وقد اتفق الشافعية مع الحنفية فى كسأ ما تقدم من التفصيل ، إلا أنهم قالوا : أن الأوساخ التى تحت الإظفار إن منعت من وصول الماء إلى الجلد المحاذى لها من الأصبع ، فإن إزالة تلك الأوساخ واجب ، ولكن يعفى عن العمال الذين يعملون فى الطين ونحوه ، بشرط أن لا يكون كثيراً ، يلوث رأس الأصبع .

الفرض الرابع : مسح بعض الرأس ولو قليلاً ، ولا يشترط أن يكون المسح باليد . فإذا رش الماء على جزء من رأسه أجزاء ، وإذا كلف على رأسه شعر ، فمسح بعضه ، فإنه يصح . أما إذا طال شعره ، ونزل عن رأسه فمسح جزء من الزائد عن نفس الرأس ، فإنه لا يكفي ، حتى ولو جمعه وطواه فوق رأسه . فلا بد عندهم من مسح جزء من الشعر الملتصق بنفس الرأس ، ثم أنهم قالوا : إذا غسل رأسه بدلاً مسحها ، فإنه يجوز ذلك ، ولكنه خالف الأولى ، فليس بمكروه كما قال غيرهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين من الكعبين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية وغيرهم فى الإحكام المتقدمة فى غسل الرجلين .

الفرض السادس : الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة فى القرآن الكريم ، فيغسل أولاً وجهه ، ثم يديه إلى مرفقيه ، ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجله إلى الكعبين ، فإذا قدم أو أخر واحداً عن الآخر فى هذا الترتيب بطل وضوؤه ، وقد وافقهم على ذلك الحنابلة ، أما

### خلاصة لما تقسم من فرائض الوضوء

اتفق الأئمة على الفرائض الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس كلاً أو بعضاً ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، ولم يزد الحنفية عليها شيئاً ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، ثم انهم اختلفوا في حد الوجه ، فقال الشافعية ، والملكية ، والحنابلة إنه يمتد من منابت شعر الرأس المحتاد ، وينتهي إلى آخر الذقن ،

= المالكية ، والحنفية فقالوا : أن الترتيب بين هذه الأعضاء سنة لا فرض .  
وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند الشافعية ستة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بجزء الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، ولترتيب .  
الحنابلة - قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الأول : غسل الوجه ، وهم متفقون في حده طولاً وعرضاً ، مع المالكية ، فقد قالوا : إن شعر الصدغين ، واللبياض الذي فوق وتدئ الأذنين من الرأس لا من الوجه ، فالواجب مسحها لا غسلها ، على أنهم خالفوا جميع الأئمة في داخل الفم والأنف ، فقالوا : إنهما من الوجه ، فيفترض غسلهما بالمضمضة والاستنشاق وكذلك اختلفوا مع سائر الأئمة في النية ، فقد قالوا : إنها شرط لصحة الوضوء ، فلو لم ينو لم يصح وضوءه ، وإن كانت ليست فرضاً داخلها في حقيقة الوضوء ، وقد ردت أن المالكية والشافعية قالوا : إنما فرض ، والحنفية قالوا : إنها سنة .

الثاني : غسل اليدين مع المرفقين ، فيجب غسل اليد من أولها إلى نهاية عظمة الذراع البارزة كما ذكر الحنفية ، وغيرهم ، ويجب غسل تكاميش الأصابع وغسل ما تحت الأظفار الطويلة ، التي تستر رموس الأظفار ، ويعفى من وسخ الأظفار إذا كان يسيراً .

الثالث : مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، فيفترض مسحهما مع الرأس ، فالحنابلة متفقون مع المالكية على ضرورة مسح جميع الرأس ، من منابت شعرها المحتاد ، إلى نقرة العقا ، وإذا طال شعر الرأس فغزل إلى الخنق أو الكتف ، فإنه لا يجب إلا مسح ما حاذى الرأس ، أما ما نزل عنها فإنه لا يجب مسحه ، خلافاً للمالكية الفاتنين بضرورة مسح الجميع ، وقد خالفوا المالكية أيضاً .

كما خالفوا غيرهم من المذاهب في اعتبار الأذنين جزءاً من الرأس ، وغسل الرأس يجزئ عن مسحها ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس وهو مكروه ، كما عرفت .

الفرض الرابع : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب فيهما ما تقدم تنصيصه في المذاهب الأخرى .

الفرض الخامس : الترتيب ، فيجب أن يغسل الوجه قبل الذراعين ، ويغسل الذراعين قبل أن يغسل الرأس ، ويصح الرأس قبل أن يغسل الرجلين ، فإذا خالف هذا الترتيب بطل الوضوء .

إن ليست له لحية ، وإلى آخر شعر اللحية لمن له لحية ولو طالت ، إلا أن الشافعية قالوا : إن تحت الذقن من الوجه ، فيجب غسله ، أما الحنفية فقالوا : إن حد الوجه من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن ، ومن كانت له لحية نازلة عن جلد الذقن فإنها لا يجب غسلها ، ووافقوا المالكية ، والحنابلة على أن ما تحت الذقن لا يجب غسله ، واتفق الشافعية والحنفية على أن البياض الذي فوق وتدئ الأذنين من الوجه ، فيجب غسله خلافا للمالكية ، والحنابلة ، فانهم قالوا : إن البياض المذكور من الرأس ، فيمسح ، ولا يغسل . واتفق الأئمة على أنه إن كان شعر اللحية خفيفا ، بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلد الوجه فإنه يجب تغليله ، كى يصل الماء إلى الجلد بالبشرة — وإن كان غزيرا ، فإنه يجب غسل ظاهره فقط ، ولا يجب تغليل الشعر ، بل يسن فقط ، أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير وإن كان لا يجب تغليله ، ولكن يجب تحريكه باليد ، كى يدخل الماء خلال الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، واتفق ثلاثة من الأئمة على أن الأذنين ليستا من الوجه ، وخالف الحنابلة ، وقالوا : أنهما من الوجه ، يجب غسلهما بالماء .

اتفق الحنابلة ، والمالكية على أن مسح جميع الرأس فرض ، واتفق الحنفية ، والشافعية ، على أن المروء مسح بعض الرأس ، أما مسحها جميعا ، فهو سنة ، ولكن الشافعية قالوا : المروء مسح بعض الرأس ، ولو يسيرا ، أما الحنفية فقالوا : المروء مسح ربع الرأس ، وهو مقدار كف اليد . واتفق المالكية ، والحنفية على أن للترتيب بين أعضاء الوضوء ليس بفرض بل هو

= وضوء وهم متفقون في هذا مع الشافعية ، فانك قد عرفت أنهم عدوا للترتيب فرضا ، أما المالكية ، والحنفية فانهم جعلوا الترتيب بين هذه الفرائض سنة ، فلو غسل ذراعيه قبل غسل وجهه أو غسل رجله قبل غسل يديه ، أو نحو ذلك ، فإن وضوءه يصح عند المالكية ، والحنفية مع الكراهة ، ويقع باطلا بالمرءة عند الشافعية ، والحنابلة .

الفرض السادس : الموالاة ، وقد عرفت ببيان الموالاة في مذهب المالكية ويعبرون عن الموالاة بالغور ، وهى أن يسئل العضو قبل أن يجف العضو الذى قبله ، وقد عرفت أن للمالكية تفصيلا في الموالاة ، أما الشافعية ، والحنفية فقالوا : أن الموالاة بين هذه الأعضاء سنة لا فرض فيكره أن يصل العضو بعد جفاف الماء الذى على العضو الذى قبله ، بل السنة أن ينتقل من غسل وجهه مثلا إلى غسل يديه فورا ، وينتقل إلى مسح رأسه ، قبل أن يجف ذراعه ، وهكذا ، فإذا غسل وجهه ، ثم انتظر حتى جف الماء الذى غسل به ثم غسل ذراعه ، فإن الوضوء صحيح مع الكراهة ، على أن الشافعية قالوا : أن صاحب السنن ، والمذور يجب عليه العذر وسيأتى تفصيل مذهبهم في «سنن الوضوء» .

ومجمل فرائض الوضوء عند الحنابلة ، هى غسل الوجه ، ومدة داخل الفم ، والأنف ، غيبل اليدين مع المرفقين ، مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنين ، غسل الرجلين ، الترتيب الموالاة



سنة ، فيصح غسل اليدين مثلا قبل غسل الوجه ، وهكذا ، وخالف الشافعية ، والحنابلة فقالوا : أن الترتيب فرض .

واتفق المالكية والشافعية على أن النية فرض ، ولكلما اختلفوا في وقتها ، فقال المالكية : أنها تصح قبل الشروع في الوضوء ، بمن يسير عرفا ، أما الشافعية فقللوا : لا بد أن تكون عند البدء في غسل الوجه ، أو أول فرض أن تمرر غسل الوجه .

واختلف الحنابلة ، والحنفية أيضا ، فقال الحنابلة : أن النية شرط لا فرض ، وقال الحنفية : أنها سنة .

واتفق الشافعية ، والحنفية على أن الثور - وهو غسل العضو ، قبل أن يجف العضو الذي قبله - سنة لا فرض ، واتفق المالكية والحنابلة على أنه فرض ، وقد عرفت التصيل الذي ذكره المالكية من ذلك .

### مبحث سنة الوضوء

تعريف السنة ، وما في منها من مندوب ، ومستحب

قد اختلفت آراء المذاهب في مسائل السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة ، فمنهم من قال : أنها اللفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه ، ومنهم من قال : أن السنة غير المندوب ، والمستحب ، لأن طلبها أكد ، وعلى كل حال ، فإن فاعلها يثاب ، وتاركها لا يعاقب ، ومنهم من قال : أن السنة غير المندوب والمستحب ، فيقسم السنة إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، وقال : أن ترك السنة المؤكدة يوجب العقاب بالحرمان من شفاعة النبي يوم القيامة ، وإن كان تاركها لا يعذب بالنار ، فلذا رأينا أن نذكر لك تعريف السنة ، وما في منها من مفصلة في المذاهب أولا ، ثم نذكر لك سنن الصلاة مجمعة بعد ذلك في كل مذهب ، ثم نبين المتفق عليه والمختلف فيه ، ليسهل ضبطه ، وحفظه في المذاهب (١) .

(١) الشافعية - قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع الفاعل مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يطلب من المكلف أن يعمل ، طالبا غير جازم ، فإذا فعله يثاب على فعله وإذا تركه لا يعاقب على تركه ، ثم انهم يقسمون السنة إلى قسمين : الأولى : سنة عين ، وهي ما يطلب فعله بخصوصه من المكلف . طلبا غير جازم . ولا يختص به واحد من المكلفين دون الآخر ، وذلك كسنن فرائض الصلاة ، الثاني : سنة كساية . وهي ما يخاطب بها مجموع المكلفين . بحيث إذا أتى بها بعضهم سقطت عن الباقيين ، وذلك كما إذا كان جماعة يأتون ، فأتى واحد منهم بالتسمية . فلما تسقط عن الباقيين . ولكن ينقص هو بالثواب دونهم . المالكية - قالوا : السنة هي ما يطلبه الشارع . وأكد أمره ، وعظم قدره . وأظهره في الصلوة ، ولم يبق دليل على وجوبه . ويثاب فاعلها . ولا يعاقب تاركها . وهي بخلاف المندوب عندهم . فإنه ما يطلبه الشارع . ولم يؤكد طلبه . وإذا فعله المكلف يثاب ، وإذا

## مبحث بيان عدد السنن وفيها

### من المندوبات ونحوها

عرفت أن المذاهب مختلفة في بيان السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة . وعرفت أن بعض الأئمة يمتزج السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والمتطوع كلها الفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وبعضهم يفرق بين هذه الألفاظ ، فلذا سنذكر لك تحت الخط الذي أمامك تفصيل كل مذهب على حدة (١) .

« تركه لا يعاقب ، ويجبرون عن المندوب بالفضيلة . ويمثلون لذلك بصلاة أربع ركعات قبل الظهر وغير ذلك . مما سترعته في « مندوبات الصلاة » .

الحنفية — قالوا : تنقسم السنة إلى قسمين : الأول : سنة مؤكدة . وهي بمعنى الواجب عندهم . لأنهم يقولون : أن الواجب أقل من الفرض . وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة ويسمى فرضاً عملياً . بمعنى أنه يعامل معاملة الفرائض في العمل . فيأثم بتركه . ويجب فيه لترتيب القضاء ، ولكن لا يجب اعتساده فرض ، وذلك كالوتر ، فإنه عندهم فرض عملاً لا اعتقاداً ، فيأثم تاركها ، ولا يكفر منكر فرضته ، بخلاف الصلوات الخمس ، فإنها فرض عملاً واعتقاداً ، فيأثم تاركها ، ويكفر منكرها ، على أن تارك الواجب عند الحنفية لا يأثم أثم تارك الفرض ، فلا يعاقب بالنار ، على التحقيق ، بل يحرم من شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وبذلك تعلم أن الحنفية إذا قالوا : هذه سنة مؤكدة ، فإنما يريدون بها الواجب الذي ذكرناه ، ومن أحكامها أنها إذا تركت في الصلاة سهواً ، تجبر بالسجود الثاني سنة مؤكدة ، ويسمونها مندوباً ومستحباً ، وهي ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .

الحنابلة — قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم يقسمون السنة إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، فال مؤكدة كالوتر ، وركعتي الفجر ، والتراويح ، وتركها عندهم مكروه ، أما ترك غير المؤكدة ، فليس بمكروه .

(١) الحنفية — قالوا : سنن الوضوء منها ما هو مؤكد يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، كالواجب . وعرفت أنهم يفرقون بين الفرض والواجب ، فسنن الوضوء المؤكد أمور : منها التسمية ، وهي سنة لازمة ، سواء كان المتوضئ مستيقظاً من نوم ، أو لا ، ومطأها عند الشروع في الوضوء ، حتى لو نسيها ثم ذكرها بعد غسل بعض الأضغاء فسمى ، لا يكون أتياً بالسنة ، على أنه إذا نسيها فله أن يأتي بها متى ذكرها قبل الفراغ من الوضوء ، كي لا يخلو الوضوء عنها ، وله أن يسمى قبل الاستنجاء وبعده ، بشرط أن لا يسمى في حال الانكشاف ، ولا في محل العجاسة ، كما سيأتي في « مبحث الاستنجاء » .

= والتسمية المروية عن رسول الله ﷺ هي أن يقول : بسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الاسلام ، ولو قال في ابتداء الوضوء ، لا اله الا الله ، أو قال : الحمد لله ، أو قال : أشهد أن لا اله الا الله ، فقد أتى بالسنة . ومنها غسل اليدين الى الرسغين ، والرسغ معروف ، وهو النقرة المتوسطة في ظاهر الكف ، بين الاصبع الوسطى ، والاصبع التي قبلها ، وبعض الصنفية يرى أن غسل اليدين الى الرسغين ثلاث مرات قبل وضعها في الاناء رفض . لتقديمه على باقى اعمال الوضوء سنة ، وفي كيفية غسل اليد من الآنية تفصيل ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون الاناء مفتوحاً - كالطلة ، والصحن - أو يكون مضموماً - كالأبريق - فإن كان إبريقاً فيستحب أن يمسه بيده اليسرى ، ويصب الماء على يده اليمنى ثلاث مرات ، ثم يمسه بيده اليمنى ويصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، وإن كان مفتوحاً ، فإن كان معه كوز ونحوه ، اغترف به وصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، ثم على يده اليمنى بالصفة التي ذكرت ، وإن لم يكن معه اناء صغير يغترف به ، فيستحب أن يدخل في الماء أصابع يده اليسرى مضمومة ، دون الكف كي يغترف بها الماء ، وكيفية ذلك أن يضم أصابع اليد الى بعضها ، واليد مفتوحة ، ألا أنه يقوسها قليلاً ، كي لا ينزل الماء منها ، ولا يدخل كفه في الماء ، فإن أدخل كفه كلها في الماء كان الماء الملاقى للكف مستعمل ، لما عرفت أنه ماء قليل ، إلا إذا غلب على ظن المتوضي أن الملاقى للكف لا يساوى نصف الماء الذى اغترف منه ، فإذا أراد المتوضي أن يضع يده في الماء القليل ويبقى على حاله ظهوراً غير مستعمل ، فعليه أن يفوى الاغتراف من هذا الماء دون الغسل ، بمعنى أن يقول : في نفسه : نويت أن اغترف من هذا الماء ، ثم يغسل العضو الذى يريد غسله ، وبذلك لا يستعمل الماء ، انما يستعمله إذا نوى أن يتوضأ به من أول الأمر ، لذلك قد عرفت فيما مضى أن الماء لا يستعمل إلا إذا أريد باستعماله العبادة .

هذا كله إذا لم يكن على يده نجاسة محقة ، فإن كانت على يده نجاسة ، ووضعها في الماء ، فإنه يتنجس ، سواء نوى الاغتراف ، أو لم ينو ، فإن عجز عن أخذ الماء من الاناء بكوز ، أو بمنديل طاهر ، أو نحوهما ، فإنه يمكنه أن يأخذه بقمه ، ويغسل النجاسة ، فإن عجز ، ولم يجد غيره ، تركه ويهيم ، ولا إعادة عليه ، ومنها المضمضة ، والاستنشاق ، وهما سنتان مؤكدتان عند الحنفية ، بمعنى الواجب ، فتركها أثم ، ولا يلزم أن يأخذ لكل مرة ماء ، بل إذا أخذ الماء بكفه ، فتمضمض ببعضه ، واستنشق بالباقي ، فإنه يجوز ، أما إذا وضع الماء في كفه ، ثم استنشق به ، وأعاد ثانياً الى كفه ، وتمضمض به بعد ذلك ، فإنه لا يجوز ، ثم إن المضمضة هي عبارة عن أن يسأل جميع فمه بالماء ، ويكفي وضع الماء في فمه بدون تحريكه ، ولو وضع الماء في فمه ولم يطرعه ، بل شربه ، فإنه يجوز في السنة ، بشرط أن يملأ الفم ثلاث مرات ، أما إذا امتص الماء مصاً ، فإنه

= لا يجزئه ، وأما الاستنشاق فهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه ، بحيث يصل الماء الى مارن الأنف ، وهو نهاية العظمة اللينة ، أما ما فوق ذلك فانه لا يسن اتصال الماء اليه ، كما لا يسن جذب الماء الى الداخل بالتنفس ، وتسن المبالغة في المضمضة ، والاستنشاق لغير الصائم . وتكره له ، كى لا يفسد حومه ، وقد عرفت أن السنة أن تكون المضمضة ثلاثا ، والاستنشاق ثلاثا ، وكيفية الاستنشاق أن يضع الماء في أنفه بيده اليمنى ، ويتمط بيده اليسرى ، ويجبر المالكية عن هذه الصلة بالاستنشاق ، ويعودونه من السنن المؤكدة ، كما ستعرفه عندهم ، ومنها تغليل أصابع اليدين والرجلين ، والتغليل عبارة عن ادخال بعض الأصابع في بعض بماء متقاطر ، وهو سنة مؤكدة ، بلا خلاف ومطل كونه سنة اذا وصل الماء الى داخلها ، وهى مضمومة ، والا كان تغليلها واجبا ، ويكفي التغليل في اليدين أن يشبك أصابعه ببعضها ، وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ، وهكذا حتى يختم بخنصر رجله اليسرى ، وهذه الكيفية هي الأولى ، وله أن يخلها بأي كيفية ، ومنها تكرار الغسل ثلاث مرات ، فغسل العضو وتعميمه كله بالماء مرة واحدة فرض والفصلة الثانية ، والفصلة الثالثة سنتان ، مؤكدتان على الصحيح ، ويشترط في الغسلة الأولى المفروضة أن يسيل الماء على العضو ، ويتقاطر منه قطرات ، فلو غسل العضو مرة ، ولم يعمه الماء كله ، ثم غسله بالماء ثانية ، وثالثة حتى عمه الماء بالفصلة الثالثة ، فانه يستغسل عنه الفرض ، ولا يكون اكتيا بالسنة ، ومن السنن المؤكدة مسح جميع الرأس ، فلو اقتصر على مسح الجزء المفروض مسحه ، وتكرر ذلك منه ، فانه يائمه ، وكيفية مسح الرأس أن يضع أصابعه على مقدم رأسه ، ثم يمر بهما على جميع رأسه الى قفاه — بحيث يستوعب كل الرأس ، ثم أن بقى بيده بلك ، فانه يسن له أن يسرد مسح الرأس ، والا فلا ، كما يقول المالكية ، ومنها مسح الأذنين ، وكيفيته أن يمسح باطن الأذنين ، ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه ، وإذا أخذ لهما ماء جديدا كان حسنا ، ورجع بعض الحنفية مسحهما بماء جديد ، ومطل هذا ما اذا بقى على كله ماء بعد مسح الرأس ، لما اذا جف الماء ، فانه ينبغي أن يأخذ لهما ماء جديدا ، ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الابهامين ، ويمسح باطن الأذنين بالسبابتين ، وهما الاصبعان اللذان يقعان بعد الابهامين ، ومنها النية ، وكيفيتها أن ينوى في نفسه رفع الحدث ، أو ينوى الوضوء ، أو ينوى الطهارة ، أو ينوى استباحة الصلاة ، والامضال أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى ، أو يقول : نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة والتلفظ بذلك مستحب : لما عرفت من أن مطل النية إنما هو التلب ، وأما وقت النية فهو عند غسل الوجه .

وهذا ، وقد عد بعض الحنفية النية من المستحبات لا من السنن المؤكدة ، ولكن الصحيح أنها سنة ، ومنها الترتيب ، وهو أن يبدأ الفرائض بغسل الوجه ، ثم يسأل :

• • • • •

= اليدين إلى المرفقين ، ثم يمسح ربع الرأس ، ثم يغسل الرجلين إلى الكعبين • كما ذكر الله تعالى في قوله : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » والترتيب من السنن المؤكدة على الصحيح ، وعده بعض الحنفية من المستحبات ، ومنها الفور ، ويميز عنها بالوالة ، وهي التتابع ، وحد الفور هو أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل العضو الذي بعده ، بشرط أن يكون الزمن معتدلاً ، فإن كان شديد الحرارة ، أو شديد البرودة ، فإنه لا يعتبر جفافه بسرعة على أن محل كون الفور ستة إذا لم يكن هناك عذر ، فإن فرغ ماء الوضوء بعد غسل الوجه مثلاً ، ثم انتظر الماء ، فجف الماء من عليه قبل أن يجيء الماء ، فلا بأس بذلك ، وقد عرفت حكم الفور في فرائض الوضوء ، عند المالكية ، وغيرهم • ومن السنن المؤكدة السواك ، ولا يشترط أن يكون من شجر الأراك المعروف ، بل الأفضل أن يكون من أشجار مرة ، لأنه يساعد على تطيب الفم ، وله فوائد معروفة ، فهو يقوى اللثة ، وينظف الأسنان ، ويقوى المعدة ، كى لا يصل إليها شيء من أدراغ الفم • والأفضل أن يكون رطباً ، وأن يكون في غلط الخضر ، وطول الشبر ، فإذا لم يجد سواكاً فإن الفرشة — تقوم مقامه ، وإذا لم يجد سواكاً يستك بأصبعه ، ويقوم مقام السواك الملك — اللبان — فإذا وجد السواك ، فيندب أن يمسه بيمينه ، ويجعل الخضر أسفل ، والابهام أسفل رأس السواك ، وبالقى الأصابع فوقه ، ووقت الاستياك هو وقت المضمضة ، وإذا كان لا يطيقه ، فإنه يتركه للضرورة ، ويكره أن يستك وهو مضطجع •

هذا ، وقد اختلف في أشياء : منها أن يأخذ الأثناء بيمينه عند غسل الرجلين ، فيصحب على مقدم رجله اليمنى ، ويدلكه بيساره ، فيضطها ثلاثاً ، ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ، ويدلكه كذلك ومنها أن يبدأ من رؤوس الأصابع في اليدين والرجلين ، ومنها أن يبدأ بمقدم الرأس في المسح ، ومنها الترتيب في المضمضة والاستنشاق ، فيقدم ، المضمضة على الاستنشاق ، ومنها البالغة في المضمضة والاستنشاق ، إلا أن يكون صائماً ، فتكره البالغة ، كما تقدم ، ومنها أن يضع الماء في أنفه ويجذبه بنفسه حتى يصل إلى أعلى الأنف ، ومنها عدم الاسراف في الماء إذا كان يحقد أن ما زاد عن الثلاث مطلوب منه في الوضوء ، والا كان عدم الاسراف مندوباً لاستة ، ومنها إعادة غسل اليدين مع غسل الذراعين إلى المرفقين ، فغسل اليدين أولاً سنة ، ثم إعادة غسلها مع الذراعين سنة أخرى ، فلو غسل يديه أولاً ، ثم غسل وجهه ، وغسل ذراعيه من كوع يده إلى المرفقين ، فقد جاء بالرغص ، وترك السنة ، فهذه سنن الوضوء عند الحنفية •

المالكية — قالوا : سنن الوضوء المؤكدة التي يثاب المكلف على فعلها ، ولا يعاقب على تركها هي : أولاً : غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ — مفصل الكف — وكيفية غسله اليدين تتبع الماء قلة وكثرة ، فإن كان الماء قليلاً ، وهو ما لا يفيده عن صاع ، كما تقدم •

= في « مباحث المياه » ولم يكن جاريا ، فان أمكن الافراغ منه ، كالصفحة ، فلا تحصل السنة الا بغسلهما قبل ادخالهما فيه ، ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين ، فان أدخلهما في الاناء قبل غسلهما في هذه الحالة ، أو أدخل احدهما فمل مكروها ، وفاته سنة الغسل ، وان كان الماء كثيرا ، أو جاريا ، فان السنة تحصل بغسلهما مطلقا ، سواء كان الغسل داخل الماء ، أو خارجه . أما اذا كان الماء قليلا ، ولا يمكن الافراغ منه ، كالخوض الصغير فان كانت يداه نظيفتين ، أو عليهما وساخة ، لا يتغير الماء بها اذا ادخلهما فيه ، فله يغترف بيديه ، أو احدهما ، ويغسل خارجه ، وتحصل السنة بذلك ، فان كانت يداه غير نظيفتين ، وخاف تغير الماء بادخالهما فيه ، احتال على الأخذ منه بقمه ، أو بفرقة نظيفة ، فان لم يكن ذلك . تركه وتيمم ، ان لم يجد غيره : ثانيها . المضغفة ، وهي ادخال الماء في الفم وطرحه ، فلو دخل الماء فمه بدون قصد ، أو أدخله ولم يحركه ، أو أدخله وحركه ولم يطرحه ، بأن ابتلعه ، فانه لا يكون آتيا بالسنة ، وفي ذلك مخالفة للحنفية الذين قالوا : ان السنة تحصل بدخول الماء ولو لم يطرحه ، أو يحركه ، ثالثا : الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه ، ولا تحصل السنة عندهم الا بجذبه بالنفس ، خلافا للحنفية ، رابعا : الاستنشاق وهو طرح الماء من الأنف بالنفس ، بأن يضع اصبعيه السبابة ، والابهام من يده اليسرى ، على أعلى مارن أنفه ، عند انزال الماء منها ، واذا كان بأنفه قذارة متجمدة من مخاط وغيره ، أخرجها بفنصر يده اليسرى ، خامسا : مسح الأذنين ظاهرا وباطنا ، ويدخل في ذلك صماغ الأذنين ، سادسا : تجديد الماء لمسح الأذنين فلا يكفي في السنة أن يسمح بالبلل الباقي من مسح الرأس ، خلافا للحنفية ، والأفضل في كيفية المسح عندهم أن يدخل أطراف سبابتهم في صماخي الأذنين — داخل الأذن — ويضع ابهاميه خلفهما ، ويثنى اصبعيه السبابة ، والابهام ، ويديرهما حتى يتم مسحهما ، ظاهرا أو باطنا ، واذا مسحهما بأي كيفية أخرى أجزاء ، انما المطلوب تعميمهما بالمسح ، سابعا : الترتيب بين أعضاء الوضوء ، بأن يتقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، كما قال الحنفية ، ثامنا : مسح الرأس ان بقى بيديه بلل من المسحة الأولى ، والا فلا يسن ، تاسعا : تحريك خاتمته الذي يصل الماء الى ما تحته ، وللمالكية في هذا تفصيل حسن ، وذلك لأنهم قالوا : ان الخاتم اما أن يكون لبسه مبلعا ، أو حراما ، أو مكروها ، فان كان مبلعا — وهو للرجل ما كان مضمة ، وكان وزنه لا يزيد عن درهمين ، وكان واحدا غير متعدد ، فانه لا يجب تحريكه سواء كان ضيقا أو واسعا ، وسواء وصل الماء الى ما تحته ، أو لم يصل ، وهذا الحكم عام في الوضوء والغسل ، على أنه ان تزعه بعد تمام وضوئه ، أو غسله ، فانه يجب عليه غسل ما تحته ان كان شيقا ، وذن ان الماء لم يصل الى ما تحته ، أما اذا كان حراما — وهو ما اتخذ من ذهب ، أو من فضة تزيد على درهمين ، أو كان متعددا ، كان لبس خاتمين =

= أو أكثر — فأن كان واسعا أجزاء تحريكه ، ولا يفترض عليه ذلك ما تحته بيده ، بل يكفي بذلك ما تحت بالخاتم نفسه ، أما أن كان ضيقا ، فإنه يجب عليه نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ما تحته ، ومثل المحرم في ذلك الحكم الخاتم المكروه ، وهو ما كان من نحاس ، أو رصاص ، أو حديد .

هذا في الرجل ، أما المرأة فإنه يباح لها أن تلبس ما شاعت من حلى . سواء كان متفذا من ذهب أو غيره . فإذا لبست أساور ، أو خلاخل ، فلا يجب عليها تحريكها . وإن لم يصل الماء إلى ما تحتها ، سواء كانت ضيقة ، أو واسعة ، إلا أنها إذا نزعها بعد تمام الوضوء ، أو الغسل ، فإنها يجب عليها غسل ما تحتها ، إن كانت ضيقة ، وظننت عدم وصول الماء إليه . أما الحنفية ، فقد قالوا : إن تحريك الخاتم الواسع مندوب لا سنة ، كما سيأتي في « المندوبات » فإن كان الخاتم ضيقا ، يمنع من وصول الماء إلى ما تحته ، فإن تحريكه فرض لا فرق بين أن يكون مبها ، أو غير مبها ، فلا يفترق عندهم للمرأة أن تلبس الخاتم الضيق . أو الأسورة الضيقة التي لا يصل الماء إلى ما تحتها . على أنهم لا يشترطون ذلك ، كما تقدم ، فهذه سنن الوضوء المؤكدة عند المالكية .

الشافعية — قالوا : سنن الوضوء كثيرة ، وقد عرفت أن الشافعية لا يفرقون بين السنة ، والمندوب ، والمستحب ، ونحو ذلك وسنن الوضوء أو مندوباته ، أو مستحباته ، أو فضائله ، كثيرة عندهم ، فمنها الاستعاذة . كأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ونحو ذلك ، ومنها التسمية في أول الوضوء . ويبدأ بها عند غسل الكفين ، وأقل التسمية أن يقول : بسم الله . والأفضل أن يكمل التسمية : فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم . ولا تحصل سنة التسمية إلا بلفظ : بسم الله . أو بسم الله الرحمن الرحيم . فلو أتى بذكر غيرها ، فإنه لا يكون آتيا بالسنة . لأن الشارع قد طلب منه التسمية بخصوصها . خلافا للحنفية . كما تقدم في مذهبهم . ويأتي بالتسمية ، ولو كان جنباً ، فإن تركها عمداً ، أو سهواً في أول الوضوء ، فإنه يأتي في أثائته . أما إذا فرغ من الوضوء وتشهد .. ودعا . فقد غات وقتها . فلا يأتي بها كما قال الحنفية ، ومنها أن ينوي بقلبه سنن الوضوء عند التسمية . وهذه النية غير نية رفع الحدث ، فقد عرفت أن نية رفع الحدث فرض . ولا تكفى إلا عند غسل الوجه ، ومنها أن يتلفظ بهذه النية المسنونة . كما يتلفظ بالنية المبرورة عند الشروع في غسل الوجه ، ومنها غسل الكفين إلى الكوعين . ويبدأ في غسلها وقت التسمية . ونية السفن . فيجمع بين الثلاثة ، وتحصل سنة غسل اليدين بغسلها ثلاث مرات خارج الأثناء إذا كان الماء في أثناء يمكن أن يصب منه الماء على يديه ، كالإبريق ونحوه ، فإن كان الأثناء مفتوحا وبه ماء قليل ، فإنه يصح أن يغسلها في ذلك الماء ، إذا تبين طهارتهما ، أما إذا شك في الطهارة ، فإنه كره وضعهما في الأثناء وغسلها فيه ، فإذا تبين =

= نجاستها ، فإنه يحرم عليه وضعهما في الاناء ، بل يجيب عليه أن يغسلهما ثلاث مرات ، قبل ادخالهما في الاناء ، وهذا الفصل للتطهير من النجاسة ، فلا تحصل به سنة غسل اليدين .  
وعليه بعد ذلك أن يغسلهما ثلاثا لتحصل له سنة الوضوء ، ومنها تقديم غسل اليدين على المضمضة ، فلو أتى بالمضمضة أولا ، غسل يديه ، لا يحصل سنة غسل اليدين ، ومنها المضمضة ، وهي أن يضع الماء في فمه قبل أن يغسل منخريه ، ولا يشترط إدارة الماء في فمه ، ولا طرح الماء من فمه ، بل السنة تحصل بمجرد وضع الماء في فمه ، بحيث لو ابتلعه فقد أتى بالسنة ، إنما الأكمل أن يحرك فمه بعد وضع الماء فيه ، ثم يطرح الماء ، ومنها الاستنشاق بعد المضمضة ، وتحصل السنة بمجرد ادخال الماء في الأنف ، سواء جذب به نفسه إلى أعلى الأنف ثم طرحه بعد ذلك ، وإنما الأكمل أن يجذبه بالنفث ، ثم يطرحه بعد ذلك .  
والأفضل في كيفية المضمضة والاستنشاق أن يضع الماء في كفه ، ثم يمتضمض بجزء منه ، ويستنشق بالجزء الآخر ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، فيمتضمض ويستنشق بثلاث غرف ، كل غرفة يقسمها بين المضمضة والاستنشاق ، ومنها استقبال القبلة إذا كان يتوضأ من مكان يمكنه فيه استقبالها ، ومنها أن يضع الاناء المفتوح عن يمينه ، ويضع غيره عن يساره ، ومنها أن يدعو بالدعاء الوارد في الوضوء عند غسل يديه ، وهو أن يقول بعد التسمية : الحمد لله على الاسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ، والاسلام نورا ، رب أعوذ بك من هزات الشياطين ، وأعوذ بك رب أن يحضرون ، اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها ويقول عند المضمضة : اللهم أعني ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك ، ويقول عند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل يده اليمنى : اللهم اعطني كتابي بيمينى ، وحاسبني حسابا يسيرا ، وعند غسل اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم حرم شعري وبشري على النار . وانظرنى تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيستمعون أحسنه ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وأن يقول عند الفراغ من الوضوء : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلنى من التوابين . واجعلنى من المتطهرين ، سبحانه اللهم ، وبمحمد . أشهد أن لا اله الا انت ، أستغفرك وأتوب اليك ، يقول ذلك وهو مستقبل القبلة ، رافع يديه ووجهه الى السماء ، ثم يقرأ سورة الفتح :

وهذا الدعاء وافق على بعضه الحنفية ، إلا أنهم لم يعمدوه سنة ، بل قالوا : انه مستحب أو مندوب ، أما المالكية فانهم لم يذكروا هذا الدعاء لا في سنن ولا في الفصائل ، كما ستره .



ومن السنن عند الشافعية الاستيكا، وهو تنظيف الأسنان بأي شيء لا يضر، سواء كان من عود الأراك المعروف، أو كفن - قرصة - أو غير ذلك - على أنهم قالوا: إن الاستيكا بالأصبع لا يكتفى، وله أن يقدم الاستيكا على غسل كفيه، فإذا فعل ذلك فليس له أن ينوي الاستيكا. ومن السنن أن يقول عند الاستيكا: اللهم بيض به أسناني، وشد به لثاتي، وثبت به لهناتي، وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين، كيفية الاستيكا أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه ثم بالأيسر، وإن يمر به على رؤوس أنفاسه، وسقف حلقه، وسطح لسانه، ويسن أن يمسح به أسنانه عرضاً، ويسن أن يمسح باليد اليمنى، بأن يبسل أصبعه الخنصر من أسفله، والبصر والوسطى والسبابة فوقه، ويسن غسل السواك ثلاثاً إذا طلوت، أو تغيرت رائحته، فيكره أن يزيد طوله على شبر.

ومن السنن عند الشافعية أن يبدأ بمضمضة الأعضاء، بشرط أن يتوضأ من مكان ينصرف منه الماء بنفسه، كحلاة، أو ميضاء أو نحو ذلك، أما إذا توضأ من مكان ينزل منه الماء على يده بدون أن يخرط هو منه، كما إذا توضأ من حنفية أو إبريق، أو كان يصعب له الماء شخصاً، فإنه يبدأ في اليدين من المرافق، ويبدأ في الرجلين من الكعبين، عكس الحالة الأولى، وإن يخرط الماء لوجهه بكتفيه مما، وإن لا يلطم وجهه بالماء، وتغليل اللحية للزيرة، وتعميم الرأس بالمسح، ومسح الأذنين ظاهرياً وباطنيهما بماء جديد، وذلك الأعضاء والقيام في الوضوء، كما تقدم، وإطالة الغرة، والتجهيل، على ما تقدم، وتكثيف الأحوال والأعمال في الوضوء، ما عدا الفاظ النية، والمواولة لمير صاحب السلس، فإنه يجب عليه المواولة، كما تقدم، والمنكوت عن الكلام بغير ذكر الله الأحكامية، وعدم الاستمالة على الوضوء بالخير إلا للحاجة، وترك تشييف الأعضاء إلا للحاجة وترك نفث الماء إلا للحاجة، والشرب من بقية ماء الوضوء وتحريك خاتمه الواسع، أما الضيق الذي يمنع وصول الماء إلى ما تحته، فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ما تحته ولا فرق في الفلج بين أن يكون مباحاً أو لا: وفاتنا للحنفية، وخلافاً للمالكية.

الحنابلة - قالوا: سنن الوضوء، أو مندوباته، أو مستحباته هي كالتالي: أولاً استقبال القبلة، ثانياً: السواك عند المضمضة، ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة للإحسانه، وطولاً بالنسبة إلى ثلثه وقمه، وإن يستأجبه اليسرى، ويستاك على أسنانه ولفته وقمه وإن يكون لمود لينا غير ضار ويكره أن يستاك بعد دبابس، والسواك سنة في جميع الأوقات، إلا بعد الزوال، بالنسبة للصائم فإنه مكروه سواء أكان المود رطباً، أم يابساً، أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعد دبابس، ويباح له الاستيكا قبل الزوال أيضاً بالرطب، ويتكفّر الاستيكا عند كل صلاة، وعند الانتباه من النوم، وعند تغير رائحة الفم، وعند الوضوء، وعند قراءة القرآن، وعند دخول المسجد، وعند دخول منزله، وعند خلو المدة من الطعام، وعند أصفرار

## مبحث المندوب والمستحب

### ونحوهما

قد بينا لك فيما سبق أن بعض الأئمة لا يفرق بين المندوب ، والسنة ، والمستحب ، والتطوع والنفل ، والفضيلة ، وبعضهم يفرق بين السنة ، وغيرها من هذه الألفاظ . وقد ذكرنا لك سنن الوضوء ، فلنذكر لك ههنا مندوباته ، وغيرها عند من يفرق بينها وبين السنة ، ههنا الخط الذي أملكه (١) .

والأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن ، من ثناياه إلى أضرابه بويكره أن يستاك بريحان وبرمان وقصب ونحوه ، مما يضر بالثنية ، ثالثا : غسل الكفين ثلاثا ، على ما تقدم ، رابعا : تقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه ، خامسا : المبالغة فيها لغیر الصائم ، سادسا : تلك جميع الأعضاء التي ينبو عنها الماء ، سابعا : أكثر الماء في غسل الوجه ، لما فيه من الشعر . والاشياء الغائرة والبارزة ، ثامنا : تخليل اللحية الفزيرة عند غسله ، عاسما : تخليل أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك . والا ككن التخليل واجبا ، حاشرا : تجديد الماء لمسح الأذنين بماء من ماء غسل الأيمن على الأيسر ، ثاني عشر : إطالة الغرة ، والتجميل ، ثالث عشر : الغسلة الثانية والثالثة أن عمت الأولى ، رابع عشر : استصحاب نية إلى آخر الوضوء بقلبه ، خامس عشر : نية سنن الوضوء ، عند غسل كفيه إلى الكوعين ، سادس عشر : النطق بالفاظ النية سرا ، بحيث يهرك بها لسانه وشفهيه ، ويسمع نفسه دون غيره ، وأن لا يستتمن بغيره فيه ، سابع عشر : أن يقول عند فراغه من الوضوء ، رافعا بصره إلى السماء : أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك الصالحين . سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا انت . أستغفرك وأتوب إليك .

هذا . ومعنى الذرة هو أن يبذ في غسل وجهه عن القدر الواجب ، بحيث يفضل شيئا عن تقدم الرأس . ومعنى التحجيل هو أن يزيد في غسل اليدين . بأن يغسل شيئا من العضو الذي فوق مرفق الذراع ، ويزيد في غسل الرجلين ، فيفضل شيئا من ساقه الذي فوق كعبيه ، وقد ورد في الحديث الصحيح ما يدل على ذلك .

(١) الحنبلة ، والشافعية . قالوا : ان السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع كلها ألباظ مترادفة معناها واحد ، وهو ما يشلب المكلف على فعله ، و يؤاخذ على تركه . كما تقدم ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء عندهم . فلم يبق لديهم ما يسمى مندوبا . أو مستحبا . المالكية . قالوا : ليس للوضوء السنن وفصائل . وكلاهما لا يعاقب المكلف على =

• • • • •

• تركه • إلا أن ثواب السنة أكثر • وقد تقدمت سنن الوضوء عندهم • فلنذكر لك فضائله فيما يلي

أولاً : أن يتوضأ في موضع طاهر • فلذا توضأ في مجرة المراض • فإن وضوءه يصح مع الكراهة للتنزيهية • حتى ولو كان المراض طاهراً لم يستعمل ، لأنهم يكرهون الوضوء في المحل المعد للنجاسة ، وإن لم يستعمل •

ثانياً : تقليل الماء الذي يستعمل في لأعضاء بمسبب الامكان ، بحيث يسيل على جميع العضو ويغمه • وإن لم يتقاطر عنه •

ثالثاً : تقديم الميا من المياسر • فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى •  
رابعاً : وضع الأناة المفتوح الذي يمكن الاغتراف منه على يمينه ، والضميق الذي يصعب منه الماء على يساره •

خامساً : أن يبدأ بأول الأعضاء عرفاً ، أعلى الوجه • وأطراف الأصابع ومقدم الرأس •

سادساً : الغسلة الثانية ، والثانية في كل مفصول • ولو الرجلين • ولا تسحب الثانية إلا إذا عمت الأولى • ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية • فإذا توفقت التعميم على الثلاثة ، فكلها واحدة ، ويطلب تدبياً بالثانية والثالثة •

سابعاً : الاستيكا قبل الوضوء • بدوعود • ويكفي الاصبع إن لم يوجد غيره • ويكون قبل الوضوء ، ويندب الاستيكا باليمين • وإن يبدأ بالجانب الأيمن عرفاً في الأسنان • وخوفاً في اللثة ، ولا يبدئي أن يزيد على شبر ، ولا يقبض طميه ، ويندب السواك للصلاة ، إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتيه حين نومه ، وتغير قم ، بلكل ، أو شرب ، وغير ذلك •

ثامناً : التسمية في أوله ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، والسكوت من الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا لحاجة •

تاسعاً : الترتيب بين السنن والرائض ، بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين ، والمضمضة ، والاستنشاق على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس •

الحنفية — قالوا : مندوبات الوضوء ، وإن شئت قلت : فضائله ، أو مستحباته ، أو نوافله ، أو آدابها منها الجلوس في مكان مرتفع ، ثلثا يصيبه رشاش الماء المستعمل ، وأذخا للخصر المبتل في سماخ الأذن • وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو ، وطهارة موضع الوضوء • وإن لا يكون الوضوء بماء مشمس ، وقد تقدم في « مكروهات المياه » ، وتقديم أغالي الأغصاء على أسفائها وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في أثناء وضوءه ، واستقبال القبلة حال الوضوء ، وتعميرك خاتم الاصبع الذي صل الماء تحته ، والآفة من •

## مكروهات الوضوء

## تعريف الكراهة

أما مكروهات الوضوء : فمنها الاسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، وهذا إذا كان الماء مباحا ، أو مملوكا للمتوضي ، فإن كان موقوفا على الوضوء منه ، كالماء المعد للوضوء في المساجد ، فإن الاسراف فيه هرام .

= وعدم الاستمالة بغيره في تطهير أعضائه ، أما الاستمالة بالغير في صب الماء وتوضيئه ، فلا شيء فيه ، والشرب قائما ، مستقبلا القليلة من بقية ماء وضوئه ، وإطالة الغرة ، والذهيل ، بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض ، وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريرا ليمس ، ومسح بلك الأضواء ، بنحو متديل ، من غير مبالغة في المسح . وعدم نفخ يده من ماء الوضوء وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثا وأن يقول بعد فراغه من الوضوء ، وهو قائم مستقبل القبلة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا لحاجة ، وأن يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه ، والتسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه ، وأن يفترق الماء للمضمضة والاستنشاق بيده اليمنى ، وأن يستنثر بيده اليسرى وأن لا يخص نفسه بإناء الوضوء ، بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه . وأن تكون أكنة الوضوء من فخار ونحوه ، وأن كان له عروة غسلها ثلاثا ، ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاغتراف منه عن يمينه وغيظه من يساره . وأن يتمهد موقفي عتيقه بالفضا . وأن يسلم ركعتين في غير وقت الكراهة ، وأوقات الكراهة هي : وقت طلوع الشمس ، ومدة قبله ، والاستواء والغروب . وما قبل الغروب بمد صلاة العصر ، وأعداد الماء الطهور قبل الوضوء . وأن لا يتطهر من ماء . أو تراب من أرض مفضوب عليها . وأعداد تلك الوضوء بقا ورد ، فيقول في ابتداء الوضوء : بسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام ، ويتشهد ، ويمسح على النبي ﷺ ، ويقول عند المضمضة : اللهم اغشني على ثلاثة القرآن ، وتذكرك ، وشركك ، وحسن عبادتك ، وعند الاستنشاق : اللهم أرهني رائحة الجنة ، ولا ترهني رائحة النار ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي ويوم قبض وجهه وتسميته وجهه . وعند غسل ذراعه الأيمن : اللهم أعطني كتابي بيمينتي وجاسبني حسابا بيمينها ، وعند غسل الأيسر : اللهم لا تعطني كتابي بيساري ، ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس : اللهم أعطني تحت ظل عرشك ، يوم لا ظل إلا ظيل عرشك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون أجبه . وعند مسح العنق اللهم أعق رقبتك من النار . وعند غسل رجله اليمنى : اللهم ثبت قدمي على الصراط ، يوم تزل الأقدام ، وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل دليبي مغفورا ، وسمي مشكورا ، وتجارتي ابن مغفورا ، ومسح الرقبة =

وفي تعريف الكراهة ، وبيان مكروهات الوضوء تفصيل المذاهب (١) .

« يظهر يده لحدم استعمال الماء الموجود بها ، أما مسح الطلوع فانه بدعة ، والتيامن ، أي ،  
البداة باليمين . »

(١) الحنفية - قالوا : الكراهة تنقسم الى قسمين : كراهة تنزيهية وكراهة تحريرية ،  
فالمكروه تحريرا ما كلن الى الحرام اقرب ، ويمكن توضيحه بأنه ترك واجب من الواجبات  
التي هي أقل من الفرض ، ويقال لها : سنة مؤكدة عندهم ، أما المكروه تنزيها ، فهو ما  
لا يعاقب على فعله ، ويثاب على تركه ثوابا يسيرا ، ويقابل المندوب ، أو المستحب ، أو نحو  
ذلك من السنن المؤكدة .

فمكروهات الوضوء ، كراهة تحريرية هي ترك سنة مؤكدة من السنن التي تقدم ذكرها ،  
ومكروهاته كراهة تنزيهية هي ترك مندوب ، أو مستحب ، أو فضيلة من الأمور التي ذكرناها  
تحت ذلك العنوان ، على أن بعض الحنفية عد بعض المكروهات ليقاس عليها غيرها ،  
فمنها ضرب الوجه بالماء بشدة ، كما يفعل بعض العامة ، فانه يتناول الماء بيديه ، ثم  
يضرب به وجهه بعنف ، كأنه يريد أن يقتل من نفسه ، وفعل هذا مكروه ، ومنها المضغطة  
والاستنشاق باليد اليسرى ، والامتناع باليد اليمنى ، ومنها تثليث مسح رأسه أو  
أذنيه بماء جديد ، بل المطلوب أن يمسح رأسه بماء جديد ، ثم يعيد مسحها بيديه من قس  
أن يأخذ ماء جديدا ، ثم يمسح أذنيه كذلك ، من غير أن يأخذ لها ماء جديدا ، فإذا كسر  
المسح بماء جديد ، فقد فعل مكروها ، ومنها أن يتخذ لنفسه أثناء غسلا خاصا يتوضأ منه دون  
غيره ، كما يكره أن يمين لنفسه مكانا خاصا ، هكذا قال الحنفية في كتبهم ، ولكن قواعدهم  
فخصص هذا الحكم بما إذا لم يقف على نفسه من عدوى المرض ، أو ظن أن في جسده  
أثناء خاص به صيانة له من النجاسة ، أو نخوذ ذلك من الأمراض المشروعة ، فانه لا يكره  
مطلقا ، بل قد يلزمه ذلك أن ظن اتصال الضرر اليه ، من المكروهات أن يزيد عن ثلاث مرات  
فأ غسل وجهه ويديه ، فبان زاد على ذلك ، كان غسل وجه أربع مرات ، أو خمس مرات ،  
فلا يخلو أما أن يعتقد أن هذه الزيادة مطلوبة منه في الوضوء ، أو غير مطلوبة فان اعتقد  
انها مطلوبة منه في أعمال الوضوء كانت الكراهة تحريرية ، وأن اعتقد انها غير مطلوبة ،  
وأيضا يفعل ذلك للتبرد في زمن الحصر ، أو النظافة ، أو نحو ذلك ، فان الكراهة تكون  
تنزيهية ، وذلك لأن التنظيف ، أو التبرد له وقت غير وقت الجلاء ، وكما يكره الاسراف  
في الوضوء كراهة تنزيهية ، كذلك يكره التثنية كراهة تنزيهية ، والتثنية عند الحنفية  
هو أن يكون تغافل الماء عن العضو المسئول غير ظاهر ، وهذا مخالف للملكية ، كما  
ستعرف بعد

وهذا كله فيما إذا كان الماء الذي يتوضأه مملوكا له ، أما إذا كان موقوفا ، فمياه  
دورات مياه الأساجد ونحوها ، فان الاسراف فيه حرام على كل حال ، ومنها أن يتوضأ

= موضع متنجس ، خوفا من أن يصيبه شيء من النجاسة بسبب سقوط الماء عليها ، وتلوثه بها .

الملكية . قالوا : مكروهات الوضوء أولا ترك سنة من السنن المتقدمة . وقد عرفت أن السنة عندهم ما لا يعاقب على تركها ، ومع هذا فمنها ما هو مؤكد ، ومنها ما هو غير مؤكد ، ويقال له : فضيلة ، على أنهم اختلفوا في مكروهات الوضوء ، فلم يقولوا : أنها كراهة تنزيهية ، أو غيره . والقاعدة في مذهبهم أنهم متى أطلقوا انصرفت الكراهة إلى تنزيهية ، وهي لخلاف الأولى ، وقد عداوا من المكروهات الاسراف في صب الماء ، بأن يزيد عن الحاجة ، وأن يزداد على ذلك إذا اعتقد أنها من الوضوء . ولا حرم الاسراف فيه ، كما إذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن باستعماله كما تقدم في « مكروهات المياه » ، ومنها مسح الرقبة بالماء ناسا في ذلك من الزيادة التي لم يأمر بها الدين ، لا فرق في ذلك بين العنق وبين الرقبة . أما ما خلافا للحنفية في ذلك ، فاستهم يقولون : إن مسح العنق بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد سنة ، أما مسح الماكوم عند الصنفة فانه بدعة ، ولم يتصوا على كراهتها ، ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس بالفعل ، أو موضع أعد للنجاسة ، وأن لم يستعمل : كالحراض الجديد قبل استعماله ، ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى ، وهذا متفق عليه في المذاهب ، إلا أن الشافعية قالوا : أنه ليس بمكروه ، ولكن عدم الكلام أولى .

الشافعية . قالوا : المكروه يقابل ما طلبه الشارع طلبا غير جازم ، فإن تركه المكروه يثب على تركه ، وإن فعله لا يعاقب على فعله ، ومكروهات الوضوء عندهم تنحصر في ترك السنة المختلف في وجوبها ، بأن يقول بعضهم : أنها فرق بين « وبعضهم يقول : أنها سنة ، ومثلها السنة المؤكدة ، أما ترك غير ذلك ، هو خلاف الأولى ، فمن أكره تنزيها الاسم ، لا في الماء ، إلا إذا كان موقوفا ، فإنه يحرم الاسراف منه ، بشرط أن لا يكون في حوض أو ميفأة ، فإنه لا يحرم لعود الماء إليها ، بل يكون مكروها فقط ، ومن أكره تنزيها - وهو خلاف الأولى - أن يتكلم وهو يتوضأ ، ومن أكره مبالغة الصائم في المضغ ، أو الاستنشاق ، ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، أما مسح الرقبة والعنق ، فليس بمكروه عندهم ، بل قال بعضهم : أنه سنة ، ومن أكره الزيادة على الثلاث ، سواء كان المضموض مضمولا أو مضموحا ، فإن الشافعية يجمعون المضموض المضموح كالمضموض المضمول في طلب التثنية ، إلا إذا كان لا يابس خف ، فإنه يكره أن يصحبه زيادة على مرة واحدة .

الحنابلة . قالوا : المكروه هو ترك سنة من السنن المؤكدة كالوتر وركعتي الفجر والتراويح ، أما غيرها ، فتركه خلاف الأولى ، وهو ترك سنة من السنن المتقدمة ، إلا إذا ورد نص بنهي غير جازم ، فإن الترك حينئذ يكون مكروها ، فمن خلاف الأولى الاسراف في صب الماء إذا كان مباحا ، أما إذا كان موقوفا فإنه يحرم . ومنه الزيادة على الثلاث في المضمول ،

## مبحث نواقض الوضوء

النواقض جمع نكضة ، أو ناقض ، يقال : نقضت الشيء ، إذا أفسدته ، وقد يقال : إن التعبير بالنواقض التي تدل على افساد الوضوء من أصله ، يقتضى أن الوضوء قد اتصف بالفساد قبل طروء الحدث ، وعلى هذا فالصلاة قبل عروض الفسـد تكون باطلة ، لأن المفروض أنه قد اتصف بالفساد من أصله ، ولذا عبر بعضهم بالأحداث جمع حدث ، فرارا من هذا الاعتراض ، والجواب عن هذا أن المراد بطلانه بصد وقوع الحدث المبطـل ، لا وصفه بالبطال من أساسه .

وتقسم نواقض الوضوء الى أقسام ، الأول ما خرج من أحد السبيلين - القبـل ، والدبر - وهذا ينقسم الى قسمين ، لأنه إما أن يكون متنادا ، وإما أن يكون غير متناد : الثاني .. ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين ، وهذا ينقسم الى أربعة أقسام : أحدها : غيبة العقل ، ثانيها : لمس (١) امرأة تشتهى ، ومثلها الأورد ، وهذا ينقض بشروط ستعرفها ، ثالثها : مس الذكر ونحوه بدون حائل ، وهذا أيضا ينقض في بعض المذاهب دون بعض ، رابعا : ما يخرج من غير القبـل ، أو الدبر ، كالدمل ، وفي ذلك تفصيل متصرفه ، فجملة أقسام النواقض ستة ، واليك بيانها :

فالأول ، وهو ما خرج من أحد السبيلين بطريق العادة ، منه ما ينقض الوضوء فقط ، ومنه ما يوجب الغسل ، فاما الذى ينقض الوضوء ، ولا يوجب الغسل ، فهو البول ، والمذى ، والودي ، فاما البول فهو معروف ، وأما الذى فهو ماء أصفر رقيق ، يخرج من القبل عند اللذة غالبا ، وأما الودي فهو ماء شخين أبيض ، يشبه المنى ، ويخرج عقب البول غالبا . ومثل الودي والهادئ ، وهو ماء أبيض ، يخرج من قبل المرأة الحامل قبل ولادتها ، والمنى الخارج بغير لذة ، وهو معروف ، ولا يظفى أن كل هذه الأشياء تخرج من القبل ، وأما الذى يخرج من الدبر ، فهو الغائط ، والريح ، وقد بينا في أول مباحث الطهارة حكمة نقض الوضوء بالريح ، فارجم فيها أن شئت ، وكل هذه الأشياء مجع على نقض الوضوء بها .

== على المرة الواحدة في الممسوح ، وإذا تصد بالزيادة النكاسة ، أو التبرد ، فإنه لا يكره ومنه مسح الرقبة بالماء ، ومنه مبالغة المسام في المضمضة . ومنه أن يتوضأ في موضع مبتجس ، ومنه الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله .

(١) المساكينة - قالوا : إن المنى الخارج بغير لذة متناد لا يوجب الغسل ، بل ينقض الوضوء فقط ، خلافا للامة الثلاثة ، وقد مثلوا لذلك بما إذا نزل في ماء ساخن ، فالتذ وأمنى . الشافعية - قالوا : خروج المنى يوجب الغسل ، سواء خرج بلذة أو بغير لذة ، فمضى تحقق كونه منيا وجب عليه أن يغسل ، وسيأتى بيان مجذهم في « مباحث الغسل » ومع كونه يوجب الغسل ، فإنه لا ينقض الوضوء عنهم .

والثاني ، وهو ما خرج من أحد السبيلين بطريق غير معتاد ، مثل الحمى (١) ، والدود ، والدمل ، والقبيح ، والصديد ، فإنه ينقض الوضوء ، سواء أخرج من القبل ، أو خرج من الدبر . فهذه الأمور الخارجة من أحد السبيلين ، وبقي الكلام في نقض الوضوء بغير الخارج ، وقد عرفت أنها أربعة أقسام :

الأول : أن يغيب عقل المتوضئ ، أما بجنون ، أو مرض ، أو غشاء . وأما بتماطى ما يستلزم غيبته من خمر ، أو حشيش أو بنج . أو نحو ذلك من المغيبات . ومن ذلك النوم . وهو ناقض للوضوء لا بنفسه (٢) بئاً بما يترتب عليه من حصول المحدث . وفي ذلك الناقض لتصيل المذاهب (٣) .

(١) الملكية - قالوا : لا ينتقض الوضوء إلا بالخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، بشرط أن يكون خروجه من المخرج المعتاد في حال الصحة ، فالحمى ، والسود ، والدم ، والنبيخ ، والصديد الخارجة من أحد السبيلين لا تنتقض الوضوء . بشرط أن يكون الحمى . أو اللبؤ متولدا في المعدة . أما إذا لم يكن متولدا في المعدة . كان ابتلع حصاة . أو دودة . فخرجت من المخرج المعتاد . كانت ناقصة . لأنها تكون غير معتادة حينئذ .

(٢) الحنابلة - قالوا : النوم ينقض الوضوء بنفسه . حتى ولو وضع مقدمته على أى شيء يأمن معه خروج ريح إلا إذا كان النوم يميرا . الشافعية - قالوا : النوم ينقض بنفسه أن نام بدون أن يمكن مقدمته من الأرض ونحوها ولو تحقق عدم خروج الحدث .

(٣) الحنفية - قالوا : النوم لا ينقض بنفسه على الصحيح . خلافا للشافعية . والحنابلة . وإنما ينقض النوم في ثلاثة أحوال : الأول : أن ينام مضطجعا - على جنبه - الثاني أن ينام مستلقيا على قفاه : الثالث : أن ينام على أحد وركبيه ، لأنه في هذه الأحوال لا يكون ضابطا لنفسه لاسترخاء مفاسله . أما إذا نلم وهو جالس ومقدمته متمكة من الأرض . أو غيرها فإنه لا وضوء عليه على الأصح . فإذا كان في هذه الحالة مستلقيا إلى وسادة - مضطجعا - ونحوها . ثم رفعت الوسادة . وهو نائم . فإن سقطت ورائت مقدمته عن الأرض انتقض وضوءه ، أما إذا بقي جالسا ولم تتحول مقدمته فإن وضوءه لا ينتقض وكذا لا ينتقض وضوءه إذا نام واقفا . أو راكعا ركوعا تاما . كركوعه الكامل في الصلاة ، أو سجدا ، لأنه في هذه الحالة يكون متماسكا ، وإذا نام نوما خفيفا . وهو مضطجع ، بحيث يسمع من يتمدث عنده ، فإنه لا ينقض ، أما إذا لم يسمع ، فإنه ينقض . والدليل على أن النوم لا ينقض إلا في حالة النوم مضطجعا قوله ﷺ : « أن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاسله » رواه أبو داود ، والترمذي ، ورواه أحمد في « مسنده » ، والطبراني في « معجمه » ، وقد قلن الحنفية على النوم مضطجعا حالتيه . أن ينام على أحد وركبيه لأن الملة في النقض ، وفي استرخاء المفاسل موجودة قبيحا ، ولا ينقض النوم وضوء المخدور ، ومن علم به سلس



القسم الثاني من الفواقيض بغير الفارج : لمن من يقسّمه ، سواء أكان امرأة ، أم غلاما ، وقد اصطلح الفقهاء (١) على أن اللمس تارة يكون باليد ، وتارة يكون بغيرها من أجزاء البدن ، أما لمس ، فإنه ما كان باليد خاصة ، ولكل منهما أحكام : فاما لمس من يشتمى فإنه ينقض الوضوء ، بشروط مفصلة في المذاهب (٢) .

= بول : أو انفلات ريح لا ينقض وضوءه ، لأن الخارج منه بسبب المذّر لا ينقض الوضوء حال اليقظة ، فلا ينقض حال النوم من باب أولى .

الشافعية — قالوا : ان النوم ينقض اذا لم يكن النائم ممكنا متعمدا بغيره ، بان نام جالسا ، أو راكبا بدون مجافاة بين مقدمه وبين غره ، فلو نام على ظهره أو جنبه . أو كان بين مقدمه ومقره تجاف بوان كان نحيفا ، انتقض وضوءه ، ولا ينقضه اللعاس ، وهو ثقيل في الدماغ يسمع معه كلام الصافرين . وان لم يفهمه بخلاف النوم .  
الحنابلة — قالوا : ان النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله ، الا اذا كان يسيرا في

المعرف وصاحبه جالس . أو قائم .

المالكية — قالوا : ان النوم ينقض الوضوء اذا كان ثقيلا : قصيرا ، أو طويلا ، سواء كان النائم مضطجعا ، أو جالسا ، أو ساجدا ، ولا ينقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان ، أو قصيرا ، الا أنه يندب الوضوء من الخفيف أن طال ، وشرط نقض الوضوء بالتسوم الثقيل القصير أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كان يلف ثوبا ويضعه بين اليدين ، ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال وأما الثقيل الطويل فينقض مطلقا ولو كان مسدودا .  
والثقل ما لا يشعر صاحبه بالأصوات . أو بانحلال جبوته . ان كان جالسا محتبئا ، أو بسقوط شيء من يده . أو بسيلان ريقه ، أو نحو ذلك .

(١) الشافعية ، والحنابلة — اصطلحوا على غلط أحكام اللمس بأحكام اللمس .  
بخلاف المالكية والحنفية . فقد ذكروا حكم اللمس وحده ، وحكم المس وحده . وخصوا اللمس بما كان باليد . والأمر في ذلك سهل .

(٢) الشافعية — قالوا : ان لمس الأجنبية — ويسمى مسا — ينقض مطلقا ، ولو بدون لذة : ولو كان الرجل حرما . والمرأة عجز شوها . وهذا هو المأثر في مذهب الشافعية ، كان اللامس شيخا أو شابا ، وقد يقال : ان اللسان في المرأة المجوز الشوها عدم التلذذ بلمسها ، فلما جابوا بأن المرأة ما دامت على قيد الحياة لاتعمد من يتلذذ بها ، وإنما ينقض اللمس بشرط عدم الحائل بين بشرة — جلد — اللامس والملموس ، ويكفي الحائل الرقيق عندهم ، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الخبار ، لا من العرق ، فلا ينقض لمس رجل لرجل آخر ، ولو كان اللامس أعمد جميلا ، ولكن يس من الوضوء ، ولا ينقض لمس أنثى لثامها ، ولا خنثى لخنثى ، أو لرجل ، أو لامرأة ، ولا ينقض الا اذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة . واستثنوا من بدن المرأة شعرها ، وسننها ، ونظفها ، فإن =

نسها لا ينتقض الوضوء ، ولو تلذذ به ، لأن من شأن لمسها عدم التلذذ ، وقد يقال : إن السن في الفم ، والناس يتغزلون في الأسنان ، يتلذذون بها أكثر من سائر أجزاء البدن ، فيعتل أن يكون الشان في لمسها عدم اللذة ؟ ولكن الشافعية يقولون : أنه لو حرق النظر عن لمس الفم ، ولمس ما يحيط بالأسنان ، كان السن مجرد عظم لا يتلذذ به وهذا هو معنى أن الشان فيها عدم التلذذ ، وينقض الوضوء بلمس الميت ، ولا ينتقض بلمس الحرم — وهي من حرم تكلها على التأييد ، بسبب نسب ، أو رضاع ، أو مصاهرة — أما التي لا يحرم زواجها على التأييد ، كالث الزوجة ، وعمتها ، وخالتها ، فإن لمس إحداهن ينتقض الوضوء ، وكذا ينتقض بلمس أم الموطوءة بشيمة ، وبنتها ، فإن زواجهما ، وإن كان محرما على التأييد ، ولكن التحريم لم يكن بنسب ولا رضاع ، ولا مصاهرة ، وقد عرفت أن كل ذلك يسمى ما ، كما يسمى لمسها .

الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بلمس المرأة بشهوة بلا حائل ، لا فرق بين كونها أجنبية أو محرما ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة كانت أو عجوزا ، كبيرة أو صغيرة ، مادامت تشتهى عادة ، ومثل الرجل في ذلك المرأة . بحيث لو لمست رجلا انتقض وضوؤها بالشروط المذكورة ، ولا ينتقض اللبس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن ، غير الشعر ، والسن ، والظفر ، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينتقض الوضوء ، أما اللبوس ، فإنه لا ينتقض وضوءه ، ولو وجد لذة ، ولا ينتقض لمس رجل لرجل ، ولو كان أمرد جميلا ، ولا لمس امرأة لأمراة ، ولا خنثى لخنثى ، ولو وجد اللامس لذة .

وبذلك تعلم إن الحنابلة متفقون مع الشافعية في أن لمس المرأة بدون حائل ينتقض الوضوء ، ولو كانت عجوزا شهوا ما دامت تشتهى عادة ، ومختلفون معهم في لمس المحارم ، والحنابلة يقولون : أنه ينتقض مطلقا ، حتى لو لمس المتوفى ، أمه ، أو أخته ، فإن وضوءه ينتقض بذلك اللبس ، خلافا للشافعية ، ومتفقون على أن لمس الرجل للرجل لا ينتقض ، ولو كان اللبوس أمرد جميلا ، إلا أن الشافعية قالوا : يمين منه الوضوء ، وانقوا على أن لمس شعر المرأة وظفورها وأسنانها لا ينتقض ، فلم يختلفوا إلا في تفاصيل خفيفة ذكرها الشافعية ، فلذلك أوردنا لك كل مذهب على حدة .

الملكية — قالوا : إذا لمس المتوفى غيره بيده أو جزء من بدنه فإن وضوءه ينتقض بشرط بعضها في اللبس ، وبعضها في اللبوس . فيشترط في اللبس أن يكون بالفسا ، وأن يقصد اللذة ، أو يجدها بدون قصد . فعلى قصد اللذة انتقض وضوءه ولو لم يلذ باللبس فعلا . ومثل ذلك ما إذا لم يقصد اللذة ولكن التذ باللبس . وأن يكون اللبوس غريبا . أو مستورا بساتر خفيف . فإن كان الساتر كثيفا . فلا ينتقض الوضوء . إلا إذا كان اللبس بالقبض على عضو ، وقصد اللذة . أو وجدها . وأن يكون اللبوس ممن يشتهى .

• • • • •

عادة ، فلا ينتقض الوضوء بلمس هشة لا تشبه ، كبيت خمس سنين ، ولا بلمس عجز أو قطع أرب الرجل منها • لأن النفوس تنفر منها ، ومن أجزاء البدن الشعر ، فينتقض الوضوء بلمس شعر المرأة إذا قصد لذة ، أو وجدها ، أما إذا لمست المرأة بشعرها يداً ، فإن وضوءها لا ينتقض ، وكذا لا ينتقض بلمس شعر رجل بشعر امرأة ، أو تلمس ظفر بخفر ، لفقد الاحساس فيهما عادة • وقد عرفت أن المدرك في اللمس على قصد اللذة أو وجدانها ، لا فرق بين أن يكون اللمس امرأة أجنبية ، أو زوجة ، أو شاباً أمرد ، أو شاباً له لصية جديدة ، يلتذ به عادة • أما إذا لمكن اللموس محرماً ، كاهت أو بنتها • أو عمة • أو خالة ، وكان اللامس شهوياً • فقصد اللذة • ولكنه لم يجددها فإن وضوءه لا ينتقض بمجرد قصد اللذة • بخلاف ما إذا كانت أجنبية • ومن اللمس القبلة على الفم • وتتقض الوضوء مطلقاً • ولو لم يقصد اللذة • أو يجدها ، أو كانت القبلة باكره ، ولا تنتقض الوضوء لوداع • أو رحمة • بحيث يكون الغرض منها ذلك في نفسه • بدو أن يجد لذة • فإن وجد لذة فإنها تنتقض •

هذا كله بالنسبة للامس • أما اللموس فإن كان بالنا • ووجد اللذة انتقض وضوءه • فإن قصد اللذة ، فإنه يصير لامساً ، يجرى عليه حكمه السابق • هذا ولا ينتقض الوضوء بفكر • أو نظر من غير لمس • ولو قصد اللذة • أو وجدها • أو حصل له انماط فإن أمذى بسبب الفكر • أو انظر انتقض وضوءه بالمدى • وأن أمذى وجب عليه غسل • بفروج المني •

الحنفية - قالوا : أن اللمس لا ينتقض بأي جزء من أجزاء البدن ولو كان اللامس واللموس عاريين • فلو كان الرجل متوضئاً ونام مع زوجته في سرير واحد وهما عاريان متلاصقان • فإن وضوءهما لا ينتقض إلا في حالتين : الحالة الأولى : أن يخرج منهما شيء من مذى • ونحوه ، الحالة الثانية : أن يفسح فرجه على فرجها • وذلك يقض وضوء الرجل بشرطين : الشرط الأول : أن يتصب الرجل ، الشرط الثاني : أن لا يوجد حال يمنع هزارة البدن ، أما وضوء المرأة فإنه ينتقض بمجرد ذلك التلاصق ، متى كان الرجل منتصباً فإذا فرغ من وضوء امرأة ، مع أخرى • وتلاصقت بهذه الكيفية ، فإن وضوءهما ينتقض بمجرد تلاصق الفرجين ببعضهما ، وهما عاريان • وبقيت صورة أخرى ، وهي أن يتلاصق رجل مع آخر وهما عاريان ، كما قد يقع في الحمام حال الزحام ، وحكم هذه الحالة هو أنه لا ينتقض وضوءهما ، إلا إذا كان اللامس منتصباً •

وبذلك تعلم أن الحنفية اختلفوا مع سائر الأئمة في هذا الحكم ، أما المالكية فلا رفقوا بالنقض على قصد اللذة ، أو وجدانها ، فدخلوا الشافعية والجليلة في مس المجوز التي لا تشبه ، فقالوا أنه لا ينتقض بالشافعية والجليلة ، قالوا أنه ينتقض ، وكذا قالوا هم قمتي

القسم الثالث : من التوافقه التي يترتب عليها الخروج من أحد السبيلين : المس باليد ، وحكم هذا فيه تفصيل . وهو أنه لا يخلو إما أن يمس بها نفسه أو غيره . فإن مس غيره كان لامسا . تجرى عليه أحكام اللمس المتقدمة . أما أن مس نفسه . فإن المعتاد في مثل ذلك أن الإنسان لا يلتذ بمس جزء من أجزاء بدنه . ولكن قد ورد في الأحاديث ما يدل على أن من مس ذكر نفسه انتقض وضوءه . وورد في البعض الآخر أن ذلك المس لا ينقض الوضوء . ولذا اختلفت المذاهب في ذلك فمن قال : إن مس ذكر الإنسان نفسه لا ينقض . استدلت بأحاديث : منها ما رواه أصحاب السنن . الأبن ماجه وهو أن النبي ﷺ سئل عن رجل يمس ذكره في الصلاة ، فقال : « هل هو الابضعة منك » ، وهذا الحديث رواه ابن حبان أيضا في « صحيحه » وقال الترمذي : أن هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا الباب . أما الذين قالوا : أن مس الذكر ينقض الوضوء ، فقد استدلتوا بأحاديث كثيرة : منها قوله ﷺ : « من مس ذكره فليتوضأ » وقد أجمع الأئمة الثلاثة على أن مس الذكر ينقض ، وخالف الحنفية في ذلك فقط ، فقالوا : أنه لا ينقض ، وأليك تفصيل مذاهبهم (١) .

= الأمد الجميل ، فقال المالكية : أنه ينقض ، وقال الشافعية ، والحنابلة : أنه لا ينقض ، واتفقوا على أن اللمس لا ينقض ، إلا إذا كان الملموس عاريا ، أو مستورا بإسائر خفيفة ، على أن المالكية قالوا : إذا كان لامسا أثوابا ، ثم قبض المتوضئ على جسمه بيده ، فإن وضوءه ينقض ، واختلوا في لمس الشعر ، فقال المالكية : إذا لمس الرجل شعر المرأة انتقض وضوءه إذا قصد لذة أو وجدها ، لأن الشعر مما يلتذ به بلا نزاع ، بخلاف المرأة إذا لمست رجلا بشعرها ، فإن وضوءهما لا ينتقض ، لأن شعرها لا تحص به ، أما الحنابلة والشافعية فقالوا : أن لمس الشعر لا ينقض .

(١) الحنفية . قالوا : أن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة ، سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع ، لأن رسول الله ﷺ جاءه رجل ، كأنه يدوي . فقال : يا رسول الله ، ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ فقال : « هل هو إلا بضمة منك ، أو مضمة منك ؟ » ولكنه يستحب منه الوضوء ، فخرجوا من خلاف العلماء ، لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهبه .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله ﷺ : « من مس ذكره فليتوضأ » على الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند ارادة الصلاة ، وبذلك لا ينتقض الوضوء لمس أي جزء من أجزاء بدنه ، فلو مس حلقة دبره ، فسان وضوءه لا ينتقض ، وكذا إذا مس المرأة قبلها ، ولكن لو أدخل أصبعه أو شيئا - كطرف خنثى - وغيبها انتقض وضوءه ، لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ، ثم خرج ، فلن أدخل بشيء ، وأم يشية ، فإن أخرجها ميتة ، أو بها رائحة انتقض وضوءه ، والأ

لقسم الرابع من التوافض بسبب الخارج من السيلين : هو ما يخرج من بدن الانسان من غير القبل ، أو الذبر ، كالقيح الذي يخرج من الدم ، أو الدم الذي يخرج بسبب ذلك ، أو بسبب جرح ، أو نحو ذلك ، وكل ذلك نجس ينقض الوضوء ، على تفصيل في المذهب .

بعد فلا ، وكذلك المرأة إذا وضعت أصبعها ، أو قفلة ونحوها في قبلها ، فإن خرج مبتلا بفقد الوضوء ، والا فلا .

في المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر بشرط : أن يمسه فكر نفسه المتصل به ، ولو مس ذكر غيره كان لا بأس ، يجري عليه حكمه ، وأن يكون بالفسا ، ولو خشي : فلا ينتقض الوضوء الضمى بذلك المس ، وأن يكون المس بدون طائل ، وأن يكون المس بسلطان الكفا ، أو بجنبته ، أو بسلطان الأصابع ، أو جنبها ، أو برأس الأصبع ، ولو كانت زائدة أن سلوت إحدى الأصابع الأصلية في الإحساس ، والتصرف فلا ينتقض إذا مسه بعض آخر من أعضاء يده ، كلفذه أو فزاعه ، كما لا ينتقض إذا مسه يهود ، أو من فوق حائل ، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة ، سواء التذ أو لا سواء كان عمدا أو نسيانا ، ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ، ولو أدخلت فيه أصبعها ، ولو التذت ، ولا ينتقض بمس حلقة الذبر ، ولا بأخالف صبه فيه على الرأج ، وأن كان هراما ، إذا كان غير حاجة ، ولا ينتقض بمس موضع الجب — أي قطع الذكر — ولا بمس الخصيتين ، ولا بالعانة ، ولو تلذذ ، أما من دبر غيره ، أو فرج امرأة ، فإنه لم يجرى عليه حكم الملاسة .

الشافعية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل . إذا لم يتجرا بعد الاتصال . فلا يعلق عليه الاسم وينتقض بمس محل القطع . وإنما ينتقض ذلك المس بشرط منها عدم الحائل ، ومنها أن يكون المس بباطن الكف . أو الأصابع . وباطن الكف . أو الأصابع — هو ما يستتر عند انطباقهما ببعض ، مع ضسطة خفيف — فلا ينتقض بالمس بصرف الكف ، وأطراف الأصابع ، وما بينهما .

هذا ، والشافعية كالحنابلة لا يضمنون المس بمس الشخص ذكر نفسه ، وإنما يقولون : إن المس يتناول مس ذكر الغير ، ولذا قالوا : إن من الذكر ينتقض الوضوء ، سواء كان ذكر نفسه ، أو ذكر غيره ، ولو كان ذكر صغير . أو ميت ، وإنما ينتقض وضوء المس دون المس . وكذلك ينتقض وضوء المرأة إذا مس قبلها ، كما ينتقض وضوء من مسه طمعا ، وحلقة الذبر لها حكم الفرج عديم بخلاف الضمية ، والملاسة ، فلا تنقض بمسهما . الحنابلة — قالوا : ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن ، غير القبل والذبر ، المتقدم حكمه ، بشرط أن يكون كثيرا ، والكثرة والقلة تعتبر في حق كل انسان بحسبه ، بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضط ، ونحافة وغلظة ، ونحوه . يخرج آدم مثلا من نجيف ، وكان كثيرا بالنسبة إلى جسده نقض ، والا فلا ، ومن ذلك القى عنهم .

وينتقض (١) الوضوء بالردة . فلذا ارتد المتوضئ عن دين الاسلام . انتقض وضوءه وقد يقع ذلك كثيرا من الجهلة الذين يستولون عليهم الغضب الشديد فيسبون الدين ، وينطقون بكلمات منكرة ، بدون مبالاة ، ثم يندمون بعد ذلك ، فهؤلاء ينتقض وضوءهم اذا كانوا متوضئين ، ولا يخفى أن هذا بمضى عقوبات الردة العينة ، اذ لو علم الناس أن الردة تحيط بالأعمال وتبطلها ، لضبطوا أنفسهم ، وحفظوا أنفسهم من النطق بكلمات تضر كثيرا ، ولا تنفع في شيء ما .

ولا ينتقض الوضوء بالهتابة (٢) في الصلاة ، ولا ياكل لحم جزور - جممل أو تمود - ولا تضئ الميت (٣)

وكذا لا ينتقض الوضوء بالشك (٤) في الحدث ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يتوضأ بيقين ، ثم يشك ، هل أحدثت بعد ذلك الوضوء أو لا ، وهذا الشك لا ينفذ

(١) الحنفية - قالوا : إن الوضوء لا ينتقض بالردة ، وإن كانت الردة ممبطة لكثير من الأعمال الدينية ، والتصرفات المالية ، ونحو ذلك ، مما ينهاه في « الجزء الرابع » من هذا الكتاب - صحيفة ١٩٥ - وما بعدها ، فليرجع إليها من يشاء .

الشافعية - قالوا : الردة لا تنقض الوضوء اذا ارتد وهو صحيح من مرض سلس ونحوه ، أما المريض بالسلس ، فإن وضوءه ينتقض بالردة ، وذلك لأن طهارته ضمنية .

(٢) الحنفية - قالوا : القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء وقد وردت في ذلك أحاديث : منها ما رواه الطبراني عن أبي موسى ، قال : بينما رسول الله ﷺ يصلي بالناس ، إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد - وكان في بصره - رر - فضحك كثير من القوم ، وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء ، ويعيد الصلاة ، والقهقهة هي : أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره ، فلذا وقع منه ذلك انتقض الوضوء ولو لم يطل زمن القهقهة ، بخلاف ما إذا ضحك بصوت يسمعه هو وحده ، ولا يسمعه من بجواره . فإن وضوءه لا ينتقض بذلك بل تبطل به الصلاة ، وإنما ينتقض الوضوء بالقهقهة اذا كان المصلي بالغا ، ذكرا ، أو امرأة ، علهذا كان أو ناسيا ، أما اذا كان صبيا ، فإن وضوءه لا ينتقض بالقهقهة ، ويشترط أيضا أن تقع القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود ، فإن كان في سجود تلاوة ونحوه ، وقهقهة بطل سجوده ، ولم ينتقض . وإذا تمتد الخروج من الصلاة بالفقهاء بطل السلام انتقض وضوءه ، وصحت صلاته ، لأن الخروج من الصلاة يحصل عندهم بغير السلام ، كما سنأتي ، ومع هذا فإنه يكون قد أساء الأدب حال مناجاة ربه ، وترك واجب السلام ، كما سترفه في « كتاب الصلاة » .

(٣) الحنابلة - قالوا : ينتقض الوضوء باكل لحم الجزور ، ويتضئ الميت .

(٤) المالكية - قالوا : ينتقض الوضوء بالشك في الحدث ، أو سببه ، كأن يشك بعد تحقق الوضوء ، هل خرج منه ريح ، أو من ذكره مثلا أو لا ، أو شك بعد تحقق الأناقة -

وضوءه لأنه شك في حصول الحدث بعد الوضوء ، والشك لا يزيل يقين الطهارة ، الصورة الثانية : أن يتوضأ بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك ، هل توضأ قبل الحدث ، فيكون وضوءه قد انتقض بالحدث ، أو توضأ بعد الحدث ، فيكون وضوءه باقياً ، وتمت هذه الصورة أمران : الأول : أن يتذكر قبل ذلك الوضوء والحدث الذي شك فيهما ، ولم يدر أيهما حصل أولاً ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قيل ذلك ، اعتبر متوضئاً ، لأنه ثبت أنه توضأ بعد الحدث الأول بيقين ، وشك في أنه أحدث ثانياً أولاً ، قد عرفت أن الشك عند التحنيط لا يضر ، مثال ذلك أن يتوضأ بعد الظهر بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك في هل الحدث الناقض وقع أو لا ، فيكون الوضوء باقياً ، أو الوضوء حصل أو لا ، فيكون الوضوء منتقضاً بالحدث ، وفي هذه الحالة ينظر إلى ما كان عليه قبل الظهر ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل الظهر ، فإنه يعتبر متطهراً بصدده ، وذلك لأنه يتيقن الحدث الأول الواقع منه قبل الظهر ، ويتيقن الوضوء الواقع منه بعد الظهر ، وشك في الحدث الثاني الواقع منه بعد الظهر ، هل وقع قبل الوضوء ، أم بعده ؟ والشك لا يرفع الحدث فيكون متوضئاً : الأمر الثاني : أن يتذكر أنه كان متوضئاً قبل الظهر ، ثم توضأ بعده وأحدث ، وفي هذه الحالة تفصيل ، وهو أن كان من عادته تجديد الوضوء (١) . فإنه يعتبر بعد الفجر محدثاً بيقين ، لأنه كان متوضئاً قبله بيقين ، ثم جدد الوضوء بعده ، وأحدث ، ولا يدرى أيهما السابق ، فلا يعتبر شاكاً في نقض الوضوء ، لأنه كان متوضئاً أو لا بيقين ، ثم أحدث بيقين ، ووضوءه الثاني يعتبر تجديدًا للوضوء الأول الذي وقع بعد الحدث بيقين ، فلا يكون تجديد الوضوء رقماً للحدث المتيقن ، أما إذا لم يكن من عادته الوضوء ، فإنه يعتبر محظراً ، لأن طهارته الثانية ترفع الحدث المشكوك فيه .

هذا كله إذا شك في الوضوء بعد تمامه ، أما إذا شك أثناء الوضوء في عضو ، فلن عليه أن يميد تطهير العضو الذي شك فيه ■

ولا يخفى أن هذه الدقائق العلمية ، ذكرناها لما عساه أن ينتفع به طلبة العلم ، أما العامة فليس من الضروري أن يعرفوا مثل هذه الدقائق إلا في الأحوال الضرورية ، كما إذا كان شخص في جهة يقل فيها الماء أو كان يصعب عليه إعادة الوضوء لكبر ، أو ضعف ، أو برد وكان في حالة لا يباح له فيها التيمم : أو نحو ذلك ، فلم يقصر العلماء في بيان حكم من الأحكام ، سواء كان ينتفع به الجمهور ، أو بعضهم .

== هل توضأ أو لا ، أو شك بعد تحقق النقص ، والوضوء هل السابق الناقض ، أو الوضوء ، فكل ذلك يتقضى الوضوء ، لأن الزمة لا تبرا إلا باليقين ، والشك لا يقين عنده .  
(١) الحنابلة - قالوا : يعمل بصد حاله الأولى ، ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

## مقدمة

### الاستنجاء ، وأدب قضاء الحاجة

قد عرفت مما قدمناه لك في نواقض الوضوء ، أن الوضوء ينتقض بالبول ، والناث ، والمذي والودي بالتلف ، ولا يكفى في خروج شيء من هذه مجرد الوضوء ، مع ثبوت أحد المخرجين به ، بل لابد من تحفيف المثل الذي خرج منه ذلك الأذى وتنظيفه ، فلهذا كان من الحسن أن نضع هذا المبحث عقب نواقض الوضوء ، لأنه جزء منها . وأركان الاستنجاء أربعة : مستنج ، وهو الشخص ومستنجى منه ، وهو الخارج النجس الذي يلوث القبل أو الدبر : ومستنجى به ، وهو الماء أو الحجر ومستنجى فيه ، وهو القبل أو الدبر ، فلهذه هي الأركان التي لا يتحقق الاستنجاء : بتحقيقها .

وظاهر أن ههنا أمرين : أحدهما : الاستنجاء ، ثانيهما : قضاء الحاجة ، فأما الاستنجاء ، فإنه يتعلق به أمران : الأول : تعريفه ، الثاني : حكمه ، وأما قضاء الحاجة من بول أو غائط ، فإنه يتعلق به ثلاثة أمور : أحدها : حكمه ، ثانيها : بيان الأماكن التي لا يجوز للسان أن يقضى فيها حاجته ، ثالثها : بيان الأحوال التي ينهى عن قضاء الحاجة فيها ، واليك بيانها على هذا الترتيب .

### تعريف الاستنجاء

الاستنجاء هو عبارة عن إزالة الخارج من أحد السبيلين - القبل ، أو الدبر - عن المثل الذي خرج منه ، أما بالماء . وأما بالأحجار ، ونحوها . ويقال له : الاستطابة ، كما يقال : الاستجمار على أن الاستجمار مفتتح بالأحجار التي يزيل بها الإنسان النجاسة من المخرج ، مأخوذ من الجمر ، والجمر هو الحصى الصغار ، وسمى الاستنجاء استطابة ، لأنه يقترب عليه أن النفس تطيب وتستريح بإزالة الخبث ، وسمى استنجاءه لأن الاستنجاء مأخوذ من نجوت الشجرة إذا قطعها ، فهو يقطع الخبث من على المحل ، والأصل في الاستنجاء أن يكون بالماء ، فقد كان الاستنجاء بالماء فقط مشروعا في الأمم التي من قبيلنا . روى أن أول من استنجى بالماء هو سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، ولكن سملحة الدين الاسلامي ، وسهولته قد قضت بأباحة الاستنجاء بالأحجار ونحوها . من كل ما لا يضر . مما سيأتي في بيئته « كيفية الاستنجاء » .



## حكم الاستنجاء

الاستنجاء بالمعنى الذى ذكرناه فرض (١) فيجب الاستنجاء من كل خارج نجس ، ولو نادرا كدم ، وودى ومذى ، ولا بد من انقطاع الخارج قبل الاستنجاء . والا بطل الاستنجاء « شافعى • حنبلى » •

(١) الحنفية — قالوا : حكم الاستنجاء أو ما يقوم مقامه من الاستنجاء هو أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء • بحيث لو تركها التكلف فقد أتى بالمكروه على الراجح • كما هو الشأن فى السنة المؤكدة : وإنما يكون الاستنجاء بالماء أو الاستجمار بالأحجار الصغيرة ونحوها سنة مؤكدة • إذا لم يتجاوز الخارج نفس المخرج والمخرج عندهم هو المصل الذى خرج منه الأذى ، وما حوله من مجمع جلته الدبر الذى ينطبق عند القيام ولا يظهر منه شيء • وطرف الاطليل الكائن حول المذنب الذى يفرج منه البول ، لا فرق فى ذلك بين أن يكون الخارج معتادا ، أو غير معتاد ، كدم وقبيح ونحوهما ، فإذا جاوزت النجاسة المخرج المذكور • فإنه ينظر فيها فإن زادت على قدر الدرهم ، فإن أزالته تكون غرضا ، ويتعين فى إزالتها الماء ، لأنها تكون من أسباب إزالة النجاسة لا من باب الاستنجاء ، وإزالة النجاسة يفترض فيها الماء • ومثل ذلك ما أصاب طرف الاطليل — رأسه — من البول • فإن زاد على قدر الدرهم افترض غرضه بإساءة فلا يكتفى فى إزالته الأحجار ونحوها ، عسى الصحيح ، وكذا ما أصاب جلده الأجزاء الأقلية الذى لم يخن ( يطاهر ) — من البول فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غرضه • ولا يكتفى مسحه بالأحجار ونحوها على أن هذا عند الصحابين • أما عند محمد رضى الله عنه فإن النجاسة إذا تجاوزت المخرج ، يجب غسلها سواء كانت تزيد على قدر الدرهم • أو لا • وظاهر أنه فى هذه الحالة يلزم غسل كل ما على المخرج • لأن النجاسة تنتشر بغسلها زاد عليه • وهذا هو الأحوط • وإن كان الراجح ما ذهب إليه الصحابيان ، على أن مثل هذا إنما يكون له أثر ظاهر فى بعض الأحوال دون بعض ففى الجهات التى يكثر فيها الماء كما فى المصر • فإن الأحوط طبعاً هو الغسل والتطهير • لما فى ذلك من إزالة القذار وقطع الرائحة الكريهة ، أما فى الجهات التى يقل فيها الماء كالصحراء • فإن رأى الصحابيين يكون له أثر ظاهر • وكذا إذا كان الإنسان يتسرع عليه استعمال الماء •

والحاصل أن الحنفية يقولون أن إزالة ما على نفس المخرج سواء كان معتادا • كبول وغائط أو غير معتاد • كمذى • وودى • ودم • ونحو ذلك • سنة مؤكدة • سبوا • إزياء بالماء • أو بغيره ، ويقال لهذا : استنجاء ، أو استجمار ، أو استطابة ، أما ما زاد على نفس المخرج ، فإن إزالته فرض ، ولا يسمى استنجاء ، بل هو من باب إزالة النجاسة ، وهذا يشترط فى كون إزالته فرضاً بالماء ، أن يزيد على قدر الدرهم ، كما هو الشأن فى حكمه •

### مبحث

#### آداب قضاء الحاجة

قد عرفت أن قضاء الحاجة من بول ونحوه قد جعل الشارع له أحكاما : منها ما هو خاص بأزلاته • ويقال له : استنجا ، إذا كان بالماء ، واستجمار زيادة إذا كان بغير الماء ، من حجر ونحوه ، وقد قدمنا لك حكم الاستنجا في المذاهب ، ويبقى آداب قضاء الحاجة ، وههنا سؤال يردده بعض الناس ، وهو : إن قضاء الحاجة من الأمور الطبيعية التي تتبسح حالة الإنسان وظروفه الخاصة به ، فالتعبد فيها بالتكاليف الشرعية قد يهرج الانسنان ،

= إزالة النجاسة ، أو ههنا لا يشترط ذلك ؟ خلاف بين محمد ، والصحابين ، فمحمد يقول : يجب غسله في هذه الحالة بالماء ، وإن لم يبلغ الدرهم ، والصحابان يقولان : لا يجب الماء إلا إذا زاد المتجاوز عن الدرهم ، ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة إلا في الاستبراء ، وهو - إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط ، حتى يطهر على ظهره أنه لم يبق في المخرج شيء - فإن الاستبراء بهذا المعنى لا يجب على المرأة ، وإنما الذي يجب عليها ، هو أنها تصبر زمنا يسيرا بعد فراغها من البول أو الغائط ، ثم تستنحي ، أو تستجمر ، أو تجمع بين الأمرين •

هذا وإذا استجمر ، وبقي أثر النجاسة ، ثم عرفت مقعده ، وأصاب عرقها ثوبه ، فإن الثوب لا يتنجس ، وإن زاد على قدر الدرهم ، بخلاف ما إذا نزل المستجمر في ماء قليل - كالمنطس الصغير - فإنه ينجسه • وبهذا نعلم أن حقيقة الاستنجا - وهي إزالة ما على نفس المخرج فقط - لا تكون فرضا ، لأن إزالة ما زاد على ذلك يكون من باب إزالة النجاسة ، على أن الاستنجا قد يكون مستصفا فقط ، وهو ما إذا بال ولم يتغوط ، فإنه يستحب له أن يغسل المخرج الذي نزل منه البول ، إلا إذا انتشر البول ، وجاوز محله ، فإنه يجب غسله من باب إزالة النجاسة ، وقد يكون الاستنجا بدعة ، كما إذا استنحي من خروج ريس •

هذا ، ويقدر الدرهم في النجاسة الجلمدة بشربين قيراطا ، وفي المائنة بماء مقر الكف ، أما القيراط فهو ما كان زنة خمس شميرات غير مقشورة ، والمعروف في زماننا أن زنة القيراط يساوي - خروبة - وهي بسخرة من بذور الغروب المتوسطة التي زنتها أربع قمح من القمح البلدي ، والدرهم يساوي ست عشرة خروبة ، ولا يخفى أن الإنسان يستطيع أن يقدر ذلك تقديرا تقريبا ، بحيث يفعل الاحوط •

الملكية - قالوا : الأصل في الاستنجا ونحوه أن يكون مندوبا ، فيندب نفسا للحاجة أن يزيل ما على المخرج بماء ، أو حجر ، إلا أنهم قالوا : تجب أزلاته بالماء في أمور ، =

ويقتضيه ما يشق عليه من غير ضرورة تدعو الى ذلك ، ولكن هذا الكلام كثيره من اعتراضات الذين يريدون أن يتصلوا من التكليف الشرعية في جميع أحوالهم ، والا فأي فرق بين القيود التي أمر الشارع بها في حال الحيض والجماع ، ونحوهما ، وبين هذه القيود التي سترعها ؟ ومن حسن الحظ أن الشريعة الاسلامية قد أتت في كل ذلك بما بقره العقل ، وتقتضيه صحة الأبدان ، ويستتزمه نظام الاجتماع ، من نظافة لأبدانها ، فالواقع أن الشريعة الاسلامية ، وإن كانت هنا لا تتسأل عن علة ، ولا عن سبب ، لأن هذه تكاليف خاصة بالإنسان وحده ، لأنها عبادات ليس من حق الإنسان أن يتيهم بها ، إلا إذا عجز عن أدائها ، كما قدمنا لك في أول «مباحث الطهارة» ولكنها مع هذا فقد جاءت بكل شيء معقول ، وشرعت للناس العبادة التي تناسب أحوالهم الاجتماعية والصحية ، والا فمن ذا الذي يقول : إن النظافة من الأئمة غير لازمة ؟ ومن ذا الذي يقول أن الآداب التي سترعها غير نافعة للإنسان ؟ والشريعة الاسلامية كلها غير للمجتمع ، وكلها احسان الى الناس ، وكلها قيود صالحة لا يستطيع أحد أن ينال منها ، واليك بيان الأحكام المتعلقة بقضاء الحاجة من واجب ، أو حرام ، أو مندوب ، أو مكروه بالترتيب :

« منها في بول المرأة سواء كانت بكرا أو ثيبا ، فيجب عليها أن تتسل كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها ، سواء تعدى الموطأ الخارج منه أي جهة المقدمة أولا ، إلا أنه ان تعدى الموطأ وأصبح ذلك لازما ، بحيث يأتي كل يوم مرة فكثر ، فإنه يكون سلسا يعفى عنه ، ومعها أن ينتشر الخارج على الموطأ انتشارا كثيرا ، بحيث يزيد على ما جرت العادة بطويته ، كان يصل ، الخاطف أي الألية ، ويمم أبونا معظم الحشفة وفي هذه الحالة يجب غسل الكل بالماء بحيث لا يصح الاقتصار على غسل ما جاوز المعتد ، ومنها الذي إذا خرج بلذة معتادة ، ويجب عندهم غسل الذكر كله باية على المعتد ، فإذا غسله كله من غير نية ، وصلى ، فصلاته صحيحة على المعتد ، وإذا غسل بعضه بنية ، وصلى ، فيعضهم يقول : تصح ، وبعضهم يقول : لا ، منها التي في الحالة التي لا يجب فيها الغسل من الجذابة ، ولذلك صورتان : الأولى : أن يكون في مكان ليس فيه ماء يكفي للغسل ، وفي هذه الحالة يكون فرضه التيمم ، ولكن يجب عليه أن يزيل النوى من عضو التناسل بالماء ، ولا يجب عليه غسل الذكر كله ، ومثل ذلك ما إذا كان مريضا مرضا يمنعه من الاغتسال ، وكان فرضه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينزل منه النوى على وجه السلس ، بأن ينزل منه كل يوم ولو مرة ، وفي هذه الحالة يعفى عنه ، فلا يلزم الاستنجاء لا بماء ، ولا حجر ، وكذلك الحكم في الصورة الأولى ، وهذا كله إذا كان معه ماء يكفي ، والا فلا يجب عليه شيء من ذلك ، ومنها اللبش ، والنفاس في حالة ما إذا أقام بالمرأة عذر يرفع عنها الاغتسال ، والا كان الواجب غسل جميع البدن ، كما في خروج النوى ، فإذا انقطع حيض المرأة ، أو نفاسها ، وكانت مريضة لا تستطيع أن تتسل بالماء ، أو كانت في جهة لا تجد فيها ماء يكفي لغسلها ، أو نحو ذلك ، فإنها يفترق عليها في هذه الحالة أن تيمم ، وإذا كان معها ماء يكفي للاستنجاء ، فإنه يجب عليها أن »

أولا : ما يجب عند الاستبراء : يجب الاستبراء ، وهو اخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط يغلب على الظن أنه لم يبق في المخرج شيء ، وقد اعتاد بعض الناس أن ينزل منه البول بعد أن يمشی ، أو يقویم ، أو يأتي بحركة من الحركات المعتادة له ، فالذي يريد الاستبراء يلزمه الاستبراء بحيث لا يبوزله أن يتوضأ ، وهو يشك في انقطاع بوله ، فإنه إذا توضأ في هذه الحالة ، ونزلت منه قطرة بول لم ينفع وضوءه ، فواجبه أن يخرج ما عساه أن يكون موجودا حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المخرج شيء ، وهذا واجب باتفاق ، فلم يختلف فيه أحد ، إلا أن بعضهم قال : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن (١) أن بالمثل شيء ، وبمعظمهم قال أن الاستبراء واجب حتى يغلب على الظن أنه لم يبق بالمثل شيء ، والأمر في ذلك حين .

ثانيها : المكان الذي يحرم قضاء الحاجة فيه : يحرم قضاء الحاجة فوق المقبرة (٢) وعلة ذلك ظاهرة ، فإن المقابر محل غلات وعبرة ، فمن سوء الأدب والخلق أن يكشف الإنسان فوقها سوءه ، ويلوثها بالافذار الخارجة منه ، على أنه قد صح عن النبي ﷺ أنه حث على زيارة القبور ، ولتذكر الآخرة ، فمن الجهل والحماقة أن يتخذ الناس الأماكن التي تزار للتذكر والاعتبار محلا للبول والتبرز ، فالنبي عن قضاء الحاجة فوق المقابر لذلك ، أما ما ورد من الأحاديث فإنه لا يفيد هذا المعنى صريحا ، ومنها ما رواه مسلم ، وأبو داود ، وغيرهما أن النبي ﷺ قال : « لأن يجلس أحدكم على جمرة ، فتمرق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له ، من أن يجلس على قبر » فهذا الحديث حملة بعض العلماء على الجلوس عليها لقضاء الحاجة ، ولكن ليس في الحديث ما يشير إلى هذا ، بل الذي يفيد الحديث أن المراد بالجلوس عليها اتخاذها مكانا للبول والمصحة والتسلي ، كما يفعله بعض جهلة القرى ، فأنهم كانوا يتخذون من بعض المقابر مجلسا ليتنعموا بالشمس ، أو الظل ، والتحدث ، كما يفعل أهل المدن بالاجتماع في النوادي ، ولا ريب أن هذه الحالة تنافي الموعظة والخشية المطلوبة من زيارة القبور ، فضلا عما فيها من امتحان المقابر ، يدل لذلك ما رواه ابن ماجه بسند جيد عن رسول الله ﷺ حيث قال : « لأن أمشي على جمرة ، أو صيف ، أو أخسف نعلي برجلي ، أحب إلى من أن أمشي على قبر » . والمراد بالخسف شدة حر الأرض ، وخسف النعل عسرة عن ترقيعها ، ولا يخفى ما في هذا من الشدة ، فإن رسول الله ﷺ يفضل أن يرقع نعله بجلد

• يستحي بالماء ، ولا يكتفى المسح بالجمي ونحوه •

هذا ، ويكره الاستبراء من الریح •

(١) للشافعية — هم القائلون وحدهم : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن

أن بالمثل شيئا من الفجاسة •

• (٢) الحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة فوق المقبرة كرامة تحريم ، وعلى كل حال

فهم يتفقون مع غيرهم في تأنيب من يفعل ذلك ، إلا أن غيرهم قال إن أئمة شيع ، ومذهب

غيرهم هو الظاهر ، لما ذكرناه لك من العلة •

رجله ، ولا يمشى على القبرة ، وسياتى بيان هذا المبحث فى « مباحث الجنابة » ان شاء الله .

ثالثا : لا يجوز أن يقضى حاجته فى الماء الراكد ، وهذا أيضا من الأمكنة التى لا يجوز قضاء الحاجة فيها ، والماء الراكد هو الذى لا يجزى ، فقد روى جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال بالماء الراكد ، رواه مسلم ، وابن ماجه ، وغيرهما ، ويلحق بالبول التغوط . لكنه أقبح ، والنهى عنه أشد ، وفى النهى عن البول فى الماء الراكد تفصيل المذهب (١) . وهذا الحكم الفقهى من أجمل الأحكام التى يقرها العلم ، ويرضاها العقل السليم ، فإن تلويث الماء المحدث بالاحتجاج من أقبح الفسائل الذميمة ، فضلا عما قد مترتب عليه من عذوى — البلهارسيا — ونحوها من الأمراض ، فمن مكارم الاسلام أن جعل عبادة الله مرتبة دائما على ما تقتضيه مصلحة الانسان نفسه .

(١) الكافي — قالوا : يحرم قضاء الحاجة فى الماء الراكد اذا كان قليلا ، أما اذا كان مستبحرا كالماء الموجود فى البحيرات التى فى العدايق الكبيرة ، والأحواض الواسعة ، فإن البول فيه لا يحرم ، الا اذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن باستعماله ، أو أذن باستعماله ، ولم يأذن بالبول فيه ، والا كان البول فيه حراما ، فلن كان جاريا ، فإن البول فيه يجوز ، الا اذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن فيه ، أو كان موقوفا .

الحنفية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة فى الماء القليل الراكد حرمة شديدة ، فإن كان كثيرا كره البول فيه تحريما ، بمعنى أن الحرمة تكون اخف لكثرة ، فإذا كان الماء جاريا فإن البول فيه يكره تنزيها ، ألا اذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن بالبول فيه ، فإنه يحرم البول فيه وإن كان كثيرا ، ومثله الموقوفة .

الصابئة — قالوا : يحرم التغوط فى الماء الراكد والجارى ، سواء كان قليلا ، أو كثيرا إلا ماء البحر ، فإنه لا يهرم فيه ذلك ، لما تقتضيه ضرورة الأسفار ، فضلا عن اتساعه ، وعدم ظهور شيء من ذلك فيه ، أما البول فإنه يكره فى الماء الراكد ، ولا يحرم ، كما يكره البول فى الماء الجارى الكثير ، ولا يكره فى الماء الجارى القليل ، ومصل هذا كله إذا لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فى استعماله أذننا علما والا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا .

الشافعية — قالوا : لا يحرم قضاء الحاجة فى الماء قليلا كان ، أو كثيرا ، ولكن يكره فقط الا اذا كان الماء مملوكا للغير . ولم يأذن فى استعماله ، أو كان مسيلا ولم يسبحر ، فإنه يحرم فى هاتين الحاليتين . الا أنهم فرقوا بين الكراهة بين الليل والنهار ، فقالوا : يكره قضاء الحاجة نهارا فى الماء القليل ، لا فرق بين أن يكون راكدا أو جاريا ، أما فى الليل ، فقالوا : يكره البول فى الماء ، سواء كان قليلا ، أو كثيرا .

رابعا : يحرم (١) قضاء الجلجة في موارد الماء ، ومحل مرور الناس ، واستغلالهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن ، قالوا وما الملاعن يا رسول الله ! قال : الذي يتخلى في طرق الناس ، أو في ظلمهم ، » رواه مسلم ، وأبو داود ، وقوله : « الملاعن » المراد به الأكران اللذان يتسبب عليهما لمن من فعلهما . وذلك لأن الذي يسول أو يتفوط في طريق الناس . فإنه يعرض نفسه للشتم واللعن بسبب ذلك الفعل المؤذي ، وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : « اتقوا الملاعن الثلاثة : البراز في الأنوار ، وقراءة الطريق ، والظل » رواه أبو داود وابن ماجه وقوله : « الملاعن » المراد بها مواضع اللعن لأن من قضى حاجته فيها . فقد عرض نفسه للناس والمراد بالظل هو الظل الذي اتخذته الناس محلا يستظلون به . ويأزولون فيه « ملكي ، حنبلي » .

خامسا يحرم (٢) حال قضاء الدجاة استقبال القبلة أو استدبارها . بمعنى أنه يأثم إذا اتجه إلى القبلة وهو يسول أو يتفوط . أو يعطيقا ظهره . ويتجه إلى الجهة المقابلة لها . بشرط أن يكون ذلك في القضاء ، أما إذا كان في بناء - كالكتيف ونحوه - فإنه لا يحرم « ملكي ، شافعي ، حنبلي » فإذا قضى حاجته ، وأراد أن يستنجي ، أو يستجم . فإن ذلك يكون مكروها لا حراما (٣) « حنبلي ، مالكي » .

(١) الشافعية ، والحنفية - قالوا : يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ، ما لم تكن موقوفة للمرور ، أو ملكا للغير ، فإن كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها . فالأئمة الأربعة مجمعون على النهي عن قضاء الحاجة في المحلات العامة التي يمر بها الناس ، وفي موارد الماء ، وفي المحلات التي يستظلون بها ، إلا أن الشافعية ، والحنفية - جعلوا النهي للكرامة والمالكية والحنابلة جعلوا النهي للتحريم ، وكلا الرأيين قد يثبت الأثر الذي يترتب عليه هذا الفعل ، فإن كان فيه إيذاء شديد للناس ، أو كان فيه تأثير على الصحة العامة ، فهو حرام بالإجماع ، لأن الإضرار بالناس وإيذاؤهم . وجلب الأمراض منهي عنه نهيا غليظا ، ولعل الغافلين بالتراهة قد نظروا إلى الجهات الخطوية الواسعة التي ليس فيها أماكن ممددة لهذا ، وضررها ليس له تأثير شديد .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره استقبال القبلة ، أو استدبارها حال قضاء الحاجة ، كراهة تحريم داخل البناء أو الفضاء ، فإن جلس ساهيا ، وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره أن قدر على التحول ، والا فینبئ أن لا يجلس على كتفيه متجه إلى الجهة التي نهى عنها متى أمكنه ذلك : ومثل البول والتفوط الاستنجاء والاستجمار : فإنهما مكروهان كراهة تحريم ، وقد استدلوا لذلك بمعموم الحديث ، وهو « إذا أتيتهم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها » . ببول ولا غائط » الخ والغائط : هو المكان المنخفض . فالحديث يدل على أنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها حال قضاء الحاجة .

(٣) الشافعية - قالوا : لا ينهي عن استقبال القبلة حال الاستنجاء أو الاستجمار مطلقا . وإنما النهي عن ذلك مقصور على قضاء الحاجة .

ساسا : يكره لغاضى الحاجة أن يقابل مهب الريح . فلا يجلس للبول الى الجبة التي يثور منها الهواء . كى لا يعود اليه رشايش من بوله فيتجس . ولا يخفى أن هذا الحكم قد روى فيه مصلحة قاضى الحاجة . فاز - فتضى الطبيعة أن يفر الانسان من الإغذار التي تلوث بدنه وثوبه . فالشارع جعل هذا الفع . مكروها عنده . مراعاة لمصلحة الناس . وحذا لهم على النظافة .

سابعا : يكره لغاضى الحاجة أن يتكلم ، وهو يقضى حاجته لما في ذلك من امتهان الكلام .

وعدم المبالاة بما عساه أن يأتى فيه من فكر اسم الله ، أو اسم رسول الله ، أو غير ذلك ، على أن الكلام إنما يكره اذا كان لغير حاجة ، فإذا وجدت حاجة للكلام ، فإنه لا يكره ، كما اذا طلب إبريقا ، أو خرقه يجفف بها النجاسة ، ويكون الكلام لازما ، وذلك في حالة اعتقاد بطلان ، أو أعمى من ضرر ، أن كان احفظ مال من التلف ، ونحو ذلك .

ثامنا : يكره استقبال عين الشمس والقمر (١) لأتتهما من آيات الله ، ونعمه التي ينتفع بها الكون عامة ، ومن قواعد الشريعة الاسلامية احترام نعم الله تعالى وتقديرها .  
ثاسعا : يندب الاستنجاء بيده اليسرى ، لأن اليمنى في أغلب هي المستعملة في تناول الطعام ونحوه ، كما يندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى . لئلا يشتد تعلق النجاسة بها ، وهكذا يندب غسل يده اليسرى بعد الفراغ من قضاء الحاجة بشيء منظف ، ويندب الاسترخاء قليلا عند الاستنجاء . كى يتمكن من إزالة النجاسة (٢) .

### شروط صحة الاستنجاء والاستجمار

#### بالماء ، والاحجار ، ونحوها

فأما الماء الذى يصح به الاستنجاء ، فإنه يشترط فيه شرفان ، أحدهما : أن يكون طهورا ، فلا يصح الاستنجاء بالماء الطاهر فقط ، كما لا تصح إزالة النجاسة بـ (٣) ثانيهما أن يكون الماء

(١) المالكية - قالوا : لا يكره استقبال الشمس والقمر ، وإنما الأولى بالماء أن لا يمتل ذلك ، فهو خلاف الأولى .

(٢) الشافعية - قالوا : يجب الاسترخاء كى يتمكن المستنجى من تنظيف الخارج .  
الحنفية - قالوا : إنما يندب الاسترخاء اذا لم يكن مسلما ، محافظة على الصوم ، لأنه يبطل بالمبالغة في ادخال الماء ، كما سيأتى في بقية .

(٣) الحنفية - قالوا : أن الاستنجاء بالماء الطاهر لا يجب ، بل يكفي الاستنجاء بالماء الطاهر وقد عرفت الفرق بين الماء الطاهر والماء الطهور بما ذكرناه لك مفسرا .  
« مباحث المياه » نعم الاستنجاء بالماء الطهور الأفضل ، للاتفاق على صحة إزالة النجاسة به والتسك بالمتفق عليه أفضل عند الحنفية .

مزيل للنجاسة : فإذا كان معه ماء قليل لا يزيل النجاسة عن المثل ، بحيث يعود كما كان قبل النجاسة فإنه لا يستعمل الماء في هذه الحالة ، وهل يقدم الإنسان غسل قبله أو دبره ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب (١) .

وأما الأحجار ونحوها ، فإنها تقوم مقام الماء ، ولو كان موجوداً ، إنما الأفضل استعمال الماء : وأفضل من ذلك أن يجمع بين الماء والحجر ، على أن فيما يصح الاستجمار به من غير الماء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) الملكية — قالوا : ينبغي تقديم قبله في إزالة النجاسة ، إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء ، فحينئذ لا ينبغي له تقديم القبل .  
الحنفية — لهم قولان في ذلك ، واختلفوا في قول الأمام ، وهو تقديم غسل الدبر ، لأن نجاسته أقدر من البول ، ولأنه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول ، فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا : ينبغي لمن يستحب بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر ، وأما إذا استجمر بالأحجار فإنه ينبغي له تقديم الدبر على القبل .  
الحنابلة — قالوا : يسن لمن أراد الاستجمار أو الاستنجاء أن يبدأ بالقبل ، إذا كان ذكراً ، أو أنثى ، بكراً ، وتغير الأنثى الثيب في تقديم أيهما

(٢) الحنفية — قالوا : إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب ، وخرق بالية ، وحجر ، ومدر — وهو قطع الطين اليابسة — ويكره تحريم الاستجمار بالأنهى عنه ، كالعظام والروث ، لأن النبي ﷺ نهى عن استعمالها في ذلك ، ومثلها طعام آدمي ، والدواب ، ويكره تحريم الاستجمار بما هو محترم شرعاً لما ثبت في « الصحيحين » من النهي عن إضاعة المال ، ويدخل فيما له احترام شرعاً ، جزء الإدمى ، ولو كلفراً ، أو ميتاً ، والورق المكتوب ، ولو كانت الكتابة حروفاً مقطعة ، لأن للحروف احتراماً ، والورق غير المكتوب ، إذا كان صالحاً للكتابة ، أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستجمار به بدون كراهة ، وإنما يكره الاستجمار بماله قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى إيلافه ، أو انقاص قيمته ، فإذا كان غسله بعد الاستجمار أو تحفيقه يعيده إلى حالته الأولى ، فإنه لا كراهة فيه . ويكره الاستجمار بالطوب المحرق ، والفخار ، والزجاج ، والفحم والحجر الأملس ، ويكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضاراً ، إذ لا يجوز استعمال ما يضر ، وتزنيهة إذا لم يكن استعمالها ضاراً ، وذلك لأنها لا تنقي المثل ، والسنة انقاؤه ، ويكره تحريم الاستجمار بجدار غيره ، لأنه لا يجوز التحدي على مال الغير ، أما جدار نفسه فلا كراهة فيه ، ومثل جداره المستجر ، فإن استجمر بشيء مما ذكر أجزاءه مع الكراهة التحريمية ، أو التزنيهة ، على الشخص ذلك المقتضى .

هذا ، وقد تقدم ما يمتنع فيه الماء ، وما يكتفى فيه بالحجر ونحوه في — أول البحث —



= الشافعية - قالوا : يشترط فيما يستجمر به أن يكون جامدا طاهرا ، فلا يصح بمذبح ، وأن يكون قاعا للنجاسة ، فلا يصح بغير قاع ، كالأمس ، والرخو ، وأن يكون غير هائل ، فإن كان مبتلا بغير العرق ، فلا يجوز ، وأن يكون غير محترم شرعا ، فلا يصح بمحترم ، كالخيزر والمعلم ، ومن المحترم شرعا ما كتب فيه علم شرعا ، كتفه ، وحديث ، أو وسائله ، كنهو ، وصرف ، وحساب ، وطبوعروض ، وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم ، إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم ، ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعلم كابى بكر ، وعمر ، ونحوهما ، ومن المحترم أيضا المسجد ، فلا يجوز الاستجمار بجزء منه ، كحجر وخشب ، ولو انفصل عنه ، فإدام منسوبيا إليه ، ومن المحترم جزء الأدمى ، ولو مهدر الدم ، نظرا لمحوته ، وأن أهدر دمه .  
ويشترط في الخارج شروط . منها أن لا يكون جانبا ، لأنه لا يفيد المجر ونحوه في إزالة ، وأن لا يطرا عليه نجس آخر أجنبى ، أو طاهر غير العرق ، وأن لا يجاوز الصفحة في الخائط ، والحشفة في البول ، والصفحة : ما ينضم من الإلئين عند القيام ، والحشفة : ما فوق محل الفختان .

هذا إذا كان رجلا ، فإن كان المستجمرا امرأة ، فإنه يشترط في صفة مسحها بالجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند تعويدها أن كانت بكرة ، وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل أن كانت ثيابا ، والا تعين الماء بالنسبة لهما ، كما يتعين بالنسبة للأخلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاثة مسحات ، يعم المسح بكل مسحة ، ولو بثلاثة أطراف حجر واحد . فلا يكفي أقل من ثلاث ، ولو أنقضى المطر ، وإذا لم يحصل الانقضاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الانقضاء ، بحيث لا يبقى من النجاسة الا أثر لا يزيله الا المساء ، أو صغار الخزف .

المالكية - قالوا : يجوز الاستجمار بما اجتمعت فيه خمسة أشياء أن يكون يابسا . كحجر وقطن وصوف ، إذا لم يتصل بالحيوان . والا كره الاستجمار به ، فإن لم يكن يابسا ، كالطين ، فلا يجوز الاستجمار به . لأنه ينشر النجاسة ، فإن وقع استجمار به ، فلا بد من غسل المثل بالماء بعد ذلك . وأن ملئ بلاضله كان مصليا للنجاسة ، وقد تقدم حكمه في « إزالة النجاسة » ، وأن يكون طاهرا ، فلا يجوز بنجس ، كخظم ميتة ، وروث حيوان محرم الأكل ، فإن استجمر به ، فإن كان جامدا ، ولم يتصل منه شيء ، وأنقضى المطر ، أجزأ مع الإثم ، وأن متقيا للنجاسة ، فلا يجوز بالأمس ، كزجاج ، وقصب فارسي .  
مع الإثم ، وأن يكون غير مود فلا يجوز بما له حد ، كسكين ، وحجر له حرفة ، ومكسور زجاج ، وأن يكون قسيه محترم شرعا . ومن المحترم شرعا ، منظوم الأدمى ويشمل الملح والدواء ، وينبغي به الدورق ، لا فيه من النجاسة المنظوم ومن المحترم شرعا ما له شرف =

## مبحث في كيفية طهارة المريض

يسلم بول ، ونحوه

قد عرفت أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بمص صريح يرفع الحرج والمشقة عن الناس ، فقد قال تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » فكل شيء فيه حرج وحسر لا يجب على المكلف فعله ، ومن ذلك المرض بأمراض لا تعتمد على العمل كصف المائنة المترتب عليها تعامل البول بلا انقطاع في معظم الأوقات ، أو كلها ونحو ذلك من مذى وغيره ، ويقال له : سلس ، ومثل هؤلاء المصابون بأسهال مستديم ، أو بمرض في الأمعاء — دوسنتاريا — يترتب عليه نزول دم أو قيح ، فحكم هؤلاء وأمثالهم أن يصابوا في الوضوء وغيره من أنواع الطهارة بمعاملة خاصة تناسب أمراضهم ، كما هو مفصل في المذاهب (١) .

كالكسب ، لأن الحرف حرمة ، ومنه ما كان حقا للغير : سواء كان موقوفاً أو ملكاً لغيره : فيحرم الاستجمار بجدار موقوف ، أو مملوك للغير ، فإن كان لجدار مملوك له ، كره الاستجمار به فقط ، ويكره الاستجمار بالمظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الائتاء في « حكم الاستجماء » قريباً .

الحنابلة — قالوا : يشترط فيما يستحرمية أمور منها أن يكون ظاهراً ، وأن يكون لها فلا يصح الاستجمار بمضروب ونحوه ، وأن يكون منقلاً ، ونسائط الانقضاء هنا أن لا يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا بالماء فلا يصح بالأملس ، كجاذ ، ونحوه ، وأن يكون جامداً ، فلا يكفي بالطين ، وأن لا يكون روثاً أو غثلاً ، أو نعلماً ، ولو لبهيمية ، وأن لا يكون محتزماً شرعاً ، كقرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى ، أو كتب فيه حديث ، أو علم شرعي ، أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعاً ، أما ما كتب فيه من حرمة الاستعمال ، فليس من المحتزم شرعاً ، وأن لا يكون جزء حيوان ، كبذه مثلاً ، وأن لا يكون متصلاً به ، كسوفه ، وأن لا يكون محرم الاستعمال ، كالذهب والفضة ، ويشترط أن يكون المسح ثلاثاً مع الائتاء ، وأن تلم كل مسحة منها المثل ، فإن حصل الائتاء بدون الثلاثة لا يجزئ ، وأن لا يكون المخرج متنجساً لغير الخارج منه ، أن لا تتجاوز النجاسة موضع المادة ، فإن تجاوزت تعين الماء ، وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة فيتمتع فيه الماء ، وأن لا يجب الخارج قبل الاستجمار ، فإن جف تعين الماء .

هذا ، وقد عد الحنابلة داخل قبل المرأة التي في حكم الحيض ، ولكنهم قالوا : أنه لا يجب غسله في الاستجماء ، بل أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لغشاء حاجتها .

(١) الطهنية قالوا : يتعلق بهذا أمور : أحدها : تعريف السلس : ثانياً : حكمه ،

ثالثاً : ما يجب على المعذور قطعه ، فأما تعريفه فهو : مرض خاص يترتب عليه نزول البول ، أو انفلتات الريح ، أو الاستحاضة ، أو الاسهال الدائم ، أو نحو ذلك من الأمراض المعروفة ، فمن أصيب بمرض من هذه الأمراض ، فإنه يكون معذور ، ولكن لا يثبت عذره في ابتداء المرض ، إلا إذا استمر نزول حدثه متتابعاً وقت صلاة مفروضة ، فإما لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذور ، وكذلك لا يثبت زوال المذخر إلا إذا انقطع وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة ، أما بقاؤه بعد ثبوته فإنه يكفي فيه وجوده ، وفي بعض الوقت ، ولو تظاهر بوله مثلاً من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه من معذوره ، ويظل معذوراً حتى ينقطع تظاهر بوله وقتاً كاملاً ، كان ينقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه . أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته ، وصل معذوراً . ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ، ولو مرة فإنه يظل معذوراً ، فهذا تعريف المذخر عند الحنفية ، وأما حكمه ، فليس أنه يتوضأ لوقت كل صلاة ، ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل ، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوؤه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت ، بمعنى أنه لو كان متوضئاً من قبل حصول عذره ، لا ينتقض وضوؤه بخروج الوقت وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير المذخر . كخروج ريح أو سيلان دم من موضع آخر ، وغير ذلك .

ويستخرج من هذا الشرط نقض الوضوء وقت خروج وقت الصلاة المفروضة ، فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ، ودخل وقت الظهر فإن وضوؤه لا ينتقض . لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً ، وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً ، لأنه ليس وقت صلاة مفروضة ، بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوقت الوضوء ما شاء ، إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوؤه ، لخروج وقت المفروضة ، أما أن توضأ قبل طلوع الشمس ، فإن وضوؤه ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ، ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر ، أما ما يجب على المعذور أن يفعله فهو أن يدفع عذره ، أو يقلعه بما يستتبع من غير ضرر . بل عليه أن يعالجه بما يستطيع ، ماذا كان يمكنه أن يعالجه نفسه من هذا المرض بمعرفة الأطباء ، وقد عرفت أنه يأتيهم صرحوا بأن المريض بهذا المرض يجب عليه أن يعالجه ، ويدفعه عن نفسه بكل ما يستطيع . ومن هذا يؤخذ أن المرضى الذين يمتنعون من معالجة هذه الأمراض حتى يستفحل أمرها ، وهم قادرين ، فإنهم يأتون .

هذا وأن كان المصعب وضوؤه كالمصائب المستحاضة — يدفع السيلان أو يقلعه ويجب فعله ، وإن كانت الصلاة من دأب يترتب عليها تظاهر البول ، أو نزول الدم أو نحو ذلك ، فإن المريض يصلي وهو قاعد ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجب فائه لا يرتفع ، ولا يسجد بل يصلي بالأيما وسجائتي بيانها .

« وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تجبس السيلان ثانياً : قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا يتجسب قبل الإفراغ منها ، فإنه يجب عليه غسله .

المنابلة - قالوا : من دام حدثه ، كان كل به سلس بول ، أو مذي ، أو انفلات ریح أو نحو ذلك فإنه لا ينقض وضوؤه بذلك الحدث الدائم بشروط : أحدها : أن يغسل المحل ويمسحه بفرقة ونحوها ، أو يحشوه قطعاً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر استطاع ، بحيث لا يفرط في شيء من ذلك ، فإن فرط ينتقض وضوؤه بما ينزل من حدثه ، والا فلا ، ومتى غسل المحل ، وعصمه بدون تفريط ، لا يلزمه فعله لكل صلاة . ثانياً : أن يدوم الحدث ، ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة بحيث يسع ذلك الزمن الطهارة والصلاة فإن كانت عادت أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك . وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ، ولا يعد معذوراً ، وإن لم يكن عادته الانقطاع . فما يسع الطهر ، الصلاة ، ولكن عرق له ذلك الانقطاع بطل وضوؤه . ثالثاً : دخول الوقت ، فلو توشأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوؤه ، إلا إذا توشأ قبله لفائتة أو للصلاة بفائتة ، فإن وضوؤه يكون صحيحاً ، ويجب أن يتوشأ لوقت كل صلاة أن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل ، فإن لم يخرج فلا ينتقض وضوؤه إلا بانقضاء آخر غير ذلك الحدث ، والمعذور أن يصلي بوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يجب نزول حدثه صلى قاعداً ، أما إذا كان الركوع والسجود وجبان نزول الحدث ، فإنه يصلي بركوع وسجود مع نزوله ، ولا يجزئه أن يصلي مومياً .

الملكبة - قالوا : ما خرج من الإنسان حال المرض من سلس بول أو نحوه ، فإنه لا ينقض بشروط : أحدها : أن لا يلزمه أغلب أوقات الصلاة ، أو نصفها على الأقل ، فإذا جاء سلس بول في الصباح مثلاً ، ثم انقطع بعد ساعتين ، فإنه لا يكون معذوراً ، وعليه أن يصبر حتى ينقطع بوله ، ويتوشأ للصلاة الظهر ، ومثل ذلك ما إذا كان مصاباً بانفلات ریح أو أسهال ، فإن لازمه ذلك نصف وقت صلاة فأكثر ، كان معذوراً ، والا فلا ، ثانياً : أن يأتيه ذلك المرض في أوقات لا يستطيع تجنبها ، أما إذا أمكنه أن يضبط الأوقات التي يأتيه فيها ، فإن عليه أن لا يتوشأ فيها ، مثلاً إذا عرف أنه ينقطع في آخر وقت صلاة الظهر . فإن عليه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، ويتوشأ ويصلي وكذا إذا عرف أنه ينقطع في أول الوقت فإنه يجب عليه أن يبادر بالصلاة في هذه الحالة ، ولا يسأله أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، كما يسأله للأصحاء فإذا كان السلس يستغرق وقت الظهر كله ، ووقت العصر الاقليل منه ، بأن ينقطع في آخر وقت العصر ، فإنه يجب عليه أن يؤخر وقت الظهر إلى هذا الوقت ، ويجمعهما مع صلاة العصر جمعاً ، وإذا كان يأتيه السلس في وقت العصر ، ويؤخر في آخر وقت الظهر ، فإن عليه أن يجمع بين الظهر والعصر جمعاً .

تقديم ، ثالثها : أن لا يقدر المريض على رفع مرفعه بدواء ، أو تزوج ، أو نحو ذلك ، فبان قدر ، ولم يفعل ، فإنه لا يكون معذورا ، ويأثم بترك التداوى ، فإذا شرع في التداوى اغتفرت له أيام التداوى .

ولا يعتبر المريض بسلس المذى معذورا إلا إذا حصل له ذلك السلس لمرض بشرط أن ينزل منه بلا لذة معتادة ، أما إذا لم يكن به مرض ، ولكن نزل منه بسبب عدم تزوجه لمدة معتادة بأن كان يتلذذ بالنظر ، أو التفكير ، فيحصل منه المذى كلما فعل ذلك ، فإن وضوءه ينتقض مطلقا ، حتى لو لازمه كسل الزمن .

هذا ، وينقض الوضوء بالسلس ونحوه بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب المالكية ، وعندهم قول آخر غير مشهور ، ولكن فيه تخفيف للمرضى ، وهو أن السلس لا ينقض الوضوء ، وإن لم يتحقق هذه الشروط إنما يستحب منه الوضوء إذا لازم بعض الزمن ، أما إذا لازم كل الزمن فإنه لا يستحب منه الوضوء ، وهذا القول يصح للمعذورين أن يتلذذوا في حال المشقة والهرج ، فهو وإن لم يكن مشهورا ، لكنه قد يناسب أحوال كثير من الناس ، ولا مانع من أن يأخذوا به .

الثانمية - قالوا : ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ، ويمسبه : فإن فعل ذلك ثم توضع ، ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء ، إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروطه وهي : أولا : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ثانيا : أن يوالى بين استنجاء والتحفظ السابق . وبين التحفظ والوضوء بمعنى أنه يستجى أولا ، ثم بعد الاستنجاء مباشرة بدون فاصل ما يقوم بمسبب المحل الذي ينزل منه البول أو الخائط أو نحوهما بخزقة نظيفة ، أو نحو ذلك . مما لا يضره - كالرباط الذي يفعله الطبيب - ثم بعد ربطه يتوضأ على الفور ، بحيث لا يفصل بين المسبب والوضوء بفاصل من عمل أو إبطاء ، كما لا يصح له أن يفصل بين الاستنجاء والمصب ، ثالثا : أن يوالى بين أعمال الوضوء بعضها مع بعض ، بمعنى أن يغسل الوجه أولا ، ثم يسادر بغسل اليدين بدون فاصل ما ، رابعا : أن يوالى بين الوضوء والصلاة بحيث إذا فرغ من وضوئه ، فإنه يلزمه أن يشرع في الصلاة مباشرة ، بحيث لو مآثر أى عمل آخر جعل وضوءه ، على أنه يقتصر له الفصل بالأعمال التي تنطبق بالصلاة ، كالذهاب إلى المسجد ، فإذا فعل هذه الأعمال ، وتوضأ في داره ، ثم ذهب إلى المسجد وصلى فيه ، فإنه جائز ، ولا كسره الفصل بالمشي إلى المسجد ، ومثل ذلك ما إذا توضأ على الوجه المذكور ، ثم انتظر صلاة جفاعة أو جمعة ، فإن ذلك ، خاصة ، أن يأتي بهذه الأعمال جميعها بعد دخول وقت الصلاة ، فإن فعلها قبل دخول الوقت ، فإنها تبطل .

هذا ، ينبغي للمعذور أن لا يصاب بوضوئه الذي بينا كيفيته إلا فرضا ونسدا ، عليه أن يكثر من الأعمال لكل فريضة ، أما النوافل ، فإن له أن يصلى ما شاء منها بهذا =

### مباحث الغسل

يطلق به أمور : أحدها : تعريفه لغة واصطلاحاً ، ثانيها : موجباته التي يجب عند حصولها ، ثالثها : شروطه ، رابعها : فرائضه ويقال لها : أركانها ، خامسها : سننها ونحوها : سادسها : ما يمنع منه الحدث الأكبر ، واليك البيان •

### تعريف الغسل

الغسل — بضم الغين — معناه في اللغة الفعل الذي يقع من الإنسان من أراقة ماء على بدنه ، وذلك بدنه ، الخ ، وهذا الفعل يقال : غسل في اللغة ، وقد يطلق الغسل على الماء الذي يغسل به الشيء ، أما الغسل — بالكسر — فهو اسم لما يغسل به من صابون ونحوه ، والغسل — بالفتح ، اسم للماء ، فإذا قلت : غسل — بضم الغين — كان معناه الغسل المعروف ، وهو وضع الماء على البدن وذلك الخ ، وإذا قلت : غسل — بكسر الغين — كان معناه الصابون ونحوه مما يغسل به ، وإذا قلت غسل — بفتح الغين — كان معناه الماء الذي يغسل منه •

هذا في اللغة ، وأما معناه في الشرع فهو استعمال الماء الطهور في جميع البدن على وجه مخصوص وقوله : في جميع البدن ، خرج به انوضوء فانه استعمال الماء في بعض أعضاء البدن ، كما بينا لك •

ولعل القارئ لا يجد في بيان معنى الغسل لغة وشرعاً صعوبة في الفهم ، لأن هذا الكتاب موضوع للعامة والخاصة ، كي يأخذ كل منهم ما يراه لازماً ، وليس من الضروري أن يفهم العام مثل هذه الاصطلاحات الفنية ، أما عليهم أن ينظروا فيما يأتي من فرائض ، وسنن ومندوبات ويحفظوه جيداً •

### موجبات الغسل

الموجبات هي الأسباب التي توجب الغسل ، بحيث لا يجب على المكلفين غسله •  
إذا تحقق واحد منها ، وهي ست أمور : الأمر الأول من موجبات الغسل : إيلاج رأس

الوضوء مع الغريضة التي يصح له أن يصليها به ، سواء صلى التوابع قبل الفرض أو بعده •

وقد تقدم في « مباحث النية » أن الجذور يجب عليه أن ينوي بوضوئه استحالة الصلاة ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت بوضوئي أن يبني الشارع لي به الصلاة • وذلك لأنه في الواقع ليس وضوءاً حقيقياً ، بل هو منقوض بما يفزل من بول ، ونحوه ، ولكن سعة الدين الإسلامي قد أباحت له أن يبني الصلاة بهذا الوضوء ، فلا يرد من ثوابها ، لأنها تربة مبنية على الحجة التي التزم على مصالح الناس ، ومتفهم في الدنيا والآخرة •

عضو التماس في قبل أو دبر ، فمجرد هذا لا يلازم وجوب الغسل ، سواء نزل مني ورحوه ، أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل بالإيلاج شروط مفصلة في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا توارث رأس الإحليل ، أو قدحها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون دنس سميك يمنع حرارة المحل ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين ، فلو كان أحدهما سالما ، والآخر غير بالغ ، وجب الغسل على البالغ منهما ، فإذا أولج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغة ، وجب الغسل عليها دونها ، أما هو فيؤمر بالغسل ليمتاده ، كما يؤمر بانصافه ، كما يجب بالإيلاج في مسرج الخنثى يتوارى رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل المشكك ، لا على الفاعل ، ولا على المفعول ، وكذا لو أولج لخنثى في قبل أو دبر غيره ، فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما إذا أولج غير الخنثى في دبر الخنثى ، وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا : إذا غابت رأس الإحليل ، أو قدحها من مقطوعها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، سواء كانا بالغين أو لا ، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ، ولو قلة يجزئه ، والا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطبقا للوطء أو لا ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أو لا ، سواء كان المفعول آدميا أو بهيمة ، حيا أو ميتا ، أو خنثى مشكلا إذا كان الوطء في دبره ، أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى ، فلا يجب الغسل عليهما ، كما لا يجب عليهما الإيلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره ، ويشترط أن يكون الإيلاج الذي في القبل في محل الوطء ، فلو غيب بسين شريكها لم يجب الغسل عليهما إلا بالأنزال .

المالكية — قالوا : تحصل نجاسة : وجب الغسل معها بإيلاج رأس الإحليل في قبل ، أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى ، أو بهيمة سواء كان الوطء حيا ، أو ميتا . فإذا كان مطبقا للوطء يجب الغسل على الواطئ أن كان مكثرا وكان الوطء مطبقا ، وعلى الوطوء الخفيف أن كان الواطئ مكثرا ، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل ، إلا إذا أنزلت ، ويشترط في حصول الجنابة للمبالغ أن لا يكون على رأس الإحليل حائل يمنع اللذة وإن تجاوز ختان المرأة لقوله « إذا التقى الذننان فسد وجب الغسل » .

الجبالية — قالوا : إن توارث رأس الإحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل ، ولو رفقا ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، إذا كان الذكر لا تنقص عن عشر سنين ، وعن الأنثى لا تنقص عن تسع سنين ، ويجب الغسل لتوارى الحشفة ، ولو كان المنحول به بهيمة أو ميتة ، وإذا أولج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما ، وكذا لو أولج غيره في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أولج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه محققا للأسئلة .

الأمر الثاني من موجبات الغسل : نزول المنى من الرجل أو المرأة ، فإن للمرأة : منيا . إلا أنه لا ينفصل خارج القبل ، ومن ينكر هنا فقد أنكر المحصن ، ونزول المنى حالتان : الحالة الأولى : أن ينزل في اليقظة ، الثانية : أن ينزل في النوم ، فأما الذي ينزل في اليقظة يغير الجماع فإنه تارة يفرج بلذة ، وتارة يخرج لمرض ، أو ألم ، فالذي ينزل في اليقظة بفكر أو مباشرة ، أو تعجيل ، أو عساق ، أو نظر ، أو تذكر ، أو نحو ذلك ، فإنه يجب الغسل ، سواء نزل مصاحبا للذة ، أو التذكر أو أنزل بعد سكون اللذة ، ومثل ذلك في الحكم ما إذا داعب زوجته ، أو قبلها أو نحو ذلك ، فلم يشعر بلذة ، ولكنه أمنى عقب ذلك ، فإن عليه الغسل ، وأما الذي يفرج بسبب المرض أو بسبب ضربة شديدة على صلبه ، أو نحو ذلك ، فإنه لا يوجب الغسل ، على أن في كل هذه الأحكام تفصيل المذاهب (١) .

هذا ، وليس في مثل هذا الموضوع كبير فائدة ، لأن حكمه صور فائدة الوقوع ، كنت أريد حذفها ، ولكن قد يحتاج إليها في بعض الأحكام أو في بعض البلدان .

(١) الشافعية - قالوا : خروج المنى من طريقه المعتاد يوجب الغسل بشرط واحد ، وهو التحقق من كونه منيا بعد خروجه ، سواء كان بلذة أو غير بلذة ، وسواء كانت اللذة بسبب متعاد أو غير متعاد ، بأن ضربه أحد د على صلبه فأمنى ، أو مرض مريضا بسبب خروج مني ، ولذا قالوا : إذا جامع الرجل زوجته ، فلم ينزل ، ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل بدون لذة فإنه يجب عليه إعادة الغسل لأن المول على خروج المنى ، على أن لهم في المرأة تفصيلا ، وهو أنها إذا اغتسلت ، ثم نزل منها مني بعد الاغتسال ، فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل فإنها يجب عليها إعادة الاغتسال لاختلاط ماؤها بماء الرجل ، أما إذا لم تكن قد أنزلت قبل الغسل فإنها لا تجب عليها إعادة الغسل لأن ماء المساء الذي رأته يكون ماء الرجل وحده . نزل منها بعد الغسل فلا شيء عليها .

الحنابلة - قالوا : لا يشترط في وجوب الغسل خروج المنى بالغسل ، بل يشترط أن يحبس الرجل بفصل المنى من صلبه ، وتحبس المرأة بانفصال المنى عن ثرائبها والثرائب هي غظم الصدر التي تلبس عليها المرأة الفلانة ، من حلى ونحوه .

فالغسل عند الحنابلة يجب بهذا الانفصال ، وأن لم يصل المنى إلى ظاهر القبل ، فإذا جامع الزوج زوجته ، ولم ينزل منه ماء ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل ، فإن نزل بلذة ، فإنه يجب عليه غسل جديد وأنزل بدون لذة ، فإنه ينقض الوضوء فقط ، ولا يوجب الغسل ومثل ذلك ما إذا خرج المنى بسبب ضربة أو مرض .

وبذلك تعلم أن الحنابلة يشترطون اللذة في خروج المنى بدون جماع ، ولا يشترطون خروج المنى إلى ظاهر القبل ، بل الشرط انفصاله من مفره ، وهي حالة معروفة ، أما الشافعية فهم على العكس من ذلك ، إذا لا يشترطون اللذة أصلا ، ويشترطون انفصال =



الأمر الثالث من موجبات الغسل : نزول المني حالة النوم ويحبر عنه بالاحتلام ، فمن اعظم ثم استيقظ من نومه ، فوجد بللا في ثيابه ، أو على بدنه ، أو على ظاهر قبله ، فانه يجب عليه أن يغتسل الا اذا تحقق أن ذلك البلل ليس منيا ، أما اذا شك في كونه منيا ، أو مذييا أو غيرهما فانه يجب عليه الغسل ، سواء تذكر أنه تفلذ في نسومه بشئ من أسباب اللذة أو لم يتذكر (١) .

= المني على ظاهر القبل في الرجل ، وإلى داخل قبل المرأة ، والتحقق من كونه منيا .  
الحنفية - قالوا : خروج المني بسبب من الأسباب الموجبة للذة غير الجماع له حالتان .  
انطالة الأولى : أن يخرج إلى ظاهر الفرج على وجه الدفع والشهوة فإذا عانق زوجته فأمنى ببذو الكيفية من غير ايلاج ، فإن عليه الغسل ، ويستعمل أن الايلاج يوجب الغسل ، ولو لم ينزل ، ويعبر المني خارجا بشهوة متى التذ عند انفصال المني من مقرة ، فإذا انفصل المني بلذة ثم أمسكه ، ولكنه نزل بعد ذلك بدون لذة ، فانه يوجب الغسل ، ويشترط في وجوب الغسل أن ينفصل المني من مقرة ، ويخرج خارج الذكر ، فإذا انفصل ولم يخرج ، فانه لا يوجب الغسل ، الحالة الثانية : أن يخرج بعض المني بسبب الجماع أو غيره ، ثم يغتسل من الجنابة قبل أن يسول أو يمضى عليه زمن يتحقق فيه من انقطاع المني ، ثم بعد الاغتسال في هذه الحالة ينزل منه ما بقى من المني بلذة أو غيرها . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعيد الغسل عند أبي حنيفة ، ومحمد ، ولا يعيد عند أبي يوسف . وإنما يجب عليه الغسل في هذه الحالة عند أبي حنيفة ، ومحمد ، بشرط أن لا يسول قبل الاغتسال أو يمضى . أو ينتظر زمنا بعد خروج المني . فإن فعل شيئا من هذه بعد ذلك فانه لا يغسل عليها . أما المني الخارج فانه لا يغسل عليه بالاجماع ، وإذا اغتسلت المرأة بعد أن أتاها زوجها ، ثم نزل منها المني بعد ذلك فانه لا يغسل عليها . أما المني الخارج لا بسبب لذة ، كما اذا ضربه أحد على صلبه فأمنى : أو كان مريضا مرضا يترتب عليه نزول المني بدون لذة فانه لا يغسل عليه .

وبهذا تعلم أن الحنفية مفتتون في ذلك الحكم مع الشافعية ، والحنابلة : لأنهم يشترطون في وجوب الغسل خروج المني إلى ظاهر الفرج ، والحنابلة يكتفون بانفصاله عن صلب الرجل ، وتراثب المرأة ويشترطون انفصاله عن مقرة بلذة . وأن لم تستمر اللذة حتى يخرج . والشافعية يشترطون خروجه ، وإن لم يكن بلذة ، فالحنفية يوافقون الشافعية في ضرورة خروج المني إلى ظاهر القبل ، ويخالفون الحنابلة في أنه لا يوجب الغسل ، الا اذا كان بلذة ، وإن لم يخرج بالفضل ، ويوافقون الحنابلة في أنه لا يوجب الغسل ، الا اذا كان بلذة ، ويخالفون الشافعية في ذلك .

المالكية - قالوا : اذا خرج المني بمسح ذهاب لذة مسطرة بلا جماع وجب الغسل ، سواء اغتسل قبل خروجه أو لا : أما اذا كانت اللذة ناشئة من جماع ، كان أولج ولم ينزل ، ثم أنزل بعد ذهاب اللذة ، فإن كان قد اغتسل قبل الانزال ، فلا يجب عليه الغسل .  
(١) الشافعية - اذا شك بعد الانبعاث من النوم في كون البلل منيا ، أو مذييا لم يتحتم

الأمر الرابع من موجبات الغسل : دم الحيض : أو النفاس ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب ، فمن رأت دم الحيض : أو دم النفاس فإنه يجب عليها أن تغتسل عند انقطاعه ، ومن النفاس الموجب للغسل الولادة بلا دم (١) فلو فرض وكانت المرأة زهراء لا ترى دما ، ثم ولدت ، فإن الغسل يجب عليها بمجرد الولادة •  
الأمر الخامس : موت المسلم (٢) ، إلا إذا كان شهيدا ، فإنه لا يجب تغسله ، وستعرف معنى الشهيد وأحكامه في « مباحث كتاب الجنائز » •  
الأمر السادس : من موجبات الغسل : أسلم الكافر ، وهو جنب (٣) ، أما إذا أسلم غير جنب ، فيندب له الغسل فقط •

### شروط الغسل

تنقسم شروط الغسل الى ثلاثة أقسام • شروط وجوب فقط ، فيجب الغسل من الجذابة على من يجب عليه الوضوء ، وشروط صحة فقط ، فيصح الغسل من يصح منه الوضوء ، وشروط وجوب وصحة معا ، وقد تقدم بيان كل ذلك في « مبحث شروط الوضوء » فمن أراد من طلبة العلم معرفتها بسهولة ، فليجزم إليها ، وقد تختلف بعض شروط الغسل عما تقدم من شروط الوضوء ، فمن ذلك الإسلام فإنه ليس بشرط في صحة غسل الكتبية ، مثلا إذا تزوج مسلم كتبية ، وانقطع دم حيضها : أو نفاسها ، فإنه لا يحل له (٤) أن يأتيها قبل = عليه الغسل ، بل له أن يحمله على التي فيغتسل ، وأن يحمله على المذى فيغسله ويتوضأ وإذا تغير اجتهداه عمل بما يقتضيه اجتهداه الثاني ، ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها •

الحنابلة — قالوا : إذا شك يحد النوم في كونه البلال منيا أو مذيًا ، فإن كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة ، كسكر ، أو نخل ، فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل ما رآه على المذى ، وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل •

(١) الحنابلة — قالوا : الولادة بلا دم لا توجب الغسل •

(٢) الحنفية — قالوا : يشترط في غسل الميت المسلم أن لا يكون باغيا ، والبلوغ عند الحنفية هم الخارجون عن طاعة الإمام العادل ، وجماعة المسلمين ليقبلوا النظم الاجتماعية ، طبقا لشهواتهم ، فكل جماعة لهم قوة يتكلمون بها ، ويقاطون أهل العدل هم البقاء عند الحنفية ، فإذا تطلب رسوم من للصوم على قوم ، فإنهم لا يكونون بغاة بهذا المعنى ، ومن مات منهم يفضل •

(٣) الحنابلة — قالوا : إذا أسلم الكافر ، فإنه يجب عليه أن يغتسل ، سواء كان جنبا أو لا

(٤) الحنفية — قالوا : أكثر مدة الحيض عشرة أيام ، وأكثر مدة النفاس أربعين يوما • فإذا انقطع دم الحيض بعد انقضاء عشرة أيام ، وانقطع دم النفاس بعد انقضاء أربعين يوما من وقت الولادة ، فإنه يحل للزوج أن يأتي زوجته ، وإن لم يغتسل ، مسلمة كانت أو كتبية •

أن تغتسل ، فالغسل في حقها مشروع ، ولو لم تكن مسلمة ، وقد ذكر بعض المذاهب (١) شروطاً أخرى مغايرة لشرائط الوضوء ، بينها ما للفهم (٢) .

### شرائط الغسل

وفيها حكم الشعر ، وزينة المروء ، وليس الطلي ونحو ذلك .  
 رأينا أن نذكر الفرائض مجمعة أولاً عند كل مذهب ، ثم ننبه على المحقق عليه والمختلف فيه ، لأن ذلك أسهل في الحفظ وأقرب للفهم (٣) .

= أما إذا انقطع الدم لأقل من ذلك ، كأن ارتفع حيضها بعد سبعة أيام مثلاً ، وارتفع دم نفاسها بعد ثلاثين يوماً ، أو أقل ، فإنه لا يحل لزوجهما أن يأتيها إلا إذا اغتسلت ، أو مضى على انقطاع دمها وقت صلاة كامل ، مثلاً إذا انقطع الدم بعد دخول وقت الظهر فلا يحل له اتيانها ، إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه ، وصارت صلاة الظهر ديناً في ذمتها ، أما إذا انقطع الدم في آخر وقت الظهر ، فإن كان باقياً منه زمن يسع الغسل وتكبيرة الإحرام ، فإنه يحل له اتيانها بانقضائه ، أما إذا لم يبق من وقت الظهر إلا زمن يسير لا يسع ذلك ، ثم انقطع حيضها ، فإنه لا يحل لتيانها إلا إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة العصر كله بدون أن تجد دمها ، لا فرق في ذلك كله بين أن تكون الزوجة مسلمة ، أو كاتبة .  
 (١) الصنابلة — قالوا : لا يشترط تقديم الاستبراء أو الاستجمار على الغسل ، بخلاف الوضوء ، فإنه يشترط فيه ذلك .

الشافعية — قالوا : أن من شرائط صحة الوضوء أن يكون المتوضئ مميزاً ، فإذا نوزعت المجنونة التي لا تميز عندها ، فإن وضوءها لا يصح ، وهذا ليس شرطاً في الغسل ، فلو حافظت واغتسلت ، وهي غير مميزة ، فإنه يحل لزوجهما أن يأتيها .

(٢) الحنفية — قالوا : فرائض الغسل ثلاثة : أحدهما : المضمضة ، ثانيها : الاستنشاق ، ثالثها : غسل جميع البدن بالماء ، فهذه هي الفرائض مجمعة عند الحنفية ، ويتحقق بكل واحد منها أحكام فاما المضمضة فلها عبارة عن وضع الماء الطهور في الفم ، ولو لم يحركه فمه ، أو ي طرح الماء الذي وضعه في فمه ، فمن وضع ماء في فمه ، ثم ابتلعه ، فقد أتى بفرض المضمضة في الغسل ، بشرط أن يصيب الماء جميع فمه ، وإذا كانت أسنان الذي يريد الغسل مغمورة بـ ذات فـال — فبقى فيها طعام فإنه لا يبطل الغسل ، ولكن الأهـوط أن يخرج الطعام والأوساخ من بين أسنانه ، ومن فوق لثته حتى يصيبها الماء ، وأما الاستنشاق فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف بالكيفية التي تقدمت في الوضوء ، فإذا كان في أنفه مخاط يابس ، أو وسخ جف فإن غسله لا يصح إلا إذا أخرجه ، ولعل في ذلك ما يجعل المسلمين على النظافة دائماً ، فإن وجوب إخراجه هذه الإقذار من الأداخل ، وغسل ما تحتها دليل تام على عناية الشارع بالنظافة المفردة للإبدان داخلاً وخارجاً ، وأما غسل جميع البدن بالماء ، =

= فانه فرض لازم في الغسل من الجنابة باتفاق ، بحيث لو بقي منه جزء يسير يبطل الغسل ، ويجب على من يريد الغسل أن يزيل من على بدنه كل شيء يحول بينه وبين وصول الماء اليه ، فإذا كان بين المأظفر أظفار تمنع من وصول الماء إلى ما تحتها من جلد الأظفار بطل غسله ، سواء كان من أهل المدن ، أو من أهل القرى ، ويختار البدن من تراب وطن ونحو ذلك . فانه إذا وجد بين الأظفار لا يبطل الغسل ، وقد اختلف في الإكثار التي تقتضيها ضرورة أصحاب المهن كالخباز الذي يمجن دائما ، والصباغ الذي يلصق بين أظفاره صباغ ذو جرم يتعسر زواله ونحوهما ، قتال بعضهم : أنه يبطل الغسل ، وقال بعضهم : لا يبطل ، لأن هذه الحالة ضرورة والشريعة قد استثنت أحوال الضرورة ، فلا حرج على مثل هؤلاء ، وهذا القول هو الموافق لقواعد الشرع الحنيف ولا يجب على المرأة أن تقتضض ضفائر شعرها في الغسل ، بل الذي يجب عليها أن توصل الماء إلى أصول شعرها — جذورها — وإذا كان لها ذؤابة — قطعة من شعرها نازلة على صدغها — فانه لا يجب عليها غسلها ، فإذا كان شعرها منقوضا غير مضمفور ، فانه يجب إيصال الماء إلى داخله ، أن لم يصل الماء إلى جلدها ، وإذا وضعت المرأة على رأسها طيبا تخفيها له جسم يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر ، فانه يجب عليها إزالته حتى يصل الماء إلى أصول الشعر ، وإذا كانت لابسـة أسورة ضيقة أو قرطاً — حلقة — أو خاتماً ، فلهـن يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ما تحته ، فإذا لم يصل الماء إلى ما تحته ، فبانه يجب نزعه ، إذا كان بالأذن ثقب ليس فيه قرط — حلقة — فلهـن يجب أن يدخل الماء إلى داخل الثقب ، فإن دخل وحده فذاك ، وإلا فانه يجب ادخاله بأي شيء ممكن ، ولا يجب أن تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل ، ويجب على الرجل أن يوصل الماء إلى داخل شعر لحيته ، وأن يوصل إلى أصول اللحية ، سواء كان شعره مضمفورا أو غير مضمفور ، ويجب ادخال الماء إلى الأجزاء المائترة في البدن ، كالسرة ونحوها ، وينبغي ادخال أصبعه فيها ، ولا يجب على الإنثى — وهو الذي لم يفتن — أن يدخل الماء إلى داخل الجلدة ، ولكنه يستحب له أن يفعل ذلك .

المالكية — قالوا : فرائض الغسل خمس : وهي النية ، تعميم الجسد بالماء : ذلك جميع الجسد مع صب الماء ، أو بعده قبل جفاف المضمو ، الموالاة ، غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، تغليل شعر جسده جميعه بالماء ، فهذه فرائض الغسل عند المالكية ، فأما النية فقد عرفت أحكامها في « الوضوء » وهي هنا كذلك فرض عند المالكية يصح أن يتأخر عن الشروع في الغسل بزمان يسير عرفاً ، ومطلها في الغسل غسل أول جزء من أجزاء البدن ، وقد عرفت مما تقدم في « فرائض الوضوء » أن النية سنة مؤكدة عند الحنفية ، أما عند المالكية فقأولوا : انها شرط لصحة الغسل ، وسبب ما ذهبوا إليه ، فسلا يصح إلا بها ، ولكنها ليست داخلة في حقيقته . والشافعية اتفقوا مع المالكية على أن النية فرض ، إلا أنهم قالوا : =

لا يجوز تأخيرها من غسل أول جزء من أجزاء البدن بحال : الثاني : من فرائض الغسل تعميم الجسد بالماء ، وليس من الجسد الفم ، والأنف ، وصماخ الأذنين ، والعين ، فان واجب عندهم غسل ظاهر البدن كله ، أما غسل باطن الأشياء التي لها باطن ، كالضمضة والاستنشاق فإبىء بفرض ، بل هو سنة ، كما ستعرفه . نعم إذا كان في البدن ، تكاميش ، فإن عليه أن يحركها ليصل الماء داخلها ، القرض الثالث ، الموالاة ، ويسبر عنه بالفور ، وهو أن ينتقل من غسل الموضع إلى غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول ، بشرط أن تكون ذاكرة قادرا ، وقد تقدم بيان ذلك في الوضوء فارجع إليه أن شئت ، الفرض الرابع : ذلك جميع الجسد بالماء ، ولا يشترط أن يكون ذلك حال صب الماء على البدن ، بل يسكنى ذلك بعد صب الماء ونزوله من على البدن ، بشرط أن لا يجب الماء من على العضو قبل ذلك ، ولا يشترط في ذلك عندهم أن يكون بضموص اليد ، فلو ذلك جزءا من جسمه بذراعه ، أو وضع إحدى رجله على الأخرى ، ودلكها بها ، فإنه يجزئه ذلك ، وكذا يكفى ذلك بمنديل أو فوطاة — أو نحو ذلك على المعتمد من أخذ طرف الفوطاة بيده اليمنى ، والطرف الآخر بيده اليسرى ، وذلك بها ظهره وبدنه ، فإنه يجزئه ذلك ، قبل أن يجب الجسم ، ولو كان قادرا على ذلك بيده على المعتمد ، ومثل ذلك ما إذا وضع في كفه كيسا ، وذلك به ، فإنه يصح بلا خلاف ، لأنه ذلك باليد ، ومن عجز عن ذلك بدنه كله أو بعضه بيده . أو بخرقه ، فإنه يسقط عنه فرض ذلك على المعتمد ، ولا يلزمه أن ينيب غيره بذلك .

الفرض الخامس من فرائض الغسل : تغليل الشعر ، فأما شعر اللحية ، فإن كان غزيرا ففي تغليله خلاف فبعضهم يقول : أنه واجب ، وبعضهم يقول : أنه مندوب ، وأما شعر البدن ، فإنه تغليل في الغسل باتفاق ، سواء كان خفيفا ، أو غزيرا ، ويدخل في ذلك هدب العينين والحواجب ، وشعر الأبط ، والمانة ، وغير ذلك ، لا فرق في كل هذا بين الرجل والمرأة ، وإذا كان الشعر مضفورا فلا يخلو إما أن يكون بضيوط من خارجه ، أو مضفورا بغير ضيوط ، فإن كان مضفورا بضيوط ، فإنه يجب نقضه به . وإن كان هذه الضيوط ثلاثة فأكثر ، أما إن كانت هذه الضيوط أقل من ثلاثة ، فإنه لا يجب نقضه ، إلا إذا اشتد صفره ، وتمذر بسبب ذلك اتصال الماء إلى البشرة ، وكذا إذا كان صفوره شديدا يتمذر منه اتصال الماء إلى البشرة ، وجب نقض الشعر ، والا فلا .

والحاصل أن الشعر المضفر بثلاثة ضيوط فأكثر يجب نقضه بدون كلام ، لأن الشأن فيه أن يكون شديدا يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، أما إن كان مضفورا ، فإن اشتد صفره وجب نقضه ، سواء كان مضفورا بضيوط أو مضفورا بغير ضيوط ، وإن لم يشتد صفره ، فلا يجب نقضه ويستثنى من ذلك كله شعر العروس إذا زينته ، أو وضعت عليه طيبا ونحوه من أنواع الوديع ، فإنها لا يجب عليها غسل رأسها في هذه الحالة لما في ذلك من اختلاف

« المسألة بل يكفي منها بغسل بدنها ومسح رأسها بيدها ، حيث لا يضرها المسح ، فإن كان على بدنها كله طيب ونحوه وتغشى من ضياعه بالماء ، سقط عنها فرض الغسل ، وتيممت . هذا ، وقد تقدم في « مباحث الوضوء » حكم الخاتم الضيق والواسع ، فكذلك الحال هنا ، فإن كان ضيقا ، ولكن يباح له لبسه ، فإنه لا يجب فزعه ، وإن لم يصل الماء إلى ما تحته ، بل يكفي بغسله هو إلى آخرها تقدم .

الشامعية — قالوا : فرائض الغسل اثنان فقط ، وهما النية ، وتعميم ظاهر الجسد بالماء ، هنا ، فإن كان ضيقا ، ولكن يباح له لبسه ، بحيث لو قدمها قبل غسله أول عضو من بدنه بطل الغسل ، كما تقدم في « الوضوء » فارجع إليه إن شئت ، وأما تعميم ظاهر الجسد فإنه يشمل الشعر الموجود على البدن ، ويجب غسله ظاهرا وباطنا ، لا فرق في ذلك بين أن يكون الشعر خفيفا أو غزيرا ، على أن الواجب هو أن يدخل الماء في خلال الشعر ، ولا يجب أن يصل إلى البشرة إذا كان غزيرا لا ينفذ منه الماء إلى البشرة ، ويجب نقض الشعر المغفور إذا منع غفره من وصول الماء إلى باطنه ، لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، فإن كان الشعر متعلقا بطبيعته بدون ضمير ، فإنه يفي عن اتصال الماء إلى باطنه ، ويجب أن يصل الماء إلى كل ما يمكن اتصاله إليه بلا حرج ، حتى لو بقي جزء يسير من البدن لم يصبه الماء بطل الغسل ، ويجب أن يعم الماء تجاويف البدن كعمق السرة وموضع جرح غائر ونحو ذلك ، ولا يكلف بإدخال الماء إلى ما غار من بدنه بأنبوبة ، بل المطلوب منه أن يسهل إدخال الماء بما يستطيعه بدون تكلف ولا حرج ، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، من عجين وشمع وقذى في عينه — عمام — كما يجب أن ينزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ما تحته إلا بنزعه ، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها الضيق — حلقها — وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط ، فإنه لا يجب اتصال الماء إلى داخله . لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن ، والثقب من الباطن لا من الظاهر ، ويجب غسل ما ظهر من صماخي الأذنين — الصماخ هو خرق الأذن — أما داخلها ، فإنه لا يجب غسله ، وكذا يجب اتصال الماء إلى ما تحت القلفة — القلفة هي الجلد الموجودة في قبل الرجل قبل أن يختن — فإذا لم يمكن غسل ما تحتها إلا بإزالتها ، فإن أزالها تجب ، وإن تعذرت إزالتها يكون حكمه كحكم من فقد الماء والتراب الذي يتيمم به ، ويقال له : فاقد الطهورين ، وإذا مات الأتلف يمدفن بلا صلاة عليه على المعتد ، وبغسلهم يقول : يقوم شخص بتيمة ، ويصلى عليه ، وبذلك تعلم أن الاحتلجان واجب عند الشامعية وهو من مقتضيات الصحة في زماننا فمن لم يختن فهو جاهل فذر .

الحنابلة — قالوا : فرض الغسل شيء واحد ، وهو تعميم الجسد بالماء ، ويدخل في الجسد اللحم والعظم ، فإنه يجب غسلهما من الداخل ، كما يجب غسلهما في الوضوء .

= والشعر الموجود على البدن يجب غسله ظاهرا وباطنا ، بحيث يدخل الماء الى داخله ، وان لم يصل الى الجلد اذا كان غزيرا ويجب على الرجل اذا غفر شعره أن ينفضه حال الغسل ، أما المرأة فانها لا يجب عليها نقض صفائر شعرها في الغسل من الجنبات لا في ذلك من مشقه وخرج ، بل الواجب عليها تحريك شعرها حتى يصل الماء الى جذوره - أصوه - نعم يندب لها أن تنقض صفائرها فقط .

هذا في الغسل من الجنابة ، أما في الغسل من الحيض فانها يجب عليها أن تنفض صفائرها شعرها ذلك لأنه لا يكرر كثيرا ، فليس فيه هرج ومشقة ، ويشمل ظاهر البدن داخل الخافضة ، وقد تقدم بيانها اذا لم يتعذر رتمها . وإلا فلا يجب ، ويجب اتصال الماء إلى ما تحت الأظفار ونحوه ، على أن الضابطة قالوا : ان التسمية فرض في الغسل بشرطين : أن يكون اللقائم بالمسل عالما ، فلا تفترض على الجاهل ، وأن يكون ذكرا ، فلا تفترض على الناس ، وهذا الحكم خاص بهم لم يشاركهم فيه أحد من الأئمة .

### ملخص الاتفاق عليه والمختلف فيه

#### من فرائض الغسل

اتفق الأئمة الأربعة على أن تعميم الجسد كله بالماء فرض ، واحتفظوا في داخل النسم والأظفار فقال الحنابلة والحنفية : انه من البدن ، فالمضمضة والاستنشاق فرض عندهما في الغسل ، وقد عرفت أن الضابطة يقولون . ان غسل الفم والأظفار من الداخل فرض في الوضوء أيضا ، ولكن الحنفية لم يوافقوهم على ذلك في الوضوء ، أما الشافعية والمالكية فقد قالوا : ان الفرغ هو غسل الظاهر فقط ، فلا تجب المضمضة والاستنشاق لا في الوضوء ولا في الغسل ، واتفقوا على ضرورة اتصال الماء الى كل ما يمكن اتصاله اليه من أجزاء البدن ، ولو كانت غائرة ، كعمق السرة ، ومحل لأمليات الجراحية التي لها أثر غائر ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يجب أن يتكلف ادخال الماء الى التقب الموجود في بدنه بأنبوبة - ظلمة - ونحوها ، فلو ضرب شخص برصاصة فحفر في بدنه ثقبا غائرا ، فان الواجب عليه أن يغسل ما يصل اليه دون كلفة وخرج باتفاق الأربعة ، الا أن الشافعية قد اعتبروا ثقب الأذن الذي يدخل فيه القرط - الحلق - من أنباط لا من الظاهر ، فلا يلزم ادخال الماء اليه ، ولو أمكن ، واتفقوا على إزالة كل حائل يمنع وصول الماء الى ما تحته ، كحجين وشعر بعض ما في عينه ، الا أن الحنفية قد اعتدروا للصنع ما يلصق بروس أناملهم تصت الأظفار اذا كان يتعذر عليهم إزالته دفعا للخرج ، أما غيرهم فانهم يكفون إزالته ، كما قال الأئمة الثلاثة ، واتفقوا على وجوب تغطية الشعر اذا كان خفيا يصل الماء الى ما تحته من الجلد ، أما اذا كان غزيرا فان المالكية قالوا : يجب أيضا تغطيته وتحريكه حتى يصل الماء الى ظاهر الجلد ، أما الأئمة الثلاثة فقد قالوا : أن الواجب هو أن يدخل الماء الى باطن الشعر ، =

## مبحث سنن الغسل ، ومنهوباته

### ومكروهاته

قد ذكرنا في « مباحث الوضوء » تعريف السنة والمندوب والمكروه ونحوها عند كل مذهب فمن شاء معرفتها فليرجع إليها ، وسنذكر هنا سنن الغسل ومنهوباته مفصلة ، أما مكروهاته فانها عبارة عن ترك سنة من سننه ، واليك بيانها مفصلة في كل مذهب ، تحت الخط الذي أمامه (١) .

=فصله أن يفسل ظاهراً ، يحركه كي يصل الماء الى باطنه ، أما الوصول الى البشرة - الجاد - لانه لا يجب ، واختلفوا جميعاً في الشعر المصفور . فالحنفية قالوا : انه لا يجب - نقضه ، وانما الواجب هو أن يصل الماء الى جذور الشعر ، فان كان الشعر غير مضفور ، فانه يجب تحريكه حتى يدخل الماء في باطنه ، ولن يرخص للمرأة التي على رأسها الطيب المانع من وصول الماء الى جذور الشعر ، بل قالوا : يجب عليها إزالة الطيب ولو كانت عروساً ، وهذا الحكم انتقل عليه الصنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، واختلف فيه المالكية فقط ، فبم الذين رضوا للعروس بترك الطيب والزينة ، وعدم غسل الرأس ، وهذه رخصة جميلة ، وقال الشافعية : يجب نقض الشعر المصفور أن توقف على نقضه وصول الماء الى باطنه ، والا فلا ، وقال الحنابلة : يجب نقض صفائر الرجل في الغسل بلا كلام ، وأما المرأة ، فانه يجب عليها أن تنقضه في الغسل من الحيض والنفاس دون الجفلة - دفعا للمثقة والهرج ، وقد انفرد المالكية وحدهم بعد فرائض الغسل خمساً ، على أنك قد عرفت أن النية فرض عند الشافعية أيضاً فهم متفقون مع المالكية على فرضيتها ، أما الحنابلة فانهم يقولون : ان النية شرط لا فرض ، كما تقدم في «الوضوء» والحنفية يقولون : انها سنة ، وما عدا ذلك من الفرائض التي ذكرها المالكية فهي سنن عند الأئمة الآخرين .

(١) المندوبة - عدوا سنن الغسل - كما يأتي - : الوضوء قبله ، وقد عرفت أن المضمضة والاستنشاق فرض عندهم ، ازالة ما على بدن الذي يريد الغسل من القذر ، تثليث غسل الأعضاء ، تقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ، الموالاة ويحبر عنها بالفور ، وهي عبارة عن أن يبدأ في غسل العضو قبل أن لا يجف الذي قبله ، ذلك ، اعادة غسل رجله في مكان غير الذي اغسل فيه ، فلو كان واقفاً فجلس ، وعمم الماء رجله ، فانه يندب له أن يعيد غسلها خارج الطست ، وأما التسمية في أول الغسل فهي فرض ، بشرط أن يكون عالماً بأحكام الغسل ونحوها ، ذاكرة ، وتسقط عن الجاهل والثلثي ، ولذا لم يذكرها من فرائض الوضوء ، ولا فرق عند الحنابلة بين المندوب والسنة ، وهم متفقون مع الشافعية في ذلك ، كما تقدم في «الوضوء» .



## مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل أو يندب

قد عرفت مما قدمناه لك في « موجبات الغسل » الأمور التي توجب الغسل وتجلب فرضاً لازماً ، وهناك أمور يسن من أجلها الغسل أو يندب ، وفي هذه الأمور تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية عدوا سنن الغسل كالآتي : البدأة بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه : نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه إلى الكوعين ثلاثاً ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك ، وأن لم يكن عليه نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله وضوء الصلاة ، ألا أنه يؤخر غسل رجليه إن كان في مستقع يجتمع فيه الماء ، كالمسجد ونحوه ، أما إذا كان ولقفاً على حجر ، أو لأبسا في رجليه نعلا من الخشب .. فيقرب - فإنه لا يؤخر غسل رجليه ، وذلك لأنه في الحالة الأولى يكون واقفاً في الماء الذي ينزل من بدنه ، وربما كان عليه شيء من الانذار ، فلذا كان من السنة تأخير غسل الرجلين في هذه الحالة ، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاً فرض ، والاخران سفتان . والذكر ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وتثليث كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة ، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل ، وقد تقدمت .

وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء ، إلا الدعاء المأثور ، فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل ، لوجود الغسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالإنذار .

الشافعية - عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل لليدين إلى الكوعين ، كما في الوضوء ، والوضوء كاملاً قبله ، ومنه المضمضة والاستنشاق ، وإذا توضأ قبل أن يغتسل ، ثم أحدث فإنه لم يحتاج على إعادة الوضوء ، لأنه قد أتى بسنة الغسل ، وبعض الشافعية يقول : إذا انتقض وضوءه قبل أن يغتسل تطلب منه اعادته ، وذلك ما تصل إليه يده من بدنه في كل مرة ، والمواولة ، وغسل الرأس أولاً ، واليدين ، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وألا وجبت إزالته أولاً ، وسر العورة ولو كان بخلوة ، وتثليث الغسل وتغليل الشعر والأصابع ، وترك حلق الشعر ، وقلم الظفر قبل غسله ، والذكر الوارد في الوضوء ، وترك الاستعانة بخبره إلا لغيره ، واستعمال القبلة ، وإن يغتسل بمكان لا يصيبه رشاش الماء ، وترك نفث البول عن أعضائه ، وترك الكلام إلا لحاجة ، وأن يتوضأ المرأة داخلها فرجها تظنه عليها مسكاً أو طهر أو غير ذلك من الطهين أن وجد ، بشرط أن لا تكون متلبسة بالحرير وأن لا تكون مائتة ، وأن لا تكون

= في حداد على زوجها الميت • والا فلا تفعل ذلك ، وغسل الأعلى قبل الأسفل الا مذكيره فانه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا يتقضى وضوء بللّس ، ويخصها بنية رفع الحدث عنها ، والسنة والمنحوب عند لشافعية واحد ، كما تقدم •

المالكية - عدوا سنن الغسل أربعة ، وهي غسل يديه الى الكوعين ، كما في الوضوء والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار • وهو أخرج الماء من الأنف ، ومسح صماغ الأذنين • وعدوا مندوبات الغسل عشرة : وهي التسمية في أوله ، والبداة بإزالة ما على فرجة أو باقي جسده من نجاسة ، أو قذر لا يمنع وصول الماء الى البشرة ، والا وجبت إزالته ، وفعله في موضع طاهر ، والبداة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا ، وغسل أعلى البدن قبل أسفله ، ما عدا الفرج ، فيستحب تقديم غسله ، خشية تقضى الوضوء بمسه لو أخره وألحقت المرأة بالرجل ، وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ، وتثليث غسل لرأس ، بحيث يعمها بالماء في كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهرا وبطنا ، وذراعا الى المرفق على الشق الأيسر ، وتثليث صب ماء بلاحد ، بحيث يقتصر على القدر الذي يكفي لغسل الأعضاء ، واستحضار النية الى تمام الغسل والسكوت الا عن ذكر الله أو الحاجة •

المالكية - قالوا : الاغتسالات السنوية ثلاثة : أحدها : غسل الجمعة لمصلحتها ، ولو لم تلزمه ويصح بطولع الفجر والاتصال بالذهاب الى الجامع ، فان تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب الى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ، ثانيها : الغسل للعيدين ، فانه سنة على الراجح وإن كان المشهور ندبه ، ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل ، ويندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ، ولا يشترط اتصاله بالتوجه الى مصلى العيد ، لأنه لليوم لا للصلاة ، فيطلب ولو من غير المصلى ، ثالثها : الغسل للأحرام حتى من الحائض والذماء •

والاغتسالات المنسوبة ثمان : وهي : الغسل لمن غسل ميتا ، والغسل عند دخوله مكة ، وهو للطواف ، فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة ، وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ، ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ مظيفة ، والغسل لاستدانة عند انقطاع دمها •

الحنفية - قالوا : إن الاغتسالات السنوية أربعة ، وهي الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها فهو للصلاة لا لليوم ، ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ، ثم أحدث قنوصا وصلى الجمعة لم تحصل السنة ، والغسل للعيدين ، وهو كغسل الجمعة للصلاة لليوم ، والغسل عند الاحرام بحج أو عمرة ، للوقوف بعرفة ، ويندب الغسل في أمور : منها الغسل لمن أثنى من جهنمه أو اغفائه أو سكره أو يوجب أحدهم بطلا ، فان وجده ففتن أنه منى •

== أو شك في أنه منى أو مذى ، وجب الغسل ، فإن شك في أنه مذى أو ودى لم يجب عليه الغسل ، كالفائمه عند انتقامه ، ومنها الغسل بعد الحجامة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة وليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولمسالة الكسوف والخسوف واستسقاء ، وللفزع أو ظلمة شديدة أو ريح شديدة ودخول مدينة الرسول ﷺ ، ولحضور مجامع الناس ، وللبس ثوبا جديدا ، ولأن غسل ميتا ، ولأن تاب من ذنب ، ولأن قدم من سفر ، ولستحاضة انقطع دمها ، ولأن أسلم من غير أن يكون جنبيا ، والا وجب غسله . وقد عد بعض الحنفية قسما آخر ، وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت ، والصحيح أنه فرض كساية على المسلمين ، وكذا عديبهم غسل من أسلم جنبيا ، أو بلغ بالاختلام واجبا : والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل ، كمن أسلم غير جنب للفرق بينهما وبين من أسلم جنبيا ، فإلن الجنابة صفة لا تنقطع-ح- بإسلام ، أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الثالثة - قالوا : ان الغتسلات غير المفروضة كلها سنة اذ لا فرق بين المندوب والسنة عندهم ، وهى كثيرة : منها غسل الجمعة إن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق الى فراغ سلام أمام الجمعة ، ولاتسن اعادته ، وإن طرأ بعده حدث . ومنها الغسل من غسل الميت ، سواء كان الغاسل ظاهرا أو لا ، ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالاعراض عنه ، وكسلة الميتة ، ومنها غسل العيدين ، ولو لم يرد صلاتهما ، لأنه للزينة ، ويدخل وقته من نصف ليلة العيد ، ويخرج بغروب شمس يومه ، ومنها غسل من أسلم خائفا من الحدث الأكبر ، أما إذا لم يغسل منه فيجب عليه الغسل ، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ، ويدخل وقته بعد الإسلام ، ويفوت بالاعراض عنه ، أو طول الزمن ومنها الغسل لاستسقاء ، أو كسوفين ، إن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بمرادة الصلاة إن أرادها منفردا أو باجماع الناس إن أرادها معهم ، وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء تغير الشمس أو القعر ويخرج بتعام الانجلاء ومنها الغسل من الجنون والأفشاء ، ولو لحظة ، بعد الاتفاق إن لم يتحقق الإنزال ، والا وجب الغسل ، ومنها الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس ، ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن قد اغتسل للوقوف بعرفة ، والا كفى الأول ، ويدخل وقته بالشروب ، ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام ، وسياىى تعليق ذلك في « مباحث الصحح » ، ومنها الغسل لرمى الجمار الثلاث في غير يوم النحر ، ومنها الغسل عند تغير رائحة البدن ، بما يعلق به من عرق ، وأوساخ ، وقحو ذلك ، ومنها الغسل لمحضو مجامع الغير ، وهذا من محاسن الشريعة ، فإنه لا يليق بالإنسان أن =

مبحث ما يحرّم على الجنب أن يفضّه قبل أن يقتصر

من نضول مسجد ، وقراءة قرآن ، ونحو ذلك

يحرّم على الجنب أن يباشر عملاً من الأعمال الشرعية الموقوفة على الوضوء ، قبل أن يغتسل ، فلا يحل له أن يصلي نفلاً أو فرضاً وهو جنب ، إلا إذا فقد الماء أو عجز عن استعماله لمرض ونحوه مما يأتى فى « مباحث التيمم » أما الصيام فرضاً أو نفلاً ، فإنه يصح من الجنب ، فإذا أتى الرجل زوجته قبل طلوع الفجر فى يوم من رمضان ، ولم يغتسل بعد ذلك ، فإن صيامه يصح ، كما يأتى فى « مباحث الصوم » ومن الأعمال الدينية التى لا يحل للجنب فعلها ، قراءة القرآن ، فيحرّم عليه قراءة القرآن وهو جنب ، كما يحرم عليه من المصنف من باب أولى ، لأن من المصنف لا يحل بخير ونحوه ، ولو لم يكن الشخص جنباً ، فلا يحل مسه للجنب من باب أولى ، ومنها دخول المسجد ، فيحرّم على الجنب أن يدخل المسجد ، على أن الشارع قد رخص للجنب فى تلاوة اليسر من القرآن وفى دخول المسجد ، بشروط مفصلة فى المذاهب . فانظرها تحت التبعول الذى أمامك (١) .

= يكون مصدراً لإيذاء الناس بما ينبعث منه من رائحة فظرة ، ومنها الغسل بعد الحجامه والقصد لأن الغسل يعيد للبدن نشاطه ، ويعوّنه ما فقد من دم ، ومنها الغسل للاعتكاف ، لأنه يحسن بمن يريد أن يقطع المناجاة مولاه أن يكون نظيفاً ، ودخول مدينة الرسول ﷺ وفى كل ليلة من رمضان ، ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن . أما إذا بلغ بالاحتلام ، فإنه يجب عليه الغسل ، كما سبق ، ومنها الغسل عند سيلان الوادى بالماء أو النيل فى أيام زيادته ، لما فى ذلك من إعلان شكر الله عز وجل ، ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها ، لأنها بذلك تصبح عرضة للخطبة ، فيحسن أن تكون نظيفة .

الحنابلة - حصروا الاغتسالات السنوية فى ستة عشر غسلاً ، وهى الغسل لمصلاة جمعة يريد حضورها فى يومها إذا صلاها ، والغسل لمصلاة عيد فى يومها إذا حضرها وصلّاها ، وهو للمصلاة لا لليوم ، فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، والغسل لمصلاة الكسوفين ، والغسل لمصلاة الاستسقاء ، والغسل أن غسل ميتاً ، والغسل أن أفاق من جنونه ، والغسل أن أفاق من أغمائه بلا حصول موجب للغسل فى اثنتيهما ، والغسل للمستحاضة لكل صلاة ، والغسل للأحرام بحج أو عمرة ، والغسل لدخول حرم ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة ، والغسل للوقوف بمزلفة ، والغسل لرمى الجمار ، والغسل لطواف الزيارة ، وهو لطواف الركن ، والغسل لطواف الوداع .

(١) الملكية - قالوا : لا يجب للجنب أن يقرأ القرآن إلا بشرط أن أحدهما أن يقرأ ما تيسر من القرآن ، كآية ونحوها فى حالتين . الحالة الأولى : أن يتصدق بذلك التحصن من نحو ونحوه ، الحالة الثانية : أن يستدل على حكم من الأحكام الشرعية ، وفيما عدا ذلك =

= فانه لا يحل له أن يقرأ شيئاً من القرآن ، كثيراً كان أو قليلاً ، أما دخول المسجد ، فانه يحرم على الجنب أن يدخله ليمكث فيه ، أو ليتخذ طريقاً يمر منها ، ولكن يباح له دخول المسجد في صورتين : الصورة الأولى : أن لا يجد ماء يقتسل منه إلا في المسجد ، وليس له طريق إلا المسجد ، فحينئذ يجوز له أن يمر بالمسجد ليقتسل ، ومثل ذلك ما إذا كان الدنو ، أو الحبل الذي يزرع به الماء في المسجد ، ولم يجد غيره ، فان له أن يدخل المسجد ليأخذه ، وهذه الصورة كانت كثيرة الوقوع في القرى التي لم يست بها أنابيب — مواسير — أما الآن وقد عمّت الأنابيب ، وبطلت المياضي والمطاطس ، وأصبحت دورة المياه مقتصة بباب ، فانه ينبغي للجنب أن يدخل من باب الدورة ، ولا يمر في المسجد ، فإذا وجد مسجد ليس فيه مواسير ، وليس له باب دورة ، انحصر ماء التسل فيه ، فان له أن يدخل المسجد ليقتسل ، ويجب عليه أن يتيمم قبل الدخول ، الصورة الثانية : أن يخلف من أدى يلحقه ، ولم يجد له مأوى سوى المسجد ، فان له في هذه الحالة أن يتيمم ، ويدخل ، ويبيت فيه حتى يزول ما يخاف منه .

هذا إذا كان الشخص مقيماً في بلدته سليماً من المرض ، أما إذا كان مسافراً ، أو كان مريضاً وكان جنباً ، ولم يتيسر له استعمال الماء ، فان له أن يتيمم ، ويدخل المسجد ، ويصلي فيه بالتيمم ، ولكن لا يمكث فيه إلا للضرورة ، وإذا أعظم في المسجد ، فانه يجب عليه أن يخرج منه سريعاً ، وإذا أمكنه أن يتيمم ، وهو خارج بسرعة كان حسناً . وبالجملـة فلا يجوز للجنب أن يدخل المسجد إلا في حالة الضرورة .

الحضية — قالوا : يحرم على الجنب تلاوة القرآن ، قليلاً كان ، أو كثيراً ، إلا في حالتين : أحدهما : أن يفتتح أمراً من الأمور المهمة — ذات بلك — بالتسمية ، فانه يجوز للجنب في هذه الحالة أن يأتي بالتسمية مع كونها قرآناً ، فانهما : أن يقرأ آية قصيرة ليدعو بها لأحد ، أو ليثني بها على أحد ، كأن يقول : « رب اغفر لي ولوالدي » أو يقول : « أشهد على السكار رحمة بينهم » ونحو ذلك ، وكذلك يحرم على الجنب دخول المسجد إلا للضرورة ، والضرورة في مثل هذا تقدر بما يناسب ، فمنها أن لا يجد ماء يقتسل به إلا في المسجد ، كما هو الشأن في بعض الجهات ففي هذه الحالة يجوز له أن يمر بالمسجد إلى المثل الموجود فيه الماء ليقتسل ، ولكن يجب عليه أن يتيمم قبل أن يمر ، ومن ظفك ما إذا اضطـر إلى دخول المسجد خوفاً من ضرر يلحقه ، كما يقول الملكية ، وعليه في هذه الحالة أن يتيمم .

والحاصل أن يتيمم الجنب بالنسبة لدخول المسجد بكرة يكون واجباً ، وتارة يكون مندوباً فيجب عليه أن يتيمم في صورتين ، الصورة الأولى : أن تعرض له الجنابة ، وهو خارج المسجد ثم يضطر لدخول المسجد ، وفي هذه الحالة يجب عليه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينالم في المسجد وهو ظاهر ، فيحتلم ، ثم يضطر للمكث به لوخف من خبر ، وفي هذه

### مباحث الحيض

يطلق بالحيض مباحث : أحدها : تعريفه ، ويشتمل التعريف على بيان معنى دم الحيض وألوانه ، ومقداره الذي تعتبر به المرأة حائضا ، وبيان السن الذي يصح أن تحيض فيه الأدمية والذي لا يصح ، ويبين كون العامل تحيض أو لا تحيض ، وغير ذلك من الأمور التي يستلزمها التعريف ، ثانياً : بيان مدة الحيض ، ومدة الطهر ، ثالثاً : بيان معنى الاستحاضة ، واليك بيانها على هذا الترتيب .

« الحالة يجب عليه أن يتيمم فالتيمم لا يجب عليه إلا في هاتين الصورتين ، وما عداهما فإنه يندب له التيمم . فيندب إن عرضت له جنابة في المسجد ، وأراد الخروج منه أن يتيمم ، أو اضطرت له الضرورة إلى الدخول وهو جنب ، ولم يتمكن من التيمم ثم زالت الضرورة ، وعرج ، فإنه يندب له أن يتيمم . وكى يمر به وهو متيمم ، وعلى كل حال ، فإن هذا التيمم لا يجوز له أن يقرأ به ، أو يملأ به .

هذا ، وسطح المسجد له حكم المسجد في ذلك كله ، أما فناء المسجد — حوشه — فإنه يجوز للجنب أن يدخله بدون تيمم ، ومثله مصلى العيد والجنابة ، والخانقاه — متبريد الصوفية — فإنها جميعاً لها حكم المسجد ، أما المساجد التي بالمدارس ، فإن كانت عامة لا يمنع أحد من الصلاة فيها ، أو كانت إذا أغلقت تتكون فيها جماعة من أهلها ، فهي كسائر المساجد ، لها أحكامها ، وإلا فلا .

الشافعية — قالوا : يحرم على الجنب قراءة القرآن ، ولو حرفاً واحداً ، أن كان قاصداً تلاوته ، أما إذا قصد الذكر ، أو جرى على لسانه من غير قصد ، فلا يحرم ، ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » ، كما يجوز لفائدة الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته متى أبيحت له للضرورة ، وهي صلاة الفرض ، وكذلك الحائض أو النفساء ، أما المرور بالمسجد ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء من غير مكث فيه ، ولا تردد بشرط أن عدم تلوث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم ، لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ، فإنه لا يحرم ، ويجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمكث في المسجد للضرورة ، كما إذا احتلم في المسجد ، وتمسخر خروجه منه لنقل أبوابه ، أو خوفه على نفسه أو ماله ، لكن يجب عليه التيمم بشير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلاً ، فإن وجد ماء يكتفيه للوضوء وجب عليه الوضوء .

الحنابلة — قالوا : يباح المحدث حدثاً أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو تدره من التلويلة ، ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأتي بذكر يوافق لفظ القرآن كالمسئلة عند الأكل ، وقوله عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » =

## تعريف الحيض

معنى الحيض في اللغة السيالان ، يقال : حائض الوادي ، إذا سال به الماء وحاضت الشجرة إذا سال منها الصمغ الأحمر ، وحاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ، فهي حائض وحائضة ، إذا جرى دم حيضها ، ويسمى الحيض الطمث ، والاضطك ، والأعصار ، وغير ذلك . أما معناه في اصطلاح الفقهاء ، فقد ذكرناه مفصلاً في المذاهب تحت اللفظ الذي أمامك ، ليسهل حفظه ، ومعرفة ما اشتمل عليه (١) من بيان معنى دم الحيض ، وبيان هل الحامل تحيض أو لا ، وبيان السنن التي يمكن فيها الحيض ، وبيان المقدور الذي يعتبر حيضاً ، ونحو ذلك .

= أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم أن أمن تلويث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء . ولو بدون ضرورة . أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لهما المكث بالوضوء ، إلا إذا انقطع الدم .

(١) المالكية — قالوا : الحيض دم خرج بنفسه من قبل امرأة في السن التي تحمل فيه عادة ، ولو كان دفقة واحدة ، واليك بيان كل كلمة من كلمات التعريف : فأما قوله : دم ، فإن المراد به عندهم ما كان ذا لون أحمر خالص الصمرة ، أو كان ذا لون أصفر ، أو كان ذا لون أكثر ، وهو ما كان وسطاً بين السواد والبياض . فالحيض يشمل أنواع الدم الثلاثة المذكورة ، وإن كان الدم في الحقيقة مختصاً بما كان لونه أحمر خالص الصمرة ، وهذا هو المشهور في مذهب المالكية ، فلو فرض وخرج من قبل المرأة التي في سن الحيض ماء أصفر ، أو أكثر ، فإنه حائضاً ، كما إذا رأت دم أحمر ، وبعضهم يقول : إن الحيض هو الدم الأحمر ، أما الأصفر والأكثر ، فليس بحيض مطلقاً ، وبعضهم يقول : إن الأصفر ، والأكثر إذا نزل في زمن الحيض كان حيضاً والا فلا ، ويروي بعض المحققين أن هذا القول هو أصح الأقوال ، وأما قوله : خرج بنفسه من قبل امرأة ، فمعناه أن دم الحيض المعتبر هو ما خرج بدون سبب من الأسباب ، فإذا خرج الدم بسبب الولادة لا يكون حيضاً ، بل يكون نفاساً ، وسيأتي حكم النفاس ، وإذا خرج بسبب افتساض البكارة ، فأمره ظاهر ، لأنه يكون كالدم الخارج من يد الإنسان ، أو أنفه ، أو أي جزء من أجزاء بدنه ، فليس على المرأة إلا تطهير المبل الملوث به ، أما إذا خرج دم الحيض بسبب دواء في غير موعده ، فإن الظاهر عندهم أنه لا يسمى حيضاً ، فعلى المرأة أن تصوم وتصل ، ولكن عليها أن تقضى الصيام احتياطاً لاحتمال أن يكون حيضاً ، ولا تقضى به عدتها وهذا بخلاف ما إذا استعملت دواء ينقطع به الحيض في غير وقته المعتاد ، فإنه يعتبر طهراً ، وتقضى به العدة ، على أنه لا يجوز للمرأة أن تمتنع حيضها ، أو تستعجل انزاله إذا كان ذلك يضر صحتها ، لأن المحافظة على الصحة واجبة ، وحامل هذا القيد أن الحيض يشترط فيه أن يكون خارجاً من مجمل =

— المرأة ، فلو خرج من دبرها ، أو أى جزء من أجزاء بدنها ، فإنه لا يكون حيضاً ، وإن يخرج بنفسه لا بسبب من الأسناب ، والإفلا يكون حيضاً ، وقوله : فى السن الذى تحصل فيه عادة . خرج به الدم الذى تراه الصغيرة التى لا تحيض ، والدم الذى تراه الكبيرة الأيسة من الحيض ، فإنه لا يكون حيضاً ، فأما الصغيرة عندهم فهم ما كانت دون تسع سنين ، فإذا رأت هذه دماً ، فإنه لا يكون حيضاً جزماً ، أما إذا رآته بنت تسع سنين ، فإنه يسأل عنه أهل الخبرة من النساء العارفات ، أو الطبيب الأمين فإن قالوا : أنه دم حيض فذاك والا فلا ، ومثل بنت تسع بنت عشر سنين إلى ثلاث عشرة . فإنه يسأل عن دما أهل الخبرة ، ويقال لمن بلغت ثلاث عشرة : مرافقة . فإن زاد منها على ثلاث عشرة ، فإنه يكون حيضاً جزماً ، وأما الكبيرة فإن بلغ منها خمس سنين سنة ، فإنه يسأل عن دما أهل الخبرة ، ويعمل برأيهم ، إلى أن تبلغ سن السبعين ، وفى هذه الحالة إذا رأت دماً ، فإنه لا يكون حيضاً قطعاً ، على أن المالكية يسمون الدم الخارج بصد السبعين استحاضة ، ويسمون الدم الخارج من الصغيرة التى لم تبلغ تسع سنين دم علة وفساد : خلافاً للحنفية ، فإنهم يطلقون عليه دم استحاضة ، لا فرق بين صغيرة وكبيرة ، ومن هذه القيود تعلم أن الحامل تحيض عند المالكية ، فإن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها ، وهى المدة التى يظهر فيها الحمل عادة — فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوماً إن استمر بها الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى ستة أشهر ، وإن رأت الدم بعد مضى ستة أشهر ، فإن مدة حيضها تقدر بثلاثين يوماً إذا استمر نزول الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى أن تضع الحمل ، أما إذا رأت الدم فى الشهر الأول ، أو الثانى ، فإن مدة حملها تكون كالمدة المتأخرة وستينيتها فى « مبحث مدة الحيض والطهر » وقوله : ولو كان الحيض دقيقاً ، الدقيق — بضم الدال ، وفتحها — التثنية الذى ينزل فى زمن يسير ، ومعنى ذلك أن المرأة تعتبر حائضاً ، ولو نزل منها دم يسير ، فلا تصح منها الصلاة إلا إذا طهرت ، وإذا كانت صائمة فسد صومها ، ووجب عليها القضاء ، على أن أدم اليسير لا تقتضى به العدة ، بل لا بد من أن يستمر نزول الدم يوماً أو بعض يوم ، راجع صحيفة ٨٠٠ فى « الجزء الرابع » من هذا الكتاب .

الحنفية — قالوا : أن الحيض يصح أن يعتبر حدثاً كخروج الربيع ، ويصح أن يعتبر من باب النجاسة ، كالبول . فعلى الاعتبار الأول يعرفونه بأنه صفة شرعية توصف بها المرأة بسبب نزول الدم فحترم وظأها ، وتمنعها من الصلاة والصيام ، وغير ذلك ، مما سيأتى فى « مبحث ما لا يحل للحائض فعله » ، وعلى الاعتبار الثانى يعرفونه بأنه دم خرج من رحم امرأة غير حامل ، وغير صغيرة أو كبيرة أيسة من المحيض — لا بسبب ولادة ، ولا بسبب مرض ، فنقولهم : دم ، يشمل ما كان على لون من ألوان الذماء الستة ، وهى : الحمرة ، والكدرية ، والبضرة ، والقربية — نسبة للتريب ، بمعنى التراب — والبضرة ، والسواد ، فإذا =



نزل من رحم المرأة سائل متصف بلون من هذه الألوان ، فإنه يكون دم حيض ، بشرط أن يخرج إلى ظاهر القبل ، والمراد به ما يظهر من فرج المرأة حال جلوسها ، فلو أحست بالدم من الداخل ، فوضعت قطعة أو نحوها منعت من وصوله إلى ظاهر قبلها ، فإنها لا تكون حائضا ، فلو كانت صائصة ، وأحست بدم الحيض من الداخل ثم وضعت قطعة ونحوها ، منعت من وصوله إلى ظاهر القبل ، فإن ميأماها لا يفسد ، ثم إذا وصل الدم إلى الظاهر كانت المرأة حائضا ، ولو لم يكن الدم سائلا ، لأن السيلان ليس شرطا في الحيض عندهم ، فلو رأت الدم وانقطع قبل عاداتها ، ثم عاد ثانيا ، فإنها تعتبر حائضا في الزمن الذي انقطع فيه ، ولا يقال : أن الحيض هو الدم ، فكيف تعتبر حائضا مع انقطاعه ، لأنهم يقولون : إنها في هذه الحالة تكون حائضا حكما ، بمعنى أن الشارع حكم بحيضها ، وإن لم ينزل الدم بالقطر ، وقولهم : غير حامل ، خرج به الدم الذي تراه المرأة وهي حامل ، فإنه لا يقال له : دم حيض عند الحنفية ، وقولهم : غير صغيرة ، وغير كبيرة ، خرج به أدم الذي تراه الصغيرة ، وهي من لم تبلغ سبع سنين فإنه لا يسمى حيضا ، ومثله أدم الذي تراه الكبيرة ، وهي التي زاد سنها على خمس وخمسين سنة ، ويقال : آيسة من الحيض : فإنه لا يسمى حيضا ، وذلك هو المعتمد عندهم ، ومن زادت على خمس وخمسين سنة إذا رأتهما قويا كالحيض ، فإنه يعتبر حيضا ، والاصل أن الدم الذي تراه الحامل أو الصغيرة أو الآيسة من الحيض لا يقال له : حيض ، وإنما يقال له : استحاضة ، أما دم افتضاض البكرة ، فأمر ظاهر ، لأنه ليس من الرحم ، فلا يقال له : حيض باتفاق ، ويعنفهم يقتصر في التعريف على قوله : دم خرج من رحم امرأة ، ويحل ذلك بأن دم الاستحاضة لا يخرج من الرحم الذي هو وعاء الولد ، وإنما يقال له : خرج من الفرج ، ولعل هذا التدقيق من اختصاص الأطباء أما الفقهاء فإنهم لا يحتاجون إليه وما داموا قد حددوا سن المرأة التي تعتبر حائضا من صغرها إلى شيخوختها ، وحددوا مدة معينة لأكثر الحيض وأقله ، فإن كل ما وراء ذلك تدقيق لا ينبغي الخوض فيه إلا لعالم بالطب الذي يمكنه أن يعرف عمليا الفرق بين دم الاستحاضة ودم الحيض ، وهل هما يفرجان من محل واحد أو لا .

الشافعية - قالوا : الحيض هو الدم أنفارج من قبل المرأة السليمة من المرض المنوجب لنزول الدم ، إذا بلغ سنها سبع سنين ، فأكثر ، من غير سبب ولادة ، فقولهم : الدم ، المراد بالدم ما كان له لون من ألوان اللحاء ، وألوان الدماء خمسة : أحدها السواد ، وهو أقواها صدهم ، ثانيها : الحمرة ، وهي تلى السواد في القوة ، ثالثها : الشقرة ، وهي تلى السواد في القوة ، رابعها : الكدرة ، وقد عرفت معناها فيما تقدم للملكية ، وهي تلى السواد ، خامسها : الصفرة هي تلى الكدرة ، وقيلة : بل الصفرة أقوى من الكدرة ، وعلى كل فالأمر سهل ، لأنها جميعها يقال لها : حيض ، وقوله : الخارج من قبل المرأة ، المراد به أقصى الرحم ، فالدم عندهم يخرج من عرق في أقصى الرحم ، سواء كانت المرأة حاملا أو غير حامل ، لأن

## مدة الحيض

المراد بمدة الحيض مقدار الزمن الذي تمتد فيه المرأة حائضاً ، بحيث لو نقص أو زاد لا تعتبر المرأة حائضاً ، وإن رأت الدم ، وله مبدأ ونهاية ، فأقل الحيض يوم و ليلة ، بشرط أن يكون الدم نازلاً كالمتاد في زمن المبيض ، بحيث لو وضعت قطنة لتلوثت بالدم ، والمزاد باليوم والليلة أربع وعشرون ساعة فلكية ، بحيث لو رأت الدم وانقطع قبل مضي هذه المدة لا تعتبر المرأة حائضاً ، ولا يشترط أن ترى الدم في أول النهار ، ثم يستمر طول النهار وطول الليل ، بل المدار في ذلك على مضي أربع وعشرين ساعة من وقت نزوله ، وأما أكثر مدة الحيض ، فهو خمسة عشر يوماً مع لياليها ، فإذا رأت الدم بعد ذلك ، فإنه لا يكون دم حيض ، ولا عبرة في هذا التقدير بعادة المرأة ، فلو اعتادت أن تحيض ثلاثة أيام ،

= الحامل تحيض عند الشافعية ، كالمالكية ، بخلاف الحنفية والحنابلة ، وتعتبر مدة انحيض بالنسبة للحامل كمادتها ، وهي غير حامل ، فالدم الذي يفرج من غير الرحم لا يسمى حيضاً طبعياً ، سواء خرج من القبل ، كالخارج بسبب إزالة البكارة ، أو خرج من الدبر ، أو من أى جزء من أجزاء البدن ، وقوله : السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، خرج به الدم الذي ينزل من الرحم بسبب المرض ، ويقال له : دم استحاضة . وقسوله : إذا بلغ سنها تسع سنين ، خرج به الدم الذي ينزل من الصغيرة ، وهي ما دون تسع سنين ، فإنه لا يسمى حيضاً ، بل يسمى استحاضة ، كما يسميه الحنفية ، بخلاف للمالكية الذين يقولون : إن الدم الخارج من قبل الصغيرة لا يسمى استحاضة ، وإنما يقال له : دم علة وفساد ، ولاحد لنهاية مدة الحيض عند الشافعية فإنهم يقولون : إن المرأة يمكن أن تحيض ما دامت على قيد الحياة ، نعم الغالب انقطاع الحيض بعد اثنين وستين سنة ، فإذا رأت المرأة الدم بعد هذا السن كانت حائضاً ، وقد خالفوا في ذلك الأئمة الثلاثة : وقوله : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس ، وسمايى بيانه بمسند .

الحنابلة - قالوا : الحيض دم طبيعي يفرج من قعر رحم الأنثى حال صحتها ، وهي غير حامل في أوقات معلومة من غير سبب ولادة ، فيقولهم : دم ، النساب فيه أن يكون لون أسود ، أو أحمر أو كحدر ، وقبلهم : طبيعي ، معناه أنه لازم المرأة بأصل خلقها ، وهذا القيد متفق عليه في المذاهب ، وقولهم : يفرج من قعر رحم الأنثى ، خرج به الدم الذي يفرج من محل آخر من أجزاء البدن ، فإنه ليس بحيض ، وقولهم : وهي غير حامل ، خرج به الدم الذي تراه الحامل ، فإنه ليس بحيض ، وهذا موافق لما يراه الحنفية ، ومخالف لما يراه المالكية والشافعية ، كما تقدم ، وقوله : في أوقات معلومة ، خرج به ما تراه الصغيرة ، وهي ما دون تسع سنين ، أو تراه الكبيرة الآيسة من الحيض ، وهي عندهم المرأة التي تبلغ خمسين سنة ، فلو رأت الدم بعدها لا تكون حائضاً ، ولو كان قويا ، وقولهم : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس .

أربعة ، أو خمسة ، أو نحو ذلك ، ثم تغيرت عاداتها فرأت الدم بعد هذه المدة ، فأنها تعبت حائضاً ، إلى خمسة عشر يوماً ، وهذا هو رأي الشافعية ، والحنابلة ، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على هذا التقدير ، ولكنها جميعها غير صحيحة ، ومنها الحديث المعروف في كتب الفقه : من أن النبي ﷺ قال : « النساء ناقصات عقل ودين » قيل : وما نقصان دينهن ؟ يقال : تمكث أحدها من شطر عمرها لا تصلي ، ومعنى ذلك أنها تمكث نصف شهر حائضاً ، ولكن هذا الحديث غير صحيح . فقد قال ابن الجوزي . أن هذا حديث لا يعرف ، وقيل إن النبي ﷺ : لم أجده في شيء من كتب الحديث ، وقال غيرهما : أن هذا الحديث لا يثبت بوجه من الوجوه ، والواقع أنه لا معنى مطلقاً ، لأن الشارع هو الذي منع النساء من الصلاة ومن عوائضها ، فأى ذنب لهن في ذلك حتى يؤمن بهذا الوصف الظالم ، وكل ما عول عليه الشافعية والحنابلة في ذلك ما ثبت عن علي رضي الله عنه من أنه قال : ما زاد على الخمسة عشر استحاضة ، أما المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا رأينا تحت الخط الذي أمامك (١) .

(١) الحنفية — قالوا : أن أقل مدة انقيص ثلاثة أيام ، وثلاث ليال ، وأكثرها عشرة أيام ولياليها ، فإن كانت معتادة ، وزادت على عاداتها فيما دون العشرة ، كان الزائد حيضاً ، فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلاً ، ثم رأت الدم أربعة أيام ، انتقلت عاداتها إلى الأربعة ، واعتبر الرابع حيضاً فإن العادة تثبت ولو بمرة وإن كانت عاداتها أربعة ، ثم رأت خمسة ، انتقلت العادة إلى الخمسة ، وكان الخامس حيضاً ، وهكذا إلى العشرة ، فسلذا تجاوزت العشرة كانت مستحاضة ، فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضاً ، بل ترد إلى عاداتها فيعتبر زمن حيضها هو الزمن الذي جرت عاداتها بأن تحيض فيه ، وما زاد عليه يكسون استحاضة ، وسيأتي بيانه .

المالكية — قالوا : لا حد لزمان الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار المخرج ، ولا باعتبار الزمن ، فلو نزل منها دفعة واحدة في لحظة تعتبر حائضاً ؟ أما بالنسبة للمعدة والاستبراء فقالوا : أن أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حد لأكثره ، باعتبار الخارج أيضاً ، فلا يعد برطلاً مثلاً أو أكثر ، أو أقل ، وأما أكثر باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوماً لمعتداه غير حامل ، ويقدر بثلاثة أيام زياخذ على أكثر عاداتها استظهار ، فإن اعتادت خمسة أيام ، ثم تمادى حيضها مكثت ثمانية أيام ، فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عاداتها ثمانية لأن العادة تثبت بمرة ، فتمكث أحد عشر يوماً فإن تمادى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوماً ، فإن تمادى بعد ذلك ، فلا تزيد على الخمسة عشر يوماً ، ويكون الدم الخارج معه الخمسة عشر ، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوماً دم استحاضة .

### مدة الطهر

أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ، ولو حاضت المرأة (١) ، ثم انقطع حيضها ، بعد ذلك ثلاثة أيام مثلا . واستمر منقطعا الى أربعة عشر يوما ، أو أقل ، ثم رأت الدم ، لا يكون حيضا ، سواء كان الطهر واقعا بين دمي حيض ، بأن حاضت المرأة ، ثم انقطع حيضها ، ثم حاضت بعد مضي المدة المذكورة . أو كان واقعا بين دمي حيض ونفاس . بأن كانت المرأة نفاسا ، ثم انقطع دم نفاسها ، ثم حاضت بعد مضي هذه المدة (٢) ، أما أكثر مدة الطهر فلا جد لها ، فلو انقطع دم الحيض ، وبقيت المرأة خائفة من الحيض طول عمرها . فانها تعتمد طاهرة ، وإذا رأت المرأة يوما دما ، ثم انقطع ورأت يوما دما أيضا ، فلها تعتبر حائضا في المدة التي انقطع فيها الدم عند الشكسية ، والصنعية (٣) .

### مبحث الاستحاضة

الاستحاضة هي سيلان الدم في غير وقت الدقيض والنفاس من الرحم ، فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو نقص عن أقله ، أو سأل قبل سن الحيض المتقدم ذكره في « تعريف » فهو استحاضة (٤) ، ويشترط في دم الاستحاضة أن يخرج من بلغت سن الميضي ، بل إذا نزل الدم من صغير ينقص سنهن عن تسع سنين أو سبع ، على الخلاف المتقدم « في

(١) الحنابلة - قالوا : أن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوما .  
(٢) الشافعية - فقالوا لا : أن مدة الطهر خمسة عشر يوما ، كما يقول الصنعية ، والمالكية ، إلا أنهم اشترطوا أن يكون الطهر واقعا بين دمي حيض ، أما إذا كان واقعا بين دمي حيض ونفاس ، فإنه لا حد لأقله ، بحيث لو انقطع نفاسها ولو يوما ، ثم رأت الدم فإنه يكون دم حيض .

(٣) المالكية - قالوا : إذا رأت المرأة الدم ، ولو لحظة ، ثم انقطع فلها تعتبر طاهرة ، إلى أن ترى الدم ثانيا ، وعليها في انقطاع دمه أن تغسل ما يقطه الطاهرات .  
الحنابلة - وافقوا المالكية على أن الطهر الواقع بين دمين يعتبر طهرا ، إلا أنك قد عرفت أن أقل مدة الحيض عندهم يوم وليلة ، فلو رأت الدم يوما فقط ، أو أقل ، فإنها لا تعتبر حائضا .

(٤) الشافعية - قالوا : أن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم ، بحيث عرفت القوى من الضيف ، فإن حيضها هو الدم القوى ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ، ولا يزيد على أكثره والضعيف طهر ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعا ، فلو رأت الدم يوما أحمر ، ويوما أسود ، فقد فقدت شرطا من شروط التمييز ، فإن اختلبي =

تعريف الحيض « فأنه يقال : دم استحاضة ، والمستحاضة من أصحاب الأعدار ، فهكها حكم من به سلس البول ، أو اسهال مستمر ، أو نحو ذلك من الأعدار المتقدمة في « مباحث المذخور » وحكم الاستحاضة أنها لا تمنع شيئاً من الأشياء التي يمنعا الحيض والنفاس ، كقراءة القرآن ، ودخول المسجد ، ومس المصحف والاعتكاف . والطوائف بالبيت الحرام ، وغير ذلك مما يأتي في صحيفة ١١٩ ، نعم قد تتوقف مباشرة الصلاة ونحوها على انوضوء لا على الغسل ، كما مر في « مباحث المذخور » .

أما تقدير زمن حيض المستحاضة ، ففيه اختلاف المذاهب .

= الشرط في الأمرين يكون حيضاً يوم وليلة ويقتى الشهر طهر ، كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضحية ، أما المعتادة فإن كانت مميزة ، فحيضها الدم القوي ، عملاً بالتمييز لا بالمادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة ، ونعلم عاداتها قدرنا وقتاً ، فترد إلى عادتها . في ذلك .

الحنبالية — قالوا : ان المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ، فالمعتادة تعمل بعادتها ولو كانت مميزة ، والمبتدأة إما أن تكون مميزة أو لا ، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها : ان ملح الأخرى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ، ولم يزد على خمسة عشر يوماً ، وان كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة ، وتغسل بعد ذلك ، وتغسل ما يقطعه الطاهران وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع ، فتنتقل إلى غالب الحيض . وهو ستة أيام أو سبعة ، بأجتهادها وتعريضها .

المالكية — قالوا : ان المستحاضة أن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أو لون أن ثخن أو تألم ، فهو حيض ، بشرط أن يتقدمه أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوماً ، فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر ، فهي مستحاضة ، أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طويلاً حياتها ، وتعتمد عدة المرتابة بسنة بيضاء ، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عاداتها استظهروا ، بل تنقسم على عاداتها ، ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض ، فإن استمر استظهرت .

الحنفية — قالوا : المستحاضة ، إما أن تكون مبتدأة — وهي التي كانت في أول حيضها ، أو نفاسها ، ثم استمر بها الدم — وإما أن تكون معتادة — وهي التي سبق منها دم وطهر صحيحان — ، وإما أن تكون متحيرة — وهي المعتادة التي استمر بها الدم ، ونسيت عاداتها .

فأما المبتدأة ، فأنها إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، ويقلوها بعشرين يوماً في كل شهر ، ويقدر نفاسها ، بأربعين يوماً ، ويظهرها منه بعشرين يوماً ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام ، وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عاداتها ، فإنها ترد إلى عادتها في الطهر والحيض ، إلا إذا

## مبحث النفاس

### تعريفه

هو دم يخرج عند ولادة المرأة ، أو قبلها بـ من يسير ، أو معها ، أو بعدها ، كما هو منجبل في المذاهب ، تحت الخط الذي أمامك (١) ولو شق بطن المرأة ، وخرج منها الولد ، فأنها لا تكون نفاساً ، وإن انقضت به الحدة .

أما السقط فإن ظهر بعض بطنه (٢) من أصبع أو ظفر ، أو شعر ، أو نحوه فهو ولد تمسير المرأة بالدم الخارج عقبه نفاساً ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعت حلقه أو مضغته ، فإن أمكن جعل الدم المرئي شيئاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض والا فهو دم علة وفساد ، وإذا ولدت المرأة توأمين - ولدين - فمدة نفاسها تعتبر من الأول (٣)

== كانت عادة طهرها ستة أشهر ، فأنها ترد إليها ، مع انقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء الحدة ، وأما بالنسبة لغين المدة ، فتزد إلى عاداتها كما هي .

وأما المتحصرة ، وهي التي نسيت عاداتها ، فإن مذهب الحنفية في أمرها شساق ، ومن أراد أن يعرف أحكامها ، فليرجع إلى غير هذا الكتاب .

(١) المالكية - قالوا : أن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ، ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني إن ولدت توأمين ، أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة - قالوا : أن الدم القازل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع امرأة كالألق ، والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً ، كالدم الخارج عن الولادة .

الشافعية - قالوا : يشترط في تحقيق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد ، بأن يخرج كله ، فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ، ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينه خمسة عشر يوماً فأكثر ، والا كان دم حيض . أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلق فليس هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضاً ، لأن الحامل قد تحيض عندهم ، كما تقدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم فاسد .

الحنفية - قالوا : أن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس ، كالدم الذي يخرج عقب خروجه ، أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو فساد ، ولا يعتبر نفاساً وتعمل ما يفعله للطاهرات .

(٢) الشافعية - قالوا : لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت حلقه أو مضغته ، وأخبر القابيل بأنها أصل آدمي فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

(٣) الشافعية - قالوا : إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني ، أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس ، وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فإن لم يصادف عادة حيضها ، فهو دم علة وفساد .

لا من الثاني - فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ، ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس ، فلو رضى وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوما من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته حملا وفسادا ، لا دم نفاس ، ولا حد لأهل النفاس ، فيتحقق بملحظة ، فإذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، استغنى نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطهورات ، أما أكثر (١) مدة النفاس فهي أربعون يوما ، وانقضاء المتخلل بين دماء النفاس ، كان ترى يوما دما ، ويوما طهرا ، فيه تفصيل المذاهب (٢) .

### مبحث ما يحرم على الحائض أو النفساء فعله

#### قبل انقطاع الدم

يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تباشر الأعمال الدينية التي تحرم على الجنب ، من صلاة ، ومن المصحف ، وقراءة القرآن ، وتزويد الحائض ، والنفساء عن الجنب أمور : منها الصيام ، فإنه يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تتوى صيام فرض أو نفل ، ولن صامت لا ينفق صيامها ، ومن فعل من ذلك في رمضان - كان معقبا لنفسه - ، وذلك جهل شائن .

ويجب على الحائض أو النفساء أن تقضى ما فاتها في أيام الحيض والنفس من صوم رمضان . أما ما فاتها من صلاة : فإنه لا يجب عليها قضاءه ، وذلك لأن الصلاة تتكرر كل يوم ، فيشتق قضاؤها ، وقد رفع الله المشقة والخرج عن الناس ، كما قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، ومنها صحة الاحتكاف ، فإنه لا يصح الاحتكاف من الحائض والنفساء ، وهذا الحكم ليس موجودا في الرجال طيبا ، ومنها جواز طلاقها فيحرم إيقاع الطلاق على من تمتد بالأجراء - القصر - هو الحيض ، أو الطهر - ومع كونه حراما ، فإنه يقع ، ويؤمر بمراجعتها إن كانت لها رجعة ، ومن أراد أن يعرف حكم طلاق الحائض ، وما ورد فيه من نهي ، ويعرف أقسام الطلاق من سني ، وبدعي ، ومهرم ، وجائز الخ ، فليرجع إلى « الجزء الرابع » من كتابنا هذا - الفقه على المذاهب الأربعة - صحيفة ٢٥٨ وما بعدها ، ومنها تحريم قربانها ، فيجزم عليها أن تمكن زوجها من وطئها ، وهي حائض ، كما

= الملكية - قالوا : إذا ولدت توأمين ، فإن كان بين ولادتهما ستون يوما - وهي أكثر مدة النفاس - عددهم - كان لكل من الولدين نفاس مستقل ، وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ، ويعتبر مبدؤه من الأول .

(١) الشافعية - قالوا : أن أكثر مدة النفاس ستون يوما ، وغالبه أربعون يوما .

المالكية - قالوا : أن أكثر مدة النفاس ستون يوما .

(٢) الحنفية - قالوا : أن انقضاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاسا ، وإن بلغت

مدته خمسة عشر يوما ، فأكثر .

يُحرم عليه أن يأتيها قبل أن ينقطع دم الحيض وتفتسل (١) ، فإن عجزت عن التفتل ، وجب عليها أن تتيمم قبل ذلك ، ومنها تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، فانها لا يحل (٢) لها أن تمكّن الرجل من استمتاع بهذا الجزء ، وهي حائض ، كما لا يحل له أن يجبرها على ذلك ، إلا إذا وضع مؤثراً على فرجه ، وما فوقه إلى سترته . وما تجتنبه إلى ركبتها ، أو وضعت المرأة ذلك المؤثر فوق هذا المكان من بدنها ، ويشترط في المؤثر أن يمنع وصول حرارة البدن ، أما إذا كان رقيقاً لا يمنع وصول حرارة البدن عن التلاصق فإنه لا يكتفى ، أما ما عدا (٣) ذلك من أجزاء البدن ، فإنه يجوز الاستمتاع به ، بلا خلاف ، أما وطء

= الشافعية — قالوا : النقاء المختلّ بين دماء النفاس أن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فهو طهر ، وما قبله نفاس ، وما بعده حيضٌ ، وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالحال نفاس على الأرجح ، فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلاً ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوماً أصلاً فالحال طهر ، وما يجيء بعد ذلك من الدم حيضٌ ، ولا نفاس لها في هذه الحالة .

المالكية — قالوا : إن النقاء المختلّ بين دماء النفاس أن كان نصف شهر فهو طهر ، والدم النازل بعده حيضٌ ، وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتطلق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم إلى بعضها ، وتطلى أيام الانقطاع ، حتى تبلغ أيام الدم ستة عشر يوماً ، فينتهي بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن تغسل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : النقاء المختلّ بين دماء النفاس طهر ، فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

المالكية — قالوا : يشترط في الاستهاضة أن يكون الدم من بلغت سن الحيض ، وليس دم حيض أو نفاس ، وأما الخارج من الصغيرة فهو دم علة وفساد .

(١) الحنفية — قالوا : يحل للرجل أن يأتي امرأته متى انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر مدة الحيض وهي عشرة أيام كاملة ، ولأكثر مدة النفاس ، وهي أربعون يوماً ، وإن لم تمتلئ ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً ، فارجع إليه إن شئت .

(٢) الحنابلة — قالوا : يحل للرجل أن يستمتع من امرأة بجميع أجزاء بدنها ، وهي حائض أو نفساء بدون طئ ، ولا يحرّم عليه إلا الوطء فقط ، وهو ضمير عندهم ، فمن ادّعى به ، فإن عليه أن يثبت عن ذنبه ، ويتمحق بدينار أو نصفه ، إن قدر ، والا سقطت عنه الكفارة ، ووجب عليه التوبة ، ومحلّ هذا ما إذا لم يترتب عليه مرض أو أذى شديد ، والا كان حراماً حرمة مظنة بالإجماع .

(٣) المالكية — قالوا : يحرّم وطء الحائض حال نزول الدم بالتساق ، وهذا يجوز الزوج أن يستمتع بما بين السرة والركبة بدون إيلاج من غير حائل أو لا ؟ رجسح بعضهم الجواز كالحنابلة والمشهور عندهم المنع ، ولو جهل ، لما في الجواز من الخطر ، إذا لم يصب



الحائض قبل انقطاع دم الحيض ، فإنه يحرّم ولو **مِحالاً** — كالنكس — المعروف ، فمن وطئ امرأته أثناء نزول الدم ، فإنه يائمه وتجب عليه التوبة فوراً ، كما تأثم هي بتمكينه ، ومن السنة أن يتصدق بدينار أو بنصفه ، وقد بينا مقدار الدينار في « كتاب الزكاة » فارجع إليه .  
« حنفى — شافعى » .

### مباحث المسح على الخفين

يتعلق بالمسح على الخفين مباحث : أحدها : تعريف المسح : ثانيها : تعريف الخف الذى يصح المسح عليه لغة واصطلاحاً : ثالثها : حكمه ، رابعها : دليله ، خامسها : شروطه سادسها : القدر المفروض مسحاً ، سابعها : كيفية المسح المستنونة ، ثامنها : مكروهاته ، تاسعها : بيان المدة التى يستمر المسح فيها ، عاشرها : مبطلات المسح على النخلة واليك بيانها على هذا الترتيب :

### تعريف المسح على الخف ، وحكمه

أما المسح فمعناه « لغة امرأ اليد على الشيء فمن مر بيده على شيء ، فإنه يقال له : مسح عليه ، وأما معناه فى الشرع » فهو عبارة عن أن تصيب البلة — البلال — خفاً مخصوصاً ، وهو ما تحققت فيه الشروط الآتية ، فى زمن مخصوص .

أما حكمه ، فإن الأصل فيه الجواز . فانشأ عن الجواز للرجل والنساء أن يمسحوا على الخف فى السفر والاقامة ، فهو رخصة رخص الشارع للمكلفين فيها ، ومعنى الرخصة فى اللغة السهولة ، وفى الشرع ما ثبت على خلاف دليل شرعى بدليل آخر معارض ، أما ما ثبت بدليل ليس له معارض ، فإنه يقال له : عزيمة . على أن المسح على الخفين قد يكون واجباً ، وذلك فيما إذا خاف الشخص فوات الوقت إذا خلع الخف وغسل رجله ، فإنه فى هذه الحالة يفترض عليه أن يمسح على الخف ، ومثل ذلك ما إذا خاف فوات فرض آخر غير

= فلا يستطيع منع نفسه ، والمالكية يبنون مذهبهم على البعد عن الأسباب الموصلة الى التحريم ، ويعبرون عن ذلك — بعد بلب الأرائم — .

هذا ، ولا يخفى ما فى تعريف اتيان الحائض من المحسن ، فقد أجمع الأطباء على أن اتيان الحائض غير بمعنى التمسك فتراشديداً ، ومع هذا فإن فى المذهب ما قد يرفع المحذور ، فإن الجنبية قد أباحوا اتيان المرأة إذا انقطع دمها ، ومضى على انقطاعه وقت صلاة كاملة ، من الظهر الى العصر مثلاً ، ولو لم تتقبل ، ولا يخفى أن كثير من النساء لا يستمر عليها نزول الدم كل مدة الحيض وأباح المالكية اتيانها متى انقطع الدم ، ولو بعد لحظة ، بشرط أن تتقبل ، وكثير من النساء ينقطع عنها الدم فى أوقات شتى ، ثم إن المالكية قالوا : إذا قبلت المرأة دمها ، ولو بجواء ، فإنه يصح اتيانها ، فلا يلزم أن ينقطع بنفسه ، فعلى المشهورين الخفين لا يستطيعون التمسك أن يجتهدوا فى قطع الدم قبل اتيان طبقاً لهذا .

الصلاة ، كلقوف بعرقة ، فإنه يفترض عليه في هذه الحالة أن لا ينزع خفه ، وكذا إذا لم يكن معه ماء يكتفى لغسل رجلية ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الخف ، أما في غير هذه الأحوال فإنه يكون رخصة جائزة ، ويكون لأفضل أفضل من المسح (١) .

### تعريف الخف الذي يصح

#### المسح عليه

الخف الذي يصح المسح عليه هو ما يلبسه انسان في قدمي رجله الى الكعبين ، والكعبان هما العظمان البارزان في نهاية القدم : سواء كان متخذاً من جلد ، أو صوف ، أو شعر ، أو وبر ، أو كتان ، أو نحو ذلك (٢) ، ويقال لغير المتخذ من الجلد ، جورب وهو : الشراب - المعروف عند العامة ، ولا يقال للشراب : خف ، إلا إذا تحققت فيه ثلاثة أمور : أحدها أن يكون ثخيناً ، يمنع من وصول الماء الى ما تحته ، ثانيهما : أن يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط ، ثالثها : أن لا يكون شفافاً يرى ما تحته من القدمين ، أو من مائر آخر فوقهما ، فلو لبس شراباً ثخيناً يثبت على القدم بنفسه ، ولكنه مصنوع من مادة شفافة يرى ما تحته فإنه لا يسمى خفاً ، ولا يعطى حكم الخف ، فمضى تحققت في الجورب هذه الشروط كان خفاً ، كالمصنوع من الجلد بل فرق ، ولا يشترط أن يكون له عسل ، وبذلك تعلم أن - للشراب - الثخين المصنوع من الصوف يعطى حكم الخف الشرعي إذا تحققت فيه الشروط الآتية ببيانها .

#### دليل المسح على الخفين

قد ثبت المسح على الخفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حد التواتر ، فقد قال في كتاب « الاستبصار » : أن المسح على الخفين رواه عن رسول الله ﷺ نحو أربعين من الصحابة ، وقال الحسن : قد حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه قد مسح على الخفين ، فمن الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه حديث جرير بن عبد الله البجلي ، رواه الأئمة الستة من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير أن جريراً قال ، ثم توضأ ،

(١) الحائلة - قالوا : أن المسح على الخف أفضل من نزع ، وغسل الرجلين ، لأن الله تعالى يحب للناس أن يأخذوا برخصه ، كي يشعروا بنعمته عليهم ، فيشكروه عليها ، وقد وافق بعض الحنفية على هذا .

(٢) المسألة - قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا كان متخذاً من الجلد ، نعم يصح أن تكون جوانبه مصنوعة من اللباد ، أو الكتان ، أو نحو ذلك ، بمعنى أن يكون أعلاه وأسفله من الجلد ، كما هو الحال في بعض الأحذية التي لها نعل ، ولها ظاهر من الجلد ، ولها جوانب من القماش الثخين ، وستعرف أنهم يشترطون في الجلد أن يكون مغزلاً وبها . فلو ألمقت أجزاءه بمادة بدون خرز ، فإنه لا يكون خفاً .

ومسح على خفيه ، فقبل له : **أَتَمَلَّ هذا ؟ فقال : نعم** : رأيت رسول الله ﷺ قال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، ذكره الزبلي في كتابه « نصب الراية » ، ثم قال : ان هذا الحديث كان يعجبهم ، لأن اسلام جرير كان بعد نزول سورة المائدة - يعني أن - سورة المائدة - قد ورد فيها حكم الوضوء بالماء ، وهو قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، واسمعوها بوعوسكم وأرجلكم الى الكعبين » ، فهذه الآية صريحة في ضرورة غسل الرجلين بالماء ، ولكن هذا الدليل قد عارضته أحاديث كثيرة صحيحة بلغت مبلغ القواتر ، وقد ثبت ورودها بعد نزول هذه الآية ، وهي تفيد أن الله تعالى قد فرغ من غسل الرجلين اذا لم يكن عليهما خف ، أما اذا كان عليهما خف فانه لا يفرغ من غسلهما ، بل يفترض المسح على الخفين بدل الغسل ، من ذلك ما رواه البخاري عن المغيرة بن شعبة عن أن النبي ﷺ خرج لحاجته ، فاتبته المغيرة بأداة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ، ومسح على الخفين ، وروى البخاري عن المغيرة أيضا ، قال : كنت مع النبي ﷺ فسفر ، فاهويت لأززع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما ، فاني أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما » الى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري ، وسلم ، وغيرهما من رواة الصحيح .

### شروط المسح على الخف

قد عرفت أن الخف يطلق على ما كان متخذاً من الجلد ، أو من العسوف ، أو غيره متى تحققت فيه الأمور الثلاثة التي ذكرناها ، فكل ما يصح إطلاق اسم الخف عليه يصح المسح عليه بدل غسل الكعبين ، بشرط : أحدها : أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ، أما ما فوق الكعبين من الرجل فانه لا يلزم ستره وتنظيفه بالخف ، ولا يلزم أن يكون الخف مصنوعاً على حالة يلزم منها تنظيف القدم ، بل يصح أن يكون مفتوحاً من أعلاه مثلاً ، ولكنه ينطبق بالأزرار ، أو الشايك ، أو نحو ذلك ، فالشرط المطلوب فيه هو أن يغطي القدم ، سواء كان مضموماً من أول الأمر ، أو كان بعضه مفتوحاً ، ولكن به أزرار ، أو مشابك ينضم بها بعد لبسه ، فانه يصح ، ثانياً أن لا ينقض ستر الخف للكعبين ، ولو قليلاً ، فلو كان به خروق يظهر منها بعض اللحم ، فانه لا يصح المسح عليه ، وذلك لأنه يجب غسل جميع لقدم مع الكعبين ، بحيث لو نقص منها في الغسل جزء يسير بطل الوضوء ، فكذلك الخف الذي يسترهما ، فانه اذا نقص منه شيء فلا يقوم مقام القدم ، وهذا رأى الحنابلة ، والشافعية (١) ، ثالثاً : أن يمكن تتابع المشي فيه ، وقطع المسافة به .

(١) الحنفية - قالوا : اذا لم يستر الخف جميع القدم مع الكعبين ، كان كانت بالخف الواحد لخروق يظهر منها بعض القدم ، فان كانت تلك الخروق مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، فإن ذلك لا يغير ، فيصح المسح عليه مع هذه الخروق ، وان كانت أكثر من =

أما كونه واسع بين فية ظهر القدم كله أو معظمه ، فإنه لا يضر . متى أمكن تتابع المني فيه « حنفى شافعى » (١) ، رابعا : أن يكون الخف مملوكا بصفة شرعية ، أما إذا كان مسروقا ، أو مفصوبا ، أو مملوكا بشبهة محرمة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وهذا رأى الحنابلة ، والمالكية (٢) ، خامسا : أن يكون مروق قدر ثلث القدم ، فأكثر ، فإنه لا يصح لمسح عليه حتى ولو أصابت النجاسة جزءا منه ، على أن في ذلك تفصيل في المذاهب (٣) ، سادسا : أن يلبسها بعد تمام الطهارة بمعنى أن يتوضأ أولا وضوءا كاملا ، ثم يلبسها ، فلو غسل رجله أولا ، ثم لبسهما ، وأثم وضوءه بعد لبسهما ، فإنه لا يصح ، وهذا

= ذلك فائها تضر ، وتمنع صحة المسح ، فإن كانت الخروق متفرقة في الخفين ، فإنه لا يجمع منها إلا ما كان في الخف الواحد ، فإذا كان مائى الخف الواحد يساوى القدر المذكور ، بطل المسح . أما إذا كان أقل ، فإنه لا يضر ، حتى ولو كان في الخف الآخر خسروق قليلة ، لو جمعت مع الخروق الأخرى تبلغ هذا المقدار .

المالكية — قالوا : أن كان بالخف الواحد ظاهرا ، فلو لبس خفا نجسا ، فإنه لا يصح المسح عليه ، والا صح ، فالحنفية ، والمالكية متفقون على أن الخف إذا كان به خروق يظهر منها لا تضر ، ولكنهم مختلفون في تقدير هذه الخروق ، فالمالكية يفترون منها ما يساوى ثلث القدم ، والحنفية يفترون ما يساوى منها ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وهو المختصر .

(١) المالكية — قالوا : إذا كان الخف واسعا يبين منه بعض القدم ، أو كله ، فإنه لا يضر ، وإنما الذي يضر أن لا يستقر فيه القدم كله ، أو معظمه ، بحيث يكون واسعا كثيرا لا يملؤه القدم ، فإذا كان كذلك ، فإنه لا يصح المسح عليه ، ولو أمكن تتابع المني فيه .

الحنابلة — قالوا : إذا كان الخف واسعا يرى من أعلاه بعض القدم الذى يفترض غسله في الوضوء ، فإن المسح لا يصح .

(٢) الحنفية ، والشافعية — قالوا : يصح المسح على الخف المغصوب والمسروق ونحوهما ، وإن كان يهرم لبسه ، لأن تحريم لبسه وملكيته لا يناقى صحة المسح عليه ، ونظير ذلك الماء المغصوب ، أو المسروق ، فإنه يصح الوضوء به متى كان طهورا ، مع كون فاعل ذلك آثما ، ولا يخفى أن الذين يقولون بعدم صحة استعمال المسروق والمغصوب ونحوهما في العبادات التى يراد بها التقرب إلى الله تعالى لهم وجه ظاهر .

(٣) المالكية — قالوا : لا يصح المسح على الخفين ، إلا إذا كانا ظاهرين ، فلو أصابت الخف نجاسة بطل المسح عليه حتى على القول بأن إزالة النجاسة عن الثوب ، أو البدن سنة ، فإن الخف له حكم خاص به فلا يغير عما أصابه من النجاسة على كل حال .

الشافعية — قالوا : إذا أصابت الخف نجاسة معفو عنها ، فإنها لا تقضى ، وقد تقدم بأن النجاسة المعفو عنها فيما يعفى عنه من النجاسة ، أما إذا أصابته نجاسة غير معفو

القدر، متفق عليه عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة (١) ، سابعاً : أن تكون الطهارة بالماء ، فلا يصح أن يلبسها بعد التيمم ، سواء كان تيممه لفقد الماء أو المرض أو نحو ذلك ، ومذاً متفق عليه ، ولم يخالف فيه سوى الشافعية (٢) ، ثامناً : أن لا يكون على مغطى المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء إلى الخف ، كحجين ، ونحوه من الأشياء التي لو وضعت على القدم تمنع من وصول الماء إليه ، تاسعاً : أن يستطيع لبس الخف أن يمضي به مسافة معينة ، بحيث لو نزل عن القدم حال المشي ، أو عجز لابسها عن متابعة المشي قبل أن يقطع هذه المسافة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وفي تقدير هذه المسافة تفصيل في المذهب (٣) .

= عنها ، فإن المسح عليه لا يصح قبل تطهير

الحنفية - قالوا : طهارة الخف ليست شرطاً في صحة المسح عليه ، فإذا أصابته نجاسة فإن المسح عليه يصح ، ولكن لا تصح به الصلاة ، إلا إذا كانت النجاسة مغطوا عنها ، وقد تقدم بيان القدر المغطى عنه في « مبحث الاستنجاء » وفي مبحث ما يعطى منه في اننجاسة » على أنه يجب أن يمسح على الجزء الطاهر منه .

الحنابلة - قالوا : يصح المسح على الخف المتنجس بشرطين : الشرط الأول : أن تكون النجاسة في أسفله الملامس للأرض ، أو في داخله ، أما إذا كانت في ظاهره من فوق ، أو في جوانبه ، فإنها تضر ، الشرط الثاني : أن يتعذر على لابسها إزالة النجاسة ، إلا بنزعها ، أما إذا كان يمكن أن يمسحها ، وهو لابسها بدون ضرر ، فإنه يجب عليه أن يزيلها ، فإذا أهتبه أن يزيل النجاسة ، وهو لابسها ، ولكنه لم يجد ما يزيلها به ، فإنه يصح له أن يصلى به ، ويمسح المصحف وغير ذلك من الأمور المتوقفة على الطهارة .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط لصحة المسح على الخفين ، أن يتوضأ وضوءاً كاملاً ، بل إذا غسل قدمه المفروض غسله ، ولم يحدث وليس الخف ، ثم أتم وضوءه ، فإنه يصح ، بشرط أن يتم وضوءه بالماء ، بحيث لم يبق جزء من أعضائه المفروض عليه غسلها ، أو مسحها . ثم يحل إليه النساء .

(٢) الشافعية - قالوا : يجوز المسح على الخف الملبوس بعد التيمم ، بشرط أن يكون التيمم لمرض أو نحوه غير فقد الماء ، أما التيمم لفقد النساء ، فإنه يصح معه المسح على الخف ، فمن فقد الماء وتيمم ولبس الخف بعد هذا التيمم ، فإنه لا يجوز له أن يمسح عليه ، ويبنى هذا أن الإنسان إذا فقد الماء ، وتيمم ، ولبس خفه ، ثم وجد الماء بعد ذلك ، فإنه لا يصح له أن يمسح على الخف ، بل عليه أن ينزعه ويتوضأ وضوءاً كاملاً ، أما إذا تيمم لمرض ونحوه ، ولبس الخف ثم زال المذو ، فإن له أن يتوضأ ، ويمسح على الخف ، فلا يقال : أن الرجل لا علاقة لها بالتيمم إذ لا يجب مسحها حال التيمم ، كما يستعرف في « مبحث التيمم » .

(٣) الحنفية - قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا تمكن لابسها من متابعة المشي به .

هذا ، ولصحة المسح على الخفين شروط أخرى مفصلة في المذاهب (١) .

= مسافة فرسخ فأكثر ، بحيث يصلحان للمشي بهما من غير أن يلبس عليهما — وهذا إما أن يكون مسافة فرسخ ثلاثه أميال ، اثني عشر ألف خطوة ؛ فإن لم يصلحاً لذلك ، فإن المسح عليهما لا يصح .

الثانوية — قالوا : لا يلبس الخف إذا كان مسافراً أو مقيماً ، فإذا كان مسافراً فإنه لا يصح له أن يمسح على الخف إلا إذا كان الخف متيناً ، يمكنه أن يمشي فيه من غير هداه من ثلاثة أيام بلياليها ، بمعنى أنه يتردد وهو لا يلبسه لقضاء حوائجه أثناء راحته ، وأثناء سفره في هذه المدة . وليس المراد أن يمشي به كل هذه المسافة ، وإذا كان مقيماً فإنه لا يصح أن يمسح عليه ، إلا إذا كان يصلح لأن يقضى المسافر وهو لا يلبسه حوائجه يوماً ونيسلة ، فالمعتبر في إمكان تتابع المشي في الخف هو المسافر وإن كان الماسح مقيماً ، بمعنى أنه إن كان مسافراً بالقطر ، تعتبر متابعته بإمكان تردد لا يلبسه لقضاء حوائجه في طله ورجاله ، ثلاثة أيام بلياليها : وإن كان مقيماً فإن متابعته الخف تعتبر بحال المسافر ، ولكنه لا يصح عليه إلا يوماً وليلة .

اللائكية — قالوا : لا يشترط في المسح على الخف إمكان تتابع المشي فيه مدة معينة ، وذلك لأنهم قد استلزموا أن يكون الخف منخذاً من الجلد ، وهو صالح لا مكان المشي به بطبيعته ، إنما الشرط عندهم أن لا يكون واسماً لا تشبه القدم كلها ، أو معظمتها ، وكذلك يشترط أن لا يكون ضيقاً لا يستطيع لابساً أن يمشي به مشياً معتدلاً .

الصابئة — قالوا : يشترط أن يتمكن لابساً من تتابع المشي فيه ، ولم يقدره أحدك مسافة معينة ، بل قالوا : المولى في ذلك على العرف ، فمتى أمكن عرفاً أن يمشي به ، فإنه يصح المسح عليه .

(١) الضمنية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف خالياً من الخرق الملتصق بالمسح ، وقد عرفت أنه يقتصر بثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم ، ومنها أن يكون الممسوح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، فلا يجزئ الممسوح من باطن الخف — أي على نطه الملاصق للأرض — كما لا يصح في داخله ، فلو كان واسماً ، وأدخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جوانبه ، أو عقبيه أو ساقه ، ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بأصبع واحدة خروفاً من جفاف بالها قليل مدحاً إلى القدر المرفوض مسحه ، فلو مسح بمصبعين واحدة ثلاثة مواضع من الخف في كل مرة بماء جديد مسح مسحه ، وكذلك إذا مسح بالماء المرفوض بأطراف أنامله ، والماء منقطر ، مسح ، وألا فلا .

هذا ، ولا يشترط المسح باليد ، فلو أصاب الماء القدر المرفوض مسحه من الخف ، بسبب منظر ، أو صب ماء عليه ، أو غير ذلك ، فإنه يتكفى ، ومنها أن يكون محل المسح المرفوض مشغولاً بالرجل ، فلو لبس خفاً طويلاً ، قد بقي منه جزء غير مشغول بالرجل ، فمسح على ذلك =

### مبحث بيان القدر المفروض مسحه من الخف

لم يشترط المذاهب مسح جميع الخف المنسل للقدم ، مع أن المسح هنا قائم مقام الغسل ، وقد فرض غسل جميع الدم ، وذلك لأن المسح على الخف رخصة خاصة ، توسع الشارع في أمرها بمبالغة في الرأفة بالخاص ، أما القدر المفروض مسحه من الخف ، فغيبه تجميع المذاهب (١) :

« الجزء ، فلا يصح ، ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ، ولم يدق منه هذا القدر لا يصح المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب ، وبقيت الرجل الأخرى ، فإنه يصح المسح على خفيها »  
الشافعية — زادوا شروطاً : منها أن لا يكون قد لبسه على جبهة ، فلو كان في قدمه جبرة ومسح عليها في وضوءه ، ثم لبس الخف عليها لم يصح المسح عليه ، ومنها أن يكون بها في داخل الخف من رجل وشراب ونحوه طاهراً ، ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا جب عليه ، ولكنهم اختلفوا وصوله من كل الفرع »

المالكية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف كله من جلد ، كما تقدم ، ومنها أن يكون من حرور ، ومنها أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتتعم ، بل يقصد به اتباع السنة ، أو إلتقاء حر ، أو برد ، أو شوك ، أو نحو ذلك ، أو أن لبسه لائقاً نحو برغوث ، أو لمنع متبقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله ، فإنه لا يصح المسح عليه ، لأن ذلك من الرقاعية ، وهذه الشروط لم يوافقهم عليها أحد »

(١) المالكية — قالوا : يجب تعميم ظاهر أعلاه بالمسح ، وأما مسح أسفل الخف فيجب ، وقيل : واجب ، فلو ترك مسحه فإنه يبعد الصلاة في الوقت المختار ، الآتي بيانه في « مواقيت الصلاة » مراعاة للقول بالوجوب ، والمراد أسفل الخف نعله الذي يباشر الأرض ، ويمر عنه بعضهم بباطن الخف ، وغرضه بالباطن نعل الخف الذي يطأ به الأرض ، لا داخل الخف ، فإنه إذا كان الخف واسماً ، وأمكن أن تدخل فيه اليد ، فإنه يذكر مسحه »  
الحنفية — قالوا : يفترض أن يصح من ظاهر الخف جزء يساوي طول ثلاثة أصابع

وعرضها من أصغر أصابع اليد ، بشرط أن يكون ذلك الجزء مشغولاً بالرجل »  
الشافعية — قالوا : يفترض أن يصح أي جزء من ظاهر أعلى الخف ، يتحقق به المسح ، ولو بوضع إصبعه المبطل من غير إمرار ، قليلاً على مسح الرأس ، فلا يجزئ : المسح في غير ما ذكر مما يخلو الساق ، أو الخف ، أو الحروف ، أو الأسفل ، أو الجوانب ، أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يمسح به الكعبين ، فإنه يجزئ ، ولو كان بظاهرها جلد الخف شعر فوقع عليه ، ولم يصل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذلك إذا وصل البلك إلى الجلد ، وكان يقصد بالمسح الشعر فقط ، فإنه لا يصح المسح »

مبحث إذا لبس خفاة فوق خف ، ونحوه

إذا لبس خفاة فوق — شرابي — تخفى يصلح أن يكون خفا أو لبس خفا فوق خف آخر ، كأن كان الخفان من جلد ناعم ، أو لبس جرموقا فوق خف ، والجرموق : هو غطاء القدم ، مأخوذ من الجلد ، كالذي يلبس فوق الحذاء ليحفظه من الماء أو الطين ، فإنه يكفى أن يمسح على الأعلى منهما ، بشروط مفصلة في المذاهب (١) .

= الصنابة — قالوا : يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح أسطه فمستحب ، فإن تركه نسيانا أتى به وحده ، ولو نكأ ، بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمدا ، فيأتى به وحده أن قرب ، وأما في البعد ، فيندب إعادة الوضوء ، وكذا إعادة الصلاة التي هلاما قبل مسح الأسفل ان بقي وقتها المظنار .

(١) الحنفية — اشترطوا في مسح المسح على الأعلى ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون جلدا ، فإن لم يكن جلدا ، ووصل الماء إلى الخف الذي تحت كفى ، وإن لم يصل الماء إلى الخف لا يكفى ، ثانيها : أن يكون الأعلى صالحا للمشي عليه منفردا ، فإن لم يكن صالحا زيادة لم يمسح المسح عليه ، إلا إذا وصل الببال إلى الخف الأسفل ، ثالثها : أن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخف الأسفل ، بحيث يتقدم لبس الأعلى إلى العتد ، والمنسح على الأسفل .

الشافعية — فصلوا في ذلك فقالوا : أن كان الأعلى والأسفل متميزين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين ، ولا يمسح المسح ، وإن كان الأسفل متعينا غير صالح للمسح فالمسح للأعلى ، ولا يمسح ما تحت خفا ، وإن كان الأسفل قويا والأعلى ضعيفا ، أو كانا قويتين ، فيمسح المسح على الأعلى أن وصل الببال للأسفل يقينا ، وقصد بفنسخ الأعلى مسح الأسفل ، أو قصدهما معا ، وكذلك لو أطلق ، أما لو قصد الأعلى وحده ، أو قصد الأسفل ، ولم يصل الماء إليه فلا يمسح المسح .

الحنابلة — قالوا : من لبس خفاة على خف قبل أن يحدث ، يمسح المسح له على الخف الأعلى ولو كان أحدهما مفروقا ، لا أن كانا متفرقتين ، ولو كان مجموعهما يسمى القدم . ولو أدخل يده من تحت الخف الأعلى ، فمسح الأسفل أصبح أن كان الأسفل سليما ، وقالوا أيضا : أن مسح على الأعلى ، ثم نزع وجب عليه نزع ما تحت ، وغسل رجلية .

المالكية — قالوا : الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى ، ولو نزع وجب عليه مسح الأسفل فوراً ، بحيث تحصل الموالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والعترة .



### كيفية المسح المسنونة (١)

وكيفية المسح المسنونة ، أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى ، على مقدم خف رجله اليسرى ، ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج أصابع يده قليلا ، بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

### مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة (٢) . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، سواء كان مسافرا مسرعا قصر مباحا أو لا (٣) ، وسواء كان المسح أصابع عنز أو لا (٤) ، وذلك لما رواه شريح

(١) المالكية - قالوا : الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة ، والمندوب فيها عديم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ، ويمر بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ، واليمنى تحتها ، ويمر بهما ، كما سبق .

الشافعية - قالوا : المسنون في الكيفية ، أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ، ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه ، واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت ، فيكون المسح خطوطا . (٢) الضائفة ، والشافعية - قويدوا المفركونه سفر قصر مباحا ، فلو سافر أقل من مسافة القصر ، أو كان السفر سفر معصية ، فمدته كمدة المقيم ، يمسح يوما وليلة فقط ، وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصدا ، فيخرج الهائم على وجهه ، فإنه لا يقصد مكانا مقصودا ، فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة ، كالمقيم .

(٣) المالكية - قالوا : إن المسح على الخفين لا يقيد بمدة ، فلا ينزعها إلا بوجوب انفسل ، وأما يندب نزعها كل يوم جمعة إن يطلب منه حضور الجمعة ، ولو لم يرد الغسل لها ، فإن لم ينزعها يوم الجمعة تدب له أن ينزعها في مثل اليوم الذي لبسها فيه من كل أسبوع .

(٤) الحنفية - قالوا : تعتبر هذه المدة لغیر صاحب العذر ، أما هو فإن توفرا ولبس لخف حال انقطاع حدث العذر ، فحكمه كالأعفاء ، لا يبطل مسحه إلا بانتفاء المدة المذكورة ، أما أن حال استمرار الحدث ، أو لبس الخف حال استمراره ، فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه أن ينزع خفيه ، ويغسل رجليه وهدهما أن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية - قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإنه ينزع خفيه ، ويتوضأ لكل فرض ، وإن جاز له المسح على الخفين للتوافل ،

ابن هتاش، وقال: سألت عاتشة رضى الله عنها عن المسح على الخفين، فقالت: سل عليا، فإنه كان يسافر مع النبي ﷺ، فسألت فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام وليساليين للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم، رواه مسلم، ويعتبر مجداً تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس (١)، فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً، واستمر متوضئاً إلى وقت المشاء ثم الحدث، اعتبرت المدة من وقت الحدث، لا من وقت اللبس.

### مكروهاته

يكره تنزيها في المسح على الخفين أمور: منها الزيادة على المرة الواحدة، ومنها غسل الخفين، بدل مسحهما، إذا نوى بالغسل رفع الحدث، أما أن نوى به النظافة فقط، أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث، فإنه لا يجوز عن المسح. وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل (٢).

### مبطلات المسح على الخفين

يبطل المسح على الخفين بأمر: منها طروء موجب الغسل، كجنابة، أو حيض، أو نفاس، ومنها نزعة من الرجل، ولو بفسخ بعض القدم إلى ساق الخف (٣)، ومنها حدث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب (٤).

(١) الشافعية - فصلوا في الحدث، فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره، كالنوم، أما إذا كان حدثه اضطرارياً، كخروج ناقض من أحد السبيلين، فأول المدة آخر الحدث.

(٢) الحنفية - قالوا: إذا غسل الخف، ولو بغير نية المسح، كان نوى النظافة أو غيرها، أو لم ينو شيئاً أجزاءً عن المسح وإن كان الغسل مكروهاً.

(٣) الحنفية - قالوا: لا يبطل المسح إلا بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف، على المنصحيح، أما إذا خرج بعضه، وكأقل قليلاً، فإنه لا يبطل المسح.

الملكبة - قالوا: المستند أن المسح لا يبطل إلا بخروج كل القدم إلى ساق الخف، فإن أبعد عند ذلك إلى غسل رجليه بغير وضوء سليماً، وإن لم يبادر، فإن كان ناسياً بنى على ما قبل الرجلين بنية مطلقاً، طلق، أو لم يطل، وإن كان عالماً بنى ما لم يطل.

(٤) الشافعية - قالوا: إذا طرأ في الخف خرق يظهر منه شيء من أصل الخصل المفروض، ولو كان مستورا بشار - كثراب، أو لفافة - فإنه يبطل المسح، فإن طرأ ذلك للخرق، وهو متوضئ، وجب عليه غسل رجليه فقط بنية، ولا يميز الوضوء، وإن طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطلان المسح، وعليه غسل الرجلين فقط، ثم يتدبى الصلاة.

= الضابطة — قالوا : ان كان في الخف خرق يظهر منه بعض القدم ، ولو كان يسيرا ، ولو من موضع خرز ، لا يصح المسح عليه ، الا اذا انفسم بالمشي لعمول ستر محل الفسل المفروض ، فاذا طرأ ذلك الفرق ، أو غيره ، مما يوجب بطلان المسح ، كإنتضاء المدة ، أو طرؤ جنابة ، أو زوال عذر المعذور ، ويجب نزع خفيه ، وإعادة الوضوء كله ، لا غسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث ، ومعنى بطل المسح عاد الحدث كله ، لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

الملكية — قالوا : يبطل المسح بالخرق اذا كان قدر ثلث القدم فأكثر ، امن طرأ هذا الخرق وهو متوضىء بعد أن مسح على الخف ، المسح لا الوضوء . ويلزمه أن يسادر بنزعه ، ويغسل رجله ، مراعاة للمواالات الواجبة في الوضوء ، فان تراضى نسياناً ، أو عجزاً لا يبطل الوضوء ، وعليه غسل الرجلين فقط أيضاً : وان تراضى عمداً ، فان طرأ ذلك الفرق الوضوء وان لم يطل لم يبطل الا المسح ، وعليه أن يغسل رجله ، وان طرأ ذلك الفرق وهو في الصلاة ، قطع الصلاة ويأمر إلى نزع ، وغسل رجله على الوجه المتقدم الضمنية — قالوا : لا يصح المسح على الخف ، الا اذا كان خالياً من الفرق المانع للمسح . وغدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وانما يمنع الخرق صحة المسح اذا كان منفرداً بحيث اذا مشى : لبس الخف يفتح الخرق ، فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجه . اما اذا كان الفرق طويلاً ، لا يفتح عند المشي ، فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فانه لا يضر وكذلك اذا كان الخف مبطناً بجلد أو بخرقة مخروطية فيه ، ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته ، فانه لا يضر أيضاً . اما اذا كان مبطناً بغير جلد ، أو كان ما تحته غير مخبروز فيه — كالشراب — واللفافة — وانكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فانه يبطل المسح ، ولا فرق بين أن يكون الخرق في بطن الخف — أى في ناحية نعله — أو ظاهره ، أو في ناحية الخقب ، اما اذا كان الخرق في ساق الخف فوق الكعبين ، فانه لا يمنع صحة المسح ، واذا تعددت الفروق في أحد الخفين ، وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح ، والا فلا ، اما اذا تعددت في الخفين معا ، بأن كانت في أحدهما قدر اصبع ، وفي الآخر قدر اصبعين ، فانها لا تمنع صحة المسح ، والفروق التي تجمع هي ما أمكن أحفال نحو المسلة فيها ، اما ما دون ذلك فانه لا يلتفت اليه ، وانما يصح المسح على الخف الذي به خرق يعنى عنده ، بشرط أن يقع على الخف نفسه ، لا على ما ظهر تحت الفروق ، فاذا طرأ على الخف جرح مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم بغسل المسح ، ويجب غسل الرجلين فقط ، ان كان متوضئاً ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند طرؤ أى يبطل التيميم دون الوضوء ، ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل الصلاة ببطلان المسح ، فيعيدها بعد غسل رجله ، ولا تشترط في المسح النية .

ومنها انقضاء مدة المسح ، ولو شكاً (١) »

### مباحث التيمم

يتعلق بالتيمم مباحث : أحدها : تعريفه ، ودليله ، وحكمة مشروعته ، ثانيها : أقسامه ،  
ثالثها : شرطه ، رابعها : الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً ، خامساً : أركان التيمم ، أو  
فرائضه ، سادساً : سننه ، سابعها : مندوبات ومكروهاته ، ثامناً : مبطلاته .. واليك بيانها

### تعريف التيمم ودليله

#### وحكمة مشروعته

معناه في اللغة : القصد ، منه قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبث منه تنفقون »  
فمعنى تيمموا تقصدوا ، ومعناه في الشرع مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه  
مفصوص (٢) ، وليس معناه أن يمسح وجهه ويديه بالتراب ، وإنما الغرض أن يضع يده  
على تراب طهور ، أو حجر ، أو نحو ذلك من الأشياء التي سيأتي بيانها ، وهو مشروع عند  
نقص الماء ، أو العجز عن استعماله لسبب من الأسباب الآتي بيانها ، وقد ثبتت مشروعته  
بالتواتر والسنة والاجماع ، فأما الكتاب فقد قال تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر ،  
أو جاء أحد منكم من الماء ، أو لامستم النساء ولم تجدوا ماء ، فتيمموا حصباً طيباً ،  
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد اللطيف الخبير عليكم من هرج » ، فهذه الآية  
الكرمية قد دلت على أن التيمم شرع للناس عند عدم الماء ، أو العجز عن استعماله .

- وحكمة مشروعته هي أن الله سبحانه قد رفع عن المسلمين الحرج والمشقة فيما كلفهم  
به من العبادات ، وقد يقال : إن رفع الحرج يقتضي عدم التكلف بالتيمم عند عدم الماء ،  
أو العجز عن استعماله ، فتكليفهم بالتيمم فيه هرج أيضاً وهذا قول فاسد ، لأن معنى رفع  
الحرج هو أن يكلفهم الله سبحانه بما في طاقتهم ، فمن عجز عن الوضوء أو الغسل ،  
وقدر على التيمم ، فإنه يجب عليه أن يمثل أمر الله تعالى ، ويناجيه بالركنية التي  
بينها له ، لأن الغرض من العبادات جميعها إنما هو أمثال أمر الله تعالى ، وأشعار التلويح  
بعظمته ، وأنه هو وحده الذي يقصد بالعبادة ثم إن بعض الأمور التي أمرنا أن نعيدها بها  
نما فيها مصلحة ظاهرة ، كالغسل ، والوضوء ، والحركة في الصلاة ، والبعد عن الملاذ في

(١) الملكية - قالوا : لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لأن المدة غير معتبرة عندهم ،  
كما تقدم .

(٢) الملكية ، والشافعية زادوا في تعريف التيمم كلمة « بنية » وذلك لأنها ركن من  
أركان التيمم عندهم .

الصيام ، ونحو ذلك من الأمور التي تنفع الأبدان ، وبعضها لنا فيه مصلحة باطنية ، وهو طهارة القلوب بامتثال أمره ، وهذه تقضى إلى المنافع الظاهر ، لأن من خشى ربه وامتنل أمره حسنت علاقته مع الناس ، فسأموا من شره ، ولتتقوا بخيره ، وذلك ما يطلب به المرء في حياته الدنيا ، فامتثال الأوامر الإلهية خير ومصلحة للمجتمع الانساني في جميع الأحوال ، ومما لا ريب فيه أن التيمم إنما يفعل أمثالاً له عز وجل ، فهو من وسائل طاعة المواجهة للسمادة .

وقد يظن بعض من لا يفقه أغراض الشريعة الإسلامية التي تترتب عليها مسعادة المجتمع ، وتهذيب اخلاق الناس أن التراب قد يكون ملوثاً بالميكروبات الضارة ، فمسح الوجه به ضرر لا نفع فيه ، والذي يقول هذا لم يفهم معنى التيمم ، ولم يدرك الغرض منه ، لأن الشارع قد اشترط أن يكون التراب طاهراً نظيفاً ، ولم يشترط أن يأخذ التراب ، ويفضه على وجهه ، بل المفروض هو أن يأتي بكيفية اخصصة تنبئ له المادة الموقوفة على الوضوء والنسل ، والذي يقول : أن وضع اليد على الرمل التنظيف أو الحجر الأماص التلظيف ، أو الحصى ، أو نحو ذلك ينقل الميكروبات الضارة جدير به أن لا يده على الخبز ، أو الفواكه ، أو الخضار ، وجدير به أن يمحى على الناس دائماً على الطهارة والنظافة ، ويأمرهم الأحذية ، والخشب ، بل جدير به أن لا يضع يده على شيء من الأشياء ، ولما عساه أن يكون قد علق بها شيء من الميكروبات ، أن هذا القول من يريد أن ينسلخ عن التكليف ليكون طاهراً في باب الشهوات التي تطلح اليها النفوس الفاسدة فتفتنى بها إلى الهلاك والدمار ، والافناء قد شاهدنا العمال الذين يباشرون تسميد الأرض « بالسباخ » ويباشرون تنقية المزروعات من الآفات أقوى من هؤلاء المستهترين بالدين صحة ، وأنها منهم عيشاً ، فما بال الميكروبات تفنك بهم ؟! على أن الدين الإسلامي يحث الناس دائماً على الطهارة والنظافة ، ويأمرهم باجتنب الأذى ، والبعد عن وسائل الأمراض ، ولذا اشترط أن يكون التراب الذي يضم عليه التيمم يده طاهراً نظيفاً ، كالثوب النظيف ، والمنديل النظيف ، فإن كان قذراً ملوثاً ، فإنه لا يصح التيمم به .

بقي شيء آخر ، وهو أن يقال : لماذا شرع التيمم في عضوين من أعضاء الوضوء ، وهما الوجه واليدين دون باقى الأعضاء ؟ والجواب : أن الغرض من التيمم إنما هو التخفيف فيكي في أن يأتي ببعض صور الوضوء ، على أن العضوين الذين يجب غسلهما دائماً في الوضوء هما الوجه واليدين ، أما الرأس فإنه يجب مسحها في جميع الأحوال وأما الرجلان فتارة يغسلان ، وتارة يمسحان ، وذلك فيما إذا كان لابسا للخصل ماله سبحانه وجب التيمم في العضوين الذين يجب غسلهما دائماً ، ولا يخفى ما في ذلك من التفهيد .

وأما دليل مشروعيته التيمم من السنة ، فالحديث كثيرة : منها ما رواه البخارى ومسلم ، من حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً ، لم يمسك مع القوم ، فقال : « يا ميمتك يا غلان أن تصلى في القوم ؟ فقال : يا رسول الله أحببتى جنباً

ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد ، فإنه يكتفي به ، وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يتيمم مقام الوضوء والغسل ، وأن اختلفت أراؤهم في أسباب التيمم ، وفيما يصح عليه التيمم من أجزاء الأرض ، وسدينه لك مفصلاً في موضعه قريباً \*

### التيمم

ينقسم التيمم إلى قسمين (١) ، الأول : التيمم المبرور ، الثاني : التيمم المنذور ، يفترض التيمم لكل ما يفترض له الوضوء أو الغسل من صلاة ، ومن مصحف ، وغير ذلك ، ويندب لكل ما يندب له الوضوء ، كما إذا أراد صلى تيمماً ، ولم يجد ما يتوضأ به ، فإنه يصح له أن يتيمم ويصلي ، فالنفل مندوب ، والتيمم له مندوب : يبنى يتأبى عليه ثواب المندوب ، وإن كانت الصلاة لا تصح بدون التيمم ، فهو شرط لصحة الصلاة مع كونه في ذاته مندوباً ، بحيث لو تركه وترك الصلاة للناقلة التي يريد أن يصلها به ، فإنه لا يؤخذ \*

### شروط التيمم

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت (٢) ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية (٣) ، ومنها الإسلام ، ومنها طلب الماء عند فقدته على التتميم الآتي ، ومنها : عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم ، كدخن وشحم يحول بين المسح وبين البشرة ، ومنها الخوف من الحين والنفس ، ومنها وجود لعذر بسبب من الأسباب التي ستذكر بعد . هذا وللتيمم شروط وجوب (٤) أيضاً ، كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل الصفحة \*

- (١) الحنفية — زادوا قسماً ثالثاً : وهو التيمم الواجب ، وقد عرفت مما تقدم في « سنن الوضوء » أن الحنفية قالوا : إن الواجب أقل من الفرض ، فيجب التيمم للطوائف ، بحيث لو طاف بدون وضوء ، أو تيمم ، فإنه يصح طوافه ، ولكنه يأثم إذا أقل من أتم ترك الفرض ، وقد بينا لك ذلك في « الوضوء » بياناً وفيما ، فارجع إليه إن شئت .
- (٢) الحنفية — قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت \*
- (٣) المالكية ، والشافعية قالوا : النية ركن لا شرط ، كما ذكر آنفاً \*
- (٤) المالكية — قالوا : للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فما شروط وجوبه فهي أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجوب ناقض فإن لم ينتقض لا يجب ضرورة \*

أما شروط صحته فهي ثلاثة : الإسلام ، وعدم العك ، وعدم الخلل — أي عدم \*

= ما ينتقضه حال فعله — وأما شرط وجوبه وصحته من غير سعة : دخول الوقت ، والمحل ، وبلوغ الدعوة — بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا — وانقطاع دم الحيض والنفساء ، وعدم النوم والسهو ووجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقد من شروطه ، وإن تناولوا بلزومه في بعض الأحوال ، كما يأتي ، ولم يذكروا منها وجود المذر اكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء ، ألا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا ، بخلافه في الوضوء ، فإنه شرط وجوب فقط .

التمييزية : اقتصرنا في التيميم على ذكر شروط الصحة ، وكذلك في الطهارة المسائية اقتصرنا على ذكر شروط الصحة ، وقد تقدمت الوضوء أنه لا مانع من تعيينها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها بالملكية ، وهي شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، باعتبارين مطلقين ، كالحيض والنفساء ، فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطأ ، فإن المائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن وضوء الحائض لا يترتب عليه المصود منه ، وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها ، فإن الصحة ترتب على المصود من الفصل على الفعل ، نعم يستحب الوضوء من المائض ، أو النفساء للذكر عادهما ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصعيد ، ووجود الحدث النافض ، أو الوقت فهو شرط للوجوب الأداء لا لأصل الوجوب ، فلا يجب أداء التيميم ، إلا إذا دخل الوقت ، ويكون الوجوب موسما في أول الوقت ، ومضيقا إذا ضاق الوقت ، وكذلك في الوضوء وانفسا ، وقد تقدم عدة في الوضوء شرطا للوجوب تساهما ، وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء أو العجز عن استعماله وعدم وجود حائل على أعضاء التيميم كدهن وشمع ، وعدم المنكف له حال فعله : بأن يتيمم ، ويحدث ثلثة تيممه ، والمسح بثلاث أصابع فأكثر إذا مسح بيده ، ولا يشترط المسح بنفس اليد ، فلو مسح بغيرها أجزاء كما يأتي ، ومكب الماء عند فقدته أن ظن وجوده ، وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب وصحة معا ، وهي الاسلام ، فإن التيميم لا يجب على الكافر ، لأنه غير مغايب ، ولا يصح منه ، لأنه ليس أهلا للنية ، وانقطاع دم الحيض والنفساء ، والمسل ، ووجود الصعيد الطاهر ، فإن فائت الصعيد الطهور لا يجب عليه التيميم ، ولا يصح منه بغيره ، حتى ولو كان طاهرا فقط ، كالأرض التي أصابتها نجاسة ثم جفت ، فإنها تكون نظيرة مسح الصلاة عليها ، ولا تكون مطهرة ، فلا يصح التيميم بها ، كما تقدم في « كيفية التطهير » .

الشامية : دعوا الشروط مجمعة بدون تقسيم إلى شروط وجوب ، وشروط صحة ، هي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء ، أو عجز عن استعماله ، والحلم بدخول الوقت ،

### الأسباب التي تجمل التيمم مشروعا

يرجع هذه الأسباب الى أمرين أحدهما : فقد الماء ، بأن لم يجد أصلا ، أو وجد ماء لا يكفي للطهارة (١) ، ثلثهما : المتميز عن استعمال الماء أو الاحتياج اليه ، بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ، ولكن يحتاجه لشرب ونحوه ، على التعميل الآتي ، أما باقي الأسباب التي سنذكرها بعد فإنها أسباب للمعجز عن استعمال الماء ، وأما من فقد الماء ، فإنه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة (٢) ، وجمعة ، وعيد ، وظواف ، ونافلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها (٣) دون الفرض ، وغير ذلك ، ولا فرق في فقد الماء بين أن يكون صحيحا أو مريضا ، حاضرا أو مسافرا ، سقيا أو غيره ، ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية (٤) ، وأما من وجد الماء ، وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية

فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن اذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والاسلام ، الا اذا كانت كتابية القطع حيضها أو نفاسها ، فإنه يصح تيممها إيهيل لزوجها قربانها للفرض ، وعدم الحيض أو النفاس ، الا اذا كانت الطائفة أو النفساء محرمة ، فإنه يصح منهما التيمم بدلا من الاغتسال المسنون للأحرار عند المعز والتميز ، الا المجنونة التي تيمم ليل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسحوح ، وطلب الماء عند فقدته على ما يأتي .

الحنابلة : عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة ، سواء كانت فرضا أو غيره مادامت مؤقتة ، أو حكما ، كصلاة الجنازة ، فإن وقتها يدخل في تمام فضله أو تيممه ، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعدر استعمال الماء سبب من الأسباب الآتي بيانها : والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق ، بشرط أن يكون له غير يخل بالعضو ، كما يأتي ، والنية . والعقل ، والتمييز ، والاسلام ، وعدم الحائل ، وعدم النائي ، والاستبراء ، أو الاستبراء قبل التيمم .

(١) الشافعية ، والحنابلة قالوا : أن وجد ماء لا يكفي للطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيمم عن الباقي .

(٢) المالكية - قالوا : لا يتيمم بأحد الماء إذا كان حاضرا صحيحا للجنازة ، الا اذا تعينت عليه ، بأن لم يوجد متوضئ يصل على يده ، وإذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصل على تيممه للفرض على الجنازة تبعا ، أما المسافر أو المريض ، فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً ، سواء تعينت عليه أو لا .

(٣) المالكية - قالوا : لا يجوز لفقد الماء الحائض الصحيح أن يتيمم للنوافل الا تبعا للفرض ، بخلاف المسافر والمريض ، كما ذكر قبل هذا .

(٤) الشافعية - قالوا : إذا كان عاصيا بالسفر ، فإن فقد الماء ، ولم يجد أصلا تيمم



فإنه كقائد الماء ، يتيمم لكل ما يقوِّف على الطهارة ، ومن أسباب المجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء ، إذا استند في ذلك إلى تجربة ، أو اخبار طبيب حاذق مسلم (١) ، ومنها خوفه من عتو يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً ، أم حيواناً مفترساً ، ومنها احتياجه للماء في الحال أو المال ، فلو خاف — ظناً لا شكاً — عطش نفسه ، أو عطش آدمي غيره ، أو حيوان لا يحمل قتله ، ولو كلباً (٢) غير عقور ، عطشاً يؤدي إلى هلاك ، أو شدة أذى ، فإنه يتيمم ، ويحفظ ما معه من الماء ، وكذلك أن احتاج للماء لمجن أو طبع ، وكذلك أن احتاج إليه لازالة نجاسة غير مفعونها (٣) ، ومنها فقد آلة الماء ، كصبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمقود (٤) ، ومنها خوفه من شدة برودة الماء ، بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فإنه في كل هذه الأحوال يتيمم (٥) ، وفي لزوم طلب الماء عند فكهده تفصيل في

— وصلى ، ثم أعاد الصلاة ، أما أن عجز عن استعماله لمرض ونحوه ، فلا يسمح له التيمم ، إلا إذا تاب عن عصيانه ، فإذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد مثلاً •

(١) الملكية — قالوا : يجوز الاعتماد في ذلك على اخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم التاراف به ومثل ذلك ما إذا استند إلى القرائن العادية ، كتجربة في نفسه ، أو في غيره أن كان موافقاً له في الزواج •

الشافعية — قالوا : يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ، ولو كلفاً بشرط أن يقع صدقه في نفس التيمم ، أما التجربة فلا تكفي على الأرجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب ، فإن لم يكن طبيباً ، ولا عالماً بالطب جاز له التيمم : وأعاد الصلاة بعد برئه • (٢) الحنابلة — قالوا : إن الكلب الأسود ، كالمقور ، لا يحفظ له الماء ، ولو هلك من العطش •

(٣) الشافعية — قالوا : يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ، فإن كانت على ثوبه فإنه يتوفى بالماء مع وجود النجاسة ، ولا يتيمم ، ويصلى عريانياً إن لم يجد ساتراً ، ولا اضدة عليه •

(٤) الملكية — قالوا : إن فقد آلة الماء أو من ينوله الماء ، لا يتيمم إلا إذا تبين أو ظن أنه لا يجدها في الوقت •

(٥) المالكية — قالوا : لا يتيمم لقوِّف من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً حدثاً أكبر ، لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر ، فإنه لا يتيمم إلا إذا تحقق الضرر •

الشافعية — قالوا : يتيمم لقوِّف من شدة البرودة إذا عجز عن تسخين الماء ، أو تخفف أعضائه ، سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر ، إلا أنه تجب عليه الإعادة •

## المذاهب (١) .

(١) الملكية — قالوا : إذا تيقن ، أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين فأكثر فإنه لا يلزمه طلبه ، أما إذا تيقن ، أو ظن ، أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين ، فإنه يلزمه طلبه أما إذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه ، فإن شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو راكبا ويلزمه أيضا أن يطلب الماء من رفقته إن اعتقد ، أو ظن ، أو شك ، أو توهم أنهم لا يملكون عليه به ، فإن لم يطلب منهم ، وتيمم أعاد الصلاة أبدا في حالة ما إذا كان يمتنع أنهم يملكونه الماء ، أو يظن ، أو عاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك في ذلك ، أما في حالة التوهم فإنه لا يبعد أبدا ، وشريطة الإعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم ، أو لم يتبين شيئا ، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقا ، ولزمه شراء الماء بثمن معتدل لم يصح له ، وأن يستعين أن كان مليا ببلدة .

الفتنابلة — قالوا : إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله ، وما قرب منه عادة . ومن رفقته ما لم يتبين عدمه ، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح تيممه ، ومتى كان الماء بعيدا ثم يجب عليه طلبه ، والبعيد ما يحكم العرفية .

الحنفية — قالوا : إن كان فاقد الماء في المصر ، وجب عليه قبل طلبه التيمم ، سواء ظن قربه ، أو لم يظن ، أما إن كان مسافرا ، فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل ، وجب عليه طلبه أيضا إن أمن الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك ، كان كأن ميلا فأكثر ، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقا ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه ، أو بمن يطلب له ، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه ، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه يبعد الصلاة ، فإن منعه قبل شروع في الصلاة ، ثم أعطوه بعد فراغه لم يعد ، وإن كانوا لا يملكونه إلا بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يمر فيها ، أو يمين يسير يجب عليه شراؤه إن كان قادرا ، بحيث يكون الثمن زائدا عن حاجته ، أما إذا كانوا لا يملكونه إلا بغير قلمش ، فإنه لا يجب عليه شراء الماء ، وتيمم .

الشافعية — قالوا يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم بعد دخول الوقت مطلقا ، سواء في رحله ، أو من رفقته ، فيتأدى فيهم بنفسه ، أو بمن يأذنه ، إن كان ثقة ، ويستوعبهم إلا إذا ضاق وقت الصلاة ، فإنه يتيمم ويصلي من غير طلب واستيعاب للحرمة الوقت ، وفي هذه المسألة تجب عليه الإعادة إن كان المثل يطلب فيه وجود الماء ، والا فلا إعادة ، فإن لم يجده بعد ذلك ، فإن له أهوال ثلاثة : أن يكون في حد الخوف — وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته ، بحيث لو استأضت بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم — وضبطوا في هذه المسألة بزيادة ما يقع عليه العسر المعتدل ، مع رؤية الاستعجال والتعسير بينهما ، أو أن يكون في حد الغروب — وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ ، أي ٥٠

ومن وجد الماء ، وكان قادراً على استعماله ، ولكنه خشي باستعماله خروج الوقت (١) بحيث لو تيمم أدركه ، ولو توضأ لا يدركه ، ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب .

= ستة آلاف خطوة فاقط - أو أن يكون في حد البعد - وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة .

فأما حد الغوث ، فإنه لا يخلوا أن يتيقن فيه وجود الله أو يتردد فيه ، فإن تيقن وجود الماء وجب عليه طلبه ، بشرط الأمن على نفسه وماله وعضوه ومنقته ، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ، وأما أن تردد في وجود الماء ، فإنه يجب عليه طلبه أن أمن على نفسه وماله وعضوه ومنقته ، وأمن على ماله به اختصاص ، وأن لم يصح ملكه لنجاسته ، كالرث ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ، ومن خروج الوقت .

وأما حد القرب ، فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه ، إلا إذا تيقن وجوده ، بشرط أن يأمن على نفسه وماله وعضوه ومنقته ، وأما أنه على الوقت في هذه الحالة ، فإنه لا يشترط أن كانت الجهة التي هو بها يطلب فيها وجود الماء ، وألا اشترط الأمن على الوقت أيضاً . وأما حد البعد فلا يجب عليه طلب الماء ، ولو تيقن وجوده لبعد .

(١) الشافعية - قالوا : لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً ، لأنه يكون قد تيمم حينئذ ، مع فقد شرط التيمم ، وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة - قالوا : لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت ، إلا إذا كان التيمم مسافراً ، وطعم وجود الماء في مكان قهري ، وأنه إذا قصده وتوضأ منه ، يخاف خروج الوقت ، فإنه يتيمم في هذه الحالة ، ويصلى ولا إعادة عليه ، وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء ، وقدم ضاق الوقت عن طهارته ، أو لم يبق . لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة ، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت ، فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلى ، ولا إعادة عليه .

الشافعية - قالوا : أن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يفتي فواته أصلاً ، لعدم توقيته ، وذلك كالنوافل غير المؤقتة « ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه » وذلك كصلاة الجنائز والعيد ، ونوع يخشى فواته لبدل ، وذلك كالجمعة والمكتوبات ، فإن للجمعة بدلاً عنها وهو الظهر ، والمكتوبات بدلاً عنها ، وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .

فأما النوافل ، فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، إلا إذا كانت مؤقتة ، كالسنة التي بعد الظهر والمغرب والعشاء ، فإن أخرها بحيث لو توضأ فات وقتها فقل له أن يتيمم ويدركها .

وأما الجنائز والعيد ، فإنه يتيمم لهما أن خلف فواتهما مع وجود الماء .

وأما الجمعة : فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، بل يفوتها ، ويصلى الظهر بدلها بالوضوء ، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة ، فإن تيمم وصلاها وجبت عليه أعادتها .

المالكية - قالوا : إذا خشي باستعمال الله في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر ، وتضمن الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت فله يتيمم ويصلى ، ولا يتعهد طين

## أركان التيمم

وأما أركانه : فمنها النية (١) ، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب (٢) .

= المعتمد ، أما الجمعة فانه اذا خشى خروجها باستعمال الماء للوضوء ، ففي صحة تيممه لها قولان ، والمشهور لا يقيم لها ، وأما الجنابة ، فانه لا يقيم لها الا فاقد الماء ان تعينت عليه كما تقدم  
(١) النية - قتلوا : ان النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، كما تقدم ، وليست ركناً .

الحنبلة - قالوا : ان النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، وليست ركناً .  
(٢) الملكية - قالوا : ينوى استباحة الصلاة ، أو مس المصحف ، أو غيره مما يشترط فيه الطهارة ، أو ينوى استباحة ما منه لحدث ، أو ينوى فرض التيمم فلو نوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً ، لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم ، ويشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر اذا نوى استباحة ما منه الحدث أو نوى استباحة الصلاة ، ولو كان جنباً ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه ، وأعاد الصلاة وجوباً ، أما اذا نوى فرض التيمم ، فانه يجزئ ، ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر ، لأن نية الفرض تجزئ من نية كل من الأصغر والأكبر ، ثم اذا نوى التيمم لفرض ، فله أن يصلي بتيممه مرة واحدة ، وما شاء من السنن والمندوبات ، وأن يطوف به طوافاً غير واجب ، ويصلي به ركعتي الطلوع الذي ليس بواجب ، وأن يمس المصحف ويقرأ الجنب القرآن ، ولو كان التيمم حاضراً صحيحاً ، فلو صلى به مرة أخرى بطل الثاني ، ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت ، كالظهر مع العصر ، ويشترط أن يريد أن يصلي نقلاً بالتيمم للفرض أن يقدم صلاة الفرض عن صلاة النفل ، فلو صلى به نقلاً أو لا صح نفعه ، ولكن لا يصح له أن يصلي به للفرض بعد ذلك ، بل لا بد له من تيمم آخر لفرض ، وإذا تيمم لنفل أو بسنة استغلاً لا تبعاً لفرض ، صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة القرآن ولو كان جنباً ، ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة ، ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً ، وهذا في غير الصحيح الطاهر . أما الصحيح الحاضر ، فانه لا يصح له أن يتيمم لنفل استغلاً كما تقدم ، وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة ، فانه لا يجوز له أن يفعل بتيممه ، هذا ما يتوقف على الطهارة .

= الحنفية - قالوا : يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوى واحداً من ثلاثة أمور ، الأول : أن ينوى الطهارة من الحدث القائم به ، ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة ، أو الحدث الأصغر ، فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزأه . الثاني : أن ينوى استباحة الصلاة ، أو رفع الحدث ، لأن التيمم يرفع الحدث عندهم .

الثالث : أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة أو سجدة التلاوة ، فإن نوى التيميم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث الفائز به ، فإن صلاته لا تصح بهذا التيميم ، كما لو نوى ما ليس بمعبادة أصلاً ، أو نوى عبادة غير مقصودة ، أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة ، والأول : كما إذا تيمم بنية من مسح ، فإن المس في ذاته ليس عبادة ، ولا يقرب به ، وإنما العبادة هو التلاوة ، فلو صلى بهذا التيميم لم تصح صلاته . والثاني : كما إذا تيمم للآذان والاقامة فلنعمه عبادة غير مقصودة لذاتها ، لأن الفرض منها الإعلام فضلاً عن أنها يصحان بدون طهارة ، فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيميم . والثالث : كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثاً أصغر ، فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها ، ولكنها تجوز للمحدث حدثاً أصغر بدون طهارة ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام ، أو لردة فإنه لا تصح صلاته بهذا التيميم .

الشافعية — قالوا : لا بد أن ينوى استباحة الصلاة ونحوها ، فلا يصح أن ينوى رفع الحدث ، لأن التيمم لا يرفعهم عندهم كما لا يصح أن ينوى التيميم فقط ، أو فرض التيميم لأنه طهارة ضرورة ، فلا يكون مقصوداً ، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة ، أحدها : أن ينوى استباحة فرض الصلاة المكتوبة ، أو الطواف المفروض ، أو خطبة الجمعة . ثانيها : أن ينوى سجدة تلاوة أو شكر ، أو مس مسح ، أو قراءة قرآن وهو جنب ، فإن نوى الأول فإنه يستتبع بهذا التيميم فرضاً واحداً من المرتبة الأولى ، ولو غير ما نواه ، وما شاء من النوافل ، ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث ، وأن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط ، فيصلي بهما شاء من النوافل ، ويمس به المصحف ولكن لا يصلي به فرضاً ، أو يخطب جمعة ، أو يطوف طوافاً مفروضاً ، وأن نوى الثالث ، فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ، ولو كان غير ما نواه ، ولا يبنو له أن يفعل شيئاً مما ذكر في القسم الأول والثاني ، ولا يجب عندهم في نية التيميم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر ، فلو تعرض ، كأن قال الجنب : نويت استباحة الصلاة المسانعة منها الحدث الأصغر ، فدلنا أنه الذي عليه ، فيان خلاه ، فإنه بجسزته ، أما إن كان متعمداً ، فإنه لا يجوز له لتلاعه .

الحنابلة — قالوا : إن النية شرط لصحة التيميم ، وصفتها أن ينوى استباحة ما تيمم له من صلاة أو طواف ، فرضاً أو نفلاً ، من حدث أصغر ، أو أكبر ، أو نجاسة يبدنه ، فبان التيميم يصح للنجاسة على البدن ، ولكن يعدتجفينا على قدر ما يمكن ، أما للنجاسة على الثوب ، وفي المكان فلا ، فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه ، لأن التيميم مبيح رافع ، فلا يمكن التيمم بنية واحدة من الثلاثة — الحدث الأصغر ، أو الأكبر ، أو النجاسة — من الباقي ، فلو كان جنباً ، ونوى استباحة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة ، ولم ينو الاستباحة —

ووقت النية (١) عند وضع يده على ما تيمم به .  
ومنها الصعيد الطهور (٢) ، وهو الذي لم تمسه نجاسة ، فإذا مسه نجاسة لم يصح به التيمم ، ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

= من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلي لأنه رفع الجنبية فيصح له أن يفعل ما ترغمه ، كقراءة القرآن ، ولم يرفع الحدث الأصغر ، وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنبية ، فإن مهمه لا يرفع الجنبية في هذه الحالة ، أما أن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع : الحدث الأكبر ، والأصغر ، والنجاسة التي على البدن ، أجزأته للنية عن الجميع ، ولا يكلف نية خاصة لكل واحد ، ومن نوى استباحة شيء جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء ، وما هو مثله ، وما هو دونه فأطى ما يتيمم له ففرض عليه ، فأنحر ، ففرض كفاية ، فنافلة ، فطواف ثقل ، فمس مصحف ، فقراءة قرآن فلبث بمسجد لجنب ، فوطه حائض بعد انتطاع دمه ، وإن أطلق نية التيمم لصلاة ، أو طواف لم يفعل إلا فعلهما .

(١) الشافعية — قالوا : لا يكفي أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد ، بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ، ومس شيء من الوجه لأن أوله مسح .  
الحنابلة — قالوا : أن النية لا يشترط فيها المقارنة ، بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسير ، كما هو الشأن في نية كل عبادة .

(٢) الشافعية — قالوا : أن المراد بالصعيد الطهور : التراب الذي له غبار ، ومنه انزل إذا كان له غبار ، فإن لم يكن لهما غبار ، فلا يصح التيمم بهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون التراب محترقا أو لا ، إلا إذا صار المحترق رمادا ، كما لا فرق بين أن يكون صلبا ، لأن يثبت ، أو سبخا لا يثبت شيئا ، وعودوا من تراب الطفل إذا دق ، وصار له غبار ، ولو اختلط التراب ، أو الرمل بشيء آخر كحبرة ، أو دقيق ، وإن قل المخلط لا يصح التيمم بهما ، واشترطوا أن لا يكون التراب مستحلا ، والمستعمل ما بقي بالعضو الممسوح أو تعلق منه عند المسح .

الحنابلة — قالوا : أن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مبلعا ، فلا يصح بمضروب ونحوه ، وإن يكون التراب غير محترق ، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه ، لأن الطبع أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشترطوا أن يعلق غباره ، لأن ما لا غبار له لا يصح بشيء منه ، فإن اختلطه ذو غبار غيره ، كالخض والنورة ، كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه بغيره ، فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به ، وإن كانت للماء فإن كل المخلط لا غبار له يمنع التيمم بالتراب ، وذلك كبر وشبهه ، وإن كثر ، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تلطيفه ، والتيمم به جائز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الحنفية — قالوا : أن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والصمى والمصبر ، ولو لمس ، والسبخ المنحد من الأرض ، أما الماء =

ومنها (١) مسح جميع الوجوه ، ولو بيد واحدة ، أو أصبع ، ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت (٢) ، وكذا الورقة ، وهي الحاجز بين ملتقى الألف ، وما غار من الألفان ، وما بين الحذار ، وكذا ما تحت اللود من البيار الذي بين الأذن والعذار ، ولا يقتضب ما غر من بطنه ،

= المعتقد وهو الثلج فلا يجوز التيمم عليه ، لأنه ليس من أجزاء الأرض ، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المقلوبة ، وأما المعادن التي في مقارها ، فإنه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها ، ولا يجوز التيمم بالؤلؤ ، وإن كان مسحوقا ، ولا بالحقيق ، والرماد ، ولا الحمى ، ولا بالنور والزرنيخ ، والمنرة ، والكحل ، والكبريت ، والفيروزج ، ويجوز التيمم بالطوب المصترق ، ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا حاطقه شيء ليس من جنس الأرض وغلب عليه ، فإن لم يظلب عليه بأن تساوى أو غلب التراب مسح التيمم .

المالكية - قالوا : المراد بالمسح ما صعد ، أي ظهر من أجزاء الأرض . فيشمل التراب ، وهو أفضل من غيره عند وجوده ، والبر ، والصخر ، وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمدا إلا أنه أشبه بالصخر الذي هو من أجزاء الأرض ، والطين الرقيق غير أنه ينبغي له أن يخفف ومسح يده عليه ، أو أبغضها قبل المسح ، حتى لا يلوث أعضاءه . وكذا الجص ، وفسره بالصخر الذي إذا احترق صار حجرا ، أما بعد احتراق ، فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن : فإنه يباح التيمم عليها إلا الذهب والفضة والجواهر فإنه لا يجوز التيمم عليها كما لا يجوز التيمم على المعادن المقلوبة من مقارها كالشرب والمسلح لا يجوز التيمم على طوب محترق ، أما إن كان غير محترق ، فيصح التيمم عليه إذا لم يخلط بنجس أو مظهر كثير ، كطين ، وهذا الظاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، فلو كان الطين مثلا مقدار الطين لا يضر ، أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض ، كالخشب والشيش ونحوه ، فلا يجوز ، ولو ضاق الوقت ولم يجد غيره ، ورجع بنفسهم الجواز إذا ضاق الوقت ، ولم يجد غيره .

هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الغلبة الأولى ، بأن يضع كفيه على الصعيد . (١) الحنفية - قالوا : إذا كان المسح بيده ، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده ، أو أكثرها ، والغرض أنما هو المسح سواء كان باليد ، أو بما يقوم مقامها ، أما تعميم الوجه وليدين بالمسح ، فهو شرط لا ركن ، ويكون المسح بشريطين أو بما يقوم مقامها ، فلو أصاب وجهه غبار ، فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالفريضة الأولى ، فالشريطين ، أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم توافق لم يذكر الضرب في الآية التريمية ، إلا أنه ذكر في التحديث حيث قال : « التيمم شريطين » .

(٢) الحنفية - قالوا يجب مسح الشعر الذي يجب غسله في الوضوء ، وهو الحاذي للبشرة فلا يجب مسح ما طال من اللحية .

ومنها مسح اليدين مع المرفقين (١) ، ويجب أن ينزع ما ستر شيئاً منها ، كالخاتم ، والأصابع ، ويجب أن يمسح ما تحته ، فلا يكتفى بتحريكه في التيمم (٢) ، بخلاف الوضوء ، وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضاً أخرى (٣) .

### مسكن التيمم

وأما مسكنه ، فمنها التسمية على تفصيل المذاهب (٤) .

(١) المالكية ، والحنابلة — قالوا : أن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين ، وأما إلى المرفقين ، فهو سنة ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : إن تحريك الخاتم والضيق والسوار يكتفى في التيمم أيضاً ، لأن التحريك مسح لما تحته والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٣) المالكية — زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من الصلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزمان طويل ، طولاً يدخل بالموالاة ، ولو ناسباً لا يصح ، ففرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى وهي استعمال الصعيد ، كما تقدم ، وتعميم الوجه ، واليدين إلى الكوعين بالمسح ، والموالاة .

الحنابلة — زادوا في فرائض التيمم : الترتيب والموالاة ، إذا كان التيمم من حدث أصغر ، أما إذا كان من حدث أكبر ، أو نجاسة على بدنه فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة ، ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأذنه ، وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين إلى الكوعين ، والترتيب والموالاة ، في الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا في فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ، ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر ، ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ، فحرك فيه وجهه ، وقوى التيمم لم لم يكف لعدم النقل ، والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد التراب المنقل منه بأن يقدم نقله إلى أعضاء التيمم ، ويشترط في نقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب الطهور عندهم سبعة وهي : النية ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين مع المرفقين ، والترتيب ، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد نقل التراب إليه .

الحنفية — لم يزيدها شيئاً لأن أركان التيمم شيئان : المسح ، والضربتان ، أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ، وأما الضربتان فبالحديث المتقدم ، وما عدا ذلك يعد من الشروط ، فهي لا بد منها ، وإن لم تكن داخله في ماهيته .

(٤) الحنابلة — قالوا : التسمية واجبة ، فيبطل التيمم بتركها عمداً ، وتسقط سهواً

أو جهلاً .

المالكية — قالوا : التسمية مندوبة لا سنة .



ومنها الترتيب (١) ، ومنها غير ذلك ، كما هو مفصل في المذهب في أسفله  
اصحيفة (٢) •

= الشافعية — قالوا : تسن التسمية ، ولكن اذا كان المتيمم جنباً لا يجوز له ان يقصد  
بها التلاوة بل يقصد الذكر ، أو لا يقصد شيئاً . الأعضاء •

الحنفية — قالوا : تسن التسمية ، سواء قصد الذكر أو التلاوة أو لم يقصد شيئاً •  
(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا ان الترتيب فرض ، كما تقدم •

(٢) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بيطن كفيه ، اقبالهما وادبارهما ،  
ونفضهما ، وتفريغ أصابعه : والتسمية ، والترتيب ، والموالة ، وتخليل اللحية والأصابع ،  
وتحريك الخاتم ، والقيام ، وخصوص الضرب إلى الصيد ليذلل التراب خلال الأصابع ،  
وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة ، وهي أن يضرب بيديه على الصعيد ، ثم ينفضهما ،  
ثم يقبل بهما ويدبر ثم يمسح بهما وجهه ويضعه ، بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب  
بيده ثانياً على الصعد ، ثم ينفضهما على الوجه السابق ، فيمسح بهما كفيه وذراعيه ، إلى  
الرفقين ، والسواك •

الشافعية — عدوا سنن التيمم ، كما يأتي : التسمية ابتداءً على ما سبق ، والسواك :  
ومطله بعد التسمية ، وقبل نقله التراب ، ونفض اليدين ، أو نفضهما من الغبار ان كثر ،  
والقيام بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم • وأن يبدأ في  
مسح الوجه من أعلاه ، وفي مسح يديه من أصابعه ، فيضع أصابع يده اليسرى سوى  
الابهام على ظهر أصابع اليمنى ، سوى الابهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبة  
اليسرى ، ويمرهما على اليمنى ، فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حروف الزراع ،  
ويمرهما إلى المرافق ، ثم يدير باطن كفه إلى باطن الذراع ، ويمرهما عليها رافعاً ابهامه ، فإذا  
بلغ الكوع أمر ابهام اليسرى على ظهر ابهام اليمنى ، ثم يفل باليسرى كذلك ، ثم يمسح  
أحدى كفيه بالآخرى ندباً ، والموالة بين مسح الوجه واليدين أن كان المتيمم سليماً ، فإن كان  
صاحب عذر وجبت عليه الموالة في التيمم ، كالنحو ، وتفريغ أصابعه أول كل ضربة ،  
ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية فيجب نزع ، وتخليل أصابعه بعد مسح  
اليدين اذا فرق أصابعه في الضربة الثانية ، والا كان التخليل واجباً ، والفرقة ، والتجديل ،  
وأن لا يرفع يده على العضو حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين ، والذكر  
السابق في الوضوء يذكره في آخر التيمم •

المالكية — عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين ، فإن عكس ،  
بأن مسح يديه قبل وجهه ، أعاد مسحهما أن لم يصل به ، فإن صلى به أجزاءً ، ومسح  
ذراعيه من الكوعين إلى المرفقين ، وتجديد ضربه ثانية لليدين ، ونقل ما تعلق بيديه من  
الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه ، بأن لا يمسح على شيء قبل المسح على وجهه  
أو يديه •

### مندوبات التيمم

- وللتيمم مندوبات مفصلة في المذاهب (١) •

### مكروهات التيمم

- للتيمم مكروهات مفصلة في المذاهب أيضا (٢) •

= الحنبلة — لم يعنوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار أن علم أو ظن وجود الماء في الوقت ، أو استوى الأجران عنده ، فإن تيمم • أول الوقت وصلى ، صحت صلاته بدون إعادة ، ولو وجد الماء في الوقت •

(١) الحنبلة ، والشافعية — قالوا : إن المستون هو المندوب ، فكل ما ذكر من السنن السابقة يسمى مندوبا ، وسنة ومستحبا •

المالكية — قالوا : مندوبات التيمم : منها يندب التسمية بالسواك ، والمسمت الا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه بيسراه ، بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها إلى المرفق بيسراه كذلك ، ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري إذا يئس من وجود الماء ، أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري ، ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار إن شك في الحصول على الماء ، أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية ، فينظر إلى كل منهما ، ويحسب وسط الوقت ، ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري من يرجو حصول الماء ، أو زوال المانع من استعماله — كالارض — قبل نهاية الوقت الاختياري لتقديم فضيلة الطهارة المائية لرجوة ، ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ، ولو كانت الطهارة المائية مرجوة •

الحنفية — قالوا : يندب تأخير التيمم إن غلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ، ولو خاف خروج الوقت •

(٢) الحنبلة — قالوا : يكره في التيمم تكرار المسح ، وادخال التراب في الفم والألف ، والضرب أكثر من مرتين ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفس به ، فإن ذهب به النفخ بصميت لم يبق غبار ، ومسح به ، وجبت إعادة الضربة •

الشافعية — قالوا : يكره في التيمم تكرار التراب ، لأنه قد عرفت أن الغرض من التيمم إنما هو امتثال أمر الشارع بوضع يده على التراب ، فكره أن يكثر التراب في يديه ، وتكرار المسح لكثرة عضو ، وتجديد التيمم : ولو بعد فعل أى صلاة ، ونفخ الأذنين بعد تمام التيمم •

## مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة ، والتيمم عن حدث أكبر لا يمود محدثا حدثا أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثا حدثا أصغر بنواقض الوضوء فلو تيمم لجنابة ، ثم انتقض تيممه لم يعد جنبا ، بل يصير محدثا حدثا أصغر ، فيجوز له أن يقرأ القرآن ، ويدخل المسجد (١) ، ويمكث فيه ، وترديد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمرا آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم ، كأن يجد الماء بعد فقده (٢) ، أو يقدر على استعماله بعد عجزه (٣) .

## مبحث من عجز عن الوضوء والتيمم

## ويقال له : فائدة الطهورين

من عجز عن الوضوء والتيمم لمرض شديد ، أو حبس في مكان ليس به ما يمسح التيمم عليه ، فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت بدون وضوء ويدون تيمم ، على أن المريض

= المالكية - قالوا : يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة وكثرة الكلام في غير ذكر الله وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين ، وهو المسمى بالثرة والتحصيل في الوضوء .

الحنفية - قالوا : يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن المتقدمة .

(١) المالكية - قالوا : إذا أحدث التيمم عن جنابة حدثا أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والأكبر ، فنواقض الوضوء ، وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل التيمم الواقع عن الغسل ، فيحرم عليه ما يهرم الجنب يمسح التيمم .

(٢) المالكية - قالوا : إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقض التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة ، بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لأدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الظهارة ، فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه ، بل يجب استمراره في الصلاة ، ولو اتسع الوقت ، ومحل ذلك ما لم يكن ناسيا الماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في الصلاة ، ثم تذكر الماء وهو فيها ، فإنها تبطل إن اتسع الوقت لأدراك ركعة بعد استعمال الماء ، وإلا مالا . أما أن تذكره بعدها فإنه يبيح في الوقت فقط لما عنده من شائبة التقريط .

(٣) الحنابلة - زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت ، فإنه يبطل التيمم مطلقا ، سواء كان عن حدث أكبر أو كان عن نجاسة على بدنه ، ما لم يكن في صلاة جمعة ، فلا يبطل إذا خرج وقتها وخلع الخف ونهوه مما يمسح عليه أن يتيمم بعد حدثه ، وهو لا يسه ، سواء مسح قبل ذلك أو لا .

الشافعية - زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ، ولو بصورة ، كردة الصبي ، وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح التيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب أعادتها صحت صلاته ، وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب أعادتها بطل التيمم والصلاة .

الذى لا يقدر على القيام للصلاة فإنه يصلى قعداً ، فإن عجز يصلى بالاشارة ، كما سياتى فى مبحث الصلاة بالإيماء ، والغرض من هذا ما هو اظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل فى جميع الأحوال ، فما دام الانسان قادراً على اظهار هذا الخضوع بأى كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها ، وله على ذلك أجر العاطلين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجراً ، لأن الذى يخضع قلبه لولاء وتظهر آثار هذا الخضوع على جوارحه وهو مريض ، تعب اقرب الى رضوان الله تعالى ورحمته ان شاء الله .

أما كيفية طهارة فائد الماء ومقد ما يصح التيمم عليه وصلاتهما ، فإن فيهما تفصيل المذاهب (١) .

### مبحث الجبيرة

#### تعريفها

الجبيرة فى اصطلاح الفقهاء هى الخثرة التى يربط بها العضو المريض ، أو الدواء الذى يوضع على ذلك العضو ، ولا يشترط فى الرباط أن يكون مشدوداً بأعواد من خشب أو جريد ، أو نحو ذلك ، كما لا يشترط أن يكون العضو المربوط مكسوراً ، بل الموعول فى حكم

(١) الحنفية - قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر من تراب ونحوه ، فإنه يصلى عند دخول وقت الصلاة صلاة صورية بأن يسجد ويركع مستقبل القبلة بدون قراءة ، أو تسبيح ، أو تشهد ، أو نحو ذلك ، ولا ينوى بذلك صلاة ، سواء كان جنباً أو كان محدثاً أصغر ، وهذه الصلاة الصورية لا تسقط الفرض عنه بل تبقى ذمته مشغولة به الى أن يجد ماء يتوضأ به ، أو يجد صعيداً طاهراً يقيم عليه ، ويجوز أن فقد الطاهرين أن يصلى هذه الصلاة الصورية ، ولو كان جنباً .

المالكية - قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر ، فإن الصلاة تسقط عنه تماماً على المعتمد فلا يصلى ، ولا يقضى . ولمعلم تمسكوا فى ذلك بحديث : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ، ولكن ليس فى هذا الحديث ما يدل على الاعادة والحنفية لا يقولون : ان الصلاة بغير طهور تكون مقبولة ، بل يقولون : لا بد من اعادتها .

الشافعية - قالوا من فقد الماء والصعيد الطاهر ، أو عجز عن استعمالها ، فإنه لا يخلو إما أن يكون جنباً أو محدثاً حدثاً أصغر فإنه يصلى صلاة حقيقية ، ولكنه يقتصر على قراءة افتتاحة فقط ، ويجب عليهما اعادة الصلاة عند وجود الماء ، فإذا وجد الجنب الماء وجب عليه أن يغتسل ، ويتوضأ ، ثم يعيد الصلاة التى صلاها بغير وضوء وتيمم ، وإذا وجد المحدث حدثاً أصغر الماء افنه يجب عليه أن يتوضأ ويمسك تلك الصلاة ، أما اذا وجد أحدهما ضئيلاً طاهراً من تراب ونحوه مما يصح به التيمم ، فإنه لا يتييم لاعادة الصلاة التى صلاها بغير وضوء وتيمم ، إلا اذا غاب على غلته أنه فى مكان لا يجد فيه ماء ، أو ترد فى الأثر بحيث استوى عنده وجود الماء وعدمه بدون مرجح .

الجبيرة على أن يكون العضو مريضا ، سواء كان مكسورا ، أو مرضوحا أو به آلام ومما ترمى - أو نحو ذلك ، فالجبيرة عند تلفها اسم للرباط الذي يربط به العضو المريض : أو الدواء الذي يوضع فوق ذلك العضو .

### ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء

إذا كان على عضو من أعضاء المكلف - التي يجب غسلها في الوضوء أو الغسل - جبيرة من رباط أو دواء ، وكان غسل ذلك العضو يضره أو يؤلمه ، فإنه يفترض عليه أنسح على الرباط أن كان العضو مربوطا أو المسح على الدواء إذا كان العضو عليه دواء بدون ربط ، فإن كل المسح على الدواء يضره فليربطه بخرقة نظيفة ، ثم يمسح على هذه الخرقه ، ولا يعدم المريض رباط يربط به العضو المريض ، وهذا هو حكم صاحب الجبيرة الذي به ألم في عضو من أعضاء الوقت أو النسل ، وهو أن يفترض عليه أن يمسح على العضو المريض إذا ضره الغسل ، فإن ضره المسح عليه ربطه بخرقة ومسح على الرباط ، ولم يخالف في هذا سوى الشافعية وبعض الحنفية . وقد ذكرنا مذهبيهما تحت تبطل الذي أمامك (١) .

= الحنابلة - قالوا : إن فائدت الطهورين صلى صلاة حقيقية ، ولا يبعد تلك الصلاة ، إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على الفرائض ، والشروط التي لا تصح الصلاة إلا بها ، (١) الشافعية - قالوا : أما أن يكون العضو المريض مربوطا أو عليه دواء ونحوه أو لا . فإن كان مربوطا . فإن المريض يجب عليه في هذه الحالة ثلاثة أمور : الأول : أن يغسل الجزء السليم ، الثاني ، أن يمسح على نفس الجبيرة ، وهي الرباط ، الموضوع على محل المرض .

وهذا المسح يقوم مقام غسل الأجزاء السليمة التي تستقر بالرباط غالبا ، فإذا وضع الرباط على الجزء المريض فقط ، ولم يأخذ شيئا من السليم ، فإنه لا يجب المسح على الخرقه في هذه الحالة ومثل ذلك ما إذا أمكنه غسل الجزء السليم الذي تحت الرباط ، الأمر الثالث : أن يتيمم بدل غسل الجزء المريض ، ثم أن كان الشخص جنبا ، فإنه لا يجب عليه الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ، وهي : غسل الجزء السليم ، والمسح على الخرقه ونحوها . والتيمم ، بحيث يجوز له أن يبدأ بما شاء منها ، أما أن كان غير جنب ، فإنه يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم فقط ، بمعنى أنه يغسل أولا الجزء السليم قبل التيمم : أما المسح على الجبيرة من خرقه ونحوها ، فإنه يصح أن يقدمه على الغسل وعلى التيمم .

هذا ، وإذا كانت الأعضاء المريضة متعددة ، فإنه يجب عليه أن يعد التيمم بعدد هذه الأعضاء المريضة ، فإن عم المرض جميع الأعضاء ، فإنه يكفي أن يتيمم مرة واحدة عن الجميع . ومثل ذلك ما إذا كان المرض في عضوين متواليين في الترتيب كالوجه والذراعين ، فإنهما إذا عمهما المرض ، فيكفي أن يتيمم لهما تيمما واحدا ، بعد أن يغسل الجزء السليم =

### شروط المسح على الجبيرة

يفتقر لصحة المسح على الجبيرة ، سواء كانت ثخينة ، أو دواء ، أو نحوها شرطان ، الشرط الأول : أن يكون غسل العضو المريض ضاراً به ، بحيث يظف من غسله زيادة الألم : أو تأخر الشفاء ، أو نحو ذلك ، فإن كان العضو المريض عليه دواء بدون ربط ، ويضره المسح عليه فإنه في هذه الحالة يجب أن يضع عليه رباطاً لا يضر ، ثم يمسح على الرباط . كما ذكرنا ، الشرط الثاني : تعميم الجبيرة بالمسح بمعنى أن يغسل الجزء التسليم من المرض ، ثم يمسح على الجزء المريض جميعه .

هذا إذا كانت الجبيرة على قدر محل المرض ، فإن تجاوزت محل المرض لفروية ربطها ، فإنه يجب مسحها جميعاً ، ما كان منها على الجزء المريض ، وما كان منها على الجزء السليم (١)

و يمسح على الجبيرة بدلاً من غسل الجزء الصحيح المستقر بالجبيرة . هذا إذا كان العضو المريض مربوطاً ، فإن لم يكن مربوطاً فإنه يفترض عليه غسل العضو السليم ، والتيمم بذلك غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء . لما عرفت أن المسح ليس مشروعاً عندهم ، إلا إذا كان بدلاً عن غسل الجزء السليم ، انتهى يستمر ربط الجزء المريض فهو بمنزلة المسح على الخف ، أما إذا كان العضو مكتوفاً ، ولا يمكن غسله ، فإنه لا يكون لمسحه معنى ، والتيمم يقوم مقام غسله ، فلا معنى لمسحه في هذه الحالة ، فإذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ، ولا يمكن مسحته بتراب التيمم ، أو كان ذلك المسح يضره ، فإنه يسقط عنه مسح ، ويجب عليه إعادة الصلاة بعد برئه في هذه الصلاة .

الحنفية - قالوا : حكم المسح على الجبيرة فيه قولان : أحدهما أنه واجب لا فرض ، وقد عرفت في « مباحث الوضوء » الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية ، وعلى هذا إذا ترك المريض المسح على العضو الذي به المرض وصلى ، فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يجب عليه أعادتها ، والا كان تاركاً للواجب الذي يترتب عليه حرمانه من شفاعته النبي ﷺ وأن لم يلقب عليه على المعتمد ، ثانيهما : أن المسح على الجبيرة فرض ، بحيث لو تركه لا تصح الصلاة ، كما يقول المالكية ، والحنابلة ، والقولان صحيحان عند الحنفية ، فيصبح المكلف أن يقلد ما يشاء منهما .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح ، بل يكفي مسح أكثرها ، فإذا كانت الجراحة مثلاً في جميع اليد ، ووضعت عليها رباطاً فإنه يكفي أن يمسح على ما يزيد على نصفها الموضوع عليه الرباط .

هذا . وإذا كان الرباط زائداً على محل المريض ، فلا يظنوا بما أن يكون حله ضاراً أو غير ضار ، فإن كان غير ضار وجب حله ، وتوصل ما تفته أن لم يمرر النسل ، فإن كان =

فإن كان المثل المريض مما يمسح كالرأس ففيه تفصيل المذهب (١) •

### مبطلات المسح على الجبيرة

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها • أو نزعها عن مكانها • على تفصيل في المذهب (٢) •

بـ الفصل ضارا بالمريض ، فإنه يجب مسح محل المرض ، وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة ، فإذا كان مسح محل الرباط يضر أيضا ، فإنه يغسل ما حوله • ثم يضع الرباط ، ويمسح عليه • أما إن كان محل الرباط ضارا • فإنه يجب عليه أن يمسح على الرباط ، ولا يكلف حله ولو كان يستطيع غسل ما بهته أو مسحه • على أنه يجب في هذه الحالة أن يمسح على ما يسر الصحيح والسليم • بحيث يمسح على أكثر الرباط •

المفابلة — قالوا : إن وضع الجبيرة على طهارة ، فإن تجاوزت محل المرض مسح عليها بناء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة ، كان وضعها قبل أن يتوضأ واجب عليه التيمم فقط ، ولا يصح منه المسح • فإن تعددت الأجزاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم ، إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الفصل • فإنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد • ولا بد من مراعاة الترتيب والولاية في الطهارة من الحدث الأصغر ، كما تقدم •

(١) المالكية — قالوا : أن عمت الجراحة الرأس ، فحكمه حكم الأجزاء المغسولة • وإن لم تعم ، فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكمل على العمامة • وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عمته الجراحة •

الشافعية — قالوا : إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه • والا تيمم بدل مسحها •

الحنفية — قالوا : إن كان بعض الرأس مسحيا • وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو الربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة • وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه حكم الأجزاء المغسولة ، فيجب المسح عليه إن لم يضره فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها •

الحنابلة — قالوا : أن عمت الجراحة الرأس • ولم يمكنه المسح عليها مسح على المصابة التي عليها وعما بالمسح ويقيم إن أدها على غير طهارة ، كما تقدم • وإن لم يتيمم مسح على صحيح منها • وكما على المصابة • لأن المصابة تنوب عن الرأس في المريض ، ويبقى السليم على أصله •

(٢) المالكية — قالوا : أن سقطت عن برء ينال المسح عليها ، ووجب الرجوع إلى الأصل في تطهير ما تحتها بالغسل أو بالمسح • إن كان مظهرًا • ويؤيد البقاء على طهارته • ويشترط في صحة الطهارة غسل أو مسح ما تحتها أن يندر بحيث لا تنفقه الموالاة عداها •

### صلاة المسح على الجبيرة

الصلاة بالمسح على الجبيرة المستوفية للشروط المتقدمة صحيحة ، ولا إعادة على من صلى بذلك المسح بعد برء العضو (١) .

= فإن طال الزمن نسياناً صح ، وإن سقطت عن غيره برء ردها إلى موضعها ، وبادر بالمسح عليها ، بحيث لا يمتوته الموالاة ، فإن كان سقوطها أو نزعها أثناء الصلاة بطلت الصلاة وجبت إعادة ما بعدها بعد تطهير ما تحته أن كان ذلك عن برء ، فإن كان عن غير برء أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية — قالوا : أن كان سقوطها عن برء ، في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة ، وأن كان عن غير برء بطلت الصلاة دون الطهارة ، فيرد الجبيرة إلى موضعها ، ويمسح عليها فقط بعد تطهير ما بعدها من الأعضاء أن وجد .

الحنفية — قالوا : أن سقطت الجبيرة عن غير برء لم يبطل المسح عليها سواء كان في الصلاة أو أخرجهما . وأن كان سقوطها في الصلاة عن برء ، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وإليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط ، ويعيد الصلاة ، أن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد ، فالإمام يقول بالبطان ، والصاحبان يقولان بالصحة لأن في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ، ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تعلم الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إذا سقطت الجبيرة أو نقص وضوء كله ، سواء كان سقوطها عن برء أو غير برء ، إلا أنه أن كان سقوطها عن برء توضأ فقط ، وأن كان سقوطها عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية — قالوا : تجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور : أحدها : إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم . ثانيها : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح زيادة عن الذي تستمسك به في رباعها . ثالثها : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط . لكنها وضعت وهو محدث .



## كتاب الصلاة

### مسكدة وشروطها

ما تقدم من مباحث الطهارة انما هو وسيلة للصلاة ، وقد علمت أن الوسائل كلها منافع للمجتمع الانساني ، لأن مدارها على نظافة الأبدان ، وطهارة أماكن العبادة من الأذى التي تنشأ عنها الأمراض والروائح النتنة ، نعم أن في بعض الوسائل ما قد يخو عن هذا المعنى ، ولكن ذلك لحكمة ظاهرة : وهي أن الغرض من العبادات انما هو الخضوع لله سبحانه باتباع أوامره واجتناب نواهيه ، أما الصلاة فهي أهم أركان الدين الاسلامي . فقد فرضها الله سبحانه على عباده ليعبدوه وحده ، ولا يشركوا معه أحدا من خلقه في عبادته : قال تعالى : « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » أي فرضا محدودا بأوقات لا يجوز الخروج عنها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « حسن صلوات كعبن الله على العباد . فمن جاء بهن ، ولم يضع منهن شيئا استخفافا بحقهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة » وقد وردت أحاديث كثيرة في تعظيم شأن الصلاة ، وألحظ على أدائها في أوقاتها ، والنهي على الاستهانة بأمرها والتكاسل عن اقامتها ، فمن ذلك قوله ﷺ : « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر عذب غمر ، بباب أحدكم يقفهم في كل يوم خمس مرات ، فما ترون ذلك يبقى من دونه ؟ قالوا : لا شيء » ، قال ﷺ : فان الصلوات الخمس تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن » ومعنى ذلك أن الصلوات الخمس تطهر النفوس ، وتنظفها من الذنوب والآثام . كما أن الاغتسال بالماء النقي خمس مرات في اليوم يطهر الأجسام وينظفها من جميع الأذى .

وسئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لموافقتها » فالصلاة هي أفضل أعمال الاسلام ، وأحبها قدرا ، وأعظمها شأنا ، وكفى بذلك حثا على أدائها في أوقاتها . أما ترهيب تاركها وتخويفه ، فيكفي فيه قول رسول الله ﷺ : ( لا سهم في الاسلام لمن لا صلاة له ) وقوله : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » وفي هذا الحديث زهر شديد للمسلم الذي يتسلط عليه الكسل فيجعله على ترك الصلاة التي يمتاز بها عن الكافر ، حتى قال بعض أئمة المالكية : ان تارك الصلاة عمدا كفر وعلى كل حال فقد أجمعوا على أنها ركن من أركان الاسلام ، فمن تركها فقد هدم ركنا من أقوى أركانه . وينبغي أن يمسرف الناس أن الغرض الحقيقي من الصلاة انما هو إشعار القلب بمظلة الاله الخالق حتى يكون منه على وجل فيأتمر بأمره ، وينتهي عما يتناه عنه ، وفي ذلك الخير كله للنوع الانساني . لان من يعمل الصالحات ويجتنب السيئات لا يصدر عنه للناس الا المنفعة والخير ، أما الذي يأتي بالصلاة قلبه غافلا عن ربه ، مشغول بشهوته النفسانية ، وملاذة الجسدية ، فان صلاته ، وان أسقطت عنه الفرض عند بعض الإلهة ، ولكنها في الحقيقة لم تشر النعمة

المطلوبة منها ، إنما الصلاة الكاملة هي التي دل الله في شأنها : « قد أفلح المؤمنون ، الذين هم في صلاتهم خاشعون » .

فالغرض الحقيقي من الصلاة ، إنما هو تعظيم الإله فاطر السموات والأرض بالخشوع له والخضوع لمظلمته الخالدة ، وعزته الأبدية ، فلا يكون المرء مصليا لربه حقا إلا إذا كان قلبه حاضرا مملوءا بخشية الله وحده ، فلا يفتيق عن حاجاته بالوساوس الكاذبة أو الفسوافظ الضارة ، ومن يقف بين يدي خالقه وقلبه على هذه الحالة ذليلا خاشعا ، خائفا وجلا من جلال ذلك الخالق القادر القاهر ، ذلي السطوة التي لا تحد ، والمحشية التي لا ترد ، فإنه بذلك يكون تالبا من ذنبه ، منيئا إلى ربه ، وتصلح أعماله انظاهرة والباطلة ، وتقوى علاقته بربه ، ويستقيم مع عباده تعالى ، ويقف عند حدود الدين ، وينتهي عما نهى عنه رب العالمين . كما قال : « أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وبذلك يكون من المسلمين حقا .

فالصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر هي تلك الصلاة التي يكون العبد فيها مغلما ربه ، ناطقا منه ، راجيا رحمته ، فطاعا له واجدها صلاته إنما هو بقدر خوفه من الله ، وتأثر قلبه بخشيته ، لأن الله سبحانه إنما ينظر إلى قلوب عباده لا إلى صورهم الظاهرة ، ولذا قال تعالى : « وأقم الصلاة لذكري » ، فمن غفل قلبه عن ربه لا يكون ذاكر له ، فلا يكون مصليا صلاة حقيقية ، وقال ﷺ : « لا ينظر الله إلى صلاة لا يحضر الرجل فيها قلبه مع بدنه » .

فهذه هي الصلاة في نظر الدين ، وهي بهذا المعنى لها أحسن الأثر في تهذيب النفوس وتعليم الأخلاق ، فإن في كل جزء من أجزاءها تعريفا على فضيلة من الفضائل الخلقية ، وتعويدا على صفة من الصفات الحميدة . ولذلك جملة من أعمال الصلاة وآثارها في تهذيب النفوس .

أولا : التنية ، وهي عزم القلب على امتثال أمر الله تعالى بإداء الصلاة كاملة ، كما أمر بها الله مع انخلاص له وحده ومن يفعل ذلك في اليوم والليلة خمس مرات ، فلا ريب في أن الاخلاص ينطبع في نفسه ويصحب صفاته الفاضلة التي لها أجمل الأثر في حياة الأفراد والجماعات ، فلا شيء أنفع في حياة المجتمع الإنساني من الاخلاص في النول والعمل ، فلو أن الناس أخلصوا أنفسهم في أفعالهم وأعمالهم ، لحاشوا عيشة راضية مرضية ، وصححت حالهم في الدنيا والآخرة ، وتلقوا من الفاترين .

ثانيا : القيام بين يدي الله تعالى ، فالمصلي يقف ببدنه وروحه بين يدي خالقه مظهرا مناجيه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد ، فيسمع منه ما يقول ، ويعلم من قلبه ما ينوي ، ولا ريب في أن من يفعل ذلك مرات كثيرة في اليوم والليلة ، فإن قلبه يتأثر بخالقه ، فياتمر بما أمر به ، وينتهي عما نهى عنه ، فلا ينتهك الناس حرمة ، ولا يفتدي لهم على نفس ، ولا يظلمهم في مال ، ولا يؤذيهم في دين أو عرض .

ثالثا : التسمية ، أي التسمية بحكمها عند الأئمة ، ولكن ينبغي لمن يقرأ أن لا يحسرك لسانه بالتسمية ، وقلبه غافل ، بل ينبغي له أن يتدبر معنى قراءته ليتطبع بها يقول ، فإذا من

على لسانه ذكر الاله الخالق وجل قلبه خوفاً من عظمته وسلوته ، كما قال تعالى : « انمسا المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وبذا فطيت عليهم آياته زادتهم ایمانا » وإذا ذكرت صفات الله تعالى من رحمة واحسان وجب عليه أن يعلم نفسه كيف تتغلق بتلك الصفات الكريمة ، لأن النبي ﷺ قال : « تخلقوا بأخلاق الله » فهو سبحانه كريم عفو غفور ، عادل لا يظلم الناس شيئاً ، فلانسان مكلف بأن يتخلق بهذه الأخلاق ، فإذا ما قرأ في صلاته الآيات التي تشتمل على صفات الاله الكريمة وعقل مدحاها وكررها في اليوم والليلة مرات كثيرة . فان نفسه تتأثر بها لا محالة ومعنى تأثرت نفسه بجميل الصفات يجب اليه الانصاف بها ، ولذلك أحسن الأئمة في تهذيب النفوس والأخلاق .

رابعا : الركوع والسجود وهما من أمارات التمجيد لمالك الملوك ، خالق السموات والأرض وما بينهما ، فالمصلي الذي يركع بيزيدي ربه لا يكتفي أن يحني ظهره بالكيفية المخصوصة ، بل لابد أن يشعر قلبه بأنه عبد ذليل ، يحني أما عظمة اله عزيز كبير ، لا حد لتدبرته ، ولا نهاية لعظمته فإذا انتبج ذلك المحطى في قلب المصلي مرات كثيرة في اليوم والليلة ، كان قلبه دائماً خائفاً من ربه فلا يعمل إلا ما يرضيه ، وكذلك المصلي الذي يسجد لخالقه ، فيضع جبهته على الأرض مطعناً عبوديته لخالقه . فانه اذا استهضر قلبه ذلك العبودية ، وعظمة الرب الخالق فلا بد أن يخافه ويخشاه ، وبذلك تتهذب نفسه وينبهر عن الفحشاء والمكر .

هذا . ويتعلق بالصلاة أمور أخرى لها فوائد اجتماعية جليلة الشأن : منها الجماعة ، فقد شرع الاسلام الجماعة في الصلاة ، وحث عليها النبي ﷺ ، فقال : « صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » .

ففي الاجتماع لأداء الصلاة بصفوف متراسة متساوية ، تتعارف بين الناس يقرب بين القلوب المتنافرة ، ويزيل منها الضغائن والأحقاد ، وذلك من أجل عوامل الوحدة التي أمر الله تعالى بها في كتابه العزيز ، فقال « واتصموا بحبل الله ، جميعا ولا تفرقوا » وفي الاجتماع لأداء الصلاة تذكير بالاخوة التي دل عنها : « انما المؤمنون أخوة » فالؤمنون الذين يجتمعون لعبادة رب واحد لا ينبغي لهم أن ينسوا أنهم أخوة ، ويجب أن يرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويواسي غنيهم فقيرهم ، ويمين قويهم ضعيفهم ويعود صحيحهم مريضهم ، عملا بقول الرسول ﷺ : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله . من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » . ولو شئنا أن نشكر ما اشتملت عليه الصلاة من فوائد استغرقنا مصائف كثيرة فلننصف غنى هذا الحد ، والله يوفقنا الى العمل بدينه الحنيف فله سميع الدعاء .

### تعريف الصلاة

معنى الصلاة في اللغة : الدعاء بخير ، قال تعالى : « وصل عليهم » أى ادع لهم ، وأنزل رحمتك عليهم ، ومعناها في اصطلاح الفقهاء : أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مفتتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ، وهذا التعريف يشمل كل صلاة مفتتمة بتكبيره الاحرام ، ومفتتمة بالسلاام ، ويخرج منه سجود التلاوة وهو سجدة واحدة عند سماع آية من القرآن المشتملة على ما يترتب عليه ذلك السجود من غير تكبير ، أو سلاام ، كما سيأتى في مبحثه ، فهذا السجود لا يقال له : صلاة عند الحنفية والشافعية (١) .

### أنواع الصلاة

للصلاة أنواع مبنية في المذاهب ، فانظر ما تحت اللفظ الذى أمامك (٢) .

### شروط الصلاة

للصلاة شروط تتوقف عليها صحتها ، فلا تصح إلا بها ، وشروط يتوقف عليها وجوبها :

(١) الملكية ، والحنابلة — عرفوا الصلاة بأنها فريضة فعلية ، ذات احرام ، وسلاام ، وسجود فقط ، والمراد بالقرينة ما يتقرب به الى الله تعالى ، والمراد بقولهم : فعلية ما يشمل أفعال الجوارح من ركوع وسجود ، وفعل اللسان من قراءة وتسييح وعمل القلب من خشوع وخضوع ، ولم يختلف معهم الحنفية والشافعية في هذا المعنى ، إنما الخلاف في أهمية السجود فقط صلاة شرعية ، والأمر في ذلك سهل .

(٢) الحنفية — قالوا الصلاة أربعة أنواع ، الأول : الصلاة المفروضة فرض عين ، ذات صلوات الخمس ، الثماني : الصلاة المفروضة فرقل كفاية ، كمصلاة الجنابة : الثالث : الصلاة الواجبة ، وهى صلاة الوتر ، وقضاء النوافل التى فسدت بعد الشروع فيها - وصلاة العيدين ، الرابع : الصلاة التلقائية ، سواء كانت مسمونة ، أو مندوبة ، أما سجود التلاوة فليس بصلاة عندهم ، كما عرفت .

الملكية — قالوا تنقسم الصلاة الى خمسة أقسام ، وذلك لأنها إما أن تكون مشتملة على ركوع وسجود ، وقراءة واحرام ، وسلاام ، أو لا ، وتنقسم الأول تحت ثلاثة أقسام : الأول : الصلوات الخمس المفروضة ، والثاني : النوافل والنسك ، والثالث : الرغيبية ، وهى صلاة ربه تعالى الفجر ، والرسم الثاني تحت قسمين : أحدهما : ما اشتمل على سجود فقط وهو سجود التلاوة ، ثانيهما ما اشتمل على تكبير وسلاام ، ليس فيه ركوع وسجود ، وهو صلاة الجنابة فالأقسام الخمسة .

فإن تجب الإيها ، وقد اختلفت أصنافها حتى المذاهب في بيان هذه الشروط وعددها ، فلذا ذكرنا هنا لك مفصلة تحت الخط الذي أمامك (١) .

= الشافعية - قالوا : تنقسم الصلاة الى نوعين : أحدهما : الصلاة المشتعلة على ركوع وسجود وقراءة ، وتحت هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلاة النافلة . ثانيهما : الصلاة الخالية من الركوع والسجود ، ولكنها مشتتة على التكبير والقراءة والسلام وهي صلاة الجنائز ، وليس عند الشافعية صلاة واجبة كما يقول الحنفية ، ولا صلاة رغبة ، كما يقول المالكية ولا يسمون سجود التلاوة صلاة ، كما يسميه الحنابلة والمالكية ، فالأقسام عندهم ثلاثة .

الحنابلة - قالوا : تنقسم الصلاة الى أربعة أقسام : الصلاة المشتعلة على ركوع وسجود واحرام وسلام ، وتحت هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلوات النافلة ، والقسم الثالث الصلاة المشتعلة على تكبير وسلام وقراءة ، وليس فيها ركوع وسجود وهي صلاة الجنائز ، القسم الرابع : الصلاة المشتعلة على سجود فقط ، وهي سجود التلاوة ، فإن صلاة عند الحنابلة كما يقول المالكية .

(١) المالكية - قالوا : تنقسم شروط الصلاة الى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط . وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، فأما القسم الأول ، وهو شروط الوجوب فقط فهو أمران ، أحدهما : البلوغ ، فلا يجب على الصبي ، ولكن يؤمر بها لسبع سنين ، وضرب عليها لعشر ضربا خفيفا . ليتعود عليها ، فإن التكليف الشرعي ، وإن كانت كلها مبنية على جيب المصالح ودرء المفاسد ، وإن القلاء لا يجدون حرجا في القيام بها بعد التكليف ، ولكن الملة لها حكمها ، فقد يعلم الإنسان من فوائد الصلاة المساحية والأدبية ما فيه الكفاية في حمله على أدائها ، ولكن عدم تعدد على فعلها يقيه به عن القيام بأدائها ، ثانيهما : عدم الإكراه على تركها ، كأن يأمره بطم بترك الصلاة ، وإن لم يتركها سجنه ، أو ضربه ، أو قتله ، أو وضع القيد في يده ، أو ضربه على وجهه بملأ من الناس إذا كان هذا يعقش قدره ، فمن ترك الصلاة مكرها فلا اثم عليه ، بل لا تجب عليه ما دام مكرها ، لأن اثم تركه غير مكلف ، كما قال ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . ولذا لا يجب على المكره عندهم إنما هو فعلها بحيث ينشأ الظاهرة ، والا فمتى تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه ، من نية ، ولحرام وقراءة ، وإيما هو كالمرضى المساجز . يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما القسم الثاني ، وهو شروط الصحة فقط ، فهو خمسة : الطهارة من الحدث ، وانظارة من الخبث ، والاسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما القسم الثالث وهو شروط الوجوب والصحة معا ، فهو ستة ، بلوغ دعوة النبي ﷺ ، فمن لم تبلغ الدعوة لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه إذا فرض وصلى ، والمقل ، ودخول وقت الصلاة ، وإن لا يفقد الظاهرين ، بحيث لا يجد ماء ، ولا شيئا يتيمم به .

« به ، وعدم النوم والمغلة ، والغار من دم الحيض والنفساس . ويطم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة : الاسلام ، ولم يجعلوه ، من شروط الوجوب ، فالتفسير تجميع عليهم الصلاة عندهم ، ولكن لا تصح الا بالاسلام ، خلافا لغيرهم ، فأنهم عدوه في شروط الوجوب ، وعدوا الطهارة شرطين . وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ، وزادوا في شروط الوجوب عيب الكراه على تركها .

الشافعية - قسموا شروط الصلاة الى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي ﷺ ، والاسلام ، فالكافر لا تجب عليه الصلاة عند الشافعية ، ومع ذلك فهو يذب عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر : ومن ارتد عن الاسلام فإن الصلاة تجب عليه ، لأنه مسلم باعتبار حالته الأولى ، والمعتل و«البلوغ ، والنقاء من دم الحيض والذئس ، وسلامة الحواس ، ولو السمع ، أو البصر فقط ، وأما شروط الصحة فهي سبعة : أصددها طهارة البدن من الحدثين ، ثانيها : طهارة البدن والثوب ، والمكان من الخبث ، ثالثها : ستر العورة ، رابعها : استقبال القبلة ، خامسها : العلم بدخول الوقت ولو ظنا ، و«مراعاة العلم ثلاث : أولا : أن يعلم بنفسه أو بأدبصار ثقة عرف دخول الوقت بساعة مضبوطة : أو بجماع مؤذن عارف بدخول الوقت ، كمؤذن المسجد التي بها ساعات ، ونحو ذلك ، ثانيها : الاجتهاد ، بأن يتصرى دخولا الوقت بالوسائل الموصلة ، ثالثا : تعجيل المتعزى ويلزم ، أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير ، أما الأعمى فيجوز له التقيد . سادسها : العلم بكيفية . سابعا : ترك المبط ، فزاد الشافعية عن المالكية في شروط صحة الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة ، بحيث لا يعتقد غرض من ارتضاها سنة أن كان علميا ، وأن يميز بين الفرض والسنة ، وأن كان ممن اشتغل بالعلم زمانا يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبط بحيث لا ياتي بمغلف لها حتى يتم ، والمسلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة ، وزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، لأنهم قالوا : أن كان الكافر لم يسبق له اسلام فلانها لا تجب عليه بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يحجب عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر ، كلمة تستخدم ، أما المرتد فإنه يطالب بها في الدنيا ، كما يحجب عليها في الآخرة ، على أنهم قالوا : إذا صلى الكافر فإن صلاته تنج باطلة ، فالاسلام شرط صحة أيضا .

الحنفية - قسموا شروط الصلاة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة . فالشافعية ، أما شروط الوجوب عندهم ، فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي ﷺ ، والاسلام ، والمعتل و«البلوغ ، والنقاء من الحيض والنفساس ، وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاء بأشواط الاسلام ، وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والنقاء ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، كالشافعية إلا أنهم قالوا : أن الكافر لا يذب =

## دليل فرضية الصلاة

## وعدد الصلوات المفروضة

فرضت الصلوات الخمس - بمكة ليلة الاسراء قبل الهجرة الى المدينة بسبعة - في الاوقات المعروفة وهي وقت الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح وأول انقراضه التي صلاها النبي ﷺ هو الظهر ، أما كون الصلاة المذكورة فرضا من الفرائض التي لا يفتحق الاسلام الا بها ، فقد ثبت بالكتاب والصفة واجماع أئمة الدين ، فمن أنكر كونه فرضا فهو مرتد عن دين الاسلام بلا خلاف ، قال تعالى : « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » . معنى الكتاب المكتوب المفروض ، ومعنى الموقت المصدد بأوقات معلومة ، فكانه قال : الصلاة مفروضة على المؤمنين في أوقات معلومة للرسول الذي أمره الله أن يبين للناس ما نزل اليه من ربه . وقد كلف الله تعالى المؤمنين بإقامة الصلاة في كثير من آيات القرآن الكريم .

ولم بعضهم يقول : أن الذي ثبت بكتاب الله تعالى إنما هو فرضية الصلاة ، أما كونه خمس صلوات بالكييفية المخصوصة فلا دليل عليه في القرآن . والجواب : أن القرآن قد

« على تركها عذابا زائدا على الكفر مطلقا . ويظهر أن مسألة تعذيب الكافر عذابا زائدا على عذاب الكفر مسألة نظرية غير عملية . لأن عذاب الكفر أشد أنواع العذاب ، وكل عذاب يتصور فهو دونه ، فهو إما داخل فيه ، وإما أقل منه ، وزادوا النية ، فلا تصح الصلاة بغير نية ، لقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية » ولأنه بالنية تتميز العبادات عن تعادلات وتتميز العبادات بعضها عن بعض ، ووافق اجنبلة على عدما شرطا ، وجعلها الشاعبة ركنا ، وكذا المالكية على المشهور ، كما يأتي في « أركان الصلاة » ، وقد عرفت مما قدمناه ذلك في « مبحث النية » الفرق بين الشرط والركن أن كلا منهما لا يصح الشيء الا به فلا تصح الصلاة الا بالنية باتفاق الأئمة الأربعة ، أما كون النية شرطا تتوقف عليه الصلاة ، مع كونه خارجا عن حقيقتها ، أو ركنا تتوقف عليه الصلاة ، وهو جزء من حقيقتها ، فهناك مسألة

تختص بطالب العلم الذي يريد أن يعترف بفتاوى الأمور النظرية .  
هذا ، ولم يذكر الحنفية دخول الوقت في شروط الوجوب ولا في شروط الصحة ، وذلك لأنهم يقولون : أنه شرط الأداء لا لقدس الصلاة ، كما مر في التيمم ، وسيأتي في مبحث دخول الوقت .

الصلابة - لم يقسم الصلابة شروط الصلاة الا شروط وجوب ، وشروط محدودة .  
خبرهم ، بل عدوا الشروط تسعة ، وهي : الاسلام ، والعقل ، والتمييز ، والطهارة من الحدث مع القدرة ، وسفر العورة ، وتجنب البجاسة بحدته وثوبه وبقيته ، والنية ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، وقالوا : أنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

أمر النبي ﷺ أن يبين للناس ما نزل إليهم ، وأمر الناس أن يتبعوا ما جاءهم به الرسول ، قال تعالى : « وما أتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » فكل شيء جاء به الرسول من عند الله فهو ثابت بالكتاب من هذه النجدة ، أما السنة الصحيحة الدالة على أن عدد السنوات خمس فهي كثيرة بلغت مبلغ التواتر : منها قوله ﷺ : أرايتم لو أن نهرا يصاب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبدى من درنه شيء ، قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يدعو الله بهن الخطاب ، رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وهذا الحديث صريح في أن الصلوات خمس ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكفار » رواه مسلم ، والترمذي ، وغيرهما ، وعن جابر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل صلوات الخمس ، كمثل نهر جبار عمل على باب أحدكم ينتسل منه كل يوم خمس مرات » رواه مسلم . والنمر - بفتح النون ، وسكان اليم - الكثير ، ومنها غير ذلك .

ولهذا فقد أجمع أئمة المسلمين على أن الصلوات المفروضة خمس صلوات وهي : الظهر والعصر إلى آخر ما تقدم قريبا ، ولكنهم اختلفوا في تحديد هذه المواقيت ، فمنهم من يتولى مثلا : أن الوقت ينقسم إلى ضروري واختياري . وهم المالكية ، ومنهم من يقول : أن وقت الظهر ينتهي إذا بلغ ظل كل شيء مثله ، ومنهم من يقول لا ينتهي إلا إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، وهكذا مما ستعرفه قريبا .

### مواقيت الصلاة

#### المفروضة

قد عرفت مما قدمناه لك في « شروط الصلاة » أن دخول الوقت شرط من شروط الصلاة ، لا يجب على المكلف إلا إذا دخل وقتها على أنك قد عرفت أن الحنفية لم يمدوا دخول الوقت شرطا من شروط الوجوب لا من شرط الصدقة ولذلك لأنهم قالوا : إن دخول الوقت شرط لإداء الصلاة ، بمعنى أن الصلاة لا يصح أدائها إلا إذا دخل الوقت ، والأمر في ذلك سهل ، لأنهم متفقون مع غيرهم على أن الصلاة لا تجب إلا إذا دخل وقتها ، انتهى بيان . فإذا دخل وقتها خاطبة الشارع بذاتها خطابا موسما ، بمعنى أنه إذا فعلها في أول الوقت ، صححت ، وبرئت ذمتها منها ، وإذا لم يقطعها في أول الوقت لا يائتم إلى أن يبقى من الوقت جزء يسير لا يسع إلا الطهارة من وضوء أو سل أن كان جنباً ، ويسع الصلاة معه انطمار ، فإذا أدرك الصلاة كلها في الوقت فقد أتى بها على الوجه الذي طلبه الشارع منه . وبرئت ذمته ، كما لو أداه في أول الوقت أو وسطه ، أما إذا صلاها كلها بعد خروج الوقت فإن صلاته تكون صالحة ، ولكنه يائتم انما عاليا بتأخير الصلاة عن وقتها ، وإذا أدرك بعضها في الوقت ، وصلى البعض الآخر بعد ذلك في الوقت ، فإن بعض الأئمة يقول : أنه



يأثم (١) وبعضهم يقول انه لا يأثم ، عنى أنهم قد اتفقوا على أن الذى يدرك بعض الصلاة يكون قد صلى أداء لا قضاء ، فالأداء لا ينافي الأثم عند بعض الأئمة ، وقد بينا آراء الأئمة فى ذلك تحت الخط الذى أمامك ، واليك بيان أوقات الصلوات الخمس محدودة فى الأذهان ، فالولها الظهر ، كما عرفت ، ويتبدى وقته عقب زوال الشمس مباشرة .

### ما تعرف به أوقات الصلاة

تعرف أوقات الصلاة بخمسة أمور : بالساعات الفلكية المنضبطة المبينة على الحساب الصحيح ، وهى الآن كثيرة فى المدن والقرى ، وعليها المولى فى معرفة الأوقات الشرعية . ثانيها : زوال الشمس ، والظل الذى يحدث بعد الزوال ، ويعرف به وقت الظهر ودخول وقت العصر ، ثالثها : مغيب الشمس ، ويعرف به وقت المغرب ، رابعها : منيب الشفق الأحمر أو الأبيض على رأى ، ويعرف به دخول وقت المشاء ، خامسها : البياض الذى يظهر فى الأفق ، ويعرف به وقت الصبح ، وقد أشار الى هذه الأوقات الحديث الصحيح الذى رواه الترمذى ، والنسائى عن جابر بن عبد الله ، قال : « جاء جبريل الى النبى ﷺ حين زالت

(١) المالكية - قالوا : اذا أدرك ركعة من الصلاة فى الوقت الاختيارى ، ثم خرج الوقت وكملها فى الوقت الضرورى ، فانه لا يأثم ، أما اذا لم يؤد ركعة كاملة فى الوقت الاختيارى ، فانه يأثم سواء صلاها كلها فى الوقت الضرورى أو صلى بعضها فى الوقت الضرورى ، وبانها اخرجها ، واستعرف قريبا أن المالكية يقسمون الوقت الى ضرورى ، واختيارى .

الحنفية - قالوا : اذا أدرك جزء من الصلاة ، ولو تكبيرة الاحرام قبل خروج الوقت ، فان صلاته تكون أداء ، ولكهم يقولون : اذا لم يدرك كل الصلاة قبل خروج الوقت فانه يكون آثما ، على أنه فى هذه الحالة يكون اثمه صغيرة لا كبيرة . وستعلم أن الحنفية لا يقسمون الوقت الى ضرورى واختيارى ، كما يقول المالكية .

الشافعية - قالوا : اذا لم يدرك ركعة كاملة من الوقت كانت صلاته قضاء لا أداء ، فإذا أدرك ركعة واحدة ، ثم خرج الوقت ، فانه يكون آثما اثما مثل من اثم من صلاها قضاء ، فالشافعية متفقون مع الحنفية فى ضرورة أداء الصلاة كلها فى الوقت المحدد ، وفى أنهم ليس عندهم اختيارى وضرورى ، ومتفقون مع المالكية على أن الصلاة لا تكون أداء الا اذا أدرك ركعة كاملة فى الوقت الاختيارى .

الحنابلة - قالوا : تدرك الصلاة المكتوبة أداء بتكبيرة الاحرام فإذا قام للصلاة فى آخر الوقت ، ثم تكبر تكبيرة احرام ، وبعد الفراغ منها خرج الوقت ، كانت صلاته أداء كما يقول الحنفية ، ولا اثم عليه متى أدرك تكبيرة الاحرام قبل خروج الوقت فهم متفقون مع الحنفية على أن من أدرك تكبيرة الاحرام فى الوقت فقد أدرك الوقت وكانت صلاته أداء ولكهم لم يقولوا أنه يأثم بعد ذلك لأنه قد صلى أداء لا قضاء ، وبذلك تعرف الاختلاف فيه والمتفق عليه فى هذه المسألة على الوجه الموضح الصحيح .

الشمس ، فقال قم يا محمد فصل الظهر ، حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى اذا كان في الرجل مثله جاءه للمصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث اذا غابت الشمس جاءه فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلاحين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى اذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قم فصل العشاء ، فقام فصلاها ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصباح ، فقال قم يا محمد فصل الصبح ، والى هذا قد بين هذا الحديث أول كل وقت ، وله بقية اشتملت على بيان نهاية الوقت ، ومعناها أنه جاءه في اليوم التالي وأمره بصلاة الظهر حين بلغ ظل كل شيء مثله ، وأمره بصلاة العصر حين بلغ ظل كل شيء مثليه ، وأمره بصلاة المغرب في وقتها الأول ، وأمره بصلاة العشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، وأمره بصلاة الصبح حين أسفر جدا ، ثم قال له ما بين هذين وقت كله ، اه .

فهذا الحديث وأمثاله يبين لنا مواقيت الصلاة بالعلامات الطبيعية التي هي أساس التقويم الفلكي ، والساعات المنضبطة - المازول - ونحو ذلك فلنذكر آراء الائمة في تحديد مواقيت الصلاة تفصيلا ، مع العلم بأن بعضهم (١) يقسم الوقت الى ضروري واختياري ، وبعضهم لا يقسمه الى ذلك .

### وقت الظهر

يدخل وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة فمتى انحرفت الشمس عن وسط السماء . فان وقت الظهر ينتدى (٢) ويستمر الى أن يبلغ ظل كل شيء مثله ، ولعرفة ذلك تغرز خشبة مستوية أو نحوها في أرض مستوية قبيل الظهر في الشمس ، فيكون لها ظل ضيقا ، فيأخذ البطل في النقص شيئا فشيئا حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ، وعند ذلك يقف الظل قليلا ، فتوضع عند نهايته علامة أن بقي شيء من ظل الخشبة ، والا فيكون البدء من نفس الخشبة ،

(١) المالكية - قسموا الوقت الى اختياري ، وهو ما يوكل الأداء فيه الى اختيار المكلف ، وضروري : وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري ، وسمى ضروريا ، لأنه مختص بأرباب الضرورات من غلة وحيفض وانفشاء وجنسون ونحوها ، فلا يأنم واحد من هؤلاء ببدء الصلاة في الوقت الضروري ، أما غيرهم فيأنم ، بايقاع الصلاة فيه الا اذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري ، واستعرف الاوقات الضرورية .

الحنابلة - قسموا وقت العصر الى قسمين ضروري ، واختياري ، فالاختياري ينتهي اذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، والضروري هو ما بعد ذلك الى غروب الشمس ، ويحرم عندهم اقطاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري . وان كانت الصلاة أداء ومثل العصر عندهم انشاء كعبه يأتي :

(٢) المالكية - قالوا : هذا وقت الظهر الاختياري ، أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ، ويستمر الى وقت الغروب .

كما في الانقطار الاستوائية ، ومتى وقف انخزل كان ذلك وقت الاستواء ، فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت ، أي مالّت عن وسط السماء ، وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا مال ذلك النخبة صار مثلاً بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر •

### وقت العصر

يبتدىء وقت العصر من زيادة الظل الشيء عن مثله بدون أن يحتسب الظل الذي كان موجوداً عند الزوال ، كما تقدم ، وينتهي إلى غروب الشمس (١) •

### وقت المغرب

ويبتدىء المغرب من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهي بمغيب الشفق الأحمر (٢) •

(١) المالكية — قالوا : للعصر وقتان ضروري ، واختياري ، أما وقته الضروري ، فيبتدىء باصفار الشمس في الأرض والجدران لا باصفار عنها ، لأنها لا تصفر حتى تغرب ، ويستمر إلى الغروب ، وأما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ، ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكاً في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر ، واثنين في السفر ، وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته ؟ وفي ذلك قولان مشهوران ، فمن منى العصر في آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شيء مثله ، كانت صلاته صحيحة على الأولى ، باطلة على الثاني ، ومن حلى الظهر في أول وقت العصر كان أكماً على الأول ، لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا يأتي على القول الثاني ، لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما •

الحنابلة — قد عرفت قريباً أنهم قالوا : للعصر وقتان : اختياري ، وضروري •

(٢) الحنفية — قالوا : إن الأفق الغربي يعتره بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : أحمرار ، فبياض ، فسواد ، فالشفقة عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ، فمضى ظهر السواد خرج وقت المغرب : أما الصاحبان فالشفق عندهما ما ذكر على الصحيحة كالأجمة الثلاثة •

المالكية — قالوا : لا امتداد بوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق ، ويقدّر بزمان يسع فعلها ، وتحصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وسرورة ، ويزداد الأذان والاقامة ، فيجوز لمن يكون محصلاً للامور المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويحظر في التقدير حالة الاعتدال الخالية في الناس ، فلا يعتبر تطويل موسوس ، ولا تخفيف مصرع ، أما وقته الضروري فهو من غيب الاختياري ، ويستمر إلى طلوع الفجر ، والفلكية يقولون : إن الساعات مبنية على الوقت الذي حدده الجمهور ، فإذا حلى شخص قبل الوقت الفلكي الذي

ورقت الحشاء يبتدىء من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق (١) .

### وقت الصبح

ورقت الصبح من طلوع الفجر الصادق ، وهو ضوء الشمس السابق عليها الذي يظهر من جهة المشرق ، وينتشر حتى يعم الأفق ، ويصعد إلى السماء منتشرا ، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذي لا ينتشر ، ويخرج مستطيلا دقيقا يطلب السماء ، بجانبه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود ، فإن باطن ذنبه أبيض ، بجانبه سواد ، ويمتد وقت الفجر إلى طلوع الشمس (٢) .

### مبحث الجأرة بالصلاة في أول وقتها

#### وبيان الأوقات التي لا يجوز فيها الصلاة

لأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استحباب ، أو كراهة أو نحو ذلك مفصلة في المذاهب (٣) .

== تبينه السابعة تكون صلاته باطلية ، وعلى كل حال فالأحوط تأخير الصلاة إلى هذا الوقت ، أو إلى ما يمهده .

(١) الحنبلية - قالوا : إن للمشاء وقتين ، كالعصر : وقت اختياري ، وهو من مغيب الشفق إلى منى ثلث الليل الأول ، ووقت ضرورة ، وهو من أول الثلث الثاني من الليل إلى طلوع الفجر الصادق ، فمن أوقع الصلاة فيه كان آثما ، وإن كانت صلاته أداء ، أما الصبح ، والعصر ، والغرب فليس لها وقت ضرورة ، كما تقدم قريبا .

المالكية - قالوا : إن وقت المشاء الاختياري يبتدىء من مغيب الشفق الأحمر ، وينتهي بانتهاء الثلث الأول من الليل ، ووقتها الضروري ما كان عقب ذلك إلى طلوع الفجر فمن صلى المشاء في الوقت الضروري آثم ، إلا إذا كان من أصحباب الأعذار .

(٢) المالكية - قالوا : إن للصبح وقتين : لاختياري ، وهو من طلوع الفجر الصادق ويمتد إلى الاسفار البين - أي الذي تظهر فيه الوجوه بالبحر المتوسط في محل لاسقف فيه ظهورا بينا ، وتختفي فيه النجوم - وضرورة : وهو ما كان عقب ذلك أجلى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوي ، وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(٣) المالكية - قالوا : أفضل الوقت أوله لقوله ﷺ : « أول الوقت رضوان الله » ، ولقوله ﷺ : « أفضل الأعمال الصلاة في وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقا ، صيفا ، أو شتاء ، سواء كانت الصلاة صباحا ، أو ظهرا ، أو غيرهما . وسواء كان المصلي منفردا أو جماعة ، وليس المراد بتقديم الصلاة في أوله ==

= الوقت المباحرة ، بحيث لا يؤخر أصلاً ، وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ، فلا يتنافى نذب تقديم النوافل القبلية عليها ، ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها ، حتى يبلغ ذلك الشيء ، ربما صيفا وشتاء . ويزاد على ذلك في شد الحر نرى نصف النفس .

الحنفية - قالوا : يستحب الإبراد بصلاة الظهر ، بحيث يؤخر حتى تتكبر خمسة الشمس ، ويظهر الظل للجدران ليستل السيفيه الى المساجد ، لقوله ﷺ : « أبردوا بالظهر ، فان شدة الحر من فيح جهنم » . أما الشتاء فالتعجيل في أول الوقت أفضل . إلا أن يكون بالسماء غيم ، فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعه قبل وقتها ، والمعلم في المساجد الآن على التعجيل أول الوقت شتاء وصيفا ، وينبنى متابعة امام المسجد في ذلك لئلا تنفوته صلاة الجماعة حتى ولو كان ذلك الامام يترك المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها ، بحيث لا يؤخرها الى تغير قرمن الشمس ، والا كان ذلك مكرهاً تحريماً ، وهذا اذا لم يكن في السماء غيم ، فان كان ، فإنه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر ، وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقاً ، لقوله ﷺ : « أن أمتي ان يزالوا بقبر ما لم يؤخروا المغرب الى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود ، الا أنه يستحب تأخيرها قليلاً في الغيم التمتع من دخول وقتها ، أما صلاة الشتاء فإنه يستحب تأخيرها الى ما قبل ثلث الليل ، بوجه ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأخبرت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » ، والأفضل متابعة الجماعة ان كان التأخير يفوتها . وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلته الى الاسفار : وهو ظهور النوء ، بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع امادتها بطهارة جديدة على الوجه المستحسن لو ظهر فسادها : لقوله ﷺ : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمن لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بمد صلاة العصر ، فإذا صلى العصر تكبره تحريماً أن يصلي بعده ، أما قبل صلاة العصر بمد دخول وقته فإنه لا يكره أن يصلي غيره الى أن تتغير الشمس ، بحيث لا تحل فيها العبور .

الشافعية - قالوا : ان أوقات الصلاة تنقسم الى ثمانية أقسام : الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول وقت الى أن يمضي منه قدر ما يسع الاستغسال بأسبابها : وما يطلب فيها ولا يطلبها ، ولو حالاً ، وقدر ثلاثة أرباع الساعة الملكية ، ويسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيها بعده ، وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس . الثاني : وقت الاختيار ، وهو من أول الوقت الى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة ، فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، ويسمى اختيارياً لرجحانه =

= على ما بعده ، وينتهي هذا الوقت في الظهر ، متى بقي منه ما لا يسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثلث الأول من الليل ، وفي الصبح بالانفجار . الثالث : وقت الجواز بلا كراهة ، وهو مساو لوقت الاختيار ، فحكمه كحكمه ، إلا أنه في العصر يستمر إلى الانفجار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر الكاذب ، وفي الفجر إلى الاحمرار . الرابع : وقت الحرمة ، وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسع كل الصلاة . كما تقدم . الخامس : وقت الضرورة ، وهو آخر الوقت لمن زال عنه منعه كحيفي ، ونفاس ، وجنون ، ونحوها ، وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام ، فإن الصلاة تجب في ذمته ، ويطلب بقضائها بعد الوقت ، فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة ، والتي قبلها ان كانت تجمع معها ، كالظهر ، والعصر ، أو المغرب ، والعشاء ، بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمنًا يسع الطهارة ، والصلاة لصاحبة الوقت ، والطهارة ، والصلاة لما قبلها من الوقتين ، فإذا زال الحيف . مثلاً في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما ، والمغرب وطهارتهما . السادس : وقت الادراك ، وهو الوقت المحصور بين أول الوقت ، وظهور الماء ، كان تضيئ بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها ، فإن الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع ، فيجب عليها قضاؤها . السابع : وقت الحر ، وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديمًا أو تأخيرًا في السفر مثلاً . الثامن : وقت الجواز بكراهة ، وهو لا يكون في الظهر ، أما في العصر فمبدؤه انقراض الشمس ، ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها ، وأما في المغرب ، فمبدؤه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها . وأما في العشاء فمبدؤه من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ، وأما في الفجر فمبدؤه من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ، ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور ، منها : صلاة الظهر في جهة حارة ، فإنه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يميز للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو منفرداً ، أو كماله ، ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت ، فإنه يندب له التأخير ، وقد يجب اخراج الصلاة عن وقتها بالمرء لخوف فوت حرج أو انفجار ميت ، أو انقضاء غريق .

الصلوات - قالوا : ان الأفضل تمجيل صلاة الظهر في أول الوقت ، إلا في ثلاثة أحوال ، أحدها : أن يكون وقت حر ، فإنه يسر في هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحر ، سواء صلى في جماعة ، أو منفرداً في المسجد ، أو في البيت . ثانيها : أن يكون وقت غيم فيسر لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة . أن يؤخر صلاته إلى قريب =

## مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من شروط الصلاة : ستر العورة ، فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة ،  
التي أمر الشارع بسترها في الصلاة ؛ إلا إذا كان علجاً عن سلاتر يستتر له عورته (١) .  
ويختلف حد العورة بالنسبة للرجل ، والمرأة الحرة ، والأمة ، وحسد الصورة (٢) للرجل  
والأمة ، والحرة مفصل في المذاهب .

= وقت العصر ليخرج للوقتين معا خروجاً واحداً . ثالثها : أن يكون في الحج ، ويريد أن يرمى  
الجمرات ، فيحسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات .

هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، أما الجمعة فيحسن تقديمها في جميع الأحوال .  
وأما العصر فالأفضل تمجيل صلاته في أول الوقت الاختياري في جميع الأحوال . وأما  
المغرب فإن الأفضل تمجيلها إلا في أمر ، منها : أن تكون في وقت غيم فإنه يسن في هذه  
الحالة أن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجاً واحداً .  
ومنها أن يكون ممن يباح له جمع التخيير ، فإنه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء أن كان الجمع  
أرفق به ، ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم ، وكان ممن يباح له الجمع ،  
فإنه يسن له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى المزدلفة قبل الغروب ، فإن وصل إليها قبل  
الغروب صلاتها في وقتها ، وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول  
من الليل ما لم يؤخر المغرب إليها عند جواز تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها للصلى  
مع المغرب في أول وقت العشاء ، ويكره تأخيرها أن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان  
الأفضل بتقديمها أيضاً ، وأما المصباح فالأفضل تمجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال .

هذا وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة إلى أن يبقى من الوقت الجائر فعلها فيه قسحراً  
ما يسمها ، وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة ، فإنه يجب عليه أن يؤخرها  
أما إذا أمره بالتأخير لغير ذلك ، فإنه لا يؤخر ، والأفضل أيضاً تأخير الصلوات تناول طعام  
يشتاقه ، أو صلاة كسوف أو زهو ذلك إذا أمن فوت الوقت .

(١) المالكية — زادوا الذكر على الرجوع ، فلو كشف عورته ناسياً صححت صلاته .  
(٢) الحنفية — قالوا : حد عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة إلى الركبة ،  
والركبة عندهم من العورة بخلاف أنسرة ، والأمة كالرجل ، وتزيد عنه أن يطبقا كلها  
وظهرها عورة ، أما جنبها ففتح الظهر والبطن ، وحد عورة المرأة الحرة هو جميع بدنهما  
حتى شعرها النازل عن أذنيها ، لقوله ﷺ : « المرأة عورة » ، ويستثنى من ذلك ما طعن  
الكهين ، فإنه ليس بعورة ، بخلاف ظاهرهما ، وكذلك يستثنى ظاهر القدمين ، فإنه ليس  
بعورة ، بطنهما ، فإنه عورة ، عتس الكهين .

الشافعية — قالوا : حد العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة ، والسرة  
والركبة ليستا من العورة ، وإنما الصورة ما بينهما ، ولكن لابد من ستر جزء منهما فيتحقق

ولابد من دوام ستر العورة (١) الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها إلى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب .

= من ستر الجزء المجاور لهما من العورة ، وحده العورة من المرأة الحرة جميع بدنهما حتى شعرها النازل عن أذنيها ، ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .  
الحنابلة — قالوا في حد العورة ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط ، وما عداها فهو عورة .

الملكية — قالوا : أن العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم إلى قسمين : مظنة ، ومخفية ، ولكل منهما حكم ، فالمظنة للرجل السوختان ، وبهما القبل والخسيتان ، وحلقة الدبر لا غير ، والمخفية له ما زاد على السوختين مما بين السرة والركبة ، وما حاذي ذلك من الخلف ، والمظنة للحرة جميع بدنهما عدا الأطراف والصدر ، وما حاذاه من الظهر ، والمخفية لها هي الصدر ، وما حاذاه من الظهر والذراعين والعنق والرأس ، ومن الركبة إلى آخر القدم ، أما الوجه والكفان ظهرا وبطنا فهما ليستا من المصورة مطلقا ، وللعورة المخفية من الأمة مثل المخفية من الرجل ، إلا الإيتان وما بينهما من المؤخرة ، فانهما من المظنة للأمة ، وكذلك الفرج والمثانة من المقدم ، فهما عورة مظنة للأمة .

فمن صلى مكشوف العورة المظنة كلها أو بعضها ، ولو قليلا ، مع القدرة على السترة ، ولو بشراة سافر أو استباحته ، أو قبول أعارته ، لا هبة ، بطلب صلاحه أن كان قادرا ذكرا ، وإعادها وجوبا أبدا ، أي سواء أبقي وقتها أم خرج ، أما العورة المخفية ، فإن كشفها كلا أو بعضا لا يبطل الصلاة ، وإن كان كشفها حراما ، أو مكروها في الصلاة ، ويحرم النظر إليها ، ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخفية ، أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل ، وهو أن تعيد الحرة في الوقت أن صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق إلى آخر القدم ، ظهرا لا بطنا ، وإن كان بطن القدم من العورة المخفية ، وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت أن صلى مكشوف المثانة أو الإيتين ، أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد بكشف فخذه ، ولا بكشف ما فوق عانقه إلى السرة ، وما حاذي ذلك من خلفه فوق الإيتين .

(١) الحنابلة — قالوا : إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسير لا تبطل به الصلاة ، وإن طُلَّ زمن الانكشاف ، وإن كان كثيرا ، كما لو كشفها ريح ونحوه ، ولو كلها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ، وإن طُلَّ كشفها عرفا بطلت ، أما أن كشفها بقصد ، فانهما تبطل مطلقا .

الحنفية — قالوا : إذا انكشفت ريع العضو من العورة المظنة ، وهي القبل والدبر وما حولهما أو المخفية ، وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن ، بلا عمل منه ، كان هيت ريح رغت ثوبه فسدت الصلاة ، أما أن انكشف ذلك أو أقل منه بعمله فانها تقصد في الحال مطلقا ، ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن ، أما إذا



ويشترط فيما يستتر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفا ، فلا يجزئ لسائر الرقيق الذى يصف لون البشرة التى تحتها . سواء كان الساتر رقيقا جدا تظهر منه العورة بمجرد النظر ، أو كان خفيفا تظهر منه العورة بالتمعن النظر (١) ، ولا يضر التصاق بالمعورة بحيث يحدد جرمها ، ومن فقد ما يستتر (٢) به عورته ، بأن لم يجد شيئا أصلا سوى عريته . وصحت صلاته (٣) ، وإن وجد ساترا إلا أنه نجس العين ، كجلد خنزير أو متنجس . تنكوب أصلوته نجاسة غير مغفوعة عنها فإنه يصلى عريته أيضا ، ولا يجوز له لبسه فى الصلاة (٤) ، وأن وجد ساترا يحرم عليه استعماله ، كثوب من حرير ، فإنه يلبسه ويصلى فيه للضرورة ، ولا يعيد الصلاة ، أما إن وجد ما يستتر به بعض العورة فقط . فإنه يجب استعماله فيما يستتره ، ويقدم القبلى والدبر ، ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة أن لم يجد (٥) ساترا غيرها .

= انكشف ربح العضو قبل الدخول فى الصلاة فإنه يمنع من انعقادها .  
 الملكية — قالوا : أن انكشف العورة المظلمة فى الصلاة مبطل لها مطلقا ، ولو دخلها مستورا فسقط الساتر فى اثباتها بطلت ، ويعيد الصلاة أبدا على المشهور .  
 الثانية — قالوا : متى انكشف عورته فى أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته ، إلا أن كشفه الريح فسترها حالا من غير عمل كثير ، فإنها لا تبطل . كما لو كشفت سهوا وسترها حالا ، أما لو كشفت بسبب غير الريح ، ولو بسبب بهيمة ، أو غير مميز ، فإنها تبطل .  
 (١) الملكية — قالوا : يشترط أن لا تظهر البشرة التى تحتها فى أول النظر . أما إن ظهرت بسبب أمان النظر أو نحو ذلك فلا يضر ، وإنما تكره الصلاة به ، وتندب الاعادة فى الوقت .

(٢) الملكية — قالوا : الساتر المحدد للعورة تحديدا محصيا أو مكروها بغير بلك أو ربح يوجب إعادة الصلاة فى الوقت ، أما إذا خرج وقت الصلاة فلا إعادة ، وأما الساتر الذى يحدد العورة بسبب هبوب ريح أو بالمثل ، فلا كراهة فيه ولا إعادة .  
 (٣) الحنفية ، والحنابلة — قالوا : أن الأفضل أن يصلى فى هذه الحالة قاعدا موميا بالركوع والسجود ، ويتم التحديق فيه إلى الأخرى ، وزاد الحنفية فى ذلك أن يمد رجليه إلى القبلة مبالغة فى الاستر .  
 (٤) الملكية — قالوا : يصلى فى الثوب النجس أو المتنجس ، ولا يعيد الصلاة وجوبا وإنما يعيدها ندبا فى الوقت عند وجود ثوب ظاهر ، ومثل ذلك ما إذا صلى فى الثوب المصرى .  
 الحنابلة — قالوا : يصلى فى المتنجس ، ويجب عليه الاعادة بخلاف نجس العين ، فإنه

يصلى معه عريته ولا يعيد .  
 (٥) الملكية — قالوا : يجب عليه أن يستتر بها ، لأنهم يمترون الظلمة كالساتر =

وإذا كان فاقدا لستائر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت (١) ندبا ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب ، لا من الأسفل ، عن نفسه (٢) ، وعن غيره ، فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه ، بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته ، وإن لم تثر بالفعل ، أما أن رؤيت من أسفل الثوب ، فإثمه لا يضر .

### ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف (٣) ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يصلح له النظر إلى عورته إلا لضرورة كالندارى ، فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة ، كما يجوز له كشف العورة للاستتباء والغتسال ، وقضاء الحاجة ، ونحو ذلك إذا كان في خلوة ، بحيث لا يراه غيره ، وبعد العورة من المرأة لحرمة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة ، أو في حضرة محارمها (٤) ، أو في حضرة نساء مسلمات (٥) ، فيحل لها كشف ما عدا ذلك من بدننها بحضرة هؤلاء ، أو في الخلوة ، أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي ، أو امرأة غير مسلمة ، فمورثها جميع بدننها ، مما عدا الوجه والكفين ، فإنهما ليسا بعورة . فيحل النظر عند أمن الفتنة (٦) .

= عند فقد ، فإن ترك ذلك بأن صلى في الوضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ، ويعيدها في الوقت ندبا .

(١) الشافعية — قالوا : يؤخرها وجوبا .

(٢) الحنفية ، والمالكية — قالوا : لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته ، وإن كره له ذلك .

(٣) المالكية — قالوا : إذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة لغير حاجة ، والمراد بالعورة في الخلوة بخصوصها خصوص السبعين واللاتين والمائة ، فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ، ولا كشف البطن من المرأة .

الشافعية — قالوا : يكره نظره لمصورة نفسه إلا للحاجة .

(٤) المالكية سألوا : أن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدننها ما عدا الوجه والأطراف ، وهي الرأس ، واليدان ، والرجلان .

الحنابلة — قالوا : أن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدننها ما عدا الوجه ، والرقبة ، والرأس ، واليدين ، والقدم ، والساق .

(٥) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة ، فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها بدننها إلا ما بين السرة والركبة ، فإنه لا يبطل كشفها أمامها .

(٦) الشافعية — قالوا : أن وجه المرأة وتكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي ، أما ما

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سترته وركبته ، فيطأ النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقاً عند أمن الفتنة (١) ويحرم النظر إلى عورة الرجل والمرأة ، متصلة كانت ، أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة ، أو شعر عانة رجل ، أو قطع ذراعها ، أو فخذها ، حرم النظر إلى شيء من ذلك بعد انفصاله (٢) ، وصوت المرأة ليس بعورة ، لأن لساء النبي ﷺ كن يكلمن الصحابة ، وكانوا يستمعون ممنه أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها أن خيفت الفتنة ، ولو بتلاوة القرآن ، ويحرم النظر إلى العلام الأمور أن كان صبيحاً - بحسب طبع النظر - بقصد التلذذ ، وتمتع البصر بمحلسته ، أما الناظر إليه بغير قصد اللذة فيجائز أن أمنت الفتنة ، وأما حد العورة من الصغير فمفصلة في المذهب (٣) وكان ما حرم النظر إليه حرم له بلا حائل ، ولو بدون شهوة .

= بالنسبة للكافرة ، فأنهما ليستا بعورة ، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها ، كالعق ، والذراعين ، ومثل للكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

(١) المالكية ، والشافعية - قالوا : أن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الألب ، الناظر إليه ، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سترته وركبته ، وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنه ، إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف ، وهي الرأس ، واليدين ، والرجلان فيجوز للأجنبية النظر إليها عند أمن التلذذ ، والا منع ، خلافاً للشافعية ، فأنهم قد قالوا : يحرم النظر إلى ذلك مطلقاً .

(٢) الحنابلة - قالوا : أن العورة المنفصلة لا يحرم النظر إليها لزوال حرمتها بالانفصال .

المالكية - قالوا : أن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر إليها ، أما المتفصلة بعد الموت فهي كالمتصلة في حرمة النظر إليها .

(٣) الشافعية - قالوا : أن عورة الصغير في الصلاة : ذكر كان ، أو أنثى ، مراهما ، أو غير مراهما ، كمعورة المكلف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكر كان أو أنثى كمعورة البالغ خارجها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهق أن كان ذكراً كمعورة المحارم أن كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة ، فإن أحسنه بشهوة ، فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم ، إلا أنه يحرم النظر إلى قبله وديره ، لغيره من يتولى تربيته ، أما أن كان غير المراهق أنثى فإن كانت مشتهة عند ذوى الطباع السليمة ، فعورتها عورة البالغة ، وإلا فلا . لكن يحرم النظر إلى فرجها لغير الثائم بتربيتها .

المالكية - قالوا : أن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والإكوثة والسن ، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر إلى جميع بدنه حياً ، وأن تنسله ميتاً ، وابن تسع إلى ثنى عشرة سنة يجوز لها النظر إلى جميع بدنه ، ولكن لا يجوز لها تنسيه ، وأما ابن ثلاث عشرة سنة فما فوق فعورته كمعورة البالغ ، وبنت =

### مباحث استقبال القبلة

لعلك على فكر شرائط الصلاة التي ذكرناها في « أول كتاب الصلاة » ومن بينها دخول الوقت ، وسر العورة ، واستقبال القبلة ، وقد بينا الأحكام المتعلقة بدخول الوقت ، وسر العورة ، ونريد أن نبين هنا الأحكام المتعلقة باستقبال القبلة ، ويتعلق بها مباحث ، أحدها : تعريف القبلة . ثانيها : دليل اشتراطها . ثالثها : بيان ما تعرف به القبلة . رابعها : بيان الأحوال التي تصح فيها الصلاة مع عدم استقبال القبلة . خامسها : حكم الصلاة في جوف الكعبة . واليك بيانها على هذا الترتيب :

#### تعريف القبلة

القبلة هي جهة الكعبة ، أو عين الكعبة ، فمن كان مقيما بمكة أو قريبا منها فإن صلاته لا تصح إلا إذا استقبل عين الكعبة يقينا مادام ذلك ممكنا ، فإذا لم يمكنه ذلك فإن عليه أن يجتهد في الاتجاه إلى عين الكعبة ، إذ لا يكفي الاتجاه إلى جهتها مادام بمكة ، على أنه يصح أن يستقبل هواها المحاذي لها من أعلاها ، أو من أسفلها ، فإذا كان شخص بمكة على جبل مرتفع من الكعبة ، أو كان في دار عالية البناء ولم يتيسر له استقبال عين الكعبة ، فإنه يكفي أن يكون مستقبلا هواؤها المتصل بها ، ومثل ذلك ما إذا كان في

== سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها ، وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر ، فوجوز أن ينظر إلى جميع بدنها ، وعورتها بالنسبة للسن كمعورة المرأة ، فليس للرجل أن يفسلها ، أما المشقة - كبنيت حيت - فهي كالمرأة ، فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا لتسليها ، وعورة الصغير في الصلاة - إن كان ذكرا - للسوءان والعانة والاليتان فينبذ له سترها ، وإن كانت أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ، ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة . وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فممنود لها فقط .

الحنفية - قالوا : لا عورة للصغير ، ذكرًا كان أو أنثى ، وحددوا ذلك بأربع سنين فما دونها ، يباح النظر إلى بدنه ومسه ، ثم مادام لم يشته فورته القبيل والدبر ، فإن بلغ حد الشهوة فورته كمعورة البالغ ، ذكرًا أو أنثى ، في الصلاة وخارجها .

الحنابلة - قالوا : إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته ، فيباح مس جميع بدنه والنظر إليه ، ومن زاد عن ذلك إلى ما قبل تسع سنين فإن كان ذكرا فعورته القبيل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة وبالنسبة للصلاة ، وأما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين السرة والركبة ، وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنها إلا الوجه والرقبة والرسن واليدين إلى المرفقين والساقين والقدم .

منحدر، أسفل منها ، فاستقبل هواء الكعبة المتصل بها من أعلى أو أسفل ، فاستقبل بنائها عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الجدول (١) .

ومن كان بمدينة النبي ﷺ ، فانه يجب عليه أن يتجه الى نفس محراب المسجد النبوي وذلك لأن استقبال عين محراب مسجد النبي ﷺ هو استقبال لعين الكعبة ، لأنه وضع بالوجه ، فكان مسامتا لعين الكعبة بدون انحراف ، أما من كان بعيدا عن مكة ، فالشرط فيحقه أن يستقبل الجهة التي فيها الكعبة ، ولا يلزمه أن يستقبل عين الكعبة ، بل يصح أن ينتقل عن عين الكعبة الى يمينها أو شمالها ، ولا يضر الانحراف اليسير عن نفس الجهة أيضا ، لأن الشرط هو أن يبقى جزء من سطح الوجه مقابلا لجهة الكعبة ، مثلا اذا استقبل المصلي في مصر الجهة الشرقية بدون انحراف الى جهة اليمين ، فانه يكون مستقبلا القبلة ، لأن القبلة في مصر وان كانت منحرفة الى جهة اليمين ، ولكن ترك هذا الانحراف لا يضر ، لأنه لا تروى به المقابلة بالمكية ، فالمدار على استقبال جهة الكعبة أن يكون جزء من سطح الوجه مقابلا لها ، وهذا رأى ثلاثة من الأئمة ، وخالفهم الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وليس من الكعبة الحجر ، ولا الشذروان ، وهما معروفان أن كان بمكة ، وسيأتي بيانهما في كتاب الحج ان شاء الله ، فمن كان بمكة واستقبل الحجر ، أو الشذروان ، فان صلاته لا تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### دليل اشتراط استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة بالكتاب والسنة والاجماع ، فأما

(١) المالكية — قالوا : يجب على من كان بمكة أو قريبا منها أن يستقبل القبلة بناء الكعبة ، بحيث يكون مسامتا لها بجمع بدنه ، ولا يكتفي استقبال هوائها ، على أنهم قالوا : ان من صلى على جبل أبي قبيس فصلاته صحيحة ، بناء على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

(٢) الشافعية — قالوا : يجب على من كان قريبا من الكعبة أو بعيدا عنها أن يستقبل عين الكعبة ، أو هوائها المتصل بها ، كما بينها أعلى الصحيفة ، ولكن يجب على التبريد أن يستقبل عينها أو هوائها يقينا بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيدا عنها فانه يستقبل عينها فلا لاجتها على المعتد ، ثم ان الانحراف اليسير يبطل الصلاة اذا كان بالمصدر بالنسبة القائم والجالس ، فلو انصرف القائم أو الجالس في الصلاة بمصدره بطلت ، أما اذا انصرف بوجهه فلا ، والانحراف بالنسبة للمضطجع يبطل الصلاة اذا كان بالمصدر أو بالوجه ، وبالنسبة للمستلقي يبطل اذا انصرف بالوجه أو بباطن القدمين .

(٣) الحنابلة — قالوا : ان الشذروان وستة أذرع من الحجر وبعض راع فوق ذلك من الكعبة ، فمن استقبل شيئا من ذلك صحت صلاته .

الكتاب فقوله تعالى : « قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها » فـقول وجهك شطر المسجد الحرام » ، وأما السنة فكثيرة منها ما أخرجه البخارى ومسلم ، عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت ، فقال : ان رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها ، وكلنت وجوههم الى الشام ، فاستداروا الى الكعبة .

وأخرج مسلم عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلى نحو بيت المقدس ، فنزلت : « قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فقل وجهك شطر المسجد الحرام » فمر رجل من بنى سلمة ، وهم ركوع في صلاة الفجر ، وقد صلوا ركعة ، فنادى : ألا أن القبلة قد حولت ، فمالوا كما هم نحو القبلة ، ، الى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة . وقد أجمع المسلمون الى أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة .

### مبحث ما تصرف به القبلة

تعرف القبلة بأمر مفصلة في المذاهب ، وقد ذكرناها مجتمعة في كل مذهب تحت الخط الذى أمامك (١) ليسهل حفظها ومعرفة ما بدون تشتت لا ضرورة اليه ، الى أننا سنذكر المتفق عليه والمختلف فيه أثناء التفصيل .

(١) الصنفية — قالوا : من يجهل القبلة ويريد أن يستدل عليها لا يخلو حاله اما أن يكون في بلدة أو قرية ، واما أن يكون في الصحراء ونحوها من الجهات التى ليس بها سكان من المسلمين ، ولكل من الحالتين أحكام ، فإن كان الشخص في بلد من بلدان المسلمين ، وهو يجهل جهة القبلة ، فإن له ثلاث حالات ، الطالة الأولى : يكون في هذه البلدة مساجد بها محاريب قديمة ، وضعها الصحابة أو التابعون ، والمسجد الأموى بدمشق الشام ، ومسجد عمرو بن العاص بمصر ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يصلى الى جهة هذه المحاريب القديمة ، ولا يصح له أن يبحث عن القبلة ، مع وجود هذه المحاريب ، فلو بحث وصلى الى جهة غيرها ، فإن صلاته لا تصح خلافا للشافعية الذين يقولون : أن له أن يستدل على القبلة بالغطب ونحوه مع وجود هذه المحاريب ، ووفقا للملكية كما سترينه ، ومثل المحاريب القديمة التى وضعها الصحابة والتابعون ، والمحاريب التى وضعت في اتجاهها وقيست عليها . الحالة الثانية : أن يكون في جهة ليست بها محاريب قديمة ، وفي هذه الحالة يجب أن يعرف القبلة بالسؤال عنها . والسؤال عنها ثلاثة شروط ، أحدها : أن يجد شخصا قريبا منه ، بحيث لو صاح عليه سمعه ، فلا يلزمه أن يبحث عن شخص يسأله . ثانيها : أن يكون المسئول عالما بالقبلة إذ لا فائدة من سؤال غير العالم . ثالثها : أن يكون المسئول ممن تقبل شهادته ، فلا يصح سؤال الكافر والفاسق والصبي ، لأن شهادتهم لا تقبل ، وكذلك أخبارهم عن جهة القبلة الا اذا غلب على ظنه صدقهم ، ويكتفى بسؤال عدل واحد ، فإن وجد من يسأله فلا يجوز له التحرى . الحالة الثالثة : أن لا يجد جوابا

= ولا شخصاً يسأله ، وفي هذه الحالة عليه أن يعرف القبلة بالتحري ، بأن يصلى الى الجهة التى يغلب على ظنه أنها جهة القبلة فتصح له صلاته فى جميع الحالات .

هذا اذا كان موجودا فى مدينة أو قرية ، فانه اذا كان عالما بالنجوم ، ويعرف اتجاه القبلة بها أو بالشمس أو القمر ، فذاك . وان لم يكن عالما ووجد شخصا عارفا بالقبلة ، فانه يجب عليه أن يسأله ، واذا سأل ولم يجبه ، فعليه أن يجتهد فى معرفة جهة القبلة بقدر ما يستطيع ، ثم يصلى ، ولا اعادة عليه ، حتى ولو أخبره الذى سأله أولا فلم يجبه .

الملكية — قالوا : اذا كان المصلى فى جهة لا يعرف القبلة ، فان كان فى هذه الجهة مسجد به محراب قديم ، فانه يجب عليه أن يصلى الى الجهة التى فيها ذلك المحراب ، وتنحصر المحاريب القديمة فى أربعة ، وهى : محراب مسجد النبى ﷺ ، ومحراب مسجد بنى أمية ، بالشام ، ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر ، ومحراب مسجد القيروان . فلو اجتهد وصلى الى غير هذه المحاريب بطلت صلاته ، أما غير هذه المحاريب ، فان كانت موجودة فى الأمصار ، وموضوعة على قواعد صحيحة أقرها للعارفون فانه يجوز لمن كان أهلا للتحري أن يصلى الى هذه المحاريب ، ولا يجب عليه أن يصلى اليها ، أما من ليس أهلا للتحري فانه يجب عليه أن يقلدها ، أما المحاريب الموجودة بمساجد القرى فله لا يجوز لمن يكون أهلا للتحري ، أن يصلى اليها ، بل يجب عليه أن يتحرى عن وضعها قبل الصلاة ، فان لم يكن أهلا للتحري ، فانه يجب عليه أن يصلى اليها ، ان لم يجد مجتهدا يقلده .

والحاصل أن الجهات التى عليها محاريب تنقسم الى ثلاثة أقسام ، الأول : محاريب المساجد الأربعة التى ذكرناها ، وهذه لا يجوز استقبال غيرها . الثانى : المحاريب الموجودة فى مساجد الأمصار موضوعة على قواعد صحيحة ، وهذه لا يجب على من كان أهلا للاجتهاد أن يصلى اليها ، بل له أن يتركها ويجتهد ، وله أن يصلى اليها . القسم الثالث : المحاريب الموجودة فى مساجد القرى ، وهذه لا يجوز لمن كان أهلا للتحري أن يصلى اليها ، أما غيره فيجب أن يصلى اليها .

هذا حكم الجهات التى بها محاريب ، فان وجد فى جهة ليس بها محاريب وكان يمكنه أن يتحرى جهة القبلة ، فانه يجب عليه أن يتحرى ، ولا يسأل أحدا ، الا اذا خفيت عليه علامات القبلة ، وفى هذه الحالة يلزمه أن يسأل عن القبلة شخصا مكلفا عدلا ، عارفا بأئلة القبلة ، ولو كان أنثى أو عبدا .

هذا اذا كان أهلا للتحري وللاجتهاد ، فان لم يكن أهلا لذلك ، فانه يجب عليه أن يسأل شخصا مكلفا عدلا عارفا بالقبلة ، فان لم يجد من يسأله فانه يصلى الى أى جهة يختارها وتحصح صلاته .

= وبهذا تعلم أن المالكية متفقون مع الحنفية في ضرورة اتباع المحاريب القديمة ، إلا أن المالكية اقتصروا على أربعة منها ، والحنفية قالوا أن جميع المحاريب التي بناها الصحابة والتابعون مقدمة على ما عداها من أمارات القبلة ، ومختلفون في السؤال والتحرى ، فالحنفية يقولون : إذا لم يجد محاريب ، فإن عليه أن يسأل أولا ، فإن لم يجد من يسأله يتحرى ، أما المالكية فإنهم يقولون : من كان أهلا للتحرى ، فإنه يجب عليه أن يتحرى ولا يسأل أحدا ، إلا إذا خفيت عليه علامات التحرى .

الشافعية - قالوا : مراتب القبلة أربعة المراتبة الأولى : أن يعلم بنفسه ، فمن أمكنه أن يعرف القبلة بنفسه فإنه يجب عليه أن يعرفها بنفسه ولا يسأل عنها أحد . فالأعمى الموجود في المسجد إذا كان يمكنه من حائط المسجد لمعرفة القبلة ، فإنه يجب عليه أن يفعل ذلك ولا يسأل أحدا . المراتبة الثانية : أن يسأل ثقة عالما بالقبلة ، بحيث يعرف أن الكعبة موجودة في هذه الجهة ، وقد عرفت أن سؤال الثقة إنما يكون عند العجز عن معرفتها بنفسه طبعاً والافلا يصح له السؤال ، ويقوم مقام الثقة بيت الابرة ( البوصلة ) ونحوها من الآلات التي يمكن أن يعرف بها القبلة ، كتكم القطب ، والشمس ، والقمر ، والمحاريب الموجودة في بلد كمين من بلاد المسلمين ، أو موجودة في بلد صغير لكن يحل إليه كثير من الناس .

والحاصل أن المراتبة الثانية من مراتب معرفة القبلة تشتمل على سؤال الثقة ، أو بيت الابرة أو القطب ، أو المحاريب ، سواء كانت محاريب المساجد القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون أو غيرها من المحاريب التي تكثر الصلاة إليها ، أما المحاريب التي توجد في الصلى الصغيرة التي يستعملها بعض الناس في الطريق والمزارع ونحوها ، فإنها لا تعتبر . المراتبة الثالثة : الاجتهاد ، والاجتهاد لا يصح إلا إذا لم يجد ثقة يسأله ، أو لم يجد وسيلة من الوسائل التي يعرف بها القبلة ، أو لم يجد محراباً في مسجد كبير أو في مسجد صغير مطروق من الناس ، فإذا فقد كل ذلك ، فإنه يجتهد ، وما يؤديه إليه اجتهاده يكون قبلته ، ولو اجتهد للظهر مثلاً ، ثم نسي الجهة التي اجتهد إليها في العصر ، فإنه يجسّد الاجتهاد ثانياً : المراتبة الرابعة : تقليد المجتهد ، بمعنى أنه إذا لم يستطع أن يعرف القبلة بسؤال الثقة ولا بمحراب ولا بغيره ، فسان له أن يقلد شخصاً اجتهد في معرفة القبلة وصلى إلى جهتها ، فهو يحل مثلّه . وبهذا تعلم أن الشافعية خالفوا المالكية ، والحنفية في المحاريب الموجودة في المساجد التي بناها الصحابة والتابعون ، فإن المالكية جعلوا بعضها عمدة لا يجوز أن تستعمل وسيلة أخرى مع وجوده ، والحنفية جعلوها كلها عمدة ، أما الشافعية فقد قالوا : إن المحاريب كلها في مرتبة الوسائل الأخرى التي يمكن أن تعرف بها القبلة ، كبيت الابرة والقطب ، ونحو ذلك واتفقوا مع الحنفية في الترتيب ، فقالوا : أنه إذا جهل القبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأل ، فإذا لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد =



ويعد ذلك ، فلذلك قد عرفت أن أدلة القبلة عند الأئمة لا تخرج عن أمور : منها المحاريب الموجودة في المساجد على التفصيل الذي بيناه ، ومنها خبر العدل عند عدم وجود المحاريب ، ومنها التحري والاجتهاد عند عدم وجود العدل ، وقد عرفت أن بعضهم يقول : أن التحري والاجتهاد مقدم على خبر العدل . إلى آخر ما بيناه مفصلاً في كل مذهب .

ويبقى هنا أمور : أحدها : ما حكم من تحرى ، فلم يرجح جهة على أخرى . ثانيها : ما حكم من تحرى ، وإداه تحريه إلى جهة ، ثم تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، وهو في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها . ثالثها : ما حكم من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، ثم يصلى بدونه . رابعها : ما حكم من يقدر على الاجتهاد ، وقدر مجتهداً آخر . أما الجواب عن الأول فهو أن الذي يجتهد ، ولم يستطع أن يرجح جهة على أخرى ، فقد قام بما في طاقته ، وعلى

لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد ، إلا أن الشافعية زادوا عن الضنية مرتبة أخرى ، وهي تقليد المجتهد .

الحنابلة - قالوا : إذا جهل الشخص جهة القبلة ، فإن كان في بلدة بها محاريب بناها المسلمون - علامة تدل على القبلة - فإنه يجب عليه أن يتجه إليها متى علم أنها في مسجد عمله المسلمون ، ولا يجوز له مخالفتها على أي حال بل لا يجوز له الانصراف عنها . وإن وجد محراباً في بلدة خراب ، كالجوامع التي بها آثار قديمة ، فإنه لا يجوز له أن يتبصر ، إلا إذا تحقق أنه من آثار مسجد تهدم بنائه المسلمون ، فإن لم يجد محاريب لزمه السؤال عن القبلة ، ولو بقرع الأبواب ، والبحث عن يذلة ، ولا يعتمد إلا على اللحد - سواء كان رجلاً أو امرأة أو عبداً ، ثم إن المخبر كان عالماً بالقبلة يقيناً فيجب العمل بخبره . ولا يجوز له أن يجتهد ، وإن كان يعرفها بطريق الظن ، فإن كان عالماً ، بلدتها ، فإنه يفترض تقليده ، بشرط أن يكون الوقت ضيقاً لا يسع البحث ، والا لزمه التعلم والعمل . بل يجتهد ، فإذا كان في سفر ، ولم يجد أحداً ، فإن كان عالماً بأدلة القبلة ، فإنه يفترض عليه أن يبحث عنها بالأدلة ، ويجتهد بذلك في معرفتها ، فإذا اجتهد وغلب على ظنه جهة صلى إليها ، وصحت صلاته ، وإذا ترك الجهة التي غلب على ظنه أنها القبلة ، وصلى إلى غيرها ، فإن صلاته لا تصح ، حتى ولو تبين له إنه أصاب القبلة ، ولا يخفى أن هذا من المأثبات الشامية ، فإن الاجتهاد له قيمته في نظر المسلمين في كل شأن من الشؤون ، فإذا لم يستطع الاجتهاد ، كان كان به رمد ، أو لم يستطع أن يعرف جهة القبلة - فإنه يصلى إلى أي جهة يفترها ، ولا إعادة عليه .

يتحصل من هذا أن من جهل القبلة فيجب عليه أولاً أن يتبع المحاريب إن كانت موجودة ، فإن لم يجدها ، فإنه يجب عليه أن يسأل أهوا عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله ، فإنه يجب عليه أن يجتهد أن قدر على الاجتهاد ، أو يقلد مجتهداً إن لم يقدر ، فإن لم يجد فإنه يقتصر بقدر إمكانه ويصلى ، فلذا خالف مرتبة من هذه المراتب ، فإن صلاته تبطل ، وعليه أعادتها : حتى ولو أصاب القبلة ، لأنه ترك ما هو مفترض عليه في هذه الحالة .

هذا فان صلاته تصح بالتوجه الى أى جهة ، ولا اعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وأما الجواب عن الثانى ، فهو أنه اذا صلى شخص الى جهة أداء اليها اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ أثناء الصلاة ، بأن يتبين أو ظن أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول الى الجهة التي يتبين أو ظن أنها القبلة ، وهو في صلاته يبنى على ما صلاه قبل ، فإذا صلى ركعة من الظهر مثلا الى جهة اعتقد أنها القبلة بعد للتحري ، ثم ظهر له بعد أداء هذه الركعة أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول اليها ، ويبنى على الركعة التي صلاها ، وهذا هو رأى الحنفية والحنابلة ، وخالف فيه الشافعية ، والمالكية (٢) أما اذا أتم صلاته بعد اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ يقينا أو ظنا ، فإن صلاته تقسم بحقيقة ، ولا اعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، علي أن المالكية لهم في ذلك تسليم يسير ، وقد ذكرنا كل ذلك تحت الخط (٣) وأما الجواب عن الثالث ، فهو أن من ترك الاجتهاد ، وهو قاصر عليه ، بأن قسدهم جهة آخر ، أو صلى وحده بدون اجتهاد ، فإن صلاته لا تصح ، وان تبين له أنه أصاب القبلة ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ،

(١) الشافعية — قالوا : اذا اجتهد في معرفة القبلة ، فلم يرجح جهة على أخرى فإنه في هذه الحالة يصلى الى أى جهة شاء وكما يقول الأئمة الثلاثة : « إلا أنه تجب عليه اعادة تلك الصلاة خلافا لهم » .

(٢) المالكية — قالوا اذا اجتهد شخص في معرفة القبلة ، فأداه اجتهاده الى جهة فعلى اليها ثم ظهر له بعد الم شروع في الصلاة أنه مخطئ في اجتهاده ، فإنه يجب عليه أن يقطع الصلاة بشرطين : الشرط الأول : أن يكون مبصرا ، فإذا كان أعمى ، فإنه لا يجب عليه قطع الصلاة ، ولكن يجب عليه أن يتحول الى القبلة ، ويبنى على ما صلاه أولا ، ولا يطلعه صلاته ، كما هو في المذاهب الأخرى ، فهم متفقون معهم في الأعمى ، ومختلفون في المبصر الشرط الثانى أن يكون الانصراف عن القبلة كثيرا ، فإذا كان يسيرا ، فإن الصلاة لا تبطل ، سواء كان المصلى أعمى ، أو مبصرا ، ولكن يجب عليهما التحول الى القبلة ، وهذا في الصلاة فان لم يتحول صحت الصلاة مع الاثم .

الشافعية — قالوا : أن تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا بطلت صلاته ، وتتأنها بلا تفصيل بين أعمى ومبصر ، أما اذا ظن أنه أخطأ ، فلا تبطل صلاته ، ولا يقطنها مثلا إذا دخل في الصلاة بعد اجتهاده ، ثم أخبره ثقة يعرف القبلة عن مفاينة بأنه غير مستقبل القبلة ، فإن صلاته تبطل ، ولا ينفعه اجتهاده الأول ، سواء كان أعمى أو مبصر ، وبذلك تخالفوا المالكية الذين يفرقون بين الأعمى والمبصر ، وخالفوا الحنفية ، والحنابلة في جواز التحول الى الجهة التي ظهر له أنها القبلة .

(٣) الشافعية — قالوا : اذا اجتهد وصلى الى جهة اجتهاده حتى أتم صلاته ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ القبلة يقينا ، فإن صلاته تبطل ، وتلزمه اعادتها ، إلا اذا ظن أنه أخطأ ، فإنه لا يفسر .

وخالف الحنفية ، فانظر مذهبيهم تحت الخط (١) وأما الجواب عن الرابع ، فإنه يمكن معرفة من الأحكام التي ذكرناها في « دلائل القيلة » وهو أنه ليس له أن يقلد غيره متى كان قادرا على الاجتهاد ، أما اذا عجز عن الاجتهاد بالمرءة ، فإنه يصح له أن يقلد المجتهدان وجد مجتهدا يعرف القبلة باجتهاده ، والاصلى الى أى جهة شاء ، ولا إعادة عليه ، وهذا هو رأى الجفنية ، والحنابلة ، فانظر رأى الملكية ، والشافعية تحت الخط (٢) .

يحيف يستدل بالشمس ، أو بالنجم القطبى

### صلى القبلة

قد يتوهم أن هذا المبحث ليس دلالة في المسائل الفقهية ، ولكن الواقع أنه دخل فيها من حيث أن معرفة القبلة تتوقف عليه فقل بعضهم : أن معرفته سنة ، لأن وسائل معرفة القبلة كثيرة : وقد لا تخفى على أحد ، فليس يلزم أن يعرف الاستدلال بالشمس ، أو للنجم على القبلة وبعضهم يقول : أنه يجب على من يسافرون في البحار ، وليس لديهم إمارات تدلهم على القبلة وعلى كل حال فإن الشريعة الإسلامية مرتبطة في الواقع بكل علم من العلوم التي تنفع المجتمع ، سواء في العبادات أو المعاملات ، أو غيرها .

الملكية — قالوا : اذا صلى الى القبلة بعد اجتهاد ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ ، وصلى الى غير القبلة ، فإن صلاته تكون صحيحة ، سواء تبين له أنه أخطأ يقينا أو ظاهرا ، الا أنه ان اتضح له أنه صلى الى غير القبلة ، فإنه يندب له أن يعيد الصلاة بشرط أن يسكون بصيرا . وأن يكون وقت الصلاة باقيا ، وهذا هو حكم الذى خلفوا فيه الحنفية والحنابلة .

(١) الحنفية — قالوا : اذا كان قادرا على الاجتهاد ، وصلى الى جهة يعتقد أنها القبلة جردون أن يجتهد ، ثم يجتهد ، ثم تبين له أنها هي القبلة حقا فصلاته صحيحة ، أما اذا تبين له أنه أخطأ ، سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ، فإن صلاته تبطل ، وعليه أعادتها ، فاذا شك في القبلة ، ولم يتحرر ، وصلى ، ثم تبين له أنه صلى الى جهة القبلة ، فإن كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة ، فلننا تلغ صحيحة ولا تزدم أعادتها ، وإن كان في أثناء الصلاة بطلت ، ووجب عليه استئناؤها .

(٢) الملكية — قالوا : اذا كان العبد زنتمارض الأدلة عند المجتهد ، تشير جهة يصلى اليها ، ولا يقلد مجتهدا آخر ، الا أن ظهر له أصابته ، فعليه اتباعه مطلقا ، كما يتبعه أن جهل امرء وضائق الوقت ، وإن كان لخفاء الأدلة عليه بهيم أو حبس أو نحوها ، فهو كالقائد ، عليه أن يقلد مجتهدا آخر أو محرابا ، فإن لم يجد من يقلده تغير جهة يصلى اليها وصحت صلاته .

الشافعية — قالوا : أنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت أن كان يظن زوال عجزه ، والأصل في أول الوقت ، وعليه الإعادة في الحالتين .

ولذلك قد عرفت أن الشمس والنجوم من العلامات الدالة على القبلة ، فيستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بصحبها ، لأن مطلعها يمين جهة المشرق ، ومغربها يمين جهة المغرب ، ومتى عرف المشرق ، أو المغرب ، عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم ، فمن كان في مصر فقبلته المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمين ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب ، وهو للمشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بذات نعش المصنرى ، ويمتد به على القبلة في كل جهة بصحبها أيضا ، ففي مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلا ، وكذا في أسبوط ، وغوة ، ورشيد ، ودمياط والاسكندرية . ومثلها تونس والأندلس ، ونجوها ، وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى ، وفي المدينة المنورة والقدس . وغزة ، وبعلبك ، وطرسوس ونجوها يجعله مائلا إلى نحو الكتف الأيسر ، وفي الجزيرة ، أرمينية ، والحول ونجوها يجعله المصلى على فقرات ظهره ، وفي بغداد ، والكوفة وخوارزم ، والرى ، وحلوان بلاد المعجم ، نجوها يجعله المصلى على خده الأيمن ، وفي البصرة ، وأميهان ، وفارس ، وكربان ، ونجوها يجعله فوق أذنه اليمنى ، وفي الطائف وعرفات والزدلفة ومعنى يجعله المصلى على كتفه الأيمن ، وفي الين يجعله المصلى أمامه ، مما يلي جانبه الأيسر ، وفي الشام يجعله المصلى وراءه ، مما يلي جانبه الأيسر ، وفي نجران يجعله المصلى وراء ظهره . ومن الأدلة بيت الابرّة المسمى « باليوصلنة » متى كان مضطبا .

وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف انبعاث ، وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب ، بأن يصرف بعد عكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ، ثم بعد البسط المفروض كذلك ، ثم يقاس بذلك القواعد لتحقق سمت القبلة .  
انما ذكرنا هذا تكملة للبحث ، فإن تعذر على العامة فهمه فليتركوه ، وليرجعوا إلى الحارث المعروفة لهم ، أو إلى غيرها من الأمارات الهامة .

#### شروط ويحوت استقبال القبلة

يجب على كل مصل أن يستقبل القبلة بشرطين (١) ، أحدهما : القدرة . ثانيهما : الأيمن . فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم يجد من يوجهه (٢) إليها سقط عنه ، ويحلى إلى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمى أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها ، ولا تجب عليه الإعادة في الحالتين .

(١) الملكية — زادوا شرطا ثالثا ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة فلو ملى ناسيا إلى غير جهة القبلة صحت صلاته وأعاد الفرض في الوقت نديا  
(٢) الحنفية — قالوا : يسقط استقبال القبلة عن المريض المأجز عن استقبالها ، وإن وجد من يوجه إليها .

## مبحث الصلاة في جوف الكعبة

قد عرفت مما تقدم أن الكعبة هي قبلة المسلمين المتى لا تصح الصلاة إلا إليها ، وليس المراد تقديس جهة خاصة ، بل المراد دائماً موعادة الله وحده بالكيفية التي يأمر بها ، وإذا قال تعالى : « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم من قبلتهم التي كانوا عليها ، قل لله المشرق والمغرب ، يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » فالمقصود من الاتجاه إلى مكان خاص إنما هو الخضوع لله تعالى بامتثال أمره ، ومن شاء أن يعرف الحكمة في ذلك فسن من السهل عليه أن يدرك أن هذه الجهة هي التي بها الكعبة ، وهذا المكان قد أمر الله تعالى الناس بأن يقصده ، لما يترتب عليه من المنافع العامة ، وتهذيب النفوس بطاعة الله تعالى ، وخشيته ، وإحراء سكانه الذين لا زرع لهم ولا موارد لديهم ، كما قال الله تعالى حكمة عن سيدنا إبراهيم : « ربنا انى استكثرت من ذريتي بواد فيه ذى زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات » الآيات ، فضلاً عن كون هذه البقعة هي بقعة مقدسة بظهور سيد الأنبياء والمرسلين الذى جاء للناس بما فيه منافعهم الأدبية والمادية ، وقضى على عبادة الأوثان في تلك الجهات فأراد الله سبحانه وتعالى أن يعلن رضاه عنه بتحويل الناس إلى الكعبة ، بعد أن كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، وعلى كل حال ، فالغرض الوحيد من العبادة في الاسلام إنما هو تعجيد الله وحده ، وتقديسه من غير مشاركة مخلوق ، مهما جلت قدره ، وعظمت منزلته ، كما قال الله تعالى : « والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله ، أن الله واسع عليم » .

من هذا يتضح لك أن الله تعالى قد أمر بالتوجه إلى القبلة ، فالصلاة في جوفها فرضاً ، أو نفلاً ، وإن كان فيه اتجاه إلى القبلة يصح الصلاة إلا أنه ليس اتجاهها كاملاً . ولذا اختلفت المذاهب في الصلاة فيه ، فانظرها تحت الخط الذى أمامك (١) .

(١) المناظرة - قالوا : أن صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة ، ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف في منتهاها ، ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها وسجد فيها ، أما صلاة النافلة والصلاة المفروضة فتصح فيها ، وعلى سطحها أن لم يسجد على منتهاها ، فإن سجد على منتهاها لم تصح صلاته مطلقاً ، لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقيم لها .  
المالكية - قالوا : تصح صلاة الفرض في جوفها ، إلا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت ، أما النفل فإن كان غير مؤكد ندب أن يصليه فيها ، وإن كان مؤكداً كركه ولا يماذ ، وأما الصلاة على ظهرها فباطل أن كانت فرضاً ، وصحيحة أن كانت نفلاً غير مؤكد ، وفي النفل المؤكد قولان متساويان .  
الشافعية - قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة ، فرضاً كانت أو نفلاً ، إلا أنها لا تصح إذا صلى إلى بابها مفتوحاً ، أما الصلاة على ظهرها ، فإنه يشترط لمصحتها أن

### مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى الدابة ونحوها

ومن كان راكبا على دابة ، ولا يمكن أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله ، أو لخوف من ضرر يلحقه (١) بانقطاع عن القبلة ، أن كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها ونحو ذلك ، فإنه يصلى للفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أى جهة يمكنه الاتجاه إليها ، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع قطعها ، ولا إعادة عليه ، أما صلاة الفرض على الدابة (٢) عند الأمن والقدرة ، فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها ، كالصلاة على الأرض ، فإذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صحّت ، ولو كانت الدابة سائرة .

ومن أراد أن يصلى في سفينة فرضا أو نفلا (٣) ، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلى إلى غير جهتها ، حتى لو دارت السفينة وهو يصلى ، وجب عليه أن يدور إلى جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قدرته ،

= يكون أمانته شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذراع آدمي .  
الحنفية - قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقا ، إلا أنها

تكره على ظهرها ، لما فيه من ترك التطعيم .

(١) المالكية - قالوا : إن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل قالوا : لا تجوز صلاة للفرض على الدابة إيماء ، إلا في الانحصار في حرب كلف ، أو عدو كلف ، أو خوف من حيوان مفترس ، أو مرض لا يقدر معه على النزول ، أو سير في خضفاض لا يطيق النزول به ، ويخلف خروج الوقت المختار ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء ، ولو لمغير القبلة ، وإن أمن الخائف أعاد في الوقت ندبا .

(٢) الشافعية - قالوا : لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة ، وزمامها بيد ميمى ، وكانت صلاته مستوفية ، سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرها ، إلا أن الخائف في الأحوال المتقدمة يصلى حسب قدرته ، وعليه الإعادة .

الحنفية - قالوا : لا تصح صلاة الفرض على الدابة لمغير عذر ، ولو أتى بها كاملة ، سواء كانت الدابة سائرة أو واقفة ، إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة ، وللمحمل عيذان مرتكزة على الأرض ، أما المختار فإنه يصلى حسب قدرته ، ولكن بالإيماء ، لأنها فرضة ، وإذا كان يسر على إتلاف الدابة ، فلا تصح صلاته حال سيرها ، ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٣) الشافعية - قالوا : إن الصلاة النافذة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة ، فإن لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرّة ، وهذا في غير الملاح ، أما من فيجب عليه استقبال القبلة أن قدر والا صلى إلى جهة قدرته على الرأبض ، وأما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقا .

يخط عنه السجود أيضا إذا عجز عنه ، ومحل كل ذلك إذا خلف خروج الوقت قبل أن يحل السفينة أو الغاطرة إلى المكان الذي يصلي فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه لوعة ، ومحل السفينة القطر انفجارية للبرية والطلثرات الجوية ، ونحوهما .

### مباحث فرائض الصلاة

١- يتعلق بفرائض الصلاة أمور ، أحدها : بيان معنى الفرض والركن . ثانيها : عدد فاض الصلاة في كل مذهب . ثالثها : شرح فرائض الصلاة ، وبيان المتق عليه والمختلف . رابعها : بيان معنى الواجب ، والفرق بينه وبين الفرض والركن ، وعد واجبات الصلاة .

هذه الأمور ينبغي معرفتها بدون خلط ، فليتمسك القارئ أن يعرف المذهب الذي دله ، ومن شاء أن يعرف المتق عليه والمختلف فيه ، فانه يمكنه أن يرجع إلى التفصيل على : .

### معنى الفرض والركن

قد ذكرنا معناها في « مبحث فرائض الوضوء » صحيفة ٥٣ ، ومجمل القول في أن الفرض والركن بمعنى واحد باتفاق ، وهو هنا جزء العبادة التي طلبها الشارع . لا يتحقق إلا به ، فمعنى فرائض الصلاة أجزاؤها التي لا تتحقق الصلاة إلا بها ولا جد إلا بها ، بحيث إذا فقد منها جزء لا يقال لها : صلاة ، مثلاً إذا قلت : إن تكبيرة حرام فرض من فرائض الصلاة ، أو ركن ، كان معنى هذا أنك إذا لم تأت بتكبيرة حرام لا تكون مصلياً ، وهذا المعنى يشمل أجزاء الصلاة المفروضة التي يثاب المكلف على لها ويماقب على تركها ، كما يشمل أجزاء صلاة التطوع التي لا يؤاخذ المكلف على تركها . لا يقال لها : صلاة إلا إذا أهملت على هذه الأجزاء ، فهي فرض فيها لا غيرها .

الصلوات المفروضة بلا فرق .  
فقلوبهم في تعريف للفرض : هو ما يثاب على فعله ، ويماقب على تركه في خاص به في الشارع طلباً جازماً ، سواء كان جزءاً من شيء ، أو كلاً ، مثلاً الصلوات الخمس : فإن ثبوتها بها في أوقاتها فرض يثاب فاعله ، ويماقب تاركه ، وقد جعل الشارع لها أجزاء خاصة ، تتحقق إلا بها ، فكل جزء من هذه الأجزاء التي تتوقف عليه الصلاة يقال له : فرض ، ففرائض الصلاة ، كما يقال له ركن من أركانها . أما الصلاة كلها فانهما يقال لها : فرض ، لا يقال لها ركن من أركان الإسلام . وهذه الأركان هي : الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، الحج ، وأولها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فهذا معنى الركن والفرض تضيقاً .

### مبحث عدد فرائض الصلاة بمعنى أركانها

قد عرفت أن المراد بالفرائض هنا الأجزاء التي إذا فقد منها جزء لم توجد الصلاة رأساً ، واليك بيانها في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) المنفية - قسموا الركن إلى قسمين : ركن أصلي ، وركن زائد ، فالركن الأصلي هو الذي يسقط عند المعجز عن فعله سقوطاً تاماً ، بحيث لا يطلب المكلف بالاعتيان بشئ . بدله ، وذلك معنى قولهم : الركن الأصلي ما يسقط عن المكلف عند المعجز عن فعله بلا تخلف ، أما الركن الزائد فهو ما يسقط في بعض الحالات ، ولو مع القدرة على فعله ، وذلك كالقراءة ، فإنها عندهم ركن من أركان الصلاة ، ومع ذلك فإنها تسقط عن المأموم ، لأن الشارع نهى عنها .

فتحصل من ذلك أن ما يتوقف عليه صحة الصلاة منه ما هو جزء من أجزائها ، وهو الأربعة المذكورة ، ويزاد عليه المقعد الأخير لصدق التشهد ، فإنه ركن زائد على الراجح ومنه ما هو داخل فيها ، وليس جزءاً منها ، كإيقاع القراءة في القيام ، ويقال له : شرط لدوام الصلاة ، ومنه ما هو خارج عن الصلاة ، ويقال له شرط لصحة الصلاة .

فأركان الصلاة المتفق عليها عندهم أربعة ، سواء كانت أصلية ، أو زائدة ، فالأصلية هي القيام والركوع والسجود ، والركن الزائد عندهم هو القراءة فقط ، وهذه الأركان الأربعة هي حقيقة الصلاة ، بحيث لو ترك الشخص واحداً منها عند القدرة فإنه لا يكون قد أتى بالصلاة ، فلا يقال له : مصل ، وهناك أمور تتوقف عليها صحة الصلاة ، ولكلها نازعة عن حقيقة الصلاة ، وهذه الأمور تنقسم إلى قسمين ، الأول : ما كان خارجاً ملحقاً للصلاة ، وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريم ، وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة فحيزها مما سبق . والثاني : ما كان داخل الصلاة ولكنه ليس من حقيقتها ، كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع ، وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يعمرون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط ، أما القعود الأخير فصدق التشهد فهو فرض باجتماعهم ، ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه ، إذ لو حلف لا يصلي يعنى بالرفع من السجود ، وإن لم يجلس ، فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ، وأما الخروج من الصلاة بعملاً ما ينافيها من سلام أو كلام أو نحو ذلك من مبطلات الصلاة فقد عده بعضهم من الفرائض ، والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

الملكية - قالوا : فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً ، وهي : النية وتكبيرة الإحرام والقيام لها في الفرض دون النفل ، لأنه يصح الاعتيان به من قعود ولو كان الأصلي قادراً على التكبيرة الإحرام يصح الاعتيان بها من قعود في هذه الحالة ، والقراءة الفاتحة ، والقيام



## شرح فرائض الصلاة مرتبة

## الفرض الأول : النية

يتعلق بالنية أمور ، أحدها : معناها ، ثانيها : حكمها في الصلاة المفروضة ، ثالثها : كبريتها في الصلاة المفروضة ، رابعها : حكمها وكيفيةيتها في الصلاة غير المفروضة ، خامسها : بيان وقت النية ، ستاسها : حكم استحضار الصلاة المنوية وشروط النية ، سابعها : نية المأموم الاجتهاد بما يراه له ، ونية الامام الائمة .

فأما معنى النية فهي عزم القلب على فعل العبادة تقربا الى الله وحده ، وإن شئت قلت : النية هي الإرادة الجازمة ، بحيث يريد المصلي أن يؤدي الصلاة لله وحده ، فلو نطق بلسانه بدون أن يقصد الصلاة بقلبه ، فإنه لا يكون مصليا ، ومعنى ذلك أن من صلى لغرض دنيوي ، كأن يمدح عند الناس ، بحيث لو لم يمدح يترك الصلاة ، فإن صلاته لا تصلح ، وكذا إذا صلى ليظهر بماله أو جاه ، أو يحصل على شهوة من الشهوات ، فإن صلاته تكون باطلة ، فعلى الناس أن يفهموا هذا المعنى جيدا ، ويدركوا أن من قصد بصلاته غرضا

= لها في صلاة الفرائض أيضا ، والركوع والرفع منه ، والسجود ، والرفع منه ، والسلام والجلوس بعده ، والطمأنينة ، واعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الأداء ، ونية اقتداء المأموم .

ومن هذا تعلم أن المالكية والحنفية ، اتفقوا في أربعة من هذه الفرائض ، وهي القيام للمقادر عليه ، والركوع ، والسجود ، أما القراءة فإن الحنفية يقولون : إن المفروض هو مجرد القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، والمالكية يقولون : إن المفروض هو قراءة الفاتحة ، فلو ترك الفاتحة عمدا فإنه لا يكون مصليا ، ووافقهم على ذلك الشافعية ، والحنابلة ، كما هو موضح في مذهبيهما ، وسيأتي تفصيل ذلك في « مبصت القراءة » .

الشافعية - عدوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضا ، خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ، فالخفصة القولية هي : تكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي ﷺ بعده ، والتسليم الأولى . أما الثمانية الفعلية فهي النية ، والقيام في المفروض لقادر عليه ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب . وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها ، وإن كانت ليست ركنا زائدا على الراجع .

الحنابلة - عدوا فرائض الصلاة أربعة عشر ، وهي : القيام في المفروض ، وتكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له وللتسليمين ، والطمأنينة في كل ركن فعلى ، وترتيب الفرائض والتسليمات .

من الأفراس الدنيوية ، فإن صلاته تنفع باطلة ، ويماقب عليها عقاب المرائين المجرمين ، قال تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (١) ، فمن لم يخلص في إرادة الصلاة ، ويقصد أن يصلى لله وحده ، فإنه يكون مخالفاً لأمره تعالى ، فلا تصح صلاته ، والنية بهذا المعنى متفق عليها ، أما الخواطر النفسية أثناء الصلاة ، كأن يصلى وتنبه مشغول بأمر من أمور الدنيا ، فاتها لا تفسد الصلاة ، ولكن يجب على المصلى الفاضل أن يحارب هذه الوسواس بكل ما يستطيع ، ولا يتكبر وهو في الصلاة إلا في الفضوح لله عز وجل ، فإن عجز عن ذلك ، ولم يستطع أن ينزع من نفسه أمور الدنيا ، وهو واقف بين يدي ربه ، فإنه لا يؤاخذ ، ولكن عليه أن يستمر في محاربة هذه الوسواس الفاسدة ليظهر بأجر العاملين المخلصين .

والحاصل أن هاهنا أمرين : أحدهما : إرادة الصلاة والعزم على فعلها لله وحده بدون سبب أخسر لا يفسره الدين ، ثانيهما : حضور القلب ، وعدم اشتغاله بتفكير أمر من أمور الدنيا ، فاما الأمر الأول فإنه لا بد منه في الصلاة ، وأما الأمر الثاني فإنه ليس شرطاً في صحة الصلاة ولكن ينبغي للواقف بين يدي خالقه أن ينزع من نفسه كل شيء لا علاقة له بالصلاة ، فإن عجز فإن أجر صلاته لا ينقص ، لأنه قد أتى بما في وسعه ، ولا يكلفه الله بهن ذلك .

### حكم النية في الصلاة المفروضة

وأما حكم النية في الصلاة فقد اتفق الأئمة الأربعة على أن الصلاة لا تصبح بدون نية إلا أن بعضهم قال : أنها ركن من أركان الصلاة ، بحيث لو لم ينو الشخص الخللا ، فلا يقال له : أنه قد صلى مطلقاً ، وبهمضم قال : أنها شرط لصحة الصلاة ، فمن لم ينو فإنه يقال

(١) الحنفية — قالوا : إن النية شرط ، ثبتت شرطيتها بالإجماع ، لا بقوله تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » لأن المراد بالعبادة في هذه الآية التوحيد ولا بقوله ﷻ : « أما الأعمال بالنيات » ، لأن المراد ثواب الأعمال ، أما صحة الأعمال فمسيكوت عنها .

والواقع أن هذه الآية تحمل المعنى الذى قاله الحنفية كما تحتمل المعنى الذى قاله غيرهم ، أما الآية فلان عبادة الله ليست مقبورة على التوحيد ، بل للتبادر منها إخلاص النية في عبادة الله مطلقاً ، لأن بعض المشركين كانوا يشركون مع الله غيره في العبادة ، خصوصاً أهل الكتاب الذين ذكروا مع المشركين في الآية ، فإنهم كانوا يشركون في العبادة مع الله ببعض أنبيائه ، وأما الحديث فلان ثواب الأعمال إذا جبط فانه لا يكون لها أية فائدة ، ولا معنى لقولهم : إن العمل صحيح مع بطلان ثوابه . نعم لهم أن يقولوا : إن فائدته رقيق العقاب ، ولكن هذا لا دليل عليه في الحديث ، بل بالمعنى : ظاهر الحديث يدل على أن النية شرط في الثواب وفي الصحة والتخصيص بالثواب تحكم لا دليل عليه .

له : انه قد صلى صلاة باطلة ، ومثل هذا الخلاف لا يترتب عليه كبير فائدة ان يريد أن يعرف ما تصح الصلاة به وما لا تصح بدون تدقيق فقهي ، فان مثل هذا يقال له : ان النية لازمة في الصلاة ، فلو تركت بطلت الصلاة باتفاق المذاهب ، لا فرق في ذلك بين كونها شرطا في صحتها أو جزءا من أجزائها ، أما طلبة العلم الذين يريدون أن يعرفوا اصطلاح كل مذهب فعليه أن يعرفوا أن المالكية والشافعية اتفقوا على أن النية ركن من أركان الصلاة ، فلو لم ينو الصلاة فإنه لا يقال له : قد صلى أصلا . والحنفية والحنابلة اتفقوا على أنها شرط ، بمعنى أنه ان لم يأت بها فإنه يكون قد صلى صلاة باطلة ، وبذلك تعلم أن النية بالمعنى المتقدم فرض ، أو شرط لا بد منه على كل حال واليك بيانها مفصلة :

### كيفية النية في الصلاة المفروضة

الفلاة إما أن تكون فرض عين ، كالصلوات الخمس ، وإما أن تكون فرض كفاية كصلاة الجنازة ، والصلاة المنذرة ، وإما أن تكون سنة مؤكدة ، أو غير مؤكدة ، على التفصيل المتقدم في صحيفة ٥٧ .  
فأما نية الصلاة المفروضة فهي كفيها تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يتلوا بهذا المبحث أمور ، أحدها : أنه يفترض على كل مكلف أن يعلم أن الله فرض عليه خمس صلوات ، فإذا كان جاهلا بالصلوات المفروضة ، فإن صلاته لا تصح ، ولو كان يصلّيها في أوقاتها ، إلا إذا صلى مع الإمام . فوئى صلاة أمانه ، فإن علم أن عليه صلاة مفروضة ، ولكن لم يميز الفرض من الواجب والسنة وصلّاها كلها بنية الفرض ، فإن صلاته تصح ، ومثل هذا كثير بين الصلّاة ، على أن صلاتهم بهذه الكيفية ، وإن كانت صحيحة ، ولكن يلزمهم أن يتعلموا الفرق بين الفرض وغيره ، ولا يستمروا على جهلهم بأمور دينهم الضرورية في هذا الزمن الذي يسهل فيه عليهم أن يحضروا دروس الفقه في المساجد وغيرها . ثانيا : كيفية النية ، وكيفية النية في الفرض : هي أن يعلم المصلّي بقلبه الصلاة التي يصلّيها من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح . فمضى عليه ذلك فإنه يكون قد أتى بالنية التي هي شرط لازم لصحة الصلاة ، ثم إن كانت الصلاة في وقتها ، فإنه يكفي تعيين الوقت ، كما ذكرناه بدون زيادة بحيث لو نوى صلاة الظهر أو العصر أو غيرها من الفرائض ، فإن صلاته تصح فلا يلزمه أن ينوي ظهر اليوم أو ظهر الوقت ، وبعضهم يقول : بل يلزمه أن ينوي ظهر يومه أو ظهر الوقت ، وذلك لأن وقت الصلاة يقبل صلاة فرض آخر ففشاء ، فلو نوى صلاة الظهر يحصل أنه يريد ظهر اليوم ، ويختل أنه يريد صلاة ظهر آخر كان عليه ، والرايان مصححان ، على أن الأحوط أن ينوي ظهر اليوم ، أو عصر اليوم .

ثالثا : إذا كانت الصلاة في وقتها ، أما إذا كانت خارج الوقت كان جاهلا بوقتها .

= الوقت فإنه يكفي أن ينوى صلاة الظهر أو العصر بدون قيه على الأرجح ، وإن كان عالما بخروج الوقت ، ففعل : يكفي ، وتيسر : لا وعلى كل حال فالأحوط أن يقيده باليوم ، فيقول : ظهر اليوم ، أو عصر اليوم ، ولو نوى صلاة الفرض بدون أن يمينه ، فإنه لا يكفي ما لم يقيده بالوقت ، وذلك بأن ينوى صلاة فرض الوقت ، فإذا نوى صلاة فرض الوقت ، فإنه يصح بشرط أن تكون الصلاة في الوقت ، فإذا صلى بعد خروج الوقت ، وهو لا يعلم بخروجه ونوى فرض الوقت فإنه لا يصح .

والحاصل أنه لا بد في النية من تعيين الوقت الذي ينوى صلاته ، فإن كان يصلى في الوقت ، فإن التعيين يكون بنية نفس الفرض من ظهر أو عصر الخ ، وبعضهم يرى أن التعيين لا يكفي فيه ذلك ، بل لا بد من أن ينوى عصر اليوم أو مغرب اليوم ، وهكذا ، وإن كان في الوقت ، فإنه يكفي أن ينوى الظهر أو أن الوقت قد خرج ، فمثله كمثل الذي يصلى في الوقت ، فإنه يكفي أن ينوى الظهر أو العصر بدون زيادة على الأرجح ، أما أن كان عالما بخروج الوقت ، ففذلك الحال فيه ، فبعضهم يقول : أنه يكفي منه بنية صلاة الظهر أو العصر ، الخ ، بدون زيادة ، وبعضهم يرى أنه لا بد من أن ينوى ظهر اليوم . هذا ، وإذا لم يمين الظهر أو العصر ، ولم يقيد باليوم ، بل نوى صلاة الفرض فقط ، فإنه لا يكفي باتفاق ، فإذا نوى فرض الوقت فإن نية تصح إذا كانت صلاته في الوقت . ثالثا : النية في صلاة الجنائزة ، والصلاة الواجبة ، وهي شرط في صحتها ، كما هي شرط في صحة الصلاة المفروضة ، فأما صلاة الجنائزة فإنه يكفي أن ينوى فيها صلاة الجنائزة ، ولكن النية الكاملة فيها هي أن ينوى صلاة الجنائزة والدعاء للميت ، كما يأتي في «مباحث الجنائزة» وينوى في الجمعة صلاة الجمعة ، وكما أن النية شرط في صحة الصلاة المفروضة عند الحنفية ، ففذلك هي شرط في صحة صلاة الواجب ، كالوتر وركعتي الطواف ، فإن النية شرط في صحتها ، بأن ينوى الوتر وركعتي الطواف ، ومثل ذلك صلاة التفضل الذي شرع فيه ثم أفسده ، فإذا شرع في صلاة ركعتين تطوعا ثم فسدت صلاته قبل تمامها ، فإنه يجب عليه إعادتهما ، وفي هذه الحالة تشترط النية ، لأن صلاتهما ثانيان أصبحت واجبة . وبالإجماع فالنية لازمة للصلاة المفروضة عينا وكفائيا وللصلاة الواجبة وللصلاة المفروضة ، أما صلاة النفل فإنه لا يشترط لها النية ، كما يأتي :

المالكية — قالوا : لا بد في نية الفرض من تعيينه ، بأن يقصد صلاة الظهر أو العصر ، وهكذا ، فإن لم ينو فرضا معينا ، فإن صلاته لا تصح ، وسيأتي بيان حكم النية في النافلة . الشافعية — قالوا : يشترط للنية في صلاة الفرض ثلاثة شروط ، أحدها : نية الفرضية ، بمعنى أن يقصد المصلى كسوف الصلاة التي يصلّيها فرضا . ثالثها : قصد ضمن الصلاة ، بمعنى أنه يستحضر الصلاة ولو أجمالا ، ويقصد فعلها ، وإنما اشترطوا قد مدغم فعل الصلاة لتمييز عم الأعمال الأخرى . ثالثها : تعيين الصلاة التي يصلّيها من ظهر أو عصر =

## حكم استحضار الصلاة النية وشروط النية

قد عرفت مما تقدم في « مبحث كيفية النية » أن ثلاثة من الأكمة اتفقوا على أن استحضار الصلاة من قيام ، وقراءة ، وركوع ، وسجود عند النية ليس بشرط لصحة الصلاة ، وخالف في ذلك الشافعية ، فقالوا : لا بد من استحضار بعض أجزاء الصلاة عند النية أن لم يستطع استحضار جميع الأركان ، وقد تقدم بيان مذهبهم موضحا ، أما استمرار النية إلى آخر الصلاة بحيث لو نوى الخروج من الصلاة ، وأبطل نية الدخول فيها ، فإن التحالة تبطل ، ولو استمر في صلاته لأن في هذه الحالة يكون قد صلى بدون نية ، مثلا إذا دخل شخص في الصلاة بنية صحيحة ، ثم ناداه شخص آخر فنوى الخروج من الصلاة بنية لذاته ، فإن صلاته تبطل بذلك ، وأو لم يقطع الصلاة بالفعل لأن من شرائط صحة النية أن لا يأتى المصلى بها ينافيها ، وظاهر أن نية الخروج من الصلاة يناقض نية الدخول فيها ، وقد تقدمت شروط النية في صحيفة ٥١ ، وهي : الإسلام ، والتمييز ، والجزم ، بأن لا يتردد في النية أو يرفضها ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب ، إلا أنك قد عرفت أن الشافعية زادوا على ذلك في نية الصلاة قصد أعمال الصلاة ، ونية كون الصلاة فرضا ، وزادوا في نية الوضوء أن تكون مقارنة لغسل أول عضو مفروض ، أما الإسلام فهو شرط من

= رابعها : أن تكون نية الفرضية وقصد فعل الصلاة وتعيين الصلاة التي يصلحها مقارنا لأى جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط بطلت النية ، وبطلت الصلاة ، لأن النية فرض من فرائضها ، ولعل بعض الناس يجد صعوبة في هذا ، ولكن الواقع هو أن المصلى الذى يقف بين يدي خالقه لا يسمح له أن يقدم على مناجاته وهو ساه عن الفعل الذى يريد أن يعبد به ، فعليه أولا أن ينوى الفرض لتمييز عهده الصلاة من أول الأمر . ثانيا : أن يستحضر الصلاة التى يريد فعلها ، ولا يلزمه أن يستحضر جميع أجزائها ، كما يقول بعض الشافعية ، فإن في ذلك حرجا ومشقة ، بل يكفى أن يستحضر صلاة ذات ركوع وسجود وتيسام وجلوس وقراءة ، فإذا كان ذلك فرضا عليه من أولا الأمر فانه يساعد على الفشوع لديه ، أما كون هذا مقارنا لأى جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام : فمطلبه ظاهرة ، وهى أن يكون استحضار الصلاة مقارنا لأول جزء من أجزائها فيساعد على الفشوع .

هذا وإذا صلى شخص فرضا من فرائض الصلاة منفردا ، ثم أراد أن يعيده في جماعة ، فانه يلزمه أن يعينه على الوجه المتقدم .  
المنابلة - قالوا : لا بد في نية الفرض من التمين ، بأن ينوى صلاة الظهر أو العصر ، أو المغرب أو الجمعة ، وهكذا ، فلا يكفى بأن يذكرى مطلق الفرض ، ولا يلزم أن يزيد على ذلك شيئا .

شروط صحة النية في الصلاة باتفاق ، وذلك لأن الصلاة لا تصح من غير المسلم ، كما تعلم في « شروط الصلاة » .

### حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو القضاء أو نحو ذلك .

يسن أن يتلفظ بلسانه بالنية ، كأن يقول بلسانه : أصلى فرض الظهر مثلاً ، لأن في ذلك تنبيه للقلب ، فلو نوى بقلبه صلاة الظهر ، ولكن سبق لسانه فقال : سويت أصلي العصر فإنه لا يضر ، لأنك قد عرفت أن المعتمد في النية إنما هو القلب ، والتلفظ باللسان ليس بنية ، وإنما هو مساعد على تنبيه القلب ، فخطأ اللسان لا يضر مادامت نية القلب صحيحة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، أما نية الأداء أو القضاء أو عدد الركعات فيسليمين مفصلاً بعد هذا :

### نية الأداء والقضاء

لا يلزم المصلي أن ينوي الأداء والقضاء ، فإذا صلى الظهر مثلاً في وقتها ، فإنه لا يلزم أن ينوي الصلاة أداء ، وكذلك إذا صلى بعد خروج وقتها فإنه لا يلزمه أن ينويها قضاء ، فإذا نواه الشخص بقلبه فقط أو نطق به بلسانه مع نية القلب ، فإن كانت نية مطابقة للواقع فإن صلاته تصح ، وإن لم تطابق الواقع ، كما إذا نوى صلاة الظهر أداء بعد خروج الوقت ، فإن كان عالماً بخروج الوقت وتعتمد المخالفة بطلب صلاته ، لأن في هذا تسليحاً بظاهره ، أما إذا لم يكن عالماً بخروج الوقت ، فإن صلاته تكون صحيحة . هذا ، وإذا نوى أن يصلي المغرب أربع ركعات أو العشاء خمس ركعات ، فإن صلاته تكون باطلة ، ولو كان غالطاً ، وهذا هو رأي الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) المالكية والحنفية - قالوا : إن التلفظ بالنية ليس مشروعاً في الصلاة ، إلا إذا كان المصلي مفوضاً ، على أن المالكية قالوا : إن التلفظ بالنية خلاف الأولى لخبر الموسس ، ويندب للموسس .

الحنفية - قالوا : إن التلفظ بالنية بدعي . ويستحسن إخفاء الموسس .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً مثلاً ، فإن تمديد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزأه ، وتكون نية الخمس ملغية . المالكية - قالوا : لا تبطل صلاته إلا إذا كان متعمداً ، فلو نوى الظهر خمس ركعات غلطاً صحت صلاته .

## حكم النية في الصلاة غير المفروضة وكيفيتها

في حكم النية في الصلاة النافلة تفصيل في المذاهب (١) .

### وقت النية في الصلاة

اتفق ثلاثة من الأئمة ، وهم المالكية ، والحنفية ، والمطالبي ، على أنه يجب أن تقدم النية على تكبيرة الإحرام بزمان يسير ، وخالف الشافعية ، فقالوا : لا بد من أن تكون النية مقابلة لتكبيرة الإحرام ، بحيث لو فرغ من تكبيرة الإحرام بدون نية بطلت ، وقد ذكرنا

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط تعيين صلاة النافلة ، سواء كانت سنن أو لا ، بل يكفي أن ينوي مطلق الصلاة : إلا أن الأحوط في السنن أن ينوي الصلاة متبعا لرسول الله ﷺ ، كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوي التراويح ، أو سنة الوقت ، أو قيام الليل ، وإذا وجد جماعة يصطون ولا يذري أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض ، وأراد أن يصلي معهم ، فلينوي صلاة الفرض ، فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزء ، وإن تبين أنهم في التراويح انمقدت صلاته .

المطالبي — قالوا : لا يشترط تعيين السنة الراتية بأن ينوي سنة عصر ، أو ظهر ، جماعة يشترط تعيين سنة التراويح ، ولما انفصل المطلق فلا يلزم أن ينوي تعيينه ، بل يكفي نية نية مطلق الصلاة .

الشافعية — قالوا صلاة النافلة إما أن يكون لها وقت معين : كالسنن الراتية ، وصلاة الغنم ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ، ولكن لها سبب ، كصلاة الاستسقاء ، وإما أن تكون نفلا مطلقا ، فإن كان لها وقت معين ، أو سبب ، فإنه يلزم أن يقصدها ويبينها ، بأن ينوي سنة الظهر مثلا ، وأنها قلبية أو بمدية ، كما يلزم أن يكون القصد والتعيين مقارنين لأحد جزء من أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحصار للعرفين ، وقد تقدم ملة في صلاة الفرض ، ولا يلزم فيها نية النافلة ، بل يستحب ، أما أن كانت نفلا مطلقا ، فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأي جزء من أجزاء التكبير ، ولا يلزم فيها التعيين ، ولا نية النافلة ، ويلحق بالتدخل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ، ولكن يخفى عليها غيرها ، كتحية المسجد ، فانها سنة لها سبب ، وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أي صلاة يشرع فيها عقب تحصيله المسجد .

المالكية — قالوا : الصلاة غير المفروضة إما أن تكون سنة مؤكدة ، وهي صلاة الوتر والمبشرين والكتوف والاستسقاء ، وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوي صلاة الوتر أو العبد ، وهكذا ، وإما أن تكون زغبة ، وهي صلاة الفجر لا غير ، ويشترط فيها للتعيين أيضا ، بأن ينوي صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحى والتراويح والتهجد ، وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ولا يشترط تعيينها ، لأن الوقت كاف في تعيينها .

تفصيل كل مذهب في وقت النية تحت القط (١) •

(١) الحنفية - قالوا : يصح أن تتقدم النية على تكبيرة الإحرام بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل أجنبي عن الصلاة كالأكل والشرب والكلام الذي يتطلب به الصلاة ، أما الفاصل المتعلق بالصلاة ، كالشي لها والوضوء ، فإنه لا يضر فلو نوى صلاة الظهر مثلا ، ثم شرع في الوضوء ، وبعد الفراغ منه مشى إلى المسجد ، وشرع في الصلاة ولم تحضر النية ، فإن صلاته تصح ، وقد عرفت مما تقدم أن النية هي إرادة الصلاة لله تعالى وحده ، بخلاف أن يشرك معه في ذلك أمرا من الأمور الدنيوية مطلقا ، فعنى نوى هذا ، وشرع في الصلاة بدون أن يفصل بين نيته وبينه بعمل أجنبي ، فإنه يكون قد أتى بالمطلوب منه ، فإذا شرع في الصلاة بهذه النية الصحيحة ، ثم دخل عليه شخص ، فإبطال الصلاة ليمدح عنده ، فإن ذلك لا يبطل الصلاة ولكن ليس له ثواب هذه الاطالة وإنما له ثواب أصل الصلاة ، وذلك لأن نيته كانت خاصة لله تعالى • وهذا معنى قول بعض الحنفية : أن الصلاة لا يدخلها رياء فإنهم يريدون به أن النية الفالصة تكفي في صحة الصلاة ، ولا يضر الرياء المعارض ، على أنه شر لا فائدة منه يتناسق •

وهل تصح نية الصلاة قبل دخول وقتها • • كان ينوى الصلاة ويتوضأ قبل دخول الوقت بزمن يسير ، ثم مشى إلى المسجد بدون أن يتكلم بكلام أجنبي ، ويجلس فيه إلى أن يدخل الوقت فيصلي ، والجواب : أن المنقول عن أبي حنيفة أن النية لا تصح قبل دخول الوقت ، وبعضهم يقول : بل تصح لأن النية شرط والشرط يتقدم على المشروط ، فتقدم النية طبعيا •

هذا ، وقد اتفق علماء الحنفية على أن الإفضال أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام بدون فاصل ، فعلى مقلدى الحنفية أن يراعوا ذلك ، ويفصلوا بين التكبيرة وبين النية ، لأنه أفضل ، ومرفع الخلف •

الحنابلة - قالوا : أن النية يصح تقديمها على تكبيرة الاحرام بزمن يسير ، بشرط أن ينوى بعد دخول الوقت ، كما نقل عن أبي حنيفة ، فإذا نوى الصلاة قبل دخول وقتها لمكان نيته لا تصح ، وذلك لأن النية شرط ، فلا يضر أن تتقدم على الصلاة ، كما يقول : الحنفية ، ولكن الحنابلة يقولون : أن الكلام الأجنبي لا يقطع النية ، فلو نوى الصلاة ، ثم تكلم بكلام خارج عن الصلاة ، ثم كبر ، فإن صلاته تكون صحيحة ، وإنما اشترطوا للنية دخول الوقت ، مراعاة لخلاف من يقول : إنها ركن •

هذا ، والأفضل عندهم أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الاحرام ، كما يقول الجنفية ، المالكية - قالوا : أن النية يصح أن تتقدم على تكبيرة الاحرام بزمن يسير عرفا ، كما إذا نوى في محل قريب من المسجد ، ثم كبر في المسجد باسمي للنية ، وبعض المالكية يقول : أن النية لا يصح تقديمها على تكبيرة الاحرام مطلقا ، فإن تقدمت بطلت الصلاة ، ولكن الظاهر عندهم القول الأول : على أنهم اتفقوا على أن النية إذا تقدمت بزمن طويل في



## نية الإمام ونية المأموم

يشترط في صلاة صحة المأموم أن ينوى الاقتداء بالإمام ، بأن ينوى متابعتها في أول الصلاة ، فلو أهرم شخص بالصلاة منفردا ، ثم وجد اماما فنوى الاقتداء به فإن صلاته لا تصح عند الحنفية والمالكية ، أما الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت النقط (١) ، أما الإمام فإنه لا يشترط أن ينوى الإمامة إلا في أمور معينة في المذاهب (٢) .

= المعروف فإنها تبطل ، وإنما ذكرنا هذا لخلاف ليعلم الناظر في هذا أن مقارنة النية لتكبيره الاحرام عند المالكية له منزلة . فلا يصح إهماله بدون ضرورة من نسيان ونحوه .  
الشافعية — قالوا : ان النية لا بد أن تكون مقارنة لتكبيره الاحرام ، بحيث لو تقدمت عليها أو تأخرت بزمن ما ، فإن الصلاة لا تصح ، كما بيناه في مذهبهم في « مبحث كيفية النية » .

(١) الشافعية — قالوا : إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صححت الا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للمطر ، والصلاة المأداة ، فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أو صلاته ، وألم تصح .

الحنابلة — قالوا : يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالإمام أو الصلاة ، الا إذا كان المأموم مسبوqa ، فإنه أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة ، ومثل ذلك إذا ما اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة فإن للمقيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الإمام .

(٢) الحنابلة — قالوا : يشترط أن ينوى الإمام الإمامة في كل صلاة ، وتكون نية الإمامة في أول الصلاة الا في صورتين المتقدمتين في الحكم الذي ذكر قبل هذا مباشرة .  
المالكية — قالوا : يشترط نية الإمامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة ، وهي الجمعة والمغرب ، والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديمًا ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف ، فلو ترك الإمام نية الإمامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ، ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلب الثانية ، وأما إذا تركها في صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط ، لأنها فارتقت في غير محل المأداة ، وتصح للأمام والطائفة الثانية ، أما صلاة الاستخلاف فسانوى الظلقة فيها الإمامة صحت له وللمأمومين الذين سبقوه ، وأن تركها صحت له وبطلت على المأمومين .

الحنفية — قالوا : تلزم نية الإمامة في صورة واحدة ، وهي ما إذا كان الرجل يملئ اماما لنساء ، فإنه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى الإمامة ، ولا يلزم من الفساد مسألة المخاذاة ، وسيأتى تفصيلها .

الشافعية — قالوا : يجب على الإمام أن ينوى الإمامة في أربع مسائل ، أهدأها :  
الجمعة ، ثانيها : الصلاة التي جمعت للمطر جمع تقديم ، كالمصرع الظهر ، والعشاء مع ..

## الفرض الثاني من فرائض الصلاة : تكبيرة الاحرام حكمها - تعريفها

يتعلق بتكبيرة الاحرام مباحث ، أحدها : حكمها ، وتعريفها • ثانيها : دليل فرضيتها • ثالثها : صفتها • رابعها : شروطها • فأما حكم تكبيرة الاحرام فهي فرض من فرائض الصلاة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : انها شرط لا فرض ، وعلى كل حال فان الصلاة بدونها لا تمتح باتفاق الجميع ، لأنها قد عرفت أن الشرط لازم كالفرض ، وقد بيناه مذهب البغوية تحت الخط (١) ، وأما تعريف تكبيرة الاحرام فهو الدخول في حرمة الصلاة ، بحيث يحرم عليه أن يأتي بعمل يناقض الصلاة ، يقال : أحرم الرجل لحرما إذا دخل في حرمة لا تبيح ، فلما دخل الرجل بهذه التكبيرة في الصلاة التي يحرم عليه أن يأتي بغير أعمالها سميت تكبيرة احرام ، ويقال لها أيضا تكبيرة تحريم ، وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن تكبيرة الاحرام هي أن يقول المصلي في افتتاح صلاته : الله أكبر ، بشرائط خاصة ستعرفها قريبا ، وخالف الحنفية ، فقالوا : أن تكبيرة الاحرام لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ ، ومينائي : مذهبهم في « صفة التكبيرة » .

### دليل فرضية تكبيرة الاحرام

أجمع المسلمون على أن افتتاح الصلاة بذكر اسم الله تعالى أمر لازم لا بد منه ، فلا صح صلاة إلا به ، وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ذلك الاجماع ، منها ما رواه

المنزب : فإنه يجب عليه أن ينوي الإمامة في الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الأولى ، لأنها وقعت في وقتها ، وثالثها : الصلاة المدة في الوقت جماعة ، فلا بد للإمام فيها أن ينوي الإمامة ، رابعها : الصلاة التي يذن أن يصليها جماعة ، فإنه يجب عليه أن ينوي فيها الإمامة للفروج من الأئمة ، فإن لم ينو الإمامة فيها صححت ، ولكنه لا يزال اثما حتى يعيدها جماعة وينوي الإمامة .

(١) الحنفية - قالوا : أن تكبيرة الاحرام ليست ركنا على الصحيح ، وإما هي شرط من شروط صحة الصلاة ، وقد يقال : أن التكبيرة يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة وستر عورة ، الخ . فلو كانت شرطا لم يلزم لها ذلك ، ألا ترى أن نية الصلاة تصح من غير التوضيء ، ومن مكشوف العورة ، عند من يقول : انها شرط • والجواب عن ذلك أن تكبيرة الاحرام مةلة بالقيام الذي هو ركن من أركان الصلاة ، فلذا اشترط لها ما اشترط للصلاة من طهارة وتوضوء ، وقد عرفت أن هذا عسفة فقهية لا يترتب عليها فائدة عملية الا لطلبية العلم للخذين قد ينون على هذا أحكاما دقيقة في الطلاق ونحوه ، والا فتكبيرة الاحرام أمور لازم لا بد منه باتفاق الجميع ، كما كررنا غير مرة .

أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه من أن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتخليتها التسليم » ، وهذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن .

وقد استدل بعضهم على فرضية تكبيرة الاحرام بقوله تعالى : « وركع فكير » ووجه الاستدلال أن لفظ « فكير » أمر وكل أمر للوجوب ، ولم يجب التكبير الا في الصلاة بإجماع المسلمين ، فدل ذلك على أن تكبيرة الاحرام فرض .  
وعلى كل حال فلم يخالف أحد من العلماء المسلمين في أن تكبيرة الاحرام أمر لازم لا تصح الصلاة بدونها ، سواء كانت فرضاً أو شرطاً .

### صفة تكبيرة الاحرام

وقد عرفت أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن تكبيرة الاحرام مركبة من لفظين ، وهما : الله أكبر ، وبخصوصهما ، بحيث لو افتتح الصلاة بغير هذه الجملة ، فإن صلاته لا تصح وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط افتتاح الصلاة بلفظة : الله أكبر ، إنما الافتتاح بهذا اللفظ واجب لا يترتب على تركه بطلان الصلاة في ذاتها ، بل يترتب عليه اثم ترك الواجب . وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وأن تركه يأثم إنما لا يوجب العذاب بالنار ، وإنما يوجب الحرمان من شفاعته النبي ﷺ يوم القيامة ، وكفى بذلك زجر للمؤمنين ، ومن هذا تعلم أن افتتاح الصلاة بهذه الصفة مطلوب عند الحنفية ، كما هو مطلوب عند غيرهم ، إلا أن الحنفية قالوا : لا تبطل الصلاة بتركه ، ولكن تركه يوجب إعادة الصلاة ، فإن لم يدها سقط عنه الفرض ، وأثم ذلك الإثم الذي لا يوجب العذاب .

أما الصيغة التي تتوقف عليها صحة الصلاة عندهم فهي الصيغة التي تدل على تعظيم الله عز وجل وحده بدون أن تشمل على دعائه ونحوه ، فكل صيغة تدل على ذلك يصح افتتاح الصلاة بها ، كأن يقول سبحانه الله أو يقول : الحمد لله ، أو لا اله الا الله أو يقول : الله رحيم ، أو الله كريم ، ونحو ذلك من الصيغ التي تدل على تعظيم الله عز وجل خاصة ، فلو قال : أستغفر الله ، أو أعوذ بالله ، أو لا حول ولا قوة الا بالله ، فإن صلاته لا تصح بذلك ، لأن هذه الكلمات قد اشتملت على شيء آخر سوى التعظيم الخاص ، وهو طلب المغفرة والاستعاذة ، ونحو ذلك .

هذا ، ولا بد أن يقرن هذه الأوصاف بلفظ الجلالة ، فلم يقل : كريم ، أو رحيم .  
أو نحو ذلك لا يصح ، ولو ذكر الاسم البدل على الذات دون الصفة ، كأن يقول : الله - أو الرحمن ، أو الرب ، ولم يزد عليه شيئاً ، فقال أبو حنيفة : أنه يصح ، وقال -

## شروط تكبيرة الاحرام

ينبغي أن تحفظ شروط تكبيرة الاحرام في كل مذهب على حدة ، لما في ذلك من التسهيل على طلاب كل مذهب ، فلنظرها تحت الخط (١)

= صحابه : لا • أما الأدلة التي تقدم ذكرها ، فلنأخذ الا على ذلك ، فتقوله تعالى : « وربيك فكبر » ليس معناه الاتيان بخصوص التكبير ، بل معناه : عظم ربك بكل ما يفيد تعظيمه ، وكذلك التكبير الوارد في الحديث ، وإنما قلنا : ان الاتيان بخصوص التكبير واجب ، لأن النبي ﷺ وأظب على الاتيان به ولم يتركه

هذا هو رأى الحنفية وقد عرفت أن الأئمة الثلاثة اتفقوا على أن تكون بلفظ الله أكبر ، كما هو الظاهر من هذه الأدلة وقد أيده النبي ﷺ بمعله •

(١) الشافعية — قالوا : شروط صحة تكبيرة الاحرام خمسة عشر شرطاً ، ان احتسب واحد منها لم تتمتع الصلاة أحدها أن تكون باللغة العربية أن كان قادراً عليها فإن عجز عنها ولم يستطع أن يتعلمها فإنه يصح له أن يكبر باللغة التي يتقدر عليها ، ثانيها : أن يأتي بها وهو قائم ان كان في صلاة مفروضة ، وكان قادراً على القيام ، أما في صلاة الفل فإن الاحرام يصح من قعود ، كما تصح الصلاة من قعود ، فإن أتى بالاحرام في صلاة الفرض حال الانثناء ، فإن كان إلى القيام أقرب ، فإنها تصح ، وإن كان إلى الركوع أقرب ، فإنها لا تصح وفقاً للحنفية والحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : ان الاتيان به حال الانثناء لا يصح الا في صورة واحدة ، وهي ما اذا كان مقتدياً بالامام سبقة ، ولكن الشافعية لا يلزم عندهم أن يدرك الامام حال ركوعه ، بل لو سبقه الامام بالركوع ثم كبر المأموم وركع وحده فإنه يصح ، وسيأتي إيضاح ذلك ثالثها : أن يأتي بلفظ الجلالة • ولفظ أكبر ، رابعها : أن لا يمد همزة لفظ الجلالة ، فلا يقول : الله أكبر ، لأن معنى هذا الاستثناء ، فكأنه يستثني عن الله ، خامسها : أن لا يمد الياء ، من لفظ أكبر ، فلا يصح أن يقول الله أكبر ، فلو قال ذلك لم تصح صلاته ، سواء فتح همزة أكبر ، أو كسرها لأن أكبر — بفتح الهمزة — جمع كبير ، وهو اسم للطلح الكبير ، وأكبر — بكسر الهمزة — اسم للحيض ، ومن قال ذلك متعمداً ، فإنه يكون سباً لاله ، فيرتد عن دينه ، سادسها : أن لا يشدد الياء من أكبر ، فلو قال : الله أكبر لم تتمتع صلاته ، سابعها : أن لا يزيد واوا ساكنة أو متحركة بين الكلمتين ، فلو قال : الله وأكبر ، أو قال الله وأكبر ، لم تتمتع صلاته ، ثامنها : أن لا تأتي بواو قبل لفظ الجلالة فلو قال والله أكبر لم تتمتع صلاته ، تاسعها : أن لا يفصل بين الكلمتين بوقف طويل أو قصير على ما تقدمت عليه ، فلو قال : الله ، ثم سكت قليلاً ، وقال : أكبر ، لم تتمتع صلاته ، ومن باب أولى اذا سكت =

= طويلا ، ولا يضر ادخال لام التعريف على لفظ أكبر ، فلو قال : الله الأكبر صححت ، وكذا اذا وصف الله بوصف يليق به ، كأن يقول : الله العظيم أكبر ، أو يقول الله الرحمن الرحيم أكبر ، أما اذا زاد الوصف عن تأمين فائه يبطئ التكبيرة ، فاذا قال الله العظيم الكريم الرحيم أكبر لم تتعقد صلاته ، ولو فصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بضمير ، و نداء فانه لا يصح ، كما اذا قال : الله هو أكبر ، أو قال : الله يارحمنا أكبر .

عاشرها : أن يسمع بها نفسه ، بحيث لو نطق بها في سره بدون أن يسمعا هو لانه لا تصح ، الا اذا كان أفرس ، أو أصم ، أو كانت بالمكان جلبة أو ضوضاء ، فله لا يلزم في هذه الحالة أن يسمع نفسه ، عني أن الأفرس ونحوه يجب عليه أن يأتي به ! يمكنه ، بحيث لو كان الأفرس عارضا وأمكنه أن يهرك لسانه أو شفاه بالتكبير ، فانه يجب عليه أن يفعل ، الحادي عشر : دخول الوقت ان كان يصلي فرضا أو نفلا مؤقتا ، أو نفلا له سبب كما تقدم ، الثاني عشر : أن يوقع التكبيرة وهو مستقبل القبلة ان لم يستطع عنه استقبال القبلة كما تقدم في مبحث «استقبال القبلة » ، الثالث عشر : أن تتأخر التكبيرة عن تكبيرة الامام ان كان يصلي مقتنيا بإمام ، الرابع عشر أن يأتي بالتكبيرة في المكان الذي يصح فيه القراءة ، وسيأتي في بيان شروط القراءة .

الحنفية - قالوا : شروط تكبيرة الاحرام عشرون ، واليك بيانها :

١ - دخول وقت الصلاة المكتوبة ان كانت التحريمية لها ، فلو كبر قبل دخول الوقت بطلت تكبيرته .

٢ - أن يعتقد المصلي أن الوقت قد دخل ، أو يترجح عنده دخوله ، فلو شك في دخوله وكبر للاحرام فان تكبيرته لا تصح حتى ولو تبين أن الوقت قد دخل .

٣ - أن تكون عورته مستورة ، وقد تقدم بيان النورة في الصلاة فلو كبر وعورته مكتشفة ثم سترها ، فان صلاته لا تصح .

٤ - أن يكون المصلي مظهرًا من الحدث الأكبر والأصغر ، ومظهرًا من النجاسة فلا تصح منه التكبيرة اذا كان على بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة غير ممسوخ عنها ، وقد تقدم بيان النجاسة الممسوخ عنها في مبحث الطهارة ، فلو كبر ، وهو يظن أن به نجاسة بطلت تكبيرته ، ولو تبين له أنه ظاهر .

٥ - أن يأتي بالتكبيرة وهو قائم اذا كان يصلي فرضا أو واجبا أو سنة فجر ، أما باقي النوافل فانه لا يشترط لها القيام ، بل يصح الاتيان بها وهو قاعد ، فان أتى بها منحنيا ، فان كان انحناءه الى القيام أقرب ، فانه لا يضر ، وأن كان الى الركوع أقرب فانه يضر ، ومحل ذلك ما اذا كان قادرا على القيام كما هو ظاهر ، وإذا أدرك الامام وهو راكع ، فكبر للاحرام خلفه ، فان أتى بالتكبيرة كلها وهو قائم فانه يصح ، أما اذا قال : الله ، وهو قائم ، وقال : أكبر ، وهو راكع ، فان صلاته لا تصح ، ولو أدرك الامام من أول الصلاة وهو

• • • • •

• فنطق بقول : الله ، قبل أن يفرغ منها الامام • فانها لا تصح •

٦ - نية اصل الصلاة كان يتوى صلاة الفرض •

٧ - تعيين الفرض من أنه ظهر أو عصر مثلاً ، فإذا كبر من غير تعيين ، فإن تكبيره لا تصح •

٨ - تجهيز الصلاة الواجبة ، كركعتي الطواف ، وصلاة العيدين والوتر ، والمنذور ، وقضاء نفل افسده ، فإن كل هذا واجب يجب تعيينه عند التكبيرة ، أما باقي النوافل فإنه لا يجب تعيينها كما تقدم •

٩ - أن ينطق بالتكبيرة بحيث يسمع بها نفسه ، فمن همس بها أو أجزأها على قلبه ، فانها لا تصح ، ومثل ذلك جميع أقوال الصلاة من ثناء ، وتعوذ ، وبسملة ، وقراءة ، ونسيب ، وصلاة على النبي ﷺ ، وكذا : الملاقاة واليمين وغير ذلك فانها لا تعتبر عند المتقية ، إلا إذا نطق بها وسمعها ، فلا تصح ، ولا يترتب عليها أثر إذا همس بها أو أجزأها على قلبه •

١٠ - أن يأتي بجملة ذكر ، كأن يقول : الله أكبر ، أو سبحان الله ، أو الحمد لله ، فلو أتى بلفظ لا واحد ، فإنه لا يصح ، وقد أتقدم بيان ذلك مفصلاً في صفة التحريمة قريباً •

١١ - أن يكون الذكر خالفاً لله ، فلا تصح تكبيرة الاحرام إذا كان الذكر مشتملاً على حاجة للمصلي ، كاستغفار ونحوه ، كما تقدم قريباً

١٢ - أن لا يكون الذكر بسملة ، فلا يصح افتتاح الصلاة بها على الصحيح •

١٣ - أن لا يحذف الهاء من لفظ الجلالة ، فإن حذفها بطلت صلاته •

١٤ - أن يعد الالام الثانية من لفظ الجلالة فإذا لم يمهدها انطلق في صفة تكبيره ، في كل ذبيحته ، فيبني الاثنيان بذلك المسد المتين •

١٥ - أن لا يعد همزة الله ، وهمزة أكبر فلو قال : الله أكبر ، بالمد ، لم تصح صلاته لأن المد مناه الاستهزام ، ومن يستهزم عن وجود الهة فلا تصح صلاته ، وإن تمد هذا المعنى يكره ، فالذين يذكرون الله - بمد همزة - مخطئون خطأ فاحشاً ، لا آفة من الالهام ، وإن كان غرضهم التذلل ، أما إذا كان غرضهم الاستهزام ، فإنهم يرتدون عن الاسلام ، وعلى كل حال فإن المد في الصلاة مبطلها ، وقد عرفت أن الشافعية موافقون على هذا •

١٦ - أن لا يعد ساء أكبر ، فإذا قال : الله أكبر بطلت صلاته ، لأنه - بفتح الهمزة - جمع كبر ، وهو الطلبل ، ويكسرهما ، اسم السعيس ، ومن قصد هذا فإنه يكره ، وعلى كل حال فهو مبطل للصلاة •

١٧ - أن لا يفصل بين التنية وبين التحريمة بفاصل أجنبي عن الصلاة ، وهو نوى ، ثم أتى بلفظ واحد ، فإنه لا يصح ، وقد يتقدم ، ولو كان بين أسنانه من قبل ( بشرط أن يكون قدر الحمضة ) أو شرب أو تكلم ، أو تلحاح ، بلا عذر ، ثم كبر للاحرام يمد ذلك •

= بدون نية جديدة ، فإن صلاته لا تصح ، أما إذا فصل بين النية وبين التكبيرة بالشيء إلى المسجد بدون كلام ، أو فعلاً ، فإنه يصح ، كما تقدم في مبث « النية » .  
 ١٨ - أن لا تتقدم التكبيرة على النية ، فلو كبر ، ثم نوى الصلاة ، فإن تكبيرته لا تصح ، ومتى فسدت تكبيرة الاحرام فقد فسدت الصلاة كلها ، لما علمت من أنها شرط .  
 ١٩ - أن يميز الفرض .

٢٠ - أن يعتقد الطهارة من الحدث والخبث ، ولم يشترط الضحية أن تكون تكبيرة الاحرام باللغة العربية ، فلو نطق بها بلغة أخرى ، فإن صلاته تصح ، سواء كان قادراً على النطق بالعربية أو عاجزاً ، إلا أنه أن كان قادراً يكره له تحريم أن ينطق بها بغير العربية .  
 الملكية - قالوا : يشترط لتكبيرة الاحرام شروط : أحدها : أن تكون باللغة العربية إذا كان قادراً عليها ، أما أن عجز عنها بأن كان أعرجياً ، ومعه عليه النطق بها ، فإنها لا تجب عليه ، ويدخل الصلاة بالنية ، فإن ترجمها باللغة التي يعرفها ، فلا تبطل صلاته ، على الظاهر . أما أن كان قادراً على العربية فيتعين عليه أن يأتي بلطف : الله أكبر بخصوصه ، ولا يجزئ لفظ آخر بمعناه ، ولو كان عربياً ، وبذلك خالفوا الشافعية والضحية ، لأن الشافعية أجازوا الفصل بين لفظ : الله ، ولفظ : أكبر ، بفاصل ، كما إذا قال الله الرحمن أكبر ، وأجازوا الاتيان بها بغير العربية لغير القادر على النطق بالعربية ، بخلاف الملكية ، أما الضحية فقد أجازوا الاتيان بها بغير العربية لغير القادر على العربية بلا كراهة ، أما القادر على النطق بالعربية فقالوا أن صلاته تصح إذا نطق بها بغير العربية مع كراهة التحريم .

ثانيها : أن يأتي بتكبيرة الاحرام وهو قائم متى كان قادراً على القيام في الفرض ، فإذا أتى بها حال انحنائه فإنها باطلة ، لا فرق بين أن يكون الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب ، إلا في حالة واحدة ، وهما إذا أراد شخص أن يقتدى بإمام سجدته بالقراءة وركع ، فأراد ذلك الشخص أن يدرك الإمام فكبر منحنياً ، وركع قبل أن يرفع الإمام ، فإن تكبيرة الشخص الإمام تكون صحيحة ، ولكن لا تعسب له تلك الركعة ، وعليه أعادتها بعد سلام الإمام أما إذا ابتدأ التكبير وهو قائم قبل أن يرفع الإمام ، ثم أتم التكبير وهو راكع ، أو حال الانحناء للركوع فإن الركعة تعسب له على أحد قولين راجعين ، ويشترط في هذه الحالة أن ينوي بالتكبيرة الاحرام وحده ، أو ينوي الاحرام مع الركوع . أما إذا نوى الركوع وحده فإن صلاته لا تتعقد ، ولكن لا يصح له أن يقطع صلاته ، بل ينبغي أن يستمر فيها مع الإمام انظرهما للإمام ، ثم يعيدها بعد ذلك .  
 ثالثها : أن يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر ، فيقول : الله أكبر ، أما إذا قال : أكبر الله فإنه لا يصح ، وهذا متفق عليه .

رابعها : أن لا يمد حمزة الله قاصداً بذلك الاستعظام ، أما إذا لم يقصد الاستعظام بل قصد اللقاء أو لم يقصد شيئاً ، فإنه لا يضر عندهم .

خامسها : أن لا يمد باء أكبر قامدا به جمع كبر ، وهو الظهل الكبير ، ومن مقصد ذلك كان سببا لآله ، أما إذا تم يقد ذلك فإن مد الباء لا يضر ، وهذا أن الأعران قد خالف فيهما المالكية الأئمة الثلاثة ، لأنهم اتفقوا على أن التكبيرة تبطل بهما ، سواء قصد معناها للنوى أو لا ، كما أوضحناه في مذاهيبهم .

سادسها : أن يمد لفظ الجلالة مدًا ظاهريًا وهذا متفق عليه في المذاهب .

سابعها : أن لا يحذف هاء الجلالة ، بأن يقول : الله أكبر ، بدون هاء ، وهذا متفق عليه أيضًا ، أما إذا مد الهاء من لفظ الجلالة حتى ينشأ عنها واو ، فإنه لا يضر عند الحنفية والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة ، فقال الشافعية : إذا كان المصلي عاميًا فإنه يفتقر له ذلك ، أما غير العامي فإنه لا يفتقر له ، ولو فعله تبطل التكبيرة : أما الحنابلة فقالوا : أن ذلك يضر ، وتبطل به التكبيرة على أي حال .

ثامنها : أن لا يفصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بسكوت ، بأن يقول : الله ، ثم يسكت ، ويقول : أكبر ، بشرط أن يكون هذا السكوت طويلا في العرف ، أما إذا كان قصيرا عرفا ، فإنه لا يضر ، وقد اختلفت المذاهب على أن الفصل بين لفظ الجلالة ولفظ أكبر ضار ، إلا إذا كان يسيرا ، فأما المالكية فقد وكلوا بتقدير اليسير للعرف ، وأما الشافعية فقد قالوا اليسير الذي يظهر هو ما كان مقدرا سكتة النفس أو سكتة اللحن ، وأما الحنفية والحنابلة فقالوا : أن السكوت الذي يقر هو السكوت الذي يمكن أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .

تاسعها . أن لا يفصل بين الله ، وبين أكبر بكلام ، قليلا كان أو كثيرا ، حتى ولو كان الفصل بحرف ، فلو قال : الله وأكبر ، فإنه لا يضر ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنابلة والمالكية ، أما الحنفية فقد أجازوا الفصل بال ، فلو قال : الله الأكبر : أو قال : الله الكبير فإنه يصح ، كما يصح إذا قال : الله أكبر ، وأما الشافعية فقد عرفت أنهم أجازوا الفصل بوصف من أوصاف الله تعالى ، بشرط أن لا يزيد على كلمتين ، فلو قال : الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه يصح ، كما تقدم موضحا في مذهبيهم .

عاشرها : أن يحرك لسانه بالتكبيرة ، فلو أتى بها في نفسه بدون أن يحرك لسانه ، فإنها لا تصح ، أما النطق بها بصوت يسمعه ، فإنه ليس بشرط عندهم ، فإن كان أحسن : فإن التكبيرة تسقط عنه ، ويكتفى منه بالنية . وقد خالف في ذلك المذاهب الثلاثة ، فقد اشترطوا النطق بها بصوت يسمعه ، فلو حركتها لسانه فقط ، فإن صلاته تكون باطلية ، إلا إذا كان أحرص ، فإنه يعفى عنه عند الحنابلة والحنفية ، أما الشافعية فقالوا : يأتي بما يمكنه من تحريك لسانه وشفهيه .

هذا وكل ما كان شرطًا لصحة الصلاة من استصحاب القبلة ، وستر العورة ، والكفاية ونحو ذلك مما تقدم ، فهو شرطًا للتكبيرة .



= المتأخلة — قالوا : يشترط لتكبيره الاحرام شروط ، أحدها : أن تكون مركبة من لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر : الله أكبر ، فلو قال غير ذلك فإن صلاته تبطل ، فالضابط والمالكية متفقون على أن الاحرام لا يحصل إلا بهذا اللفظ المترتب : فلو قال : أكبر الله . أو قال : الله أكبر ، أو الله الكبير ، أو الجليل أو غير ذلك من الألفاظ التحطيم ، بطلت تحريمته ، وكذا لو قال : الله فقط ، أما إذا قال : الله أكبر ، ثم زاد عليه صفة من صفات الله ، سأن قال : الله أكبر وأعظم ، أو الله أكبر وأجل ، فإن صلاته تصح مع الكراهة ، ومثل ذلك ما إذا قال : الله أكبر كبيرا ، وقد عرفت أن الشافعية قالوا : إن الفصل بين الله وأكبر بلفظة أو كلمتين من أوصاف الله ، نحو الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه لا يضر ، وأن الضعيفة قالوا : إن الفصل بال لا يضر ، كما إذا قال : الله الأكبر ، وكذا إذا قال : الله كبير . فإنه لا يضر عند الضعيفة .

ثانيها : أن يأتي بتكبيره الاحرام وهو قائم ، متى كان قادرا على القيام . ولا يشترط أن تكون قامته منتصبه حال التكبير ، فلو كبر منحنيا ، فإن تكبيره تصح ، لا إذا كان إلى الركوع أقرب ، فإن أتى بالتكبير كله راكعا أو قاعدا ، أو أتى ببعضه من قيام ، وبالبعض الآخر من سجود أو رجوع ، فإن صلاته تنعقد نفلا ، فيصلها على أنها نفلة . إن اتسع الوقت ، والا يجب أن يقطع الصلاة ويستأنف التكبير من قيام ، وقد عرفت رأي المذاهب في ذلك قبل هذا .

ثالثها : أن لا يمد همزة الله .

رابعها : أن لا يمد باء أكبر ، فيقول : أكبر ، وقد عرفت معنى هذا . والاعلان فيه في مذهب المالكية .

خامسها : أن تكون بالعربية ، فإن عجز عن تعلمها ، كبر باللغة التي يعرفها ، كما قال الشافعية ولو ترك التكبير باللغة التي يعرفها لم تصح صلاته ، لأنه ترك ما هو مطلوب منه ، خلافا للمالكية ، فإن عجز عن التكبير بالعربية وغيرها من اللغات فإن تكبيره الاحرام تستقط عنه ، كما تستقط عن الأجنبي ، وإذا أمكنه أن ينطق بلفظ الله ، دون أكبر ، أو بلفظ أكبر دون الله ، فإنه يأتي بما يستفح ، ولا يجب على الأجنبي أن يحرك لسانه ، لأن الضمار لم يكلفه بذلك ، فتكون مقولة : عيبا ، خلافا للشافعية .

سادسها : أن لا يشبع ماء الله حتى يقول منها أو . فإن فعل ذلك بطلت تكبيرته . سابعها : أن لا يحدف ماء الله ، فلا يقول : الله أكبر . ثامننا : أن لا يأتي بواو بين الكلمتين بأن يقول : الله وأكبر ، فإن فعل ذلك لا تصح

تكبيره .

تاسعها : أن لا يفصل بين الكلمتين بتسكوت يسع كلاما ، ولو سيرا ، وكذا يشترط للتكبير كل ما يشترط للصلاة : من استبأ ، وستر عورة ، وظهارة وغير ذلك .

### الفرض الثالث من فرائض الصلاة القيام

اتفقت المذاهب على أن القيام فرض على المصلي في جميع ركعات الفرض ، بشرط أن يكون قادرا على القيام ، فإن عجز عن القيام لمرض ونحوه ، فإنه يسقط عنه ، ويصلى على الخالة التي يقدر عليها ، كما سيأتى في مبحث « صلاة المريض » .

أما صلاة السفن والمندوبات ، وهما : فإن القيام لا يفترض فيها بل تصح من تعود ، ولو كان المصلي قادرا على القيام ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن الحنفية لهم تفصيل في بعض الصلاة غير المفروضة فأنظروا تحت الخط (١) .

والقيام فرض مادام المصلي وأداء لقراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة ، فذلك ما يطلب منه فله حال القيام ، فانما يقع في قيام مفروضة وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانتظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : كما يفترض القيام في الصلوات الخمس ، كذلك يفترض في صلاة الوتر . فلا تصح صلاته إلا من قيام ، ومثله الصلاة المنفردة ، وصلاة ركعتي الفجر على الصحيح ، فلا تصح صلاتهما من السجود .

(٢) الحنفية — قالوا : القدر المفروض من القيام هو ما يسع القراءة المفروضة ، وهي آية طويلة أو ثلاث آيات قصار ، وسيأتى بيانها قريبا في مبحث « قراءة الفاتحة » ، أما ما زاد على ذلك فهو إما قيام واجب ، كقراءة الفاتحة ، وإما قيام مندوب أن كان يؤدي فيه مندوب ، على أنهم قالوا : إن هذا الحكم قبل إيقاع القراءة ، أما إذا أمال القراءة كان القيام فرضا بقدر ذلك التطويل ، حتى ولو قرأ القرآن كله ، فلا يصح أن يقرأ آية وهو قائم ، ثم يجلس ويكمل الباقي ، فالخلاف بين الحنفية والشافعية والحنابلة في هذه المسألة لا فائدة له ، إلا من حيث ترتب الثواب ، فالشافعية والحنابلة يقولون : إذا أمال القيام كان له ثواب الفرض ، وإذا قصر القيام برك سنة من سنن الصلاة ، فإنه يعاقب على تحصيل القيام ، وأن كان لا يعاقب على ترك السنة ، أما الحنفية فلأنهم يقولون : إذا أمال القيام بالحد المطلوب منه ، فإنه يناب عليه ثواب الفرض ، وإذا قصر القيام برك سنة ، فإنه لا يعاقب ، فإذا وافق الشافعية والحنابلة الحنفية على هذا الرأي فإنه لا يكون بينهم خلاف .

المالكية — قالوا : يفترض القيام استقلا في الصلاة المفروضة حال تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والهوى للركوع ، وأما حال قراءة السور فهو سنة ، فلو استند حال قراءة السورة إلى شيء ، بحيث لو أزيل ذلك لثنى الساق ، فإن صلاته لا تبطل ، بخلاف ما لو استند إلى ذلك الشيء حال قراءة الفاتحة ، أو حال الهوى للركوع ، فإن صلاته تبطل ، على أنهم اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إذا جلس وقت قراءة السورة تبطل صلاته ، =

## الفرض الرابع من فرائض الصلاة

## قراءة الفاتحة

بتعلق بقراءة الفاتحة بمبايعة ، أحدهما : هل هي فرض في الصلاة باتفاق جميع المذاهب  
 ثانيها : هل هي فرض في جميع ركعات الصلاة ، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً . ثالثها :  
 هل هي فرض على كل مصل ، سواء هو يصلي منفرداً أو كان يصلي إماماً أو مأموماً ،  
 رابعها : ما حكم المأجور عن قراءة الفاتحة ، خامسها : هل يشترط في قراءة الفاتحة أن يسمع  
 القارئ بها نفسه بحيث أو حرك لسانه يسمع ما ينطق به تصح أو لا ، واليك الجواب  
 عن هذه الأسئلة . أما الأول والثاني : فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن قراءة الفاتحة في  
 جميع ركعات الصلاة فرض ، بحيث لو تركها المصلي عمداً في ركعة من الركعات بطلت  
 الصلاة ، لا مرق في ذلك بين أن تكون الصلاة مفروضة أو غير مفروضة ، أما لو تركها سهواً ،  
 فعليه أن يأتي بالركعة التي تركها فيها بالكيفية الآتية بيانها في مبايعة « سجود الدهر » ،  
 وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن قراءة الفاتحة في الصلاة ليست فرضاً ، وإنها هي  
 واجب ، وإن شئت قلت : سنة مؤكدة ، بحيث لو تركها عمداً فإن صلاته لا تبطل ، فانظر  
 تفصيل مذهبهم ، ودليلهم عليه تحت الخط (١) ، أما دليل من قل : إنها فرض فهو ما روى في  
 « الصحيحين » من أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وأما  
 الجواب عن الثالث : وهو هل تقتضي قراءة الفاتحة على المأموم ، فإن فيه تفصيلاً في

= وإن لم يكن التمام فرضاً ، لاخاف : بعبارة الصلاة .  
 (١) الحنفية - قالوا : المفروض مطلق القراءة ، لا قراءة الفاتحة بقصودها ، لئلا  
 تصالي : « فافترضوا ما تبصر من القرآن » ، فإن المراد القراءة في الصلاة ، لأنها هي المكلف  
 بها ولما روى في « الصحيحين » من قوله ﷺ : « إذا تمت إلى الصلاة ، فأسبغ الوضوء ،  
 ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تبصر من القرآن » وقوله ﷺ : « لا صلاة الا بقراءة »  
 والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ، ويجب أن تكون في الركعتين الأولتين ،  
 كما يجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصهما فإن لم يقرأ في الركعتين الأولتين في الصلاة  
 الرباعية قسراً فيما بعدهما . وصمت صلاته ، إلا أنه يكون قد ترك الواجب ، فإن تركه  
 سهواً يجب عليه أن يسجد السهو . فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة ، كما يجب  
 الإعادة إن ترك الواجب عمداً ، فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة ، مع الإثم . أما بقى  
 ركعات الفرض ، فإن قراءة الفاتحة فيه سنة ، وأما النفل فمن قراءة الفاتحة واجبة في جميع  
 ركعات ، لأن كل التكتين منه صلاة مستقلة ، ولو صلحها بطريقها ، كان سأل أربعا تسليمة  
 واحدة ، وألحقوا الوتر بالنفل ، فوجب القراءة في جميع ركعاته ، ودروا القراءة المفروضة  
 بثلاث آيات متصار ، أو آية طويلة متداماً ، وهذا هو الأحوط .

المذاهب بينها تحت الخط (١) .

وأما الجواب عن الرابع ، وهو ما حكم المأثور عن قراءة الفاتحة فقد اتفق الشافعية والحنابلة على أن من عجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة ، فإن كان يقدر على أن يأتي بآيات من القرآن بقدر الفاتحة في عدد الحروف والإكيات ، فإنه يجب عليه أن يأتي بذلك ، فإن كان يحفظ آية واحدة أو أكثر فإنه يفترض عليه أن يكرر ما يحفظه بقدر آيات الفاتحة ، بحيث يتعلم القدر المطلوب منه تكراره ، فإن عجز عن الاتيان بشيء من القرآن بالمرّة فإنه يجب عليه أن يأتي بذكر الله كأن يقول : الله ، مثلاً ، بمقدار الفاتحة ، فإن عجز عن الذكر أيضاً فإنه يجب عليه أن يقف سكتاً بقدر الزمن الذي تقرأ فيه الفاتحة ، فإن لم يفعل ذلك بطلت صلاته في هذين المذهبين ، على أنه لا يجوز عندهم قراءة الفاتحة بغير اللغة العربية على كل حال ، ومن لم يفعل ذلك فإن صلاته تبطل ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، وأما الجواب عن الخامس وهو هل يشترط أن يسمع نفسه بقراءة الفاتحة ، فالجواب عنه أن ثلاثة من الأئمة اختلفوا على أنه إذا لم يسمع نفسه بالقراءة ، فإنه لا يعتبر قارئاً ، وخالف المالكية فقالوا : يكفي أن يحرك لسانه وإن لم يسمع

(١) الشافعية — قالوا : يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام ، إلا أن كان مسبوقاً بجميع الفاتحة أو بعضها ، فإن الإمام يتصل عنه ما سبق به أن كان الإمام أهلاً للتصلي ، بأن لم يظهر أنه محدث ، أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض .  
الحنفية — قالوا : أن قراءة المأموم خلف الإمام مكروهة تحريماً في السرية والجمهورية ، لما روي من قوله ﷺ : من كان له إمام يقرأه الإمام له قراءة ، وهذا الحديث روي من عدة طرق .

هذا ، وقد نقل منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة ، منهم المرتضى والعبادة ، وروي عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مستحسنة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح ، فانقوى الأقوال وأحوطها القول بكراهة التحريم .  
المالكية — قالوا : القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية ، مكروهة في الجهرية ، إلا إذا قصد مراعاة الخلاف ، فيجوز .

الحنابلة — قالوا : القراءة خلف الإمام مستحسنة في الصلاة السرية وفي سكتات الإمام في الصلاة الجهرية ، وتكره صلاة الإمام في الصلاة الجهرية .  
(٢) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى ، وصلاته صحيحة .

المالكية — قالوا : من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها أن أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه وجب عليه الاستئذان بمن يحسنها ، فإن لم يجد له أن يفصل بين تكبيرة وركوعه ، ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى ، وإنما يجب على غير الأخرس ، أما هو فلا يجب عليه .

نفسه فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على انك قد عرفت أن الحنفية قالوا : ان قراءة الفاتحة ليست فرضا ، فلو لم يسمع بها نفسه لا تبطل صلاته ، ولكن يكون تاركا للواجب .

### الفرض الخامس من فرائض الصلاة الركوع

الركوع فرض في كل صلاة للقادر عليه باتفاق ، وقد ثبتت فرضية الركوع في الصلاة بثبوتها قاطعا ، وانما اختلف الائمة في القدر الذي تصح به الصلاة من الركوع ، وفي ذلك القدر تحصل المذهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه ، ويكفي أن يحرك بها لسانه ، والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .  
(٢) الحنفية — قالوا : يحصل الركوع ببطأة الرأس ، بأن ينحني انحناء يكون الى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صحت صلاته ، أما كمال الركوع فهو انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالمعز ، وهذا في ركوع القائم ، أما القاعدة فركوعه يحصل ببطأة الرأس مع انحناء الظهر ، ولا يكون كاملا الا اذا حافت جبهته قدام ركبتيه .  
الحنابلة — قالوا : ان المجرى في الركوع بالنسبة للقائم انحناء بحيث يمكنه من ركبتيه بيديه اذا كان وسطا في الخلة ، لاطويل اليدين ولا قصيرهما ، وقدره من غير الوسطا الانحناء ، بحيث يمكنه من ركبتيه بيديه لو كان وسطا ، وكمال الركوع أن يمد ظهره مستويا ، ويجعل رأسه بأزاء ظهره ، بحيث لا يبرمه عنه ولا يخففه . وبالنسبة للقاعدة مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرضى أدنى مقابلة ، وكماله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء ، بحيث تتال راحتا ممتدلتا الخلة ركبتيه بدون الخناس ، وهو أن يخفض عجزه ويرفع رأسه ويقدم صدره ، بشرط أن يقصد الركوع واكماله بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه : وأما بالنسبة للمساعد فاقوله أن ينحني بحيث يحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ، وأكماله أن تمازى جبهته موضع سجوده من غير محاسنة .

المالكية — قالوا : حد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه أن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعها لكنا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، ووضع اليدين على الركبتين ، وتمكنها منهما ، وشوية ظهره .

### الفرض السادس من فرائض الصلاة السجود - شروطه

السجود من الفرائض المتفق عليها ، فيفترض على كل مصل أن يسجد مرتين ، في كل ركعة ، ولكن القدر الذي يحصل به الفرض من السجود فيه اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ويشترط في مسحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه ، كالحصير والبساط ، بخلاف القطن المتدوف الذي لا تستقر الجبهة عليه ، فإنه لا يصح عليه السجود ، ومثله اللبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها ، أما إذا استقرت الجبهة ، فإنه يصح السجود على ذلك .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه ، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته منذ ثلاثة من

(١) الملكية - قالوا : يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وجبهة الإنسان معروفة ، وهي ما بين الحاجبين إلى مقدم الرأس ، فلو سجد على أحد الجبين لم يكن ، ويندب السجود على أنفه ، ويمعد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوبه ، وأنوقت هنا في الظهر . والعصر يستمر إلى اصفرار الشمس ، فلا يمعد بعد الاصفرار ، وفي المغرب والمساء والمصباح طلوع الشمس والفجر . فمتى طلعت الشمس فإنه لا يمعد ، ولو سجد على أنفه دون جبهته لم يكن ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يوميء للسجود ، وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة ، ويندب الصائغ جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية - قالوا : حد السجود المفروض هو أن يضع جزءا ولو قليلا من جبهته على ما يصح السجود عليه ، أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لحد على الراجح ، أما وضع الخد أو الذقن فقط فإنه لا يكفي مطلقا لا لحد ولا لغيره ، ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشئ من أطراف إحدى القدمين ، ولو كان أصمبا واحدا على ما يصح السجود عليه ، أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية والحنابلة - قالوا : إن الحد المفروض في السجود أن يضم بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : للجبهة ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين » . إلا أن الحنابلة قالوا : لا يقطع السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر ، والشافعية قالوا : يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

الأئمة ، وخالف الحنفية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ، ملبوس ، أو محمول له يتحرك بحركته . وإن كان مكروهاا بلفاق ثلاثة من الأئمة : وخالف الشافعية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يضر السجود على كسور عملته . فلو وضع على رأسه عمامة عليها شال كبير ، ستر بعض جبهته ، ثم سجد عليه ، فإن صلاته تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود ، وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب ، فأنظره تحت الخط (٤) .

(١) الحنفية — قالوا : إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر ، وإنما يكره لقط .

(٢) الشافعية — قالوا : يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكره ، ولا بطلت صلاته إلا إذا طال ، بحيث لا يتحرك بحركته ، كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا : يضر السجود على كسر العمامة ونحوها ، كالعمامة إذا ستر كل الجبهة ، فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته ، إن كان عمدا علما لا لعذر ، كأن كان به جراحة وخلف من نزع العصابة بحركته ، كما لا يضر السجود على منديل في هذه الحالة صحيح .

(٤) الحنفية — قالوا : إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الفروقة عند شدة الزحام ، وهي سجد المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه ، فإنه يصح بشرط ثلاثة : الأولى : أن لا يجد مكانا خاليا لو وضع جبهته عليه في الأرض ، الثاني : أن يكون في صلاة واحدة ، الثالث : أن تكون ركبتاه في الأرض ، فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : إن الارتفاع المبطل للصلاة هو ما بفرج المصلي عن هيئة الصلاة . الشافعية — قالوا : ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة إلا إذا رفع عجيزته وما حولها عن رأسه وكتفيه . فتصح صلاته ، فالمدار عندهم : في تكبير المبدن ، وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود ، حيث لا عذر

كسجود المرأة العبلى ، فإن التكبير لا يجب عليها إذا خلفت الضرد . المالكية — قالوا : أن كان الارتفاع كثيرا امتصلا بالأرض ، فإن السجود عليه لا يصح على المتمد ، وإن كان يسيرا كعتامة ومحفلة ، فإن السجود عليه يصح ، ولكنه خلاف الأولى

**الفرض السابع : الرفع من الركوع - الثامن : الرفع من السجود**  
**التاسع : الاعتدال - العاشر : الطمأنينة**

هذه الفرائض الأربعة متصلة ببعضها ، وقد اتفق على فرضيتها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية في فرضيتها ، بل قالوا : إن الرفع من الركوع والطمأنينة والاعتدال من واجبات الصلاة ، لا من فرائضها ، بحيث لو تركها المصلي لا تهلك صلاته ، ولكنه يأثم اثماً صغيراً ، كما تقدم بيانه غير مرة ، ولكمهم قالوا : إن الرفع من السجود فرض ، وقد برئنا كل مذهب في هذا تحت انقطة (١) .

(١) الحنفية - قالوا : الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها ، إلا أنهم فصلوا فيها ، فقالوا : الطمأنينة ، وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفصل ، ويستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحه على الأمل ، واجبة في الركوع والسجود ، وكذا في كل ركن قائم بنفسه ويصبرون عن ذلك بتحصيل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى قائماً وهو المعبر عنه بالاعتدال ، فهو سنة على المشهور ، أما الرفع من السجود فانه فرض ، ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون إلى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى جالساً فهو سنة على المشهور .

الشافعية - قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع ، من قيام ، أو قعود ، مع طمأنينة فاصلة بين رفعة من الركوع وهويه للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم ، وأما الرفع من السجود الأول ، وهو المسمى بالجلوس بين السجدين فهو أن يجلس مستوياً مع طمأنينة ، بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو أم يستوى لم تمنح صلاته ، وإن كان إلى الجلوس أقرب . ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطال زمناً يسع للذكر الوارد في الاعتدال ، بقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ، ويسع للذكر الوارد في الجلوس ، بقدر أقل التشهد ، بطلت صلاته ، ويشترط أيضاً أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرغ ، فانه لا يجوز أن لا يجزئ بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود بشرط أن لا يطمئن فيهما أن كان قد أطاع ثم يعيد الاعتدال .

المالكية - قالوا : حد الرفع من الركوع هو ما يخرج به عن انحناء الظهر إلى اعتدال ، أما الرفع من السجود فانه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ، ولو بقيت يدها بهما على المعتمد ، وأما الاعتدال وهو أن يرجع كما كان . فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان فيجب بعد الركوع ، وبعد السجود ، وحسن السلام ، وتكبيرة الإحرام ، وأما الطمأنينة فهي ركن مستقل أيضاً في جميع أركان الصلاة ، وهذا استقرار الأعضاء زمناً ما : زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء ، وكل ذلك لا يتم لأبداً منه في الصلاة عندهم . =



## الهادئ عشر من فرائض الصلاة التقعود الأخرى

وهو من فرائض الصلاة المتفق عليها عندائمة المذاهب ، ولكنهم اختلفوا في حد التقعود الأخير ، كما هو مفصل تحت الخط (١) •

## الثاني عشر من فرائض الصلاة التشهد الأخير

التشهد الأخير فرض عند الشافعية ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، أما صفة التشهد فقد اختلفت فيها المذاهب ، فانظرها عند كل مذهب تحت الخط (٣) •

= الحنابلة — قالوا : أن الرفع من الركوع هو أن يمدى القدر المجزئ منه ، بحيث لا تصل يده إلى ركبتيه ، وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائما ، بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه ، والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض ، والاعتدال فيه هو أن يجلس مستويا بعده ، بحيث يرجع كل عضو إلى أصله ، وقد عرفت أنهم متفقون مع المالكية والشافعية ، على أن الرفع من الركوع والسجود والمطأينة والاعتدال من فرائض الصلاة • (١) الحنفية — قالوا : حد التقعود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، حيث قال له النبي ﷺ : « إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعت قدر التشهد فقد تمت صلاتك » •

المالكية — قالوا : الجلوس بقدر السلام المفروض مع الاعتدال فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي ﷺ مندوب على الأصح ، وبقدر الدعاء المندوب مندوب ، وبقدر الدعاء المكروه — كدعاء المأموم بعد سلام الإمام — مكروه •

الشافعية — قالوا : الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليم الأولى فرض ، وإنما كان الجلوس المذكور فرضا ، لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعنى التشهد ، والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليم الأولى : فهو كالقيام للفتحة ، أما ما زاد على ذلك ، كالجلوس للدعاء والتسليم الثانية فمعتوب •

الحنابلة — حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين •

(٢) الحنفية — قالوا : التشهد الأخير واجب لا يفرض •

المالكية — قالوا : أنه سنة •

(٣) الحنفية — قالوا : ألفاظ التشهد هي : « التحميد لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ، وهذا هو التشهد الذي يرواه

### الثالث عشر من فرائض الصلاة : السلام

#### الرابع عشر : ترتيب الأركان

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الخروج من الصلاة بعد تعملها لابد أن يكون بلفظ : السلام ، وألا بطلت صلاته ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن الخروج من الصلاة يكون

بعبارة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، والاحد به أولى هي الاخذ بالمروى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

**المالكية - قالوا : إن اللفظ التشهد هي :** « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ، والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو بغيره من الوارد ففسد أتى بالسنة وخالف المددوب .  
**الشافعية - قالوا : إن اللفظ التشهد هي :** « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله » ، وقالوا : إن انقراض يتحقق بقوله : « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله » ، أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو إكمال ، ويترتب في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر ، وإن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يترتب كلماته فلو لم يترتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عالما ، والا فلا ، وقالوا : إن الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

ومن هذا تعلم أن الاتيين ببعض هذه الصيغة فرض عند الشافعية ، كما ذكرنا : أما المالكية فانهم قالوا أنه سنة ، بحيث لو قعد يقدره ، ولم يتكلم به ، فإن صلاته تصح مع الكرامة ، والحنفية قالوا : أنه إذا ترك التشهد تكون صلاته صحيحة مع كرامة التحريم .

**الحنابلة - قالوا : إن التشهد الأخير هو :** « التحيات لله ، والصلوات الطيبات : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد ، والأخذ بهذه الصيغة أولى : ويجوز الأخذ بغيره مما صرح عن النبي ﷺ كالأخذ بتشهد ابن عباس مثبلا ، والمقدر المفروض منه « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا إله وأن محمدا رسول الله ، اللهم صل على محمد » ، إلا أن الصلاة على النبي ﷺ لا تنهين بهذه الصيغة .

بأن عمل مناف لها حتى ولو ينقض الوضوء ، ولكن لفظ السلام واجب لا فرض ، وقد عرفت الفرق بينهما ، أما صيغة السلام المطلوبة عند الأئمة الثلاثة ففيها تفصيل فكرياء تصح الخط (١) ، كما ذكرنا في تفصيل مذهب الحنفية ، أما ترتيب الأركان بحيث يؤدي المصلي القيام قبل الركوع ، والركوع قبل السجود ، فهو أمر لازم ، بحيث لو قدم المصلي الركوع على السجود ، أو السجود على القيام ، أو نحو ذلك ، فإن حالته تكون باطلة باتفاق ، على أن الحنفية يقولون : أن هذا الترتيب شرط لا فرض ، والأمر في ذلك سهل ، وقد خالف الحنفية الأئمة في قراءة الفاتحة ، كما عرفت ، فقد قالوا : إنها ليست ركبا ، فلها حكم خاص بالنسبة للترتيب ، فانظر مذهبيهم تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : أن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضا ، بل هو واجب ، لأن النبي ﷺ لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، أن شئت أن تقوم فقم ، وأن شئت أن تقعد فاقعد » فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام . ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة ، عليكم ، فلو خرج من الصلاة بغير السلام ، ولو بالحدث صحت صلاته ، ولكنه يكون أثما ، وتجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان أثما أيضا .

الحنابلة — قالوا : يفترض أن ينظم مرتين بلفظ : السلام عليكم ورحمة الله ، بهذا الترتيب ، وهذا النص والا بطلت صلاته .

الشافعية — قالوا : لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، فلو قال : عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

المالكية — قالوا : لا بد في الخروج من الصلاة أن يقول : السلام عليكم ، بهذا الترتيب ، وبعد النص ، ويكفي في سقوط الفرض عندهم أن يقولها مرة واحدة ، ويسقط عن العاجز عن النطق باتفاق .

(٢) الحنفية — قالوا : أن الترتيب المذكور شرط لصحة الصلاة لا فرض ، وعلى كل حال فلا بد منه ، إلا أنهم قالوا : إذا ركع قبل القيام ، ثم سجد وقام ، فإن ركوعه هذا لا يعتبر ، فإذا أتى الركوع الأول ، ثم ركع وسجد ، فإن الركعة تعتبر له وعليه أن يسجد للسجود أن وقع منه ذلك سهوا ، فإن فعله هذا بطلت صلاته ، وهذا إذا ركع بدون أن يقوم ، أما إذا قام ولم يقرأ ، ثم ركع ، فإن صلاته تكون صحيحة ، لأن القراءة ليست فرضا في جميع الركعات ، بل هي فرض في ركعتين . فافظ أدنى ركعتين بدون قراءتهما يفترض عليه الترتيب في الركعتين الباقيتين .

### الخامس عشر من فرائض الصلاة الجلوس بين السجدين

أتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يفترض على المصلي أن يجلس بين كل سجدتين من صلاته ، فلو سجد مرة ، ثم رفع رأسه ، ولم يجلس ، وسجد ثانيا ، فإن صلاته لا تصح ، وخالف الحنفية في ذلك ، فقالوا : إن الجلوس بين السجدين ليس فرضا في الصلاة ، فانظر مذهبهم تحت الخطأ (١) ، وقد استدلل القائلون بفرضية الجلوس بين السجدين وغيره من الفرائض المتقدمة بما رواه البخاري ومسلم ، من أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي صلاة ناقصة ، فعلمه كيف يصلي فقال له : « إذ أقمت إلى الصلاة فكير ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وفي بعض الروايات « غافرا بأمر القرآن » وقال : « ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تستوى قائما ، ثم اقل ذلك في صلاتك كلها ، وقد عرفت أن الحنفية لم يوافقوا على أن الجلوس فرض ، وكذا لم يوافقوا على أن قراءة الفاتحة فرض ، وقالوا : أن الحديث المذكور لا يسدل على الفرضية ، وإنما يدل على أن النبي ﷺ يريد تعليم الرجل الصلاة الكاملة المشتتة على الفرائض والواجبات والسنن ، ليس المقام محتلا للشرح والبيان ، ولهذا لم يذكر في الحديث النية والقعود الأخير ، مع أنه فرض باتفاق ، وكذلك لم يذكر التشهد الأخير مع أنه فرض عند بعض الأئمة ، وكذلك لم يشتمل الحديث على أشياء كثيرة كالتمتع ونحوه ، فدل ذلك كله على أن الغرض إنما هو تعليم الرجل كيفية الصلاة بطريق عملي ، حتى إذا تعلمها أمكنه أن يفهم ما هو فرض وما هو واجب أو مستحب ، أما الأئمة الآخرون فقد قالوا : إن طلب هذه الأفعال من الرجل دليل على فرضيتها ، وإنما لم يذكر له باقي الفرائض ، لأن الرجل قد أتى بها ، وهذا حسن إذا دل عليه دليل في الحديث ، ولكن أين الدليل ، على أن الاحتياط إنما هو اتباع رأى الأئمة الثلاثة ، خصوصا أن الحنفية قالوا : إنها واجبة بمعنى أن الصلاة تصح بدونها مع الائم ، كما تعلم .

### واجبات الصلاة

ذكرنا غير مرة أن المالكية والشافعية اتفقوا على أن الواجب والفرض بمعنى واحد ، فلا يختلف معناه إلا في « باب الحج » فإن الفرض معناه في الحج ما يبطل بتركه الحج ، أما الواجب فإن تركه لا يبطل الحج ، ولكن يلزم تاركه ذنب عسداء ، كما سيأتي بيانه في

(١) الحنفية — قالوا : الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، وهل هو واجب أم لا من الفروض أو سنة غير مؤكدة ، فبعضهم يقول : أنه واجب ، وهو ما يقتضيه الدليل ، وبعضهم يقول : أنه سنة .

الحج ، وعلى هذا فليس عندهم واجبات للصلاة ، بل أعمالها منها ما هو فرض ، ومنها ما هو سنة ، وقد تقدمت فرائض الصلاة ، وسيأتى بيان سننها ، أما الحنفية والمناطقة فقالوا : ان للصلاة واجبات ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : واجبات الصلاة لا تبطل الصلاة بتركها ، ولكن المولى ان تركها سهواً فإنه يجب عليه أن يسجد للسهو بعد السلام ، وأن تركها عمداً ، فإنه يجب عليه إعادة الصلاة فإن لم يجد كانت صلاته صحيحة مع الاثم ، ودليل كونها واجبة عندهم مواظبة النبي ﷺ على فعلها ، واليك بيان واجبات الصلاة عند الحنفية .

١ — قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل ، وفي الأولين من الفرض ، ويجب تقديمها على قراءة السورة ، فإن عكس سهواً سجد للسهو .

٢ — ضم سورة الى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر ، والأوليين من الفرض ، ويكفي في أداء الواجب أقصر سورة أو مثلها كثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة ، والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : « ثم نظر ، ثم هيس وهيس » ثم أدير واستكبر « وهى عشر كلمات ، وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء ، مع حسان الحرف الشديد بحرفين ، فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزاء عن الواجب ، فبطل هذا يكفى أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى : « لا إله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم » .

٣ — أن لا يزيد فيها عملاً من جنس أعمالها ، كان يزيد عدد السجودات عن الوارد ، فلو فعل ذلك ألغى الزائد ، وسجد للسهو ان كان سهواً .

٤ — الاطمئنان في الأركان الأصلية ، كالركوع والسجود ونحوهما ، والاطمئنان الواجب عندهم هو تسكين الأعضاء حتى يستوى كل عضو في مقده بقدر تسبيحه على الإنفل ، كما ستعرفه في مبحث « الاطمئنان » .

٥ — المقعد الأول في كل صلاة ولو نافلة .

٦ — قراءة التشهد الذى رواه ابن مسعود ، ويجب القيام الى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي ﷺ سهواً سجد للسهو ، ان تعد وجبت إعادة الصلاة ، وان كانت صحيحة .

٧ — لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة .

٨ — قراءة الفاتحة بعد الفاتحة ، للسورة في الركعة الثالثة من الوتر .

٩ — تكبيرات المدين ، وهى ثلاث في كل ركعة ، وسيأتى بيانها .

١٠ — جهر الامام بالقراءة في صلاة الفجر والمدين والجمعة والزاوية والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والمشاء ، أما المفرد فيغير بين الجهر والاسرار في

### سنن الصلاة

يتعلق بها مباحث ، أولا : تعريف السنة ، ثانيا : عدد سنن الصلاة الداخلة فيها مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها ، ثالثا : شرح ما يحتاج الى التشرح من هذه السنن .  
رابعا : بيان سنن الصلاة الخارجة عن الصلاة ، فلنذكر مباحث السنن على هذا الترتيب .

### تعريف السنة

تقدم في صحيفة ٥٧ - أن المناهضة والثافعية قد اختلفوا على أن السنة والمندوب والمستحب والتطوع مناهما واحد ، وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤاخذ على تركه ،

جميع صلواته ، الا أن الأفضل له أن يجهر فيها يجب على الامام أن يجهر فيه ، ويسر فيها يجب على الامام الأسرار فيه .

١١ - أسرار الامام والمفرد في القراءة مثل النهار وفرض الظهر والعصر ، وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، وصلاة الكسوف والخسوف ، والاستسقاء .

١٢ - عدم قراءة المقتدى شيئا مطلقا في قيام الامام .

١٣ - ضم ما حلب من الألف الى الجبهة في السجود .

١٤ - افتتاح الصلاة بخصوص جملة : الله أكبر ، الا اذا عجز عنها أو كان لا يصنها ، فصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى .

١٥ - تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد ، لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة .

١٦ - متابعة الامام فيما يصح الاجتهاد فيه ، وسيأتي بيان المتابعة في «مبحث الامامة»

١٧ - الرفع من الركوع ، وتحريك الأركان ، كما تقدم .

المناهضة - قالوا : الواجب في الصلاة لكل من الفرض ، وهو ما يتبطل بتركه عمدا ، مع العلم ، ولا يتبطل بتركه سهوا ، أو جهلا ، فان تركه سهوا وجب عليه أن يسجد للسهو ، وواجبات الصلاة عندهم ثمانية : وهي تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الاحرام ، فانها فرض ، كما تقدم ، وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع اذا أدرك امامه راكعا ، فانها ستة ، قول : سمع الله بحمده للامام والمفرد ، قول : ربنا ولك الحمد لكل مصل ، وممثل التكبير لغير الاحرام والسمع والحمد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه ، فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المثل ، قول : سبحان ربى العظيم في الركوع مرة واحدة ، قول : سبحان ربى الأعلى في السجود مرة ، قول : رب اغفر لى اذا جلس بين السجدة مرة ، التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبي عليه السلام ، الجلوس لهذا التشهد ، وانما يجب على من غلب من قام امامه للركعة الثالثة سهوا ، أما هو فيجب عليه متابعة الامام ، ويسقط عنه التشهد ، والجلوس له .

فمن ترك سنن الصلاة أو بعضها فإن الله تعالى لا يؤاخذها على هذا الفرق ، وإنه يحرم من ثوابها ، ووافق على ذلك المالكية ، إلا أنهم فرقوا بين السنة وغيرها ، وقد ذكرنا ههنا تفصيل المذهب في هذا المعنى ، فارجع إليه ، على أنه لا ينبغي للمسلم أن يستعين بأمر السنن لأن الغرض من الصلاة إنما هو التقرب إلى الله الخالق ، ولهذا فائدة مقسرة . وهي الفرار من العذاب ، والتمتع بالنعيم ، فلا يصح في هذه الحالة لعامل أن يستعين بسنة من سنن الصلاة فيتركها ، لأن تركها يحرمه من ثواب العمل ، وذلك الحرمان فيه عقوبة لا تخفى على العاقل ، لأن فيه نقصانا للتمتع بالنعيم ، فمن الأمور المهمة التي ينبغي للمكلف أن يعنى بها أداء ما أمره الشارع بأدائه ، سواء كان فرضاً أو سنة ، ولعل قائل يقول : لماذا جعل الشارع بعض أعمال الصلاة فرضاً لازماً ، وبعضها غير لازم ، والجواب : أن الله تعالى أراد أن يخفف عن عباده ، وييسر لهم الخير في بعض الأعمال ليجزّل لهم الثواب عليها ، فإذا تركوها باختيارهم فقد حرموا من الثواب ، ولا عقوبة عليهم ، وذلك من محاسن الشريعة الإسلامية التي رفعت عن الناس المصرج في التكليف ، ورغبتهم في الجزاء الحسن ترغيباً حسناً .

#### سنن الصلاة مجتمعة

لذكر ههنا سنن الصلاة مجتمعة في كل مذهب ليسهل حفظها على القراء ، فافهموا تحت اللفظ (١) .

- (١) المنهية - عدوا سنن الصلاة كالآتي: ١ - رفع اليدين للتحريمة هذه الأذنين للرجل والامة ، وهذا المنكبين للحرمة ٢ - ترك الأصابع على حالها ، بحيث لا يفرقها ولا يضمها ، وهذا في غير حالة الركوع الآتية ٣ - وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ووضع المرأة يديها على صدرها ٤ - التثاء ٥ - التموذ للقراءة ٦ - التسمية سرا أو كل ركعة بلسان الفاتحة ٧ - التأمين ٨ - التحميد ٩ - الاسرار بالتثاء والتأمين والتحميد ١٠ - الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها ١١ - جهر الإمام بالتكبير والتسبيح والسلام ١٢ - تفرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع ، ١٣ - أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم ١٤ - تكبيات الركوع والسجود ١٥ - أن يقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم ثلاثا ١٦ - أن يقول في سجوده : « سبحان ربى الأعلى » ثلاثا ١٧ - وضع يديه على ركبتيه حال الركوع ، ١٨ - تفرج أصابع يديه حال وقسمها على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلا ١٩ - نصب سابقية ٢٠ - بسط ظهره في الركوع ٢١ - تسوية رأسه بمعز ، ٢٢ - كمال الرفع من الركوع ٢٣ - كمال الرفع من السجود ٢٤ - وقم يديه ، ثم ركبتيه ، ثم وجهه عند القبول للسجود ، وعكسه عند الرفع منه ٢٥ - كمال وجهه بين كفيه حال السجود ، أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك ٢٦ - أن يبعد الرجل بطنه عن تخذيده ٢٧ .

= ومرفقيه عن جنبيه ، وذراعيه عن الأرض في السجود ٢٧ - أن تلتصق المرأة بطنها بفخذيه في السجود ٢٨ - الجلوس بين السجدين وقد علمت ما فيه مما تقدم ٢٩ - وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين ، وحال التشهد ، ٣٠ - أن يفتش الرجل رجله اليسرى وينصب اليمنى موجهاً أصابعها إلى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره ٣١ - أن تجلس المرأة على آليتها ، وأن تضع إحدى فخذيها على الأخرى وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركبها الأيمن ٣٢ - الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم ٣٣ - قراءة الفاتحة فيمابعد الركعتين الأوليين ٣٤ - الصلاة على النبي ﷺ في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة ٣٥ - الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة ٣٦ - الالتفات يمينا ثم يساراً بالتسليمتين ٣٧ - أن ينوي الإمام بسلامه من خلفه من المصلين والخطبة وصالحى الجن ، ٣٨ - أن ينوي المأموم أمامه بالسلام في الجهة التي هو فيها أن كان عن يمينه أو يساره ، فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والخطبة وصالحى الجن ٣٩ - أن ينوي المنفرد الملائكة فقط ٤٠ - أن يخفض صوته في سلامه ٤١ أن ينتظر السجود فراغ امامه من سلامه الثاني حتى يعلم أنه ليس عليه سجود مسو .

الملكية - قالوا : سنن الصلاة أربع عشرة سنة ، وهي : ١ - قراءة ما زاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الغرض الوقتي المتسع وقته ٢ - القيام لها في الغرض ٣ - الجهر بالقراءة فيمابيحيز فيه حسب ما تقدم ٤ - السر فيما يسر فيه على ما تقدم ٥ - كل تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الاحرام ، فإنها فرض ٦ - كل تسمية ٧ - كل تشهد ٨ - كل جلوس للتشهد ٩ - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير ، ١٠ - السجود على صدور القدمين ، وعلى الركبتين والكميين ١١ - رد المقتدى على امامه السلام ، وعلى من على يساره ان كان به أحد شاركه في ادراك ركعة مع الامام على الأقل ١٢ - الجهر بتسليمية التحليل ١٣ - انصتات المقتدى للامام في الجهر ١٤ - الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية - قالوا : سنن الصلاة الداخلة فيها تنقسم الى قسمين ، قسم يسمىونه بالهيئات ، وقسم يسمىونه بالابعاض ، فأما الهيئات فلم يحصرها في عدد خاص ، بل قالوا : كل ما ليس بركن من أركان الصلاة ، وليس بعضاً من أبعاضها فهو هيئة ، والسنة التي من أبعاض الصلاة اذا تركت عمداً فإنها تجبر بسجود السهو ، وعدد الأبعاض عشرون . ١ - التقنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ، ومن وتر النصف الثاني من رمضان ، أما التقنوت عند النافلة في أى صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأبعاض ، وإن كان سنة ٢ - القيام له ٣ - الصلاة على النبي ﷺ بعد التقنوت ٤ - القيام لها . ٥ - السلام على النبي ﷺ بعدها ٦ - القيام له ٧ - الصلاة على الأكل ٨ - القيام لها ٩ - الصلاة على الصبح ١٠ - القيام لها ١١ - السلام على النبي =



= ١٢ - القيام له ١٣ - السلام على الصاحب ١٤ - القيام له ١٥ - التشهد الأول في الثلاثية والرباعية ١٦ - الجلوس له ١٧ - الصلاة على النبي ﷺ بعده ١٨ - الجلوس لها ١٩ - الصلاة على الأكل بعد التشهد الأخير ٢٠ - الجلوس له .

فهذه هي السنن التي يسمونها أبعاضاً تشبهاً لها بأركان الصلاة التي إذا تركت سهواً فإنها تماد ، وتجبر بسجود السهو ، أما السنن الأخرى التي يسمونها بالتهيئات ، فمعناها أن يقول الرجل سبحان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه ، بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده ، والا بطلت الصلاة وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه ، بشرط أن لا تقصد اللب ، ولا بطلت صلاتها ، ولا يضرها قصد الاعلام ، كما لا يضر زيادته على الثلاث ، وأن توالى التصفيق ، ولكنها لا تبعد أنهى يديها عن الأخرى ، ثم تتيدها ، والا بطلت صلاتها .

ومنها الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب ، وسكون الجوارح ، بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى ، وأن الله مظهر عليه ، ومنها جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام ، بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ، وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة ، ويسن أن تكون قدر الطمانينة ، ولا يكثر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المحمد ، ويأتي بها المأموم ، وأن تركها الإمام ، ومنها نية الخروج من الصلاة من أول التسليم الأولى ، فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه في أثناءها أو بعدها ، التسليم الأولى ، ومنها وضع يمين كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى ويقبض بيده لم تحصل السنة ، وبعض ساعد اليسرى ورسغها ، وذلك هو المعتد عنهم ، على أن الرمي كوخ اليسرى ، وبعض ساعد اليسرى ورسغها ، فلا بأس ، ولكنهم عدوا ذلك من هذه الهيئة لو تركها وأرسل يديه ، كما يقول المالكية ، فلا بأس ، ولكنهم عدوا ذلك من المستحبات للإشارة إلى أن الإنسان محتفظ بقلبه ، لأن العادة أنه إذا خاف على شيء حفظه بيديه ، ومعناه أن يقول المصلي بعد تكبيرة الأحرار : « وجبت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين : إن صلاتي ونفسي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين » وهذا الدعاء يقال له : دعاء الافتتاح ، وهو مستحب في الفرض والنفل للمنفرد ، والإمام والمأموم ، حتى ولو شرم الإمام في الفتحة ، ولكن لا يستحب الاثنيان بهذا الدعاء إلا بشروط خمسة ، أحدها : أن يكون في غير صلاة الجنائز ، فإن كان في صلاة الجنائز ، فإنه لا يأتي به ، ولكن يأتي بالتكوة ثانياً : أن لا يخلف فوات وقت الأداء ، فلو بقي في الوقت ما يسمح ركعة بدون أن لا يأتي بدعاء الافتتاح . ثالثة لا يأتي به ، ثالثاً أن لا يخلف المأموم صوت بعض الفتحة ، فإن خلف ذلك فلا يأتي به ، رابعاً : أن يدرك الإمام في حال الاعتدال من القيام ، فلذا أدرك في الاعتدال فإنه لا يأتي به ، خامساً : أن لا يشرع في التكوة أو قراءة الفتحة فلو شرع في ذلك عدوا أو سهواً فإنه لا يعود إلى الاثنيان بدعاء الافتتاح ومنها الاستفادة في كل ركعة فيبتدئ في كل قراءة بالاستفادة بعد دعاء الافتتاح الذي تقدم ، وتحصل الاستفادة »

= بكل لفظ يشتمل على التعوذ ، ولكن الأفضل أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وبعضهم يقول : أن زيادة السميع العليم سنة أيضا ، فيقول : أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم ، ومنها الجهر بالقراءة إذا كان المصلي اماما أو منفردا ، أما المأموم فيسكن في حقه الأسرار ، وإنما يسكن الجهر في حق المرأة والغنثى إذا لم يسمع شخص أجنبي ، أما إذا وجد أجنبي ، فإن المرأة والغنثى لا يجهران بالقراءة ، بل يسكن لهما الأسرار ، كي لا يسمع صوتهما الأجنبي ، وحد الأسرار عند الشافعية هو أن يسمع المصلي نفسه ، كما تقدم ، وظاهر أن الجهر لا يكون إلا في الركعتين الأوليين إذا كان منفردا ، وسيأتي حكم المسبوق ، ومنها التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب قراءة الفاتحة « آمين » فإذا ركع ولم يقل آمين ، فقد فات التأمين ، ولا يعود إليه ، وكذا إن شرع في قراءة شيء آخر بعد الفاتحة ، ولو سهوا ، إلا أنه يستثنى من ذلك ما إذا قال : رب اغفر لي ، ونحوه ، لأنه ورد عن النبي ﷺ ، وإذا قرأ الفاتحة ثم سكت ، فإن التأمين لا يسقط ، وإذا كان يصلي مأموما فإنه يسكن له أن يقول : آمين مع امامه ، إذا كانت الصلاة جهرية ، أما الصلاة السرية فلا يؤمن المأموم فيها مع امامه ، فإذا لم يؤمن في الصلاة الجهرية ، أو آخر التأمين عن وقته المندوب ، وهو أن يكون تأمينه مع تأمين الامام ، فإنه يأتي بالتأمين وحده ، لأن معنى قوله ﷺ : « إذا أمن الامام فأمنوا » إذا تكلم وقت تأمين الامام فأمنوا ، وإن لم يؤمن باللفظ ، أو أخوه عن وقته ، ومنها قراءة شيء من القرآن ، وإن لم يتكون سورة كاملة ، لكن قراءة السورة الكاملة أفضل عند الشافعية من بعض السورة ، بشرط أن لا يكون بعض السورة أكثر من السورة ، فلو قرأ « آمين للرسول بما أنزل إليه » التي آخر سورة البقرة ، كان ذلك أفضل من قراءة سورة صغيرة ، كسورة « قريش » ، أو « الفيل » ، أو « قل هو الله أحد » لأن أواخر البقرة أكثر من السورة الصغيرة ، وهذا المتمد عند الشافعية ، وبعضهم يقول : أن السورة الصغيرة أفضل وأكمل السورة ثلاث آيات ، ولكن لا يلزم المصلي أن يأتي بثلاث آيات ، بل يتحقق أصل السنة عند الشافعية بالآيتين بشيء من القرآن ، ولو آية واحدة ، ولكن الأفضل هو ما ذكرنا من الآيتين بسورة كاملة ، وهي ثلاث آيات ، وأفضل من أن يأتي بأطول منها ، ويندب عند الشافعية تطويل قراءة ما زاد على الفاتحة من سورة قصيرة ونحوها في الركعة الأولى عن الركعة الثانية ، إلا إذا اقتضى الحال ذلك ، كما إذا كان المصلي اماما ، كان المؤتمنون كثيرين في حالة زحام . كصلاة الجمعة والمعيدين ، فإنه في هذه الحالة يسكن للإمام تطويل الثانية عن الأولى ، ليلحقه من تغلف ، ويشترط في تحقق سنة قراءة السورة ونحوها أن يأتي بها بعد قراءة الفاتحة ، سواء كان المصلي اماما أو منفردا ، فلو قرأ السورة أولا ، ثم قرأ الفاتحة ، فإن السورة لا تصب له ، وعليه أن يعيدها بعد قراءة الفاتحة ، أن أراد تحصيل السنة ، ومنها أن يسكت المصلي بعد قراءة الفاتحة إذا كان اماما ، فلا يشرع في قراءة السورة إلا بعد زمن .

= يسع قراءة فاتحة المومنين اذا كانت الصلاة جهرية ، والأولى للامام في هذه الصلاة أن يشتغل بدعاء ، أو قراءة في سره .

وعند الشافعية سكبات أخرى مطلوبة ، ولكنها يسيرة ، ويجوزون عنها بسكبات لطيفة ، وهي في مواضع أحدها : أن يسكت سكتة لطيفة بعد تكبيرة الإحرام ، ثم يشرع في قراءة التوجه « وجهه للذي فطر السموات والأرض » الخ ، ثانيها : أن يسكت كذلك بعد الفراغ من التوجه ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو نحو ذلك ، مما تقدم ، ثالثها : أن يسكت كذلك بعد التمؤد ، ثم يسمى على الوجه المتقدم ، رابعها : أن يسكت مد التسمية كذلك ، ثم يشرع في قراءة الفاتحة ، خامسها : أن يسكت بعد الفراغ من قراءة الفاتحة قبل التأمين ، ثم يقول : آمين ، سادسها : أن يسكت كذلك بعد قول : آمين ثم يشرع في قراءة السورة ، سابعها : أن يسكت في قراءة السورة كذلك . ثم يكبر للركوع ، فإذا أضيفت هذه السكبات إلى السكبة المشروعة للامام بعد قراءة الفاتحة ، يكون عدد السكبات ثمانية ، ولكن المعروف عند الشافعية أن السكبات ستة ، لأهم يمدون السكبة بين التكبيرة والتوجه ، وبين التوجه والتمؤد واحدة ، ويمدون السكبة بعد الفراغ من الفاتحة وقبل الشروع في قراءة السورة للامام والمأموم واحدة ، والأمر في ذلك سهل ، ومنها التكبيرات عند خفض الركوع ويسن مدها حتى يهزم ركوعه ، وكذلك تكبيرات السجود ، فإنها ستة عندهم ، وعليه أن يجهر بالتكبيرات المذكورة إذا كان اماماً ، كي يسمعه المأمومون ، ومثل ذلك ما إذا كان مبلياً كما يأتي ، ومنها أن يقول : سمع الله ابن حمده حين يرفع رأسه من الركوع ، سواء كان اماماً أو مأموماً أو منفرداً ، ويجهر الامام بقوله : سمع الله ابن حمده ، أما المأموم فإنه يسربها ، ومنها أن يقول : ربنا لك الحمد ، إذا انتصب قائماً ، سواء كان اماماً أو مأموماً أو منفرداً ، أما إذا صلى قاعداً فإنه يأتي بذلك بعد الاعتدال من التعمود ، ولكن يسن أن يأتي امام والمأموم والمنفرد يقول « ربنا لك الحمد » سرا ، حتى ولو كان المأموم مبلياً ، فإذا جهر بقول : « ربنا لك الحمد » كان جاهلاً ، ومنها أن يسبح في ركوعه ، بأن يقول : سبحان ربّي العظيم ، وهو سنة مؤكدة عندهم ، حتى قال بعضهم : أن من دأب على تركه سقطت شهادته ، وأقله مرة واحدة ، فتحصل أصل السنة إذا قال : سبحان ربّي العظيم ، ولكن أدنى كمال السنة لا يحصل إلا إذا أتى به ثلاث مرات ، سواء كان اماماً أو مأموماً ، أو منفرداً ، ويسن الزيادة على الثلاث إذا كان المصلي منفرداً ، أو كان اماماً لجماعة راضين بالتطويل ، وفي هذه الحالة يسن له أن يأتي بأحدى عشرة تسبيحة ويزيد على ذلك ، ويسن للمنفرد أن يزيد : « اللهم لك ركعت ، وبك أمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري وحسني وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي فترب الثمانين » وكذا يسن للامام أن يأتي بهذا الدعاء في ركوعه إذا كان اماماً للتسوم مضمومين ، راضين بالتطويل ، ومنها أن يسبح في سجوده ، بأن يقول : « سبحان ربّي »

« الأعلى » ، وتحصل أصل السجدة بمرة واحدة ولكن أقل الكمال يحصل بثلاث مرات ، وأعلى الكمال أن يأتي بأحدى عشر مرة ، كما تقدم في تسبيح الركوع ، وإذا كان يصلي اماماً بجماعة محصورين ، فإنه يسن له أن يزيد على ذلك : « اللهم لك سجدت وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره بتبارك الله أحسن الخالقين » والدعاء في السجود بطلب الخير سنة ، لحديث مسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً ، فأكثر الدعاء » ، ومنها وضع اليدين على الفخذين في الجلوس للتشهد الأول ، والآخر ، ومنها أن يمسك اليد اليسرى بحيث تكون رؤوس أصابع اليد مسامته للركبة . ومنها أن يقبض أصابع اليد اليمنى . إلا الأصبع التي بين الإبهام والوسطى . ويقال لها : المسبحة — بكسر الباء — لأنها يشار بها عند التسبيح ، وتسمى السجاية لأنها يشار بها عند السج . وإنما يسن ذلك عند قوله في التشهد : « لا إله . ويكره أن يهرك أصبعه المسبحة » فلن حركتها فقد فعل مكرهاً على الأصح . وبعضهم يقول : أن صلاته تبطل . لأنه عمل خارج عن أعمال الصلاة . ولكن هذا ضعيف . لأنه عمل يسير لا تبطل به الصلاة . ومنها أن يجلس الشخص في جميع جلسات الصلاة مفترشاً ، ومعنى الافتراش أن يجلس على كعب رجله اليسرى . ويحمل ظهر رجله للأرض . وينصب قدمه اليمنى ، ويضع أطراف أصابعها لجهة القبلة . وسمى افتراشاً لأن المصلي يفترش قدمه . ويجلس عليها .

هذا إذا لم يكن به علة تمنعه من الجلوس بهذه الكيفية . أما إذا كان عاجز عن ذلك . كأنه كان جسمه ضخماً ( سميئاً ) فإنه يأتي بالكيفية التي يقدر عليها ومنها التسليم الثانية . فلها سنة عند الشافعية .

الحنابلة — قالوا : سنن الصلاة ثمان وستون وهي قسمان : قولية ، وفعلية ، فالقولية : اثنتا عشر . وهي : دعاء الاستفتاح والتعوذ قبل القراءة ، والبسطة ، وقول : آمين : وقراءة سورة بعد الفاتحة . كما تقدم وجهه الامام القراءة ، كما تقدم ، أما المأموم فيكره جهره بالقراءة ، وقول : ملأ السموات وملأ الأرض الخ . بعد التحميد كما تقدم ، وما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود وما زاد على المرة في قول : « رب اغفر لي » في الجلوس بين السجدين ، والصلاة على الله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير ، والبركة عليه — عليه السلام — وعلى الآل فيه ، والقنوت في الوتر جميع السنة . أما الفعلية تسمى التهيئات : فهي ست وخمسون تقريباً : رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ، كون اليدين مبسوطين عند الرفع المذكور . كونهما مضمومتين الأصابع عند الرفع المذكور أيضاً ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ، حط اليدين عقب ذلك ، وقنع اليدين على الشمال حال القيام والقراءة ، حمل اليدين المضمومتين على هذه الهيئة ثم سرت . نظر المصلي إلى موضع سجوده حال قيامه ، ألجهر بتكبيرة الإحرام ، ترحيل القراءة ، لتخفيف الصلاة إذا =

### مبحث شرح بعض سنن الصلاة وبيان المتفق عليه: والمختلف فيه رفع اليدين

رفع اليدين عند الشروع في الصلاة سنة ، فيسن للمصلي أن يرفع يديه عند شروعه في الصلاة باتفاق ، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا الرفع ، فانظره مفصلا تحت الخط (١) .

= كان اماما ، اطالة الركعة الاولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفريق المصلي بين قدميه حال قيامه يسيرا ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفريق أصابع اليدين حال وسعهما على الركبتين في الركوع ، مد ظهره في الركوع مع استوائه ، جعل رأسه حياض ظهره في الركوع مجافاة عضديه عن جنبيه فيه . أن يمد في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه ، أن يضع يديه بعد ركبتيه ، أن يضع جبهته وأنفه بمد يديه ، تمكين أعضاء السجود من الأرض ، مباشرتها لحل السجود ، كما تقدم ، مجافاة عضديه عن جنبيه في السجود ، مجافاة بطنه عن فخذه فيه أيضا ، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه ، تفريق ما بين الركبتين فيه أيضا ، أن ينصب قدميه فيه أيضا ، جعل بطون أصابع القدمين الأرض في السجود ، لتفريق أصابع القدمين في السجود وضع اليدين حذر المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين . ضم الأصابع من اليدين فيه أيضا ، توجيهه أصابعهما إلى القبلة فيه أيضا ، رفع اليدين أولا في القيام من السجود إلى الركعة بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه ، أن يقوم كذلك للركعة الثالثة ، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد بيديه على ركبتيه في النهوض لبقيّة صلاته ، الافتراض في الجلوس بين السجدين ، الافتراض في التشهد الاول التورك في التشهد الثاني ، وضع اليدين على الفخذين في التشهد الاول . بسط اليدين على الفخذين في التشهد الاول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الاول والثاني قبض الخنصر والبنصر من يده اليمنى وتحليق ابهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا ، أن يشير بسبابه عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه أن ينوي سلامه الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات ، المختلف ، الخشوع في الصلاة .

زيادة اليمين على الشمال في الالتفات ، الا أنها لا يسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، والمرأة فيها تقدم كالرجل ، الا أنها لا يسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل السنة لها أن تجتمع نفسها وتجلس مسدلة رجلها عن يمينها وهو الانفصل ، وترقرقر وجوبا أن كان يسمعا أيمنى ، والفتنى المشكل كالأمى .  
(١) الحنفية قلوا - يسن للرجل أن يرفع يديه عند تكبيرة الاحرام الى هذا أذنيه ، مع نشر أصابعه - فتحها . ومثله الامة ، وأما المرأة الحرة فالسنة في حقها أن ترفع يديها الى الكتفين - المنكبين - ومثل تكبيرة الاحرام تكبيرات الميدين والفتنوت ، فيسن له =

## حكم الاتيان بقول : آمين

من سنن الصلاة أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة : آمين ، وإنما يسن بشرط أن لا يصكت طويلا بمد الفراغ من قراءة الفاتحة ، أو يتكلم بخير دعاء ، وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد ، وهذا للقدر متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : أنه مندوب لا سنة ، فاتفق الشافعية والحنابلة على أنه يؤتى به سرا في الصلاة السرية ، وجهرها في الصلاة الجهرية ، فإذا فرغ من قراءة الفاتحة جهرها في الركعة الأولى ، والثانية من صلاة الصبح والمغرب والعشاء ، قلل آمين جهرها ، أما في باقي الركعات التي يقرأ فيها سرا فله يقول : آمين في سره أيضا ، ومثل ذلك باقي الصلوات ، التي يقرأ فيها سرا ، وهي الظهر ، والمصر ، ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

= أن يرفع يديه فيها ، كما سيأتي مفصلا في مباحثه .  
الشافعية - قالوا : الأكمل في السنة هو رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الاول حتى تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وتحاذي إبهاماه شتمتي أذنيه ، وتحاذي راحتيه منكبيه ، للرجل والمرأة ، أما أصل السنة فتحصل ببعض ذلك .

المالكية - قالوا : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الاحرام مندوب ، وفيها عدا ذلك منكروه ، وكيفية الرفع أن تكون يدا ميسورتين ، وظهورهما للسماة ويطونهما للأرض ، على القول الأشهر عندهم .  
الحنابلة - قالوا : يسن للرجل والمرأة رفع اليدين الى حذو المنكبين عند تكبيرة الاحرام . والركوع ، والرفع منه :

(١) الحنفية - قالوا التامين يكون سرا في الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فرائض من قراءة الفاتحة ، أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الامام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

المالكية - قالوا : التامين يندب للمنفرد والمأموم مطلقا ، أي فيما يسر فيه ، وفيما يجهر فيه ، وللإمام فيما يسر فيه فقط وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع قولاً امامه : ( ولا الضالين ) : وفي السرية بعد قوله ( هو ) ولا الضالين .

### وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت السرة أو فوقها

يسن وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت سرتة أو فوقها ، وهو سنة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب ، أما كفيته فانظرها تحت الخط (١) •

### التحميد والتسبيح

يسن التحميد ، وهو أن يقول : اللهم ربنا ولك الحمد عند الرفع من الركوع ، أما التسبيح فهو أن يقول المصلي : سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع أيضا ، وهذا القدر متفق عليه في التسبيح والتحميد ، وأما الخلاف في الصيغة التي ذكرنا ، فانظره تحت الخط (٢) •

(١) المالكية — قالوا : وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة ، وتحت الصدر مندوب لا سنة ، بشرط أن يقصد المصلي به التسنن — يعني اتباع النبي ﷺ في فعله — فإن قصد ذلك كان مندوبا • أما أن قصد الاعتماد والاتكاء ، فإنه يكره بأي كيفية • وإذا لم يقصد شيئا • بل وضع يديه هكذا بدون أن ينوي التسنن فإنه لا يكره على الظاهر • بل يكون مندوبا أيضا هذا في الفرض • أما في صلاة النفل فإنه يندب هذا الوضع بدون تفصيل • الحنفية — قالوا : كفيته تختلف باختلاف المصلي ، فإن كان رجلا فيسن في حلقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى مطلقا بالخفصر والإبهام على الرسغ تحت سرتة • وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تعليق • الحنابلة — قالوا : السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يده اليمنى على ظهر يده اليسرى ويجعلهما تحت سرتة •

الشافعية — قالوا : السنة للرجل والمرأة وقسم بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره • وفوق سرتة مما يلي جانبها الأيسر • وأما أصابع يده اليمنى فهو مضطرب بين أن يسطرها في عرض مفصل اليسرى • وبين أن ينشرها في جهة ساعدها كما تقدم إيضاحه في مذهبه قريبا •

(٢) الحنفية — قالوا : الأملم يقول عند رفعه من الركوع « سمع الله لمن حمده » • ولا يزيد على ذلك على المعتد • والمأموم يقول : اللهم ربنا ولك الحمد • وهذه أفضل الصيغ ، فلو قال : ربنا ولك الحمد ، فقد أتى بالسنة ، وكذا لو قال : ربنا لك الحمد ، ولكن الأفضل هي الصيغة الأولى ويليهما ربنا ولك الحمد ، ويليهما ربنا لك الحمد • أما المنفرد فإنه يجمع بين الصيغتين فيقول : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد • أو ربنا لك الحمد إلى آخر ما ذكر • وهذا سنة عند الشافعية كما ذكرنا •

### جهر الامام بالتكبير والتسليم

ويسن : جهر الامام بالتكبير ، والتسليم ، والسلام كي يسمعه المأمومون الذين يصلون خلفه ، وهذا الجهر سنة يلتفت ثلاثه • وقال المالكية : انه مندوب لا سنة •

### التبليغ خلف الامام

ويتعلق بذلك بيان حكم التبليغ ، وهو ان يرفع أحد المأمومين أو الامام صوته ليرسم اليقين صوت الامام وهو جائز بشرط ان يقصد المبلغ برفع صوته الاحرام للصلاة بتكبيره الاحرام • أما لو قصد التبليغ فقط ، فان صلاته لم تعتمد ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب • أما اذا قصد التبليغ مع الاحرام ، أي نوى الدخول في الصلاة ونوى التبليغ • فانه لا يضر • أما غير تكبيرة الاحرام من باقي التكبيرات ، فانه اذا نوى بها التبليغ فقط فان صلاته لا تبطل ، ولكن يفوته الثواب (١) •

= المالكية — قالوا : التسليم • وهو قول : سمع الله ابن حمده سنة للامام والمفرد والمأموم أما التحميد وهو قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، فهو مندوب لا سنة في حق المفرد والمأموم • أما الامام • فان السنة في حقه أن يقول : سمع الله ابن حمده كما ذكرنا ، ولا يزيد على ذلك • كما لا يزيد المأموم على قول • اللهم ربنا ولك الحمد ، أو ربنا لك الحمد ولكن الصيغة الأولى أولى •

الشافعية — قالوا : السنة أن يجمع كل من الامام والمأموم والمفرد بين التسليم والتحميد • فيقول كل واحد منهم : سمع الله ابن حمده • ربنا لك الحمد ، ولكن على الامام أن يجهر بقوله : سمع الله ابن حمده • أما المأموم فلا يسن له أن يجهر بها • الا اذا كان مبلغا • أما قول ربنا لك الحمد فيسند لكل منهم أن يأتي بها سرا ، حتى ولو كان المأموم مبلغا ، كما تقدم بيانه في مذهبه •

الحنابلة — قالوا : يجمع الامام المفرد بين التسليم والتحميد • فيقول : سمع الله ابن حمده • ربنا ولك الحمد ، وهذا الترتيب في الصيغة واجب عند الحنابلة ، فلو قال : من حمد الله سمع له • لم يجزئه • ويقول : ربنا ولك الحمد عند تمام قيامه • أما المأموم ، فانه يقول : ربنا ولك الحمد بدون زيادة في حال رفعه من الركوع ولو قال ربنا لك الحمد ، فانه يكفي ولكن الصيغة الأولى أفضل ، وأفضل من ذلك أن يقول : اللهم ربنا لك الحمد بدون واو • ويسن أن يقول بعد الفراغ من قول : ربنا ولك الحمد : ملء السموات ، وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد •

(١) الشافعية — قالوا : تبطل صلاة المبلغ اذا قصد التبليغ فقط بتكبيره الاحرام ، وكذا اذا لم يقصد شيئا ، أما اذا قصد بتكبيره الاحرام التبليغ والاحرام للصلاة ، أو قصد الاحرام فقط ، فان صلاته تعتمد ، وكذلك الحال في غير تكبيرة الاحرام ، فانه اذا قصد =



## تكميلات الصلاة المسنونة

ومن سنن الصلاة التكميلات سوى تكبيرة الاحرام ، وهى تكبيرة الركوع ، وتكبيرة السجود ، وتكبيرة الرفع من السجود ، وتكبيرة القيام ، فانها كلها سنة ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية ، والشافعية : أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

## قراءة السورة

## أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة

قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاتحة فى الركعتين الأولين من صلاة الظهر والمغرب والعشاء ، وفى ركعتي فرض الصبح ، مطلوب باتفاق ، ولكنهم اختلفوا فى حكمه ، فقالوا ثلاثة من الأئمة ، انه سنة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وكذا مقدار المطلوب قراءته ، فقد اتفق الشافعية والمالكية

= بها مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته ، أما اذا قصد التبليغ مع الذكر ، فان صلاته تصح ، الا اذا كان عامياً ، فان صلاته لا تبطل ، ولو قصد الاعلام فقط .  
الحنفية - قالوا : يسن جهر الامام بالتكبير بقدر الحاجة لتبليغ من خلفه ، فلو زاد على ذلك زيادة فاحشة ، فانه يكره ، لا يفرق فى ذلك بين تكبيرة الاحرام وغيرها ، ثم اذا قصد الامام أو المبلغ الذى يصلى خلفه بتكبيرة الاحرام مجرد التبليغ خفياً عن قصد الاحرام للصلاة فان صلاته تبطل ، وكذا صلاة من يصلى بتبليغه اذا علم منه ذلك ، وإذا قصد التبليغ مع الاحرام فانه لا يضر ، بل هو المطلوب .

هذا فى تكبيرة الاحرام ، أما باقى التكميلات ، فانه اذا قصد بها مجرد الاعلام فان صلاته لا تبطل ، ومثلها التسميع والتحميد ، ما لم يقصد برفع صوته بالتبليغ التمنى لوجوب الناس بنظم صوته فان صلاته تقصد على الراجح .

(١) الحنابلة - قالوا : ان كل هذه التكميلات واجبة لأبد منها ، ما عدا تكبيرة المسبوق الذى أدرك امامه ركعاً ، فان تكبيرة ركوعه سنة ، يصح لو كبر للاحرام ، وركع ، ولم يكبر صحت صلاته .

الحنفية - قالوا : ان جميع هذه التكميلات سنة ، كما يقول الشافعية والمالكية ، الا فى سورة واحدة ، وهى تكبيرة الركوع فى الركعة الثانية من صلاة الميدين ، فانها واجبة ، وقد عرفت أن الواجب عندهم للقراءة من الفرض ، وقد عبر عنه بعضهم بأنه سنة مؤكدة .

(٢) الحنفية - قالوا : حكم قراءة السورة أو ثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة هو الوجوب . فتجب قراءة ذلك فى الركعتين الأولين من صلاة الفرض ، وقصد ذكرنا معنى الواجب عندهم .

أو بعض آية ، فتمتى أتى بهذا بعد الفاتحة فقد حصل أصل السنة ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) وقراءة : سورة بعد الفاتحة في الفرض سنة للإمام والمفسر والمأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .  
هذا في صلاة الفرض ، أما صلاة النفل ، فإن قراءة السورة ونحوها مطلوبة في جميع ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً ، ، بتسليمه واحدة ، أو أكثر من ذلك . وهذا الحكم فيه تعميل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

### دعاء الافتتاح ويقال له : التشاء

دعاء الافتتاح سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية . فقالوا : المشهور أنه مكروه . وبعضهم يقول : بل هو مندوب . أما هيئة هذا الدعاء ، وما قيل فيه ، فانظره تحت الخط (٤) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يحصل الواجب إلا بما ذكر من قراءة سورة صغيرة ، أو آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصار .

الحنابلة — قالوا : لا بد من قراءة آية لها معنى مستقل غير مرتبط بما قبله ولا بعده ، فلا يكفي أن يقول : « مداهمتان » أو « ثم نظر » أو نحو ذلك .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً ، كما تقدم ، وقد عرفت حكم الإمام ، والمفسر في ذلك في الصحيفة التي قبل هذه .  
المالكية — قالوا : تكرر القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية ، وإن لم يسمع أو سكت الإمام .

(٣) المالكية — قالوا : إن قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة مندوب في النفل لا سنة . سواء صلى ركعتين أو أكثر .

الحنفية — قالوا : قراءة السورة أو ما يقوم مقامها من الآيات التي ذكرنا واجب في جميع ركعات النفل لا سنة ولا مندوب ، كما يقول غيرهم .  
الشافعية — قالوا : إذا صلى النفل أكثر من ركعتين ، فإنه يكون كصلاة الفرض الرباعي فلا يستأنئ بالسورة إلا في الركعتين الأوليين . أما ما زاد على ذلك ، فإنه يكفي فيه بقراءة الفاتحة .

الحنابلة — قالوا : قراءة سورة صغيرة أو آية مستقلة لها معنى مستقل بعد الفاتحة في صلاة النفل سنة في كل ركعة من ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً .

(٤) الحنفية قالوا : تص دعاء الافتتاح هو أن يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ومعنى : سبحانك اللهم وبحمدك ، أنزهك عن

## التعوذ

التعوذ سنة عند ثلاثة من الأئمة ، خلافا للمالكية ، فانظر ما قيل في التعوذ عند كل مذهب تحت اللفظ (١) .

= تنزيهك الملائك جلالك يا الله ، ومعنى ، ويحمدك ، سبحتك بكل ما يليق بك ، وسبحك بحمدك ، ومعنى : وتبارك اسمك ، دامت بركتك ، ودائم خيره ، ومعنى : تعالى جدك ، علا جلالك ، وارتفعت عظمتك ، وهو سنة عندهم للإمام والمأموم والمنفرد في صلاة الفرض والنفل .  
الا اذا كان المصلي مأموما وشرع الإمام في القراءة فانه في هذه الحالة لا يأتي المأموم بالثناء واذا غابته ركعة وأدرك المأموم في الركعة الثانية ، فانه يأتي به قبل أن يشرع الإمام في القراءة ، وهكذا . فلا يسر في حق المأموم بعد شروع إمامه في القراءة في كل ركعة ، سواء كان يقرأ جهرا أو سيرا ، واذا أدرك المأموم وهو رافع أو ساجد ، فان كان يظن أنه يدركه قبل الرفع من ركوعه ، أو من سجوده ، فانه يأتي بالثناء . والا فلا .

الشافعية — قالوا : دعاء الافتتاح هو أن يقول المصلي بعد تكبيرة الإحرام : ( وجهت وجهي الذي فطر السموات والأرض خنيها مسلما ، وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين ) .  
والحنفية يقولون ان هذه الصيغة تقال قبل صلاة الفرض ، كما تقال بعد النية ، والتكبير في صلاة النافلة ، وقد اشترط الشافعية للاتيان بهذا الدعاء شروطا خمسة ، ذكرناها مع بيان كل ما يتعلق به في « سنن الصلاة » ، فمذهبهم ، فارجع اليه .

الحنابلة — قالوا : ندس دعاء الافتتاح هو النص الذي ذكر في مذهب الحنفية ، ويجوز أن يأتي بالنص الذي ذكره الشافعية بدون كراهة ، بل الأفضل أن يأتي بكل من النوعين أحيانا ، وأحيانا .

المالكية — قالوا : يكره الاتيان بدعاء الافتتاح على المشهور ، لعمل الصحابة على تركه ، وإن كان الحديث الوارد به صحيحا على أنهم نقلوا عن مالك رضى الله عنه أنه قال بنديه ، ونصه : « سبحانك اللهم ويحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا اله غيرك . وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها » الى آخر الآية ، وقد عرفت أن الاتيان به مكروه على المشهور .

(١) الحنفية — قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام والثناء المتقدم ، ولا يأتي بالتعوذ الا في الركعة الأولى ، سواء كان اماما ، أو منفردا ، أو مأموما ، الا اذا كان المأموم مسبوقا ، كأن أدرك الإمام بعد شروعه في القراءة ، فانه في هذه الحالة لا يأتي بالتعوذ ، لأن التعوذ تابع للقراءة على الأرجح عندهم ، وهي تنهى عنها في هذه الحالة .

الشافعية — قالوا : التعوذ سنة في كل ركعة من الركعات ، أفضل صيغة أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقد تقدم تفصيل ذلك في بيان مذهبهم في صفة .

## التسمية في الصلاة

ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهي سنة عدد الحنفية ، والحنابلة ، أما الشافعية فيقولون : انهما فرض ، والملكية يقولون : انهما مكروهة وفي كل ذلك تعميل ذكرنا تحت اللفظ (١) .

## تطويل القراءة وعدمه

ومنها أن تكون القراءة من طوال الفصل ، أو قصاره ، أو أواسطه في أوقات مختلفة مبينة هي وحد الفصل في المذاهب ، تحت اللفظ (٢) . وانما تنبئ الاطالة إذا كان المصلي

= الملكية — قالوا : التحذير مكروه في صلاة الفريضة ، سرا كان ، أو جهرا ، أما في صلاة النافلة فإنه يجوز سرا ، ويكره جهرا على القول المرجح .  
الحنابلة — قالوا : التحذير سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو سنة في الركعة الأولى .

(١) الحنفية — قالوا : يسمى الإمام والمفرد سرا في أول كل ركعة ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية . أما المأموم فإنه لا يسمى طيما ، لأنه لا تجوز له القراءة مادام مأموما ، ويأتي بالتسمية بعد دعاء الافتتاح ، وبعد التحوذ ، فإذا نسي التحوذ ، وسمى قبله ، فإنه يعيده ثانيا : ثم يسمى ، أما إذا نسي التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنه يستمر ، ولا يعيد التسمية على الصحيح أما التسمية بين الفاتحة والسورة ، فإن الاتيان بها غير مكروه ، ولكن الأولى أن لا يسمى ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وليست التسمية من الفاتحة ، ولا من كل سورة في الأصح ، وإن كانت من القرآن .

الملكية — قالوا : يكره الاتيان بالتسمية في الصلاة المفروضة ، سواء كانت سرية أو جهرية ، إلا إذا نوى المصلي الخروج من الخلاف ، فيكون الاتيان بها أول الفاتحة سرا هندويا ، الجهر بها مكروه في هذه الحالة أما في صلاة النافلة ، فإنه يجوز للمصلي أن يأتي بالتسمية عند قراءة الفاتحة .

الشافعية — قالوا : البسطة آية من الفاتحة ، فالاتيان بها فرض لا سنة ، فحكمها حكم الفاتحة في الصلاة السرية أو الجهرية ، فعلى المصلي أن يأتي بالتسمية جهرا في الصلاة الجهرية ، كما يأتي الفاتحة جهرا ، وإن لم يأت بها بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : التسمية سنة ، والمصلي يأتي بها في كل ركعة سرا ، وليست آية من الفاتحة ، وإذا سمى قبل التحوذ سقط للتحوذ ، فلا يعود اليها ، وكذلك إذا ترك التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فانها تسقط ، ولا يعود اليها ، كما يقول الحنفية .  
(٢) الحنفية — قالوا : أن طوال الفصل من « الحجرات » إلى سورة « البروج » ، وأواسطه من سورة « البروج » إلى سورة « لم يكن » ، وقصاره من سورة « لم يكن » إلى

مقيما منفردا ، فإن كان مسافرا ، فلا تسن عند ثلاثة من الإجماع وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وإن كان المصلى اماما ، فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذهب (٢) .

== سورة « الفاتح » ، فيقرأ من طوال الفصل في الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، ويقرأ من أواسطه في العصر والمساء ، ويقرأ من قصاره في المغرب . الشافعية - قالوا : إن طوال الفصل من « الحجرات » إلى سورة « عم يتساءلون » وأواسطه من سورة « عم » إلى سورة « الضحى » وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال الفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ، ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة « ألم - السجدة » وأن لم تكن من الفصل ، وفي ركعته الثانية بسورة « هل أتى » بخصوصها ، ويقرأ من أواسطه في العصر والمساء ، ومن قصاره في المغرب . المالكية - قالوا : إن طوال الفصل من سورة « الحجرات » إلى آخر « النازعات » وأواسطه من بعد ذلك إلى « الضحى » وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طول الفصل في الصبح والظهر ، ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أواسطه في العشاء ، وهذا كله مندوب خذهم لا سنة .

الحنابلة - قالوا : إن طوال الفصل من سورة « ق » إلى سورة « عم » وأواسطه إلى سورة « الضحى » وقصاره إلى آخر القرآن فيقرأ من طوال الفصل في الصبح فقط ، ومن قصاره في المغرب فقط ، ومن أواسطه في الظهر والعصر والمساء ، ويكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأكثر من ذلك لمعذر ، كسفر ، ومرضى ، وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(١) المالكية - قالوا : ينسحب التطويل للمنفرد ، سواء كان مسافرا أو مقيما .  
(٢) الشافعية - قالوا : يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون امام محصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك ، إلا في صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن للإمام فيه الإطالة قراءة سورة « السجدة » كلها ، وسورة « هل أتى » ولأن لم يرضوا .  
المالكية - قالوا يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : الأول : أن يكون اماما لجماعة محصورين ، الثاني أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال ، الثالث : أن يعلم أن يظن أنهم يطيعون ذلك ، الرابع : أن يعلم ، أو يظن أن لا عذر لواحد منهم ، فإن تخلف شرط من ذلك ، فتقصير القراءة أفضل .

الحنفية - قالوا : تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يثقل بها على المقتدين ، أما إذا علم أنه يثقل فتركه الإطالة : لأن النبي ﷺ صلى الصبح بالمعوذتين ، فلما فرغ قيل : أوجزت ؟ قال : سمعت بكاء صبي ، فتخشيت أن تفتن أمه . ويلحق بذلك الفسيف والمريض وذو الحاجة .  
الحنابلة - قالوا : يسن للإمام التخفيف بصبي حال الأمومين .

### اطالة القراءة في الركعة الأولى عن القراءة في الثانية ، وتفريق القدمين حال القيام

ومنها اطالة القراءة في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سوى بينهما في القراءة فقد فاته السنة ، وإن أطال الثانية على الأولى كره له ذلك ، إلا في صلاة الجمعة . فيسبغ له أن يطيل الثانية فيها على الأولى ، ومعنى الاطالة في الركعة الأولى أن يأتي بآيات أكثر منها في الركعة الثانية إلا في صلاة الجمعة والميدين ، وفي حال الزحام ، فإنه يمتد طولاً القراءة في الثانية عن الأولى ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، وأما المالكية ، والحنابلة ، فيلتزم مذهبهم تمت الخط (١) .

ومنها تفريق القدمين حال القيام ، بحيث لا يقرن بينهما ، ولا يوسع إلا بعذر ، كسمن ونحوه وقد اختلف في تقديره في المذاهب (٢) .

### التسبيح في الركوع والسجود

ومعنا أن يقول ، وهو ركن : سبحان ربى العظيم (٣) ، وفي السجود : سبحان ربى الأعلى ، وفي عدد التسبيح الذى يؤدى به السنة اختلف في المذاهب ذكرنا ملخص الخط (٤)

(١) المالكية والحنابلة — قالوا : تحب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها ، فإن سوى بينهما أو أطال الثانية على الأولى ، فقد خالف الأولى ، على أن المالكية يفرقون بين المندوب والسنة ، كما تقدم بخلاف الحنابلة ، وكذلك الشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ومن هذا يتضح لك معنى اللفظ والاختلاف .

(٢) الحنفية قدروا التفريق بينهما بقدر أربع أصابع ، فإن زاد أو نقص كرهه . الشافعية — قدروا التفريق بينهما بقدر شبر . فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم أحدهما على الأخرى .

المالكية — قالوا : تفريق القدمين مندوب لا سنة ، وقالوا : المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة ، بحيث لا يضمها ولا يوسعها كثيراً ، حتى يتفاحش عرفاً . ووافقت الحنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسمية مندوب أو سنة .

(٣) المالكية — قالوا : أن التسبيح في الركوع والسجود مندوب ، وليس له لفظ معين والإفضل أن يكون باللفظ المذكور .

(٤) المصنف — قالوا : لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات ، فإن أتى بأقل لم تحصل السنة .

المصنف — قالوا أن الأولان جميعاً التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على ذلك سنة .

### وضع المصلي يديه على ركبتيه ، ونحو ذلك

ومنها أن يضع المصلي يديه على ركبتيه حال الركوع ، وأن تكون أصابع يديه مفردة .  
وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبه ، لقوله ﷺ لأبى رضى الله عنه : « إذا ركعت فضع  
كفك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنبك » ، أما المرأة فلا تجاف بينهما .  
بل تضمهما إلى جنبها ، لأنه أستر لها ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة ، وخالف المالكية  
فانظر مذهبه تحت الخط (١) .

### تسوية المصلي ظهره وعنقه حال الركوع

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع ، لأنه ﷺ كان إذا ركع يسوى ظهره  
حتى لو صب عليه الماء استقر ، وأن يسوى رأسه بعجزه ، لأن النبي ﷺ كان إذا ركع لم  
يرفع رأسه ، ولم يخفضها وهذه السنة متفق عليها .

### كيفية النزول للسجود والقيام منه

ومنها أن ينزل إلى السجود على ركبتيه ، ثم يديه ، ثم وجهه ، وبالعكس ذلك عند القيام  
من السجود بأن يرفع وجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ،  
والحنابلة ، أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر تحت الخط (٢) ، على أن هذا إذا لم يكن به  
عذر ، أما إذا كان ضعيفا ، أو لايس خف ، أو نحو ذلك ، فيبطل ما استطاع بالاجماع .

---

= الشافعية — قالوا : يحصل أصل السنة بأى صفة من صيغ التصحيح وإن كان الغفل  
أن يكون بالصيغة المذكورة ، أما ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة تسيحة ، فهو الإكمل ،  
إلا أن الإمام يأتي بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط ، وما زاد على ذلك لا يأتي به ، إلا إذا  
صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .

المالكية — قالوا ليس للتصحيح فيها عدد معين .

(١) المالكية — قالوا : أن يضع يديه على ركبتيه ، وأبعد عضديه عن جليبه مندوب  
لا سنة ، أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلي ، إلا إذا توقف عليه  
تصحيح اليمين من الركبتين .

(٢) الشافعية — قالوا : يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبته قبل يديه . ثم  
يقوم معتمدا على يديه ، ولو كان المصلي قويا أو امرأة .

المالكية — قالوا : يندب تصحيح اليدين على الركبتين عند النزول إلى السجود ، وإن  
يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية

### كيفية وضع اليدين حال السجود وما يتصلق به

ومنها أن يجعل المصلي في حال السجود كيفية حذو منكبيه ، مضومة الأصابع ، موجهة رموسها المقابلة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الفخذ (١) .

ومنها أن يمد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأضراس ، وهذا إذا لم يترتب عليه ايذاء جاره في الصلاة ، والا حرم ، لأنه ﷺ كان إذا سجد جالساً - باعد بين بطنه وفخذه - أما المرأة فيسرها أن تلتصق بطنها بفخذيها محافظة على سترها ، وهذا متفق عليه إلا عند المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) . ومنها أن تريد السلمانية عن قدر الواجب ، وهذا متفق عليه .

### الجهر بالقراءة

ومن السنن الجهر بالقراءة للامام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والعشاء ، وفي ركعتي الصبح والجمعة ، وهذا متفق عليه عند المالكية ، والشافعية : أما الحنفية ، والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) .

(١) المالكية - قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قربيهما في السجود ، مع ضم الأصابع وتوجيه رموسها للمقابلة .

الحنفية - قالوا : ان الأفضل أن يوسع وجهه بين كفيه ، وأن كان وسع كفيه هذا منكبيه تحصل به السنة ايضاً .

(٢) المالكية - قالوا : يندب الرجل أن يبعد بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن ركبتيه ويضعه عن جنبه ابعاداً وسطاً في الجميع .

(٣) الحنفية - قالوا : الجهر واجب على الامام ، وسنة للمنفرد ، كما تقدم ، ثم ان المنفرد مخير بين الجهر والاسرار في الصلاة الجهرية ، فله أن يجهر فيها ، وله أن يسر ، الا أن الجهر أفضل ، وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فاتته ركعة من الجمعة خلف الامام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها ، فانه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ، ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح ، فإذا فاتته صلاة العشاء مثلاً ، وأراد قضاها في غير وقتها . فانه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر ، أما الصلاة السرية فان المنفرد ليس مخيراً فيها ، بل يجب عليه أن يسر على الصحيح ، فان جهر في صلاة الممر أو الظهر مثلاً ، فانه يكون قد ترك الواجب ، ويكون عليه سجود السهو يساء على تصحيح القول بالوجوب أما المأموم فانه يجب عليه الانصات في كل حال ، كما تقدم الحنابلة - قالوا : المنفرد مخير بين الجهر والاسرار في الصلاة الجهرية .



## حد الجهر والامرار في الصلاة

ومن السنن الاسرار لكل مصل ، فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس ، وهو سنة عند ثلاثة من الائمة ، وقال المالكية : انه مندوب لاسنة أما الجهر والاسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه والنوافل ، ففيه تفصيل في المذاهب فلنظره تحت النقط (١) ، وفي حد الجهر والاسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب ، فلنظره تحت النقط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : يندب الجهر في جميع النوافل الليلية ، ويندب السر في جميع النوافل النهارية ، الا النافلة التي لها خطبة ، كالعيد والاستسقاء ، فيندب الجهر فيها .  
الحنابلة — قالوا : يسر الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر اذا وقع بعد التراويح ، ويسر فيهما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يسر الجهر في العيدين ، وكسوف القمر ، والاستسقاء والتراويح ، ووتر رمضان ، وركعتي الطواف ليلًا أو وقت صبح ، والاسرار في غير ذلك الا نوافل الليل المطلقة ، فيتوسط فيها بين الجهر مرة والاسرار اخرى .

الحنفية — قالوا : يجب الجهر على الامم في كل ركعات الوتر في رمضان ، وصلاة للمدين والتراويح ، ويجب الاسرار على الامام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية اما النوافل الليلية ، فهو مخير فيها .

(٢) المالكية — قالوا : أقل الجهر الرجل أن يسمع من يليه ، ولا حد لأكثره ، وأقل سره حركة اللسان ، وأعلى اسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة ، وهو اسماع نفسها فقط ، سرها هو حركة لسانها على المعتد .

الشافعية — قالوا — أقل الجهر أن يسمع من يليه ، ولو واحدا ، لا فرق بين أن يكون رجلا أو امرأة ، الا أن المرأة لا تجهر اذا كانت بضمرة أجنبي ، وأقل الاسرار أن يسمع نفسه فقط ، حيث لا ملحق .

الحنابلة — قالوا : أقل الجهر أن يسمع نفسه ، أما المرأة ، فانه لا يسر لها الجهر ، ولكن لا بأس بجهرها اذا لم يسمعها أجنبي ، فان سمعها أجنبي منعت من الجهر .

الطيفية — قالوا : أقل الجهر اسماع غيره ممن ليس قربه ، كأهل الصف الأول ، فسلو سمع رجل ، أو رجلان ، فقط لا يجزئ ، وأعلى لا حد له ، وأقل المخالفة اسماع نفسه ، أو من يقربه من رجل أو رجلين ، أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف ، فانه لا يجزئ . على الأصح ، أما المرأة فقد تصحح في مبحث « ستر العورة » أن صوتها ليس بموعة على المعتد ، وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة ، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون في صوتها نغمة ، أولي ، أو تنطيط يتزجج عليه ثوران الشهوة .

## هيئة الجلوس في الصلاة

ومن السنن أن يضع المصلي يديه على فخذه ، بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

عدد من يسممها من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة : يكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفصداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية — قالوا : وضع يديه على فخذه مندوب لا سنة .

الحنابلة — قالوا : يكفى في تصصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رجوس الأصابع على الركبتين .

(٢) المالكية — قالوا : يتدبب الاقضاء للرجل والمراء ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن ابهام اليمنى على الأرض .

الشافعية — قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويوجه أصابعها نحو القبلة ، بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتفرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية — قالوا : يسن الاقتصار على بطن قدمه اليسرى ، وينصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة الا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك بأن يلقى وركه الأيسر على الأرض ، وينصب قدمه اليمنى ، الا إذا أراد أن يسجد للمسهو ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الاقتصار .

الحنابلة — قالوا : يسن الاقتصار في الجلوس بين السجدين ، وفي التشهد الأول ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرجها من تحت ، ويثنى أصابعها جهة القبلة ، أما التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ويخرجها عن يمينه ، ويجعل يمينه على الأرض .

### إشارة بالأميع السبابة في التشهد وتحفية السلام

ومنها أن يشير بسببته في التشهد على تمامه في المذهب (١) .  
ومنها الالتفات بالتسليم الأولى جهة اليمين حتى يرى خده اليميني ، والالتفات  
بالتسليم الثانية جهة اليسار حتى يرى خده اليسر ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند  
المالكية ، فانتظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

#### نية المصلي من على يمينه ويماره بالمسلم

يسن أن ينوي المصلي بسلامه الأول من على يمينه ، وبسلامه الثاني من على يساره  
على تفصيل في المذهب (٣) .

(١) المالكية — قالوا : يندب في صلاة الطلوس للتشهد أن يعقد ما عدا السبابة  
والإبهام تحت الإبهام من يده اليميني ، وأن يعد السبابة والإبهام ، وأن يحرك السبابة  
دائما يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية — قالوا : يشير بالسبابة من يده اليميني فقط ، بحيث لو كانت مقطوعة أو عليقة  
لم يشير بغيرها من أصابع اليميني ، ولا اليسرى عند أفتائه من التشهد ، بحيث يرفع سببته  
عند نفي الألوهية عما سوى الله بقوله : لا إله إلا الله ، ويقضها عند اثبات الألوهية لله  
وحده بقوله : لا إله إلا الله ، فيكون الرفع إشارة إلى النفي ، والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة — قالوا : يعقد الخنصر والبنصر من يده ، ويطلق بإبهامه مع الوسطى ، ويشير  
بسببته في تشهده ودعاؤه عند ذكر لفظة الجلالة ، ولا يحركها .

الشافعية — قالوا : يقبض جميع أصابع يده اليميني في تشهده إلا السبابة ، وهي التي  
تلي الإبهام ، ويشير بها عند قوله لا إله إلا الله ، ويندم رافعاً بلا تحريك إلى القيام في التشهد  
الأول ، والسلام في التشهد الأخير ، ناظراً إلى السبابة في جميع ذلك ، والأفضل قبض  
الإبهام بيمينها ، وأن يقضها على طرف راحته .

(٢) المالكية — قالوا : يندب للمأموم أن يتيمان بتسليمه التحليل ، وهي التي يخرج بها  
من الصلاة ، وأما سلامه على الإمام فهو سنة ، ويكون جهة القبلة ، كما يسن أيضاً أن يسلم  
على من على يساره من المأمومين أن شاركه في ركعة فأكثر . وأما الفذوالإمام ، فلا يسلم كل  
منهما إلا تسليمه واحدة هي تسليم التحليل ، ويندب لهما أن يعداها لجهة القبلة ويضعهما  
عد للتحق بالكاف والميم من « عليكم » لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما مبطعة وجههما ،  
ويبرز في غير تسليم التحليل : سلام عليكم وعليكم السلام : والأولى عدم زيادة : ورحمة  
الله وبركاته في السلام مطلقاً ، إلا إذا قصد راحة لطلاب الحنابلة ، فيزيد : ورحمة الله  
وسلامه على اليمين واليسار .

(٣) الحنفية — قالوا : يسن في تحفية المسلم أن يسلم عن يمينه أولاً ، ثم على يساره .

### الصلاة على النبي في التشهد الآخر:

ومنها الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الآخر ، وأفضلها أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد » وهذه الصيغة سنة عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الفصل (١) .

### الدعاء في التشهد الآخر:

ومنها الدعاء في التشهد الآخر بعد الصلاة على النبي ﷺ ، وفيه تفصيل في المذاهب (٢) .

= حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر ، فإذا نسى وسلم على يساره ابتداء ، سلم على يمينه فقط ، ولا يعيد السلام على يساره ثانيا ، أما إذا سلم طقاء وجهه ، فله وسلم عن يمينه ويساره ، والسنة أن يقول : « السلام عليكم ورحمة الله » وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ، ثم إن كان أماما ينوي بضمه الخطاب المصلين من الناس والجن والملائكة ، وإن كان مقتنيا ينوي إمامه والمصلين ، وإن كان منفردا ينوي الملائكة الحفلة .

الشافعية — قالوا : ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني أنسوجن ، وينوي الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها .  
الحنابلة — قالوا : يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة ، ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة ، ولكن أن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفلة ومن معه فيها فلا بأس .

المالكية — قالوا : يتدب أن يقصد المصل بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام ، وإن كان أماما قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين ، وليس على الإمام وألفذ غيرها بخلاف المأموم كما تقدم .  
[١] الشافعية ، والحنابلة — قالوا : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الثاني فرض ، كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما في « فرائض الصلاة » .

والأفضل عند الحنابلة أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم انك حميد مجيد ، وقد زاد متأخروا الشافعية لفظ السيادة ، فيقول : ... سيدنا محمد ، وسيدنا إبراهيم :

(٢) الحنفية — قالوا : يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن ، كان يقول : « ربنا لا تزغ قلوبنا » أو بما يشبه ألفاظ السنة ، كان يقول : « اللهم اني ظلمت نفسي ظلما ...

## مندوبات الصلاة

قد عرفت مما ذكرناه قبل أن الشافعية، والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والمسننة والمستحب، فكلها عندهم بمعنى واحد، وقد تقدمت سنن الصلاة مفصلة ومجملة، فهي تسمى عندهم مندوبا ومستحبا، كما تسمى سننا، أما الذين يفرقون بين المندوب والسنة، وهم المالكية، والحنفية فقد ذكرنا مندوبات الصلاة عندهم تحت الخط (١).

كثيرا، وأنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني انك أنت الغفور الرحيم، ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس، كان يقول: اللهم زوجني ثلاثة، أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب، لأنه يطلها قبل القعود بقدر التشهد، ويفوت الواجب بعده قبل السلام.

المالكية - قالوا: يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة. والأفضل الوارد، ومنه: اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا وابن سبطنا بالإيمان مغفرة عزما، اللهم اغفر لنا ما قدمنا، وما أخرنا، وما أسرنا، وما أعلنا، وما أنت أعلم به منا، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وفقا عذاب النار.

الشافعية - قالوا: يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا، ولا يجوز أن يدعو شيء محرّم أو مستحيل أو مطلق: فإن دعاء بشيء من ذلك بطلت صلاته، والأفضل أن يدعو بالاثور عن النبي ﷺ، كان يقول: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به منى، أنت المقدم، وأنت المؤخر لا إله إلا أنت»، برواه مسلم ويسن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ.

الحنابلة - قالوا: يسن للمصلي بعد الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير أن يقول: «أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والمات، ومن فتنة المسيح الدجال»، وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة، ولو لم يشبه ما ورد، وله أن يدعو لشخص معين بغير كلف الخطاب، وتبطل الصلاة بالدعاء بكلف الخطاب كان يقول: اللهم أدخل الجنة يا أبا عبد الله، أما لو قال: اللهم أدخله الجنة، فلا بأس به، وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كما يقول: اللهم ارزقني جارية حسناء، أو طعاما لخيذا ونحوه، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ولا بأس بالخطأ الدعاء ما لم يشق على مأموم.

(١) المالكية - قالوا: مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون: نية الأداء والقضاء في محلها بنية عدد الركعات، الخشوع، وهو استحضار عظمة الله وعييته، أنه لا يعبد سواه، وهذا هو المندوب، وأما أصل الخشوع فواجب، رفع اليدين مع الآخرة بحسبة الإحرام.

فقط وإسلاها بوقر ، أكمل سورة الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر ، مع ملاحظة أن  
الظهر دون الصبح ، بتقصير القراءة في مصر والمغرب ، توسط القراءة في المشاء ، تقصير  
الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ومساواتها لها وتطويل المغنية عن الأولى خلاف  
الأولى ، كما تقدم ، اسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية ، قراءة المأموم في  
الصلاة السرية ، تأمين المأموم والفذ مطلقاً أي في السرية والجمهورية ، تأمين الإمام في الصلاة  
السرية فقط ، الأسرار بالتأمين ، تسوية المصلي ظهره في الركوع ، وضع يديه على  
ركبتيه فيه ، تمكن اليدين من الركبتين فيه أيضاً ، نصب الركبتين ، التسبيح في الركوع  
بأن يقول ، سبحان ربى العظيم ، كما تقدم ، مباداة الرجل مرفقيه عن جنبيه ، التصدية لأفد  
والقندى ، التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من اثنتين ، فينتظر بالتكبير حتى يستقل  
قائماً ، ولا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل إمامه ، تمكن الجبهة من الأرض في السجود ،  
تقديم اليدين حذو الأذنين ، أو قربهما في السجود ، مع ضم أصابعهما ، وجعل روعسهما للقبنة ،  
أن يبادء الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه ويطنه عن فخذه ، وضبعيه عن جنبيه مع  
مراعاة التوسط في ذلك وأما المرأة فتكون منضمة لينساء أمرها على السر ، كما تقدم  
رفع المجر في السجود ، الدعاء فيه ، التسبيح فيه ، الأفضاء في الجلوس كله ، وقد تقدم  
تفصيله ، وضع اليدين على رأس الفخذين في الجلوس ، ترقيع ما بين الفخذين في الجلوس ،  
عقد ما عدا السبابة والابهام من أصابع اليد اليمنى تحت ابهامها في جلوس التشهد مطلقاً ،  
مع مد السبابة والابهام ، وتحريك السبابة دائماً ، يعينا وشمالاً ، القنوت في صلاة الصبح  
خاصة ، كونه قبل الركوع في الركعة الثانية ، لفظه الخامس « اللهم اننا نستعينك ،  
ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونقتولك عليك ، ونخضع لك ، ونترك من يتركك ،  
اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد ، واليك نسمى ونخضع ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك  
الجد ، ان عذابك بالكافرين ملحق » وهو رواية الإمام مالك ، دعاء قبل السلام ، كونه  
سراً ، كون التشهد سراً ، تعميم الدعاء ، التأمين بتسليمة التطيل فقط .

الحنفية — قالوا : المفدوب والأدب والمستحب بمعنى واحد ، وهو ما فعله النبي ﷺ  
ولم يوافق عليه ، كما تقدم ، فمن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلي إلى شيء يشغل  
عنها ، كأن يقرأ مكتوباً بالحائط ، أو يتلمى بنقوشه ، أو نحو ذلك ، أو ينظر في قيامه  
إلى حجره ، وفي سلامه إلى كتفيه ، الاجتهاد فيه وفي سجوده إلى ما لا من أنفه وفي تعوده  
إلى حجره ، وفي سلامه إلى كتفيه ، الاجتهاد في دفع السعال الطارئ قهراً بقدر الاستطاعة ،  
أما السعال المتصنع ، وهو الحاصل بغير عذر ، فإنه مبطل للصلاة إذا اشتمل على خسوف  
كالتجشأ ، كما يأتي ، الاجتهاد في دفع النثاؤب لقوله ﷺ : « التثاؤب في الصلاة من  
الشيطان ، فإذا تثاؤب أحسبتم فليكنتم ما استطاع » أي فليدفعه ، بنحو أخذ شفته  
السفلى بين أسنانه ، فإن لم يستطيع ذلك فليغمه بكمه أو بظاهر يده اليسرى ، التسمية بين =

### ستر المصلي

يتعلق بها مباحث : أولا : تعريفها ، ثانيا : حكمها ، ثالثا : شروطها / وما يتعلق بها ، أما تعريفها فهي ما يغط المصلي أمامه من كرسى ، أو عصا ، أو حائط له أو سرير ، أو غير ذلك لينع مروء أحد بين يديه ، وهو يصلي ، ولا فرق بين أن تكون السترة مأخوذة من شيء ثلثت كالجدار ، والعمود أو لا عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وأما حكمها فهو الذنب ، فيندب للمصلي اتخاذ هذه السترة بالاتفاق ، فقد علمت أن الشافعية والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة ، ويقولون : إن اتخاذ السترة سنة ، كما يقولون : إنه مندوب ، على أن الحنفية ، والمالكية الذين يقولون : إن اتخاذ السترة مندوب أقبل من السنة ، فانهم يقولون : إذا صلى شخص في طريق الناس بدون سترة ومر أحد بين يديه بالفعل يأنم لعدم احتياطه بصلاته في طريق الناس ، أما الشافعية ، والحنابلة فانهم يقولون لا أئثم وإنما يكره فقط ، كما حيأت في البحث الذي بعد هذا ، وترك السترة لا أئثم فيه باتفاق وإنما يندب اتخاذ السترة للإمام والمفرد ، أما المأموم فلا يندب له ، لأن سترة الإمام سترة المأموم ، وأما شروطها فهي مخططة في المذهب ، فانظرها تحت الخط (٢) .

== الفاتحة والسورة ، أن يخرج الرجل يديه من كفيه عند التحريم أما المرأة فبلا تغفل ذلك محافظة على سترها ، أن يتسوم المصلي عند سماع حي على الصلاة ممن يقيم الصلاة ، شروع الإمام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ : قد قامت الصلاة ليتحقق القول بالفعل ، أن يدفع المصلي من يمر بين يديه بأشياء منخفضة ولا يزيد على ذلك .

(١) الشافعية - قالوا : أن مراتب السترات أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي عليها إلا إذا لم تسهل الأولى ، فالمرتبة الأولى : هي الأشياء الشاذة الطاهرة ، كالجدران والحمد والمرتبة الثانية : العصا المخروزة ونحوها ، كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة ، المرتبة الثالثة : المصلي التي يتخذها للسلام عليها من سجادة وعبادة ونحوهما ، بشرط أن لا تكون من فرش المسجد ، فانها لا تكفي في السترة ، المرتبة الرابعة : الضبط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بيننا وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رموس الأصابع بالنسبة للقدم ، ومن الركبتين بالنسبة للمجلس ، ويشترط في المرتبة الثالثة ، والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بين رموس الأصابع ونهاية لما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

(٢) الحنفية - قالوا : يشترط في السترة أمور : أحدها : أن تكون طول ذراع فأكثر ، أما غلطها فلا حد لأقله ، فتصح بأي مسائر ، ولو كان في غلط القدم ونحوه ، ثانيها : أن تكون مستقيمة فلا تصح السترة إذا كانت مأخوذة من شيء به اعوجاج ، ثالثها : أن تكون المسافة =

بينها وبين قدم المصلي قدر ثلاثة أذرع ، فإذا وجد المصلي ما يصلح أن يكون ستره ، ولكنه لم يمكنه أن يخرزه في الأرض لصلايتها ، فإنه يصح أن يضمه بين يديه عرضاً أو طولاً ، ولكن وضعه عرضاً أفضل ، فإن لم يجد المصلي شيئاً يجعله ستره ، فإنه يخط بالأرض خطاً في شكل الهلال ، وإذا خط خطاً مستقيماً أو معوجاً ، فإنه يصح ، ولكن الشكل الأول أفضل ، ويصح أن يستتر بظهر الآدمي ، فلو كان أمام المصلي شخص جالس ، فله أن يصلي إلى ظهره ، ويجعله ستره ، أما إذا كان جالساً ووجهه إلى المصلي ، فإنه لا يصح الاستتر به ، بشرط أن لا يكون الآدمي كائناً أو امرأة أجنبية ، وإذا كان يملك المصلي ستره منصوبة أو نجسة ، فإنه يصح أن يستتر بها وإن كان الشصيب حراماً .

الشافعية — قالوا : يشترط في السترة أن تكون ثلثي ذراع على الأقل طولاً ، وأما غلظها فلا حد لأقله ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، كما ستره في مذهبيهم ، وأن تكون مأخوذة من شيء مستو مستقيم ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة أيضاً ، وأن يكون بينها وبين المصلي قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه ، وفاناً للحنفية ، والحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : يكفي أن يكون بين المصلي وستره قدر مرور الشاة زائداً على محل ركوعه أو سجوده ، بل يكفي أن يكون قدر مرور الهرة ، وتسن السترة للمصلي سواء خلف أن يمر أحد بين يديه أو لا ، وفاناً للحنابلة ، وخلافاً للمالكية ، والحنفية ، فإن وجد ما يصح أن يكون ستره وتعدر غرزه بالأرض لصلايتها فإنه يضمه بين يديه عرضاً أو طولاً ووضعته بالعرض أولى ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، فقالوا : لا يكفي وضعه على الأرض طولاً أو عرضاً ، بل لابد من وضعه منصوباً ، فإن لم يجد شيئاً أصلاً ، فإنه يخط خطاً بالأرض مستقيماً عرضاً أو طولاً ، ويكونه بالطول أولى ، وهذا الحكم قد خالف فيه الشافعية بالقي الأئمة الذين قالوا : أن الأولى أن يكون الضم مقوساً كالهلال ، ولا يصح الاستتر بظهر الآدمي دون وجهه ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : يصح الاستتر بظهر الآدمي أو بوجهه مطلقاً عند الشافعية وخلافاً للمالكية والحنفية الذين قالوا : يصح الاستتر بظهر الآدمي دون وجهه ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : يصح الاستتر بظهر الآدمي وبوجهه ، ويصح الاستتر بالستره المنصوبة ، وفاناً للحنفية ، والمالكية ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : لا يصح الاستتر بالستره المنصوبة ، والصلاة فيها مكروهة ، وكذا يصح الاستتر بالستره النجس ، وفاناً للأئمة ، ما عدا المالكية الذين قالوا ، لا يصح الاستتر بشيء نجس ، أو متنجس كقميصه المرحاض ونحوها .

المالكية — قالوا : يشترط في السترة أن تكون طولاً ذراعاً ، فأكبر ، وأن لا تقل عن غلظ الرمح ، وأن يكون بين المصلي وبين ستره قدر مرور الهرة ، أو الشاة زائداً على محل ركوعه وسجوده ، وأن تكون منصوبة ، فلو تعدر غرزه بالأرض لصلايتها ، فإنه لا يكتفى وضعها بين يديه عرضاً أو طولاً ، ويصح الاستتر بظهر الآدمي لا بوجهه ، بشرط أن لا =



### حكم المرور بين يدي المصلي

يُحرّم المرور بين يدي المصلي ، ولو لم يتخذ سترة بلا عذر ، كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثر فيه المرور أن مر بين يديه أحد فيأثم بمروره الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يأثم ، لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجبا ، ويأثم من معها أن تعرض المصلي ، وكان للمار مندوحة ، ولا يأثم أن لم يتعرض المصلي ، ولم يكن للمار مندوحة ، وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وعده ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ويجوز المرور بين يدي المصلي لسد فرجة في الصف ، سواء كان موجودا مع المصلين قبل الشروع في الصلاة ، أو دخل وقت الشروع فيها . وهذا الحكم متفق عليه ، ما عدا المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، كما يجوز مرور من يطوف بين يدي المصلي على

• يكون كافرا ، ولا امرأة أجنبية ، ويصح الاستتار بالسترة المضمومة ، وإن كان الغصبي حراما ، أما السترة النجسة ، فإنه لا يصح الاستتار بها ، وإن لم يجد شيئا يجعله سترته . فإنه يخط بالأرض خطأ ، والأولى أن يكون الخط مقوسا كاللحال ، ولا فرق بين أن تكون السترة جدارا أو عصا أو كرسي ، أو نحو ذلك باتفاق ، وقد ذكرنا لك المتفق عليه ، والمختلف فيه في مذهب الشافعية قبل هذا ، فارجع إليه إن شئت .

الحنابلة - قالوا . يشترط في السترة أن تكون طول ذراع أو أكثر ، ولا حد لغلظها ، كما يقول الحنفية ، والشافعية ، وأن تكون مستوية مستقيمة ، فلا تصح بشيء مصبوح ، وأن يكون بينها وبين قدمي المصلي قدر ثلاثة أذرع ، وإذا لم يمكن أن يبرز السترة في الأرض لمصليتها ، فإنه يضمها بين يديه عرضا . وهو أولى من وضعها طولا ، وأن لم يجد شيئا أصلا خط بالأرض خطأ كاللحال ، وهو أولى من غيره من الخطوط ويصح الاستتار بظهر الأذى ووجهه ، بشرط أن يكون مسلما ، وأن لا تكون امرأة أجنبية ، ولا يصح الاستتار بالسترة المضمومة ، أما النجسة فيصح السترة بها .

(١) الشافعية - قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي ، إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة والا فلا حرمة ولا كراهة ، وإن كان خلاف الأولى ، فإذا تعرض المصلي للمرور بين يديه ، ولم يتخذ سترة ، ومر أحد بين يديه فلاثم على واحد منهما : نعم يكره للمصلي أن يصلي في مكان يكون فيه عرضة لمرور أحد بين يديه ، سواء مر أحد بين يديه أو لم يمر .

الحنابلة - قالوا . أن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للمرور فيه يكره له مطلقا سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه . كما يقول الشافعية ، والكراهة خاصة بالمصلي ، أما المار فإنه يأثم ما دام له مندوحة للمرور من طريق أخرى .

(٢) المالكية - قالوا الدأخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك ، إلا إذا شئ

ما بين يدي المصلي فريقا له .

تفصيل في المذاهب (١) ، وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب (٢) ويسن للمصلي أن يدفع المار بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد ، فإن لم يرجع فبذمعه بما يستطيعه ، ويقدم الأسهل فالأسهل ، بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

هذه هي أحكام السترة ، وهي من السنن أو المندوبات الخارجة عن هيئة الصلاة ، ويعتق من هذه السنن الأذان ، والاقامة ، وسيأتي بيانها .

### مكروهات الصلاة

العبث التلذذ بيده ، في ثوبه ، أو لحيته ، أو غيرها

وأما مكروهاتها : فمنها العبث التلذذ بيده في ثوبه ، أو لحيته ، أو نحو ذلك بدون حاجة ، أما إذا كان لحاجة ، كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذي ، فلا يكره .

(١) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصل لم يتخذ سترة ، إما المستقيم فالمرور بين يديه كغيره ، وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر ، وأما أمام غيره فلا . الحنفية — قالوا : يجوز لمن يطوف بالبيت أن يمر بين يدي المصلي . وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة ، وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وإن لم يكن بين المصلي والمار سترة .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرمها . الشافعية — قالوا : يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقاً . (٢) الحنفية — قالوا : أن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده ، وإن كان يصلي في مسجد صغير ، فإنه يحرم المرور من موضع قدمه إلى حائط القبلة ، وقدر باربعين ذراعاً على المختار . المالكية — قالوا أن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين ستريته ، ولا يحرم المرور من وراءها ، وإن صلى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط . الشافعية — قالوا أن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وستريته هو ثلاثة أذرع فاقبل .

الحنابلة — قالوا : إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت ، وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

(٣) الحنفية — قالوا : يرخص له في فعل ذلك ، وإن لم يجدوه سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسميع ، وللمرأة أن تصفح بيدها مرة أو مرتين . المالكية — قالوا : يندب له أن يدفع المار بين يديه .

### فرقة الأصابع ونشيبها في الصلاة

تكره فرقة الأصابع لقوله ﷺ : « لا تمسح أصابعك وأنت في الصلاة » رواه ابن ماجه ، ويكره تشبيك الأصابع ، لأن النبي ﷺ رأى رجلاً شبك أصابعه في الصلاة ففرح ﷺ بينها ، رواه الترمذی ، وابن ماجه .

### وضع المصلى يديه على خصره والتفات

يكره أن يضع المصلى يده على خصره ، وكذا يكره أن يلتفت يمينا أو يسارا لغير حاجة ، كحفظ متاعه ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

### وضع الآية على الأرض وينصب الركبة في الصلاة

ومنها الاقواء ، وهو أن يضع اليدين على الأرض ، وينصب ركبتيه ، لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « نهاني رسول الله ﷺ عن نقرتك في الديك ، واقعاء كاعاء الكلب ، والتفاتات كالتفات الثعلب » ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبه تحت الخط (٢)

### مد الذراع وتشمي الكعب منه

ومنها افتراش ذراعيه ، أي مذهما ، كما يفعل السبع ، ومنها تشمي كعبه عن ذراعيه ، وهو مكروه باتفاق ، إلا أن المالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : المكروه هو الالتفات بالمتع فقط ، أما الالتفات بالعين يمنة أو يسرة فمباح ، وبالمصدر إلى غير جهة القبلة تسدر ركن كامل مبطل للصلاة .  
الشافعية — قالوا يكره الالتفات بالوجه . أما بالمصدر فمبطل مطلقا لأن فيه انحرافا عن القبلة .

المالكية — قالوا : يكره الالتفات مطلقا ، ولو بجميع جسده مادامت رجلاه للقبلة ، والا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن الالتفات مكروه ، وبطلت الصلاة به إن استدار بجملته ، أو استدير القبلة ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف ، فلا تبطل الصلاة إن التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بمصدره ووجهه ، لأنه لم يستدير بجملته .

(٢) المالكية — قالوا : الاقواء بهذا المعنى محرم ، ولا يبطل الصلاة على الإظفر ، وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها أن يجعل يظفون أصابعه للأرض ناصبا بدميه ، فجاءل أظفريه على عقبه ، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

(٣) المالكية — قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة أو إذا كان مشمرا قبل الفجر .

### الاشارة في الصلاة

ومنها الاشارة بالمعين أو الحاجب واليدونحوهما ، الا اذا كانت الاشارة لحاجة - كرد السلام ونحوه ، فلا تكره ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الصنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

**شد الشعر على مؤخر الرأس عند الدخول في الصلاة أو بعده**

ومنها عقم شعره ، وهو شده على مؤخر الرأس ، بأن يفعل ذلك قبل الصلاة ، ويملى وهو على هذه الحالة ، أما فعله في الصلاة فمبطل ، اذا اشتد على عقم كثير ، وهذا متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

**رفع المصلى يديه من خلفه أو قدامه وهو يصلى**

منها رفع يديه بين يديه ، أو من خلفه في الصلاة ، لقوله ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » ورواه الشيخان .

**اشتغال الصماء ، أو لف الجسم في الحرام ونحوه**

ومنها الاندراج في الثوب ، كالحرمان ونحوه ، بحيث لا يدع منفذا يفرج منه يديه ، ويمبر الفقهاء عن ذلك باشتغال الصماء ، فإن لم يكن له الاثوب فليتزجر به ، ولا يشتمل اشتغالة اليهود ، وهذا مكروه عند المالكية ، والصنفية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

فيها حاجة ودخلها كذلك ، أو شعر في الصلاة لا لأجلها فلا كراهة .

(١) الصنفية - قالوا : تكره الاشارة مطلقا ، ولو كانت لرد السلام ، الا اذا كان المصلى يدفع المار بين يديه ، فإن له أن يدفعه بالاشارة ونحوها ، كما تقدم المالكية - قالوا : الاشارة باليد أو الرأس لرد السلام واجبة في الصلاة ، أما السلام بالاشارة ابتداء فهو جائز على الجميع ، وتجوز الاشارة لأي حاجة ان كانت خفيفة ، ولا منعت ، وتكره للرد على مشقة .

(٢) المالكية - قالوا : شتم الشعر ان كان لأجل الصلاة كسره ، والا فلا .

(٣) الحنابلة - قالوا : ان اشتغال الصماء المكروه ، هو أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحت ثوب آخر ، والا لم يكره الشافعية - لم يذكروا اشتغال الصماء في مكروهات الصلاة .

### مسد للرداء على الكتف ونحوه

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه — الحرام أو الملاء — بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر « وأن يغطي الرجل فاه » ، وهذا إن كان بغير عذر ، وألا فلا يكره .  
ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ، ثم يلقى طرفه على كتف الأيسر ، ويترك الآخر مكشوفاً ، وهذا مكروه عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### اتمام قراءة السورة حال الركوع

ومنها اتمام قراءة السورة حال الركوع ، أما اتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فمبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الأتيان بالكبيرة ونحوها في غير محلها

ومنها الاتيان بالأذكار المشروعة للانتقال من ركن إلى ركن في غير محلها ، لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهاؤه عند انتهائه ، فيكره أن يكبر للركوع مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول : « سبح الله لمن حمده » بعد تمام القيام ، بل المطلوب أن يمتلأ الانتقال بالكبيرة وغيره من أوله إلى آخره ، وهذا الحكم عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : إلغاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد لإمام المسجد ، ويندب أن يكون طوله ستة أذرع ، وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ، ويقوم مقامه (البهرس) .  
الشافعية — لم يذكروا سد للرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

(٢) الحنفية — قالوا : أن اتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كاتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم ، كما تقدم ، إلا أن الكراهة في اتمام الفاتحة حال الركوع تحريرية ، بخلاف اتمام السورة .

(٣) الحنابلة — قالوا : أن ذلك مبطل للصلاة إن تعدد ، فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلاً بطلت صلاته إن كان عامداً ، ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهياً ، لأن الأتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهاؤه واجب .

المالكية — قالوا : أن ذلك خلاف المندوب ، لأن الأتيان بالأذكار المشروعة للانتقال في أتمدائها مندوب ، كما تقدم .

### تغميس العينين ، ورفع البصر إلى السماء في الصلاة

ومنها تغميض عينيه إلا لصحة ، كتغميضها عما يوجب الاستغفار والتلوي ، وهذا متفق عليه .  
ومنها رفع بصره إلى السماء ، لقوله ﷺ : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء  
— أي في الصلاة — لينتھن أو لتخطفن أبصارهم » رواه البخاري ، وهذا مكروه مطلقا عند  
الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### التكليس في قراءة السورة ونحوها

ومنها أن يقرأ في الركعة الثانية سورة أو آية فوق التي قرأها في الأولى كأن يقرأ في  
الركعة الأولى سورة « الانشراح » ، وفي الثانية « الضحى » ، أو يقرأ في الأولى ( قد أطلع  
من ركعها ) وفي الثانية ( والشمس وضحاها ) ونحو ذلك . أما تكرار السورة في ركعة واحدة  
أو في ركعتين ، فمكروه في الفرض والنفل ، إذا كان يحفظ غيرها ، وهذا مكروه عند  
المالكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الصلاة إلى مكانين ونحوه

ومنها أن يكون بين يدي المصلي تتور أو مكانون فيه جمر ، لأن هذا تشبه بالمجوس ،  
فلا نسا للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### الصلاة في مكان به صورة

ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها ، فإذا لم يشغله لا يكره  
الصلاة إليها ، وهذا عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت  
الخط (٤) .

(١) المالكية — قالوا : أن كان ذلك للموعظة والاعتبار بآيات السماء ، فلا يكره .  
الحنابلة — استوتوا من ذلك الرفع حال انتجش ، فإنه لا يكره .  
(٢) الحنفية — قالوا : أن هذا مقيد بالصلاة المفروضة ، أما النفل فلا يكره فيه  
التكرار .

الحنابلة — قالوا : أنه غير مكروه ، وإنما المكروه تكرار الفاتحة في ركعة واحدة ، وقراءة  
القرآن كله في صلاة فرض واحدة لا في صلاة نفلة .

(٣) الشافعية — ولم يذكروا أن الصلاة إلى تتور أو مكانون مكروهة .

(٤) الحنفية — قالوا : تكره الصلاة إلى صورة الحيوان مطلقا ، وإن لم تشغله ، سواء  
كانت فوق رأس المصلي ، أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه ، أو يساره أو بعذائه ، وأشد ما

### الصلاة خلف صف فيه فرجة

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة بهذا مكروه باتفاق الأئمة ، أما بعد الصلاة  
فانظر مذهبه تحت الخط (١) .

### الصلاة في قارعة الطريق والمزابل ونحوها

ومنها الصلاة في المزبلة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق . والحمام ، ومماطن الابل — أي  
مباركتها — فانها مكروهة في كل هذه الأماكن ولو كان المصلي آمناً من النجاسة ، وهذا الحكم  
ينطبق عليه بين الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة فانظر ما قالوه تحت  
الخط (٢) .

### الصلاة في القبرة

وكذا تكره الصلاة في المقابر على تفصيل في المذهب (٣) .

تكرامة ما كانت أمامه ، ثم فوقه ، ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه ، ألا أن تكون صغيرة بحرفين  
لا تظهر إلا بتأمل كالصورة التي على الدينار ، فلو صلى ، ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره ،  
وكذا لا تكره الصلاة إلى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس ، أما صورة الشجر ،  
فإن الصلاة لا تكره إليها إلا إذا شغلته .

والحنابلة يقولون يكره أن يصلى إلى صورة منصوبة أمامه ، ولو صغيرة لا تبدو  
للناظرين إلا بتأمل ، بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة ، أو خلفه ، أو فوقه ، أو عن أهله  
بجانبية .

(١) الحنابلة : قالوا : أن كان يصلى خلف الصف الذي فيه فرجة ، فإن كان وحده  
بطلت صلاته ، وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية : قالوا : تجوز الصلاة بالإكرامة في المزبلة والمجزرة ، وبحجة الطريق  
بما أي وسبيلها ، إن أمنت النجاسة ، أما إذا لم تؤمن ، فإن كانت محققة أو مظنونة ، كانت  
الصلاة باطلة ، وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط ، إلا في محجة الطريق إذا صلى  
فيها ، لم يضيئ المتجد ، وذلك في الطهارة ، فلا إعادة عليه ، وأما في مماطن الابل — أي معان  
بزواجها للشرب الثاني ، المسمى : عللاً — فهي مكروهة ، ولو أمنت النجاسة ، وتعاد الصلاة  
في الوقت ، ولو كان عامداً على أحد قولين ، وأما الصلاة في مبيتها ، ومقيلها ، فليست  
بمكروهة ، على المتمد إذا أمنت النجاسة . . . . . الحنابلة : قالوا : الصلاة في المزبلة ، و  
المجزرة ، وقارعة الطريق ، والحمام ، ومماطن الابل حرام ، وباطلة . إلا لغير : كان حبسي  
مهماً ، وظلها سقطت إلا صلاة الجنائز فتصح بالقبرة وعلى سطحها .

(٣) الحنفية : قالوا : تكره الصلاة في القبرة إذا كان القبر بين يدي المصلي بغيره .

### مكروهات الصلاة مجتمعة

ذكرنا مكروهات الصلاة مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها . فلنظرها تحت

• (الخطأ ١)

— لو صلى صلاة الفاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه . أو فوقه . أو تحت ما هو واقف عليه ، فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أحد للصلاة . لا نجاسة فيه . ولا قذر ، والا فلا كراهة ، وهذا في غير قبور الأنبياء عليهم السلام ، فلا تكره الصلاة عليها مطلقاً .

الخطأ ١ — قالوا : أن الصلاة في المقبرة ، وهي ما احتوت على ثلاثة قبور ، فأكثر في أرض موقوفة للدفن ، باطلة مطلقاً ، أما إذا لم تحتو على ثلاثة ، بأن كان بها واحد ، أو اثنان ، فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر ، والا كرهه .

الشافعية — قالوا : تكره الصلاة في المقبرة غير المنبوشة ، سواء كانت القبور خلفه ، أو أمامه ، أو على يمينه ، أو شماله ، أو تحته إلا قبور الشهداء والأنبياء ، فإن الصلاة لا تكره فيها ما لم يقصد تعظيمهم ، والا حرم ، أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل ، فإنها باطلة لوجود النجاسة بها .

المالكية — قالوا : أن الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة إن أمنت النجاسة ، فإن لم تؤمن النجاسة ففيه التمسك المتكسر في الصلاة في القبلة ونحوها .

(١) الخطئية — عدوا المكروهات ، كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة عبداً ، وهو مكروه تحريماً ، إلا أن اثم ترك الواجب أشد من اثم ترك السنة المؤكدة ، عبثه بقبو به وبذنيه ، رفع الحمى من أمامه مرة إلا للجد ، فرقة الأصابع ، تشبيكها ، التفسر ، الالتفاف بعنقه لا بعينه فإنه مباح ، ولا بصدرة ، فإنه مبط ، الاقواء ، اغتراس فرائجه ، تشمير كفيه عن ذراعيه ، صلته في السراويل ونحوها ، مع قدرته على لبس القميص ، رد السلام بالإشارة المتربع بلا عذر ، علق شعره ، الاعتجار ، وهو شد الرأس بالمخاديل مع ترك وسطها مكشوفاً ، رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، سدل أزاره ، اندراجة في الثوب ، بحيث لا يدع هذا يفرج يديه منه فجعل الثوب تحت ابطة الأيمن ، وطرخ جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه ، اتمام القراءة في غير حالة القيام ، اطالة الركعة الأولى في كل شبلغ من التطوع ، إلا أن يكون مروياً عن النبي ﷺ . أو مأثوراً عن صحابى . كقراءة « سبح » و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » في الوتر ، لأنه ملحق بالنوافل في القراءة ، تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى : ثلاث آيات ، فأكثر في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق . والنفل على الأصح . تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض . أما النفل فلا يكره فيه التكرار ، قراءة سورة أو آية فوق التي قرأها ، فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين . كان يقرأ في الأولى « قل هو الله أحد » وفي



— الثانية (قل أعوذ برب الفلق) لما فيه من شبه التفضيل والهجر، ثم تطيب قصدا، تروحيه بالروحة، أو بالنوب مرة أو مرتين، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته، تحويل أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حالة التشهد، ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام، التثاؤب، فإن غلبه فليكنظم ما استطاع، كأن يفتح ظهر يده اليمنى، أو كفه على فيه في حال القيام، ويضع ظهر يساره في غيره، تخميس عينيه الأصلحة، رفع بصره للسماء، التملق، العمل القليل الخافى للصلاة، أما المطلوب فيها فهو منها، كتصريك الأصابع، ومنه قتل قملة بمندها، أخذها من غير عذر فإن شغلته بالمض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها، تغطيته أنفه وفمه، وضع شيء لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة، أو يشغل باله، السجود على كثر عمامته، الالتصاق على الجبهة في السجود بلا عذر، كعرض قائم بالأنف، وهو يكره تعريفا، الصلاة في الطريق، وفي الحمام، وفي الكيف وفي العبارة، الصلاة في أرض الغير بلا رضاه، الصلاة قريبا من نجاسة، الصلاة مع شدة الحر بالبول، أو الغائط، أو الريح، فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة نجس له قطمها، إلا إذا خلف فوات الوقت أو انجماعة، الصلاة في ثياب ممتلئة لا تصان عن الدنس، الصلاة وهو مكشوف الرأس بكسلا، أما أن كان للثقل والتضرع فهو جلتز بلا كراهة، الصلاة بحضرة طعام يعيل ظممه إليه، إلا إذا خلف خروج الوقت أو الجماعة، الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال، كالزينة ونحوها، أو يغفل بالخشوع، كاللهو والناجب، ولهذا نهى عن الاتيان للصلاة بالهولة، بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار، عد الآي والتسبيح باليد، قيام الامام بجملته في المحراب، لأقيامه خارجه وبسجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة، قيام الامام على مكان مرتفع بقدر فراق على المعتمد، أو قيامه على الأرض وحده، وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه، أن يضمن الانسان نفسه بمكان في المسجد يصلى فيه، بحيث يصير ذلك عادة له، القيام خلف صف فيه فرجة، الصلاة في ثوب فيه تصاوير، أن يصلى الى صورة، سواء كانت فوق رأسه، أو خلفه، أو بين يديه، أو بحذاءه، إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح، الصلاة الى تمبور أو كانون فيه جمرة، أما الصلاة الى القنديل والسراج فلا كراهة فيها، الصلاة بحضرة قوم نيام، مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة، تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا ليسر عليه.

الشافعية — عدوا مكروهات الصلاة، كما يأتي: الالتفات بوجهه لا بعينه في غير المستطى بلا حاجة وأما المستطى، وهو الذي يصلى مستلقيا على ظهره، لعذر فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته، جلت يديه في كفه عند تكبيرة التحريم، وعند الركوع والسجود.

• • • • •

وعند القيام من التشهد الأول وعند الجلوس له • أو للإخير بالنسبة للذكر دون الأنثى •  
 الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما • ولومن أغرس بلا حاجة • أما إذا كانت الإشارة  
 لحاجة • كرد السلام ونحوه • فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب • والا بطلت • الجهر  
 في موضع الأسرار وعكسه بلا حاجة • جهر المأموم خلف الإمام إلا بالتأمين • وضع اليد  
 في الخافضة بلا حاجة • الأسراع في الصلاة مع عدم النقص عن الواجب والا بطلت •  
 الصاق الزجل غير المأري عضديه بجنبه وبطنه بفخذه في ركوعه وسجوده • أما الأنتى  
 والمأري • فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه إلى بعض • الاتصاف لتقديم نفسه • ضرب  
 الأرض بجمته حال السجود مع الطمأنينة • والا بطلت • وضع خراعيه على الأرض حال  
 السجود • كما يدها السبع بلا حاجة • ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لنزول الإمام في المحراب  
 أما هو فلا يكره له على الرأبج والمبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول •  
 ولو بما يندب بعد التشهد الأخير إذا كان غير مأموم • والا فلا كراهة • والاضطباع المتقدم  
 تفسيره • تشبيك الأصابع • فرقعتها • اسبال الأزار • أي ارتداؤه على الأرض • تغميض  
 بصره لنزول عثر • والا فقد يجب إذا كانت المصروف عراة • وقد يسن إذا كان يصلي إلى  
 حائط منقوش • رفع بصره إلى السماء ولا ينظر إلى السماء إلا عقب الوضوء فقط •  
 كف الشعر والثوب • تخفية القدم بيده أو غيرها لنزول حاجه • أما للحاجة • كفتح الثياب فلا  
 يكره • البسق أماما ويعملا لا يسارا • الصلاة مع مدافعة الحنث • الصلاة بحضرة ما تشتهه  
 نفسه من طعام أو شراب • الصلاة في الطريق التي يكثر فيها مرور الناس • كثارة الطريق  
 والمطاف • الصلاة في محال المعصية كالخمر والنحوه • الصلاة في الكيسية • الصلاة في  
 موضع ثلثه النجاسة • كزبيلة • ومجذرة • وممطن إبل • استقبال القبور في الصلاة  
 الصلاة وهو قائم على زجل واحدة • الصلاة وهو قارئ بين يديه • الصلاة عند غلبة النوم •  
 الصلاة منفردا عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت الجماعة مطلوبة • والا فلا • وهذا كله  
 إن انقضى الوقت • والا فلا كراهة أصلا •

الملكية :- قالوا : مكروهات الصلاة هي : التحدث قبل القراءة في الفرض الأصلي •  
 البسلة قبل الفاتحة أو سورة كذلة • وأما في النفل ولو منذراً فالأولى ترك التحدث والبسلة  
 إلا لمراعاة الخلاف • فالأولى حينئذ الاتيان بالبسلة في الفرض وغيره • الدعاء قبل  
 القراءة أو أثناءها • الدعاء في الركوع • الدعاء قبل التشهد • الدعاء بعد غير التشهد الأخير •  
 دعاء المأموم بعد سلام الإمام • الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة • الجهر بالتشهد • السجود  
 على ملبوس المصلي السجود على كور المعصاة ولا أعادة عليه إن كان خفياً كالخائفة  
 والمطافئ • فإن كان غير خفيف أعاد في الوقت • السجود على ثوب غير ملبوس للمصلي •  
 السجود على بساط أو حصير ناعم إن لم يكن فرش مسجد • والا فلا كراهة • القراءة في  
 الركوع أو السجود إلا إذا قصد بها في السجود الدعاء • تفضيص صيغة يدعو بها دائماً •

.. الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة ، تشبيك الأصابع ، فرقتها ، الإقماء ، وتقديم تفسيره ، للتخضر ، كما تقدم . نهميش المنيثين إلا لخوف شاغل ، رفع البصر الى السماء لغير موعظة ، رفع رجل واعتماد على أخرى الضرورة ، وضع قدم على أخرى ، اقتران القدمين دائماً . التفكير في أمور الدنيا ، حمل شيء . يكتم أو قسم ان لم يمنع ما في القسم خروج الحروف من مفارجها ، والا أبطل ، العبث بالحياة أو غيرها ، حمد العاطس : الإشارة باليد أو الرأس للرد على مشمت ، حرك الجسد لغير ضرورة ان كان قليلا عرفا ، أما لضرورة فجائز ، وان كثر أبطل . التلبس اختيارا ان كان قليلا عرفا والا أبطل الصلاة ، ولو اضطرازا . ترك سنة خفيفة عمدا ، كتكبيرة أو تسمية ، وأه ترك السنة المؤكدة فحرام . قراءة سورة أو آية في غير الأولين من الفريضة ، التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة رجلا كان المصفي أو امرأة ، والتسبيح لغير حاجة ، اشتغال السماء . الانطباع ، وتقديم تفسيرها ، أو يرفع المصلي بالإيماء شيئا يسجد عليه سواء اتصف ذلك الشيء بالأرض أو لا ، وإن ينقل الحصى من ظل أو شمس ليسجد عليه والدعاء بالجمعية لقادر على العربية .

التهابلة - عدوا مكروهات الصلاة كما يأتى : الصلاة بأرض الخسف ، الصلاة ببقعة نزل بها عذاب ، كارض بابل . الصلاة في الطلحون . الصلاة على سطح الطلحون ، الصلاة في الأرض السبعة ، ولا تكرر ببينة وكثيرة ولو مع صور ما لم تكن منصوبة أمامه ، سدل الرداء ، اشتغال السماء ، وقد تقدم تفسيرهما ، تغطية الوجه ، تغطية القسم والأنف ، وتشمير الكف بلا سبب ، شد الوسطيما يشبه شد الزنار ، شد وسط الرجل والمرأة على القدمين ، ولو بما لا يشبه الزنار كمنديل ، أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به القنوت في غير الوتر ، إلا لفازلة ، فانه يسن للامام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة ، الالتفات اليسير بلا حاجة ، سواء كان بوجهه فقط ، أو به مع حسده ، فان التفت كثيرا بحيث يستدير القبة بجملة ، بطلت صلاته ، ما لم يكن في التكبيرة أو في شدة خوف قائما لا يتأمل ، رفع بصره الى السماء الا في حال التجشئ ، اذا كان يصلي مع الجماعة فرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برأيه ، ولا كراهة في ذلك ، الصلاة التي حوزة منصوبة أمامه ، السجود على صورة ، حمل المصلي شيئا فيه صورة ولو صغيرة كالضرورة التي على الدرع أو الديار ، الصلاة التي وجهه الأدمى أو الحيوان ، الصلاة الى ما يشغله ، كمنطق مقنوش ، حمل المصلي ما يشغله ، استقباله شيئا من نار ، ولو سراجا ، وتنديلا ، وشدة موقدة ، اخراج لسانه ، ففتح فمته ، أن يقنت في فمه شيئا ، الصلاة الى مجلس يحدو الناس فيه ، الصلاة الى نائم ، الصلاة الى كافر ، الاستدأ الى شيء بلا حاجة ، بحيث لو أرسل ما استدأ اليه لم يسط ، والا بطلت الصلاة ، الصلاة مع ما يفسد كمالها ، كهر وبرد اقتران فراجه حال السجود ، كالسبح ، الإقماء ، وتقديم تفسيره ،

## ما يكره فصله في المساجد ، وما لا يكره المروء في المسجد

يكره اتخاذ المسجد طريقا للاحاجة على تفصيل في المذاهب (١) .

## النوم في المسجد والأكل فيه

يكره النوم في المسجد على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

— أن يصلى مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح ، الصلاة حال اشتياقه الى طعام أو شراب أو جماع ، تغليب الحمى ، العبث ، وضع يده على خصرته ، ترويمه بمروحة إلا الحاجة ما لم يكثر ، والا بطلت صلاته ، كماسياتي في البطلات ، كثرة اعتماده على أحد قدميه تارة ، والقدم الثانية أخرى ، فرقة أصابعه ، تشبيكه ، اعتماده على يده حال جلوسه ، الصلاة وهو مكتوف باختياره ، عقص شعره ويقدم تقديره ، كك الشعر والثوب ، جمع ثوبه بيده إذا سجد ، تخصيص شيء للسجود عليه بجهة ، مسح أثر السجود ، الصلاة الى مكتوب في الغلبة . تعليق شيء في القبلة كالسيوف والمصحف ، تسوية موضع سجوده بلا عذر ، تكراره الفاتحة في ركعة . أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو في صلاة الغرض فلا يكره ، قراءة القرآن كله في فرض واحد .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تحريما اتخاذ المسجد طريقا بغير عذر ، فلو كان لعذر جاز ، ويكفي أن يصلى تحية المسجد كل يوم مرة واحدة ، وأن تكرر دخوله ، ويكون فاسبقا إذا اعتاد المرور فيه لمجرد عذر بحيث يتكرر مروره كثيرا ، أما مروره مرة أو مرتين فلا يفسق به ويفرج عن الفسق بنية الاعتكاف ، وإن لم يمكث .

المالكية — قالوا : يجوز المرور في المسجد أن لم يكثر ، فإن كثر كرهه أن كان بناء المسجد سابقا على الطريق ، والا فلا كراهة ، ولا يطلب المسار بتحية المسجد مطلقا . الشافعية — قالوا : يجوز المرور في المسجد للظاهر وللجب مطلقا ، وأما العائض فإنه يكره لها المرور به ، ولو لحاجة ، بشرط أن تأمن تلويث المسجد . والا حصرم ، ويسن أن يصلى المسار بالمسجد تحية كلما دخل أن كان متطهرا ، أو يمكنه التطهير عن قريب .

الحنابلة — قالوا : يكره اتخاذ المسجد طريقا للظاهر والتحجب ، وأن حرم عليه اللبس به تبلا وضوء ، وكذلك يكره للعائض ولنفساء أن أمن تلويث المسجد بلا حاجة ، فإن كان لحاجة فلا يكره للجميع ، ومن الحاجة كونه طريقا قريبا ، فتدنى الكراهة بذلك .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتك ، فإنه لا كراهة في نومهما به ، ومن أراد أن ينام به يقوى الاعتكاف ، ويفعل ما نواه من الطاعات ، فإن نام بعد ذلك نيام بلا كراهة .

وكذا يكره الأكل فيه لغير ممتكف على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

### رفع الصوت في المسجد

يكره رفع الصوت بالكلام أو الذكر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

— الشافعية — قالوا : لا يكره النوم في المسجد الا اذا ترتب عليه تهوئش ، كان يكون للنائم صوت مرتفع يتغلط .

— الحنابلة — قالوا : ان النوم في المسجد مباح للمتكف وغيره ، الا انه لا يطام أطعم المصلين لأن الصلاة الى النائم مكروهة ، ولهم أن يقيموه اذا نمل ذلك .

— المالكية — قالوا : يجوز النوم في المسجد وقت القيلولة ، سواء كان المسجد بالبادية أو الحاضرة ، وأما النوم ليلا فانه يجوز لمسجد البادية دون الحاضرة فانه يكره لمن لا منزل له ، أو لمن صعب عليه الوصول الى منزله ليلا ، وأما السكنى دائما ، فلا تجوز الا لرجل تجرد للمعبادة ، أما المرأة فلا يصل لها السكنى فيه .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تنزيها أكل ما ليست له رائحة كريهة ، أما ما كان له رائحة كريهة كالثوم والنبث فإنه يكره تحريما ، ويمنع أكله من دخول المسجد ، ومثله من كان فيه بفسر تؤذى رائحته المصلين ، وكذا يمنع من دخول المسجد كل مسؤذ ، ولو بلسانه ، — المالكية — قالوا : يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى المساجد أن يأوؤا اليها ويأكلوا فيها ما لا يقذر ، كالتمر ، ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقدير ، اذا أمن تقذير المسجد به بفرش سفرة أو سباط من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ما له رائحة كريهة أما هو فيحرم أكله في المسجد .

— الشافعية — قالوا : الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقذير المسجد ، كالكحل السائل والسمن ، وكل ما له دسومة والا حرم ، لأن تقذير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام ، وان كان طاهرا ، أما اذا ترتب عليه تقذير المسجد بالطاهر لا تقذيره ، كالكحل ونحوه الفسول في المسجد فمكروه .

— الحنابلة — قالوا : يباح للمتكف وغيره أن يأكل في المسجد أي نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوثه ، ولا يلقي العظام ونحوها فيه ، فان فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك ، هذا فيما ليس له رائحة كريهة ، كالنوم والنبث ، والا كره ، ويكره لأكل ذلك ومن في حكمة كالأبغر دخول المسجد ، فان دخله استحب أخراجه دفعا للاذى ، كما يكره إخراج الرييح في المسجد لذلك .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد ان ترتب عليه تهوئش على المصلين أو يتغلط للناظرين ، والا فلا يكره ، بل قد يكون أفضل اذا ترتب عليه إيقاظ

### البيع والشراء في المسجد

يكره أيقاع العقود كالبيع والشراء ، على تمصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

### نقش المسجد وأحوال شيء نجس فيه

ومنها نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة ، أما نقشه بهما فهو حرام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبيهم تحت الخط (٢) .

بـ قلب الذآكر ، وطرد النوم عنه ، وتشبيطه للطاعة ، أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يهل يكره تحريماً ، وإن كان بما يهل ، فإن ترتب عليه تهويش على المصلى أو نحو ذلك كره ، وإلا فلا كراهة ، ومطل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للمصلاة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقاً .

الشافعية - قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصل ، أو مدرس ، أو قارئ ، أو مطلع ، أو نائم لا يسن إيقاظه ، وإلا فلا كراهة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يهل ، كمطالبة الأحاديث الموضوعة ونحوها ، فإنه يجرم مطلقاً ، وإن كان بما يهل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهويش ونحوه .

المالكية - قالوا : يكره رفع الصوت في المسجد ، ولو بالذكر والعلم ، واستثنوا من ذلك أموراً أربعة : الأولى : ما إذا احتاج المدرس إليه لسماع المتعلمين فلا يكره ، الثاني : ما إذا أدى الرغص إلى التهويش على مصل فيجرم ، الثالث : رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى فلا يكره ، الرابع : رفع صوت المرباط بالكبير ونحوه فلا يكره .

الحنابلة - قالوا : يكره أيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ، أما عقد الهبة ونحوها ، فإنه لا يكره ، بل يستحب فيه عقد النكاح ، ولا يكره للمعتكف أيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون انفصال السلطة ، أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية - قالوا : يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد بشرط أن يكون في ذلك تغليب ونظر للمبيع وإلا فلا كراهة ، وأما البيع في المسجد بالمسرة فيجرم ، أما الهبة ونحوها ، وعقد النكاح ، فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ، والمراد بمقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط ليست من شروط صحته ولا كلام كثير .

الحنابلة - قالوا : يجرم البيع والشراء والإجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل ، ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية - قالوا : يجرم اتفاد المسجد لمجلا للبيع والشراء إذا أدرى بالمسجد - أضع حرمة - فإن لم يزر كرهه إلا حاجة ما لم يضيق على مصل فيجرم ، أما عقد النكاح به فإنه يجوز المستكف .

(٢) المالكية - قالوا : يكره نقش المسجد وتزويقه ، ولو بالذهب والفضة ، سواء كان

ويحرم ادخال النجس والمتنجس فيه ولو كان جلفا ، فلا يجوز الاستصحاب فيه بالزيت أو الدهن المتنجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تجصيمه بالنجس ، ولا البول فيه ونحوه ، ولو في إفساء ، إلا اضرورة ، ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالفضل المتنجس ، فإنه يجوز للعاجلة ، وينبئ الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه ، وهذا الحكم عند المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### ادخال الصبيان والمجانين في المسجد

ومنها ادخال الصبيان والمجانين في المسجد على تمثيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢)

ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه ، أما تجصيم المسجد وتشييده فهو مندوب .  
الحنفية - قالوا : يكره نقش المصراပ် وجدران القبلة بجم ماء ذهب إذا كان النقش بمنال . حلال لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم ، ولا يكره نقش سقفه وباقى جدرانه بالمال الحلال المملوك : والأحرام ، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خفي ضياع المال في أيدي الظلمة ، أو كان فيه حيلة للبناء ، أو غلظ الواقف مثله .

(١) الحنفية - قالوا : يكره تحريما كلما ذكر من ادخال النجس والمتنجس فيه أو الاستصباح فيه بالنجس ، أو بنائه بالنجس ، أو البول فيه .  
الحنابلة - قالوا : أن أدى ادخال النجس أو المتنجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد جبرم الادخال . إلا فلا ، وأما الاستصباح فيه بالنجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في أناء ، أما بناؤه وتجصيمه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا غلب على الظن أنهم يدخسون المسجد يكره تحريما ادخالهم ، وإلا يكره تنزيها .

المالكية - قالوا : يجوز ادخال الصبي المسجد إذا كان لا يثبت ، أو يكف عن اللعب إذا نهى عنه ، والأحرام ادخاله ، كما يحرم ادخاله وادخال المجانين إذا كان يؤدي إلى تنجيس المسجد .

الشافعية - قالوا : يجوز ادخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تطوئته والحق ضرر بمن فيه ، وكشف عورته ، وأما الصبي المميز فيجوز ادخاله فيه إن لم يتخذ وليا . إلا يحرم .

الحنابلة - قالوا : يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة ، فإن كان لحاجة كتحليم الكتانية فلا يكره ، ويكره ادخال المجانين فيه أيضا .

### البصق أو المضاط بالمسجد

ومنها البصق والمضاط بالمسجد ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط (١) .

### نشد الشيء الضائع بالمسجد

ومنها نشد الضالة فيه ، وهي الشيء الضائع ، لقوله ﷺ : « إذا رأيتم من ينشد الضالة في المسجد فقولوا له : لا ردها الله عليك » ، وهذا الحكم منطبق عليه إلا أن للشافعية فيه تفصيلا ، فانظره تحت الخط (٢) .

### انشاد الثمر بالمسجد

ومنها انشاد الثمر على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : أن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دفنها بالتراب . فإنه لا يائمه أصلا ، وإن بصق قبل أن يحفر فإنه يائمه ابتداء ، فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الاثم ، ومثل ذلك ما لو بصق على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الاثم بحك بصاقه حتى يزول أثره ، فإن بصق بدون أن يفعل شيئا من ذلك فقد فعل محرما .  
الحنابلة - قالوا : أن البصاق في المسجد حرام ، فإن كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصاء ، فإن دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الاثم ، وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه ، ولا يكفي أن يغطيها بالحصير ، وإن لم ير بصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

المالكية - قالوا : يكره البصاق القليل في المسجد إذا كانت أرضه بلاطا ، ويهرم الكثير ، أما إذا كانت أرضه مفروشة بالحصاء ، فإنه لا يكره .  
- الحنفية - قالوا : أن ذلك مكروه تحريما ، فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المضاط والبلغم ، سواء كان على جدرانه أو أرضه ، وسواء كان فوق الحصير أو تجتصها ، فإن فعل وجب عليه رفعه ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية ، أو مبلطة ، أو مفروشة ، أو غير ذلك .

(٢) الشافعية - قالوا : يكره فيه انشاد الضالة إن لم يهرس على المصلين أو الداعين والأحرم ، وهذا في غير المسجد الحرام ، فإنه لا يكره فيه انشاد الضالة لأنه مجمع الناس .

(٣) الحنفية - قالوا : الثمر في المسجد إن كان مشتملا على مواضع وحكم وذكر تسمية الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن ، وإن كان مشتملا على فحش الألفاظ والأزمان ، وتاريخ الأمم فمباح ، وإن كان مشتملا على هجو وسفح ، فحرام ، وإن كان مشتملا على وصف



### السؤال في المسجد ، وتعليم العلم به

لا يجوز السؤال في المسجد ، ولا إعطاء السائل صدقة فيه ، على تفصيل في المذاهب (١) ، ويجوز تعليم العلم في المسجد ، وقراءة القرآن والمواظ ، والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين ، باتفاق ، وسطح المسجد له حكم المسجد ، فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد ، أما الخازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .

### الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه وأغلاقه في فحش أوقات الصلاة

ومنها الكتابة على جدرانه ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط (٢) ، ويباح

في الخدود والقُدود والشعور والفصور ، فمكروه أن لم يترتب عليه ثوران الشهوة ، والأحرم .  
الحنابلة — قالوا : الشعر المتعلق بمدح النبي ﷺ ونحوه مما لا يحرم ، ولا يكره ، ويباح انشاده في المسجد .

الملكية — قالوا : انشاد الشعر في المسجد حسن أن تضمن ثناء على الله تعالى ، أو على رسوله ﷺ أو حساً على خير ، والأفلاحيوز .  
الشافعية — قالوا : انشاد الشعر في المسجد أن اشتمل على حكم ومواعظ وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ، ولم يشوش جائز ، والأحرم .

(١) الحنابلة — قالوا : يكره سؤال الصدقة في المسجد ، والتصدق على السائل فيه ، ويباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الضعيف .  
الشافعية — قالوا : يكره السؤال فيه ، إلا إذا كان فيه تهويش فيحرم .  
الملكية — قالوا : ينهي عن السؤال في المسجد ، ولا يعطى السائل ، وأما التصديق فيه فجائز .

الحنفية — قالوا : يحرم السؤال في المسجد ، ويكره إعطاء السائل فيه .  
(٢) الملكية — قالوا : أن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشتمل المصلى ، سواء كان المكتوب قرآناً أو غيره ، ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه ، ويحرم الاستناد لما كتب فيه من القرآن ، بأن يجعله خلف ظهره .  
الحنابلة — قالوا : تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وإن كان فعل ذلك من حال الوقف حرم فعله ، ووجب الضمان على الفاعل ، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .

الحنفية — قالوا : لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد خوفاً من أن تسقط وتهلك بوطء الاستخدام .

الوضوء في المسجد ما لم تؤد إلى تقذيره ببصاق أو مفناط ، والا كان حراما عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وكذلك يباح اخلاق المسجد في غير أوقات الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، ما عدا الحنفية ، فإن لهم تفصيلا فانظره تحت الخط (٢) .

### تفصيل بعض المساجد على بعض بالنسبة للصلاة فيها

الشرعية الإسلامية لا تفضل مكانا على آخر لذاته ، ولكن التفاضل بين الأكنسة كالتفاضل بين الأشخاص ، إنما يكون بسبب ميزة من المزايا المعنوية ، فالتفاضل بين مسجد وآخر إنما يأتي بسبب كون المسجد قد وقع فيه من الحوادث الدينية والأدبية أكثر من صاحبه ، مثلا المسجد الحرام بمكة ، مركز الكعبة التي أمرنا الله تعالى بعبادته على كيفية خاصة عندها ، وكذلك المسجد النبوي بالمدينة ، له من الفضل بقدر ما وقع فيه من الحوادث الدينية العظيمة ، كنزول الوحي فيه وكونه مركزا لأئمة الدين الذين تلقوا قواعده عن رسول الله ﷺ ، وهكذا ، ولهذا فضل الفقهاء بعض هذه المساجد على بعض ، بحسب ما ترجح عندهم من المزايا الدينية الواقعة فيها ، ولهذا كان في هذا التفاضل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) ، على أن المراد بالتفاضل بينها هنا إنما هو بالنسبة للصلاة فيها ، لا بالنسبة لذاتها .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا : الوضوء في المسجد مكروه مطلقا .  
(٢) الحنفية — قالوا : يكره اخلاق المساجد في غير أوقات الصلاة الا لخوف على متاعه ، فإنه لا يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعظمها مساحة ، ثم أقربها للمصلى ، والمسألة في المسجد المد لسماح الدروس الدينية أفضل من الأقدم ، وما بعده ، ومسجد الحمى أفضل من المسجد الذي به جماعة كثيرة ، لأن لسه حقا ، فينبغي أن يؤديه ويعمره ، فالأفضل أن يصلى في مسجد أن يصلى في المساجد المذكورة بهذا الترتيب .

الشافعية — قالوا : أفضل المساجد المكي ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا ، ما لم يكن أمامه ممن يكره الاقتداء به ، والا كان قليل الجمع . أفضل منه ، وكذا لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع ، لكونه إمامه ، أو تحضر الناس بحضوره ، والا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المالكية — قالوا : أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد

## مبطلات الصلاة

لنذكر لك مبطلات الصلاة مجتمعة في المذهب تحت الخط (١) ، ثم نذكر لك بعد ذلك المتفق عليه والمختلف فيه من هذه المبطلات مشروحا .

— الأقمى ويعد ذلك المساجد كلها سواء ، نعم الصلاة في المسجد القريب أفضل لحق الجوار .  
الحنابلة — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقمى ، ثم المساجد كلها سواء ، ولكن الأفضل أن يصلّى في المسجد الذى تتوقف الجماعة فيه على حضوره ، أو تقام بغير حضوره ، ولكن ينكسر قلب أمامه ، أو جماعته بمسدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ، ثم الأبعد .

(١) الشافعية — قالوا : مبطلات الصلاة : الحدث بإقسامه السابقة سواء كان موجبا للوضوء أو الغسل ، الكلام في الصلاة ( وسياقته تفصيل القدر المبطل ) ، البكاء والأثني ، والفعل الكثير الذى ليس من جنسها ، أو من جنسها ، وقد تقدم تفصيله ، ومنه تحريك يده يرفعها وخفضها أو تحريكها إلى جهة اليمين وعودها إلى جهة الشمال ، أو العكس ثلاث مرات ، بحيث يحسب الذهاب والموود مرة واحدة مع الاتصال ، وأما مع الانفصال ، فكل منهما يعد مرة ، بخلاف ذهاب الرجل وعودها ، فإن كلا منهما يعد مرة ، ولو مع الاتصال ، الشك في النية ، أو في شيء من شروط صحة الصلاة ، أو كيفية النية ، بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصيا مثلا ، وإنما يبطل الشك في ذلك كله أن دله زما يسع ركعا من أركان الصلاة إلا فلا ، نية الخروج من الصلاة قبل تمامها ، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها ، تعليق قطع الصلاة بشيء ، ولو محالا علويا ، كأن يقول بقلبي ، أن جاء زيد قطعت الصلاة ، أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال علقى كالجمع بين الصدين مثلا . فينزع ، صرف نية الصلاة إلى صلاة أخرى إلا الفرض ، فله أن يصرفه إلى الفسل إذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم ، طرو الردة أو الجنون في الصلاة ، انكشاف المصورة في الصلاة مع القدرة على سترها ، على ما تقدم ، أن يجسد من يصلّى عريانا مستترا ، على ما تقدم ، اتصال نجاسة غير معفو عنها ببذنه أو بملبوسه ولو داخل عينيه أثناء الصلاة ، وإنما تبطل بذلك إذا لم يفارقتها سريعا بدون حملها أو حملها . اتصلت به ، تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدةين ، ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة ، وتطويل الشانى بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما الركعة الأخيرة ، وتطويل الجلوس بين الأخير ، ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في ، سبق المأموم أمامه بركنين فمليين ، أو المسجدتين في صلاة التسابيح فلا يضر مطلقا من غير عذر ، التسليم عدا ، ولو قوليا ، إبقاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة ، أو ظهور بعض ما ستر به من رجل أو لعلفة ، إقتدائه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره ، تكرير ركن فملى عدا ، وصول يخطو إلى جوفته .

المصلي ، ولو لم يؤكل ، تحصل من القبلة بالصدر ، تقسيم الركن الفعلي عمدا على نفسه .

المالكية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمدا ، ترك ركن من أركانها سهوا ، ولم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال إذا طال الأمر عرفا ، أما إذا سلم معتقدا الكمال ، ثم تذكر عن قرب ، فإنه يلحق ركعة النقص ويبنى على غيرها وتصح صلاته ، وأما إذا لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا ، فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به ، ويتم صلاته ، وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يعتد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص ، ولا يأتي بالركن المتروك ( عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا في ترك الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها ) ، رفس النية والمأوفا ، زيادة ركن فعلي عمدا كركوع أو سجود ، زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة عمدا إذا كان من جلوس ، الفقهية عمدا أوسهوا ، الأكل أو الشرب عمدا ، الكلام لمفسر لصالح الصلاة عمدا ، فإن كان لأصلها فن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره على ما تقدم ، التصويت عمدا ، النفخ بالسم عمدا ، القي عمدا ، ولو كان قليلا ، السلام حال الشك في تمام الصلاة ، طرو ناقض للوضوء ، أو تذكره ، كشف المورة المظلة ، أو شيء منها ، سقوط النجاسة على المصلي ، أو علمه بها أثناء الصلاة على ما تقدم ، فتح المصلي على غير أهله ، اللفظ الكثير ليس من جنس الصلاة ، طروشاغل عن اتمام فرض ، كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلا ، تذكر أولى الحاضرتين المشتركتين الوقت ، كالظير والعصر ، وهو في الثانية فإذا كان يصلي العصر ، ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته ، وقيل : لا تبطل ، بل يجري فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت ، زيادة أربع ركعات يقينا سهوا على الوجابية ، ولو كان مسافرا ، أو على الثلاثية ، واثنين على الثلاثية والوتر ، وزيادة . مثل الفعل المحدود ، كالعيد ، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإهام ، السجود المخرَّب على أهله قبل قيامه لقضاء ما عليه ، سواء كان السجود قبل أو بعد ، وأما إذا أدرك معه ركعة ، فإنه يسجد تبعا لسجود أمامه ، لكن إن كان السجود قبل السلام فسجده معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخيرها حتى يقضى ما عليه ، فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته ، السجود قبل السلام لترك سفة خفيفة ، كتكبيرة واحدة أو تسمية أو لترك مستحب كالقنوت ، ترك ثلاث من سنن الصلاة سهوا ، مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفا .

الحنابلة — عدوا مبطلات الصلاة كالآتي : العمل الكثير من غير جنسها بسلا ضرورة ، طرو نجاسة لم ينف عنها ، ولم تزل في الحال ، استدبار القبلة ، طرو ناقض للوضوء ، تعدد كشف عورة بخلاف ما لو كشفت بريع وسترت في الحال ، استناده استنادا لقوا لمفسر عذر ،

بحيث لو أزيل ما استند اليه لسط، رجوعه للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة أن كان عالما ذاكرة للرجوع ، تمده زيادة ركن فطري ، كركوع ، تقدم بعض الأركان على بعض عمدا ، سلامة عمدا قبل تمام الصلاة ، أن يلحن في القراءة لضا يغير المعنى مع قدرته على اصلاحه ، كضم تاء « أنتمت » ، فسح النية بأن ينوي قطع الصلاة ، التردد في الفسخ ، العزم على الفسخ ، وإن لم يفسح بالفعل ، الشك في النية بأن عمل عملا مع الشك ، كان ركع أو سجد مع الشك ، الشك في تكبيرة الاحرام ، الدعاء بملاذ الدنيا ، كان يسأل جارية حسنا مثلا ، اتيلنه بكلف القطب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد ﷺ ، الفقهية مطلقا ، الكلام مطلقا ، تقدم المأموم على امامه ، بطلان صلاة الامام ، الا اذا صلى مهدئا ناسيا حدثه ونحوه ، كما يأتي في باب الامامة ، سلام المأموم عمدا قبل الامام ، سلامه سهوا ، اذا لم يعمده بعد سلام امامه ، الأكل والشرب ، الا اليسير فناس وجاهل ، ولا يبطل الفسل بالشرب اليسير عمدا ، بل ما يتخلل من السكر ونحوه ، الا ان كان يسرها من سها وجاهل ، التمتع بلا حاجة ، النفخ أن بان منه حرفان ، البكاء لغير خشية الله تعالى ، اذا بان منه حرفان ، بسلام ما اذا غلبه ، ولا تبطل اذا غلبه سعال أو عطاس أو تئليب وان بان منه حرفان ، كلام الدائم غير الجالس والقائم ، أما كلام الدائم القليل اذا كان نوما يسيرا وكان جالسا أو قائما ، فإنه لا يبطل .

الحنفية — عدوا بمطلات الصلاة ، كما يأتي : الكلام المبين فيما مر ، اذا كان صحيح الحروف مسموعا ، سواء نطق به سهوا ، أو عمدا ، أو خطأ ، أو جهلا ، الدعاء بما يشبه كلام الناس نحو : اللهم ألبسني ثوبا أو اقض ديني أو ارزقني فائدة ، السلام وإن لم يقل : عليكم السلام بنية التحية ، ولو ساهيا ، رد السلام بلسانه ولو سهوا ، لأنه من كلام الناس أو رد السلام بالمصافحة ، العمل الكثير ، تحويل المصدر عن القبلة ، أكسل شيء أو شربه من خارج فمه ، ولو قليلا ، أكل ما بين أسنانه ، وإن كان قليلا ، وهو قدر الحمصة ، التمتع بلا عذر ، لما فيه من الحروف ، التأفف كتلف التراب والتضجر ، الأئين ، وهو أن يقول : آه ، التأوه وهو أن يقول : أوه ، ارتفاع بكائه من ألم بجصده أو مصيبة ، ككفاد حبيب أو مال ، تشجعت عطاس ببرحمة الله ، جواب مستنهم عن ند له بقول : لا اله الا الله ، قوله : « أنا لله وأنا إليه راجعون » عند سماع خبر سوء ، تذكر فائنة اذا كان من أهل الترهيب ، وكان الوقت متسما ، وانما تبطل الصلاة اذا لم يصل بعد خمس صلوات وهو متذكر للفائنة ، فاذا صلى كذلك انقلبت جائزة ، كما يأتي في محبت « قضاء الفوائت » قول : الحمد لله ، عند سماع خبر سار ، قول : سبحان الله أو لا اله الا الله للتمجيد من أمر ، كل شيء من القرآن قصد به الجواب ، نحو « يا يعنى اخذ الكتاب بقوة » إن كُتب كتابا ونحوه ، وقوله : « أكلنا خداعا » استنهم عن شيء يأتي به ، وقوله : « تلك حدود الله فلا تقربوها » إن استأذن في أخذ شيء ، وإذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب بل أراد الاعلام ،

بأنه في الصلاة لا تنفس ، رؤية التيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضئا ، ولكنه يصلي خلف امام متيمم فان فرضه يبطل وتتقلب صلاته في هذه الحالة نفلا ، تمام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ، ومثله نزع الخف ولو بعمل يسير ، تعلم الأمل آية أن لم يكن مقتديا بقارئ ، سواء تعلمها بالتلقئ أو بالتذكير أن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد ، والا فالتعلم بالتلقئ لا يفسدها ، إذا قدر من يصلي بالاياء على الركوع والسجود ، فلن الباقي من الصلاة يكون قويا نفلا يصح بناؤه على ضعيف ، اختلاف من لا يصلح اماما كامئ ومعدور ، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، ويكفي أن يرى الشماع أن لم يمكنه رؤية القرص ، إذا زالت الشمس وهو في صلاة أحد العيدين ، دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت ، سقوط الجيرة عن برء ، زوال عذر المعدور بناقض غير سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه ، الحدث عمدا ، أما سبق الحدث فلا يبطل ، بشرط استائى ، الاغماء ، والجنون ، والجنابة ينظر أو احتلام قائم يمكن ، المصاداة ، وسيأتى بيانها في مبحث خاص ، ويفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء ، أو عائد منه ، مكته قدر أداء ركن بعد سبق الحدث من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء ، أو عائد منه ، أو ليعظم رعاؤه لا تبطل ، إذا جاوز ماء تقريبا لماء غير قريب بأكثر من صلين ، خروج المصلى من المسجد لظن الحدث لوجود المائى بغير عذر ، أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تنفس ، انصرافه عن مقامه للصلاة ، ظانا أنه غير متوضئ ، أو أن مدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائضة ، أو نجاسة ، وأن لم يخرج من المسجد ، ففتح المأموم على غير امامه لتعليمه بالضرورة ، أما فتحه على امامه فإنه جائز ، ولو قرأ المفروغ ، أخذ المصلى بفتح غيره ، امتثال أمر الغير في الصلاة ، التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المفرد الاقتداء بغيره ، أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض الى نفل وبالعكس ، وإنما تنفس الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد والا فلا تنفس على المختار ، مد الهمة في التكبير كما تقدم ، أن يقرأ ما لا يحفظه في المصطف ، أو يلقنه غيره القراءة ، أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كثرة العورة أو مع نجاسة مانعة عن الصلاة ، أن يسبق المعتدى امامه بركن لم يشاهده فيه ، متابعه المسبوق امامه في سجود السهو إذا تأكد انفراد بان قام بعد سلام الامام أو قبله بمد قعوده قدر التشهد ، وتفيد ركعته بسجدة ، فتذكر الامام سجود سهو فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبيه أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أداء نلتما ، تهتة امام المسبوق وإن لم يتمدها ، السلام على رأس الركعتين في الرباعية ، إذا ظن أنه يصلي غيرها ، كما إذا كان في الظهر ، فظن أنه يصلي الجمعة ، تقدم المأموم على الامام بقدمه ، أما مساوئه فانها لا تبطل ، وسيأتى تفصيله في مبحث « الامامة » .

### إذا صلت المرأة جنب الرجل أو أمامه ، وهي مقتدية ، ويعبر عن ذلك بالمصاداة

اتفق الأئمة الثلاثة على أن المرأة إذا صلت خلف الإمام وهي بجنب رجل ، أو أمامه لا تبطل صلاتها بذلك ، كما لا تبطل صلاة أحد من المصلين المحاذين لها ، وخالف الحنفية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### شرح مبطلات الصلاة التكلم بكلام أجنبي عنها عمدا

التكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمدا يبطل لها باتفاق ، لقول رسول الله ﷺ : « أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » ، رواه مسلم .

وحد الكلام المبطل هو ما كان مشتملا على بعض حروف الهجاء ، وأقله ما كان منتظما من حرفين ، وإن لم يفهما ، أو حرف واحد مفهم لمعنى ، كما إذا قال « ع » — بكسر العين — فإنه حرف واحد ، ولكن له معنى في اللغة ، لأن معناه احفظ ، أما إذا نطق بحرف واحد لا معنى له ، كما إذا قال « ج » ، فإن صلاته لا تبطل بذلك ، ومثل النطق بالحرف المهل الذي لا معنى له الصوت الذي لا يشتمل على حرف مفهم ، أو أكثر ، وهذا متفق عليه

(١) الحنفية — قالوا : إذا صلت المرأة المشتبهة بجنب الرجل أو أمامه ، وهي مأمومة ، بطلت صلاتها ، بشروط تسعة ، الأول : أن تكون المرأة مشتبهة ، فإذا كانت صغيرة لا تشتبه ، فإنه لا يضر ، الثاني : أن تماذى المرأة رجلا من المصلين بساقها وكعبها أما إذا كانت متأخرة عنه بساقها وكعبها ، فإنه يصح ، الثالث : أن تماذى في أداء ركن ، أو قدر ركن ، فإذا كبرت تكبيرة الاحرام ، وهي محاذية له ثم تأخرت فإن صلاتها لا تبطل ، لأن تكبيرة الاحرام ليست ركنًا ولا قدر ركن ، الرابع : أن لا تكون في صلاة الجفازة ونحوها فإذا حاذت في صلاة الجفازة فإنها لا تبطل ، ومثلها كل صلاة ليست مشتملة على ركوع وسجود . الخامس أن تكون مقتدية به ، أو تكون محاذية لرجل مقدم معها بإمام واحد ، أما إذا كانت تصلي خلف إمام ، وهو يصلي خلف إمام آخر ، وكانت محاذية له ، فإنه لا يضر ، السادس : أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رجلا ، السابع : أن لا يُشِيرَ اليها بالتأخر ، فإذا أشار اليها بالتأخر ، ولم تتأخر ، فإن صلاتها لا تبطل ، الثامن : أن ينوي إمامتها ، أما إذا لم ينو إمامتها ، فإن صلاتها لا تصح ، ولا تضر محاذاتها في هذه الحالة ، التاسع : أن يتصد المكان ، فإذا صلت في مكان عال فإن الصلاة تصح لعدم وجود المحاذاة في هذه الحالة .

عند الأئمة الثلاثة ، وللمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) ، أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى ، فانه لا يبطل الصلاة وكذلك الصوت الذي لم يشتمل على حروف ، فسانه لا يبطلها .

### التكلم في الصلاة بكلام أجنبي سهوا أو جهلا

الكلام الأجنبي في الصلاة مبطل لها ، ولو كان التكلم ناسيا عند الحنفية والحنابلة ، وخالفهم الشافعية والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وإذا تكلم في الصلاة جاهلا بأن الكلام يفسد الصلاة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، لا فرق في ذلك بين أن يكون قد تربى بعيدا عن البلاد الإسلامية التي ليس بها علماء ، أو كان لا يستطيع الوصول اليهم أو لا ، وخالف الشافعية في ذلك التفصيل ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وإذا أكرهه أحد على الكلام وهو في الصلاة ، فانه تبطل باتفاق ، وإذا نام نوما يسيرا لا يفيض الوضوء وهو في الصلاة ، وتكلم في هذه الحالة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، والظاهر يؤيد من قال ببطلان الصلاة ، لأن الذي ينام في صلاته ، ويتكلم بكلام أجنبي يكون غافلا عن ربه تمام الغفلة ، فما قيمة صلاة من يفعل هذا .

### التكلم عمدا لإصلاح الصلاة

إذا نسي الإمام شيئا من الصلاة ، فقال له أحد المأمومين : أنت نسيت كذا ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) ، وانما

(١) المالكية - قالوا : حد الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر ، وقال بعضهم : هو مطلق الصوت ، وإن لم يفهم .

(٢) الشافعية - قالوا : أن تكلم في الصلاة ناسيا ، فانه لا تبطل بذلك الكلام ، سواء تكلم قبل السلام أو بعده ، بشرط أن يكون الكلام يسيرا ، وهذا اليسير ما كان ست كلمات عرقية فاقبل .

المالكية - قالوا : لا تبطل الصلاة بالكلام سهوا إذا كان يسيرا ، ويعتبر الكثير واليسير بصب الرف ، ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٣) الشافعية - قالوا : أن تكلم الجاهل في صلاة كلاما يسيرا لا تبطل ، بشرط أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو يكون قد تربى بعيدا عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول اليهم لغوفاً ، أو عدم مال أو ضياع من تضره نفقتهم ، أو نحو ذلك ، والا فسدت صلاته ، ولا يعذر بالجهل .

(٤) الحنابلة - قالوا : إذا تكلم في صلاة وهو قائم على هذه الحالة ، فانه لا تبطل .

(٥) المالكية - قالوا : الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو -



الذى لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم في صلاة الظهر مثلاً من ركعتين ناسياً ، قلن صلاته لا تبطل بالسلام .

### الكلام في الصلاة لانتفاء الأسمى والأفعل الخفاء

الكلام لانتفاء أسمى من الوقوع في هالك أو نحوه يبطل الصلاة بالتساق ، ويجب على المصلي في مثل هذه الحالة أن يتكلم ويقطع الصلاة ، أما المخطئ ، وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فإن صلاته لا تبطل بذلك عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### التحتمل في الصلاة

ومن الكلام البطل التحتمل إذا بان منه حرفان فأكثر ، وإنما يبطل الصلاة إذا كان الحرفين حاجة فإن كان لحاجة « كتصنيع موته حتى تخرج القراءة من مفارجها تامة » ، أو يعسدي إمامه إلى الصواب « ونحو ذلك » فإنه لا يبطل ، وكذا إذا كان ناشئاً بدافع طبيعي ، فإنه لا يبطل عند الحنفية والحنابلة مادام لحاجة ، وتوسع المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

بعد من الإمام أو من المأموم ، أو مذهباً ، فإن وقع من المأموم ، فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين الأول : أن لا يكون كثيراً عرفاً ، بحيث يكون به معرضاً عن الصلاة ، وإن كانت تدعو الحاجة إليه ، الثاني : أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له ، فإن كثرت كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سبّح له بطلت صلاته ، مثلاً إذا سلم إمامه في الرباعية من ركعتين أو صلاتها أربعة ، وقام الخامسة ولم يفهم بالتسبيح ، فإن للمأموم أن يقول له : أنت سلمت من اثنتين ، أو تمت الركعة الخامسة ، أو نحو ذلك .

هذا إذا وقع الكلام من المأموم ، أما إذا وقع من الإمام ، فإنه لا يبطل بثلاثة شروط : الشرطين المذكورين في المأموم ويؤيد شرط ثالث ، وهو أن لا يحصل له شك في صلاته من نفسه ، بأن لم يشك أصلاً ، أو حصل له شك من كلام المأمومين ، فإن شك من نفسه وجب عليه أن يفرح ما شك فيه ، ويبقى صلاته على يقينه ، ولا يسأل أحداً ، ولا يبطلت صلاته .

(١) الحنفية — قالوا : المقتضى الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته

أيضاً .

(٢) المالكية — قالوا : التحتمل لا يبطل الصلاة ، وإن اشتغل على حروف مبطلات ، سواء كان لحاجة أو لشئ طاعة على القطر ، ما لم يكن كثيراً ، أو تلاعباً ، ولا أبطلت .  
الشافعية — قالوا : يعنى عن التلاعب من التحتمل إذا لم يستطع رده إلا إذا كان موضعاً

### الأئين والتأوه في الصلاة

الأئين والتأوه والتأف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسموعة ، فانها تبطل الصلاة ، الا اذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى ، أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فانظر مذهبهم تحت الفطر (١) .

### الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام الخارج عنها

تبطل الصلاة بالدعاء الذي يشبه الكلام الخارج عنها ، وللاهمية في ذلك تفصيل ، فانظره تحت الفطر (٢) .

ملازما ، بحيث لا يخلو الشخص منه زمانا يسع الصلاة ، والا فلا يضر كثيره أيضا ، وكذلك ان تعذر عليه النطق بركن قولى من أركان الصلاة ، كقراءة الفاتحة ، فان التمتع الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر ، أما ان تعذر عليه الفلق بسنة ، فان التمتع الكثير لا يضر له فيها .

(١) المالكية - قالوا ان كان الأئين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع ، أو كانت ناشئة من خشية الله فانها لا تبطل الصلاة ، لكن الأئين للوجع ان كثر أبطل ، والا كان حكمها حكم الكلام ، فان وقعت من المصلى سهوا فانها لا تبطل ، الا اذا كانت كثيرة ، وان وقعت عمدا فانها تبطل الا اذا تعلق بها غرض لصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية - قالوا : الأئين والتأوه والتأف ونحوها ان بان منها حرفان فأكثر ، ففيها صور ثلاث ، الأولى : أن تغلب عليه ، ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعطى عن قليلها عرفا ، ولا يعنى عن كثيرها ، ولو كان ناشئا من خوف الآخرة ، الثالثة : أن تنكسر عرفا ، وفي هذه الحالة لا يعطى عن قليلها أيضا ، الا اذا صارت مرضا ملزما ، فانها لا تبطل الصلاة للضرورة ، ومثلا للتأوب ، والعطس ، والجشاء ، كما يأتى .

(٢) الحنفية - قالوا : تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ، وضابطه أن لا يكون واردا في الكتاب الكريم ، ولا في السنة ، ولا يستحيل طلبه من العباد ، فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة ، أما ما ليس واردا فيهما ، فان كان يستحيل طلبه من العباد ، كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك ، مما يطلب من الله وحده ، فان الصلاة لا تبطل به ، وان كان لا يستحيل طلبه من العباد ، نحو : اللهم أطمعنى تسليحا ، أو زوجنى بفلانة ، فله أن يبطل الصلاة .

المالكية - قالوا : لا تبطل الصلاة بالدعاء بغير الدنيا والآخرة مطلقا ، فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كأن يقول : اللهم أطمعنى تسليحا ، ونصونه .

الشافعية - قالوا : الدعاء الذى يبطل الصلاة هو الذى يكون بشئ معبر ، أو به

### ارشاد المأموم لغير امامه في الصلاة ، ويقال له : الفتوح على الامام

تبطل الصلاة بإرشاد المأموم لغير الامام الذي يصلي خلفه مثلا ، اذا كان يصلي شخص خلف امام ، ووجد بجانبه شخصا يصلي اماما ، فقرأ الثاني خطأ ، أو عجز عن القراءة فلا يصح للاول ارشاده ، لأنه مرتبط بالامام ، فلا علاقة له بمصل آخر ، على أن في هذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

• مستحيل ، أو معلق ، وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة ، بشرط أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله ﷺ ، فان خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عللا ، كان يقول للعالمين : يرحمك الله ، أو غير عاقل ، كان يخاطب الأرض فيقول لها : ربى وربك الله ، أهوذا بالله من شرك وشركاء فيه ، ونحو ذلك .  
• الحنبلة — قالوا : الدعاء الذى يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد ، وليس من أمر الآخرة ، كالدعاء بحوائج الدنيا وملازمها ، كأن يقول : اللهم ارزقنى جارية حسنة ، وقصيرا فحما ، وحلة جميلة ونحو ذلك ، ويجوز أن يدعو لشخص معين ، بشرط أن لا يأتي بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم ارحم فلانا ، أما اذا قال : اللهم ارحمك يا فلان ، فبان صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : اذا نسي الامام الآية ، كان توقف في القراءة ، أو تردد فيها ، فانه يجوز للمأموم الذى يصلي خلفه أن يفتح عليه ، ولكنه ينوي ارشاد امامه لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الامام مكروهة تحريما ، كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الامام ، كما يكره للامام أن يلجئ المأموم على ارشاده ، بل ينبغي له أن ينتقل الى المطلوب من سورة أخرى ، أو سورة أخرى كاملة ، أو يركع اذا قرأ القدر المفروض والواجب ، أما فتح المأموم على غير امامه بأن فتح على مقتد مثله ، أو على امام غير امامه أو على منفرد أو على غير فصل فانه يبطل الصلاة ، الا اذا قصد التلاوة لا الارشاد ، ولكن ذلك يكون مكروها تحريما حينئذ ، وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره ، فانه يبطل الصلاة ، الا أخذ الامام بإرشاد مأمومة ، فانه لا يبطل ، فلماذا نسي المأموم أو المنفرد الآية ، فأرشده غيره ، فعمل بإرشاده بطلت صلاته ، الا اذا تذكر من تلقاء نفسه ، وكما أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة ، كذلك امتثاله في الفسل ، فانه يبطلها ، فلماذا وجدت درجة في الصف فأمره غيره بسد ما تمثّل بطلت صلاته ، بل ينبغي أن يصبر زمنا ما ، ثم يفعل من مقام نفسه .

• المالكية — قالوا : ان الفتح على الامام لا تبطل به الصلاة ، وانما يفتح المأموم على امامه اذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة ، أما اذا وقف ، ولم يتردد ، فانه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الاولى أن ترتب عليه تحصيل الواجب ، كقراءة

التسبيح في الصلاة لأرشاد الإمام  
أو للتنبيه على أنه في الصلاة أو نحو ذلك

ليس من الكلام المبطل التبسيح للإعلام بأنه في الصلاة، أو لأرشاد الامام الى اصلاح خطأ وقع فيها، أما التبسيح والتهيل والذكر بغير الوارد في الصلاة، أو التكلم بآية من القرآن لأفادة الغير عوضاً من الأغراض، ففيكونه مبطلا للصلاة تفصيل المذاهب (١).

الفاتحة، ويمسك أن أدى إلى صلاح الآية الزائدة عن الفاتحة، ويندب أن أدى إلى اكتمال السورة، الذي هو مندوب، وأما الفتح على غير الإمام، سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها، فإنه منظر للصلاة.

الشافعية - قالوا : يجوز للأمام أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه مادام مترددا ، فإن فتح عليه في هذه الحالة انتقضت الموالاة بين قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة ، ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح ، أما أن قصد الفتح وحده ، أو لم يقصد شيئا أصلا فإن صلته تبطل على المتحد ، أما الفتح على غير إمامه سواء كان مأموما أحر أو غيره ، فإنه يقطع الموالاة في القراءة ، فيستأنفها إذا قصد الذكر ، ولو مع الإعلام ، والا فلتكت .

الحنابلة - قالوا : يجوز للمسلم أن يفتح على إمامه إذا ارتج عليه - أي منع من القراءة - أو غلط فيها ، ويكون الفتح واجبا إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك ، أما الفتح على غير إمامه ، سواء أكلن في الصلاة أم خارجها ، فإنه مكروه لعدم الحاجة إليه ، ولا يفتل به الصلاة ، لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنية قالوا : إذا تكلم المصلّي بتسبيح أو تهليل ، أو أثنى على الله تعالى عند ذكره كان قال : جلّ جلاله ، أو صلى على النبي ﷺ عند ذكره ، أو قال : صدق الله العظيم ، عند فراغ القارئ من القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ، وهو ذلك ، فإن قصد به الجواب عن امر من الأمور بثلث صلاته ، أما إذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة ، فإن صلته لا تبطل ، وكذلك تبطل إذا لم يقصد شيئاً ، ومثل ذلك ما إذا تكلم بآية من القرآن ، لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ، كان خاطب شقها اسمه يصيح بقوله : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده ، أو قال لن يستأذن في الدخول وهو في صلته : « ادخلوا بسلام آمين » ، أو سأل رجلاً وهو يصلي ، ما هو ملك ؟ فقال : « والخيل والبغال والحمير لتركبوها » وهو ذلك فإنه يبطل الصلاة ، إلا إذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما إذا أجبر بغير سوء ، وهو في الصلاة ، فقال : لا حول ولا قوة الا بالله ، أو رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو حدث ما يفرغه فقال : بسم الله ، أو دعا لغيره أو عليه ، فإن صلته تبطل بذلك ، إلا إذا قصد مجرد الذكر أو الثناء ، فإما لا تبطل حينئذ ،

« وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصداً الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فإن صلاته لا تنفسد، ولما استثنى من ذلك كله التسبيح للإسلام بأنه في الصلاة أو تنبيهه إياه إلى خطأ في الصلاة، لما ورد في الحديث: « إذا نابت أحكم نائبة في الصلاة فليسبح ».

الملكية — قالوا: لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به الفهم الغير غرضاً من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله، وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه، وهو يصلي، فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة، فيشرع في قراءة « ادخلوها بسلام آمنهن » جواباً عن ذلك الاستئذان، أما أن وقع في غير محله، كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة، فأجابه بذلك بطلت صلاته، أما إذا أجابه بالتسبيح، أو التهليل، أو يقول: لا حول ولا قوة الا بالله فإن صلاته لا تبطل بذلك في أي محل من الصلاة، لأن الصلاة كلها محل لها.

الضابطة — قالوا: لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض، فإذا رأى ما يعجبه فقال: سبحان الله، أو أصابته مصيبة، فقال: لا حول ولا قوة الا بالله، أو أصابه ألم، فقال: بسم الله، ونحو ذلك فإن صلاته لا تبطل به، وإنما يكره لا غير، أما الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره، فإنها مستحبة في النفل فقط، أما الغرض فإنها لا تطلب فيه ولا تبطله، وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض، كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته: « ادخلوها بسلام آمنين » أو يقول: « يا يحيى خذ الكتاب بقوة »، فمطابقاً بذلك شخصاً اسمه يحيى، أما إذا تكلم بكلمة من القرآن لا تتميز عن كلام الناس، كأن يخطب شخصاً اسمه إبراهيم بقوله: « يا إبراهيم »، فإن صلاته تبطل بذلك.

الشافعية — قالوا: إذا تكلم بآية من القرآن، وهو في الصلاة قاصداً بذلك الفهم الغير أمراً من الأمور فقط بطلت صلاته، وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئاً، أما إذا قصد التلاوة مع هذا الفهم، فإن صلاته لا تبطل، وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسبح له أو سجد لإمامه لتنبيهه إلى خطأ في الصلاة، أو قال: الله، عند حدوث ما يفرغه، فإنه في هذه الأحوال أن قصد الذكر، ولو مع ذلك الغرض لا تبطل، والا بطلت، أما إذا قال: صدق الله العظيم عند سماع آية، أو قال: لا حول ولا قوة الا بالله عند سماع خبر سوء، فإن صلاته لا تبطل به مطلقاً، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى، ولكنه يقطم موالة القراءة فيستأنفها، ومثل ذلك أجابة المؤذن، وإذا سمع المأموم إمامه يقول: « أياك نعبد وأياك نستعين » فقال المأموم مثله محكاة له، أو قال: استمعنا بالله، أو نستعين بالله، بطلت صلاته أن لم يقصد تلاوة ولا دعاء، والا فلا تبطل، والأتين بهذا بدعة منهي عنها، أما الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره فإن كانت بالإسراء

### تشميت الماطس في الصلاة

ومن الكلام المبطل تشميت الماطس ، فإذا شمعت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته ، بشرط أن يقول له : « يرحمك الله » يكاف الخطاب ، أما إذا قال له : يرحمه الله أو يرحمنا الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### إذا رد السلام وهو يصلي

إذا سلم عليه رجل وهو يصلي ، فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته ، أما إذا رد عليه بالإشارة فإنها لا تبطل باتفاق ، ولكن لا يطلب الرد من المصلي بالإشارة إلا عند المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### التثاؤب والعطاس والسعال والجنشاء ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف للضرورة عند المالكية والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

لا تبطل الصلاة بالتثاؤب والعطاس والسعال والجنشاء ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف للضرورة عند المالكية والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

في الظاهر فإنها تنقطع الموالاة ، ولا تبطل الصلاة ، وإن كانت بالضعيف ، فإنها لا تنقطع ولا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا شمعت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا ، سواء قال له : يرحمك الله ، بكاف الخطاب ، أو قال له : يرحمه الله ، نعم إذا عطس هو فقال لنفسه : يرحمني الله أو خاطب نفسه فقال : يرحمك الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك .  
- المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بتشميت الماطس باللسان مطلقا .

(٢) المالكية — قالوا : يرد السلام بالإشارة على الراجح .

(٣) الحنفية — قالوا : إنها لا تبطل بهذه الأشياء ، بشرط أن لا يتكلف إخراج هروا زائدة على ما تقتضيه الطبيعة ، كأن يقول : في تثاؤبه : هاه هاه ، أو يزيد الماطس هروفا لا تضطره إليها طبيعة الماطس ، فإن ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : حكم هذه الأشياء كحكم الإتيان والتأوه في التتميم المتقدم ، فإن غلبت عليه ، ولم يستطع ردها عن قلبها عرفا ، أما إذا أمكنه ردها ولم يفعل ، فإنها تبطل الصلاة إلى آخر ما تقدم .

### العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس من جنسها

تبطل الصلاة بالعمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة ، وهو ما يفيل للناظر اليه أن فاعله ليس في الصلاة ، وهذا حد العمل الكثير المبطّل عند المالكية والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبيهم تحت الخط (١) ، وهو مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا ، أما العمل القليل ، وهو ما دون ذلك فلا يبطلها باتفاق ثلاثة من الأئمة ، والمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (٢) ، أما إذا عمل المصلي عملا زائدا عن الصلاة من جنسها ، كزيادة ركوع أو سجود ، فإن كان عمدا أبطل قليلا وكثيره ، وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقا ، قليلا كان العمل أو كثيرا ، كما أن الزيادة القولية ، كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقا ، ولو كان عمدا ، ويسجد للسهو ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبيهم تحت الخط (٣) .

### التحول عن القبلة والأكل والشرب في الصلاة

تبطل الصلاة بالتحول عن القبلة في الصلاة ، وفي حد التحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٤) ، وكذا تبطل الصلاة بالأكل والشرب فيها ، على تفصيل في المذاهب ،

(١) الشافعية — حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا ، وما في معنى هذا ، كوثبة واحدة كبيرة ، ومعنى تواليها أن لا نعد أحداها منقطعة عن الأخرى ، على الراجح ، وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان لغير عذر ، كعزم يستدعي حركة لا يستطيع الصبر عنها زمنا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت ، وإلا فلا تبطل .  
الحنفية — قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر اليه أن فاعله ليس في الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

(٢) المالكية — قالوا : ما دون العمل الكثير قسمان : متوسط ، كالانصراف من الصلاة ، وهذا يبطل عمده دون سهوه ، ويسير جدا كالإشارة ، وطك البشرة ، وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٣) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزيادة من جنسها سهوا إذا كثرت ، والكثير ما كان مثل الرباعية والثنائية ، كأن يصلي الظهر ثمان ركعات ، والصبح أربعاً ، وأربع ركعات في الثلاثية ومثل النفل المصنوع : كالعيد ، والفجر بخلاف الوتر ، فإنه وإن كان محدودا ، ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة ، بل بزيادة ركعتين فأكثر ، أما غير المحدود ، كالشفع ، فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا ، كما أن الزيادة إذا قلت — وهي غير ما ذكر — فلا تبطل الصلاة ، كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(٤) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزلا يبطل الصلاة ما لم تتحول قديما عن مواجهة القبلة .

## فانظره تحت الخط (١) •

— الحنابلة — قالوا : ان هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجملته عن القبلة .  
 الحنفية — قالوا : اذا تحول بصدرة عن القبلة ، فلما أن يكون مضطرا أو مختارا ، فإن كان مضطرا لا تبطل ، الا اذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة ، وإن كان مختارا ، فإن كان بمقدور بطلت ، والا فلا تبطل ، سواء قبل التحول أو بعده .  
 الشافعية — قالوا : اذا تحول بصدرة عن القبلة يفتة أو يسرة ، ولو حرفه غيره فهدأ ، بطلت صلاته ، ولو عاد عن قرب ، بخلاف ما لو انصرف جاهلا أو ناسيا ، وعاد عن قربها فانها لا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : كثير الأكل والشرب وتقليلهما مفسد للصلاة عمدا أو سهوا ، ولو كان المأكول سمسة أدخلها في فيه ، أو كان المشروب قطرة مطر ، سقطت في فيه فابتلعها ، الا اذا أكل قبل الشروع في الصلاة ، فبقي بين أسنانه مأكول دون الحمصة ، فابتلعها وهو في الصلاة فانها لا تفسد بابتلاعه ، أما ان مضغه ثلاث مرات فتوالية على الأقل ، فانها تفسد ، ويلحق بالأكل المبلع ابتلاع ما يتصل من السكر والطوى من فمه بشرط أن يصل الى جوفه .

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا ، والكثير هو ما كان مثل اللقمة ، أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة ، فإن كانت بين أسنانه ، فانها لا تبطل ، ولو ابتلعها بمضغ ، لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق ، وكذا اذا رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ ، فانها لا تبطل ، وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل الصلاة على الراجح ، ويسجد له بعد السلام الا اذا اجتمعا ، أو وجد أحدهما مع السلام سهوا ، فانه يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : كل ما وصل الى جوف المصلي من طعام أو شراب ، ولو بلا مضغ ، فانه يبطل الصلاة ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، اذا كان المصلي عمدا ، عالما بتحريم الأكل والشرب ، ويأثم في الصلاة ولو مكرها ، أما اذا كان ناسيا للآكل أو الشرب أو جاهلا يصد بجهله ، كما تقدم ، أو ناسيا أنه في الصلاة ، فانه لا يضر القليل منها ، بخلافه الكثير ، أما المضغ بلا بلع فانه من قبيل العمل ، تبطل بكثيره ، ولا يضر ما وصل مع الريق الى الجوف من طعام بين أسنانه ، اذا عجز عن تمييزه وجهه ، نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم الى الجوف .

الحنابلة — قالوا : يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب ، أما اليسير فمبطلها اذا كان عمدا لا نسيانا ، كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو لم يجر به الريق ، ويعرف الكثير واليسير بالعرف ، ومثل الأكل فيما تقدم بلع خوب السكر والطوى ونحوهما ، فانه مبطل للصلاة ، ما لم يكن يسيرا نسيانا .



### إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء وهو في الصلاة

تبطل الصلاة إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء ، أو الغسل ، أو التيمم ، أو المسح على الخفين ، أو الجبيرة ، مادام المصلي لم يفرغ من صلاته بالسليم ، وهذا الحكم يقتضي عليه ، ألا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ومنها الحقيقة ، وهي أن يمسك بصوت يسمعه وحده ، أو مع من بجواره ، وهي مبطله مطلقاً قلت أو كثرت ، سواء أكانت من عمد ، أم عن سهو ، أم عن غلبة اشتغلت على حروف أم لا ، عند المالكية والحنابلة ، أما الحنفية والشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### إذا سبق المأموم إمامه بركن من أركان الصلاة

إذا سبق المأموم بركن عمداً بطلت صلاته ، كان يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام ، أما إذا كان سهواً رجع لإمامه ، ولا تبطل صلاته عند المالكية والحنابلة ، أما الحنفية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .  
ومنها ما إذا وجد التيمم ماء قدر على استعماله ، وهو في الصلاة ، وفيه تفصيل في المذاهب (٤) .

- 
- (١) الحنفية — قالوا : إنما يبطل طرأ ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد ، أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .  
(٢) الحنفية — قالوا : إنما تبطل بهذا الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد ، أما أن كانت بعده ، فإنها لا تبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن نقصت الوضوء ، كما تقدم تفصيله في « نواقض الوضوء » .  
الشافعية — قالوا : لا تبطل الحقيقة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر ، أو حرف مفهم ، فالإعلان ليس بها ، وإنما بما اشتغلت عليه من الحروف ، كما تقدم ، وهذا إذا كان باختياره ، أما أن غلبه الضحك فإن كان كثيراً أبطل ، والا فلا .  
(٣) الحنفية — قالوا : إذا سبق المأموم إمامه بركن بطلت صلاته ، سواء كان عمداً أو سهواً ، أن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ، يسلم معه ، أم أن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل كما سيأتي تفصيل ذلك في « مبحث صلاة الجماعة » .  
الشافعية — قالوا : لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقصيره عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر ، كسهو مثلاً ، وكذا لو تظلف عنه بهما عمداً من غير عذر ، كبطء قراءة ، كما سيأتي في « باب الجماعة » .  
(٤) الحنفية — قالوا : إذا وجد التيمم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله ، فإن

ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته أثناء الصلاة (١) ، ولم يمكنه الاستتار به سريريا ، بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها ، أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير ، فإنه يستتر به ، ويبنى على ما تقدم من صلاته .

### إذا تذكر أنه لم يصل الظهر وهو في صلاة العصر ، ونحو ذلك

إذا تذكر المصلي وقتا فاتته وهو في صلاة غيرها ، كما إذا نسي صلاة الظهر ، وشرع في صلاة العصر ، فإن صلاة العصر تبطل ، بشرط أن يكون من أصحاب الترتيب ، وهو الذي لم تفته حلوات خمس ، أو أكثر ، كما سيأتي بيانه في « مبحث قضاء الفوائت » وهذا الحكم عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبه تحت الخط (٢) .

— كان ذلك قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، والا فلا تبطل ، لأن الصلاة تكون قد تمت .

الشافعية — قالوا : أن وجد المتييم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، إلا إذا كان في صلاة لا تخفيه عن القضاء ، كما تقدم تفصيله في التيميم .  
المالكية — قالوا : أن وجد المتييم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، إلا إذا كان ناسيا له ، بأن كان معه ماء من قبل فغسه وتيميم ، ثم دخل الصلاة ، وفي أثناءها تذكره فغسل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لادراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .  
الحنابلة — قالوا : إذا وجد المتييم الماء أثناء الصلاة ، وكان قادرا على استعماله ، بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : إذا وجد المصلي ما يستتر به أثناء الصلاة ، فإن كان قريبا منه بأن كان بينه وبينه نحو صفيين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه أخذه واستتر به ، فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت ، وأن كان بعيدا وجد البعد الزيادة على ما ذكر كمل الصلاة ، ولا يذهب للساتر ليأخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .  
الحنفية — قالوا : إذا وجد المصلي ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا ، فإذا وجد ثوبا نجسا كله لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا ، بل هو مفتر بين أن يصلي فيه أو يصلي عاريا ، أما إذا كان ربيع الثوب طاهرا ، فإنه يلزمه الاستتار به ، وتبطل صلاته بوجوده .

(٢) المالكية — قالوا : إذا ذكر المصلي فائتة أثناء الصلاة ، فإن كانت يسيرة ، وهي ما لم ترد على أربع حلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديتها قطع الصلاة وجوبا ، سواء كان فذا أو أماما ، أما المأموم فإنه يقطع أن قطع أمامه تبعا له ، والا فلا يقطع ، ويمسحها تدبيرا في الوقت فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى وسلم ، وصارت صلاته نفلا ، فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة —

### إذا تسلم شخص آية في الصلاة

تبطل الصلاة إذا تلمح الأُمى آية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتدياً بقارىء، وهذا عند الحنفية والحنابلة فانظر مذهب غيرهما تحت الخط (١) .

### إذا سلم عمداً قبل تمام الصلاة

ومن مبطلات الصلاة أن يسلم عمداً قبل تمام الصلاة، فإن سلم سهواً معتقداً، كمال الصلاة التي شرع فيها فإن صلاته لا تبطل إذا لم يحمل عملاً كثيراً ولم يتكلم، على التخصيص السابق في المذهب .

### مباحث الأذان

#### تعريفه

قد عرفت أن الأذان سنة للصلاة خارجة عنها، ويتعلق بالأذان مباحث، أحدها، تعريفه، ثانيها: سبب مشروعيته ودليله، ثالثها: ألفاظه، رابعها: حكمه، خامسها: شروطه، سادسها: سننه ومندوبياته، سابعها: مكروهاته، واليك بيانها على هذا الترتيب .

### حصى الأذان، ودليله

الأذان في اللغة معناه الاعلام، قال تعالى: «وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» أي اعلام، وقال: «وَالَّذِينَ فِي النَّاسِ بِالْحَقِّ» أي أعلمهم، ومعناه في الشرع، الاعلام بدخول وقت الصلاة، بخبر مخصوص، أما دليل مشروعية الأذان، فالكتاب والسنة، والاجماع، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» وقال تعالى: «وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا»، وقال ﷺ: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدهم» رواه البخاري، ومسلم، أما كفيته، والألفاظ فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

رباعية فإنه لا يقطع الصلاة، بل ينمها، وتقع صحيحة حينئذ، أما إن كانت الفواش كثيرة فنبالاً يقطع الصلاة على كل حال .

التشافية - قالوا: ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة، سواء كان الترتيب سنة، كما لو فاتت بمذرة، أو واجباً، كما لو فاتت بغير عذر .

(١) المالكية - قالوا: إن كان مقتدياً بقارىء، كراه الاقتداء، وإن كان غير مقتدٍ، وتعلم الفائتة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته، ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .

التشافية - قالوا: الأُمى إذا تلمح شيئاً من القراءة، وهو في صلاته بنى على ما تقدم من الصلاة بقراءة ما تعلمه .

### حتى شرع الأذان وسبب مشروعيته وفضله

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن أنكر مشروعيته ينكر ، أما سبب مشروعيته فهو أن النبي ﷺ لما قدم المدينة نصب على الناس معرفة أوقات صلاته ، ففتشوا وروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي ﷺ كيلا تفوتهم الجماعة ، فأشار بعضهم بالناقوس ، فقال النبي ﷺ : « هو للنصارى » ، وأشار بعضهم بالبوق ، فقال : « هو لليهود » ، وأشار بعضهم بالدف ، فقال : « هو للروم » وأشار بعضهم بإيقاد النار ، فقال : « ذلك للمجوس » وأشار بعضهم بنصب راية ، فإذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا ، فلم يعجبه ﷺ ذلك ، فلم تتفق آراؤهم على شيء ، فقام ﷺ مهتماً فبات عبد الله بن زيد مهتماً باهتمام رسول الله ﷺ ، فرأى في نومه ملكاً علمه الأذان والأقامة فأخبر النبي ﷺ بذلك ، وقد وافقت الرؤيا الوحي ، فأمر بهما النبي ﷺ ، وهذا معنى حديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأخرج الترمذي بعضه وقال حديث حسن صحيح ، وفي « الصحيحين » عن أنس ، قال : لما كثرت الناس فذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوقدوا نارا ، أو يضربوا ناقوسا ، فأمر النبي ﷺ بلالا أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة . أما فضل الأذان فقد دلت عليه أحاديث كثيرة صحيحة : منها ما روى عن أبي هريرة عن أن النبي ﷺ قال : « لو يعلم الناس ما في النداء ، والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » متفق عليه ، ومنها ما روى عن معاوية عن أن النبي ﷺ قال : « المؤمنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه مسلم ، ومعنى استهموا - اقتنعوا .

### الفاظ الأذان

الفاظ الأذان ، هي : « الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، وهذه الصيغة متفق عليها بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الفطر (١) ، ويزداد في أذان الصبح بعد حي على الفلاح « الصلاة خير من النوم » مرتين ندبا ، ويكره ترك هذه الزيادة باتفاق .

(١) المالكية - قالوا : يكبر مرتين لا أربعاً .

### اعادة الشهادتين مرة أخرى في الأذان ويقال لذلك ( ترجيع )

يكتفى بالصيغة المتقدمة في الأذان ، فلا يزداد عليها شيء عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فقد قالوا : بل يسن أن يزداد النطق بالشهادتين بصوت منخفض مسموع للناس ، قبل الاتيان بهما بصوت مرتفع ، الآن المالكية يسمون النطق بهما بصوت مرتفع : ترجيعا ، والشافعية يسمون النطق بهما بصوت منخفض ترجيعا ، ولعل المالكية قد نظروا الى اللغة ، لأن الترجيع معناه الاعادة ، والمؤذن ينطق أولا بالشهادتين سرا ، ثم يمهدها جهرا ، فتسمية الاعادة جهرا ترجيعا موافق للغة ، والشافعية قد نظروا الى أن الأصل في الأذان انما هو الاتيان فيه بالشهادتين جهرا ، فالنطق بهما قبل ذلك سرا أجدر بأن يسمى ترجيعا ، أى حكاية لما يأتي بعدهما ، والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يكون نص الأذان عند الشافعية ، والمالكية بعد التكبير هكذا : « أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله - بصوت منخفض - ثم يقول : أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله - بصوت مرتفع - كالتكبير ، ثم يقول : أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله - بصوت مرتفع - بدون ترجيع ، ثم يقول : كالتكبير ، ثم يقول : حى على الصلاة مرتين - بصوت مرتفع - بدون ترجيع ، ثم يقول : حى على الفلاح كذلك ، ثم يقول ، الله أكبر ، الله أكبر ، ثم يختم بقول : لا اله الا الله الا في صلاة الصبح ، فإنه يندب أن يقول بعد حى على الفلاح : الصلاة خير من النوم مرتين ، وإذا تركها صح الأذان مع الكراهة ، وكذا اذا ترك الترجيع فإنه يكره ، ولا يبطل الأذان بتركه .  
فالشافعية ، والمالكية متفقون على صيغة الأذان ، الا في التكبير ، فإن الشافعية يقولون : انه أربع تكبيرات ، والمالكية يقولون : أنه تكبيرتان :

### حكم الأذان

اتفق الأئمة على أن الأذان سنة مؤكدة : ما عدا الحنابلة : فانهم قالوا : انه فرض كتابية بمعنى اذا أتى به أحد فقد سقط عن الباقيين . على أن للأئمة تفصيلا في حكم الأذان ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : الأذان سنة كفاية للجماعة ، وسنة عين للمنفرد ، اذا لم يسمع أذان غيره ، فإن سمعه وذبح اليه وصلى مع الجماعة أجزاء ، وإن لم يذهب ، أو ذهب ولم يحض ، فإنه لم يجزئه ويسن للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر . ولو كانت فائتة : فلو كان عليه فوائد كثيرة وأراد قضاءها على التوالي يكتفيه أن يؤذن أذانا واحدا للاولى منها : فلا يسن الأذان لمسالة الجنائز ، وللصلاة المنذورة ، ولا للنوافل ، وبطل ذلك .

### شروط الأذان

يشترط للأذان شروط : أحدها : النية ، فإذا أتى بصيغة الأذان المتقدمة بدون نية وقصد ، فإن أذانه لا يصح عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فلا يشترطون النية في الأذان ، بل يصح عندهم بدونها ، ثانيهما : أن تكون كلمات الأذان متوالية ، بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل ، أو كلام كثير ، أما الكلام القليل ، فإن الفصل به يبطل الأذان ، سواء كان جائزا أو محرما ، وهذا متفق عليه بين الأئمة ، إلا أن الحنابلة قالوا : الفصل بالكلام القليل المحرم يبطل الأذان ، ولو كلمة واحدة ، بحيث لو سبب شخصا بكلمة فإن أذانه يبطل عند الحنابلة ، وثالثها : أن يكون باللغة العربية . إلا إذا كان المؤذن أمميا ، ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله ، أما إذا كان يؤذن لجماعة لا يعرفون لغته ، فإن أذانه لا يصح طلبا ، لأنهم لا يفهمون ما يقول ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنابلة فقالوا لا يصح الأذان بشير العربية على كل حال ، رابعها : أن يقع الأذان كله بعد دخول الوقت : فلو وقع قبل دخول الوقت لم يصح

ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء في السفر ، فإنه يصليهما بأذان واحدة .

الثانية - قالوا : الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الصلوات الخمس الواحد ، وهي كالتواجيل في لحوق الأئمة لتركها ، وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للمنفرد والجماعة أداء وقضاء إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلي في بيته في المص ، لأن أذان الصلي يكفي كما ذكر ، فلا يسن لصلاة الجنائز والعبيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن والرواتب ، أما الوتر فلا يسن الأذان له ، وإن كان واجبا ، اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية - قالوا : الأذان سنة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلي معها غيرها ، بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة . ولكن مسجد ، ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض ، وإنما يؤذن للفريضة المنيعة في وقت الاختيار ولو حكما : كالجمعة ، تقديم أو تأخيرا ، فلا يؤذن للنافلة ، ولا للفائتة ، ولا لغرض الكفاية ، كالجنائز ، ولا في الوقت الضروري ، بل يكره في كل ذلك ، كما لا يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها ، وللمنفرد إلا كان بفلاة من الأرض ، فيندب لهما أن يؤذناهما ، ويجب الأذان كفاية في المص ، وهو البلد الذي تعلم فيه الجمعة ، فإذا تركه أهل مصر قوتوا على ذلك .

الحنابلة - قالوا : أن الأذان فرض كفاية في القرى والأوصار للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر ، فلا يؤذن لصلاة جنازة ، ولا عيد ولا نافلة ، ولا صلاة مندورة ، ويسن لقضاء الصلاة الفائتة ، وللمنفرد ، سواء كان مقبلا أو مسافرا ، وللمسافر ولو جماعة .

في الظهر والعصر والمغرب والعشاء باتفاق ، أما إذا وقع أذان الصبح قبل دخول الوقت فانه يصح عند ثلاثة من الأئمة ، بشرائط خاصة ، وخالف الحنفية ، فانظروا تحت الخط (١) خامسها : أن تكون كلمات الأذان مرتبة ، فلو لم يرتب كلماته ، كان ينطق بكلمة : حي على الفلاح ، قبل حي على الصلاة ، فانه يلزمه إعادة الكلمات التي لم يرتبها ، بأن يقول مرة أخرى ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، وهكذا ، فان لم يعدها مرتبة بطلن أذانه ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### أذان الجوق ، ويقال له : الأذان السلطاني

بقي من شرائط الأذان المتفق عليها أن يأتي به شخص واحد ، فلو أذن مؤذن بعبثه ، ثم أتمه غيره لم يصح ، كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر ، بحيث يأتي كل واحد ببجلة غير التي يأتي بها الآخر ، وقد يسمى ذلك بعضهم بأذان الجوق ، أو الأذان السلطاني ، وهو جهل ، ومن فعله فقد أبطل سنة الأذان ، نعم إذا أتى به اثنان أو أكثر بحيث يعيد كل واحد ما نطق به الآخر بدون تعريف ، وبذلك يؤذن كل واحد منهم أذانا كاملا فانه يصح ، وتحصل به سنة الأذان ، ولكنه بدعة لا ضرورة اليها ، وقد تكون غير جائزة إذا قصرت على مقام واحد ، وانما كان جائزا ، لأنه لم يرد في السنة ما يمنعه ، والقواعد العامة لا تأباه ، لأن أذان اثنين أو أكثر في مكان واحد كذا منهم في عدة أمكنة ، ولكن روح التشريع الاسلامي تقتضي

(١) الحنفية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضا ، ويكره تحريمها على الصحيح ، وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت ، فمحمول على التيسير لا ليقاطع النائمون .

الحنابلة — قالوا : يباح الأذان في الصبح من نصف الليل ، لأن وقت المشاء المختار يتفرغ بذلك ، ولا يستحب أن يؤذن للفجر قبول دخول وقته أن يقدمه كثيرا ، ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويعتمد بذلك الأذان فلا يعاد ، الا في رمضان ، فانه يكره الاعتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم أن أدى الى تلبيس على الناس أو قصد به التعبد الا في أذان الصبح ، فانه يصح من نصف الليل لأنه يسن للصباح أذانان : أحدهما من نصف الليل ، وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم لما فيه من التلبيس على الناس الا الصبح ، فانه يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل لا يقاطع النائمين ، ثم يعاد عند دخول وقته استئنا .

(٢) الحنفية — قالوا : يصح الأذان الذي لا ترتيب فيه مع الكراهة ، وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

بالوقوف عند الحد الذي أمر به الدين في العبادات ، فما دام ذلك لم يرد في الشريعة الإسلامية بخصوصه ، فالأحوط تركه على كل حال .

### شروط المؤذن

يشترط في المؤذن أن يكون مسلماً ، فلا يصح من غيره ، وأن يكون عاقلاً ، فلا يصح من مجنون ، أو سكران ، أو مغمى عليه ، وأن يكون ذكراً ، فلا يصح من أنثى أو فحشى ، وهذه الشروط متفق عليها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم مع باقي شروط الأذان عندهم تحت الخط (١) ، ولا يشترط في المؤذن أن يكون بالغاً ، بل يصح أذان الصبي المميز ، سواء أذن بنفسه أو اعتمد في أذانه على مؤذن بالغ باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يشترط أن يكون الأذان ساكن الجمل ، فلو قال : حي على الصلاة حي على الصلاة فإذنه يصح عند الشافعية ، والحنفية أما الطهالبة والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ولكن يسن أن يقف على رأس كل جملة عندهما .

### مندوبيات الأذان وسننه

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهراً من الحدثين ، وأن يكون حسن

(١) الحنفية — قالوا : الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطاً لصحة الأذان ، فيصح أذان المرأة والفحشى والكافر والمجنون والسكران ، ويرتفع الائتم عن أهل الحي بوقوعه من أحد هؤلاء ، غير أنه لا يصح الاعتماد على غير الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة ، إذ يشترط في التصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلماً عادلاً ، ولو امرأة ، وأن يكون عاقلاً مميزاً عالماً بالأوقات ، فإذا أذن شخص فاقده لشرط من هذه الشروط صح أذانه في ذاته ، ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره أذانه ، كما يكره أذان الجنب والفاسق ، ويعاد الأذان ندباً إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الرابع ، أما إذا أذن لجماعة عالين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الرابع ، فلا يعاد الأذان ، ولا يصح أذان الصبي غير المميز ، ولا يرتفع الائتم به ، أما أذان المرأة ، فإنه يمتنع أن ترتب عليه إشارة شهوة من يسمع صوتها ، كما تقدم في بحث « الجهر بالقرءاءة » .

(٢) المالكية — قالوا : يشترط في المؤذن أيضاً أن يكون بالغاً ، فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ . فيصح أن يكون عدل روابية ، فلا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على أذان غيره .

(٣) الحنابلة — قالوا : يشترط في الأذان أيضاً أن يكون ساكن الجمل ، فلو أعربته لا يصح إلا التكبير في أوله ، فأسكانه مندوب ، كما يقول المالكية . ويهزم أن يؤذن غير



الصوت مرتفعه ، وأن يؤذن بمكان عال ، كالمئذنة وسقف المسجد ، وأن يكون قائما ، ألا لعذر من مرض ونحوه ، وأن يكون مستقبل القبلة ، ألا لاسماع الناس ، فيجوز استبصارها على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في « حى على الصلاة » وجهة اليسار عند قوله : « حى على الفلاح » بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه ، محافظة على استقبال القبلة باتفاق ثلاثة من الأئمة وخالف المالكية فقالوا : لا يندب الالتفات المذكور ، كما خالف الحنابلة في كيفية الالتفات ، فقالوا : يندب أن يلتفت بصدرة أيضا ، ولا يضر ذلك في استقبال القبلة مادام باقى جسمه متجها إليها ، ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه ألا التكبير ، فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين ، وقد عرفت اختلاف المذاهب في هذا الحكم قريبا ، فأرجع اليها أن شئت .

### اجابة المؤذن

اجابة المؤذن مندوبة لمن يسمع الأذان : ولو كان جنبا ، أو كانت عائضا أو نفساء ، فيندب أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، ألا عند قول « حى على الصلاة » ، « حى على الفلاح »

— المؤذن الراتب ألا يذنه وأن صح إلا أن يقف فوات وقت التأذين . فإذا حضر الراتب بعد ذلك سن له إعادة الأذان ، ويشترط أيضا الصحة أن لا يكون ملحونا لنا غير المعنى ، كأن يمد همزة الله . أو باء . أكبر . فإن فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا إذا أذن لحاضر ، فرفع صوته بقدر ما يسمعه ، ورفع الصوت على هذا الوجه متفق عليه بين الحنابلة ، والشافعية .

المالكية — قالوا : يشترط أن يقف المؤذن على رأس كل جملة من جمل الأذان . ألا التكبير الأول ، فإنه لا يشترط الوقوف عليه ، بل يندب فقط ، فلو قال : الله أكبر الله أكبر ، فإنه يصح مع مخالفة المندوب .

(١) المالكية — قالوا : يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ، ولو أدى الى استدبار القبلة بجميع بدنه إذا احتاج الى ذلك لاسماع الناس ، ولكنه يبتدىء أذانه مستقبلا . الشافعية — قالوا : يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفا ، بحيث يسمعون صوته بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفا ، فيسن الدوران ، كما يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المئذنة واقعة في الجهة الغربية من القرية .

الحنفية — قالوا : يسن استقبال القبلة حال الأذان ، ألا في المنساعة فإنه يسن له أن يدور فيها ليعلم الناس في كل جهة ، وكذا إذا أذن وهو راكب ، فإنه لا يسن له الاستقبال ، بخلاف المالكية .

الحنابلة — قالوا : يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ، ولو أذن على منارة ونحوها .

فانه يجيبه فيها بقول: لا حول ولا قوة الا بالله ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا أن الحنفية اشترطوا أن لا تكون حائضاً أو نفساء ، فان كانت فلا تندب لها الاجابة ، بخلاف باقي الأئمة والحنابلة اشترطوا أن لا يكون قد صلى الفرض الذي يؤذن له ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذلك يجيبه في آذان الفجر عند قوله :

« الصلاة خير من النوم » ، يقول : صدقت ، وبررت ، وانما تندب الاجابة في الأذان المشروع . أما غير المشروع فلا تطلب فيه الاجابة ، وهذا متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ولا تطلب الاجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ، ولو كانت نفلاً ، أو صلاة جنازة ، بل تكره ولا تبطل بالاجابة الا اذا أجابه بقول : صدقت ، وبررت ، أو يقول : « حي على الصلاة » أو الصلاة خير من النوم » . فانها تبطل كذلك ، أما لو قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، أو صدق الله ، أو صدق رسول الله ، فانها لا تبطل ، ولا تطلب الاجابة من المشغول بقرآن آله ، أو قضاء حاجة ، لأنهما في حالة تنافي الذكر ، وكذلك لا تطلب من سامع خطبة ، وهذه الأحكام متفق عليها عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، بخلاف الملم والمتملم ، فان الاجابة تطلب منهما ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : لا تطلب من المسلم أو المتملم للمعلم الشرعي ، أما الفارسي والذاكر فتطلب منهما الاجابة باتفاق . وأما الأكل فتطلب الاجابة منه عند المالكية ، والحنابلة ، وقال الشافعية ، والحنفية : لا تطلب ، وتطلب الاجابة في الترجيع عند المالكية ، والشافعية ، الثلاثين به الا أن الشافعية يقولون : يندب أن يجيبه مرتين ، والمالكية يقولون : يكفي بالاجابة في أحدها وإذا تعدد المؤذنون وترتّبوا ، أجاب كل واحد بالقول ندباً .

هذا ، ويندب أن يصلى على النبي ﷺ بعد الاجابة ، ثم يقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وأبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته » .

(١) الحنابلة - قالوا : انما تندب الاجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة ، شأن كان كذلك فلا يجيب ، لأنه غير مدعو بهذا الأذان .  
الحنفية - قالوا : ليس على الحائض ، أو النفساء اجابة ، لأنهما ليستا من أهل الاجابة بالفعل ، فكذا بالقول .

(٢) المالكية - قالوا : لا يحكى السامع قول المؤذن : « الصلاة خير من النوم » ، ولا يبدلها بهذا القول على الراجح ، والمندوب في حكاية الأذان عندهم الى نهاية الشهادتين فقط .  
(٣) المالكية - قالوا : تندب الاجابة للمنتقل ، ولكن يجب أن يقول عند « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . لا حول ولا قوة الا بالله ، أن أراد أن يتم ، فان قالهما كما يقول المؤذن بطلت صلاته أن وقع ذلك عدداً أو جهلاً . وأما المشغول بصلاة الفرض ، ولو كان فرضه مفقوداً فتركه له حكاية الأذان في الصلاة ، ويتعبد له أن يحكيه بعد الفراغ منه .  
#

## الأذان للصلاة الفائتة

يسن أن يؤذن للفائتة برفع الصوت إذا كان يصلي في جماعة ، سواء أكان في بيته أم في الصحراء ، بخلاف ما إذا كان يصلي في بيته منفردا ، فإنه لا يرفع صوته ، أما قضاء الفائتة في المسجد ، فإنه لا يؤذن لها مطلقا ، ولو كانت في جماعة ، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . وإن كانت عليه فوائد كثيرة ، وأراد قضاءها في مجلس واحد أذن للأولى منها ، ويخير في باقيها ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية فقد عرفت أن الأذان عندهم مكروه للفائتة على أي حال ، والشافعية قالوا : يحرم الأذان لباقي الفوائت إذا قضاها في مجلس واحد ، أما لو أراد كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها .

## الترسل في الأذان

الترسل معناه التمهّل والثاني ، بحيث يفرّد المؤذن كل جملة بصوته ، على أن الفقهاء لهم تفصيل في معنى الترسل ، فانظره تحت الخط (٢) ، أما حكم الترسل فقد اتفق الحنفية والمالكية على أنه سنة ، وتركه مكروه ، بخلاف الشافعية والحنابلة ، فافهم قالوا : أن الترسل مندوب ، وتركه خلاف الأولى ، أما معنى الترسل السابق فقد زاد فيه بعض المذاهب شيئا آخرى ، فانظره تحت الخط (٣) .

الحنفية — قالوا : إذا أجاب المصلي مؤذنا فسدت صلاته ، سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئا . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل صلاته . ولا فرق بين النفل والفرض .

(١) المالكية — قالوا : يكره الأذان للفائتة مطلقا ، سواء كان المصلي في بيته ، أو في الصحراء ، وسواء كان في جماعة أو منفردا ، بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا ، كثيرة كانت أو يسيرة .

(٢) الحنفية — قالوا : للترسل هو التمهّل ، بحيث يأتي المؤذن بين كل جملة بكسرة بسكتة تسع إجابته فيما نطق به ، غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى .

المالكية — قالوا : الترسل هو عدم التمهّل في الأذان ، وإنما يكون التمهّل مكروها ما أم يتناولش عرفا ، والاحرم ، وبهذا تعلم أن الخروج بالأذان إلى الأغاني اللهونة في زماننا حرام عند المالكية ، وفي هذا من الزجر الشديد لئلا هؤلاء الناس ما لا يضي .

(٣) الشافعية — قالوا : الترسل هو الثاني ، بحيث يقصد كل جملة بصوت واحد ، التكبير في أوله وفي الآخرة ، فيجمع كل جملة في صوت واحد .

الحنابلة — قالوا : إن الترسل هو التمهّل والثاني في الأذان .

## مكروهات الأذان

### أذان الفاسق

يكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق ، فلو أذن الفاسق صبح مع الكراهة عند الحنفية والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان الحديث

يكره ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للاستماع ، كما تقدم ، كما يكره أن يكون المؤذن محدثاً أصغر أو أكبر ، والكراهة في الأكبر أشد ، وهذه الكراهة متلفق عليها عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الأذان لصلاة النساء

الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء مكروه عند ثلاثة من الأئمة ، وبخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### الكلام حال الأذان

يكره الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعاً أما بما يطلب شرعاً كرد السلام ، وتشميت المعاطس ، ففيه خلاف المذاهب (٤) ، وانما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لانقاذ

(١) المالكية — قالوا : لا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على غيره ، كما تقدم .  
الحنابلة قالوا : لا يصح أذان الفاسق بحال .

(٢) الحنابلة ، والحنفية — قالوا : يكره أذان الجنب فقط ، أما المحدث حدثاً أصغر فلا يكره أذانه ، وزاد الحنفية أن أذان الجنب يعاد ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : الأذان لصلاة النساء أن وقع من رجل فلا كراهة فيه ، وإن وقع من واحدة منهن فهو باطل ، ويحرم أن قصصن التشبه بالرجال ، أما إذا لم يقصدن ذلك كان أذانين مجرد ذكر ، ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت .

(٤) الحنفية — قالوا : يكره الكلام اليسير ، ولو برد السلام ، وتشميت المعاطس ، ولا يطلب من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ، ولو في نفسه ، فإن وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

الشافعية — قالوا : أن الكلام اليسير يرد السلام ، وتشميت المعاطس ليس مكروهاً ، وانما هو خلاف الأولى ، على الراجح ، ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسم له أن يشمت المعاطس بعد الفراغ ، وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا : رد السلام وتشميت المعاطس مباح ، وإن كان لا يجب عليه الرد .

أعمى ونحوه ، والا وجب ، فإن كان يسيرا بنى على ما مضى من أذانه ، وإن كان كثيرا استأنفت الأذان من أوله ، ومنها أن يؤذن قاعدا أو راكبا من غير عذر الا المسافر ، فلا يكره أذانه وهو راكب ، ولو بلا عذر ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند المالكية ، فإن أذان الراكب عندهم غير مكروه على المتمدن .

### التغنى بالأذان

التغنى والترنم في الأذان بالطريقة المعروفة عند الناس في زماننا هذا لا يقرها الشرع ، لأنه عبادة يقصد منها الخضوع لله تعالى ، على أن في حكم ذلك تفصيلا في المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) .

هذا . ولا يكره أذان الصبي المميز ، والأعمى إذا كان معه من يدلّه على الوقت ، عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الاقامة

#### تعريفها وصفاتها

الاقامة هي الاعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص ، وألفاظها هي « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله » ، وهذه الصفة متفق عليها بين الحنابلة . والشافعية . أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

مطلقا ، ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية ، كأن يناديه انسان فيجيبه .

المالكية — قالوا : الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .  
(١) الشافعية — قالوا : التغنى هو الانتقال من نغم الى نغم آخر ، والسنة ان يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا : التغنى هو الاطراب بالأذان ، وهو مكروه عندهم .  
الحنفية — قالوا : التغنى بالأذان حسن ، الا اذا أدى الى تضييع الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فإنه يهرم فعله ، ولا يخل سماعه .

المالكية — قالوا : يكره التطريب في الأذان لما نقلته الخشوع ، الا اذا تناحش عرفسا فإنه يحرّم .

(٢) الشافعية — قالوا : يكره أذان الصبي المميز ، كما تنهّم .  
المالكية — قالوا : متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ مسمع أذانه والا فلا .

(٣) الحنفية — قالوا : أن تكبيرات الاقامة أربع في أولها ، واثنان في آخرها ، وباقى .

## حكم الإقامة

الإقامة كالإذان ، فحكمها حكمه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت

الخط (١) .

## شروط الإقامة

شروط الإقامة كشرط الإذان المتقدمة قريبا . الا في أمرين : أحدهما : الذكورة ، فانها ليست شرطا في الإقامة ، فتصح إقامة المرأة ، بشرط أن تقيم لنفسها ، أما اذا كانت تصلي مع رجال فان إقامتها لهم لا تصح عند الشافعية والمالكية ، أما الحنفية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ثانيهما : ان الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفا دون الإذان ، فلو أقام الصلاة . ثم تكلم بكلام كثير ، أو شرب ، أو أكل ، أو نحو ذلك ، وصلى بدون إقامة فانه يصح ، لأنه أتى بسنة الإقامة ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

ماذكر في الفاظها يذكر مرتين ، ونصها هكذا : « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله » .

المالكية — قالوا : الإقامة كلها وتر ، الا التكبير أولا وآخرها فمثنى ، ولفظها « الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله . أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح . قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر . لا اله الا الله » .

(١) المالكية — قالوا : ان حكم الإقامة ليس كحكم الإذان المتقدم ، بل هي سنة عين لذكر بالغ ، وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ، ومنذوبة عينا لصبي وامرأة ، الا اذا كانا مع ذكر بالغ فأكتر ، فلا تندب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

(٢) الحنفية — قالوا : ان الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة ، كصلاة ، تقدم ، فيكره أن يتخلل منها شرط ، والإقامة مثل الإذان في ذلك ، الا أنه يعاد الإذان ندبا عند فقد شيء منها ، ولا تعاد الإقامة ، ومن هذا تعلم أن المرأة اذا أقامت الصلاة لرجال ، فان إقامتها تصح مع الكراهة .

الحنابلة — قالوا : ان الذكورة شرط في الإقامة أيضا ، فلا تطلب من المرأة ، كصلاة لا يطلب منها الإذان .

(٣) الحنفية — قالوا : لا تعاد الإقامة الا اذا قطعها عن الصلاة كلام كثير ، أو عمل كثير ، كالأكل ، أما لو أقام المؤذن ، ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر ، فلا تعاد .

### وقت قيام المقتدى للصلاة عند الإقامة

اختلفت المذاهب في وقت قيام المقتدى الذي يسمع إقامة الصلاة ، فانظره تحت الفطر (١) .

#### سفن الإقامة ومنذوباتها

سفن الإقامة كسفن الأذان المتقدمة ، الا في أمور ، منها : أنه يسن أن يكون الأذان بموضع مرتفع دون الإقامة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها أنه يندب الترجيع في الأذان دون الإقامة عند من يقول بالترجيع ، وهم المالكية والشافعية ، أما الحنابلة والحنفية فقالوا : لا ترجيع لا في الأذان ولا في الإقامة ، ومنها أنه يسن في الأذان الثاني ، ويسن في الإقامة الاسراع باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ومنها أنه يسن أن يضع المؤذن طرف أصبعيه المسبحة في صماخ أذنيه باتفاق الحنابلة والشافعية ، وخالف المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

#### الأذان لتقصاء الفوائت

يسن في قصاء الفوائت الأذان للأولى فقط ، بخلاف الإقامة ، فانها تسن لسكل فائتة ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) ، ثم أن الإقامة

(١) المالكية — قالوا : يجوز لمن يريد الصلاة غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ، ولا يحد ذلك بزمن معين ، أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية — قالوا : يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .  
الحنابلة — قالوا : يسن أن يقوم عند قول المقيم : قد قامت الصلاة ، اذا رأى الامام قد قام ، والا تأخر حتى يقوم .

الحنفية — قالوا : يقوم عند قول المقيم : « حى على الفلاح » .  
(٢) الحنابلة — قالوا : يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان ، الا أن يشق ذلك .

(٣) المالكية — قالوا : ان التأتى المتقدم تنسيه في الأذان مطلوب في الإقامة أيضا .  
(٤) الحنفية — قالوا : ان هذا مندوب في الأذان دون الإقامة ، فالأحسن الاتيان به ، ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا : وضع الاصبعين في الأذنين للاسماع في الأذان دون الإقامة جائز لا متسن .

(٥) المالكية — قالوا : يكره الأذان للفوائت مطلقا ، بخلاف الإقامة ، فانها تطلب لكل فائتة ، على التفصيل السابق .

مطلوبة للرجل والمرأة ، بخلاف الأذان ، فإنه لا يطلب من المرأة عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط(١) •

هذا ويزاد في الإقامة بعد فلاحها « قد قامت الصلاة » كما تقدم في نصها •

### الفصل بين الأذان والإقامة

أولا : يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملائمون للصلاة في المسجد مع المحافظة على وقت الفضولة ، الا في صلاة المغرب ، فإنه لا يؤخرها ، وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفواصل يسير كقراءة ثلاث آيات ، وهذا الحكم عند الشافعية والحنفية ، أما المالكية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط(٢) •

### أخذ الأجرة على الأذان ونحوه

ثانيا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه ، كالإمامة والتدريس باتفاق الحنفية والشافعية ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط(٣) •

(١) الحنابلة — قالوا : لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا ، بل تكره كما يكره لذانها •  
(٢) المالكية — قالوا : الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة الا الظهر ، فالأفضل تأخيرها لربع الغامة ، ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر ، فيندب التأخير الى وسط الوقت ، وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والفضل فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقا بعد النوافل القبليّة ، ان كان للصلاة نوافل قبليّة •

الحنابلة — قالوا : يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قافى الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه ، وصلاة ركعتين ، الا في صلاة المغرب ، فإنه يندب أن يفصل بين الأذان والإقامة بجلسة خفيفة عرفا •

(٣) المالكية — قالوا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ، وعلى الإمامة ان كانت تبعا للأذان أو للإقامة ، وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه ان كانت الأجرة من المسلمين ، وأما ان كانت من الوقف ، أو بيت المال فلا تكره •

الحنابلة — قالوا : يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ان وجد مقتوع بهما : والا رزق ولي الأمر من يقسوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين اليهما •



## الأذان في أذن المولود ، والمروع ووقت الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك

يندب الأذان في أذن المولود اليمنى عند ولادته ، كما تندب الإقامة في اليسرى ، وكذا يندب الأذان وقت الحريق ، ووقت الحرب ، وخلف المسافر ، وفي أذن المهوم والمروع .

## الصلاة على النبي قبل الأذان والتساييح قبله بالليل

الصلاة على النبي ﷺ عقبه مشروعة بلا خلاف ، سواء كانت من المؤذن أو من غيره ، لما رواه مسلم من أن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على » فقلوه « ثم صلوا على » عام يشمل المؤذن وغيره من السامعين ، ولم ينص الحديث على أن تكون الصلاة سرا ، فإذا رفع المؤذن صوته بالصلاة بتذكير الناس بهذا الحديث ، ليصلوا على النبي ﷺ كان حسنا ، إنما الذي يجب الالتفات إليه هو الخروج بالصلاة والسلام عن معنى التمسيد إلى التفتي ، والاثنيان بأناشيد تقتضي الانسلاخ من التمسيد إلى التطريب ، كما يفعله بعض المؤذنين في زماننا كان ذلك من أسوأ البدع التي ينبغي تركها ، وقد صرح الشافعية والحنابلة بأنها سنة ، ولعلمهم أرادوا المعنى الذي ذكرناه .

أما التساييح والاستغاثات بالليل قبل الأذان فمنهم من قال : أنها لا تجوز ، لأن فيها إيذاء للنائمين الذين لم يكلفهم الله ، ومنهم من قال : أنها تجوز لما فيه من التنبيه ، فهي وإن لم تكن من الأحكام الشرعية ، فليست سنة ولا مندوبة ، ولكن التنبيه للعبادة مشروع ، بشرط أن لا يترتب عليها ضرر شرعي ، والأولى تركها ، إلا إذا كان الغرض منها إيقاظ الناس في رمضان ، لأن في ذلك منفعة لهم .

## مباحث صلاة التطوع تعريفها ، وأقسامها

صلاة التطوع هي ما يطلب فعله من الكلف زيادة على المكتوبة طلبا غير جازم ، وهي إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة ، كمسلة الاستسقاء والكسوف والخسوف والبراويح ، وسيأتي لكل منها فصل خاص ، وإما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة ، كالنوافل القبلية والبعدية ، فأما التابعة للصلاة المكتوبة فمنها ما هو مسنون وما هو مندوب وما هو رغبة ، وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب تحت الخط (١) .

(١) الحنابلة — قالوا : تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة إلى قسمين : راتبة ، وغير راتبة ، فالراتبة عشر ركعات ، وهي : ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده ،

الحنفية - قالوا : تنقسم النافلة التابعة للفرض الى مسنونة ومندوبة ، فاما المسنونة فهي خمس صلوات ، احداها : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وهما اقوى السنن ، فلهذا لا يجوز أن يؤدبها قاعدا أو راكبا بدون عذر ، ووقتها وقت صلاة الصبح ، فان خرج وقتها لا يقضيان الا تبعا للفرض ، فلو نام حتى طلعت الشمس قضاهما أولا ، ثم قضى الصبح بعدهما ، ويمتد وقت قضائهما الى الزوال ، فلا يجوز قضائهما بعده ، أما اذا خرج وقتها ونحدهما بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك ، لا قبل طلوع الشمس ولا بعده ، ومن السنة فيها أن يصلبها في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة « الكافرون » وفي الثانية « الاخلاص » ، وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصلبها فان أمكنه ادراكها بعد صلاتها فعل ، والا تركها وأدرك الجماعة ، ولا يقضيها بعد ذلك كما سبق ، ولا يجوز له أن يصلب أية نافلة اذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر ، ثانيتهما : أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليم واحدة ، وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر ، ثالثتها : ركعتان بعد صلاة الظهر ، وهذا في غير يوم الجمعة ، أما فيه فيسن أن يصلب بعدها أربعة ، كما يسن أن يصلب قبلها أربعة ، رابعتها : ركعتان بعد المغرب ، خامستها : ركعتان بعد العشاء ، وأما المندوبة فهي أربع صلوات ، احداها : أربع ركعات قبل صلاة العصر ، وان شاء ركعتين ، ثانيتهما : ست ركعات بعد صلاة المغرب ، ثالثتها : أربع ركعات قبل صلاة العشاء ، رابعتها : أربع ركعات بعد صلاة العشاء ، لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلب قبل العشاء أربعة ، ثم يصلب بعدها أربعة ، ثم يسططع ، والمصلب أن يتكفل عند ذلك بما شاء ، والسنة في ذلك أن يسلم على من

« رأس كل أربع في نفل النهار في غير أوقات الكرامة ، غلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلا للسنة ، أما في المغرب فله أن يصلها كلها بتسليمة واحدة ، وله أن يسلم على رأس كل ركعتين ، وأما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع ، ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله : « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ، أو بأي ذكر وارد في ذلك .

الشافعية — قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد وغير مؤكد ، أما المؤكد فهو ركعتا الفجر ، ووقتها وقت صلاة الصبح ، وهو من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ، ويسن تقديمها على صلاة الصبح إن لم يخف قوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة ، فإن خاف ذلك قدم الصبح ، وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة وإذا طلعت الشمس ولم يصل الفجر صلاحها قضاء ، ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية « قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ » إلى قوله تعالى : « وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ » في الركعة الأولى ، في سورة البقرة ، وفي الركعة الثانية « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » إلى « مُسْلِمُونَ » ، في سورة آل عمران ، ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بفسحة أو تحول أو كلام غير دنيوي ، ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة .

وركعتان بعد الظهر أو الجمعة ، وإنما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها ، وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها ، وركعتان بعد صلاة المغرب ، وتسن في الركعة الأولى قراءة « الكافرون » وفي الثانية « الاخلاص » وركعتان بعد صلاة العشاء ، والصلوات المذكورة تسمى رواتب ، وما كان منها قبل الفرض يسمى راتبة قبلية ، وما كان منها بعد الفرض يسمى راتبة بعدية ، ومن المؤكد الوتر وأقله ركعة واحدة ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات وأعلاها إحدى عشرة ركعة ، والأفضل أن يسلم من كل ركعتين .

ووقته بعد صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ، ويمتد وقته لطلوع الفجر ، ثم يكون بعد ذلك قضاء ، وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة ، ركعتان قبل الظهر ، سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك ، والجمعة كالظهر وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب ، ويسن تخفيفهما وفعلهما بعد اجابة المؤذن ، لحديث « بين كل أذانين صلاة » والمراد الأذان والاقامة ، وركعتان قبل العشاء .

المالكية — قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها ، أما الرواتب فهي النافلة قبل صلاة الظهر ، وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة الظهر ، وقبل صلاة العصر ، وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة المغرب ، وليس في هذه النوافل كلها تصديق بعدد معين ، ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضلها ، وهو أربع قبل صلاة الظهر ،

## النكر الوارد عقب الصلاة وختم الصلاة

وردت الشريعة بأفكار خلصة تقال بعد الفراغ من كل صلاة مكتوبة ، ومنها أن يقول : سبحان الله ، ثلاثا وثلاثين ، ويقول : الحمد لله ثلاثا وثلاثين ، ويقول : الله أكبر ، ثلاثا وثلاثين عقب كل صلاة مفروضة من صبح وظهر الخ ، ومنها غير ذلك ، مما ستعرفه ، وهل يسن أن يقول هذه الأذكار قبل صلاة النافلة بدون غاصل ، أو يقولها بعد صلاة النافلة ، فإذا صلى الظهر مثلا ، ثم فرغ منه يشرع في قراءة الذكر ، أو يصلي سنة الظهر ، ثم يشرع في ختم الصلاة بالذكر ، في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

— وأربع بعدها وأربع قبل صلاة العصر ، وست بعد صلاة المغرب ، وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا ، وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها ، وأما العشاء فلم يزد في التنفل قبلها نص حريص من الشارع ، نعم يؤخذ من قوله ﷺ : « بين كل أذانين صلاة » أنه يستحب التنفل قبلها ، والمراد — بالأذانين — في الحديث الأذان والاقامة ، وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر وهي ركعتان . وحكمها أنها رغبة ، والرغبة ما كان شوق المستحب ، ودون السنة في التاكيد ، ووقتها من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ، ثم تكون قضاء بعد ذلك إلى زوال الشمس ، ومتى جاء الزوال فلا تقضى ، ومطلها قبل صلاة الصبح ، فإن صلى الصبح قبلها كره فعلها إلى أن يجيء وقت حل النافلة ، وهو لارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح من رماح العرب ، وهو طول اثني عشر شبرا بالشبر المتوسط ، فإذا جاء وقت حل النافلة فعلها ، نعم إذا طلعت الشمس ، ولم يكن صلى الصبح ، فإنه يصلي الصبح أولا على المعتمد ، ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب فقط ، فلا يزيد سورة بعدها ، وإن كانت الفاتحة فرضا كما تقدم ، ومن غير الرواتب الشفع ، وأقله ركعتان وأكثره لا حله ، ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر ، وحكم الشفع النجيب ، ومنها الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف ، ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر ، وهذا هو وقت الاختيار ، ووقته الضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح ، ويكره تأخيرها لوقت الضرورة بسلا جزر ، وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلي الوتر إلا إذا كان مأموما ، فيجوز له القطع ما لم يخف خروج وقت الصبح ، ويندب أن يقرأ في الشفع سورة الأعلى في الركعة الأولى ، وسورة « الكافرون » في الثانية ، وفي الوتر سورة « الاخلاص » والمعوذتين ، والسنة في التنفل كله أن يسلم من ركعتين ، لقوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى » ، وحملت نافلة النهار على نافلة الليل ، لأنه لا فارق .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تنزيها أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، وأما ما ورد من —

## التنقل في المكان الذي صلى فيه مع جماعة

إذا صلى الفرض في جماعة ، وأراد أن يصلي النافلة ، فهل يصليها في المكان الذي صلى فيه الفرض مع الجماعة ، أو ينتقل منه إلى مكان آخر ؟ في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

— الأحاديث في الإذكار فانه لا ينافي ذلك ، لأن السفن من لواحق الفرائض ، فليست بأجبية عنها ، ويستحب أن يستغفر بعد السن ثلاثا ، ويقرأ آية الكرسي والمعوذتين ، ويسبح ، ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين ويهلك تمام المائة ، بأن يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ثم يقول : اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند ، ويدعو ويقتم بقول : « سبحان ربك رب العزة عما يصفون » .

الملكية — قالوا : الأفضل في الراتبة التي تصلى بعد الصلاة المكتوبة أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة ، كترامة آية الكرسي ، وسورة « الاخلاص » والتسبيح ، والتحميد ، والتكبير كل منها ثلاث وثلاثون مرة ، ثم يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

الشافعية — قالوا : بين أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالأذكار الواردة ، فيستغفر الله ثلاثا ، ويقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ويسبح الله ثلاثا وثلاثين ، ويحمده ثلاثا وثلاثين ، ويكبره ثلاثا وثلاثين ، ويقول بعد ذلك : لا اله الا الله وحده لا شريك له : له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند .

الحنابلة — قالوا : يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السن فيقول : استغفر الله ، ثلاث مرات ، ثم يقول : اللهم أنت السلام ومنك واليك السلام ، تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة الا بالله ، لا اله الا الله ، ولا نعبد الا اياه ، له النعمة وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا اله الا الله ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند ، ويسبح ، ويحمد ، ويكبر ثلاثا وثلاثين . والأفضل أن يفرغ منهن معا ، بأن يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مرة ، وتمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

(١) الحنفية — قالوا : إذا كان يصلي الفرض أماما فله بركه له أن ينتقل من مكانه لصلاة النفل ، أما إذا كان يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض ، وله أن ينتقل —

## صلاة الضحى وتعمية المسجد

صلاة الضحى سنة عند ثلاثة من الأئمة وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح ، الى زوالها ، والأفضل أن يبدأها بعد ربع النهار ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وأقلها ركعتان ، وأكثرها ثمان ، فإن زاد على ذلك عامدا عالما بنية الضحى ، لم ينمقد ما زاد على الثمان ، فإن كان ناسيا أو جاهلا انمقد نفلا مطلقا عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣)

... منه بدون كراهة ، ولكن الأحسن للمأموم أن ينتقل من مكانه .

الشافعية — قالوا : يسن لصلى الفرض أن ينتقل من مكانه بعد الفراغ منه لصلاة النفل ، فإذا لم يتيسر له الانتقال لزحام ونحوه ، فإنه يسن له أن يتكلم بكلمة خارجة عن أعمال الصلاة ، كأن يقول : أنهيت صلاة الفريضة ، ونحو ذلك ، ثم يشرع في صلاة النافلة التي يريد بها .

المالكية — قالوا : إذا كان يصلى النوافل الراجعة ، وهى السنن المطلوبة بعد الفرائض ، فالأفضل صلاتها في المسجد ، سواء صلاها في المكان الذى صلى فيه الفريضة أو انتقل الى مكان آخر ، وإذا كان يصلى نافلة غير راتبة ، كصلاة الضحى ، فالأفضل أن يصليها في منزله ، ويستثنى من ذلك الصلاة في مسجد النبى ﷺ ، فإنه يندب لمن كان بالمدينة أن يصلى النافلة في المكان الذى كان يصلى فيه النبى ﷺ ، وهو أمام المحراب الذى بجنب المنبر وسط المسجد ، فإنه هو المكان الذى كان يصلى فيه النبى ﷺ .

الحنابلة — قالوا : صلاة السنن الراجعة وغيرها سوى ما تشرع فيه الجماعة فعلها في البيت أفضل على كل حال ، فإذا صلاها في المسجد فله أن يصليها في المكان الذى صلى فيه الفرض أو ينتقل منه الى مكان آخر ، على أن الشافعية يوافقون أيضا على أن الصلاة النافلة في البيت أفضل .

(١) المالكية — قالوا : إن صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا وليست سنة .

(٢) المالكية — قالوا : الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضى بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر ، وغروب الشمس .

(٣) الحنفية — قالوا : أكثرها ست عشرة ، وإذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى ، فلما أن يكون قد نواها كلها بتسليمية واحدة ، وفى هذه الحالة يجوز ما صلاه بنية الضحى ، وينمقد الزائد نفلا مطلقا ، إلا أنه يكره له أن يصلى في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمية واحدة ، وأما أن يصليها مفصلة اثنتين اثنتين ، أو أربعاً ، وفى هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .

المالكية — قالوا : أن زاد على الثمان صح الزائد ، ولا يكره على الصواب .

ويسن قضاؤها إذا خرج وقتها عند الشافعية والحنابلة ، وانظر مذهب المالكية والحنفية تحت الخط (١) .

### تحية المسجد

إذا دخل المصلي مسجداً ، فإنه يسن له أن يصلي ركعتين بنية تحية المسجد ، وله أن يزيد ما شاء بهذه النية باتفاق الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ويشترط لتحية المسجد شروط : أحدها : أن يدخل المسجد في غير الأوقات التي نهى عن صلاة النفل فيها ، كوقت طلوع الشمس ، وبعد صلاة العصر ، وسائى بيان هذه الأوقات في بحث خلاص ، ولا يشترط أن يقصد المكث في المسجد ، فلو دخل المسجد بنية المرور منه إلى جهة أخرى ، فإن تحية المسجد تطلب منه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ثانيها : أن يدخل المسجد وهو عتوضى ، فلو دخل المسجد ، وهو محدث فإن تحية المسجد لم تطلب منه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ثالثها : أن لا يصادف دخوله إقامة صلاة الجماعة ، فإذا دخل ووجد الإمام يصلى بجماعة فإنه لا يصلى تحية المسجد باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) ، رابعها : أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة ، والعديد ونحوهما ، فإن دخل في ذلك الوقت فلا يصليها عند المالكية والحنفية ، أما الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٦) ،

(١) المالكية والحنفية — قالوا : إن جميع النوافل إذا خرج وقتها لا تقضى إلا ركعتي الفجر فليهما يقضيان إلى الزوال ، كما تستخدم .  
(٢) الحنفية — قالوا : تحية المسجد ركعتان ، أو أربع ، وهى أفضل من الأئنتين ، ولا يزيد على ذلك بنية تحية المسجد .

المالكية — قالوا : تحية المسجد ركعتان بدون زيادة ، وقال المالكية : إن تحية المسجد مندوبة ندبا أكيدا على الراجع ، وبعضهم يقول : إنها سنة ، والأمر في ذلك سهل .  
(٣) المالكية — قالوا : لا تطلب تحية المسجد إلا ممن دخل قاصدا الجلوس فيه ، أما من قصد مجرد المرور به ، فإن تحية المسجد لا تطلب منه .  
(٤) الشافعية — قالوا : إذا دخل محدثا ، وأمكنه التطهر في زمن قريب ، فإنها تطلب منه ، وإلا فلا تطلب .

(٥) المالكية — قالوا : إن صادف دخوله إقامة الصلاة للإمام الراتب ، فإن تحية المسجد لا تطلب منه ، أما أن صادف دخوله صلاة جماعة بإمام غير راتب ، فإنه يجوز له أن يصلى تحية المسجد .

(٦) الشافعية والحنابلة — قالوا : إذا دخل المسجد والإمام فوق المنبر من له تحية المسجد قبل أن يجلس بركعتين تحييتين ، ولا يزيد عليهما ، فإن جلس لا يقوم لأدائهما .

ويستثنى من المساجد المسجد الحرام بمكة ، فإن لتخصيته أحكاماً خاصة مفصلة في المذاهب (١) وإذا لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو غيره ، فإنه يتدبّر له أن يقول سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر أربع مرات ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنابلة : لا يتدبّر له أن يقول ذلك .

هذا ، وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة يصلحها ذات ركوع وسجود عند دخوله فمن صلى فاتتته كانت عليه بدخوله المسجد ، فإن تحية المسجد تؤدي بها ضماناً بشرط أن ينويها ، وقال الحنفية والشافعية : يحصل له ثوابها أن لم ينوها ، أما إذا نوى عدم صلاة تحية المسجد فإنها تسقط عنه ، ولا يحصل له ثوابها .

هذا ، ولا تسقط تحية المسجد بالجلوس قبل فطرها ، وإن كان مكروها باتفاق الحنفية والمالكية ، وقال الشافعية : أن جلس عمداً سقطت مطلقاً ، وإن جلس سهواً أو جهلاً ، فإن طال جلوسه عن ركعتين ، والأفلا ، وقال الحنابلة : تسقط أن طال جلوسه عرفاً .

#### صلاة ركعتين عقب الوضوء

#### وعند الخروج للسفر ، أو التقدم منه

تدبّر صلاة ركعتين عقب الطهارة وتدبّر صلاة ركعتين عند الخروج للسفر ، وركعتين عند التقدم ، لقوله ﷺ : « ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرًا » ، رواه الطبراني ، ولما روى كعب بن مالك ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى ، فإذا أقدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ، ثم جلس فيه ، رواه مسلم .

(١) المالكية - قالوا : من دخل المسجد الحرام بمكة ، وكان مطالباً بالطواف ولم ينسأ ، أو قاصداً له فتحت له الطواف ، ومن دخل مكة لمشاهدة البيت مثلاً ، ولم يكن مطالباً بالطواف ، فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أو لا ، فإن كان من أهل مكة فتحت له الركعتان ، والأفتحيته الطواف .

الحنفية - قالوا : التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي ركعتان ، ولكن من دخل المسجد الحرام وكان مطالباً بالطواف ، أو قاصداً له ، فإنه يقدم الطواف ، ويصلي بعد ذلك ركعتي الطواف ، وتعمل بهما تحية المسجد .

الشافعية - قالوا : من دخل المسجد الحرام ، وأراد الطواف فطلب منه تحيتان : تحية للبيت وهي الطواف ، وتحية للمسجد ، وهي الصلاة ، والأفضل أن يبدأ بالطواف ، ثم يصلي بعده ركعتي الطواف ، وتحصل في ضمنها تحية للمسجد ، وله أن يصلي بعد الطواف أربعاً ، ينوي بالأوليتين تحية المسجد وبالأخريتين سنة الطواف ، ولا يصح العكس ، أما إذا دخل المسجد غير مرید الطواف فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة .

الحنابلة - قالوا : أن تحية المسجد الحرام الطواف : وإن لم يكن قاصداً له .



### التعبد بالليل وركعتا الاستغفرة

ويندب أيضا التعبد بالليل ، لقوله ﷺ : « لا بد من صلاة ليل ولو حلب شاة »  
رواه الطبراني مرفوعا ، وهو أفضل من صلاة النهار ، لقوله ﷺ : « أفضل صلاة بعد  
الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم ، ومن المندوب أيضا ركعتا الاستغفرة ، لما رواه  
جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستغفرة في الأمور  
كلها ، كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويقول : « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من  
غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم اني أستغفرك بعملك ، وأستغفرك بقدرتك ، وأسألك من  
فضلك العظيم ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم ان كنت  
تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري وآجله ،  
فأقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا شر لي في ديني ومعاشي  
وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري وآجله ، فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، واقدر لي الخير  
حيث كان ، ثم رخصني به ، قال : ويسمى تعابده رواه أصحاب السنن الا مسلما .

### صلاة قضاء الفوائض

يندب لمن كان له حاجة مشروعة أن يصلي ركعتين ، كما ورد في قوله ﷺ : « من  
كانت له عند الله حاجة ، أو الى أحد من بني آدم ، فليتوضأ ويحسن الوضوء ، ثم ليصل  
ركعتين ، ثم لينزل على الله تعالى ، وليصل على النبي ﷺ ، ثم ليقل : لا اله الا الله  
الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات  
رحمتك وعزائم مغفرتك ، والغنية من كل بر ، والسلامة من كل اثم ، لا تدع لي ذنبا  
الا غفرتة ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لي رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين ، أخرجه  
الترمذي عن عبد الله بن أبي أوفى .

### صلاة الوتر

وصيغة التثنوت الواردة فيه ، وفي غيره من الصلوات

انتق ثلاثة من الأئمة على أن صلاة الوتر سنة ، وقال الحنفية : ان الوتر واجب ،  
وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وكما عرفت أن التحقيق عندهم هو أن  
ترك الواجب لا يوجب العقوبة الأخروية ، كما يوجبها ترك الفرض القطعي ، وإنما يوجب  
الحرمان من شفاعة النبي ﷺ ، وكفى بذلك عقوبة عند المؤمنين الذين يرجون شفاعة  
المصطفى ، وقد ذكرنا أحكام الوتر عند كل مذهب تحت الفصل (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الوتر واجب ، وهو ثلاث ركعات بتسليم واحدة في آخرها ،  
ويجب أن يقرأ في كل ركعة منها الفاتحة ، وسورة أو ما يماثلها من الآيات ، وقد ورد أن

يُتْلَى كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة « الإعلى » وفي الثانية سورة « الكافرون » ، وفي الثالثة « الاخلاص » ، فإذا قرغ المصلي من القراءة في الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه ، ويكبر كما يكبر للافتتاح ، إلا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح ، وهو « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ، بل يقرأ القنوت وهو كل كلام تضمن ثناء على الله تعالى ودعاء ، ولكن يسن أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضى الله عنه ، ونصه : « اللهم أنا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونثنى عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، ثم يصلى على النبي وآله ويسلم » ، ووقته من غروب الشفق إلى طلوع الفجر ، فلو تركه ناسيا أو عامداً وجب عليه قضاؤه ، وإن طالت المدة ، ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب ، فلو قدمه عليها ناسيا صح وكذا لو صلاهما على الترتيب ، ثم ظهر له فساد العشاء دونه فإنه يصح ، ويعيد العشاء وحدها ، لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر ، ولا يجوز أن يصليه قاعدا مع الفجرة على القيام ، كما لا يجوز أن يصليه راكبا من غير عذر ، والقنوت واجب فيه ، ويسن أن يقرأه سرا سواء كان آملا أو متفردا ، أو مأموما ، ومن لم يحسن القنوت يقول : ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتلنا عذاب النار ، أو يقول : اللهم اغفر لنا ثلاث مرات ، وإذا نسي القنوت ، ثم تذكره حال الركوع ، فلا يقنت في الركوع ، ولا يعود إلى القيام ، بل يسجد للسهو بعد السلام ، فإن عاد إلى القيام وقتن ، ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته ، وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت سهوا فعليه أن يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ، ويعيد الركوع ، ثم يسجد للسهو وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع ، فإنه يرفع رأسه ، ويقرأ الفاتحة والسورة والقنوت ، ويعيد الركوع ، فإن أم بعده صحت صلاته ، ويسجد للسهو على كل حال ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل ، أو شدائد الدهر ، فيسن له أن يقنت في الصبح ، لا في كل الأوقات ، على المعتد ، وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف الوتر ، وإنما يسن قنوت النوازل للأمام لا للمنفرد ، وأما المأموم فإنه يتابع إمامه في قراءة القنوت ، ألا إذا جهر بالقنوت ، فإنه يؤمن ، ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر إلا في وترين ، فإنها تستحب لأنه في حكم النوازل من بعض الوجوه ، وإن كان واجبا ، أما في غير رمضان فإن الجماعة تكره فيه أن قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه ، أما لو اقتدى واحد بأخر ، أو اثنان بإحد ، أو ثلاثة بواحد ، فإنه لا يكره ، أذ ليس فيه دعاء للاجتماع .

العتابلية — قالوا : أن الوتر سنة مؤكدة ، وأقله ركعة ، ولا يكره الاثنان بها ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، وله أن يؤثر بثلث ، وهو أقل الكمالات ، ويقتصر ، ويسبع ، وبشع ،

« فإن أوتر بأحدى عشرة ، فله أن يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل ، وله أن يصليها بسلام واحد ، أما بتشهدين ، أو بتشهد واحد ، وذلك بأن يصلي عشرا ، ويتشهد ، ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام ، فيأتي بها ، ويتشهد ، ويسلم ، أو يصلي الاحدى عشرة ، ولا يتشهد إلا في آخرها ، ويسلم ، وإن صلاه تسعا فله أن يصليها بسلام واحد ، وتشهدين ، بأن يصلي ثلثانية ، ويجلس ، ويتشهد ، ثم يأتي بالتسعة قبل أن يسلم ، ويتشهد ، ويسلم ، وهذا أفضل ، وله أن يصليها بتشهد واحد ، بأن يصلي التسعة ، ويتشهد ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين ، ويأتي بالتسعة ، ويسلم ، وإن أوتر بسبع ، أو بخمس ، فالأفضل أن يصليها بتشهد واحد ، وسلام واحد ، وله أن يصليها بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ، ويتشهد ، ولا يسلم ، ثم يقوم فيأتي بالباقي ، ويتشهد ، ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين ، وإن أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ في أولهما سورة « سبح » وفي الثانية سورة « الكافرون » ، ثم يسلم ، ويأتي بالثالثة ، ويقرأ فيها سورة « الاخلاص » ، ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل وله أن يصليها بتشهد واحد ، بأن يسرد ثلاث ركعات ، ويتشهد ، ويسلم ، وله أن يصليها بتشهدين ، وسلام واحد ، كالغرب ، وهذه الصورة هي أهل الصور فضلا ، ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة ، بلافق بين رمتان وغيره . والأفضل أن يقنت بالوارد ، وهو : « اللهم انا نستعينك ونستعديك ، ونستغفرك ، وننتوب اليك ، ونؤمن بك ، ون托كل عليك ، وننتهي عليك الخير كله ، تشكرك ولا ننكره ، اللهم اياك نعبد ، واليك نسمى ونحمد ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، ان عذابك الجد بالكافرين ملحق » : « اللهم اهدنا فمين هديت ، وعافنا فمين عافيت ، وتولنا فمين توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت ، انك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك ، انه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت وتعالىيت » : « اللهم انا نموذ برضاك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، وبك منك ، لا نحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، وله أن يصلي على الآل أيضا ، ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد ، وإن كان الوارد أفضل ، ويسن أن يجهر بالقنوت ان كان اماما أو منفردا ، أما الاموم فيؤمن جهرا على قنوته امامه ، كما يسن للمنفرد أن يفرق الضمائر المتقدمة في نحو « اهدنا » ، ويجمع الامام الضمير ، كاللفظ الوارد ، ويسن للمصلي أن يقول بعد سلامه من الوتر : سبحان الله القدوس ثلاثا ، وأن يرفع صوته بالثالثة منها ، ويكره القنوت في غير الوتر ، إلا اذا نزل بالمسلمين نذلة غير الكافرين ، فيسن للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس - إلا الجمعة - ، بما يناسب ذلك النذلة ، أما الكافرون فلا يقنت له ، فلا يفتن للنذلة غير المسلمين ونائبه لا يثقل صلواته ، سواء كان اماما أو منفردا ، وإذا اتهم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته ، وأمن على دعائه أنه

كان يسمعه، وإن لم يسمع في هذه الحالة سن له أن يدعو بما شاء ، ويجوز للمصلي أن يقنت قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر ، بأن يكبر ، ويرقع يديه ، ثم يقنت ، ثم يركع ، ولكن الأفضل أن يكون بعد الرفع من الركوع ، كما تقدم ، ويسن في حال قنوته أن يرفع يديه إلى صدره مبسوطتين ، ويجعل بطونهما جهة السماء ، ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت ووقته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثاني ، والأفضل فعله آخر الليل أن وثق من قيامه فيه ، فإن لم يثق من ذلك أوتر قبل أن ينام ، ويسن له قضاؤه مع شفعه إذا فات ، ويسن فعله جماعة في رمضان ، وبياح فصله جماعة في غير رمضان .

الشافعية — قالوا : الوتر سنة مؤكدة ، وهو أكد السنن وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ، فلو زاد على العدد المذكور علماً ، لم تتمدد صلاته الزائدة ، أما لو زاد جاهلاً أن ناسياً ، فلا تبطل صلاته ، بل تتمدد فلا مطلقاً ، والاقتصار على ركعة خلاف الأولى ، ويجوز أن يصلي الوتر أكثر من ركعة واحدة أن يفعله موصولاً ، بأن تكون الركعة الأخيرة متصلة بما قبلها ، أو مفصولاً . بأن لا تكون كذلك ، فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلاً ، جاز له أن يصلي ركعتين بتسليمه ، ثم يصلي الثلاث بعدها بتسليمه ، وجزاء له أن يفصل ، بحيث يصلي الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها . سواء صلى ما قبلها ركعتين ركعتين ، أو أربعاً ، ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالتشهد أكثر من مرتين ، والأفضل أن يصلبه مفصولاً ، ووقته بعد صلاة العشاء ، ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب ، وينتهي إلى طلوع الفجر الصادق ، ويسن تأخيرها عن أول الليل أن يثق بالانتباه أخسره ، كما يسن تأخيرها عن صلاة الليل بحيث يقتم به ، وتسب فيه الجماعة في شهر رمضان ، والقنوت في الركعة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر ، كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصباح كل يوم ، والقنوت كل كلام يشتمل على ثناء ودعاء ، ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله ﷺ ، وهو « اللهم أهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عفيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فانك تقضي ولا يقضى عليك ، وأنه لا يذل من واليت ، ولا يز من عادي ، تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وصلي الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم » ، ويقول هذه الصيغة إذا كان منفرداً ، فيخص نفسه بالدعاء ، بأن يقول : اهدني ، وعافني . الخ ، الا كلمة ربنا في قوله : تباركت ربنا ، فإنه لا يقول فيها ، ربى ، أما ولو كانت صلاته قضاء ، ويسن للمنفرد أن يسر به ، ولو كانت صلاته أداءً أما المأموم ، فإنه يؤتمن على دعاء الإمام ، وإذا ترك المصلي شيئاً من القنوت يسجد له ، ويسن قضاء الوتر إذا فات وقته ، وكذا كل فصل مؤقت .

هَذَا ، ويسن أن يقنت للحدائق في جميع أوقات الصلاة ، ويجبر فيه الإمام والمنفرد ،

• • • • •

• ولو كانت الصلاة سرية ، والمأموم يؤمن على دعاء الإمام ، وإذا فات منه شيء لا يسجد له .  
 الملكية — قالوا : الوتر سنة مؤكدة ، بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف ، والعمرة  
 فأكد السنن على الإطلاق ركعتي الطواف الواجب ، ثم ركعتا الطواف غير الواجب ، ثم  
 العمرة ، ثم الوتر ، وهو ركعة واحدة ، ووصلها بالشفع مكروه ، ويندب أن يقرأ فيها بعد  
 الفاتحة سورة « الاخلاص — والمعوذتين » ويتأكد الجهر بهما ، فإن زاد ركعة أخرى فلا  
 يبطل على الصحيح وإن زاد ركعتين بطل ، وله وقتان : وقت اختياري ، ووقت ضروري ، أما  
 الاختياري فيبتدىء من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر ، أما  
 فإن صلى الوتر بعد العشاء ، ثم ظهر له فسادها ، أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة  
 أخرى ، وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للمطر كما يأتي أخسر الوتر حتى  
 يغيب الشفق ، فلا تصح صلاته قبله ، ويمتدوقته الاختياري الى طلوع الفجر الصادق ،  
 والضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح ، فلو تذكر الوتر ، وهو في صلاة  
 الصبح ندب له قطعها ، ليصلي الوتر ، سواء كان اماما ، أو منفردا • ويستتلف الإمام ما لم  
 يخف خروج الوقت • أما إذا كان مأموما فيجوز له القطع ، ويجوز له التماضي ، ومتى قطع  
 صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ، ثم الوتر ، وأعاد ركعتي الفجر لتتصل بالصبح ، ويكره  
 تأخير الوتر الى وقت الضرورة بلا عذر ، ومتى صلى الصبح ، فلا يقضى الوتر ، لأن النافلة لا  
 تقضى ، الا ركعتا الفجر ، كما تقدم ، ولا قنوت في الوتر ، وإنما هو مندوب في صلاة الصبح  
 فقط ، كما تقدم ، ويندب أن يكون قبل الركوع ، فإن نسيه حتى ركب ، فلا يرجع  
 اليه ، بل يؤديه بعد الركوع ، وبذلك يحصل ندب الاثنان به ويفوت ندب تقديمه ، فهما  
 مندوبان ، كل واحد منهما مستقل ، فإن رجع ، بطلت صلاته ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر  
 جالسا مع القدرة على القيام ، على المعتمد ، وأما الاضطجاع فيه ، فلا يجوز مع القدرة على  
 القعود ، وتجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقا ، وبالإيحاء للمرافق سفر قصر ،  
 ويكون المصلي مستقبلا جهة السفر الى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة ، وتقديم  
 الشفع على الوتر شرط كمال ، فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع ، ويندب تأخيرها الى آخر  
 الليل لمن عاداته الاستيقاظ آخره ، ليفتح بها صلاة الليل • عملا بقوله ﷺ : « اجعلوا آخر  
 صلاتكم من الليل وترا » وإذا قدمه عقب صلاة العشاء ، ثم استيقظ آخر الليل ، وتنتل ،  
 كره له أن يعيد الوتر تقديمًا ، لحديث النهي ، وهو قوله ﷺ : « لا وتران في ليلة » على  
 حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » لأن الحاضر مقدم على الميبح ، عند تعارضهما ،  
 وإذا استيقظ من النوم ، وقد بقي على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ترك  
 الوتر ، وصلى الصبح ، وأخر ركعتي الفجر يقضيهما بعد حل النافلة للزوال ، وإن بقي  
 على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات صلى الوتر والصبح ، وترك الشفع ، وأخر الفجر ،  
 كما تقدم ، وأما إذا بقي ما يسع خمس ركعات فإنه صلى الشفع ، والوتر والصبح ، ويؤخره

## مسألة التراويح حكمها ، ووقتها

هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وتسن فيها الجماعة عينا ، بحيث لو صلتها جماعة ، لا تسقط الجماعة عن الباقيين ، فلو صلى الرجل في منزله صلاة التراويح فإنه يسن له أن يصلي بمن في داره جماعة ، فلو صلاها وحده فقد فاتته ثواب سنة الجماعة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وقد ثبت كونها سنة في جماعة بفعل النبي ﷺ ، فقد روى الشيخان « أنه ﷺ خرج من جوف الليل ليأبى من رمضان ، وهي ثلاث متفرقة : ليلة الثالث ، والخامس ، والسابع والعشرين ، وصلى الناس بصلاته فيها ، وكان يصلي بهم ثمان ركعات ، ويكملون باقيها في بيوتهم ، فكان يسمع لهم أنيز كازيز النصل » .

ومن هذا يتبين أن النبي ﷺ ، سن لهم التراويح ، والجماعة فيها ، ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة ، كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ، ومن بعدهم إلى الآن ، ولم يفرج إليهم بعد ذلك ، خشية أن تفرض عليهم ، كما صرح به في بعض الروايات ، ويتبين أيضا أن عددها ليس مقصورا على الثمان ركعات التي صلاها بهم ، بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم ، وقد بين فعل عمر رضي الله عنه أن عددها عشرون ، حيث أنه جمع الناس أخيرا على هذا العدد في المسجد . ووافقه الصحابة على ذلك ، ولم يوجد لهم مخالف من بعدهم من الخلفاء الراشدين ، وقد قال النبي ﷺ : « عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » . رواه أبو داود . وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضي الله عنه ، فقال : أتراويح سنة مؤكدة ، ولم يتخرجه عمر من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مبتدعا ، ولم يأمر به إلا عن أصل لهي ، وعهد من رسول الله ﷺ ، نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، فجعلت ستا وثلاثين ركعة ، ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل ، لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة ، فرأى رضي الله عنه أن يصلي بدل كل طواف أربع ركعات ، وهذا دليل على صحة اجتهاد العلماء في الزيادة على ما ورد من عبادة مشروعة ، إذ مما لا

=العجز ، وإن اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع ، ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان ، فتتدب الجماعة فيهما ، كما تتدب التراويح .

(١) المالكية — قالوا : هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

(٢) المالكية — قالوا : الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية — قالوا : الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحي ، فلو قام بها بعضهم سقط الطلب عن الباقيين .

ريب فيه أن للإنسان أن يصلي من النافلة ما استطاع بالليل والنهار ، إلا في الأوقات التي ورد النهي عن الصلاة فيها ، أما كونه يسمى ما يصليه زيادة على الوارد تراويح أو لا ، فذلك يرجع إلى الاطلاق لللفظ ، والأولى أن يقتصر في التسمية على ما أقره النبي ﷺ وأصحابه المجتهدون .

وقد ثبت أن صلاة التراويح عشرون ركعة سوى الوتر (١) ، أما وقتها فهو من بعد صلاة العشاء ، ولو مجموعة جمع تقديم مع المغرب عند من يقول بجواز الجمع للمسافر سفر قصر ونحوه بالشرائط الآتية في بحث « الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا » إلا عند المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وينتهي بطولوع الفجر ، وتصح قبل الوتر وبعمده وبدون كراهية ، ولكن الأفضل أن تكون قبله ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية . فقالوا : إن تأخيرها عن الوتر مكروه ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، فإذا خرج وقتها بطولوع الفجر ، فإنها لا تقضى . سواء كانت وحدها أو مع العشاء . باتفاق ثلاثة من الأئمة . وخالف الشافعية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

### مندوبات صلاة التراويح

يندب أن يسلم في آخر كل ركعتين . فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين صحت مع الكراهة . إلا عند الشافعية . فانظر مذهبهم في تفصيل المذاهب تحت الخط (هـ) أما

- (١) المالكية — قالوا : عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .
- (٢) المالكية — قالوا : إذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم أخرت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق ، فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .
- (٣) المالكية — قالوا : تصلي التراويح قبل الوتر وبعد العشاء ، ويكره تأخيرها عن الوتر ، لقوله عليه السلام : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » .
- (٤) الشافعية — قالوا : إن خرج وقتها قضيت مطلقا .
- (هـ) الحنفية — قالوا : إذا صلى أربع ركعات بسلام واحد نابت عن ركعتين اتفاقا ، وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه ، فقليل ، ينوب عن شفع من التراويح ، وقيل : يفسد .
- الحنابلة — قالوا : تصح مع الكراهة ، وتصيب عشرين ركعة .
- المالكية — قالوا : تصح ، وتصيب عشرين ركعة ، ويكون تاركاً لسنة التشهد والسلام في كل ركعتين ، وذلك مكروه .

الشافعية — قالوا : لا تصح إلا إذا سلم بعد كل ركعتين ، فإذا حملا بسلام واحد لم تصح ، سواء قعد على رأس كل ركعتين ، أو لم يقعد ، فلا بد عندهم من أن يصليها ركعتين ركعتين ، ويسلم على رأس كل ركعتين

إذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ففيه اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط(١) ، ويندب لمن يصلي التراويح أن يجلس بدون صلاة للاستراحة ، وفي ذلك الجلوس تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط(٢) ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة . وهكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم ، ولهذا سميت التراويح .

### حكم قراءة القرآن كله في صلاة التراويح

وحكم النية فيها ، وما يتعلق بذلك

تسن قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختمه آخر ليلة من الشهر ، إلا إذا تضرر المقتدون به ، فالأفضل أن يراعى حالهم ، بشرط أن لا يسرع اسرعا مخلا بالصلاة ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط(٣) ، وكل ركعتين منها صلاة مستقلة ، فينوي في أولها ويدعو بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الاحرام ، وقبل القراءة عند من يقول به ، أما من لا يقول به ، وهم المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط(٤) ، ويزيد على التشهد الصلاة على النبي ﷺ وهكذا ، والأفضل أن يصلي من قيام عند القدرة ، فإن صلاها من جلوس صحت ، وخالف الأولى ، ويكره أن يؤخر المقتدى القيام الى ركوع الامام ، لما فيه من اظهار الكسل في الصلاة ، والأفضل صلاتها في المسجد ، لأن كل ما شرعت فيه الجماعة فعله بالمسجد أفضل ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط(٥) .

(١) الحنفية - قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ويكون بقدر الأربع ركعات ، ولم يصلى في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يسكت .  
المالكية - قالوا : إذا أطال القيام فيها تجب له أن يجلس للاستراحة اتباعا لمفعلي الصحابة ، والا فلا .

(٢) الحنابلة - قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ولا يكره تركه ، والدعاء فيه خلاف الأولى .

الشافعية - قالوا : يندب هذا الجلوس اتباعا للسلف ، ولم يرد فيه ذكر .  
(٣) المالكية - قالوا : يندب للامام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر ، وترك ذلك خلاف الأولى ، إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ، ولم يوجد غيره يحفظه ، أو يوجد غيره يحفظه ، ولكن لا يكون على حلة مرضية بالنسبة للامامة .

(٤) المالكية - قالوا : يكره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ، وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم ، وقد تقدم بيانه غير مرة ، وهو سبحانه اللهم وبه منك . الخ ، أو وجه وجهي . الخ .

(٥) المالكية - قالوا : يندب صلاتها في البيت ولو جماعة لأنه أبعد عن الرياء بشرط .



## مباحث صلاة العيدين

يتعلق بصلاة العيدين مباحث : أحدها : حكمها ووقتها : ثانيها : دليل مشروعيتها ، وثالثها : كيفيتها ، رابعها : حكم الجماعة فيها وقضاؤها إذا فاتت : خامسها : أحكام خطبة العيدين ، أركانها ، شروطها ، سادسها : حكم الأذان ، واقامة الصلاة في العيدين ، سابعا : سنن العيدين ومندوباتها ، ثامنها : أحياء ليلة العيدين ، تاسعها : المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد : عاشرها : تكبير التشريق .

## حكم صلاة العيدين ، ووقتها

في حكم صلاة العيدين ووقتها تعميل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ثلاثة : أن ينشط بفعلها في بيته ، وأن لا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني ، وهو من أهل الأمان لا من أهل مكة ، ولا من أهل المدينة ، وأن لا يلزم من فعلها في البيت تطهير المساجد ، وعدم صلاتها فيها رأسا ، فان تخلف شرط من هذه الشروط فمالت في المسجد .  
(١) الشافعية - قالوا : هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة ، وتسبب جماعة لغير الحاج ، أما الحاج فمتن لهم فرادى .

المالكية - قالوا : هي سنة عين مؤكدة تلي الوتر في التأكيد ، يفادب بها كل من تلتزمه الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الإمام ، وتندب لمن فاتته منه ، وحيفئذ يقرأ فيها سرا ، كما تندب لمن لم تلتزمه ، كالعيد والصبيان ، ويستثنى من ذلك الحاج ، فلا يفادب بها لقيام وقوفه بالمشعر الحرام مقامها ، نعم تندب لأهل « منى » غير الحاج وهدانا لا جماعة ، لئلا يؤدي ذلك إلى صلاة الحاج معهم .

الحنفية - قالوا : صلاة العيدين واجبة في الأصح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها ، سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة ، الا أنه يستثنى من شرائط الصحة الخطبة ، فانها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد ، ويستثنى أيضا عدد الجماعة ، فإن الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع امام ، بخلاف الجمعة ، وكذا الجماعة فانها واجبة في العيد يائشم بتركها ، وان صحت الصلاة بفعلها في الجمعة ، فانها لا تصح الا بالجماعة ، وقد ذكرنا معنى الواجب عند الحنفية في « واجبات الصلاة » وغيرها ، فارجع اليه .

الحنابلة - قالوا : صلاة العيد فرض كفاية على كل من تلتزمه صلاة الجمعة ، فلا تقسام الا حيث تقام الجمعة ما عدا الخطبة ، فانها سنة في العيد ، بخلافها في الجمعة ، فانها شرط ، وقد تكون صلاة العيد سنة ، وذلك فيمن فاتته الصلاة مع الإمام ، فانه ليس له أن يصلها في أي وقت شاء بالصلاة الآتية :

### دليل مشروعية صلاة الميدين

شرعت في السنة الأولى من الهجرة ، كما رواه أبو داود عن أنس ، قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : « ما هذان اليومان » قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : إن الله قد أبدلكما خبراً منهُما : يوم الأضحي ، ويوم الفطر .

### كيفية صلاة الميدين

في كيفية صلاة الميدين تفصيل المذاهب ، فانظرها تحت المظفر (١) .

— الشافعية — قالوا : وقتها من ابتداء طلوع الشمس ، وإن لم ترتفع إلى الزوال ، ويمن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية :

المالكية — قالوا : وقتها من حل النافلة إلى الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك .

الحنابلة — قالوا : وقتها من حل النافلة . وهو ارتفاع الشمس قدر رمح بعد طلوعها إلى قبيل الزوال ، وأن فاتت في يومها تقضى في اليوم التالي ، ولو أمكن قضاؤها في اليوم الأول ، وكذلك تقضى ، وإن فاتت أيام لمجر ، أو لمجر عذر .

الحنفية — قالوا : وقتها من حل النافلة إلى الزوال ، فإذا زالت الشمس وهو فيها فسدت أن حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد ، ومضى فسادها أنها تنقلب نفلاً ، أما قضاؤها إذا فاتت فسيأتي حكمه بعد .

الشافعية — قالوا : ليس تأخير صلاة الميدين إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح .

المالكية — قالوا : لا يسن تأخير صلاة الميدين عن أول وقتها .

(١) الحنفية — قالوا : ينوي عند أداء كل من صلاة الميدين بقلبه ، ويقول بلسانه :

أصلى صلاة العيد لله تعالى ، فإن كان مقتدياً بنوى متابعة الإمام أيضاً ، ثم يكبر للتحريم ، ويضع يديه تحت سترته بالكيفية المتقدمة ، ثم يقرأ الإمام والمؤتم التناء ، ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد ، ويتبعه المقتدون ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الاحرام والركوع ، ويستكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ، ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ، ولا بأس بأن يقول : سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ويسن أن يرفع المصلي — سواء كان اماماً أو مقتدياً — يديه عند كل تكبيرة منها ، ثم أن كان اماماً يعوذ ، ويسمي سرا ، ثم يقرأ جهراً الفاتحة ، ثم سورة ، ويندب أن تكون سورة « سبح اسم ربك الأعلى » ثم يركع الإمام ويتبعه المقتدون ويسجد ، فإذا قام للثامنة ابتداء بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ، ويندب أن تكون سورة « هل أتاك » ، وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والمقرون تكبيرات الزوائد ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ، ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ، ثم يتم صلاته .

— وصلاة المصحين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ، ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية ، فإن قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز ، وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك إلى ست عشرة تكبيرة ، فإن زاد لا تلزمه المتابعة ، وإذا سبق المقتدى بتكبيرات بحيث أدرك الإمام قائماً بعدها كبر للزوائد وحده قائماً ، وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الإمام لاتباع صلاته قرأ أولاً ثم كبر للزوائد ثم ركع ، ومن أدرك الإمام ركعة كبر تكبيرة الاحرام ، ثم تكبيرات الزوائد قائماً إن أمن مشاركته في ركوعه ، والا كبر للاحرام قائماً ، ثم ركع ، ويكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ، ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام في قفصاء التكبيرات ، لأن الثلاث من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام ، بخلاف الثلاث من الفعل ، فإنه يقضى بعد فراغه ، فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقي منها ، لأنه إن أتمه فانتته متابعة الإمام الواجبة في الرفع من الركوع ، وإن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد ، بل يقضى الركعة التي فانتته مع تكبيرات الزوائد بمسود فراغ الإمام .

الشافعية — قالوا : صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل ، سوى أنه يزيد تحديداً في الركعة الأولى — بعد تكبيرة الاحرام بدعاء الافتتاح ، وقبل التعوذ والقراءة — سبع تكبيرات ، يرفع يديه إلى حضو المنكبين في كل تكبيرة ، ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية متعذلة ، ويستحب أن يقول في هذا الفصل سرا ، سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ويسن أن يضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين ، ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القياس خمس تكبيرات يفصل بين كل اثنتين منها ، ويضع يمينه على يساره حال الفصل ، كما تقدم في الركعة الأولى ، وهذه التكبيرات الزائدة سنة ، وتسمى : هيئة ، فلو ترك شيئاً منها فلا يسجد للسجود ، وإن كره تركها ، ولو شك في العدد بنى على الأقل ، وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب ، وعلى القراءة شرط في الاعتداد بها ، فلو شرع في القراءة ولو ناسياً فلا يأتي بالتكبيرات لفوات محله ، والمأموم والإمام في كل ما ذكر سواء غير أن المأموم إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية فإنه يكبر معه خمساً غير تكبيرة الاحرام ، فإن زاد لا يتابعه ، ثم يكبر في الركعة الثانية التي يقضيها بعد سنن سلام الإمام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، وإذا ترك الإمام تكبيرات الزوائد تابعة للمأموم في تركها ، فإن فعلها بطلت صلاته إذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية ، لأنه فعل كثر تبطل به الصلاة ، والا فلا تبطل ، أما إذا اقتدى بإمام يكبر أقل من ذلك العدد فإنه يتابعه ، والقراءة في صلاة العيدين تكون جهراً لتفسير المأموم ، أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع ، ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة « ق » أو « الأعلى » أو « الكافرون » وفي الثانية « القمر » أو « النازية » أو « الاخلاص » .

الجنابة - قالوا : إذا أراد أن يصلي صلاة العيد نوى صلاة ركعتين فرضاً كفائياً ، ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندباً ، ثم يكبر ست تكبيرات ندباً يرفع يديه مع كل تكبيرة ، سواء كان اماماً أو مأموماً ، ويندب أن يقول بين كل تكبيرة سرّاً : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على النبي وآله وسلم تسليماً ، ولا يتعين ذلك ، بل له أن يأتي بأي ذكر شاء ، لأن المندوب مطلق الذكر ، ولا يأتي بذكر بعد التكبير الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ، ثم ينحود ، ثم يبسم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة « سبح اسم ربك الأعلى » ، ثم يركع ويتسم الركعة ، ثم يقسم إلى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، ويقول بين كل تكبيرة منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ، ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ، ثم يبسم ندباً ، ويقرأ الفاتحة ثم سورة « الفاتحة » ، ثم يركع ويتسم صلاته ، وإن أدرك المأموم امامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به ، لأنه سنة فات مطلقاً ، وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ، ثم تذكره لم يأت به لفوات محله ، كما لو ترك الاستفتاح أو التوضؤ حتى قرأ الفاتحة ، فإنه لا يعود له .

الملكية - قالوا : صلاة العيد ركعتان كالنوافل ، سوى أنه يسن أن يزداد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام ، وقبل القراءة خمس تكبيرات ، وتقديم هذا للتكبير على القراءة مندوب ، فلو أخسره على القراءة صح وخالف المندوب ، وإذا اقتدى شخص بإمام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر ، أو يؤخره عن القراءة فلا يتيحه في شيء من ذلك عويندب موالاة التكبير إلا الامام فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ، ويكون في هذا الفصل ساكتاً ، ويكره أن يقول شيئاً من تسبيح أو تهليل أو غيرهما ، وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة ، فلو نسي شيئاً منها ، فإن تذكره قبل أن يركع أتى به ، وأعاد غير المأموم القراءة ندباً وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى ، وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتي به في ركوعه ، فإن رجح بطلت الصلاة ، وإذا لم يرجع سجد قبل السلام لتقص التكبير ، ولو كان المتروك تكبيرة واحدة ، إلا إذا كان التارك له مقتدياً فلا يسجد ، لأن الامام يحمله عنه ، وإذا لم يسمع المقتدى تكبير الامام تحرى تكبيره وكبر وإذا دخل مع الامام أثناء التكبير كبر معه ما بقي منه ، ثم كمل بعد فراغ الامام منه ، ولا يكبر ما فاتته انشاء تكبير الامام ، أما إذا دخل مع الامام في قراءة فإنه يأتي بمصد احرامه بالتكبير الذي فاتته ، سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية . فإن كان في الأولى أتى بست تكبيرات ، وإن كان في الثانية كبر خمساً ، ثم بعد سلام الامام يكبر في الركعة التي يقضيها سبباً غير تكبيرة القيام ، أما إذا أدرك مع الامام أقل من ركعة فإنه يقوم للقضاء بعد سلامه ، ثم يكبر سناً في الأولى بعد تكبيرة القيام ، ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة . انما يرفعهما

## حكم الجماعة فيها وقضائها إذا غابت وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها إذا غابت مع الإمام تفصيلاً ، فانظره تحت الفطر (١) .

## سنن العيدين ومنوبيتهما

لمسألة العيدين سنن : منها الخطبتان ، وقد تقدم بيانها ، وتقدم أن المألكية قالوا : أنهما مندوبيتان ، ومنها أنه يندب لمستم خطبتي العيدين أن يكبر عند تكبير الخطيب ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه يحرم الكلام عندها ، ولو بالذكر ، عند المألكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، فقالوا : أن الكلام مكروه أثناء خطبتي العيدين والجمعة ولو بالذكر ، وأما الحنفية فقالوا : لا يكره الكلام بالذكر أثناء خطبتي الجمعة والعيدين ، في الأصح ويحصرم بما صداه .

ويندب أحياء العيدين بطلاعة الله تعالى من ذكر ، وصلاة ، وتلاوة قرآن ، ونحو ذلك ، لقوله ﷺ : « من أحيأ ليلة الفطر ، وليلة الأضحي معتمدا ، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب » ، رواه الطبراني ، ويصح الأحياء بصلاة العشاء ، والمصباح في جماعة ، وقد قال : أن الواردة في الحديث من الأجر لا يتناسب مع كون ذلك الأحياء مندوباً ، لأن حياة القلوب يوم القيامة معناه القدر برهقوان الله تعالى الذي لا ينقضي بعده ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية قد كلفت الناس بواجبات ، فمن قام بها على الوجه المطلوب للشرع فقد استحق رضىوان الله تعالى بدون قراع ، ومن تركها استحق سخطه ، أما ما عداها من فضائل الأعمال ، فإن الشريعة رغبته فيها فاعلمها بالجزاء الحسن ، ومن يتركها فلا شيء عليه ، وبديهي

عند تكبيرة الإحرام ندبا . كما في غيرها من الصلوات . ويندب للجهر بالقراءة في صلاة العيدين . كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة « الأعلى » أو نحوها . وفي الركعة الثانية سورة « الشمس » أو نحوها .

(١) الحنفية - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، فإن غابت مع الإمام فلا يطالب بقضائها لا في الوقت ولا بعده ، فإن أحب قضائها منفرداً صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة « الأعلى » ، وفي الثانية « الفحي » وفي الثالثة « الأنشراح » وفي الرابعة « التين » .

الحنابلة - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، إلا أنه يسن أن فاتته مع الإمام أن يقضها في أي وقت شاء على صفتها المتقدمة .

الشافعية - قالوا : الجماعة فيها سنة لغير الحاج ، ويسن أن فاتته مع الإمام أن يقضها على صفتها في أي وقت شاء ، فإن كان قبله لها بعد الزوال فقصاه ، وإن كان قبله فاداء .

المألكية - قالوا : الجماعة شرط لكونها سنة ، فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا إن أراد إيقاعها في الجماعة ، ومن فاتته مع الإمام ندب له فعلها إلى الزوال ، ولا تحقق بعد الزوال .

أن هذا الجزء لا يحمل إن لم يتم بالواجبات ، فإذا ترك المكلفون صيام رمضان ، وترك الغادرون الحج إلى بيت الله الحرام ، والصدقات المطلوبة منهم ، ثم أصبحوا ليلة العيد من أولها إلى آخرها لم يقدمهم ذلك شيئاً . نعم إذا كان الفرض من ذلك الانتفاع عن الذنب بالتوبة الصحيحة ، كان له أثر كبير ، وهو محو الذنوب والآثام ، لأن التوبة تمحو الكبائر بانقضاء .

ويندب أيضاً الفضل للعديد بالكيفية المذكورة في صحيفة ١٠٦ ، وما بعدها ، فارجع إليها إن شئت بانقضاء ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : إنه سنة .

ويندب التطيب والترين يوم العيد ، أما النساء فلا يندب لهن ذلك إذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن ، أما إذا لم يخرجن فيندب لهن ما ذكر ، كما يندب للرجال الذين لم يصلوا العيد ، لأن الزينة مطلوبة لليوم للصلاة ، وذلك متفق عليه ، إلا أن الحنفية قالوا : إنه سنة لا مندوب .

ويندب أن يلبس الرجال والنساء أحسن ما لديهم من ثياب ، سواء كانت جديدة أو مستعملة ، بيضاء ، أو قبيحة ببقضاء بانقضاء ، إلا أن المالكية قالوا : يندب لبس الجديد ، ولو كان غيره أحسن منه ، والحنفية قالوا : لبس الجديد سنة لا مندوب .

ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى في عيد الفطر ، وأن يكون المأكول ثعرا ووترا — ثلاثاً ، أو خمسا — وأما يوم الأضحي فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة .

ويندب أن يأكل شيئاً من الأضحية أن ضحى ، فإني لم يشع حين بين الأكل قبل الفروج وبعد عند الضحيلة ، والحنفية ، أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج إلى المصلى بعد صلاة الصبح ، ولو قبل الشمس بانقضاء ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، أما الإمام فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى ، بحيث إذا وصلها صلى ولا ينتظر .

ويندب يوم العيد تصنيع هيئة بتقليم الأظفار وإزالة الشعر والأدران (٣) . ويندب أن يخرج إلى المصلى ماشياً ، وأن يكبر في حال خروجه جهراً ، وأن يستمر على تكبيرة إلى أن تنتهي الصلاة ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنفية قالوا : الأفضل أن يكبر

(١) المالكية ، والشافعية — قالوا : يندب تأخير الأكل في عيد الأضحي مطلقاً ، فتسمى أم لا .

(٢) المالكية — قالوا : يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان منزله قريباً من المصلى ، والا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

(٣) الضحيلة — قالوا : يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة ، وإن لم تكن صلاة العيد .

سرا (١) • والمالكية قالوا : يستمر على التكبير الى مجيء الامام • أو الى أن يقوم الى الصلاة ، ولو لم يشرع فيها ، والقولان متساويان • أما الامام فيستمر على تكبيره الى أن يدغل المصراة •

ويندب بلما جاء الى المصلى من طريق أن يرجع من أخرى •  
ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح في وجه من يلقاه من المؤمنين ، وأن يكثر من الصدقة النافلة بحسب طاقته ، وأن يفرج زكاة الفطر اذا كان مطالبا بها قبل صلاة العيد ويعد صلاة المصباح •

### المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد

تؤدي صلاة العيد بالمصراة ، ويكره فعلها في المسجد من غير عفر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الفطر (٢) •  
ومتى خرج الامام للصلاة في المصراة ندب له أن يستغسل غيره ليصلي بالغسقاء الذين يتضررون بالخروج الى المصراة — صلاة العيد بأحكامها المتقدمة لأن صلاة العيد يجوز أدائها في موضعين (٣) •

(١) الحنفية — قالوا : أن السنة تحصل بالتكبير مطلقا ، سواء كان سرا أو جهرا ، إلا أن الأفضل يكبر سرا على المعتد •  
(٢) المالكية — قالوا : يندب فعلها بالمصراة ولا يسن ، ويكره فعلها في المسجد من غير عذر إلا بمكة ، فالأفضل فعلها بالمسجد الحرام لشرف البقعة ، ومشاهدة البيت •  
الحنابلة — قالوا : تسن صلاة العيد بالمصراة بشرط أن تكون قريبة من البنيان عرfa ، فإن بعدت عن البنيان عرfa ، فلا تصح صلاة العيد فيها رأسا ، ويكره صلاتها في المسجد بدون عذر إلا أن بمكة ، فإنهم يصلونها في المسجد الحرام ، كما يقول المالكية •  
الشافعية — قالوا : فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كصيقه ، فيكره فيه التزامه •  
وهيئة يسن الخروج للمصراة •  
الحنفية — لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها ، والقول الحنابلة والمالكية فيما عدا ذلك •

(٣) المالكية قالوا : لا يندب أن يستغسل الامام من يصلي بالقضاء ولهم أن يصلوا ولكن لا يجهرون بالقراءة ، ولا يخطبون بعدها ، بل يصلونها سرا من قسح خطبة ، وصلاة العيدين كالجمعة تؤدي في موضع واحد ، وهو المصلى مع الامام متى كان الشتم قادرا على الخروج لها • فمن فعلها قبل الامام لم يأت بالسنة على الظاهر ، ويسن له فعلها معه ، نعم ان فاتته مع الامام ندب له فعلها ، كما تقدم •

### مكروهات صلاة العيد

يكروه التنفل للامام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل (١) •  
ومنك مذويات ومكروهات أخرى زادها المالكية ، والشافعية ، والحنفية ، فانظرها تحت  
الخط (٢) •

### الأذان والاقامة في مشروعين لصلاة العيد

لا يؤذن لصلاة العيدين ، ولا يقام لها ، ولكن يندب أن ينادى لها بقول : « الصلاة  
جامعة » باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فقالوا : النداء لها بقول « الصلاة جامعة »  
ونحوه مكروه أو خلاف الأولى وبعض المالكية يقول : أن النداء بذلك لا يكره إلا إذا  
اعتقد أنه مطلوب • والا فلا كراهة •

(١) المالكية — قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها أن أذنت بالصعراء كما هو السنة ،  
وأما إذا أذنت بالمسجد على خلاف السنة فلا يكره التنفل لا قبلها ولا بعدها •  
الحنابلة — قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدى فيه ، سواء المسجد أو  
الصعراء •

الشافعية — قالوا : يكره للامام أن يتنفل قبلها وبعدها ، سواء كان في الصعراء أو  
غيرها ، وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقا ولا بعدها أن كان ممن لم يسمع الخطبة  
لصم أو بعدد والا كره •

الحنفية — قالوا : يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلى وغيرها ، ويكره التفتن  
بعدها في المصلى فقط ، وأما في البيت فلا يكره •

(٢) المالكية — قالوا : يندب الجلوس في أول الخطبتين وبينهما في العيد ، وأما في خطبة  
الجمعة فيسن ، ولو أحدث في أثناء خطبتي العيدين فسنه يستمر فيهما ولا يستغلف •  
بخطبتي الجمعة ، فإنه أن أحدث فيهما يستغلف •

الشافعية — قالوا : أن خطبتي الجمعة يشترط لها التيام والطهارة وستر العورة ، وأن  
يجلس بينهما قليلا ، بخلاف خطبتي العيدين ، فلا يشترط فيهما ذلك ، بل يستحب •  
الحنفية — قالوا : يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة العيد الأولى ، بل يشرع في

الخطبة بعد المسحود ، ولا يجلس ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه يسن أن يجلس قبل  
الأولى قليلا •



### حكم خطبة العيد

خطبتا العيدين سنة باتفاق ، الا عند المالكية ، فانهم يقولون : انهما مندوبتان لا سنة ، وقد عرفت أن الحنابلة ، والشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ، فهم مع المالكية الذين يقولون : ان الخطبتين المذكورتين مندوبتان ، ومع الحنفية الذين يقولون : انهما سنة ، ومع ذلك فان لهما أركاناً وشروطاً كخطبتي الجمعة واليك بيان أركانها وشروطها .

### أركان خطبتي العيدين

لا توجد حقيقة خطبتي العيدين الا اذا تحققت أركانها ، هي أركان خطبتي الجمعة الا في الافتتاح ، فانها يسن افتتاحها بالتكبير ، وقد ذكرنا عدد التكبير المطلوب في كيفية صلاة العيدين ، فارجع اليه . أما خطبة الجمعة فانها تفتتح بالحمد ، وقد ذكرنا أركان الخطبتين عند كل مذهب تحت الفسط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : خطبة العيدين كخطبة الجمعة ، لها ركن واحد ، وهو مطلق الذكر الشامل للعلياء والكثير ، فيكفي لتحقيق الخطبة المذكورة تحميدة أو تسيبحة أو تهليلة ، نعم يكره تنزيها الانتصار على ذلك ، ولا تشترط عندهم الخطبة الثانية بهل هي سنة كما يأتي في الجمعة .

المالكية — قالوا : خطبتا العيدين كخطبتي الجمعة ، لهما ركن واحد ، وهو أن يكونا مشتملتين على تحذير أو تمشير ، كما يأتي في « الجمعة » .  
الحنابلة — قالوا : أركان خطبة العيدين ثلاثة : أحدها . الصلاة على رسول الله ﷺ ، ويتمين لفظ الصلاة ، ثانيها : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، يلزم أن يكون لهذه الآية معنى مستقل ، أو تكون مشتملة على حكم من الأحكام ، فلا يكفي قوله تعالى : (مدهامت)، ثالثها : الوصية بالقوى الله تعالى ، وأقلها أن يقول : اتقوا الله ، واحذروا مخالفة أمره ، أو نحو ذلك . أما التكبير في افتتاح خطبة العيدين سنة ، بخلاف الجمعة ، فان افتتاحها بالحمد لله ركن من أركان الخطبة ، كما يأتي .

الشافعية — قالوا : أركان خطبة العيدين أربعة : أحدها : الصلاة على النبي ﷺ ، في كل من الخطبتين ، ولابد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمد ﷺ ، ولا يتمين لفظ محمد ، بل يكفي أن يذكر اسماً من أسمائه الطاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ، ولو مع تقدم المرجع على المتمد ، ثانيها : الوصية بالقوى في كل من الخطبتين ولو بغير لفظها ، فيكفي نحو وأطيعوا الله ، ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك ، بل لابد من أن يحثهم الخطيب على الطاعة ، ثالثها : قراءة آية من القرآن في إحدى الخطبتين ، والأولى أن تكون في الخطبة الأولى ، ويشترط أن تكون آية كاملة اذا كانت الآية قصيرة ، أما الآية الطويلة فتكفي قراءة بعضها ، وأن تكون الآية مشتملة على وعد أو وعيد أو حكم ، أو نهي

### شروط خطبتي العيدين

قد ذكرنا شروط خطبتي العيدين مجملة عند كل مذهب تحت الخط (١) •

— تكون مشتملة على قصة أو مثل أو خبر ، فلا يكتفى في أداء ركن الخطبة أن يقول : ( ثم نظر ) ، رابعا : أن يدعو الخطيب للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ، ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي كالغفران ، فإن لم يحفظ نكتي أن يدعو لهم بالأمر الدنيوي ، كأن يقول : اللهم ارزق المؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك ، وأن يكون الدعاء مشتملا على الحاضرين في نية الخطيب ، بأن يقصدهم مع غيرهم ، فلو قصد غيرهم بالدعاء بطلت الخطبة ، أما افتتاح خطبة العيدين فليس أن تكون بالتكثير المذكور في كيفية صلاة العيدين ، بخلاف افتتاح خطبة الجمعة ، فلا بد أن تكون من مادة الحمد ، نحو الحمد لله أو أحمده الله أو نحو ذلك ، وذلك ركن من أركان خطبة الجمعة كما ستعرفه •

(١) المالكية — قالوا : يشترط في خطبتي العيدين أن تكونا باللغة العربية ، ولو كان القوم عجميا لا يعرفونها ، فإن لم يوجد فيهم أحد يحسن الخطبة سقطت عنهم الجمعة وأن تكون الخطبتان بعد الصلاة ، فإذا خطب قبل الصلاة فإنه يسن أعادتهما بعد الصلاة أن لم ينسل الزمان عرفا •

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الخطبة أن يحضر شخص واحد على الأقل لسماعها ، بشرط أن يكون ممن تتقدم بهم الجمعة ، كما يأتي بيانه في مباحث « صلاة الجمعة » ، ولا يشترط أن يسمع الخطبة ، فلو كان بعيدا عن الخطيب أو أصم فإن الخطبة تصح ، ويكفي حضور المريفق والمسافر ، بخلاف الصبي والمرأة ، ولا يشترط أن تكون باللغة العربية عند الحنفية ، وكذا لا يشترط أن يقرب بعد الصلاة ، وإنما يسن تأخيرهما عن الصلاة ، فإن قدمهما على الصلاة ، فقد خالف السنة : ولا يعيدها بعد الصلاة أصلا •

الشافعية — قالوا : يشترط لصحة الخطبة في العيدين والجمعة أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة وحد الجهر المطلوب أن يسمع صوته أربعون شخصا ، وهم الذين لا تتقدم الجمعة بأقل منهم ، ولا يشترط أن يسموا بالفل ، بل الشرط أن يكونوا جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه ، بحيث لو أصغوا إليه لسمعوا ، فلا يضر انصرافهم عن سماعه ، أما أن كانوا غير مستعدين لسماعه أصم أو نوم أو بعيدين عنه فإن الخطبتين لا تصحان لعدم السماع بالقوة ، وكذا يشترط أن تكون الخطبتان بعد الصلاة ، فإن قدمهما على الصلاة فإنه لا يعتد بهما ، وينتدب له أعادتهما بعد الصلاة ، وإن طال الزمن ، وهذا هو رأي الحنابلة أيضا •

الحنابلة — قالوا : يشترط لصحة خطبتي العيدين والجمعة أن يجهر بهما الخطيب ، بحيث يسمعه العدد الذي تصح به الجمعة ، وهو أربعون ، كما يقول الشافعية ، فإن لم يسمعوا أركان الخطبتين بسلامة من نوم أو غفلة أو صمم بثلثا ، أما إذا لم يسمع الأربعون •

### التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد

اتفق اثنان من الأئمة على أن التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد سنة ، وقال الحنفية : انه واجب لا سنة ، وقال المالكية : انه مندوب لا سنة ، وقد جرت عادتهم أن يسلموا هذا التكبير تكبير التشريق ، ومعنى التشريق تقديم اللحم في منى في هذه الأيام ، وقد ذكرنا حكمته ، وكيفيته مفصلة عند كل مذهب تحت الخط (١) .

== بسبب خفض الصوت ، أو بعدهم عنه ، فإن الخطبة لا تصح ، وكذا يشترط أن نكون قبل الصلاة ، كما ذكرنا آنفاً .

(١) الحنفية — قالوا : تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر بشروط ثلاثة : أحدها : أن يؤدي الصلاة المفروضة في جماعة ، فإن صلاها منفرداً فلا يجب عليه التكبير . ثانيها : أن تكون الجماعة من الرجال ، فإذا صلت النساء جماعة خلف واحدة منهن فلا يجب عليهن التكبير . أما إذا صلت النساء خلف الرجل فإنه يجب عليهن التكبير سرا لا جهرا . أما الإمام ومن معه من الرجال فإنهم يكبرون جهرا ، ولا يجب التكبير على من صلى منفردا أو صلى صلاة غير مفروضة ، ثالثها : أن يكون مقيما ، فلا يجب التكبير على المسافر ، رابعها : أن يكون بالمصر ، فلا يجب على المقيم بالقرى ، ويبتدىء وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة ، وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو اليوم الرابع من أيام العيد ، وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي العيد ، ولفظه هو أن يقول مرة واحدة : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، وله أن يزيد الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، الى آخر الصيغة المشهورة ، وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير ويأثم ، فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير أن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه ، وإن شاء قوضا وأثنى به ، ولا يكبر عقب صلاة الوتر . ولا صلاة العيد ، وإذا فاتته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فإنه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعاً لها ، ولو قضاها في غير أيام التشريق وأما إذا قضى فاتئة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق ، فإنه لا يكبر عقبها ، وإذا ترك الإمام التكبير يكبر المقتدى ، ولكن بعد أن يفصل الإمام بين الصلاة والتكبير بفاصل يقطع البناء على صلاته ، كالمفروج من المسجد ، والحديث الممد والكلام ، فإن جلس الإمام بعد الصلاة في مكانه بدون كلام وحدث فلا يكبر المأموم .

المنابلة — قالوا : يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أدت في جماعة ، ويبتدىء وقته من صلاة صبح يوم عرفة إذا كان المصلي غير محرم ، ومن ظهر يوم النحر إذا كان محرماً ، وينتهي فيها بمصر آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد ، ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر ، والذكر والأنثى ، ولا بين الصلاة العائنة والمسلاة الحنفية في أيام التشريق ، بشرط أن تكون من علم هذا العيد . فلا يسن التكبير عقب الصلاة =

النوافل ، ولا الفرائض إذا أدت فرادى ، وصفته أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ويجزى في تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة ، وان كرره ثلاث مرات فلا بأس ، وإذا فاتت صلاة من هذه الصلوات التي يطلب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضاها ، ويكبر المأموم إذا نسيه امامه ، ومن عليه سجود بعد السلام ، فانه يؤخره عن السجود ، والمسبوق يكبر بمقد الفراغ من قضاء ما فاتته وبعد السلام ، وهذا التكبير يسمى المقيّد وعندهم أيضا تكبير مطلق ، وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلة إلى الفراغ من الخطبة ، والنسبة لعيد الأضحي من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد ، ويسن الجهر بالتكبير مطلقا أو مقيدا لغير أنثى .

الملكية - قالوا : ينبغي لكل مصل ولو كان مسافرا أو صيبا أو امرأة أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة ، سواء صلاها وهذه أو جماعة ، وسواء كان من أهل الأمصار أو غيرها ، ويبتدئ عقب صلاة الظهر يوم العيد ، وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد ، ويكره أن يكبر عقب النافلة ، وعقب الصلاة الفائتة ، سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ، ويكون التكبير عقب الصلاة ، كما تقدم ، فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة ، كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه ، الا أنه إذا ترتب عليه سجود بمقد آخره عنه لأن السجود البعدي ملحق بالصلاة ، وإذا ترك التكبير عمدا أو سهوا فانه يأتي به ان قرب الفصل عرفا ، وإذا ترك الامام التكبير كبر المقتدى ، ولم يلفظ التكبير « الله أكبر الله أكبر الله أكبر » لا غير على المعتد ، والمرأة تسمع نفسها في التكبيرة فقط ، وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه .

الشافعية - قالوا : التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة ، سواء صليت جماعة أو لا ، وسواء كبر الامام أو لا ، وبعد النافلة وصلاة الجنائز ، وكذا يسن بعد الفائتة التي تنقضى في أيام التكبير ، ووقت لغير الحاج من فجر يوم عرفة إلى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد ، أما الحاج فانه يكبر من ظهر يوم النحر إلى غروب آخر أيام التشريق ، ولا يشترط أن يكون متصلا بالسلام ، فلو فصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عمدا أو سهوا كبر ، وان طال الفصل . ولا يسقط بالفصل ، وأحسن ألفاظه أن يقول : « الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا اله الا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ، ولا نعبد الا اياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . اللهم صلى على سيدنا محمد ، وعلى آل سيدنا محمد ، وعلى أصحاب سيدنا محمد ، وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد ، وسلم تسليما كثيرا » ويسمى التكبير عقب الصلوات بهذه الصيغة : التكبير المقيّد ،

### مباحث صلاة الاستسقاء

يتعلق بهذا مباحث : أحدها : تعريف الاستسقاء لغة وشرعا ، ثانيها : كيفية صلاة الاستسقاء ، ثالثها : حكمها ووقتها ، رابعها : ما يستحب للامام قبل فعلها ، واليك بيانها على هذا الترتيب :

#### تعريف الاستسقاء وسببه

معنى الاستسقاء في اللغة طلب السقيين من الله أو من الناس ، فإذا احتاج أحد إلى الماء وطلبه من الآخر ، فإنه يقال لذلك الطلب : استسقاء ، وأما معناه في الشرع فهو طلب سقى العباد من الله تعالى عند حاجتهم إلى الماء كما إذا كانوا في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون زرعهم ومواشيهم ، أو يكون لهم ذلك ولكن الماء لا يكفيهم ، فهذا معنى الاستسقاء وسببه .

#### كيفية صلاة الاستسقاء

إذا احتاج الناس إلى الماء على الوجه الذي ذكرناه فإنه يطلب من المسلمين أن يصلوا صلاة الاستسقاء بكيفية مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

وهسن أيضا أن يكبر جهرا في المنازل والأسواق والطرق ، وغير ذلك بهذه الصيغة : من وقت غروب الشمس ليلتي العيدين إلى أن يدخل الامام في صلاة العيد ، وإذا صلى مفردا فإنه يكبر إلى أن يحرم بصلاة العيدين ، أما إذا لم يصل العيدين ، فإنه يكبر إلى الزوال ، سواء كان رجلا أو امرأة ، إلا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير معارمها من الرجال ، ويسمى ذلك التكبير بالتكبير المطلق ، ويقدم التكبير المقيد على الذكر الوارد عقب الصلاة ، بخلاف المطلق ، فإنه يؤخر عنها .

(١) الشافعية - قالوا : صلاة الاستسقاء ركعتان تؤديان في جماعة ، ويشترط أن يكون الامام حاكم المسلمين الأعلى أو نائبه ، فإن لم يوجد فإنه صلى بهم رئيسهم الذي له نفوذ وشركة ، وكيفية الصلاة العيدين ، فيكبر الامام ومن خلفه من المأمومين في الركعة الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام ، ويكبران في الركعة الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام ، ويرفع يديه حذو منكبيه عند كل تكبيرة ، ثم يتعوذ ، ثم يأتي بدعاء الافتتاح ، ويستحب أن يفصل بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة ، وأن يأتي بذكر بينهما سراً ثم يقرأ جهرا ، ويستحب بعد الفاتحة أن يقرأ في الركعة الأولى سورة « ق » أو « سبح اسم ربك الأعلى » وفي الثانية « اقتربت الساعة » أو « هل أتاك حديث الغاشية » قياسا على الموارد في صلاة العيدين ، وبعد الفراغ من صلاة الركعتين ينسحب أن يخطب خطبتين كخطبتي العيدين ، إلا أنه لا يكبر في الخطبتين ، بل يستغفر الله قبل الشروع في الخطبة الأولى تسع مرات ، وفي الخطبة الثانية تسع مرات ، وصيغة الاستغفار الكاملة هي أن يقول : -

« وأستغفر الله العظيم الذي لا اله الا الله الحي القيوم وأتوب اليه » ولو قال أستغفر الله ، فانه يكفى ، ويندب أن يحول الخطيب رداءه — ولو كان شالاً أو عباءة — وكيفية التحويل أن يجعل يمينه يساره ، ويجعل أعلاه أسفله ، فيمسك بيده اليمنى طرف رداءه الأسفل من جهة يساره ، ويجعله على عاتقه الأيمن ، ويمسك بيده اليسرى طرف رداءه الأيمن ، ويجعله على عاتقه الأيسر ، ويفعل ذلك بعد مضي ثلث الخطبة الثانية ، فإذا فرغ من ثلث الخطبة الثانية فانه يسن له أن يستقبل القبلة ثم يحول رداءه بالكيفية التي ذكرناها ، ويكره له أن يترك ذلك التحويل ، ومتى حول الامام رداءه فانه يسن للمأمومين الجالسين أن يحولوا أرديتهم وهم جلوس ، كما فعل الامام ، ويسن أن يكثر من الدعاء سرا وجهرا ، كما يسن أن يكثر في افتتاح دعائه من دعاء الكرب ، وهو : « لا اله الا الله العظيم الحليم ، لا اله الا الله رب العرش العظيم ، لا اله الا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم » ، وكذا يسن للخطيب أن يكثر من الاستغفار ، ويقرأ قوله تعالى ، « استغفروا ربكم انه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمتنكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهارا » ويدعو في خطبته بدعاء النبي ﷺ ، وهو « اللهم اجعلها رحمة لا سقيا عذاب ، ولا محق ولا بلا ، ولا هدم ، ولا غرق ، اللهم على الظراب جمع ظروب بفتح الظاء وكسر الراء — التلال الصغيرة — والأكام ومنابت الشجر — ويطون الأودية ، اللهم حوائلنا ولا علينا ، اللهم اسقنا غيثا مغيثا — منعقا من الشدة — هنيئا هريثا مريما — ذا ريم وخصب — سحبا — شديد الوقع على الأرض علما ، غدقا طيقا ، مجللا ، دائما الى يوم الدين ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والخسك مالا نشكو الا اليك ، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، وأنزل علينا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم انا نستغفرك أنك كنت غفارا ، فأرسل السماء علينا مدرارا » .

الحنفية — قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء مختلف فيها ، فمنهم من قال : انها دعاء واستغفار بدون صلاة ، وذلك بأن يدعو الامام قائما مستقبل القبلة ، واقفا يديه والناس قعود ، مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه ، وهو : « اللهم اسقنا غيثا مغيثا ، هنيئا ، مريئا مريما ، غدقا ، مجللا ، سحبا طيقا ، دائما وما أشبه ذلك من الدعاء سرا وجهرا ، وهذا القول غير راجح ، بل القول الراجح هو أن يصلى للاستسقاء ركعتين ، كما يقول غيرهم من الأئمة : غايته أنهم يقولون ، انها منقوبة ، وغيرهم يقولون : انها سنة ، كما ستعرفه في بيان حكمها ، وكيفيةها ، كصلاة الميعدين ، الا أنه لا يكره لها تكبيرات الزوائد ، بل يقتصر على التكبيرات المطلوبة للصلاة ، وبعد الفراغ من الصلاة يخطب الامام ، أو نائبه خطبتين ، كالعبد ، الا أنه يقف على الأرض ويديه قوس ، أو سيف أو عصا ، ويلقب الامام رداؤه بعد أن يمضي جزء من خطبته الأولى ، فان كان مريما جعل أعلاه أسفله ، وأسفله أعلاه ،

— وإن كان مدورا جعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، وإن كان مبطنسا — كالباطو — جعل باطنه خارجا ، وظاهره داخلا . أما الجماعة الذين يصلون معه فانهزم لا يقبلون أرديتهم باتفاق ، بلى يكتفى في ذلك بالامام .

الحنابلة — قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء مثل صلاة العيد تماما ، فيكبر فيها سبعا في الركعة الأولى ، وخمسا في الثانية ، ويقرأ في الأولى « سبح » وفي الثانية « هل أتاك حديث الغاشية » وإن شاء قرأ « إنا أرسلنا نوحا » في الركعة الأولى ، وقرأ في الثانية ما يشاء ، ثم يخطب خطبة واحدة لا خطبتين ، يجلس قبلها إذا سعد المنبر جلسة الاستراحة ، ثم يفتتحها بالتكبير تسعا ، كخطبة العيد ، ويكرر فيها الصلاة على النبي ﷺ ، ويكثر فيها الاستغفار ، ويقرأ فيها « استغفروا ربكم » الآية ، ويسن أن يرفع يديه وقت الدعاء حتى يرى بياض إبطيه ، وهو قائم ، وتكون ظهور اليدين نحو السماء ، ويطوئهما جهة الأرض ، ويؤمن المأمومون على دعائه ، ويرفعون أيديهم كالامام وهم جالسون ، ويصح الدعاء بكل ما يراه ، ولكن الأفضل الدعاء بالوارد وهو « اللهم اسقنا غيثا مغيثا — منقذا من الشدة — هنيئا — حاصل بلا مشقة ، مريئا — محمود العاقبة — مريما — كثير النبات — غدقا — بفتح الدال وكسرهما ، ومعناه كثيرا — مجلا — المجل السحاب الذي يعم البلاد نفعه — سها — سائلا من فوق إلى أسفل عاما ، طيفا — بفتح الطاء والياء — وهو الذي طبق البلاد مطره — دائما ، نافعا غير ضار ، عاجلا غير آجل ، اللهم اسق عبادك وبهائمك ، وانشر رحمتك ، وأحيى بلدك الميت ، اللهم اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا من القانطين اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، ولا بلاء ، ولا هدم ، ولا غرق ، اللهم إن بالعباد والبلاد من اللجوء — الشدة — والجهد والضعف مالا نشكوه الا اليك اللهم أثبت لنا المزروعات وأدر لنا الضرع وأسقنا من بركات السماء وأنزل علينا من بركاتك : اللهم ارفع عنا الجوع والجهد والمري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا ، فأرسل السماء علينا مدرارا . وإذا دعا الامام أمن المستمعون ، ويستحب أن يستقبل الامام القبلة أثناء الخطبة ثم يحوّل رداءه ، فيجعل ما على الأيمن على الأيسر ، وما على الأيسر على الأيمن ، ويصل المأمومون مثل فعله ، فيحولون أرديتهم ، ويتركون الرداء محولا ، حتى ينزعوه مع ثيابهم ، ويدعو سرا هال استقبال القبلة لنزع الرداء فيقول : اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك ، وقد دعونك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا انك لا تخلف اليعاد ، فلذا فرغ من ذلك الدعاء استقبلهم ثانيا ، ويصمهم على الصدقة والخير ، ويصلى على النبي ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ويقرأ ما تيسر من القرآن ، ثم يقول : استغفر الله لى ولكم ولجميع المسلمين ، وبذلك ينتهى من خطبته ، ولا يشترط لحالة الاستسقاء اذان ، كما لا يشترط الاذان لخطبتها ، وينادى لها بقولها : الصلاة جامعة ، ويصلها المسافر وسكان القرى ، ويخطب بهم اذ هم .

### حكم صلاة الاستسقاء ووقتها

هي سنة مؤكدة عند الحاجة إلى الماء ، فمتى احتاج الناس إلى الماء فإنه يسن لهم أن يصنوا صلاة الاستسقاء بالكيفية التي ذكرناها ، ومتى صلوا على أى كيفية من الكيفيات التي ذكرناها في المذاهب المتقدمة فإنها تجزئ ولا يلزم أن تصلى على مذهب خاص ، لأن الروايات الواردة فيها قد اختلفت في شأنها المذاهب ، فالحنفية الذين قالوا : لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد فقلوا عن بعض أئمتهم أنه يكبر فيها كصلاة العيدين ، وهكذا ، وإذا ذكرنا كيفيةها عند كل مذهب على حدة ، ليسهل على الناس معرفتها كاملة بدون خلط ، أما كونها سنة مؤكدة فقد اختلفت عليه المذاهب بما عدا الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ،

== الملكية - قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء كصلاة العيدين ، إلا أنه لا يكبر فيها إلا التكبير المتعاد في الصلوات الأخرى ، فلا يزيد للتكبيرات المطلوبة في العيدين ، وفاقا للحنفية ، وفلاناً للشافعية ، والصنابلة ، ويخطب فيها خطبتين ، فإذا فرغ الإمام من الخطبة الثانية تدب له أن يستقبل القبلة ، فيجعل ظهره للناس ، ثم يقلب رداءه من خلفه ، فيجعل ما على فاتحة الأيسر على عاتقه الأيمن ، وبالعكس ، ولا يجعل أدخل الرداء أعلاه ، ولا أعلى الرداء أسفله ، ويندب للرجال الذين يصلون خلفه أن يقلبوا أرديتهم وهم جلوس ، بخلاف النساء : ثم يدعو الإمام برفع ما نزل بالناس ويطلب في الدعاء ، ويندب الدعاء بالوارد ، ومعناه : جاء في خبر الموطأ وهو : كان ﷺ إذا استسقى قال : « اللهم اسق عبادك وبهيكم ، ونشر رحمتك ، وأحيى بلدك الميت » .

الملكية متفقون مع الشافعية ، والحنابلة على أنها سنة مؤكدة تلى صلاة العيد في التأكيد للرجال إذا أدت جماعة ولكنها تندب لمن فاتته مع الإمام ، كما تندب للصبي المميز ، وللمرأة المسنة . أما الشابة فإنه يكره لها الخروج لصلاة الاستسقاء ، وإن خيفت الفتنة بخروجها فإنه يجرم عليها الخروج .

(١) الحنفية - قالوا : الصحيح أنها مندوبة ، نعم قد ثبت طلبها بالكتاب والسنة ولكن التائب بهما هو الاستغفار ، والحمد لله ، والثناء عليه ، والدعاء ، أما الصلاة فإنها لم ترد فيها أحاديث صحيحة ، على أنه لا خلاف عندهم في أنها مشروعة للمنفرد بدون جماعة ، لأنها نفل مطلق أما ما ورد في الكتاب الكريم فهو قوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان كفوراً ، يرسل السماء عليكم طيغراً » وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير انكار . وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي ﷺ استسقى دعاء الله تعالى ، ومما يناسب المقام أن النبي ﷺ قد استسقى به وهو صغير . فقد ورد أن أهل مكة أصابهم قحط ، فقالت قريش : يا أبا طالب ألقط الوادى وأجدب العيال . قسم فاستسقى ، فخرج أبو طالب ومعه غلام ، كأنه شمس تولت عنها سطحية قتماء ، وحوله أغلعة ، فأخذ أبو



أما وقتها فهو الوقت الذى تباح فيه صلاة النافلة عند الحنفية ، والحنابلة ، وسياطين الأوقات التى تباح فيها النافلة فى مبحث خامس ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

هذا ، وإذا تأخر نزول المطر فإنه يسن تكرار صلاة الاستسقاء على الصفة السابقة ، حتى يأتى الغيث ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### ما يستحب للإمام فعله قبل الخروج لصلاة الاستسقاء

يستحب له أمور : أحدها : أن يأمر الناس قبل الخروج الى الصلاة بالتوبة والصدقة ، والخروج من المظالم باتفاق الجميع ، ثانيها : أن يأمرهم بمصالحة الأعداء ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فقالوا : لا يندب له ذلك ، ثالثها : أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام ، ثم يخرج بهم فى اليوم الرابع مشاة فى أية ساعة منه ، باتفاق الحنفية ، والشافعية ، وخالف الحنابلة والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، رابعها : أن يخرج بهم فى ثياب خلفة متذللين ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) . خامسها : أن يأمرهم بأن يخرجوا مهمم المصبيان والشيوخ والمعجزة والدواب ، ويتعبدوا الرضع عن أمهاتهم ليكثر الصياح . فيكون أقرب الى رحمة الله عز وجل ، وهذا متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) .

طالب ، وألقى ظهره بالكعبة ولاذ بسلامه بامبىعه ، وما فى السماء قزعة ، فأقبل السحاب من هنا ، ومنها ، وأغدودق ، وانفجر له الوادى وأخضب الفادى واليادى ، وفى ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

أخرجه ابن عساکر

(١) المالكية — قالوا : وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى زوالها .  
الشافعية — قالوا : تصح ولو فى أوقات النهى عن النافلة ، لأنها صلاة ذات سبب .  
(٢) الحنفية — قالوا : أن تكرار صلاة الاستسقاء مندوب لا سنة ، كما تقدم ، ولا تكرار الا فى ثلاثة أيام متتالية بدون زيادة .

(٣) الحنابلة — قالوا : لا يندب أن يخرج بهم فى اليوم الرابع ، بل يندب الخروج مع الإمام فى اليوم الذى يمينه .

المالكية — قالوا : يندب الخروج فى صحن اليوم الرابع ، الا من بعدت داره ، فإنه يخرج فى الوقت الذى يمكنه من أدراك صلاتهم مع الإمام .

(٤) الحنابلة — قالوا : يخرجون لصلاة الاستسقاء بثياب الزينة ، كصلاة العيد .

(٥) المالكية — قالوا : المندوب هو اخراج المصبيان المميزين الذين تصح صلاتهم ، أما

### صلاة كسوف الشمس

ويتعلق بها مباحث ، أولها : حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتهما : ثانیها : كيفية صلاتها ،  
ثالثها : فرضها وسننها ، رابعها : حكم الخطبة فيها •

#### حكمها وطولها ، وحكمة مشروعيتهما

صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة ، وقد ثبتت بقوله ﷺ : « أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسان موت أحد ولا حياة ، فإذا رأيتم ذلك فمضوا وادعوا » ، حتى ينكسف ما بينكم » رواه الشيخان •

وقد ثبت أن النبي ﷺ صلى لكسوف الشمس ، بحديث رواه الشيخان ، كما ثبت أنه صلى لكسوف القمر ، كما سيأتي ، أما حكمه ومشروعيته ، فإن الشمس نعمة من أكبر نعم الله تعالى التي تتوقف عليها حياة الكائنات ، وطباهر أن كسوفها فيه إشماع بانها قابلة للزوال ، بل فيه إشماع بأن العالم كله في قبضة الله قدير ، يمكنه أن يذهب في لحظة ، فالصلاة في هذه الحالة معناها اظهار التذلل ، والخضوع لذلك الاله القوي المتين ، وذلك من مجابسين الاسلام ، الذي جاء بالوحيد الخالص ، وترك عبادة الأوثان ، ومنها الشمس والقمر وغيرهما من العوالم •

#### كيفية صلاة كسوف الشمس

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنها ركعتان بدون زيادة ، فإن فرغ منها قبل انجلائها دعا الله تعالى حتى تتجلى ، ويزيد في كل ركعة منها قياما وركوعا ، فتكون كل ركعة مشتتة على ركوعين وقيامين ، وخالف الحنفية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على أن الذين قالوا الحنفية قالوا : أنه يصح أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية فلو صلاها ركعتين ، كهيئة النفل أجزاء ذلك بدون تكرار ، فالفرق بينهم وبين الحنفية هو أن الحنفية يقولون : لا بد من صلاتها بركوع واحد وقيام واحد ، وغيرهم يقول : يجوز أن يصليها بالكيفية المتكورة ، وبغيرها ، ومن قال : أنها تصلى بركوعين وقيامين ، فإنه يقول : إن الفرض هو القيام الأول ، والركوع الأول • لما القيل الثاني والركوع الثاني فهو مندوب على هذا •

— غيرهم من الأطفال فإنه يكره اخراجهم ، كما يكره اخراج البنائيم •  
— الضابطة — قالوا : ليس خروج الصبيان المميزين ، كما يقول المالكية ، أما غيرهم فإنه يساح اخراجهم كالبنائيم والمجاثر •

(١) للحنفية — قالوا : صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين ، بل لا بد من قيام واحد ، وركوع واحد كهيئة النفل بلا فرق ، على أنهم قالوا : قلنا ركعتان ، وله أن يصلي أربعا أو أكثر ، والأفضل أن يصلي أربعا يشتمل على واخذة أو يتسلمتين

## مسفن صلاة الكسوف

يسن أن يطيل القراءة في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة « البقرة » أو نحوها ، وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة « آل عمران » ، أو نحوها ، ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة « النساء » وفي القيام الثاني نحو سورة « المسائدة » بعد الفاتحة فيهما ، وهذه الكيفية متفق عليها ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذهب (٢) فلا تدرك الركعة بالدخول مع الإمام في القيام الثاني ، أو الركوع الثاني من كل ركعة ، وخالف المالكية في ذلك فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ، ولو لم يرض المأموم بانفاق ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ولا أذان لها ولا إقامة ، وإنما

(١) الحنفية - قالوا : يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة « البقرة » ، وفي الثانية بنحو « آل عمران » ولو خففهما ، وطول الدعاء ، فقد أتى بالسنة ، لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء ، فإذا خفف أحدهما طول الآخر ، ليعتق عليه الخشوع ، والخوف إلى الانجلاء .

(٢) الحنفية - قالوا : يسن تطويل الركوع والسجود فيهما ، بلا حد معين .  
الحنابلة - قالوا : يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حد ، ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية ، وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ، ومثلها الركعة الثانية ، إلا أن أعمالها تكون أقصر من أعمال الأولى ، أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية - قالوا : يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة « البقرة » والثاني بمقدار ثمانين آية منها ، ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها ، والثاني بمقدار خمسين آية منها ، أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ، ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

المالكية - قالوا : يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله ، فينبطل الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة « البقرة » والثاني بما يقرب من قراءة سورة « آل عمران » ، وهكذا ، أما السجود في كل ركعة ، فيندب تطويله ، كالركوع الذي قبله ، والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى ، قريبا منها ، ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .  
(٣) المالكية - قالوا : الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأخيران ، والسنة في الأولان ، فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد أدرك الركعة .  
(٤) المالكية - قالوا : إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون أو يخشى خروج وقتها الذي هو من حصل النافلة إلى زوال الشمس .

يندب أن ينادى لها بقول : « الصلاة جامعة » ، ويندب اسرار القراءة ، إلا عند الضحيلة ، فإنهم قالوا : يسر الجهر بالقراءة فيها ، ويندب أن تملأ جعاعة ، ولا يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة ، أو مأذونا من قبل السلطان ، وخالف الحنفية في ذلك فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويندب فعلها في الجامع بانتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا يندب فعلها في الجامع إلا إذا حلاها جماعة ، أما المفرد فله أن يصلها في أي مكان شاء .

### وقت صلاة الكسوف

وقتها من ابتداء الكسوف إلى أن تتجلى الشمس ما نسم يكن الوقت وقت نهى من النافلة ، فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها اقتصر على الدعاء ، ولا يصلى عند الحنفية والحنابلة . أما المالكية والشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الخطبة في صلاة الكسوف

الخطبة غير مشروعة فيها ، فإذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتمها على صفتها ، فإذا غربت الشمس منكسفة فلا يصلى لها ، أما كون الخطبة غير مشروعة ، فهو متفق عليه ، إلا عند الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### صلاة خسوف القمر ، والصلاة عند الفسح

وأما صلاة خسوف القمر ، فحكمها وصفتها ، كصلاة كسوف الشمس المتقدمة ، إلا

(١) الحنفية - قالوا : يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة على الصحيح ، فإن لم يوجد فلا بد من إذن السلطان ، فإن لم يمكن ذلك صليت فرادى في المنازل .

(٢) الشافعية - قالوا : متى تيقن كسوف الشمس سن له أن يصلى هذه الصلاة ، ولو في وقت النهي ، لأنها صلاة ذات سبب .

المالكية - قالوا : وقتها من حسل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قد برز إلى الزوال فلا تصلى قبل هذا الوقت ، ولا بعده .

(٣) الشافعية - قالوا : يسر لها خطبتان لجماعة الرجال - كالعيد - بعد صلاتها ، ولم انجلت الشمس ، ويبدل التكبير بالاستغفار ، لأنه هو المناسب للحال ، ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس ، وكونها باللغة العربية ، وكذا الخطيب ذكرها ، المالكية - قالوا : إذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة ، فإن كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجودتها أتمها كالنوافل من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ، ومن غير تطويل ، أما إذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجودتها ، فقليل : يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ، ولكن من غير تطويل ، وقيل : يتمها كالنوافل ، والنوافل مسنونة .

في أمور مفصلة في المذهب (١) ، وأما الصلاة عند الفزع فهي مندوبة ، فيندب أن يصلى ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والرياح الشديدين ، أو الوباء ، أو نحو ذلك من الأحوال ، لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ، ويرجعوا إلى طاعته ، فمقد وقوعها ينبغي الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وهي كالفوائد المطلقة فلا جماعة لها ولا خطبة ، ولا يسن فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدى بال منازل ، وهذا متفق عليه عند المالكية والحنفية ، أما الحنابلة فقالوا : لا تتحب الصلاة لشيء من الأشياء المذكورة إلا للزلازل إذا دامت فيمنى لها ركعتان كصلاة الكسوف ، وأما الشافعية فلم يذكرها أن الصلاة مندوبة لشيء من هذه الأمور .

### الأوقات التي نهى الشارع عن الصلاة فيها

تقدم في مباحث أوقات الصلاة القصص المفروضة أن للملوات أوقاتا تؤدى فيها ، بحيث لو تأخرت عنها كان المصلى أثما إذا فعلها في وقت الحرمة ، وفاعلا للمكروه إذا صلاها في وقت الكراهة ، ولكن اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الصلاة تكون صحيحة متى وقعت بعد دخول وقتها ، وخالف الحنفية في ثلاثة أوقات ، فقالوا : أن الصلاة المفروضة لا تتم في أوقاتها المنهى عن صلاتها فيها ، فانظرها تحت الخط (٢) وأما صلاة النافلة فقد اختلفت آراء

الحنفية - قالوا : صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس ، إلا أنها مندوبة ولا تشرع فيها الجماعة ، ولا يسن أيقاعها في الجامع ، بل تؤدى في المنازل وهذا .  
الشافعية - قالوا : صلاة الكسوف كصلاة الكسوف ، إلا في أمرين ، أحدهما : الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف ، ثانيهما : أن صلاة الكسوف تلوث بخسوف الشمس كسفة ، بخلاف القمر ، فإنه إذا غروب خاسفا فعلت صلاته إلى أن تطلع الشمس ، وإذا غاب كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقضى .

(١) المالكية - قالوا : صلاة خسوف القمر مندوبة لا بسنة على المعتد ، بخلافه الكسوف فإنها سنة كما تقدم ، وصفتها كالفوائد بلا تطويل في القراءة ، وبدون زيادة القيام والركوع ، ويندب الجهر فيها بالقراءة ، ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر ، وينهى عنها في أوقات النهي عن النافلة ، ويحصل المندوب بصلاة ركعتين ، ويندب تكرارها حتى ينجلي القمر أو يقيب أو يطلع الفجر ، بخلاف صلاة الكسوف ، فإنها لا تكرر إلا إذا انجلت الشمس ثم انكسفت ، ويكره أيقاعها في المسجد ، كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة - قالوا : صلاة الكسوف كالكسوف ، إلا أنه إذا غلب القمر خاسفا ليس لأدب صلاة الكسوف بخلاف الشمس ، كما تقدم .

(٢) الحنفية - قالوا : إن الصلاة المفروضة لا تتم في ثلاث أوقات ، أحدها :

المذاهب أصلاً ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وبوقت طلوع الشمس إلى أن ترتفع ، فلو شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت الشمس قبل أن يفرغ من صلاته ، بطلت صلاته إلا إذا كان في الركعة الأخيرة وجلس بمقدار التشهد ، فانهم اختلفوا في هذه الحالة ، فمنهم من قال تبطل ، ومنهم من قال : لا ، ثانيها : وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، وقد تقدم معنى الزوال في مباحث أوقات الصلاة ، ثالثها : وقت احمرار الشمس حال غروبها إلى أن تغرب ، إلا عصر اليوم نفسه ، فإنه ينعقد ، ويصح بعد احمرار الشمس المذكور عند غروبها مع الكراهية التحريمية ، ومثل الصلوات المفروضة في هذا الحكم سجدة التلاوة ولكن عدم صحة سجدة التلاوة في هذه الأوقات مشروطة بوجوبها قبل دخول هذه الأوقات ، بأن يسمعها مثلاً قبل طلوع الشمس ، ثم سجد وقت طلوع الشمس ، أما إذا سمع آية سجدة في وقت من هذه الأوقات ، وسجد فإنه يصح ، فلو سمع قارئاً آية سجدة عند طلوع الشمس أو وقت توسط الشمس في كبد السماء ، أو حال احمرار الشمس عند غروبها ، وسجد لسان سجدة تصح ، ولكن الأفضل تأخير السجدة إلى الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ، مثل سجدة التلاوة صلاة الحنابلة فإنها إذا حضرت قبل دخول وقت من هذه الأوقات ولم يصل عليها فلا يصح له أن يصل عليها عند دخول هذه الأوقات ، أما إذا حضرت وقت دخولها فإن الصلاة عليها تصح ، بل يكره تأخير الصلاة إلى الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ، وهذا كله في الصلوات المفروضة .

(١) الحنفية - قالوا : يكره التنفل تحريماً في أوقات ، وهي : بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، إلا سبقتها فلا تكره ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس فلا يصلح في هذا الوقت نافلة ، ولو سنة الفجر إذا فاتته ، لأنها متى فاتت وحدها سقطت ولا تصاد ، كما تقدم ، وبعد صلاة فرض العصر إلى غروب الشمس ، وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة ، سواء كانت خطبة الجمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو غسوة أو استسقاء ، وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة ، إلا سنة الفجر إذا أمن فوت الجماعة في الصبح ، كما تقدم ، وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم ، وبين الظهر والعصر المجموعتين في غرفة جامع تقديم ولو سنة الظهر ، وبين المغرب والعشاء المجموعتين في المزدلفة جمع تأخير ، ولو سنة المغرب ، وعند شيق وقت المكتوبة ، وإذا وقع النفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ، ويجب فكله وأداؤه في وقت الجواز .

الحنابلة - قالوا : يحرم التنفل ولا ينعقد ، ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة ، وهي : أولاً من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قدر رمح إلا ركعتي الفجر ، فإنها تصح في هذا الوقت قبل صلاة الصبح ، وتحرم ولا تتعلق بعده ، ثانياً : من صلاة العصر ، ولو مجموعة مع الظهر جمع تقديم ، إلى تمام الغروب ، إلا سنة الظهر فإنها تجوز بعد العصر .

المجموعة مع الظهور ثالثاً : عند توسط الشمس في كبد السماء حتى تزول ، ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف ، فإنها تصح في هذه الأوقات مع كونها نافلة ومثلها الصلاة المعادة ، بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد ، فإنه يصح أن يعيد الصلاة التي صلاها مع الجماعة ، وأن وقعت نافلة ، وكذا تحية المسجد إذا دخل حال خطبة الإمام وقت توسط الشمس في كبد السماء فإنها تصح ، وإذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ثم دخل الوقت وهو فيها فإنه يحرم عليه إتمامها ، وأن كانت صحيحة ، أما صلاة الجنازة فإنها تحرم في وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، وفي وقت شروعهما في الغروب إلى أن يتكامل الغروب ، وفي وقت طلوعها إلى أن تتكامل ، فيحرم فعلها في هذه الأوقات ، ولا تتعد إلا لمؤخر فيجوز .

الشافعية - قالوا : تكره صلاة النافلة التي ليس لها سبب تحريماً ، ولا تعتمد في خمسة أوقات ، وهي ، أولاً : بعد صلاة الصبح أداء إلى أن ترتفع الشمس ، ثانياً : عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها قدر رمح ، ثالثاً : بعد صلاة العصر أداء ، ولو مجموعة مع الظهر في وقته ، رابعاً : عند اصفرار الشمس حتى تغرب ، خامساً : وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، أما الصلاة التي لها سبب متقدم عليها كتحية المسجد وسنة الوضوء ، وركعتي الطواف ، فإنها تصح بدون كراهة ، في الأوقات لوجود سببها المتقدم ، وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد ، وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن ، كصلاة الاستسقاء ، والكسوف ، فإنها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها المقارن ، وهو القطع ، وتغيب الشمس ، أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستغفارة والتوبة ، فإنها لا تعتمد لتأخير سببها ، ويستثنى من ذلك الصلاة بفكة ، فإنها تعتمد بلا كراهة في أي وقت من أوقات الكراهة ، وإن كانت خلاف الأولى ، ويستثنى أيضاً من وقت الاستواء يوم الجمعة ، فإنه لا تحرم فيه الصلاة ، نعم تحرم الصلاة مطلقاً بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد ، فإنها تنبش بشرط أن لا تريد عن ركعتين ، فلو قام الثالثة بطلت صلاته كلها ، وأما خطبة غير الجمعة فتكره الصلاة فيها تنزيهاً ، ويكره تنزيهاً التثقل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة ، أما هي فيحرم التثقل عند إتمامها إن ترتب عليه فوات ركوعها الثاني مع الإمام ، ويجب قطع النافلة عند ذلك ، وإذا شرع في النفل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يميلية أتمه أن لم يخش فوات الجماعة بسلام الإمام والا ندب له قطعه إن لم يغلب على غلبة الحصول على جماعة أخرى .

المالكية - قالوا : يحرم التثقل ، وهو كلما عدا الصلوات الخمس المفروضة ، كالجنازة التي لم يخف عليها التعجيل ، وسجود التلاوة وسجود السهو ، في سبع أوقات ، وهي من ابتداء طلوع الشمس إلى تملكه ، ومن ابتداء غروب الشمس إلى تملكه ، وخلال خطبة الجمعة أحياناً ، والعيد على الأراجح ، وعال خروج الإمام للخطبة . حال سفر الوقت الاختياري ،

— أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكر الفائتة — إلا الوتر لخفته — لأنه يجب قضاؤها بمجرد تذكرها ، لقوله عليه السلام : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » ، وحال إقامة الصلاة للإمام الراتب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ويكره ما ذكر من النفل وما ماثله مما تقدم في أوقاف الأول : بعد طلوع الفجر إلى هبيل طلوع الشمس ، ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر ، فلا تتركه قبل صلاة الصبح ، أما بعدما فتكره ، والورد — وهو ما رتبته الشخص على نفسه من الصلاة لئلا — فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر ، بل يندب ، ولكن بشروط :

١ — أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح ، فإن صلى الصبح فلت الورد ، وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعهما وصلى الورد ، وإن تذكره بعد الفراغ منها صلى الورد وأعاد الفجر ، لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح ، كما تقدم . ٢ — أن يكون فعله قبل الأسفار فإن دخل الأسفار كره فعله . ٣ — أن يكون معتادا له ، فإن لم يعتد النفل في الليل كره له النفل بعد طلوع الفجر . ٤ — أن يكون تأخيرها بسبب غلبة النوم آخر الليل ، فإن أخره كسأله فعله بعد طلوع الفجر . ٥ — أن لا يخالف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة ، والا كره الورد أن كان الشخص خارج المسجد وعزم أن كان فيه ، وكانت الجماعة للإمام الراتب ، ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلعت النجوى ، فإنه يطالب بهما مادام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقدار صلاته فقط ، فإنه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصله ، ويستثنى أيضا صلاة الجنائز ، وسجود التلاوة إذا فعل قبل الأسفار ولو بعد صلاة الصبح ، فلا تكرهان ، أما بعد الأسفار فتكره صلاتهما ، إلا إذا خيف على الجنائز التغير بالتأخير فلا تأخير ، الثاني : من أوقاف الكراهة بعد تمام طلوع الشمس إلى أن ترتفع قدر رمح ، وهو اثنا عشر شبرا بالشبر المتوسط ، الثالث : بعد أداء فرض العصر إلى قبيل الغروب ، ويستثنى من ذلك صلاة الجنائز ، وسجود التلاوة إذا فعلا قبل إصرار الشمس ، أما بعد الإصرار فتكرهان ، إلا إذا خيف على الجنائز التغير ، الرابع : بعد تمام غروب الشمس إلى أن تصل إلى المغرب ، الخامس : قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصلى ، على التفصيل السابق ، وأما ينهى عن النفل في جميع الأوقات السابقة — أوقاف الحرمة والكراهة — إذا كان مقصودا ، فمضى قصد النفل كان منها عنة نهي تحريم أو كراهة ، على ما تقدم ، ولو كان مندورا ، أو قضاء نفل أسده . أما إذا كان النفل غير مقصود ، كان شرع في فريضة وقت النهي ، فتذكر أن عليه فائتة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر فإنه يندب أن يضم إليها ركعة أخرى ، ويجعله نفلا ولا يكره ، وإذا أحرم بنفسه في وقت النهي وجب عليه قطعة أن كان في أوقات الحرمة لئلا من دخل المسجد والإمام يخطب ، فشرع في النفل جهلا أو نسيانا فلا يقطعه ، أما إذا خرج الخطيب إلى المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ، ولو لم يجد ركعة ، بل ي



### قضاء النافلة إذا فاتت وقتها أو فسدت بعد الشروع

إذا فاتت النافلة فلا تقضى إلا ركعتي الفجر ، فإنهما يقضيان من وقت حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال ، على التفصيل المتقدم ، باتفاق الحنفية والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وإذا شرع في النفل ثم أفسده فلا يجب عليه قضاؤه ، لأنه لا يتعين بالشروع فيه ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### هل تصلي النافلة في المنزل أو في المسجد

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم » ، فإن أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة ، رواه البخاري ومسلم ، ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالتراويح ، فإن فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في مبطلها .

### صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر على تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (٣) .

يجب الاتمام ، وندب له قطعه في أوقات الكراهة ، ولا قضاء عليه فيهما .

(١) الشافعية — قالوا : يندب قضاء النفل الذي له وقت كالنوافل التابعة للمكتوبة والفنحى والعدين ، أما ما ليس له وقت فإنه لا يقضى ، سواء كان له سبب ، كصلاة الكسوف أو ليس له سبب كالنفل المطلق .

الحنابلة — قالوا : لا يندب قضاء شيء من النوافل إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا شرع في النفل المطلوب منه ثم أفسده ، لزمه قضاؤه ، فإن نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ، ثم أفسده ، لزمه قضاء ركعتين ، وكذا أن نوى أربعاً على الصحيح ، ولو شرع في نفل يظن أنه مطلوب منه ، ثم تبين له أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه .

المالكية — قالوا : يجب قضاء النفل إذا أفسده ، فإن نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ثم أفسده وجب عليه قضاء ركعتين ، أما إذا نوى أربع ركعات ، ثم أفسدها ، فإن كان الانفساد قبل عقد الركعة الثالثة برفع رأسه بن ركوعها مطمئناً معتدلاً وجب قضاء ركعتين ، وإن كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر وجب عليه قضاء أربع ركعات .

(٣) الشافعية — قالوا : صلاة النافلة على الدابة جائزة إلى الجمعة التي يقصدها المسافر ، ولا يجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة ، فإن انحرافه تغير أهلية جامعا عمداً بطلت صلاته ، وإنما تجوز بشرط السفر ، ولو لم يكن مسافراً قصر ، ووصلها صلاة تامة بهكوع وسجود ،

= الا اذا شق عليه ذلك فانه يومئ بركوعه وسجوده ، بحيث يكون انتهاء السجود أخفض من انتهاء الركوع ان سهل ، والا فعل ما أمكنه ويجب عليه فيها استقبال القبلة ان لم يشق عليه ، فان شق عليه استقبالها في كل الصلاة وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيرة الاحرام ، فان شق عليه ذلك أيضا سقط استقبال القبلة بشروط ستة ، الأول : أن يكون السفر مباحا ، الثاني : أن يقصد السفر الى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة ، الثالث : أن يكون السفر لغرض شرعي ، كالتجارة . الرابع : دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها ، فلو قطع السفر وهو يصلي لزمه استقبالها ، الخامس : دوام السير ، فلو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال مادام غير سائر ، السادس : ترك فصل الكثير بلا عذر ، كالكركي والصدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة ، أما ان كان لحاجة فلا يفر ، ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا ، بخلاف اذا بالث الدابة أو دمي فمها أو وطئت نجاسة رطبة ، فان كان زملها بيده بطلت صلاته ، والا فلا ، أما ان كانت النجاسة جافة فان غارتها الدابة حالا صحت الصلاة ، والا فلا تصح ، ومن جعل دابته تطأ نجاسة بطلت صلاته مطلقا ، ويجوز للمسافر أن يتنفل ماشيا ، فان كان في غير وجهه لزمه اتمام الركوع والسجود والتوجه فيهما الى القبلة ، كما يجب عليه التوجه اليهما عند احرامه والجلوس بين السجدين ، ولا يمشي الا في تيامه واعتداله من الركوع قائما وتشهده وسلامه كذلك ، ومن كان ماشيا في نحو ثلج أو وحل أو ماء جاز له الايماء بالركوع والسجود ، الا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما ، والمأشئ اذا وطئ نجاسة عمدا في أثناءها بطلت صلاته مطلقا ، فان وطئها سهوا صحت صلاته ان كانت جافة وفارقها حالا ، والا بطلت صلاته .

الملكية — قالوا : يجوز للمسافر سفرا تنصرف فيه الصلاة — وسمائي بيانه — أن يصلي النفل ، ولو كان وثرا ، على ظهر الدابة ، بشرط أن يكون راكبا لها ركوبا معتادا ، وله ذلك متى وصل الى مبدأ قصر الصلاة على الأحراف ، ثم ان كان راكبا في « شقذف وثخروان » ونحوهما مما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائما أو جالما أن شاء ، لا بالايماء ، ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة ، وان كان راكبا لأثان ونحوهما صلى بالركوع والايماء للسجود ، بشرط أن يكون الايماء للأرض لا للسرجه ونحوه ، وأن يحصر عمامته عن جبهته ، ولا تشترط طهارة الأرض التي يومئ لها ، ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضا ، وبكيفية استقبال جهة السفر ، فلو انصرف عنها عمدا لغير ضرورة بطلت صلاته ، الا ان كان الانحراف للقبلة فتصح ، لأن القبلة هي الأصل ، ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته لجهة القبلة . ولا يجب ولو تيسر ، أما الماشئ والمسافر سفرا لا تنصرف فيه الصلاة لكونه قصيرا وغير مباح مثلا ، وكذا راكب الدابة ركوبا غير معتاد — كالراكب مغلوبا — فلا تصح صلاته الا بالاستقبال والركوع والسجود ، ويجوز —

## مباحث الجمعة

يتعلق بها مباحث ، أحدها : حكمها ودليله ، ثانيها : وقتها ، ثالثها : متى يجب المسمى لصلاة الجمعة ، رابعا : شروطها ، خامسا : شرح بعض هذه الشروط ، وهي حكم حضور النساء الجمعة ، حكم تعدد المساجد التي تقام فيها الجمعة في البلد الواحد ، الجماعة التي

للمتنفل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه ، وتحريك رجله وامسام زمامها بيده ، ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت ، وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف ، فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتمم بالأرض بالركوع والسجود ، وإذا خفف القراءة وأتم على ظهرها ، وأما الفرض على ظهر الدابة ، ولو كان نفلا منذورا ، فلا يصح إلا في اليهودج ونحوه ، بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام ، أما علي الأتبان ونحوها فلا يصح إلا لضرورة ، كما تقدم في مباحث « استقبال القبلة في صلاة الفرض » .

الحنفية — قالوا : تنحب الصلاة على الدابة إلى أي جهة توجهت إليها دابته ، فلو صلى إلى جهة غير التي توجهت إليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ، ولا يشترط في ذلك السفر ، بل يتنفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر إلى المثل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه ، ويبني أن يومئذ لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيما ، فلو سجد على شيء وضمة أو سجد على السرج اعتبر سجوده أيماء أن كان أخفض من الركوع ، ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة ، لأنها لما جازت إلى غير جهة للكعبة جاز الافتتاح إلى غير جهتها ، نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة ، ويجوز أن يحث دابته على السير بالعمل القليل ، كما يجوز له أن يفتتح صلاة على الدابة ، ثم ينزل عنها بالعمل القليل ويتمها بانيا على ما صلاه ، أما إذا افتتح الصلاة وهو على الأرض فلا يجوز له أن يتمها بانيا على ظهر الدابة ولو افتتح صلاته خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة ، وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر ، فإنها لا تجوز على الدابة إلا لضرورة ، خوفا من لمن أو سبح على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل ، وقد تقدم بيانه في « استقبال القبلة » ، ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة خلينا ، ولو كانت في السرج والركابين في الأصح ، ولا يجوز للماشي أن يتنفل ماشيا بل يقف إذا أراد التنفل ، ويؤدي الصلاة تامة .

الحنابلة — قالوا : يجوز للمسافر سفرأ مباحا إلى جهة معينة ، سواء كان سفر قصر أو لا أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض إذا كان ماشيا ، ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة ، فإن شق عليه شيء من ذلك فلا يجب ، فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ، ويومئذ للركوع أو السجود أن تنصر وأحد مذهبنا هو يلزم أن يكون الإيما للسجود أخفض من =

تصح بها الجمعة ، الخطبة - أركانها - شروطها - سننها - مكروهاتها - الكلام حال الخطبة وعند خروج الخطيب من خلوته وجلسه على المنبر - الترقية بين يدي الخطيب ، سادسها : بيان ما لا يجوز فعله يوم الجمعة في المسجد أو غيره ، كخطف رقاب الناس في المسجد ، وعدم جواز السفر يومها ، سابعها : هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة ، ثامنها : هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة ، تاسعها : بيان حكم من أدرك أمام الجمعة في بعض الصلاة ، عاشرها : مندوبات صلاة الجمعة ، واليه بيان هذه المباحث بالتفصيل .

### حكم الجمعة ، ودليله

صلاة الجمعة فرض على كل من استكمل فيه الشروط الآتي ببيانها ، وهي ركعتان ، لمسا روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ » رواه أحمد والنسائي ، وابن ماجه بإسناد حسن ، وهي فرض عين على كل مكلف قادر مستكمل لشروطها ، وليست بدلا عن الظهر ، فإذا لم يدركها فرض عليه صلاة الظهر أربع ركعات ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وثروا البيع » وأما السنة فمنها قوله ﷺ : « لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ، ثم أهرق على رجال يتفلقون عن الجمعة ببيوتهم » رواه مسلم ، وقد أجمعوا الاجماع على أن الجمعة فرض عين .

### وقت الجمعة ، ودليله

وقت الجمعة هو وقت الظهر ، من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ذلك الاستواء ، كما تقدم بيانه في مبحث « أوقات الصلاة » فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ، ولا بعده باتفاق الحنفية والشافعية ، وخالف الحنابلة والمالكية فانظر مذهبهم تحت

= الإيماء للركوع أن تيسر ، وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة إلى جهة القبلة ، وأن يركع ويسجد بالأرض إلى جهة القبلة أيضا ، ويفعل بالقي الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده . ومن كان يتنقل على الدابة وهو ماش ، وكان مستقبلا جهة مقصده ، ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها فإن كان المعدل لجهة القبلة صحت وإن كان لغيرها ، فإن كان لغير غير بطلت صلاته مطلقا ، وإن كان لحذر ونسأل المدول عرفا بطلت ، ولألا فلا ، ويشترط طهارة صفة تحت الركاب المتنقل من برذعة ونحوها ، بخلاف العيول ، فلا تشترط طهارته ، أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ، وكذا من سافر سبيلا جكروها أو مجرما فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .

الخط (١) وإذا خرج الوقت وهم في صلاة الجمعة ، ففي حكم صلاتهم خلاف في المذهب فانظره تحت الخط (٢) أما ذلك وقتها فهو ما رواه البخاري في « صحيحه » عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، وأخرج مسلم عن سلمة ابن الأكوع ، قال : كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نلتزم إلى ، (القليل) .

حتى يجب السعي لصلاة الجمعة ، ويحرم البيع ؟

### الأذان الثاني

يجب السعي لصلاة الجمعة على من تجب عليه الجمعة إذا نودي لها بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، ويحرم البيع في هذه الحالة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع » فقد أمر الله تعالى بالسعي إلى الصلاة عند النداء ، ولم يكن معروفا في عهد النبي ﷺ سوى هذا الأذان ، فكان إذا صعد النبي المنبر أذن المؤذن بين يديه ، وقد روى ذلك البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي ، وقد زاد عثمان رضي الله عنه نداء قبل هذا عندما كثر الناس ، روى عن السائب بن يزيد ، قال : كان النداء يوم الجمعة أولا إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلما كان زمان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثاني على الزوراء ، وفي رواية زاد الأذان الثالث . ولكن المراد به هنا الأذان ، وإنما سماه ثالثا لأن الإقامة تسمى أذانا ، ولما لا ريب فيه أن زيادة هذا الأذان مشروعة ، لأن الغرض منه الاعظام ، فلما كثر الناس كان اعلاهم بوقت الصلاة مطلوباً ، وسيدنا عثمان من كبار الصحابة المجتهدين الذين عرفوا قواعد الدين ونقلوها عن رسول الله ﷺ .

(١) الإحالة — قالوا : يتسدىء وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر رمح ، وينتهي بضمير ظ كـ شيء مثله ، سوى ظل الزوال ، ولكن ما قبل الزوال وقت جواز يجوز فعلها فيه ، وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه ، وإيقاعها فيه أفضل .  
الملككية — قالوا : وقتها من زوال الشمس إلى غروبها بحيث يدركها تمامها مع الخطبة قبل الغروب ، فإن علم أن الوقت الباقي إلى الغروب لا يسمع إلا ركعة منها بعد الخطبة فلا يشرع فيها ، بل يصلى الظهر فإن شرع يصح .  
(٢) الحنفية — قالوا : تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط ، ولو بعد التعمد قدر التشهد .

الشافعية — قالوا : إذا شرعوا في صلاتها ، وقد بقي من الوقت ما يسعها ، ولكنهم أطلقوا فيها حتى خرج الوقت لم يظن ما ملوه ، بل يتعونها ظهرا بائنين على صلاتهم الأولى من غير نية الظهر ، ويسر الأمل فيما بقي ، ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من

وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يجب على المالك بالجمعة أن يسعى إليها متى سمع النداء الذي بين يدي الخطيب ، لأنه هو المقصود بالآية الكريمة ، وخالف الحنفية فقالوا : متى سمع أذان الجمعة بعد زوال الشمس فإنه يجب عليه أن يسعى ، فالأذان المعروف الآن على المأذنة ونحوها يوجب السعى إلى الصلاة ، لأنه نداء مشروع ، والآية عامة ، فلم تخصه بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، كما يقول الثلاثة .

أما البيع فقد اتفق الحنفية ، والشافعية على أنه حرام عند أذان الجمعة . وإن كان صحيحا ، إلا أن الشافعية أرادوا الأذان الذي بين يدي الخطيب ، والحنفية أرادوا الأذان الذي قبله إلى انتهاء الصلاة ، أما المالكية ، والحنابلة : فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . هذا حكم من تجب عليهم الجمعة ، أما من لا تجب عليهم فإنه لا يجب عليهم السعى ولا يحرم عليهم البيع ، فإن كان أحد المتعاقدين يلزمه ، والآخر لا يلزمه ، فإنه يحرم عليهما معا ، وذلك لأن من لا تجب عليه أعان من تجب عليه على المصيبة . ومن هذا تعلم أنه لا يجب السعى ، ولا يحرم البيع قبل الأذان المذكور على الصنف المتقدم ، نعم يجب السعى على من كانت داره بعيدة عن المسجد بقدر ما يدرك به أداء الفريضة .

### شروط الجمعة

#### تصريف المسر والتسوية

يشترط لصلاة الجمعة ما يشترط لصلاة الظهر وغيره من الصلوات المذكورة في صحيفة ١٥٦ وما بعدها في مجتبى « شروط الصلاة » المتقدم بيانه ، ولكن للجمعة شروط زائدة على شروط الصلاة المتقدمة ، فلنذكرها لك مجتمعة عند كل مذهب تحت الخط (٢) ، ثم نبين المتفق عليه ، والمختلف فيه .

— أوله ، أما إذا شرعوا فيها بعد أن شاق الوقت ظانين أنه يسعها فلم يسعها ، وخرج وهم في الصلاة بطلت صلاتهم ، ولا تتقلب ظهرها .

الحنابلة — قالوا : إذا شرعوا في صلاة الجمعة أخسر وقتها فخرج الوقت وهم فيها آمنوها الجمعة .

المالكية — قالوا : إن شرع في الجمعة معتقدا إدراكها بتعامها ثم غربت الشمس قبل تمامها ، فإن كان الغروب بعد تمام ركعة بسجدة أتمها الجمعة ، والا أتمها ظهرها .

(١) المالكية — قالوا : إذا وقع البيع وقت الأذان المذكور كان فاسدا ويفسخ ، إلا إذا تغيرت ذات المبيع ، كان ذبيح أو أكل منه أو نحو ذلك ، وكذا إذا تغير سوقه ، كان نزل ثمنه أو صعد ونحو ذلك مما يفوت به البيع الفاسد ، كما يأتى في « الجزء الثانى » فإذا وقع شيء من ذلك فإن البيع يفسخ ، وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذى وقع العقد عليه .

الحنابلة — قالوا : إذا وقع البيع في هذا الوقت لا ينقذ رأسا .

(٢) الحنفية — قالوا : تنقسم شروط الجمعة الزائدة على شروط الصلاة إلى قسمين

شروط وجوب ، وشروط صحة ، فشروط وجوبها عندهم ستة : أحدها : الذكورة ، فلا تجب على الأنثى ، ولكن إذا حضرتها وأدتها ، فإنها تصح منها ، وتجزئها عن صلاة الظهر ، ثانيها : الحرية ، فلا تجب على من به رق ، ولكن إذا حضرها وأدأها فإنها تصح منه ، ثالثها : أن يكون صحيحا ، فلا تجب على المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا ، فإن عجز عن الذهاب إلى المسجد ماشيا سقطت عنه الجمعة ، وإن وجد من يحمله باتفاق الحنفية ، أما الأعمى الذي لا يمكنه الذهاب إليها بنفسه فالإمام يقول : إنها تسقط عنه ، ولو وجد قائدا متبرعا ، أو مأجر يقدر عليه ، والصاحبان يقولان أن قدر على الذهاب ، ولو بقائد مبرح ، أو بأجر يقدر عليه لزمه الذهاب ، فيجوز للأعمى أن يقلد أحد الرايين ، ولكن الأحوط أن يقلد مذهب الصالحين ، خصوصا أن الجمعة تصح منه باتفاق ، رابعها : الإقامة في المحل الذي تقام فيه الجمعة ، أو في محل متصل به ، فمن كان في محل يبعد عن مكان الجمعة فإنها لا تجب عليه ، وقدرُوا مسافة البعد بفرسخ ، وهو ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع ، وهي - خمسة كيلومترات ، وأربعون مترا - وهذا هو المختار للفتوى ، وبعضهم قدر هذه المسافة بأربعمئة ذراع ، وتسمى « غلوة » ، وبذلك تعلم أنها لا تجب على المسافر إلا إذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوما ، خامسها : أن يكون عاقلا ، فلا تجب على المجنون ومن في حكمه ، سادسها : البلوغ ، فلا تجب على الصبي الذي لم يبلغ .

هذا ، ولا يشتبه عليك عد العقل والبلوغ من شروط وجوب الجمعة الزائدة على شروط وجوب الصلاة ، وذلك لأن الحنفية عدوا في كتبهم المشهورة شروط الصلاة مقصورة على شروط الجواز والصحة ، والا فمما لا شك فيه أن البلوغ من شروط وجوب الصلاة ، وكذلك القدرة والصحة ، فلا تجب الصلاة على المجازر لمرض ونحوه ، فمن لم يعد العقل والبلوغ والقدرة في شرائط الجمعة اكتفاء بهما في شروط الصلاة كان له وجه حسن ، وأما شروط صحتها فهي سبعة أحدها : المصر ، فلا تجب على من كان مقيما بقرية لقول على رضي الله عنه : « لا الجمعة ولا بشرى ولا صلاة فطر ، ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة » رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » موقوفا على على ، رضي الله عنه ، وكذلك رواه عبدالرزاق والفرق بين القرية والمصر أن المصر ما لا تصح أكبر مساجده أهلها المكلفين بمسألة الجمعة ، ولو لم يخسروا بالफल ، وبهذا أفتى أكثر فقهاء الحنفية ، وعليه فتصح الجمعة في كل بلاد القطر المصري التي بها مساجد تقام فيها الجمعة ، إذا لا توجد قرية يسع أكبر مساجدها جميع أهلها المكلفين ، فإذا فرض ووجدت قرية صغيرة ، ويقال لها : نزلة ، لا ينطبق عليها هذا الشرط فإنه لا يصح من أهلها الجمعة إذا لم يكن بينها وبين بلدة أخرى أقل من مسافة فرسخ ، والا فسانه يلزمهم الذهاب إلى هذه البلدة لأداء الجمعة ، ولكن المشهور من مذهب أبي حنيفة أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود ، وإن لم ينفذها بالفعل فلا تصح الجمعة على هذا الرأي في مساجد البلدان التي لا ينطبق عليها هذا الشرط وحده .

بأن معظم علماء المذهب أفتوا بالرأى الأول من الصيغة العمل به خصوصاً أن جميع الأئمة لم يشترطوا هذا الشرط ، فالذين يتركون صلاة الجمعة بناء على ما اشتهر عند بعض الحنفية في تعريف المبر لم يأخذوا بالأحوط لدينهم ، خصوصاً إذا ترتب على ترك الجمعة تشكيك العامة واستهانتهم بأداء واجباتهم الدينية ، على أن سندهم الذي يعملون عليه في هذا هو ما رواه ابن أبي شيبه عن علي موقوفاً ، وقد نقل الزيلعي في كتابه « نصب الرأية » أن النبي ﷺ لم ينقل عنه في هذا الموضوع شيء ، وعلى فرض أنه حديث صحيح فمن أين جاء تعريف المصر بأنه ما كان له أمير وقاض ينفذ الحدود ، فالحق واضح ، والارتكاز على هذا لا يفيده مطلقاً ، ولهذا جرى جمهور محققى الحنفية على أن المصر هو ما كان أكبر مسجد فيه لا يسبح أهله الذين تجب عليهم الصلاة ، وإن لم يحضروا فعلاً : أما الأئمة الآخرون فانهم لم يعملوا على هذا الأثر الذي نقل عن علي كرم الله وجهه ، وستعرف شرائطهم بعد هذا ، ثانياً : أذن السلطان أو نائبه الذي ولاء أماره ، فإذا ولى الامام خطيباً فإن له أن يولى غيره ، ولو لم يأذن بالانابة على الظاهر ، وبعضهم يقول : لا يجوز الا اذنه بانابة غيره ، ثالثاً : دخول الوقت ، فلا تصح الجمعة الا اذا دخل وقت الظهر ، وقد عرفت أن دخول الوقت شرط لصحة الصلاة مطلقاً ، ولو غير جمعة ، كما هو شرط لوجوبها ، ولكنهم ذكروه أيضاً في شرائط صحة الجمعة تساهلاً ، وأدأخرج الوقت قبل تمام صلاتها فإن صلاتهم تبطل ، ولو بعد القعود قدر التشهد ، وقد عرفت أن وقت الجمعة هو وقت الظهر ، وهو من زوال الشمس الى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء ، رابعاً ، الخطبة ، وسيأتى بيانها ، خامساً : أن تكون الخطبة قبل الصلاة ، سادساً : الجماعة ، فلا تصح الجمعة اذا صلاها مفرداً ، ويشتترط في الجماعة عند الحنفية أن يكونوا ثلاثة غير الامام ، وإن لم يحضروا الخطبة ، كما سيأتى في بحث « الجماعة التي لا تصح الجمعة الا بها » ، سابعاً : الاذن العام من الامام — الحاكم — فلا تصح الجمعة في مكان يمنع منه بعض المسلمين ، فلو أقام الامام الجمعة في داره بحاشيته وخدمه ، فانها تصح مع الكراهة ، ولكن بشرط أن يفتح أبوابها ، ويأذن للناس بالدخول فيها ، ومثلها الحصن والقلعة ، على أنه لا يضر اغلاق الحصن أو القلعة لخوف من العدو ، فتصح الصلاة فيها مع اغلاقها متى كان مأذوناً للناس بالدخول فيها ، وتصح صلاة الجمعة في الفضاء ، بشرطين : أحدهما اذن الامام ، ثانيهما : أن لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ ، أو يكون له علاقة بالمصر ، كالمحل الذي أعد لسباق الخيل ، أو لدفن الموتى ، وسيأتى في مبينه .

المالكية — قالوا : تنقسم شروط الجمعة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها فهي كثرة شروط وجوب الصلاة المتقدمة ، وتزيد عليها أمور : أحدها الذكورة ، فلا تجب الجمعة على المرأة ، ولكن أن صلاتها مع الجماعة فانها تصح منها ، وتجزئها عن صلاة الظهر ، ثانياً : الحرية ، فلا تجب على العبد ، ولكن اذا حضرها وأداها فانها تصح منه ،



وهذا الشرطان متفق عليهما في المذهبين صحتها ، ثالثها : عدم العذر المبيح لتركها ، فتسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب إليها ركباً أو محمولاً ، فإذا قدر على السعي لها ركباً ، ولو بأجرة لا تجحف به فإنها تجب عليه ، وإذا كان مقعداً فإنه لا يلزمه الذهاب إلى الجمعة ، إلا إذا وجد من يحمله ، ولم يتضرر من ذلك ، رابعها : أن يكون مبصراً ، فلا تجب على الأعمى إذا تعذر عليه الحضور بنفسه ، أو لم يجد قائداً ، فإن أمكنه المشي بنفسه ، أو وجد قائداً ، فإنها تجب عليه ، خامسها : أن لا يكون شيخاً هرمًا يصعب عليه الحضور ، سادسها : أن لا يكون وقت حصر أو برد شديد ، ومثل الحر والبرد الشديدين المطر والوحل الشديدين ، سابعها : أن يخاف من ظالم يجسه أو يضربه ظلماً ، أما من كان يستحق ذلك فإن الجمعة لا تسقط عنه . ثامنها : أن يخاف على مال أو عرض أو نفس ، ويشترط في المال أن يكون ضياعه مجحف به . تسامها : أن يكون مقيماً بالبلد الذي تقام به الجمعة ، أو مقيماً بقرية أو خيمة تبعد عنه ثلاثة أميال وثلاث ميل ، وتعتبر هذه المسافة من المارة التي في طرف البلد أن جاز تعدد مساجد الجمعة ، بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد ، أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً ، فالمقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة ، وإن كانت لا تتعدد بالمسافر الذي نوى الإقامة ، أما الاستيطان ، وهو الإقامة بنية التأبيد ، فهو شرط لوجوبها ابتداءً ولصحتها ، فلا تجب الجمعة ابتداءً إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأبيد بحيث يمكن حمايتها والذود عنها من الطوارئ الغالبة ، عاشرها : أن يكون في بلدة مستوطنة ، فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونوى فيه الإقامة شهراً مثلاً ، وأرادوا أن يقيموا جمعة في ذلك المكان ، فلا تجب عليهم ولا تصح ولا يشترط في بلد الجمعة أن يكون مصرًا ، فتصح في القرية وفي الأخصاص ، وهي البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي - البوص - ، وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ، ولا تصح ، لأن الغالب عليهم الارتحال ، إلا إذا كانوا قريبين من بلدها ، فتجب عليهم تبعاً ، كما تقدم .

وأما شروط صحة الجمعة فهي خمسة : الأول : استيطان قوم ببلدة أو جهة ، بحيث يعيشون في هذا البلد دائماً آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة ، وكما أن الاستيطان شرط في الصحة ، فهو شرط في الوجوب ، كما تقدم بيانه في « شرائط الوضوء » ، الثاني : حضور اثني عشر غير الإمام ، ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ، ولو في أول جمعة على الصحيح ، نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريباً منه بحيث يمكن الاستجداد بهم في كل جمعة ، الثالث : « الإمام » ويشترط فيه أمران : أحدهما : أن يكون مقيماً أو مسافراً نوى إقامة أربعة أيام ، وقد تقدم ، ثانيهما : أن يكون هو الخطيب ، فلو صلى بهم غير من خطب ، فالصلاة باطلة « إلا إذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيح له الاستغلاف ، كرعاف ، ونقصر وضوء ، فيصح أن يصلى غيره أن لم ينتظر زوال عذره في زمن قريب ، وإلا وجب الانتظار » ،

والقريب مقدار صلاة الركعتين الأولين من العشاء وقراءتهما : الرابع : الخطبتان ، وقد تقدم الكلام عليهما ، الخامس : الجامع ، ملائحة الجمعة في البيوت ولا في أرض برّاح مغلّ ، ويشترط في الجامع شروط أربعة ، الأول : أن يكون مبنيا ، فلا تصح في المسجد المحوط عليه بأحجار أو طوب من غير يفساء ، الثاني : أن يكون بناؤه مساويا على الأقل للبناء المتعار لأهل البلد ، فلو كان البلد أخصاصا صح بناء المسجد من البوص ، الثالث : أن يكون في البلد أو يكون قريبا منها ، بحيث يصل إلى المكان المقيم به دخان البلد التي تقام فيها الجمعة ، الرابع : أن يكون المسجد ، واحداً ولو تعددت المساجد في البلد الواحد فلا يصح إلا في الجامع القديم ، على التفصيل الذي تقدم في « مبحث تعدد المساجد » .

الشافعية - قالوا : تنقسم شروط الجمعة إلى قسمين : شروط وجوب : وشروط صحة ، فاما شروط وجوبها المأثرة على ما تقدم في شروط وجوب الصلاة ، فمنها الشروط التي ذكرها المالكية إلى الشرط العاشر ، فهم متفقون معهم في أن الجمعة لا تجب على المريض والمعد والأعمى إلا بالشروط التي ذكرها المالكية في شرائط الوجوب ، وكذا لا تجب في حال البرد والحر الشديد جداً ، كما يقول المالكية ، ومثلها المطر والوهصل والخوف من عدو ظالم أو حاكم ظالم كذلك ، وكذا لا تجب على من خاف ضياع مال ، سواء كان مجعفاً أو لا ، خلافاً للمالكية في ذلك ، وكذا لا تجب على من خاف على عرضه أو نفسه ، كما لا تجب على المرأة والرقيق ، ولكنها تصح منهما ، وقد وافق الحنابلة على هذه الشروط أيضاً ، إلا أن الحنابلة قالوا : لا تجب على الأعمى ، إلا إذا وجد قائداً أو ما يقوم مقامه من علامة يستند إليها حتى يصل إلى المسجد ، كجدار يمكنه أن يستند إليه أو جبل يمسكه أو نحو ذلك ، وقد عرفت أن الحنفية يقولون : تسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماثلها ، فإن عجز عن ذلك سقطت عنه ، وإن وجد من يحمله باتفاق ، أما الأعمى ففيه خلاف ، فبعضهم يقول : تسقط عنه ، ولو وجد قائداً متبرعاً ، ومنهم من يقول : إذا قدر على الذهاب ولو بقائد متبرع أو بأجير يقدّر عليه فإن الذهاب يجب عليه ، كما تقدم في شرائط الوجوب عند الحنفية ، وقد وافق الحنفية جميع الأئمة على أن الجمعة لا تجب على من خاف من ظالم يعتدي على ماله أو عرضه أو نفسه ، بشرط أن يكون ضياع ماله مجعفاً به ، كما يقول المالكية ، والحنابلة ، وخلافاً للشافعية ، أما إن كان ظالماً ، فإن الجمعة لا تسقط عنه بالخوف من القصاص .

ومن شروط وجوب الجمعة عند الشافعية الإقامة بمحل الجمعة أو بمحل قريب منه ، كما يقول غيرهم من الأئمة ، إلا أن لهم في ذلك تفصيلاً ، وهو أنهم يشترطون فيمن كان مقيماً بمحل قريب من محل الجمعة أن يسمع الأذان أو النداء ، فلا تجب الجمعة على من كان مقيماً بمكان بعيد لا يسمع أهله النداء ، إلا إذا بلغ عددهم أربعين ، فتجب عليهم في هذه الحالة إقامة الجمعة بمحلهم ، ولا يلزمهم السعي للبلد القريب منهم ولا يشترط في وجوب الجمعة .

الاستيطان ، وهو الإقامة على التأييد بحيث لا يرحلون عن مطهر صيفا أو شتاء إلا لحاجة .  
 كالمعاد في القاطنين ببلد ، وإنما الاستيطان المذكور شرط لانتمتاد الجمعة ، فلا تتمتع  
 الجمعة إلا بمن كان مستوطنا ، بمعنى أنه لو حضر من المستوطنين أقل من أربعين ، وكُـمـِـلَ  
 العدد بغير متوطن ، فإن الجمعة لا تتمتع ولا تصح ، كما لا تجب عليهم من أول الأمر ، ومن  
 شرط وجوب الجمعة الإقامة ، فلا تجب الجمعة على المسافر ، إلا إذا نوى المسافر إقامة أربعة  
 أيام في بلد الجمعة ، وإذا خرج للسفر من بلده بعد فجر الجمعة فإنها تجب عليه إذا أدرك  
 الجمعة في المحل المسافر اليه ، أما إذا خرج من بلده قبل فجر يوم الجمعة ، فإنها لا تجب عليه ،  
 ولا فرق في ذلك بين أن يكون السفر طويلا أو قصيرا ، إلا إذا كان يريد الذهاب إلى مكان  
 قريب يسمع فيه أذان الجمعة من البلدة التي خرج منها ، أما إذا سمع النداء من بلدة غيرها  
 فإنها لا تجب عليه ، وعلى هذا إذا خرج المصادون والمسال من بلدهم إلى مكان  
 أعمالهم قبل الفجر ، فإن الجمعة لا تجب عليهم : إلا إذا كانوا في مكان يسمون فيه النداء من  
 بلدهم ، وأما شروط صحة الجمعة عند الشافعية فهي ستة أشياء ، الأول : أن تقع كلها وخطبتها  
 في وقت الظهر يقينا ، الثاني : أن تقع بأبنية مجتمعة ، سواء كانت مصرا أو قرية ، أو بلدة ،  
 أو غارا بالجيل ، أو سردابا ، فلا تصح في الصحراء ، والمضابط المعتد لصحة الجمعة في  
 الأبنية ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كفضاء داخل سور البلد ، وما تقصر  
 الصلاة فيه لا تصح فيه ، الثالث : أن تقع الصلاة جماعة ب شرائطها المتقدمة ، الرابع :  
 أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة ، الخامس : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة  
 على غيرها في مكانها ، وسياتى تفصيل ذلك في بحث « تعدد الجمعة » ، السادس : تقديم  
 الضميتين بالأركان والشروط الآتي بيانهما .

الخطابة : تنقسم شروط الجمعة الزائدة على شروط الصلاة المتقدمة إلى شروط  
 وجوب - وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها الزائدة على ما تقدم ، فمنها الشروط التي ذكرت  
 عند المالكية والشافعية ، والحنفية ، ومنها الحرية ، فلا تجب على العبد ، والذكورة ،  
 فلا تجب على الأنثى ، وتصح لمنه إذا حضرها ، ومنها عدم العذر الأبيح لتاركها ، فلا تجب  
 على المريض الذي يتضرر بالذهاب إليها أو مموولا ، أما إذا قدر ولو بأجرة لا تجحف  
 به ، فإنها تجب عليه ، ومثل المريض المقعد ، ومنها أن يكون مبصرا ، فلا تجب على الأعمى ،  
 ولو وجد قائدا ، إلا إذا أمكنه أن يستند إلى جبل متصل بمسجد الجمعة ، ومنها أن لا يكون  
 وقت حر أو برد شديدين ، أو وقت مطر ووحل شديدين كذلك ، ومنها أن يخلف من حبس  
 ونحوه ، وهو مظلوم لا ظالم ، ومنها أن يخلف على مال من الضياع ، أو يخاف على عرضه أو  
 نفسه ، ويشترط أن يكون ضياع المال مجفيا به ، ومنها الإقامة ببناء يشمله اسم واحد  
 كـمـصـر ، فسكن القاطنين في مدينة مصر تجب عليهم الجمعة ، ولو كان بينهم وبين المحل التي  
 تقام فيه فراسخ كثيرة ، لأنها مدينة واحدة لها اسم واحد ، أما الجهات التي لها أسماء =

### حضور النساء الجمعة

قد عرفت أن الذكورة شرط في وجوب الجمعة ، فلا تجب على المرأة ، ولكن تصحح منها إذا صلتها بدل الظهر ، وهل الأفضل للمرأة أن تصلي الجمعة ، أو تصلي الظهر في بيئتها ؟ في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما غير المرأة ممن لا تجب عليهم الجمعة ، كالمد ، فإنه يستحب له حضور الجمعة .

= خاصة بها ، كمن شمس ، ومصر الجديدة ، الزيتون ، والمعادي الخيري ، ونحو ذلك ، فإن كل جهة منها مستقلة بنفسها في هذا الشرط بحيث لا تجب الجمعة إلا على من كان متوطناً بها إذا كانت الجمعة تقام فيها ، فإن لم تكن بها مساجد تقام فيها الجمعة ، ولكن يجوزها جهة أخرى تقام فيها الجمعة ، فإنه يجب أن يذهب إلى الجهة التي تقام فيها الجمعة ، بشرط أن تكون بين الجهتين مسافة فرسخ فأقل ، أما إذا كانت المسافة أكثر فإن الجمعة لا تجب ، وقد عرفت حد الفرسخ فيما مضى من مذهب الحنفية ، ولا تجب الجمعة على سكان الخيام ، ولا على أهل القرى الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها أربعين ، فإن كانوا أربعين فأكثر ، فإن الجمعة تجب عليهم إذا كانوا لا يفرقونها مسافاً ولا شتاء ، ومن شروط وجوب الجمعة الإقامة ، فلا تجب على المسافر إلا إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام ، وأقل مسافة السفر المعتبرة عند الضائفة أن يكون بين المسافر وبين المحل الذي تقام فيه الجمعة فرسخاً فأقل ، وإلا فلا تجب عليه ، وأما شروط صحة الجمعة فهي أربعة : أحدها : دخول الوقت ، فلا تصح قبله ولا بعده ، ولكن وقت الجمعة عندهم كوقت صلاة العيد ، فمضى طلعت الشمس وارتفعت بمقدار ما تحل فيه الصلاة النافلة ، فإن صلاة الجمعة تبتدىء عندهم ، وقد تقدم توضيح مذهبهم في بحث « وقت الجمعة » فارجع إليه إن شئت ، ثانيها : أن يكون مقيماً بمدينة أو قرية على الوجه المتقدم ذكره في شروط الوجوب ، فلا تصح الصلاة عندهم في صحراء أو خيمة أو نحو ذلك ، خلافاً للحنفية الذين قالوا : تصح في الصحراء ، ثالثها : أن يحضرها أربعون فأكثر بالأمم ، وإن كان بعضهم أفرس ، أما أن كانوا كلهم كذلك فإن الجمعة لا تصح ، رابعها : الضبطان بشروطهما وأحكامهما .

(١) الحنفية - قالوا : الأفضل أن تصلي المرأة في بيئتها ظهراً ، سواء كانت عجوزاً أو شابة لأن الجماعة لم تشرع في حقها .

المالكية - قالوا : أن كانت المرأة عجوزاً انقطع منها أرب الرجال جواز لها أن تحضر الجمعة ، والا كرم لها ذلك ، فإن كلت شابة وخيف من حضورها الاقتتان بها في طريقها أو في المسجد ، فإنه يحرم عليها الحضور دفعا للفساد .

الشافعية - قالوا : يكره للمرأة حضور الجماعة مطلقاً في الجمعة وغيرها إن كانت مشتهة ، ولو كانت في ثياب رثة ، ومثلها غير المشتهة إن تزينت أو تطيبت ، فإن كانت عجوزاً -

### تعدد المساجد التي تقام فيها الجمعة

الغرض من صلاة الجمعة هو أن يجتمع الناس في مكان واحد خاضعين لربهم ، فتوثق بينهم روابط الألفة ، وتقوى حسلات المحبة وتحميا في أنفسهم عاطفة الرحمة والرفق ، وتموت عوامل البغضاء والحقد ، وكل منهم ينظر إلى الآخر نظرة المودة والاخاء ، فيعين قويهم ضيفهم ، ويساعد غنيهم فقيرهم ، ويرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويشعرون جميعا بأنهم عبيد الله وحده ، وأنه هو الغني الحميد ، ذو السلطان القاهر ، والعظمة التي لا حد لها .

ذلك بعض أغراض الشريعة الإسلامية من حث الناس على الاجتماع في العبادة ، ومما لا ريب فيه أن تعدد المساجد لغرض حاجة يذهب بهذه المعاني الساعية ، لأن المسلمين يتفرقون في المساجد ، فلا يشعرون بفائدة الاجتماع ، ولا تتأثر أنفسهم بمظلة الخالق الذي يجتمعون لمبادته خاضعين متذللين ، فمن أجل ذلك قال بعض الأئمة : إذا تعددت المساجد لغير حاجة فإن الجمعة لا تصح إلا أن سبق بها في هذه المساجد ، فمن سبق بيئت كانت الجمعة له ، وأما غيره فإنه يصليها ظهرا ، واليك بيان آراء المذاهب في هذا الموضوع تحت الخط (١) .

— وخرجت في أثواب رثة ولم تضع عليها رائحة عطرية ، ولم يكن للرجال فيها غرض — فسانه يصح لها أن تحضر الجمعة بدون كراهة ، على أن كل ذلك مشروط بشرطين : الأول أن ياذن لها وليها بالحضور ، سواء كانت شابة أو عجوزا ، فإن لم ياذن حرم عليها ؛ الثاني أن لا يخشى من ذهابها للجماعة افتتان أحد بها ، والا حرم عليها الذهاب .

الحائلة — قالوا : يباح للمرأة أن تحضر صلاة الجمعة ، بشرط أن تكون غير حسناء ، أما إن كانت حسناء ، فإنه يكره لها الحضور مطلقا .

(١) الشافعية — قالوا : أما أن تتمدد الأمكنة التي تقام فيها الجمعة لغير حاجة إلى هذا التعدد ، أو تتمدد لحاجة ، كأن يفتق المسجد الواحد عن أهل البلدة ، فإذا تعددت المساجد أو الأمكنة التي تقام فيها الجمعة لغير حاجة كانت الجمعة إن سبق بالصلاة ، بشرط أن يثبت يقينا أن الجماعة التي صلت في هذا المكان سبقت غيرها بتكبيرة الإحرام ، أما إذا لم يثبت ذلك ، بل ثبت أنهم صلوا جميعا في وقت واحد ، بأن كبروا تكبيرة الإحرام معا ، أو وقع شك في أنهم كبروا معا ، أو سبق أحدهم بالتكبير فإن صلاتهم تبطل جميعا ، وفي هذه الحالة يجب عليهم أن يجتمعوا معا ، ويعيدوها جمعة إن أمكن ذلك ، وإن لم يمكن صلوا ظهرا ، أما إذا تعددت الحاجة ، فإن الجمعة تصح في جميعها ، ولكن ينسحب أن يصلوا الظهر بعد الجمعة .

المالكية — قالوا : إذا تعددت المساجد في بلد واحد فإن الجمعة لا تصح إلا في أول مسجد أقيمت فيه الجمعة في البلد ، ولو كان بناؤه متاخرا ، مثلا إذا كان في البلد — زوايا — لم تقم فيها الجمعة ، ثم بنى مسجد أقيمت فيه الجمعة ثم بنى بعده مسجد آخر أقيمت فيه —

الجمعة ، فإن الجمعة لا تصح إلا في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً ، ولكن هذا الحكم عندهم مشروط بأربعة شروط : أحدها : أن لا يهجر القديم بالصلاة في الجديد ، بأن ينرك الناس الصلاة في القديم رغبة في الجديد بدون عذر ، ثانيها : أن يكون القديم شيقاً ، ولا يمكن توسعته ، فيحتاج الناس إلى الجديد ، - المسجد الضيق هو الذي لا يسع من يطلب حضورهم الجمعة - . وإن لم تكن واجبة عليهم - ثالثها : أن لا يخشى من اجتماع أهل البلدة في مسجد واحد حدوث فتنة أو فساد ، كما إذا كان بالبلدة آسرتان متنافستان أحدهما شرقي البلد ، والثانية غربيها ، فإنه يصح لكلا منهما أن تتخذ لها مسجداً خاصاً - رابعها : أن لا يحكم حاكم بمسحتها في المسجد الجديد .

الحنابلة - قالوا : تعدد الأماكن التي تقام فيها الجمعة في البلد الواحد أما أن يكون لحاجة أو لغير حاجة ، فإن كان لحاجة ، كضييق مساجد البلد عن تصح منهم الجمعة ، وإن لم تجب عليهم ، وإن لم يصلوا فعلاً - فإنه يجوز ، وتصح الجمعة ، سواء أذن فيها ولي الأمر ، أو لم يأذن ، وفي هذه الحالة يكون الأولى أن يصلى الظهر بعدها ، أما إن كان التعدد لغير حاجة ، فإن الجمعة لا تصح إلا في المكان الذي أذن بإقامتها فيه ولي الأمر ، ولا تصح في غيره حتى ولو سبقت ، وإذا أذن ولي الأمر بإقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة ، أو لم يأذن أصلاً ، فالصحيحة منها ما سبقت غيرها بتكبيره الأهرام ، وإن وقعت الصلاة في وقت واحد ، بأن كبروا تكبيرة الأهرام مما بطلت صلاة الجميع أن يتلقوا ذلك ، ثم إذا أمكن إعدادتها جمعة أعادوها ، وألا صلوا ظهراً ، أما إذا لم تعلم الجمعة السابقة ، فإن الجمعة تصح في واحد غير معين ، فلا تباد جمعة ، ولكن يجب على الجميع أن يصلوا ظهراً .

الحنفية - قالوا : تعدد الأماكن التي تصح فيها الجمعة لا يضر ، ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على المصباح ، ولكن إذا علم يقيناً من يصلح الجمعة في مسجد أن غيره سبقه من المصلين في المساجد الأخرى ، فإنه يجب عليه أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر بتسليمه واحدة ، والأفضل أن يصلها في منزله حتى لا يعتد العلما أنها فرض ، وقد عرفت أن الواجب عند الحنفية أقل من الفرقين ، وإن شئت قلت : أنه سنة مؤكدة . أما إذا شك في أن غيره سبقه فإنه ينبغي له أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر فقط ، وعليه أن يقرأ في كل ركعة سورة أو ثلاث آيات قصار ، لا اجتماع أن تكون هذه الصلاة نافلة ، وقد تقدم أن قراءة السورة ونحوها واجبة في جميع ركعات النفس ، وله يصلى الركعات الأربع المذكورة قبل صلاة أربع ركعات سنة الجمعة - أو بعدها ؟ والجواب : يصلها بعدها فإذا صلاها قبلها فقد خالف الأولى والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يطلب ممن يصلى الجمعة أن يصلى بعدها أربع ركعات سنة الجمعة ، ثم يصلى بعدها أربع ركعات بنية آخر ظهر ، على الوجه المتقدم ؟ ثم يصلى بعدها ركعتين سنة وقت الظهر كما تقدم في السنن .

### هل تصح صلاة الجمعة في الفضاء

اتفق ثلاثة من الأئمة على جواز صحة الجمعة في الفضاء ، وقال المالكية : لا تصح  
لا في المسجد وقد ذكرنا بيان المذاهب في ذلك تحت الخط (١) .

### الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بها

اتفق الأئمة على أن الجمعة لا تصح إلا بجماعة ، ولكنهم اختلفوا في عدد الجماعة  
التي لا تصح الجمعة إلا بهم ، كما اختلفوا في شروط هذه الجماعة ، وقد ذكرنا آراء المذاهب  
تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : لا تصح الجمعة في البيوت ولا في الفضاء ، بل لابد أن تؤدي في  
الجامع .

الحنابلة — قالوا : تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريباً من البناء ، ويعتبر القريب  
بحسب العرف فإن لم يكن قريباً فلا تصح الصلاة ، وإذا صلى الإمام في الصحراء  
استخلف من يصلي بالضعاف .

الشافعية — قالوا : تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريباً من البناء ، وحد القريب  
عندهم المكان الذي لا يصح فيه للمسافر أن يقصر الصلاة متى وصل عنده ، وسيأتي  
تفصيله في مباحث « قصر الصلاة » ومثل انقضاء الفندق الموجود داخل سور البلد أن  
كان لها سور .

الحنفية — قالوا : لا يشترط لصحة الجمعة أن تكون في المسجد ، بل تصح في  
الفضاء ، بشرط أن لا يبعد عن المصر بأكثر من فرسخ ، وأن يأذن الإمام بالجمعة فيه ،  
كما تقدم في الشروط .

(٢) المالكية — قالوا : أقل الجماعة التي تعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلاً غير الإمام ،  
ويشترط فيهم شروط : أحدها : أن تكون ممن تجب عليهم الجمعة ، فلا يصح أن يكون  
منهم عبد أو صبي أو امرأة ، الثاني : أن يكونوا متوطنين ، فلا يصح أن يكون منهم مقيم  
ببلد الجمعة لتجارة مثلاً أو مسافر فوق الأقامة أربعة أيام ، الثالث : أن يحضروا من أول  
الخطبتين إلى تمام الصلاة ، فلو بطلت صلاة واحد منهم ، ولو بعد سلام الإمام ، وقبل  
سلامه هو ، فمضت الجمعة على الجميع ، الرابع : أن يكونوا مالكيين أو حنفيين ، فإن كانوا  
من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين ، فلا تعقد الجمعة  
بهم إلا إذا قلدوا ملكاً أو أباً حنيفاً ، ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضور أهل  
القرية كلهم ، بل يكفي حضور الاثنى عشر على الأرجح ، ويشترط في الإمام أن يكون ممن  
تجب عليه الجمعة ولو كان مسافراً سوى الإقامة أربعة أيام ، لكن بشرط أن تكون الإقامة  
بغير قصد الخطبة ، فإن أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون أماماً .

== الحنفية - قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير  
الامام ، وان لم يحضروا الخطبة ، فلو خطب بحضور واحد ، ثم انصرف قبل الصلاة وحضر  
ثلاثة رجال بعد ذلك وصلى بهم صحت من غير أن يعيد عليهم الخطبة ، ويشترط فيها أن  
يكونوا رجالا ولو كانوا عبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم ، لأنهم  
يصلحون للإمامة في الجمعة ، أما لكل أحد أو أجمعهم في الأئمة والأخرس بعد أن يخطب  
واحد غيرهم ، إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو امام الجمعة ، فصلاحتهم للإبتداء لغیرهم  
أولى ، بخلاف النساء أو الصبيان ، فإن الجماعة في الجمعة لاتصح بهم وحدهم لعدم  
صلاحيتهم للإمامة بثلثهم فيها ويشترط أن يستمروا مع الامام حتى يسجد السجدة الأولى  
فان تركوه بعد ذلك بطلت صلاتهم وحدهم وأتمها هو جمعة ، وان تركوه قبل أن يسجد  
بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة ، ويشترط في الامام أن يكون ولي الأمر الذي ليس فوقه  
ولى أو من يأذنه بأقامة الجمعة ، وهذا شرط في صحة الجمعة ، فلو لم يكن الامام ولي الأمر  
أو نائبه لم تنعقد الجمعة وصلّاها الناس ظهرا ، ويجوز لمن أذنه الامام بأقامة الجمعة أن ينيب  
غيره ، وأن يصرح له بذلك .

الشافعية - قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها : أن  
يكونوا أربعين ولو بالامام ، فلا تنعقد الجمعة بأقل من ذلك ، فان نقص العدد عن ذلك جاز  
تقليد امام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحترز المقلد عن التفتيق ، كان يكون في طهارته  
دوافعا لذلك الذنب ، ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تتعقد بهم الجمعة ، بأن يكونوا  
أحرارا ذكورا عكفلين متوطنين بمط واحد ، فلا تنعقد بالعبيد والنساء والصبيان والمسافرين ،  
وأن يستمروا مع الامام في صلاة صحيحة مضمّنة عن القضاء ، بحيث لا تلزمهم أعادتها  
لعذر الى أن تنتهي الركعة الأولى ، أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة ، بمعنى  
أنهم لو نوا مفارقة الامام فيها وأتموا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعتهم ، وكذلك الامام اذا  
نوى مفارقتهم فيها وأتم نفسه ، أما اذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الامام أو بعده  
فان صلاة الجمعة تبطل على الجميع ، لأنه يشترط دوام العدد الى تمامها ، فان أمكنهم  
أعادتها جمعة لاتساع الوقت وجبت والا صلّوها ظهرا ، ويشترط أيضا أن يفتتح المقتدون  
صلاتهم عقب افتتاح الامام صلاته بدون أن يتأخروا عن تكبيرة الامام حتى صار الزمن الذي بين  
والركوع قبل رفعه من الركوع ، فلو تأخروا عن تكبيرة الامام حتى صار الزمن الذي بين  
تكبيرهم للآحرام ورفع الامام من الركوع لايسع قراءة الفاتحة والركوع لم تنعقد الجمعة  
أما الامام فان كان من الأربعين فانه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في  
المقتدين ، وان كان زائدا عن الأربعين صح أن يكون صبيا أو عبدا أو مسافرا ، ويشترط أن  
ينوى الامام الإمامة وان كان صبيا أو عبدا أو مسافرا ، وكذا يشترط في المقتدين أن ينووا  
الاعتداء ، فان لم ينو الامام أو المقتدون ذلك لم تنعقد ، ويشترط أيضا بقاء العدد كاملا من  
أول الخطبة الى انتهاء الصلاة .



### أركان خطبتي الجمعة افتتاحها بالحمد

قد ذكرنا لك في مباحث « صلاة العيدين » أن أركان خطبتها كأركان خطبة الجمعة ما عدا افتتاح خطبة العيد ، فإنه يكون بالتكبير ، وافتتاح خطبة الجمعة يكون بالحمد ، وقد ذكرنا لك في مباحث « صلاة العيد » أركان الخطبتين مفصلة عند كل مذهب ، على أننا قد بينا هناك أن افتتاح خطبة الجمعة بالحمد ركن عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا : أنه ليس بركن لا في خطبة العيد ولا في خطبة الجمعة ، ولذا رأينا أن نذكر لك أركان خطبة الجمعة هنا أيضا ليسهل نظرها في كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= الحنابلة - قالوا : يشترط في جماعة الجمعة شروط :

١ - أن لا يقل عددهم عن أربعين ، ولو بالإمام .

٢ - أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالحمل الذي يمح أن تقام فيه الجمعة ، وهو البلد المبنى بقاء متادا ، فلا يمح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أنثى ولا صبي ولا مسافر ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة وأن وجبت عليه تبعا ، كما تقدم .

٣ - أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة ، فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم انصرفوا بعد مجيء بدلوهم صححت ، أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله ، فإنها تبطل . وتجب أعادتها جماعة أن أمكن ، ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح باثني عشر مثلاً ، ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر ، فإن الصلاة لا تبطل عليهم ، ويجب على الإمام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم ، أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبه يشترط الأربعين ، فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والإمام لا يرى ذلك ، ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور ، فإن الصلاة تبطل على الجميع .

(١) الحنفية - قالوا : الخطبة لها ركن واحد ، وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير فيمكن لتحقيق الخطبة المروضة تعميدة أو تسيحة أو تهايلة ، نعم بكرة تنزيها لا تقتصر على ذلك ، كما سيأتي في سنن الخطبة ، والشروط عددهم إنما هو الخطبة الأولى ، وأما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السفن .

الشافعية - قالوا : أركان الخطبة خمسة : أحدها : حمد الله ، ويشترط أن يكون من مادة الحمد ، وأن يكون مشتملا على لفظ الجلالة ، فلا يمكن أن يقول : أشكر الله ، أو أنثى عليه ، أو الحمد للرحمن ، أو نحو ذلك ، وجازله أن يقول : أحمد الله ، أو أنى حامده ، وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية فإنها : الصلاة على النبي ﷺ .

### شروط خطبتي الصلاة

#### هل يشترط أن تكونا بالمصرية ، وهل تشترط النية ؟

بشترط لخطبتي الجمعة أمور : أحدهما : أن تتقدما على الصلاة ، فلا يمتد بهما أن تأخرتا عنها ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ثانيها : نية الخطبة فلو خطب بغير النية لم يمتد بخطبته عند الحنفية ، والحنابلة ، وقال الشافعية : والمالكية : أن النية ليست بشرط في صحة الخطبة ، إلا أن الشافعية اشترطوا عدم الانصراف عن الخطبة ، فلو عطس وقال : الحمد لله ، بطلت خطبته ، وهذا الشرط لم يوافقهم

في كل من الخطبتين ، ولابد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمدا ﷺ ، ولا يتمين لفظ محمد ، بل يكفي أن يذكر اسما من أسمائه الظاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ، ولو مع تقدم المرجع على المتمد ، ثالثها : الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ، ولو بغير لفظها ، فيكفي نحو : وأطيعوا الله ، ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة ، رابعها : قراءة آية من القرآن في أحدها ، وكونها في الأولى أولى ، ويشترط أن تكون آية كاملة أو بمقتضا منها طويلا ، وأن تكون مفهومة معنى مقصودا من وعد أو وعيد أو حزم أو قصة أو مثل أو خبر ، أما نحو قوله تعالى : « ثم نظر » ، فلا يكفي في أداء ركن الخطبة ، خامسها : الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية ، ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي ، كالغفران أن حفظه ، والا كلى الدعاء بالأمر الديني ، وأن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم .

المالكية — قالوا الخطبة لها ركن واحد ، وهو أن تكون مشتملة على تحذير أو تبشير ، ولا يشترط السجع فيها على الأصح فلو أتى بها نظما أو نثرا صح وندب أعادتها إذا لم يصح ، فإن صلى فلا أعادة .

الحنابلة — قالوا : أركان الخطبتين أربعة : الأول : الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ ، فلا يكفي أحمد الله مثلا ، الثاني : الصلاة على رسول الله ﷺ ، ويتمين لفظ الصلاة ، الثالث : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم ، فنحو قوله تعالى : « مداهمتان » لا يكفي في ذلك ، الرابع : الوصية بتقوى الله تعالى ، وأقلها أن يقول : آمنوا بالله . أو نحو ذلك .

(١) المالكية — قالوا : إذا أقرت الخطبتان عن الصلاة أعيدت الصلاة فقط ومسح الخطبتان ولا يعيدهما ، بشرط أن يعيد الصلاة قبل أن يخرج من المسجد بدون تأخير ، أما إذا لم يعدهما قبل الخروج من المسجد أو متى زمن تطويل عرفا قبل أعادتها ، فإنه يجب أن يعيد الخطبتين ويعيد الصلاة بعدهما .

عليه أحد ، ثالثها : أن تكون بالعريضة على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، رابعها : أن تكونا في الوقت ، فلو خطب قبله ، وصلى فيه لم تصح باتفاق .  
خامسها : أن يجهر الخطيب بهما ، بحيث يسمع الحاضرين ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : تجوز الخطبة بغير العربية ، ولو لقادر عليها ، سواء كان القوم عرباً أو غيرهم .  
الحنابلة — قالوا : لا تصح الخطبة بغير العربية أن كان قادراً عليها ، فإن عجز عن الاتيان بهذا أتى بغيرها مما يحسنه ، سواء كان القوم عرباً أو غيرهم ، لكن الآية التي هي ركن من أركان الخطبتين لا يجوز له أن ينطق بهما بغير العربية ، فيأتي بدلها بأي ذكر شاء بالعربية ، فإن عجز سكت بقدر قراءة الآية .  
الشافعية — قالوا : يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة العربية ، فلا يكفي غير العربية متى أمكن تعلمها ، فإن لم يمكن خطب بغيرها ، هذا إذا كان القوم عرباً ، أما أن كانوا عجماء فإنه لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقاً ، ولو أمكنه تعلمها ما عدا الآية ، فإنه لا بد أن ينطق بها بالعربية ، إلا إذا عجز عن ذلك ، فإنه يأتي بدلها بذكر أو دعاء عربي ، فإن عجز عن هذا أيضاً فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ، ولا يترجم ، وأما غير أركان الخطبة فلا يشترط لها بالعربية بل ذلك سنة .  
المالكية — قالوا : يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ، ولو كان القوم عجماء لا يعرفونها فإن لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدي الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة .

(٢) الحنفية — قالوا : يشترط الجهر بالخطبة بحيث يسمها من كان حاضراً إذا لم يكن به مانع من سماعها ، فإذا قام به مانع من صمم ونحوه أو كان بعيداً عن الخطيب . فإنه لا يشترط أن يسمعه ، على أن الخطبة عند الحنفية تكلى بقول : لا إله إلا الله ، أو يقول : الحمد لله ، أو يقول : سبحان الله . فإذا جهر بهذا فإنه يكون خطبة ولو لم يسمعه أحد ، ولكن يكره الاختصار على ذلك والصالحان يقولون : أقل الخطبة أن يأتي بذكر قدر الشهود من قول : التحميد لله إلى قول : عبده ورسوله وعلى كل حال فلا بد من حضور واحد على الأقل لسماعها ممن تتعد بهم الجمعة ، بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً ولو كان معذوراً بسفر أو مرض .

الشافعية — قالوا : يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تتعد بهم الجمعة ، أما سماعهم بالفصل فليس بشرط ، بل يكفي أن يسموه ولو بالقوة . بمعنى أنهم يكونون جميعاً قريباً منه مستعدين لسماعه وأن انصرفوا عن سماعه بنماس ونحوه ، أما أن كانوا غير مستعدين لسماعه ، كأن كانوا صماً أو نياماً فوماً فليس بأمر .  
أوبعدين عنه ، فلا تجزى الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

### هل يصح الفصل بين الخطبتين والصلاة بفواصل

سادسها : أن لا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفواصل طويلة وقد اختلفت في تحديده المذاهب فانظره تحت الخط (١) . وهذا وقد ذكرنا الشروط مجمعة عند كل مذهب تضمنت الخط (٢) .

الحنابلة - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة ، أو صمم ولو لم يسمعهم ، فإن لم يسمع العدد المذكور لخفض صوته أو بعدهم عنه لم تصح لغوات المقصود من الخطبة .

المالكية - قالوا : من شروط صحة الخطبة الجهر بها ، فلو أتى بها سرا لم يعتد بها ولا يشترط سماع الحاضرين ولا اصفاؤهم ، وإن كان الاصفاء واجبا عليهم في ذاته . (١) الشافعية - قالوا : يشترط الموالاة بين الخطبتين ، أي بين أركانها ، وبينهما وبين الصلاة ، وحد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فإن زاد عن ذلك بطلت الخطبة ما لم تكن الزيادة غفلة .

المالكية - قالوا : يشترط وصل الخطبتين بالصلاة ، كما يشترط وصلهما ببعضهما ، ويشترط الفصل اليسير عرفا .

الحنفية - قالوا : يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفواصل أجنبية ، كالأكل ونسوه ، أما الفاصل غير الأجنبي كقضاء فائتة وافتتاح تطوع بينهما فإنه لا يبطل الخطبة ، وإن كان الأولى أعادتها ، وكذا لو أفسد الجمعة ثم أعادها ، فإن الخطبة لا تبطل : الحنابلة - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزائهما . وبينهما وبين الصلاة ، والموالاة هي أن لا يفصل بينهما بفواصل طويلة عرفا .

(٢) الحنفية - قالوا : شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة ، أن تكون بقصد الخطبة : أن تكون في الوقت : أن يحضرها واحد على الأقل ، أن يكون ذلك الواحد ممن تتعقد بهم الجمعة ، أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بفواصل أجنبية ، أن يجهر بها الخطيب بحيث يسمعها من كان حاضرا أن لم يوجد مانع كما تقدم ، أما العربية فإنها ليست شرطا في صحة الخطبة ولو كان قادرا عليها عند الإمام وشرطا للقادر عليها عندهما ، على ما تقدم في تكبيرة الاحرام واذكار الصلاة .

الشافعية - قالوا : شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة ، أن تكون في الوقت ، أن لا ينصرف عنها بمسافر : أن تكون بالعربية ، أن يوالى بين الخطبتين ، وبينهما وبين الصلاة : أن يكون الخطيب متظفرا من الحدثين ، ومن نجاسة غير معفو عنها ، أن يكون مستور العورة في الخطبتين : أن يخطب واقفا ، أن تدر . فإن عجز صحت الخطبة من جلوس ، أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمانينة ، فلو خطب قاعدا لعذر سكنت بينهما .

## سنن الخطبة

## الدعاء لأئمة المسلمين وولاة الأمور في الخطبة

وأما سنن الخطبة فقد ذكرناها مجتمعة عند كل مذهب نمت الخط (١) .

وجوبا بما يزيد عن سكتة التنفس وكذا يسكت بينهما أن خطيب قائما وعجز عن الجلوس ، أن يجهر بحيث يمكن أن يسمع الأربعين الذين تنمط بهم "جمعة أركان الخطبتين" ، أن يكون الأربعون سامعين ولو بالقوة ، أن تنمط في مكان تصح فيه الجمعة ، أن يكون الخطيب ذكرا ، أن نصح امامته بالقوم ، أن يمتد الركنا ، والسنة سنة أن كان من أهل العلم ، والا وجب أن لا يعتقد الفرض سنة ، وأن جاز عكس ذلك .

الحنابلة - قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن نكون في الوقت ، أن يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة بنفسه ، فلا تجزى خطبة عيد أو مسافر ، ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر ، أن يشتملا على حمد الله تعالى ، أن يكونا باللغة العربية ، أن تشمل كلمة منهما على الوصية بتقوى الله تعالى ، أن يصلى على رسول الله ﷺ ، أن يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما ، أن يوالى بين أجزائهما ، وبينهما وبين الصلاة ، أن يؤديهما بنية ، أن يجهر بآرائهما بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع . كنوم أو غفلة ، أو صمم بعضهم .

المالكية - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن يكونا قبل الصلاة ، أن تتصل الصلاة بهما ، أن تتصل أجزاؤهما بعضها ببعض ، أن يكونا باللغة العربية ، أن يجهر بهما ، أن يكونا داخل المسجد ، أن يكونا مما تسميه المصرب خطبة ، أن يحضرهما الجماعة التي تتخذ بهما "الجمعة" وهي اثنا عشر رجلا ، كما يأتى ، وأن لم يسموا الخطبة ، القيام فيها : وقيل : انه سنة ، وقد اعتمد كل من القولين ، فمن الاحتياط القيام فيها .

(١) الشافعية - قالوا : سنن الخطبة هي : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالمحمد أولا ، ثم يصلى على النبي ﷺ ، ثم يوصى الناس بالتقوى ، ثم يقرأ الآية ، ثم يدعو للمؤمنين ، والدعاء في الخطبة الثانية لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق ، ولا بأس بالدعاء للملك والملك بخصومه ، وزيادة السلام على النبي ﷺ بعد الصلاة والسلام على آلله والصحاب ، والاتصاف وقت الخطبة إن كان يسمعهوا أو أنصت ، أما من لا يستطيع سماعها ، فينحب له الذكر ، وأفضل سورة « التكويف » ثم الصلاة على النبي ﷺ ، أن تكون الخطبة على منبر ، فلو لم يكن ، فعلى شيء مرتفع عن مستوى القوم ، وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب وأن يسلم الخطيب على من كان عند المنبر قبل الصعود عليه أن يخرج من الخلوة المهودة ، فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مر عليه بكنفه ، وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر ، وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى ، وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما رد القوم السلام عليه كلما سلم فواجب .

— وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة، والا كره ، وأما الأذان الذي قبله على المنارة فمنه أن توقف اجتماع الناس لها عليه ، وأن تكون الخطبة نصيحة قريبة من مهم العامة ، متوسطة بين الطول والقصر ، وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة ، وأن لا يلتفت الخطيب فيها بل يستمر مستقبلاً للناس ، وأن يشغل يسراه بسيف ، ولو من خشب ، أو عصا ، أو نحو ذلك ، ويشغل يمينه بحرف المنبر .

الحنفية — قالوا : سنن الخطبة هي أن يخطب الخطيب على منبر أو موضع مرتفع ، وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم ، وأن يسلم عليهم أيضاً بعد أن يصعد على المنبر ، وينقل عليهم بوجهه ، وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه ، وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً بقدر سورة « الاخلاص » ، وأن يخطب قائماً ، وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا ، وأن يستقبل بخطبته جهة وجهة ، فلا يلتفت يميناً أو شمالاً ، وأن يقصر الخطبتين ، وأن تكون الأولى أطول من الثانية وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته ، وأن يدعو للمسلمين ، وينبأ الدعاء لواحد معين ، كولي الأمر أو أئمة أو أبيه ، ونحو ذلك ، وأن يخطب من صحيفة . المالكية — قالوا : يسن للامام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان ، وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً ، وقدره بعضهم بقراءة سورة « الاخلاص » ، ويندب أن تكون الخطبة على منبر ، والأفضل أن لا يصعد إلى أعلاه لغير حاجة ، بل يقتصر في الصعود على قدر ما يتمكن من سماع الناس ، وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة ، وأصل البدء بالسلام سنة ، وكونه حال الخروج هو المندوب ، ويكره أن يؤخر السلام أنى صعد على المنبر فلو فعل ، فلا يجب على سامعه الرد عليه ، وأن يتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها ، وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى ، وأن يبتدئها بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، وختم الأولى بشيء من القرآن ، وختم الثانية بقول : ينفع الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك : اذكروا الله يذكركم ، واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين ، والترضى على الصحابة ، ويستحب الدعاء لولي الأمر بالتصبر على الأعداء واعزاز الاسلام به ، ويستحب أيضاً الطهارة في الخطبتين ، وأن يدعو فيها بإجزال النسم ، ودفع النقم ، والنصر على الأعداء ، والمعاينة من الأمراض والأدواء ، وجاز الدعاء لولي الأمر بالعدل والاحسان ، ويندب أن يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة ، وأن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى ، وأن تكون الثانية أقصر من الأولى ، وأن يخفف الخطبتين .

الحنفية — قالوا : يسن للخطبة أمور : بعضها يرجع إلى الخطيب ، وبعضها يرجع إلى نفس الخطبة ، فيسن للخطيب أن يكون ظاهره من الحديث الأكبر والأصغر ، فإن لم يكن كذلك صحت مع الكراهة ، ويندب إعادة خطبة الجنب أن لم يطل الفصل ، وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة ، وأن يخطب وهو قائم ، فلو خطب قاعداً أو —

## مكروهات الخطبة

مكروهات الخطبة هي ترك سنة من السنن المتقدمة ، فمن ترك سنة من سنن الخطبة فإنه يكره له ذلك يلتفت الضيف ، والمالكية ، أما الشافعية ، والمالكية فلم يكرهوا ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) .

## الترقية بين يدي الخطيب

ابتدع بعض الناس أن يتكلموا بين يدي الخطيب بقوله تعالى : « أن الله وملائكته يصلون على النبي » الآية ، ويزيدون عليها أنشودة طويلة ، ثم إذا فرغ المؤذن الذي يؤذن بين يديه يقول : « إذا قلت لصاحبك أو إمامك يحطبك يوم الجمعة : أمنت ، فقد

مضطجعا أجزاء مع الكراهة ، وأن يعتمد على سيف متكئا عليه بيده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة ، بخلاف البلاد التي فتحت صلحا ، فإنه يخطب فيها بدون سيف ، وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يمينا ولا شمالا ، وأن يخطب خطبتين أحدهما سنة والأخرى شرط لصحة الجمعة ، كما تقدم ، وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب ، فلو ترك الجلوس أساء ، وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ في نفسه ، ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أحسنه ، والشهادتين ، والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، والظة بالزجر عن المعاصي ، والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه والتذكير بما به النجاة في الدنيا والآخرة ، وقراءة آية من القرآن ، ويبدأ للثانية بالحمد لله والثناء عليه . والصلاة والسلام على رسوله ، ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ، ويستغفر لهم ، أما الدعاء للملك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لمصالحه ومصلحته ونحو ذلك فإنه منكر متدوب ، لأن أبى موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ، ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي ﷺ .

ويمن للخطيب أيضا أن يجلس في ناحية خلوته ، ويكره له أن يسلم على القوم ، وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة ، وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) 'شافعية - قالوا : أن ترك السنن المتقدمة ليس مكروها على المطلقة ، بل منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سلمها خلالها ، وأن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب ، ومن خلاف الأولى أن يخضع عينه لغير حاجة حال الخطبة .

الحنابلة - قالوا : أن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه استتبار القوم حال الخطبة ، ورفع يديه حال الدعاء فيها .

لنوت « الحديث ، ثم يقول بعد ذلك : أنصتوا وتوجروا ، وكل هذا بدعة لا داعى إليها ولا لزوم لها ، خصوصا ما يعطيه ذلك المؤذن من الجهد بمعنى الحديث ، لأنه يأمر بالانصات وعدم الكلام ، ثم يتكلم هو بعده بقوله : أنصتوا وتوجروا ، ولا أدري ما هو الداعى لهذه الزيادة التى لم يأمرنا بها الذين ، وقواعده تأباها ، لأن الغرض فى هذا المقام اظهار الفخوس والفسخوع لله عز وجل ، فكذلك تهوئش أو كلام سوى كلام الخطيب لمؤ فاسد لا قيمة له وقد وافق على هذا المالكية ، والحنفية على المعتمد عندهم ، واليك تفصيل المذاهب فى ذلك تحت الخط (١) .

### مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل فى المذاهب فانظره تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها ، الا اذا شرطها واقف فى كتاب وقفسه .

الحنفية — قالوا : ان الكلام بعد خروج الامام من خلوته الى أن يفرغ من صلاته مكروه تحريما ، سواء كان ذكرا أو صلاة على النبي ﷺ ، أو كلاما دنيويا ، وهذا هو مذهب الامام ، وهو المعتمد ، وبذلك تعلم أن الترقية وكل كلام مكروه تحريما فى هذا المقام ، وقال صاحباه : لا يكره الكلام كذلك الا حال الخطبة ، أما بعد خروج الامام من خلوته وحال جلوسه على المنبر ساكتا فلا يكره الكلام ، وانما تكرر الصلاة ، وعلى هذا غلو تكلم بذكر أو صلاة على النبي بدون تهوئش ، فانها تجوز عندهما ، وعلى كل حال فالترقية بهذه الكيفية بدعة مكروهة فى نظر الحنفية ، وتركها لحوط على كل حال .

الشافعية — قالوا : ان الترقية المعروفة بالمساجد — وان كانت بدعة ، لم تكن فى عهد رسول الله ولا عهد أصحابه — ولكنها حسنة لا ياباها الدين ، لأنها لا تغلو من هت على الصلاة على النبي ﷺ وتحذير من الكلام والامام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث ، ومما لا شك فيه أن الشافعية الذين يقولون بالجواز لا يبيحون التغننى بالصنع المشهورة المعروفة ، فتقوئهم : اللهم هل سلم وكرم ومجد وبارك على من تظله الغمامة ، الخ ، فان ذلك التغننى لا يجوز باتفاق .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز الكلام حال الخطبتين ، أما قبلهما أو بينهما عند سكوت الخطيب ، ان الكلام بياح ، وبياح الكلام أيضا اذا شرع الخطيب فى الدعاء ، وبذلك تعلم حكم الترقية عندهم .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره الكلام تحريما حال الخطبة ، سواء اكان بعيدا عن الخطيب أم قريبا منه فى الأصح ، وسواء كان الكلام دنيويا أم بذكر ونحوه على المشهور ، وسواء حصل من الخطيب لمؤ بذكر الظلمة أو لا ، واذا سمع اسم النبي ﷺ يصلى عليه فى نفسه ، ولا بأس أن يشير بيده ورأسه عند رؤية المنكر ، وكما يكره الكلام تحريما حال —



### تغطي الجالسين لحضور الجمعة أو اختراق الصفوف

لا يجوز اختراق صفوف الجالسين لحضور الجمعة ، ويقال له : تغطي الرقاب ، بشروط مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط(١) .

في الخطبة كذلك تكره الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذهب ، أما عند خروج الامام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة ، لأن خروج الامام عنده يقطع الصلاة والكلام ، وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام ، ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وبقلبه ، ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها ، لأن البعد بالسلام غير مأذون فيه شرعا ، بل يأنم فاعله ، فلا يجب الرد عليه ، وكذا تشميت الماطس ، ويكره للامام أن يسلم على الناس ، وليس من الكلام المكروه التحذير من عرق أو حية ، أو النداء لضوف على أعمى ونحو ذلك ، مما يقترب عليه دفع ضرره .

المللثة - قالوا : يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الامام على المنبر بين الخطبتين ، ولا فرق في ذلك بين من يسمح بالخطبة وغيره . فالكلام يحرم عليه الكلام ، ولو كان برحبة المسجد أو الطرق المتصلة به ، وانما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الامام نحو في الخطبة ، كان يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه ، فان فصل ذلك سقطت حرمة ، ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو الخليفة ، ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام ورد على من سلم ، ومنه أيضا نهى المتكلم حال الخطبة ، وكما يحرم الكلام تحريم الإشارة لمن يتكلم ورميه بالحمى ليستك ، ويحرم أيضا الشرب وتشميت الماطس ، لكن يندب للماطس والامام يخطب أن يحمد الله سرا ، وكذلك اذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا ، فإنه يندب للماهر أن يتعوذ سرا قليلا ، واذا دعا الخطيب تحب للماهر التأمين ، ويكره الجهر بذلك ، ويحرم التكثير منه ، ومثل التأمين التعوذ والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام اذا وجد السبب لكل منهما فيندب كل منهما سرا اذا كان تجليا ، وأما التفضل فيحرم بمجرد خروج الامام للخطبة ، والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة ، وكلامه يحرم الكلام . الشامية - قالوا : من كان قريبا من الخطيب بحيث لو أنصت يسمعه بكره له تنزيها أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة ، وإن لم يسمع بالفعل ، وقيل : يحرم ، أما ما زاد على أركان الخطبة فإنه لا يكره الكلام في أثناء أدائه ، كما لا يكره الكلام قبل الخطبة ، ولو خرج الامام من خلوته ولا بعدها قبل اقامه الصلاة ولا بين الخطبتين ، وكذا لا يكره كلام من كان بعيدا عنه ، بحيث لو أنصت لا يسمع ، ويسن له حينذاك أن يشتغل بالذكر ، ويستغنى من كراهة الكلام أن يكرر أربعة أمور ، الأولى : تشميت الماطس . فإنه مندوب ، الثاني : رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عند ذكر اسمه للمكريم من غير جملته .

— في رفعه فانه أيضا ، الثالث رد السلام فانه واجب ، وإن كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه الرابع : ما قصد به دفع أذى ، كإنقاذ أعمى أو التحفيز من عقرب ونحوه ، فانه واجب ، أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها .  
احتياجه — قالوا : يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم الجمعة — بحيث يسمعه — أن يتكلم حال الخطبة بأي كلام ، ذكرا كان أو غيره ، ولو كان الخطيب غير عدل ، إلا الخطيب نفسه ، فانه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصلحة ، كما يجوز لغيره أن يتكلم معه نعم يباح للمستمع أن يمسئ على النبي ﷺ عند ذكر اسمه ، ولكن يسن له أن يصلى عليه سرا ، وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء ، وأن يحمده إذا طس خفية ، وأن يشمت العاطس ، وأن يرد السلام بالقول لا بالإشارة ، أما من كان بعيدا عن الخطيب بحيث لا يسمعه ، فانه يجوز له الكلام ، وإذا اشتغل بالقراءة والذكر ونحو ذلك كان أفضل من السكوت ، وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب ، وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو بعدهما ، ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين ، ولا عند شروع الخطيب في الدعاء ، لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة ، والدعاء لا يجب الانصت له ومن سمع غيره يتكلم فليس له إسكاته بالقول ، بل أن يشير له بوضع أصبعه السببية على فيه ، وقد يجب الكلام حال الخطبة إذا كان لإنقاذ أعمى أو تحفيز الغير من حية أو عقرب أو نسر أو نحو ذلك .

الحنفية — قالوا : تخطي الصفوف يوم الجمعة لا بأس به بشرطين : الأول : أن لا يؤذى أحدا به ، بأن يطأ ثوبه أو يمس جسده ، الثاني : أن يكون ذلك قبل شروع الإمام في الخطبة ، والا كره تحريما ، ويستثنى من ذلك ما إذا تخطى لضرورة ، كان لم يجس مكانا يجلس فيه الا بالتخطي ، فيباح له حينئذ مطلقا .

الشافعية — قالوا : تخطي الرقاب يوم الجمعة مكروه ، وهو أن يرفع رجله ، ويخطي بها كتف الجالس ، أما المرور بين الصفوف بنسب ذلك فليس من التخطي ، ويستثنى من التخطي المكروه أمور : منها أن يكون التخطي ممن لا يتأذى منه كان يكون رجلا صالحا أم عظيما ، فانه لا يكره ، ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها ، فيسن له في هذه الحالة أن يتخطى لسدها ، ومنها أن يجلس في الصفوف الأمامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تمتع بهم الجمعة ، كالصبيان ونحوهم ، فانه يجب في هذه الحالة على من تنمقد بهم الجمعة أن يتخطوا الرقاب ، ومنها أن يكون التخطي أمام الجمعة ، إذا لم يمكنه الوصول إلى المنبر الا بالتخطي .

الحنابلة — قالوا : يكره لغير الإمام والمؤذن بين يدي الخطيب إذا دخل المسجد لمصلاة الجمعة أن يتخطى رقاب الناس الا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ، ولا يمكنه الوصول إليها الا بالتخطي ، فانه يساح له ذلك ، وللتخطي المكروه هو أن يرفع رجله ويخطي —

## السفر يوم الجمعة

لا يجوز السفر يوم الجمعة باتفاق المذاهب ، إلا أن في حكمه تفصيلا ذكرناه تحت القط (١) .

لا يصح لمن فاتته الجمعة بغیر عذر

أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام

من وجبت عليه الجمعة ، وتخلّف عن حضورها بعد عذر لا يصح أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة بسلامه منها ، فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تنعقد باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف الحنفية والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) . أما من لا تجب عليه الجمعة كالمرضى ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ، ولو حل

— بها كتف الجالس .

المالكية — قالوا : يحرّم تخطي الركاب حال وجود الخطيب على المنبر ، ولو كان لسد فرجة في الصف ، ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر أن كان لغير سد فرجة ، ولم يترتب عليه إيذاء أحد من الجالسين ، فإن كان لسد فرجة جاز ، وإن ترتب عليه إيذاء حرم ، ويجوز التخطي بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة ، كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة . (١) الحنفية — قالوا : يكره الخروج من المصلي يوم الجمعة بعد الأذان الأول إلى أن يصلي الجمعة على الصحيح ، أما السفر قبل الزوال فلا يكره .

المالكية — قالوا : يكره السفر بعد فجر الجمعة إن لا يدرى في طريقه والا جاز ، كما يجوز السفر قبل الفجر ، أما السفر بعد الزوال فحرام ، ولو كان قبل الأذان الا لضرورة . كنواف رفقة يخشى منه ضررا على نفسه أو ماله ، وكذا إذا علم أنه يدرى في طريقه ، فيجوز له السفر في المألتين .

الشافعية — قالوا : يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومه الا إذا ظن أنه يدرى في طريقه أو كان السفر واجبا ، كالسفر لمحج ضائق وقته وخاف فوته ، أو كان لضرورة ، يخوفه فوات رفقة يلحقه ضرر بغيرتهم ، وأما مجرد الوحشة بفوتهم فلا يبيح السفر ، أما السفر قبل فجرها فمكروه .

الحنابلة — قالوا : يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال الا إذا لحقه ضرر ، كتخلله عن رفقته في سفر مباح ، فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ ، أما السفر قبل الزوال فمكروه وإنما يكون السفر المذكور حراما أو مكروها إذا لم يأت بها في طريقه ، والا كان مباحا .

(٢) الحنفية — قالوا : من لا عذر له يمنعه عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الإمام انعقد ظهرو موقوفا ، فإن اقتصر على ذلك بأن انصرف عن الجمعة بالمرّة مسح ظهره ، وإن حرم عليه ترك الجمعة ، أما إذا لم ينصرف بأن مشى إلى الجمعة ، فإن

اشتغال الإمام بصلاة الجمعة ، ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذره ، أما إذا لم يرج ذلك ، فيندب له تمجيلها في أول وقتها ، ولا ينتظر سلام الإمام ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١)

### هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة

من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره جاز له أن يصلي الظهر جماعة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

### من أدرك الإمام في ركعة أو أقل من صلاة الجمعة

من أدرك الإمام في الركعة الثانية فقد أدرك الجمعة ، فعليه أن يأتي بركعة ثانية ويسلم بالتلق ، أما إذا أدركه في الجلوس الأخير فقط فإنه يلزمه أن يصلي أربع ركعات

— كان الإمام لم يفرغ من صلاته بطل ظهروه بالشيء إذا انفصل عن داره وانعقد نفلا ، ووجب عليه أن يدخل مع الإمام في صلاته ، فإن لم يدركه أعاد نظره ، وإن كان الإمام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهروه بالشيء ، ومثله ما إذا كان مشيه مشارفا لفراغ الإمام أو قبل انقضاء الجمعة .

الملكية — قالوا : من تلمز الجمعة ، وليس له عذر يبيح له التخلف عنها أن يصلي الظهر ، وهو يظن أنه لو سعى إلى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح . ويعيدها أبداً ، وأما إذا كان بحيث لو سعى إلى الجمعة لا يدرك منها ركعة فصلاته الظهر صحيحة ، كما نصح ممن لا تلمزهم الجمعة ، ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .  
(١) الحنفية — قالوا : يسن للمعذور تأخير صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة ، أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيها ، سواء رجا زوال عذره أو لا .

(٢) الحنفية — قالوا : من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمر بجماعة ، أما أهل البوادي الذين لا تصبح منهم الجمعة فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة ، لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كثير من باقي الأيام .  
الشافعية — قالوا : من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره سن له أن يصلي الظهر في جماعة ، ولكن أن كان عذره ظاهرا كالسفر ونحوه سن له أيضا اظهار الجماعة وإن كان عذره خفيا ، كالجوع الشديد ، سن إخفاء الجماعة ، ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أن يصلي عقب سلام الإمام فوراً .

الحنابلة — قالوا : من فاتته الجمعة لغير عذر أو لم يطلها لعدم وجوبها عليه ، فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع أظهاره ، ما لم يخش الفتنة من اظهار جماعتها ، والا طلب إخفاؤها .

ظهوراً ، بأن يقف بعد سلام الإمام ، ويصلي أربع ركعات ، ولا يكون مدرِكاً للجمعة باتفاني المالكية والشافعية ، وخالف الحنفية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### مذنبويات الجمعة

تحسين الهيئة - قراءة سورة الكهف - المبادرة بالذهاب للمسجد ، وغير ذلك .  
وأما مندوبيات الجمعة ، فمنها تحسين الهيئة ، بأن يعلم أظفاره ، ويقص شواربه ، وينتف أطفه ونحو ذلك ، ومنها التطيب والاعتسَالُ ، وهو سنة باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة ، والأمر في ذلك سهل ذكرناه قبلاً ، ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها ، فيندب لمن يحفظها أو يمكنه قراتها في المصحف أن يفعل ذلك ، أما قراتها في المسجد فإن ترتب عليها تهويش أو إخلال بحرمه المسجد برفع الأصوات والكلام المتنوع فإنه لا يجوز باتفاق ، وقد تقدم في مبحث « ما يجوز فعله في المساجد وما لا يجوز » فارجع إليه أن شئت ، ومنها الاكثار من الصلاة على النبي ﷺ ، ومنها الاكثار من الدعاء يومها لقوله ﷺ : « ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئاً الا أعطاه آياه » وأشهر بيده يقللها ، رواه مسلم ، ومنها المبادرة بالذهاب الى موضع اقامتها لغير الإمام ، أما هو فلا يندب له التكبير ، وليس للمبادرة وقت معين ، فله أن يذهب قبل الأذان ، ومنها المشي بسكينة الى موضعها بساعتين أو أكثر أو أقل ، عند ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها أن يترين بأحسن ثيابه ، والأفضل ما كان أبيض ، باتفاق الشافعية والحنفية ، أما المالكية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٣)

المالكية - قالوا : تطالب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من همّؤور يمنعه عذر من حضور الجمعة ، كالمرض الذي لا يستطيع السعي لها والمسجون ، ويندب له اخفاء الجماعة لئلا يتهم بالاعراض عن الجمعة . كما يندب له تأخيرها عن صلاة الجمعة ، أما من ترك الجمعة بعين عذر أو لمعذر لا يمنعه من حضورها ، كغفوف على ماله لو ذهب للجمعة ، فهذا يكره له الجماعة في الظهر .

(١) الحنفية - قالوا : من أدرك الإمام في أي جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ولو في تشهد سجود السهو ، وأنها جمعة على الصحيح .  
الحنابلة - قالوا : من أدرك مع أمام الجمعة ركعة واحدة بسجودتيها اتت بها جمعة ، والا أتمها فظهر أن كان يصلي الجمعة في وقت الظهر ، بشرط أن ينوي ، والا أتمها فلا ، ووجب عليه صلاة الظهر .

(٢) المالكية - قالوا : يندب الذهاب للجمعة وقت الهجيرة ، ويستدعى بقدر ساعة قبل الزوال ، وأما التكبير ، وهو الذهاب قبل ذلك ، فمكروه .

(٣) المالكية - قالوا : المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة ، فإن وافق يوم الجمعة

### مباحث الإمامة في الصلاة

يتعلق بها مباحث ، الأول : تعريفها - وبيان العدد الذي تتحقق به ، الثاني : حكمها ودليله ، الثالث : شروطها : ويتعلق بالشروط أمور : منها حكم إمامة النساء ، ومنها حكم إمامة الصبي المميز ، ومنها حكم إمامة الأُمِّي الذي لا يقرأ ولا يكتب ، ومنها حكم إمامة المحدث الذي نسي حديثه ، ومنها حكم إمامة الأَلمَنَغ ونحوه ، ومنها نية المأموم الاقتداء ، ومنها نية الإمام الاقتداء ، ومنها اقتداء الذي يصلي فرغاً بإمام يصلي نفلاً ، ومنها متابعة المأموم لإمامه ، ومنها اتحاد فرض المأموم والإمام ، فلا تصح صلاة ظهر خلف عصر مثلاً ، فكل هذه المباحث تتعلق بمبحث واحد من مباحث الإمامة وهو المبحث الثالث ، وبقي من مباحثها المبحث الرابع ، أعني الأَعذار التي تسقط بها صلاة الجماعة ، الخامس : مبحث من له حق التقدم في الإمامة ، السادس : مبحث مكروهات الإمامة ، السابع : مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه ، وكيف يقف الإمام مع المأمومين ، ومن أحق بالوقوف في الصف الأول ، الثامن : تراص الصفوف وتسويتها ، التاسع : يصح أن صلى فرضاً جماعة أن يصلي مع جماعة أخرى ، العاشر : تكرار الجماعة في المسجد الواحد ، الحادي عشر : مبحث بيان القدر الذي تدرك به الجماعة ، الثاني عشر : مبحث إذا فات المقتدى أداء بعض الركعات أو كلها مع إمامه لمخر ، كرحمة ونحوها ، الثالث عشر : مبحث الاستغلاف ، وأليك بيانها بالمناوين الآتية :

#### تعريف الإمامة في الصلاة ، وبيان العدد الذي تتحقق به

الإمامة في الصلاة معروفة ، وهي أن يربط الإنسان صلاته بصلاة إمام مستكمل للشروط الآتية بيانها ، فيثبت في قيامه وركوعه وسجوده وجلوسه ونحو ذلك ، مما تقدم بيانه في « أحكام الصلاة » فهذا الربط يقال له : إمامة ، ولا يخفى أن هذا الربط وأقبح من المأموم ، لأنه كناية عن اتباع المأموم الإمام في أفعال الصلاة ، بحيث لو بطلت صلاة المأموم لا تبطل صلاة الإمام ، أما إذا بطلت صلاة الإمام فإن صلاة المأموم تبطل ، لأنه قد ربط صلاته بصلاة الإمام ، وتتحقق الإمامة في الصلاة بواجب مع الإمام فأكثر ، لا فرق بين أن يكون الواحد المذكور رجلاً أو امرأة ، باتفاق ، فإن كان صبياً مميزاً فإن الإمامة تتحقق به عند الحنفية والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فقالوا : لا تتحقق صلاة الجماعة بصبي مميز مع الإمام وحدهما .

= يوم العيد لبس الجديد أول النهار ، ولو كان أسود ، لما عرفت أن السنة يوم العيد هي أن يلبس الجديد مطلقاً أبيض أو أسود فإذا خرج لصلاة الجمعة فإنه يندب له أن يلبس الأبيض ، وبذلك يكون قد أدى حق العبد وحق الجمعة .

الحنابلة — قالوا : المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غيره .

### حكم الإمامة في الصلوات الخمس ، وبيانها

اتفقت المذاهب على أن الإمامة مطلوبة في الصلوات المفروضة ، فلا ينبغي للمكلف أن يصلي منفردا بدون عذر من الأعذار الآتية ببيانها ، على أن الحنابلة قالوا : إنها فرض عين في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة ، ولم يوافقهم على ذلك أحد من الأئمة الثلاثة ، كما ستعرفه في التفصيل الآتي : وقد استدلل الحنابلة ومن وافقهم من العلماء على ذلك بما رواه البخاري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، قال : « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجعد عرفا سمينا ، أو مرمتين حسنتين لشهد العشاء » ، والعرق : - بفتح العين وسكون الراء - قطعة لحم على عظم ، والمرمتين : - بكسر الميم - تننية مرماه ، وهي سهم دقيق يتعلم عليه الرمي ليصطاد به ما يملأ به بطنه ، فهذا الحديث يدل على أن الجماعة فرض ، لأن عقوبة التحريق بالنار لا تكون إلا على ترك الفرض ، وارتكاب المحرم الغليظ ، ولا يازم في الدلالة على ذلك أن يحرقهم بالفعل ، بل يكفي أن يعلم الناس عظيم قدر الجماعة ، واهتمام النبي ﷺ بشأنها ، وهذا وجيبه ، ولكن مما لا شك فيه أن هذا الحديث لم تذكر فيه سوى صلاة العشاء فإذا كان الحنابلة ومن معهم وجه في الاستدلال به فإنما يكون في صلاة العشاء وهذا ، أما باقي الصلوات الخمس فلا تؤخذ من هذا الحديث ، على أن علماء المذاهب الأخرى قد أجلبوا عن هذا بأجوبة كثيرة ، منها أن هذا الحديث كان في بدء الإسلام ، حيث كان المسلمون في قلة ، وكانت الجماعة لازمة في صلاة العشاء بخصوصها ، لأنها وقت الفراغ من الأعمال ، فلما كثر المسلمون نسخ بقوله ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل صلاة ألفذ بسمع وعشرين درجة » ، فإن الأفضلية تقتضي الاشتراك في الفضل ، ويلزم من كون صلاة ألفذ فاضلة أنها جائزة ، وأيضا فقد ثبت نسخ التحريق بالنار في حق المتخلفين باتفاق ، فالاستدلال به على الفرضية ضعيف ، وقد استدلل الحنابلة على فرضية الصلاة جماعة أيضا بقوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ، فلتنم طائفة منهم معك ، وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم » ووجه الاستدلال أن الله تعالى قد كلفهم بصلاة الجماعة في وقت الشدة والصرع ، فلو لم تكن الجماعة واجبة لما كلفهم بأن يصلوها على هذا الوجه ، ولكن علماء المذاهب الأخرى قالوا : إن الآية تدل على أن الإمامة مشروعة ، لا على أنها فرض عين ، أما قولهم : إن هذا الوقت وقت خوف وشدة فذلك صحيح ، ولكن تعليمهم للصلاة بهذه الكيفية قد يكون فيه حذر أكثر من صلاتهم فرادى : لأن الفتنة الواقعة أزاء العدو حارسة للآخرين ، فإذا وجدت فرصة للعدو للهجوم عليهم بقتلة نبهتهم الفرقة الحارسة ليقطعوا صلاتهم ، ويقاوموا عدوهم ، وذلك منتهى الحق والخبر ، نعم تدل الآية على عظم قدر الصلاة جماعة عند المسلمين الأولين

الذين كانوا يشعرون بعظمة خالق الكائنات الحي الدائم الذي لا يفنى حقاً ، ويعرفون أن الصلاة تذلل لخالقهم ، وخضوع لا ينبغي إهماله حتى في أصرح المواقف وأخطرهما ، ومما لا شك فيه أن صلاة الجماعة مطلوبة باتفاق ، إنما الكلام في أنها فرض عين في جميع الصلوات الخمس ، وجمهور أئمة المسلمين على أنها ليست كذلك .  
وبعد ، فحكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة مبين في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) المالكية - قالوا : في حكم الجماعة في الصلوات الخمس قولان : أحدهما مشهور ، والثاني أقرب إلى التحقيق ، فأما الأول فهو أنها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل ، وفي كل مسجد ، وفي البلد الذي يقيم به المكلف ، على أنه إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، والا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة ، وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد ، فإن تركها جميع أهل البلد قوتلوا ، وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقيين ، وسنة في كل مسجد للرجال ، ومندوبة لكل مصل في خاصة نفسه ، وللمالكي أن يعمل بأحد الرأيين ، فإذا قال : أنها سنة عين مؤكدة يطلب أدائها من كل مصل وفي كل مسجد ، فقولاه صحيح عندهم ، على أنها وإن كانت سنة عين مؤكدة بالنسبة لكل مصل ، ولكن إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، فالبلد الذي فيها مسجد تنقام فيه الجماعة يكفي في رفع القتال عن الباقيين ، ومن قال : أنها فرض كفاية فإنه يقول إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين ، وقد وافقهم الشافعية في هذا القول ، وإن خالفهم في التتصيل الذي بعده .  
الحنفية - قالوا : صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة سنة عين مؤكدة ، وإن شئت قلت هي واجبة ، لأن السنة المؤكدة هي الواجب على الأصح ، وقد عرفت أن الواجب عند الحنفية أصل من الفرض ، وأن تارك الواجب يئثم أثماً أقل من أثم تارك الفرض ، وهذا القول متفق مع الرأي الأول ولكنهم يخالفونهم في مسألة قتال أهل البلدة للمالكية الذين يقولون : أنها سنة عين مؤكدة ، من أجل تركها ، وإنما تنسب في الصلاة المفروضة للرجال المقلاء الأحرار ، غير المذورين بمسدر من الأعذار الآتية إذا لم يكونوا عراة ، وسيأتي بيان الجماعة في حق النساء والصبيان ، وبالق شروط الإمامة .  
الشافعية - قالوا : في حكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة أموالاً عندهم : الزاجع منها أنها فرض كفاية إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين ، فإذا أهيمت الجماعة في مسجد من مساجد البلدة سقطت عن باقي سكان البلدة ، وكذا إذا أقامها جماعة في جهة من الجهات ، فإنها تسقط عن باقي أهل الجهة ، وبعض الشافعية يقول : أنها سنة عين مؤكدة ، وهو مشهور عندهم ، ومثل الصلوات الخمس في ذلك الحكم صلاة الجنائزة ، على أنهم قالوا : أن صلاة الجنائزة تسقط إذا أصلاها رجلاً واحداً أو حبى مهيز ، بخلاف ما إذا صلاها امرأة واحدة ، كما سيأتي في مباحث « صلاة الجنائزة » .



## حكم الإمامة في صلاة الجمعة والجنازة والنوافل

قد عرفت حكم الإمامة في الصلوات الخمس المفروضة ، وبقي حكمها في غير ذلك من الصلوات الأخرى ، كصلاة الجنازة والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء وباقى النوافل ، فأنظره مفصلاً في كل مذهب تحت الخط (١) .

== الحنابلة — قالوا : الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة ، فرض عين بالشرائط الآتية بيانها ، وقد عرفت استدلالهم .

(١) المالكية — قالوا : الجماعة في صلاة الجمعة شرط لصحتها ، فلا تصح إلا بها ، والجماعة في صلاة الكسوف والاستسقاء والعيد شرط لتحقيق سنيتها ، فلا يحصل له ثواب السنة إلا إذا صلاها جماعة ، والجماعة في صلاة التراويح مستحبة ، أما باقى النوافل فإن صلاتها جماعة تارة يكون مكروها ، وتارة يكون جائزاً ، فيكون مكروها إذا صليت بالمسجد ، أو صليت بجماعة كثيرين ، أو كانت بمكان يكثر تردد الناس عليه ، وتكون جائزاً إذا كانت بجماعة قليلة ، ووقت في المنزل ونحوه في الأمكنة التي لا يتردد عليها الناس .  
الحنفية — قالوا : تشترط الجماعة لصحة الجمعة والعيد ، وتكون سنة كفاية في صلاة التراويح والجنازة ، وتكون مكروها في صلاة النوافل مطلقاً ، والموتر في غير رمضان ، وإنما تكره الجماعة في ذلك إذا زاد المقتدون عن ثلاثة ، أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان ، أحدهما : أنها مستحبة ثانيهما : أنها غير مستحبة ، ولكنها جائزة ، وهذا القول أرجح .

الشافعية — قالوا : الجماعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة فرض عين ، وفي الركعة الثانية من صلاة الجمعة سنة ، فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى من صلاة الجمعة ، ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلّاها وحده صحت صلاته ، وكذلك تكون فرض عين في خمسة مواضع أخرى ، الأول في كل صلاة أعيدت ثانياً في الوقت ، فلو صلى الظهر مثلاً منفرداً أو في جماعة ، ثم أراد أن يعيد صلاته مرة أخرى ، فإنه لا يجوز له ذلك ، إلا إذا صلاه جماعة ، الثاني : تفترض الجماعة في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر ، وإنما تفترض الجماعة في الصلاة الثانية ، فإذا وجد مطر شديد بعد دخول وقت الظهر مثلاً ، فإن له أن يصلي الظهر منفرداً ، ويصلي العصر مع الظهر لضدة المطر ، بشرط أن يصلي العصر جماعة ، فلو صلاه منفرداً فلا تصح صلاته . الثالث : الصلاة التي نذر أن يصليها جماعة ، فإنه يفترض عليه أن يصليها كذلك ، بحيث لو صلاها منفرداً ، فإنها لا تصح ، الرابع : الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصليها جماعة إلا اثنان ، فإذا فرض ولم يوجد في جهة إلا اثنان ، فإن الجماعة تكون فرضاً عليهما ، وذلك لأنك عرفت أن الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة فرض كفاية في الإجماع ، فإذا لم يوجد أحد يصليها إلا اثنان

### شروط الإمامة : الإسلام

يشترط لصحة الجماعة شروط منها الإسلام ، فلا تصح إمامة غير المسلم باتفاق ، فمن صلى خلف رجل يدعى الإسلام ، ثم تبين له أنه كافر ، فإن صلاته التي صلاها خلفه تكون باطلة ، وتجب عليه أعادتها ، وقد يظن بعضهم أن هذه الصورة نادرة الوقوع ، ولكن الواقع غير ذلك ، فإن كثيرا ما يتريا غير المسلم بزي المسلم لأغراض مادية ، ويظهر الورع والتقوى ليظفر ببغيته ، وهو في الواقع غير مسلم .

### البلوغ

#### وهل تصح إمامة الصبي المميز ؟

ومن شروط صحة الإمام البلوغ ، فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي مميز في صلاة مفروضة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .  
هذا في الصلاة المفروضة ، أما صلاة النافلة فيصح للبالغ أن يقتدى بالصبي المميز فيها ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .  
هذا ، ويصح للصبي المميز أن يصلي أماما بصبي مثله باتفاق .

فحينئذ عليهم الخامس : تكون الجماعة فرض عين إذا وجد الإمام راکعاً ، وعلم أنه إذا اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ، ولو صلى منفرداً غائتته الركعة .  
أما الجماعة في صلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح ووتر رمضان فهي مندوبة عند الشافعية ، ومثل ذلك الصلاة التي يقضيها خلف إمام يصلي مثلها ، كما إذا كان عليه ظهر قضاء ، فإنه يندب أن يصلي خلف إمام يصلي ظهرها مثله ، وكذلك تندب الجماعة لمن غائتته الجمعة لحد من الأعداء ، فإنه يندب له أن يصلي الظهر بدلاً عن الجمعة في جماعة وتباح الجماعة في الصلاة المنذورة وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه ، وفي فرض خلف نفل وعكسه ، وفي وتر خلف تراويح وعكسه .

الحنابلة — قالوا : تشترط الجماعة لصلاة الجمعة ، وتسب للرجال الأحرار القادرين في الصلوات المفروضة إذا كانت قضاء ، كما تسب لصلاة الجنائز ، أما الكوافل فمنها ما تسب فيه الجماعة وذلك لكسالة الاستسقاء والتراويح والعيدين ، ومنها ما تباح فيه الجماعة ، كصلاة التهجود ورواتب الصلوات المفروضة .

(١) الشافعية — قالوا : يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة ، فيشترط أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به ، فإن كان زائدا عنهم صح أن يكون صبياً مميزاً .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقاً ، لا في فرض ، ولا في نفل على الصحيح .

### امامة النساء

ومن شروط الامامة — الذكورة المحققة — فلا تصح امامة النساء ، وامامة الخنثى المشكل اذا كان المقتدى به رجال ، أما اذا كان المقتدى به نساء فلا تشترط الذكورة في امامتهن ، بل يصح أن تكون المرأة اماما لامرأة مثلها ، أو الخنثى ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### العقل

ومن شروط صحة الامامة العقل ، فلا تصح امامة المجنون اذا كان لا يفريق من جنونه أما اذا كان يفريق أحيانا ويجن أحيانا ، فإن امامته تصح حال افاقته ، وتبطل حال جنونه باتفاق .

### اقتداء القارىء بالامى

اشترطوا لصحة الامامة أن يكون الامام قارئا اذا كان المأموم قارئا ، فلا تصح امامة أمى بقارئ ، والشروط هو أن يحسن الامام قراءة ما لا تصح الصلاة الا به ، فلو كان امام قربة مثلا يحسن قراءة ما لا تصح الصلاة الا به ، فإنه يجوز للمتلطم أن يصلى خلفه ، أما اذا كان أميا ، فإنه لا تصح امامته الا بأمره ، سواء وجد قارئ يصلى بهما أو لا ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### سلامة الامم من الأعداء

#### كسلس البول

ويشترط أيضا لصحة الامامة أن يكون الامام سليما من الأعداء ، كسلس البول ، والاسهال المستمر ، وانفلات الريح ، والرغاف ونحو ذلك ، فمن كان مريضا بمرض من هذه فإن امامته لا تصح بالسليم منها ، وتصح بمرضى مثله ان اتحد مرضهما ، أما ان اختلف ، كان كل واحد مريضا بسلس البول والآخر بالرغاف الدائم ، فإن امامتهما لبعضهما لا تصح ، وهذا القدر متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، وخالف الشافعية والمالكية

- (١) المالكية — قالوا : لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل اماما لرجال أو نساء ، لا في فرض ، ولا في نفل ، فالذكورة شرط في الامام مطلقا مهما كان المأموم .
- (٢) المالكية — قالوا : لا يصح اقتداء أمى عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله أن وجد قارئ ، ويجب عليهما مما أن يقتديا به ، والا بطلت صلاتهما ، أما القادر على قراءة الفاتحة ، ولكنه لا يصلى ، فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله أن وجد من يحسن القراءة ، فإن اقتدى بمثله صحت ، أما اذا لم يوجد قارئ فيصح اقتداء الأمى بمثله على الأصح .

فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### طهارة الامام من الحدث والخبث

ومن شروط صحة الإمامة المتفق عليها أن يكون الامام طاهرا من الحدث والخبث ، فإذا صلى شخص خلف رجل محدث أو على بخته نجاسة ، فإن صلاته تكون باطلة ، كصلاة امامه ، بشرط أن يكون الامام عالما بذلك الحدث ، ويعتمد الصلاة . والا فلا تبطل ، على تفصيل في المذاهب . ذكرناه تحت الخط (٧) .

(١) المالكية - قالوا : لا يشترط في صحة الإمامة سلامة الامام من الأعداء المغفوع عنها في حقه ، فإذا كان الامام به سلس بول مغفوعة للأرثمة ولو نصف الزمن كما تقدم ، صحت امامته ، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ، ولا يبطل الصلاة ، إمامته صحيحة ، نعم يكره أن يكون اماما لصحيح ليس به عذر .  
الشافعية - قالوا : إذا كان العذر القائم بالامام لا تجب معه إعادة الصلاة ، فامامته صحيحة ، ولو كان المتدنى سليما .

(٧) المالكية - قالوا : لا تصح إمامة المحدث أن تعد الحدث ، وتبطل صلاة من اقتدى به ، أما إذا لم يعتمد ، كان خفى في الصلاة ناسيا الحدث أو غلبه الحدث ، وهو فيها ، فإن عمل بالمأمومين عملا من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن غلبه بطلت صلاتهم ، كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الامام ، أما إذا لم يعلموا بحدثه ولم يعلم الامام أيضا إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة ، وأما صلاة الامام فباطلة في جميع الصور ، لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة ، وحكم صلاة الامام والمأموم إذا علق بالامام نجاسة ، كالحكم إذا كان محدثا في هذا التفصيل ، وأما أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة ، لأن الطهارة من الثبوت شرط لصحة الصلاة مع العلم ، كما تقدم .

الشافعية - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء ، فإن علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة ، وأتم صلاته وصحت ، وكذلك ذلك ، وأن علم المأموم بحدث امامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة ، وله ثواب الجماعة ، أما صلاة الامام فباطلة في جميع الأحوال لفقد الطهارة التي هو شرط للصلاة ، ويجب عليه اعادةها ، ولا يصح الاقتداء أيضا بمن به نجاسة خفية ، كجول تخفم علم المتدنى بذلك ، بخلاف ما إذا جهله ، فإن صلاته صحيحة في غير الجمعة ، وكذا في الجمعة إذا تم العدد بغيره ، والا فلا تصح للجميع لنفس العدد المشروط في صحة الجمعة ، أما إذا كان على الامام نجاسة ظاهرة ، بحيث لو تأملها أدركها ، فإنه لا يصح الاقتداء به مطلقا ، ولو مع الجهل بهالة .

الحنابلة - قالوا : لا تصح إمامة المحدث حدثا أصغر أو أكبر ، ولا إمامة من به نجاسة إذا كان يعلم بذلك . فإن جهل ذلك ، وجهله المتدنى أيضا حتى تمت الصلاة صحت صلاة

## إمامة من بلسانه ألتغ ونحوه

من شروط صحة الإمامة أن يكون لسان الإمام سليما لا يتحول في النطق عن حرف إلى غيره ، كأن يبدل الراء غينا ، أو السين شاء ، أو الذال زايما ، أو الثين سينا ، أو غير ذلك من حروف الهجاء ، وهذا يقال له : ألتغ لأن اللغ في اللغة تحول اللسان من حرف إلى حرف ، ومثل هذا يجب عليه تقويم لسانه ، ويحاول النطق بالحرف صحيحا بكل ما في وسعه ، فإن عجز بعد ذلك فإن امامته ، لا تصح الا لمثله ، أما إذا قصر ، ولم يحاول اصلاح لسانه ، فإن صلاته تبطل من أصلها ، فضلا عن امامته ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية والشافعية ، والحنابلة ، الا أن الحنفية يقولون : ان مثل هذا إذا كان يمكنه أن يقرأ موضعا من القرآن صحيحا غير الفاتحة وقرأه فإن صلاته لا تبطل ، لأن قراءة الفاتحة غير فرض عندهم ، وخالف في ذلك كله المالكية ، فقالوا : ان امامته صحيحة مطلقا ، كما هو موضح في مذهبه الآتي ، ومثل الألتغ في هذا التفصيل من يدغم حرفا في آخر خطأ ، كان يقلب السين تاء ، ويدغمها في تاء بعدها ، فيقول مثلا المتقيم بدل « المستقيم » ، فمثل هذا يجب عليه أن يجتهد في اصلاح لسانه ، فإن عجز صحت امامته لمثله ، وإن قصر بطلت صلاته وامامته أما الفأفاء ، وهو الذي يكرر الفاء في كلامه ، والتمتاز ، وهو الذي يكرر التاء ، فإن امامته تصح إن كان مثله ، ومن لم يكن ، مع الكراهة عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : أنها تصح بدون كراهة مطلقا ، والحنفية قالوا : ان امامتهما كامامة الألتغ ، فلا تصح الا لظهما بالشرط المتقدم ، وقد ذكرنا مذهب المالكية في ذلك كله تحت الخط (١) .

— المأموم وحده ، سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها ، الا أنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المتبر فيها ، وهو — أربعون — بغير هذا الامام ، والا كانت باطلة على الجميع ، كما تبطل عليهم أيضا إذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث ان كان لا يتم العدد الا به . الحنفية — قالوا لا تصح امامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته ، أما صلاة المقتدين به فصحيحة ان لم يعلموا بفساد صلاته ، فإن علموا بشهادة عدول ، أو باخبار الامام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم اعادتها ، فإن لم يكن الامام الذي أخبر بفساد صلاته عدلا ، فلا يقبل قوله ، ولكن يستحب لهم اعادتها احتياطاً .

(١) المالكية — قالوا : الألتغ ، والتمتاز والفأفاء ، والأوت ، وهو الذي يدغم حرفا في آخر خطأ ، ونحوهم من كل ما لا يستطيع النطق ببعض الحروف . تصح امامته وصلاته لمثله ولمغير مثله من الأصحاء الذين لا اعوجاج في السنتهم ، ولو وجد من يعلمه ، وقبل التعليم ، واتسع الوقت له ، ولا يجب عليه الاجتهاد في اصلاح لسانه على الراجع ، ومن هذا تعلم أن المالكية لا يشترطون لصحة الإمامة أن يكون لسان الامام سليما .

### املة المقتدى بامام آخر

من شروط صحة الامامة أن لا يكون الامام مقتديا بامام غيره ممثلا اذا أدرك شخص امام المسجد في الركعتين الأخيرتين من صلاة العصر ، ثم سلم الامام ، وقام ذلك الشخص ليقتضى الركعتين ، فجاء شخص آخر ونوى صلاة العصر مقتديا بذلك الشخص الذي يقتضى ما فاتته ، فهل تصح صلاة المقتدى الثاني أولا ؟ وأيضا اذا كان المسجد مزدجما بالمصلين ، وجاء شخص في آخر الصفوف ، ولم يسمع حركت الامام ، فاعتدى بأحد المصلين الذين يصلون خلفه ، فهل يصح اقتداؤه أو لا ؟ في ذلك كله تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) .

### الصلاة وراء المخالف في المذاهب

من شروط الامامة أن تكون صلاة الامام صحيحة في مذهب المأموم ، فلو صلى حنفي خلف شافعي سال منه دم ولم يتوضأ بعده ، أو صلى شافعي خلف حنفي لس امرأة مثلا ، فصلاة المأموم باطلة ، لأنه يرى بطلان صلاة امامه ، بتفريق الحنفية ، والشافعية ، ومخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : من اقتدى بمسبوق أدرك مع امامه ركعة بطلت صلاته ، سواء كان المقتدى مسبوقا مثله أو لا . أما اذا حاكى المسبوق مسبوقا آخر في صورة اتمام الصلاة بعد سلام الامام من غير أن ينوي الاقتداء به ، فصلاته صحيحة ، وكذا ان كان المسبوق لم يدرك مع امامه ركعة كان دخل مع الامام في التشهد الأخير ، فيصح الاقتداء به ، لأنه منفرد لم يثبت له حكم الاقتداء .

الحنفية — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمسبوق ، سواء أدرك مع امامه ركعة أو أقل منها ، فلو اقتدى اثنان بالامام ، وكلا مسبوقين ، وبعد سلام الامام نوى أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى ، أما ان تابع أحدهما الآخر ليتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء ، فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بامامهما السابق .

الشافعية — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموما ، فان اقتدى به بعد أن سلم الامام أو بعد أن نوى مفارقتها — ونية المفارقة جائزة عندهم — صحح الاقتداء به ، وذلك في غير الجمعة ، أما في صلاتها ، فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموما ، فان سلم امامه ، وكان مسبوقا صحح اقتداء مسبوق مثله به ، الا في صلاة الجمعة ، فانه لا يصح اقتداء المسبوق بمثله .

(٢) المالكية ، والحنابلة — قالوا : ما كان شرطاً في صحة الصلاة ، فالعبرة فيه بمذهب الامام فقط ، فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفي أو شافعي لم يمسح جميع الرأس في الوضوء فصلاته صحيحة لصحة صلاة الامام في مذهبه عموماً ما كان شرطاً في صحة الاقتداء بالعبرة به

### تقديم المأموم على إمامه وتمكن المأموم من ضبط أفعال الإمام

ومن شروط صحة الإمامة أن لا يتقدم المأموم على إمامه ، فإذا تقدم المأموم بطلت الإمامة والصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على أن الذين اشترطوا عدم تقدم المأموم على إمامه استثنوا من هذا الحكم الصلاة حول الكعبة ، فقالوا : ان تقدم المأموم على إمامه جائز فيها ، إلا أن الشافعية لهم في هذا تفصيل مذكور تحت الخط (٢) ، ثم ان كانت الصلاة من قيام ، فالمعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام ، وان كانت من جلوس ، فالمعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الإمام فان تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته ، أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة ، عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه برؤية أو سماع . ولو بمبلغ فمضى تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته إلا إذا اختلف مكانهما ، فان صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٤) .

ـ فيه بمذهب المأموم ، فلو اقتدى ملكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلى نفلان فصلاته باطلة ، لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم .  
(١) المالكية — قالوا : لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام ، فلو تقدم المأموم على إمامه — ولو كان المتقدم جميع المأمومين — صحة الصلاة على المعتمد على أنه يكره التقدم لغير ضرورة .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كانا في جهة واحدة ، أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه ، فإنه يصح تقدمه عليه ، ويكره التقدم لغير ضرورة ، كصيق المسجد ، والأفلاك كراهة .

(٣) الشافعية — قالوا : تكره محاذاة المأموم لإمامه .

(٤) الشافعية — قالوا : إذا كان الإمام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف ، سواء كانت المسافة بين الإمام والمأموم تزيد على ثلاثمائة ذراع أو لا ، فلو صلى الإمام في آخر المسجد والمأموم في أوله صح الاقتداء ، بشرط أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم إليه — كباب مسور — قبل دخوله في الصلاة ، فلو سدت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر ، كما لا يضر الباب المعلق بينهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون إمكان وصول المأموم إلى الإمام مستقبلاً أو مستديراً للقبلة ، وفي حكم المسجد رحبته وبحوها : أما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد ، فإن كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريباً بفراغ الأديم صحت الصلاة ، ولو كان بينهما فاصل : كهر تجرى فيه السفن ، أو طريق يكثر مرور الفليس فيه على المعتمد ، بشرط أن لا يكون بينهما حائل —

= يمنع المأموم من الوصول الى الامام لو أراد ذلك، بحيث يمكنه الوصول اليه غير مستدير للقبلة، ولا منحرف، ولا فرق في المائل الضار بين أن يكون بلبا مسمرا أو مغلقا أو غير ذلك، فان كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه بفان كانت المسافة بين من كان خارجا عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلثمائة ذراع بطل الاقتداء، والا فيصح بشرط أن لا يكون بينهما المائل الذي مر ذكره فصلاتهما خارج المسجد.

الحنفية - قالوا: اختلاف المكان بين الامام والمأموم مفسد للاقتداء، سواء اشتبه على المأموم حال امامه أو لم يشتبه على الصحيح، فلو اقتدى رجل في داره بامام المسجد، وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه، فان الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان، أما اذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما الا حائط المسجد، فان صلاة المقتدى تصح اذا لم يشتبه عليه حال الامام، ومثل ذلك ما اذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد، لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفا، فان اتخذ المكان وكان واسما، كالساجد الكبيرة، فان الاقتداء يكون به صحيحا مادام لا يشتبه على المأموم حال امامه أما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به، الا أنه لا يصح اتباع المبلغ اذا قصد بتكبيره الاحرام مجرد التبليغ، لأن صلاته تكون باطلة حينئذ، فتبطل صلاته من يقتدى بتبليغه، وانما يصح الاقتداء في المسجد الواسع اذا لم يفصل بين الامام وبين المقتدى طريق نلفذ تمر فيه العجلة - العربية - أو نهر يسع زورقا يعرفه، فان فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء، أما الصحراء فان الاقتداء فيها لا يصح اذا كان بين الامام والمأموم خلاء يسع صفين، ومثل الصحراء المساجد الكبيرة جدا، كبيت المقدس.

المالكية - قالوا: اختلاف مكان الامام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء، فاذا حال بين الامام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلا المأموم صحيحة متى كان متمكنا من ضبط أفعال الامام، ولو بمن يسمعه، نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد، مقتديا بامامه، فصلاته باطلة، لأن الجامع شرط في الجمعة، كما تقدم.

الحنابلة - قالوا: اختلاف مكان الامام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي، وهو ان حال بين الامام والمأموم نهر تجرى فيه السفن بطلت صلاة المأموم، وتبطل صلاة الامام أيضا، لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به، وان حال بينهما طريق، فان كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة لم يمسح الاقتداء، ولو اتصلت الصفوف بالطريق، وان كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة، كالجمعة ونحوها، مما يكثر فيه الاجتماع، فان اتصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الامام والمأموم، وان لم تتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء، وان كان الامام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء، ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الاحرام، أما اذا كان خارج المسجد أو المأموم خارجه والامام فيه، فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الامام، أو =



## نية المأموم الاقتداء ، ونية الإمام الامامة

ومن شروط صحة الامامة : نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات ، يلتفت إلى ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة الاحرام من المأموم حقيقة أو حكما ، على ما تقدم في بحث « النية » فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ، ثم وجد اماما في أثناءها فنوى متابعتها ، فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة ، فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة ، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد ، بأن ينوى مفارقة الإمام الا لضرورة ، كأن أكل على عليه الإمام ، وهذا كله متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

أما نية الإمام الامامة ، كان ينوى صلاة الظهر أو العصر اماما ، فانها ليست بشرط في الامامة ، الا في أحوال مفصلة المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٣) .

يبرى من وراءه ولو في بعض الصلاة ، أو من شبك ، ومتى تحققت الرؤية المذكورة صحح الاقتداء ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

(١) الحنفية - قالوا : نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار ، لأن الجماعة شرط في صحتها ، فلا حاجة إلى نية الاقتداء .

(٢) الشافعية - قالوا : لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة ، فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صححت مع الكراهة الا في الجمعة ونحوها مما تشترط فيه الجماعة ، فانه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة ، بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام ، وكذا : يصح للمأموم أن ينوى مفارقة امامه ولو من غير عذر ، لكن يكره ان لم يكن هناك عذر ، ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة ، فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها ومثلها الصلاة التي يريد اعادة جماعة ، فلا تصح نية المفارقة في شيء منها ، وكذا الصلاة المجموعة تقديمها ونحوها .

الحنفية - قالوا : تبطل الصلاة بانقطاع المأموم للانفراد ، الا اذا جلس مع امامه الجلوس الأخير بقدر التشهد ، ثم عرضت ضرورة ، فانه يسلم ويتركه ، واذا تركه بدون عذر صححت الصلاة مع الاثم ، كما سيأتى في مبحث « أحوال المعتدي » .

(٣) الحنابلة - قالوا : يشترط في صحة الاقتداء نية الإمام الامامة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة المأموم اذا لم ينو الامام الامامة .

الشافعية - قالوا : يشترط في صحة الاقتداء أن ينوى الإمام الجماعة في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة ، كالجمعة ، والمجموعة للظهر ، والمعدة .

الحنفية - قالوا : نية الامامة شرط لصحة صلاة المأموم اذا كان اماما لنساء ، فتنفس صلاة النساء اذا لم ينو امامهن الامامة ، وأما صلاته هو فصحيحة ، ولو حافظته امرأة ، كما تقدم في المصاغة .

## اقتداء المفترض بالمتفعل

ومن شروط الامامة أن لا يكون الامام أدنى حالا من المأموم ، فلا يصح اقتداء مفترض بمتفعل ، الا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا لا يجوز اقتداء قادر على الركوع ، مثلا بالمعجز عنه ، ولا كاس بعار لم يجد ما يستتر به ، باتفاق الحنفية ، ولحنابلة ، وخالف الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ولا متطهر بمتنجس عجز عن الطهارة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) وكذا لا يجوز اقتداء القارئ بالأمرى ، كما تقدم ، نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذى عجز عن القيام ، على تفصيل فى المذهب .

المالكية - قالوا : نية الامامة ليست بشرط فى صحة صلاة المأموم ، ولا فى صحة صلاة الامام الا فى مواضع : أولا : صلاة الجمعة ، فاذا لم ينو الامامة بطلت صلاته ، وصلاة المأموم ، ثانيا : الجمع ليلة المطر ، ولا بد من نية الامامة فى افتتاح كل من الصلاتين ، فاذا تركت فى واحدة منهما بطلت على الامام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها ، وصحت ما نوى فيها الامامة ، الا اذا ترك النية الأولى ، فبطلت الثانية أيضا تبعاً لها ، ولو نوى الامامة ، وقال بعض المالكية : ان الأولى لا تبطل على أى حال ، لأنها وقعت فى محلها ، ثالثها صلاة الخوف على الكيفية الآتية : وهى أن يقسم الامام الجيش لصفين ، يصلى بكل قسم جزءا من الصلاة ، فاذا ترك الامام نية الامامة لحصول فضل الجماعة على المعتد ، فقط ، وصحت للامام والطائفة الثانية ، رابعا : المستغفل الذى تمام مقام الامام لعذر ، فيشترط فى صحة صلاة من اقتدى به أن ينوى هو الامامة ، فاذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة ، وأما صلاته هو فصحيحة ، ولا تشترط نية الامامة لحصول فضل الجماعة على المعتد ، فلو أم شخص قوما ، ولم ينو الامامة حصل له فضل الجماعة ، والمراد بكون نية الامامة شرطا فى المواضع السابقة أن لا ينوى الانفراد .

- (١) الشافعية - قالوا : يصح اقتداء المفترض بالمتفعل مع الكراهة .
  - (٢) الشافعية ، والمالكية - قالوا : يصح اقتداء الكاسى بالعارى الذى لم يجد ما يستتر به ، الا أن المالكية قالوا : انه يكره ، والشافعية لم يقولوا بالكراهة .
  - (٣) المالكية - قالوا : يصح اقتداء المتطهر بالمتنجس المعجز عن الطهارة مع الكراهة .
- المالكية - قالوا : لا يصح اقتداء القائم بالقاعد المعجز عن القيام ، ولو كانت الصلاة نفلا ، الا اذا جلس المأموم اختيارا فى النفل . فتصح صلاته خلف الجالس فيه ، أما اذا كان المأموم عاجزا عن الأركان فيصح أن يقتدى بمعجز عنها اذا استويا فى المعجز بأن يكونا عاجزين مما عن القيام ، ويستثنى من ذلك من يصلى بإيماء ، فلا يصح أن يكون اماما لمثله ، لأن الإيماء لا ينضبط فقد يكون إيماء الامام أقل من إيماء المأموم ، فان لم يستويا فى المعجز كان يكون الامام عاجزا عن السجود ، والمأموم عاجزا عن الركوع فلا تصح الامامة .

## متابعة المأموم لآمائه في أفعال الصلاة

ومن شروط الامعة متابعة المأموم لآمائه في أفعال الصلاة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

— الحنفية — قالوا : يصح اقتداء القائلين بالقاعد الذي يستطيع أن يركع ويسجد ، أما الماجز عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائلين به إذا كان قادراً ، فإن عجز كل من الإمام والمأموم ، وكانت صلاتهما بالإيماء صح الاقتداء ، سواء كلنا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين ، بشرط أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى ، كان يكون مضطجعا ، والإمام قاعدا .

الشافعية — قالوا : تصح صلاة القائلين خلف القاعد والمضطجع الماجزين عن القيام والعقود ، والقادر على الركوع والسجود بالعلجز عنهما .

الحنابلة — قالوا لا يصح اقتداء القائلين بالقاعد الذي عجز عن القيام ، إلا إذا كان الماجز عن القيام إماماً راتباً ، وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرجي زوالها .

(١) الحنفية — قالوا : متابعة المأموم لآمائه تشمل أنواعاً ثلاثة : أهدا : مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه ، كأن يقرن إهرامه إهرام إمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ، ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه ، وبقي ركعاً حتى ركع إمامه فتابعه فيه ، فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارناً له في الركوع ، ثانيها : تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه ، بأن يأتي به عقب فعل الإمام مباشرة ثم يشاركه في باقيه ، ثالثها : التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد اتیان الإمام بفعله متراخياً عنه ، ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة فلو ركع إمامه فركع محسب مقارناً أو عقبه مباشرة وشاركه فيه أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع ، وقبل أن يهبط للسجود ، فإنه يكون متابعا له في الركوع ، وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضاً فيما هو فرض من أعمال الصلاة ، وواجبة في الواجبات ، وسنة في السنة ، فلو ترك المتابعة في الركوع مثلاً بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام ، ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته ، لكونه لم يتابع في الفرض ، وكذا لو ركع وسجد قبل الإمام ، فإن الركعة التي يفعلن فيها ذلك تثنى ، وينتقل ما في الركعة الثانية إلى الركعة الأولى ، وينتقل ما في الثالثة إلى الثانية ، وما في الرابعة إلى الثالثة ، فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضؤها بعد سلام الإمام : والابطلت صلاته ، وسيأتي بهذا إيضاح في « مبصت صلاة المسبوق » ، ولو ترك المتابعة في اللقوات اثم ، لأنه ترك واجباً ، ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلاً ، فقد ترك السنة ، وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها إمامه ، وهي أربعة أشياء : الأول : إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمداً ، فسلمه لا يتابعه ، الثاني : أن يزيد عمداً ورد عن الصعابة رضى الله عنهم في تكبيرات العيد ، فإنه لا يتابعه ، الثالث أن يزيد عن الوارد في

تكميرات صلاة الجنائز بأن يكبر لها خمسا ، فإنه لا يتابعه ، الرابع : أن يقوم ساهيا إلى ركعة زائدة عن الفرض بعد القعود الأخير ، فإن فعل وقيد ما قام لها بسجدة سلم المقتدى وحده ، وإن لم يقيدها بسجدة وعاد إلى القعود الأخير وسلم سلم المقتدى معه ، أما إن قام الإمام إلى الزائدة قبل القعود الأخير وقيدها بسجدة ، فإن صلاتهم جميعا تبطل ، وهناك أمور تسعة إذا تركها الإمام يأتي بها المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة النثناء ، وتكميرات الركوع ، وتكميرات السجود ، والتسبيح فيهما ، والتسميع ، وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق ، فهذه الأشياء التسعة إذا ترك الإمام شيئا منها لم يتابعه المقتدى ، في تركها بل يأتي بها وحده . وهناك أمور مطلوبة إذا تركها الإمام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : تكبيرات العيد والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت إذا خاف فوات الركوع أما أن لم يخف ذلك فعليه القنوت .

هذا ، وقد تقدم أن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريما ، فلا تجوز المتابعة فيها ، وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في مبحث « إذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها » أنه يجب على المأموم أن يتبع إمامه في السلام متى فرغ المأموم من قراءة التشهد ، فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ، ثم سلم قبله ، فإن صلاته تصح مع كراهة التحريم إن وقع ذلك بغير عذر ، والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده ، وقد عرفت حكم ما إذا سلم قبله ، أما إذا سلم بعده فقد ترك الأفضل ، أما إن كبر تكبيرة الاحرام قبله ، فلا تصح صلاته ، وإن كبر معه ، فإن صلاته لا تصح ، وإن كبر بعده فقد فات أدراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام ، وسيأتي بيان هذا في مبحث « إذا فات المقتدى بعض الركعات » .

الملكية - قلوا : متابعة المأموم لإمامه هي عبارة عن أن يكون فعل المأموم في صلاته واقعا عقب فعل الإمام ، فلا يسبقه ، ولا يتأخر عنه ، ولا يساويه ، وتنقسم هذه المتابعة إلى أربعة أقسام : الأول : المتابعة في تكبيرة الاحرام ، وحكم هذه المتابعة أنها شرط لصحة صلاة المأموم ، فلو كبر المأموم تكبيرة الاحرام قبل إمامه أو معه بطلت صلاته ، بل يشترط أن يكبر المأموم بعد أن يفرغ إمامه من التكبير ، بحيث لو كبر بعد شروع إمامه ، ولكن فرغ من التكبير قبل فراغ الإمام أو معه بطلت صلاته ، الثاني : المتابعة في السلام ، فيشترط فيها أن يسلم المأموم بعد سلام إمامه ، فلو سلم قبله سهوا ، فإنه ينتظر حتى يسلم الإمام ، ويعيد السلام بعده ، وتكون الصلاة صحيحة ، فإذا بدأ المأموم بالسلام بعد الإمام ، وختم معه أو بعده فإن صلاته تصح ، أما إذا ختم قبله بطلت صلاته ، فيحسن أن يسرع الإمام بالسلام كي لا يسبقه أحد من المأمومين بالفراغ من السلام قبله ، فتبطل صلاته ، وكذلك تكبيرة الاحرام ، وإذا ترك الإمام السلام ، وظل الزمان عرفا بطلت صلاة الجميع ، ولو أتى به .

• • • • •

• المأموم ، لما عرفت من أن السلام ركن لكل مصل فلو تركه الإمام بطلت صلاته ، وبطلت صلاة المأمومين تبعاً ، الثالث : المتابعة في الركوع والسجود ، ولهذه المتابعة ثلاث مسور : الصورة الأولى أن يركع أو يسجد قبل إمامه سهواً أو خطأ ، وفي هذه الحالة يجب أن ينتظر إمامه حتى يركع أو يسجد ثم يشاركه في ركوعه مطمئناً ولا شيء عليه ، فإن لم ينتظر إمامه بذ رفع من ركوعه عمداً أو جهلاً بطلت صلاته ، أما إذا رفع سهواً فإن عليه أن يرجع ثانية إلى الاشتراك مع الإمام في ركوعه وسجوده ، وتصح صلاته ، الصورة الثانية : أن يركع أو يسجد قبل إمامه عمداً ، وفي هذه الحالة أن ينتظر الإمام وشاركه في ركوعه وسجوده ، فإن صلاته تصح ، ولكنه يأثم لعدم سبق الإمام ، أما إذا لم ينتظره ورفع من ركوعه أو سجوده قبل الإمام ، فإن كان ذلك عمداً ، فإن صلاته تبطل ، وإن كان سهواً فإنه ينبغي له أن يرجع إلى الاشتراك مع الإمام ثانية ، ولا شيء عليه ، الصورة الثالثة : أن يتأخر المأموم عن إمامه حتى ينتهي من الركن ، كان ينتظر حتى يركع إمامه : ويرفع من الركوع وهو واقف يقرأ مثلاً وفي هذه الصورة تبطل صلاة المأموم بشرطين : الأول : أن يفعل ذلك في الركعة الأولى ، أما إذا وقع منه ذلك في غير الركعة الأولى فإن صلاته تصح ، ولكنه يأثم بذلك ، الثاني : أن يصدر منه ذلك الفصل عمداً لا سهواً ، أما إذا وقع منه سهواً ، فإن عليه أن يلحق هذه الركعة ويمعيدها بعد فراغ الإمام من صلاته : القسم الرابع : ما لا تلزم فيه المتابعة ، وله حالات ثلاث : الحالة الأولى : ما يطلب من المأموم ، وإن لم يأت به الإمام ، وذلك في أمور : منها ما هو سنة ، وذلك كما في تكبيرات الصلاة ، سوى تكبيرة الإحرام والتشهد ، فيسب للمأموم أن يأتي بها وإن لم يأت بها الإمام ، ومثلها تكبيرات العيد ، فإنها يأتي بها المأموم ، ولو تركها الإمام ، ومنها ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلوات المفروضة المتقدمة بيانه في مباحث « المعدين » فإنه يندب أن يأتي به المأموم ، ولو تركه الإمام ، ومثل ذلك رفع اليدين في تكبيرة الإحرام ، فإنه مندوب في حق الإمام والمأموم ، فلو تركه الإمام فإنه يندب للمأموم أن يأتي به ، الحالة الثانية : ما لا تصح متابعة الإمام فيه ، وذلك فيما إذا وقع من الإمام عمل غير مشروع في الصلاة من زيادة أو نقصان أو نحو ذلك ، فإذا زاد في صلاته ركعة أو سجدة أو نحوها من الأركان فإن المأموم لا يتبعه في ذلك ، بل يصبح له ، وإن زاد الإمام عمداً بطلت صلاته وصلاة المأموم طبعاً ، وكذا لا يتبع المأموم إمامه إذا زاد في تكبيرات العيد على ما يراه المالكى ، كما تقدم في العيد ، ومثل ذلك ما إذا زاد الإمام في تكبيرة صلاة الجيزة على أربع ، فإن المأموم لا يتبعه في هذه الزيادة ، ومثل ذلك ما إذا زاد الإمام ركناً في صلاته ، كما إذا صلى الظهر أربع ركعات ثم سها وقام للخماسة ، فإن المأموم لا يتبعه في ذلك القيام ، بل يجلس ويصبح له ، وإن تابعه المأموم فيها عمداً بطلت صلاته ، ألا إذا تبين أن المأموم مخطئ ، نوالا ما مضى بعد الصلاة •

= هذا وإذا ترك الإمام الجلوس الأول وهم للقيام للركعة الثالثة فإذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، ورجع ، فلا شيء عليه ، أما إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه ثم رجع ، فإن صلاته لا تبطل على الصحيح ، ويسجد بمسد السلام ، لأن المفروض أنه رجع قبل أن يقوم ، ويقرأ الفاتحة وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك ، والحنفية يقولون : إذا فعل ذلك ، وكان للقيام أقرب بطلت صلاته ، وكذا يتبع المأموم إمامه أن سجد للتلاوة في الصلاة ، فإذا ترك المأموم السجود ، كما إذا كان حنفياً يرى أن سجود التلاوة يحصل ضمن الركوع ، فإني المأموم يتركه أيضاً .

الخطبة - قالوا : متابعة المأموم لإمامه هي أن لا يسبق المأموم إمامه بتكبيره الاحرام أو السلام أو فعل من أفعال الصلاة ، فإذا سبقه بتكبيره الاحرام ، فإن صلاته لم تتمتع ، سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً ، ومثل ذلك ما إذا سلاوا في تكبيرة الاحرام بأن كبر مع إمامه ، فإن صلاته لم تتمتع ، فالمخالفة في تكبيرة الاحرام مفسدة للصلاة ، بخلاف غيرها من باقي الأركان ، فإنها مكروهة فقط ، وإذا سبق المأموم إمامه بالسلام ، فإني كان ذلك عمداً بطلت صلاته ، فإذا سلم قبله ولم يأت بالسلام بعده بطلت صلاته ، هذا ما إذا سبق المأموم إمامه بتكبيره الاحرام أو السلام . أما إذا سبقه في فعل غير ذلك ، فلا يخلو إما أن يسبقه بالركوع ، أو بالهوى للسجود ، أو بالسجود أو بالقيام ، ولكل منها أحكام ، فإذا سبقه بالركوع عمداً بأن ركع ورفع من الركوع قبل إمامه متمعداً بطلت صلاته ، أما إذا ركع قبل إمامه ، وظل راعياً حتى ركع إمامه ، وشاركه في ركوعه ، فإن صلاته لا تبطل إذا رجع وركع بعد ركوع إمامه ، أو ركع ورفع قبل إمامه سهواً أو خطأ ، فإنه يجب عليه أن يرجع ويركع ويرفع بعد إمامه ، ويلتزم ما فعله أولاً في الحالتين ، فإن ركع ورفع وحده عمداً أو سهواً قبل الإمام ، وظل واقفاً حتى فرغ الإمام من الركوع والرفع منه ، ثم شاركه في الهوى للسجود بطلت صلاته .

هذا إذا ركع ورفع قبل إمامه : أما إذا ركع إمامه قبله ورفع ولم يتبعه في ذلك عمداً ، فإن صلاته تبطل ، أما إذا تنقلت عن متابعة الإمام في ركوعه ورفع سهواً أو لغرض ، فإن صلاته لا تبطل ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يركع ويرفع وحده إذا لم يخف فوات الركعة الثانية مع الإمام ، فإن خاف ذلك فإنه يجب عليه أن يتبع الإمام في أفعاله ، ويلتزم الركعة التي فاتته مع الإمام ، وعليه قضاءها بعد سلام إمامه ، ومثل الركوع في هذا الحكم غيره من أفعال الصلاة ، سواء كان سجوداً أو قياماً أو غيرهما ، فإنه إذا لم يتبع الإمام فيه سهواً أو لغرض ، فإن عليه أن يقضيه وحده إن لم يخف فوت ما بعده مع إمامه ، والا تتبع الإمام فيما بعده ، وأتى بركة بعد سلام إمامه .

هذا ، إذا لم يتبع إمامه في الركوع ، أما إذا لم يتبعه في الهوى للسجود ، فإن هوى الإمام للسجود وهو واقف حتى سجد الإمام ثم هوى وحده وأدرك الإمام في سجوده ، أو سبق الإمام في القيام للركعة الثانية ، بأن سجد مع الإمام ثم ظلم قبل أن يقوم الإمام فإن =

= صلاته لا تبطل بذلك ، ولكن يجب عليه أن يرجع ليتبع الإمام في ذلك وإذا وقع منه ذلك سهواً فإنه لا يضرب من باب أولى ، ولكن يجب عليه أن يرجع أيضاً ، ويتابع فيه إمامه ، ويلتزم ما فعله وحده فإذا لم يأت به فإن الركعة لا تصب له ، وعليه أن يأتي بها بعد سلام الإمام ، وإذا لم يتبع إمامه في ركعتين ، كأن ركع إمامه وسجد ورفع من سجوده وهو قائم ، فإن كان ذلك عمداً فإن صلاته تبطل على أي حال ، وإن كان سهواً فإن أمكنه أن يأتي بهما ويدرك إمامه في باقي أعمال الصلاة ، فذلك ، والا ألغيت الركعة ، وعليه الاتيين بها بعد السلام ، وإذا تخلف بركة كاملة أو أكثر عن الإمام لمعذر ، كنوم يسير حال الجلوس ، ثم تنبه ، فإنه يجب عليه عند تنبهه أن يتبع الإمام فيما بقي من الصلاة ، ثم يقضى ما فاتته بعد سلام إمامه لأنه يكون كالسبوق .

الشافعية - قالوا : متابعة المأموم لإمامه لازمة في أمور يعبر عنها بعضهم - بشروط القدوة - الأول : أن يتبع المأموم إمامه في تكبيرة الاحرام ، فلو تقدم المأموم على إمامه أو ساواه في حرف من تكبيرة الاحرام لم تتم قد صلاته أصلاً ، وإذا شك في تقدمه على إمامه بتكبيرة الاحرام ، فإن صلاته تبطل ، بشرط أن يحصل له هذا الشك أثناء الصلاة ، أما إذا شك في ذلك بعد الفراغ من الصلاة فإن شكه لا يعتبر ، ولا تجب عليه الإعادة ، الثاني : أن لا يسلم المأموم قبل سلام إمامه ، فلو وقع منه ذلك بطلت صلاته ، أما إذا سلم معه فإن صلاته تصح مع الكراهة ، وإذا شك في أنه سلم قبل الإمام بطلت صلاته ، الثالث : أن لا يسبق المأموم إمامه بركتين من أركان الصلاة ، ولهذا المأموم حالتان ، الحالة الأولى : أن يكون مدركاً ، وهو الذي يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة ، الحالة الثانية : أن يكون المأموم مسبقاً ، وهو الذي لم يدرك مع إمامه ذلك الزمن ، فإذا كان مدركاً وسبق إمامه بركتين ، كان ترك إمامه قائماً ، ثم ركع وحده ورفع من الركوع وهو للسجود ، ولم يشترك مع إمامه ، فإن صلاته تبطل ، بشروط : الأول : أن يسبقه بركتين ، كما ذكرنا ، فلو سبق المأموم إمامه بركن واحد ، كان ترك إمامه يقرأ ، ثم ركع وحده ، ولم يرفع من ركوعه حتى ركع إمامه وشاركه في ركوعه ، فإن صلاة المأموم لا تبطل بذلك المسبق ، ولكن يحرم على المأموم أن يسبق إمامه بركن واحد فعلى غير عذر : الثاني : أن يكون الركنان فعليين لا قوليين ، فإذا سبق المأموم إمامه بركتين قوليين ، كان قرأ التشهد وصلى على النبي قبل إمامه ، فإن ذلك لا يضرب ، سواء كان عمداً أو جهلاً أو نسياناً ، وإذا سبق إمامه بركتين : أحدهما قولي ، والآخر فعلي ، كان قرأ الفاتحة قبل إمامه ، ثم ركع قبله ، فإنه يحرم عليه سبقه بالركوع ، أما سبقه بقراءة الفاتحة فإنه لا شيء فيه : الشرط الثالث : أن يسبقه بالركعتين عمداً ، أما إذا ركع قبل إمامه ورفع جهلاً ، فإن صلاته لا تبطل ، وكذا لو فعل ذلك نسياناً ، ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يرجع ويتبع إمامه متى ذكر ، ويلتزم ما فعله وحده . ومثل ذلك ما إذا لو فرض وتعلم الجاهل وهو في الصلاة ، فإنه يجب عليه أن يرجع ويصح إمامه ، ولا يطلعت خطبتان .

= هذا حكم ما إذا كان المأموم مدركا ، وسبق امامه بركعتين ففعلين عمدا أو جهلا أو نسيانا ، أو سبقه بركعتين قوليين أو بركعتين قولى وركن فعلى ، أما إذا كان المأموم مدركا وتخلّف عن امامه بأن سبقه امامه ، كما إذا كان المأموم بطيء القراءة ، والامام معتدل القراءة ، فإنه في هذا الحال يقتدر للمأموم أن يتخلّف عن امامه ، ولا يتبعم في ثلاثة أركان طويلة وهي الركوع والسجدة ، أما الاعتدال من الركوع أو من السجود والجلوس بين السجدة فلهما ركنان قصيران فلا يحسبان في تخلّف المأموم عن امامه ، فإذا سبقه الامام بأكثر من ذلك كان لم يفرغ المأموم من قراءته الا بعد شروع الامام في الركن الرابع ، فان عليه في هذه الحالة أن يتبعم امامه فيما هو فيه من أعمال الصلاة ، ثم يقضى ما فاتته منها بعد سلام الامام ، فان لم يتبعم امامه قبل شروع الركن الخامس فان صلاته تبطل ، ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون المأموم المدرك مشغولا بقراءة مفروضة أو بقراءة مسفونة ، كدعاء الافتتاح .

هذا حكم المأموم المدرك ، وهو الذى ذكرناه في الحالة الأولى ، أما الصلاة الثانية للمأموم المسبوق ، وهو الذى لم يدرك مع امامه زمنا يسع قراءة الفاتحة فهي أنه يسن له أن لا يشتغل بسنة ، بل عليه أن يشتغل بقراءة الفاتحة ، الا اذا كان يظن أنه يدركها مع اشتغاله بالسنة ، فان لم يظن ذلك ولم يشتغل بقراءة السنة ، ثم ركع امامه وهو يقرأ الفاتحة ، فإنه يجب عليه أن يتبعم امامه في الركوع ، ويسقط عنه في هذه الحالة ما بقى عليه من قراءة الفاتحة ، فان لم يتبعم الامام في الركوع في هذه الحالة حتى رفع الامام فالت الركعة ، ولا تبطل صلاته الا اذا تخلّف عن الامام بركعتين ففعلين ، كأن يترك امامه يركع ويرفع من الركوع ، ويهوى للسجود ، وهو واقف يقرأ الفاتحة ، فاذا اشتغل المسبوق بسنة ، كقراءة دعاء الافتتاح ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يتخلّف عن الامام ، ويقرأ بقدر هذا الدعاء من الفاتحة ، فاذا فرغ من ذلك وأدرك الركوع مع الامام احتسبت له الركعة ، أما اذا رفع الامام من الركوع وأدركه في هذا الرفع ، فإنه يجب عليه أن يتبعم امامه في الرفع من الركوع ، ولا يركع هو . وتفوت الركعة ، فاذا لم يفرغ من قراءة ما عليه وأراد الامام الهوى للسجود ، فيجب على المأموم في هذه الحالة أن ينوى مفارقة امامه ، ويصلى وحده ، فان لم ينو المفارقة عند هوى الامام للسجود ، في هذه الصلاة بطلت صلاته ، سواء هوى معه للسجود أو لا .

هذا حكم المأموم المسبوق ، ويبقى في الموضوع أمور : منها اذا سما المأموم عن قراءة الفاتحة ، ثم ذكرها قبل ركوع الامام وجب عليه التخلّف عن الامام لقراءة الفاتحة ، ويخفى له مفارقة الامام بثلاثة أركان طويلة ، كما تقدم ، أما اذا تذكرها بعد ركوعه مع الامام ، فلا يحد لقراءتها ثم يأتى بعد سلام الامام بركعة ، واذا لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت امامه بعد الفاتحة ، فلم يسكت الامام ، وركع قبل أن يقرأ المأموم الفاتحة ، فإنه يكون في هذه الحالة معذورا ، ويلزمه أن لا يتبعم امامه في ركعة ، بل عليه أن يقرأ الفاتحة ، ويقتصر له عدم المتابعة في ثلاثة أركان طويلة ، وهي الركوع والسجودان ، وعليه أن يتم الصلاة =



## اقتداء بمسؤولي الظاهر بالمتن

ومن شروط صحة الإمامة أن لا يكون ظهر الإمام منحنياً إلى الركوع ، فإن وصل انحناءه إلى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به ، ولكن يصح لئله أن يقتدى به ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فقالوا : أن إمامته تصح لكسبه ولغيره ، ولو وصل انحناءه إلى حد الركوع .

## اتحاد فرض الإمام والمأموم

ومنها اتحاد فرض الإمام والمأموم فلا تصح صلاة ظهر مثلاً خلف عصر ، ولا ظهر أداء ، خلف ظهر قضاء ، ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ، وإن كان كل منهما قضاء ، هذا متفق عليه بين المالكية والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، نعم يصح اقتداء المتفعل بالفترض ، ونادر نفل بنادر آخر ، والحالف أن يصلي نفلاً بحالف آخر ، والنادر بالحالف ، ولو لم يتعد المنذور أو المحلوف عليه ، كان نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ، ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقاً ، كما يصح اقتداء المسافر بالقيم في الوقت وخارجه ، ويلزم إتمام الصلاة أربعا ، وهذا متفق عليه إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

هذا ، ولإمامة شروط أخرى مبنية في المذهب في أسفل الصحيفة (٣) .

= خلف الإمام حسب الحالة التي هو عليها ، سواء أدرك الإمام في أفعاله أو لا .

هذا إذا كان الإمام متمتع القراءة ، أما إن كان سريع القراءة ، وكان المأموم موافقاً لإمامه ، فإنه يقرأ ما يمكنه من الفاتحة ، ويتحمل عنه الإمام الباقي ، ولا يضطر له التخلف عن إمامه بثلاثة أركان طويلة .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا ، يصح الاقتداء في كل ما ذكر ، إلا أن الحنابلة قالوا : لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ، ونحو ذلك ، والشافعية قالوا : يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الإمام في الهيئة والنظام ، فلا يصح صلاة ظهر مثلاً خلف صلاة جنازة ، لاختلاف الهيئة ، ولا صلاة صبح مثلاً خلف صلاة كسوف ، لأن صلاة الكسوف ذات قيامين وركوعين .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح اقتداء نادر لم ينذر عين ما نذر الإمام ، أما إذا نذر المأموم عين ما نذره الإمام ، كان يقول : نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان ، فيصح الاقتداء ، وكذا لا يصح اقتداء الناذر بالحالف ، أما اقتداء الحالف بالناذر ، والحالف بالحالف صحيح ، وكذا قالوا : ولا يصح اقتداء المسافر بالقيم في الرباعية خارج الوقت : لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان ، فتكون الجلسة الأولى فرضاً بالنسبة له ، والإمام فرضه الأربع ، لكنه مقيم ، فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له ، فيلزم اقتداء مفروض بمتمتع ، وهو لا يصح وسيأتي في « صلاة المسافر » .

(٣) الحنفية — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم والإمام فصل

من النساء ، فإن كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفين من كل صف الى آخر الصفوف ، وإن كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفهما الى آخر الصفوف ، وأن كانت واحدة فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها ومن كان خلفها ، وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمعاذاة المرأة في « مفسدات الصلاة » .

الحنابلة — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم إن كان واحدا عن يمين الامام ، فإن وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكرا أو خفئي ، أما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه ، لأنه موقفها المشروع ، وكذا بالوقوف عن يمين الامام ، نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره ، وهذا كله فيما إذا صلى المأموم المخالف لموقفه الشرعي ركعة مع الامام ، أما إذا صلى بعض ركعة ، ثم عاد الى موقفه الشرعي ، وركع مع الامام فإن صلاته لا تبطل ، وأن يكون الامام عدلا ، فلا تصح امامة الفاسق ولو كان بمثله ، ولو كان فسقه مستورا ، فلو صلى خلف من يجهل فسقه ، ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته وجبت عليه اعادتها الا في صلاة الجمعة والعيد ، فإنهما تصحان خلف الفاسق بلا اعادة ان لم تتيسر صلاتهما خلف عدل ، والفاسق هو من اقترف كبيرة أو دوام على صغيرة .

الشافعية — زادوا في شروط صحة الاقتداء موافقة المأموم لامامه في سنة تفحش المخالفة فيها ، وهي محصورة في ثلاث سنن : الأولى : سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة ، فيجب على المتقدي أن يتابع امامه إذا فعلها ، وكذا يجب عليه موافقته في تركها ، الثانية : سجود السهو ، فيجب على المأموم متابعة امامه في فعله فقط ، أما إذا تركه الامام فيسب للمأموم فعله بعد سلام امامه ، الثالثة : التشهد الأول ، فيجب على المأموم أن يتركه إذا تركه امامه ، ولا يجب عليه أن يفعل إذا فعله الامام ، بل يسب له فعله عند ذلك ، أما القنوت فلا يجب على المتقدي متابعة امامه فيه فعلا ولا تركا ، وأن يكون الامام في صلاة لا تجب اعادتها ، فلا يصح الاقتداء بفائد الطهورين ، لأن صلاته تجب اعادتها .

الملكية — زادوا في شروط صحة الامامة أن لا يكون الامام ميذا صلاته لتحصيل فضل الجماعة ، فلا يصح اقتداء مفترض بمعيد ، لأن صلاة المعيد نفل ، ولا يصح فرض خلف نفل ، وأن يكون الامام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذي تسمح به ، وعالما بكيفية شرائطها ، كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح ، وأن لا يميز الأركان من غيرها ، وأن يكون الامام سليما من الفسق المتعلق بالصلاة ، كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها ، فلا تصح امامة من يقلن فيه أنه يصلى بدون وضوء ، أو يترك قراءة الفاتحة ، أما إذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة ، كالأزاني وشارب الخمر ، فإن امامته تصح مع الكرامة على الراجح .

### الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بمخر من الأعذار الآتية . المطر الشديد ، والبرد الشديد ، والوحل الذي يتأذى به ، والمريض ، والخوف من ظالم ، والخوف من الحبس لدين أن كان معسرا ، والمعنى ، أن لم يجد الأعمى قائدا ، ولم يهتد بنفسه ، وغير ذلك مما تقدم في الأعذار التي تسقط بها الجمعة .

### من له حق التقدم في الإمامة

قد ذكرنا من له حق التقدم على غيره في الإمامة عند كل مذهب تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الأحق بالإمامة الأعلم بأحكام الصلاة صحة وفسادا ، بشرط أن يجتنب الفواجش الظاهرة ، ثم الأخصن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، ثم الأقدم اسلاما ، ثم الأكبر سنا ، أن كانوا مسلمين أصليين ، ثم الإخصن خلقا ، ثم الأخصن وجها ، ثم الأشرف نسبا ، ثم الأنظف ثوبا ، فإن استقوا في ذلك كله أقرع بينهم أن تراحموا على الإمامة ، والا قدموا من شاعوا ، فإن اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قدم من اختارته أكثرهم ، فإن اختار أكثرهم غير الأحق بها أساءوا بدون أثم ، وهذا كله إذا لم يكن بين القوم سلطان ، أو صاحب منزل اجتمعوا فيه ، أو صاحب وظيفة ، والا قدم السلطان ، ثم صاحب البيت مطلقا ، ومثله الإمام الراتب في المسجد ، وإذا وجد في البيت ملكه ومستأجره ، فالأحق بها المستأجر .

الشافعية — قالوا : يقدم ندبا في الإمامة الوالي بمصل ولايته ، ثم الإمام الراتب ، ثم الساكن بحق أن كان أهلا لها ، فإن لم يكن فيهم من ذكر تقدم الأفقه ، فالأقرا ، فالأزهد ، فالأورع ، فالأقدم هجرة ، فالأسن في الاسلام ، فالأفضل نسبا ، فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوبا وبدننا وصنعة ، فالأحسن صوتا ، فالأحسن صورة ، فالمتزوج ، فإن تساوا في كل ما ذكر أقرع بينهم ، ويجوز للأحق بالإمامة أن يقدم غيره لها ، ما لم يكن تقدمه بالصفة ، كالأفقه ، فليس له ذلك .

الملكية — قالوا : إذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للإمامة يندب بتقديم السلطان أو نائبه ، ولو كان غيرهما أفقه وأفضل ، ثم الإمام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم المستأجر له على الملك : فإن كان رب المنزل امرأة كانت هي صاحبة الحق ، ويجب عليها أن تنيب عنها ، لأن امامتها لا تصح ، ثم الأعلم بأحكام الصلاة ، ثم الأعلم بفن الحديث رواية وحفظا ثم العدل على مجهول الحال ، ثم الأعلم بالقراءة ، ثم الزايد في العبادة ، ثم الإختدم اسلاما ، ثم الأرقى نسبا ، ثم الأخصن في الخلق ، ثم الإخصن لباسا ، وهو لا يلبس الجسد المباح لمن يتساوى أهلا رتبة قدم أورعهم ويحرم على عيدهم ، فإن استقوا في كل شيء أقرع بينهم ، الا إذا رضوا بتقديم أحدهم ، فإذا كان تراحمهم بقصد الطول والكبر سقط حقهم جميعا .

### مبحث مكروهات الإمامة إمامة الفاسق والأعمى

تكروه إمامة الفاسق إلا إذا كان إماماً مثله باتفاق الحنفية والشافعية ، أما الحنابلة ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت القط (١) ، وكذا تكروه إمامة المبتدع إذا كانت بدعته غير مكفرة باتفاق ، ويكره تنزيها للإمام إطالة الصلاة ، إلا إذا كان أمام قوم محصورين ، ورضوا بذلك فإنه لا يكره كما تقدم ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت القط (٢) .

#### اقتداء المتوضىء بالميتيم وغير ذلك

هذا ، ويمسح اقتداء متوضىء بميتيم ، وغاسل بماسح على خف أو جبيرة بلا كراهة ، باتفاق الحنفية والحنابلة ، أما الشافعية . والمالكية فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

= الحنابلة — قالوا : الأحق بالإمامة الأفعه الأجود قراءة ، ثم الفقيه الأجود قراءة ، ثم الأجود قراءة فقط ، وإن لم يكن فقيهاً إذا كان يعلم أحكام الصلاة ثم الحافظ لما يجب للصلاة الأفعه ، ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه ، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته ، ثم قارىء لا يعلم فقه صلاته ، فإن استؤوا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة ، فإن استؤوا في القراءة والفقهم قدم أكبرهم سناً ، ثم الأشرف نسباً ، فالأقدم هجرة بنفسه ، والسابق بالاسلام كالسابق بالهجرة ، ثم الأتقى ، ثم الأورع ، فإن استؤوا فيما تقدم أقرع بينهم ، وأحق الناس بالإمامة في البيت صلحبه إن كان صلحها للإمامة ، وفي المسجد الإمام الراتب ، ولو عبداً فيهما ، وهذا إذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان ، والا فهو الأحق .

(١) الحنابلة — قالوا : إمامة الفاسق ، ولو لئله ، غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره ، فتجوز إمامته للضرورة .

المالكية — قالوا : إمامة الفاسق مكروهة ولو لئله .

(٢) الحنفية — قالوا يكره للإمام تحريماً التطويل في الصلاة إلا إذا كان أمام قوم محصورين ، ورضوا بالتطويل ، لقوله ﷺ : « من أم فليخف » ، والكره تحريماً إنما هو الزيادة عن الاتيان بالسنن .

(٣) الشافعية — قالوا : إنما يصح ذلك بشرط أن لا تلزم للإمام إعادة الصلاة التي يصلحها ، فإذا مسح شخص على جبيرة وكان ذلك المسح كلف في صحة الصلاة بدون إعادة فإنه يصح أن يكون إماماً ، والأفلا .

المالكية — قالوا : اقتداء المتوضىء بالميتيم والغاسل بالمسح على خف أو جبيرة ويكره ، فهو من مكروهات الإمامة عندهم .

### وللامامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تنزيها امامة الأعمى الا اذا كان أفضل القوم ، ومثله ولد الزنا ، وكذا تركه امامة الجاهل ، سواء كان يدويا أو حضريا مع وجود المالم ، وتركه أيضا امامة الأعمد المصبيح الوجه ، وان كان أعلم القوم ان كان يخشى من امامته الفتنة ، والا فلا ، وتركه امامة السفيه الذي لا يضمن التصرف ، والمفلوج ، والأبرص ، الذي انتشر برصه ، والمجذوم ، والمجبوب والأعرج الذي يقسم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد ، ويكره أيضا امامة من يؤم الناس بأجر ، الا اذا شرط الواقف له اجرا ، فلا تركه امامته ، لأنه يأخذه كصدقة ومعونة ، وتركه أيضا امامة من خالف مذهب المقتدى في الفروع ان شك في كونه لا يرعى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء أما اذا لم يشك في ذلك بأن علم أنه يرعى الخلاف ، أو لم يعلم من أمره شيئا ، فلا يكره ، ويكره أيضا ارتفاع مكان الامام عن سائر المقتدين بقدر ذراع . فأكثر ، فان كان أقل من ذلك فلا كراهة ، كما يكره أيضا ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ، والكراهة في كلتا الحالتين مقيدة بما اذا لم يكن مع الامام في موقفه أحد منهم ولو واحدا ، فان كان معه واحد فأكثر فلا كراهة ، وتركه امامة من يكرهه الناس اذا كان ينفرهم من الصلاة خلفه لنقص فيه ، ويكرهه تحريما جماعة النساء ، ولو في التراويح ، الا في صلاة الجنازة ، فان فطن تنف المرأة وسطهن ، كما يصلي المرأة ، ويكره حضورهن الجماعة ، ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل ، أما بالنهار فإجاز اذا امتت الفتنة ، وكذا تركه امامة الرجل لهن في بيت ليس ممن رجل وغيره ولا محرم منه ، وكروجه وأخته . الشافعية — قالوا : تركه امامة من تغلب على الامامة ولا يستحقها ، ومن لا يتحرز عن النجاسة ، ومن يحترف حرفة دنيئة كالجمام ، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم كالكلاب الضحك ، ومن لا يعرف له أب ، وكذا ولد الزنا الا لثله ، وتركه امامة الأتلف ، ولو بالغا ، كما تركه امامة الصبي ، ولو أفقه من البالغ ، وكذا الفقهاء والوآء ، ولا تركه امامة الأعمى ، وتركه امامة من كان يلحن لحنا لا يغير المعنى ، وتركه أيضا امامة من يخالف مذهب المقتدى في الفروع ، كالحنفي الذي يعتقد أن التسمية ليست فرضا ، ويكره ارتفاع مكان الامام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة ، كان كان وضع المسجد يقتضى ذلك ، فانه لا يكره الارتفاع حينئذ .

الحنابلة — قالوا : تركه امامة الأعمى والأصم والأغلف ، ولو بالغا ، ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو أحدهما اذا أمكنه القيام ، والا فلا تصح امامته الا لثله ، وتركه امامة مقطوع الأنف ، ومن يصرع أحيانا ، وتركه امامة الفقهاء والتعلم ، ومن لا يفسح ببعض الحروف ، ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى ، كان يجر دال الحمد لله ، ويكره أيضا ارتفاع مكان الامام عن المأموم ذراعا فأكثر ، أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه وتركه امامة من يكرهه أكثر القوم بحق لخال في دينه أو فضله ، ولا يكره الاقتداء به ، وتركه امامة الرجل للنساء ، ولو واحدة ، ان كن أجنبيات ، ولم يكن ممن رجل .

### كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي مميز قام ندبا عن يمين الإمام مع تأخره قليلا ، متكره مساواته (١) ووقوفه عن يساره أو خلفه ، إذا كان معه رجلان قاما خلفه ندبا ، وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي ، وإن كان معه رجل وامرأة فسلم الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ، ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي ، وإذا اجتمع رجال وصبيان وغنائى وإناث ، قدم الرجال ثم الصبيان ثم الغنائى ثم الإناث ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الأئمة ، إلا الحنابلة ، فإنهم قالوا : إذا صلى رجل واحداً ، إمام واقف عن يسار الإمام ركعة كاملة ، بطلت صلاته ، وإذا صلى رجل وصبي ، فإنه يجب أن يكون الرجل عن يمين الإمام ، وللصبي أن يصلي عن يمينه أو يساره لا خلفه .

وينبغي للإمام أن يقف وسط القوم ، فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بمخالفته

المالكية — قالوا : تكره إمارة البدوي — وهو ساكن البادية — للحضري — ساكن الحاضرة — ولو كان البدوي أكثر قراءة من الحضري ، أو أشد اتفاقاً للقراءة منه ، لما فيه من الجفاء والخلقة ، والإمام شافع فينبغي أن يكون ذا لهن ورعاً ، وكذا تكره إمارة من يكرهه بعض الناس لتقصير في دينه غير ذوى الفضل من الناس ، وإما من يكرهه أكثر الناس أو ذو الفضل ، فتحرم إمامته ، ويكره أن يكون الخصى إماماً راتباً ، وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء ، وولد الزنا . وإما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبتي ، فلا تكره ، ويكره أن يكون العبد إماماً راتباً ، والكراهة في الخصى وما بعده مخصصة بالفرائض والسنن ، وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماماً راتباً فيها ، وتكره إمارة الأغلف — وهو الذى لم يفتن — ومجهول الحال الذى لا يدري هل هو عدل أو فاسق ، ومجهول النسب ، وهو الذى لا يعرف أبوه ، ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها ، لثلاث تدور السفينة ، فلا يتمكنون من ضبط أعمال الإسلام واقتداء من على جبل أبي قبيس بمن في المسجد الحرام ، وتكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء يلقبه على كتفه إن كان في المسجد ، وتفصل الإمام بمحراه ، والجلوس به على هيئته وهو في الصلاة ، وأما إمارة الأعمى فهي جائزة ، ولكن البصير أفضل ، وكذلك يجوز علو المأموم على إمامه ما لم يقصد به التكبر ، والأحرم ، وبطلت به الصلاة ، ولو كان المأموم بسطح المسجد ، وهذا في غير الجمعة ، أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة ، كما تقدم ، وأما علو الإمام على مأمومه فهو مكروه ، إلا أن يكون علو بشئ يسير ، كالشبر والذراع ، أو كان لضرورة ، كتعليم الناس كيفية الصلاة فيجوز ، ويكره اقتداء البالغ بالصبي في الفسل ، ويكره اقتداء المسافر بالمقيم ، وبالعكس ، إلا أن الكراهة في الأول أكد .

(١) الحنفية — قالوا : لا تكره المساواة .

السنة ، وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متاهلين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه ، والصف الأول أفضل من الثاني ، والثاني أفضل من الثالث ، وهكذا ، وينبغي أيضا لمن يسد الفرج أن يكون أهلا للوقوف في الصف الذي به الفرجة ، فليس للمرأة أن تنتقل من مكانها المشروع لسد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه ، أما الصبيان فانهم في مرتبة الرجال إذا كان الصف ناقصا ، فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكمله من الرجال ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وينبغي للقوم إذا قاموا الى الصلاة أن يترأصوا ، ويسدو الفرج ، ويسووا بين منابكهم في الصفوف ، فإذا جاء أحد للصلاة ، فوجد الامام راكعا أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الاحرام فنيما يفتح في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال ، فان تعدد الصبيان جعلوا صفا وحدهم خلف الرجال ، ولا تكمل بهم صفوف الرجال .  
(٢) الحنفية — قالوا : إذا جاء الى الصلاة أحد فوجد الامام راكعا ، فان كان في الصف الأخير فرجة فلا يكبر للاحرام خارج الصف ، بل يحرم فيه ، ولو فاتته الركعة ، ويكره له أن يحرم خارج الصف ، أما إذا لم يكن في الصف الأخير فرجة ، فان كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضا ، وإن لم يكن بها فرج كبر خلف الصفوف ، وله أن يجذب اليه واحدا ممن أمامه في الصف بشرط أن لا يعمل عملا كثيرا مفسدا للصلاة ليكون له صفا جديدا ، فان صلى وحده خلف الصفوف كره وأما إذا دخل المقتدى في الصلاة ، ثم رأى فرجة في الصفوف التي أمامه مما يلي المحراب ، فيندب له أن يمضي لسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد ، فإذا كان المقتدى المنكوف في الصف الثاني ، ورأى الفرجة في الصف الأول جاز له الانتقال اليه ، أما إذا كان في الثالث والفرجة في الأول ، فلا يمضي اليها ولا يسدها ، فان فعل ذلك بطلت صلاته ، لأنه عمل كثير .

الضابطة — قالوا : إذا جاء الى الصلاة فوجد الامام راكعا . وكان في الصف الأخير فرجة جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة ، وأن يمضي الى الفرجة فيسدها ، هو راكع ، أو بعد رفعه من الركوع إذا لم يسجد الامام ، فان لم يدخل الصف قبل سجود الامام ، ولم يجد واحدا يكون معه صفا جديدا بطلت صلاته ، أما إذا كبر خلف الصفوف لا لخوف فوات الركعة ، ولم يدخل الصف الا بعد الرفع من السجود ، فان صلاته تبطل ، وإذا أحرم المقتدى ثم وجد فرجة في الصف الذي أمامه ندب له أن يمضي لسدها ان لم يؤد ذلك الى عمل كثير عرفا ، وألا بطلت صلاته ، أما إذا جاء ليصلي مع الجماعة فلم يجسد فرجة في الصف ، ولا يمكنه أن يقف عن يمين الامام ، فيجب عليه أن يقف رجلا من الصف يقف معه خلف الصف بكلام أو بنحوة ، ويكره له أن يقف بجذبه ، ولو كان عبده ، أو ابنه ، فان صلى ركعة كاملة خلف الصف وهذه بطلت صلاته .

الملكية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الامام في الصلاة ، فاني ظن أنه يحرك الركعة

### إعادة صلاة الجماعة

إذا صلى الظهر أو المغرب أو العشاء وحده أو في جماعة ، ثم وجد جماعة أخرى تصلى ذلك الفرض الذي صلا . فهل له أن يعيده مع هذه الجماعة ؟ في هذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الفطر (١) .

— إذا أخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف أخر الاحرام ندبا حتى يصل إليه ، وإن ظن أن الركعة تفوته إذا أخر الاحرام حتى يصل إلى الصف ندب له الاحرام خارجه إن ظن أنه يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لو مشى إليه بعد الدخول في الصلاة ، وإن لم يظن ذلك أخر الاحرام حتى يدخل في الصف ، ولو فاتته الركعة إلا إذا كان الإمام في الركعة الأخيرة ، فإنه يحرم خراج الصف للمحافظة على ادراك الجماعة ، وإذا مشى في الصلاة لسد الفرجة ، فإنه يرخس له في المشى مقدار صفين ، سوى الذي خرج منه ، والذي دخل فيه فإن تعددت الفرج مشى للاول من جهة المحراب حيث كانت المسافة لا تزيد على مذكر ، وإذا مشى إلى الصف ، فإنه يمشى راكما في الركعة الأولى ، أو قائما في الركعة الثانية ، ولا يمشى وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع : فإن فعل ذلك كره ، ولا تبطل على المعتمد ، وإذا جاء المأموم ولم يجد في الصف فرجة ، فإنه يحرم خارجه ، ويكره له أن يجذب أحدا من الصف ليقف معه ، ولو جذب أحدا كره له أن يوافقه .

الشافعية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام راكما ، وفي الصف فرجة ندب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ، ولو فاتته الركعة ، وأما إذا دخل في الصلاة ، ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من الصفوف جاز له أن يفترق الصفوف حتى يصل إلى الفرجة ، بشرط أن لا يمشى ثلاث خطوات متوالية ، وبشرط أن يكون مشيه في حال قيامه ولا بطلت صلاته ، وإنما يمشى في الصلاة لسد الفرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة ، أما إذا حدثت الفرجة بعد دخوله في الصلاة ، فليس له أن يفترق الصفوف ، وأما إذا جاء إلى الصلاة ، ولم يجد فرجة في الصف ، فإنه يحرم خارجه ، ويسن له بعد إتمامه أن يجذب في حال قيامه رجلا من الأحرار يربو أن يوافقه في القيام معه ، بشرط أن يكون الصف المجذب منه أكثر من اثنين ، والا فلا يسن الجذب .

(١) الشافعية — قالوا : تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقا ، سواء صلى الأولى منفردا أو بجماعة ، بشرط أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة ، وأن ينوي إعادة الصلاة المفروضة ، وأن تقع الثانية في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح ، وأن يعيدها الإمام مع من يرى جواز أعادتها وتندبها ، وأن تكون الأولى مكتوبة أو نفلا تسن فيه الجماعة ، وأن تعاد مرة واحدة على الراجح ، وأن تكون غير صلاة الجنائز ، وأن تكون الثانية صحيحة ، وإن لم تكن عن التقضاء ، وأن لا ينفرد وقت الاحرام بالصلاة الثانية عن الصف ، مع إمكان دخوله فيه ، فإن انفرد فلا تصح الأعادة ، أما إذا انفرد بعد إتمامه ، فلها تصح ، وأن تكون للصلاة الثانية من تسليم لصدائز ، وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها ، فإن كان



• • • • •

• عاريا فلا يعيدها في غير ظلام ، فان فقد شرط من هذه الشروط لم تصح الاعادة .

الحنابلة - قالوا : يسن لمن صلى الفرض منفردا أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة ، وهو في المسجد ، سواء كان وقت الاعادة وقت نهى أو لا ، وسواء كان الذي يعيد معه هو الامام الراغب أو غيره ، أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة ، فإن كان الوقت وقت نهى حرمت عليه الاعادة ، ولم تصح ، سواء قصد بدخوله المسجد لتحصيل الجماعة أو لا ، أما إذا لم يكن الوقت وقت نهى وقصد المسجد للاعادة ، فلا يسن له الاعادة ، وإن لم يقصد ذلك كانت الاعادة مستنونة ، وهذا كله في غير المغرب ، أما المغرب فلا تسن اعادته مطلقا ، ومن أعاد الصلاة ففرضه الأولى ، والثانية نافلة ، فينبو بها معادة أو نافلة .

الملكية - قالوا : من أدى الصلاة وحده أو صلاها اماما لصبي ينسب له أن يعيدها مادام الوقت باقيا في جماعة أخرى متعسدة بدونه بأن تكون مركبة من اثنين سواء ، ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون اماما راتبا ، فيعيد معه ، ويستثنى من الصلاة التي تعاد المغرب والمشاء بعد الوتر فتحرم اعادتهما لتحصيل فضل الجماعة ، ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة ، وهي : مسجد مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس فلا ينسب له اعادتها جماعة خارجها ، وينسب اعادتها جماعة فيها ، وإذا أعاد المصلي منفردا صلاته لتحصيل فضل الجماعة تمن أن يكون مأموما ، ولا يصح أن يكون اماما لمن لم يصل هذه الصلاة ، كما تقدم وينبى المعيد الفرض ، مفوض الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين ، فإذا نوى النفل بالصلاة المعادة ، ثم تبين بطلان الأولى ، فلا تجزئة الثانية ، وأما من أدى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى ، إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ، ثم دخل أحداهما فینسب له اعادتها به جماعا لا فرادى •

الحنفية - قالوا : إذا صلى منفردا ، ثم أعاد صلاته مع امام جماعة جائز له ذلك لو كانت صلاته الثانية نفلا ، وإنما تجوز إذا كان امامه يصلى فرسا لا نفلا ، لأن صلاة النافلة بخلاف الفرض غير مكروهة ، وإنما المكروه صلاة نفل خلف نفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة ، كما تقدم ، فإن صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم كره أن كانوا أكثر من ثلاثة إلا فلا يكره إذا أعادوها بغير أذان ، فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقا ، ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا أعطيت حكم الصلاة النافلة في الأوقات المكروهة ، فلا تجوز إعادة صلاة العصر ، لأن النفل ممنوع بعد العصر ، وإذا شرع في صلاته منفردا أو كانت الصلاة أداء لا قضاء ولا مندورة ولا نافلة ، ثم أقيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمه وأحدة ليهرك فضل الجماعة ، وهذا إذا لم يسجد ، أما إعادة الصلاة لضلل فيها يكره واجب ونجوه ، فسبأته يبيانه في قضاء الفوائت ، بعيدا عنه ، فلا يكره ولا يكره تجريرا ، كما لا يكره مطلقا تكرار الجماعة في مسجد الحطة بلا أذان واقسمة •

### تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكراه تكرار الجماعة في المسجد الواحد بأن يصلى فيه جماعة بعد أخرى ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق ، وهى ما ليس لها امام وجماعة معينون ، أما مساجد المحلة — وهى ما لها امام وجماعة معينون — فلا يكره تكرار الجماعة فيها أيضا ان كانت على غير الهيئة الأولى ، فلو صليت الأولى في المحراب والثانية صليت بعيدا بعد ذلك فلا يكره ، والاكره تحريما .

الحنابلة — قالوا : اذا كان الامام الراتب يصلى بجماعة فيحرم على غيره أن يصلى بجماعة أخرى وقت صلاته ، كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الامام الراتب ، بل لا تصح صلاة جماعة غير الامام الراتب في كلتا المالتين ، ومجمل ذلك اذا كان بغير اذن الامام الراتب ، أما اذا كان بأذنه ، فلا تحرم ، كما لا تحرم صلاة غيره اذا تأخر الامام الراتب لعذر أو ظن عدم حضوره ، أو ظن حضوره ، ولكن كان الإمام لا يكره أن يصلى غيره في حال غيبته ، ففي هذه الأحوال لا تكره امامة غيره ، وأما امامة غير الراتب بعد اتمام صلاته فمأثورة من غير كراهة الا في المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، فان إعادة الجماعة فيهما مكروهة ألا لعذر ، كمن نام عن صلاة الامام الراتب بالحرمين فله أن يصلى جماعة بعد ذلك بلا كراهة ، ويكره للامام أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة بأن ينوي بالثانية فائتة ، وبالأولى فرض الوقت مثلا .

الشافعية — قالوا : يكره إقامة الجماعة في مسجد بغير اذن امامه الراتب مطلقا تبينه أو بعده أو معه الا اذا كان المسجد مطروقا أو ليس له امام راتب ، أو له وضاق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت ، والا فلا كراهة .

المالكية — قالوا : يكره تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الامام الراتب في كل مسجد أو موضع جرت العادة بل اجتماع الناس للصلاة فيه ، وله امام راتب ، ولو اذن الامام في ذلك ، وكذلك تكره إقامة الجماعة قبل الامام الراتب اذا صلى في وقت المتأخر له ، والا فلا كراهة ، وأما إقامة جماعة مع جماعة الامام الراتب فهي محرمة ، والقاعدة عندهم أنه متى أقيمت الصلاة للامام الراتب فلا يجوز أن تصلى صلاة أخرى فرضا أو نفلا ، لا جماعة ولا فرادى ، ويتمتع على من في المسجد الدخول مع الامام اذا كان لم يصلى هذه الصلاة القائمة أو صلاها منفردا ، أما اذا كان قد صلاها جماعة فيتمتع عليه الخروج من المسجد لئلا يطلع على الامام ، واذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الامام أن يصليه ، وكان عليه الظهور وأقيمت صلاة العصر للراتب فانه يتابع الامام في الصورة فقط ، وينوى الظهور وهو منفرد فيها ، وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد ، واذا وجد بمسجد أئمة متعددة مرتبون ، فان صلوا في وقت واحد حرم لما فيه من (التشويش) .

### ما تدرك به الجماعة ، والجماعة في البيت

تدرك الجماعة إذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام ، فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ، ولو لم يقعد معه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، والشافعية ، إلا أن الشافعية استثنوا من ذلك صلاة الجماعة فيقالوا : أنها لا تدرك إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام ، كما تقدم في « الجمعة » ، أما المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

هذا ، ولا فرق في أدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ، ولكنها في المسجد أفضل إلا للنساء .

### إذا فات المتأخر بعض الركعات أو كلها

من لا يدرك إمامه في جميع صلاته لا يخلو حله عن أمرين : أحدهما : أن يفوته ركعة من ركعات الصلاة أو أكثر بسبب عذر أو زحمة ونحوها ، بعد الدخول في الصلاة ، ثانيهما : أن يفوته شيء من ذلك قبل الدخول فيها مع الإمام ، كان يدرك الإمام في الركعة الثانية

وإذا ترتبوا بأن يصل أحدهم ، فإذا انتهى صلى الآخر ، وهكذا فهو مكروه على الراعي وأما المساجد أو المواضع التي ليس لها إمام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلي جماعة جماعة ، ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة ، وهكذا .

(١) المالكية - قالوا : تدرك الجماعة ، وفصلها السوارد في الحديث السابق بإدراك ركعة كاملة مع الإمام بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه منه ، وإن لم يلمس في الركوع إلا بعد رفع الإمام ، ثم يدرك السجدة أيضا مع الإمام ، ومتى أدرك الركعة على هذا النحو حصل له الفضل ، وثبت له أحكام الاقتداء ، فلا يصح أن يكون إماما في هذه الصلاة ولا يعيدها في جماعة أخرى ، ويلزمه أن يسجد لسبب الإمام قبلها كان أو بعدها ، ويسلم على الإمام ، وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم ، أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لمعذر ، كزحمة ونحوها مما تقدم ، فلا يحصل له فضل الجماعة ، ولا يثبت له أحكام الاقتداء فيصيح أن يكون إماما في هذه الصلاة ، ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لأدراك فضل الجماعة ، ولا يسلم على الإمام ، ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك ، وإنما قالوا : إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على أدراك ركعة كاملة ، لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك ، فمن أدرك التشهد فقطع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر ، وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله عليه السلام : صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم ويهدم بسبعة وعشرين درجة ، وهذا هو الحديث السابق .

أو الثالثة أو الأخيرة ، وفي كل هذا تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الصنفية - قالوا : ان الأول يسمى لاحقا ، والثاني يسمى مسبوqa ، فاللاحق هو من دخل الصلاة مع الامام ، ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر ، كرحام ، والمسبوق هو من سبقه امامه بكل الركعات أو بعضها ، وحكم اللاحق كحكم المؤتم حقيقة فيما فاتته ، فلا تنقطع تبعيته للامام ، فلا يقرأ في قضاء ما فاتته من الركعات ، ولا يسجد للسهو فيما يسهو فيه حال قضائه ، لأنه لا سجود على المأموم فيما يسهو فيه خلف امامه ، ولا يتغير فرضه اربعا بنية الإقامة ان كان مسافرا ، وكيفية قضاء ما فاتته ان يقضيه في أثناء صلاة الامام ثم يتابعه فيما بقي ان أدركه ، فان لم يدركه مضى في صلاته الى النهاية ، ولا يقرأ شيئا في قيامه حال القضاء ، لأنه معتبر خلف الامام ، واذا كان على الامام سجود سهو فلا يأتي به اللاحق الا بعد قضاء ما فاتته ، وقد يكون اللاحق مسبوqa بأن يدخل مع الامام في الركعة الثانية ثم تقوم ركعة أو أكثر وهو خلف الامام ، وفي هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد ان يفرغ من قضاء ما فاتته بعد دخوله مع الامام ، وعليه القراءة في قضاء ما سبق به ، فاللاحق اذا كان مسبوqa عليه ان يقضى ما فاتته بعد دخوله في الصلاة بدون قراءة ثم يتابع الامام فيما بقي من الصلاة ان أدركه فيها ثم يقضى ما سبق به بقراءة فلن كان على الامام سجود سهو في هذه الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به فلن قضى ما سبق به قبل ان يقضى ما فاتته صحت صلاته مع الاسم لترك الترتيب المشروع . أما المسبوق فله أحكام كثيرة : منها أنه ان أدرك الامام في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام ، وان أدركه في صلاة ركعة جهرية لا يأتي به على الصحيح مع الامام ، وانما يأتي به عند قضاء ما فاتته وحينئذ يتعمد ، ويسمى للقراءة كالمفرد . فان أدرك الامام وهو راكع أو ساجد تحرى ، فان غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من ركوعه أو سجوده أتى به والا فلا ، وان أدركه في القعود لا يأتي بالثناء ، بل يكبر ويقعد معه مباشرة ، ومنها أنه يكره تحريما أن يسلم المسبوق لقضاء ما فاتته قبل سلام امامه اذا قعد قدر التشهد ، الا في مواضع : الأول : اذا خلف للمسبوق الماسح زوال مته اذا انتظر سلام الامام ، الثاني : اذا خلف خروج الوقت وكان صاحب عذر ، لأنه اذا انتظره في هذه الحالة ينتقض وضوءه ، الثالث : اذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر اذا انتظر سلام الامام ، الرابع : اذا خاف المسبوق دخول وقت العصر في العيدين أو خاف طلوع الشمس اذا انتظر سلام الامام ، الخامس : اذا غاف المسبوق ان يتسبقه الحدث ، السادس : اذا خاف أن يمر الناس بين يديه اذا انتظر سلام الامام ، فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم امامه ، ويقضى ما فاتته متى كان الامام قد قعد قدر التشهد ، وأما اذا قام قبل أن يتم الامام القعود بقدر التشهد ، فان صلاة المسبوق تبطل ، وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة امامه في سلامه عند وجود عذر من هذه الأغذار فكذلك أدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر ، فان لم يوجد عذر وجب على المأموم أن يتابع امامه في السلام ان كان قد أتم التشهد ، فان سلم امامه ، قبل ذلك لا .

يسلم معه ، بل يتم تشهد ثم يسلم ، فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ، ثم سلم قبله صحت صلاته مع الكراهة أن كانت بغير عذر من تلك الأعذار ، والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده ، فإن سلم قبله كان الحكم ما تقدم ، وإن سلم بعده فقد ترك الأفضل ، وكذلك المتابعة في تكبير الاحرام ، فإن المقارنة فيها أفضل ، أما أن يكبر قبله فلا تصح صلاته ، وإن كبر بعده فقد فاته ادراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام ، ومنها أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة ، وآخرها بالنسبة للتشهد ، فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين ، وقضى في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة ، لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقراءة ، ويتعد على رأس الأولى منهما ويتشهد ، لأنها الثانية بالنسبة له ، فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات ، ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ، ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ، ولا يتشهد ، ثم يقوم لقضاء الأخيرة وهو مخير في القراءة فيها وعدمها ، والقراءة أفضل ، ولو أدرك ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ، ويتشهد ، فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته ، ومنها أنه في حكم المنفرد فيها يقضيه إلا في مواضع أربع : أحدها : أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ، ولا أن يقتدى به غيره ، فلو اقتدى بمسبوق فسدت صلاة المقتدى دون الإمام ، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته ، ثانيها : أنه لو كبر فلما لاستئناف صلاة جديدة من أولها وقطع الصلاة الأولى تصح ، بخلاف المنفرد ، ثالثها : أنه لو سها الإمام قبل أن يدخل المسبوق معه في الصلاة ثم قام لقضاء ما فات ، فرأى الإمام يسجد للسهو ، فإنه يجب أن يعود ويسجد معه لذلك ما لم يقيد الركعة التي تليها بقضاءها بسجدة ، فلو لم يمد حتى أتم الإمام سجود السهو مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها ، بخلاف المنفرد ، فإنه لا يلزم بسهو غيره ، رابعها : أن يتذكر الإمام سجدة تلاوة فيعود إلى قضائها ، وقد قام المأموم لقضاء ما سبق به ، فإنه في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود إلى متابعة إمامه في قضاء سجدة تلاوة ، لأن المتابعة في هذه الحالة فرض ، فإن عاد الإمام إلى قضاء سجدة التلاوة رفع للعمدة الأخيرة نصارت أعادتها فرضاً ، والمتابعة فيها فرض ، فلو لم يتابعه بطلت صلاته ، وهذا إذا لم يقيد المسبوق بما قام له بسجدة ، فإن قيده بسجدة فسدت صلاته ، سواء عاد إلى متابعة إمامه أو لم يعد ، وكذا الحكم فيما إذا ترك الإمام سجدة سليمة ، أما إذا لم يعد الإمام إلى سجود التلاوة ، فإن صلاته وصلاة المسبوق صحيحة .

الملكية - قالوا : المقتدى أن فاتته ركعة أو أكثر قبل الدخول مع الإمام فهو مسبوق ، وحكمه أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام الإمام ما فاتته من الصلاة ، إلا أنه يكون بالنسبة للقول قاضياً ، وبالنسبة للفعل بانياً ، ومعنى كونه قاضياً أن يجعل ما فاتته أولاً صلاته ، فيأتي به على الهيئة التي فاتت عليها بالنسبة للقراءة فيأتي بالفاتحة وسورة أو

« بالفاتحة فقط سرا أو جهرا على حسب ما فاتته ، ومعنى كونه بانيا أن يجعل ما أدركه أول صلاته ، وما فاتته آخر صلاته ، ولايضاح ذلك نقول : دخل المأموم مع الإمام في الركعة الرابعة من العشاء وفاتته ثلاث ركعات قبل الدخول ، فإذا سلم الإمام يقوم المأموم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة وسورة جهرا ، لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ، ثم يجلس على رأسها للتشهد ، لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرا ، لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة ، ولا يجلس للتشهد على رأسها ، لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس ، ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرا ، لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ويجلس على رأسها للتشهد ، لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم ، ومن القول الذي يكون قاضيا فيه القنوت ، فإذا دخل مع الإمام في ثانية الصبح يقنت فيها تبعاً لأجابه ، فإذا سلم الإمام قام بركعة القضاء ولا يقنت فيها ، لأنها أولى بالنسبة للقنوت ، ولا قنوت في أولى الصبح ، فالقول الذي يكون قاضيا فيه هو القراءة والقنوت ، ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو ، فإن كان قبلياً سجد مع الإمام قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعداً أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه ، والسبوق يقوم بالقضاء بتكبير أن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة ، والأفلا يكبر حال القيام ، بل يقوم ساكناً ، وأما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر ، كرحمة أو نماس لا ينقص القضاء ، فله ثلاث أحوال : الأولى أن يفوته ركوع أو رفع منه ، الثانية — أن تفوته سجدة أو السجدة ، الثالثة : أن تفوته ركعة أو أكثر فالمالة الأولى أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام ، فاما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيره ، فإن كانت الركعة الأولى تبع الإمام فيما هو فيه من الصلاة ، وألغى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ، ولعدم عقد الركعة مع الإمام في حالة فوات الرفع معه ببناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألتاها ، وإن كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى ، فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أو يسجد مع الإمام ولو سجدة واحدة فعل ما فاتته ليدرك الإمام ، ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح ، وإن تخلف ظنه ، كان كأن بمجرد ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية ، فإنه يلغى ما فعله ، ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويقضى ركعة بعد سلامه ، وإن لم يظن أدراك شيء من السجود مع الإمام التي هذه الركعة ، ويقضى ركعة بعد سلام الإمام ، فإن خالف ما أمر به ، وأتى بما فاتته ، فإن أدرك مع الإمام شيئاً من السجود صحت صلاته وحسبت له الركعة ، والا بطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاتته من طلب امامه ، والحالة الثانية : أن يفوته سجدة أو سجدتان ، وحكم ذلك أن المأموم إما أن يظن أنه يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية أو لا ، ففي الحالة الأولى يفعل ما فاتته ، ويلحق بالإمام ويحسب له الركعة ، وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ، ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويباتي بركعة بعد سلام الإمام ، ولا يسجد عليه بعد السلام لتفاداة الركعة التي ألتاها ، لأن الأصل

== يجعل مثل ذلك عنه، الحالة الثالثة : أو تقوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام ، وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانياً في الأفعال على ما تقدم ، وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ، وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانياً في الأفعال على ما تقدم ، وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ، ثم يفوته ركعة أيضاً أو أكثر بعد الدخول لزممة ونحوها ، مثال ذلك أن يدخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية الرباعية ، فيدرك معه الثانية والثالثة ، وتقوته الرابعة فقد فاتته الآن ركعتان ، أحدهما قبل الدخول مع الإمام والثانية بعد الدخول معه ، وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام ، فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا ، ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها ، لأنها أخيرة الإمام ، ثم يقوم فيأتي بركعة بذل الأولى ، ويقرا فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ويجهر أن كانت الصلاة جهرية ، ويجلس عليها ، لأنها أخيرة هو ثم يسلم .

الخطأية — قالوا : من اقتدى بالإمام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها ، فهو في الحالتين مسبوق ، فمن دخل مع إمامه من أول صلاته وتخلف عنه بركن بعض ركعة أو نوم لا ينفذ الوضوء وجب عليه أن يأتي بما فاتته متى زال عذره إذا لم يخش فوت الركعة التالية بعدم أدراك ركوعها مع الإمام ، وصارت الركعة معتدا بها ، فإن خشي فوت الركعة التالية مع الإمام عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه ولغت الركعة ، ووجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام على صفتها وإن تخلف عن إمامه بركعة فأكثر لعذر من الأعذار السابقة تابعة ، وقضى ما تخلف به عن إمامه بعد فراغه على صفة ، ومعنى قضاء ما فاتته على صفة ، أنه لو كان ما فاتته الركعة الأولى أتى عند قضائها بما يطلب فعله فيها من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثانية قرأ سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط ، وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ثم تخلف عن السجود معه لعذر وزال عذره بعد رفع إمامه من ركوع الثانية ، تابع إمامه في سجود الثانية وتمت له بذلك ركعة ملققة من ركوع الأولى وسجود الثانية ويقضى ما فاتته بعد سلام إمامه على صفة ، كما تقدم ، وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته ، أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فاتته بعد فراغ إمامه من الصلاة ، ويكون ما يقضيه أول صلاته ، وما آداه مع إمامه آخر صلاته ، فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه ، فيستفتح ويتعوذ ويقرا الفاتحة وسورة في أولاهما ، ويقرا الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت ، وبغير في الخبر أن كانت الصلاة جهرية غير جمعة ، فإنه لا يجوز فيها ، ويجب على المسبوق أن يسلم للقضاء قبل تسليمه الإمام الثانية فإن قام فيها بلا عذر ببيع المفارقة وجب عليه أن يعود .

= ليقوم بعدها ، والا انقلبت صلاته نفلا ، ووجببت عليه إعادة الفرض الذي صلاه مع الامام ، وانما يكون ما يقتضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد ، أما التشهد فانه اذا أدرك امامه في ركعة من رباعية ، أو من المغرب فانه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى فلا يغير هيئة الصلاة ، وينبئ للمسبوق أن يتورك في تشهد امامه الأخير اذا كانت الصلاة مغربا أو رباعية تبعا لامامه ، واذا سلم المسبوق مع امامه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته ، وكذا يسجد للسهو ان سها فيما يصله مع الامام ، وفيما انفرد بقضائه ، ولو شارك الامام في سجوده لسهوه ، واذا سها الامام ولم يسجد لسهوه وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء ما فاتته ، ويعتبر المسبوق مدركا للجماعة متى أدرك تكبيرة الاحرام قبل سلام الامام التسليمية الأولى ، ولا يكون المسبوق مدركا للركعة الا اذا أدرك ركوعها مع الامام ، ولو لم يطمئن معه ، وعليه أن يطمئن وحده ، ثم يتابعه .

الشافعية - قالوا : ينقسم المقتدى الى قسمين : مسبوق ، وموافق ، فالمسبوق هو الذي لم يدرك مع الامام زمنا يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ، ولو أدرك الركعة الأولى ، والموافق هو الذي أدرك مع الامام بعد احرامه وقبل ركوع امامه زمنا يسع الفاتحة ، ولو في آخر ركعة من الصلاة ، فالعبرة في السبق وعدمه بادراك الزمن الذي يسع قراءة الفاتحة بعد احرامه وقبل ركوع الامام وعدم ادراكه ، ولكل حكم ، أما المسبوق فله ثلاثة أحوال ، الحالة الأولى : أن يدخل مع الامام وهو راكع ، الحالة الثانية : أن يدخل مع الامام وهو قائم ولكنه بمجرد احرامه ركع مع الامام ، الحالة الثالثة : أن يدخل مع الامام وهو قائم ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة ، وحكم المأموم في الطالبين الأولين أنه يجب عليه الركوع مع الامام ، وتسقط عنه قراءة الفاتحة ، وتحسب له الركعة ان اطمأن مع الامام يقينا في الركوع ، والا فلا يعتد بها ، ويأتي بركعة بدلها بعد سلام الامام ، وفي الحالة الثالثة يجب عليه أن يستقل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الامام ، ويسقط عنه بقية الفاتحة ، ويندب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ ، فان اشتغل بشيء منهما وجب عليه أن يستمر قائما بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذي صرفه في دعاء الاستفتاح أو التعوذ ، ثم ان اطمأن مع الامام في الركوع يقينا حسبت له الركعة والا فلا ، وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة ، الا اذا استمر في القراءة الواجبة عليه حتى هوى الامام للسجود ، فحينئذ تجب عليه نية المفارقة ، والا باطلت صلاته لتأخره عن امامه بركعتين فطويل بلا عذر ، وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه في بحث « المتابعة » ، ثم ان كلا من المسبوق والموافق باطنى المتقدم تد يكون مسبوقا ، بمعنى أنه فاتته بعض ركعات الصلاة مع الاحكام ، وبحكم هذا أن أول صلاة المأموم في هذه الحالة هو ما أدركه مع الامام ، فهو أدرك مع الاحكام الركعة الثانية ، ثم قسام للثلاثين بما فاتته تحسب له الركعة التي أدركها مع الامام الأولى ، وان كانت ثانية بالترتبة .



## الاستخلاف في الصلاة

تعريفه - وحكمة مشروعته

الاستخلاف في اصلاح الفقهاء هو أن ينيب امام الصلاة أو أحد المأمومين رجلاً صالحاً للإمامة ليكمل بهم الصلاة بدل امامهم لسبب من الأسباب الآتية ، مثال ذلك أن يصلى الامام بجماعة ركعة أو ركعتين أو أقل أو أكثر ثم يعرض له في الصلاة مانع يمنعه من اتمام الصلاة بهم ، كمرض فجائى أو سبق حدث أو غير ذلك من الموانع ، ففى هذه الحالة يصح أن يختار الامام رجلاً من المصلين خلفه أو من غيرهم من الموجودين ويوقفه اماماً ليكمل ما بقى من الصلاة بالمأمومين ، فان لم يفل ذلك فالمأمومين أن يختاروا واحداً منهم وينبوه بدل هذا الامام بدون أن يتكلموا أو يتحولوا عن القبلة ، كما ستعرفه ، ولعل قائل يقول : لماذا كل هذا ، أليس من السهل المقول أنه اذا عرض مانع يمنع الامام من المضي في صلاته تبطل ، ويأتى غيره من الصالحين للإمامة ويصلى بالجماعة ، والجواب : ان الصلاة لها حرمة عظيمة في نظر الشريعة الاسلامية ، فمتى شرع الانسان في الصلاة ووقف ينساجى ربه خاضعاً خاشعاً ، فانه يبنى له أن يحتفظ بموقفه هذا حتى يفرغ منه ، فاذا سها عن فعله لزمه أن يأتي به ويجبره بالسجود ، وأذا عرض للإمام ما يبطل صلاة الجماعة خرج من الصلاة واستخلف غيره ليكملها ، والغرض من كل هذا تأدية الصلاة كاملة بعد الشروع فيها ، لأنها عمل من الأعمال الملزمة في نظر الشريعة الاسلامية التي لا يبنى التساؤل في أمره على كل حال .

## مسبب الاستخلاف

أما سبب الاستخلاف ففيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= للإمام فيسن له أن يقنت في الركعة التي يأتي بها ، لأنها ثانية له ، وإن كان قد قنت في التي أداها مع الامام متابعة له ، وينبئ للمسبق الذي لم يتحمل عنه الامام الفاتحة أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة ، فمثلاً اذا أدرك الامام في ثالثة الظهر ، ثم فعل ما قلته بعد فراغه ، يسن له أن يأتي بآية أو سورة بعد الفاتحة فيها ، لئلا تخلو صلاته من سورة .

(١) الضمنية - قالوا : سبب الاستخلاف هو أن يحدث الامام في الصلاة بدون اختيار ، فيخرج منه ريح أو يسيل منه دم أو نحو ذلك من النجاسات التي تخرج من بدن الانسان وهو يصلى ، أما اذا أصابته نجاسة تمنع من الاستمرار في الصلاة ، أو كشفت عورته بمقدار ركن من أركان الصلاة ونحو ذلك ، فإن صلاته تفسد وتفسد معها صلاة المأمومين ، فلا يصح الاستخلاف في هذه الحالة ، كما لا يصح الاستخلاف اذا ضحك الامام قهقهة أو جن أو أهوى عليه أو غير ذلك مما يأتي في شروط الاستخلاف ، ويجوز الاستخلاف اذا عجز عن قراءة القدر المفروض ، أما اذا عجز عن الركوع أو السجود بسبب حصر البول أو التلصص فانه لا يستخلف اذا أمكنه أن يعلى قاعداً ، وعلى المأمومين في =

هذه الحالة أن يتموا صلاتهم خلفه قياماً ، وهذا هو رأى الإمام أبى حنيفة ، ولا يصح الاختلاف إذا خلف حصول ضرر أو ضياع مال ، بل يقطع الصلاة ، ويبتدئ المقتدون به الصلاة من أولها بحسب ما يتاح لهم .

المالكية — قالوا : أسباب الاختلاف ثلاثة أمور ، الأمر الأول : أن يخلف الإمام وهو في صلاته على مال ، سواء كان ماله أو مال غيره ، وفي هذه الحالة يجب عليه قطع الصلاة لانقضاء ذلك المال ، ويندب له أن يستخلف اماماً غيره ، على أنه يشترط لقطع الصلاة بسبب الخوف على المال أن يترتب على ضياعه أو تلفه هلاك صاحبه أو حصول ضرر شديد له وفي هذه الحالة يجب على الإمام أن يقطع الصلاة مطلقاً ، سواء كان المال قليلاً أو كثيراً ، وسواء اتسع الوقت لأدراك الصلاة بعد ذلك أو لم يتسع ، أما إذا لم يخف ضياعه ، ولكنه لم يطمئن لتركه بدون حراسة فانه في هذه الحالة يصح له أن يقطع الصلاة بشرطين ، الشرط الأول : أن يكون الوقت متسعاً بحيث يمكنه أن يؤدي الصلاة التي قطعها قبل فروع الوقت ، الشرط الثاني : أن يكون المال كثيراً — والمال الكثير هنا هو ما كان له قيمة وشأن عند صاحبه — فإذا فقد شرط من هذين الشرطين في هذه الحالة فانه لا يصح له قطع الصلاة ، ومثل الخوف على المال الخوف على نفس من الهلاك والتلف ، فإذا خاف على أسمى الاصطدام بسيارة أو الوقوع في حفرة عميقة يضره الوقوع فيها فانه في هذه الحالة يجب عليه قطع الصلاة لانقضاءه .

والحاصل أن الخوف على المال أو النفس بالشرائط المذكورة يجعل قطع الصلاة فرضاً على الإمام ، ويندب له أن يستخلف من يكمل بهم الصلاة ، وعرفت أن الحنفية قالوا : أن الخوف على مثل هذا يوجب قطع الصلاة ، ولكن لا يجوز له حال الخوف أن يستخلف ، بل ينبغي صلاته وصلاة من خلفه ، وللمأمومين أن يقيموا امامين يصلى كل امام بفريق « وإذا أقام الإمام خليفة عنه ، وأقام المقتدون اماماً ثانياً ، وصلى كل فرقة خلف واحد منهما ، فإن الصلاة تصح ، ولكن إذا أقام الإمام خليفة حرم على المأمومين أن يقيموا غيره ، وإن كانت تصح الصلاة خلف من أقاموه .

هذا كله في غير صلاة الجمعة ، أما إذا وقع ذلك وهو يصلى الجمعة اماماً ، فإذا لم يستخلف في الجمعة وصلوها فرادى فانها تبطل لاشتراط الجماعة فيها ، وإذا استخلف الإمام واحداً واستخلف المقتدون واحداً فإن الجمعة تصح خلف من استخلفه الإمام ، وتبطل خلف غيره ، فإن لم يستخلف الإمام واحداً ، واستخلف المقتدون اثنين فإن الجمعة تصح لمن سبق منهما ، فإن تساوى في السلام بطلت صلاة الجمعة ، وعليهم أن يقيموا جماعة ثانياً ، إن كان الوقت باقياً ، والا وصلوها ظهراً ، وقد خالف الحنفية في ذلك كله فقالوا : إن لم يستخلف الإمام وصلوها فرادى بطلت صلاتهم ، سواء في الجمعة أو في غيرها ، وكذلك إذا استخلف الإمام واحداً واستخلف المقتدون واحداً ، بطلت الصلاة خلف من استخلفه .

## حكم الاستخلاف في الصلاة

اختلفت المذاهب الأربعة في حكم الاستخلاف ، فانظر كل مذهب تحت الخط (١) .

المقتدون ، وإذا لم يستخلف الإمام ولا مقتدون ، وتقدم واحد من المصلين وأثم بهم الصلاة ، فإنها تصح .

الشافعية — قالوا : سبب الاستخلاف خروج الإمام عن الإمامة بطرو حدث ، سواء كان الحدث عمدا أو قهرا عنه ، أو تبين له أنه كان محدثا قبل شروعه في الصلاة ، وهذا السبب عندهم ليس ضروريا ، بل للإمام أن يستخلف غيره ، ولو بدون سبب ، وإذا قدم الإمام واحدا وقدم المقتدون واحدا ، فإن الصلاة تصح خلف كل منهما ، ولكن الأولى بالإمامة من قدمه المقتدون لا من قدمه الإمام ، إلا إذا كان أماما راتباً ، فإن الأولى بالإمامة من قدمه الإمام الراتب ، وإذا قدم الإمام واحدا ، وتقدم واحد آخر بدون أن يقدمه أحد فإن الصلاة تصح خلف كل منهما ، ولكن الأولى بالإمامة من قدمه الإمام ، سواء كان راتباً أو غير راتب ، ولا يخفى أن الشافعية قد خالفوا الحنفية والمالكية في هذه الأحكام .

الحنابلة — قالوا : سبب الاستخلاف هو أن يحصل للإمام مرض شديد يعثمه من اتمام الصلاة ومنه ما إذا عجز عن ركن قولي ، كقراءة الفاتحة ، أو واجب قولي ، كتسبيحات الركوع والسجود ، فإن حصل له عذر كهذا فإنه يجوز له أن يستخلف واحداً بدله ، ولو لم يكن من المقتدين ليطم بهم الصلاة ، وليس من الأعذار عندهم سبق الحدث ، فإذا انتقض وضوء الإمام أثناء صلاته بطلت صلاته وصلاة من خلفه ، ولا يجوز له الاستخلاف ، وإذا حصل للإمام عذر يبيح الاستخلاف ولم يستخلف جاز للمقتدين أن يستخلفوا واحداً ليطم بهم الصلاة ، كما يجوز لهم أن يتموها فرادى بدون إمام ، وإذا استخلف القوم واحداً واستخلف الإمام واحداً آخر فالصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، كما يقول الحنفية .

(١) الحنفية — قالوا : إن الاستخلاف أفضل ، بحيث لو لم يستخلف الإمام أو المقتدون ، ولم يتقدم واحد منهم بدون استخلاف فإن الصلاة تبطل ، ويبيدونها من أولها مع مخالفة الأفضل ، بشرط أن يكون الوقت متسعاً لأداء الصلاة فيه ، أما إذا ضاق الوقت فإن الاستخلاف يكون واجباً ، ولا فرق عندهم في ذلك بين الجمعة وغيرها ، وإذا استخلف الإمام واحداً ، واستخلف المقتدون واحداً آخر ، فإن الصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، وإذا تقدم واحد من المقتدين بدون استخلاف وأثم بهم الصلاة فإنها تصح ، أما إذا لم يستخلف الإمام أو القوم : أو يتقدم واحد بدون استخلاف وصلوا وبعدهم فرادى ، فإن صلاتهم تبطل .

الحنابلة — قالوا : حكم الاستخلاف الجواز ، فيجوز عند حصول سبب من الأسباب للتقدم بيانه أن يستخلف الإمام واحداً من المقتدين به أو من غيرهم ليكمل بهم الصلاة .

« وإذا استخلف الإمام واحدا واستخلف المقتدون غيره ، فإن الصلاة لا تصح إلا خلفا من استخلفه الإمام ، كما يقول الحنفية ، على أنهم قالوا : يجوز للمقتدين أن يتصوا صلاتهم فرادى بدون استخلاف خلافا للحنفية ، كما هو موضح في مذهبهم ، ولذا لم يشترط الحنابلة أن يكون الوقت متسما ، لأنهم يبيحون للمقتدين أن يكملوا صلاتهم وحدهم بدون امام في مثل هذه الحالة ، وكذا لم يفرقوا بين صلاة مثل هذه الحالة ، وكذا لم يفرقوا بين صلاة الجمعة وحدهم بدون امام » .

المالكية - قالوا : حكم الاستخلاف للندب ، لأنه قد عرفت في تفصيل مذهبهم أنه يجوز للمقتدين أن يتموا صلاتهم فرادى إذا لم يستخلف الإمام ، أو لم يستخلفوا هم واحدا ، بشرط أن لا يكونوا في صلاة الجمعة ، أما الجمعة ، فتبطل إذا صلحوا فرادى ، وعليهم إعادتها جمعة أن كان الوقت متسما ، ولم يستخلفوا ، كما تقدم تفصيله في مذهبهم قريبا ، على أنهم لم يصرحوا بكون الاستخلاف واجبا في صلاة الجمعة ، كما قال الشافعية ، بل ظاهر مذهبهم أن حكم الاستخلاف للندب على أى حال ، فيكره للإمام والمأمومين أن لا يستخلفوا » .

الشافعية - قالوا : حكم الاستخلاف للندب ، بشرط أن يكون الخليفة صالحا لإمامة هذه الصلاة إلا في الجمعة ، فإن الاستخلاف فيها واجب في الركعة الأولى ، فإذا طرأ عذر على الإمام في الركعة الأولى فإنه يجب عليه أن يستخلف عنه من يتم الصلاة ، أما إذا صلى بهم ركعة كاملة ثم طرأ عليه العذر ، فإنه يندب له أن يستخلف من يصلى بهم الركعة الثانية ، ولهم أن ينووا مفارقة الإمام بعد ذلك ، ويصلوا الركعة الثانية فرادى ، ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان أحدهما : أن يكون الخليفة مقتديا بالإمام قبل الاستخلاف ، فلا يصح في الجمعة استخلاف من لم يكن مقتديا به ، كما يصح في غيرها ، ثانيهما : أن يكون الاستخلاف سريعا ، فلو مضى زمن قبل الاستخلاف يسع ركعتيهما من أركان الصلاة كالركوع ، فإنه لا يصح الاستخلاف بعد ذلك ، ثم إن خليفة الجمعة أن كان قد أدرك الركعة الأولى مع الإمام الأول ، فإن الجمعة تتم له وللمقتدين ، أما إذا اقتدى بالإمام في الركعة الثانية فإن الجمعة تتم للمقتدين به فقط ، أما هو فلا تتم له الجمعة .

الشافعية - قالوا : لا يشترط شيء لصحة الاستخلاف في غير الجمعة ، كما تقدم ، فيجوز أن يستخلف غير مقتد ، وأن يستخلف بعد طول الفصل ، ولو خرج الإمام من المسجد ، إلا أنهم يحتاجون لنية الانتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما إذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف ، وكانت صلاته مخالفة لصلاة الإمام ، كأن كان في الركعة الأولى مثلاً والإمام في الثانية ، فإن لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية ، وكذا فيما إذا طال الفصل بل أن مضى زمن يسع ركعتيهما فافكر ، فإنهم يحتاجون لتجديد النية ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة إمامه وجوبا في الواجب ، وتدينا في الندوب بوعليه أن يشير إلى القوم بعد فراغهم

من صلاتهم بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يغفرونه أن كان مسبوقاً ، والانتظار أفضل ، وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المارقة ويتمون صلاتهم فرادى وتصح ، أما الجمعة فمتى أدركوا الأولى جماعة فإن لهم نية المارقة ، ويتموا فرادى في الثانية أفا بقي العذر الى آخر الصلاة .

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الاستخلاف ثلاثة شروط ، الشرط الأول : أن لا يخرج الإمام من المسجد الذي كان يصلي فيه قبل الاستخلاف ، فإن خرج لم يصح الاستخلاف ، لا منه ولا من القوم ، لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه ، الشرط الثاني : أن يكون الخليفة صالحاً للإمامة ، فإذا استخلف أمياً أو صيباً بطلت صلاة الجميع ، وضورة الاستخلاف أن يتأخر مهنئاً وأصماً يده على أنفه ، كأنه سال منه دم الرعاف قهراً ، وهذا وإن كان خلاف الواقع ، ولكن الحكمة فيه واضحة ، وهي المحافظة على نظام الصلاة والآداب السالمة ، الشرط الثالث من شروط الاستخلاف : تحقق شروط البناء على ما أراه من الصلاة ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن الصلاة تبطل ولا يصح الاستخلاف ، وهي أحد عشر شرطاً ، الأول : أن يكون المتحدث قهرياً ، الثاني : أن يكون من بدنه ، فليس أضيائه نجاسة مانعة لا يجوز له البناء ، الثالث : أن يكون الحدث غير موجب للفصل ، كإزالة الفكر ، الرابع : أن لا يكون نادراً ، كالتيقن والافشاء والجنون ، الخامس : أن لا يؤدي الإمام ركبة مع الحدث أو يمشي ، السادس : أن لا يفعل منافياً كأن يحدث عدداً بعد الحدث القهري ، السابع : أن لا يفعل ما لا احتياج إليه ، كأن يذهب الى ماء بعيد مع وجود القريب ، الثامن : أن لا يتراخي قدر ركن بغير عذر كرحمة ، التاسع : أن لا يتبين أنه كان محدثاً قبل الدخول في الصلاة ، العاشر : أن لا يتذكر فائتة أن كان صاحب ترتيب ، الحادي عشر : أن لا يتنعم المؤتم في غير مكانه ، فلو سبق المصلي الحدث سواء كان اماماً أو مأموماً ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلي مع الإمام ، أما المفرد فهو بالخيار أن شاء أتم في مكانه أو غيره .

المالكية — قالوا : يشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الإمام جزءاً من الركعة التي حصل فيها العذر قبل تمام رفع الإمام رأسه من الركوع ، فلا يصح استخلاف من فاتته الركوع مع الإمام إذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة ، كما لا يصح استخلاف من دخل مع الإمام بعد حصول العذر ، وعلى الخليفة أن يراعى تنظيم صلاة الإمام ، فيقرأ أو انتهاء قراءة الإمام أن علم الانتهاء ، والا ابتداء القراءة ، ويجلس في محل الجلوس وهكذا ، فإذا كان الخليفة مسبوقاً أتم بالقوم صلاة الإمام حتى لو كان على الإمام سجود قبلي سجده وسجده معه القوم ، ثم أشار لهم بالانتظار ، وقام لفضاء ما فاتته ، فإذا أتى به وسلم سلموا بسلامه ، فإذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم ، وأما إذا كان على الإمام الأول سجود بعد فيخرة الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ، ويسلم بالترتيب .

### مباحث سجود السهو تعريفه - محله - هل تلزم النية فيه

معنى السجود في اللغة مطلق الخضوع ، سواء كان بوضع الجبهة على الأرض أو كان بإمارة أخرى من أمارات الخضوع ، كالطاعة ، ومعنى السهو في اللغة التترك من غير علم ، فإذا قيل سها فلان ، فمعناه ترك الفعل من غير علمه ، أما إذا قيل سها عن كذا ، فمعناه تركه وهو عالم ، وبذا تعلم أن اللغة تفرق بين قول سها فلان ، وبين قوله سها فلان عن كذا ، ولا فرق في اللغة بين النسيان وبين السهو ، أما الفقهاء فانهم لا يفرقون بين النسيان وبين السهو أيضا ، بل عندهم السهو والنسيان والشك بمعنى واحد ، وإنما يفرقون بين هذين الأشياء وبين الظن ، فيقولون : إن الظن هو ادراك الطرف الراجح ، فإذا ترجح عند الشخص أنه فعل الفعل كان ظانا ، بخلاف السهو والنسيان والشك ، فإنه يستوى عنده ادراك الفعل وعدمه ، بدون أن يرجح أنه فعل ، أو أنه لم يفعل .

هذا هو معنى سجود السهو في اللغة ، أما معناه في اصطلاح الفقهاء وبيان مصصلة وبيان النية فيه ، فانظره تحت الخط (١) .

مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم

ثم يسجده بعد ذلك ، وإذا كان في المأمومين

الخليفة ، ولو كان الخليفة مسبوقا انتظره جالسا حتى يقضى ما عليه ويسلم ، فإذا سلم قام هو للقضاء ، وإن لم ينتظره بطلت صلاته : مثلا إذا أدرك المقتدى الإمام الأول : في الركعة الثانية ، ثم استخلف الإمام الثاني في الركعة الثالثة ، وكان الخليفة أيضا مسبوقا مثل المأموم ، فإنه في هذه الحالة يجب على المقتدى أن لا يسلم ، بل ينتظر وهو جالس حتى يفرغ الإمام الثاني - وهو الخليفة - من قضاء ما عليه ويسلم ، فإذا سلم الخليفة قام المقتدى المنتظر وقضى ما عليه ، وإن لم ينتظره وقام للقضاء ما عليه بطلت صلاته ، هذا ، ويندب للإمام أن يخرج ممسكاً بأنفه موهما أنه رافع ، كما يقول الحنفية الحنابلة - قالوا : لا يشترط في الخليفة إلا الشروط المطلوبة في الإمام ، فلا يشترط أن يكون مقتديا ، كما لا يشترط شيء من الشروط التي ذكرها الحنفية ، لأن الاستخلاف لا يصح عند الحنابلة إلا عند العجز عن أداء ركن قولي أو فعلي من أركان الصلاة ، أما من عرض له ناقض ينقض وضوءه فقد بطلت صلاته ، ولا يصح له أن يستخلف ، على أنهم قالوا : يجب على الخليفة أن يبنى على نظم صلاة الإمام لئلا يختلط الأمر على المقتدين ، فإذا كان الخليفة مسبوقا بنى على نظم صلاة الإمام ، واستخلف قبل السلام من يسلم بهم ، وقام للقضاء ما سبقه به الإمام ، فإن لم يفعل ، فلهم أن يسلموا لأنفسهم ، ولههم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما خلفه ، ويسلم بهم .

(١) الخليفة - قالوا : سجود السهو هو عبارة عن أن يسجد المصلي سجدة بعد أن يسلم عن نيته فقط ، ثم يتشهد بعد السجدة ، ويسلم بعد التشهد ، فإن لم يتشهد -

يكون تاركاً للواجب ، وتصح صلاته ، ويمد الفراغ من التشهد لسجود السهو يجب أن يسلم ، فإن لم يسلم يكون تاركاً للواجب ، ولا يكتفي السلام الأول الذي خرج به من الصلاة ، لأن السجود للسهو يرفع ، كما يرفع التشهد الأخير الذي قبل السلام ، أما الصلاة على النبي ﷺ والدعاء فإنه يأتي بهما في التشهد الأخير قبل السلام ، ولا يأتي بهما في سجود السهو على المختار ، وقيل : يأتي بهما فيه أيضا احتياطاً ، وقولهم : يأتي بسجود للسهو بعد أن يسلم عن يعينه فقط ، خرج به ما إذا سلم التسليمة الثانية ، فإنه إذا سلم التسليمتين فقد سقط سجود السهو عنه على الصحيح ، فإن فعل ذلك عمداً فإنه يائمه بترك الواجب ، وإن سلم التسليمتين سهواً فقد غلبه السجود ، وإن ترك الركن عمداً بطلت الصلاة ، وإن أعاد سجود السهو مرة أخرى ، لأن نسيان سجود السهو يسقطه ، وكذا إذا تكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمداً أو سهواً ، فإن فعل ذلك سقط عنه سجود السهو ، ولا يجب السجود إذا ترك الواجب عمداً أو ترك ركناً من أركان الصلاة أو نحو ذلك عمداً ، لأنه إن ترك الواجب عمداً صحت صلاته مع الإثم ، وسقط عنه السجود ، وإن ترك الركن عمداً بطلت صلاته ، ولا يجبره سجود السهو ، فالسجود عند الحنفية لا يكون إلا عند السهو ، أما ترك عمداً فلم يشرع لجبره السجود ، وهل تجب نية لسجود السهو أو لا ، خلاف ، فقال بعضهم : إن سجود السهو لا تجب له نية ، وذلك لأنه قد جرى به جبر نقص واجب من صلاته ، أو لجبر خلل وقع ثم أصلحه ، والنية لا تجب لكل جزء من أجزاء الصلاة ، فسجود السهو لا تجب له النية ، وقال بعضهم : بل تجب له النية ، لأنه صلاة ، ولا تصح صلاة بدون نية ، فكما تجب النية لسجود التلاوة وسجدة الشكر ، فكذلك تجب لسجود السهو ، لأنها كلها كالصلاة ، فكما تجب النية للصلاة تجب لها ، وهذا القول الثاني هو الظاهر والاحتياط في العمل به .

الشافعية - قالوا : سجود السهو هو أن يأتي المصلي بسجدة سجود الصلاة قبل السلام ، ويمد التشهد والصلاة على النبي وآله بنية ، وتكون النية بطلبه لا بلسانه ، لأنه أن تلفظ بها بطلت صلاته ، لأنك قد عرفت أن سجود السهو عندهم لا يكون إلا قبل السلام من الصلاة ، فإذا تكلم بطلت صلاته طبعاً ، وإذا سجد بدون نية عمداً علماً بطلت صلاته ، وإنما تشترط النية للإمام والمفرد ، أما المأموم فإنه لا يحتاج للنية اكتفاء بنية الاقتداء بإمامه ولا يلزم عند الشافعية أن يكون ذلك السجود بسبب السهو ، بل يكون بترك جزء من الصلاة على الوجه الآتي بيانه في أسباب سجود السهو عمداً أو سهواً ، وإنما سمي سجود السهو ، لأن الغالب أن الإنسان لا يترك بعض صلاته عمداً ، وإذا كان سببه السهو يحسن أن يقول في سجوده : سبحان الذي لا ينام ولا يسهو ، أما إذا كان عمداً ، فيحسن أن يستغفر الله في سجوده . وبهذا تعلم أن الحنفية متفقون مع الشافعية في اشتراط النية .

لسجود السهو ، ومختلفون مهم فيما عدا ذلك ، لأن الشافعية يقولون : هو قبل السلام ، والحنفية يقولون : بل هو بعده ، والشافعية يقتصرون على السجدة ، والحنفية يقولون : لابد من التشهد والجلوس .

المالكية — قالوا : سجود السهو سجدة واحدة يتشهد بعدها بدون دعاء وصلاة على النبي ﷺ ، ثم إن كان سجود السهو بعد السلام ، فإنه يسجد ويتشهد ويعيد السلام وجوبا ، وإن لم يعده فلا تبطل صلاته ، وقد عرفت مذهبي الشافعية والحنفية في ذلك ، فأما الشافعية فإنهم يقولون : أن سجود السهو قبل السلام دائما فالسلام بعد السجدة لابد منه وأما الحنفية فإنهم يقولون أن السلام في سجود السهو واجب بحيث لو تركه يصح السجود مع الاثم ثم إن سجود السهو عند المالكية إذا كان قبل السلام فلا يحتاج إلى نية ، لأن نية الصلاة تكفي لكونه بمنزلة جزء من الصلاة عندهم ، أما أن كان بعد السلام فإنه يحتاج لنية لكونه خارجا عن الصلاة ، وهم في ذلك متفقون مع الحنفية في أن النية لازمة لسجود السهو بعد السلام ، ومختلفون مع الشافعية ، كما عرفت في مذهبهم .

هذا ، وإذا نسي سجود السهو في صلاة الجمعة بسبب نقص ثم سلم فإنه يتعين عليه أن يسجد بالجامع الذي صلى فيه ، وأما إذا كان لزيادة فيها فيسجد في أي جامع كان ، لأنه بعد السلام ، ولا يجزئ سجوده في غير مسجد تقام فيه الجمعة ، ثم إن كان سجود السهو نقصا فقط أو نقصا وزيادة ، فإن محله يكون قبل السلام ، نقص السورة فأسيا مثلا ، ولم يتذكر حتى انحنى للركوع ، فإنه لا يرجع لقراءة السورة ، والا بطلت صلاته إذا رجع ، وإذا لم يرجع فعليه أن ينتظر ، حتى يتشهد التشهد الأخير ، ويصلي على النبي ويدعو ثم يسجد سجدة يتشهد فيها والتشهد فيها سنة ، ولا يصلي على النبي في تشهد ، ولا يدعو ثم يسلم ، وإن كان سببه الزيادة فقط سجد بعد السلام ، وإذا أخره كره ، وإذا قدم البعدى حرم أن تتمم التقديم أو التأخير ، والا فلا كراهة ، ولا حرمة ، ولا تبطل صلاته فيهما .

الحنابلة — قالوا : سجود السهو هو أن يكبر ويسجد سجدة ، وهذا القدر متفق عليه ، ويجوز أن يكون قبل السلام ويعدله لسبب من الأسباب الآتي بيانها ، ثم إن كان السجود بعديا فإنه يأتي بالتشهد قبل السلام ، وإذا كان قبل لا يأتي بالتشهد في سجود السهو اكتفاء بالتشهد الذي قبله ، كما يقول الشافعية ، على أن الحنابلة يقولون : الأفضل أن يكون سجود السهو قبل السلام مطلقا إلا في صورتين ، أحدهما : أن يسجد لنقص ركعة فأكثر في صلاته ، فإنه يأتي بالنقص ثم يسجد بعد السلام ، ثانيهما : أن يشك الإمام في شيء من صلاته ، ثم يبين على غالب ظنه ، فإن الأفضل في هذه الحالة أيضا أن يسجد بعد السلام ، ويكفيه لجميع سهوه سجدة واحدة ، وإن تعدد موجه ، وإذا اجتمع سجود قبل وبعد في



### سبب سجود المسحور

الأسباب التي يشرع من أجلها سجود السهو مختلفة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : أسباب سجود السهو أمور : ( السبب الأول ) : أن يزيد أو ينقص في صلاته ركعة أو أكثر أو نحو ذلك ، فإذا تيقن أنه زاد ركعة في الصلاة مثلا ، كان صلى الظهر أربعاً ، ثم قام للركعة الخامسة ، وبعد رفعه من الركوع تبين أنها الخامسة ، فإن له في هذه الحالة أن يقطع الصلاة بالسalam قبل أن يجلس ، وله أن يجلس ثم يسلم ، ولكن الأولى أن يجلس ثم يسلم ، ويسجد للسهو على كل حال ومثل ذلك ما إذا تيقن أنه نقص ركعة بأن صلى الظهر ثلاث ركعات وجلس ، ثم تذكر ، فإن عليه أن يقوم لأداء الركعة الرابعة ، ثم يتشهد ويصلى على النبي ﷺ . الخ ، ثم يسجد للسهو بالكيفية المتقدمة ، أما إذا شك في صلاته فلم يدر كم صلى فلا يخلو إما أن يكون الشك طارئاً عليه فلم يتوعد ، أو يكون الشك عادة له ، فإن كان الشك نادراً يطرأ عليه في بعض الأحيان فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يقطع الصلاة ويأتي بصلاة جديدة ، ولا بد أن يقطع الصلاة بفعل مناف لها ، فلا يكتفى قطعها بمجرد النية ، وهو عرفت أن قطعها بلفظ السلام ، واجب وله في هذه الحالة أن يجلس ويسلم ، فإذا سلم وهو قائم فإنه يمسح مع مخالفة الأولى ، كما تقدم ، أما إذا كان الشك عادة له فإنه لا يقطع الصلاة ، ولكن يمين على ما يغلب على ظنه ، مثلاً إذا صلى الظهر وشك في الركعة الثالثة هل هي الثالثة أو الرابعة ، فإن عليه أن يعمل بما يظنه ، فإن غلب على ظنه أنه في الرابعة وجب عليه أن يجلس ويتشهد ويصلى على النبي ثم يسلم ويسجد للسهو بالكيفية المتقدمة في تريفه ، وإن غلب على ظنه أنه في الركعة الثالثة فإنه يجب عليه أن يأتي بالركعة الرابعة ويتشهد كذلك ، ويصلى على النبي . الخ ، ثم يسلم ويسجد للسهو بعد السلام بالكيفية المتقدمة ، وعلى هذا القياس .

هذا إذا كان يصلي منفرداً ، أما إذا كان أماماً وشك في صلاته وأقره المأمومون على أنه زاد أو نقص في صلاته فإنه يلزمه أن يعيد الصلاة عملاً بقولهم ، أما إذا اختلف معهم فاجمعوا على أنه صلى ثلاث ركعات ، وقال هو أنه موقن بأنه صلى أربعاً فإنه لم يصد الصلاة عملاً بيقينه ، فإذا انضم واحد من المصلين أو أكثر إلى الإمام أخذ بقول الإمام ، وإذا شك الإمام وتيقن بعض المصلين بتمام الصلاة وبعضهم بنقصها ، فإن الاعادة تجب على من شك فقط ، وإذا تيقن الإمام بالنقص لزمهم الاعادة إلا إذا تيقنوا بالتتمام ، وإذا تيقن واحد من المأمومين بالنقص وشك الإمام والقوم فإن كان في الوقت فالأولى أن يعيدوا احتياطاً ، وإلا فلا . هذا ، وإذا أخبره عدل ، ولو من غير المأمومين بعد الصلاة ، بأنه صلى الظهر ثلاثاً وشك في صحته وكذبه أعاد الصلاة احتياطاً ، أما لو أخبره عدلان فإنه يلزمه الأخذ بقولهما ، ولا يعتبر شكه ، فإذا كان المخبر غير عدل فإن قوله لا يقبل ،

وإذا شك في النية أو تكبيرة الأحرار ، أو شك وهو في الصلاة في أنه أحدث أو أصابته نجاسة أو نحو ذلك ، فإن كان هذا الشك عارضاً له في أول مرة فإن عليه أن يقطع الصلاة ويتأكد مما شك فيه ويعيد الصلاة ، أما إن اعتاد ذلك الشك فإنه لا يعيباً به ، ويمضي في صلاته ، أما إذا شك بعد تمام الصلاة فإني شك لا يضر . ( السبب الثاني من أسباب سجود السهو ) : أن يسهو عن القعود الأخير المفروض ويقوم ، وحكم هذه الحالة أنه يعود ويجلس بقدر التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ، لأنه أضر القعود المفروض عن محله ، فإذا مضى في الصلاة وسجد قبل أن يجلس انقلبت صلاته نفلاً بمجرد رفع رأسه من السجدة ويضم إليها ركعة سادسة ، ولو كان في صلاة العصر ، ولا يسجد للسهو في هذه الحالة على الأصح ، لأن انقلابه نفلاً يرفع سجود السهو ، بخلاف ما لو كان نفلاً من الأصل ، فإنه يسجد له ، وعلى كل حال فيكون ملزماً بإعادة الفرض الذي انقلب نفلاً ، ( السبب الثالث من أسباب سجود السهو ) : أن يسهو عن القعود الأول ، وهو واجب لا فرض ، فإذا سها عن القعود الأول من صلاة الفرض بأن لم يجلس في الركعة الثانية ، وهم بالقيام ، فإن تذكر قبل أن يقوم وجلس ثانياً فإن صلاته تصح ولا يسجد عليه أما أن تذكر بعد أن يستوى قائماً فإنه لا يعود للتشهد ، ولو عاد فيمضيه يقول : إن صلاته تبطل ، وذلك لأن الجلوس للتشهد الأول ليس بفرض والقيام فرض ، وقد اشتغل بالنفل ، وترك الفرض لما ليس بفرض مبطل للصلاة ، ولكن التحقيق أن صلاته بهذا العمل لا تفسد ، لأنه في هذه الحالة لم يترك فرض القيام بل أخره ، ونظير ذلك ما لو سها عن قراءة السورة وركع ، فإنه يبطل الركوع ويعود إلى القيام ، ويقرأ السورة وتصح صلاته ، وعليه سجود السهو لتأخير الوكن أو الفرض عن محله .

هذا إذا كان المصلي منفرداً أو اماماً ، أما إذا كان مأموماً وقام وجلس امامه للتشهد فإنه يجب عليه أن يجلس ، لأن هذا الجلوس يفترض عليه بحكم المتابعة لإمامه ، ( السبب الرابع ) : أن يقدم ركناً على ركن ، أو يقدم ركناً على واجب ، ومثال ما إذا قدم ركناً على ركن هو أن يقدم الركوع على القراءة المفروضة ، بأن يكرر تكبيرة الأحرار ، ويقرأ الثناء مثلاً ، ثم يسهو ويركع قبل أن يقرأ شيئاً ، وفي هذه الحالة إذا ذكر فإنه يجب عليه أن يعود ، ويقرأ ثم يركع ثانياً ، ويسجد للسهو على الوجه المتقدم ، فإن لم يذكر فإن الركعة تعتبر ملأمة ، وعليه أن يأتي بركعة قبل أن يسلم ثم يسلم ويسجد للسهو ، ومثال ما إذا قدم ركناً على واجب فهو كتقديم الركوع على قراءة السورة ، وقد عرفت حكمه مما تقدم قريباً ، وهو أنه إذا ذكر أثناء الركوع فإنه يرفع من الركوع ويقرأ السورة ثم يركع ثانياً ، وإن لم يذكر فإنه يسجد للسهو بعد السلام ، ( السبب الخامس من أسباب سجود السهو ) : أن يترك واجباً من الواجبات الآتية ، وهي أحد عشر ( الأول ) : قراءة الفاتحة فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأوليين في الفرض وجب سجود السهو ، أما لو ترك أهلها فلا يجب ، لأن الأكثر حكم الكل ، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد ، وكذا

• • • • •

• لو تركها أو أكثرها في أي ركعة من النفل أو الوتر فإنه يجب عليه سجود السهو لجوبوب قراءتها في كل الركعات ، ( الثاني ) : ضم سورة أو ثلاث آيات قصر أو آية طويلة إلى الفاتحة ، فإن لم يقرأ شيئاً أو قرأ آية قصيرة يجب عليه سجود السهو ، أما أن قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد ، لأن للاكثر حكم الكل ، فلن نسي قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه ، فإن كان ما نسيه هو الفاتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو ، أما إذا نسي قنوت الوتر وخر راکعاً ثم تذكره فإنه لا يعود لقراءته ، وعليه سجود السهو ، فإن عاد وقت لا يرتفع ركوعه ، وعليه سجود السهو أيضاً ، ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً وجب عليه سجود السهو ، لأنه أضر السورة عن موضعها ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأولى سورة الضحى ، والثانية سورة سبوح مثلاً لا يجب عليه سجود السهو ، لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة ، وكذا من آخر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع ، فإنه لا يجب عليه سجود السهو ، وهذه الصورة كثيرة الوقوع عند الشافعية فيما إذا كان يصلى اماماً ، ( الثالث ) : تعيين القراءة في الأوليين من الفرض فلو قرأ في الأخيرين أو في الثانية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر ، كما تقدم ، ( الرابع ) : رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة وهو السجود ، فلو سجد سجدة واحدة سهواً ، ثم قام إلى الركعة التالية فأداها بسجدتين ، ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهواً صحت صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب ، وليس عليه إعادة ما قبلها ، أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم تتكرر كان أحرم فركع ورفع ثم قرأ الفاتحة والسورة ، فإن الركوع يكون ملغى ، وعليه أعادته بعد القراءة ، ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول ( الخامس ) : الطمأنينة في الركوع والسجود ، فمن تركها سهواً وجب عليه سجود السهو على الصحيح ، ( السادس ) : القعود الواجب ، وهو ما عدا الأخير ، سواء كان في الفرض أو في النفل ، فمن سها عن القعود الأول وقام إلى الركعة التالية قيساماً تاماً مضى في صلاته وسجد للسهو ، لأنه ترك واجب القعود ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً ( السابع ) : قراءة التشهد ، فلو تركه سهواً سجد للسهو ، ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني ، وقد عرفت تفصيل حكمه قريباً ( الثامن ) : قنوت الوتر ، ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته فمن تركه سجد للسهو ( التاسع ) : تكبيرة القنوت ، فمن تركها سهواً سجد للسهو ( العاشر ) : تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ، فإنها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى ، كما تقدم ، ( الحادي عشر ) : جهر الامام وأسراره فيما يجب فيه ذلك ، فلن ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو ، وهذا في غير الأدعية والتلّاء ونحوها ، فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو ، ولا فرق في كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضاً أو تطوعاً .

المالكية - قالوا : أسبغ سجود السهو لتحصير في ثلاثة أشياء :

(السبب الأول) : أن ينقص من صلاته سنة ، وهذا السبب ينقسم الى ثلاثة أقسام ، أحدها : أن يترك سنة مؤكدة داخلة في الصلاة ، كالسورة إذا لم يقرأها في محلها سهوا ، فإن وقع منه ذلك ، سواء كان ذلك الترك محققا ، أو مشكوكا فيه ، فإنه يعتبر نقصا ، ويسجد قبل السلام ، ومثل ذلك ما لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة ، فإنه يعتبره نقصا ، ويسجد قبل السلام ، لما عرفت من أن القاعدة عندهم أن النقص يجبر بالسجود قبل السلام ، ويشترط لسجود السهو بترك السنة ثلاثة شروط ، للشرط الأول : أن تكون مؤكدة ، كما ذكر ، فإن لم تكن مؤكدة ، كما إذا ترك تكبيرة واحدة من تكبيرات الركوع أو السجود أو ترك مندوبا كالقنوت في الصبح سهوا ، فإنه لا سجود عليه ، فإذا سجد لسنة غير المؤكدة قبل السلام بطلت صلاته ، لكونه قد زاد فيها ما ليس منها ، أما أن سجد بعد السلام فإنها لا تبطل ، لكونه زاد زيادة خارجة عن الصلاة فلا تضر ، الشرط الثاني : أن تكون داخلة في الصلاة ، أما إذا ترك سنة من السنن الخارجة عن الصلاة ، كالسيرة المتقدمة ، فإنه لا يسجد لها إذا نسها ، الشرط الثالث : أن يتركها سهوا ، أما إذا ترك سنة مؤكدة عمدا داخلة في الصلاة ، ففي صحة صلاته وبطلانها خلاف ، ومثل السنة المؤكدة في هذا الحكم ، وفي الشروط السنتان غير المؤكنتين الداخلتين في الصلاة ، فمن تركهما سهوا فإنه يسجد لهما قبل السلام ، ومن تركهما عمدا ففي صلاته خلاف ، وأما من ترك أكثر من سنتين عمدا فصلاته باطلة على الراجح ، فعليه أن يستغفر الله ويعيدها .

وحاصل هذا كله أن ترك السنة المؤكدة والسنتين الخفيفتين يجبر بسجود السهو وإن ترك السنة الخفيفة والمندوب — ويقال له فضيلة — لا يشرع له السجود ، فإذا سجد له قبل السلام بطلت صلاته ، وإذا سجد له بعد السلام فلا تبطل ، أما إذا ترك فرضا من الفرائض فإنه لا يجبر بسجود السهو ، ولا بد من الاتيان به ، سواء تركه في الركعة الأخيرة أو غيرها ، إلا أنه إذا كان الركن المتروك من الأخيرة فإنه يأتي به إذا تذكره قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته ، فإن سلم معتقدا ذلك فإن تدارك الركن المتروك وألغى الركعة الفالصة وأتى بركعة بدلها صحت صلاته ، وعليه أن يسجد للسهو بعد سلامه لكونه قد زاد ركعة ألغاه ، وهذا أن قرب الزمن عرفا بعد السلام ، وألا بطلت صلاته ، وإن كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة فإنه يأتي به ما لم يعقد ركوع الركعة التي تليها ، وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا ، إلا إذا كان المتروك سهوا هو الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها وإن لم يرفع منه كما تقدم ، فإذا ترك سجود الركعة الثانية ثم قام للركعة الثالثة ، فإنه يأتي بالسجود المتروك إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئنا معتدلا ، فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلاته وجعل الثالثة ثانية ، فيجلس على رأسها ، ويأتي بعدها بركعتين ثم يسلم ويسجد قبل سلامه لنقص السورة من الركعة الثانية التي كانت ثالثة قرأ فيها بضم القرآن .

• • • • •

فقط ، ولزيادة الركعة التي ألغاه ، وكيفية الاتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائما ، ويندب له أن يقرأ شيئا من القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة ، وتارك الرفع من الركوع يرجع محدوديا حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنيته ، وتارك سجدة واحدة يجلس ليأتي بها من جلوس ، وتارك سجدة يهوى لهما من قيام ثم يأتي بهما ، ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهوا ، ولم يتذكر حتى ركع ، فإنه يمضي في صلاته على المشهور ، ويسجد قبل السلام ، سواء كان الترك لها في ركعة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها ، ولو في ركعة واحدة من صلاته ، وذلك لأن الفاتحة وإن كان المعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة ، إلا أنه إذا أتى بها في ركعة واحدة منها وتركها في الباقى سهوا ، فإن صلاته تصح ، ويجبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركعة واحدة ، ويندب له أعادة الصلاة احتیاطا في الوقت وخارجه ، فإن ترك السجود لترك الفاتحة فإن كان عمدا بطلت الصلاة وإن كان سهوا أتى به أن قرب الزمن عرفا ، ولا بطلت ، كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمدا أو تركها سهوا ، وتذكر قبل الركوع ، ولم يأت بها على القول بعدم وجوبها في كل ركعة لاشتغال القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني : الزيادة ، وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة ، كالكسح خفيف سهوا أو كلام خفيف كذلك ، أو زيادة ركن فعلى من أركان الصلاة كالركوع والسجود ، أو زيادة بعض من الصلاة ، كركعة أو ركعتين على ما تقدم في « مبطلات الصلاة » فأما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة ، فإن لم يكن القول المزيد فريضة ، كان زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهوا ، فلا يطلب منه السجود ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام ، لأنها زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم ، وإن كان القول المزيد فريضة ، كالفاتحة إذا كررها سهوا ، فإنه يسجد لذلك ، والزيادة على ما ذكر تقتضى السجود ، ولو كانت مشكوكا فيها ، فمن شك في صلاة الظهر مثلا هل صلى ثلاثا أو أربعاً ، فإنه يبنى على اليقين ، ويأتي بركعة ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة ، ومثله من شك وهو في صلاة الشفع ، هل هو به أو بالوتر ، فإنه يجعل ما هو فيه الشفع ، ويأتي بركعة وتسرا ، ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات ، فيكون قد زاد ركعة ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل ، كصالح الرفع من الركوع والجلوس بين السجدة ، والتطويل أن يمكث أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة ، أما إذا طول بمحل يشرع فيه التطويل كالسجود والجلوس الأخير فلا يعد ذلك زيادة فلا سجود ، ومن الزيادة أيضا أن يترك الأسرار بالفاتحة ، ولو في ركعة ويأتي بدلها بأعلى الجهر ، وهو أن يزيد على اسماع نفسه ومن يليه ، أما إذا ترك الجهر وأتى بدلها بأقل السر ، وهو — حركة اللسان — فإنه نقص لا زيادة ، فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفاتحة فقط ، أو فيها وفي السورة فإن كان في السورة فقط ، فلا ينسجد له إن كان ذلك .

في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة ، بخلافها إذا كان في ركعتين ، فإنه يسجد له .  
هذا ، وإذا ترك المفرد أو الامام الجلوس للتشهد الأول ، فإنه يرجع للاتيان به استئنا ما لم يفرق الأرض بيديه وركبتيه ، والا فلا يرجع ، ولو رجع فلا تبطل صلاته ، ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة ، أما إذا رجع بعد تمام الفاتحة فتبطل ، وعلى المأموم أن يتبع امامه في الركوع إذا رجع قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه ، أو رجع بعد المفارقة وقبل تنميط الفاتحة ، كما يتبعه في عدم الرجوع إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإن تخلفه في شيء من ذلك عمدا ولم يكن متأولا أو جهلا بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود : نقص وزيادة معا ، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ، ولو كانت غير مؤكدة ، والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني ، فإذا ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاة سهوا فقد اجتمع له نقص وزيادة ، فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحا لجلب النقص على الزيادة .

المنابلة — قالوا : أسباب السهو ثلاثة ، وهي : الزيادة ، والنقص ، والنسك في بعض صورته إذا وقع شيء من ذلك سهوا ، أما ان حصل عمدا فلا يسجد له ، بل تبطل به الصلاة ان كان فعليا ، ولا تبطل ان كان قوليا في غير محله ، ولا يكون السهو موجبا للسجود الا إذا كان في غير صلاة جنازة ، أو سجدة تلاوة أو سجود سهو أو سجود شكر ، فإنه لا يسجد للسهو في ذلك كله ، أما الزيادة في الصلاة فمثلها ان يزيد قريبا أو قعودا ، ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها ، أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام ، فإنه يسجد للسهو وجوبا في الزيادة الفعلية ، ونسبها في التولية التي أتى بها في غير محلها ، كما ذكر ، وأما النقص في الصلاة فمثله ان يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة ، أو نحو ذلك سهوا ، فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها أن يأتي به وبما بعده ويسجد للسهو في آخر صلاته ، فإن لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية لنت الركعة وقامت ما بعدها مقامها ، وأتى بركعة بدلها ، ويسجد للسهو وجوبا ، فإن رجع إلى ما فاتته بعد الشروع في قراءة التالية عالما بحرمة الرجوع ، فإن صلاته تبطل ، أما إذا كان معتقدا جوازه فلا تبطل ، وإذا تذكره قبل الشروع في قراءة التالية ، ولم يعد إلى ما تركه عمدا ، فإن كان عالما بالحكم بطلت صلاته ، وإن كان جاهلا بالحكم لنت الركعة ، وقامت تاليتها مقامها ، وأتى بركعة بدلها وسجد للسهو وجوبا أما إذا لم يتذكر ما فاتته الا بعد سلامه ، فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة ان كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة ، فإن كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده ، ثم يسجد للسهو ، وهذا إذا لم يطل الفصل ، ولم يحدث أو يتكلم ، والا بطلت صلاته ، ووجبت أعادتها ، وأما النسك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو ، فمثله ان يشك في ترك ركن من أركانها ، أو في عدد الركعات ، فإليه في هذه الحالة ينسب .

على المتين ، ويأتى بما شك في فعله ، ويكتم صلاته ، ويسجد للسهو وجوبا ، ومن أدرك الإمام راكعا ، فشك هل شارك الإمام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه لم يعتد بتلك الركعة ، ويأتى بها مع ما يقضيه ويسجد للسهو ، أما إذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة ، كان شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود ، فإنه لا يسجد للسهو ، لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب ، بل يكون لترك الواجب سهوا ، وإذا أتم الركعات وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو ، أما إذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد ، فإنه يجب عليه سجود السهو ، ومثل ذلك ما إذا شك في زيادة سجدة على التخصيل المتقدم ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صوره فمن سجد للسهو في صلاة لم يشرع لها سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك ، لأنه زاد في صلاته سجدتين غير مشروعتين ، ومن علم أنه سها في صلاته ، ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أولا لم يسجد ، لأنه لم يتحقق سببه ، والأصل عدمه ، ومن سها في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا سجد للسهو سجدتين فقط ، وإذا كان المأموم واحدا وشك في ترك ركن أو ركعة ، فإنه يجب عليه أن يبنى على الأقل ، كالمفرد ، ولا يرجع لفعل أمامه ، فإذا سلم أمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه ، ويسجد للسهو ، ويسلم ، فإن كان مع أمامه غيره من المأمومين ، فإنه يجب عليه أن يرجع إلى فصل أمامه ، وفعل من معة من المأمومين ، وإذا شك في شئ يشرع السجود له ، ثم تبين له أنه مصيب لم يسجد لذلك الشك ، ومن لعن لعنا يعني المعنى سهوا أو جهلا وجب عليه أن يسجد للسهو ، وإذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيح له السجود .

الشافعية - قالوا : تنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور ، الأول : أن يترك الإمام أو المفرد سنة مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالأبواب ، وذلك كالتشهد الأول ، والقنوت الراتب ، وهو غير قنوت الفازلة ، أما لو ترك سنة غير مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالهيئات ، كالسجدة وتحوها مما تقدم ، فإنه لا يسجد لتركها عمدا ، أو سهوا ، فلو ترك فرضا ، كسجدة أو ركوع ، فإن تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فورا ، وإن لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام مقامه ، بحيث يمتثل أولا ، ويلقى ما فعله بينهما ، فإن ترك الركوع مثلا ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني أتى به ، ثم يلقي ما فعله أولا ، ويعفى في إتمام صلاته ، ويسجد قبل السلام ، فإن تذكره بعد الاتيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول ، وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ، ويلقى ما بينهما متى تذكر قبل السلام ، وأما إذا تذكره بعد السلام ، فإن لم يطق الفصل عرفا ، ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ، ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ، ولم يأت بفعل كثير مبطل ، وجب عليه أن يأتي بما نسيه ، فلو ترك الركوع مثلا ، ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة ، وجب عليه أن يقوم ويركع ، ثم يأتي بما يكملها ، ويتشهد ويسجد للسهو ثم يسلم ، ومن ترك سنة مؤكدة كالتشهد الأول المتقدم ذكره ثم قام ، فإن كان إلى القيام أقرب فلا يعود له فإن عاد حامدا

### حكم سجود السهو

في حكم سجود السهو تفصيل المذاهب، فننظره تحت الخط (١) •

عالمًا بطلت صلاته، أما أن عاد ساهيًا أو جاهلاً فلا تبطل، إلا أنه يسن له السجود، ولو ترك القنوت المشروع لغير النازلة، ونزل للجلوس حتى بلغ حد الركوع لا يعود له، فإن عاد عالمًا عامداً بطلت صلاته، والا كان حكمه كما تقدم في التشهد، وهذا أن كان غير مأموم، فإن كان مأموماً وترك التشهد والقنوت قصداً فهو مخير بين أن يعود لمتابعة إمامه أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضي معه، وإن تركهما سهواً يجب عليه العود مع الإمام، فإن لم يعد بطلت صلاته، إلا إذا نوى المفارقة في الصورتين، فإنه حينئذ يكون منفرداً، فلو ترك الإمام والمقتدى التشهد الأول مثلاً أو القنوت عمداً وكنا إلى القيام أقرب في الأول، وبلغا حد الركوع في الثاني، ثم عاد الإمام فيجب على المأموم أن لا يعود معه، وإنما يفارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود، فإن عاد المأموم معه عالمًا عامداً بطلت صلاته، والا فلا تبطل، وإذا ترك الإمام التشهد الأول وقام، وجب على المأموم أن يقوم معه، فإن عاد الإمام يعود المأموم معه السبب الثاني: الشك في الزيادة، فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين، وتتم الصلاة وجوباً، وسجد لاحتمال الزيادة، ولا يرجع الشك إلى ظنه، ولا لأخبار مخبر، إلا إذا بلغ عدد المخبرين التواتر فيرجع لقولهم: السبب الثالث: فعل شيء سهواً يبطل عمده فقط، كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين، ومثل ذلك الكلام القليل سهواً، ولا يسجد إلا إذا تيقنه، فإن شك فيه فلا يسجد، أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالعنق، ومشى خطوتين، فلا يسجد لسهوه ولا لعمده، وأما ما يبطل عمده وسهوه كتكلم كثير وأكل، فلا يسجد له أصلاً، لبطلان الصلاة، السبب الرابع: نقسل ركن نحوى غير مبطل في غير محله، كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس، وكذلك نقسل السنة القولية، كالسورة من محلها إلى محل آخر، كأن يأتي بها في الركوع فإنه يسجد له، ويستثنى من ذلك إذا قرأ السورة قبل الفاتحة، فلا يسجد لها، السبب الخامس: الشك في ترك بعض معين، كأن شك في ترك قنوت، لغير النازلة، أو ترك بعض مبهم، كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت، وأما إذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئاً منها فلا يسجد، السبب السادس: الاقتداء بمن في صلاته خلل، ولو في اعتقاد المأموم، كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصباح، أو بمن يقلت قبل الركوع فإنه يسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه، وكذلك إذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول فإنه يسجد •

(١) الحنفية - قالوا: سجود السهو واجب على الصحيح، ياتم المصلي بتركه، ولا تبطل صلاته، وإنما يجب إذا كان الوقت صالحاً للصلاة، فلو ظلمت الشمس عقب الفراغ -



== من صلاة الصبح ، وكان عليه سجود سهو سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة وكذا إذا تغیرت الشمس بالحجرة قبل الغروب وهو في صلاة العصر ، أو فعل بعد السلام مانما من الصلاة كأن أحدث عمدا ، أو تكلم ، وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ، ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، إلا إذا كان سقوط السجود بعمل مناف لها عمدا ، فتجب عليه الإعادة ، وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد ، أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل موجب منه حال اقتدائه بالإمام ، أما إذا حصل الموجب من إمامه ، فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام . وكان هو مدركا أو مسبوقا كما تقدم ، فإن لم يسجد الإمام سقط عن المأموم ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إساءة بعمل مناف للصلاة عمدا ، فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه ، والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعیدین إذا حضر فيها جمع كثير لئلا يشتبه الأمر على المصلين .

الخصائبة - قالوا : سجود السهو تارة يكون واجبا ، وتارة يكون مستنونا ، وتارة يكون مباهيا وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي ، وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد ، أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ، ولو كان مباهيا ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان مستنونا أو مباهيا ، فلا شيء في تركه ، وإن كان واجبا ، فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبيل السلام ، كأن كان لترك واجب من واجبات الصلاة سهوا بطلت الصلاة بتركه عمدا ، أما إذا تركه سهوا وسلم ، فإن تذكره عن قرب عرفا أتى به وجوبا ، ولو تكلم أو انصرف عن القبلة ما لم يحدث أو يفرج من المسجد ، والا سقط عنه ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، كما إذا طال الزمن عرفا ، وإن ترك جهلا لم تبطل صلاته ، وأما إذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام - وهو ما إذا كان سببه السلام سهوا قبل إتمام الصلاة - فإن تركه عمدا أثم ولا تبطل صلاته ، وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا وجب الاتيان به ، والا أثم والصلاة صحيحة ، وإن طال الزمن عرفا أو أحدث أو خرج من المسجد سقط عنه ، وأن تركه جهلا ، فلا أثم عليه وصحت صلاته ، وإذا سها المأموم حال اقتدائه ، وكان موافقا لحمله عنه الإمام فإن كان مسبوقا طلب منه السجود كالمنفرد ، وقد تقدم معنى الموافق وغيره ، وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب فعله المأموم وجوبا إذا يئس من فعل الإمام له ، إلا إذا كان مسبوقا فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ما فاتته .

الملكية - قالوا : سجود السهو سنة للإمام والمنفرد ، أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود ، فإن الإمام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء ، فإن كان على إمامه سجود سهو ، فله أن يتابعه فيه ، وإن لم يدرك سببه مع الإمام ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا ، إلا فلا ، وسيتأتى بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل ، وإذا

## مباحث سجدة التلاوة لدليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان النبي ﷺ يقرأ القرآن فيقرأ السجدة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته » وقال عليه السلام : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول : يا ويله ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار » رواه مسلم ، وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن .

### حكمها

أما حكمها ، فهو السنية للفقهاء والمستمع ، بالشروط الآتية ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، بخلاف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ترك الأمام أو المفرد السجود كان محطاً بعد السلام سجد في أي وقت كان ، ولو في أوقات النهي ، وإذا ترك السجود الذي محطه قبل السلام ، فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة بطلت صلاته إذا كان الترتك عمداً ، وإن كان سهواً فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفاً أتى به وصحت صلاته ، بشرط أن لا يحصل منه منافي للصلاة بعد السلام ، كالحديث ونحوه ، ولا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى زال عليه الزمن عرفاً بعد السلام ، وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المسنونة ، فلا شيء عليه أن تركه عمداً وإن تركه سهواً وسلم ، فإن قرب الزمن أتى به ، والا تركه وصلاته صحيحة ، وإذا ترتب على الامام سجود سهو طلب من المأموم أن يأتي به ، ولو تركه امامه .

الشافعية — قالوا : سجود السهو تارة يكون واجباً ، وتارة يكون سنة ، فيكون واجباً في حالة واحدة ، وهي ما إذا كان المصلي مقتدياً وسجد امامه للسهو ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعاً لامامه ، فإن لم يفعل عمداً بطلت صلاته ، ويجب عليه اعادة ما أن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الامام ، وإذا ترك الامام سجود السهو ، فلا يجب على المأموم أن يسجد ، بل يندب ويكون سنة في حق المفرد ، والامام لسبب من الأسباب الآتية الا إذا أدى سجود الامام — التثويش — على المقتدين به لكثرتهم ، فيمن له ترك السجود ، وإذا ترك المفرد أو الامام السجود المسنون ، فلا شيء فيه ، ولا تبطل الصلاة بتركه ، أما المأموم إذا سها حال اقتدائه بامامه فلا يسجد عليه لتحصل الامام له إذا كان أهلاً للتحصيل ، كان لم يتبين أنه محدث ، أما إذا سها المأموم حال انفراده عن الامام ، كان سها في حال قضاء ما فاتته معه ، فإنه كالمفرد يمين له السجود حيث وجد سببه .

(١) الحنفية — قالوا : حكم سجدة التلاوة الوجوب على الفقهاء والسامع ، فإن لم يسمع

## شروط مسجدة التلاوة

وأما شروطها فمعناها أن يكون السامع قاصدا للسمع ، فإن لم يقصد فلا تجب عليه عند المالكية والمناذلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ومنها غير ذلك مما هو مفصل تحت الخط (٢) .

يسجد أحدهما عند موجهه كان أكثما ، ثم إن ذلك الوجوب تارة يكون موسما وتارة يكون مضيقا ، فيكون موسما إن حصل موجه خارج الصلاة فلا يأنم بتأخير السجود إلى آخر حياته إن مات ولم يسجد ، ولكن يكره تأخيرها تنزيها ، ويكون ألوجب مضيقا إن حصل موجب للسجود في الصلاة بأن تلا آية السجدة وهو يصلي ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فوراً ، وقدر الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات ، فإن مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور ، ثم إن آية السجدة أما أن تكون وسط السورة أو آخرها ، فإن كانت وسطها فالأفضل للمصلي أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل اتعالم السورة ثم يقوم فيفتسم السورة ويركع ، فإن لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى بالركوع السجدة أيضا ، فإنه يجزئه كما يجزيء السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو لم ينو به السجدة أيضا ، انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة وعليه قضاؤها بسجدة خاصة مادام في صلاته ، فإذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لفوات وقتها ، إلا إذا كان خروجها بالسلام ، ولم يأت بمناف للصلاة بعده فإنه يقضيها عقب السلام ، أما إن كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوي السجدة ضمن الركوع ، فإذا سجد لها ولم يركع وعاد إلى القيام فيندب أن يثلو آيات من السورة التي عليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط القصد ، بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

(٢) المنفية — قالوا : يشترط لها ما يشترط للصلاة إلا التحريم ونية تعين الوقت ، فإنهما لا يشترطان لها ، ولا يؤتى بالتحريم فيها كما سيأتي في صفاتها ، ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة من الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنفساء ، فلا تجب على كافر ومجنون ، ولا على حائض أو نفساء ، لا فرق بين أن يكون أحدهم هؤلاء قارئاً أو سامعاً ، أما من سمع من أحدهم فإنه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء ، فيجب على السكران والجنب لأنها أهل للوجوب قضاء إلا إذا كان القارئ مجنوناً فإنها لا تجب على من سمع منه ، ومثله الصبي الذي لا يميز ، لأن حصة التلاوة يشترط لها التمييز ، وكذا إذا سمع آية السجدة من غير آدمي كان يسمعا من النبياء أو من آلة حكيمة (كالفونوغراف) ، فإن هذا السماع لا يوجب السجود لعدم حصة التلاوة بفقد التمييز .

== الضائبة -- قالوا : يشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث وإحتراب النجاسة واستقبال القبلة والخفية وغير ذلك مما تقدم ، ويزاد في المستمع شرطان : الأول : أن يصلح القارئ للإمامة له ولو في صلاة النفل ، فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود ، وأولى إذا سمعها من غير آدمى كالآلة الحاكية والبناء ، نعم إذا سمعها من أمي أو زمن لا يصلحان لإمامته فإنه يسن أن يسجد للاستماع منهما ، الثاني : أن يسجد القارئ ، فإن لم يسجد فلا يسن للمستمع ، ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره إذا كان يمينه خالياً ، ويكره أن يقرأ الإمام آية سجدة في صلاة سرية ، ولا يلزم المأموم متابعة لو سجد لذلك ، بخلاف الجهرية فإنه يلزم متابعتها فيها .  
هذا ، وإذا كرر تلاوتها أو استماعها ، فإنه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .

الملكية -- قالوا : يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من طهارة حدث وخبث واستقبال قبلة وستر عورة وغير ذلك مما تقدم ، ويسجد القارئ ، ولو كان غير صالح للإمامة كالفاسق والمرأة ، ولو قصد بقراءته اسماع الناس حسن صوته ، وكذلك يسجد في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ، ولو كانت صلاة فرض ، إلا أنه يكره تعمده قراءة آيتها في الفريضة .

هذا إذا كان المصلي اماماً أو منفرداً ، أما المأموم فإنه يسجد تبعاً لإمامه ، فلو لم يسجد ، فلا تبطل صلاته ، لأنها ليست جزءاً من الصلاة ، وإذا قرأها وهو دون إمامه فلا يسجد ، فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام . ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز فلا يسجد فيها ، كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد ، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد ، ويزاد في المستمع شروط ثلاثة ، أولاً : أن يكون القارئ صالحاً للإمامة في الفريضة ، بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً ، فلو كان القارئ مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ فلا يسجد هو ولا المستمع ، كما لا يسجد السامع الذي لم يقصد الاستماع ، وإن كان القارئ امرأة أو صبياً يسجد القارئ دون المستمع ، ثانياً : أن لا يقصد القارئ اسماع الناس حسن صوته ، فإذا كان ذلك فلا يسجد المستمع ، ثالثاً : أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكامها من أظهار وإدغام ومد وقصر وغير ذلك ، أو الروايات ، كرواية ورش أو غيره ، أو يعلم القارئ ذلك ، ومتى استكملت شروط السماع فإنه يسجد ، ولو ترك القارئ السجود إلا في الصلاة فتركها تبعاً للإمام ، وإذا كان القارئ غير متوضئ ترك آية السجود ويلاحظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة ، وكذا إذا كان الوقت ينهي فيه من سجود التلاوة ، وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة فيسن السجود لكل منهما عدد قراءتها أول مرة فقط ، وإذا جاوز القارئ محل السجود بيسير كآية أو آيتين طلب منه السجود ولا يجب قراءة محله مرة أخرى وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة ، وسجد ، ولو كان في

## أسباب سجود التلاوة

أسباب سجود التلاوة موضحة في المذاهب : فانظرها تحت الخط(١) .

== صلاة فرض ، ولكن لا يسجد في الفرض الا اذا لم ينحن للركوع ، أما في النفل فانه يأتي بآية السجدة في الركعة الثانية ، ويسجد ان لم يركع ، فان ركع في الثانية فلتت السجدة . الشافعية - قالوا : يشترط لسجود التلاوة شروط : أولا : أن تكون القراءة مشروعة ، فلو كانت محرمة ، كقراءة الجنب ، أو مكروهة ، كقراءة المصلي في حال الركوع مثلا ، فلا يسن السجود للقارئ ولا للسامع ، ثانيا : أن تكون مقصودة ، فلو صدرت عن مساه ونحوه ، كالطير ( والفوتوغراف ) ، فلا يشرع ، السجود ، ثالثا : أن يكون المقروء كل آية السجدة ، فلو قرأ بعضها فلا سجود ، رابعا : أن لا تكون قراءة آية السجدة بدلا من قراءة الفاتحة لمجزء عنها ، والا فلا سجود ، خامسا : أن لا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود ، وأن لا يعرض عنها ، فان طال وأعرض عنها فلا سجود ، والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر ، سادسا : أن تكون قراءة الآية من شخص واحد ، فلو قرأ واحد بعض الآية ، وكلها شخص آخر فلا سجود ، سابعا : يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك ، وهذه الشروط في جعلتها علامة للمصلي وغيره ، ويزاد في المصلي شرطان آخران : أولا : أن لا يقصد بقراءة الآية السجود ، فان قصد ذلك وسجد بطلت صلاته ان سجد عامدا عالما ، ويستثنى من ذلك قراءة سورة « السجدة » في صبح يوم الجمعة ، فانها سنة ، ويسن السجود حينئذ ، فان قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود ان كان عامدا عالما ، كما تبطل صبح يوم الخميس مثلا لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد ، ويجب على المأموم أن يسجد تبعا لإمامه حيث كان سجوده مشروعا ، فان ترك متابعة الإمام عمدا مع العلم بطلت صلاته ، ثانيا : أن يكون هو القارئ ، فان كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد فان سجد بطلت صلاته اذا كان عالما عامدا ، ولا يسجدها مصلي الجنابة بخلاف الخطيب ، فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الاعراض عن الخطبة .

(١) الحنفية - قالوا : أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : الأول : التلاوة ، فتجب على التالي ، ولو لم يسمع نفسه ، كأن كان أصم ، لا فرق بين أن يكون خارج الصلاة أو فيها ، اماما كان أو منفردا ، أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته ، لأنه ممنوع من القراءة خلف امامه فلا تعتبر تلاوته موجبا لها ، واذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه ، فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ، ولكن يكره له أن يأتي بآية السجدة وهو على المنبر ، أما الاثنان بها وهو في الصلاة ، فانه لا يكره اذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود ، بخلاف ما اذا أتى بها وحدها ، فانه يكره لما فيه من التعميش على المصلين ، الثاني : سماع آية سجدة من غيره ، والسامع امام

### صفة سجود التلاوة ، أو تعريفها وركبتها

في صفة سجود التلاوة أو تعريفها وركبتها تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

— أن يكون في الصلاة أو لا، وكذا المسموع منه، فإن كان السامع في الصلاة ، وكان منفرداً أو اماماً ، فإنه يجب عليه فعلها خارج الصلاة ، إلا إذا سمعها من مأوم على الصحيح ، فإنه لا يجب عليه السجدة ، أما إذا كان السامع مأوماً ، فإن سمعها من غير امامه فحكمه كذلك ، وإن سمعها من امامه ، فإن كان مدركاً للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده ، وإن كان مسبقاً فإن أدرك الامام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضاً ، وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلاً ، وإن أدركه في الركعة التي بعدها سجد بعد الصلاة ، الثالث : الاقتداء ، فلو تلاها الامام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

الحنابلة — قالوا : لها سببان : التلاوة ، والاستماع بالشروط المتقدمة ، وبشرط أن لا يطول الفصل عرفاً بينها وبين سببها ، فإن كان القارئ أو السامع محدثاً ولا يقدر على استعمال الماء تيمم وسجد ، أما إذا كان قادراً على استعمال الماء فإن السجود يسقط عنه ، لأنه لو توسعاً يطول الفصل هذا ، ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لامامه .

الملكية — قالوا : سببها التلاوة والسمع بشرط أن يقصده ، كما تقدم بيانه في شروطها .  
الشافعية — قالوا : سببها التلاوة والسمع بالشروط المتقدمة .

(١) الحنفية — قالوا : صفة سجود التلاوة أو تعريفه هو أن يسجد الانسان سجدة واحدة بين تكبيرتين : اهدأها : عند وضع جبهته على الأرض للسجود ، وثانيها : عند رفع جبهته ، ولا يقرأ التشهد ولا يسلم ، والتكبيرتان المذكورتان مسنوتتان ، فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير صحت السجدة مع الكراهة ، فلسجود السهو ركن واحد عندهم ، وهو وضع الجبهة على الأرض ، أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود ، أو من الايماء للمريض ، أو للمسافر الذي يصل على الدابة في السفر ، لأن سجدة التلاوة تؤدي عند الحنفية ضمن الركوع أو السجود أو الايماء ، ويقول في سجوده : سبحان ربى الأعلى ، ثلاثاً ، أو يقول ما يشاء مما ورد ، نحو اللهم اكتب لى بها عندك أجرى ، وفسح منى بها وزراً ، واجعلها لى عندك خيراً وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود ، ويستحب أن تلاها جالساً أن يقف ويخبر لها ساجداً ، ومن كسر آية سجدة في مجلس واحد سجد كذلك سجوداً واحداً ، فإن اختلف المجلس فإنه يكرر السجود .

الحنابلة — قالوا : تعريف سجدة التلاوة هو أن يسجد بدون تكبيرة احرام ، بل بتكبيرتين : اهدأها عند وضع جبهته على الأرض ، والثانية . عند رفعها ، ولا يتشهد ، إلا أنه يندب له الجلوس إذا لم يكن في الصلاة لمسلم جالساً على أنهم قالوا : ان التكبيرتين لستا من أركان السجدة بل هما واجبتان ، فأركان السجدة عندهم ثلاثة : السجود ، منه ، والتسليم الأولى ، أما التسليم الثانية فليست بركن ولا واجب ، ويندب أن

## المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة

تطلب في أربعة عشر موضعا : وهي آخر آية في الأعراف : « ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه ، وله يسجدون » ، وآية الرعد : « والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها ، وظلالهم بالغدو والآصال » ، آية النحل : « والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة ، والملائكة ، وهم لا يستكبرون ، يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون » ، وآية الاسراء التي آخرها : « يزيدهم خشوعا » ، وآية مريم التي آخرها : « خروا سجدا وبكيا » ، وأيتان في سورة الحج : أولاهما « ان الله يفعل ما يشاء » في آخر الربع الأول منها ، ثانيتهما آخر السورة : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا الى قوله تعالى : « اعطكم تقطعون » ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ،

يـ يدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

المالكية — قالوا : تعريف سجود التلاوة هو أن يسجد سجدة واحدة بلا تكبيرة احرام وبلا سلام ، بل يكبر للهوى وللرفع استئنازا إذا كان قائما يهوى لها من قيام ، سواء كن في صلاة أو غيرها ، ولا يطلب منه الجلوس ، بل يسجد كما يسجد القائم من ركوع الصلاة المعتادة ، لا فرق بين أن يكون في صلاة أو غيرها ، وإذا كان راكبا على دابة أو غيرها نزل وسجد على الأرض ، الا اذا كان مسافرا أو كان مقيما وتوفرت فيه شروط صلاة انفصل على الدابة المتقدم ذكرها ، ويسجد عليها بالأيضاء .

هذا ، ويندب أن يدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية — قالوا : سجدة التلاوة ، اما أن يغطيها المتلبس بالصلاة أو غيره ، فترتيبها بالنسبة لغير المصلي هو أن ينوي بلسانه ، ثم يكبر تكبيرة الاحرام ، ثم يسجد سجدة واحدة كسجدة الصلاة ، ثم يجلس بعد السجدة ثم يسلم ، وبهذا تعلم أن أركان سجدة التلاوة لمن لم يكن في الصلاة خمسة ، أما اذا كان في الصلاة وقرأ آية فيها سجدة فانه يسجد . وتتعلق السجدة بأمرين : أحدهما : النية ولا بد أن تكون بالقلب ، بحيث لو تلفظ بها بطلت صلاته ، ثانيتهما : أن يسجد سجدة واحدة كسجدة الصلاة ، وإذا كان مأموما فلا تطلب منه النية بل تكفيه نية أمامه ، ويشترط لغير المصلي أن يقارن بين النية وتكبيرة الاحرام ، ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام : ويسن التكبير للهوى للسجود والرفع منه ، والدعاء فيه ، والتسليم للثانية ويسن أن يدعو بقلوعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

هذا ، ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تمية المسجد ، فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، أربع مرات ، فإن ذلك يجزئه عن سجد التلاوة ، ولو كان متطهرا .

والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(١) : وآية الفرقان وهي : « وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ، قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا » وآية النمل وهي : « إلا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ، ويعلم ما تخفون وما تعلنون ، الله لا إله الا هو رب العرش العظيم » ، وآية سورة السجدة وهي : « إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا نكروا بها خروا سجدا » الى قوله تعالى : « وهم لا يستكبرون » وآية سورة فصلت وهي : « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن أن كنتم إياه عابدون » ، آية النجم وهي : « أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامعون فاسجدوا لله واعبدوا » وآية سورة الانشقاق ، وهي قوله تعالى : « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » وآية « اقرأ » وهي : « كلا لا تطعه ، واسجد واقترب » باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٢) .

وأما آية « ص » وهي : « وظن داود أنما هفتاه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب » ، فليست من مواضع سجود التلاوة عند الشافعية ، والحنابلة خلافا للمالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٣) ، والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة باتفاق ، الا عند الحنفية في بعض المواضع ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٤) .

### سجدة الشكر

هي سجدة واحدة كسجود التلاوة عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ، ولا تكون الا خارج الصلاة ، فلو أتى بها في الصلاة بطلت صلاته ، ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه ، وهي مستحبة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما

(١) المالكية والحنفية — لم يعدو آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

(٢) المالكية — قالوا : ان آية النجم ، وآية الانشقاق ، وآية اقرأ ليست من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

(٣) الحنفية والمالكية — قالوا : انهما من مواضع سجود التلاوة ، الا أن المالكية قالوا : ان السجود عند قوله تعالى : « وأناب » والحنفية قالوا : الأولى أن يسجد عند قوله تعالى : « وحسن ما ب » .

ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعا بنقص آية آخر الحج ، وزيادة آية « ص » .

وعند المالكية أحد عشر موضعا بنقص آية النجم ، والانشقاق ، وسورة اقرأ ، وزيادة آية ص .

(٤) الحنفية — قالوا : ان السجود في آية سورة فصلت عند قوله تعالى : « وهم لا يسلمون » .



الملكية ، والحنفية . فلنظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### مباحث قصر الصلاة الرباعية حكمها

يجوز للمسافر المجتمة فيه الشروط الآتية ويبيها أن يقصر الصلاة الرباعية — الظهر والمصر والعشاء — فيصلها ركعتين فقط ، كما يجوز له أن يتم عند الشافعية ، والحنابلة ، أما الملكية ، والحنفية فقالوا : إن قصر الصلاة مطلوب من المسافر لا جائز ، ولكنهم اختلفوا في حكمه ، فقال الحنفية : إنه واجب ، والواجب عندهم أقل من الفرض ، ومساوئ للسنة المؤكدة ، وعلى هذا فيكره للمسافر أن يتم الصلاة الرباعية ، وإذا أمها فإن صلاته تكون صحيحة إذا لم يترك الجلوس الأول ، لأنه فرض في هذه الحالة ، ولكنه يكون مسيئاً بترك الواجب ، وهو وإن كان لا يمتدح على تركه بالنار ، ولكنه يحرم من شفاعته النبي ﷺ يوم القيامة ، كما تقدم .

هذا هو رأى الحنفية ، أما الملكية فقد قالوا : إن قصره الصلاة سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة ، وإذا تركه المسافر فلا يؤخذ على تركه ، ولكنه يحرم من ثواب السنة المؤكدة فقط ، ولا يحرم من شفاعته النبي ، كما يقول الحنفية ، فالملكية ، والحنفية متفقون على أنه سنة مؤكدة ، ولكنهم يختلفون في الجزاء المترتب على تركه .  
هذا هو ملخص المذاهب في هذا الحكم ، ولكن لكل مذهب تفصيل ، فلنظر تفصيل كل مذهب على حدة تحت الخط (٢) .

(١) الملكية — قالوا : سجدة الشكر مكروهة ، وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين ، كما تقدم .  
الحنفية — قالوا : سجدة الشكر مستحبة — على المفتي به — ، وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزائه ، ويكره الاتيان بها عقب الصلاة لثلاثا يتوهم العامة أنها سنة أو واجبة .

(٢) الحنفية — قالوا : قصر الصلاة واجب بالمعنى الذى فصلناه فوق الخط ، فإذا أتم الصلاة فقد فعل مكروها بترك الواجب ، على أن في الإتمام أيضاً تأخيراً للسلام الواجب عن محله ، وذلك لأنه يجب على المصلى أن يسلم بعد الفراغ من القعود الأخير ، والقعود الأخير في صلاة المسافر هو ما كان في نهاية الصلاة المطلوبة منه ، وهى ركعتان ، فإذا صلى ركعتين ولم يجلس في الركعة الثانية بطلت صلاته ، لأن هذا الجلوس فرض كالجلوس الأخير ، وإذا لم يسلم بعد القعود وقسم للركعة الثالثة فقد فعل مكروها ، لأنه بذلك يكون قد أخسر السلام المطلوب منه عن محله .

.. الملكية — قالوا قصر الصلاة سنة مؤكدة ، كما فكرنا فوق الجصول ، فمن تركه تراثم .

### دليل حكم قصر الصلاة

ثبت قصر الصلاة بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكمم الذين كفروا » ، فهذه الآية قد دلت على أن قصر الصلاة مشروع حال الخوف ، وهي وإن لم تدل على أنه مشروع حال الأمن ، ولكن الأحاديث الصحيحة والاجماع قد دلت على ذلك ، فمن ذلك ما رواه يعلى بن أمية ، قلت لعمر : ما لنا نقصر وقد آمنا ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ فقال : « صدقة : تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، رواه مسلم . وقال ابن عمر رضي الله عنه . صحبت النبي ﷺ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان كذلك ، متفق عليه ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى أماما بأهله مكة بعد الهجرة صلاة رباعية ، فسلم على رأس ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال : أتومضاتكم فلما قوم سفر » .  
هذا ، وقد أجمعت الأمة على مشروعية القصر .

### شروط صحة القصر

#### مسافة السفر التي يصح فيها القصر

يتنظر لصحة الصلاة شروط : منها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسها ذهابا فقط ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد ، وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين مترا — مسيرة يوم وليلة بسير الأجل المحملة بالأنقال سيرا معتادا — وتقدير المسافة بهذا متفق عليه بين الأئمة الثلاثة ما عدا الحنفية ،

— الصلاة فقد حرم من ثواب هذه السنة ، وإذا لم يجد المسافر مسافرا مثله ليقعدى به صلى منفردا صلاة قصر ، ويكره له أن يقعدى بإمام مقيم ، لأنه لو اقتدى بإمام مقيم لزمه أن يتم الصلاة معه فتفتوته سنة القصر المؤكدة .

الشافعية — قالوا : يجوز للمسافر مسافة قصر أن يقصر الصلاة ، كما يجوز له الاتمام ، بلا خلاف ، ولكن القصر أفضل من الاتمام ، بشرط أن تبلغ مسافة سفره ثلاثة مراحل ، وألا لم يكن القصر أفضل ، وذلك لأن أقل مسافة القصر عندهم مرحلتان ، وسيأتى قريبا بيان معنى المرحلة عندهم ، فإذا كانت مسافة سفره مرحلتين فقط ، فإنه يجوز له أن يقصر ، كما يجوز له أن يتم ، أما إذا كانت ثلاث مراحل فأكثر فإن القصر يكون أفضل ، وإنما يكون القصر في هذه الحالة أفضل إذا لم يكن المسافر ملاحا ، والملاح هو القائم بتسيير السفينة ومساعدته ، ويقال لهم : البحارة ، فإذا كان هؤلاء مسافرين فإن اتعالم الصلاة أفضل لهم ، وإن كانت مسافة سفرهم تزيد على ثلاث مراحل .

فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويقدر الشافعية هذه المسافة بمرحلتين ، والمرحلة عندهم ثمان فراسخ ، ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل ، كميل أو ميلين ، باتفاق الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية : فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة — يوم وليلة — فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر ، كما إذا كان مسافرا بالطائرة ونحوها ، وهذا متفق عليه .

— هذا ، وإذا أخر المسافر الصلاة إلى آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع صلاة ركعتين فقط ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يصلي قصرا ، ولا يجوز له الإتمام بحال ، لأنه في هذه الحالة يمكنه أن يؤتمم الصلاة كلها في الوقت ، كما تقدم في المسح على الخف ، فإنه إذا خاف الوقت كان المسح فرضا لأدراك الصلاة في وقتها .

الحنابلة — قالوا : القصر جائز ، وهو أفضل من الإتمام ، فيجوز للمسافر مسافة قصر أن يتم الصلاة الرباعية وأن يقصرها بأكراهة ، وإن كان الأفضل له الإتمام ، ويستثنى من ذلك أمور سنذكرها في شروط القصر ، ومنها أن يكون المسافر ملاحا — بحارا — فإنه إذا كان معه أهله في السفينة فإنه في هذه الحالة لا يجوز له قصر الصلاة لكونه في حكم القيم ، وقد عرفت حكم هذا عند الشافعية ، وهو أن إتمام الصلاة أفضل في حقهم فقط ، أما الحنفية ، والمالكية فلم يفرقوا بين الملاح وغيره في الحكم الذي تقدم بيانه عندهم .

(١) للحنفية — قالوا : المسافة مقدرة بالزمن ، وهو ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ، ويكفي أن يسافر في كل يوم منها من الصباح إلى الزوال ، والمعتبر السير الوسيط ، أي سير الأبل ، ومشى الأقدام ، فلو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال ، وبلغ المرحلة ، ونزل وبات فيها ، ثم بكر في اليوم الثاني ، وفعل ذلك ، ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضا فقد قطع مسافة القصر ، ولا عبرة بتقديرها بالفراسخ على المعتد ، ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة وبعض الحنفية يقدرها بالفراسخ ، ولكنه يقول ، إنها أربعة وعشرون فرسخا فهي ثلاثة مراحل لا مرحلتان .

(٢) المالكية — قالوا : إن نقصت المسافة عن القدر المبين بثمانية أميال وقصر الصلاة سحت صلاته ، ولا إعادة عليه على المشهور ، ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومنى ومزدلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة ، فإنه يسن لهم القصر في حال ذهابهم وكذا في حال إيابهم إذا بقي عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدي في غير وطنهم ، وإلا أتموا .

الشافعية — قالوا : يضر نقصان المدة عن القدر المبين ، فإذا نقصت ولو بشيء يسير فإن القصر لا يجوز ، على أنهم اختلفوا في تقدير المسافة بالظن الراجح ، ولم يشترطوا اليقين ،

### نية السفر

لا يصح القصر إلا إذا نوى السفر، فنية السفر شرط لصحة القصر باتفاق، ولكن يشترط لنية السفر أمران: أحدهما: أن ينوي قطع المسافة بتمامها من أول سفره، فلو خرج هائما على وجهه لا يدري أين يتوجه لا يقصر، ولو طلف الأرض كلها، لأنه لم يقصد قطع المسافة، وهذا الحكم متفق عليه، وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة، ولكنه نوى الإقامة أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر وسيأتى بيانها، وخالف في هذا الحكم الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١)، ثانيهما: الاستقلال بالرأى، فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه، كالزوجة مع زوجها، والجندي مع أميره، والخادم مع سيده، فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون زوجها لا يصح لها أن تقصر، وكذلك الجندي والخادم ونحوهما، سواء نوى التابع التخلص من متبوعه عند سبوح الفرصة أو لا، باتفاق، وخالف الشافعية، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢)، ولا يشترط في نية السفر البلوغ، فلو نوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة، إلا عند الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣).

### حكم قصر الصلاة في السفر المحرم والمكروه

ومن الشروط أن يكون السفر مباحا، فلو كان السفر حراما كان سافرا لسرقة مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك فلا يقصر، وإذا قصر لم تنتعقد صلاته، باتفاق الشافعية، والحنابلة، وخالف الحنفية، والمالكية، فانظر مذهبهما تحت الخط (٤)، فإن كان السفر مكروها ففيه

(١) الحنفية - قالوا: نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقام بالفعل، فلو سافر من القاهرة مثلاً نوايا الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوماً فأكثر يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم.

(٢) الشافعية - زادوا حكماً آخر، وذلك أن التابع إذا نوى أنه متى تخلف من التبعية يرجع من سفره كالجندي إذا شطب اسمه، والخادم إذا انفصل من الخدمة، فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر وهي المرحلتان، فإن فاتته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاهما مقصورة لأنها غائتة سفر.

(٣) الحنفية - قالوا: يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ، فلا تصح نية الصبي، فشرط نية السفر عندهم ثلاثة: نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر، والاستقلال بالرأى، والبلوغ.

(٤) الحنفية، والمالكية - لم يشترطوا ذلك، فيجب القصر على كل مسافر، ولو كان محرماً، ويأثم بفعل المحرم عند الحنفية، أما المالكية فقالوا: إذا كان السفر محرماً فإن القصر يصح مع الإثم.

تفصيل المذاهب فانظرو تحت الخط (١) .

وأما إذا كان السفر مبالحا ، ولكن وقت فيه المحصية فلا يمنع القصر .

### المسكن الذي يبدأ فيه المسافر صلاة القصر

لا يصح للمسافر أن يقصر الصلاة قبل أن يشرع في سفره ويفارق محل إقامته بمسافة مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية - قالوا : يجوز القصر في السفر المكروه .

المالكية - قالوا : يكره القصر في السفر المكروه .

الحنابلة - قالوا : لا يجوز القصر في السفر المكروه ، ولو قصر لا تنعقد صلاته

كالسفر المحرم .

(٢) الشافعية - قالوا : لا بد أن يصل إلى محل يمد فيه مسافرا عرفا ، وابتداء السفر

لساكن الأبنية يحصل بمجاورة سور مختص بالمكان الذي سافر منه إذا كان ذلك السور

صوب الجهة التي يقصدها المسافر ، وإن كان داخله أماكن خربة ومزارع ودور ، لأن كل هذا

يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ، ولا عبرة بالفندق والقنطرة مع وجود السور ،

ومثل السور ما يقيم أهل القرى من الجسور ، فإن لم يوجد السور المذكور ، وكان هناك

قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فإن لم يوجد شيء من ذلك فالعبرة بمجاورة العمران

وإن تخلله خراب ، ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران إذا ذهبت أصوله

حيطانه ، ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ، ولو بنيت بها قصور أو دور تسكن في بعض

فصول السنة ، ولا بد من مجاوزة المتاجر المتصلة بالقرية التي لا سور لها ، وإذا اتصل بالبلد

عرفا قرية أو قريتين مثلا ، فيشترط مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور ، والا فالشرط مجاوزة

السور ، فإن لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاورة قرية المسافر عرفا ، أما القصور التي في

البساتين المتصلة بالبلد ، فإن كانت تسكن في كل السنة فحكمها كالقريتين المذكورتين ، والا

فلا ، كما تقدم . وابتداء السفر لساكن الخيام يكون بمجاورة تلك الخيام ومرافقها ، ك مطرح

الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل ، ولا بد أيضا من مجاوزة المهيض إن كان في ربوة ،

ومجاورة المصد إن كان في منخفض ، ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادي إن سافر في

عرضه ، وهذا إذا لم يخرج المهيض والمصد والوادي عن الاعتدال ، أما لو اتسع شيء منها

جدا فيكتفى بمجاورة الحلة ، وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ، ويستطيرون استراحة

لوازمهم بعضهم من بعض ، أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره

يكون بمجاورة محل رحله ومرافقه .

هذا إذا كان السفر برّا ، أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة ، فابتداء

سفره من أول تحرّك السفينة للسفر ولا عبرة بالأسوار ، ولو وجدت بالبلدة على المستعنيين

### اقتداء المسافر بالمقيم

من شروط القصر أن لا يقتدى المسافر الذى يقصر الصلاة بمقيم أو مسافر يتم الصلاة فان فعل ذلك وجب عليه الاتمام سواء اقتدى به فى الوقت أو بعد خروج الوقت ،

وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التى فى البلدة ، فلا يقصر حتى يتجاوز تلك الأبنية .  
 المناقلة - قالوا : يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامة بما يمد مفارقة عرفاً ، سواء كانت داخل السور أو خارجه ، وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء ، أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة ، فلا يقصر إلا إذا فارقهما معاً ، وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياسة فى الصيف مثلاً ، إلا إذا جاوز تلك البساتين . أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين ، فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذى نسب إليه البساتين أو القصور عرفاً ، وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها ، فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية - قالوا : من قصد سفر مسافة القصر المتكدر بينه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته ، سواء كان مقيماً فى المصر أو فى غيره ، فإذا خرج من المصر ولا يقصر إلا إذا جاوز بيوت من الجهة التى خرج منها ، وإن كان بازائه بيوت من جهة أخرى ، ويلزم أن يجاوز كل البيوت ، ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر ، فلو انفصلت عن المصر محطة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة ، أما إذا كانت خربة لا سكان فيها ، فلا يلزم مجاوزتها ، ويشترط أيضاً أن يجاوز ما حول المصر من المساكن ، وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك ، بخلاف القرى المتصلة بالفناء ، فلا يشترط مجاوزتها ، ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، وإذا خرج من الأخصية - الخيام - لا يكون مسافر إلا إذا جاوزها ، سواء كانت متصلة أو متفرقة ، أما إذا كان مقيماً على ماء أو معتطب ، فإنه يعتبر مسافراً إذا فارق الماء أو المعتطب ما لم يكن المعتطب واسماً جداً ، أو النهر بعيد المنبع أو المصب ، والا فالعبرة بمجاوزة العمران ، ويشترط أيضاً أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته ، وهو المكان المصد لمصالح السكان ، كركض الدواب ، ودفن الموتى ، والقاء التراب ، فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفناء قدر أربعمئة ذراع ، فإنه لا يشترط مجاوزته ، كما لا يشترط مجاوزة البساتين ، لأنها لا تعتبر من العمران . وإن كانت متصلة بالبناء ، سواء سكنها أهل البلدة فى كل السنة أو بعضها .

الملكية - قالوا : المسافر إما أن يكون مسافراً من أبنية أو من خيام - وهو البدوى - أو من محل لا بناء به ولا خيام ، كساكن الجبل ، فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بقاياها ، والفناء الذى حوالها ، والبساتين المسكونة بأهلها ولو فى بعض العام ، بشرط =

باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .  
ولا فرق في ذلك بين أن يدرك مع الامام كل الصلاة أو بعضها حتى ولو أدرك التشهد الأخير ، فإنه يتم باتفاق وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يكره اقتداء المسافر بالمقيم إلا عند المالكية ، فانهم يقولون : يكره ، إلا إذا كان الامام أفضل أو به ميزة .

### نية القصر

ومنها أن ينوي القصر عند كل صلاة: قصر على التكميل المتقدم في بحث « النية » باتفاق الشافعية والحنابلة وخالف المالكية والحنفية فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

= أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكماً ، بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد ، فإن كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العام ، فلا تستلزم مجاوزتها كالأزراع ، وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد ، ولا ينتفع ساكنوها بأهلها . فلا تستلزم مجاوزتها ، ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المتمدن ، بل العبرة بمجاوزة البساتين المذكورة فقط ، ولو كان مسافراً من بلد تقام فيها الجمعة ، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التي سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد ، فلا بد من مجاوزتها أيضاً ، فالعرب المتجاورة حتى كان بين سكانها ارتفاق ، فهي كبلد واحد ، فلا يقصر المسافر من غزبة منها حتى يجاوز الجميع ، وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام ، التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة ، أو اسم الدار فقط ، فإن جمعتهم اسم القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار ، فإن كان بينهما ارتفاق فلا بد من مجاوزة الكل ، وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط ، وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء ، فإنه يقصر متى انفصل عن محله .

(١) الحنفية — قالوا : لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت ، وعليه الاتمام حينئذ ، لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع ، أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع . لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط ، فلو اقتدى به بطلت صلاته ، لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر تقتضي فرض ، وهي وهي في حق امامه أقيم ليست كذلك ، والواجب أن يكون الامام أقوى حالاً من المأموم في الوقت وبعبده ، أما الاقتداء بالمقيم بالمسافر فيصحب مطلقاً في الوقت وبعبده ، ويصلى معه ركعتين ، فإذا سلم قام المأموم وكمل صلاته كالسابق بركعتين .

(٢) المالكية — قالوا : إذا لم يدرك المسافر مع الامام المقيم ركعة كاملة ، فلا يجب عليه الاتمام ، بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة مع الامام .

(٣) المالكية — قالوا : تكفي نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ، ولا يلزم من

### ما يمنع القصر : نية الإقامة

يمتنع القصر بأمور منها : أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذاهب (١) .

تجديدها فيما بعدها من الصلوات انتهى كعبه الصوم أول ليلة من رمضان ، فانها تكفى لباقي الشهر .

الحنفية - قالوا : انه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ، ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين ، وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات ، كما تقدم .  
(١) الحنفية - قالوا : يمتنع القصر اذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما متوالية كاملة ، فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ، ولو بساعة لا يكون مقيما ، ولا يصح له قصر الصلاة بشروط أربعة : الأول : أن يترك السير بالفعل ، فلو نوى الإقامة وهو يسير لا يكون مقيما ، ويجب عليه القصر ، الثاني : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه صالحا ، فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكان أو في جزيرة خربة أو في بحر فانه يجب عليه القصر ، الثالث : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه واحدا ، فلو نوى الإقامة في بلدين لم يمين احدهما لم تصح نيته أيضا ، الرابع : أن يكون مستقلا بالرأى ، فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ، ولا يتم الا اذا علم نية متبوعه ، كما تقدم ، ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل اتمامها وجب عليه اتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع ، وكذا اذا نوى الإقامة قبيل اتمامها ، فانه يجب عليه اتمام في الموضع الذي وصل اليه ، وان لم يكن صالحا للإقامة فيه ، كما يأتي ، ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلا ، يعتبر مسافرا يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين الا اذا كان منتظرا قافلة مثلا وعلم أنها لا تحضر الا بعد خمسة عشر يوما ، فانه يعتبر ناوليا الإقامة ، ويجب عليه اتمام الصلاة في هذه الحالة .

الحنابلة - قالوا : يمتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ، ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا اذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضى الا في أربعة أيام ، ويوم الدخول ، ويوم الخروج يحسبان من المدة ، ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلانية إقامة ، ولا يدري متى تنقضى فله القصر ، ولو أقام سنين ، سواء غلب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بمقدار أن يحتفل انقضائها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها ، وإذا رجع الى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة ، فلا يقصر في عودته .

الملكية - قالوا : يقطع حكم السفر ويمتنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما : أن تكون تامة لا يحتسب منها يوم الدخول ان دخل بعد طلوع الفجر ولا يوم الخروج ان خرج في اثنتائه ، وثانيهما : وجوب عشرين صلاة على الشخص في هذه الإقامة ، فلو أقام أربعة أيام تامة ، وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع وكان ناوليا ذلك قبل



### ما يبطل به القصر ، ويبين الوطن الأصلي ونفيه

يبطل القصر بالمودة الى المكان الذي يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره ، سواء كان ذلك المكان وطناً له أو لا ، ومثل المودة بالفعل نية العودة ، وفي ذلك كله تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الفطر (١) .

= الإقامة ، فانه يقصر حال اقامته لعدم وجوب عشرين صلاة ، وكذا اذا دخل عند الزوال ، وكان ينوي الارتحال بعد ثلاثة أيام ، وبعض الرابع غير يوم الدخول ، فانه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة ، ثم ان نية الإقامة اما أن تكون في ابتداء السير ، واما أن تكون في انقائه ، فان كانت في ابتداء السير ، فلا يخلو اما أن تكون المسافة بين محل النية ، ومحل الإقامة مسافة قصر أو لا ، فان كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، والا أتم من حين النية ، أما ان كانت النية في انقائه سفره ، فانه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد ، ولا يشترط في محل الإقامة النوية أن يكون صالحاً للإقامة فيه ، فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به ، فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم ، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالمادة أن مثله يقيم في جهة أربعة أيام فأكثر فانه يتم ، وان لم ينو الإقامة ، أما ان أراد أن يخالف المادة ، ونوى أن لا يقيم فيها أربعة أيام المعتادة ، فانه لا ينقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف ، فانها لا تنقطع حكم السفر ، أما اذا أقام بمحل في أثناء سفره بدون أن ينوي الإقامة به فان اقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة ، بخلاف ما اذا أقام بدون نية في محل ينتهي اليه سفره ، فان هذه الإقامة تمنع من القصر اذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطمة للسفر ، ومن رجع بعد الشروع في السفر الى المحل الذي سافر منه ، سواء كان وطناً أو محل إقامة اعتبر الرجوع في حقه سفراً مستقلاً ، فان كان مسافة قصر قصر ، والا فلا ، ولو لم يكن ناولياً الإقامة في ذلك المحل ، وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أو لا . الشافعية - قالوا : يمتنع القصر اذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومى الدخول والخروج ، فإذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئاً ، فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل .

هذا اذا لم تكن له حاجة في البقاء ، أما اذا كانت له حاجة ، وجزم بأنها لا تنقضى في أربعة أيام ، فان سفره ينتهي بمجرد المكث والاستقرار ، سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أو لا ، فان توقع قضاءها من وقت لأخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام ، فله القصر الى ثمانية عشر يوماً .

(١) الحنفية - قالوا : اذا عاد المسافر الى المكان الذي خرج منه ، فان كان ذلك قبل أن ينقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره ، وكذلك يبطل بمجرد نية العودة ، وان لم يعد ، ويجب عليه في الحالتين إتمام الصلاة ، أما اذا عاد بعد قطع مسافة القصر ، فله أن لا يتم إلا

• • • • •

= إذا عاد بالفعل ، فلا يبطل القصر بمجرد نية العودة ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم إلى قسمين : وطن أصلي ، وهو الذي ولد فيه الإنسان ، أو له فيه زوج في عصمته ، أو قصد أن يرتق فيه ، وإن لم يولد به ، ولم يكن له به زوج ، ووطن اقامة ، وهو المكان الصالح للاقامة فيه مدة خمسة عشر يوما ، فأكثر إذا نوى الإقامة ، ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل الا بمثله ، فإذا ولد شخص بأسبوط مثلا كانت له وطنها أصليا ، فإن خرج منها إلى القاهرة ، وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعيش كانت له وطنها أصليا كذلك ، فإذا سافر من القاهرة إلى أسبوط التي ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التي تقطع القصر ، لأن أسبوط ، وإن كانت وطنها أصليا له ، إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة ولا يشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر ، فلو ولد في الواسطي مثلا ثم انتقل إلى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها ، أو تزوج فيها ثم سافر إلى أسبوط ، ومرت طريقته على الواسطي أو دخل فيها فإنه يقصر لأنها — وإن كانت وطنها أصليا — إلا أنه بطل بمثله ، وهو القاهرة ، وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة ، فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجه أو محل ارتقائه إلى جهة ليست كذلك ، وأقام بها خمسة عشر يوما ، ثم عاد إلى المحل الذي خرج منه ، فإنه يجب عليه الانتماء وإن لم ينو الإقامة لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلي ، أما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور : أحدها : الوطن الأصلي ، فإذا أقام شخص بمكة مثلا خمسة عشر يوما ، ثم سافر منها إلى منى ، فتزوج بها ، ثم رجع إلى مكة ، فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة وهو مكة بالوطن الأصلي ، وهو منى ، ثانيها : يبطل بمثله فلسو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة ، وأقام به خمسة عشر يوما فأناب ، ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ، ثم عاد إلى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوما ، لأن وطن الإقامة الأول بطل بوطن الإقامة الثاني ، ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر ، كما تقدم في الوطن الأصلي ، ثالثها : انشاء السفر من وطن الإقامة فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوما فأكثر ، ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر بطل وطن الإقامة بانشاء السفر منه فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بانشاء السفر منه ، أما انشاء السفر من غيره ، فإنه لا يبطله إلا بشرطين : أحدهما : أن لا يمر المسافر في طريقه على وطن اقامته ، فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة ، ثانيهما : أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر ، فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة ، مثلا إذا خرج تاجر من جرجا ، أحدهما من أسبوط ، والآخر من جرجا ، وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوما فأناب ، وأقام الثاني بفكر الزيات كذلك ، فصارت القاهرة وطن الإقامة للأول ، وفكر الزيات وطن الإقامة للثاني ، وبين القاهرة وفكر الزيات مسافة القصر ، فإذا أقام كل منهما إلى بينهما ففي هذه الحالة يتعان =

== لأن بين القاهرة وبينها دون مسافة القصر ، وكذلك من كثر الزيات الى بنها ، فإذا أقامها بينها خمسة عشر يوما بطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكثر الزيات ، لأن وطن الإقامة يبطل بمثله ، كما تقدم ، وصارت بنها وطن إقامة لهما ، فإذا قلما من بنها الى كثر الزيات بقصد إنشاء السفر من كثر الزيات الى القاهرة ، فأقاما بكثر الزيات يوما ، ثم قاما الى القاهرة ، فأنهما يتمان في كثر الزيات ، لأن المسافة دون مسافة القصر ، وكذلك يتمان في طريقهما الى القاهرة إذا مرا على بنها ، لأنه — وإن كان بين كثر الزيات وبين القاهرة مسافة قصر — إلا أنهما لمرورهما في سفرهما على بنها لم يبطل كونها وطن إقامة لهما ، لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره ، وهو كثر الزيات مادام المسافر يمر عليه ، ومادامت المسافة بينه وبين المكان الذي أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

الملكية — قالوا : إذا سافر من بلده قاصدا قطع مسافة القصر ، ثم رجع الى تلك البلدة ، فترك البلدة ، أما أن تكون بلدته الأصلية ، وهي التي نشأ فيها واليها ينتسب ، وأما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما ، وأما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية ، فإذا رجع الى بلدته الأصلية ، أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على التأييد ، فإنه يتم بمجرد دخولها ، ولو لم ينوبها الإقامة القاطعة ، إلا إذا خرج منها أولا رافضا لسكانها ، فإن دخوله فيها لا يمنع القصر إلا إذا نوى لإقامة بها قاطعة ، أو كان له بها زوجة بنى بها ، وإذا رجع الى محل الإقامة فدخله فيه لا يمنع القصر ، إلا إذا نوى إقامة السدة المذكورة .

هذا هو الحكم في حال وجوده بالبلدة التي خرج منها ، وأما حال رجوعه وسيره الى هذه البلدة فينظر للمسافة ، فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر ، والا فلا ، ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر ، وأتم الصلاة في حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقا ، ولو كانت غير بلدته الأصلية ، وغير محل الإقامة على التأييد ، وأما إذا كانت بلدته الأصلية أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على الدوام في أثناء طريقه ، ثم دخلها ، فإن مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التي بنى بها وكانت غير ناشز ، فمجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضا ، فإن نوى في أثناء سيره دخول ما ذكر نظر الى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة وهي بلدته الأصلية ، أو بلدة الإقامة على الدوام ، أو بلدة الزوجة ، فإن كانت مسافة قصر قصر في حال سيره اليها ، والا فلا ، واعتمد بمسهم القصر مطلقا ، ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر ، كما أن دخول بلدة الزوجة التي لم يدخل بها أو كانت ناشزا لا يمنعه .

الشافعية — قالوا : الوطن هو المحل الذي يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء ، وغيره ما ليس كذلك ، فإذا رجع الى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله اليه ، سواء رجع اليه لحاجة أو لا ، وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أو لا ، ويكفر في حاله .

## مباحث الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا

يتعلق به أمور ، أحدها : تعريفه ، ثانيها : حكمه ، ثالثها : شروطه وأسبابه .

### تعريفه

هو أن يجمع المصلي بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الظهر ، بأن يصلي العصر مع الظهر قبل حلول وقت العصر ، أو يجمع بينهما تأخيرًا ، بأن يؤخر الظهر حتى يخرج وقتيه ، ويصليهما مع العصر في وقت العصر ، ومثل الظهر والعصر المغرب والعشاء ، فيجمع بينهما تقديمًا وتأخيرًا ، أما الصباح فإنه لا يجمع فيه الجمع على أى حال ، ولا يجوز للمكلف أن يؤخر فرضًا عن وقته أو يقدمه بدون سبب من الأسباب التي سنذكرها ، لأن الله سبحانه قد أمرنا بأداء الصلاة في أوقاتها الميينة فيمبث « أوقات الصلاة » حيث قال : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » ، ولكن الدين الاسلامي دين يسر فأباح الصلاة في غير أوقاتها عند وجود مشقة دفعا للرجح .

= رجوعه حتى يصل ، وان رجع الى غير وطنه فاما أن يكون رجوعه لغير حاجة أو لا ، فان كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره الابنية اقامة المدة القاطمة قبل وصوله ، أو نية الإقامة مطلقا ، بشرط أن ينوي وهو مأكث لا سائر ، مستقل لا تابع ، وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول ، فان لم ينو الإقامة المذكورة ، فلا ينقطع حكم السفر إلا بعد أمرين : اقامة المدة المذكورة بالفعل أو نيتها بعد الوصول ، وان كان رجوعه لحاجة ، فان جزم بانها لا تقضى في أربعة أيام انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها ، وان لم ينو الإقامة ، أما اذا علم أنها تقضى فيها ، فلا ينقطع سفره وله القصر مادام في هذه البلدة .

هذا اذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت ، فان توقع قضاءها كذلك فله العصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة ، ومثل الرجوع الى الوطن نية ، فينتهي السفر بمجرد النية ، بشرط أن ينوي وهو مأكث غير سائر ، وأما نية الرجوع الى غير وطنه ، فينتهي سفره بها اذا كان الرجوع لغير حاجة فان كان الرجوع المنوي لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ، ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الاحتياط - قالوا : اذا رجع لوطنه الذي ابتدأ السفر منه أولا أو نوى الرجوع اليه ، فان كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الاتصام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانيًا أو يعدل عن نية الرجوع ، ولا يلزمه اعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوي الرجوع ، ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للدول عن السفر بالمرة ، وان كانت المسافة بين وطنه وبين المصل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه ، لأنه سفر طويل فيقصر فيه ، وإذا مر المسافر بوطنه أتم ، ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه ، وكذا اذا مر ببلدة تزوج فيها ، وان لم تكن وطنًا له ، قلناه يتم حتى يفارق تلك البلدة .

## حكمه وأسبابه

أما حكمه فهو الجواز ، وأما أسبابه وشروطه ، فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) المالكية — قالوا : أسباب الجمع هي : السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر ، ووجود الحاج يعرفه أو مزدلفة ، الأول : السفر ، والمراد به مطلق السفر ، سواء كان مسافة قصر أو لا ، ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه ، فيجوز لمن يسافر سفرا مباحا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ، بشرطين ، أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة ، ثانيهما : أن ينوي الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس ، فإن نوى النزول قبل اضمحلال الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل ، وآخر العصر وجوبا حتى ينزل ، لأنه ينزل في وقتها الاختياري ، فلا داعي لتقديمها ، فإن قدمها مع الظهر صحت مع الاثني ، وتجب اعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، وإن نوى النزول بعد الاضطرار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر ، فإن شاء قدمها ، وإن شاء أخرها حتى ينزل ، لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال ، لأنه إن قدمها صلاها في وقتها الضروري المقدم لأجل السفر ، وإن أخرها صلاها في وقتها الضروري المشروع ، وإن دخل وقت الظهر — وهو بزوال الشمس — وكان سائرا ، فإن نوى النزول وقت اضمحلال الشمس أو قبله جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله ، فإن نوى النزول بعد الغروب ، فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ولا تأخير العصر حتى ينزل ، لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعا صوريا ، فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ، ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب ، وهو غروب الشمس ، ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وأن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اضمحلال الشمس بعد العصر ، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم ، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل ، فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله ، وإن نوى النزول قبل الثلث الأول أخصر العشاء حتى ينزل ، وإن نوى النزول بعد الثلث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء ، وعلى هذا القياس ، والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى ، فالأولى تركه ، وإنما يجوز إذا كان مسافرا إلى البر ، فإن كان مسافرا في البحر ، فلا يجوز له ، لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير ، الثاني : المرض ، فمن كان مريضا يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك ، كالبلطون يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا ، بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والمصر في أول وقتها الاختياري ،

= ويصلى المغرب قبيل مغيب الشفق ، والعشاء في أول مغيبه ، وليس هذا جمعاً حقيقياً لوقوع كل صلاة في وقتها ، وهو جائز من غير كراهة ، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت بخلاف غير المعذور ، فإنه — وإن جاز له هذا الجمع المصوري — ولكن تنفوته فضيلة أول الوقت ، وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها ، أو اغناء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر ، والعشاء بالنسبة للمغرب ، فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى ، فإن قدمها ولم يقع ما خلفه أعادها في الوقت ، ولو الضروري استجباً ، الثالث ، والرابع : المطر والطين مع الظلمة إذا وجد مطر غزير يجعل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم أو وحل كبير ، وهو ما يحمل أواسط الناس على خلخ الحذاء مع الظلمة ، جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة ، فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ، ويصليهما دفعة واحدة ، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد ، فلا يجوز بالخالف ، وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولاً بصوت مرتفع كالعادة ، ثم يؤخر صلاة المغرب تدبياً بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ، ثم يصلى المغرب ، ثم يؤذن للعشاء تدبياً في المسجد لا على المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد ، ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلى العشاء ، ولا يفصل بينهما بنفل ، وكذا يكره التثفل بين كل صلاتين مجموعتين ، فإن تثفل فلا يمتنع الجمع ، وكذا لا يتثفل بعد العشاء في جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق ، لأنها لا تصح إلا بعده ، ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد إلا أن يكون اماماً راتباً له منزل ينصرف إليه ، فإنه يجمع وحده ينوي الجمع والامامة ، لأنه منزل منزلة الجماعة ، ومن كان معتكفاً بالمسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجمع في المسجد إن وجد ، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لا إن انقطع قبل الشروع ، الخامس : الوجود بعرفة ، فيسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة ، سواء كان من أهلها ، أو من أهل غيرها من أماكن الفسك ، كمنى ومزدلفة ، أو كان من أهل الأمان ، ويقتصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة ، وإن لم تكن المسافة مسافة قصر ، السادس : الوجود بمزدلفة ، فيسن للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصليها مع العشاء مجموعة جمع تأخير ، وإنما يسن الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة والا صلى كل صلاة في وقتها ، ويسن قصر العشاء لمغير أهل المزدلفة ، لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج ، والقصر خاص بنهر أهل المكان الذي فيه ، وهو عرفة ومزدلفة . الشافعية — قالوا : يجوز الجمع بين الصلاتين المفكورتين جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر ، ويجوز جمعها جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر ، ويشترط في جمع التقديم ستة شروط : الأول : الترتيب بأن يبدأ بصاحبه الوقت ، فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلي معه العصر في وقته يؤخره أن يبدأ بالظهر ، فلو عكس —

= صحت صلاة الظهر، وهي صاحبة الوقت، وأما التي بدأ بها وهي صلاة العصر، فلم تتمدد لا فرضاً ولا نفلاً لأن لم يكن عليه فرض من نوعها، والا وقعت بدلاً منه، وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقت نفلاً: الثاني: نية الجمع في الأولى بأن ينوي بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر، ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها، فلا تكفى قبل التكبير، ولا بعد السلام، الثالث: الموالاة بين الصلاتين، بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف ما يمكن فلا يصلى بينهما الفافلة الراجعة، ويجوز الفصل بينهما بالأذان والاقامة والطهارة، فلو صلى الظهر وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر، فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر، إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم، كما تقدم، الرابع: دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الاحرام، ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها، أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب، الخامس: بقاء وقت الصلاة الأولى يقينا إلى عقد الصلاة الثانية، السادس: ظن صحة الصلاة الأولى، فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه لغير حاجة وشك في السبق والحية لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم، هذا، والأولى ترك الجمع لأنه مختلف في جوازه في المذاهب، لكن يسن الجمع إذا كان الصاج مسافراً وكان يعرفه أو مزدلفة، فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديماً، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيراً، لاتفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما •

واعلم أن الجمع قد يكون أيضاً واجباً ومندوباً، فيجب إذا ضلقت وقت الأولى من الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيراً، ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه، كما يندب إذا ترتب على الجمع كمال الصلاة، كأن يصليها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفرداً عند عدمه، ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان: الأول نية التأخير في وقت الأولى هادماً للباقى منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة، فإن لم ينو التأخير أو نواه والباقى من الوقت لا يسعها فقد عصى، وكانت قضاء أن لم يدرك منها ركعة في الوقت، والا كانت أداء مع الحرمة، الثاني: دوام السفر إلى تمام الصلاتين، فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التي نوى تأخيرها قضاء، أما الترتيب والموالاة بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مسنون، وليس بشرط، ويجوز للمتيمم أن يجمع ما يجمع في السفر ولو عصرًا مع الجمعة تقديمًا في وقت الأولى بسبب المطر، ولو كان المطر قليلاً بحيث يدل على الثوب أو أسفل النعل، ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان، ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط: الأول: أن يكون المطر ونحوه موجوداً عند تكبيرة الاحرام فيهما، وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تتصل بأول الثانية، ولا يضر انقطاع المطر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما، الثاني: الترتيب بين الصلاتين، الثالث: الموالاة بينهما: الرابع: نية الجمع كما تقدم في «جمع السفر»، الخامس: أن يصلى الثانية جماعة، ولو أحرامها: ولا يشترط وجود الجماعة إلى آخر =

= الصلاة الثانية على الزايج ، ولو انفرد قبل تمام ركعتها الأولى ، السادس : أن ينسوى الإمام الإمامة والجماعة ، والسابع : أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفا بحيث يأتونه بمشقة في طريقهم إليه ، ويستثنى من ذلك الإمام الراغب ، فله أن يجمع بالمأمومين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر ، فإذا تخلف شرط من ذلك ، فلا يجوز الجمع للمقيم ، وليس من الأسباب التي تبيح للمقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والريح والضوف والوحل والمرض على المشهور ، ويرجع جواز الجمع تقديمًا وتأخيرًا للمرص •

الحنفية — قالوا : لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بأي عذر من الأعذار إلا في حالتين : الأولى : يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : الأول : أن يكون ذلك يوم عرفة ، الثاني : أن يكون محرما بالحج ، الثالث : أن يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه ، الرابع : أن تبقى صلاة الظهر صحيحة ، فإن ظهر فسادها وجبت إعادتها ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر ، بل يجب أن يصلى العصر إذا دخل وقته ، الثانية : يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير ، بشرطين : الأول : أن يكون ذلك بالزدلفة ، الثاني : أن يكون محرما بالحج ، وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد ، وإن كان لكل منهما إقامة خاصة ، قال عبد الله بن مسعود : والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا لوقتها ، إلا صلاتين : جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بجمع — أي بالزدلفة — رواه الشيخان •

الحنابلة — قالوا : الجمع المذكور بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء تقديمًا أو تأخيرًا مباح وتركه أفضل ، وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا بعرفة ، وبين المغرب والعشاء تأخيرًا بالزدلفة ، ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلى مسافرًا سفرًا تقصر فيه الصلاة ، أو يكون مريضًا تلحقه مشقة بترك الجمع ، أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة ، فإنه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة ، ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلس بول ، وكذا يباح الجمع المذكور للعجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، وللعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والسكان تحت الأرض وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ، وإن يخاف ضررا يلحقه بتركه في مبيته ، وفي ذلك سعة للمعال الذين يستحيل عليهم ترك أعمالهم •

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا ، ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والريح الشديدة الباردة والمطر الذي ييل الثوب ، ويترتب عليه حصول مشقة ، لا فرق في ذلك بين أن يصلى بداراه أو بالمسجد ، ولو كان طريقه مسقوفا ، والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير ، فإن استوى الأمران عنده فجمع التأخير أفضل ويشترط لمصلحة •



### مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها ، فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان أثماً عظيماً كما تقدم في بحث « أوقات الصلاة » ، أما من أخرها لمعز فلا أثم عليه ، وتارة يكون المعذر مسقطاً للصلاة رأساً ، وتارة يكون غير مسقط بحيث يجب على من فاتته صلاة لمعذر أن يقضيها عند زوال المعذر ، واليك بيان الأعذار .

#### الأعذار التي تسقط بها الصلاة رأساً

تسقط الصلاة رأساً عن الحائض والنفساء ، وسلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفساء بعد زوالهما ، وكذلك تسقط عن المجنون والمغنى عليه ، والمرد إذا رجع إلى الإسلام ، فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة ، عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية فقد خالفوا في الرد ، وقالوا : أن الصلاة لا تسقط عنه ، وأما الحنابلة فقد خالفوا في الإغماء ونحوه ، وقد ذكرنا تفصيل كل هذا في المذهب تحت (الخطأ) .

الجمع تقديمًا وتأخيرًا أن يراعى الترتيب بين الصلوات ، ولا يسقط هنا بالنسيان ، كما يسقط في قضاء الفوائت الآتي بعد ، ويشترط لصحة جمع التقديم فقط أربعة شروط : الأول أن ينوي الجمع عند تكبيرة الأحرام في الصلاة الأولى ، الثاني : أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف ، فلو صلى بينهما نافلة رابعة لم يصح الجمع ، الثالث : وجود المعذر المبيح للجمع عند اهتاتهما ، وعند سلام الأولى ، الرابع : أن يستمر المعذر إلى فراغ الثانية ، ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : الأول : نية الجمع في وقت الصلاة الأولى ، إلا إذا ضاع وقتها ، فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ ، الثاني : بقاء المعذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية . (١) الحنفية — قالوا : تسقط الصلاة رأساً عن المغنى عليه والمجنون بشرطين : الأول : أن يستمر الإغماء والمجنون أكثر من خمس صلوات ، أما أن استمر ذلك خمس صلوات فاقبل ، ثم أماني وجب عليه قضاء ما فاتته ، الثاني : أن لا يفيق مدة الجنون أو الإغماء انقطة منتظمة بأن لا يفيق أصلاً أو يفيق انقطة منتظمة ، فإذا أماني انقطة منتظمة في وقت معلوم ، كوقت الصباح مثلاً ، فإن انقضت هذه انقطة المدة ، ويطلب بالقضاء ، ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره ، وكذا من استتر عقله بدواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد التداوي لا بقصد السكر ، فإنه يجب عليه القضاء على الراجح ، وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقط للصلاة في آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريمة ، فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال المعذر ، أما إذا زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع التحريمة ، فإنه يجب عليه قضاء =

في ذلك الفرض ، إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفساء ، فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما وجب عليهما قضاء الفرضين إن بقي من الوقت ما يسع التحريم فقط ، كغيرهما ، وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا يجب عليهما القضاء ، إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الضل والتحريم .

الملكية - زادوا على الأعذار المذكورة : السكر بالحلال ، كان شرب لبنا حامضاً وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه ، وأما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ، ولا ينتفى معه أثم تأخير الصلاة ، ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات : الأولى : أن تبستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري ، كأن يحصل الانغماء مثلاً من زوال الشمس إلى غروبها ، وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضاؤها بعد الإفاقة ، الثانية : أن يطأ العذر في أثناء الوقت ، فإن طأ وقد بقي ما يسع الصلاتين - الظهر والمصر مثلاً - ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معاً ، وإن طأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزء منها أقله ركعة كاملة بسجديتها سقطت الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها بعد زوال العذر ، ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين ، هو ما يسع خمس ركعات حضراً وثلاثاً سفراً بالنسبة للظهر والمصر ، وما يسع أربع ركعات حضراً وسفراً بالنسبة للمغرب والعشاء لأنه يعتبر للمغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظراً لكونها لا تقصر ويعتبر للعشاء ركعة واحدة ، لأن الوقت يدرك بها ، أما إن طأ العذر ، وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر ، فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة ، فيعتبر أن العذر طأ في وقتها فقط ، فتسقط دون الأولى ، الثالثة ، أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده ، وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة ، أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر وقتها فيجكها أنه إن ارتفع العذر ، وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة يجب عليه قضاؤها ، وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها ، كما تقدم . في مسند الطهارة يجب عليه قضاؤها وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر ، لأن الوقت إذا خاض اختص بالأخيرة .

ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جانب ادراك الصلاة حين زوال العذر ، ولا يهتبر في جانب السقوط عند طروء فمن زال عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت ، والا فلا ، ومتى طأ عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ادراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر ، وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشاركة الوقت ( الظهر والمصر والمغرب والعشاء ) أما المصباح فإن زال العذر وقد بقي من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت ، والا فلا ، لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة ، كما تقدم ، ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة ، وأن يطعش ويمتدل فيها ، ولا يلاحظ الاتيان بالسنن كالسورة ، وإن طأ =

### الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن وقتها

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط ، فقد تقدم بعضها في مبحث « الجمع بين الصلاتين » وبقي منها النسيان ، والغفلة عن دخول الوقت ، ولو كان ناشئاً عن تقصير ، خلافاً للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

• العذر وقد بقي من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت والا وجب قضاءها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروء حكمها .

العناية — قالوا : إذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر ، وإن ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع العذر في وقتها والصلاة التي تجمع معها ، كالظهر مع العصر ، والمغرب مع العشاء ، مثلاً إذا استمر الجنون وقتاً كاملاً ، فلا يجب قضاء الصلاة ، أما إذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام فإن الصلاة يجب قضاؤها ، فإذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها أن كانت تجمع معها ، ومثل المجنون في ذلك الصبي إذا بلغ وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام ، وقالوا : من استتر عقله بسكر محرم ، أو حلال ، أو دواء مباح ، أو يمرض غير الجنون ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة .

الشافعية — قالوا : أن استمر الجنون وقتاً كاملاً ، فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعد منه ، والا وجب القضاء ، ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتعمد والمغمى عليه ، أما إذا طرأ الجنون ونحوه ، كالحيض بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن ، فإنه يجب قضاء الصلاة ، وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الاحرام فأكثروا وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها إن كانت تجمع معها ، كالظهر مع العصر ، بشرط أن يستمر ارتفاع العذر زمناً متصلاً يسع الطهر والصلواتين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها .

هذا إذا كان الطهر بالوضوء ، فإن كان بالتيمم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين ، فإن لم يسع الا طهراً واحداً وصالاة واحدة لم تجب ما قبلها ، وقالوا : أن المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن رده ، فإذا عاد الى الاسلام وجب عليه قضاء ما فاتته منها .

(١) الشافعية — قالوا : انما يكون النسيان عذراً رافعاً لاثم التأخير إذا لم يكن ناشئاً عن تقصير ، فإذا نسي الصلاة لاشتغاله بلب ( الفرد أو المنقلة ) أو نحو ذلك لا يكون معذوراً بذلك النسيان ، ويأثم بتأخيرها عن وقتها .

## مباحث قضاء الصلاة الفائتة

### حكمه

قضاء الصلاة المفروضة التي فاتت واجب على الفور ، سواء فاتت بعذر غير مسقط لها ، أو فاتت بغير عذر أصلا ، باتفاق ثلاثة من الأئمة (١) . ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر ، كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوبا عينيا ، وكالأكل والنوم ، ولا يرتفع الاثم بمجرد القضاء ، بل لابد من التوبة ، كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة ، بل لابد من القضاء لأن من شروط التوبة الاعتلاع عن الذنوب ، والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه ، ومما ينافي القضاء فورا الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب (٢) .

### كيف تقضى الفائتة ؟

من فاتته صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها ، فإن كان مسافرا سفر قصر وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين ولو كان القضاء في الحضر ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف

(١) الشافعية — قالوا : أن كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور ، وإن كان بعذر وجب على التراخي : ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور : منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة ، فإني يجب تأخيرها حتى يصلي الجمعة ، ومنها ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ، ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لئلا يخرج وقتها ، ومنها لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة فإنه يتمها ، سواء ضاق الوقت أو اتسع .

(٢) الحنفية — قالوا : الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فورا ، وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب ، وصلاة الضحى وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل المظهر ، والست بعد المغرب .

المالكية — قالوا : يجرم على من عليه فوائت أن يصلي شيئا من النوافل إلا لغير يومه والشفع والوتر إلا السنة كصلاة العيد ، فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح كان مأجورا من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة ، وأثما من جهة تأخير القضاء ، ورخصوا في يسير النوافل كتحية المسجد ، والسنن الرواتب .

الشافعية — قالوا : يجرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فورا — وقد تقدم ما يجب فيه الفور — أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقا سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تيسر أو ذمته من الفوائت .

الحنابلة — قالوا : يجرم على من عليه فوائت أن يصلي النفل المطلق ، فلو ضلله لا ينمذ ، وأما النفل المقيد كالسنن الرواتب والوتر ، فيجوز له أن يصلي في هذه الحالة ، ولكن الأولى له تركه أن كانت الفوائت كثيرة ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكدتها وحث الشارع عليها .

الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما ، تحت الخط (١) ، وإن كان مقبهاً وفاتت تلك الصلاة قضاها أربعاً ، ولو كان القضاء في السفر ، وإذا فاتته صلاة سرية كالظهر مثلاً فإنه يقرأ في قضاهاً سرّاً ولو كان القضاء ليلاً ، وإذا فاتته جهرية كالغرب مثلاً ، فإنه يقرأ في قضاهاً جهراً ولو كان القضاء نهاراً ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

#### مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت

ينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض ، فيقضى الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل قضاء العصر وهكذا ، كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة ، وبين الحاضرتين كالصلاتين المجموعتين في وقت واحد يوفى ذلك تفصيل المذاهب فانظره تحت الخط (٣)

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن كان مسافراً وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر ، أما إن كان في المضر فيجب قضاؤها أربعاً ، لأن الأصل الاتمام ، فيجب الرجوع إليه في المضر .

(٢) الشافعية — قالوا الجبرة بوقت القضاء سرّاً أو جهراً ، فمن صلى الظهر قضاء ليلاً جهراً ، ومن صلى المغرب قضاء نهاراً سرّاً .

الحنابلة — قالوا : إذا كان القضاء نهاراً فإنه يسر مطلقاً ، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية ، وسواء أكان أماماً أو منفرداً ، وإن كان القضاء ليلاً فإنه يجهر في الجهرية إذا كان أماماً لشبه القضاء الأداء في هذه الحالة ، أما إذا كانت سرية فإنه يسر مطلقاً ، وكذا إذا كانت جهرية وهو يصلي منفرداً فإنه يسر .

(٣) الحنفية — قالوا : الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض وبين الفائتة والوقتية لازم ، فلا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة ، ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلاً ، وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر ، فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر ، كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء لعشاء ، وإنما يجب الترتيب إذا لم تبلغ الفوائت ستاً غير الوتر ، فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاهاً يلزمه أن يقضيها مرتبة ، فيصلي الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل العصر ، وهكذا ، فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ووجب عليه أعادتها بعد قضاء فائتة الصبح ، وكذا إذا صلى العصر قبل الظهر ، ولم يجر ، أما إذا بلغت الفوائت ستاً غير الوتر ، فإنه يسقط حينئذ الترتيب ، كما سنذكره ، وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاهاً مع الصلاة الوقتية فإنه يلزمه أن يصليها مرتبة قبل أداء الوقتية ، إلا إذا ضاق الوقت ، كما يأتي ، فمن فاتته صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة الوقتية التي بعدها فصلى الثانية ولم يصل الأولى ، فسدت فرضية الصلاة الثانية فساداً موقوفاً . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ومثلها الرابعة والخامسة ، ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقض الفائتة الأولى صححت الصلوات التي صلاها جميعاً ، وعليه أن يقضى الفائتة فقط ، لأنها صارت كالصلاة الأولى

= الترتيب ، لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكرة الفوائت يسقط بكرة المؤدى ، أما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة انقلبت الصلوات التي صلاها كلها نفلاً ولزمه قضاءها ، فلو فاتته صلاة الصبح ثم صلى الظهر بعدها وهو ذاك فسدت صلاة الظهر فساداً موقوفاً ، فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح وقعت صلاة العصر فاسدة فساداً موقوفاً كذلك ، وهكذا إلى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثاني ، فإن قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه ، وانقلبت نفلاً ولزمه إعادته ، والا صبح كل ما صلاه ولزمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها ، ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلاته انقلبت صلاته نفلاً وأتمها ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعي الترتيب بين الفوائت ، وبينها وبين الوقتية ، أما إذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلي الجمعة ، فإن لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقتية جمعة أو ظهراً ، وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة ، ويسقط الترتيب بثلاثة أمور : الأول : أن تصير الفوائت ستاً ، كما ذكر ولا يدخل الوتر في العدد المذكور ، الثاني : ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة ، الثالث : نسيان الفائتة وقت الأداء ، لأن الظهر إنما يجيء من حلول وقتها قبل الوقتية ، والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها ، فلا تراحم الوقتية ، وقد قال عليه السلام : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .

المالكية - قالوا : يجب ترتيب الفوائت في نفسها ، سواء كانت قليلة أو كثيرة مشرفين : أن يكون متذكراً للسابقة ، وأن يكون قادراً على الترتيب ، بأن لا يكره على عدمه وهذا الوجوب غير شرطي ، فلو خالفه لا تبطل المقدمة على محلها ، ولكنه يائس ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بمجرد فعلها ، ويجب أيضاً بالشرطين السابقين ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة ، والفوائت اليسيرة ما كان عددها خمسا فأقل ، فيصليها قبل الحاضرة ، ولو ضاق وقتها فإن قدم الحاضرة عمدا صحت مع الأثم ، ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت إذا كان وقتها باقياً ولو الوقت الضروري ، وقد تقدم بيانه في مبحث « أوقات الصلاة » ، أما أن يقدمها ناسياً أن عليه فوائت ، ولم يتذكر حتى فرغ منها ، فإنها تصح ولا اثم ، وأعاد الحاضرة ندباً ، كما تقدم ، وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة في أثناء الحاضرة ، فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوبا ورجوع للفوائت ، سواء كان منفرداً أو اماماً ، ويقطع ما مومعه تبعاً له ، فإن كان مأموماً وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلاته نظراً لحق الإمام ، وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت أن كان وقتها باقياً ، ولو الضروري ، وإن كان التذكر بعد تمام ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى ندباً وحطها نافلة وسلم ورجع للفوائت ، وإن كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثانية أو الثالثة أو بعد ثلاث من الرابعة أتمها ثم يصلي الفوائت ثم يعيد الحاضرة ندباً في الوقت أن كان باقياً ، وإذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه » .

= مطلقاً ، الا اذا خاف خروج وقت حاضرة ثم يكن صلاها ولم يعقد من النفل ركعة ، فيقطعه حينئذ ، وأما اذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة ، بل يندب تقديم الحاضرة عليها ان اتسع وقتها ، فان ضاق قدمها وجوباً ، ويجب وجوباً شرطياً ترتيب الحاضرتين المشتكتي الوقت ، وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، سواء كانتا مجموعتين أو لا ، بان يصلى الظهر قبل العصر ، والمغرب قبل العشاء فان خالف بطلت المقدمة على محلها ، الا اذا أكره على التقديم ، أو كان التقديم نسياناً ، فانها تصح ان لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية ، وأعادها ندباً بعد أن يصلى الأولى ان كان الوقت باقياً ولو الضروري ، أما اذا تذكر الأولى في أثناء الثانية ، فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد ، فيقطع أن عقد ركعة ، ويندب له أن يضم اليها أخرى ، ويجعلها نفلاً ان عقدها ، الى آخر ما تقدم تفصيله .

الضابطة - قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها واجب ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فإذا خالف الترتيب ، كان صلى العصر الفائتة قبل الظهر الفائتة لم تصح المتقدمة على محلها ، كالصبر في المثال السابق ان خالف وهو متذكر للسابقة ، فان كان ناسياً أن عليه الأولى فصلى الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها صحت الثانية ، أما اذا تذكر الأولى في أثناء الثانية كانت الثانية باطلة ، وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب الا اذا خاف فوات وقت الحاضرة ولو الاختياري ، فيجب تقديمها على الفوائت ، وتكون صحيحة ، كما تصح اذا قدمها على الفوائت نسياناً أن عليه فوائت ، ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة ، وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضاً بشرط العذر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتمامه ، فإذا كان مسافراً ، وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلاً وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر ، فإذا خالف وكان متذكراً للظهر ولو في أثناء العصر بطلت ، وإن استعجر ناسياً للظهر حتى فرغ من صلاة العصر صحت ، ولا يسقط الترتيب بجهل وجوبه ، ولا بخوف فوت الجماعة ، فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة العصر فصلى الظهر قبل الصبح جاهلاً وجوب الترتيب بينهما ثم صلى العصر في وقتها صحت صلاة العصر ، لاعتقاده عدم وجوب صلاة عليه جهلاً بصلاة العصر ، ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية - قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها سنة ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، ولو قدم بعضها على بعض صح المقدم على محله ، وخالف السنة ، والأولى اعادته ، فمن صلى العصر قبل الظهر أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي قبله صح ، وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضاً بشرطين : الأول : أن لا يخشى فوات الحاضرة وفوائتها يكون بعدم أدراك ركعة منها في الوقت ، الثاني : أن يكون متذكراً للفوائت قبل الشروع في الحاضرة ، فان لم يتذكرها حتى شرع فيها أتبعها ، ولا يقطعها للفوائت ، ولو كان وقتها متسعاً ، وإذا شرع في الفائتة قبل الحاضرة معتقداً سعة الوقت ، فظهر له =

### إذا كان على المكلف فوائت لا يدرى عددها

من عليه فوائت لا يدرى عددها يجب عليه أن يقضى حتى يتيقن براءة ذمته ، عند الشكافية ، والحنابلة ، وقال المالكية ، والحنفية : يكفي أن يطلب على ظنه براءة ذمته ، ولا يلزم عند القضاء تعيين الزمن ، بل يكفي تعيين المنوى كالظهور أو المصير مثلا ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### هل تقضى الفائتة في وقت النهي من النافلة ؟

تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

### مباحث صلاة المريض كيف يصلى

من كان مريضا لا يستطيع أن يصلى الصلاة المفروضة قائما صلى قاعدا ، فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شفائه فله أن يصلى قاعدا أيضا ، وإذا كان مرضه سلس البول مثلا ، وعلم أنه لو صلى قائما نزل منه البول ، وأن صلى قاعدا بقي على نظارته ، فإنه يصلى أيضا قاعدا ، وكذلك الصحيح الذي عندهم

= بعد الشروع فيها أنه لو أتم الفائتة خرج وقت الحاضرة فلما أن يقطعها ، وأما أن يقلبها نفلا ، ويسلم لبدر الحاضرة في الصلاتين ، وهو الأفضل ، وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديمًا واجب ، وفي المجموعتين تأخيرًا سنة ، كما تقدم .  
(١) الحنفية — قالوا : لا بد من تعيين الزمن فينبو أول ظهر عليه أدرك وقته ولم يصله وهكذا ، أو ينو أكثر ظهر عليه كذلك .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يجوز قضاء الفوائت في ثلاثة أوقات : وقت طلوع الشمس ، ووقت الزوال ، ووقت الغروب ، وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد العصر .  
المالكية — قالوا : أن كانت الفائتة في ذمته يتقينا أو ظنا قضاها ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة ، فيقتضيها عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وغير ذلك من أوقات النهي عن النافلة ، وتقدم بيانها ، وأن شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاها في غير أوقات النهي عن النافلة أما في أوقات النهي فيجرم قضاؤه في أوقات حرمة النافلة ، ويكره في أوقات كراهة النافلة .  
الشافعية — قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي ، إلا إذا قصد قضاء الفوائت فيها بخصوصها ، فإنه لا يجوز ولا تتم الصلاة ، أما الوقت المشغول بخطبة الخطيب الجمعة فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت ، ولا تتم بمجرد جلوس الخطيب على المنبر ، وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تتم الخطبتان بتوايهما .



بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى قائما أصابه اغناء أو دوار في راسه ، فإنه يصلى من جلوس ، ويجب اتمام الصلاة بروكوع وسجود في جميع ما تقدم ، وإذا عجز عن القيام استقلالا ، ولكنه يقدر عليه مستندا على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام مستندا ، ولا يجوز له الجلوس ، باتفاق الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) . وإذا قدر على بعض القيام ، ولو بقدر تكبيرة الاحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ، ثم يصلى من جلوس بعد ذلك ، والصلاة من جلوس تكون بدون استناد الى شيء حال الجلوس متى قدر ، فإن لم يقدر على الجلوس الا مستندا تعين عليه الاستناد ، ولا يجوز له الاضطجاع ، فإن عجز عن الجلوس بحالتيه صلى مضطجعا أو مستلقيا على تكميل في المذهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= الحنابلة — قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : من قدر على القيام مستندا لا يتعين عليه القيام ، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد الى شيء ، أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالا ، فيتعين عليه القيام مستندا .

الشافعية — قالوا : إذا قدر على القيام مستندا الى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج الى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط ، أما إذا كان يحتاج اليه في القيام كله فلا يجب عليه القيام ، ويصلى من قعود ، وإذا قدر على القيام مستندا الى عصا ونحوها ، كحائط ، فيجب عليه القيام ، ولو احتاج الى الاستناد في القيام كله .

(٢) المالكية — قالوا : من عجز عن الجلوس بحالتيه اضطجع على جنبه الأيمن مصليا بالأيمن ووجهه الى القبلة ، فإن لم يتدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه للقبلة أيضا ، فإن لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب ، فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن ، أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه صحت صلاته ، وخالف المندوب ، فإن لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلا رأسه للقبلة وصلى بالأيمن برأسه ، فإن استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية — قالوا : الأفضل أن يصلى مستلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبتيه ويرفع رأسه يسيرا ليصير وجهه الى القبلة ، وله أن يصلى على جنبه الأيمن أو الأيسر ، والأيمن أفضل من الأيسر ، وكل هذا عند الاستطاعة ، أما إذا لم يستطع ، فله أن يصلى بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة — قالوا : إذا عجز عن الجلوس بحالتيه صلى على جنبه ووجهه الى القبلة ، والجنب الأيمن أفضل ، ويصح أن يصلى على ظهره ورجلاه الى القبلة مع استطاعته الصلاة =

### كيف يجلس المصلي قاعدا ؟

يندب أن يصلي قاعدا لعجزه عن القيام أن يكون متربعا ، عند المالكية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والشافعية ، وللجميع تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) .

### إذا عجز عن الركوع والسجود

إذا عجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما صلى بالإيماء ما عجز عنه ، فإن قدر على القيام والسجود ، وعجز عن الركوع فقط ، فإنه يجب عليه أن يقوم للاصرام والقراءة ، ويومئ للركوع ثم يسجد ، وإن قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود ذكر الأحرار وقرا قائما ، ثم أومأ للركوع من قيام ، وللسجود من جلوس ، فلو أومأ للسجود من قيام ، أو للركوع من جلوس بطلت صلاته إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ،

= على جنبه الأيمن مع الكراهة ، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة .

الشافعية - قالوا : إذا عجز عن الجلوس مطلقا صلى مضطجعا على جنبه متوجها إلى القبلة بصدرة ووجهه ، ويسن أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن ، فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيسر ويركع ويسجد وهو مضطجع أن قدر على الركوع والسجود ، والا أومأ لوما ، فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ، ويكون باطنا قدميه للقبلة ، ويجب رفع رأسه وجوبا ونحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ، ويومئ برأسه لركوعه وسجوده ، ويجب أن يكون أيماءه للسجود أخفض من أيمائه للركوع أن قدر والا فلا ، فإن عجز عن الأيماء برأسه أومأ بأجفانه ولا يجب حينئذ أن يكون الأيماء للسجود أخفض من الركوع ، فإن عجز عن ذلك كله أجرى أركان الصلاة على قلبه .

(١) المالكية - قالوا : يندب له التربع إلا في حال السجود والجلوس بين السجودين والجلوس للشهد ، فإنه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في « سنن الصلاة » ومنذوباتها .

الحنفية - قالوا : له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء ، والأفضل أن يكون على هيئة التشهد ، أما في حالة السجود والتشهد فإنه يجلس على الهيئة التي تقدم بيانها ، وهذا إذا لم يكن فيه حرج أو مشقة ، والا اختار الأيسر في جميع الحالات .  
الحنابلة - قالوا : إذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربعا في جميع الصلاة إلا في حالة الركوع والسجود ، فإنه يسن له أن يثنى رجله وله أن يجلس كما يشاء .  
الشافعية - قالوا : إذا صلى من جلوس فإنه يسن له الافتراش إلا في جالته .  
سجود ، فيجب وضع يده على الأرض ، وحالة الجلوس للتشهد الأخير ، يسن فيه التورع كما تقدم .

(٢) الحنفية - قالوا : الأيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ، ويصح وهو =

وان لم يقدر على القيام أو ما للركوع والسجود من جلوس ، ويكون ايماءه للسجود أخفض من ايمائه للركوع وجوبا ، وان قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس ، وعجز عن الركوع والسجود أو ما لهما من قيام ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود ، الا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويكون ايماءه للسجود أخفض من ايمائه للركوع وجوبا ، وان لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة الا بأن يشير إليه بعينه ، أو يلاحظ أجزاءها بقلبه وجب عليه ذلك ، ولا تنسقط مادام عقله ثابتا ، فان قدر على الإشارة بالعين ، فلا بد منها ، ولا يكتفي مجرد استحضار الإجزاء بقلبه خلافا للحنفية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ويكره لمن فرضه الايماء أن يرفع شيئا يسجد عليه ، فلو فعل وسجد عليه يعتبر موميا في هذه الحالة ، فلا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه ، خلاف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة بنى على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها ، باتفاق ، وللحنفية تنصيص تحت الخط (٤) .

### مباحات الجنائز

ما يفعل بالمحتضر

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة الى القبلة بأن يجعل جنبه الأيمن ووجهه لها أن لم يشق ذلك والا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ، ولكن ترفع رأسه قليلا ليمير وجهه

= يجالس ، ولكن الايماء وهو جالس أفضل .

(١) الحنفية - قالوا : اذا عجز عن السجود ، سواء عجز عن الركوع أيضا أو لا ، فانه يسقط عنه القيام على الأصح ، فيصلي من جلوس موميا للركوع والسجود ، وهو أفضل من الايماء قائما ، كما تستخدم .

(٢) الحنفية - قالوا : اذا قدر على الايماء بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سقطت عنه الصلاة ، ولا تصح بهذه الكيفية ، سواء كان يعقل أولا ، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه .

هذا اذا كان أكثر من خمس صلوات ، والا وجب القضاء .

(٣) الشافعية - قالوا : يمح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء ، كما تستخدم .

(٤) الحنفية - قالوا : اذا كان عاجزا عن القيام وكان يصلي من جلوس بركوع وسجود ، ثم قدر عليه في صلاته بنى على ما تقدم منها ، وأتمها من قيام ، ولو لم يركع أو يسجد بالفعل ، إما اذا كان يصلي من تعود بالايماء ثم قدر على الركوع والسجود ، فان كان ذلك بعد أن أومأ في ركعة أتمها بانها على ما تقدم والا قطعها ، واستأنف صلاة جديدة ، كما يستأنف مطلقا لو كان يومئ مضطجعا ، ثم قدر على القعود .

لها ، وقال المالكية : هذا الوضع منسوب لاسنة ، ويستحب أن يلحق الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها ، لقوله ﷺ « لقنوا موتاكم لا اله الا الله » فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا أنجته من النار » وهذا الحديث رواه أبو حفص بن شاهين في كتاب « الجنائز » عن ابن عمر مرفوعا ، وروى مسلم عن أبي هريرة : « لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله » ولا يقال له : قل ، لثلاثي يقول : لا ، فيساء به الظن ، ولا يلح عليه متى نطق بها مخافة أن يفجر ، الا اذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها ، فانه يعادله التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه في الدنيا ، ويستحب تلقينه أيضا بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه ، والتلقين هنا هو أن يقول الملقن مخاطبا الميت : يا فلان ابن فلانة ، ان كان يعرفه ، والا نسب الى هواء عليها السلام ، ثم يقول بعد ذلك : أذكر المهد الذي خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنت رضى الله ربي ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً ، وبالقرآن اماماً ، وبالكعبة قبله وبالمؤمنين اخواناً ، وهذا التلقين مستحب عند الشافعية والحنابلة ، وخالف المالكية والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللحاضرين ، ويندب أبعاد العائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة كأكلة اللغو ، ويندب أن يوضع عنده طيب ، ويستحب أن يقرأ عنده سورة « يس » لما ورد في الخبر « ما من مريض يقرأ عنده « يس » الا مات ريان ، وأدخل قبره ريان ، وحشر يوم القيامة ريان » ، رواه أبو داود ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، على أنه ينبغي للمقاريء أن يقرأها سرا كي لا يزعج المحتضر ، أما بعد موته فسلأ يقرأ عنده شيء باتفاق ، ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى ، لقوله ﷺ : « لا يعمون أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويمفو عنه » ، وفي الصحيحين قال الله تعالى : « أنا عند ظن عهدي بي » . ويندب أن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

ويسن تخفيض عينيه ، وأن يقول مغمضة ، بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم اغفر له ، وارفع درجته في المهدين ، وأخلفه في عقبه في الغابرين ، وأغفر لنا وله يا رب العالمين ، وأمسح له في قبره ، ونور له فيه ، وقد روى هذا عن النبي ﷺ لما أغمض أباسلمة ،

(١) الحنفية — قالوا : التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهى عنه ولا يؤمر به ، وظاهر الرواية يقتضى النهي عنه .

المالكية — قالوا : التلقين بعد الدفن وحالته مكروه ، وانما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

(٢) المالكية — رجحوا القول بكراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر ، لأنه ليس

وهذا متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانهم يقولون : ان تغميض العينين مندوب لا سنة ، وان الدعاء - وهو : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، الخ ، ليس بمطلوب عندهم .

### مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

اذا مات المحتضر يندب شد لجبيه بمصاصة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلين مفاصله برفق ، ورفعه عن الأرض ، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد نزع ثيابه التي قبض فيها ، الا عند المالكية ، فان لهم في ذلك تقصيلات تحت الخط (١) ، ويجب الانتظار بتجهيزه حتى يتمحق موته ، وبعد التحقق من الموت ينبغى الاسراع بتجهيزه ودفنه ، ويستحب اعلام الناس بموته ، ولو بالنداء في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير افراط في المدح ، بأن يقول مثلا : مات الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان ، فاسعوا في جنازته ، وهذا متفق عليه ، الا عند الحنابلة . فانهم يقولون : ان الاعلام مباح ، ويكره رفع الصوت به ، ووافقه المالكية على كراهة رفع الصوت به ، والمناسب لذهبيهما ان يكون الاعلام بطريق الاعلانات في الصحف ونحوها ما يفعل في زماننا .

### مبحث غسل الميت

#### حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء ، اذا اقام به البعض سقط عن الباقي ، والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه ، أما تكرار غسله وترا فهو سنة ، كما يأتي في مبحث « كيفية الغسل » باتفاق ، الا عند المالكية ، فانهم قالوا : تكرار الغسل وتبرا مندوب لا سنة .

= من عمل السلف ، وقال بعضهم : يستحب قراءة سورة « يس » عنده .

الحنفية - قالوا : تكره القراءة عند الميت قبل غسله اذا كان القارئ قريبا منه ، أما اذا بعد عنه فلا كراهة ، كما لا تكره القراءة قريبا منه اذا كان جميع بدن الميت مستورا بثوب ظاهر ، والمكروه في الصورة الأولى انما هو القراءة برفع الصوت .  
الشافعية - قالوا : يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله .

(١) المالكية - قالوا : في نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين : الأول : تنزع ، ولكن لا تنزع بتمامها ، بل يترك عليه قميصه ، والثاني : أنه لا ينزع شيء من ثيابه ، ويزاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعين .

### شروط غسل الميت

ويشترط لفريضة غسل الميت شروط ، الأول : أن يكون مسلما ، فلا يفترض تسميته الكافر ، بل يحرم باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : انه ليس بحرام ، لأنه للنظافة لا للتعبيد ، الثاني : أن لا يكون سقطا ، فانه لا يفترض غسل السقط ، على تفصيل في المذاهب فانظر تحت الخط (١) ، الثالث : أن يوجد من جسد الميت مقدار ، ولو كان قليلا ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف الحنفية والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، الرابع : أن لا يكون شهيدا قتل في اعلاء كلمة الله ، كما سيأتى في مبحث « الشهيد » لقوله ﷺ في قتلى أحد : « لا تسلولهم ، فان كل جرح أو كل دم يسفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يمسك عليهم » ، رواه أحمد ، ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل ، كان مات حريقا ، ويخشى أن يتقطع بدنه اذا غسل بذلك أو يصب الماء عليه بدون ذلك ، أما ان كان لا يتقطع بصب الماء فلا ييمم ، بل يفضل بصب الماء بدون ذلك .

(١) الشافعية — قالوا : ان السقط النازل قبل عدة تمام الحمل ، وهى ستة أشهر ولحظتان ، أما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله ، وأما أن لا تعلم حياته وفي هذه الحالة أما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضا دون الصلاة عليه ، وأما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله ، وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة ، فانه يفترض غسله وإن نزل ميتا ، وعلى كل حال ، فانه يسن تسميته ، بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح . الحنفية — قالوا : ان السقط اذا نزل حيا بأن سمع له صوت ، أو رؤيت له حركة ، وأن لم يتم نزوله وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده ، وأما اذا نزل ميتا ، فان كان تام الخلق فانه يغسل كذلك ، وأن لم يكن تمام الخلق ، بل ظهر بعض خلقه ، فانه لا يغسل الغسل المعروف ، وإنما يصب عليه الماء ، ويلف في خرقة ، وعلى كل حال ، فانه يسعى ، لأنه يحضر يوم القيامة .

الحنابلة — قالوا : السقط اذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله ، وأما ان نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية — قالوا : اذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بسلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذى يقول أهل المعرفة انه لا يقع مثله الا ممن فيه حياة مستقرة وجب تفسيله ، والا كسره .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يفرض الغسل الا اذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجهه نصفه مع الرأس .

### حكم النظر إلى عورة الميت ولباسها وتغسيل الرجال النساء ، وبالعكس

يجب ستر عورة الميت ، فلا يحل للماسل ولا غيره أن ينظر إليها ، وكذلك لا يحل لبسها ، فيجب أن يلف الماسل على يده خرقة ليغسل بها عورته ، سواء كانت مغطاة ، أو مفلطة أما باقى بدنه فيصح للماسل أن يعاشره بدون خرقة ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الصنابلة يقولون : أنه يتدب لف خرقة لغسل باقى البدن ، وفي قول صحيح للحنفية : أن لمس العورة الخفيفة من الميت غير محرم ، ولكن يطلب سترها وعدم لبسها ، ولا يحل للرجال تغسيل النساء وبالعكس إلا الزوجين ، فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر إلا إذا كانت المرأة مطلقة ولو طلاقاً رجعيّاً ، فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حينئذ ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية والشافعية ، أما الحنفية والصنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، فإذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها أو زوج لها وتعدّر احضار امرأة تغسلها كان مأموراً في طريق سفر منقطع ففي ذلك تغسيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= المالكية - قالوا : لا يفترض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثاً بدنه ولو مع الرأس ، فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروهاً .  
(١) الحنفية - قالوا : إذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتفاء ملك النكاح فحضر أجنبي منها ، أما أن مات الزوج فلها أن تغسله ، لأنها في العدة ، فالزوجة باقية في خطها ولو كانت مطلقة رجعيّاً قبل الموت ، أما أن كلت بائنة فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

الصنابلة - قالوا : المرأة المطلقة رجعيّاً يجوز لها أن تغسل زوجها ، أما المطلقة طلاقاً جائزاً فلا .

(٢) المالكية - قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء ، فإن كان معها رجل محرم لها غسلها وجوبا ولف على يديه خرقة غليظة لثلاً يباشر جسدها ، ويغضب ستارة بينه وبينها ، ويعد يده من داخل الستارة ، مع غنى بصره ، فإن لم يوجد معها إلا رجال أجنب وجب عليهم أن ييممها واحد منهم لكوعها فقط ، ولا يزيد في المسح إلى المرفقين ، وإن مات رجل بين نساء ، فإن كان منهن زوجته غسلته ، ولا يغسل غيرها ، وإن لم توجد زوجته ، فإن وجد من بينهن امرأة محرم له غسلته ، ويجب عليها أن لا تبشره إلا بخرقه تلقها على يدها ، ويجب عليها ستر عورته فقط ، فإن لم يوجد محرم له من النساء ييمته واحدة من الأجنبيات ، ويكون التيمم لمرفقيه .

الحنفية - قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلها ، فإن كان معها رجل محرم فيغسلها باليد إلى المرفق ، وإن كان معها أجنبي وضع خرقة على يده وييممها ، كذلك ، ولكنه يفيض بصره عن ذراعها ، والزواج كالأجنبي ، إلا أنه لا يكلف بغض البصر عن الذراعين ، =

فإن كان الميت صغيراً جاز للنساء تغسيله. وإن كانت صغيرة جاز للرجال تغسيلها ، وفي حد الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث « ستر العورة » ، وفي تغسيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

### مندوبات غسل الميت تكرار الغسلات إلى ثلاث

تندب في غسل الميت أشياء ، أحدها : تكرار الغسلات إلى ثلاث ، بحيث تسم كل غسلة منها جميع بدن الميت ، بالكيفية الآتية بيانها ، واحدى الغسلات الثلاث التي تسم جميع البدن فرض ، والغسلتان اللتان بعداً مندوبتان ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية فقالوا : إن الغسلتين مسنونتان ، وقد يوافقهم على ذلك الشافعية والحنابلة ، إذ لا فرق

= ولا فرق في ذلك بين الشاب والمجوز ، وإذا مات الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فإن كان معهن قاهرة لا تشتهى علمنها الغسل وغسلته ، وإن لم توجد قاهرة بينهن يعمنه إلى مرفقيه مع غنى بصرهن عن عورته ، فإذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الاتيم .

الشافعية — قالوا : إذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج يمعها الأجنبية أنى مرفقها مع غنى البصر عن العورة ومع عدم اللمس ، فإن وجد محرم وجب عليه تغسيلها إن لم يوجد زوجها ، والا قدم على المحرم ، وإذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم يعمته واحدة من الأجنبية بائناً يمنع اللمس مع غنى البصر عن العورة ، فإن كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل ، فإن لم توجد الزوجة ، ولكن وجد بينهن امرأة محرم كبنته وأخته وأمه غسلته أيضا ، والزوجة مقدمة على المحرم .

الحنابلة — قالوا : إذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج يمعها واحد من الأجانب بحائل ، وإذا مات الرجل بين نساء ليس فيهن زوجة يعمته واحدة أجنبية بحائل ، ويحرم أن يعم بغير حائل إلا إذا كان الميم محرماً من رجل أو امرأة ، فيجوز بلا حائل .

(١) الملكية — قالوا : إن أمكن وجود أمة للخنثى ، سواء كانت من ماله ، أو من بيت المال ، أو من مال المسلمين ، فإنها تغسله ، ولا يغسله أحد سواها .

الحنفية — قالوا : الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلاً ولا امرأة ، ولا يغسله رجل ولا امرأة ، وإنما يعم وراء ثوب .

الحنابلة — قالوا : إذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فأكثر ، وكانت له أمة غسلته ، والا يعم بحائل يمنع اللمس ، والرجل أولى من المرأة بتيممه .

الشافعية — قالوا : يجوز للرجل والمرأة الأجنبية تغسيل الخنثى المشكل الكبير عند فقد محرمه مع وجوب غنى البصر وعدم اللمس ، ويجب أن يقتصر في غسله على غسلة واحدة تسم بدنه ، أما الخنثى الصغير فهو كباقي الصبيان .



عندهم بين المندوب والمسنون ، وحتى غسل الميت ثلاث غسلات عمت كل غسلة منها جميع بدنه ، ونظف بدنه بها ، فإنه يكره أن يزداد عليها ، كما يكره أن ينقص عنها ، ولو نظف بإحدى من الثلاث باجتناب ، أما إذا لم ينظف البدن بالثلاث المذكورة المستوعبة لجميع البدن ، غلته يندب أن يزداد عليها حتى ينظف البدن بدون عدد معين ، ولكن يندب أن تنتهي الزيادة التي وجبت ، فإن حصل تنظيف البدن بأربع زيد عليها خامسة ، وهكذا ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنفية ، أما المالكية والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الفصل (١) .

### حكم غسل ماء الفسل بالطيب ونحوه

ثاني المندوبات : أن يجعل في ماء الفسلة الأخيرة كالسور ونحوه من الطيب ، إلا أن المكلف لفصل ، أما غير الفسلة الأخيرة فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه ممساً ينظف كالصابون ، وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت إذا لم يكن متلبساً بالأحرام للحج ، أما المتلبس بالأحرام فإنه لا يوضع في ماء غسله طيب ، كما لو كان حياً ، وهذا متفق عليه عند الحنابلة والشافعية ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الفصل (٢) .

### تنسخين ماء الفسل

ثالث المندوبات : أن يفسل بالماء البارد إلا لحاجة ، كشدة برد ، أو إزالة وسخ ، وهذا متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : لا يفرق بين أن يكون الماء بارداً أو ساخناً ، وأما الحنفية فقالوا : الماء الساخن أفضل على كل حال .

(١) المالكية — قالوا : أن احتساج إلى غسلة رابعة غسله أربع مرات ، الأولى : منها تكون بالماء القراح ، والثلاثة التي بعدها تكون بمنظف ، كالصابون ونحوه ، ثم يزيد غسلة خامسة ليصير عدد الغسلات ثراً ، فإن لم ينظف جسده بذلك غسله ستاً بمنظف ما عدا الأولى ، ويزاد السابعة ليصير العدد ثراً ، فإن لم ينظف إلا بثمانية اقتصر عليها ولا يزيد ثامسة ، وعلى كل حال فيجمل الطيب في الفسلة الأخيرة ، وتكون الفسلة بالماء القراح .

الحنابلة — قالوا : أن لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجبت الزيادة عليها إلى سبع ، فإن لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها حتى ينقى ، ولكن يندب أن ينتهي إلى وتر .

(٢) الحنفية ، والمالكية — قالوا : يندب وضع الطيب ونحوه في ماء غسل الميت ، سواء كان متلبساً بالأحرام أو لا ، وذلك لأن الميت غير مكلف ، وينقطع إحرامه بالموت ، ولذا تغلى رأسه ، بخلاف ما لو كان متلبساً بالأحرام وهو حي ، إلا أن المالكية قالوا : إنهم يلزم أن تكون الفسلة الأولى بالماء القراح ، وذلك لأن مذهبيهم أن طهورية الماء تسلبها الصابون ونحوه كمال تجسدهم ، في حجابهم « الماء » .

### تطيب رأس الميت ولحيته

رابعها : أن تطيب رأس الميت ولحيته بعد تمام الغسل بطيب ، بشرط أن لا يكون الطيب زعفران ، وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي يسجد عليها ، وهي الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان ، وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت أبطيه ، والأفضل أن يكون الطيب كالפור ، وهذا كله إذا لم يكن مثلباً بالأحرام ، والأفضل يطيب ، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية ، فانهم قالوا : وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .

### إطلاق البخور عند الميت وتجهيزه من ثيابه عند الغسل

خامس المندوبات : إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) سادسها : أن يجرّد الميت عند غسله من ثيابه ما عدا سائر المورة باتفاق ثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### هل يوضأ الميت قبل غسله

يندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة والاستنشاق ، فانهما لا يفعلان في وضوء الميت ، لثلا يدخل الماء إلى جوفه ، فيسرع فساده ، ولوجود مشقة في ذلك ، ولكن يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبيلته وأبهامه ويبلها بالماء ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته ومنغريه ، فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق ، وهذا متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

### (١) المالكية - قالوا : لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية - قالوا : يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع ، أحدها : عند خروج روح الميت ، فممتى يتيقن موته يوضع على مكان مرتفع - سرير أو دكة - وقبل وضعه على المكان المرتفع يخر ذلك المكان ثلاث مرات أو خمساً : بأن تدار الحجرة - البهرة - حول السرير ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، ولا يزداد على ذلك ثم يوضع الميت عليه ، ثانيها : عند غسله بأن تدار حول - دكة - غسله بالكيفية المذكورة ، ثالثها : عند تكفينه بالصفة المتقدمة ،

الحنابلة - قالوا : التبخير يكون في مكان الغسل إلى أن يفرغ منه .

الشافعية - قالوا : يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه إلى أن يصلى عليه .

(٢) الشافعية - قالوا : يندب تسهيل الميت في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء ، فإن أمكن أن يدخل الغاسل يده في كمه الواسع فذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٣) المالكية والشافعية - قالوا : يوضأ بمضمضة واستنشاق ، وإن تنظيف أسنانه ومنغريه بالخرقة مستحب ولا يمتنع عن المضمضة والاستنشاق .

### ما يندب أن يكون عليه الغاسل من صفات

يندب أن يكون الغاسل ثقة كى يستوفى الغسل ويستمر ما يراه من سوء ، ويظهر ما يراه من حسن ، فإن رأى ما يعجبه من تهلك وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك ، فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس ، وإن رأى ما يكرهه من نتن رائحة أو تطيب وجه أو نحو ذلك لم يجوز له أن يتحدث به ويندب أن يجفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا يتبل أكلبانه .

### ما يكره فعله بالميت

يكره تسريح شعر رأسه ولحيته ، إلا أعد الشافعية ، فإنهم قالوا : يسن تسريحها إن تلبد الشعر ، وألا فلا يسن ولا يكره ، وكذا يكره قص ظفروه وشعره وشاربه وإزالة شعر أبطيه وشعر عانته ، بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه ، فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كفنه ليدفن معه ، وهذا متفق عليه بين الشافعية والحنفية ، أما الحنابلة والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

### إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة عقلت ببذنه أو بكنهه فإنها يجب إزالتها ، ولا يعاد الغسل مرة أخرى ، باتفاق المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : يسن قص شاربه غير المحرم وتقليم أظفاره إن طالاً وأخذ شعر أبطيه ، إلا أنها بعد تزعمها توضع معه في كفنه ، أما حلق رأس الميت فحرام ، لأنه إنما يكون لنسك أو رزية ، أما حلق شعر عانته فهو حرام لا مكروه ، لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها .

المالكية — قالوا : ما يحرّم فعله في الشعر مطلقاً حال الحياة يحرّم بعد الموت . وذلك كحلق لحيته وشاربه ، وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .  
(٢) الحنفية — قالوا : النجاسة الخارجة من الميت لا تضر ، سواء أصابت بذنه أو كفنه ، إلا أنها تغسل قبل التكنين تنظيها لا شرطاً في صحة الصلاة عليه ، أما بعد التكنين فإنها لا تغسل ، لأن في غسلها مشقة وهرجا ، بخلاف النجاسة الطارئة عليه ، كأن كان بنجس فإنها تمنع من صحة الصلاة عليه .

الحنابلة — قالوا : إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات ، فإن خرج بعد السبع وجب غسل الخارج فقط ولا يعاد الغسل .  
هذا إذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن ، أما بعده فلا ينتقض التستيل ولا يعاد .

### كيفية غسل الميت

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يوضع الميت على شيء مرتفع ساعة الغسل - كخشبة الغسل - ثم يفرغ حال غسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا بأن تدار الجمرة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمسا أو سبعا ، كما تقدم ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا ساتر العورة ، ويندب أن لا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه ، ثم يلف الغاسل على يده خرقة ، يأخذ بها الماء ويغسل قبله ودبره - الاستبراء - ثم يوضأ ويبدأ في وضوئه بوجهه ، لأن البدن يغسل باليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيمتاحون إلى تنظيف أيديهم ، أما الميت فإنه يغسله غيره ، ولأن الخمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ، ويقوم مقامهما تنظيف الأسطوان والمنفرين بخرقة ، كما تقدم ، ثم يغسل رأسه وحيته بمنظف كالصابون وقوه ، إن كان عليهما شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك ، ثم يوضع الميت على شئانه لينتدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جانبيه حتى يعمه الماء ، وهذه هي الغسلة الأولى ، فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية ، أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلتان أخريان ، وذلك بأن يضع ثانيا على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويستندم إليه ويصمغ بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه ، وهذه هي الغسلة الثانية ، ثم يضع بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه بالكيفية المتقدمة ، وهذه هي الغسلة الثالثة ، وتكون الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف ، كورق النبق والصابون ، أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور ، ثم بعد ذلك يجفف الميت ويوضع عليه الطيب ثم يكفله .

هذا ، ولا يشترط لصحة الغسل نية ، وكذلك لا تشترط النية لاسقاط فرض الكفاية على التحقيق ، إنما تشترط النية لتحقيق الثواب على القيام بفرض الكفاية .  
المالكية - قالوا : إذا أريد تغسيل الميت وضع أولا على شيء مرتفع ، ثم يجرد من جميع ثيابه ما عدا ساتر الصورة ، فإنه يجب ابتعاؤه ، سنوا . كانت مغلطة أو مضطربة ، ثم يغسل يدي الميت ثلاث مرات ، ثم يغص بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها من الأذى ، فلا يخرج بعد الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه .  
الشافعية - قالوا : يغسل الميت ثلاث مرات ، ثم يفرغ حال الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه .  
الحنابلة - قالوا : يغسل الميت ثلاث مرات ، ثم يفرغ حال الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه .  
الحنابلة - قالوا : يغسل الميت ثلاث مرات ، ثم يفرغ حال الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه .  
الحنابلة - قالوا : يغسل الميت ثلاث مرات ، ثم يفرغ حال الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه .

• • • • •

= ويطنأ ، المخ ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك وقد تم بذلك غسله ، وهذه هي الغسلة الأولى ، وتكون بماء قراح ، وبها يحصل الغسل المفروض ، ثم يتدب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتطهير ، وتكون أولى هاتين الغسلتين بالصابون ونحوه ، فيذلك جسده بالصابون أولا ، ثم يصب عليه الماء ، أما الغسلة الثانية فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل من غيره ، ولا يزداد على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها انقضاء جسده من الأوساخ ، فإن احتاج لغسلة رابعة غسله أربع مرات ، إلى آخر ما تقدم في « المندوبات » ثم ينشفض جسده ندبا ، ثم يجعل الطيب في حواسه ومط سجوده ، كالجبية واليدين والرجلين ، وفي المجال الفائرة منه ، كابطيه ، ثم يجعل في منافذه قطنيا ، وعليه شيء من الطيب .

الشافعية - قالوا : إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا ، وأن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا المسلم ، ومن يعينه ، وأن يكون في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء ، فإن أمكن الغسل أن يدخل يده في كمه الواسع اكتفى بذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين ، فإن لم يوجد قميص يغسل فيه وجب ستر عورته ، ويستحب تطيئة وجهه من أول وضعه على المفصل ، وأن يكون الغسل بماء بارد مالح إلا لحاجة ، كبرد أو وسخ ، فيسفن قليلا ، ثم يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ، ويجعل يمينه على كتف أليته ، وإبهامه على نقرة قباء ، ويسند ظهره بركبته اليمنى ، ويمسح بيساره بطنه ، ويكرر ذلك مع تحامل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات ، ويندب أن يكون عنده مجرة - مبطرة - بفوح منها الطيب ، ويكرر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج ، ثم بعد ذلك يضع الميت على ظهره ، ويلف الغاسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها سواتيه وباقي عورته ، ثم يلقى الغاسل الخرقة ويغسل يده نفسه بماء وصابون أن تلوثت بشيء من الخارج ثم يلف خرقة أخرى على سبابته اليسرى ، وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ، ولا يفتح أسنانه إلا إذا تنجس فمه ، فإنه يفتح أسنانه للتطهير ، ثم يوضئه كوضوء الهى بمضمضة واستنشاق ، ويجب على الغاسل أن يثوى الوضوء بأن يقول : نويت الوضوء عن هذا الميت ، على المتمد ، أما نية الغسل فسنة ، كما تقدم ، ثم يغسل رأسه فليحيته : سواء كان عليهما شعر أو لا بمنظف ، كورق نبق وصابون ، ويسرح شعر الرأس واللحية لغير المحرم أن كان ملتدبا بمشط ذا أسنان واسعة ، ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر ، فإن سقط شيء رد إلى الميت في كتفه ، ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك ، ثم يحركه إلى جنبه الأيسر ، فيغسل شقه الأيمن مما يلي قباؤه وظهره إلى قدمه ، ثم يحركه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في كل غسلة بصابون ونحوه ، ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له ، ثم يهيب عليه ماء من رأسه إلى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه ، ثم يصب عليه ماء قراحا خالصا ، ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء .

## التكفين

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين ، وأغله ما يستر جميع بدن الميت ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين ويجب تكفين الميت من ماله الخاص الذي لم يتعلق به حق الغير .

= هذا إذا كان الميت غير محرم كما تقدم ، وهذه الغسلات الثلاث تمد غسلة واحدة ، إذ لا يصب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات ، فهي المسقطة للواجب ، ولذا تكون نية الغسل معها لا مع ما قبلها ، فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ، ولكن يسن الغسل الثانية وثالثة بالكيفية السابقة ، فيكون عدد الغسلات تسعاً ، ولكن التكرار يكون في غسل غير الوجه والليحية ، أما غسلهما فلا يندب تكراره .

الحنبلة - قالوا : إذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم ، ثم يجرده من ثيابه ندبا ، فلو غسل في قميص خفيف واسع الكمين جاز ، ويسن ستر الميت عن العيون وأن يكون تحت سقف أو خيمة ، ثم يرفع رأسه قليلا برفق في أول الغسل إلى قريب من جلوسه ، أن لم يشق ذلك ، ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من أذى ، إلا إذا كانت امرأة حاملا فإن بطنها لا تمصر ، وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ، ليذهب ما نخرج ، ولا تظهر رائحته وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة ، ثم يوضع الغاسل على بده خرقة خشنة ، فيفصل بها أحد فرجي الميت ، ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيفصل بها الفرج الثاني ، ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة ، ثم بعد تجريده من ثيابه وستر عورته وغسل قبله ودبره بالكيفية الموضحة ينوى الغاسل غسله ، وهذه النية شرط في صحة الغسل ، فلو تركها الغاسل لم يصح الغسل ثم يقول الغاسل : بسم الله ، ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص ، ثم يفصل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة ، ثم يلف الغاسل خرقة خشنة على سبابته وأبهامه ويبلها بالماء ، ويمسح بها أسنان الميت ومنخربيه ، وينظفهما بها وتطيف أسنانه ومنخربيه بالخرقة المذكورة مستحب ، ثم يسن أن يؤمته في أول الغسلات ، كوضوء المحدث ما عدا المضمضة والاستنشاق ، وهذا الوضوء سنة ، ثم يقبل رأسه وليحيته فقط برغوة ورق النبق ونحوه مما ينظف ، ويفصل جالسي بدنه يورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات ، ثم يفصل شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه يبدأ بصفحة عنقه ، ثم يده اليمنى إلى الكتف ، ثم كتفه ، ثم شق صدره الأيمن ، ثم فخذه وساقه إلى الرجل ، ثم يفصل شقه الأيسر كذلك ويقلبه الغاسل على جنبه مع غسل شقيه ، فيرفع جانبه الأيمن ، ويفصل ظهره ووركه وفخذه ، ولا يركبه على وجهه ، ويفعل بجانبه الأيسر كذلك ، ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه ، وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجوز الإقتصار عليها ، ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات ، كما تقدم وترا .

كالزهرى ، فان لم يكن له مال خاص فكفته على من تلزمه نفقته في حال حياته ، ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القاهر تكفين زوجها (١) ، فان لم يكن له مال تلزمه نفقته مال كلن من بيت المال ان كان للمسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه ، والا فعلى جماعة المسلمين القادرين ، ومثل الكفن في هذا التعميل مؤن التجهيز الكامل الى المقبرة ، والدفن ونحوه .

وفي أنواع الكفن وصفته وتعميل في المآله مذكورة تحت الخط (٢) .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ، ولو كانت فقيرة .  
(٢) الشافعية — قالوا : لا يجوز تكفين الميت الا بما كان يجوز له لبسه حال حياته ، فلا يكتن الرجل ولا الفتى بالحرير والمزعر ان وجد غيرهما ، والا جاز للضرورة ، ويكره تكفينهما بالمعصر ، اما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والمعصر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكرامة ، والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديما مسنولا ، فان لم يوجد ذلك كفن بما يمل ، فان لم يوجد الا حرير ، وجلد ، وحشيش ، وحناء معجونة وطبخ ، قدم الحرير على الجلد ، والجلد على الحشيش ، والحشيش على الحناء المعجونة ، وهي مقدمة على الطين ، ويجب أن يكون الكفن طاهرا ، فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر ، ولو كفن حريرا ، فان لم يوجد طاهر صلى عليه عاريا ثم كفن بالمتنجس ودن ، وتركه المأفلة في الكفن بأن يكون غالى القيمة كما يكره لحي أن يدخر لنفسه كفنًا حال حياته الا اذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز ، ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن ، ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض ، كالمعصر ونحوه ، ثم الكفن ثلاثة أبواب للذكر والأنثى يستقر كل واحد منها جميع بدن الميت الا رأس المصبرم ووجه المحرمة ، وهذا اذا كفن من تركته ، ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة ، ولم يوص أن يكفن بثوب واحد ، والا كفن بثوب واحد سائر لجميع بدن غير المحرم ، ويجوز الزيادة على ذلك أن تبرع بها غيره ، أما من يكفن من بيت المال ، أو من المال الموقوف على أكفان الموتى فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد ، الا أن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه ، ويجوز أن يزداد على الثلاثة الأتواب المتقدمة في كفن الرجل قميص تحتها وعملة على رأسه ، ولكن الأفضل والأكمل الاقتصار على الثلاثة فقط ، وانما تجوز الزيادة ما لم يكن في الورثة قاهر أو محجور عليه ، والا حرمت الزيادة ، أما الأنثى فبالأكمل أن يكون كنفها خمسة أشياء : ازار ، قميص ، فقميل ، فلفافتان ، وكفيتها أن يسطر أحسن اللفافات وأوسعها ويوضع عليه حنوط ، نوع من انطيط — ونحوه كالكلفور ، وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليه الحنوط وكذا الثالثة ان كانت ، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقيا على ظهره ، وتجل يداه على صدره ، ويمناه على يساره أو يرسلان في جنبه ، ثم تشد البتاه بخزقة بحد أن يدس بينهما قطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخزقة الى حافة الجبر من غير اغفال ، وينبغي أن تكون الخزقة مشقوفة الطرفين على هيئة — الحفاط — وثلاث

عليه اللعائف واحدة واحدة بأن يثني حرفها الذي يلي شقه اليسر على اليمين وبالعكس. وينبغي جمع الباقي من الكفن عند رأسه ورجليه وتشد لعائف غير المحرم بأربعة خشبية الانتشار عند حمله ، وتحمل الأربطة بعد وضعه في القبر تتأولا بحبل الشدائد عليه ، ولا يطيب المصرم مطلقا لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله ، كما تقدم ، كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالمخيط .

الحنفية - قالوا : أحب الأكتان أن تكون بالثياب البيض ، سواء كانت جديدة أو خالقة ، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة ، وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره للتكفين فيه ، فيكره للرجال التكفين بالحرير والمنسفر والزعر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها ، أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه لغروجه في العيدين ، وينظر في كفن المرأة إلى مثل ثيابها عند زيارة أبيها ، والكفن ثلاثة أنواع : كفن السنة ، وكفن الكفالية ، وكفن الضرورة ، وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة ، فكفن السنة للرجال والنساء قميص وازار ولعائف ، والقميص من أصل العنق إلى القدم ، والازار من قرن الرأس إلى القدم ، ومثله اللعائفة ، ويزاد للمرأة على ذلك خمار يستر وجهها ، وخرقة تربط تديها ، ولا تعمل للقميص أكمام ولا فتحات في ذيله ، وتزاد اللعائفة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها ، فلا يظهر من البنية شيء ، ويجوز ربط أوسطها بشرط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها ، وأما كفن الكفالية فهو الاقتصاص على الأزار أو اللعائفة أو مع الخمار وخرقة التديين للنساء مع ترك القميص فيهما ، فيكفي هذا بدون كراهة ، وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حلك الضرورة وليس بقدر ما يستر العورة ، وأن لم يوجد شيء يغسل ويجهل عليه الأفضل أن وجد ، ويصلى على قبره - وإذا كان للمرأة صفائر وضعت على صدرها بين القميص والازار ، وينسحب تبخير الكفن ، كما تقدم .

هذا وإذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون ، أو كان مدينا يقصر على كفن الكفالية ، وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللعائفة ثم يبسط عليها ازار ، ثم يوضع الميت على الأزار ويقص ثم يطوى الأزار عليه من قبل اليسار ، ثم من قبل اليمين ، وأما المرأة فتبسط لها اللعائفة والأزار ثم توضع على الأزار وتلبس الدرع ، ويجهل شعرها خفيتين على صدرها فوق الدرع ، ثم يجهل الخمار فوق ذلك ، ثم يطوى الأزار واللعائفة ، ثم الفرقة بعد ذلك تربط فوق الأكتان ونحو القدمين .

المالكية - قالوا : يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة ، والأفضل أن يكن الرجل في خمسة أشياء : قميص له أكمام وازار ، وعمامة لها « عذة » قدر ذراع تطرح على وجهه ، ولعافتان ، وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء : ازار ، وقميص ، وخمار أو أربع لعائف ، ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا - - - - - التلصاق - وهو خرقة تجعل



## مباحث صلاة الجنائز

## حكمها

هي فرض كفاية على الأحياء ، فإذا قام بها البعض ولو واحدا سقطت عن الباقيين ، فلا يكلفون بها ، ولكن ينفرد بثوابها من قام بها منهم .

= فوق القطن المجومول بين الفخذين مخافة ما يفرج من أحد السبيلين ويندب أن يكون أبيض ويجوز التكتين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس — نبت أصفر باليمن — ، ويكره بالمصفر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس ، ويكره أيضا بالحرير والخيز والنجس ، ومحصل الكرامة في ذلك أن وجد غيره ، والا فلا كراهة ، ويجب تكتين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديما ، وإذا تنازع الورثة فطلب بعضهم تكتينه فيما كان يلبسه في الجمعة ، وطلب البعض الآخر تكتينه في غيره قضى للفريق الأول ، ويندب تغيير الكفن وأن يوضع الطيب داخل كل لفافة وعلى قطن يجعل بمنافذه ولحمه وعينه وأذنيه ومفرجه ، والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم ، ويندب غفر شعر المرأة والقاذو من خلفها .

الحنابلة — قالوا : لكن نوعان : واجب ومسنون ، فالواجب ثوب يستتر جميع بدن الميت مطلقا ، ذكر : كان أو غيره ، ويجب أن يكون الثوب مما ليس في الجمع والأعياد ، إلا إذا أوصى بأن يكن بأقل من ذلك فتتخذ وصيته ، ويكره تكتينه فيما هو أعلى من ملبوس مثله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك ، وأما المسنون فمختلف باختلاف الميت ، فبأن كان رجلا سن تكفنه في ثلاث لفائف بيض من قطن ، ويكره الزيادة عليها ، كما يكره أن يجعل له عمامة ، وكيفيته أن تبسط اللفائف على بعضها ، ثم تغفر بمود ونجود ، ويوضع الميت عليها ، ويسن أن تكون اللفافة الظاهرة أحسن الثلاث ، وأن يجعل الحنوط — وهو الخلط من طيب — فيما بينها ، ثم يجعل قطن مضط بين اليقة ، وتشد فوقه خرقه مشقوقة الطرف كالسرأويل ، ويجسن تطيب الميت كله ، ثم يرد طرف اللفافة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر ، وطرفها الأيسر على شقه الأيمن ، ثم يفعل باللفافة الثانية والثالثة كذلك ، ويجعل أكثر الزائد من اللفائف عند رأسه ، ثم تربط هذه اللفائف عليه ، ثم يجعل : إذا وضع في القبر ، أما الأثني والخنثى البالغان فيكتنان في خمسة أثواب بيض من قطن وهم : أزار ، وخمار ، وقميص ، ولفافتان ، والكيفية في اللفافتين كما تقدم ، والخمار يجعل على الرأس والأزار في الوسط والقميص يلبس لها ، ويسن أن يكن المصبي في ثوب واحد ، وأن تكن المصيبة في قميص ولفافتين ، ويكره التكتين بالشير والموبر والمزفر والمصوف والزريق الذي يحصد الأضواء ، أما الزريق الذي يثقب عينا فله يكتف ، ويكره التكتين بالجلد والحرير ولو للمرأة ، وكذا بالذهب والمفض ، ويجوز التكتين بالفضة والذهب والمفضين أن لم يوجه غيرها .

### صفة صلاة الجنازة

نريد أن نبين هنا كيفية صلاة الجنازة في كل مذهب من المذاهب بطريق الإجمال ، ثم نذكر ما هو ركن ، وما هو شرط ، وما هو سنة ، أو مندوب ، فانظر كيفيتها في كل مذهب تحت الخط (١) .

(١) الضمنية - قالوا : صفتها أن يقوم المصلي بحذاء صدر الميت ، ثم ينوي أداء فريضة صلاة الجنازة عبادة لله تعالى ثم يكبر للأحرام مع رفع يديه حين التكبير ، ثم يقرأ الفناء ، ثم يكبر تكبيرة أخرى بدون أن يرفع يديه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه أيضا ، ثم يدعو للميت ولجميع المسلمين ، والأحسن أن يكون بالدعاء ص ٤٦٠ ، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضا ، ثم يسلم تسليمين ، أحدهما عن يمينه ، ويؤوي بها السلام على من على يمينه ، ثانيتهما على يساره ، ويؤوي بها السلام على من على يساره ، ولا ينوي السلام على الميت في التسليمين . ويسر في الكل إلا في التكبير . الملكية - قالوا : صفتها أن يقوم المصلي عند وسط الميت أن كان رجلا ، وعند منكبيه أن كان امرأة ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الأحرام مع رفع يديه عندها ، كما في الصلاة ، ثم يدعو ، كما تقدم ، ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ، ثم يدعو أيضا ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يكبر رابعة بدون رفع ، ثم يدعو ، ثم يسلم تسليمية واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما تقدم في الصلاة ولا يسلم غيرها ، ولو كان مأموما ، ويندب الأسرار بكل أقوالها إلا الإمام فيجهر بالتسليم والتكبير ليسمع المأمومون ، كما تقدم . ويلاحظ في كل دعاء أن يكون مبدؤا بحمد الله تعالى ، وصلاة على نبيه عليه السلام .

الشافعية - قالوا : كيفيتها أن يقف الإمام أو المفرد عند رأسه أن كان ذكرا ، وعند عجزه أن كان أنثى أو خفئى ، ثم ينوي بقلبه قائلا بلسانه : نويت أصلي أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض تكبيرة واحدة لله تعالى ، ثم يكبر تكبيرة الأحرام ، وأن كان مقتديا ينوي الاقتداء ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بدون دعاء الافتتاح ، ثم يقرأ الفاتحة ، ولا يقرأ سورة بعدها ، ثم يكبر التكبيرة الثانية ، ثم يقول : اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم ، ويبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في المألين ، أنك حميد مجيد ، ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها للميت بأى دعاء أفروى ، والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم ، ثم يكبر التكبيرة الرابعة ، اللهم لا تحرمنا أحدا ، ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ قوله تعالى : . الذين

بحمد ربهم « آية . ثم يسلم التسليمية الأولى  
م الثانية ناويا بها من على يساره ، ويرفع يديه عند .

### لو كان صلاة الجنابة

لصلاة الجنابة أركان لا تتحقق إلا بها بحيث لو نقص منها ركن بطلت ، ولزمت اعادةها ، وأول هذه الأركان النية ، وهي ركن عند المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة فقلوا : أنها شرط لا ركن ، وعلى كل حال فلا بد منها في صلاة الجنابة ، كغيرها من الصلوات ، أما حصة النية المذكورة ففيها تفصيل في المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) .

ثانيها : التكريرات ، وهي أربع بتكبيرة الاحرام ، وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، وهي ركن باتفاق ، ثالثها : القيام فيها إلى أن تتم ، فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح ، باتفاق ، رابعها : الدعاء للميت ، وفي محله وصفته وتفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) ، خامسها : السلام بمد التكبيرة الرابعة وهو ركن عند ثلاثة ، وقال الحنفية :

= كل تكبيرة ، ويضعهما تحت صدره ، كما في الصلاة .

الحنابلة - قالوا : صفتها أن يقف المصلي عند صدر الذكور ، ووسط الأنثى ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ، ونحو ذلك ، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه كما في الصلاة ، ثم يتعوذ ، ثم يسلم ، ثم يقرأ الفاتحة ، ولا يزيد عليها ، ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعا يديه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، كما في التشهد الأخير ، ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ، ثم يدعو للميت ، كما تقدم ، ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضا ، ولا يقول بعدها شيئا ، ويضرب قليلا ساكنا ، ثم يسلم تسليمه واحدة ، ولا بأس بتسليمه ثانية .

(١) الحنفية - قالوا : يكفي أن ينوي في نفسه صلاة الجنابة ، وبعضهم يقول : لا بد من أن ينوي الصلاة على رجل أو أنثى أو صبي أو حبيبة ، ومن لم يعرف يقول : نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الامام ، وذلك لأن الميت سبب للصلاة ، ولا بد من تعيين السبب ، وهذا هو الظاهر الأحوط ، وبعضهم يقول : أنه لا بد مع هذا أن ينوي الدعاء على الميت أيضا .

المالكية - قالوا : يكفي أن يقصد الصلاة على هذا الميت ، ولا يضر عدم معرفة كونه ذكرا أو أنثى لو اعتقد أنها ذكر فبانت أنثى وبالعكس ، فإنه لا يضر ، ولا يلزمه أن ينوي الفرضية كما هو رأى الحنفية .

الشافعية - قالوا : لا بد فيها من أن يقصد صلاة الجنابة ، ويقصد أداء فرض صلاتها ، وإن لم يصرح بفرض الكفالية ، ولا يشترط تعيين الميت الحاضر ، فإن عينه ونظر غيره لم تصح .

الحنابلة - قالوا : حصة النية هاهنا ، هي أن ينوي الصلاة على هذا الميت ، أو هؤلاء الموتى إن كانوا جماعة ، سواء عرف عددهم أو لا .

(٢) المالكية - قالوا : يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المتعد ، وأقله =

«أن يقول : اللهم اغفر له ونحو ذلك ، وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي هريرة رضى الله عنه ، وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه ﷺ : اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك : كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم ان كان محسناً فزد في أحسنه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لا تهرمنا أجره ، ولا تفتتنا بعده ، ويقول في المرأة : اللهم انها أمك ، وبنيت عبدك ، وبنيت أمك ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التانيث ، ويقول في الطفل الذكر : اللهم انه عبدك ، وابن عبدك أنت خلقتة ورزقتة ، وأنت أمته وأنت تحبيه ، اللهم أجمله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً ، ونقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، ولا تفتنا وإياهما بعده ، اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كثالة إبراهيم ، وأجله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وعافه من فتنة القبر ، وعذاب جهنم ، فإن كان يصلى على ذكر وأنثى مما يطلب الذكر على الأنثى ، فيقول : انهما عبدك ، وابنا عبدك ، وابنا أمتك ، الخ ، وكذا إذا كان يصلى جماعة من رجال ونساء فإنه يطلب الذكور على الإناث فيقول : اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك ، .. الخ . فإن كن نساء يقول : اللهم انهن أمائك وبنات عبيدك وبنات أمائك كن يشهدن .. الخ . وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت ، بعد التكبيرة الرابعة ، اللهم اغفر لأسلافنا وأفرادنا ، ومن سبقنا بالإيمان ، اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإيمان ، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، ثم يسلم . الحنفية - قالوا : الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة ، ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة ، بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة ، والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث عوف ابن مالك ، وهو : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبجله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجة ، وأدخله الجنة ، وأعده من عذاب القبر ، وعذاب النار . هذا إذا كان الميت رجلاً ، فإن كان أنثى يسأل فيجهر بالذكر بضمير الأنثى ، ولا يقول : وزوجاً خيراً من زوجة ، وإن كان طفلاً يقول : اللهم أجمله لنا فرطاً ، اللهم أجمله لنا ذخراً وأجراً ، اللهم أجمله لنا شافعاً ومشفعاً ، فإن كان لا يحسن المصلى هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية - قالوا : يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة طلب الخير للميت الحاضر ، فلو دعا للمؤمنين بغير جعله بخصومه لا يكتفى الا إذا كان صلياً ، فإنه يكتفى كما يكتفى الدعاء لوالديه ، وأن يكون المطلوب به أمراً أخروياً ، كطلب المغفرة بالرجعة ، ولو كان الميت غير مكلف ، كالصبي والمجنون ، الذي بلغ جهنماً واستمر كذلك الى الموت ، ولا يتقيد المصلى في الدعاء بصيغة خاصة ، ولكن الأفضل أن يدعو بالاجابة المظهر عند الإذن من تجهير رائحة الميت ، فإن خيف ذلك وجب الاقتصار على الأقل .

= والدعاء المشهور هو : اللهم هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح الدنيا وسعتها ، ومحبوبه وأحبائه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية ، كان يشهد أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك ، وأن سيدنا محمداً ﷺ عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منا ، اللهم انـه نزل بك ، وأنت خير منزل به . وأصبح فقيرا اتي رحمتك ، وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئتاك راغبين اليك شفعا له ، اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه ، وان كان مسيئا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه وأفسح له في قبره ، وجاه الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمنا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ، ويستحب أن يقول قبله : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا ، فأحيه على الاسلام ، ومن توفيته منا ، فتوفه على الايمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ، وينبغي أن يقول قبل الدعاءين المذكورين : اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من أهله ، وزوجا خيرا من زوجته ، وأعذه من عذاب القبر ، وفتنته ، ومن عذاب النار ، وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه ، وله أن يذكر مطلقا بقصد الشخص ، وأن يؤثت مطلقا بقصد الجنازة ، ويصح أن يقول في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور : اللهم اجمله فرطاً لأبويه ، وسلما ذخرا وعظما واعتبارا . وشفيهما ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تتفتنهما بعده ، ولا تحرمهما أبصره .

هذا ويمن أن يرفع يديه عند كل تكبيرة .

الصلابة — قالوا : مهمل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ، ويجوز عقب الرابعة ، ولا يفسح عقب سواهما ، وأقل الواجب بالنسبة للكبير : اللهم اغفر له ونحوه ، وبهذا المنية للصغير : اللهم اغفر لوالديه بسببه ، ونحو ذلك ، والمسنون الدعاء بما ورد ، وقته اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا لك تعلم متقلبنا ومثوانا ، وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام والجنة ، ومن توفيته منا ، فتوفه عليهما ، اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دارا خيرا من داره ، وزوجا خيرا من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، وأفسح له قبره ونور له فيه ، وهذا الدعاء للميت الكبير ذكرنا كان أو أنثى ، الا أنه يؤثت الضعفاء في الأثني ، وإن كان الميت صغيرا أو بلغ مجنوناً واستمر على جنونه حتى مات قل في الدعاء : اللهم اجمله ذخرا .

أنه واجب ، كالسلام في باقي الصلوات ، فلا ينظر الصلاة بتركه ، ومنها الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية ، وهي ركن عند الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنزة ففيها اختلاف في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

### شروط صلاة الجنزة

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلماً ، فتهرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » ، ومنها أن يكون الميت حاضراً ، فلا تجوز الصلاة على الغائب ، أما صلاة النبي ﷺ على النجاشي فهي خصوصية له ، باتفاق الحنفية والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) ، ومنها تطهير الميت ، فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم ، باتفاق المذاهب ، ومنها أن يكون الميت مقدماً أمام القوم ، فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعاً خلفهم ، باتفاق ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٤) ، ومنها أن لا يكون الميت محمولاً على دابة ، أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة عند الحنفية والحنابلة ، وخالف الشافعية والمالكية فانظره

لوالديه ، وفرطاً وأجراً وشفيها مجاباً ، اللهم تفضل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، والله بصالح سلف المؤمنين ، واجمله في كتابه إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم ، يقال ذلك في الذكر والأنثى ، إلا أنه يؤثث في المؤنث .

(١) المنفية — قالوا : الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية مسنونة وليست بركن .  
المالكية — قالوا : الصلاة على النبي ﷺ مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .  
(٢) الحنفية — قالوا : قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنزة مكروهة تحريماً ، أما بنية الدعاء فجائزة .

الشافعية — قالوا : قراءة الفاتحة في صلاة الجنزة ركن من أركانها ، والأفضل أن تراعتها بعد التكبيرة الأولى ، وله قراءتها بعد أي تكبيرة ، ومتى شرع فيها بعد أي تكبيرة وجب إتمامها ، ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته . ولا فرق بين المسبوق وغيره .

الحنابلة — قالوا : قراءة الفاتحة فيها ركن ، ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .  
المالكية — قالوا : قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

(٣) الحنابلة — قالوا : تجوز الصلاة على الغائب أن كان بعد موته بشهر ، فأقله .  
الشافعية — قالوا : تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .

(٤) المالكية — قالوا : الواجب حضور الميت ، وأما وضعه أمام المصلّي بحيث يكون هند منكبي المرأة ووسط الرجل فمندوب .

تحت الخط (١) ، ومنها أن لا يكون شهيدا ، وسيأتي بيانه في مبحث خالص ، فمحرم الصلاة عليه حرمة غسله باتفاق ثلاثة ، وقال الحنفية : إن الشهيد لا يغسل ، ولكن تجب الصلاة عليه ، ومنها أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تغسيله ، على ما تقدم في الفصل ، وتجب الصلاة على المسقط إذا كان غسله واجبا ، على ما تقدم تفصيله في المذهب ، وأما شروطها المتعلقة بالمصلي ، فهي شروط الصلاة : من النية ، والطهارة ، واستقبال القبلة ، وستر المورة ، ونحو ذلك .

### سنن صلاة الجنائز

#### كيف يقف الامام للصلاة على الميت

صلاة الجنائز سنن مفصلة في المذاهب المذكورة تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية والمالكية — قالوا : تجوز الصلاة على الميت الموصول على ذابحة ، أو أيدي الناس ، أو أعناقهم .

(٢) الحنفية — قالوا : يسن التثاء بعد التكبيرة الأولى ، وهو : سبحانك اللهم وبحمدك ، إلى آخر ما تقدم في « سنن الصلاة » والصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية ، والدعاء على القول بأنه ليس ركبا ، ويندب أن يقوم الامام بخذاء صدر الميت ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، كبيرا أو صغيرا . ويندب أيضا أن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة ، لقوله ﷺ : « من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له » فلو كان عدد المصلين سبعة قدم واحد ، ثم ثلاثة ، ثم اثنان ، ثم واحد .

المالكية — قالوا : ليس لصلاة الجنائز « سنن » ، بل لها مستحبات ، وهي الاسرار بها ، ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه ، كما في الاحرام لغيرها من الصلوات ، وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى ، والصلاة على النبي ﷺ ، كما تقدم ، ووقوف الامام والمنفرد على وسط الرجل ، وعند منكبي المرأة ، ويكون رأس الميت من يمينه ، رجلا كان أو امرأة ، الا في الروضة الشريفة ، فإنه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف ، وأما المأموم فيقف خلف الامام كما يقف في غيرها من الصلاة ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ، وجهر الامام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه ، وأما غيره فيسهر فيها .

الحنابلة — قالوا : سننها لمعلمها في جماعة ، وأن لا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة إن كثر المصلون ، وأن كانوا ستة جعلهم الامام صفين ، وأن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفا ، ولا تضع صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة ، وأن يقف الامام والمنفرد عند جسر الفكر ، ووسط الأنتى ، وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها .

الشافعية — قالوا : سننها للتحوذ قبل اللقطة ، والتأمين بها ، والاسرار بكل الأحوال التي فيها ، ولو نعلت ليلا ، الا إذا احتيج لهجر الامام أو المبلغ بالتكبير والسلام فيجبران =

## مبحث الأحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب ، مذكور تحت الفطر (١) ،

= بهما ، وفعلها في جماعة ، وأن يكون ثلاثة صفوف إذا أمكن ، وأكمل الصف اثنان ولو بالامام ، ولا تكرر مسلاة المأموم للامام في الوقوف حينئذ ، وأكمل الصلاة على النبي عليه السلام ، وقد تقدم في سنن الصلاة ، والصلاة على الأكل دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام ، والتحميد قبل الصلاة على النبي ﷺ والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي ، والدعاء المسأور في صلاة الجنائز ، والتسليمة الثانية ، وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام : اللهم لاترمننا أجره ، ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ آية « الذين يحملون العرش ، ومن حوله ، يسبحون بحمد ربهم ، ويؤمنون به » الآية : وأن يقف الامام أو المفرد عند رأس الذكر ، وعند مجز الأنثى أو الخنثى ، وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة ، ثم يضمهما تحت صدره ، وأن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسوق صلاته ، وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغايرين ، أما أعادتها ممن أقاموها أولا فمكرهة ، ومن السنن ترك دعاء الافتتاح وترك السورة ، ويكره أن يصلى عليه قبل أن يكفن .

(١) الصنفية - قالوا : يقدم في الصلاة على السلطان ان حضر ، ثم نائبه ، وهو أمير مصر ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم امام الحي اذا كان أفضل من ولى الميت ، ثم ولى الميت على ترتيب العصبية في النكاح ، فيقدم الابن ، ثم ابن الابن ، وان سفل ، ثم الأب ، ثم الجد ، وان علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، وهكذا الاقرب فالأقرب ، كما هو مفصل في « باب النكاح » فان لم يكن له ولى ، قدم الزوج ، ثم الجيران ، واذا أوصى لأحد بأن يصلى عليه أو بأن يفضله فوصية باطلة لا تنفذ ، وإن له حق التقدم أن يأذن غيره في الصلاة .

الحنابلة - قالوا : الأولى بالصلاة عليه اماما : الوصى العدل ، فاذا أوصى بأن يصلى عليه شخص عدل قدم على غيره ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم أب الميت ، وان علا ، ثم ابنه ، وان نزل : ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم ذوو الأرحام ، ثم الزوج ، فان تساوى الأولياء في القرب كالخوة أو أعمام ، قدم الأفضل منهم على ترتيب الأهمية ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ، فان تساوا في جميع جهات التقديم أقرع بينهم عند التنازع ، واذا أقاب الولى عنه واحدا كان بمنزلة ، فيقدم على من يليه في الرتبة بخلاف نائب الوصى ، فعلا يكون بمنزلة .

الشافعية - قالوا : الأولى بامامتها أب الميت ، وان علا ، ثم ابنه ، وان سفل ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، وهكذا على ترتيب الميراث ، فان لم يكن قريب قدم معق الميت ، ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الامام المجتهد ، لو غائبة ، ثم ذوو الأرحام الاقرب فالأقرب ، ويقدم الامن في الاسلام المعيل =



## إذا زاد الإمام في التكبير على أربع

جـ

## أو نقص

أولاً ، إذا زاد الإمام في التكبير على أربع أو نقص عنها ففي متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل في المذاهب ، فلننظره تحت الخط (١) .

= عند التساوي في درجة كلبين ، ثم الأعمى ، والأعمى ، والأورع ، وإذا أومى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم ممن ذكر فلا تنتفذ وصيته .

الملكية — قالوا : الأحق بالصلاة على الميت من أومى الميت بأن يعنى عليه إذا كان الأيضاء لرجاء بركة الموصى له ، والا فلا ، ثم الخليفة ، وهو الإمام الأعظم ، وأما نائبه فلا حق له في التقدم ، إلا إذا كان نائباً عنه في الحكم والخطبة ، ثم أقرب العصبة ، فيقدم الابن ، ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم الجد ، ثم العم ، ثم ابن العم ، وهكذا ، فإن تعددت العصبة المتساويون في القرب من الميت تقدم الأفضل منهم لزيادة فقه ، أو حديث ، ونحو ذلك ، ولا حق لخروج غير عتبة الميت ، في التقدم بخلاف السيد فله الحق ، ويكون بعد العصبة ، فإن لم يوجد عتبة ولا سيد ، فالأجانب سواء ، إلا أنه يقدم الأفضل منهم ، كما في صلاة الجماعة ، وقد تقدم .

(١) الحنفية — قالوا : إذا زاد الإمام من أربع ، فالحق لا يتابعه في الزيادة ، بل ينتظر حتى يسلم معه ، وصحت صلاة الجميع ، أما إذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً فالحكم كحكم نقص ركعة في الصلاة ، إلا أنه لا سجود للسهو في صلاة الجنابة . وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة .

الشافعية — قالوا : لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم ، بل ينوي المفارقة بقلبه ويسنم قبله أو ينتظره لیسلم معه ، والأفضل الانتظار . وتصح صلاة الكل ، إلا إذا والى الإمام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات ، فإن الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين أن ينتظروه ، وإن نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً تداركه كالتصلاة ، ولا سجود للسهو هنا .

الملكية — قالوا : إذا زاد الإمام عن الأربع عمداً أو سهواً كره للمأمومين أن ينتظروه ، بل يسلمون دونة وصحت صلاته وصلاتهم ، وإن نقص عنها عمداً وهو يرى ذلك مذهباً له فلا يتبعه المأمومون في النقص ، بل يكلمون التكبير أربعاً ، وصحت صلاة الجميع ، وأما إذا نقص عمداً وهو لا يرى ذلك مذهباً ، فإن صلاته تبطل ، وتبطل صلاة المأمومين تبعاً لبطلان صلاته ، فإن نقص سهواً سبغ له المأمومون ، فإن رجع عن قرب ، وكل التكبير كملوه معه وصحت صلاة الجميع ، وإن لم يرجع ولم يتبها إلا بعد زمن طويل ، كما تقدم في الصلاة كملوا هم ، وصحت صلاتهم ، وبطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : إذا زاد الإمام عن أربع تكبيرات تابعة للمأمومين في الزيادة إلى سبع تكبيرات ، فإن زاد عن السبع فهو سهو ، ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله ، وتصح صلاة =

### إذا جاء المصلّي تكبيرة أو أكثر مع الإمام

إذا جاء المأموم إلى صلاة الجنازة فوجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ،  
ففي حكمه تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= الجميع . وإن نقص عنها ، فإن كان عمدا ، بطلت صلاة الجميع ، وإن كان سهوا ، فلا  
يسلم المأمومين ، بل ينهونه ، فإن أتى بمسا تركه عن قرب صحت صلاة الجميع ، وإن طال  
الفعل أو وجد من الإمام مناف للصلاة بطلت صلاة الإمام ، وبطلت صلاة المأمومين أن لم  
ينسوا المفارقة ، والا صحت .

(١) الحنفية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى ،  
واشتغل بالثناء ، أو الثانية ، واشتغل بالصلاة على النبي ﷺ ، أو الثالثة ، واشتغل بالدعاء  
فلا يكبر في الحال ، بل ينتظر امامه ليكبر معه ، فإن لم ينتظره وكبر فلا تقصد صلاته ،  
ولكن لا تحتسب هذه التكبيرة ، ثم بعد سلام الإمام يأتي المسبوق بالتكبيرات ، التي فاتته  
أن لم ترزع الجنازة فورا ، فإن رفعت فورا سلم ولا يقضى ما فاتته من التكبيرات ، فلو  
جاء بعد أن كبر الإمام التكبيرة الرابعة ، وقبل أن يسلم ، فالصحيح أن يدخل معه هم  
يتصم بعد سلامه ، على التفصيل السابق .

المالكية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام مشتغلا بالدعاء فإنه يجب عليه أن لا  
يكبر ، وينتظر حتى يكبر الإمام ، فيكبر معه ، فإن لم ينتظر وكبر صحت صلاته ، ولا تحتسب  
هذه التكبيرة في حالة الانتظار وعدمه ، وإذا سلم الإمام قام المأموم بقضاء ما فاتته من  
التكبير سواء رفعت الجنازة فورا أو بقيت ، إلا أنه إذا بقيت الجنازة دعا عقب كل تكبيرة  
يقضيها ، وإن رفعت فورا وإلى التكبير ولا يدعو ، لئلا يكون مصليا على غائب ، والصلاة  
على الغائب ممنوعة ، كما تقدم ، أما إذا جاء المأموم ، وقد فرغ الإمام ومن معه من التكبيرة  
الرابعة ، فلا يدخل معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد ، فلو دخل معه يكون مكررا  
للصلاة على الميت ، وتكرارها مكروه .

المنابلة - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد كبر التكبيرة الأولى ، واشتغل  
بالقراءة أو الثانية ، واشتغل بالصلاة على النبي ﷺ ، أو الثالثة ، واشتغل بالدعاء ،  
فإنه يكبر فورا ولا ينتظر الإمام حتى يرجع إلى التكبيرة ، ثم يتبع الإمام فيما يفعله ، ثم  
يقضى بعد سلام امامه ما فاتته على صفته ، بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتي بها بعد  
سلام الإمام ، ثم يسلم على النبي ﷺ بعد الثانية أن لم يخف رفع الجنازة فإن خشى  
رفعها كبر تكبيرا متابعا بدون دعاء ونحوه ، وسلم ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى  
ما فاتته ، كما يجوز له أن يدخل مع الإمام بعد التكبيرة الرابعة ، ثم يقضى الثلاثة استهيا .  
الشافعية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو  
غيرها ، واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها فإنه يدخل معه ، ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة =

### هل يجوز تكرار الصلاة على الميت

يكراه تكرار الصلاة على الجنازة ، فلا يصلى عليها الا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة ، فان صلى أولا بدون جماعة أعيدت ندبا في جماعة ما لم تدفن ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشنعية ، والحنابلة ، كما هو مذكور تحت الخط (١) .

### هل يجوز الصلاة على الميت في المساجد

تكره الصلاة على الميت في المساجد ، وان كان الميت خارج المسجد ، كما يكره ادخاله في المسجد من غير صلاة ، عند الحنفية ، والمالكية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

### مبحث الشهيد

في حد الشهيد وحكمه واتسامه تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

= الثالثة ، الا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفردا ، فبعد أن يكبر التكبير الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الامام ، ويسقط عنه الباقي ، ثم يصلى على النبي ﷺ بعد الثانية وهكذا ، فاذا غرغ الامام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور ، سواء بقيت الجنازة أو رفعت ، واذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر امامه عقب تكبيرة هو للاحرام كبر معه وتعمل الامام عنه كل الفاتحة .

(١) الشافعية — قالوا : تسن الصلاة على الجنازة مرة أخرى ان لم يصل أولا ، ولو بعد الدفن .

الحنابلة — قالوا : يجوز تكرار الصلاة على الجنازة ان لم يصل أولا ولو بعد الدفن ، كما تقدم ، ويكره التكرار ان صلى أولا .

(٢) الحنابلة — قالوا : تباح الصلاة على الميت في المساجد ان لم يخش تلويث المسجد ، والا حرمت الصلاة عليه وحرم ادخاله .

الشافعية — قالوا : يندب الصلاة على الميت في المسجد .

(٣) الحنفية — قالوا : الشهيد هو من قتل ظلما ، سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو هربى أو قاطع طريق أو لص ، ولو كان قتله بسبب غير مباشر ، وينقسم الى ثلاثة أقسام : الأول : الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط ، وهى : العقل ، والبلوغ ، والاسلام والطهارة من الحدث الأكبر ، والصيغ ، والنفس ، وأن يموت عقب الاصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ، ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الاصابة الى خيمته أو منزله حيا ، ولا يعمى عليه وقت الصلاة ، وأن يجب بقتله القصاص ، وان رفع القصاص لعارض كصلح ونحوه ، أما اذا وجب بقتله عوض مالى ، كما اذا قتل خطأ فانه لا يكون كاملا الشهادة ، ويدخل في هذا القسم من قتل :

== مدافعا عن ماله أو نفسه أو المسلم أو أهل الذمة ولكن بشرط أن يقتل بمحمد ، وحكم هذا القسم من الشهداء أن لا يغسل إلا لجسامة أصابته غير دمه ، ويمكن في ثوابه بعد أن ينتزع عنه ما لا يصلح للكنن مثل الفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح ، والدرع ، بخلاف السراويل ، وكذلك الحشو والفرو إذا لم يوجد غيرهما ، ثم يزداد أن تنقص ما عليه عن كفن السنة ، وينقص أن زاد ما عليه عن ذلك ، ويصلى عليه ، ويدفن بدمه ، وثيابه ، الثاني : من الشهداء شهيد الآخرة فقط ، وهو كل من فقد شرطا من الشروط السابقة بأن قتل ظلما ، وهو جنب أو حائض أو نفساء ، أو لم يمت عقب الإصابة ، أو كان صغيرا أو مجنونا ، أو قتل خطأ ووجب بقتله مال ، فهؤلاء ليسوا أكملى الشهادة إلا أنهم شهداء في الآخرة ، لهم الأجر الذي وعد به الشهداء يوم القيامة فيجب غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كثيرهم ، ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة ، الغرقى ، والحرقي ، ومن مات بسقوط جدران عليه وكذلك الغريب والموتى بالوباء ، وبداء الاستسقاء ، أو الاسهال ، أو ذات الجنب ، أو النفاس ، أو السيل ، أو الصرع ، أو الحمى ، أو لدغ العقرب ونحوه ، كماوتى في أثناء طلب العلم ، والموتى ليلة الجمعة ، ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم . وإن كان لهم أجر الشهداء في الآخرة ، الثالث : الشهيد في الدنيا فقط ، وهو المقاتل الذي قتل في صفوف المسلمين ونحوه ، وهذا لا يغسل ، ويمكن في ثيابه ، ويصلى عليه اعتبارا بالظاهر .

المنابلة — قالوا : الشهيد هو من مات بسبب قتال كزار حين قيام القتال ، ولو كان غير مكلف ، أو كان غالا — بأن كنتم من الغنيمة شيئا — رجالا كان أو امراء ، وحكمه أن يجرم غسله والصلاة عليه ، ويجب دفننه بثيابه التي قتل فيها ، إلا اذا وجب عليه غسل غير غسل الاسلام قبل قتله ، فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفننه بدمه الذي عليه ، إلا اذا كانت عليه نجاسة غير الدم ، فانه يجب غسلها ، ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود ، وأن لا يزداد أو ينقص من ثيابه التي قتل فيها ، فان سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها ، ومثل الشهيد المتقدم ، المقتول ظلما سببان قتل وهو يدافع عن عرضه أو ماله ونصو ذلك ، فانه لا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يمكن ، بل يدفن بثيابه ، بخلاف من تردى عن دابته في الحرب ، أو عن شاطئ جبل بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك ، أو عاد سعه اليه فمات ، أو وجد بغير المعركة ميتا ، أو جرح ثم حصل ، فأكمل أو شرب ، أو عطش ، أو طال بقاءه عرفا فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء ، وإن كان من الشهداء يوم القيامة ، والشهيد الذي تقدم بيانه ، هو شهيد الدنيا والآخرة وهناك شهيد الآخرة ، وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة ، إلا أن الإتيار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة ، وذلك نحو من مات بالظاعون ، أو وجع البطن ، أو الغرق ، أو الشرق ، أو بالحرق ، أو بالهجم ، أو بذات الجنب ، أو بالسيل ، أو اللقوة ، أو سقط من فوق جبل ، أو مات في سبيل الله ، ومنه من مات في الحج ، أو طلب العلم ، أو خرج من بيته ==

== للقتال في سبيل الله بنية الشهادة فيه صادقة فمات بغير فعل الكفار ، ومن الشهداء المرابطون ، وأمناء الله في الأرض وهم العلماء ، والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك .

الملكية — قالوا : الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل في معركة بين المسلمين والكفار ، سواء كان القتال ببلاد الحرب ، أو ببلاد الاسلام ، كما اذا غزا العربيون المسلمين ، وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تضييحه والصلاة عليه ، ولو لم يقتل ، بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل ، وكذلك اذا قتله مسلم يظنه كافرا ، أو داسه الفيل ، أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله ، أو تردى في بئر أو سقط من شاهق جبل فمات ، فكل هؤلاء يحرم تضييهم والصلاة عليهم ، ولا فرق بين الجلب وغيره ، انما يشترط أن لا يرفع من المعركة حيا ، فان رفع حيا غسل وصلى عليه ، الا اذا رفع ممهورا — والممهور هو الذي لا يأكل ولا يشرب ، ولا يتكلم — فهذا كالرفوع ميتا ، فلا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ويجب دفن الشهيد بشيابه التي مات فيها متى كانت مباهة ، ولا يزداد عليها ان ستوت جميع بدنه ، فسان لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستره ، ولا ينزع خفه ، ولا قلنسوته — وهى ما يتعمم عليه ، وتسمى الطاقية — ولا تنزع منطلقته ، وهى ما يشد في وسطه ان كان ثمنا قليلا ، وكذلك يبقى خاتمته ان قل ثمن قصه ، وكان الخاتم من فضة . ولا نزع ودفن بدونه . وينزع عنه آلة الحرب كالسيف والذرع ، والشهيد المذكور يشمل شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وشهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة ، وأما شهيد الآخرة فقط وهو المبطون والحريق والحرق ونحوهم والمقتول ظلما في غير الحربين ، ولم يقتله حربى ، فهو كثيره من الموتى في غسله وغيره . فيجب تضييحه والصلاة عليه . ولا يجب دفنه في ثيابه ، وشهيد الآخرة المذكور له في الآخرة الأجر الوارد في الشرع ان شاء الله تعالى ، وأما شهيد الدنيا فقط فلا أجر له في الآخرة ، وان كلن يعامل معاملة الشهداء في الدنيا ، كما تقدم .

الشافعية — قالوا : الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل الكفار لاعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة — الغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين . (٢) شهيد الدنيا فقط ، وهو من قاتل للغنيمة ولو مع اعلاء كلمة الله ، أو قاتل رياء أو غش من الغنيمة . (٣) شهيد الآخرة فقط ، وهو من مات بهدم أو غرق أو نحوهما ، كالمقتول ظلما ، والقسمان الأولان يحرم تضييها والصلاة عليهما ، ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر ولا فرق بين أن يقتل واحد من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ ، وكذا من يقتل بسلاح نفسه ، بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله ، أو يسقط عن دابته فيموت ، أو تفلأه الدواب ، أو نحو ذلك ، ولا فرق أيضا بين أن يموت في الحال أو يبقى حيا بعد الاصابة ، بشرط أن يكون بذلك السبب قبل انقضاء ==

### حكم حمل الميت وكيفيته

حمل الميت إلى المقبرة فرض كفاية ، كغسله وتكفينه والصلاة عليه ، وفق كيفيته المستونة تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= الحرب ، أو يموت بعد انقضاء الحرب إذا كانت حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه إلا حركة مذبوح ، ويجب تكفينه ، ويسن أن يكفن بثيابه ، وتكمل بما يستتره أن لم تستره ، ويندب أن يرفع عنه آلات الحرب ، كالدرع والصف والفروة والسلاح ونحوها ، وأما القسم الثالث فهو شهيد في ثوب الآخرة فقط ، وأما في الدنيا فهو كفيره من الموتى يغسل ويصلى عليه ، ويلاحظ فيه كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتى ، وتجب إزالة النجاسة من على بدن من يجرم غسله سوى دم الشهادة ، ولو أدى إزالتها إلى إزالة دم الشهادة .

(١) الحنفية — قالوا : يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن يحملها أربعة رجال على طريق التعاقب ، بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات ، وأما كمال السنة فيحصل بأن يبتدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة ، فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ، ثم ينتقل إلى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضاً ، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر فيحمله على عاتقه الأيسر كذلك ثم ينتقل إلى المؤخر الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك ويكره أن تحمل على الكتف ابتداءً ، بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أولاً ، ثم يضعها على كتفه ، ويكره حمله بين عمودين بأن يحملها رجلان ، أحدهما في المقدم ، والآخر في المؤخر ، إلا عند الضرورة ، وكيفية حمل الصغير الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلاً هي أن يحمله رجل واحد على يديه ، ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ، ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب ، ويكره حمل الكبير على الدابة ونحوها إلا للضرورة ، ويندب أن يسرع بالسير بالجنازة اسراعاً غير شديد ، بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه ، ويغطي نعش المرأة نقياً ، كما يغطي قبرها عند الدفن إلى أن يفرغ من لحدها ، إذ المرأة عورة من قدمها إلى قرنها ، فربما يبدو شيء منها ، وإذا تكاد ظهور شيء منها وجبت التغطية .

الحنابلة — قالوا : يسن أن يحمل الجنازة أربعة رجال بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ، ثم يدعها لغيره ، وينتقل إلى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضاً ، ثم يدعها لغيره ، ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم يدعها لغيره ، ثم ينتقل إلى القائمة اليمنى المؤخرة ، فيضعها على كتفه اليسرى أيضاً ، ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير ، وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش ، ولا يكره حمل الجنازة على دابة إذا كان لحاجة ، كبدن المقبرة ونحو ذلك ، ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة يوضع فوق النعش ، يصنع من خشب أو جريد ، وفوقه ثوب .

الملكية — قالوا : حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص - وثلاثة واثنتان بلا كراهة ، ولا يهين البدء بغاية من البسائر - النعش - أو التحنين من البدع ، -

### حكم تشيع الميت، وما يتعلق به

وأما تشييعه فهو سنة ، وقال المالكية : إنه مندوب ، والأمر سهل ، ويندب أن يكون المشيع ماشيا ، ويكره الركوب إلا لمخر ، فيجوز له ذلك ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويندب للمشيح أن يتقدم أمام الجنائز أن كان ماشيا ، وأن يتأخر عنها أن كان راكبا ، عند المالكية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ويندب أن يكون قريبا منها عرفا ، باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا يندب ذلك ، ويندب الأسراع بالسير في الجنائز اسرعا وبسطا ، بحيث يكون فوق المشي المعتاد ، وأقل من الهرولة ، ويكره للنساء أن يشيعن الجنائز إلا إذا خيف منهن الفتنة ، فيكون تشييعهن للجنائز حراما ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية

= ويندب حمل ميت صغير على الأيدي ، وكره حمله في نعش لما فيه من التلذذ ، ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالقبة ، لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها ، وكره فرش النعش بحرير ، وأما ستر النعش بالحرير فجائز إذا لم يكون ملونا ، والا كرهه .  
الشافعية — قالوا : للحمل كيفيتان كل منهما حسن : أولا : التثليل ، وصفتها أن يحملها ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السير يضع طرفيه على كتفيه ، ورأسه بينهما ، ثم يحمل المؤخر رجلا كل منهما يضع طرفا على عاتقه ، وهذه الكيفية أفضل من التربيعة الآتية ، ثانيا التربيعة ، وهو أن يحمل أربعة : اثنان يحملان مقدم سرير الميت واثنان يحملان مؤخره ، بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ، ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن ، ويجب في حمل الميت أن لا يكون بهيئة تنافي الكرامة ، كأن يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك ، بخلاف الصغير ، وبمس أن يغطى نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة ، لأنه أستر ، ويجوز ستر غطاء نعشها بحرير ، وكذا نعش الطفل على المعتد ، أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحرير .

(١) الحنفية — قالوا : لا بأس بالركوب في الجنائز ، والمشى أفضل ، إلا أنه إذا كان المشيع راكبا كره له أن يتقدم الجنائز ، لأنه يضر بمن خلفه بإشارة الخبر .  
(٢) الحنفية — قالوا : الأفضل للمشيح أن يمشى خلفها ، ويجوز أن يمشى أمامها ، إلا أن تباعد عنها ، أو تقدم على جميع الناس ، فإنه يكره المشى أمامها حينئذ ، إما المشى عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى .  
هذا إذا لم يكن خلف الجنائز نساء يخشى الاختلاط بهن ، أو كان فيهن نائمة ، فإن كان ذلك فالمشى أمامها يكون أفضل .  
الشافعية — قالوا : إن المشيع يتبع ، فيندب أن يقدم أمام الجنائز ، سواء كان راكبا أو ماشيا .

والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط(١) ، ويسن أن يكون الشيعون سكوتا ، فيكره لهم رفع الصوت ، ولو بالذكر ، وقراءة القرآن ، وقراءة البردة ، والدلائل ونحوها ، ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى ، فليذكره في سره ، وكذلك يكره أن تتبع الجنازة بالبلبلخ والشموع . لما روى : « لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار » وإذا صلب الجنازة منكراً كاللوسيقى والنائحة - فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه ، فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنازة ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : إذا عجز عن إزالة المنكر حرم عليه أن يتبعها ، لما فيه من إقرار المعصية ، والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر ، وينتظر إلى تمام الدفن ، ولكن لا كراهة في الرجوع ، سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها ، عند الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٢) ، أما جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض ففيه تفصيل المذاهب ، فافطره تحت الخط(٣) . هذا ، ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنازة عليهم وهم جلوس ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : يستحب القيام عند رؤية الجنازة على المختار .

### مبحث البكاء على الميت ، وما يتبع ذلك

يهرم البكاء على الميت برفع الصوت والصياح ، عند المالكية ، والحنفية ، وقال الشافعية ، والحنابلة : أنه مباح ، أما هطل الدموع بدون صياح فإنه مباح باتفاق ، وكذلك لا يجوز الذنب ، وهو عد محاسن الميت بنحو قوله : واجملاه ، وأسنداه ، ونحو ذلك ، ومنه ما تعلمه النائحة « المعددة » كما لا يجوز صبغ الوجوه ، ولطم الخدود ، وشق الجيوب ، لقوله ﷺ : « ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » ، رواه البخاري ، ومسلم .

(١) المالكية - قالوا : إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنازة مطلقا ، وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال أن وجد . وإن كانت شابة لا يخفى منها الفتنة جاز خروجها لجنازة من يعز عليها كتاب وولد وزوج وأخ ، وتكون في سيرها كما تقدم ، وأما من يخفى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقا .  
الحنفية - قالوا : تشييع النساء للجنازة مكروه تحريما مطلقا .  
(٢) المالكية ، والحنفية - قالوا : يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا ، وأما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع أن أذن به أهل البيت بمزاد المالكية أنه يكره الرجوع إذا طالت المسافة ، ولو بغير إذن .

(٣) المالكية - قالوا : يجوز : ذلك بلا كراهة .  
الحنفية - قالوا : يكره ذلك تحريما الإلزامية .  
الحنابلة - قالوا : يجوز ذلك لمن كان بعيدا عن الجنازة ، ويكره لمن كان قريبا منها .  
الشافعية - قالوا : حسن أن لا يقدم على توسيع .



هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله المحرم عليه ، إلا إذا أوصى به ، وإذا علم أن أهله سيكونون عليه بعد الموت ، وظن أنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا ونفذوا وصيته ، وجب عليه أن يوصيهم بتركه ، فإذا لم يوص عذب ببكاؤهم عليه بعد الموت .

### حكم دفن الميت ، وما يتعلق به

دفن الميت فرض كفاية أن أمكن ، فإن لم يمكن ، كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ، ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته ، فإنه يربط بمثل ، ويلقى في الماء ، وعند أماكن دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض ، وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونبش السباع ، وما زاد على ذلك ، ففيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما أقلها طولاً وعرضاً ، فهو ما يسع الميت ومن يتولى دفنه ، ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفرة ، إلا إذا لم يمكن الصفر ، ثم أن كانت حلبة فيسن فيها للحد ، وهو أن يحفر أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تصنع الميت ، والمالكية يقولون ، أن للحد في الأرض الصلبة مستحب لا سنة ، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق ، وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر ، ثم يبنى جانبا بالطين الطوبى وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ويسقف بعد وضع الميت ، وهذا حيث تعذر للحد ، ويجب وضع الميت في قبره مستقبل القبلة ، وهذا الوجوب متفق عليه إلا عند المالكية ، فانهم قالوا : أن هذا مندوب لا واجب ، ويسن أن يوضع الميت في قبره على جنبه الأيمن . وأن يقول وأضحه : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ﷺ ، باتفاق ثلاثة ، وزاد المالكية أمرين : أحدهما : أنه يندب وضع يده اليمنى على جسده بعد وضعه في القبر ، وأن يقول القائم بوضعه : اللهم تقبله بأحسن قبول ، وإذا ترك شيء من هذه الأشياء بأن وضع الميت غير موجه للقبلة أو جعل رأسه

(١) المالكية — قالوا : يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .

الحنفية — قالوا : يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامه رجل متوسط ، وما زاد على ذلك فهو أفضل .

الشافعية — قالوا : يسن الزيادة في العمق إلى قدر قامه رجل متوسط الخلقة بأسط ذراعيه إلى السماء .

الحنابلة — قالوا : يسن تعميق القبر من غير حد معين .

(٢) المالكية ، والشافعية — قالوا : يستحب الشق في الأرض الرخوة ، وهو أفضل

من اللحد ، فليس هو بباح فقط ، كما يقول الآخرون .

الشافعية — قالوا : يسن أن يقول وأضحه : بسم الله الرحمن الرحيم ، وعلى ملة رسول الله ﷺ ، اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وأكرم نزهه ، ووسع مدخله ، ووسع له في قبره .

موضع رجله أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر ، فإن أهمل عليه التراب لم ينبش القبر بقصد تدارك ذلك ، أما قبل اهالة التراب عليه ، فينبغي تدارك ما فات من ذلك ، ولو برفع اللين بعد وضعه ، وهذا الحكم عتق بين الحنفية ، والمالكية ، وقال الشافعية ، والحنابلة : إذا دفن غير موجة للقبلة ، فإنه يجب نبش القبر ليحول إلى القبلة ، ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللين في قبره ، ويكره أن يوضع الميت في صندوق الالهاجة ، كدأوة الأرض ورخاوتها ، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره — باتفاق الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ثم بعد دفن الميت في اللحد أو الشق وسد قبره باللبن ونحوه يستحب أن يحثر كل واحد من شهد دفنه ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعا ، ويكون من قبل رأس الميت ، ويقول في الأولى : ( منها خلقناكم ) ، وفي الثانية : ( وفيها نعيدكم ) ، وفي الثالثة : ( ومنها نخروجكم تارة أخرى ) ثم يبال عليه بالتراب حتى يسد قبره ، وقال المالكية ، والحنابلة : لا يقرأ شيئا من القرآن عند حثو التراب ، ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ، ويجعل كسنام البعير ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : جعل التراب مستويا منظميا أفضل من كونه كسنام البعير ، ويكره تببيض القبر بالجبس أو الجير ، أما طلاؤه بالطين فلا بأس به ، لأنه لا يقصد به الزينة ، عند ثلاثة ، وقال المالكية : طلاؤه القبر مكروه مطلقا ، سواء كان بالجبس أو الطين أو الجير ، ويكره أن يوضع على القبر : أحجار أو خشب ونحو ذلك إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر ، فيجوز وضع ذلك للتمييز ، أما إذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام ، وهذا متفق عليه ، إلا عند الشافعية ، فإنهم قالوا : يسن وضع حجر أو نحوه عند رأس القبر لتمييزه ، أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

- (١) الحنابلة — قالوا : أن وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .
  - المالكية — قالوا : أن دفن الميت في التابوت — الصندوق ونحوه خلاف الأولى .
  - (٢) المالكية — قالوا : الكتابة على القبر أن كانت قرآنا حُرمت ، وأن كانت لبيان اسمه ، أو تاريخ موته ، فهي مكروهة .
  - الحنفية — قالوا : الكتابة على القبر مكروهة تحريما مطلقا ، إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره .
  - الشافعية — قالوا : الكتابة على القبر مكروهة ، سواء كانت قرآنا أو غيره ، إلا إذا كان قبر عالم أو صالح ، فيندب كتابة اسمه ، وما يميزه ليعرف .
  - الحنابلة — قالوا : تترك الكتابة على القبور من غير تفصيل بين عالم وغيره .
- فهذه نصوص المذاهب الأربعة ، فليعمل الناس يرجعون إلى دينهم ويتركوا التفاخر بكتابة النقوش المذهبة ونحوها على القبور ، فإن المقام مقام عظة واعتبار ، لا مقام مباهاة وتفخار .

### اتخاذ البناء على القبور

يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تهدق به كالخيشان — إذا لم يقمدها الزينة والتفاخر ، والا كان ذلك حراما ، وهذا إذا كانت الأرض غير مسبلة ولا موقوفة ، والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ، ولم يسبق لأحد ملكها ، والموقوفة : هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف ، كقراءة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه ، أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيها البناء مطلقا ، لما في ذلك من الفسق والتحقير على الناس ، وهذا الحكم متفق عليه بين الأئمة ، إلا أن الحنابلة قالوا : إن البناء مكروه مطلقا ، سواء كانت الأرض مسبلة أولا ، والكراهة في المسبلة أشد ، وبذلك تعلم حكم ما ابتدعه الناس من التفاخر في البناء على القبور ، وجعلها قصورا ومسكن قد لا يوجد مثلها في مساكن كثير من الأحياء ، ومن الأسف أنه لا فرق في هذه الحالة بين عالم وغيره .

### القمود والنوم وقضاء الحاجة والمشي على القبور

يكره القمود والنوم على القبر ، ويحرم البول والغائط ونحوهما ، كما تقدم في باب « قضاء الحاجة » وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، ويكره المشي على القبور إلا لضرورة ، كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك بانفاق ، وتحالف المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### نقل الميت من جهة موه

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : القمود والنوم على القبر مكروه تنزيها ، والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريما .

المالكية — قالوا : الجلوس على المقابر جائز ، وكذا النوم ، أما التبول ونحوه فحرام .

(٢) المالكية — قالوا : يكره المشي على القبر إن كان مسنما والطريق دونه ، والأجازة ، كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ، ولو كان القبر مسنما .

(٣) المالكية — قالوا : يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثة ، أولها : أن لا ينفجر حال نقله ، ثانيها : أن لا تهتك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له ، ثالثها : أن يكون نقله لمصلحة ، كأن يخشى من طغيان البحر على قبره ، أو يراد نقله إلى مكان له قيمة ، أو إلى مكان قريب من أهله ، أو لأجل زيارة أهله أياء فإن فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل .

الحنفية — قالوا : يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها ، ولا بأس بنقله من بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير راحته ، أما بعد الدفن فيحرم إخراجها ونقله ،

## نبش القبر

يحرم نبش القبر مادام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه ، ويستثنى من ذلك أمور : منها أن يكون الميت قد كان بمغصوب ، وأبى صاحبه أن يأخذ قيمته ، ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ، ولم يرخص مالكها ببقائه ، ومنها أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد ، سواء كان هذا المال له أو لغيره وسواء كان كثيراً أو قليلاً ، ولو درهما ، سواء تغير الميت أو لا ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية فلنظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## دفن أكثر من واحد في قبر واحد

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (٢)

= إلا إذا كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة ، أو أخذت بعد دفنه بشفعة .  
الشافعية — قالوا : يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى آخر ليدفن فيه ولو أمن تغيره ، إلا أن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم ، ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس ، أو قريباً من مقبرة قوم صالحين فإنه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير رائحته ، وإلا حرم ، وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته ، وأما قبل ذلك فيحرم مطلقاً ، وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة ، كمن دفن في أرض مغصوبة فيجوز نقله إن طالب بها مالكها .  
الحنابلة — قالوا : لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها ، بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح ، كأن ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها أو ليدفن بجوار رجل صالح ، وبشرط أن يؤمن بتغير رائحته ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

(١) المالكية — قالوا : إذا دفن مع الميت مال تسيانا ، كان سقطت ساعة أو خاتم أو دنائير أو دراهم حال الدفن وأهيل عليها التراب ، فلا يخلو ، أما أن تكون مملوكة له قبل موته ، أو هي ملك لغيره ، فإن كانت مملوكة لغيره فإن له أن ينبش القبر ويخرج ماله إن لم يتغير الميت ، وإلا يجبر على أخذ قيمة ماله من الفكرة مثلاً ، كالدرهم والدنانير ، وقيمتها إن كان مقوماً ، كالثياب .

هذا إذا كان ملكاً لغير الميت ، أما إذا كان ملكاً له فتركه الورثة جبراً عند تغير الميت ، ولو كانت له قيمة ، أما إذا لم يتغير الميت ، وكلنت له قيمة ، فإن لهم نبش القبر ، وأيضاً إنما ينبش القبر لأخراج المال إذا لم يطل الزمان بحيث يظن تلف المال ، وإلا فلا ينبش ، لأنه لا فائدة في نبشه في هذه الحالة .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره ذلك إلا عند الحاجة ، فيجوز عند الحاجة دفن أكثر من واحد : المالكية — قالوا : يجوز جمع أموات بقر واحد لضرورة ، كضيق المقبرة ، ولو كان الجمع في أوقات ، كأن تقام المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر وأما عند عدم =

وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة ويليها المفضول ، ويلاحظ تقديم الكبير على الصغير ، والذكر على الأنثى ونحو ذلك ، وينبغي أن يفصل بين كل اثنين بتراب ، ولا يكتفى بالفصل بالكفن ، وإذا بلى الميت وصار تراباً في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك باهتاق إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### التعزية

التعزية لمصاحب المصيبة مندوبة ، ووقتها من حين الموت إلى ثلاثة أيام ، وتكره بعد ذلك ، إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائباً ، فانها لا تكره حينئذ بعد ثلاثة أيام ، وليس للتعزية صيغة خاصة ، بل يعزى كل واحد بما يناسب حاله ، وهذا متفق عليه إلا عند الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن ، وإذا اشتد بهم الجزع فتكون قبل الدفن أولى باتفاق ، وللمالكية تفصيل في ذلك ، فانظره تحت الخط (٣) ، ويستحب أن تعم التعزية جميع أقارب الميت نساء ورجالاً ، كباراً وصغاراً ، إلا المرأة الشابة ، فانه لا يعزىها إلا مكارمها دفعا للفتنة وكذا الصغير الذي لا يميز ، فانه لا يعزى ، ويكره لأهل المصيبة أن يجلسوا لقبول العزاء ، سواء أكان في المنزل أم في غيره ، عند الشافعية والحنابلة ، وقال الحنفية : انه خلاف الأولى ، وقال المالكية : انه مباح ، أما الجلوس على قسرة الطريق ، وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهي عنها ، وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم مرة أخرى ، باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا تكره تعزيتهم مرة أخرى .

### مبحث نبح الذبائح ، وعمل الأضحية في المآتم

ومن البدع المكروهة ما يفعله الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت من البيت ، أو

= الضرورة فيحرم جمع أموات في أوقات ، ويكره في وقت واحد .

الشافعية والحنابلة — قالوا : يحرم ذلك إلا لضرورة ، ككثرة الموتى ، وخوف تغييرهم أو حاجة ، كمشقة على الأحياء .

(١) المالكية — قالوا : إذا بلى الميت ولم يبق منه جزء مصحوس جاز نبش القبر للدفن فيه ، والمشي عليه ، وأما زرعه والبناء عليه ، فلا يجوز ، لأنه بمجرد الدفن صار حبيساً لا يتصرف فيه بغير الدفن ، سواء بقى الميت أو فنى .

(٢) الحنفية — قالوا : يستحب أن يقال للمصاب : « غفر الله تعالى لبيك ، وتجاوز عنه وتعمده برحمته ، ورزقك الصبر على مصيبته ، وآجرك على موته » ، وأحسن صيغة في هذا الباب صيغة رسول الله ﷺ وهي : « أن الله ما أخذ ، وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى » فيحسن أن يضيفها إلى ما ذكر .

(٣) المالكية — قالوا : الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقاً ، وإن وجد منهم جزع شديد .

عند القبر ، وأعداد الطعام إن يجتمع للتزينة ، وتقديمه لهم كما يفعل ذلك في الأفراسح ومحافل السرور وإذا كان في الورثة قاصر عن درجة البلوغ ، حرم أعداد الطعام وتقديمه ، روى الإمام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال : « كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت ومنعهم الطعام من النياحة » . أما أعداد الجيران والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعثه لهم ، فذلك مندوب ، لقوله ﷺ : « اصنعوا لآل جعفر طعاما ، فقد جاءهم ما يشغلهم » ، ويلج عليهم في الأكل ، لأن الحزن قد يمنهم منه .

### خاتمة في زيارة القبور

زيادة القبور مندوبة للاعتاظ وتذكر الآخرة ، وتتأكد يوم الجمعة ، ويوما قبلها ، ويوما بعدها عند الحنفية والمالكية ، وخالف الحنابلة والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن للميت فإن ذلك ينفع الميت على الأصح ، ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور : « اللهم رب الأرواح الباقية والأجسام البالية ، والشعور المتزقة ، والجلود المتقطعة ، والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة ، أنزل عليها روحا منك وسلاما مني » . ومما ورد أيضا أن يقول : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأنا إن شاء الله بكم لاحقون » . ولا فرق في الزيارة بين كون المغابر قريبة أو بعيدة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، بل ويندب السفر لزيارة الموتى خصوصا مقابر الصالحين ، أما زيارة قبر النبي ﷺ ، فهي من أعظم القرب ، وكما تندب زيارة القبور للرجال تندب أيضا للنساء المعجَّزات اللاتي لا يخشى منهن الفتنة إن لم تؤد زيارتهن إلى الندب أو النياحة ، والا كانت محرمة ، أما النساء التي يخشى منهن الفتنة ، ويترتب على خروجهن لزيارة القبور مفاسد ، كما هو الغالب على نساء هذا الزمان ، فخرجوهن للزيارة حرام ، باتفاق الحنفية والمالكية ، أما الحنابلة والشافعية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) ، وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة ، فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجرا ولا عتبة ولا خشبا ، ولا يطلب من المزور شيئا إلى غير ذلك .

- (١) الحنابلة — قالوا : لا تتأكد الزيارة في يوم دون يوم .
- الشافعية — قالوا : تتأكد من عصر يوم الخميس إلى طلوع شمس يوم السبت ، وهذا قول راجح عند المالكية .
- (٢) الحنابلة — قالوا : القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل إليها إلا بسفر فزيارتها مباحة لا مندوبة .
- (٣) الحنابلة والشافعية — قالوا : يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا ، سواء كن معجَّزات أو شواب إلا إذا علم أن خروجهن يؤدي إلى فتنة أو وقوع محرم والا كانت الزيارة محرمة .

# كتاب الصيام

## تصريف الصيام

معنى الصيام في اللغة مطلق الإمساك عن الشيء ، فإذا أمسك شخص عن الكلام ، أو الطعام فلم يتكلم ، ولم يأكل ، فإنه يقال له في اللغة : صائم ، ومن ذلك قوله تعالى : « إني نذرت لله من صوما » أي صمتا وإمساكا عن الكلام ، وأما معناه في اصطلاح الشرع فهو الإمساك عن المفطرات يوما كاملا ، من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس ، بالشروط الآتية بيانها ، وهذا التعريف متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فإنهم يزدون في آخره كلمة « بنية » ، وذلك لأن النية ليست بركن من أركان الصيام عند الحنفية والحنابلة ، فليست جزءا من التعريف ، على أنها شرط لازم لا بد منه ، فمن لم ينو بالكيفية الآتية بيانها ، فإن صيامه يبطل بالتفريق ، ومن هذا تعلم أن الخلاف في كون النية شرطا أو ركنا فلسفة فقهية يحتاج الى معرفتها طلبه العلم ، أما غيرهم فإنهم ملزمون بمعرفة أن نية الصيام لازمة ، فلا يصح الصيام بدونها .

## أقسام الصيام

اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أن الصيام ينقسم الى أربعة أقسام ، أحدها : صيام مفروض ، وهو صيام شهر رمضان أداء وقضاء ، وصيام الكفارات ، والصيام المنذور ، ثانيها : الصيام السنون ، ثالثها : الصيام المحرم ، رابعها : الصيام المكروه وسيأتي بيان كل قسم من هذه الأقسام عند الثلاثة ، أما الحنفية فقالوا : إن أقسام الصيام كثيرة ، فانظروا تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قد اختلفت آراؤهم في الصيام المنذور ، سواء كان معينا ، وهو نذر صوم يوم بعينه ، كيوم الخميس مثلا ، أو غير معين ككثير صيام يوم أو شهر بدون تعيين ، فمنهم من قال : إن قضاء هذا النذر واجب لا فرض ، وقد عرفت مما تقدم أن الواجب عندهم بمعنى السنة المؤكدة ، فلا يعاقب تاركه بالنار ، وإن كان يحرم من شفاع النبي المختار . وحجة هذا القائل أن الوفاء بالنذر ثبت بقوله تعالى : « وليوفوا نذورهم » وهذه الآية ليست قطعية الدلالة ، لأن من نذر معصية فإنه لا يلزمه الوفاء بها ، وحتى خصصت الآية بنذر المعصية فإنها لا تكون قطعية الدلالة ، على فرضية الوفاء بالنذر ، وأيضا فقد فرق الحنفية بين قضاء الصلاة المنذورة ، وقضاء الصلاة المروضة ، فقالوا : لو نذر شخص أن يصلي لله ركعتين مثلا ، فإنه لا يصح له أن يصليهما بعد صلاة العصر ، بخلاف ما لو فاته صلاة الصبح مثلا ، فإن له أن يصليها بعد صلاة العصر ، فحل ذلك على أن النذر واجب لا تعرض لاختلافه عن الفرض في الأداء ، ومنهم من قال : إن الوفاء =

### القسم الأول : الصيام المفروض صوم رمضان

قد عرفت أن الصيام المفروض هو صيام شهر رمضان أداء وقضاء ، وصيام الكفارات ، والصيام المنذور ، وعرفت أن هذا القدر متفق عليه عند الأئمة ، وإن كان بعض الحنفية يخالف في الصيام المنذور ، ويقول : إنه واجب لا فرض ، واليك بيان الصيامات المذكورة على هذا الترتيب :

#### صيام شهر رمضان دليله

هو فرض عين على كل مكلف قادر على الصوم ، وقد فرض في عشر من شهر شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف ، ودليل فرضيته الكتب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام » إلى قوله : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » فـ شهر رمضان خبر مبتدأ محذوف تقديره هو شهر رمضان ، أي المكتوب عليكم صيامه ، هو شهر رمضان الخ ، وقوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ، وأما السنة فمنها قوله ﷺ « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه البخاري ، ومسلم عن ابن عمر ، وأما الاجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيته ، ولم يخالف أحد من المسلمين ، فهي معلومة من الدين بالضرورة ، ومنكرها كافر ، كمنكر فرضية الصلاة ، والزكاة ، والحج .

= بالنذر فرض ، فمن نذر أن يصوم يوماً مميئاً أو أكثر ، أو نذر أن يصوم يوماً بغير تعيين ، فإنه يفترض عليه الوفاء بهذا النذر ، ولم تثبت الفرضية بآية « وليوفوا نذورهم » وإنما ثبتت بالاجماع ، وهذا الرأي هو الراجح عند الحنفية ، وبه قال غيرهم من الأئمة فعلى الرأي الأول تنقسم الصيامات عندهم إلى ثمانية أقسام ، أحدها : الصيام المفروض فرضاً مميئاً ، كصوم رمضان أداء وفي وقته ، ثانيها : الصيام المفروض فرضاً غير معين ، كصوم رمضان قضاء في غير وقته ، فمن فاته صيام شهر رمضان أو بعضه ، فإنه لا يلزمه أن يقضيه في وقت خاص ، ومثله صوم الكفارات ، فإنه فرض غير معين ، ثالثها : صيام واجب معين ، كالنذر المعين ، رابعها : صيام واجب غير معين ، كالنذر المطلق ، خامسها : صيام النفل ، سادسها : الصيام المستحب ، سابعها : الصيام المستحب ، ثامنها : المكروه تنزيهاً أو تحريماً ، فالأقسام عنده ثمانية ، أما على الرأي الثاني فإنه تنقسم إلى سبعة أقسام ، الأول : فرض معين ، وهو ما له وقت خاص كصوم رمضان أداء ، والنذر المعين ، الثاني فرض غير معين ، وهو ما ليس له وقت خاص ، كصوم رمضان قضاء ، والنذر غير المعين ، الثالث : =



## أركان الصيام

للصيام ركن واحد عند الحنفية ، والحنابلة ، وهو الإمساك عن المفطرات التي بيّنها . أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## شروط الصيام

تنقسم شروط الصيام إلى : شروط وجوب ، وشروط صحة ، وشروط أداء ، على تفصيل في المذهب المذكور تحت الخط (٢) .

= الواجب ، وهو صوم التطوع بعد الشروع فيه ، فمن أراد أن يتطوع بصوم يوم الخميس مثلا ، ثم شرع فيه . فإنه يجب عليه أن يتمه ، بحيث لو أفطر يأنم اثما صغيرا كما تقدم ، وكذلك يجب عليه قضاؤه إذا أفطر ، ومثله بصوم الاعتكاف غير المنذور ، فإنه واجب كذلك ، الرابع : الصيام المحرم ، الخامس : الصيام المستون ، السادس : صيام النفل . السابع : الصيام المكروه ، وسيتأتى بيان كل قسم منها .

:- (١) المالكية - اختلفوا ، فقال بعضهم : إن للصيام ركنين ، أحدهما : الإمساك ، ثانيهما : النية ، فمفهوم الصيام لا يتحقق إلا بهما ، ورجع بعضهم أن النية شرط لا ركن في مفهوم الصيام يتحقق بالإمساك فقط .

:- الشافعية - قالوا : أركان الصيام ثلاثة : الإمساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم ، فمفهوم الصيام عندهم لا يتحقق إلا بهذه الثلاثة ، وقد عرفت أن الحنابلة والحنفية يقولون : أن النية والصائم شرطان خارجان عن مفهوم الصيام ، ولكن لابد منهما .

(٢) الشافعية - قالوا : تنقسم شروط الصيام إلى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط وجوبه فأربعة : أحدها البلوغ ، فلا يجب الصيام على الصبي ، ولكن يؤمر به لمبعض سنين ، وأن أطلقه ، ويضرب على تركه لمشر سنين ، ووافقهم على هذا الحنفية ، أما المالكية فقد قالوا : لا يجب على الولي أمر الصبي بالصيام ، ولا يندب ، ولو كان الصبي مراهقا ، والحنابلة قالوا : المولود في ذلك على القعدة والاطاقة ، فإذا كان الصبي مراهقا يتحقق الصيام ، فيجب على الولي أن يأمره به ، ويضربه إذا امتنع ، ثانيها : الإسلام ، فلا يجب على الكافر وجوب مطلوبة ، وإن كان يعاقب عليه في الآخرة ، أما المرتد فإنه يجب عليه وجوب مطلوبة فيطلب منه بعد عودته إلى الإسلام ، ثالثها : العقل ، فلا يجب على المجنون إلا أن كان زوال عقله بتمدين ، فإنه يلزمه قضاؤه بعد الإفاقة ، ومثله السكران ، أن كان متمعيا بسكره ، فيلزمه قضاؤه ، وإن كان غير متمد كما إذا شرب من أناء يظن أن فيه ملة ، فإذا نهى صخر سكر منه ، فإنه لا يطالب بقضاء زمن السكر ، أما المعنى عليه فيجب عليه القضاء مطلقا ، أي حسوا أو كان متمعيا بسبب الأغواء أم لا ، رابعها : الاطاقة حسا وشرا . فلا يجب على من لم يظله لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حسا ، ولا على =

= نحو حائض لمجزها شرعا ، وأما شروط صحتها فأربعة أيضا ، الأول : الاسلام حالاً الميالم ، فلا يصح من كافر أصلي ، ولا مرتد ، الثاني : التمييز ، فلا يصح من غير مميز ، فإن كان مجنوناً لا يصح صومه ، وإن جن لحظة من نهار ، وإن كان سكران أو منعم عليه لا يصح صومهما إذا كان عدم التمييز مستغرقاً لجميع النهار ، أما إذا كان في بعض النهار فقط فيصح ، ويكفي وجود التمييز ولو حكماً ، الثالث : خلوص الصائم من الحيض والنفاس والولادة وقت الصوم وإن لم تر الولادة دماً ، الرابع : أن يكون الوقت قابلاً للصوم ، فلا يصح صوم يومي العيد وأيام التشريق ، فإنها أوقات غير قابلة للصوم ، ومنها يوم التشك إلا إذا كان هناك سبب يقتضيه ، كأن صامه قضاء عما في ذمته ، أو نذر صوم يوم الاثنين القابل ، فصادف يوم التشك ، فله صومه ، أو كان من عادته صوم الفطيرين وصادف ذلك يوم التشك فله صومه أيضاً ، أما إذا قصد صومه ، لأنه يوم التشك فلا يصح صومه ، كما سيأتي في مبث « صيام يوم التشك » ، وكذلك لو صام النصف الثاني من شعبان أو بعضه ، فإنه لا يصح ، ويحرم ، إلا أن كان هناك سبب يقتضي الصوم من نحو الأسباب التي بينا في يوم التشك ، أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ؛ ولو بيوم واحد .

هذه هي الشروط عند الشافعية ، وليست منها النية ، لأنها ركن ، كما تقدم ، ويجب تجديدها لكل يوم صامه ، ولابد من تبييتها ، أي وقوعها ليلاً قبل الفجر ، ولو من المغرب ، ولو وقع بعدها ليلاً ما ينافي الصوم ، لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل ، وإن كان الصوم فرضاً ، كرمضان والكفارة والنذر فلا بد من إيقاع النية ليلاً مع التعيين بأن يقول بقلبه : نويت صوم غد من رمضان ، أو نذراً على ، أو نحو ذلك ، ويسن أن ينطق بلسانه بالنية ، لأنه عون للقلب ، كأن يقول : نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان الحاضر لله تعالى ، وأما أن كان الصوم نفلاً فإن النية تكفي فيه ولو كانت لهارة ، بشرط أن تكون قبل الزوال ، وبشرط أن لا يسبقها ما ينافي الصوم على الراجع ، ولا يقوم مقام النية التيسر في جميع أنواع الصوم ، إلا إذا خطر له الصوم عند التيسر ونواه ، كأن يتيسر بنية الصوم ، وكذلك إذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوف الإطمار ، فيقوم هذا مقام النية .

الحنفية - قالوا : شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء ، فأما شروط الوجوب ، فهي ثلاثة ، أحدها : الاسلام ، فلا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه لأن النية شرط لصحته ، كما سيأتي ، وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم ، فالاسلام شرط للوجوب وللصحة ، ثانيها : العقل ، فلا يجب على المجنون حال جنونه ولو جن نصف الشهر ثم أفاق وجب عليه صيام ما بقي وقضاء ما فات ، أما إذا أفاق بعد فراغ الشهر ، فلا =

« يجب عليه قضاؤه، ومثل المجنون المنعى عليه، والنائم إذا أصيب بمرض النوم قبل حلول الشهر، ثم ظل نائما حتى فرغ الشهر، ثالثها: البلوغ، فلا يجب الصيام على صبي ولو ميّزا، ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين، ويضرب على تركه عند بلوغ سنة عشر سنين إن أطلقه، وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان: أحدهما: الصحة، فلا يجب الأداء على المريض، وإن كان مخاطبا بالقضاء بعد شفاؤه من مرضه، ثانيهما: الإقامة، فلا يجب الأداء على مسافر، وإن وجب عليه قضاؤه، وأما شروط صحة الأداء، فاثنتان أيضا، أحدهما: الطهارة من الحيض والنفاس، فلا يصح للحائض والنفاسة أداء الصيام وإن كان يجب عليهما، ثانيهما: النية، فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزا للعبادات عن العادات، والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا، ويسن له أن يتلفظ بها، ووقتها كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار، والنهار الشرعى: من انتشار الضوء في الأفق الشرقي عند طلوع الفجر إلى غروب الشمس، فيقسم هذا الزمن نصفين، وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار إلى غروب الشمس أكثر مما مضى، فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكا، فله أن ينوى إلى ما قبل نصف النهار كما سبق، ولابد من النية لكل يوم من رمضان، والتسبحة نية، إلا أن ينوى معه عدم الصيام ولو نوى الصيام في أول الليل، ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع الصيام، ويجوز صيام رمضان، والنذر المعين، والنفل بنية مطلق الصوم، أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار، ولكن الأفضل تبين النية وتعيينها، وإذا نوى صيام يوم آخر، سواء كان من ذنوبا، أو مندوبا في رمضان يقع عن رمضان، إلا إذا كان مسافرا ونوى صوما واجبا، فانه يقع عن ذلك الواجب، لأنه مرخص له بالمعطر حال السفر، أما القضاء والكفارة والنذر المطلق، فلا بد من تبين النية فيها وتعيينها، أما صيام الأيام المنهى عنها، كالعيدين، وأيام التشريق، فله يصح، ولكن مع التحريم، فلو نذر صيامها صح نذره، ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام، ولو قضاء فيها صح مع الإثم. المالكية — قالوا: للصوم شروط وجوب فقط، وشروط صحة فقط، وشروط وجوب وصحة معا، أما شروط الوجوب فهي اثنان، البلوغ، والقدرة على الصوم، فلا يجب على صبي، ولو كان مراهقا، ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب، ولا على العاجز عنه، وأما شروط صحته فثلاثة: الإسلام، فلا يصح من الكافر، وإن كان واجبا عليه، ويماقب على تركه زيادة على عقاب الكفر، والزمان القابل للصوم، فلا يصح في يوم العيد، والنية على الرجوع، وسياقته تفصيل أحكامها، وشروط وجوبه وصحته معا ثلاثة: العقل، فلا يجب على المجنون والمنعى عليه، ولا يصح منهما، وأما وجوب القضاء، ففيه تفصيل حاصله: أنه إذا أغنى على الشخص يوما كاملا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، أو أغنى عليه معظم اليوم، سواء كان مفيتا وقت النية أولا في الصورتين، أو أغنى عليه نصف اليوم =

• أو أقله ولم يكن مفيقاً وقت النية في الحالتين، فعليه القضاء بعد الإفاقة في كل هذه الصور .  
 إما إذا أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، وكان مفيقاً وقت النية في صورتين ، فلا يجب عليه  
 القضاء متى نوى قبل حصول الاغماء ، والجنون كالاعماء في هذا التفصيل ، ويجب  
 عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جن أو أغمى عليه ، ولو استمر ذلك مدة طويلة ،  
 والسكران كالغنى عليه في تفصيل القضاء . سواء كان السكر بحلال أو حرام ، وأما النائم  
 فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى بييت النية في أول الشهر ، الشرط الثاني :  
 النقاء من دم الحيض والنفاس ، فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما .  
 ومتى طهرت أحدهما قبل الفجر ، ولو بلحظة ، وجب عليها تثبيت النية ، ويجب على الحائض  
 والنفساء قضاء ما فاتتهما من صوم رمضان بعد زوال المسانح . الشرط الثالث : دخول الشهر  
 رمضان ، فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ، ولا يصح ، أما النية فهي شرط  
 لصحة الصوم على الأرجح كما تقدم ، وهي قصد الصوم ، وأما نية التقرب إلى الله تعالى  
 فهي مندوبة ، فلا يصح صوم فرضاً كان أو نفلاً ، بدون النية ، ويجب في النية تعيين  
 المنوى بكونه نفلاً أو قضاءً أو نذرًا مثلاً ، فإن جزم بالصوم وشك بعد ذلك هل نوى  
 التطوع أو النذر أو القضاء امتنع تطوعاً ، وإن شك هل نوى النذر أو القضاء ، فلا  
 يجزئ عن واحد منهما وانعقد نفلاً ، فيجب عليه إتمامه ، ووقت النية من غروب الشمس  
 إلى طلوع الفجر ، فلو نوى الصوم في آخر جزء من الليل بحيث يطلع الفجر عقب النية  
 صح ، والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل ، لأنه أحوط ، ولا يضر  
 ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع أو نوم ، بخلاف الاغماء والجنون إذا حصل  
 أحدهما بعدها فبطل ، ويجب تجديدها ، وإن بقي وقتها بعد الإفاقة ، ولا تصح النية لجواز  
 في أي صوم ولو كان تطوعاً ، وتكفي النية الواحدة في كل صوم يجب تتابعه ، كصيام  
 رمضان ، وصيام كفارته ، وكفارة القتل أو الظهار مادام لم ينقطع تتابعه ، فإن انقطع  
 التتابع بمرض أو سفر أو نحوهما ، فلا بد من تثبيت النية كل ليلة ولو استمر حائضاً على  
 المعتد ، فإذا انقطع السفر والمرض كتبت نية للباقي من الشهر ، وأما الصوم الذي لا يجب  
 فيه التتابع ، كقضاء رمضان وكفارة اليمين فلا بد فيه من النية كل ليلة ، ولا يكفي نية  
 واحدة في أوله ، والنية الحكيمة كافية ، فلو تسمر ، ولم يفطر ببالة الصوم ، وكان بصحة  
 لم يسأل لماذا تسمر ، أجاب بقوله : إنما تسمرت لأصوم ، كسأله ذلك .

المناسبة : قالوا : شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة  
 فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما شروط الوجوب فقط ، فهي ثلاثة : الإسلام  
 والبلوغ ، والقدرة على الصوم ، فلا يجب على صبي ، ولو كان مزاحماً ، ويجب على وليه  
 أمره به إذا أطاقه ، ويجب أن يضربه إذا امتنع ، ولا يجب على العاجز عنه لكبر أو مرض  
 لا يبرئ منه ، وأما المريض الذي يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ ، وقضاء ما

## ثبوت شهر رمضان

يثبت شهر رمضان بأحد أمرين ، الأول : رؤية هلاله إذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها ، الثاني : اكتمال شعبان ثلاثين يوما إذا لم تكن السماء خالية مما ذكر لقوله ﷺ : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » ، فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » ، رواه البخاري عن أبي هريرة ، ومعنى الحديث أن السماء إذا كانت صحواً كان أمر الصوم متعلقا برؤية الهلال ، فلا يجوز الصيام إلا إذا رؤي الهلال ، أما إذا كان بالسماء غيم ، فان المرجع في ذلك يكون إلى شعبان ، بمعنى أن تكمله ثلاثين يوما ، بحيث لو كان ناقصا في حسابنا ظني ذلك النقص ، وإن كان كاملا وجب الصوم ، وهذه القاعدة وضعها الشارع الذي أمر بالصيام ، فهو صاحب الحق المطلق في نصب العلامات التي يريدها ، وهو قد قال لنا : أن كانت السماء صحوا ، ويمكن رؤية الهلال ، فارصدوه ، وصوموا عند رؤيته ، وإلا فلا ، أما إذا كانت غيما ، فلنرجع إلى حساب شهر شعبان ، ونكمله ثلاثين يوما ، وبهذا أخذ ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة حال الغيم عملا بلفظ آخر ورد في حديث آخر ، وهو : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم ، فاقدرُوا له ، فقالوا : إن معنى « فاقدرُوا له » احتياطوا له بالصوم ، وقد احتج الحنابلة لذلك بمعل ابن عمر رآي الحديث ، فقد ثبت أنه كان إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبيت من ينظر فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ، ولم يطل دون منظره صباح ، وقتر ، أصبح مفطرا ، وإن حال أصبح صائما ، ولا يقال لهذا اليوم ، يوم شك في هذه الحالة ، بل الشك عندهم لا يوجد إلا إذا كان اليوم صحوا ، وتقاعد الناس عند رؤية الهلال ، وقد ذكرنا مذهب الحنابلة تحت الخط (١) .

= ما فاتته من رمضان ، وأما شروط الصحة فقطاعى ثلاثة — أولها : النية ، ووقتها الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر أن كان الصوم فرضا أما إذا كان الصوم نفلا فتصح نيته نهارا ولو بعد الزوال إذا لم يأت بمقابلة للصوم من أكل أو شرب مثلا من أول النهار ، ويجب تعيين المنوى من كونه رمضان أو غيره ، ولا تجب نية الفرضية ، وتجب النية لكل يوم سواء رمضان وغيره ، ثانيها : انقطاع دم الحيض ، ثالثها : انقطاع دم النفاس ، فلا يصح صوم الحائض والنفساء ، وإن وجب عليهما القضاء ، وأما شروط الوجوب والصحة مما ، فهي ثلاثة ، الإسلام ، فلا يجب الصوم على كافر ، ولو كان مرتدا ، ولا يصح منه والمقل ، فلا يجب الصوم على مجنون ، ولا يصح منه ، والتعيز فلا يصح من غيب مميز كصبي لم يبلغ سبع سنين ، لكن لو جن في أثناء يوم من رمضان أو كان مجنونا وأفاق أثناء يوم من رمضان وجب عليه قضاء ذلك اليوم ، وأما إذا جن يوما كاملا أو أكثر ، فلا يجب عليه قضاؤه بخلاف المعنى عليه ، فيجب عليه القضاء ، لو طال زمن الإقامة ، وأنكران والنائم ، كالمنعم عليه ، لا يفرق بين أن يكون السكران متعذبا بسكره أو لا .

(١) - الحنابلة : قالوا : إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، =

أما كيفية إثبات الهلال ، ففيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= فلا يجب اكمال شعبان ثلاثين يوماً ، ووجب عليه تبين النية وصوم اليوم التالي لتلك الليلة سواء كان في الواقع من شعبان أو من رمضان ، وينويه عن رمضان ، فان ظهر في إثنائه أنه من شعبان لم يجب اتمامه .

(١) الحنفية - قالوا : اذا كانت السماء خالية من موانع الرؤية ، فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بخبرهم العلم ، وتقدير الكثرة منوط برأى الامام أو نائبه ، فلا يلزم فيها عدد معين على الراجح ، ويشترط في الشهود في هذه الحالة أن يذكروا في شهادتهم لفظ ، « أشهد » ، وأن لم تكن السماء خالية من الموانع المذكورة ، وأخبر واحد أنه رآه اكتفى بشهادته أن كان مسلماً عدلاً عاقلًا بالغاً ، ولا يشترط أن يقول : أشهد ، كما لا يشترط الحكم . ولا مجلس القضاء ، ومتى كان بالسماء علة فلا يلزم أن يراه جماعة لتفسير الرؤية دينئذ ، ولا فرق في الشاهد بين أن يكون ذكراً أو أنثى ، حراً أو عبداً ، وإذا رآه واحد ممن تصح شهادته ، وأخبر بذلك واحداً آخر تصح شهادته ، فذهب الثاني إلى القاضي

وشهد على شهادة الأول ، فللقاضي أن يأخذ بشهادته ، ومثل المدعى في ذلك مستور الحال على الأصح ، ويجب على من رأى الهلال من تصح شهادته أن يشهد بذلك في ليته عند القاضي اذا كان في المصر ، فان كان في قرية فعليه أن يشهد بين الناس بذلك في المسجد

ولو كان الذي رآه امرأة مفخرة ، ويجب على من رأى الهلال ، وعلى من صدقه الصيام ، ولو رد القاضي شهادته ، إلا أنهما لو أفطرا في حالة رد الشهادة فعليهما القضاء دون الكفارة الشافعية - قالوا : يثبت رمضان برؤية عدل ، ولو مستورا ، سواء كانت السماء

صحوا أو بها ما يجعل الرؤية متعصرة ، ويشترط في الشاهد أن يكون مسلماً عاقلًا بالغاً جراً ذكراً عدلاً ، ولو بحسب ظاهره ، وأن يأتي في شهادته بلفظ : أشهد ، كان يقول أمام القاضي : أشهد أنني رأيت الهلال ، ولا يلزم أن يقول : وان غداً من رمضان ، ولا يجب الصوم على عموم الناس إلا اذا سمعها القاضي ، وحكم بصحتها ، أو قال : ثبت الشهر

عندي ، ويجب على من رأى الهلال بعينه أن يصوم رمضان ، ولو لم يشهد عند القاضي ، أو شهد ولم تسمع شهادته ، وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم متى بلغته شهادته ووثق بها ، ولو كان الراي صبيّاً أو امرأة أو عبداً أو فاسقاً أو كافراً .

المالكية - قالوا : يثبت هلال رمضان بالرؤية ، وهي على ثلاثة أقسام : الأول : أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر المصر البالغ الماقل الخالي من ارتكاب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة ، أو فعل ما يفضل بالمرودة ، الثاني : أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم ، ويؤمنون بتواطؤهم على الكذب ، ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكراً أحراراً عدولاً ، الثالث

أن يراه واحد ، ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد إلا في حق نفسه أو في حق من أخبره اذا كان من أخبره لا يمتنع بأمر الهلال ، أما من اه اعتناه بأمره ، فلا يثبت في حقه الشهر برؤية الواحد ، وان وجب عليه الصوم برؤية نفسه ، ولا يشترط في الواحد الذكورة ، ولا الحرية ،

### إذا ثبت الهلال يقطر من الأقطار

إذا ثبتت رؤية الهلال يقطر من الأقطار وجب الصوم على سائر الأقطار ، لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم . ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال مطلقا ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### هل يعتبر قول المنجم ؟

لا عبرة بقول المنجمين ، فلا يجب عليهم الصوم بحسابهم ، ولا على من وثق بقولهم ، لأن الشارع علق الصوم على أمانة ثابتة لا تتغير أبدا ، وهي رؤية الهلال أو اكتمال العدة ثلاثين يوما أما قول المنجمين فهو أن كان مبنيا على قواعد دقيقة ، فإنا نسراء غير منضبط ، بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان ، وهذا هو رأى ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

= لمعتى كان غير مشهور بالكذب وجب على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد أخباره ، ولو كان امرأة أو عبدا ، متى وثقت النفس بخبره وأطمأنت له ، ومتى رأى الهلال عدلان ، أو جماعة مستقيضة وجب على كل من سمع منهما أن يصوم ، كما يجب على كل من نقلت إليه رؤية واحد من القسمين الأولين ، إنما إذا كان النقل عن العدلين ، فلا بد أن يكون الناقل عن كل منهما عدلن ، ولا يلزم تعدد العدلين في النقل ، فلو نقل عدلان الرؤية عن واحد ، ثم نقلاهما عن الآخر أيضا وجب الصوم على كل من نقلت إليه ، أو جماعة مستقيضة ، ولا يكفى نقل الواحد وأما إذا كان النقل عن الجماعة المستقيضة ، فيكفى فيه العدل الواحد ، كما يكفى إذا كان النقل بثبوت الشاهد عند الحاكم ، أو عن حكمه بثبوته ، ولذا رأى الهلال عدل واحد ، أو مستور الحال وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح باب الشهادة ، فربما ينضم إليه واحد آخر إذا كان عدلا ، أو جماعة مستقيضة أن كان غير عدل ، ولا يشترط في أخبار العدلين أو غيرهما أن يكون بلغظ : أشهد .

المناظرة - قالوا : لا بد في رؤية هلال رمضان من أخبار مكلف عدل ظاهرا وباطنا ، فلا تثبت بروية صبي مميز ، ولا بمستور الحال ، ولا فرق في العدل بين كونه ذكرا أو أنثى حرا ، أو عبدا ، ولا يشترط أن يكون الأخبار بلغظ : أشهد ، فيجب الصوم على من سمع عدلا يخبر بروية هلال رمضان ، ولو رد الحاكم خبره ، لعدم علمه بحاله ، ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب إلى القاضي ، ولا إلى المسجد ، كما لا يجب عليه أخبار الناس .

(١) الشافعية - قالوا : إذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بقاء على هذا الثبوت ، والقرب يحصل بالجماع المطلق ، بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخا تحديدا ، أما أهل الجهة البعيدة ، فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلق .

(٢) الشافعية - قالوا : يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ، ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الرائح .

### حكم التماس الهلال

يفترض على المسلمين فرض كفاية أن يلتصقوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وانطارهم ، ولم يخالف في هذا سوى الحنابلة فقالوا : ان التماس الهلال مندوب لا واجب ، ولا يخفى أن رأى غيرهم هو المقول ، لأن صيام رمضان من أركان الدين ، وقد علق على رؤية الهلال فكيف يكون طلب الهلال مندوباً فقط ، وإذا رأى الهلال نهراً قبل الزوال أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ، ووجب انطار اليوم الذي يليه ان كان آخر رمضان ، ولا يجب عند رؤية الهلال الإمساك في الصورة الأولى ، ولا الانطار في الثانية ، وهذا الحكم عند المالكية ، والحنفية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### هل يشترط حكم الحكم في الصوم ؟

لا يشترط في ثبوت الهلال ووجوب الصوم بمقتضاء على الناس حكم الحاكم . ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أي طريق في مذهبه وجب الصوم على عموم المسلمين ، ولو خالف مذهب البعض منهم . لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف ، وهذا متفق عليه إلا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### ثبوت شهر شوال

يثبت شهر شوال برؤية هلاله ظاهراً ، وفي كيفية ثبوته تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) فإن لم ير هلال شوال وجب اكتمال رمضان ثلاثين . فإذا تم رمضان ثلاثين يوماً ، ولم ير هلال شوال ، فاما أن تكون السماء صحو أو لا ، فإن كانت صحو فلا يحل انطار في صبيحة تلك الليلة ، بل يجب الصوم في اليوم التالي ، ويكذب شهود هلال رمضان ، وإن كانت غير صحو وجب الانطار في صبيحتها واعتبر ذلك اليوم من شوال ، عند الحنفية .

(١) الشافعية ، والحنابلة . قالوا : ان رؤية الهلال نهراً لا عبرة بها ، وإنما المعتمد رؤيته بعد الغروب .

(٢) الشافعية . قالوا : يشترط في تحقيق الهلال ووجوب الصوم بمقتضاء على الناس أن يحكم به الحاكم ، فتمت حكم به وجب الصوم على الناس ، ولو وقع حكمه عن شهادة واحد .

(٣) الحنفية . قالوا : يثبت شوال بشهادة رجلين عدلين ، أو رجل وأمرأتين كذلك أن



والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

### مبحث صيام يوم الشك

في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (٢) .

= كانت السماء بها علة ، كغييم ونحوه ، أما ان كانت صحوا ، فلا بد من رؤية جماعة كثيرين ، ويلزم أن يقول الشاهد : أشهد .

المالكية — قالوا : يثبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة ، وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ، ويفيد خبرها العلم ، ولا يشترط فيها الحرية ، ولا الذكورة ، كما تقدم في « ثبوت هلال رمضان » ، وتكفي رؤية العدل الواحد في حق نفسه ويجب عليه أن يفطر بالثنية فلا ينوي الصوم ولكنه لا يجوز له أن يأكل أو يشرب أو نحو ذلك من المفطرات ، ولو أمن اطلاع الناس عليه ، نعم ان طرأ له ما يبنيح السفر أو طرأ عليه مرض ، فانه يجوز له أن يأكل ويشرب وغير ذلك ، وإذا أفطر بغير عذر مبنيح ، بالأكل ونحوه ، وعظ وشدد عليه ان كان ظاهر الصلاح ، فان لم يكن ظاهر الصلاح طافه القاضى بما ينراه تعزيرا .

الشافعية — قالوا : تكفي شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال ، فهو كرمضان على الراجح ، ويلزم أن يقول الشاهد : أشهد ، فلفظ الشهادة متفق عليه بين ثلاثة من الإكبة ، ما عدا المالكية .

الحنابلة — قالوا : لا يقبل في ثبوت شوال إلا رجلان عدلان يشهدان بلفظ الشهادة . (١) الشافعية — قالوا : إذا صام الناس بشهادة عدل وتم رمضان ثلاثين يوما وجب عليهم الإفطار على الأصح ، سواء كانت السماء صحوا أو لا .

الحنابلة — قالوا : ان كان صيام رمضان بشهادة عدلين وأتموا عدة رمضان ثلاثين يوما ، ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين وجب عليهم الفطر مطلقا ، أما ان كان صيام رمضان بشهادة عدل واحد ، أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوما بسبب غييم ونحوه ، فانه يجب عليهم صيام الصادى والثلاثين .

(٢) الحنفية — قالوا : يوم الشك هو آخر يوم من شعبان احتمل أن يكون من رمضان ، وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غييم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان . فوقع الشك في اليوم التالي له هل هو من شعبان أو من رمضان ، أو حصل الشك بسبب رد القاضى شهادة الشهود أو تحدثت الناس بالرؤية ، ولم تثبت أما صومه فتارة يكون مكرها تعريفا أو تنزيها ، وتارة يكون مندوبا ، وتارة يكون باطلا ، فيكره تعريفا إذا نوى أن يصومه جازما أنه من رمضان ، ويكره تنزيها إذا نوى صيامه عن واجب نذر ، وكذا يكره تنزيها إذا صامه مترددا بين الغرض والواجب بأن يقول : نويت صوم غد ان كان من رمضان ، والا فمن واجب آخر ، أو مترددا بين الغرض والنفل ، بأن يقول : نويت =

« صوم غد فرضا إن كان من رمضان ، وتطوعا إن كان من شعبان ، ويندب صومه بنية التطوع إن وافق اليوم الذى اعتاد صومه ، ولا بأس بصيامه بهذه النية ، وإن لم يوافق عادته ، ويكون صومه باطلا إذا صامه متريدا بين الصوم والافتطار ، بأن يقول نويت أن أصوم غدا إن كان من رمضان ، والا فأنا مفطر ، وإذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزأه صيامه ، ولو كان مكروها تحريما ، أو تنزيها ، أو مندوبا أو مباحا .

الشافعية - قالوا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته ، ولم يشهد به أحد ، أو شهد به من لا تقبل شهادته ، كالنساء والمبنيان ، ويحرم صومه ، سواء كانت السماء في غروب اليوم الذى سبقه صحو أو بها غيم ، ولا يراعى في حالة الغيم خلاف الإمام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ ، لأن مراعاة الخلاف لا تمتنع متى خالف حديثا صريحا ، وهو هنا خبر : « فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » ، فإن لم يتحدث الناس برؤية الهلال ، فهو من شعبان جزما ، وإن شهد به عدل ، فهو من رمضان جزما ، ويستثنى من حرمة صومه ما إذا صامه لسبب يقتضى الصوم ، كالنذر ، والقضاء ، أو الاعتقاد ، كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس ، فصادف يوم الشك . فلا يحرم صومه ، بل يكون واجبا في الواجب ، ومندوبا في التطوع ، وإذا أصبح يوم الشك مفطرا ، ثم تبين أنه من رمضان وجب الامساك باقى يومه ثم قضاء بمرء رمضان على الفور ، وإن نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان ، فإن تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلا لعدم نيته ، وإن تبين أنه من رمضان ، فإن كان صومه مبنيا على تصديقه من أخبره ممن لا تقبل شهادته ، كالعبد والفاسق صح عن رمضان ، وإن لم يكن صومه مبنيا على هذا التصديق لم يقم عن رمضان ، وإن نوى صومه على أنه إن كان من شعبان فهو نفل ، وإن كان من رمضان فهو عنه ، صح صومه نفلا إن ظهر أنه من شعبان ، فإن ظهر أنه من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا .

المالكية - عرفوا يوم الشك بتعريفين : أحدهما : أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته برؤية هلال رمضان : كالفاسق ، والعبد ، والمرأة ، الثانى : أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا كان بالسماء ليلته غيم ، ولم ير هلال رمضان ، وهذا هو المشهور في التعريف ، وإذا صامه الشخص تطوعا من غير اعتياد أو لمادة ، كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس ، فصادف يوم الخميس يوم الشك ، كان صومه مندوبا ، وإن صامه قضاء عن رمضان السابق ، أو عن كفارة يعنى أو غيره أو عن نذر صادفه كما إذا نذر أن يصوم يوم الجمعة وصادف يوم الشك وقع واجبا عن القضاء ، وما بعده إن لم يتبين أنه من رمضان فإن تبين أنه من رمضان نفلا يجزئ عن رمضان الحاضر لعدم نيته ، ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر ، لأن زمن رمضان لا يقبل صوما غيره ، ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر ، وقضاء يوم آخر عن رمضان الفلكت أو الكفارة ، أما النذر ، فلا .

## الصيام المحرم

### صيام يوم العيد ، وصيام المزة بغير اثن زوجها

حرم الشارع الصوم في أحوال : منها الصيام يوم العيدين : عيد الفطر ، وعيد الأضحي ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي ، عند ثلاثة من الأئمة ، إلا الحنفية قالوا : أن ذلك مكروه تحريماً ، وقال المالكية ، يحرم صوم يومين بعد عيد الأضحي لا ثلاثة أيام ، وقد ذكرنا تفصيل كل مذهب في ذلك تحت الفط (١) ، ومنها صيام المرأة نفلاً بغير اثن زوجها ، أو بغير أن تعلم بكونه راض عن ذلك وإن لم يأنها مراحة ، إلا إذا لم يكن محتاجاً لها ، كذن كان غائباً ، أو ممرماً ، أو معتكفاً . وهذا هو رأي الشافعية ، والمالكية ، أما الحنفية ،

= يجب قضاؤه ، لأنه كان معينا وفات وقته ، وإذا صامه احتياطاً بحيث ينوى أنه إن كان من رمضان احتسب به ، وإن لم يكن من رمضان كان تطوعاً . ففى هذه الحالة يكون صومه مكروهاً ، فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزئ عنه . وإن وجب الامساك فيه لحكمة الشهر ، وعليه قضاء يوم ، وتنب الامساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ويتبين الأمر من صوم أو افطار ، فإن تبين أنه من رمضان وجب امساكه وقضاء يوم بعد ، فإن أنظر بعد ثبوت أنه من رمضان عامداً عالماً قطعيه القضاء والكفارة .

الحنبالية — قالوا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحو لا غلب بها ، ويكره صومه تطوعاً . إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر ، فلا كراهة . ثم إن تبين أنه من رمضان . فلا يجزئ عنه ويجب عليه الامساك وقضاء يوم بعد ، أما إذا صامه عن واجب كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة ، فيصح ويقع واجبا إن ظهر أنه من شعبان فإن ظهر أنه من رمضان نفلاً يجزئ . لا عن رمضان ولا عن غيره ، ويجب امساكه وقضاؤه بعد ، وإن نوى صومه عن رمضان إن كان منه لم يصح عنه إذا تبين أنه منه ، وإن وجب عليه الامساك والقضاء ، كما تقدم ، فإن لم يتبين أنه من رمضان ، فلا يصح لا نفلاً ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا : يحرم صيام يوم عيد الفطر ، وعيد الأضحي ، ويومين بعد عيد الأضحي ، إلا في الحج للمتمتع والقارن ، فيجوز لهما صومهما ، وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحي فمكروه .

الشافعية — قالوا يحرم ولا ينقذ صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي مطلقاً . ولو في الحج .

الحنبالية — قالوا : يحرم صيام يوم عيد الفطر ، وعيد الأضحي ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي ، إلا في الحج للمتمتع والقارن .

الحنفية — قالوا : صيام يومى العيد ، وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريماً ، إلا في الحج .

والحنابلة ، فانظر رأيهما تحت الخط (١) .

### الصوم المندوب

تاسوعاء - عاشوراء - الأيام البيض - وغير ذلك

الصوم المندوب ، منه صوم شهر المحرم ، وأفضله يوم التاسع والعاشر منه ، والحنفية يقولون أن صومهما سنة لا مندوب ، وقد عرفت أن الشافعية ، والحنابلة يوافقون على هذه التسمية ، إذ لا فرق عندهم بين السنة والمندوب ، أما المالكية فلا يوافقون ، للفرق عندهم بين المندوب والسنة كما هو عند الحنفية ، ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر . ويندب أن تكون هي الأيام البيض ، أعنى الثالث عشر والرابع عشر ، والخامس عشر من الشهر العربي ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### صوم يوم عرفة

يندب صوم اليوم التاسع من ذى الحجة ، ويقال له ، يوم عرفة . وإنما يندب صومه لغير الغائم بأداء الحج ، أما إذا كان حاجا ففي صومه هذا اليوم تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) .

### صوم يوم الخميس والاثني

يندب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ، وأن في صومهما مصلحة للإسذان لا تفسى .

- (١) الحنفية - قالوا : صيام المرأة بدون إذن زوجها مكروه .
- الحنابلة - قالوا : متى كان زوجها حاضرا ، فلا يجوز صومها بدون إذنه ، ولو كان به مانع من الوطء ، كإحرام ، أو اعتكاف ، أو مرض .
- (٢) المالكية - قالوا : يكره قصد الأيام البيض بالصوم .
- (٣) الحنابلة - قالوا : يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة إذا وقف بها ليلا ولم يقف بها نهارا ، أما إذا وقف بها نهارا فيكره له صومه .
- الحنفية - قالوا : يكره صوم يوم عرفة للحاج إن أضغفه ، وكذا صوم يوم التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة .
- المالكية - قالوا : يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة ، كما يكره له أيضا أن يصوم يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة .
- الشافعية - قالوا : الحاج إن كان مقبلا بمكة ثم ذهب إلى عرفة نهارا فصومه يوم عرفة خلف الأولى وإن ذهب إلى عرفة ليلا ، فيجوز له الصوم ، أما إن كان الحاج مسافرا فيسن له الفطر مطلقا .

### مستوفى من شوال

يندب صوم ستة من شوال مطلقاً بدون شروط عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، والأفضل أن يصومها متتابعة بدون فاصل ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الفطر (١) .

### صوم يوم وفطار يوم

يندب للعادر أن يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وقد ورد أن ذلك أفضل أنواع الصيام المندوب .

### صوم رجب وشعبان

#### وبيقية الأشهر الحرم

يندب صوم شهر رجب وشعبان ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الفطر (٢) ، أما الأشهر الحرم وهي أربعة : ثلاثة متوالية ، وهي ذو القعدة : وذو الحجة ، والمحرم ، وواحد منفرد ، وهو رجب ، فإن صيامها مندوب عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الفطر (٣) .

(١) المالكية — قالوا : يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط :

١ — أن يكون الصائم ممن يقتدى به ، أو يخاف عليه أن يمتد وجوبها .

٢ — أن يصومها متصلة بيوم الفطر .

٣ — أن يصومها متتابعة .

٤ — أن يظهر صومها ، فإن انتفى شرط من هذه الشروط ، فلا يكره صومها ، إلا إذا

اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة ، فيكره صومها ، ولو لم يظهرها ، أو صامها متفرقة .

الحنفية — قالوا : تستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومين .

(٢) الحنابلة — قالوا : أفراد رجب بالصوم مكروه ، إلا إذا أفطر في أثنايه فلا

يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها ،

وهي : الخميس ، والجمعة ، والسبت .

## إذا شرع في صيام النفل

### ثم أفسده

اتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه وقضاؤه إذا أفسده مسنون عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالفهم المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ومثل ذلك صوم الأيام التي نذر اعتكافها ، كأن يقول : لله على أن اعتكف عشرة أيام ، فإنه يسن له أن يصوم هذه الأيام العشرة ، ولا يفترض صيامها عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالفهم المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

## الصوم المكروه

صوم يوم الجمعة وهذه النيروز ، والمهرجانات ، وصوم يوم أو يومين قبل رمضان .

من الصوم المكروه صوم يوم النيروز ، ويوم المهرجان عند الذين بذون أن يصوم قبلهما أو بعدهما ما لم يوافق ذلك عادة له فإنه لا يكره عند الثلاثة ، وقال الشافعية : لا يكره صومهما مطلقا ، ومن المكروه صيام يوم الجمعة منفردا ، وكذا صيام يوم السبت منفردا ، وقال المالكية لا يكره أفراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم ، ومن المكروه أن يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لا أكثر ، عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : لا يكره صوم يوم أو يومين قبل رمضان ، والشافعية قالوا : يحرم صوم يوم أو يومين قبل رمضان ، وكذا صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بمأقبلة ، ولم يوجد سبب يقتضى صومه من نذر أو عادة ، ومن المكروه صوم يوم الشك ، وقد تقدم بيانه في المذاهب ، وهناك مكروهات أخرى مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية - قالوا : إذا شرع في صيام نفل ثم أفسده ، فإنه يجب عليه قضاؤه ، والواجب عندهم بمعنى السنة المؤكدة ، فإفساد صوم النفل عندهم مكروه تحريرا ، وعدم قضائه مكروه تحريرا ، كما تقدم في أقسام « الصوم » .

المالكية - قالوا : اتتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه فرض ، وكذلك قضاؤه إذا تعمد إفساده ، ويستثنى من ذلك من صام تطوعا ، ثم أمره أحد والديه ، أو شيخه بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم ، فإنه يجوز له الفطر ، ولا قضاء عليه .

(٢) الحنفية - قالوا : يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور ، كما تقدم .

المالكية - قالوا : الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم ، بمعنى أن نذر الاعتكاف أياما لا يستلزم نذر الصوم لهذه الأيام ، فيصح أن يؤدي الاعتكاف المنذور في صوم تطوع ، ولا يصح أن يؤدي في حال الفطر ، لأن الاعتكاف من شروط صحة الصوم عندهم .

(٣) الحنفية - قالوا : الصوم المكروه ينقسم إلى قسمين : مكروه تحريرا ، وهو -

### ما يفسد الصيام

تنقسم مقسّدات الصيام الى قسمين : قسم يوجب القضاء والكفارة ، وقسم يوجب القضاء دون الكفارة ، واليك بيان كلّ قسم :

### ما يوجب القضاء والكفارة

في مقسّدات الصيام التي توجب القضاء والكفارة اختلاف المذاهب ، فنانظره تحت الخط (١) .

في صوم أيام الأعياد ، والتشريق فإذا صامها انمقد صومه مع الاثم ، وإن شرع في صومها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء ، ومكروه تنزيها ، وهو صيام يوم عاشوراء منفردا عن التاسع ، أو عن الحادي عشر ، ومن المكروه تنزيها أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم إذا لم يوافق عادة له ، كما ذكر في أعلى الصحيفة ، ومنه صيام أيام الدهر ، لأنه يفسد البين عادة ، ومنه صوم الوصال ، وهو مواصلة الامساك ليلا ونهاراً ، ومنه صوم الصمت ، وهو أن يصوم ولا يتكلم ، ومنه صوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها ، إلا أن يكون مريضاً أو سائماً أو محرماً بحج أو عمرة ، ومنه صوم المسافر إذا أجهده الصوم .

المالكية - قالوا : يكره صوم رابع النهر ، ويستثنى من ذلك للفرار ونحوه ، كالمتنع ، ومن لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة فإنه يصومه ولا كراهة ، وإذا صام الرابع تطوعاً فيقتد ، وإذا أفطر فبنيته عامداً ، ولم يقصد بالفطر التخلص من النهي وجب عليه قضاءه ، وإذا نذر صومه لزمه نظراً لكونه عبادة في ذاته ، ويكره سرد الصوم وتتابعه لأن يفسده ذلك عن عمل أفضل من الصوم ، ويكره أيضاً صوم يوم المولد النبوي ، لأنه شبيه بالأعياد ، ويكره صوم التطوع لأن عليه صوم واجب كالقضاء ، وصوم الضيف بدون إذن رب المنزل ، أما صوم المرأة تطوعاً بدون إذن زوجها فهو حرام كما تقدم ، وكذا يحرم الوصال في الصوم ، وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم الفطر ، وأما صوم المسافر فهو أفضل من الفطر ، إلا أن يشق عليه الصوم ، فالأفضل الفطر .

الشافعية - قالوا : يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا مشقة شديدة ، وقد يكون محرماً في حالة ما إذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك الغذاء ، ويكره أيضاً أفراد يوم الجمعة ، أو يوم سبت أو أحد بالصوم إذا لم يوجد لهم سبب من نذر ونحوه ، أما إذا صام بسبب ، فلا يكره ، كما إذا وافق عادة له ، أو وافق يوماً في صومه ، وكذا يكره صوم الدهر ، ويكره التطوع بصيام يوم ، وعليه قضاء مريض ، لأن أداء الفرض أهم من التطوع .

الحنابلة - قالوا : يكره أيضاً صيام الوصال ، وهو أن لا يفطر بين اليومين ، وتزول الكراهة باكل ثمرة ونحوها ، ويكره أفراد رجب بالصوم .

(١) الحنفية - قالوا : يوجب القضاء والكفارة أمران : الأول أن يتناول غذاء ، أو =

ما في فمناه بدون عذر شرعي ، كالأكل والشرب ونحوهما ، ويميل إليه الطبع ، وتنقض به شهوة البطن ، الثاني : أن يقضى شهوة الفرج كاملة ، وإنما تجب الكفارة في هذين القسمين ، بشروط :

أولا : أن يكون الصائم المكلف مبيتا للنية في أداء رمضان ، فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة ، كما تقدم ، وكذا إذا ببيت النية في قضاء ما فاتته من رمضان ، أو في صوم آخر غير رمضان ثم أفطر ، فإنه لا كفارة عليه .  
ثانيا : أن لا يطرأ عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض ، فإنه يجوز له أن يفطر بعد حصول المرض ، أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة .  
ثالثا : أن يكون طائما مختارا ، لا مكرا .

رابعا : أن يكون متعمدا ، فلو أفطر ناسيا أو مخطئا تسقط عنه الكفارة كما تقدم ، ومما يوجب الجماع في القبل أو الدبر عمدا ، وهو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به ، بالشروط المتقدمة ، ويزاد عليها أن يكون المفعول به آدميا حيا يشتهى ، وتجب الكفارة بمجرد لقاء الختانين ، وإن لم ينزل ، وإذا مكنت المرأة صغيرا أو مجنونا من نفسها فجعلها الكفارة بالاتفاق ، أما إذا تلذذت امرأة بامرأة مثلها بالسلقة المعروفة وأنزلت فإن عليها القضاء دون الكفارة ، وأما وطء البهيمة والميت والصغيرة التي لا تشتهى فإنه لا يوجب الكفارة ويوجب القضاء بالانزال كما تقدم ومن القسم الأول شرب الدخان المعروف وتناول الأفيون والحشيش ونحو ذلك ، فإن للشهوة فيه ظاهرة ، ومنه ابتلاع ريق زوجته للتلذذ به ، ومنه ابتلاع حبة جنطة أو سمسة من خارج فمه ، لأنه يتلذذ بها ، إلا إذا مضىها فتلاشت ولم يصل منها شيء إلى جوفه ، ومنه أكل الطين الأرمني كما سيأتي ، وكذا قليل المسلح ومنه أن يأكل عمدا بعد أن يفتاب آخر ظنانه أنه أفطر بالغيبة ، لأن الغيبة لا تفطر بهذه الشبهة لا قيمة لها ، وكذلك إذا أفطر بعد الحجامة ، أو المس ، أو القيلة بشهوة من غير انزال ، لأن هذه الأشياء لا تقطر ، فإذا تمعد الفطر بعدها لزمته الكفارة ، ومنه غير ذلك مما يأتي بيانه فيما يوجب القضاء فقط .

الشافعية . قالوا : ما يوجب القضاء والكفارة ينحصر في شيء واحد وهو الجماع ، بشروط : الأول : أن يكون ناويا للصوم ، فلو ترك النية لينالا لم يصح صومه ، ولكن يجب عليه الإمساك ، فإذا أتى امرأته في هذه الحالة نهارا لم تجب عليه الكفارة ، لأنه ليس بصائم حقيقة ، الثاني : أن يكون عامدا فلو أتاه ناسيا لم يبطل صومه . وليس عليه قضاء ، ولا كفارة ، الثالث : أن يكون مختارا ، فلو أكره على الوقاع لم يبطل صومه ، الرابع : أن يكون عالما بالتحريم ، وليس له عذر مقبول شرعا في جهله ، فلو صام وهو قريب العهد بالاسلام ، أو نشأ بعيدا عن العلماء ، وجامع في هذه الحالة لم يبطل صومه أيضا . والفاطميون : أن يقبح منه الجماع في صيام رمضان أداء بخصوصه ، ولو فعل ذلك في صوم غيره لم يفسد



== النذر أو في صوم القضاء أو الكفارة ، فإن الكفارة لا تجب عليه ولو كان عمدا ، السادس : أن يكون الجماع مستقلا وحده في افساد الصوم ، فلو أكل في حال تلبسه بالفعل ، فإنه لا كفارة عليه ، وعليه القضاء فقط ، السابع : أن يكون آثما بهذا الجماع ، بأن كان مكلفا عاقلا ، أما إذا كان صبيا ، وفعل ذلك وهو صائم فإنه لا كفارة عليه ، ومن ذلك ما لو كان مسافرا ثم نوى الصيام ، وأصبح صائما ، ثم أفطر في أثناء اليوم بالجماع فإنه لا كفارة عليه بسبب رخصة السفر ، الثامن : أن يكون معتقدا صحة صومه ، فلو أكل ناسيا فظن أن هذا مفطر ، ثم جامع بعد ذلك عمدا ، فلا كفارة عليه ، وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء ، التاسع : أن لا يصيبه جنون بعد الجماع وقبل الغروب ، فإذا أصابه ذلك الجنون فإنه لا كفارة عليه ، العاشر : أن لا يقدم على هذا الفعل بنفسه ، فلو فرض وكان نائما وعلمته امرأته ، فأتاها وهو على هذه الحالة ، فإنه لا كفارة عليه ، إلا أن أغراها على عمل ذلك ، الحادي عشر : أن لا يكون مضطرا ، فلو جامع ظلانا بقاء الليل أو دخول المغرب ، ثم تبين أنه جامع نهارا ، فلا كفارة عليه وإن وجب عليه القضاء والامساك ، الثاني عشر : أن يكون الجماع بادخال الحشفة أو قدرا من مقطوعها ونحوه ، فلو لم يدخلها أو أدخل بعضها فقط لم يبطل صومه ، وإذا أنزل في هذه الحالة فعليه القضاء فقط ، ولكن يجب عليه الامساك فإن لم يجسك بقية اليوم فقد آثم ، الثالث عشر : أن يكون الجماع في فرج ، دبرا كان أو قبلا ، ولو لم ينزل ، فلو وطئ في غير ما ذكر ، فلا كفارة عليه ، الرابع عشر : أن يكون فاعلا لا مفعولا ، فلو أتى أنثى أو غيرها ، فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقا . هذا ، وإذا طلع الفجر وهو يأتي زوجته ، فإن نزع حالا صح صومه ، وإن استمر ولو قليلا بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه ، أما أن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

الصلابة — قالوا : يوجب القضاء والكفارة شيئا ، أحدهما : الوطء في نهار رمضان في قبل أو دبر ، سواء كان المفعول به حيا أو ميتة ، عاقلا أو غيره ، ولو بهيمة ، وسواء كان الفاعل متعمدا أو ناسيا ، عالما أو جاهلا ، مختارا أو مكرها أو مضطرا ، كمن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يحل وقته ، ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر ، ودليلهم على ذلك أن النبي ﷺ أمر الجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ، ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع ، والكفارة واجبة في ذلك ، سواء كان الفاعل صائما حقيقة أو ممسكا امساكا واجبا ، وذلك كمن لم يبيت النية ، فإنه لا يصح صومه مع وجوب الامساك عليه ، فإذا جامع في هذه الحالة لزمته الكفارة مع القضاء الذي تحلق بذمته .

هذا ، والنزع جماع : فمن طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع وجب عليه القضاء والكفارة ، أما الموطوء ، فإن كان مطلقا عالما بالحكم غير ناس للصوم فعليه القضاء والكفارة أيضا ، ثانيهما : إذا باشرت امرأة أخرى وأنزلت أحدهما وجبت عليها الكفارة ، =

= ويقال لذلك : المساحة •

هذا ، وإذا جامع وهو في حال صحته ثم عرض له مرض ، لم تسقط الكفارة عنه بذلك ، ومثل ذلك إذا جامع وهو طليق ، ثم حبس ، أو جامع وهو مقيم ، ثم سافر ، أو جمعت المرأة وهي غير حائض ، ثم حاضت ، فإني الكفارة لا تسقط بشيء من ذلك •

المالكية - قالوا : موجبات القضاء والكفارة هي كل ما يفسد الصوم بشرائط خاصة ، واليك بيان مفسدات الصوم الموجبة للقضاء والكفارة •

أولا : الجماع الذي يوجب الفسول ، ويفسد به صوم البالغ ، سواء كان فاعلا أو مفعولا ، وإذا جامع بالغ صغيرة لا تطيقه ، فإن صومه لا يفسد إلا بالانزال ، وإذا خرج المني من غير جماع فإنه يوجب الكفارة دون القضاء ، إلا أنه إذا كان بنظر أو فكر فإنه لا يوجب الكفارة إلا بشرطين : أحدهما : أن يجيم النظر والفكر ، فلو نظر إلى امرأة ، ثم غص بصره عنها بدون أن يطيل النظر ، وأمنى بهذا ، فلا كفارة عليه ، الثاني : أن تكون عادته الانزال عند استدامة النظر ، فإن لم يكن الانزال عادته عند استدامة النظر ، ففي الكفارة وعدمها قولان : وإذا خرج المني بمجرد نظر أو فكر مع لذة معتادة بلا استدامة أو جيب القضاء دون الكفارة ، وأما اخراج المذي فإنه يوجب القضاء فقط على كل حال ، ومن أتى امرأة نائمة في نهار رمضان وجب عليه أن يكره عنها ، كما تجب الكفارة على من صب شيئا عمدا في حلق شخص آخر وهو نائم ووصل لمعدته ، وأما القضاء فيجب على المرأة ، وعلى المصوب في حلقه ، لأنه لا يقبل النسيئة •

ثانيا : اخراج لقيء وتعمده ، سواء ملا الفم أو لا ، فمن فعل ذلك عمدا بدون علة وجب عليه القضاء والكفارة ، أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا إذا رجع شيء منه ، ولو غلبه فيفسد صومه ، وهذا بخلاف البلغم إذا رجع ، فلا يفسد الصوم ، ولو أمكن الصائم أن يطهره وتركه حتى رجع •

ثالثا : وصول مائع إلى الملقن من فم أو أذن أو عين أو أنف ، سواء كان المائع ماء أو غيره إذا وصل عمدا ، فإنه تجب به الكفارة والقضاء ، أما إذا وجعل سهوا ، كما إذا تعوض فوصل الماء إلى الحلق قهرا ، فإنه يوجب القضاء فقط ، وكذا إذا وصل خطأ ، كأكله نهارا معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس ، أو شاكفا في ذلك ما لم تظهر الصفة ، كأن تبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس ، وإلا فلا يفسد صومه ، وفي حكم المائع : البخور وبخار القدر إذا استنشقه فوصل إلى حلقه ، وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه ، وهو مفسد للصوم بمجرد وصوله إلى الحلق ، وإن لم يصل إلى المعدة ، وأما دخان الحطب فلا أثر له ، كرائحة الطعام إذا استنشقه فلا أثر لها أيضا ، ولو أكتحل نهارا بوجود جسيم الكحل في حلقه ففسد صومه ، ووجب عليه الكفارة إن كان عمدا ، وأما لو أكتحل ليلا ثم وجد طعمه نهارا فلا يفسد صومه ، ولو دهن شجرة عمدا بدون عذر ، =

فوصل الدهن الى حلقه من مسام الشعر ، ففسد صومه ، وعليه الكفارة ، وكذا اذا استعملت المرأة الحناء في شعرها عمداً بدون غفر ، فوجدت طعمها في حلقها ففسد صومها ، وعليها الكفارة .

رابعاً : وصول أى شيء الى المعدة ، سواء كان مائماً أو غيره ، عمداً بدون غفر ، سواء وصل من الأعلى أو من الأسفل ، لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم الا اذا وصل من منفذ ، كالدير ، فلا يفسد الصوم بسريرين زيت أو نحوه من المسام الى المعدة ، فالمقنة بالابرة في الذراع أو الالية أو غير ذلك لا تنطرق ، أما المقنة في الأليل ، وهو الذكر ، فلا تفسد الصوم مطلقاً ، ولو وصل الى المعدة حصاة أو درهم ، ففسد صومه ان كان واصل من الفم فقط ، وكل ما وصل الى المعدة على ما بين يبطل الصوم ، ويوجب القضاء في رمضان ، سواء كان وصوله عمداً أو غلبة ، أو سهواً أو خطأ ، كما تقدم في وصول المائع للطلق ، إلا ان الواصل عمداً في بعضه المكفارة على الوجه الذى بينا .

وبالجملة فمن تناول مفسداً من مفسدات الصوم السابقة وجب عليه القضاء والكفارة ، بشرط : أولاً : أن يكون الفطر في أداء رمضان ، فان كان في غيره كقضاء رمضان ، وصوم مندور أو صوم كفارة أو نفل ، فلا تجب عليه الكفارة ، وعليه القضاء في بعض ذلك ، على تفصيل يأتي في القسم الثانى ، ثانياً : أن يكون متمداً ، فان أفطر ناسياً أو مخطئاً ، أو لعذر ، كمرض ، وسفر ، فعليه القضاء فقط ، ثالثاً : أن يكون مختاراً في تناول الفطر ، أما اذا كان مكرهاً فلا كفارة عليه ، وعليه القضاء ، رابعاً : أن يكون عالماً بحرمة الفطر ولو جهلاً وجوب الكفارة عليه اذا أفطر ، أما اذا كان جاهلاً بحرمة الفطر — كحديث عهد بالاسلام — أفطر عمداً مختاراً فلا كفارة عليه ، خامساً : أن يكون غير مبال بحرمة الشهر ، وهو غير المتأول تأويلاً قريباً ، فان كان متأولاً تأويلاً قريباً فلا كفارة عليه والمتأول تأويلاً قريباً هو المستند في فطره لأمر موجود ، وله أمثلة : منها أن يفطر أولاً ناسياً أو مكرهاً ، ثم ظن أنه لا يجب عليه امساك بقية اليوم بعد التذكر ، أو زوال الاكراه فتناول مفطراً عمداً ، فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود وهو الفطر أولاً نسياً أو بلكراه ، ومنها ما اذا سافر الصائم مسافة أقبل من مسافة القصر ، فظن أن الفطر مباح له ، لظاهر قوله تعالى : « ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » فنوى الفطر من الليل وأصبح مفطراً ، فلا كفارة عليه ، ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم غفر وأن الفطر مباح فافطر لظاهر قوله عليه السلام : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فلا كفارة عليه ، وأما التأول تأويلاً بعيداً فهو المستند في فطره الى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضاً أمثلة : منها أن من عادته الحمى في يوم معين ، فبيت نية الفطر من الليل ظاناً أنه مباح ، فعليه الكفارة ، ولو حسم في ذلك اليوم ، ومنها المرأة تعتد الحيض في يوم معين ، فبيت نية الفطر لظنها إيلامته في ذلك اليوم لحي الحيض فيه ، ثم أصبحت .

## ما يوجب القضاء دون الكفارة

وما لا يوجب شيئا

قد عرفت ما يوجب القضاء والكفارة ، وبقي الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة ، وما لا يفسد الصيام أصلا ، وهو أمور كثيرة ، مفصلة في المذاهب فانظرها تحت الخط (١) .

= مفطرة فعليها الكفارة ، ولو جاء الصيغ في ذلك اليوم حيث نوت الفطر قبل مجيئه ، ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان ، فظن أن صومه بطل ، وأن الفطر مباح فأفطر متعمدا فعليه الكفارة ، سادسا : أن يكون الواصل من القسم ، فلو وصل شيء من الأذن أو العين أو غيرهما مما تقدم ، فلا كفارة ، وإن وجب القضاء ، سابعا : أن يكون الوصول للمعدة ، فلو وصل شيء إلى خلق الصائم ، وردة فلا كفارة عليه ، وإن وجب القضاء في المائع الواصل إلى الخلق ، ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة : رفع النية ورفضها نهارا ، وكذا رفع النية ليلا إذا استمر رافعا لها حتى طلع الفجر ، ووصول شيء إلى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمدا سواء وصل عبدا أو غلبة لا نسيانا ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء عادة كتشتر الجوز ، ولو كان الوصول غلبة متى تمعد الاستيكاك في نهار رمضان ، فهذه الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من القيء ، والواصل من أثر السواك المذكور ، فإسائه لا يشترط ، بل التعمد والوصول غلبة سواء . وأما الوصول نسيانا فيوجب القضاء فقط فيهما .

(١) الحنفية - قالوا : ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء ، الأولى : أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء ، وما فيه غذاء هو ما يميل الطبع إلى تناوله ، وتتقضى شهوة البطن به ، وما في معنى الغذاء هو الدواء ، الثاني : أن يتناول غذاء أو دواء لعذر شرعي ، كمرض أو سفر أو إكراه ، أو خطأ ، كأن أهمل وهو يتعمد في فوصل الماء إلى جوفه . وكذا إذا داوى جرحا في بطنه أو رأسه ، فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه ، أما النسيان فإنه لا يفسد الصيام أصلا ، فلا يجب به قضاء ولا كفارة ، الثالث : أن يقضى شهوة الفرج غير كاملة ، ومن القسم الأول ما إذا أكل أرزا نيتا ، أو عجينا ، أو دقيقا غير مخلوط بشيء يؤكل عادة كالسمن والصل ، والا وجبت به الكفارة ، وكذا إذا أكل طينا غير أرمني إذا لم يتعد أكله ، أما الطين الأرمني ، وهو معروف عند المطارين ، فإنه يوجب الكفارة مع القضاء ، أو أكل ملحا كثيرا دفعة واحدة ، فإن ذلك مما لا يقبله الطبع ، ولا تنقضى به شهوة البطن ، أما أكل القليل منه ، فإن فيه الكفارة مع القضاء ، لأنه يتلذذ به عادة ، وكذا إذا أكل نواة أو قطعة من الجلد أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها كالسفرجل إذا لم يطبخ أو يملح ، والا كانت فيه الكفارة ، وكذا إذا ابتلع حصاة ، أو حديد ، أو درهما ، أو دينارا ، أو ترابا ، أو نحو ذلك ، أو أهبط ماء أو دواء في جوفه =

= بواسطة الحقنة من الدبر أو الأنف ، أو قبل المرأة ، وكذا إذا صب في أنفه دهنًا ، بخلاف ما إذا صب ماء ، فإنه لا يفسد صومه على الصحيح ، لعدم سريان الماء ، وكذا إذا دخل فمه مطر أو ثلج ، ولم يبتلعه بصنعه ، وكذا إذا تمعد أخراج القيء من جوفه ، أو أخرج كرها وأعاد به صنعه ، بشرط أن يكون مثل الفم في الصورتين ، وأن يكون ذاكرا لصومه ، فإن كان ناسيا لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم وكذا إذا كان أقل من ماء الفم على الصحيح ، وإذا أكل ما بقي من نحو ثمرة بين أسنانه إذا كان قد قدر الحمصة وجب القضاء ، أن كان أقل فلا يفسد ، لعدم الاعتداد به ، وكذا إذا تكون ريقه ثم ابتلعه ، أو بقي بلسان فيه بعد المضغعة وابتلعه مع الريق ، فلا يفسد صومه ، وينبغي أن يصبغ بعد المضغعة قبل أن يتطلع بريقه ، ولا يشترط المبالغة في البصق ، ومن القسم الثاني — وهو ما إذا تناول غذاء ، أو ما في معناه لعذر شرعي — إذا افطرت المرأة خوفا على نفسها أن تمرض من الخدمة ، أو كان الصائم نائما ، وأدخل أهدشينا مفطرا في جوفه ، وكذا إذا افطر عمدا بشبهة شرعية بأن أكل عمدا بعد أن أكل ناسيا ، أو جامع ناسيا ، ثم جامع عمدا ، أو أكل عمدا بعد الجماع ناسيا ، وكذا إذا لم يبيت الليلة ليلا ثم نوى نهارا ، فإنه إذا افطر لا تجب عليه الكفارة لقبحه عدم صيامه عند الشافعية ، وكذا إذا نوى الصوم ليلا ، ولم ينقض نيته ، ثم أصبح مسافرا ، ونوى الإقامة بعد ذلك ثم أكل لا تلزمه الكفارة وإن حرم عليه الأكل في هذه الحالة وكذا إذا أكل أو شرب ، أو جامع شاكيا في طلوع الفجر ، وكان الفجر طالما ، لوجود الشبهة ، أما المفطر وقت الغروب فلا يكره فيه الشك لاسقاط الكفارة بل لا بد من قلبه الثقل على إحدى الروايتين ، ومن جامع قبل طلوع الفجر ، ثم طلع عليه الفجر ، فإن نزع فوراً لم يفسد صومه ، وإن بقي كان عليه القضاء والكفارة ، ومن القسم الثالث — وهو ما إذا قضى شهوة الفرج غير كاملة — ما إذا أمنى بوطه ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تستهي أو أمنى بفخذ أو بطن أو عتب بالكف أو وطئت المرأة وهي نائمة أو فطرت في فرجها دهنًا ونحوه فإنه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة ، ويلحق بهذا القسم ما إذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره واستنجد فوصل الماء إلى داخل فبره ، وإنما يفسد ما دخل في الدبر إذا ما وصل إلى محل الحقنة ، ولا يكون هذا إلا إذا تمعد ، وبالعكس ، وكذا إذا أدخل في دبره خرقة أو خشبة ، كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء ، أما إذا بقي منه في الخارج شيء بحيث لم يجب كله لم يفسد صومه ، وكذلك المرأة إذا أدخلت أصبعها مدهونة بماء أو دهن في فرجها أدخلت ، أو أدخلت خشبة الحقنة أو نحوها في داخل فرجها ، وتجنبها كلها ، نفى كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة .

هذا ، ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهنًا في أحبله للتداوي ، وكذا لو نظر بشهوة فنزل منى بشهوة ، ولو كرر النظر ، كما لا يفطر إذا أمنى بسبب تفكر في وقاع ونحوه ، أو =

= احتلم ، ولا يفطر أيضا بشم الروائح العظرية كالورد والنرجس ، ولا بتأخير غسل الجنابة حتى تطلع الشمس ، ولو مكث جنباً كل اليوم ، ولا يفطر بدخول غبار طريق أو غربة دقيق ، أو ذباب أو بعوض إلى خلقه رغماً عنه .

الملكية - قالوا : من تناول مفطراً من الأمور المفسدة للصوم المتقدمة ، ولم تتحقق فيه شرائط وجوب الكفارة السابقة فعليه القضاء فقط ، سواء كان الصائم في رمضان أو في فرض غيره كقضاء رمضان ، والكفارات والنذر غير المعين ، وأما النذر المعين فإن كان المفطر فيه لعذر ، كمرض أو متوقع ، بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤدي إلى مرضه ، أو خاف من الصوم زيادة المرض ، أو تأخر البرء ، أو كان المفطر لحيف المرأة ، أو نفاسها ، أو لاعام أو جنون ، فلا يجب قضاؤه ، نعم إذا بقي شيء من زمنه بعد زوال المسانح تعين الصوم فيه ، أما إذا أفطر فيه ناسياً ، كان نذر صوم يوم الخميس فصام ، الإبراء ، يظنه الخميس ، ثم أفطر يوم الخميس فعليه القضاء .  
هذا ، ومن الصيام المرفوض ، صوم المتمتع والقارن إذا لم يجد الهدى ، فإن أفطر أحدهما فيها وجب عليه القضاء .

وبالجملة كل فرض أفطر فيه فإنه يجب عليه قضاؤه ، إلا النذر المعين على التفصيل السابق ، وأما النفل فلا يجب القضاء على من أفطر فيه إلا إذا كان الفطر عمداً حراماً ، أما ما لا يفسد الصوم ، ولا يوجب القضاء ، فهو أمور : أحدها : أن يظله القيء ، ولم يبتلع منه شيئاً فهذا صومه صحيح ، ثانيها : أن يصل غبار الطريق أو الدقيق ونحوهما إلى خلق الصائم الذي يزاول أعمالاً تتعلق بذلك ، كالذي يباشر طحن الدقيق أو نخله ، ومثلهما ما إذا دخل خلقه ذباب ، بشرط أن يصل ذلك إلى خلقه قهراً عنه ، ثالثها : أن يطلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلاً ، فيطرح المأكول ونحوه من فيه بمجرد طلوع الفجر ، فإنه لا يفسد صيامه بذلك ، رابعها : من غلبه المنى أو المذي بمجرد نظر أو فكر فإن ذلك لا يفسد الصيام ، كما تقدم قريباً ، خامسها : أن يبتلع ريقه المتجمع في فمه ، أو يبتلع ما بين أسنانه من بقايا الطعام ، فإنه لا يضره ذلك ، وصومه صحيح حتى ولو تعمّد بلع ما بين أسنانه على المتعمّد ، إلا إذا كان كثيراً عرفاً وابتلعته ، ولو قهراً عنه ، فإن صيامه يبطل في هذه الحالة ، سادسها : أن يضع دهنًا على جرح في يظنه متصلاً بجوفه ، فإن ذلك لا يفطره ، لأن كل ذلك لا يصل للمطأ الذي يستقر فيه الطعام والشراب ، سابعمها : الاحتلام ، فمن احتلم فإن صومه لا يفسد .

الجنابة - قالوا : يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها إدخال شيء إلى جوفه عمداً من الفم أو غيره ، سواء كان يخوب في الجوف كقلمة ، أو لا ، كقطعة حديد أو رصاص ، وكذلك إذا وجد طعم العلك - اللبان - بعد مضغه نهاراً ، أو ابتلع نخامة وصلته إلى فمه أو وصل الدواء بالمقنة إلى جوفه ، أو وصل طعم الكحل إلى خلقه أو وصل قىء .

= الى فمه ، ثم ابتلعه عمدا ، أو أصاب ريقه نجاسة ، ثم ابتلعه عمدا ، فإن صومه يفسد في كل هذه الأحوال ، وعليه القضاء دون الكفارة ، كما يفسد أيضا بكل ما يصل الى دماغه عمدا ، كالدهن الذي يصل الى أم الدماغ اذا داوى به الجرح الواصل اليها ، وتسمى - بالأمومة - وكذا يفسد صومه ، وعليه القضاء دون الكفارة اذا أمني بسبب تكرار النظر ، أو أمني بسبب الاستمضاء بيده ، أو بيد غيره ، وكذا اذا أمدى بنظر أو نجوم ، أو أمني بسبب تقبيل أو لمس ، أو بسبب مباشرة دون الفرج ، فإن صومه يفسد اذا تعمّد في ذلك ، وعليه القضاء ، ولو كان جاهلا بالحكم ، ويفسد صومه أيضا اذا قاء قهرا عنه ولو قليلا ، وعليه القضاء فقط ، ويفسد أيضا بالجماعة ، فمن احتجم أو حجم غيره عمدا فسد صومه اذا ظهر دم ، والا لم يفسد ، ولا يفسد صومه بشئ من هذه الأمور اذا فعله ناسيا أو مكرها ولو كان الاكره با دخال دواء الى جوفه ، وأما ما لا يوجب كفارة ولا قضاء ، فأمور : منها الفصد ولو خرج دم ، ومنها التشريط بأوسى بدل الصلابة للتداوى ، ومنها الرعاف ، وفروج القي ، رغما عنه ، ولو كان عليه دم ، ومنها اذا وصل الى حلق الصائم ذباب أو نجس طريق ونحوه بلا قصد ، لعدم إمكان التحرز عنه ، ومنها ما اذا أدخلت المرأة أصبعها أو غيره في قبيها ، ولو مبتلة ، فانها لا تنطهر بذلك ، ومنها الانزال بالفكر ، أو الاحتلام فانه لا يفسد الصوم ، ومنها ما اذا لطخ باطن قدمه بالحناء فوجد طمعا في قلبه ، ومنها ما اذا تمضمض أو استنشق ، ففسد الماء الى جوفه بلا قصد ، فإن صومه لا يفسد بذلك حتى ولو بالغ في المضمضة والاستنشاق ، ولو كانت المضمضة عبثا مكرها ، ومنها ما اذا أكل أو شرب أو جامع شاكيا في طلوع النهار أو ظلانا غروب الشمس ولم يتيقن الحال ، فإن صومه لا يفسد بذلك ، أما اذا تبينه في صورتين لمعليه القضاء في الأكل والشرب ، وعليه القضاء والكفارة في الجماع ، ومنها أن ياكل أو يشرب في وقت يعتقد ليلًا فيلن نهارا ، أو أكل ناسيا فظن أنه أفطر بالأكل ناسيا فاكل عمدا ، فإن صومه يفسد ، وعليه القضاء فقط .

الشافعية - قالوا : ما يفسد الصوم ويوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها وصول شئ الى جوف الصائم ، كثيرا كان أو قليلا ، ولو قدر سمسة أو حصاة ، ولو ماء قليلا ، ولا يفسد الصوم بذلك الا بشرط : أحدهما : أن يكون جاهلا ، بسبب قرب اسلامه ، ثانيها : أن يكون عمدا ، فلو وصل شئ قهرا عنه ، فإن صومه لا يفسد ، ثالثها : أن تصل الى جوفه من طريق معتبر شرعا ، كإنفه وفمه وأذنه وقبليه ودبره وكالجرح الذي يوصل الى الدماغ ، ومنها تعاطي الدخان المعروف والتبعاك والنشوق ونحو ذلك ، فانه يفسد الصوم ، ويوجب القضاء دون الكفارة ، كما عرفت من مذهبهم أن الكفارة لا تجب الا بالجماع بالشرائط المتقدمة ، ومنها ما لو دخل أصبعه أو جزء منه ، ولو جانبا ، حالة الاستجماء في قبل أو دبر بدون تحريرة فإن صومه يفسد بذلك ، أما اذا كان لضرورة فانه لا يفسد ،

### ما يكره لفعله للصائم وما لا يكره

يكره للصائم فعل أمور مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= ومنها أن يدخل عوداً ونحوه في بطن أذنه ، فإنه يفطر بذلك ، لأن بطن الأذن يعتبر شرعاً من الجوف أيضاً ، ومن ذلك ما إذا زاد في المضمضة والاستنشاق عن القدر المطلوب شرعاً من الصائم ، بأن بالغ فيهما أو زاد عن الثلاث ، فترتب على ذلك سيق الماء إلى جوفه ، فإن صياحه يفسد بذلك ، وعليه القضاء ، ومنها ما إذا أكل ما بقي من بين أسنانه مع قدرته على تمييزه وطرحه ، فإنه يفطر بذلك ، ولو كان دون الحمصة ، ومنها إذا قاء الصائم عامداً عالماً مختاراً ، فإنه يفطر ، وعليه القضاء ، ولو لم يعلل الفم ، ومنها ما إذا دخلت ذبابة في جوفه فأخرجها ، فإن صومه يفسد ، وعليه القضاء ، ومنها ما إذا تجشئ عمداً فخرج شيء من معدته إلى ظاهر حلقه ، فإن صومه يفسد بذلك ، وظاهر الحلق — هو مخرج الحاء المهملة على المعتد — وليس من ذلك إخراج النخامة من الباطن ، وقذفها إلى الخارج لتكرر الحاجة إلى ذلك ، أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فمه فإنه يفطر ، ومنها الانزال بسبب المباشرة ، ولو كانت فاحشة ، وكذا الانزال بسبب تنقيب أو لمس أو نحو ذلك ، فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط ، أما الانزال بسبب النظر أو الفكر ، فإن كان غير عادة له ، فإنه لا يفسد الصوم كالاتحاد .

(١) الحنفية — قالوا : يكره للصائم فعل أمور ، أولاً : ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل إلى جوفه بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضاً أو نفلاً إلا في حالة الضرورة ، فيجوز للمرأة أن تذوق الطعام لتبين طوبى أو شدة سوء الخلق ، ومثلها الطاهي — الطباخ — ، وكذا يجوز لمن يشتري شيئاً يؤكل أو يشرب أن يذوقه إذا خشى أن يخين فيه ولا يوافقه ، ثانياً : مضغ شيء بلا عذر ، فإن كان لعذر كما إذا مضغت المرأة طعاماً لأبنها ، ولم تجد من يمضغه سواها ممن يطبخ له الفطر فلا كراهة ، ومن المكروه مضغ الطبق — اللبان — الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف ، ثالثاً : تنقيب امرأته ، سواء كانت القبلة فاحشة بأن يمضغ شفتها أو لا ، وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة ، بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل ، وإنما يكره له ذلك إذا لم يأمن على نفسه من الانزال أو الجماع ، أما إذا أمن فلا يكره كما يأتي : رابعاً : جمع ريقه في فمه ثم ابتلاعه ، لما فيه من الشبهة ، خامساً : فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم ، كالنفسد والحجامة ، أما إذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة ، وأما ما لا يكره للصائم فعله فأمور ، أولاً : القبلة ، أو المباشرة الفاحشة إن أمن الانزال والجماع ، ثانياً : دهن شارب ، لأنه ليس فيه شيء يتنافى الصوم ، ثالثاً : الاحتكاك ونحوه ، وإن وجد أثره في حلقه ، رابعاً : الحجامة ونحوها إذا كانت لا تضعفه عن الصوم ، خامساً : السواك في جميع النهار ، بل هو سنة ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك يابساً أو أخضر ، مبلولاً بالماء أو لا ، سادساً : المضمضة =



= والاستنشاق ، ولو فعلها لمغير وضوء ، سابما : الاغتسال ، ثامنا : التبرد بالماء بلطف  
شوب مبلول على بدنه ، ونحو ذلك •

المالكية — قالوا : يكره للصائم أن يذوق الطعام ، ولو كان صائما له ، وإذا ذاقه وجب  
عليه أن يمجه لثلا يصل الى حلقه منه شيء ، فإن وصل شيء الى حلقه غلبه فعلية القضاء في  
الفرض ، على ما تقدم ، وإن تعمد ايصاله الى جوفه فعلية القضاء والكفارة في رمضان ،  
كما تقدم ، ويكره أيضا مضغ شيء كتمر أو لبان ، ويجب عليه أن يمجه ، والا فكما تقدم ،  
ويكره أيضا مداواة حفر الأسنان — وهو فساد أصولها — نهارا الا أن يخاف الضرر إذا أخر  
ال مداواة الى الليل فلا تكره نهارا ، بل تجب أن خلف هلاكاً أو شديد أذى بالتأخير ، ومن  
المكروه غزل الكتان الذي له طعم ، وهو الذي يعطن في المسلات إذا لم تكن المرأة الحائزلة  
مضطرة للغزل ، والا فلا كراهة ، ويجب عليها أن تسمح ما تكون في فمها من الريق على كل  
حال ، أما الكتاب الذي لا طعم له ، وهو الذي يعطن في البحر ، فلا يكره غزله ، ولو من غير  
ضرورة ، ويكره الحصاد الصائم لثلا يصل الى حلقه شيء من الغبار فيطير ما لم يضطر اليه ،  
والا فلا كراهة ، وأما رب الزرع فله أن يقوم عليه عند الحصاد ، لأنه مضطر لحفظه  
وملاحظته وتكره مدمات الجماع كالقبلة والفكر والنظران علمت السلامة من الامذاء  
والامناء ، فإن شك في السلامة وعدمها ، أو علم عدم السلامة حرمت ، ثم إذا لم يحصل  
امذاء ولا امناء فالصوم صحيح ، فإن أمذى فعلية القضاء ، الا إذا أمذى بمجرد نظر أو  
فكر من غير قصد ولا متابعة ، فلا قضاء عليه وإن أمنى فعلية القضاء والكفارة في  
رمضان إن كانت المقدمات محرمة ، بأن علم الناظر مثلاً عدم السلامة أو شك فيها ، فإن  
كانت مكروهة بأن علم السلامة فعلية القضاء فقط ، الا إذا استرسل في المقدمة حتى أنزل ،  
فعلية القضاء والكفارة ، ومن المكروه الاستيلاء بالرطب الذي يتصل به شيء ، والا جاز في  
كل النهار ، بل يندب لقتضى شرعى ، كوضوء وصلاة ، وأما المضمضة للمطبخ فهي جائزة ،  
والا صباح بالجانبية خلاف الأولى ، والأولى الاغتسال ليلاً ، ومن المكروه الحمامة والفصد  
للصائم إذا كان مريضاً وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي الى الفطر ، فإن علم  
السلامة جاز كل منهما كما يجوزان للصحيح عند علم السلامة أو شك فيها ، فإن علم كل  
منهما عدم السلامة ، بأن علم الصحيح أنه يمرض لو احتجم أو فصد ، أو علم المريض  
أن مرضه يزيده بذلك كان كل منهما محرماً •

الطائفة — قالوا : يكره للصائم أمور ، منها ما إذا تضرع عبثاً أو سرفاً ، أو لحر ،  
أو لعطش ، أو غاص في الماء لمغير تبرد ، أو غسل مشروع ، فإن دخل الماء في هذه الحالات  
الى جوفه فإنه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال ، ومنه أن يجمع ريقه ، فيبتلته ،  
وكره مضغ ما لا يتصلح منه شيء ، وحرم مضغ ما يتصلح منه شيء ، ولو لم يبلع ريقه ، وكذا  
ذوق طعام لمغير حاجة ، فإن كان ذوقه لمصلحة لم يكره ، ويبطل الصوم بما وصل منه الى =

## حكم من فسد صومه

## في أداء رمضان

من فسد صومه في أداء رمضان وجب عليه الإمساك بقية اليوم تخليفا لحكمة الشهره فاذا دأب شخص زوجه أو عاتقها أو قبلها أو نحو ذلك فأمضى ، فسد صومه ، وفي هذه الحالة يجب عليه الإمساك بقية اليوم ، ولا يجوز له الفطر ، أما من فسد صومه في غير أداء رمضان ، كالصيام المنذور ، سواء أكان معيناً أم لا ، وكصوم الكفارات ، وقضائهم رمضان ، وصوم التطوع ، فإنه لا يجب عليه الإمساك بقية اليوم ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الفطر (١) .

= حلقه إذا كان لغير حاجة ، ويكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه ، وشتم ما لا يؤمن من وصوله إلى حلقه بنفسه كسحق مسك وكافور وبخور وبخود عود ، بخلاف ما يؤمن فيه بجذبه بنفسه إلى حلقه ، فإنه لا يكره كالورد ، وكذا يكره له القبلة ، ودواعي الوطء ، كعمانقة ولس ، وتكرار نظر . إذا كان ما ذكر يصرك شهوته ، والألم يكره ، وتحرم عليه القبلة ، ودواعي الوطء أن ظن بذلك انزالاً ، وكذا يكره له أن يجامع وهو شك في طلوع الفجر الثاني بخلاف السحور مع الشك في ذلك ، لأنه يتقوى به على الصوم ، بخلاف الجماع ، فإنه ليس كذلك .

الشافعية — قالوا : يغتفر للصائم أمور ، ويكره له أمور : يغتفر له وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه ، أو بسبب جهل يعذر به شرعا ، ومنه وصول شيء كان بين أسنانه بجريان ريقه بشرط أن يكون عاجزا عن محبه ، أما إذا ابتلعه مع قدرته ، على محبه ، فإنه يفسد صومه ، ومثل هذا النخامة ، وأثر القهوة على هذا التفصيل ، ومن ذلك غبار الطريق ، وغربة الدقيق ، والذباب والبعوض ، فإذا وصل إلى جوفه شيء من ذلك لا يضر ، لأن الاحتراز عن ذلك من شأنه المشقة والحرج ، ويكره له أمور : منها المشاتمة ، وتأخير الفطر عن الغروب إذا اعتقد أن هذا فضيلة ، والأكل كراهة ، ومن ذلك مضغ المالك — اللبان — ، ومنه مضغ الطعام ، فإنه لا يفسد ، ولكنه يكره إلا لحاجة ، كان يعضض الطعام لولده الصغير ونحوه ، ومن ذلك ذوق الطعام ، فإنه يكره للصائم إلا لحاجة ، كان يكون طبائحا ونحوه فلا يكره ، ومن ذلك الحماة والفسد ، فإنهما يكرهان للصائم إلا لحاجة ، ومن ذلك التقبيل أن لم يترك الشهوة ، والأكل حرم ، ومثله المانقة والمباشرة ، ومن ذلك دخول الحمام فإنه مضى للصائم ، فيكره له ذلك لغير حاجة ، ومن ذلك السواك بعد الزوال فإنه يكره إلا إذا كان لسبب يقتضيه ، كتغير فمه بأكلى نحو يصل بعد الزوال شها ، ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات من المبررات والمشغولات والسموعات أن كان كل ذلك حلالا ، فإنه يكره ، أما التمتع بالمحرم فهو محرم على الصائم والمفطر ، كما لا يخفى ، ومن ذلك الاحتفال ، وهو خلاف الأولى على الراجح .

(١) المالكية — قالوا : يجب إمساك المفطر في النذر المعين أيضا ، سواء أفطر عمدا أو لا ، =

## الأعذار الجيدة للفطر المرض وحصول المشقة الشديدة

الأعذار التي تبيح الفطر للصائم كثيرة: منها المرض، فإذا مرض الصائم، وخاف زيادة المرض بالصوم، أو خاف تأخر البرء من المرض، أو حصلت له مشقة شديدة بالصوم، فإنه يجوز له الفطر، باتفاق ثلاثة، وقال الضنابلة: بل يسن له الفطر، ويكره له الصوم في هذه الأحوال، أما إذا غلب على ظنه الهلاك أو الضرر الشديد بسبب الصوم، كما إذا خاف تعطيل حسنة من هواه، فإنه يجب عليه الفطر، ويصرم عليه الصوم باتفاق. هذا ما إذا كان مريضا بالفطر، أما إذا كان صحيحا، وظن بالصوم حصول مرض شديد، فلي حكمه تفصيل في المذاهب المذكور تحت الفطر (١). ولا يجب على المريض إذا أراد الفطر أن ينوي الرخصة التي منحها الشارع للمعذورين، باتفاق ثلاثة، وقال الشافعية: بل نية الترخّص له بالفطر واجبة، وإن تركها كان أكثما.

## خوف الحامل والمرضع من الصيام

إذا خافت الحامل والمرضع الضرر من الصيام على أنفسهما ولديهما معاً، أو على أنفسهما فقط، أو على ولديهما فقط، فسنه يجوز لهما الفطر على تفصيل في المذاهب.

= لتعيين وقته للصوم بسبب النذر، كما أن شهر رمضان متعين للصوم في ذاته، أما النذر غير المتعين وباقي الصوم الواجب، فإن كان المتتابع واجبا فيه كموم كفارة رمضان، وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعا، فلا يجب عليه الإمساك إذا أفطر فيه عمدا لبطأه بالفطر، ووجوب استثنائه من أوله، وإن أفطر فيه سهوا أو غلبة، فإن كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الإمساك، وإن كان في اليوم الأول ندب الإمساك، ولا يجب، وإن كان المتتابع غير واجب فيه، ككفائه رمضان وكفارة اليمين جازا الإمساك وعدمه، سواء أفطر عمدا أو لا، لأن الوقت غير متعين للصوم، وإن كان الصوم نفلا، فإن أفطر فيه نسيانا وجب الإمساك، لأنه لا يجب عليه قضاءه بالفطر نسيانا، وإن أفطر فيه عمدا، فلا يجب الإمساك لوجوب القضاء عليه بالفطر عمدا، كما تقدم.

(١) الضنابلة - قالوا: يسن له الفطر، كالمريض بالفطر، ويكره له الصيام الخفية - قالوا: إذا كان صحيحا من المرض، وغلب على ظنه حصول المرض بالصيام فإنه يباح له الفطر، كما يباح له الصوم، كما لو كان مريضا بالفطر. المالكية - قالوا: إذا ظن الصحيح بالصوم هلكا أو أذى شديدا وجب عليه الفطر كالمريض.

الشافعية - قالوا: إذا كان صحيحا وظن بالصوم حصول المرض: فلا يجوز له الفطر ما لم يشرع في الصوم، ويتحقق الضرر

مذكور تحت الخط (١) •

(١) المالكية — قالوا : الحامل والمرضع ، سواء أكانت المرضع أما للولد من التسبب ، أم غيرها ، وهي الظئر ، إذا خافتا بالصوم مرضاً أو زيادته ، سواء كان الخوف على أنفسهما ولديهما ، أو أنفسهما فقط ، أو ولديهما فقط ، يجوز لهما الفطر وعليهما القضاء ، ولا فدية على الحامل ، بخلاف المرضع فعليها الفدية ، أما إذا خافتا بالصوم هلاكاً ، أو ضرراً شديداً لأنفسهما أو ولديهما ، فيجب عليهما الفطر ، وإنما يباح للمرضع الفطر إذا تعين الرضاع عليها ، بأن لم تجد مرضعة سواها ، أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها ، أما إن وجدت مرضعة غيرها وقبلها الولد ، فيتعين عليها الصوم ، ولا يجوز لها الفطر بحال من الأحوال ، وإذا احتاجت المرضعة الجديدة التي قبلها الولد الأجرة ، فإن كان للولد مال ، فالأجرة تكون من ماله ، وإن لم يوجد له مال ، فالأجرة تكون على الأب ، لأنها من توابع النفقة على الولد ، والنفقة واجبة على أبيه إذا لم يكن له مال •

الحنفية — قالوا : إذا خافت الحامل ، أو المرضع الضرر من الصيام جاز لهما الفطر ، سواء كان الخوف على النفس والولد معاً ، أو على النفس فقط ، أو على الولد فقط ، ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون فدية ، وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء ، ولا فرق في الرضاع بين أن تكون أما أو مستأجرة للارضاع ، وكذا لا فرق بين أن تتعين للارضاع أو لا ، لأنها إن كانت أما فالارضاع واجب عليها ديناً ، وإن كانت مستأجرة فالارضاع واجب عليهما بالعقد ، فلا محيص منه •

الحنابلة — قالوا : يباح للحامل ، والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على أنفسهما ولديهما ، أو على أنفسهما فقط ، وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية ، أما إن خافتا على ولديهما فقط فعليهما القضاء والفدية ، والمرضع إذا قبل الولد ثديي غيرها ، وقدرت أن تستأجر له ، أو كان للولد مال يستأجر منه من ترضعه استأجرت له ، ولا تفطر ، وحكم المستأجرة للرضاع كحكم الأم فيما تقدم •

الشافعية — قالوا : الحامل والمرضع إذا خافتا بالصوم ضرراً لا يحتل ، سواء كان الخوف على أنفسهما ولديهما معاً ، أو على أنفسهما فقط ، أو على ولديهما فقط ، وجب عليهما الفطر ، وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة ، وعليهما أيضاً الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة ، وهي ما إذا كان الخوف على ولديهما فقط ، ولا فرق في الرضاع بين أن تكون أما للولد أو مستأجرة للرضاع ، أو متبرعة به ، وإنما يجب الفطر على المرضع في كل ما تقدم إذا تعينت للارضاع ، بأن لم توجد مرضعة غيرها مفطرة ، أو صائفة لا يضرها الصوم ، فإن لم تتعين للارضاع جاز لها الفطر مع الارضاع ، والصوم مع تركه ، ولا يجب عليها الفطر ، ومحل هذا التتميل في المرضعة المستأجرة إذا كان ذلك الخوف قبل الأجرة ، أما بعد الأجرة بأن غلب على ظنّها احتياجها للفطر بعد الأجرة ، فإنه يجب عليها الفطر متى خلفت الضرر من الصوم ، ولو لم تتعين للارضاع •

### الفطر بسبب السفر

يباح الفطر للمسافر بشرط أن يكون السفر مسافة تبيح فطر الصلاة على ما تقدم تنصليه ، وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل الى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر ، فان كان السفر يبيح قصرها لم يجز له الفطن ، وهذان الشرطان متفق عليهما ، عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة في الشرط الأول فانظر مذهبهم تحت الفطر (١) ، وزاد الشافعية شرطاً ثالثاً تحت الفطر (٢) ، فاذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر ، فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة عند ثلاثة وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الفطر (٣) ، ويجوز الفطر للمسافر الذي بيت النية بالصوم ، ولا اثم عليه ، وعليه القضاء خلافاً للمالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الفطر (٤) ، ويندب للمسافر الصوم ان لم يشق عليه ، لقوله تعالى : « **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** » فان شق عليه كان الفطر أفضل باتفاق الحنفية والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الفطر (٥) ، الا اذا أدى الصوم الى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه ، أو تعطيل منفعة ، فيكون الفطر واجباً ، ويحرم الصوم باتفاق .

### صوم المائت والنفساء

إذا حاضت المرأة الصائمة أو نfst وجب عليها الفطر ، وحرم الصيام ، ولو صامت صومها باطل ، وعليها القضاء .

= والفدية هي اطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء مقداراً من الطعام يعادل ما يغطي لأحد مساكين الكفارة ، على التفصيل المتقدم في المذاهب .

(١) الحنابلة - قالوا : اذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ، ولو بعد الزوال سفراً مباحاً يبيح القصر جاز له الإفطار ، ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .

(٢) الشافعية - زادوا شرطاً ثالثاً لجواز الفطر في السفر ، وهو أن لا يكون الشخص مديماً للسفر ، فان كان مديماً له حرم عليه الفطر ، الا اذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التي تبيح التيمم فيفطر وجوباً .

(٣) الشافعية - قالوا : اذا أفطر المصائم الذي أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجباً عليه ، واذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء .

وحرم عليه الفطر على كل حال .

(٤) المالكية - قالوا : اذا بيت نية الصوم في السفر ، فأصبح صائماً فيه ثم أفطر لزمه القضاء والكفارة - سواء أفطر متأولاً أو لا .

الحنفية - قالوا : يحرم الفطر على من بيت نية الصوم في سفره ، واذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

= (٥) المالكية - قالوا : الأفضل للمسافر الصوم ان لم يحصل له مشقة .

### حكم من همل له جوع أو عطش شهيدان

فأما الجوع والعطش الشديداً اللذان لا يقدر معهما على الصوم ، فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر ، وعليه القضاء .

### حكم الفطر لكبير السن

الشيخ الهرم الفاني الذي لا يقدر على الصوم في جميع فصول السنة يفطر وتجب عن كل يوم فدية طعام مسكين ، وقال المالكية : يستحب له الفدية فقط ، ومثله المريض الذي لا يرجى برؤه ، ولا قضاء عليهما لعدم القدرة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الفطر (١) ، أما من عجز عن الصوم في رمضان ، ولكن يقدر على قضاؤه في وقت آخر ، فإنه يجب عليه القضاء في ذلك الوقت ، ولا فدية عليه .

### إذا طرأ على الصائم جنون

إذا طرأ على الصائم جنون ولو لحظة - لم يجب عليه الصوم ، ولا يصح ، وفي وجوب القضاء تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الفطر (٢) .  
وإذا زال العذر المبيع للأفطار في أثناء النهار ، كان طهرت المائض ، أو أقام المسافر ، أو بلغ الصبي ، وجب عليه الامساك بقية اليوم احتراماً للشهر ، عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الفطر (٣) .

= الحنابلة - قالوا : يسن للمسافر الفطر ، ويكره له الصوم ، ولو لم يجد مشقة لقوله : **يُكْرَهُ** : « ليس من البير الصوم في السفر » .

(١) الحنابلة - قالوا : من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فعليه الفدية عن كل يوم ، ثم إن أفرجها فلا قضاء عليه إذا قدر بعد على الصوم ، أما إذا لم يفرجها ثم قدر فعليه القضاء .

(٢) الشافعية - قالوا : إن كان متعدياً بجنونه بأن تناول شيئاً عداً شيئاً أزال عقله نهراً ، فعليه قضاء ما جبن فيه من الأيام ، والأفلا .

الحنابلة - قالوا : إذا استغرق جنونه جميع اليوم ، فلا يجب عليه القضاء مطلقاً ، سواء كان متعدياً أو لا ، وإن أفاق في جزء من اليوم وجب عليه القضاء .

الحنفية - قالوا : إذا استغرق جنونه جميع الشهر ، فلا يجب عليه القضاء ، والا وجب .

المالكية - قالوا : إذا جن يوماً كاملاً أو جله سلم في أوله أو لا ، فعليه القضاء ، وإن جن نصف اليوم أو أقله ، ولم يسلم أوله فيها فعليه القضاء أيضاً ، والأغلا : كما تقدم :  
(٣) المالكية - قالوا : لا يجب الامساك ، ولا يستحب في هذه الحالة إلا إذا كان لعذر الأكراه ، فإنه إذا زال وجب عليه الامساك ، وكذا إذا أكل ناسياً ، ثم تذكر ، فإنه يجب عليه الامساك أيضاً .

### ما يستحب للصائم

يستحب للصائم أمور : منها تمجيل الفطر بعد تحقق الغروب ، وقبل الصلاة ، ويندب أن يكون على رطب ، فتمر ، فحلو ، فماء ، وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً ، ثلاثة ، فأكثر ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور ، كأن يقول : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، وعليك توكلت ، وبك آمنت ، ذهب الظمأ ، وابتللت العروق ، وثبت الأجر ، يا واسع الفضل اغفر لي ، الحمد لله الذي أعانني فصمت ، ورزقني فأفطرت ، ومنها السجود على شيء وإن قل ، ولو جرعة ماء ، لقوله ﷺ « تسحروا ، فإن في السحور بركة » ، ويدخل وقته بنصف الليل الأخير ، وكلما تأخر كان أفضل ، بحيث لا يقع في شك من الفجر ، لقوله ﷺ : « يدع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ومنها كف اللسان عن فضول الكلام ، وأما كفه عن الهرام ، كالغيبية والنعيمية ، فواجب في كل زمان ، ويتأكد في رمضان ، ومنها الاكثار من الصدقة والاجسان إلى ذوي الأرحام والفقراء والمساكين : ومنها الاشتغال بالعلم ، وتلاوة القرآن والذكر ، والصلاة على النبي ﷺ كلما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً ، ومنها الاعتكاف ، وسبائى بيانه في مجلته .

### قضاء رمضان

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه عمداً أو لسبب من الأسباب السابقة فإنه يغضى بدل الأيام التي أفطرها في زمن يباح الصوم فيه تطوعاً ، فلا يجزئ القضاء فيما نهي عن صومه ، كأيام العيد ، ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر ، وأيام النذر المعين ، كأن ينذر صوم عشرة أيام من أول القعدة ، فلا يجزئ قضاء رمضان فيها لتعنيها بالنذر ، عند الملكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، كما لا يجزئ القضاء في رمضان الحاضر ، لأنه متعين للإداء ، فلا يقبل صوماً آخر سواه ، فلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر أو أياماً منه قضاء عن رمضان سابق ، فلا يصح الصوم عن

= الشافعية - قالوا : لا يجب الإمساك في هذه الحالة ، ولكنه يسن .

(١) - الحنفية - قالوا : إذا قضى ما فاتته من رمضان في الأيام التي نذر صومها صح صيامه عن رمضان ، وعليه قضاء النذر في أيام آخر ، وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والكان ، فيجوز صيامه عن صيام شعبان في النذر ، وكذلك يجزئه التصديق بدهم بدل آخر في مكان غير المكان الذي عينه في نذره .

الحنابلة - قالوا : أن ظاهر عبارة الاقتناع أنه إذا قضى أيام رمضان في أيام النذر المعين أجزاءه .

(٢) - الحنفية - قالوا : من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر صح الصيام =

واحد منهما ، لا عن الحاضر ، لأنه لم يتوه ، ولا عن الفائت ، لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبيهم تحت الخط (١) ، ويجزئ القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعا ، ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال ، فمن أفطر رمضان كله ، وكان ثلاثين يوما ، ثم ابتدأ قضاء من أول المحرم مثلا ، فكان تسعة وعشرين يوما ، وجب عليه أن يصوم يوما آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوما كرمضان الذي أفطره ، ويستحب لمن عليه قضاء أن يبادر به ليتعجل براءة ذمته ، وأن يتابعه إذا شرع فيه ، فإذا أضر القضاء أو فرقته صح ذلك ، وخالف المندوب ، إلا أنه يجب عليه القضاء فوراً إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول ، فيتعين عليه القضاء فوراً في هذه الحالة خلافاً للشافعية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ومن أضر القضاء حتى دخل رمضان الثاني وجبت عليه الفدية بزيادة عن القضاء ، وهي أطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء ومقدارها هو ما تمطى لمسكين واحد في الكفارة . كما تقدم في « بحث الكفارات » باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فقالوا ، لا فدية على من أضر قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني ، سواء كان التأخير بمعذر أو بغير عذر ، وإنما تجب الفدية إذا كان متعمداً من القضاء قبل دخول رمضان الثاني ، وإلا فلا فدية عليه ، ولا تتكرر الفدية بتكرر الأعيام بدون قضاء ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : بل تتكرر الفدية بتكرر الأعيام .

### الكفارة الواجبة على من أفطر رمضان ، وحكم من عجز عنها

تجزم أن الصيام ينقسم إلى مفروض وغيره ، وأن المفروض ينقسم إلى أقسام : صوم رمضان وصوم الكفارات ، والصيام المفروض ، أما صوم رمضان فقد تقدم الكلام فيه ، وأما الكفارات فأنواع ، منها كفارة اليمين ، وكفارة الظهار ، وكفارة القتل ، وهذه الأنواع الثلاثة مباحة خاصة بها في قسم المعاملات « وقد ذكرنا كفارة اليمين في الجزء الثاني صحيفة ٦٩ ، وكفارة الظهار في الجزء الرابع صحيفة ٤٦٤ ، ومن أنواع الكفارات كفارة الصيام ، وهي المراد ببيانها هنا : فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في أداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب . وهي اعتاق رقبة مؤمنة ، باتفاق ثلاثة ، وقال

= ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت ، لأن الزمن متعين لأداء الحاضر ، فلا يقبل غيره ، ولا يلزم فيه تعيين النية ، كما تقدم في « شرائط الصيام » .  
(١) الشافعية - قالوا : يجب القضاء فوراً أيضاً إذا كان فطره في رمضان عمداً بدون عذر شرعي .

الحنفية - قالوا يجب قضاء رمضان وجوباً موسماً بلا تعييد بوقت ، فلا يائمه بتأخره إلى أن يدخل رمضان الثاني .

(٢) الشافعية - قالوا : تتكرر الفدية بتكرر الأعيام .



الحنفية : لا يشترط أن تكون الرقبة مؤمنة في الصيام ، ويشترط أن تكون سليمة من العيوب المفسدة ، كالعمى والبكم والجنون ، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين ، فإن صام في أول الشهر العربي أكمله وما بعده باعتبار الأهلة وإن ابتدأ في أثناء الشهر العربي صام باقيه وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال ، وأكمل الأول ثلاثين يوماً من الثالث ، ولا يحصب يوم القضاء من الكفارة ، ولا يدمن تتابع هذين الشهرين بحيث لو أسد يوماً في أثناءها ولو بعد شرمي ، كسفر ، صار ما صاحه نفلاً ، ووجب عليه استئنافاً لانتطاع التتابع الواجب فيها ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : الفطر لعذر شرعي كالفطر للسفر لا يقطع التتابع ، فإن لم يستطع الصوم لمشفة شديدة ونحوها ، فاطعام ستين مسكينا ، فهي واجبة على الترتيب المذكور باتفاق ثلاثة . وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الفطر (١) ، وقد استعمل الثلاثة بخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه : جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : « هلكت ، قال : وما أهلكك ؟ قال : واقعت امرأتى في رمضان ، قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس السائل ، فأتى النبي ﷺ برق فيه تمر ( المرق : مكل من خوص النخل ، وكان فيه مقدار الكفارة ) فقال تصدق بهذا ، فقال : على أفقر منا يا رسول الله ، فوافقه ما بين لابتها أهل بيت أحوج اليه منا ، فضحك ﷺ حتى بدت أنيابها ، ثم قال : اذهب ، فاطعمه أهلك » وما جاء في هذا الحديث من إجراء صرف الكفارة لأهل الكفر ، وفيهم من تجب عليه نفقته فهو خصوصية لذلك الرجل ، لأن المفروض في الكفارة انصاهو اطعام ستين مسكينا لغير أهله ، بحيث يغطي كل واحد منهم مقدارا مخصوصا ، على تفصيل في المآذ ، مذكور تحت الفطر (٢) .

(١) المالكية — قالوا : كفارة رمضان على التخيير بين الاعتاق والاطعام ، وصوم الشهرين المتتابعين ، وأفضلها الاطعام ، فالعتق ، فالصيام ، وهذا التخيير بالنسبة للحر الرشيد ، أما العبد فلا يصح العتق منه ، لأنه لا ولاء له ، فيكفر بالاطعام أن أذن له سيده فيه ، وله أن يكفر بالصوم ، فإن لم يأذن له سيده في الاطعام تمنع عليه التكفير بالصيام ، وأما السفينة فيأمره وليه بالتكفير بالصوم ، فإن امتنع أو عجز عنه كفر عنه وليه بأقل الأمرين قيمة من الاطعام ، أو العتق .

(٢) المالكية — قالوا : يجب تملك كل واحد ما بمدة النبي ﷺ ، وهو ملة اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا ميسوطتين ، ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد الكفر من قمح أو غيره ، ولا يجزئ بدله الغداء ولا المشاء على المعتد ، وقدر المد بالكيلة بثلاث قدح مصري ، وبالأوزن برطل وثلاث ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكي ، وكل درهم يزن خمسين حبة ، وخمس حبة من متوسطة الشعير ، والذي يعطى إنما هو الفقراء أو المساكين ، ولا يجزئ أعطائها لمن تلزمه نفقتهم ، كآبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار ، أما أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم فلا مانع من أعطائهم منها إذا كانوا فقراء ،

وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة ، عند الشافعية والمالكية أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، أما اذا تعدد المقتضى في

كأخوته وأخواته وأجداده •

الحنفية - قالوا : يكفى في اطعام الستين مسكينا أن يشبعهم في غذامين أو عشامين ، أو فطور وسحور ، أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته ، أو صاعاً من الشعير ، أو التمر أو الزبيب ، والصاع قدحان وثلاث بالكيل المصري • ويجب أن لا تكون في المساكين من تلزمه نفقته • كأصوله وفروعه وزوجته •

الشافعية - قالوا : يعطى لكل واحد من الستين مسكينا مداً من الطعام الذى يصح اخراجه في زكاة الفطر ، كالقمح والشعير ، ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده ، ولا يجزئ نحو الدقيق والسويق ، لأنه لا يجزئ في الفطرة • والمد : نصف قدح مصرى • وهو ثمن الكيلة المصرية • ويجب تملكهم ذلك • ولا يكفى أن يجعل هذا القدر طعاماً يطعمهم به ، فلو غداهم وعشاهم به لم يكف ولم يجزئ • ويجب أن لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته ان كان الجاني في الصوم هو المكفر من نفسه ، أما ان كفر عنه غيره فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجاني في الصوم من ضمن المساكين •

الحنابلة - قالوا : يعطى كل مسكين مداً من قمح ، والمد : هو رطل وثلاث بالمراعى ، والرطل المراقى مائة وثمانية وعشرون درهماً ، أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط ، وهو اللبن المجمد ، ولا يجزئ اخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة ، والصاع أربعة أمداد ، ومقدار الصاع بالكيل المصرى قدحان • ويجوز اخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما ، وهو ما يجمع ثم يطحن ، اذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ، ولو لم يكن منخولاً ، كما يجزئ اخراج الحب بلا تنقية ، ولا يجزئ في الكفارة اطعام الفقراء خبزاً ، أو اعطائهم حياً ممياً ، كالقمح المسوس والمبلول والقديم الذى تغير طعمه ، ويجب أن لا يكون في الفقراء الذين يطعمهم في الكفارة من هو أصل أو فرع له ، كأمه وولده ، ولو لم يجب عليه نفقتهما ، ولأن تلزمه نفقته ، وكزوجته وأخته التى لا يعملها غيره ، سواء كان هو المكفر عن نفسه ، أو كفر عنه غيره •

(١) الحنفية - قالوا : لا تتعدد الكفارة بتعدد ما يقتضيهام مطلقاً ، سواء كان التعدد في يوم واحد ، أو في أيام متعددة ، وسواء كان في رمضان واحد ، أو في متعدد من سنين مختلفة ، إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر عنه ثم فعل ما يوجبها ثانياً ، فإن كان هذا التكرار في يوم واحد كتبت كفارة واحدة ، وإن كان التكرار في أيام مختلفة كتبت عدة بعد الأول الذى كفر عنه بكفارة جديدة ، وظاهر الرواية يقتضى التخصيص ، وهو أن وجبت بسبب الجماع تتعدد ، والا فلا تتعدد •

الحنابلة - قالوا : اذا تعدد المقتضى الكفارة في يوم واحد ، فإن كفر عن الأول لزمت كفارة ثانية للموجب الذى وقع بعده ، وإن لم يكفر عن السابق كتبت كفارة واحدة عن الجميع

اليوم الواحد فلا تتعدد ، ولو حصل الموجب الثاني بعد أداء الكفارة عن الأول ، غلوطى .  
 في اليوم الواحد عدة مرات فعليه كفارة واحدة ، ولو تكرر بالعتق أو الإطعام عقيب  
 النوبة الأول ، فلا يلزمه شيء . لما بعده ، وإن كان أكتمأ لعدم الامساك الواجب ، فإن عجز  
 عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته إلى الميسرة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنابلة ،  
 فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### الاعتكاف

#### تعريفه وأركانه

هو اللبث في المسجد للمادة على وجه مفسوص ، ومعنى هذا أن النية ليست ركناً  
 من أركان الاعتكاف ، والا لذكرت في التعريف ، وهو كذلك عند الحنفية ، والحنابلة فانهم  
 يقولون : أن النية شرط لا ركن ، وخالف المالكية ، والشافعية ، وقالوا : أنها ركن لا  
 شرط . وقد عرفت أن الأمر في ذلك سهل ، إذ النية لا بد منها هـد الفريقين ، سواء كانت  
 شرطاً أو ركناً ، فمن قال : أنها ركن ذكرها في التعريف ، فزاد بعد كلمة « مفسوص »  
 كلمة « بنية » ، ومن لم يقل : أنها ركن حذف كلمة « بنية » ، فأركانه ثلاثة : المكث  
 في المسجد ، والمسجد ، والشخص المعتكف . والنية عند من يقول : أنها ركن . وله  
 أقسام ، وشروط ، ومفسدات ، ومكروهات ، وآداب .

#### أقسامه ومدة

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب ، وهو المنذور ، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه  
 الاعتكاف ، وسنة ، وهو ما عدا ذلك ، وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض  
 تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (٢) . وأقل مدته لحظة زمنية بدون تحديد ، وخالف  
 المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة - قالوا : إذا عجز في وقت وجوبها عن جميع أنواعها سقطت عنه ، ولو  
 أيسر بمسد ذلك .

(٢) الحنابلة - قالوا : يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان ، وأكده في العشر الأواخر منه .  
 الشافعية - قالوا : أن الاعتكاف سنة مؤكدة في شهر رمضان وغيره وهو في العشر  
 الأواخر منه . أكد .

الحنفية - قالوا : هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان ، ومستحب في  
 غيره . فالأقسام عندهم ثلاثة .

المالكية - قالوا : هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ، ويتأكد في رمضان  
 مطلقاً وفي العشر الأواخر منه أكد ، فانقسمه عندهم اثنان : واجب ، وهو المنذور ،  
 ومستحب ، وهو ما عداه .

(٢) المالكية - قالوا : أقله يوم وليلة على الأرجح .

### شروط الاعتكاف - اعتكاف المرأة بدون أن زوجها

وأما شروطه : فمنها الإسلام ، فلا يصح الاعتكاف من كافر ، ومنها التمييز ، فلا يصح من مجنون ونحوه ولا من صبي غير مميز ، أما الصبي المميز فيصح اعتكافه ، ومنها وقوعه في المسجد ، فلا يصح في بيت ونحوه ، على أنه لا يصح في كل مسجد ، بل لابد أن تتوفر في المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف شروط مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (١) ، ومنها النية ، فلا يصح الاعتكاف بدونها . وقد عرفت أنها من الشروط عند الحنفية ، والحنابلة ، ومخالفة المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها الطهارة من الجفابة والحيض والنفساء ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

الشافعية - قالوا : لابد في مدته من لحظة تزيد عن زمن قول : « سبحان الله » .  
 - (١) المالكية - اشترطوا في المسجد أن يكون مباهاً لمعوم الناس ، وأن يكون المسجد الجامع لمن يجب عليه الجمعة ، فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ولو كان المعتكف امرأة ، ولا يصح في الكعبة ، ولا في مقام الولي .  
 الحنفية - قالوا : يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة ، وهو ماله إمام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات الخمس أو لا .  
 هذا إذا كان المعتكف رجلاً ، أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها ، ويكره تنزيهاً اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور ، ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد ، سواء أعدت في بيتها مسجد لها أو اتخذت مكاناً خاصاً بها للصلاة .  
 الشافعية - قالوا : متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية به أي ليس مباهياً به صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ، ولو كان المسجد غير جامع ، أو غير مبني للمعصوم .

الحنابلة - قالوا : يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ، ولم يشترط للمسجد شروط ، إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمناً يتخلله فريض يجب فيه الجماعة ، فلا يصح الاعتكاف حينئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين .

(٢) الشافعية ، والمالكية - قالوا : النية ركن لا شرط ، كما تقدم ، ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد ولو حكماً ، فيشمل المتزدد في المسجد ، فيكتفى في حال مروره على المعتكف .

(٣) الحنفية - قالوا : الخلو من الجفابة شرط لطل الاعتكاف لا لصحته ، فلو اعتكف الجنب مسح اعتكافه مع الحرمة ، أما الخلو من الحيض والنفساء فإنه شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، وهو المنذور ، فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافهما لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ، ولا يصح الصيام منهما ، أدا الاعتكاف المستنون ، فإن الخلو من

وزاد المالكية على ذلك شروطاً أخرى، فأنظرها تحت الخط (١)، ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها • ولو كان اعتكافها منذوراً، سواء علمت أنه يحتاج إليها للاستمتاع، أو ظنت، أو لا • وخالف الشافعية والمالكية، فأنظر مذهبيهما تحت الخط (٢) •

### مفسدات الاعتكاف

أما مفسدات الاعتكاف منها : الجماع عمداً، وهو بدون أنزال، سواء كان بالليل أو النهار، باتفاق • أو الجماع نسياناً فإنه يفسد الاعتكاف عند ثلاثة، وقال الشافعية : إذا جامع ناسياً للاعتكاف، فإن اعتكافه لا يفسد، أما دواعي الجماع من تقبيل بشهوة، ومباشرة ونحوها، فإنها لا تفسد الاعتكاف إلا بانزال، باتفاق ثلاثة، وخالف المالكية، فأنظر مذهبيهم

جـ. الحيض والنفاس ليس شرطاً لصحته لعدم اشتراط الصوم له على الراجح • المالكية — قالوا : الخلو من الجنابة ليس شرطاً لصحة الاعتكاف، وإنما هو شرط لحصول المكث في المسجد، فإذا حصل للمتكب أثناء اعتكافه جنابة بسبب غير مفسد للاعتكاف، كالاحتلام، ولم يكن بالمسجد ماء وجب عليه الخروج للأغتسال خارج المسجد، ثم يرجع عليه فإن تراهي عن العود إلى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه، إلا إذا تأخر لحاجة من ضرورياته، كحصى أطفاله أو شربه، فلا يبطل اعتكافه، وأما الخلو من الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقاً، منذوراً أو غيره، لأن من شروط صحة الصوم، والحيض والنفاس ممانعان من صحة الصوم، فإذا حصل للمتكبة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف خرجت من المسجد وجوباً، ثم تعود إليه عقب انقطاعهما لتتميم اعتكافها التي نذرته أو نوتته حين دخولها المسجد، فتعقبك في المنذور بقية أيامه وتأتي أيضاً ببذل الأيام التي حصل فيها العذر، وأما في التطوع فتكمل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها، ولا تقضى بذل أيام المنذر •

(١) المالكية — زادوا في شروط الاعتكاف الصوم، سواء كان الاعتكاف منذوراً أو تطوعاً •

الحنفية — زادوا في شروط الاعتكاف الصيام أن كان واجباً، أما التطوع فلا يشترط فيه الصوم •

(٢) الشافعية — قالوا : إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها صح وكانت آتمة، ونكره اعتكافها أن إذن لها، وكانت من ذوات الهيئة

المالكية — قالوا : لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تتطوع به، بدون إذن زوجها إذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء، فإذا فعلت ذلك بدون إذن، فهو صحيح، وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير، ولو أنسده وجب عليها قضاؤه، ولو كان تطوعاً، لأنها متعدية بعدم اعتقاده، ولكن لا تسرع في القضاء إلا بآذنه •

تحت الخط (١) ، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة ، ولا يفسد انزاله  
الغنى بفكر أو نظر أو احتلام ، سواء كان ذلك عادة له أو لا ، عند الحنفية والحنابلة ، أما  
المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ومنها الخروج من المسجد ، على  
تعميل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : مثل الجماع القبلة على الفم ، ولم يقصد القبل لذة ، ولم يجدها ،  
ولو لم ينزل ، أما اللمس والمباشرة ، فانهما يفسدان بشرط قصد اللذة ، أو وجدانها  
والأفلا .

(٢) المالكية — قالوا : يفسد الاعتكاف بالانزال بالفكر ، والنظر ليلاً أو نهاراً ، عامداً  
أو ناسياً .

الشافعية — قالوا : أن كان الانزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف ، فنه يفسد الاعتكاف ،  
وإن لم يكن عادة له ، فلا يفسد .

(٣) الحنفية — قالوا : خروج المعتكف من المسجد له حالتان  
الحالة الأولى : أن يكون الاعتكاف واجباً بنذر ، وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من  
المسجد مطلقاً ، ليلاً أو نهاراً ، عمداً أو نسياناً ، فمن خرج بطل اعتكافه إلا يحذر ، والأعذار  
التي تبيح للمعتكف — اعتكافاً واجباً — الخروج من المسجد تنقسم إلى ثلاثة أقسام :  
الأول : أعذار طبيعية ، كالبول ، أو الغائط ، أو الجنابة بالاحتلام حيث لا يمكنه الاغتسال  
في المسجد ونحو ذلك ، فإن المعتكف يخرج من المسجد للاغتسال من الجنابة ، ولقضاء حاجة  
الإنسان بشرط أن لا يمكث خارج المسجد الا بقدر قضائها ، الثاني : أعذار شرعية كالخروج  
لصلاة الجمعة إذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ، ولا يجوز أن يخرج إلا بقدر  
ما يدرك به أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر ولا يمكث بعد الفراغ من الصلاة إلا بقدر  
ما يصلي أربع ركعات أو ستاً ، فإن مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه ، لأن المسجد  
الثاني محل الاعتكاف ، إلا أنه يكره له ذلك تنزيهاً لمخالفته ما التزمه أولاً ، وهو الاعتكاف  
في المسجد الأول بلا ضرورة ، الثالث : أعذار ضرورية ، كالخوف على نفسه أو ماله إذا  
استمر في هذا المسجد ، وكذا إذا انهدم المسجد ، فإنه يخرج بشرط أن يذهب إلى  
مسجد آخر فوراً ولوياً الاعتكاف فيه .

الحالة الثانية : أن يكون الاعتكاف نفلاً ، وفي هذه الحالة لا بأس من الخروج منه ولو  
بلا عذر ، لأنه ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ، ولا يبطل ما مضى منه ، فإن عاد إلى  
المسجد ثانياً ونوى الاعتكاف كان له أجره ، أما إذا خرج من المسجد في الاعتكاف الواجب  
بلا عذر أثم وبطل ما فعل منه .

المالكية — قالوا : إذا خرج المعتكف من المسجد ، فإن كان خروجه لقضاء مصلحة لابد  
منها كشراء طعام أو شرباً له ، أو ليتنظّر ، أو ليتبول مثلاً ، فلا يبطل اعتكافه ، وأما إذا

= خرج لغير حاجياته الضرورية، كان خرج لعيادة مريض ، أو لصلاة الجمعة حيث كان المسجد الذي يعتكف فيه ليس فيه جمعة ، أو خرج لإداء شهادة ، أو تشييع جنازة ولو كانت جنازة أحد والديه ، فإن اعتكافه يبطل ، وإن كان الفروج واجبا ، كما في الجمعة ، فإن مكث بالمسجد ، ولم يخرج لها ، كان أثما ، وصح اعتكافه ، لأن ترك جمعة واحدة ليس من الكبائر ، والاعتكاف لا يبطل إلا بارتكاب كبيرة على المشهور ، وليس من الخروج المبطل لاعتكافه ما إذا خرج لمعذر ، كحيف ، أو نفاس . كما تقدم ، وأما إذا صادف المعتكف أثناء اعتكافه زمن لا يصح فيه الصوم كأيام العيد ، فإنه يجب عليه البقاء بالمسجد ، ولا يجوز له الخروج على الراجح ، فإذا انتهى العيد أتم ما بقي من أيام الاعتكاف الذي نذره أو نواه تطوعا .

الجنابة - قالوا : يبطل الاعتكاف بالفروج من المسجد عمدا لاسهوا إلا لحاجة لا بد له منها كبول وقيء غلب عليه ، وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه ، والطهارة من الأحداث . كغسل الجنابة والوضوء ، وله أن يتوضأ في المسجد ، ويغتسل إذا لم يضرب ذلك بالمسجد . بالنفاس ، وإذا خرج المعتكف لشيء من ذلك ، فله أن يمضي على حسب عادته بدون استراخ . وكذلك يجوز له الخروج ليأتي بطعامه وشرابه إذا لم يوجد من يحضرها له ويخرج أيضا للجمعة إن كانت واجبة عليه ولا يبطل اعتكافه بذلك ، لأنه خروج لواجب ، وله أن يذهب لها بحبرك ، وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها بدون كراهة ، لأن المسجد الثاني صالح للاعتكاف ، ولكن يستحب له التسارع بالرجوع إلى المسجد الأول ليتِمَّ اعتكافه به . وعلى الإجمال لا يبطل الاعتكاف بالفروج لمعذر شرعي أو طبيعى .

المشاهدة - قالوا : الخروج من المسجد بلا عذر يبطل الاعتكاف : والأعذار المبيحة للخروج تكون طبيعية كقضاء الحاجة من بول وغائط ، وتكون ضرورية ، كأنه يهدم حيطان المسجد ، فإنه إن خرج إلى مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه ، وإنما يبطل الاعتكاف بالقياس إذا فعله المعتكف عمدا . فمقتارعا عالميا بالتحريم ، فإن فعله ناسيا ، أو مكرها ، أو جاهلا جهلا بمعذر به شرعا ، كان كان قريب عهد بالاسلام ، لم يبطل اعتكافه ، ومن خرج لمعذر مقبول شرعا لا ينقطع تتابع اعتكافه بالمدة التي خرج فيها . ولا يلزمه تجديد نيته عند العود ، لكن يجب قضاء المدة التي مضت بخارج المسجد إلا الزمن الذي يقضى فيه حاجته من تبرؤ ونحوه مما لم يطل عادة ، فإنه لا يقضيه ، وهذا إذا كان الاعتكاف واجبا متتابعا ، بأن يجزى اعتكاف أيام متتابة . أما الاعتكاف للندور المطلق أو المقيد بمدة لا يشترط فيها التتابع ، فإنه يجوز انفراج من المسجد فيهما ولو لغير عذر ، لكن ينقطع اعتكافه بخروجه . ويجوز النية عند عودته ، إلا إذا عجز عن العودة فيهما ، أو كان خروجه لنحو تبرؤ ، فإنه لا يحتاج إلى تجديدهما ، ومثل ذلك الاعتكاف المتدوب ، أما بول المعتكف - أقبله - المسجد فهو جسام ، وإن لم يبطل اعتكافه .

ومنها الردة ، فإذا ارتد المعتكف بطل اعتكافه ، ثم إن عاد للإسلام ، فلا يجب عليه قضاءه ترغيباً له في الإسلام ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

• وهناك مفسدات أخرى مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : إذا عاد للإسلام بعد الردة وجب عليه القضاء .  
الشافعية — قالوا : إذا كان الاعتكاف المنذور مقيداً بمدة متتابعة بأن نذر أن يعتكف عشرة أيام متتابعة بدون انقطاع ، ثم ارتد في الإثناء وجب عليه إذا رجع للإسلام أن يستأنف مدة جديدة ، أما إذا نذر اعتكافاً مدة غير متتابعة ، ثم ارتد أثناء الاعتكاف وأسلم ، فإنه لا يستأنف مدة جديدة ، بل يبني على ما فعل .

(٢) المالكية — قالوا : من المفسدات أن ياكل أو يشرب نهاراً عمداً ، فإذا أكل أو شرب نهاراً عمداً بطل اعتكافه ، ووجب عليه ابتداءه من أوله ، سواء كان الاعتكاف واجباً أو غيره ، ولا يبني على ما تقدم منه ، وأما إذا أكل أو شرب ناسياً ، فلا يجب عليه ابتداءه بل يبني على ما تقدم منه ، ويقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر ، ولو كان الاعتكاف تطوعاً ، ومنها تناول أسكر المحرم ليلاً ، ولو أفاق قبل الفجر ، وكذلك تعاطى المخدر إذا خدعه بالفعل ، فمتى تعاطى شيئاً من ذلك بطل اعتكافه وابتدأه من أوله ، ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم كالغيبة والنميمة ، على أحد قولين مشهورين ، والقول الآخر هو : أن ارتكاب الكبائر لا يبطله ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ، ومنها الجنون والاعماء ، فإذا جن المعتكف أو أغمى عليه ، فإن كان ذلك مبطلًا للصوم ، كما تقدم ، بطل اعتكافه ، ولكنه لا يبتدئه من أوله بعد زوالهما ، بل يبني على ما تقدم منه ، ويقضى بدل الأيام التي حصل فيها أن كان الاعتكاف واجباً ، كما تقدم في « الحيف والنفس » ومنها الحيف والنفس ، كما تقدم في الشروط .

الحنفية — قالوا : يفسد الاعتكاف أيضاً باغماء إذا استمر أياماً ، ومثله الجنون ، وأما السكر ليلاً فلا يفسده ، وكذلك لا يفسد بالسباب والجدل ونحوهما من المعاصي ، وأما الحيف والنفس فقد تقدم أن الخلو منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، ولحل الاعتكاف غير الواجب فإذا طرأ أحدهما على المعتكف اعتكافاً واجباً ففسد اعتكافه ، وإذا فسد الاعتكاف فإن كان فساداً بالردة ، فلا قضاء بعد الإسلام ، كما تقدم ، وإن فسد بغيرها ، فإن كان الاعتكاف معيناً ، كما إذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة قضى بدل الأيام التي حصل فيها الفساد ، ولا يستأنف الاعتكاف من أوله ، وإن كان غير معين استأنف الاعتكاف ، ولا يفتد بما تقدم عنه على وجود الفساد .

الحنابلة — قالوا : من مفسدات الاعتكاف أيضاً منكر المعتكف ولو ليلاً ، أما أن شرب مسكراً ولم يسكر ، أو ارتكب كبيرة ، فلا يفسد اعتكافه ، ومنها الحيف والنفس ، فإذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها ، ولكنها بعد زوال المانع تنمي على ما تقدم منه ، لأنها



## مكروهات الاعتكاف وآدابه

وأما مكروهاته وآدابه ، ففيها تفصيل في المآخذ المذكور تحت الخط (١) .

= معذورة ، بخلاف السكران ، فإنه يبنى بعد زوال السكر ، ويبتدىء اعتكافه من أوله ، ولا يبطل الاعتكاف بالاعغاء ، ومن المفسدات أن ينوي الخروج من الاعتكاف وأن يخرج بالفعل .

الشافعية ... قالوا : يفسد الاعتكاف أيضا بالسكر والجنون أن حصل بسبب تعديه . وبالحيف والنفاس إذا كانت المدة المذورة تظل في الغالب عنهما ، بأن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيف ، وتسعة أشهر فأقل في النفاس ، أما إذا كانت المدة لا تظل في الغالب عنهما ، بأن كانت تزيد على ما ذكر ، فلا يفسد بالحيف ولا بالنفاس ، كما لا يفسد بارتكاب كبيرة ، كالنبيبة ولا بالشتم .

(١) المالكية ... قالوا : مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد على شهر ، ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه ، كرحبته وفنائيه ، أما إذا أكل بعيدا من المسجد ، فإن اعتكافه يبطل ، ومنها أن لا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفي من أكل أو شرب ولباس ، ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لابد منها إذا لم يكن بذلك المنزل زوجته أو أمته ، لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف . فإن كان منزله بعيدا من المسجد بطل اعتكافه بالفروج إليه ، ومنها الاشتغال حال الاعتكاف بتعلم العلم أو تعليمه ، لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس ، وذلك يحصل غالبا بالذكر والصلاة ، ويستثنى من ذلك العلم العيني ، فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف ، ومنها الاشتغال بالكتابة أن كانت كثيرة ، ولم يكن مضطرا لها لتحصيل قوته والأفلا كراهة ، ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر ، وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار ، والصلاة على النبي ﷺ وذلك كقيادة مريض بالمسجد وصلاة على جنازة به ومنها صعوده منارة أو أسطحا للآذان ، ومنها اعتكاف ما ليس عنده ما يكفي .

وأما آدابه : فمنها أن يستصحب ثوبا غير الذي عليه ، لأنه ربما احتاج له ، ومنها مكثه في مسجد اعتكافه ليلة العيد إذا اتصل انقضاء اعتكافه بها ليخرج من المسجد إلى صلى العيد ، فتصل عبادة بعبادة ، ومنها مكثه بمؤخرة المسجد ليعبد عن يشغله بالكلام معه ، ومنها إبقاؤه برمضان ، ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لالتماس ليلة القدر فإنها تطلب فيها ، ومنها أن لا ينقص اعتكافه عن عشرة أيام .

الحنفية ... قالوا : يكره تحريما فيه أمور : منها الصمت إذا اعتقد أنه قربة ، أما إذا لم يعتقد كذلك فلا يكره ، والصمت عن معاصي اللسان من أعظم الجادات ، ومنها أحضار سلبة في المسجد للبيع أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لعياله بدون أحضار السلعة تجائز ، بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز .

## كتاب الزكاة

### تعريفها

هي لغة التطهير والنماء ، قال تعالى : « قد أفلح من زكاهما » أي طهرها من الأدناس ، ويقال : زكا الزرع إذا نما وزاد ، وشرعا تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ، وهذا معناه : أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء من على شاكلتهم من مستحقى الزكاة الآتى بيانهم قدرا معيناً من أموالهم بطريق التملك ، والتمنابة يعرفون الزكاة بأنها حق واجب قوام خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص وهو بمعنى التعريف الأول ، ألا أن التعريف الأول قد صرح بضرورة تملك المستحق وإعطائه القدر المفروض من الزكاة فعلا ، إذ لا يلزم من الوجوب التملك بالفعل .

### حكمها وادبها

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمس ، وفرض عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية : وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة . وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة . ودليل فرضيتها : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، أما الكتاب فقد قال تعالى : « وآتوا الزكاة » . وقال تعالى : « وفي أموالهم حق معلوم ، للمسائل والمجسوم » . أما السنة فكثيرة : منها قوله ﷺ : « بنى الاسلام على خمس » فذكر من الخمس « إيتاء

= وأما آدابها : فمنها أن لا يتكلم الابخير ، وأن يختار أفضل المساجد وهي المسجد الحرام ، ثم الحرم النبوي ، ثم المسجد الأقصى لمن كان مقيما هناك ، ثم المسجد الجامع ، ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية - قالوا : من مكروهات الاعتكاف المجاعة والفسد إذا أمن تلويث المسجد والا حرم ، ومنها الاكثار من العمل بصناعته في المسجد ، أما إذا لم يكن ذلك ، فلا يكره فمن غسأ أو نسج خوفا قليلا فلا يكره .

وأما آدابها : فمنها أن يشتغل بطاعة الله تعالى كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم لأن ذلك طاعة ، ويسن له الصيام ، وأن يكون في المسجد الجامع ، وأفضل المساجد ذلك المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، وأن لا يتكلم إلا بخير فلا يشتم ، ولا ينطق بلفظ الكلام .

الحنابلة - قالوا : يكره للمتكلم الصمت إلى الليل ، وإذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به .

وأما آدابها : فمنها أن يشتغل بوقت بطاعة الله تعالى ، كقراءة القرآن ، والذكر ، والصلاة ، وأن يجتنب مالا يمتنيه .

الزكاة » ومنها ما أخرجه الترمذي عن سليم بن عامر ، قال : سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع ، فقال : « اتقوا الله ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم ، وأطيعوا ذا أمركم ، تدخلون جنة ربكم » حديث حسن صحيح ، ومنها غير ذلك وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على أنها ركن من أركان الإسلام ، بشرائط خاصة .

### شروط وجوب الزكاة

يشترط لوجوب الزكاة شروط : منها البلوغ ، فلا تجب على الصبي الذي له مال ، ومنها العقل .

فلا تجب على المجنون ، ولكن تجب في مال كل منهما ، ويجب على الولي إخراجها ، عند ثلاثة من الأئمة : وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### هل تجب الزكاة على الكافر

من شروطها الإسلام ، فلا تجب على كافر ، سواء كان أصليا أو مرتدا ، وإذا أسلم المرتد ، فلا يجب عليه إخراجها زمن رده ، عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة ، فهو شرط لصحتها أيضا ، لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية ، والنية لا تصح من الكافر ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : تصح النية من المرتد ، ولذا قالوا : تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا إلى آخر ما هو مبين في مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية قالوا : لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، ولا يطالب وليهما بإخراجها من ماله ، لأنها عبادة محضة ، والصبي والمجنون لا يخطبان بها ، وإنما وجب في مالهما الخرامات والنفقات ، لأنهما من حقوق العباد ، ووجب في مالهما العشر وصدقة الفطر ، لأن فيهما معنى المؤنة ، فالتحقا بحقوق العباد ، وحكم المعتوه كحكم الصبي ، فلا تجب الزكاة في ماله .

(٢) المالكية — قالوا : الإسلام شرط للصحة لا للوجوب ، فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام ، وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام ، لقوله تعالى : « قل للذين كفروا أن ينتهوا عما يقولون من كفر ، فإنهم يكفرون ، والله يفرق بين الكافر والأصيل » والمرتد .

(٣) الشافعية — قالوا : تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا على عوده إلى الإسلام ، فإن عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه ، فيخرجها حينئذ ، ولو أخرجها حال ردة أجزأت ، وتجزئة النية في هذه الحالة ، لأنها للتمييز لا للعبادة ، أما إذا مات على ردة ولم يسلم ، فقد تبين أنه المبال فخرج من ملكه وضار فليسأ فلا زكاة .

## هل تجب الزكاة في صدقات المرأة

يشترط لوجوب الزكاة الملك التام ، وهل صدقات المرأة قبل قبضة مملوك لها ملكا تاما  
أو لا ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : الملك التام هو أن يكون المال مملوكا في اليد ، فهو ملك شيئا لم يقبضه ، فلا تجب فيه الزكاة ، كصدقات المرأة قبل قبضه ، فلا زكاة عليها فيه ، وكذلك لا زكاة على من قبض مال ولم يكن ملكا له ، كالدين الذي في يده مال الغير ، أما مال العبد المكتب ، فانه وإن كان مملوكا له ملكا غير تام ، إلا أنه خارج بقيد الحرية المكتسبة ، وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له ، وهو خارج أيضا بقيد الحرية ، ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك فيه ، ولا في الزرع النابت بأرض مباحة ، لعدم الملك أيضا .

المالكية - قالوا : الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف فيما ملك ، فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال لأن ملكه غير تمام ، ولو كان مكاتبا ، لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين الكتابية ، فيرجع رقيقا ، وكذلك لا زكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له ، كالزمتين ، وأما المرأة قصداها مملوك لها ملكا تاما ، إلا أنها لا تتركبه حال وجوده ، بيد الزوج ، وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضي عليه حول عندها بعد قبضه ، وأما الدين الذي يبدد مال غيره ، وكان عينا ، أن كان عنده ما يمكنه أن يوفى الدين منه من عقار وغيره وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه حول ، لأنه بالقدرة على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكا له ، أما إذا كان المال الذي عنده حرثا أو ماشية أو معدنا : فإن الدين لا تسقط زكاته ، ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفى به الدين ، ولا زكاة في مال مباح لمعوم الناس ، كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد ، فيكون الزرع لمن أخذه ، ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير جنتين ، كالفقراء ، أو على معينين ، فتجب زكاته على ملك الواقف ، لأن الموقوف لا يخرج العين عن الملك ، فهو وقف بستانا ليوزع ثمره على الفقراء ، أو على معينين ، كبنين فلا ين ، وجب عليه أن يزكي ثمره متى خرج منه نصاب ، فإن خرج منه أقل من نصاب ، فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكمل النصاب . فتجب عليه زكاة للجميع .

الشافعية - قالوا : اشترط الملك التام ، يخرج الرقيق والمكاتب ، فلا زكاة عليهم ، أما الأول فانه لا يملك ، وأما الثاني فلأن ملكه ضعيف ، وكذلك يخرج المال المباح لمعوم الناس ، كزرع نبت بغلة وحده بدون أن يستنبته أحد ، فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له ، وخرج أيضا المال الموقوف على غير معينين ، فلا تجب الزكاة فيه ، كصا إذا وقف بستانا على مسجد ، أو رباط ، أو جماعة غير معينين ، كالفقراء والمستكين ، فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه ، أما إذا أجرة الأرض وزرعت ، فيجب على المستأجر الزكاة من أجرة الأرض .

## نصيب الزكاة ، وحولان الحول عليه

يشترط لوجوب الزكاة أن يبلغ المال المملوك نصيباً ، فلا تجب الزكاة الا على من ملك نصيباً ، والنصيب فمناه في الشرع — مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة ، سواء كان من النقيدين أو غيرهما — ويختلف مقدار النصيب باختلاف المال المزكى ، وسيأتي بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة ، أما حولان الحول فمعناه أن لا تجب الزكاة الا اذا ملك النصيب ، ومضى عليه حول وهو ماله ، والمراد الصول القمري لا الشمسي ، والسنة القمرية ثلاثمائة وأربع وخمسون يوماً ، والسنة الشمسية تختلف باختلاف الأحوال ، فتارة تكون ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ، وتارة تزيد على ذلك يوماً ، وفي حولان الحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

وكذلك الموقوف على معين تجب الزكاة فيه ، وأما صدق المرأة اذا كان بيد زوجها فهو من قبيل الدين ، وسيأتي أن زكاته واجبة ، وانما تخرج بمد قبضه ، وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكيه اذا حال عليه الصول وهو في ملكه ، لأنه ملكه بالاستقراض ملكاً تاماً .

الخطبة — قالوا : ألك التمام هو أن يكون بيده لم يتعلق به حق للغير ، ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره ، فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ، ولا فيما هو موقوف على غير معين ، كالمساكين ، أو على مسجد ومدرسة ونحوها ، أما الوقف على معين ، فتجب فيه الزكاة ، فمن وقف أرضاً أو شجرة على معين ، فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت نصيباً ، أما صدق المرأة فهو من قبيل الدين ، وسيأتي حكمه وحكم المال الذي استدانه شخص من غيره ، أما المبدول زكاة عليه ، وسيأتي الكلام فيه عند ذكر شرط الحرية .

(١) الحنفية — قالوا : يشترط كمال النصيب في طرق الحول ، سواء بقى في أثنائه كاملاً أو لا ، فإذا ملك نصيباً كاملاً في أول الحول ، ثم بقى كاملاً حتى حال الحول وجبت الزكاة ، فان نقض في أثناء الحول ، ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضاً ، أما اذا استمر ناقصاً حتى فرغ الحول ، فلا تجب فيه الزكاة ، ومن ملك نصيباً في أول الحول ثم استنفذ مالا في أثنائه الحول يضم الى أصل المال ، وتجب فيه الزكاة اذا بلغ المجموع نصيباً ، وكان المال المستفاد من جنس المال الذي معه ، وانما يشترط حولان الحول في غير زكاة المزرع والنصار ، أما زكاتها فلا يشترط فيها ذلك .

المالكية — قالوا : حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والعرض المالكية — ، أما هي فتجب فيها الزكاة ، ولو لم يهل عليها الحول ، كما يأتي في الزرع والثمار — ، وإذا ملك نصيباً من الذهب أو الفضة في أول الحول لم يملكه في كل من هذه الأنواع الثلاثة ، وإذا ملك نصيباً في آخر الحول ، فتجب عليه الزكاة ، ثم نقص في أثنائه ، ثم ربح فيه ما يكمل النصيب في آخر الحول ، فتجب عليه الزكاة ،

## الحرية ، وفراغ المال من الدين

ويشترط لوجوب الزكاة الحرية : فلا تجب على الرقيق ولو ملكاها ، كما يشترط فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ، فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

= لأن حول الربح حول أصله وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ، ثم أجز فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .  
الحنابلة - قالوا : يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ، ولو تقريبا ، فتجب الزكاة مع نقص الحول بنصف يوم ، وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض التجارة ، أما في غيرها : كالثمار والمعادن والركاز ، فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول . ولا بد من حولان الحول بتمامه ، ولو تقريبا ، على النصاب ، فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ، ثم أجز فيه فربح ما يكمل النصاب ، فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب ، فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام ، أما إذا ملك في أول الحول نصابا ، ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالتجارة فيه ، فإنه يفسم إلى المال الذي عتده ، ويؤخذ الجميع على حول الأصل ، لأن حول الربح حول أصله متى كان الأصل نصابا .  
الشافعية - قالوا : حولان الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد ، فلو نقص الحول . ولو لحظة ، فلا زكاة ، وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الصوب ، والمعدن ، والركاز . وربح التجارة ، لأن ربح التجارة يزكى على حول أصله . بشرط أن يكون الأصل نصابا ، فإن كان أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالربح ، فالحول من حين التمام ، ولو كان النصاب كاملا في أول الحول ، ثم نقص في أثناءه ، ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة ، إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام .

(١) الشافعية - قالوا : لا يشترط فراغ المال من الدين . فمن كان عليه دين وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

الحنفية - قالوا : ينقسم الدين بالنسبة لذلك إلى ثلاثة أقسام : الأول : أن يكون دينًا خالصا للعباد ، الثاني : أن يكون دينًا لله تعالى ، ولكن له مطلب من جهة العباد : كدين الزكاة والمطلوب هو الامسام في الأموال الظاهرة - وهي السواثم . وما يخرج من الأرض - ، أو نائب الامسام في الأموال الباطنة - وهي أموال التجارة : كالذهب والفضة ونائب الامام هم السلاك ، لأن الامام كان يأخذها إلى زمن عثمان رضي الله عنه ، ففوضها عثمان إلى أربابها في الأموال الباطنة ، الثالث : أن يكون دينًا خالصا لله تعالى ليس له مطلب من جهة العباد ، كديون الله تعالى الخالصة من نفور وكفارات ، وصدقة فطر ، ونفقة حج ، فالدين الذي يمنع وجوب الزكاة هو دين القسمين الأولين . فإذا ملك شخص نصاب الزكاة ، ثم حال عليه الحول ، ولم يخرج زكاته ، ثم حال عليه همل آخر ، فإنه =

## هل تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن ، وأثاث المنزل ، والجواهر الثمينة

لا تجب الزكاة في دور السكنى ، وثياب البدن ، وأثاث المنزل ، ودواب الركوب ، وسلاح الاستعمال ، وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة ، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ ، أولياقوت والزبرجد ، ونحوها إذا لم تكن للتجارة ، باتفاق المذاهب ، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقاً ، سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة ، سواء أكان مالها من أهل العلم ، أم لا ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : الأول : النعم — وهي الأبل والبقر والعنم — ، والمراد بها الأهلية ، فلا زكاة في الوحشية ، وهي التي تولد في الجبال : فمن

— لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثاني ، لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب ، وكذا لو ملك مالا ، وكان عليه دين لشخص آخر لا فرق بين أن يكون الدين قرضاً أو ثمن مبيع ، أو نقوداً ، أو مكيلاً ، أو موزوناً ، أو حيواناً ، أو غيره ، والدين المذكور يمتنع وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الزروع والثمار — العشر والخراج — أما القسم الثالث فإنه لا يمتنع وجوب الزكاة .

المالكية — قالوا : من كان عليه دين ينقص النصاب ، وليس عنده ما يفي به من غير مال الزكاة مما لا يحتاج إليه في ضرورياته ، كدار السكنى ، فلا تجب عليه الزكاة في المال الذي عنده ، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة إذا لم يكونا من معدن أو ركاز ، أما الماشية والحرث فتجب زكتهما . ولو مع الدين ، وكذا المعدن والركاز .

الحنابلة — قالوا : لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ، ولو كان الدين من غير جنس المال المزكى ، ولو كان دين خراج ، أو حصاد ، أو أجرة أرض وحرث ، ويمتنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة : كالنقد وقيم عروض التجارة والمعدن ، والأموال الظاهرة : كالواشي والحبوب ، والثمار ، فمن كان عنده مال وجبت زكته ، وعليه دين ، فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولاً ، ثم يزكى الباقي أن بلغ نصاباً .  
(١) الحنفية — قالوا : آلات الصناعة اذبقى أثرها في المصنوع : كالصبغة تجب فيها الزكاة ، والا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا : كتب العلم إذا كان مالها من أهل العلم ، فلا تجب فيها الزكاة ، والا وجبت .

كان يملك عددا من بقر الوحش ، أو من الظباء ، فإنه لا يجب عليه زكاتها ، ومثل ذلك النعم المتولدة بين وحش وأهلى ، فإنها لا زكاة فيها سواء أكانت الأم أهلية أم لا ، باتفاق المالكية ، والشافعية ، وخالف الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، والمرام بالبقر ما يشمل الجموس ، وبالنعم ما يشمل المعز ولا زكاة في غير ما يتناه عن اتحيوان ، فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعام ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ، ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها ، الثاني : الذهب والفضة ، ولو غير مفروقات الثالث : عروض التجارة ، الرابع : المعدن والركاز ، الخامس : الزروع والثمار ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

### شروط زكاة الأبل والبقر والغنم

#### وبيان معنى السائمة وغيرها

تجب الزكاة في الأبل والبقر والغنم بشرطين : الشرط الأول : أن تكون سائمة غير معلوفة ، خلافا للمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وفي معنى السائمة تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (٣) : الشرط الثاني : أن يملك منها عددا مينا ، وهو النصاب ، فإذا لم يملك هذا العدد ، أو كانت معلوفة عنده لا ترعى المشائتي البليحة فإن الزكاة لا تنجب فيها .

(١) الحنفية - قالوا : المتولد بين وحش وأهلى ينظر فيه للام ، فإن كانت أهلية ففيها الزكاة ، وإلا فلا زكاة فيها .

الحنابلة - قالوا : تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .  
(٢) المالكية - قالوا : لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم ، فتجب الزكاة فيها متى بلغت نصابا ، سواء أكانت سائمة أو معلوفة ، ولو في جميع السنة ، وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة .

(٣) الحنابلة - قالوا : السائمة هي التي تكفى برعى الكلا المباح في أكثر السنة على الأقل ، ويشترط أن تكون مقصودة للزحر أو النسل أو التسمين ، فلو انتفعت للحمل أو الركوب أو العرش فلا زكاة فيها ، ولو انتفعت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها ، ولا يشترط أن ترسل للرعي ، فلورعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحول بدون أن يقصد مالكها ذلك وجبت فيها الزكاة .

الشافعية - قالوا : السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها للعالم بأنه ملك لها أو نائبه لرعي الكلا المباح كل الحول ومثل الكلا المباح إذا كانت قيمته يسيرة ، ولا يضر علفها شيء يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين ، كيوم أو يومين إذا لم يقصد ذلك العلف اليسير قطع السوم ، فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة ، كأن سامت



## بيان مقادير زكاة الأبل

أول نصاب الأبل خمس ، فإذا بلغت فيها شاة من الفسلان أو المعز ، كما يأتي بيانه ، وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياة ، فإن بلغت خمسا وعشرين ، ففيها بنت مخلص ، وهي ما بلغت من الأبل سنة ، ودخلت في الثانية ، وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي ما أتمت سنتين ، ودخلت في الثالثة ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة ، وهي ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، فإذا بلغت إحدى وستين ، ففيها جذعة ، والجذعة هي ما أتمت أربع سنين ، ودخلت في الخامسة ، واشترط الدخول في السنة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة متفق عليه ، إلا الحنابلة فإنهم يكتفون ببلوغ السن إلى السنة الثانية ، ولا يشترطون الدخول في الثالثة ، وهكذا ، أما : فإذا بلغت ستا وسبعين ، ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها ثلاث بنات لبون ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الفصل (١) . فإذا بلغت مائة وثلاثين تميز الواجب فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان ، وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فمشرة وما بين كل فريشتين من جميع الفرائض المتقدمة مفقوعه لا زكاة فيه ، مثلا الخمس من الأبل فيها شاة ، والتسع فيها شاة أيضا ، فلا شيء عليه في مقابل الأربع الزائدة على أصل النصاب ، وهكذا .

= بنفسها ، أو سامها غير مالكةا ، أو نائبة ، أو علفت قدرا لا تعيش بدونه ، وكذا لو علفت بشيء تعيش بدونه بضرر بين ، أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بملفها قطع السوم ، أو ورثها وارث ولم يعلم بانتقال الملك اليه ، فلا زكاة في كل هذه الأحوال ، كما لا زكاة في السائمة المستكملة للشروط إذا قصدت للعمل .

الحنفية — قالوا : السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة لقصد الدر ، أو النسل ، أو السمن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها ، فلا بد من أن يقصد صاحبها اسمائها لذلك ، فإن قصد اسمائها للذبح أو الحمل أو الركوب ، أو العرش ، فلا زكاة فيها أصلا ، وإن أسلمها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها ، وكذا لا تجب فيها الزكاة أن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها ، كما لا تجب الزكاة أن سامت بنفسها بدون قصد من مالكةا .

المالكية — لم يحددوا السائمة ، لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة ، كما عرفت .

(١) المالكية — قالوا : إذا بلغت الأبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين غير الساعي بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين ، إذا وجد الصنفان عند الزكي أو غداه ، أما إذا وجد أحدهما فقط ، فإنه يتمتع بالأخراج منه ، ولا يكلف رب المال بأخراج النصف المفقود إذا رأى الساعي ذلك .

هذا ، ولا تجزئ الشاة في الزكاة عن الأبل الا بشروط مفصلة في المذاهب ،  
المذكورة تمت الخط (١) .

### زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغت ، ففيها تبيع ، أو تبيعه ، وإخراج التبيعة أفضل ،

= الحنفية - قالوا : إذا زاد العدد على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة ، وكانت زكاة ما زاد زكاة النصاب الأول ، فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع المقتين إلى مائة وخمس وأربعين ، ففيها حقتان وبنت مخاض ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ، ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وأربع وسبعين ، وفي مائة وخمسين وسبعين ثلاث حقات وبنت لبون ، وفي مائة وست وتسعين أربع حقات إلى مائتين وفي مائتين يخير المتصدق بين أربع حقات أو خمس بنات لبون ، ثم تستأنف الفريضة ، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين ، بمعنى أنه يجب في كل خمس تزيد على المائتين شاة مضافة إلى ما وجب في ذمته إلى مائتين وأربع وعشرين فإذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ، مع الأربع حقات ، أو الخمس بنات اللبون ، بل مائتين وست وثلاثين ، ففيها بنت لبون مع ما وجب في المائتين ، إلى مائتين وخمس وأربعين ، فإذا بلغت مائتين وست وأربعين ، ففيها خمس حقات ، إلى مائتين وخمسين ، فإذا زادت ، فعل في الخمسين الزائدة مثل ما تقدم ، وهكذا .

(١) الحنفية - قالوا : الشاة التي تجزئ في الزكاة ما أتمت سنة ودخلت في الثانية ، معزا كانت أو ضانا ، ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ، ولو كانت الأبل المزكاة معيبة .  
الحنابلة - قالوا : الشاة التي تجزئ في الزكاة أن كانت من الضأن ، فيشترط أن تتسم ستة أشهر وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة ، ويجب أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التي تمنع من اجزائها في الأضحية ، إلا أنه إذا كانت الأبل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة تنقص قيمة الأبل المريضة عن الأبل الصحيحة مثلا إذا كانت عند الشخص خمس من الأبل تساوي لرضها ثمانين جنيا ، ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها مائة ، فيكون نقص المريضة عن الصحيحة الخمس ، ولو كانت الشاة التي تخرج عن الأبل الصحيحة تساوي خمسا ، فالتى تخرج عن الأبل المريضة شاة صحيحة تساوي أربعة فقط .

الشافعية - قالوا : الشاة التي تجزئ في الزكاة أن كانت ضانا وجب أن تتم سنة ، إلا إذا أسقطت مقدم أسنانها بعد مضي ستة أشهر من ولادتها ، فإنها تجزئ ، وإن لم تتم الحول ، وإن كانت من المعز فيشترط أن تتسم سنتين وتدخل في الثالثة ، ولا بد في كل منها من السلامة ، وإن كانت الأبل التي يخرج زكاتها معيبة .

عند الشافعية ، والمالكية ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مسنة ، ولا يجزئ الذكر المسن ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيعه ، وفي كل أربعين مسنة ، وفي الستين تبيعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مسنتان ، وفي التسعين ثلاثة أتبعه ، وفي المائة مسنة ، وتبيعان . وفي مائة وعشرة مسنتان ، وتبيع ، وفي مائة وعشرين تجب أربعة أتبعه ، أو ثلاث مسنات ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وهكذا ، وما بين الفريضتين مفقوعه ، ولا زكاة فيه . إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، والتبيع ما أوفى سنة ، ودخل في الثانية ، والمسنة ما أوفت سنتين ، ودخلت في الثالثة ، وتعريف التبيع والمسنة بهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

### زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون . وفيها شاة من الضأن أو المعز بالنسن التي تقدم بيانها . إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنا تعين الإخراج منها . وإن كانت معزا فالإخراج من المعز .

— المالكية — قالوا : الشاة التي يجزئ إخراجها في الزكاة لابد أن تكون جذعة ، أو جذعا ، بلغ كل منهما سنة تامة ، سواء كانت من الضأن أو المعز ، وفي إخراج الواجب من أي الصنفين تفصيل حاصله ، أنه يتمين إخراج الشاة من الضأن ، إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ، ولو كانت غنم المزكى بخلاف ذلك ، فإن كان أكثر الغنم في بلد المزكى هو المعز ، فالواجب إخراج الشاة منه ، إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن ، فيكفيه ذلك ، ويجب الساعي على قبوله ، فإن تساوى الضأن والمعز في البلد ، خسر الساعي في أخذ الشاة من الضأن أو المعز ، ويجب أن تكون الشاة التي يخرجها سليمة من العيوب ، فلا يجزئ إخراج المعيبة ، إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للفقراء ، لكثرة لحمها مثلا ، فيجزي إخراجها ، لكن لا يجبر المالك على دفعها .

(١) الحنفية — قالوا : الذكور والأنثى سواء . فالأربعون من البقر الواجب فيها هنن أو مسنة .

(٢) المالكية — قالوا : في مائة وعشرين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات . يغير أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان . أو فقدا معا . فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تغنن لأخذ منه وليس لأخذ الزكاة جيزه على شراء الصنف الآخر .

(٣) الحنفية — قالوا : ما بين الفريضتين عفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين ، فإنه يجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية . ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة . وفي الاثنين نصف عشر مسنة . وهكذا إلى الستين .

(٤) المالكية — قالوا : التبيع هو ما أوفى سنتين . ودخل في الثالثة ، أما المسنة فهي ما أوفت ثلاث سنين . ودخلت في الرابعة .

وإن كانت النعم ضائعا ومعزرا ، فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه . وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن ، وعشرون من المعز . كان محصل الزكاة بالخيل في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية . والمالكية ، أما الشافعية ، والنصابلة فانظر مذهبهما تحت الخط (١) فإذا بلغت مائة واحد وعشرين ، ففيها شلتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياه ، وفي أربع مائة شاة أربع شياه ، وما زاد ففي كل مائة شاة ، وما بين الفريقتين معفو عنه ، فلا زكاة فيه .

### زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالا ، وهو الدينار ، باتفاق الا عند النصابة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيتها مصرية ونصفا وربعا وثمنا ، وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧ قرش ، وقيمة النصاب بالجنية الانجليزي اثنا عشر جنيتها وثمان جنيهه انجليزي ، وقيمة النصاب بالبنو خمسة عشر بنتو وخمسا خمس ، وقيمة النصاب من الجبر خمسة وعشرون مجرا وثمانية اتساع ، وقيمة النصاب من البندقي خمسة وعشرون بندقيا ونصف بندقي ، ويجب أن يفرج ملك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة ونصاب الفضة مائتا درهم ، وتساوى بالريال المصري ستة وعشرين ريال مصرية ، وتسمة قروش ، وثلاثي قرشي ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشا وثلاثين فعن ملك نصابها وجب عليه اخراج ربع العشر زكاة له ، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين ، وهذا في غير الحل ، أما الحل ففي زكاته تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : يجزى اخراج الضأن عن المعسر وعكسه مع رعاية الغنية ، فلو كانت غنمه كلها ضائعا وأراد أن يفرج ثنية من المعز أجزاء ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوى قيمة الجذعة من الضأن ، وهكذا .

النصابة - قالوا : يجزى اخراج الواحدة من المعز عن الضأن بشرط أن يكون سنها حولا ، كما تجزى الشاة من الضأن عن أربعين من المعز بشرط ألا ينقص سنها عن ستة أشهر ، كما تقدم .

(٢) النصابة - قالوا : الدينار أصغر من المثلقال ، فالنصاب بالدينار خمسة وعشرون دينارا وسبعا دينار وتسع دينار .

(٣) المالكية - قالوا : الحل المباح كالسوار للمرأة وقبضة السيف المصد للجهاد ، والسن والأنف للرجل لا زكاة فيه ، الا في الأحوال الآتية : أولا : أن يتكسر بحيث لا يرجع عوده الى ما كان عليه الا بسبب مرة أخرى ، ثانيا : أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ولكن لم ينسو مالكه اصلاحه ، ثالثا : أن يكون معدا لنوائب الدهر وحوادثه =

## زكاة الحنين

من كان له دين على آخر يبلغ نصابا وحال عليه الحال ، واستكمل الشرائط المتقدمة ؛ ففي زكاته تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= لا للاستعمال ، رابعا : أن يكون معدا لمن سيوجد للمالك من زوجة وبنت مثلا ، خامسا : أن يكون معدا لصداق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده ، سادسا : أن ينوى به التجارة ، ففي جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة ، وأما الحلى المحرم : كالأواني ، والمروء ، والكحلة ، فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل ، والمعتبر في زكاة الحلى الوزن لا القيمة .

الحنفية — قالوا : الزكاة واجبة في الحلى ، سواء كان للرجال أو للنساء ، ثبرا كان أو سبيكة آتية كان ، أو غيرها ، ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة .  
الحنابلة — قالوا : لا زكاة في الحلى المباح المد للاستعمال أو الاعارة لن يباح له استعماله ، فإن كان غير معد للاستعمال فتجب زكاته إذا بلغ النصاب من جهة الوزن . فإذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن فلا تجب فيه الزكاة ، أما الحلى المحرم فتجب فيه الزكاة كما تجب في آتية الذهب والفضة البالغة نصابا وزنا ، وإذا انكسر الحلى ، فإن أمكن لبيسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة ، وإن لم يمكن ، فإن كان يحتاج في إصلاحه إلى صوغ ، وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يحتاج إلى صوغ ، ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية — قالوا : لا تجب الزكاة في الحلى المباح الذي حال عليه الحال مع مالكه المالم به . أما إذا لم يعلم بملكه ، كأنه يرث خليا يبلغ نصابا ، ومضى عليه الحال بدون أن يعلم بانتقال الملك إليه ، فإنه تجب زكاته ، أما الحلى المحرم : كالذهب للرجل ، فإنه تجب فيه الزكاة ، ومثله حلى المرأة إذا كان فيه أسراف كخلخال المرأة إذا بلغ مائتي مثقال ، فإنه تجب فيه الزكاة أيضا ، كما تجب في آتية الذهب والفضة ، وتجب الزكاة في قلادة المرأة المأخوذة من الذهب والفضة المضروبين إذا لم تكن لها عروة من غير جنسها ، فإن كان لها عروة منها فلا زكاة فيها ، ويعتبر في زكاة الحلى الوزن دون القيمة ، وإذا انكسر الحلى لم تجب زكاته إذا قصد إصلاحه . وكان إصلاحه ممكنا بلا صياغة ، والا وجبت .

(١) الحنفية — قالوا : ينقسم الدين إلى ثلاثة أقسام : قوى ، ومتوسط ، وضعيف فالقوى هو دين القرض والتجارة إذا كان على معترف به ، ولو مفلسا ، والمتوسط هو ما ليس دين تصارة : كخمن دار السكنى ، وثيابه المحتاج إليها إذا باعها ، ونحو ذلك مما تتعلق به حاجة الأصلية ، كطعامه وشرابه ، والضعيف هو ما كان في مقابل شيء غير المسال . كدين المهر ، فإنه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته ، وكدين الفلح ، بأن خالطها على مال ، وبقي دينا في ثمنها ، فإن هذا الدين لم يكن بدلا عن شيء أخذه منها ، ومثله دين =

= الوصية ونحوه ، فأما الدين القوي ، فإنه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه أن كان يساوي أربعين درهما ، فكلما قبض أربعين درهما وجب عليه أن يخرج زكاتها درهما واحدا ، ولا يجب عليه اخراج شيء إذا قبض أقل من الأربعين سواء قبض أقل منها ابتداء ، بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً ، أو قبض في الأول أربعين ، ثم قبض أقل منها بعد ذلك ، فإنه لا تجب عليه الزكاة في كل حال ، إلا في الأربعين الكاملة ، لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين ، فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً ، ثم حال عليها ثلاثة أحوال ، فقبض منها مائتين ، وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم ، فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوى على الأربعين ، أربع مرات ، وذلك يساوي مائة وستين درهما فيخرج عنها أربعة دراهم ، وهي زكاة السنة الثانية ، فيبقى مائة وستة وثمانون درهما ، تحتوى أيضا على الأربعين أربع مرات ، فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع دراهم أيضا ، ولا شيء عليه فيما زاد عن ذلك ، ويعتبر حولان الحول في الدين القوي من وقت ملك النصاب لا من وقت القبض ، فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض ، بلا خلاف ، أما الدين المتوسط ، فإنه لا تجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصابا فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلا وقبض مائتين وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ، ولا يجب عليه فيما دون ذلك ، كما تقدم ، والدين المتوسط مثل الدين القوي في حولان الحول عليه ، فيعتبر حوله بحسب الأصل ، لا من وقت القبض في الأصح ، وأما الدين الضعيف ، فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه ، بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض . وهذا كله إذا لم يكن عنده ما يبلغ نصابا سوى مال الدين ، أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ، ثم قبض من الدين شيئا ، سواء كان ما قبضه قليلا ، أو كثيرا ، وسواء كان الدين قويا أم متوسطا أم ضعيفا ، فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال ، واخراج زكاة الجميع ، لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كالمال الذي استفاده في أثناء السنة ، وقد علمت أنه يجب ضمّه إلى الأصل .

الضائبة - قالوا : تجب زكاة الدين إذا كان ثابتا في ذمة المدين ، ولو كان المدين مفلسا ، إلا أنه لا يجب اخراج زكاته إلا عند قبضه ، فيجب عليه اخراج زكاة ما قبضه فوراً إذا بلغ نصابا بنفسه ، أو بضمه إلى ما عنده من المال ، ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

الملكية - قالوا : من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو خلع أو بيع عرض مقبض ، كان باع متاعا أو عقارا أو أرض جنائية - تعويض - ولم يضع عليه يده ، بل بقي ديناً له عند واضع اليد ، فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حولا من يوم قبضه مثال ذلك : رجل ورث مالا من أبيه ، وعينت له المحكمة حارسا قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب ، واستمر ديناً له أعواما كثيرة ، فإنه لا يظالم بزكاته في كل =

== هذه الأعوام ، ولو أخره فرارا من الزكاة ، فإذا قبضة ، ومضى عليه حول بعد قبضه ، وجبت عليه زكاة ذلك الحول ويحتسب من يوم القبض ، ومن كان عنده مال مقبوض بيده ، وأقرضه لغيره ، وبقي عند المدين أعواما كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد ، إلا إذا أخره قصدا ، فرارا من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها فيها ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تركيته . أن كان قد زكاه قبل إقراره ، فإذا ملك شخص مالا ، ومكث معه ستة أشهر ، ثم أقرضه لآخر ، فمكث عنده ستة أشهر أخرى فإنه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول لأنه يحتسب من يوم الملك ، أما إذا مكث بيده سنة ، ثم زكاة وأقرضه لآخر ، فإن الحول يحتسب من يوم تركيته ، وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة :

أولا : أن يكون أصلة - وهو ما أعطاه للمدين - عينا ، ذهبا أو فضة ، أو عرض تجارة لمحتكر - التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر ، وإنما يجس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق - ، مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنيتها ، فيسلفها لغيره ، ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة ، وهو محتكر - فيبيعها لغيره بعشرين جنيتها مؤجلة إلى عام أو أكثر ، فإن كان أصل الدين عرضا للقيمة ، ولم ينو به التجارة ، كما إذا كان عنده دارا اتخذها لسكناه ، ثم باعها بأربعمائة جنيتها مؤجلة ، عاما أو أكثر ، فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا إذا قبض منه نصابا فأكثر ، ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام ، فيزكى ذلك المقبوض لا غير ، وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير ، وهو الذي يبيع ويشتري بالسعر الحاضر ، فإنه يزكى الدين كل عام بإضافته إلى قيم العروض التي عنده ، وإلى ما باع به من الذهب والفضة ، على ما يأتي في « زكاة التجارة » .

ثانيا : أن يقبض شيئا من الدين ، على التفصيل الآتي ، فإن لم يقبض منه شيئا ، فلا زكاة عليه إلا في دين تجارة المدير على ما يأتي .

ثالثا : أن يكون المقبوض ذهبا أو فضة ، فإن قبض عروضاً : ككتاب ، وقميص ، فلا تجب عليه الزكاة ، إلا إذا باع هذه العروض ، ومضى حول من يوم قبض العروض ، فيزكى الثمن حينئذ ، وهذا إذا كان تاجرا محتكرا فإن كان مديرا زكى قيمة العروض كل عام ، ولو لم يبيعها ، وإذا لم يكن تاجرا أصلا بأن قبض عروضاً للقيمة ، ثم باعها لحاجة ، فإنها تجب زكاتها عليه إذا مضى عليها حول من يوم قبض ثمنها .

رابعا : أن يكون المقبوض نصابا على الأقل ، ولو قبضه لعدة مرات ، أو يكون المقبوض أقل من نصاب ، ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة جال الحول عليهما . أو كانا من المعدن ، لأن المعدن لا يشترط في زكاة المستخرج منها طول الحول ، كما تقدم ، فلو قبض من ذبينة نصابا زكاة دفعة واحدة ، ثم يزكى المقبوض بعد ذلك ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، إلا أن مبدأ الحول في المستقبل مختلف ، فحول النصاب المقبوض أولا من يوم =

### زكاة الأوراق المالية « البنكوكوت »

جمهور الفقهاء يرون وجوب الزكاة في الأوراق المالية ، لأنها حلت محل الذهب والفضة في التعامل ، ويمكن صرفها بالفضة دون عسر ، فليس من المعقول أن يكون لدى الناس ثروة من الأوراق المالية ، ريمكنهم صرف نصاب الزكاة منها بالفضة ، ولا يخرجون منها زكاة ، ولذا أجمع فقهاء ثلاثة من الأئمة على وجوب الزكاة فيها ، وخالف الحنابلة فقط ، فانظر تفصيل آراء المذاهب تحت الخط (١) .

### زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض — بسكون الراء — وهو ما ليس بذهب أو فضة ، مضروباً كلن ، كالجنه والريال ، أو غير مضروب . كملية النساء ، فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الذهب والفضة لا تدخل في عروض التجارة مطلقاً ، وخالف المالكية في غير المضروب ، فقالوا : إذا لم يكن الذهب والفضة مضروبين فإنهما يكونان من عروض التجارة ، لا من عروض التجارة .

= قبضه ، وحول الدفع المقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها ، أما إذا كان المقبوض أولاً أقل من نصاب ، ولم يكن عنده ما يكمل النصاب ، فلا يزكى إلا إذا تم المقبوض نصاباً بدفع أخرى ، ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ، ثم ما يقبضه بعد التمام يزيه قليلاً أو كثيراً ، ويعتبر حوله في المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية — قالوا : تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً ، وكان من نوع الدراهم أو الدينارين أو عروض التجارة ، سواء كلن حالاً أو مؤجلاً ، أما إذا كان الدين مائنية أو مطعموماً ، نحو التمر والحب ، فلا تجب الزكاة فيه ، ولا يجب إخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذه ، فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية ، أما إذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه ، فإن الزكاة تسقط عنه .

(١) الشافعية — قالوا : الورق النقدي ، وهو المسمى — بالبنكوت — بالتعامل به من قبيل الحوالة على البنك بقيمته ، فيملك قيمته ديناً على البنك ، والبنك مدين ملىء ، مقر ، مستعد للدفع حاضر ، ومتى كلن المدين بهذه الأوصاف وجبت زكاة الدين في الحال ، وعدم الإيجاب والقبول اللفظيين في الحوالة لا يبطئها ، حيث جرى العرف بذلك ، على أن بعض أئمة الشافعية قال : المراد بالإيجاب والقبول كل ما يشعر بالرضا من قول أو فعل ، والرضا هنا متحقق .

الحنفية — قالوا : الأوراق المالية — البنكوت — من قبيل الدين القوي ، إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، فتجب فيها الزكاة فوراً .

المالكية — قالوا : أوراق البنكوت وإن كانت سنداً دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، وتقوم مقام الذهب في التعامل ، فتجب فيها الزكاة بشروطها .

الحنابلة — قالوا : لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة ووجدت فيه شروط الزكاة السابقة .



النفدين ، فتجب الزكاة في عرض التجارة من قماش وحديد ونحو ذلك ، فيجب على من يملك تجارة أن يخرج زكاتها ، وهو ربع العشر ، بشروط ، وكيفية مفصلة في المذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة : الأول : أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة : كشرء ، فمن اشترى عروضاً نوى بها التجارة سواء اشتراها بنقد أو بدين ، حال أو مؤجل ، وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية ، أما إذا كانت العروض مملوكة بغير معاوضة : كارت ، كان ترك لورثته عروض تجارة ، فلا تجب عليهم زكاتها حتى يتصرفوا فيها بنية التجارة ، الثاني أن ينوى بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب المقد أو في مجلسه ، فإذا لم ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه ، فلا زكاة فيها ، ويشترط تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال ، فإذا فرغ رأس المال ، فلا تجب النية عند كل تصرف ، لانسحاب حكم التجارة عليه . اكتفاء بما تقدم ، الثالث : أن لا يقصد بالمال القنية ، أي امساكه للانتفاع به ، وعدم التجارة ، فإن قصد ذلك انقطع الحول ، فإذا أراد التجارة بعد ، احتاج لتجديد نية التجارة مقرونة بتصرف في المال ، الرابع : مضى حول من وقت ملك العروض ، فإن لم يمض حول من ذلك الوقت ، فلا تجب الزكاة فيها ، إلا إذا كان الثمن الذي ملك به العروض نقداً حالاً ، وكان نصاباً ، أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد ، ففي هاتين صورتين تجب عليه الزكاة في العروض ، متى مضى حول على أصلها ، وهو النقد ، الخامس : أن لا يصير جميع مال التجارة في أثناء الحول نقداً من جنس ما تقوم به العروض ، على ما يأتي في « كيفية زكاة العروض » وهو أقل من نصاب ، فإن صغر جميع المال نقداً ، مع كونه أقل من نصاب ، انقطع الحول ، فإذا اشترك به سلعة للتجارة ابتداءً حولها من حين شرائها ، ولا عبرة بالزمن السابق ، أما لو صار بعض المال إلى ما ذكر ، وبقي بعضه عروضاً ، أو باع الكل بنصاب من نقد أو بعرض ، أو بنقد لا يقوم به آخر الحول ، كما يأتي ، فلا ينقطع الحول ، السادس : أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصاباً ، فالعبرة بآخر الحول لا بجميعة ولا بطرفيه ، وإذا كانت عروض التجارة مما تتعلق الزكاة بعينها : كالسائمة والثمر ، فظهر ، فإن وجد النصاب في عين المال وفي قيمته زكيت عين المال على حكم زكاة السوائم والثمر دون القيمة ، وإن وجد النصاب في أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والثمر ، وتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام مادام النصاب كاملاً ، وكيفية زكاتها أن تقوم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة ، أما إذا اشتراها بغير نقد فتقوم بالنقد الغالب في البلد ، ولابد في التقويم آخر الحول من عدلين ، لأنها شهادة بالقيمة . والشاهد في ذلك لابد من تعدده ، والواجب فيها ربع العشر .

الحنفية - قالوا : تجب الزكاة في عروض التجارة بشروط : منها أن تبلغ قيمتها نصاباً »

= من انذهب أو الفضة ، وتقوم بالمضروبة منها ، وله تقويمها بأى النوعين شاء ، إلا إذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصاباً ، وتبلغ بالآخر ، فحينئذ يتعين التقويم بما يبلغها النصاب ، وتعتبر قيمتها في البلد الذى فيه المال حتى لو أرسل تجارة إلى بلد آخر فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في تلك البلد ، فلو أرسلها إلى مفازة اعتبرت قيمتها أقرب الأمصار إلى تلك المفازة ، وتضم بعض العروض إلى بعض في التقويم ، وإن اختلفت أجناسها ، ومنها أن يحول عليها الحول ، والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه ، فمن ملك في أول الحول نصاباً ثم نقص في أثناءه ، ثم كمل في آخره وجبت فيه الزكاة ، أما لو نقص في أوله أو في آخره ، فإنه لا تجب فيه الزكاة ، كما تقدم في « شروط الزكاة » وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه الزيادة ، ومنها أن ينوى التجارة ، وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل تجارة فعلاً ، فلو اشترى حيواناً ليستفد منه ، ثم قوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة إلا إذا شرع في بيعه أو تأجيره بالفعل ، وإذا وهب له مال غير النقدين ، أو أوصى له به ، ونوى به التجارة عند الهبة أو الوصية ، فإن هذه النية لا تصح إلا إذا تصرف بالفعل ، وإذا استبدل سلعة تجارية بسلعة مثلاً ، فتعتبر النية في الأصل لا في البديل ، فيكون البديل للتجارة بلا نية اكتفاء بالنية في الأصل ، إلا إذا نوى عدم التجارة فيه فإنه لا يكون للتجارة حينئذ ، ومنها أن تكون الميز المتجر فيها صالحة لنية التجارة ، فلو اشترى أرض عشر وزرعها ، أو بذرا وزرعها وجب في الزرع الخارج المشردون الزكاة ، أما إذا لم يزرع الأرض العشرية ، فإن الزكاة تجب في قيمتها ، بخلاف الأرض الخراجية ، فإن الزكاة لا تجب فيها وإن لم يزرعها ، وإذا كان عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها الحول ، ثم قطع نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ، ونحوهما ، مما تقدم في « زكاة السوائم » بطل حول التجارة ، وأبتدأ الحول من وقت جعلها سائمة ، فإذا تم الحول من ذلك الوقت زكاهما نفسها على حكم زكاة السائمة المتقدمة ، ولا يقومها وإذا اتجر في الذهب أو الفضة زكاهما على حكم زكاة النقد المتقدمة ، ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة ، وإذا بقيت عروض التجارة عنده أعوام ثم باعها بعد ذلك ، فعليه زكاتها لجميع الأحوال ، لا لمسلم فقط .

الملكية — قالوا : تجب زكاة عروض التجارة مطلقاً ، سواء كان التاجر محتكراً أو مديراً وقد سبق بيانهما في « زكاة الدين » بشروط خمسة ، وبكيفية مخصوصة : الأول : أن يكون العرض مما لا تتعلق الزكاة بعينه كالنائب والكتب ، فإن تحلقت الزكاة بعينه كالطلي من الذهب أو الفضة وكالمثنية — الإبل والبقر والغنم — وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة ، أن يبلغ نصاباً ، فإن لم يبلغ نصاباً تكون الزكاة في قيمته بكيفية العروض الثلاثة : أن يكون العرقى مملوكاً بمبادلة حالية : كخبراء ، وإجارة ، لا مملوكاً بارت أو خلع أو هبة أو صدقة مثلاً ، فإنه إذا ملك شيئاً بسبب ذلك ، ثم نوى به =

= التجارة فانه اذا باعه يستقبل بثمنه حولا من يوم قبض الثمن ، لا من يوم ملكه ، واذا لم يبيعه ، فلا يقوم عليه ، ولا زكاة فيه ولو كان مديرا ، الثالث أن ينوى بالعرض التجارة حال شرائه ، سواء نوى التجارة فقط ، أو نوى معها الاستغلال ، أو الانتفاع بنفسه ، مثال ذلك ، أن يشتري للتجارة بيتا • ونوى مع ذلك أن يكرهه ، أو يسكه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه ، فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتي في كيفية « زكاة العروض » وأما اذا اشتوى عرضا ، ونوى به الاستغلال ، أو الاقتناء لينتفع به بنفسه ، أو لم ينو شيئا ، فلا تجب زكاته ، الرابع : أن يكون ثمنه عينا ، أو عرضا امتلكه بمعاوضة مالية ، وأما اذا كان ثمنه عرضا ملكه بعية أو ارث مثلا ، فلا زكاة فيه • بل اذا باعه بعد استقبل بثمنه حولا من يوم قبضه ، الخامس : أن يبيع من ذلك العرض بنصب من الذهب أو الفضة أن كان مختكرا أو بأى شيء منهما • ولو درهما • أن كان مديرا • فإن لم يبع المختكر بنصب من التقددين ، أو لم يبيع المدير بشيء منهما • فلا تجب الزكاة الا اذا كان عند المختكر ما يكمل النصاب منهما من مال استقاده بآرث مثلا وحال عليه الحول ، أو من معدن وان لم يحض الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع وأما كيفية زكاة عرض التجارة ، فإن كان التاجر مختكرا فيزكى ما باع به من التقددين مضموما الى ما عنده منها لسنة واحدة فقط • ولو اقامت العروض عنده أعواما والديون التي له من التجارة لا يزكيها الا اذا قبضها • فيزكيها لعام واحد فقط • وان كان مديرا • فانه يقوم في كل عام ما عنده من عروض التجارة ، ولو كسد سوقها • واطامت عنده أعواما ، ثم يضم قيمتها الى ما عنده من للتقددين ، ويزكى الجميع ، وأما الديون التي له من التجارة فإن كانت نقدا حل أجله • أو كان حالا ابتداء ، وكان مرجوا خلاصه ممن هو عليه في صورتين ، فانه يعتبر عدده ، ويضمه الى ما تقدم • وإن كان الدين عرضا أو نقدا مؤجلا • وكان مرجوا خلاصه أيضا فانه يقوم • ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع ، وكيفية تقويم النقد المؤجل أنه يقوم بعرض • ثم العرض بذهب أو فضة حاليين ، مثلا اذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال • ما مقدار ما يشتري بهذه العشرة جنيهات المؤجلة من الثياب مثلا ؟ فاذا قيل خمسة أثواب قيل : واذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالة فيكم ثياب ؟ فاذا قيل : بثمانية جنيهات اعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة • وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض ، فاذا بلغ المجموع نصابا زكاة ، والا فلا ، وأما اذا كان الدين على مدمم لا يرجي خلاصه منه ، فلا تجب عليه زكاته الا اذا قبضه من المدين ، فاذا قبضه زكاة لعام واحد فقط ، وكذا حكم الدين السلف ، فانه يزكى امام واحد فقط بعد قبضه ، ويعتبر مبدأ حول المدير من الوقت الذي ملك فيه الثمن الذي اشتري به عروض التجارة أن لم تجر فيه للزكاة ، فإن جرت الزكاة في عيه فحوله من يوم ملك الأصل ، أو زكاته اذا كان دون نصاب ، كما سبق ولو تأخر وقت الادارة عن ذلك على الرجاء ، وأما المختكر فمبدأ حوله يوم ملك الأصل ، أو زكاته ان كان قد زكاة • =

### هل تجب الزكاة في عين عروض التجارة أو قيمتها

تجب الزكاة في قيمة عروض التجارة في عينها ، ويضم عند التقويم بعضها إلى بعض ، ولو اختلفت أجناسها ، كغلب ونحاس ، كما يضم الربح الناشئ عن التجارة إلى أصل المال في الحول ، وكذلك المال الذي استفاد منه غير التجارة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب :  
مذكور تحت الخط (١) .

= قولاً واحداً . ولا تقوم على المدير الأمانة التي توضع فيها سلع التجارة ، ولا آلات العمل ، إذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ، ومدير للبعض الآخر ، فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي : أن كان ما فيه الإدارة مساوياً لما فيه الاحتكار ، زكى الأول على حكم الإدارة . يعني يقوم كل عام ، ويذكر الثاني على حكم الاحتكار ، يعني يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط . وكذا أن كان الأقل للإدارة ، والأكثر للاحتكار ، فكل منهما على حكمه المتقدم ، أي المدار يقوم كل عام ، وغيره ينتظر بزكاته البيع وقبض الثمن ، وأما إذا كان الأكثر للإدارة ، فيسوم الجميع كل عام ، تغليباً لجانب الإدارة على الاحتكار ، ويكفي في تقويم العروض واحد ، ولا يشترط التعدد لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة ، بل هو من قبيل الحكم ، والحاكم لا يجب أن يكون متصداً .

الحنابلة - قالوا : تجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصاباً بشرطين : الأول : أن يملكه بفعله ، كالشراء ، فلو ملك العروض بغير فعله ، كان ورثها ، فلا زكاة فيها ، الثاني : أن ينوي التجارة حال التملك ، بأن يقصد التكسب بها ، ولا بد من استعوان النية في جميع الحول ، أما لو اشترى عرضاً للقبضة ، ثم نوى به التجارة بعد ذلك ، فلا يصير للتجارة ، إلا الحلي المتفقد للبس ، فإنه إذا نوى به التجارة بعد شرائه للبس يصير للتجارة بمجرد النية ، وتقوم عروض التجارة عند تمام الحول ، ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة ، سواء أكان من نقد البلد أم لا ، وسواء بلغت قيمة العروض نصاباً بكل منهما أو بأحدهما ، ولا يعتبر في التقويم ما اشترت به من ذهب أو فضة لا تحراً ولا جنساً ، وإذا نقصت بعد التقويم أو زادت ، فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول ، وإن ملكه نسب سائمة لتجارة ، ثم حال الحول عليه ، وكان السوم ونية التجارة موجودين ، فعليه زكاة تجارة ، وليس عليه زكاة سوم ، ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة ، استأنف بها حولا من وقت قطع النية ، وإن اشترى أرضاً لتجارة : يزرعها وبلغت قيمتها نصاباً أو اشترى أرضاً لتجارة وزرعها ببذر تجارة ، فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة أن بلغت قيمتها نصاباً .

(١) الحنفية - قالوا : إذا كان مالاً كالنصاب من أول الحول ، ثم ربح فيه أثناء الحول ، أو استفاد مالاً من طريق آخر غير التجارة ، كالارث والهبة ، فإن الربح ، وذلك المال المستفاد يضم كل منهما إلى النصاب في الحول ، بحيث أنه يزكى الجميع متى تم =

### زكاة الذهب والفضة المخلوطين

إذا كان الذهب أو الفضة مخلوطين بشيء آخر من نحاس أو نيكل ، فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً كاملاً ، سواء كان الذهب أو الفضة أكثر من المادة المخلوطة به أو أقل ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والمالكية ، فأنظر مذهبهما تحت الخط (١) .

= الحول على النصاب ولم ينقص في آخر الحول . فالعبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم .

المالكية — قالوا : الربح ، وهو الناشئ عن التجارة بالمال ، يضم لأصله ، وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ، ولو كان الأصل أقل من نصاب ، فلو كان عنده عشرة دنانير في المحرم اتجر فيها من ذلك التاريخ ، فصارت في رجب عشرين ديناراً ، ثم استمرت إلى المحرم من العام التالي وجب عليه زكاة الجميع ، لأن الربح يعتبر كامناً في أصله ، فكأنه موجود عند وجوده ، فلذلك ضم إليه مطلقاً ، ولو كان الأصل دون نصاب ، وأما المال المستفاد بدون تجارة ، كالارث والهبة فإنه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ، ولو كان المال نصاباً ، بل يستقبل به حولاً جديداً من يوم ملكه ، فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلاً ملكه في محرم ، ثم استفاد في رجب عشرة دنانير ، فإنه إذا جاء المحرم زكى النصاب ، ثم إذا جاء رجب ثاني عام زكى العشرة ، ففي زكاة العين — الذهب والفضة — فرق بين الربح وغيره ، أما زكاة الماشية فإن كان عنده ماشية ، وكانت نصاباً . ثم استفاد ماشية أخرى بشراء أو هبة ، سواء أكان المستفاد نصاباً أم لا ، فإن الثانية تضم لأولى ، وتزكى على حولها ، فإن كانت الأولى أقل من نصاب ، فلا تضم الثانية لها ، ولو كانت الثانية نصاباً ، ويستقبل بها حولاً من يوم حصول الثانية ، وأما أن حصلت الفائدة بولادة الأمهات ، فحولها حولين ، وإن كانت الأمهات أقل من نصاب ، لأن النتاج يقدر كامناً في أصله ، فحولها حوله .

الشافعية — قالوا : يضم الربح لأصله في الحول ، وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب ، وأما المال المستفاد من غير التجارة . فله حول مستقل من يوم ملكه ، ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا إذا كان ثمرها ناشئاً عن الشجر المتجر فيه ، أو نتاجاً ناشئاً عن الحيوان المتجر فيه ، فإنه يضم إليه في الحول .

الحنابلة — قالوا : يضم الربح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصاباً ، فإن كان أقل من نصاب ، فلا يضم إلى الأصل ، بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب ، وأما المستفاد من غير التجارة ، فلا يضم في الحول إلى مالها ، بل له حول مستقل من يوم ملكه ، إلا نتاج السائمة فهو له حول الأمهات .

(١) الحنفية — قالوا : يعتبر في المشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرها ، =

## المعدن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب ، فلنظره تحت الخط (١) .

= فالذهب المخلوط بالفضة ان غلب فيه الذهب يزكى زكاة ذهب ، واعتبر كله ذهباً ، وان غلب فيه الفضة ، فحكمه كله حكم الفضة في الزكاة ، فان بلغ نصيباً زكياً ، والا فلا ، اما ان كان الغالب النحاس ، فان راجح في الاستعمال رواج النقد ، وبلغت قيمته نصيباً زكياً ، كالنقد ، وكذلك يزكى زكاة النقد ان كان الخالص فيه يبلغ نصيباً ، فان لم يرجح ، ولم يبلغ خالصه نصيباً ، فان نوى به التجارة كان كمروض التجارة ، فيقوم ، وتركى القيمة ، والا فلا يجب فيه الزكاة .

الملكية - قالوا : الذهب والفضة المشوشان ان راجح في الاستعمال رواج الخالص من الفس وجبت زكاتها كالخالص سواء ، وان لم يروجح في الاستعمال كرواج الخالص ، فاما ان يبلغ الصافي فيهما نصيباً أو لا ، فان بلغ نصيباً زكياً الخالص . والا فلا .

(١) الضمنية - قالوا : المعدن والركاز بمعنى واحد ، وهو شرعاً مال وجد تحت الأرض ، سواء كان معدناً خلقياً ، خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها . أو كان كنزاً دفنه الكفار ، ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة ، لأنه لا يشترط فيها ما يشترط في الزكاة وتنقسم المعادن الى أقسام ثلاثة : ما يطبع بالنار ، ومائع ، وما ليس بمنطبع ولا مائع ، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد ، والمائع ما كان كالنفط - الزيت - والنفط - زيت البترول ( الغاز ) - ونحوها ، والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنفورة والجواهر واليواقيت . فأما الذي ينطبع بالنار ، فيجب فيه اخراج الخمس ، ومصرفه مصرف خمس النخيلة المذكور في قوله تعالى : « واعلموا انما فقمتم من شيء ، فان الله خمس » الآية ، وما بقى بعد الخمس يكون للمواجد ان وجد في أرض غير مملوكة لأحد ، كالصحراء والجبل ، وانما يجب فيه الخمس اذا كان عليه علامة الجاهلية ، أما ان كان من ضرب أهل الاسلام ، فهو بمنزلة اللقطة ، ولا يجب فيه الخمس ، ولو اشتهى الضرب بجهل جاهلياً ، أما ان وجد في أرض مملوكة ، ففيه الخمس المذكور ، والباقي للمالك ، ومن وجد في داره معدناً أو ركازاً ، فانه لا يجب فيه الخمس ، ويكون مسلماً لصاحب الدار ، ولا فرق فيمن وجد الكنز والمعدن بين أن يكون رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً ، بالغا أو صغيراً ، مسلماً أو ذمياً ، وأما المائع : كالغاز والنفط والملح ، فلا شيء فيه أصلاً . ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع : كالنفورة والجواهر ونحوها ، فانه لا يجب فيهما شيء ، ويستثنى من المائع الزئبق ، فانه يجب فيه الخمس ، ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك ، فانه يخمس على ما تقدم ، ولا شيء فيما يستخرج من البحر : كالمنبر واللؤلؤ والمرجان والسمك ونحو ذلك ، الا اذا أعده للتجارة ، كما تقدم .

= الملكية — قالوا : المعدن هو ما خلقه الله تعالى في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرها ، كالنحاس والرصاص والمغرة والكبريت ، فهو غير الركاز الآتي بيانه ، وحكمه أنه تجب زكاته ان كان من الذهب أو الفضة ، بشروط الزكاة السابقة ، من : الحرية ، والاسلام ، وبلوغ النصاب ، وأما مرور الحول فلا يشترطهما تقدم ، وفي اشتراط الحرية ، والاسلام ، وعدم اشتراطهما : قولان صحيحان ، فمضى أخرج نصابا ، من ذهب أو فضة في مرة أو مرات ، وجبت عليه الزكاة ، ويضم المخرج ثانيا لما استخرج أولا ، متى كان المرقق واحدا ، ثم ما يخرج بعد تمام النصاب تجب فيه الزكاة أيضا ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، فان تعدد المرقق ، فان كان ظهور المرقق الثاني قبل انقطاع العمل في الأول ، كان المرققان كمرقق واحد ، فيضم ما خرج من أحدهما للآخر ، فمضى بلغ المجموع نصابا زكاه ، والا فلا ، وان كان ظهور المرقق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول كان المرققان كمرقق واحد فيضم ما خرج من أحدهما للآخر فمضى بلغ المجموع نصابا زكاه والا فلا ، وان كان ظهور المرقق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول اعتبر كل على حدة ، فان بلغ المخرج منه نصابا زكاه ، والا فلا ، ولو كان مجموع الخارج منهما نصابا ، وكما لا يضم عرق الى آخر ، لا يضم معدن الى آخر ، فلا بد أن يكون الخارج من كل نصابا على حدة ، والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع العشر ، ومصرفها مصرف الزكاة الآتي بيانه ، وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمسلمين » الآية ، ويستثنى من ذلك ما يسمى — بالنفدة — وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصفيتهما من التراب ، فيجب فيها الخمس ، ويصرف في مصارف الغنائم ، وهو مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصابا ، وانما يجب الخمس في النفدة اذا لم يحتاج مخرجها من الأرض الى نفقة عظيمة في الحصول عليها ، أو عمل كبير ، والا ففيها ربع العشر يصرف في مصارف الزكاة ، ولو لم تبلغ النفدة نصابا ولو كان مخرجها عبدا أو كافرا ، وأما معادن غير الذهب والفضة ، كالنحاس والقصدير ، فلا يجب فيها شيء الا اذا جعلت عروض تجارة ، فيجوز فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق ، وأما الركاز فهو ما يوجد في الأرض من دفائن أهل الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرها ، ويعرف ذلك بعلامة عليه ، فاذا شك في المدفون هل هو لجاهلي أو غيره ، حمل على أنه لجاهلي ، ويجب في الركاز اخراج خمسة ، سواء كان ذهباً أو فضة أو غيرها ، وسواء وجدته مسلم أو غيره ، حرا كان الواجد أو عبدا ، ويتكون الخمس كالغنائم يصرف في المصالح العامة ، الا اذا احتاج الحصول على الركاز الى عمل كبير ، أو نفقة عظيمة ، فيكون الواجب فيه ربع العشر ، ويصرف لمصارف الزكاة ، ولا يشترط في الواجب في الركاز في الحالين بلوغ النصاب ، والباقي من الركاز بعد اخراج الواجب يكون لسالك الأرض التي وجد فيها ان كان قد ملكها بارث ، أو بلحاظ لها ، فان ملكها بشراء أو هبة مثلا ، فالباقي يكون للمالك الأول وهو البائع له ، أو الواجد =

= فإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد ، فالباقي يكون لواحد الركاز ، وأما ما يوجد في الأرض مما دفنه المسلمون أو أهل الذمة من الكفار ، فإنه يكون لهم متى عرف المالك أو ورثته ، وإن لم يعرف مستحقه ، فيكون كاللقطة يعرف علما ، ثم يكون لواجده ، إلا إذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم ، فلا تعرف حينئذ وتكون من قبيل المال الذي جهلت أربابه ، فيوضع في بيت مال المسلمين ، ويصرف في المصالح العامة ، ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض ، أو بساحل البحر ، فيجب فيها الخمس ، والباقي لمن وجدها ، ولا شيء فيما بلفظه البصر : كنبر ولؤلؤ ومرجان وبيسر ، بل يكون لمن يجده إلا إذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فيكون كالركاز واللقطة ، على ما تقدم من التفصيل .

الصلابة - قالوا : المعدن هو كل ما تولد من الأرض ، وكان من غير جنسها ، سواء كان جامدا : كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكحل ، أو مائعا : كزرنج ونفط ونحو ذلك ، فيجب على من استخرج شيئا من ذلك وملكه العشر ، بشرطين : الأول : أن يبلغ بعد تصفيته وسبكه مصابا أن كان ذهبا أو فضة ، أو تبلغ قيمته نصابا أن كان غيرها ، الثاني : أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة ، فلا تجب عليه أن كان ذميا أو كافرا أو مدنيا أو نصو ذلك ، ثم أن كان المعدن جامدا أو كان مستخرجا من أرض مملوكة فهو للملك ، ولو كان المستخرج غيره . لأنه يملكه بملكه الأرض ، لكن لا يجب عليه زكاته إلا إذا وصل إلى يده ، ولا ينضم معدن إلى معدن آخر ليس من جنسه لتكميل نصاب المعدن ، إلا في الذهب والفضة ، فيضم كل منهما إلى الآخر في تكميل النصاب ، فإن كان في أرض هبلة غير مملوكة ، فالاستخراج منها ملك لمن استخرجه ، وتجب عليه زكاته - ربع العشر - سواء كان ذهبا أو فضة أو سلاحا أو ثيابا أو غيرها ومن وجد مسكا أو زبادا ، أو استخرج لؤلؤا أو مرجانا أو سمكا أو نحوه من البحر ، فلا زكاة عليه في ذلك ، ولو بلغ نصابا ، وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ، أو من تقدم من الكفار ، ويلحق بالدفن ما وجد على وجه الأرض ، وكان عليه ، أو على شيء منه علامة كفسر ، أما أن وجد عليه علامة اسلام ، أو وجد عليه علامة اسلام وكفسر . فهو لقطة تجرى عليه أحكامها ، ويجب على واجد الركاز اخراج خمسة إلى بيت المال ، فيصرفه الامام أو نائبه في المصالح العامة . وباقية لواجده أن وجده في أرض مباحة ، وإن وجد في ملكه فهو له . وإن وجده في ملك غيره فهو له أن لم يدعيه الملك ، فإن ادعاه مالك الأرض بـأبينة ولا وصف ، فالركاز للمالك الأرض مع يمينه فإن كان متعديا بالدخول في الأرض فملكها أربابه ، وإن كان قد دخلها وعمل فيها بلذنه . فالواجد أحق من المالك .

الصلابة - قالوا : المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ، وهو خالص هنا بالذهب والفضة ، فلا يجب شيء . فيما يستخرج من المعدن : كالحديد والنحاس والرصاص : -



### زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة ، قال تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » وقال عليه السلام : ما سقت السماء ففيه العشر ، وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر \* . وهذا الحديث قد بين من أجله الآية للكرامة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العمامة المتقدمة ، ولها شروط أخرى ، وأحكام منفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

== وغير ذلك ، ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمنطبع وغيره ، ويجب فيه ربع العشر ، كزكاة الذهب والفضة بشروطها المتقدمة الا حولان الحول ، فإنه ليس بشرط هنا ، ولكن يبقى شرط آخر ، وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له والا فلا زكاة فيه الا اذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين ، وكان وجود المعدن بها بعد الوقف ، فإنه يجب فيه الزكاة ، ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة ، بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ولو زال ملكه عما استخرجه أولا ، بشرط أن يتجدد المعدن ، ويتصل العمل ، أو ينقصل لعذر كمرض ، والا فلا يزكى الأول ان لم يبلغ نصابا ، وانما يضم الى الثاني فقط في اكمال النصاب ، فان كمل به وجبت زكاة الثاني فقط ، ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تخليصه وتنقيته ، فلو أخرج الزكاة قبل تصفيته لا تجزئ ، وأما الركاز فهو دفن الجاهلية ، ويجب فيه الخمس حالا بالشروط المعتبرة في الزكاة ، الا حولان الحول متى بلغ كل منهما نصابا ، ولو ضمهما الى ما في ملكه ولو غير مضروب ، فلو وجد فوق الأرض لا يكون ركازا ، بل يكون لقطة ، فان لم يكن دفن الجاهلية بان وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي ، فحكمه وجوب رده الى ملكه ، أو وارثه ان علم ، والا فهو لقطة ، وكذا اذا جهل حاله ، أجاهلى هو أو إسلامي ، واذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو لملك الأرض ان ادعاه ، والا فهو لمن علم ممن سبقه من المالكين .

(١) الصنفية - قالوا : من الشروط العامة : العقل والبلوغ ، فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، الا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، ويشترط لركائهما - زيادة على ما تقدم - أن تكون الأرض بحرية فلا تجب الزكاة في الفراج من الأرض الفراجية ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي - الغاب - والسعف ، لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف ، بل تنسد بها ، نعم لو قطعها وباعها واستفاد منها ، وجبت الزكاة في قيمتها ان بلغت نصابا ، ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة ، بخلاف الفراج ، فإنه يتقرر حتى كانت صالحة للزراعة ، ومتمكنا ربها من ==

= زرعها ، فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها فلا تجب فيها الزكاة ، ويجب فيها الخراج لمعومها تقديرا ، فسبب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منا ، بخلاف انخراج ، فسبب وجوبه النوع ولو تقديرا . وحكم زكاة الزروع والثمار هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السبع - الماء . الذي يسمح على الأرض من المصارف ونحوها - ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها ، ويجب أن يفرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة ، والشعير ، والحناء ، والأرز ، وامنات الحبوب والبقول ، والرياحين ، والورد ، وقصب السكر ، والبطيخ ، والقثاء ، والخيار ، والباذنجان ، والمصفر ، التمر والعنب وغير ذلك ، سواء كانت له ثمرة تبقى أو لا ، وسواء كان قليلا أو كثيرا ، فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول ، ويجب في الكتان وبذره ، وفي الجوز واللوز والكمون والكربرة ، وفيما يجمع من ثمار الأشجار التي لم يمت بمملوكة : كاشجار الجبال ، ولا تجب في البذور التي لا تصلح إلا للزراعة : كبذر البطيخ والحناء ، وبذر الحلبة ، وبذر الباذنجان ولا تجب فيما هو تابع للأرض : كالنخل والأشجار ، ولا تجب فيما يخرج من الشجر : كالصنغ والقطران ، ولا تجب في حطب الفطن ونحوه ، ولا تجب في المسوز ، وما ينفق على الزرع من الكلف يحسب على الزارع ، فتجب الزكاة في كل الفواجر بدون أن تنقص منه النفقات . وإذا باع الزرع قبل أدراكه وجبت الزكاة على المشتري ، وبمعد الإدراك على البائع ووقت وجوب زكاة الخضرا عد ظهور الثمرة ، والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حدا ينتفع بها ، ثم يخرج عنها وقت قطعها ، أما وقت زكاة الحبوب فبعد كيلها وتنقيتها ، وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير صنع المالك ، وإذا هلك بعضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك ، وكذا ما يقتاته اضطرارا .

الشافعية - قالوا : زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : الأول : أن يكون مما يقتات اختيارا : كالبر ، والشعير والأرز ، والذرة ، والعدس ، والحمص ، والفول ، والحناء ، فإن لم يكن صالحا للاقتيات : كالطباخ والكرابيا والكربرة ، والكتان ، فلا زكاة فيه ، وكذا ما يقتات به عند الضرورة : كالترمس ونحوه ، الثاني : أن يكون مملوكا لمالك معين بالشخص ، فلا زكاة في الموقوف على المساجد ، على الصحيح ، إذ ليس لها مالك معين ، كما لا زكاة في النخيل المباح بالصهراء إذا لم يكن لها مالك معين ، الثالث ، أن يكون نصابا كاملا فأكثر ، ولا يزكي من الثمار إلا العنب والرطب ، فلا زكاة في الفوح ، والشمش ، والجوز ، واللوز ، والتين ، ومتى ظهر لون العنب أو الرطب ، أو لأن جلده وصلح للآكل ، أو اشتد الحب والزرع فقد بدا صلاحه ، وحينئذ يحرم على المالك التصرف فيه قبل اخراج الزكاة ولو بالصدقة ، وعلى هذا يحرم أكل الفول الأخضر والفريك ، واعطاء أجر المصادين قبل اخراج الزكاة على المعتمد ، ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حد النصاب ، وهو خمسة أوسق تعديدا ، وما زاد فبصابه ، فلا زكاة =

= فيما دون ذلك ، والوسق ستون صاعا ، والصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث بالبنجادي ، ويبلغ النصاب بالكيل المصرى الآن أربعة أمداد وكيلتين .

هذا إذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ومصفاة من القشر ، فإن كانت ممسا يدثر فى قشره كشعير الأرز ، أو كان فيها غلت : كطين وتراب ، فلا يعتبر إلا ما كان خالصا منها ، بحيث يبلغ النصاب ، ولابد أن يكون النصاب من جنس واحد ، فلا يضم القمح الى الشعير لاتمام النصاب ، وكذا غيره من الأصناف المختلفة ، ولا يضم ثمر أو زرع هذا العام الى العام الذى قبله لاكمال النصاب أما اذا تكرر الزرع فى عام واحد : كالذرة الصيفية ، والخوة النيلية فيضم بعضه الى بعض ، لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل ، أى اثنا عشر شهرا هلالية ، والمبرة فى الحبوب للحصاد ، وفى الثمار بظهورها ، وكذا العنب فإنه يضم ما بكر منه الى ما تأخر فى عامه ، أما الثمر المتكرر فى عام ، كان الثمر النخلة مرتين فى عام واحد ، فيزكى عن المرة الأولى أن اكملت النصاب ، وإلا فلا يضم الى المرة الثانية ، والذي يجب اخراجه يختلف باختلاف مدة عيش الزرع ونمائه ، لا بمعدد السقيات ، فإن سقى الزرع ، أو الثمر بماء السماء ، أو بماء النهر بدون آلات ، أو شرب بعروقه : كالزروع البلى ، فالواجب فيه العشر ، فإن سقى بدولاب أو شادوف ، أو بماء مشترى ، فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المونة ، فلو سقى بمجموع الأمرين ، كان سقى نصف الأرض بماء السماء ، والنصف الآخر بدولاب وجب فى هذه الحالة اخراج ثلاثة أرباع العشر ، وإن اختلف عدد السقيات لأن المبرة بمدة الزراعة لا بمعدد السقيات .

الحنابلة — قالوا : تجب زكاة الزروع والثمار بشرطين زيادة على ما تقدم : الأول : أن تكون صالحة للاختار ، الثانى : أن تبلغ نصابا وقت وجوب الزكاة ، والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أو تبته ، وبعد جفاف الثمر والورق ، والخمسة أوسق ثلثمائة صاع ، وهى ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا مصرية ، وأربعة أسباع رطل ، فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حيا أو غيره « مأكولا أو غير مأكول : كالقمح والفول ، وحب الرشاد وحب الفجل وحب الخردل والزعرور والأشنان وورق الشجر المقصود كسورق السدر ، والاس ، وكتمبر وزبيب ، ولوز ، وقسق ، وبلندق ، أما العنب والزيتون ، فلا تجب الزكاة فيهما ، كما لا تجب فى الجوز الهندى ، والتين ، والتوت ، وبغية الفواكه وقصب السكر ، واللفت ، والكرنب ، والبصل ، والفجل ، والورس ، والنيلة ، والصفاء ، والبرتقال ، والقمح ، والكتان ، والزعفران ، والصفر ، لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول ، وأما التمس ، والأرز اللذان يخثران فى قشرهما ، فنصابهما فى قشرهما عشرة أوسق لأن الاختيار دل على ذلك ، ولا يجوز تقدير غيرهما فى قشره ، ولا اخراج زكته قبل تصفيته ، والمبرة فى هذه الكيلىل بالمتوسط فى التقل ، وهو الحدس ، والحلطة ، فيجب فى تخفيف بلغ النصاب كيلا أن قارب هذا الوزن ، وإن لم يبلغه لأنه فى »

الكيل كالثقل ، ولا تجب في ثقل بلسن النصاب وزنا لا كيلا ، وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكميل النصاب ان كانت من زرع عام واحد ، أو من ثمر عام واحد ، ان كانت اشجرة من شجر يحمل في السنة مرتين ، والزكاة الواجب اخراجها في الزرع والثمار هي العشر ان سقيت بماء السماء ونحوه ، ونصف العشر ان سقيت بالآلات ، فان سقي النصف بماء السماء والنصف الآخر بالآلات ، وجب اخراج ثلاثة أرباع العشر ، فان تفاوتتا فالحكم لأكثرهما نفعا للزرع ، فان جهل المقدار ، فالواجب العشر احتياطاً ، والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب هو وقت اشتدادها حال صلاح للاخذ والادخار ، ووقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها ، فاذا أنظفها أو باعها بعد ذلك ضمن حق الفقراء ، فان تلفت من غير تعديه سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه ، فان وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء .

المالكية — قالوا : تجب زكاة الحرث — الزرع والثمار — وينتقل الوجوب بها من وقت الطيب ، وهو بلوغ الزرع ، أو الثمر حد الأكل منه ، قال مالك رضى الله عنه : اذا أزهى النخل ، وطاب الكرم ، وأسود الزيتون ، أو قارب ، وأمرك الزرع ، واستغنى عن الماء ، وجبت فيه الزكاة ، وحيث أن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فكل ما أكل من الحب ، وهو فريك ، أو من البلح وهو سر ، أو من النعنب بعد ظهور الحلاوة فيه يحسب ، وتتحرى زكاته ، واذا أخرج زكاته منه اذ ذاك لجزأه ، وكذلك يحسب ما يرميه الهواء ان أمكن جمعه والانتفاع به ، أو يهديه أو يعلف به الدواب ، أن يستأجر به الحصاد أو غيره ، ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد ، وما تلف بسبب حر أو برد ، وكل جائحة سماوية ، وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها ، ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرث نصاباً ، ونصاب الحرث خمسة أوسق ، لقول النبي ﷺ : « ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » ، وقدر النبي ﷺ الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهده ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالرطل العراقي ، وبالكيل أربعة أمداد بمد النبي ﷺ ، والمد ثلث قدح بالقدح المصري ، فيكون الصاع قدحاً وثلثاً ، وقدر النصاب بالكيل المصري بأربعة أواب ، ووبية — كيلتين — ، ويقدر الجفلف للوسق ان كانت غير جافة بالफल ولا يحسب منها الحشف ، وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بدونه كقشر الفول الأعلى . أما القشر الذي تخزن فيه : كقشر حب الفول ، فلا يعتبر الخلوص منه ، وانما تجب الزكاة في الحبوب والثمار اذا حصلت من الانبات ، أو غرس الشخص ، سواء أكانت الأرض خراجية أم لا ، أما ما نبت بنفسه في الجبال أو في الأرض المباحة ، فلا زكاة فيه : ومن سبق الى شيء منها ملكه ، وتجب الزكاة في عشرين نوعاً ، وهي : التمسح ، والشعير ، والسلت — نوع من الشعير لا قشر له — والعلس — وهو نوع من القمح تكون العبتان منه في قشرة واحدة . وهو طعام أهل صنعاء باليمن — والأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطنى البسمة ، وهي : =

== الفول ، واللوبياء ، والحمص ، والعدس ، والفرس والبسلة ، والجلبان ~ ، وذوات الزيوت الأربعة ، وهي : الزيتون والمشمص ، والقرطم ، وجب الفصل الأحمر ~ ونوع من الثمار ، وهما : - التمر ، والزبيب ~ ولا زكاة في غيرها ، إلا أن تكون عروض تجارية ، فتزكى قيمتها على ما تقدم ، والواجب إخراجه هو نصف العشر من الحب ، أو التمر ، أو زيت ماله زيت ، متى بلغ الحب نصاباً ، وإن لم يبلغه الزيت وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات ، فإن سقى بالمطر أو السبيح ، فالعشر ، ولو اشتري المطر من نزل بأرضه ، أو ألق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ، ففيه العشر أيضاً ، وإن سقى بالآلة وبغيرها نظر للزم ، فإن تساوت مدة السقيين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر ، وعن النصف الآخر نصف العشر ، فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر ، فإن كانت مدة أحدهما الثلث أو قريباً منه فقليل : يعتبر الأكثر ، فيزكى الكل عن حكمه وقيل : ينظر لكل واحد على حدة فإذا كان السقي في ثلثي السنة بدون آلة . وفي ثلثها بالآلة . أخرج عن ثلثي الخارج العشر . وعن ثلثه نصف العشر . وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر ، ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتي : القطاني السبعة المتقدمة جنس واحد في الزكاة ، تضم أنواعه بعضها إلى بعض ، فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ، ويخرج من كل نوع القدر الذي يخصه ، والقمح والشعير ، والسلت في « باب الزكاة » جنس واحد كذلك فإن اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع . وأخرج من كل نوع ما يخصه . وشروط الضم في كل ما ذكر أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه ، والا لم يضم إليه ، وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكملان به نصاب . وأما الذي لا يضم بحضه إلى بعض فهو باقي الأنواع العشرين السابقة : كالأرز والذرة والعلس والتمر . والزبيب ، فكل واحد منها ينظر إليه وحده ، فإن حصل منه نصاب وجبت زكاته . والا فلا ، فلا يضم أرز لذرة . ولا تمر لزبيب ، كما لا يضم فول إلى قمح ، ولا عدس إلى شعير مثلاً ، وأما أصناف النوع الواحد ، كالتمر . فيضم بعضها إلى بعض . فإذا كان عنده صنفان من التمر جيد وردى ، واجتمع منهما نصاب يزكى الجميع وأخرج من كل بقدره . فإن اجتمع النصاب من جيد . ومتوسط وردى ، أخرج زكاة الجميع من المتوسط فإن أخرجهما من الجيد كان أفضل ولا يجزئ الإخراج من الردي ، لا عنه ولا عن غيره ، وإذا بدا صلاح البلع بالمرارة أو اصفراره ، أو بدا صلاح العنب بخلوته . واحتاج المالك للكل منه أو يبيعه . أو أهدائه فله أن يقدره أولاً بواسطة عدل عارف ما على الأشجار والنخيل من العنب والبلسج أذ جف كل منهما ، بأن صار البلع تمراً . والعنب زبيباً ، ويكون التقدير لشجرة شجرة ، وبمعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصاباً : زكى أن كان كلَّ منهما ما شأته الجفاف واليبس ، والا أخرج الزكاة من الثمن أن باعه ، ومن القيمة إن لم يبيعه . فيخرج عشر الثمن أو القيمة أو =

### مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل » . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف ، مما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= نصف عشرهما ، كما سبق ، متى بلغ الحب بالتقدير نصاباً ، ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة وكذا الصكم في كل زرع وثمرثائه عديم الجفاف ، ولو لم يكن محتاجاً إلى بيعه ، أو أهله ، فيخرج عنه من ثمنه أن يباعه ، ومن قيمته أن لم يبعه ، وذلك : كالقول المسقوف ، ورطب مصر ، وعنبها ، والزيتون الذي لا زيت له تخرج من ثمنه أو قيمته أن بلغ الحب نصاباً . (١) الحنفية — قالوا : « الفقير » هو الذي يملك أقل من النصاب ، أو يملك نصاباً غير تام يستغرق حاجته ، أو يملك نصيباً كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة ، فإن ملكها لا يخرجها عن كونه فقيراً يجوز صرف الزكاة له ، وصرفها للفقير العالم أفضل ، والمساكين هو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ، فيحتاج إلى المسألة لقوته ، أو لتحصيل ما يورث به بدنه ، ويحل له أن يسأل لذلك ، بخلاف الفقير ، فإنه لا تحل له المسألة مادام يملك قوت يومه بعد سترة بدنه « والعامل » هو الذي نصبه الإمام لأخذ الصدقات والعشور فيأخذ بقدر ما عمل ، « والرقاب » : هم الأرقاء المكاتبون ، « والغارم » : هو الذي عليه دين ولا يملك نصاباً كاملاً بعد دينه ، والدفع إليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير ، « وفي سبيل الله » هم الفقراء المنقطعون للغزو في سبيل الله على الأصح « وابن السبيل » هو الغريب المنقطع عن ماله ، فيجوز صرف الزكاة له بقدر الحاجة فقط ، والأفضل له أن يستدين ، وأما المؤلفة قلوبهم ، فإنهم منعوا من الزكاة في خلافة الصديق ، ويشترط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لإخراجها ، أو لعزل ما وجب إخراجها .

هذا ، وللمالك أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة ، أو لبعضهم ، ولو لواحد من أي صنف كان ، وأفضل أن يقتصر على واحد إذا كان المدفوع أقل من نصاب ، فإن دفع لواحد نصاباً كاملاً أكثر ، أجزأه مع الكراهة ، إلا إذا كان مستحق الزكاة مديناً ، فإنه يجوز للمالك أن يسدد له دينه بالزكاة ، ولو كانت أكثر من نصاب ، وكذا لو كان ذا عيال . فإنه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ، ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب ، ويشترط في سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقها بذلك ، فلو سدد المالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة ، وسقط الدين ، ولا يجوز للمالك أن يصرف الزكاة لأصله : كآبيه ووجهه ، وإن علا ، ولا لفرعه : كآبيه ، وابن أبيه . وإن سفل ، وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجه ، ولو كانت حية في المدة ، كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها ، عند أبي حنيفة : أما بقاى الأقارب ، فإن صرف الزكاة لهم أفضل ، والأفضل أن يكون على هذا الترتيب : الاخوة ، =

= والأخوات ثم أولادهم ، ثم الأخوال ، والمخالات ، ثم أولادهم ، ثم باقى ذوى الارحام ، ويجوز أن يصرف الزكاة لمن تجب عليه نفقته من الأقارب ، بشرط أن لا يصعبها من النفقة ، ولا يجوز أن يصرف الزكاة فى بناء المسجد ، أو مدرسة ، أو فى حج ، أو جهاد ، أو فى اصلاح طرق ، أو سقاية ، أو قنطرة ، أو نحو ذلك من تكفين ميت ، وكل ما ليس فيه تمليك لمستحق الزكاة ، وقد تقدم أن التمليك ركن للزكاة ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب . وإن كان صحيحا ذا كسب ، أمان يملك نصابا من أى مال كان ، فاضلا من حاجته الأصلية ، وهى مسكنه ، وأثاثه ، وثيابه ، وخادمه ، ومركبه ، وسلحه ، فلا يجوز صرف الزكاة لسه ، ويجوز دفع الزكاة الى ولد الننى الكبير إذا كان فقيرا ، أما ولده الصغير ، فإنه لا يجوز دفع الزكاة له ، وكذا يجوز دفعها الى امرأة الغنى الفقيرة ، وإلى الأب المعسر ، وإن كان ابنه موسرا ، ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد ، إلا أن ينقلها الى قرابته ، أو الى قوم هم أحوج إليها من أهل بلده ، ولو نقل الى غيرهم أجزاء مع الكرامة ، وإنما يكره النقل إذا أخرجها فى حينها ، أما إذا عجلها قبل حينها ، فلا بأس بالنقل . والمعتبر فى الزكاة مكان المال حتى لو كان المالك فى بلد ، وماله فى بلد أخرى ، تفرق الزكاة فى مكان المال ، وإذا نوى الزكاة بما يطيعه لمسيبان أقاربه ، أو لمن يأتيه ببشارة ونحوها أجزاء وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء فى المواسم والأعياد ، ويجوز التصديق على الذمى بغير مال الزكاة ، ولا تحصل لبنى هاشم ، بخلاف صدقات التطوع والوقف . المالكية - قالوا : « الفقير » هو من يملك من المال أقل من كفاية العام ، فيعطى مديا ، ولو ملك نصابا وتجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس الفقير من وجبت نفقته على غيره متى كان ذلك الخير غنيا قادرا على دفع النفقة . فلا يجوز أن يعطى الزكاة لوالده الفقير ، ولو لم ينفق عليه بالفعل ، لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم . وأما إذا كان شخص ينفق على فقير تطوعا بدون أن تجب عليه نفقته فإنه يجوز له أن يصرف الزكاة له . ومعنى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه ، أو له مرتب كذلك ، فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة فسان كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة بقدر كفايته ، و « المسكين » من لا يملك شيئا أصلا ، فهو أحوج من الفقير ، ويشترط فى الفقير والمسكين ثلاثة شروط : الحرية ، والاسلام ، وأن لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف ، إذا أعطوا ما يكتفيهم من بيت المال ، والا صح إعطاؤهم ، حتى لا يضربهم الفقر ، وأما بنو المطلب أخى هاشم فليسوا من آل النبى ﷺ فتصل لهم الزكاة ، وأما صدقة التطوع ، فتصل لبنى هاشم ، وغيرهم ، « والمؤلفة قلوبهم » هم كفار ، يعطون منها ترغيبا فى الاسلام ، ولو كانوا من بنى هاشم ، وقيل : هم مسلمون حديثو عهد بالاسلام فيعطون منها ليتكثر الايمان فى قلوبهم ، وعلى القول الثانى ، فمكثهم باق لم ينسخ ، فيعطون من الزكاة الآن ، وأما على التفسير الأول فعلى بقضاء حكمهم وعدمه خلاف ، والتحقيق أنه إذا دعت

= حاجة الاسلام الى استتلاف الكفار أعطوا من الزكاة والا فلا ، و « العامل على الزكاة » :  
 كالتساعي والكاظم ، والفرق والذي يجمع أرباب المواشي لتحصيل الزكاة منهم ، ويعطى  
 العامل منها ولو غنيا ، لأنه يستحقها بوصف العمل ، لا لفقره فان كان فقيرا استحق  
 بالوصف ، يشترط في أخذه منها أن يكون حرا مسلما غير هاشمي ، ويشترط في صحة  
 توليته عليها أن يكون عدلا عارفا بأحكامها ، فلا يولى كافر ، ولا فاسق ، ولا جاهل  
 بأحكامها ، وإذا ولي السلطان عملا عبدا ، أو هاشميا ، نفذت توليته ، ويعطى الأجرة من  
 بيت المال لا من الزكاة ، « وفي الرقاب » الرقبة رقيق مسلم يشتري من الزكاة ويمتق ،  
 ويكون ولاؤه للمسلمين ، فإذا مات ولا وارث له ، وله مال فهو في بيت مال المسلمين ، و  
 « النازم » هو المدين الذي لا يملك ما يوفى به دينه ، فيوفى دينه من الزكاة ، ولو بعد  
 موته وشرط الحرية ، والاسلام ، وكونه غير هاشمي ، وأن يكون تدافيه لغیر فساد : كشراب  
 خمر ، والا فلا يعطى منها الا أن يتوب ، ويشترط أن يكون الدين لآدمي ، فان كان لله  
 كدين الكفارات ، فلا يعطى من الزكاة لسداده ، والمجاهد يعطى من الزكاة ان كان حرا مسلما  
 غير هاشمي ، ولو غنيا ، ويلحق به الجاسوس ، ولو كافرا ، فان كان مسلما ، فشرطه أن يكون  
 حرا غير هاشمي ، وان كان كافرا ، فشرطه الحرية فقط ، ويصح أن يشتري من الزكاة  
 سلاح ، وخيل للجهاد ، ولتكن نفقة الخيل من بيت المال ، وابن السبيل هو الغريب المحتاج  
 لمن يوصله لوطنه فيعطى من الزكاة أن كان حرا مسلما غير هاشمي ، ولا غاصيا بسفرو :  
 كقاطع الطريق ، ومتى استوفى الشروط أخذ ، ولو غنيا ببلده ، ان لم يجد من يسلفه  
 ما يوصله اليها ، والا فلا يعطى ، كمن فقد أحد الشروط ، ويجب في الزكاة أن ينوي مخرجها  
 أن هذا القدر المعطى زكاة ، وتكون النية عند تفريقها ان لم ينو عند العزل ، فان قوى عند  
 عزل مقدار الزكاة أنه زكاة ، كماء ذلك ، فان تركت النية أصلا ، فلا يعتمد بما أخرجه من  
 الزكاة ، ولا يلزم إعلان الأخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة ، بل يكره ، لما فيه من كسر  
 قلب الفقير ، ويتمن تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه ، ولا يجوز نقله الى مسامة  
 قصر فأكثر ، الا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب ، فيجب  
 نقل الأكثر لهم ، وتفرقة الأقل على أهله وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين ، فان نم  
 يوجد بيت مال بيت واشترى مثلها بالمحل الذي يراد النقل اليه ، أو فرق ثمنها بذلك  
 المحل على حسب المصلحة ، وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ، ولو لم تكن في بلد  
 المالك ، ومحل المالك .

هذا في العين ، وأما الماشية فموضع وجوبها محل وجودها ان كان هناك سباع  
 والا فمحل المالك ، ولا يجب تمميم الأصناف الثمانية في الاعطاء ، بل يجوز دفعها ، ولو  
 لواحد من صنف واحد ، الا اللؤلؤ ، فلا يجوز دفعها كلها اليه اذا كانت زائدة على  
 لجمرة عمله .



= الحنابلة - قالوا : « الفقير » هو من لم يجد شيئا ، أو لم يجد نصف كفايته : و « المسكين » هو من يجد نصفها أو أكثر ، فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام كفايته مع عائلته سنة ، و « العامل عليها » هو كل ما يحتاج اليه في تهصيل الزكاة ، فيعطى منها بقدر أجرته . ولو غنيا و « المؤلف » هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى اسلامه أو يخشى شره ، أو يرجى قوة ايمانه أو اسلام نظيره من الكفار أو يحتاج اليه في جبايتها ممن لا يعطيه ، فيعطى منها ما يحصل التاليف ، و « الرقاب » هو المكاتب ولو قيل لحلول شيء من دين الكتابة ويعطى ما يقضى به دين الكتابة ، و « الفارم » قسمان : أحدهما : من استدان للاصلاح بين الناس . ثانيهما : من استدان لاصلاح نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب ، ويعطى ما يفي به دينه ، « وفي سبيل الله » هو الغازي ان لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه ، ويعطى ما يحتاج اليه من سلاح ، أو فرس ، أو طعام ، أو شراب وما يلي بعودته « وابن السبيل » هو الغريب الذي فرغت منه النفقة في غير بلده في سفر مباح ، أو محرم وتاب ، ويعطى ما يبلغه بلده ولو وجد مقرضا ، سواء كان غنيا أو فقيرا ، ويكفى الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد كما يجوز للواحد أن يدفع زكاته لجماعة ، ولا يجوز اخراج الزكاة بقيمة الواجب ، وإنما الواجب اخراج عين ما وجب ، ولا يجوز دفع الزكاة للكافر ، ولا لرقيق ، ولا لعني بمال أو كسب ، ولا أن تلزمه نفقته ما لم يكن عاملا أو غازيا ، أو مؤلفا ، أو مكاتبا ، أو ابن سبيل ، أو غارما لاصلاح ذات بين ، ولا يجوز أيضا أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها ، وكذا العكس ، ولا يجوز دفعها لهاشمي ، فإن دفعها لغير مستحقها جهلا . ثم علم عدم استحقاقه لم تجزئه ، ويستردها ممن أخذها ، وإن دفعها إن يظنله فقيرا أجزأه كما يجزئه تفرقتها للأقارب إن لم تلزمه نفقتهم ، والأفضل تفرقتها جميعا لفقراء بلده ، ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال ويحرم نقلها الى مسافة القصر ، وتجزئه .

الشافعية - قالوا : « الفقير » هو من لا مال له أصلا ، ولا كسب من حلال ، أو له مال ، أو كسب من حلال لا يكتفي ، بأن كان أقل من نصف الكفاية ، ولم يكن له منفق يعطيه ما يكتفي : كالزوج بالنسبة للزوجة ، والكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب ، هو اثنتان وستون سنة ، إلا إذا كان له مال يتجر فيه ، فيعتبر ربحه في كل يوم على حدة ، فإن كان ربحه في كل يوم أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم ، فهو فقير ، وكذا إذا جاوز العمر الغالب ، فالمبرة بكل يوم على حدة ، فإن كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكتفي في نصف اليوم ، فهو فقير . و « المسكين » من قدر على مال ، أو كسب هلال ، يساوي نصف ما يكتفي في العمر الغالب المتقدم ، أو أكثر من النصف ، فلا يمنع من الفقر والسكة وجود مسكن لائق به ، أو وجود ثياب كذلك ، ولو كانت للتجمل ، وكذا لا يمنع من وصف المرأة \*

بالفقر والمسكنة وجود حلي لها تحتاج للترتين به عادة ، وكذا وجود كتب العلم الذي يحتاج لها للمذاكرة ، أو المراجعة ، كما أنه إذا كان له كسب من حرام ، أو مال غائب عنه بمرحلتين أو أكثر ، أو دين نه مؤجل ، فإن ذلك كله لا يمنعه من الأخذ من الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة ، و « العامل على الزكاة » هو من له دخل في جميع الزكاة : كالساعي ، والحافظ ، والمكتتب ، وإنما يأخذ العامل منها إذا فرقتها الإمام ، ولم يكن له أجرة مقدرة من قبله : فيعطى بقدر أجر مثله « والمؤلفة قلوبهم » هم أربعة أنواع : الأول ضعيف الإيمان الذي أسلم حديثاً ، فيعطى منها ليقوى إسلامه ، الثاني : من أسلم ، وله شرف في قومه ، ويتوقع بإعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار ، الثالث : مسلم قوى الإيمان ، يتوقع بإعطائه أن يكفينا شر من وراءه من الكفار ، الرابع : من يكفينا شر مائع الزكاة ، « والرقاب » هو المكتتب ، يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ، ليتخلص من الرق ، وإنما يعطى بشروط : أن تكون كتابته صحيحة ، وأن يكون مسلماً ، وأن لا يكون عنده وفاء بما عليه من دين الكتابة ، وأن لا يكون مكاتباً لنفسه المزكى ، و « الغارم » هو المدين ، وأقسامه ثلاثة : الأول : مدين للإصلاح بين المتخاصمين ، فيعطى منها ، ولو غنياً ، الثاني : من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح ، أو غير مباح ، بشرط أن يعقب ، الثالث : من عليه دين بسبب ضمان لغيره ، وكان مسيراً هو والمضمون إذا كان الضمان بأذنه ، فإن تبرع هو بالضمان بدون إذن المضمون يعطى متى أسر هو ، ولو أسير المضمون ، ويعطى الضارم في القسمين الآخرين ما عجز عنه من الدين ، بخلاف القسم الأول ، فيعطى منها ، ولو غنياً ، « وفي سبيل الله » وهو المجاهد المتطوع للغزو ، وليس له نصيب من الخصمات للفرقة في الديوان ، ويعطى منها ما يحتاج إليه ذهاباً وإياباً وأقامة ، ولو غنياً ، كما تعطى له نفقة من يمونه وكسوته ، وقيمة سلاح وفرس ، ويهيأ له ما يحمل متاعه وزاده أن لم يمتد خطهما ، « وأبن السبيل » هو المسافر من بلد الزكاة ، أو المار بها فيعطى منها ما يوصله لمقصده ، أو لماله أن كان له مال ، بشرط أن يكون محتاجاً حين السفر ، أو المرور ، وأن لا يكون عامياً بسفروه ، وأن يكون سفره لغرض صحيح شرعاً ، ويشترط في أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : الأول : الإسلام ، الثاني : كمال الحرية ، إلا إذا كان مكاتباً ، الثالث : أن لا يكون من بنى هاشم ، ولا بنى المطلب ، ولا متيقاً لواحد منهم ، ولو منع حقه من بيت المال ، ويستثنى من ذلك العمال والكيال ، والحافظ للزكاة ، فيأخذون منها ولو كفاراً ، أو عبيداً ، أو من آل البيت ، لأن ذلك أجرة على العمل ، الرابع : أن لا تكون نفقته واجبة على المزكى ، الخامس : أن يكون القابض للزكاة ، وهو البالغ المقلل حسن التصرف ، ويجب في الزكاة تعميم الأصناف الثمانية أن وجدوا ، سواء فرقتها الإمام أو الملك ، إلا أن الملك لا يجب عليه التعميم ، إلا إذا كانت الأصناف محصورة بالبلد ووفى بهم المال ، والاوجب إعطاء =

## صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر ، أمرنا بها النبي ﷺ في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة ، وقد كان ﷺ يخطب قبل يوم الفطر ، ويأمر بالخراج ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن شعبة ، قال : خطب رسول الله ﷺ قبل يوم الفطر بيوم أو يومين : فقال « أدوا صاعاً من بر أو قمح ، أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد ، صغير أو كبير » وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= ثلاثة أشخاص من كل صنف ، وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للموجود . واختار جماعة جواز دفع الزكاة . ولو كانت زكاة مال لواحد ، وتشتري نية الزكاة عند دفعها للامام . أو المستحقين ، أو عند عزلها . ولا يجوز للمالك نقل الزكاة من بلد إلى آخر ، ولو كان قريباً ، متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الامام فيجوز له نقلها . وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الهول والمال موجود فيه .

وهذا فيما يشترط فيه الهول : كالذهب ، وأما غيره : كالزروع فبلد زكاته المحل الذي تملكت الزكاة به وهو موجود فيه .

(١) الحنفية — قالوا : حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية ، فليست فرضاً ، ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الاسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية ، ولا يشترط نساء النصاب ولا بقاؤه ولو ملك نصاباً بعد وجوبها ، ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة ، فإنه يشترط فيها ذلك . كما تقدم ، وكذا لا يشترط فيها العقل ، ولا البلوغ ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، حتى إذا لم يفرجها وليهما كان آثماً ، ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والافاقة ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، ويصح أدائها مقدماً ومؤخراً ، لأن وقت أدائها العمر ، ولو أخرجها في أي وقت شاء كان مؤدياً لا قاضياً ، كما في سائر الواجبات الموسعة ، إلا أنها تستجب قبل الخروج إلى المصلى ، لقوله ﷺ : « أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم » ، ويجب أن يفرجها عن نفسه ، وولده الصغير الفقير ، وخادمه ، وولده الكبير إذا كان مجنوناً ، أما إذا كان عاقلاً ، فلا يجب على أبيه ، وإن كان الولد فقيراً ، إلا أن يتبرع ، ولا يجب على الرجل أن يفرج زكاة زوجته ، فإن تبرع بها أجزأت ، ولو بغير أذنها ، وتخرج من أربعة أشياء : الحنطة ، والشعير ، والتمر والزبيب ، فيجب من الحنطة نصف صاع عن الفرد الواحد ، والصاع أربعة أمداد . والمد رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهماً ، ويقدر الصاع بالكيل المصري بقدهين وثلاث . فالواجب من القمح قدح وسدس مصري عن كل فرد ، والكيل المصرية تكفي سبعة أفراد إذا زيد عليها سدس قدح ، ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل ، فالكيل المصرية منها تجزئ عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصري ، ويجوز له أن يخرج قيمة =

== الزكاة الواجبة من النقود ، بل هذا أفضل ، لأنه أكثر نفعا للفقراء ، ويجوز دفع زكاة جماعة الى مسكن واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد الى مسكن ، ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذي ورد في آية : « انما الصدقات للفقراء » الآية .

الحنابلة - قالوا : زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته ، بعدما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب وكتب علم ، وتلزمه عن نفسه وعن تلزمه مؤنته من المسلمين ، فان لم يجد ما يخرجه لجميعهم بدأ بنفسه ، فزوجته ، فرفيقه ، فأمه ، فأبيه ، فولده ، فالأقرب ، فالأقرب ، باعتبار ترتيب الميراث ، ومن أخرجاها عن الجنين ، والأفضل أخرجاها في يوم العيد قبل الصلاة ، ويكره أخرجاها بعدما ، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد اذا كان قادرا على الإخراج فيه ، ويجب قضائها ، وتجزئ قبل العيد بيومين ، ولا تجزئ قبلها ، ومن وجب عليه زكاة فطره أخرجاها في المكان الذي أفطر فيه آخر يوم من رمضان ، وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته في هذا المكان ، والذي يجب على كل شخص : صاع من بر أو شعير ، أو تمر ، أو زبيب ، أو أقط ، وهو طعام يعمل من اللبن المخيض ويجزئ الدقيق ان كان يساوي الحب في الوزن ، فان لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قسوتا من ذرة ، أو أرز ، أو عس ، أو نحو ذلك ، ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد ، كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ، ولو من غير من أخذها منه ، ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

الشافعية - قالوا : زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم ويجب على الكافر الإخراج زكاة خادمه وقريبه المسلمين اذا كان قادرا على قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعدما يحتاج اليه من كل ما جرت به العادة ، من نحو سمك وغيره ، من الطعام الذي يصنع للعيد . ومن الثياب اللائقة به . ومن يعونه ومن مسكن وخادم يحتاج اليهما يليقان به . ومن آتية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد ، ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يعونه مما يليق بهما ، وتجب لو كان الزكي مدينا ، ويجب أن يخرجها عنه وعن تلزمه نفقته وقت وجوبها ، وهم أربعة أصناف : الأول : الزوجة غير الفاشر ولو موسرة أو مظلقة رجعا . أو بائنا حاملا ، اذا لم تكن لها نفقة مقدرة والا فلا تجب . ومثل المرأة العبد والخادم . الثاني : أصله وان علا . الثالث : فرعه وان سفل . فذكر : أو أنثى صغيرا أو كبيرا ، والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما الا اذا كانوا فقراء أو مساكين ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم . ويشترط في الفرع الكبير الذي لم يكن مشغولا بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب ، الرابع : المملوك وان كان أبقا أو مأسورا ، ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان ، وأول جزء من شوال ، ويسن أخرجاها أول يوم من أيلول عيد الفطر بعد صلاة الفجر ، وقبل صلاة العيد ، ويكره أخرجاها بعد صلاة العيد .

= الى الغروب الا لذر ، كالتنظار فقير قريب ، ونحوه ويحرم اخراجها بعد غروب اليوم الاول الا لذر ، كغنياب المستعدين لها وليس من العذر في هذه الحالة انتظار نحو قريب ، ويجوز اخراجها من أول شهر رمضان في أول يوم شاء ، ويجب اخراجها في البلد التي غربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجا في رمضان قبل ذلك في بلده ، والقدر الواجب عن كل فرد صاع — وهو قدحان بالكيل المصري — من غالب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات : البر ، فالسلت — الشمين النوى — فالشمير ، والخزرة ، فالأرز ، فالمعص ، والعدس ، والفول ، فالتمر ، فالزبيب — فالأخط ، فالبلن ، فالجبن ، ويجزىء الأعلى من هذه الأقوات ، وإن لم يكن غالباً عن الأدنى ، وإن كان هو الغالب بدون عكس ، ولا يجزىء نصف من هذا ونصف من ذلك ، وإن كان غالب القوت مخلوطاً ، ولا تجزىء القيمة ، ومن لزمه زكاة جماعة ، ولم يجدها يفي بها بدأ بنفسه فزوجته ، فخدامها ، فولده الصغير ، فابيه ، فأمه ، فابنه الكبير فرفيقه ، فإن استوى جماعة في درجة واحدة ، كالأولاد الصغار اختلر منهم من شاء وزكى عنه .

المالكية — قالوا : زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها في وقت وجوبها ، سواء كانت موجودة عنده ، أو يمكنه اقتراضها ، فالتقادر على التسلف يعد تقادراً إذا كان يرجو الوفاء ، ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته في يوم العيد ، فإذا احتاج إليها في النفقة فلا تجب عليه ، ويجب أن يفرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الإخبار ، وهم الوالدان الفقيران ، والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى أن يبلغوا قادرين على الكسب ، والآنثاء الفقراء أيضاً إلى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى لدخول ، بشرط أن يكن مطيعات للوطء والماليك ذكورا وأنثاء والزوجة والزوجات . وإن هن ذات مال ، وكذا زوجة والده الفقير ، قدرها صاع عن كل شخص ، وهو قدح وثلاث بالكيل المصري فتجزىء الكيلة عن ستة أشخاص ، ويجب اخراج الصاع للقادر عليه ، فإن قدر علي بمفنه أخرجه فقط ، ويجب اخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية وهي : التمع ، والشمير ، والسلت ، والخزرة ، والدخن ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأخط — لبن يابس أخرج زبده — فإن اقتات أهل البلد منهن منها ، ولم يغلب أحدهما ، خير المزكى في الإخراج من أيهما — ولا يصح اخراجها من غير الغالب ، إلا إذا كان أفضل ، كل اقتاتوا شحيراً فأخرج برأ فيجزىء ، وما عدا هذه الأصناف التسعة ، كالقول ، والعدس ، لا يجزىء الإخراج منه إلا إذا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف التسعة ، فيتمين الإخراج من المقتات ، فإن كان فيه غالب وغير غالب أخرج من الغالب وإن استوى صنفان في الاقتيات : كالقول ، والعدس خير في الإخراج من أيهما ، وإذا أخرجا من اللحم اعتبر الشبع ، مثلاً إذا كان الصاع من التمع يشبع لثنين لو خبز ، فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين ، وشريطة في صرف الزكاة لواحد من الأصناف المذكورة في الآية أن يكون فقيراً أو مسكيناً ، =

= حراً مسلماً ليس من بنى هاشم ، فإذا وجد ابن سبيك ليس فقيراً ، ولا مسكيناً • الخ ، لا تصرف له الزكاة وهكذا ، ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعاً أو أقل ، أو أكثر ، والأولى أن يعطى لكل واحد صاعاً ، وهنا أمور تتعلق بذلك ، وهى : أولاً : إذا كان الطعام الذى يريد الإخراج منه غير نظيف - به غلت - وجبت تنقيته إذا كان الغلت ثلثاً فأكثر ، والا ندبت الخربة ، ثانياً : يتدب إخراجها بعد فجر يوم العيد ، وقبل الذهاب لصلاة العيد ، ويجوز إخراجها قبل بيوم العيد أو يومين ، ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد ، ثالثاً : إذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعاً ، ويمكنه أن يفرجها عن بعضهم بدأ بنفسه ، ثم بزوجه ، ثم والديه ثم ولده ، رابعاً : يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ، ولا تسقط بمضى ذلك اليوم ، بل تبقى فى ذمته . فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته أن كان ميسوراً ليلة العيد ، خامساً : من كان عاجزاً عنها وقت وجوبها ، ثم قدر عليها فى يوم العيد لا يجب عليه إخراجها ولكنه يتدب فقط ، سادساً : من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ، ولا يجب إذا كانت عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به ، فإن لم تجر عادة أهله بذلك ، أو لم يوصهم ، وجب عليه إخراجها عن نفسه ، سابماً : من اقتات صنفاً أقل مما يقتاتاه أهل البلاد : كالشعير بالنسبة للقمح ، جاز له الإخراج منه عن نفسه ، وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتاه للمقره ، فإن اقتاتاه لشح أو غيره ، فلا يجوز له الإخراج منه ، ثامناً : يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل ، وهو قدر ح وثلث ، كما تقدم ، ومن الخبز بالوزن • وقدر برطلين بالبرطل المصرى •

## كتاب الحج

### تعريفه

هو — لغة — القصد إلى مقلم ، وشرعا أعمال مفصولة تؤدي في زمان مخصوص ،  
ويمكن مفصوص على وجه مفصوص .

### نكته ، ودله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الإكتمية ، وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فبقوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ، وأما السنة فبقوله ﷺ : « بنى الإسلام على خمس » الحديث ، وقد تقدم وانتقلت الأمة على فرضيته ، فيكفر منكرها ، ويدل على أنه مفروض في العمر مرة واحدة قوله ﷺ : « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج ، فمجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت ﷺ حتى قالها ثلاثا . فقال عليه الصلاة والسلام : لو قلت : نعم لوجبت ، ولما استطعتم » . وقد فرض الله الحج على المسلمين القادرين لحكم كثيرة : منها اجتماع المسلمين في مسعى واحد ، يمدون بها واحدا مخلصين له الدين القيم الذي هو أساس الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة وأن من قواعد هذا الدين أن أتباعه أخوة يجب عليهم أن يتعاونوا على البر والتقوى ، فيمك كل منهم لنصرة مصلحه وان بعدت أبادتهم وتفرقت منازلهم . وعليهم أن يذكروا في هذا الموقف أنهم بين يدي ربهم المولى القدير الذي خلقهم وفضلهم على كثير من خلقه ، وأنهم سيموتون ويقفون بين يديه في يوم لا ينفع فيه سوى العمل الصالح ، والتمسك بما أمر الله به في كل شأن من الشئون .

### لماذا يجب الحج ؟

الحج فرض على الفور . فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ، ثم أخره عن أول عام استطاع فيه يكون أثما بالتأخير . عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الفصل (١) .

(١) الشافعية — قالوا : هو فرض على التراخي فان أخره عن أول عام قدر فيه إلى عام آخر فلا يكون عاصيا بالتأخير ، ولكن بشرطين : الأول : أن لا يخاف فواته ، أما تكبر سنه وعجزه عن الوصول ، وأما اضياع ماله ، فان خاف فواته لشيء من ذلك وجب عليه أن يقبل قسورا وكان عاصيا بالتأخير . الثاني : أن يعزم على الفعل فيما بعد . فلو لم يعزم يكون أثما .

وله شروط وجوب ، وشروط صحة ، وأركان ، وواجبات ، ومسئن ، ومنذوبات ، ومكروهات ، ومفسدات ، ومحرّمات غير مفسدات ، وسننيتها وما يتعلق بها بمناوئين خاصة .

### شروط وجوبه

فأما شروط وجوبه : فعنها الاسلام عند ثلاثة . وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . فلا يجب على الكافر الأصلي . أما المسلم المرتد عن الاسلام فإنه لا يجب عليه عند الحنفية ، والصنابلة . أما المالكية فقد عرفت أنهم يقولون : ان الاسلام شرط صحة لا شرط وجوب ، وأما الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### شروط وجوب الحج : البلوغ ، العقل ، الحرية

يشترط لوجوب الحج أمور : منها البلوغ ، فلا يجب الحج على الصبي الذي لم يبلغ الحلم لقوله ﷺ : « أيما صبي حج عشر حجج ، ثم بلغ ، فعليه حجة الاسلام » فإذا حج الصبي وكان مميزا يدرك معنى الحج ، فإنه يصح منه ، ولكن لا يسقط عنه الحج المفروض ، لما عرفت . فإذا لم يكن الصبي مميزا ، وحضر الحج ، فإن وليه يكلف بالقيام بأعمال الحج عنه ، كما سيأتي في شروط الصحة . ومنها العقل ، فلا يجب الحج على المجنون كما لا يصح منه ، فهو كالصبي غير المميز في ذلك ، ومنها الحرية ، فلا يجب الحج على الرقيق . وهذا القدر متفق عليه .

### الاستطاعة وحكم حج المرأة ، والأعمى

ومن شروط وجوب الحج استطاعة . فلا يجب الحج على غير المستطيع ، باتفاق المذاهب ، كما قال تعالى : « **وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** » ، ولكنهم اختلفوا في تفسير الاستطاعة ، كما اختلفوا في معنى الاستطاعة بالنسبة للمرأة ، والأعمى ، وقد ذكرنا ذلك مع باقي شروط وجوب الحج ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : الاسلام شرط صحة لا وجوب ، فيجب الحج على الكافر ولا يصح منه الا بالاسلام .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يجب الحج على الكافر الأصلي ، أما المرتد المستطيع ، فيجب عليه الحج ، ولا يصح ، الا اذا أسلم ، وإذا هلكت بعد اسلامه قبل أن يصح حج عنه من تركه .

(٣) الحنفية — قالوا : الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة ، بشرط أن يكونا زائدين عن حاجياته الأصلية : كالدين الذي عليه ، والمسكن ، والملبس ، والمواشي اللازمة =



له ، وآلات الحرفة ، والسلاح وأن يكونا زائدتين عن نفقة من تلزمه نفقتهم مدة غيابه إلى أن يعود ، ويعتبر في الرحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفا ، ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس ، فالرجل الذي لا يستطيع الركوب على الأتان مثلا ، أو حول سنام البعير ، ولم يستطع أن يستأجر محملا ، فإنه لا يجب عليه الصبح ، إذ لا يكون قادرا في هذه الحالة ومثله من لا يستطيع أن يستأجر مركبا يركب عليه وحده ، فلو قدر على رحلة مع شريك له ، بحيث يتماقبان الركوب عليهما ، فيمشى كل منهما تارة ، ويركب أخرى ، فإنه لا يعتبر قادرا ، ولا يجب عليه الصبح .

هذا إذا كان بعيدا عن مكة بثلاثة أيام فأكثر ، أما من كان قريبا منها ، فإنه يجب الحج عليه ، وإن لم يقدر على الرحلة ، متى قدر على المشى ، وعلى الزاد الفاضل عما تقدم .

ومن شروط الوجوب : العلم بكون الحج فرضا بالنسبة لمن كان في غير بلد الاسلام ، فمن نشأ في غير بلد الاسلام ، ولم يغيره بفرضية الحج رجلا ، أو رجل وامرأتان ، فلا يجب عليه الحج ، أما من كان في دار الاسلام ، فإنه يجب عليه الحج ، ولو لم يعلم بفرضيته ، سواء نشأ مسلما أو لا .

هذه هي شروط وجوب الحج عند الحنفية ، وهناك شروط أخرى يقال لها : شروط الأداء ، لأن الحنفية يفرقون بين الوجوب وبين الأداء ، كما تقدم في « مباحث الصلاة » ، وهذه الشروط أربعة : أحدها : سلامة البدن ، فلا يجب على مقعد ، ومفلوج ، وشيخ لا يثبت على الرحلة ونحو ذلك ، وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضا ، ويلحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنح الناس من الحج ، أما الأعمى للقادر على الزاد والراحلة ، فإن لم يجد قائدا للطريق ، فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ، ولا بغيره ، وإن وجد قائدا وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه ، ثانيها : أمن الطريق بأن يكون الغالب فيه السلامة ، سواء كان ذلك بحرا أو برا ، ثالثها : وجود زوج أو محرم للمرأة ، لا فرق بين أن تكون المرأة شابة أو عجوزا إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام ، فأكثر ، أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك ، فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج ، والمحرم هو الذي لا يحل له زواجها بسبب النسب ، أو المصاهرة ، أو الرضاع ، ويشترط فيه أن يكون مأمونا عاقلا بالغا ، ولا يشترط كونه مسلما ، رابعها : عدم قيام العدة في حق المرأة ، فلا تخرج إلى الحج إذا كلفت ممتدة من طلاق أو موت .

الآلية — قالوا : الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة ومواقع النسك أمكانا ماديا ، سواء كان ماشيا أو ركابا ، وسواء كان ما يركبه مملوكا له أو مستأجرا ، ويشترط أن لا تطعمه مشقة عظيمة بالسفر ، فمن قدر على الوصول مع المشقة القادحة ، فلا يكون مستطيعا ، ولا يجب عليه الحج ، ولكن لو تكلفه ، وتجهش . المشقة أجراه ووقع فرضا فكما أن من قدر على =

= الحج بأمر غير معتاد كالطيران ونحوه لا يعد مستطيعا ، ولكن لو فعله أجزأه ، ويعتبر أيضا في الاستطاعة الأمن على نفسه وماله ، فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج ، وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم ، لا يجب عليه إلا إذا كان الظالم واحدا ، وكان يأخذ قليلا لا يجحف بالمأخوذ منه ، وكان لا يعود للأدمرة أخرى ، فإن وجوده وأخذه لا يمنع الاستطاعة ، فيجب الحج مع ذلك ، ولا يشتط في الاستطاعة القدرة على الزاد والرحلة ، كما يؤخذ مما تقدم ، فيقوم مقام الزاد الصنعة إذا كانت لا تترى بصاحبها - وعلم أو ظن زواجها ، وعدم كسادها بالسفر ، ويقوم مقام الرحلة القدرة عن المشى ، فمن قدر على المشى وجب عليه الحج . ولو كان بعيدا عن مكة بمقدار مسافة القصر ، أو أكثر ، فيجب الحج على الأعمى القادر على المشى إذا كان معه ما يوصله من المال ، وكان يعتدى إلى الطريق بنفسه ، أو معه قائد يعينه ، ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه نفقتهم : كزوجه ، أو خوفه على نفسه الفقر فيما بعد ، إلا إذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه ، فلا يجب عليه الحج وإذا لم يوجد عند الشخص إلا ما يباع على الخلس : كالمقار ، والماشية ، والخياب التي للزينة ، وكتب العلم ، وآلة الصانع وجب عليه الحج ، لأنه مستطيع ، وتعتبر الاستطاعة ذهابا فقط أن أمكه أن يعيش بمكة ، فإن لم يمكنه الإقامة بها اعتبرت الاستطاعة في الإياب أيضا إلى مكان يمكنه أن يعيش فيه ، ولا يلزم رجوعه لفصوص بلده ، فلا بد أن يكون عنده ما يمكنه ذهابا وإيابا إلى محل يعيش فيه ، أو صنعة تقوم بهاجياته إذا كانت راجعة ، كما تقدم ، ولا فرق بين البئر والبحر متى كانت السلامة فيه غالبية ، فإن لم تغلب ، فلا يجب الحج إذا تعين البحر طريقا ، وإذا تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل والمرأة ، ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج ، أو مصرف من مهارمها ، أو رفقة مأمونة ، فإذا فقد جميع ذلك ، فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب ميسورا لها إذا كانت المسافة بعيدة ، والبعد لا يحد بمسافة القصر ، بل بما يشق على المرأة المشى فيه ، ويختلف ذلك باختلاف النساء ، فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها ، فإذا شق المشى على المرأة ، ولم يتيسر لها الركوب ، فلا يجب عليها الحج ، كما لا يجب عليها إذا تعين السفر في سفن صغيرة لا تتمكن فيها المرأة من الستر وحفظ نفسها ، أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها محال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة ، فيجب السفر فيها إذا تعين طريقا ، ولا يسقط الحج عنها ، وإذا كانت المرأة محتدة من ظلال أو وفاة وجب عليها البقاء في بيت المدة ولا يجوز لها الإحرام بالحج ، لأنه يؤدي إلى ترك بيت المدة ولبثها فيه واجب ، لكن لو فعلت ذلك صح أهرامها مع الأثم ، ومقتضى فيه ، ولا تمكث في بيت المدة .

المخالطة - قالوا : الاستطاعة هي القدرة على الزاد والرحلة الصالحة لئله ويشترط أن يكون فاضلين عما يحتاجه من كتب علم ، ومسكن ، وخادم ، ونفقة عيالة على الدوام . ومن شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف علم النفس ،

= أو المال، أو العرض، أو نحو ذلك، أما المرأة فإنه لا يجب عليها الحج إلا إذا كان معها زوجها أو أحد من محارمها : كاخ، أو ابن، أو عم، أو أب، أو نحوهم ممن لا تحل له، ومن شروط وجوب الحج أن يكون المكلف مبصرا، فإن كان أعمى فإنه لا يجب عليه أداء الحج إلا إذا وجد قائدا يقوده، والا فلا يجب عليه الحج، لا بنفسه ولا بغيره، ومن عجز عن الحج بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه، أو كان لا يقدر على الركوب إلا بمشقة شديدة، فإنه يجب عليه أن ينيب من يحج عنه، كما يأتي في مبحث « الحج عن الغير » .

الشافعية - قالوا : الاستطاعة نوعان : استطاعة بالنفس، واستطاعة بالغير . أما الأولى فلا تتحقق إلا بأمر : أولا : القدرة على ما يلزمه من الزاد، وأجرة الخفارة، ونحو ذلك في الذهاب، والاقامة بمكة، والاياب منها ان لم يعزم على الإقامة بها، فإن عزم على الإقامة بها فلا يشترط القدرة على مئونة الاياب : ثانيا : وجود الراحلة، ويعتبر ذلك في حق المرأة مطلقا، سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة، وفي حق الرجل ان كانت المسافة طويلة، وهي مرحلتان فأكثر، فإن كانت قصيرة وقدر على المشي بدون مشقة لا تحتل عادة وجب عليه الحج بدون وجود الراحلة، والا فلا يجب، والمراد بالراحلة ما يمكن الوصول عليه، سواء كانت مفتحة أو مشتركة، بشرط أن يجد من يركب معه . فإن لم يجد من يركب معه، ولم يتيسر له ركوبها وحده، فلا يجب عليه الحج، ولا بد أن تكون الراحلة مهيئة بما لا بد منه في السفر، كخيمة تنصب عليها لانتقاء حر أو برد والا فلا يجب الحج ان حصلت بدونها مشقة لا تحتل، وفي حق المرأة لا بد من ذلك، ولو لم تتضرر بعدمه . لأن البستر المطلوب في حقها . ويشترط كون ما تقسدم من الزاد والراحلة فاضلا عن دينية، ولو موجلا، وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود، وعن مسكنه اللائق به أن لم يستغن عنه، والا باع مسكنه وحج به، وعن مواشي الزراعة، وخيل الجندي، وسلاحه المحتاج اليه، وعن آلات صناعة، وكتب فقهية، ونحو ذلك، ثالثا : أمن الطريق ولو ظننا، على نفسه، وعلى زوجته، وعلى ماله، ولو كان قليلا، فلو كان في الطريق سبع، أو قاطع طريق، أو نحوهما، ولا طريق له سوى هذا، فلا يجب عليه الحج، رابعا : وجود الماء والزاد وعلف الدابة في الطريق . بحيث يجد ذلك عند الاحتياج اليه بثمن أنقل على حسب العادة . خامسا : أن يكون مع المرأة زوجها، أو محرما، أو نسوة يوثق بهن، اثنتان فأكثر، فلو وجدت امرأة واحدة، فلا يجب عليها الحج، وإن جاز لها أن تصح معها حجة الفريضة، بل يجوز لها أن تفرج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن . أما في النفل فلا يجوز الفروج مع النسوة ولو كثرت . وإذا لم تجد المرأة رجلا محرما أو زوجا إلا بأجرة لزمته ان كانت قادرة عليها، والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد قائدا ولو بأجرة، بشرط أن يكون قادرا عليها، فإن لم يجد قائدا، أو وحده، ولم يقدر على .

## شروط صحة الحج حج الصبي المميز وغيره - وقت الحج

يشترط لصحة الحج الاسلام ، سواء باشره الشخص بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه ، فلا يصح من الكافر ولا عنه طبعاً ، والتمييز ، فإذا حج صبي مميز وقام بأعمال الحج ، فإنها تصح منه : كالصلاة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : ان التمييز شرط لصحة الاحرام لا لصحة الحج ، والأمر في ذلك سهل ، فإن التمييز لا بد منه على كل حال ، أما الصبي الذي لا يميز والمجنون فإن الحج لا يصح منهما ، فلا يصح منهما احرام ، ولا أى عمل من أعمال الحج ، ولكن على الولي أن يقوم بالاحرام عنهما ، وعليه أن يحضرهما المواقف ، فيطوف ويسعى بهما ، ويأخذها الى عرفة . وهكذا ، ومن شروط صحة الحج أن يباشر أعماله في وقت خاص ، فإذا باشرها في وقت آخر بطل حجه ، وفي بيان هذا الوقت اختلاف المذاهب ، فلنظره تحت الخط (١) .

= أجرت ، فلا يجب عليه ، ولو كان مكياً . وأحسن المشي بالعصا . سادساً : أن يكون ممن يثبت على الرابطة بدون ضرر شديد . والافليس بمستطيع بنفسه . سابعاً : أن يبقى من وقت الحج بعد القدرة على لوازمه ما يكفى لأدائه ، وتعتبر الاستطاعة عند دخول وقته هو من أول شوال الى عشر ذى الحجة ، ولو كان مستطيعاً قبل ذلك ، ثم عجز عند دخول وقته فلا يجب عليه ، وأما النوع الثانى ، وهو الاستطاعة بالغير ، فسيأتى بيانه في مبحث « الحج عن الغير » .

(١) الحنفية - قالوا : الوقت الذى هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ، ووقت الوقوف ، فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر ، وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر الى آخر العمر ، فيصح الطواف في أى زمن بعد الوقوف بعرفة في زمنه المذكور ، فلو لم يقف بعرفة في زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه ، وأما الوقت الذى لا يصح شئ من أفعاله الحج قبله ، فهو شوال ، وذو القعدة وعشر ذى الحجة ، فلو طاف أو سعى قبل ذلك فلا يصح ، ويستثنى من ذلك الاحرام ، فإنه يصح قبل أشهر الحج مع الكرامة ، وزاد الحنفية في شروط الصحة : المكان المخصوص ، وهو أرض عرفات للوقوف ، والمسجد الحرام الطواف الركن ، وهو طواف الافاضة ، يسمى الصحة فقط ثلاثة : الاحرام ، الوقت ، المكان ، أما الاسلام فهو شرط وجوب وصحة معاً ، وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الصحة ، وإن كان شرطاً في المعنى ، لأن احرام غير المميز لا يصح عندهم .

المالكية - قالوا : الوقت الذى هو شرط لصحة الحج منه ما يبطل الحج بفواته ، ومنه ما لا يبطل الحج بفواته ، وهو أنواع : وقت الاحرام بالحج ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت لطواف الزيارة ، والاحرام ، وقد عدوا شروطاً لطواف الزيارة ، ووقت بقية أعمال الحج ، =

= كرمي الجمار ، والعلق ، والذبح ، والسعي بين الصفا والمروة ، فوقت الاحرام من أول شوال إلى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسع الاحرام ، والوقوف بعرفة ، وليس لهتداء الاحرام في ذلك الوقت شرطا لصحة الحج ، فيصح ابتداء الاحرام قبل ذلك الزمن اذا استمر محرما الى دخوله ، ويعد مع الكراهة فيهما ، ويكون الاحرام بمده للعاصم القابل ، لأنه لا يمكن الحج في هذا الصام ، لفوات زمن الوقوف ، ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر العيد ، وأما الوقوف لحظة من الوقت الذي بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها فهو واجب يلزم في تركه هدى ، ووقت طواف الافاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذي الحجة ، فإذا أخره عن ذلك لزمه دم ، وصح ، ولا يصح قبل يوم العيد ، بخلاف الوقوف الركن ، فلا يصح قبل وقته المتقدم ، ولا بعده ، ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتي عند ذكر كل منها ، فالسعي يكون عقب طواف الافاضة ان لم يتقدم عقب طواف القدوم ، والرعى له أيام مخصوصة : الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع من أيام العيد وهكذا مما يأتي ، فوقت الحج الذي فيه جميع أعماله : شوال ، وذو القعدة ، وجميع ذي الحجة ، وأما المكان المخصوص ، وهو أرض عرفة للوقوف ، فليس ركنا على حدة ، ولا شرطا كذلك ، بل هو جزء من مفهوم الركن ، وهو الوقوف بعرفة ، وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطا لصحة الحج ، بل هو شرط لصحة الطواف ، وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الحج ، وان كان احرام غير المميز لا يصح ، لأنه شرط في الاحرام الذي هو النية ، لأن النية لا تصح من غير المميز ؟ فليس عندهم شرط لصحة الحج الا الاسلام فقط .

الشافعية - قالوا : الوقت الذي هو شرط لصحة الحج يبدأ من أول يوم من شوال الى طلوع فجر يوم عيد النحر ، وهو شرط لصحة الاحرام بالحج ، فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده ، فلا يصح حجاً ، ولكن ينقذ عمرة ، وأما الوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعي بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج ، فلكل منها وقت يأتي بيانه عند ذكره ، وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة : الاسلام ، والتمييز ، والوقت المخصوص .

الحنابلة - قالوا : ألوقت الذي هو شرط لصحة الحج أنواع : وقت الاحرام ، ووقت الوقوف بعرفة ووقت طواف الافاضة ، ووقت بقية أعمال الحج : كالسعي بين الصفا والمروة أما وقت الاحرام فهو من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر ، بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف ، والاحرام في هذا الوقت سنة ، ويصح قبل هذا الوقت ويعد مع الكراهة فيهما ، وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال ، فسيأتي ذكره عند بيان كل منها .

### أركان الحج

وأما أركان الحج فهي أربعة : الاحرام ، وطواف الزيارة ، ويسمى طواف الافاضة ، والسمى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة ، وهذه الأركان لو نقص واحد منها بطل الحج ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : ان له ركنين فقط ، فانظر مذهبه تحت الخط (١) ، واليك بيان هذه الأركان على هذا الترتيب .

#### الركن الأول من أركان الحج : الاحرام تعريفه

الاحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة ، ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية ، أو سوق هدى ، أو نحو ذلك عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، وانما يسن اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوي ويلبى بلافاصل .

#### مواقيت الاحرام

المواقيت معناه في اللغة موضع الاحرام للحاج وهو موافق للمعنى الشرعي ، فللاحرام ميقات مكانى ، وميقات زمانى ، أما الميقات الزمانى فقد تقدم الكلام عليه في مبحث « وقت الحج » المتقدم قريبا ، وأما الميقات المكانى فيختلف باختلاف الجهات ، فأهل مصر والشام والمغرب ، ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتركور ميقاتهم الجحفة ، وهى — بضم الجيم ، وسكون الحاء — قرية بين مكة والمدينة ، وهى خربة الآن ، ويقرب منها القرية المعروفة بربابغ ، فيصح الاحرام منها بلاكراهة ، وهؤلاء يحرّمون من هذا المكان عند

(١) الحنفية — قالوا : للحج ركنان فقط ، وهما الوقوف بعرفة ، ومعظم طواف الزيارة ، وهو أربعة أشواط ، وأما باقيه ، وهو الثلاثة الباقية المكملة للسبعة ، فواجب ، كما سيأتى ، وأما الاحرام فهو من شروط الصحة ، كما تقدم ، والسمى بين الصفا والمروة واجب لا ركن . الشافعية — قالوا : أركان الحج ستة ، وهى الأربعة المذكورة في أعلى الصحيفة ، وزادوا عليها ركنين آخرين : وهما إزالة الشعر ، بشرط أن يزيل ثلاث شعرات ، كلاً أو بعضاً من الرأس لا من غيره ، ويشترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة ، وبعد انتصاف ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يتنحى الاحرام على الجميع ، والوقوف على طواف الافاضة والحق ، والطواف على السعى ان لم يفعل السمى عقب طواف القدوم .

(٢) الحنفية — قالوا : الاحرام هو التزام حرمة مخصصة ، ويتحقق بأمرين . الأول : النية ، والثانى : اقترانها بالتلبية ، ويقوم مقام التلبية مطلق الذكر ، أو تقليد البدنة مع سوقها ، فلو نوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر ، أو لبى رلم ينو =

محاذاته بحرا ، لأنه لا يلزم في الاحرام من الميقات المسرور به في البر ، بل المدار على أحد أمرين : أما المرور عليه أو محاذاته ولو بالبحر ، وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم ذات عرق ، وهي قرية على مرحلتين من مكة ، وسميت بذلك لأن بها جبلا يسمى عرقا - بكسر الميم - يشرف على واد يقال له : وادي العقيق ، وأهل المدينة المنورة بنسور النبي ﷺ ميقاتهم ذو الحليفة ، وهي موضع ماء لبنى جشم ، بينه وبين المدينة دون خمسة أميال ، وهي أبعد المواقيت من مكة ، لأن بينهما تسع مراحل ، أي سفر تسعة أيام ، والميقات لأهل اليمن والهند يملأ - بفتح اللامين ، وسكون الميم بينهما - وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة ولأهل نجد قرن يسكن وراءه وفتح القاف وهو جبل مشرف على عرفات ، وهو على مرحلتين من مكة ويقال له : قرن المنازل ، وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ، ولكل من مر بها أو حاذاها ، وإن لم يكن من أهل جهتها ، فمن مر بميقات منها ، أو حاذاه قاصدا للنسك ، وجب عليه الاحرام منه ، ولا يجوز له أن يجاوزه بدون احرام ، فإن جاوزه ولم يحرم ، وجب عليه الرجوع اليه ليحرم منه ، أن كان الطريق مأمونا ، وكان الوقت متسما ، بحيث لا يفوته الضج لو رجع ، فإن لم يرجع لزمه هدى ، لأنه جاوز الميقات بدون احرام ، سواء أمكنه الرجوع ، أو لم يمكن ، لخوف الطريق ، أو ضيق الوقت ، إلا أنه في حالة إمكان الرجوع يأنس بتركه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى في طريقه أو لا ، وهذا الحكم بهذا التفصيل متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ومن كان بمكة ، سواء كان من أهلها أو لا ، فميقاته نفس مكة ، ولا يطلب من غير المكي إذا كان بها أن يخرج لميقاته ، ولو كان الوقت متسما ، ومن كان مسكنه بمكة المواقيت وقبل مكة ، لا يكون مصرما . وكذا لو أشعر البذنة بجرح سنابها الأيسر وهو خاص بالابل ، أو وضع للجل عليها ، أو أرسلها ، وكان غير متمتع بالعمرة إلى الحج ، ولم يلحقها أو قلد شاة لا يكون مصرما .

المالكية - قالوا : الاحرام هو الدخول في حرمت الحج ، ويتحقق بالنية فقط على المعتد ويسن اقترائنه بقول : كالتلبية والتهليل ، أو فعل متعلق بالحج : كالتوجه ، وتقليد البذنة . (١) الحنفية - قالوا : أن جاوز الميقات بدون احرام حرم عليه ذلك ، ويلزمه الدم ، أن لم يكن أمامه ميقات آخر يمر عليه بعد ، والا فالأفضل احرامه من الأول فقط أن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينافي الاحرام ، فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤخر الاحرام إلى آخر المواقيت التي يمر بها .

المالكية - قالوا : متى مر بميقات من هذه المواقيت وجب عليه الاحرام منه ، فإن جاوزه بدون احرام حرم ، ولزمه دم ، والا إذا كان ميقات جهته أمامه يمر عليه فيما بعد ، فإن كان كذلك ندب له الاحرام من الأول فقط ، فإن لم يحرم منه فلا اثم عليه ولا ، وخالف المذنب .

فأحرامه يكون من مسكنه ، لأنه ميقات له باتفاق ثلاثة ، وللمالكية تفصيله فأنظره تحت الخط (١) .

### ما يطلب من مريد الأهرام قبل أن يشرع فيه

من أراد الأهرام ، فإنه يطلب منه أمور : بعضها سنة ، وبعضها مندوب ، وقد رأينا أن نذكرها مفصلة في كل مذهب على حدة ، ليسهل حفظها فأنظرها تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : من كان بمكة من غير أهلها ، وأراد الأهرام بالحج صح إهرامه من مكة بلا أئثم ، ولكن يندب له أن يفرج لبقائه ليحرم منه أن كان الوقت منسما ، وأمن على نفسه وماله لو خرج ، والا فلا يندب له الخروج .

(٢) الشافعية — قالوا : يطلب منه أمور : منها الاغتسال ، وهو سنة مؤكدة ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ، ولكن الغسل أفضل ، وهذا الغسل للظلمة ، لا للطهارة ، فيطلب من الحائض أو النفساء حال الحيض والنفساء ، وإذا فقد الماء سقط ولم يشرع بدله التيمم ، إذ لا نظافة في التيمم ، ومنها قص الأظفار ، وحلق الشعر المأذون في إزالته ، كحصر الرأس والشارب إذا اعتاد حلق ذلك ، والا فيسرحه ، وهذا مستحب ، ويكون قبل الغسل ، ومنها جماع زوجته إذا لم يكن بها مانع ، لئلا يطول عليه العهد ، فيقع فيما يفسد الأهرام ، وهو مستحب أيضا ومنها ليس أزار ورداء ، والأزار هو ما يستر به من سرته إلى ركبته ، والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكنتين ، وهو مستحب أيضا ، وإن زرع الأزار أو عقده أساء ، ولأدم عليه ، ويستحب أن يكون الأزار والرداء جديدين أو مفسولين طاهرين ، وأن يكونا أبيضين ، ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا تبقى عينه بعد الأهرام ، وأن بقيت رائحته ، وهو مستحب أن كان عنده طيب ، والا فلا يستحب ، ومنها أن يصلى بعدما تقدم ركعتين إذا كان الوقت ليس وقت كراهة والا فلا يصلى ، وهذه الصلاة سنة على الصحيح ، والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب ، وسورة ( قل يا أيها الكافرون ) وفي الثانية بالفاتحة ، وسورة الاخلاص ويقوم مقامها الصلاة المفروضة إذا أحرم بعدها ، ومنها أن يقول بلسانه قولا مطابقا لما في قلبه : اللهم انى أريد الحج ، فيسره لى ، وتقبله منى ، ثم يلبي بعد ذلك ، وصفة التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، أن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، ويصلى على النبي ﷺ بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ، ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة ، وكذا كلما لقي ركبا ، أو ارتفع على مكان ، أو هبط وأديا ، وكذا يكثرها بالأسحار ، وحين يستيقظ من نومه ، وعند الركوب والفرود ، ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت بدون إجهاد .

المالكية — قالوا : يسن له أن يغتسل ولو كان حائضا أو نفساء ، لأنه مطلوب للأهرام ، وهو يتأتى من كل شغف ، ولا تعهل السنة إلا إذا كان متصلا بالأهرام ، فلو اغتسل ثم =



— انتظر طويلا عرفا بلا أحرام أعده، ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، من أراد أن يحرم من ذى الطيفة، وإذا كان فاقدا للماء فلا يشرع له التيمم بدل الغسل، ويسن أيضا تقليد الهدى إن كان معه، ثم اشعاره بعد ذلك، والتقليد هو: تعليق قلادة في عنقه، وليلعلم به المساكين، فتطمئن نفوسهم، والاشعار هو أن يشق من السنام قدر الأنملة أو الأنملتين، ويكون بالجانب الأيسر، ويبدأ به من العنق إلى المؤخر، وإنما تقلد الأبل والبقر ولا يشعر إلا الأبل وما له سنم من البقر، أما النعم فلا تقلد ولا تشعر، ويندب أن يلبس أزارا ورداء ونعلين، والأزار هو ما يستر الحورة من السرة إلى الركبة، والرداء هو ما يلقى على الكتفين ولو لبس غيرهما مما ليس مخيطا ولا محيطا، فلا يضر، ولكن يفوت المندوب، ومن السنن إيقاع الأحرام عقب صلاة، ويندب أن يكون ركعتي نفل إن كان الوقت مما تجوز فيه النافلة، والانتظار حتى تحل النافلة، والأولى أن يحرم الركاب إذا استوى على ظهر دابته، والمائى إذا أخذ في المشى، ويسن قرن الأحرام بالذليبة، كما تقدم، والتلبية في ذاتها واجبة، ويندب تجديدها عند تغير الحال، كصعود على مرتفع، أو هبوط إلى واد، أو ملافاة رفيقه، وعقب الصلاة، ويستمر يلبي حتى يدخل مكة، ثم يقطعها حتى يطوف، ويسمى إذا أراد السعى عقب طواف القدوم، ثم يعاودها بعد ذلك، حتى تزول الشمس يوم عرفة، ويصل إلى مصلاها، فيقطعها حينئذ، فإن لم يعاودها كان تاركا للواجب، وعليه دم، ويندب التوسط فيها، فلا يدأب عليها حتى يمل ويضجر، كما ينندب التوسط في رفع صوته بها، فلا يخففه جدا، ولا يرفعه جدا، بل يكون بين الرفع والخفض، ويندب الاختصار على اللفظ الوارد عن النبي ﷺ، وهو: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.

الحصيلة — قالوا: يسن أن يغتسل ولو حائضا أو نفساء أو يتيمم لعدم الماء أو عجزه عن استعماله بعرض ونحوه، ولا يضر حدث بين الغسل والأحرام، ويسن له أيضا أن يتنظف قبل أحرامه بأخذ شعره، وقلم ظفره، وإزالة رائحة كريهة، ويسن له أيضا أن يطيب يده بالطيب ويكره تطيب ثوبه، فإن طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم ينزع فإن نزع لم يجرم له لبسه قبل غسله، ويسن له أيضا قبل أحرامه لبس أزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعد تجرده عن المخيط إن كان ذكرا، ويسن له أحرامه عقب مسلاة مفروضة أو نافلة، بشرط أن لا يكون أداء النافلة وقت نهى، وأن لا يكون عادما للماء والتراب، ويسن أن يعين في أحرامه نسكا، حجا كان أو عمرة، أو قرانا، وأن يتلفظ بما يعينه، ويسن له أن يقول: اللهم انى أريد النسك الفلانى، فيسره لى، وتقبله منى، وإن حبسنى حابس، فمحللى حيث حبستنى، فإن فعل ذلك وجب بعرض أو عدو ونحوه حل، ولا شيء عليه.

## ما لا يجوز للمحرم فعله بعد الدخول في الاحرام الجماع - الصيد - الطيب

نهى الشارع المحرم عن أشياء بعضها لا يخل فعله ، وبعضها يكره فعله ، واليك بيانها

يحرم على المحرم عقد النكاح ، ويقع باطلا عند ثلاثة ، وظلّف الحنفية ، فانظر هذبهيم تحت الخط(١) ، وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه : كالقبلة والمباشرة ، ويصرم الفروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم ، وان كان ذلك محرما في غير الحج ، إلا أنه يتأكد فيه ، وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم ، لقوله تعالى : « فمن فرض فيهن

» الشافعية - قالوا : يسن لمن يريد الاحرام أمور : منها الغسل قبله ، ولو مع بقاء الحيض ، وينوى به غسل الاحرام ، ويكره تركه لغير عذر ، فان عجز عنه لعدم الماء ، أو لعدم قدرته على استعماله يتيمم ، ومنها ازالة شعر الابط والعانة ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار وحلق الرأس ، لمن يتزين به ، والا ابتداء وليده بنحو صمغ ، وهذا اذا كان عازما على عدم التضحية ، والا أخر ذلك الى ما بعدها ، ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل ، في حق غير الجنب ، أما هو فيسن له تأخيرها عنه ، ومنها تطيب البدن بعد الغسل الا لصائم ، فيكره ، والا للمرأة التي وجب عليها الاحداث - ترك الزينة - لوفاء زوجها فيحرم ، ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ، ولو كان مما له جرم ، ولا يضر تعطر الثوب بسبب ذلك ومنها الجماع قبل احرامه ، ومنها أن تخضب المرأة يديها الى الكوعين من غير نقش ، وأن تسمح وجهها بشيء من الغضاب ، ومنها أن يلبس ان كان رجلا ازارا ووداء أبيضين جديدين ، والا فمفسولين ، ونعلين ، ويكره لبس المصبوغ ومنها صلاة ركعتين سنة الاحرام القبلية غير وقت الكراهة ، الا لمن كان في الحرم المكي ، فيصليها مطلقا ، ويقوم مقامها أى صلاة يصليها فرضا أو نفلا ، ويسر القراءة فيهما ولو ليلا ، ومنها استقبال القبلة عند بدء الاحرام ، ويقول : اللهم ارحم لك شعري وبشري ، ولحمي ودمي ، ومنها التلبية ، وهي أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، يقول ذلك بسكينة ووقار للذكر ، ويسن أن يرفع صوته بها مادام محرما ، فان لم يكن محرما فالسنة الاسرار بها ، كما أن السنة للمرأة أن تسر بها على كل حال ، ويكره لها رفع الصوت بها بحضرة الأجانب ، ومثلها الخنثى ، ويصلى ويسلم عقبها على النبي ﷺ ، وتتأكد التلبية ثلاثا عند تغير الأحوال من سكن الى حركة ، وصمود وهبوط ، واختلاط رفقته ، واقبال ليل أو نهار ثم يدعو بعدها بمأثاء ، والوارد أفضل .

(١) الحنفية - قالوا : يجوز للمحرم عقد النكاح لأن الاحرام لا يمنع صلاحية المرأة للبعد . عليها ، وانما يحرم الجماع ، فهو كالحيض ، والنفاس ، والظهار قبل تكثيره ، في أن كلا منها يمنع الجماع غقط ، لا صحة المقعد .

**الحج فلا رث ، ولا نصوح ، ولا جدال في الحج** » والرث الجماع ودواغيه ، والكلام الفاحش ، والجدال : المخاصمة ، ويحرم أيضا التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح ، أو الإشارة إليه إن كان مرثيا ، أو الدلالة عليه إن كان غير مرثى ، أو نحو ذلك : كإفساد بيضة ، وإنما يحرم التعرض له إذا كان وحشيا مأكولا ، أما إذا كان غير مأكول ، فيجوز التعرض له عند الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فقالوا : يحرم التعرض لصيد البر الوحشى مطلقا ، سواء كان مأكولا أو غير مأكول ، وأما صيد البحر فهو حلال : قال الله تعالى : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة » ، وحرم عليكم صيد البر ما نعتم حرما » والبرى : هو ما يكون توالده وتتأسله في البر ، وإن كان يعيش في الماء ، والبحرى بخلافه عند ثلاثة : وخالف الشافعية ، فانظر مذهبه تحت الخط (١) ، ويحرم عليه أيضا استعمال الطيب : كالمسك في ثوبه ، أو بدنه ، وقلم الظفر ، ويحرم على الرجل أن يلبس مغيطا أو مصيطا ببدنه ، أو بعضه : كالقميص وال سراويل والمعامة والنجبة ، ويقال لها : القباء والخف إلا إذا لم يجد فعلين ، فيجوز لبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وتغطية رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر ، عند الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فقالوا : لا يحرم على الرجل تغطية وجهه .

### ستر وجه المرأة المحرمة ورأسها

ويجوز للمرأة أن تستر وجهها ويديها وهي محرمة إذا قصدت الستر عن الأجانب بشرط أن تسدل على وجهها ساترا لا يمس وجهها ، عند الحنفية ، والشافعية ، وخالف الصنابلة ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية - قالوا : البرى ما يعيش في البر فقط ، أو يمشى فيه ، وفي البحر : كالسلمنة البحرية ، والبحرى ما لا يعيش إلا في البحر .  
(٢) الصنابلة - قالوا : للمرأة أن تستر وجهها لحاجة ، كمرور الأجانب بقربها ، ولا يضر التصاق الساتر بوجهها ، وفي هذا سمة ترفع المشقة والصرح .  
والمالكية - قالوا : إذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها التستر عن أعين الناس ، فلها ذلك إذا تحققت أن هناك من ينظر إليها بالفعل ، أو كانت بارعة الجمال ، لأنها مظنة نظر الرجال ، وهي محرمة ، بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ، ولا ربط ، والا كان محرما ، وعليها الغدية في ستر الوجه كما يأتى ، فإذا لم يتحقق هذان الشرطان ، فإنه يحرم عليها ستر وجهها ويديها بشئ يحيط بهما كالقفاز ، وهو لباس يعمل على قدر اليدين لانهاء البرد ، ويحرم سترهما بشئ فيه خياطة أو ربط ، وأما ادخالهما في قميصها ، فلا يحرم ، كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها .

## لبس الثوب المصبوغ بما له رائحة طيبة ، وإزالة الشعر

يحرم لبس ثوب مصبوغ بما له رائحة طيبة ، على تفصيل مذكور تحت الخط (١) .

## شم الطيب وحمله حال الاحرام

يكره للمحرم أن يشم الطيب - الروائح العطرية - أو يحمله ، باتفاق ، أو المكث بمكان فيه رائحة عطرية ، فانه مكروه ، عند المالكية ، والحنفية ، سواء قصد شمه أو لا : أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

## إزالة شعر الرأس وشعره حال الاحرام

يحرم على المتلبس بالاحرام أن يزيل شعر رأسه بالطلق أو القص أو غيرهما ، كما يحرم عليه إزالة شعر غير الرأس ، ولو كان نابتا في العين ، ويستثنى من ذلك ما إذا تأذى ببقائه ، فيجوز إزالته ، وفيه الفدية ، إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به ، فلا فدية ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) ، وسيأتي تفصيل ذلك في باب الفدية .

(١) الحنفية - قالوا : يحرم لبس المصبوغ بالمصفر ، وهو زهر القرم ، والورس - يفتح الواو - وسكون الراء - وهو نبت أحمر باليمن ، والزعفران ، ونحو ذلك من أنواع الطيب ، إلا إذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة ، فيجوز لبسه حال الاحرام .  
المالكية - قالوا : المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم ، وذلك كالْمَصْبُوغ بِالْوَرَسِ والزعفران . وأما المصبوغ بالمصفر : فإن كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل ، وإن كان صبغه ضعيفا ، أو كان قويا وغسل ، فلا يهرم ولبسه ، وإنما يكره لبسه لمن كان لدودة لغيره ، لئلا يكون وسيلة لأن يلبس الغوام ما يحرم ، وهو الطيب .  
الشافعية - قالوا : المصبوغ بما تنضد رائحته : كالزعفران ، والورس ، لا يجوز لبسه إلا إذا زالت الرائحة بالزرة ، وأما المصبوغ بما يقصد للون دون الرائحة : كالمصفر والحناء فلبسه لا يهرم .

القفالية - قالوا : يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران ، وأما المصبوغ بالمصفر : فيباح لبسه ، سواء كان الصبغ قويا أو ضعيفا .

(٢) الحنابلة ، والشافعية - قالوا : إذا قصد شم الطيب : كما إذا وضع وردة على أنفه بقصد شمها حرم عليه ذلك ، سواء كان معناه أو مكث بمكانه ، أما إذا لم يقصد شمه ، فلا حرمة عليه .

(٣) المالكية - قالوا : إزالة الشعر مطلقا حرام على المحرم ، سواء كان الشعر في العين أو غيره ، إلا لعذر يفتتن إزالته ، فلا يهرم حينئذ ، وفيه الفدية ، ولو كان في العين .

## الخصاب بالحناء حال الاحرام

لا يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء ، لأنه طيب ، والمحرم ممنوع من التطيب ، سواء كان رجلا أو امرأة ، وسواء كان الخضب بها في اليدين ، أو في الرأس ، أو غير ذلك من أجزاء البدن ، عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## هل يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب ما فيه طيب

لا يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب طيبا أو شيئا مخلوطا بطيب ، سواء كان قليلا أو كثيرا إلا إذا استهلك الطيب ، بحيث لم يبق له طعم ، ولا رائحة ، باتفاق ثلاثة ، وللمالكية في هذا تفصيل مذكور تحت الخط (٢) ، فإذا بقي للطيب طعم أو رائحة حرم ، باتفاق ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف إليه الطيب مطبوخا أو غير مطبوخ ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) .

(١) الشافعية — قالوا : يكره الخضب بالحناء للمرأة حال الاحرام : إلا إذا كانت معتدة من وفجأة ، فيحرم عليها ذلك ، كما يحرم عليها الخضب إذا كان نقشا ، ولو كانت غير معتدة ، وأما الرجل فيجوز له الخضب بها حال الاحرام في جميع أجزاء جسده ، بما عدا اليدين والرجلين ، فيحرم خضبهما بغير حاجة ، وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بحناء شفيفة .

النابلة — قالوا : لا يحرم على المحرم ذكرا كان أو أنثى الاختصاب بالحناء في أي جزء من البدن ما عدا رأس الرجل ، وفي هذا سمة .

(٢) المالكية — قالوا : المبراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ . ومتى كان كذلك لا يحرم ، ولو ظهر ريحه : كالمسك أو لونه كالكزغران . أما ما اختلط بشيء من غير طبخ فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم : إن الطيب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله . ولو بقيت عينه .

(٣) الحنفية — قالوا : إذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في أكله سواء وجد رائحته أو لا . أما أن خالط ما يؤكل بلا طبخ . فإن كان الطيب مغلوبا ، فلا شيء فيه ، إلا أنه يكره أن وجدت معه رائحة الطيب : وإن كان غالبا ففيه الجزاء . وهذا إذا خلط بما يؤكل ، فإن خلط بما يشرب ، فإن كان غالبا ففيه دم ، وإن كان مغلوبا ففيه صدقة . إلا أن شرب مرارا ، ففيه دم ، كما يأتي ، أما أن أكل عين الطيب ، فإن كان كثيرا ففيه دم ، إلا قليلا شيء ففيه .

### الاكتحال بما فيه طيب، دهن الشعر والبدن

لا يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب، فإن فعل ففيه الجزاء الآتي بيانه ، أما الاكتحال بما ليس فيه طيب فجائز ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ويحرم عليه اسقاط شعره ، فإن فعل ففيه الجزاء الآتي ، ولا يجوز للمحرم أن يدهن شعره أو بدنه ، على تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) .

### حكم قطع حشيش الحرم وشجره

لا يحل للمحرم ، كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع ، أو قلع ، أو إتلاف ، ولا لغصن من أغصانه ، ولو كانت الأغصان وأصله إلى أصل ، أما إذا كان الشجر مغروساً في أصل ، فيباح التعرض له ، والانتفاع به إذا لم يكن مملوكاً للغير ، ولو وصلت أغصانه إلى داخل الحرم ، ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم ، ألا الأذخر ، وهو نبت معروف طيب الرائحة ، وكذا السنا المعروفة بالسنا مكي — فإنه يباح التعرض لها بالقطع

(١) المالكية — قالوا : يحرم على المحرم الاكتحال مطلقاً بما فيه طيب وغيره ، إلا لضرورة فيجوز مطلقاً ، غير أنه إذا اكتحل بطيب لضرورة فعليه الفدية ، وإن اكتحل بغير طيب لضرورة ، فلا فدية عليه .

(٢) المالكية — قالوا : يحرم عليه دهن الشعر والجسد ، أو بعضه ، بأي دهن كان ، ولو كان خالياً من الطيب ، فإن فعل ذلك فعليه الفدية ، كما سيأتي ، إلا إذا أدهن بما لا طيب فيه لرضى به ، فلا فدية عليه ، سواء كان المرض في باطن اليدين أو في الرجلين أو غيرها ، وفي غيرها خلاف في موجب الفدية .

الحنفية — قالوا : الأشياء التي تستعمل في البدن تنقسم إلى ثلاثة أنواع : الأول : طيب مضر أعيد للتطيب به : كالسك ، والكافور ، والعنبر ، ونحو ذلك ، وهذا النوع لا يجوز للمحرم استعماله في ادهان أو غيره ، بأي وجهه كان ، الثاني : ما ليس طيباً بنفسه ، وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه : كالشمع ، وهذا النوع يجوز للمحرم استعماله في الأدهان ، ونحوه ، ولا شيء في استعماله ، الثالث : ما ليس طيباً بنفسه ، ولكنه أصل للطيب ، وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والأدهان ، وتارة على وجه التداوي : كالزيت ، فإن استعمل استعمال التطيب والأدهان فهو في حكم الطيب ، لا يجوز للمحرم استعماله ، أما إذا استعمل للتداوي ، فإنه يجوز للمحرم ، كما يجوز له أكله .

الشافعية — قالوا : يحرم الأدهان بماله رائحة طيبة مطلقاً ، ويجوز الأدهان بغيره في جميع البدن إلا في شعر الرأس والوجه ، فلا يجوز إلا لحاجة .

الحنابلة — قالوا : ماله رائحة طيبة يحرم على المحرم الأدهان به في سائر بدنه ، أو أي جزء ، أما ما ليس كذلك : كالزيت فلا يحرم الأدهان به ، ولو أدهن شعر الرأس والوجه .

وغیره • وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل مذكور تحت الخط (١) •

(١) الشافعية — قالوا : يحرّم التعرض لأشجار الحرم الرطبة • وحشيشه الرطب بقطع • أو قلع أو اتلاف • ولو كان مملوكا للمتعرض ما عدا ما ذكر في الصفحة السابقة • ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه ، وإنما يحرّم التعرض لشجر الحرم وحشيشه ان كان بغیر قصد اصلاحه ، كان يقطع الشجر لنموه ، والا جاز • أما الشجر اليابس منبتة • فيجوز قطعه وقلعه ، وكذا يجوز قطع الحشيش اليابس • أما قلعه فيحرّم مطلقا • الا اذا فسد منبتة • فيجوز أيضا • ولا فرق في الشجر بين الذي نبت بنفسه : كالمنط ، وما أنبتته الناس : كالنخل ، فيحرّم التعرض له مطلقا • أما الحشيش والحبوب ونحوها فانما يحرّم التعرض لها اذا نبتت بنفسها • فاذا زرعا للناس جاز لهم التعرض لها محرّمين • أو غير محرّمين • ويستثنى من المنع أمور : منها أخذ سعف النخل • وورق الشجر بلا خبط يغير بالشجر • • والا حرّم • ومنها أخذ ثمر الشجر • وكذا عود السواك ، بشرط أن ينبت : مثله في سببه • ومنها رعى الشجر بالبهائم • ومنها أخذ الدواء : كالحنظل ، والسنامكي •

الحنابلة — قالوا : يحرّم قلع شجر الحرم المكي وحشيشه اذا كانا رطبين • ولو كان فيهما مضرة : كالشوك • وكذا السواك ونحوه • والورق الرطب • أما ما كان يابساً من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما • لأنهما كاليت ، وكذا لا بأس بقطع الاذخر • والفقع والكمأة • والتمرّة ، وان كان كل ذلك رطبا ، كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمي من شجر أو حشيش ، لأنه مملوك الأصل ، ويباح رعى حشيش الحرم ، المذكور ، والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر ، وما انفصل من الأرض ، أو انكسر من غير فعل آدمي ، ولم ينفصل المنكسر عن أصله ، أما ما قطعه آدمي فلا يجوز أن ينتفع به هو أو غيره •

الحنفية — قالوا : النابت في أرض الحرم • اما أن يكون جلفا ، منكسرا ، واما أن يكون غير ذلك ، فالجاف والمنكسر لا يدخل في حكم شجر الحرم ، لأنه حطب ، وكذا حشيش الاذخر فانه مستثنى من شجر الحرم ، وغير الجاف ، وهو قابل للنمو • اما أن يكون نابتا بنفسه أو لا • والأول اما أن يكون من جنس ما ينبتته الناس : كالزروع • أولا : كالشجرة المعروفة — بأمر غيلان — فالذي يحرّم قطعه من ذلك هو الذي ينبت بنفسه • وليس من جنس ما ينبتته الناس • وهذا لا يجوز قطعه مطلقا • سواء كان مملوكا أو غير مملوك • الا أنه اذا قطعه مالكه حرّم عليه قطعه فقط وليس عليه جزاء • واذا قطعه غير مالكه فلعنه الجزء ، وسيأتي بيانه ، وعليه قيمته ، ويعفى عما يقطع من ذلك بسبب نصب الخيم ، أو حفر الكانون ، أو وطء الدواب ، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه أما الذي ينبتته الناس ، أو ينبت بنفسه ، وهو من جنس ما ينبتته الناس ، فانه ينصل قطعه والانتفاع به اذا لم يكن مملوكا للغير فان كان مملوكا للغير لزم دفع قيمته لمالكه •

المالكية — قالوا : يحرّم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات ، كالبقول •

## ما يباح للمحرم الفصد - الحجامة - حك الجلد والشعر

يباح للمحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا يباح له حك الجلد والشعر اذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر ، أو الهوام ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الشافعية : يكره للمحرم حك جلده وشعره ، ما لم يترتب عليه سقوط الشعر ، والا كان حراما .

## فصل الرأس واليدين والاستئصال

يباح للمحرم غسل رأسه وبدنه بالماء لازالة الأوساخ عنه ، بشرط أن لا يغتسل بما يقتل الهوام ، فيجوز الاغتسال بالصابون ونحوه من المنظفات التي لا تقتل الهوام ، ولو كانت له رائحة ، عند الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ويجوز له أيضا أن يستنظف بالشجرة والخيمة والبيت ، والمحمل والمظلة المعروفة بالشمسية - بشرط أن لا يمس شيء من ذلك رأسه وجهه ، فان كشفهما واجب ، باتفاق المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

= البرى ، وشجرة الطرفاء ، ولو زرع ، وسواء كان أخضر أو يابس ، ويستثنى من ذلك أمور أولا : الأضر وهو نبت كالغلاء طيب الرائحة ، ثانيا : السنا ، المعروف بالسنامكي ، للاحتياج اليه في التدوى ، ثالثا : العصا ، رابعا السواك ، خامسا : قطع الشجر للمبنا والسكنى بموضعه ، أو لاصلاح البساتين ، سادسا : قطع ورق الشجر بالمجن ، وهو عصا مموجة ، يضعها على الفصن ، ويحركها ، فيقع الورق من غير خبط ، وأما خبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام ، وأما الشجر أو النبات الذي شأنه أن يزرع : كالخس ، والخططة ، والبطيخ والزمان ، فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابتا بنفسه .

(١) المالكية - قالوا : يكره للمحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ، ويجوز أن لحاجة ، وعليه الفدية أن وضع على موضعهما عصاة ، والا فلا .

(٢) المالكية - قالوا : لا يجوز للمحرم ازالة الوسخ باليدين ، ويستثنى من ذلك غسل اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالصابون ونحوه مما ليس بطيب ، أما غسل بالطين الذي تبقى رائحته في اليد فلا يجوز .

الحنفية - قالوا : يجوز للمحرم أن يغتسل بما يزيل الوسخ ، ولا يقتل الهوام . كما قال الشافعية ، والحنابلة ، ألا أنه لا يجوز له أن يغتسل بما له رائحة عطرية .

(٣) الشافعية - قالوا : يجوز الاستئصال بكل ما ذكر . ولو لاصق رأسه أو وجهه ، لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفا : كميأة . وقصد الاستتار به حرم عليه .  
٢٠ والا فلا .



### ما يطلب من الحرم لدخول مكة

يسن له أن يغتسل لدخول مكة ، وهذا الغسل للظافة لا لطواف القدوم ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ولذا يطلب من المائض والنفساء عتدهم ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهم تحت الخط (١) ، ويستحب له أن يدخلها نهارا ، وأن يكون دخوله من أعلاها ، ليكون مستقبلا للبيت تعظيما له ، وأن يكون دخوله من بابها المعروف - باب المعلى - وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على أمتعه ، ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهارا ، ملبيا متواضعا خاشعا ، وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ، ويكبر ويهل ، ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما ، وتكريما ومهابة ، وبراً ، وزد من عظمتة وشرفه بمن حجه أو أعتمره تعظيما وتشريفا ، وتكريما ومهابة ، وبراً ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنفية يقولون : يكره له رفع يديه ، وهو يدعو ، ولفظ الدعاء الوارد : « اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحيناً ربنا بالسلام » ، ويدعو بعد ذلك بما شاء ، وبعد ذلك يطوف طواف القدوم المذكور ، وانما يسن هذا الطواف للمحرم بشرطين : أحدهما : أن يكون قادماً من خارج مكة ، ولهذا يسمى طواف القدوم ، الشرط الثاني : أن يتسع له الوقت ، والا ذهب للوقوف وتركه إذا غلن أنه يعطله عن الوقوف .

### الركن الثاني من أركان الحج

#### طواف الافاضة

أنواع الطواف ثلاثة : النوع الأول : الطواف الركن ، فمن لا يفعله يبطل حجه ، ويقال له : طواف الافاضة ، وطواف الزيارة . النوع الثاني : الطواف الواجب ، وهو طواف الزيارة ، يسمى طواف الصدر ، النوع الثالث : الطواف المسنون ، وهو طواف القدوم المتقدم ذكره فلنتكلم فيها ، ولنبدأ بالكلام في طواف الافاضة ، الذي هو ركن من أركان الحج .

#### تصريف طواف الافاضة

طواف الافاضة ، ويقال له : طواف الزيارة ركن من أركان الحج الأربعة المتقدمة . باتفاق المذاهب ، فإذا لم يفعله الحاج بطل حجه ، وهو سبعة أشواط بكيفية خاصة ستعرفها قريباً ، وقال الحنفية : أن الطواف الركن هو أربعة أشواط فمضى طاف أربعة أشواط فقد حصل الركن ، أما باقي السبعة فسلنه واجب لا ركن ، وذلك لأن طواف الأشواط الأربعة هو طواف لأكثر الأشواط ، وللاكثر ، حكم الكل .

== الحنابلة - قالوا : إذا استظل بما يلازمه غالباً . كالحمل حرم عليه ذلك . سواء كان راكباً أو ماشياً . وإن استظل بما لا يلازمه : كشجرة . أو خيمة جاز له ذلك .  
(١) المالكية - قالوا : الغسل لدخول مكة مندوب لا سنة . وهو للطواف بالبيت ==

## وقت طواف الأفاضة

وقت طواف الأفاضة الذى هو ركن من أركان الحج اختلفت فى تعدده المذاهب ، فاعترضه تحت الخط (١) .

## شروط الطواف

للطواف مطلقا بأنواعه شروط ، فلا يصح إلا بها ، وهى مفصلة فى المذاهب تحت الخط (٢) .

= للنظافة فلا تغسله الحائض ولا النساء ، لأنهما ممنوعتان من الطواف ، لأن الطهارة شرط فيه ، كما يأتى ، ويندب أن يدخل مكة نهرا . فى وقت الضحى ، فإن تقدم ليلا بات بمكان يعرف بذى طوى ، وآخر الدخول للغد إذا ارتفع النهار ، ولم ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت ، سواء كان الدعاء لها أو عاما .

(١) الضحية — قالوا : وقت طواف الأفاضة من فجر يوم النحر الى آخر العمر بعد الوقوف بعرفة ، فمتى وقف الحاج بعرفة طوّل بطواف الأفاضة ، أما إذا لم يقف بعرفة فى وقته الآتى بيانه ، فإن طواف الأفاضة لم يصح منه ، ويبطل حجه ، ويشترط أن يطوف فى أشهر الحج المعلومه ، وهى شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، فإذا وقف بعرفة فى شهر ذى الحجة ، ولم يطف طواف الأفاضة حتى فرغ ذلك الشهر كان عليه أن يطوفه فى هذه الأشهر فى سنة أخرى .

المالكية — قالوا : أن وقت طواف الأفاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذى الحجة ، فإذا أخره الحاج عن ذلك الوقت لزمه دم وصح حجه ، ولا يصح طواف الأفاضة قبل يوم العيد ، أما وقت الوقوف بعرفة فإنه لا يصح قبل وقته ولا بعده ، كما يأتى فى مبحثه . الشافعية — قالوا : طواف الأفاضة ، أو طواف الزيارة الذى هو ركن من أركان الحج ، أول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر ، وأفضل وقته يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، بل له أن يؤخره الى أى وقت شاء ، ولكن لا تطول النساء الى أن يطوف ، كما لو كان محرما ، فإذا طاف تم له التحلل من الأحرام ، وحلت له النساء ، ولم يبق عليه سوى رمى أيام التشريق ، وألبيت معنى ، وهى واجبات يطالب بها بعد زوال الأحرام على سبيل التبعية لأعمان الحج .

الحنابلة — قالوا : أن طواف الأفاضة الركن يبتدىء من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، فلا يصح قبل الوقوف بعرفة مطلقا ، فمن طاف قبل الوقوف بعرفة بطل حجه ، كما يقول الضحية ، أما نهاية وقته فلا حد لها ، فيطالب به مادام حيا ، فهم كالحائض إلا فى تعدد الوقت .

(٢) الشافعية — قالوا : للطواف قى ذاته ثمانية شروط ، الأول : ستر العورة الواجب سترها فى الصلاة ، فإذا طاف أحد مكشوف العورة بطل حجه ، الثانى : الطهارة من الحدث ،

= والخبث ، كما في الصلاة أيضا ، الثالث بدؤه بالحجر الأسود مضافا له أو لجزئه بجمع بدنه من جهة الشق الأيسر ، بأن لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر ، فإذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله إليه ، فإذا انتهى إليه ابتداء منه ، ويشترط أن يحاذيه على الوجه المذكور عند الانتهاء أيضا ، الرابع : جعل البيت عن يساره وقت الطواف مارا تلقاء وجهه ، ولا بد أن يكون الطائف خارجا بكل بدنه عن جدار البيت وشاذروانه ، وعن الحجر — بكسر الهاء — فلو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في مروره ، أو دخل في إحدى فتحتي الحجر — بالكسر — وخرج من الأخرى لم يصح طوافه الذي حصل فيه ، كما لا يصح طواف من استقبل البيت ، أو استدبره أو جعله عن يمينه ، أو على يساره ورجع القهقري ، الخامس : كونه سبعة أشواط يقينا ، فلو ترك شيئا من السبع لم يجزه ، السادس : كونه في المسجد وإن اتسع ، فيصح الطواف مادام في المسجد ، ولو في هوائه أو على سطحه ، ولو مرتفعا عن البيت ، ولو حال حائل بين الطائف والبيت ، السابع : عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف ، فإن صرفه انقطع ، الثامن : نية الطواف ، وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم ، أما هما فلا يحتاج كل منهما أني نية لشمول نية النسك لهما " ولا بد أن تكون نية الطواف عند محاذاة الحجر ، فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي إليه ، إلا إذا عاد إلى محاذاته بعد للنية ، ويزيد طواف القدوم شرطا تاسعا ، وهو أن يكون قبيل الوقوف بعرفة ، فلا يطلب من دخل مكة بعد الوقوف بعرفة ، وبعد منتصف الليل ، وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف ، ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها أن يلتزم الأدب ، ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية " .

• المالكية — قالوا : يشترط لصحة الطواف شروط ، الأول : أن يكون سبعة أشواط ، فإن نقص عنها لم يجزه ، ولا يكفى عنه الدم إن كان ركنا ، وإن شك في النقص بنى على اليقين ، وتتم الأشواط السبعة ، أما إذا زاد عليها فلا يضر ، لأن الزائد لغو لا اعتداد به ، الثاني : الطهارة من الحدث الأصغر والكبر ومن الخبث ، فإذا أحدث في أثناءه ، أو علم فيه بنجاسة في بدنه أو ثوبه بطل ، فإن أحدث بعده وقبل صلاة ركعتيه أعاده ، لأن الركعتين كالجزء منه ، إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له ، فيكتفي بالطواف ، ويمد الركعتين فقط ، وعليه أن يبيت بهدي ، وحكم صلاة هاتين الركعتين الوجوب بعد طواف الأفاضة والقدوم ، أما في طواف الوداع ففيل وجوب الركعتين ، وقيل بسننيتها ، والقولان صحيحان ، ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة « الكافرون » في الركعة الأولى ، وسورة « الاخلاص » في الثانية ، وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم . والدعاء بعدهما بالترتم — وهو بين الحجر الأسود والباب — كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب . وقيل فافلتها إن طاف بعد العصر الثالث : ستر العورة كما في الصلاة . الرابع : أن يجعل البيت — وهو الكعبة — عن =

## سفن الطواف وأجباته

للطواف واجبات وسنن مفصلة في المذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= يساره . الخامس : أن يكون جميع بدنه خارجا عن الحجر بتمامه وعن الشاذروان . وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة - السادس : الموالاة . فلو فرق بين أشواطه كثيرا بطل الطواف . ويقتصر التفريق اليسير . السابع : أن يكون داخل المسجد . فلا يصح على سطحه ولا خارجه . ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود . فلو ابتداء قبله وجب اتمام الشوط الأخير إليه ، فإن لم يتمه وظال الفصل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته ، إلا إذا رجع لبلده ، فيكتفيه هذا الطواف ، ويبعث هديا .

الحائلة - قالوا : يشترط لصحة الطواف شروط : منها النية ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة ، وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، ولا يصح قبل الوقوف ولا حد آخر وقته ، ومنها ستر العورة كما في الصلاة ، ومنها الظهارة من الضبط ، كما في الصلاة ، ومنها الظهارة من الحدث الأصغر والكبير ، إلا إذا كان الحاج طفلا لم يميز ، فيصح الطواف ، ولو كان محدثا متلبسا بنجاسة ، ومنها كون الأشواط سبعا ، يبتدئها من الحجر الأسود . فإذا ابتدأ من غيره لا يصح هذا الشوط ، ومنها المشي إذا كان قادرا عليه ، ومنها الموالاة بين الأشواط ، فلو أحدث في أثناءه بطل ، وعليه استثنائه ، لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ، ويبني على ما تقدم من الأشواط ، مبتدئا من الحجر الأسود ، وكذلك إذا حضرت جنازة للصلاة عليها ، ومنها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه ، ويصح على سطحه ، ومنها جعل البيت عن يساره ولا بد أن يكون خارجا عن جميع الحجر والشاذروان ، وليس للطواف واجبات عندهم .

الحنفية - قالوا : يشترط لصحة الطواف أمور : أحدها : أن يكون داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم ، أو من وراء العمدة جاز ، أما إذا طاف خارج المسجد ، فان طوافه لا يصح ، ثانيها : أن يبتدأ من طلوع فجر النحر أن كان طواف زيارة ، أو إفاضة ، ولا حد لنهايته ، كما تقدم في بحث « طواف الإفاضة » أما أن كان طواف قدوم فيبتدئ من حين دخوله مكة ، وينتهي إلى الوقوف بعرفة ، فمتى وقف فقد فات طواف القدوم ، أما إذا لم يقف فينتهي بطلوع فجر يوم النحر ، فهذه شرط صحة الطواف عند الحنفية .

(١) الشافعية - قالوا : للطواف ثمانية سنن : الأولى : أن يستقبل البيت أول طوافه . ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ، ومنكبسه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف . ثم يمشي مستقبلا الحجر ميلا إلى جهة الباب . فإذا جازاه انتقل وجعل يساره إلى البيت ، وهذا خاص بالركعة الأولى . الثانية : أن يمشي القادرة على امرأة والركوب في الطواف خلاف الأولى أن كان بلا عذر ، وإلا فلا بأس به إذا كان

الحمل على غير دابة صيانة للمسجد عن الدابة ، والأفضل أن يكون حافيا ما لم يتأذى بذلك ، ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلمس الحجر الأسود بيده أول طوافه ، ويتقبله تقبيلًا خفيفًا ، ولا يسن للمرأة ذلك إلا عند خلو المظف ليلًا أو نهارًا ، ويستحب للرجل أن يضع جبهته عليه ، وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثًا ، فإن عجز عن الاستلام بيده استلمه بنحو عصا ، ويقبل ما أصابه به ، فإن عجز عن ذلك أيضًا أشار إليه بيده ، أو بما فيها واليمين أفضل ، يفعل ذلك في طوافه ، الثالثة : الدعاء المأثور ، فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة : بسم الله والله أكبر مع رفع يديه كرفع الصلاة : اللهم إيمانًا بك ، وتصديقًا بكتابك ، ووفاء بمعهدك ، واتباعًا لسنة نبيك سيدنا محمد ﷺ ، وهذا القول أكسد في الطوفة الأولى من غيرها ، الرابعة : أن يمشى الذكر مسرعًا من غير عذو ، ولا وثب في الطوفات الثلاثة الأولى ، ويمشى في الباقي على هيئة ، بخلاف المرأة ، فانهما تمشى كما دنتها ، الخامسة : الاضطباع للذكور ولو صبيًا ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن ، وطرفيه على منكبيه الأيسر ، السادسة : أن يكون الرجل والصبي قريبًا من البيت عند عدم الزحام ، وعدم التأذي بخلاف المرأة ، فيسن لها عدم القرب صيانة لها ، السابعة : الموالاة في الطواف ، فلو أحدث في الطواف ، ولو عمدا ، تطهر وبني ، لكن الاستئذان أفضل ، وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في الطواف ، فإنه يصلي ويتسم الطواف بعدها ، والاستئذان أيضًا أفضل ، الثامنة : أن يصلي بعده ركعتين ، ويكفي فرض ، أو نفل آخر عنهما ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة ، كما يندب استلام الحجر عقبهما ، وأن يسمى عقب الاستلام أن كان النسيء مطلوبًا منه ، والأفضل صلاتهما خلف المقام ، ثم بالحجر - بالكسر - ثم ما قرب من البيت ، وهما سنة مطلوبة ، ولو طأ تأخرهما عن الطواف ، ويكره قطع الطواف من غير سبب ، والبصق ولو في نحو ثوب بلا عذر ، وجعل يديه خلف ظهره ، أو على فمسه في غير حال التثاؤب ، وفرقة الأصابع ، ويكره الطواف أيضًا حال مداومة الأفيثين •

الملكية - قالوا : للطواف واجبان ، وسنن ، فأما واجباه فهما صلاة ركعتين بعده ، كما تقدم ، والمشي فيه للقادر عليه ، وأما سننه ، فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، ويكره عند ذلك ، فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده ، فإن لم يستطع لمسه بعود مثلاً ، ثم يضع يده أو العود بعد اللمس بأحدهما على فيه ، ويكره حينئذ أن لم يستطع شيئًا من ذلك يكره عند مجازاته ، من السنن أيضًا استلام الركن اليماني بيده في الشوط الأول ، ثم يضيئها على فيه ، والدعاء في الطواف ، ولا يحدب بعد مخصوص ، بل يدعو بما شاء ، والرمل ، وهو الإسراع فوق المشي المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول ، وإنما يسن الرمل للرجل لا للمرأة وفي غير طواف الإفاضة • أما الرمل في طواف الإفاضة فهو مندوب ، كما يأتي ، ويندب في الطواف الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة إن لم يطف طواف القدوم •

= وتقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، واستلام الركن اليماني في الشوط الأول أيضا ، والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال ، أما النساء فالسنة أن يقفن خلف الرجال ، كما في الصلاة .  
 الحنابلة - قالوا : سنن الطواف هي : أولا : استلام الركن اليماني بيده اليماني في كل شوط ، ثانيا : استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضا أن تيسر ، والاشارة اليه بيده عند محاذاته ان تسر ، ثالثا : الاضطباع في طواف القدوم ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت أبطه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر ، رابعا : الرمل ، وهو الاسراع في المشي مع تقارب الغطي ، وانما يسن في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم لغير الرাকب والمعذور والحرم من مكة أو مكان قريب منها ، ولغير المرأة أيضا ، أما هؤلاء فلا يسن لهم ، كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره مما عدا طواف القدوم ، فلهذا : الدعاء ، سادسا : الذكر ، سابعا : القرب من الكعبة ، ثامنا : صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية - قالوا : واجبت الطواف وسننه أمور : فمن واجباته أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود ، فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف مادام بمكة ، فإن لم يعده ورجع وجب عليه دم ، والأفضل أن لا يترك شيئا من الحجر الأسود ، بل يقابله بجميع بدنه ، بأن يجعله عن يمينه ، ويجعل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود ، ومنها التيامن ، بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ، ويجعل الكعبة عن يساره ، لأنها بمنزلة الامام له والمنفرد يقف على يمين امامه ، فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره ، وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه الاعادة أو الدم ، أساطهرة الثوب وألبين المكان من الخبث فسنة مؤكدة ، حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس ، فلا جزء عليه وانما ترك السنة على الصحيح ، ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة ، فلو انكشف ربح اللوض الواجب ستره في الصلاة ففقد ترك الواجب ، ووجبت عليه الاعادة أو الدم .

وأعلم أن ستر المسورة في ذاته فرض ، فمعنى كونه واجبا هنا أن الطواف لا يفسد بتركه ، بل يصح مع الاثم ، وتجب فيه الاعادة أو الجزاء ، أما اذا انكشف أقل من ربع العضو فلا يفرض ، كما في الصلاة ، ومنها المني فيه للقدار عليه ، فلو طاف راكبا أو معصولا : أو زاحفا بلا عذر ، فعليه الاعادة أو الدم ، أما ان كان ذلك لعذر ، فلا شيء عليه ، ومنها أن يطوف وراء العظيم - الحجر - لأن بعضه من البيت ومنها كون الطواف سبعة أشواط ، والشروط من الحجر الأسود الى الحجر الأسود وهذه الاشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع ، ألا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع ، وهي أربعة ، لزمه دم ، ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها ، سوى التوبة ، لأنه سنة في ذاته ، وانما وجب بالشروع فيه ، كالتلغلة ، فلا يكون حكمه حكم الواجب بأصله ، أما طواف الزيارة المفروض : فأكثر أشواطه ركن ، بحيث لم يترك الأثر بطل ، وباتقيها واجب كما تقدم ولا يتحقق ترك الواجب الا بالفروج من مكة .

### الركن الثالث من أركان الحج، السعي بين الصفا والمروة

السعي بين الصفا والمروة ، ركن من أركان الحج ، بحيث لو لم يفعله بطل حجه ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : ان السعي واجب لا ركن ، فلو تركه لا يبطل حجه ، وعليه فدية •

#### شروط السعي بين الصفا والمروة ، وتحقيقه ومعرفته

للسعي شروط وسنن ، مفصلة في هذا باب ، فانظرها تحت الخط (١) •

= أما مادام فيها فهو مطالب به ، ولا تجزئ الانابة في الطواف بدون عذر ، وهنئما أن يصلي ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه ، سواء كان طوافه فرضاً أو واجباً أو سنة أو نفلاً ، والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف ، الا اذا طاف في وقت الكراهة ، ولا تفوت بتركها ، بل يصليهما في أي وقت شاء ، ولو بعد الرجوع الى وطنه ، الا أنه يكره له ذلك ، ويستحب أداءهما خلف المقام ، ثم في الكعبة ، ثم في الحجر تحت الميزاب ، ثم في كل ما يقرب من الحجر — بالكسر — الى البيت ، ثم المسجد ، ثم الحرم ، فان صلاهما خارج الحرم أساء ، ويقرأ في الركعة الأولى « الكافرون » وفي الثانية « الاخلاص » •

هذه واجبات الطواف ، أما سننه فهي أمور : منها أن يجعل قبل شروعه في الطواف طرف رداءه تحت أبطه اليمنى ، ويلقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر ، ويسمى هذا الفعل اضطباعاً ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى ، كطواف القدوم ، ومنها المشى بسرعة ، مع تقارب الخطى ، وهز للكتفين ويسمى هذا الفعل رملاً ، يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط ، فان رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل ، ومنها استلام الحجر الأسود ، وتقبيله عند نهاية كل شوط ، وتؤكد النية في الشوط الأول والاخير ، فان لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عمسا ان أمكن ، ويقبل ما مس به ، فان لم يستطع ذلك أيضاً استقبال الحجر ورفع يديه مستقبلاً بباطنها ايها ، ويكبر ، ويهمل ويحمد الله تعالى ، ويصلى على النبي ﷺ ، وهذا الاستقبال مستحب وكذا استلام الركن اليماني مستحب ، وليس بسنة ، ويستحب أن يدعوا عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج اليه من أمور الدنيا والآخرة ، وأن يأتي زمزم بعد صلاة ركعتين قبل الخروج الى الصفا ، فيشرب منها ، ويتفضل ، ويفرغ الباقي في البئر ، ويقول : اللهم انى أسألك رزقا واسعا ، وعلمنا نافعاً ، وشفا من كل رداء ، ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا •

(١) الحنفية — قالوا : للسعي بين الصفا والمروة واجبات ، وسنن ، شروط ، فأما واجباته ، فمعناها أن يؤخره عن الطواف ، ومعناها أن يسمى سبعة أشواط ، وكل شوط من أشواطه السبعة واجب ، ومنها المشى فيه ، حتى لو سعى راكباً لغير عذر لزمه اعادته ، أو اراقة دم ، ومعناها أن يبدأ سعيه من الصفا ، ثم ينتهي الى المروة ، ويعد هذا شوطاً على الصحيح ، فان بدأ بالمروة لا يحسب هذا الشوط أما سننه : فمعناها أن يوالى بين الطواف والسعي ، •

= فلو عمل بينهما بوقت ولو طويلا ، فقد توث السنه ، وليس عليه جزء ، ومنها الطهارة من الحدثين ، فيصح سعي الحائض والنفساء بلاكرهه للعذر ، ومنها أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه ، وأن يسمى بين الميئين الأخضرين وهما عمودان : أحدهما تحت منارة باب على ، والآخر قبالة رباط العباس ، ومنها أن يهرول بين الميئين المذكورين ، ومنها أن يكبر ويهلك ويصلى على النبي ﷺ ، ويدعوبما شاء ، ويستقبل البيت على الصفا والمروة ، ومنها أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب الى السعي بيده ، فمان لم يستطع ، فعلم ما تقدم بيانه في « سنن الطواف » والأفضل أن يخرج من باب الصفا ، وهو باب بنى عزم ، ويقدم رجله اليسرى في الخروج ، ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة ، وإذا أقيمت الصلاة . هو في طوافه أو سعيه صلى وبني بعد صلاته على ما فعله قبلها ، ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء السعي والطواف ، وأما شرطه : فهو أن يكون بعد الطواف ، فلو سعى أولا ، ثم طاف لا يعتد بسعيه ، ويجب عليه الاعادة مادام يمكنه .

الملكية - قالوا : السعي بين الصفا والمروة ركن للحج ، كما تقدم . وله شروط : صفة ، وسنن ، ومندوبات . واجب : فأما شروط صحته فهي : أولا : كونه سبعة أشواط فإن سعى أقل منها فلا يجزئه وعليه أن يكمله ، الا اذا أطال الفصل عرفا ، والا ابتداءه من أوله . ثانيا : أن يبدأ بالصفا . فلو بدأ بالمروة فلا يحتسب ذلك الشوط ، ويمد الذهاب من الصفا الى المروة شوطا ، والرجوع منها الى الصفا شوطا آخره ، ثالثا : المألة بين أشواطه ، فلو فرق بينها تفريقا كثيرا استأنفه ، ويغتفر القطع اليسير : كان يصلى أثناءه على جنازة ، أو يحصل منه بيع وشراء لا يطول عرفا ، رابعا : أن يكون بعد طواف ، سواء كان الطواف ركنا أو غيره ، فإن لم يفعله بعد طواف ، فلا يصح ، وإن أوقعه بعد طواف صحح ، ولا يطلب باعادته ان كان الطواف السابق عليه ركنا ، وهو طواف الإفاضة ، أو أجنبيا ، وهو طواف القدوم ، أما اذا أوقعه بعد الطواف المندوب : كطواف تحية المسجد ، فإنه يطلب باعادته عقب طواف القدوم ان لم يكن وقف بعرفة ، والا أعاده عقب طوافه الإفاضة ، لأن طواف القهوج يفت بالوقوف ، وإنما يميده على هذا التفصيل ، مادام بمكة أو قريبا منها ، فيرجع لاعادته ، ويمد طواف الإفاضة لأجله ، فإن تبادل عن مكة بحث هديا ، ولا يرجع لاعادته ، وكذلك يميده على هذا التفصيل اذا أوقعه عقب طواف الركن ، وهو لا يعتد أنه ركن ، ولم ينو ذلك ، أو بعد الطواف الواجب ، ولم يعتد وجوبه ، ولم ينو . وأما سننه فهي : أولا : تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له ، ويمد الطواف ، وصلاته ركعتين ، ثانيا : اتصاله بالطواف بأن يفصله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه ، ثالثا : السجود على كل من الصفا والمروة عند الوصول اليه في كل شوط ، وينبغي أن لا يفرط في أهالة الوقوف عليها ، كما يفعله الناس ، وإنما يسن السجود عليهما للرجال والنساء ان لم



= يكن هناك زحمة رجال ، والا فلا يصعدن ، رايما : الدعاء عليهما بلا هد ، خامسا : اسراع الرجال بين الميادين الأخضرين فوق الزمل المتقدم في الطواف ، والميلان الأخضران عمودان : أحدهما تحت منارة باب علي ، وثانيهما قبالة رباط العباس ، والاسراع المذكور يكون حال ذهابه الى المروة ، ولا يسرع في رجوعه على الراجع وأما مندوبيات السعى فهي : الطهارة من الحدث الأصفر والأكبر ، ومن الخبث ، وبإحدى شروط الصلاة المكنة مندوبة له ، أما غير المكنة فلا تندب : كاستقبال القبلة ، لمصدم تيسره ، وليس للسعى سوى واجب واحد ، وهو المشي للقادر عليه .

الحنبالية — قالوا : شروط السعى بين الصفا والمروة سبعة : أحدها : النية ، ثانيها : العقل ، ثالثها : المسألة بين هراتب السعى ، رايما : المشي للقادر عليه ، خامسها : أن يكون السعى بعد طواف ولو كان الطواف مندوباً ، سادسها : أن يكون السعى سبع مرات كاملة ، وتعتبر المرة من الصفا الى المروة ، ومن المروة الى الصفا مرة أخرى ، وهكذا الى تمام السبعة ، سابمها : أن يقطع المسافة التي بين الصفا والمروة كلها ، بأن يلصق عقب رجله بأسفل الصفا ، ثم يمشي الى المروة الى أن يلصق أصابع رجله بها ، ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه الى الصفا الى أن يلصق أصابع رجله بأسفل الصفا ، وهكذا ، ويفتتح بالصفا ، ويختتم بالمروة ، فإن بدأ بالمروة لم تحسب له تلك المرة ، وسنن السعى أن يكون متطهراً من الحدث والخبث ، وأن يكون مستور العورة ، وأن يوالى بين الصعى والطواف .

الشافعية — قالوا : للسعى شروط ، ومندوبات ومكروهات : فأما شروطه فهي ، أولاً : البدء بالصفا ، والختم بالمروة ، ويحتسب الذهاب من الصفا الى المروة شوطاً ، ومن المروة اليه شوطاً آخر ، ثانيها : كونه سبعة أشواط يقينا ، فلو شك في العدد جنى على الأقل لأنه هو المتيقن ، ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط ، وأن لا يصرف سعيه الى غير النسك ، فلو قصد به المصابقة فقط فلا يصح ، ثالثا : أن يقع بعد طواف الإفاضة أو القدوم ، بشرط أن لا يتخلل بينهما وقوف بعرفة ، فلو طاف للقدوم ، ثم وقف بعرفة ، فلا يسمى حينئذ بل يؤخره حتى يعلمه بعد طواف الإفاضة ، وأما مندوباته فهي ، أولاً : أن يفخرج اليه من باب الصفا ، وهو أحد أبواب المسجد الحرام ، ثانيها : أن يرقى على الصفا حتى يرى الكعبة أما النساء ، فلا يسن لهن ذلك ، الا اذا خلا المحل عن الرجال الأجانب ، ثالثا : الذكر الوارد عند كل منهما ، وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة ، سواء رقى على الصفا ، أو لا : الله أكبر ثلاثا ، ثم يقول : لله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا ، لا إله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يهبي ويهيئ بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله الا الله وحده لا شريك له ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . لا إله الا الله ، ولا نعبد الا إياه ، مخلصين له الدين ، =

### الركن الرابع : الحضور بأرض عرفة ، وكيفية الوقوف

الركن الرابع من أركان الحج الحضور بأرض عرفة ، على أى حال من الأحوال ، سواء كان يقظان أو نائماً ، وسواء كان قاعداً أو قائماً ، وسواء كان واقفاً أو هاشياً ، باتفاق ، وله شروط وستن مفصلة في المذاهب ، فلنظرها تحت الخط (١) .

= ولو ذكره الكافرون ، ثم يدعو بما شاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات ، وأبداً : أن يكون متطهراً من الحدث والخبث ، مستور العورة ، خلعاً : عدم الركوب إلا لعذر ، سادساً : أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهاباً وإياباً ، وأما في أول المسافة وآخرها فيعشى على حسب عادته ، كما أن المرأة لا تهول مطلقاً ، سابعاً : أن يقول في حال سعيه : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، أنك أنت الأعز الأكرم ، ثامناً : اتصاله بالطواف واتصاله بأبوابه بعضها ببعض من غير تفريق ، ويكره الوقوف أثناءه بخير عذر ، وتكراره ، وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للمسعى .

(١) الشافعية — قالوا : للوقوف بعرفة شروط ، وستن ، أما شروطه فهي : أولاً : أن يكون ذلك الحضور في وقته ، ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى فجر يوم النحر . ويكفي الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة ، ثانياً : أن يكون الحاج أهلاً للعبادة . بأن لم يكن مجنوناً ولا سكران زائلاً العقل . فإن كان مجنوناً أو سكران زائلاً العقل لم يجزئه ذلك الحضور عن الفرض . وأما المنعى عليه فهو كالمجنون أن لم ترجع ألباقته ، والا نزل مجرماً إلى أن يفيق من الاغماء ، وأما سنه : فمنها أن يقف في موقف النبي ﷺ عند الصغرات الكبار التي في أسفل جبل الرحمة أن سهل عليه ذلك ، والا اكتفى بالقرب منها . يصيب الأماكن ، وهذا للرجال ، أما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف إلا أن يكن لهن هودج ونحوه فإن الأولى لهن حينئذ الركوب فيه ، ومنها الاكثار من الدعاء والذكر والتهايل . كان يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً ، اللهم اشرح لي صدري . ويسر لي أمري . اللهم لك الحمد كالذي نقول . وخيراً مما نقول . ويندب غير ذلك من الأدعية المعروفة . ويكرر كل دعاء ثلاثاً . ويفتتح بالتحميس والتمجيد والتسبيح . والصلاة على النبي ﷺ ، ويختم بمثل ذلك مع التأمين . ويكرر من البكاء ، ومن قراءة سورة « الحشر » ، ومنها أن يحرص على أكل الصلال وعلى خلوص النية ، ومزيد الخضوع والانكسار ، ومنه انرفع يديه — ولا يجاوز بهما رأسه — وأن يبرز للشمس إلا لعذر ، وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف ، وأن يتجنب الوقوف في الطريق ، ومنها أن يكون متطهراً من الحدث والخبث ، مستور العورة . مستقبل القبلة . وأن يكون ركباً إن أمكن . وأن لا ينهر السائل . أو يحقر أحداً من خلق الله . وأن يترك المخاصمة والمشاتمة ، ومنها أن يقف بعرفة إلى الغروب ليحصل الجمع بين الباسل والنهيل .

= الحنفية - قالوا : للحضور بعرفة شرط، وواجب وسنن ، أما شرطه فهو أن يكون في وقته الشرعي . وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذي الحجة الى فجر يوم النحر ولا يشترط النية . ولا العلم والمعل . فمن حضر في عرفة في هذا الوقت صح حجه . سواء أكان غايبا أم لا ، عالما أنه في عرفة أو جاهلا ، أو مجنونا ، أو منمى عليه ، أو ثائما أو يقظان ، وأما واجبه فهو أن يمتد الى غروب الشمس ان وقف نهارا . أما ان وقف ليلا فلا واجب عليه . فاذا وقف بالنهار ودفع من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم ، وأما سننه فهي ، الاغتسل ، وأن يقطب الامام خطبتين وأن يجمع الصلح بين صلاة الظهر والعصر بالشرط المتقدم في « مبحث الصلاة » وأن يجعل الوقوف عقبهما ، وأن يكون مفطرا ، وأن يكون متوضئا ، وأن يقف على راحلته ، وأن يكون وراء الامام قريبا منه بقدر امكانه وأن يكون حاضر القلب ، فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وأن يقف عند الصفرات السود ، وهي موقف النبي ﷺ ، فان تصدّر الوقوف عندها اجتهد أن يكون قريبا منها بقدر الامكان ، وأن يرفع يديه مبسوطتين ، ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي ﷺ ، ويلبى في موقفه ، ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص ، وأن يصلى على النبي ﷺ ، وأن يدعو بقضاء الحوائج لغروب الشمس ، ولا يتقيد بمسبحة خاصة في دعائه ، بل يدعو بما شاء ، والأفضل أن يكون أكثر دعائه ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا نعبد الا اياه ، ولا نعرف ربا سواه ، اللهم اجعل في قلبي نورا ، وفي سمعي نورا ، وفي بصري نورا ، اللهم اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار ، أجزني من النار بعفوك ، وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين ، اللهم اذ هديتني للإسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضي وأبنا عليه ، والسنة أن يخفى صوته بالدعاء .

الحنفية - قالوا : للحضور بعرفة شروط ، وواجب ، وسنن أما شروطه : فمنها أن يكون الحضور الى عرفة باختياره . فلا يصح حضور من أكره على الوقوف . ومنها أن يكون أهلا للمبادة ، فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ، ولا منمى عليه ، ومنها أن يكون في الوقت المعتبر له شرعا ، وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذي الحجة الى فجر اليوم العاشر ، وهو يوم النحر ، ويجزئه الوقوف ، ولو لم يعلم بأن المكان الذي وقف فيه من عرفة ، ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف . فتمت مسافات المكان والزمن صح وقوفه ، ولو لم يعلم بهما . وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءا من الليل اذا كان قد وقف نهارا . وأما من جاء الجبل ليلا ، فانه يجزئه الحضور في وقته المذكور ، ولا شيء عليه . وأما سننه : فمنها أن يقف على راحلته ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون عند الصفرات

## واجبات الحج رعى الجمار - المبيت بمنى - الوجود بمزدلفة

وقد عرفت مما تقدم أن كل ركن من أركان الحج له شروط وواجبات ، وسنن ، وقد بينا كل ما يخص كل ركن منها قريبا ، وبقية واجبات عامة لا تخص ركنا دون ركن ، وهي التي نريد بيانها هاهنا ، ومنها رعى الجمار ، والمبيت بمنى ، والوجود بالمزدلفة ، والعلق ،

= وجب الرحمة ، ولا يطلب صموده ، وأن يرفع يديه عند اندعاء ، وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وأظهار الضعف والافتقار ، ويلج في الدعاء ، ولا يستعجل الاجابة ، ويكرر كل دعاء ثلاث مرات ، ويكثر من قول : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نورا ، وفي بصري نورا ، وفي سمعي نورا ، ويسر لى أمرى .

الملكية - قالوا : من أركان الحج الحضور بمعرفة بأى جزء منها على أى حال كان ، سواء لبث بها أو مر . الا أنه ان كان مارا شرط فيه أمران . الأول : العلم بأنها عرفة ، فلو مر بها جاهلا لا يكتفيه ذلك ، الثانى : أن ينوى بمروره الحضور ، فلو مر بها . ولم ينو ذلك ، فلا يكتفه وأما غير المار وهو من لبث بها . فلا يشترط فيه شيء من ذلك : فيكفى مكثه بها وهو قائم . أو مضى عليه . وقد تقدم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة الى طلوع الفجر . وواجب الركن الطمأنينة في حضوره . فان لم يطمئن لزمه دم ، كما يجب الوقوف في نهار التاسع بعد الزوال الى الغروب ، فإذا تركه بغير عذر فعليه دم ، فالحضور بمعرفة نوعان ، ركن يفسد الحج بتركه ، وواجب يلزم في تركه دم . فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر . والثانى لحظة من زوال شمس يوم عرفة الى غروب الشمس من ذلك اليوم . ويجزئ الوقوف بأى جزء من عرفة كان . ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام . وذلك عند الصفرات العظام المنبسطة في أسفل جبل الرحمة . وينسحب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع وأن ينزل اذا وطأها بالمحل المعروف بنعرة . والاتصال للوقوف . والتضرع والابتهال الى الله بالدعاء ، والتطهر من الحدث ، والركوب ، والقيام للرجال . الا لعذر . وأما النساء فلا يندب لهن القيام . ويسن الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة تقديما . وأن يخطب الامام خطبتين يعلم الناس فيهما ما ينيل بعرفة الى آخر الحج . وتكون الخطبتان اثر زوال الشمس من اليوم التاسع . ثم يؤذن . ويقام للظهر وهو على المنبر . ثم ينزل فيصلو بالناس الظهر . ثم يؤذن . ويقام ثانيا للصلاة . ثم يصليها بهم . ويجمع هذا الجمع ، ولو كان اليوم يوم الجمعة ، وعليه فلا جمعة في هذا اليوم ، ثم يصرف الناس بعد الصلاة للوقوف الى الغروب فإذا غربت الشمس ، ودخل الليل ، وهم بعرفة ، فقد حصل الركن . كما حصل الواجب بالحضور نهارا .

والتقصير ، وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : واجبات الحج العامة خمسة ، الأول : الاحرام من الميقات على التفصيل المتقدم ، الثاني : الوجود بمزدلفة ، ولو لحظة ، بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد التوقف بعرفة ، ولا يشترط المكث ، بل يكفي مجرد المرور بها ، سواء أعظم بأنها المزدلفة أم لا ، الثالث : رمى الجمل ، بأن يرمى جمرة العقبة وحدها يوم النحر . والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ، ويدخل وقت الرمي بانتصاف ليلة النحر ، بشرط تقدم الوقوف ، ويمتد وقته الى آخر أيام التشريق ، ولا بد من تحقق معنى الرمي ، فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به ، وكذا لا بد من قصد مكان الرمي ، فلا يجزئ الرمي في الهواء وان وقع في الرمي ، ولا يجزئ الرمي الا اذا تحقق اصابة الرمي ، والرمي المعتبر شرعا هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه ، فانه لا يجزئه الا لحذر ، ولا يجزئ في الرمي الا الحجر ، أما اللؤلؤ ، والملاح ، والآجر ونحوه فلا يجزئ ، ولا بد أن يجزم الرامي بأنه رمى سبع حصيات في كل جمرة من الجمرات الثلاث ، وذلك في اليوم الثاني ، والثالث ، والرابع من أيام العيد ، كما أنه لا بد أن يتحقق رمي سبع حصيات في جمرة العقبة ، وهي التي تتكون في يوم العيد ، فإن شك كمل حتى يتحقق السبع ، ويشترط في السبع حصيات أن ترمى في سبع مرات ، أما لو رماها على غير ذلك فلا تصبب الا واحدة ، ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق ، فبدأ برمي الجمرة التي تلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم العقبة ، فلا ينتقل الى واحدة الا بعد تمام ما قبلها . وسنن الرمي ، منها الاغتسال له كل يوم ومنها تقديم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر . ومنها الموااة بين الرميات وبين الجمرات . ومنها أن يرمى راكبا اذا أتى من منى راكبا . ومنها غسل الحصى ان احتملت نجاسة . ومنها أن يكون الجمر صغيرا أهلا من الأنملة . ومنها ابدال التلبية بالتكبير عند أول حصة يرميها ومنها أن يرمى راكبا اذا أتى من منى راكبا . ومنها أن يرمى بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن . الرابع : من واجبات الحج : المبيت بمنى . ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليالي أيام التشريق الثلاثة لن لم يتعجل . أما من أراد أن يتعجل . ويخرج من منى الى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من أيام العيد ، فيسقط عنه المبيت بمعنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمي فيه . لقوله تعالى : ( فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه ) - الآية ، بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني ، فلو غربت عليه الشمس ، وهو بمنى ، تعين عليه المبيت ليلة الثالث . والرمي فيه ، الا اذا كان تأخير لمعذر ، ويشترط لجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارعة له ، فلو خرج من غير نية لزمه العود وأن لا يعزم على العود حال خروجه . فلو خرج عازما على العود لزمه العود . ولا تنفيذ نية الخروج ، وإنما يجب المبيت بمنى لياالي الرمي على غير المذكور ، أما المذكور : كراة الابل . وأهل السقاية بمكة =

= أو الطريق ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فيرمي له في ترك المبيت ولا يلزمه أما الرمي فلا يسقط ، الخامس : التباعد عن محرمات الاحرام السابقة .

الحنفية - قالوا : واجبات الحج الأصلية خمس ، أولا : السعى بين الصفا والمروة ، ثانيا : الحضور بمزدلفة ، ولو ساعة قبيل الفجر ، فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم الا اذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه ، ثالثا : رمى الجمار لكل حاج ، وكيفيته أن يرمى يوم النحر جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات ونحوها ، مما يجوز عليه التيمم ، ولو كما من تراب ، فله يقوم مقام الحصة الواحدة ، ولا يجوز الرمي : بفضب ، وعنبر ، ولؤلؤ ، وذهب ، وقضة ، وجوهر ، وبعر ، ونحو ذلك ، لأنه ليس من جنس الأرض ، ويكره أخذ الحصة ونحوها من عند الجمرة ، كما يكره نثرها ، ويكره أن يرمى أكثر من سبع حصيات ، ويسن في الرمي أن يكون بين الرامي وبين الجمرة - أى المكان الذى يرمى فيه الحصى - خمسة أذرع ، وأن يسكبها برعوس أصابعه ، فإن رماها ونزلت على رجل أو جمل ، فإن وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز ، أما ان وقعت في مكان بعيد عن الجمرة ، فإنها لا تجزئه ، ويرمى غيرها وجوبا ، ويقدر البعد بثلاثة أذرع ، وأن يكره رمي كل حصة ، بأن يقول : باسم الله ، الله أكبر ، ويقطع التلبية لأولها ، ويكره أن يتخذ حجرا واحدا يكرسه الى حصى صغير يرمى به ، ووقت أداء رمي جمرة العقبة فجر يوم النحر الى فجر اليوم الثاني منه . فإن قدمه عن ذلك لا يجزئه ، وإن أخره عن ذلك لزمه دم ، ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس الى الزوال ، ويباح بعد ذلك الى الغروب ، ويكره بالليل ، كما يكره بعد فجر النحر الى طلوع الشمس ، ثم يرمى ثاني يوم النحر الجمار الثلاث ، ويسن أن يبدأ برمي الجمرة الأولى ، وهى التى تلى مسجد الخيف ثم بالجمرة الوسطى ، ثم بجمرة العقبة ، وفي كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية المتقدمة ، فإن عكس هذا الترتيب بأن رمى الجمرة الوسطى مثلاً قبل الجمرة الأولى ، سن له إعادة الرمي ، ويسن أن يقلب بعد أن يتم الرمي الذى بعده رمى آخر بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن - ثلث ساعة تقريبا - ووقت الرمي في اليوم الثاني والثالث هو من بعد الزوال الى الغروب ، ويكره في الليل الى الفجر وقبل الزوال لا يجزئ ، وبعد فجر اليوم الثاني يلزمه دم بالتأخير ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء ، رافعا يديه نحو القبلة أو نحو السماء ، ثم يرمى كذلك في ثالث أيام النحر . وكذا في تاليه ان بقى هناك ، ويجوز له أن يرمى ماشيا أو راكبا . والأفضل في رمي الاولى والوسطى أن يكون ماشيا ، وفي رمي جمرة العقبة أن يكون راكبا ، رأينا : الحلق أو التقصير ، خلصا : طواف الصدر ، أما ماعدا ذلك من الواجبات فهى متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الأصلية ، أو متعلقة بشرط أو ركن على حدته ، وقد علمت مما تقدم واجبات الطواف ، واجبات السعي ، واجبات الوقوف ، وبقي من الواجبات : الترتيب بين =

• • • • •

= الرمي والعلق ، والذبح يوم النحر ، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان . والضابط أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب ، وسأيتي بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث « جناية الحج » .

المنابلة - قالوا : للحج ولجبت سبعة ، الأول : الاحرام من الميقات المعتبر شرعا . الثاني : وقوفه بعرفة الى الغروب اذا وقف نهارا ، الثالث : المبيت بالزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة ، ويتحقق الوجود في أى لحظة من النصف الثاني من الليل ، الرابع : المبيت بمعنى على غير السقاة والرعاة ليسالى أيام التشريق ، الخامس : رمى الجمار على الترتيب ، بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الخيف ، ثم بالوسطى ، ثم بجمرة العقبة ، ولا يجوز في الرمي أن يرمى بحصاة صغيرة جدا ، أو كبيرة ، ولا بما رمى بها غيره ، ولا يجوز أبضا بغير الحصى : كجوه ، وذهب ، ونحوهما ، ويشترط رمى الحصى ، فلا يكفي وضعه في الرمي بدون رمى ، ويشترط كون الرمي واحدة بعد واحدة الى تمام السبع ، فهو رمى أكثر من واحدة في مرة واحدة حسب ذلك واحدة ، ويشترط أيضا أن يعلم وصول الحصى الى الرمي فلا يكفي غل الوصول ، ولو رمى حصاة وقعت خارج الحرم ، ثم تدمر جرت حتى سقطت فيه أجزائه ، وكذا أن رماها فوقمت على ثوب انسان فسقطت في الرمي ، ولو بدفع غيره أجزائه أيضا ، ووقته من نصف ليلة النحر إلى وقف قبله بعرفة ، ولا يصح الرمي في أيام التشريق الا بعد الزوال ، السادس : للعلق أو التقصير ، السابع : طواف الوداع .

المالكية - قالوا : واجبات الحج العامة التي لا تخفى ركنها من أركانها أمور : منها النزول بمنزلة بقدر حظ الرجال ، بعد أن ينزل من عرفة ليلا ، وهو سائر الى منى اذا لم يكن عنده عذر ، والا فلا يجب عليه النزول بها ، ومنها تقديم رمى جمرة العقبة في اليوم العاشر على الحلق . وطواف الافاضة ، فلو حلق قبل الرمي ، أو طاف للافاضة قبله فعليه دم ، وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الحلق ، بتقديم الحلق على طواف الافاضة فهو مندوب ، فالملطوب في يوم النحر أربعة أمور : رمى جمرة العقبة ، نحر الهدى ، أو ذبحه . الحلق ، طواف الافاضة ، وتعلل على هذا الترتيب ورمى جمرة العقبة في ذاته واجب ، ووقته من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس الى الزوال ، ويكره تأخيرها عنه ، ومنها الرجوع للمبيت بمعنى بعد طواف الافاضة ، فبييت بها ثلاث ابل وجويا ، وهى ليلة الثاني : والثالث ، والرابع من يوم النحر ان لم يتعجل ، أما اذا تعجل فيكفيه المبيت ليلتين ، ويسقط عنه البيات ليلة الرابع ، والرمي في ذلك اليوم ، بشرط أن يجاوز جمرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث ، والاعتين عليه المبيت بها ليلة الرابع ، والرمي فيه ، ومنها رمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر يرمى في كل يوم ثلاث جمرات كل منها بسبع حصيات ، ووقت الرمي في كل يوم منها من زوال الشمس الى الغروب . فلو قدم به

### سنن الحج

أما سنن الحج : فمنها ما يتعلق بالأحرام ، وقد تقدمت في بحث « ما يطلب من مريد الأحرام قبل الشروع فيه » ، ومنها ما يتعلق بالطواف . ومنها ما يتعلق بالسعى ، ومنها ما يتعلق بالوقوف ، وقد تقدم جميع ذلك في الأبحاث السابقة ، وبقيت سنن أخرى مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= الرمي على الزوال لا يكتفى ، وعليه دم ان لم يعده بعد الزوال ، وان أخره الى الليل أو الى اليوم الثاني فعليه دم ، ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلى الظهر ، ويشترط في مسحة الرمي أمور ، أولا : أن يبدأ برمي الجمرة الكبرى ، وهي التي تلى مسجد منى ، ثم الوسطى التي في السوق ، ثم يختم بالمقبة ، وليس في يوم النحر سوى رمي جمرة العقبة . كما تقدم ، ثانيا : أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر فلو رمى بطين لا يكتفى ، ثالثا : أن لا يكون صغيرا جدا : كالقمح ، بل أن يكون كالصصى الذي يتصاذف به الصبيان وقت اللعب ، أو يجعل الصصى بين السبابة والابهام من يده اليسرى ، ثم يذفها بسبابة اليمنى ، فلو رمى بصغير جدا لا يجزئ ، وان رمى بكبير أجزأه مع الكراهة ، ولا يشترط طهارة ما يرمى به ، فلو رمى بتجس أجزأه ، وندب أن يعيده بطاهر ، رابعا : أن يكون الرمي باليد فلو رمى برجله لا يكتفى ، ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى ان كان يحسن الرمي بها ، ومن الواجبات : الحلق ، فلو تركه لزمه دم وكذا يلزمه دم اذا أخره حتى رجع لبلده ، أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة ، أما اذا فعله بها ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه ، ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل ، وخالف السنة ، وأما المرأة فالواجب في حقها التقصير ، ولا تحلق ، لأنه مثله ، وكيفية التقصير بالنسبة لها : أن تأخذ قدر الأنملة من شعر رأسها وأما الرجل ، فيأخذ الشعر من قرب أصله وجذوره ، فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزأه ذلك وأساء ، ومن واجباته الفدية ، وهدي للفساد وهدي للقران أو للتمتع ، وسبأني بيانها عند الكلام عليها .

(١) المنفعية — قالوا : بقى سنن . منها المبيت بمعنى في ليلتي أيام النحر ، ومنها المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة ومنها أن يذهب من مزدلفة الى منى قبل طلوع الشمس ، ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث ، وقد تقدم لك أن أصل رمي الجمار واجب . وللحج آداب أيضا ، وهي كثيرة : منها أن يقضى ديونه قبل حجه ، ومنها أن يستشير ذا رأى في سفره ذلك السلام الذي يريد فيه أداء الحج ، ومنها أن يستخير الله تعالى ، وسنة الاستفارة : أن يصلى ركعتين بسورة الإخلاص بعد أم الكتاب ، ويدعو بدعاء الاستفارة المأثور ، ثم يبدأ بالتوبة وأخلاص النية ورد المظالم ، ومنها أن يستسبح نصوصه وكل من له معاملة ، ومنها أن يقضى ما قصر فيه من العبادات . ومنها أن يتجرد من الرياء



= والسمة والفخر ، ومنها أن يجتهد في تحصيل النفقة الحلال فانه لا ثواب للحج بالمال الحرام ، وان سقط به الفرض حتى ولو كان المال منصوباً ، ومنها أن يتخذ رفيقاً صالحاً يذكره أن نسي ، ويصبره اذا جزع ، ويعينه اذا عجز ومنها أن يجعل خروجه يوم الخميس ، والا فيوم الاثنين أول النهار من أول الشهر ، ومنها أن يودع أهله وإخوانه ويستسمحهم ويطلب دعاءهم ، ويذهب اليهم لذلك ، وأما هم فيسألهم أن يذهبوا اليه عند قدومه ، ومنها أن يصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد الرجوع الى بيته ، ويقول عقب الصلاة حين يخرج : اللهم اليك توجهت ، وبك اعتمدت ، وعليك توكلت ، اللهم أنت تقبلي وأنت رجائي : اللهم اكفني ما أهمني ، وما لا أهتم به ، وما أنت أعلم به مني ، عز جارك ، ولا اله غيرك ، اللهم زدني التقوى ، واغفر لي ذنوبي ، ووجهني الى الخير أينما توجهت ، اللهم اني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المقلب ، والحر بعد الكور ، وسوء المنظر في الأمل والمال وإذا خرج يقول : بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، توكلت على الله ، اللهم وفقني لما تحب وترضى ، واحفظني من الشيطان الرجيم ، واقرأ آية الكرسي ، وسورة الاخلاص ، والمعوذتين ، وإذا ركب الدابة يقول : بسم الله ، والحمد لله الذي هدانا للإسلام ، وعلمنا القرآن ، ومن علينا بمحمد ﷺ ، الحمد لله الذي جعلني من خير أمة أخرجت للناس ، سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وانا الى ربنا لنقلبون . الحمد لله رب العالمين .

الشافعية - قالوا : سنن الحج كثيرة : منها البيت بمنى ليلة عرفة ، وأما كل سنة لأن المقصود منه الاستراحة ، بخلاف البيت ليالي التشريق ، فانه واجب ، كما تقدم ومنها سرعة السير في بطن وادي مصر ، وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى ، سمي بذلك لأنه حسر ، أي عجز فيه الفيل الذي أراد أبرهة هدم الكعبة به ، وهو المذكور في الآية ، ومنها الخطبة المسنونة فيه ، وهي أربع : أحداها : يوم السابع من ذي الحجة ، وهي خطبة مفردة يخطبها الإمام أو نائبه : كأمير الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام ، يفتتحها بالتكبير : ان كان غير محرم ، وبالالتبئة ان كان محرم ، والأفضل أن يكون الخطيب محرمًا ، ثانيها : يوم عرفة بمنى قبل صلاة الظهر ، وهما خطبتان ، ثالثها : يوم النحر بمنى ، وهي واحدة بعد صلاة الظهر ، رابعها : يوم النفر الأول بمنى ، وهي واحدة بعد الظهر ، وينبغي للخطيب أن يعلم الناس في كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج ، ومن السنن خلق الرجل ، وتقدير الأنثى ، ومنها الوقوف بالمشعر الحرام ، وهو جبل قزح - بولن عمر - يذكرون الله تعالى عنده ، ويدعون ربهم الى الاسفار مع استقبال القبلة ، ومنها أن لا يتعجل من منى ، بل يبقى بها جميع ليالي التشريق ، ومنها الذكر المسنون ، كأن يقول عند رؤية البيت الحرام ما سبق بيانته ، ويقول في أول طوافه ما تقدم أيضا ، ويقول قِيَالَةَ البيت : اللهم ان البيت بينك ، والحرم حرمك ، والأمن أمنك وهذا =

= مقام العائذ بك من النار ، ويقول بن الركنين اليمانيين : ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقتنا عذاب النار ، ويقول في الرمي : اللهم حجا مبرورا ، وذنباً مغفورا ، وسعيًا مشكورا ، ويقول في السعي : رب أغفروا رحم وتجاوز عما تعلم ، انك أنت الأعز الأكرم ، ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه ، ومنها إرضاء خصومه ، وأن يتوب من جميع المعاصي ، وأن يتعلم كيفية الحج . وأن يستسمح كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة ، ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ، ويشهد عليها ، وأن يطلب رفيقا صالحا موافقا راغبا في الحج ، وأن يكثر من الزاد والنفقة ليواسي منه المحتاجين ، ومن السنن الاكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف في المسجد الحرام كلما دخله ، ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نفلا ، ومنها الاكثار من شرب ماء زمزم مع التضرع منه مستقبلا القبلة عند شربه قائلا : اللهم اني بلغني عن نبيك محمد ﷺ أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة ، اللهم فافعل ، ثم يسمى الله تعالى ، ويشرب ، ويتنفس ثلاثا ، ويسن الدخول الى البئر ، والنظر فيها ، والنزح منها بالدلو ، وتوضيح وجهه ورأسه وصدره بمائها ، ويتزود منها عند سفره .

الملكية - قالوا : للحج سنن مندوبات ، فأما سننه فهي أولا : الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة ، كما تقدم ، ثانيا : جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم ، ثالثا : قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة ، أما هم فلا يقصرون ، وأبعا : جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة اليها ، وهذا الجمع يكون تأخيرا في وقت العشاء ، وانما يسن لما وقف بعرفة مع الامام ، ثم سار الى المزدلفة مع الناس ، أو لم يسر معهم ، وهو قادر عليه ، فان لم يقف مع الامام ، فلا يجمع بينهما ، بل يصلي كل صلاة في وقتها ، وإذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم ، فانه يؤخر المغرب ، ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أي مكان شاء ، خامسا : قصر العشاء لغير أهل مزدلفة : فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها ، والقصر انما لا يسن لغير أهل المصل الذي فيه القصر ، سادسا : تقليد الهدى ، سابعا : الاشمار - وقد تقدم بيان معناهما ، وبين ما يقلد ، وما يشعر من الانعام ، وما لا يقلد منها ، وما لا يقلد عنها ، وما لا يشعر ، ومن السنن غير ذلك مما تقدم في خلال الأركان ، وأما مندوباته فهي الكفول بذى طوى لمن وصل مكة ليلا ، فبييت بها ليدخل مكة نهارا مشحوا ، والضلل ان دخلها ان لم يكن حائضا ، أو نفساء ، أما هما فلا يندب لهما الضلل ، لأنه للطواف بالبيت ، ولا يصح منهما ، كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والاكثار من شرب ماء زمزم ، بقية حسنة ، فقد ورد « ماء زمزم لما شرب له » ، ونقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ، والدعاء ، والتضرع ، حال الوقوف الى الغروب والبيات بمزدلفة ليلة المأثر من ذى الحجة ، والارتحال منها الى على بعد صلاة الصبح وقبل الاسفار ، ووقوفه بالمشعر الحرام ، مستقبلا يدعو الله

### ما يمنع الحاج من قطعه

يمنع الحاج من أمور بعضها مفسد للحج بحيث لو فعله بطل حجّه ، ومنها ما يترتب عليه هدى وهو من الأبل أو البقر أو الغنم ، كما سيأتى فى مبطله ، ومنها ما يترتب عليه فدية ، وهى صدقة من طعام أو غيره .

### مفسدات الحج

يفسد الحج بترك الوقوف بعرفة فى وقته المتقدم باتفاق المذاهب ، وكذا يفسد بترك ركن من أركانه ، على التفصيل المتقدم فى المذاهب ، وكذا يفسد بالجماع . باتفاق أيضا ، ولكن وقت الفساد بالجماع وشروطه مختلفة فى المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= تعالى ، ويثنى عليه للأسفار ، والأسراع بينن مصر ، وهو واد بين مزدلفة ومعنى قدر رمية حجر ، سعى بذلك لحصر أصحاب الفيل ونزول المذاب عليهم فيه ، كما فى سورة « الفيل » وإنما يندب الأسراع فيه لغير المرأة ، وأما المرأة فلا يندب لها إلا إذا كانت راكبة ، ومنها رمى جمرة العقبة حين وصوله الى منى ، وبعد طلوع الشمس ، كما تقدم ، والمشي فى غير جمرة العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، وتتابع الحصيات حال الرمي ، بأن لا يفصل بين رمي بعضها والبعض الآخر ، والتسليط الحصيات التى يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والطلق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير المطلق عن الذبح ، وفعل طواف الافاضة فى ثوبى احرامه وعقب حلقه ، وقوفه عقب رمي الجمرتين الأوليين ، وهما الكبرى والوسطى للدعاء ، وجعل الجمرة الأولى خلفه ونزول غير المستحيل بالحصب ، وهو واد يكثر فيه الحمى جهة مقبرة مكة عند كداء ، فاذا رجع من منى الى مكة بعد رمى اليوم الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة ، فاذا نزل به أقام حتى يؤدى به أربع صلوات وهى من الظهر الى العشاء ، فيؤخر صلاة الظهر ليقومها به أن لم يخف خروج وقتها الاختيارى ، وإنما يستحب النزول به أن لم يصادف رجوعه يوم الجمعة ، والا فليُنزل الى مكة ، ولا يخرج عليه كما لا يستحب النزول به أن تمجّل ، ويخرج من منى بعد رمى الثانى من أيام التشريق ، وظواف الوداع إن أراد الخروج من مكة . وقد تقدم ، ومن التدبیرات عدا ذلك ما تقدم مع الأركان .

الصنابلة - قالوا : بقى من مسنونات الحج أمور : منها المبيت بمعنى ليلة التاسع من ذى الحجة . ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذى الحجة بالمسجد الحرام ، ويوم غرفة بها ويوم الأضحية معنى . ومنها استعرازال تطبية الى رمى جمرة العقبة . ومنها غير ذلك . كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

(١) المالكية - قالوا : الجماع مفسد للحج . وهو أن يغيب العشفة أو قدرها فى قبل أو دبر آدمي أو غيره . سواء كان الفاعل صهيّا أم كنيها ، وسواء كان المفعول به مطبقا أو لا .

= فإذا كان الحاج متزوجاً بصغيرة مرافقة له في حجه • وفعل بها ذلك ، بطل حجها ، والكبيرة من باب أولى ، ولا فرق في بطلان الحج بذلك بين أن يكون ذاكراً ، أو أنثى ، أو جاهلاً ، أو مثلاً ذلك ما إذا أمني بتقبيل أو مباشرة ، أو نظر ، أو فكر ، أو غير ذلك ، إلا أنه يشترط في فساد الحج بالانزال بسبب النظر أو الفسك أن يطيلهما ، أما الامتناء بمجرد النظر أو الفكر ، فإنه لا يفسد • أما إذا أمني بسبب القبلة ، فإن حجه يفسد ، ولو لم يكررها ، فمن كانت معه زوجته في الحج فينبغي أن يتجنب مداعبتها أو تقبيلها في الوقت الذي يحظر الشارع فيه اتیان النساء ، وإنما يفسد الحج بالجماع أو بانزال المني بسبب من الأسباب المذكورة أن وقع قبل رمي جمرة العقبة ، ووقت رميها هو يوم النحر قبل طواف الافاضة • وقبل مضي يوم النحر ، ويفسد حجه بالجماع أو بالانزال المذكورين قبل رمي الجمرة المذكورة ، سواء حصل قبل الوقوف بعرفة أو بعده ، أما إذا جامع أو أخرج المني بسبب من الأسباب المذكورة بعد أن قام برمي جمرة العقبة ، أو بعد طواف الافاضة ، أو بعد أن مضى يوم النحر ، ولم يكن رمي ولا طواف ، فإن حجه لا يفسد ، ولكن يلزمه في هذه الأحوال ذبح فداء ، فلا تصل النساء بجماع أو مقدماته ، كما لا يحل عقد النكاح بعد رمي جمرة العقبة ، ومن فعل ذلك فإن حجه لا يفسد ، ولكن يكون قد فعل ما لا يحل ، وعليه الفداء ، أما إذا فعل ذلك بعد طواف الافاضة ، وقبل الحلق ، فإنه يكون قد فعل ما هو حلال له ، ولكن يلزمه هدي ، فإذا فعل بعد الحلق فقد فعل ما هو حلال ، ولا يلزم بشيء بعد ذلك ، ويجب عليه الهدي أيضاً إذا أمذى ، أو أخرج المني بمجرد نظره أو فكر بدون أن يسلميهما ، ويجب على من فسد حجه اتمامه ، فلو ترك اتمام الحج لظنه أنه خرج من الاحرام يبقى على احرامه ، فلو أحرم في العام القابل احراماً جديداً كان احرامه لغواً ، ويتم احرامه الذي أقصده •

هذا ، ومن فسد حجه بجماع أو غيره فإنه يجب عليه أربعة أشياء ، الأول : اتمام الحج الذي أقصده ، الثاني : قضاءه فوراً متى كان قادراً ، فإن أخر قضاءه أثم ، الثالث : نحر هدي من أجل افساد الحج ، الرابع : أن يؤخر نحر الهدي لزمان القضاء •

الحنفية - قالوا : يفسد الحج بالجماع ، بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، أما إذا أتى زوجته بعد الوقوف قبل أداء الركن الثاني وهو طواف الزيارة ، فإن حجه لا يفسد ، وذلك لأن الحج عند الحنفية لا يكون قابلاً للفساد بعد الوقوف بعرفة ، ولا فرق في الفساد بالجماع بين أن يكون ناسياً أو عامداً ، مستيقظاً أو نائماً ، مفتاراً أو مكراً ، فمن أتى زوجته وهو نائم ، أو هي نائمة ، فإن حجها يفسد • نعم يشترط لفساد الحج بالجماع أن يكون بالما عاتلاً ، فإذا جامع المصبي ، أو المجنون امرأة بالغة عاقلة فسد حجهما دونهما ، وكذا إذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حجه دونهما ، ولا يشترط في الفساد الانزال ، بل يفسد الحج بمجرد تنقيب الحشفة في القبل أو الدبر ، سواء حصل انزال أو لا • ومن فسد حجه بالجماع •

= فعليه أن يستمر في أثملمه فاسدا ، كما يقون الملكية ، ويقضيه في قابل ، وعلى كل واحد منهما دم ، وتجزئ الشاة في ذلك ، فإذا تعدد الجماع فإن كان في مجلس واحد أكتفى بشاة واحدة ، أما إذا تعددت في مجالس مختلفة فعلى كل واحد منها شاة .

الشافعية - قالوا : يفسد الحج بالجماع بشروط ، أحدها : أن يولج الحشفة أو قدحها إذا لم تكن له حشفة في قبل أو دبر ، ولو بهيمة ، ولو بحلق ، ثانيها : أن يكون عالما عامدا مفتارا ، فإذا كان جاهلا ، أو ناسيا أو مكرها ، فإن حجه لا يفسد بالجماع ، ثالثها : أن يقع منه قبل التحلل الأول ، وبين ذلك أن أسباب التحلل عند الشافعية ثلاثة : رمى الجمار ، والحلق ، والطواف الذي هو ركن ، فإذا أتى بأمرين من هذه الثلاثة فقد تحلل أحد التحللين ، فإذا رمى وحلق فقد وقع منه التحلل الأول ، فلا يفسد حجه بالجماع ، وكذا إذا طاف وحلق أو حلق ورمى . فإن الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ليس شرطا ، إنما الأحسن أن يرتبها ، فيرمى الجمار ، ثم يطوق ، على أنه وإن كان لا يفسد حجه قبل التحلل الثاني بالجماع ولكنه يحرم عليه كما تحرم مقدماته ، كالقنطرة ، والمباشرة بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وتجب عليه في هذه الحالة الفدية ، وذلك لأن شرط الحرمة الاستمتاع ، وهو حاصل بالنظر واللمس ، أما الاستمنا باليد فهو حرام أيضا ، إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الانزال ، وكذا بالنظر واللمس مع وجود حائل من ثوب ونحوه بشهوة ، فإنه حرام ، ولكن لا تجب فيه الفدية ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وذلك لأن شرط الحرمة الاستمتاع ، وهو حاصل بالنظر واللمس المذكورين ، وشرط الفدية المباشرة بشهوة ، وهذه لم تحصل ، وإذا فسد الحج بالجماع فإنه يجب إتمام جميع أعماله ، وعليه أن يجتنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحا فإن فعل محظورا بعد ذلك لزمته الفدية إن كانت فيه فدية ، ويجب قضاء الحج الذي أفسده بالجماع فورا ، أي في العام الذي يليه مباشرة ، ولو كان الحج الذي أفسده نفلا ، وتلزمه كفارة الجماع المفسد ، وهي ناقة أو جمل ، بشرط أن تكون متصفة بالأوصاف التي تنكفى في الأضحية ، وسيأتى بيانها في بابها ، فارجع إليه ، فإن عجز عنها وجبت عليه بقرة تجزئ في الأضحية ، فإن عجز عنها أيضا وجب عليه سبع شياه تجزئ في الأضحية أيضا ، فإن عجز عنها أيضا ، قومت بسبع مكة ، وتصدق بقيمتها طعاما لا نقدا على مساكين الحرم وفقرائه ، ثلاثة فأكثر ، ويشترط في الطعام أن يفرجه من الأصناف التي تجزئ في صدقة الفطر . وقد تقدم بيانها في « مباحث الصيام » فإن عجز عن ذلك صام عن كل مد يوما بنية الكفارة ، كأن يقول : نويت صوم غد عن كفارة الجماع .

هذا إذا كان رجلا ، أما المرأة فلا كفارة عليها ، وإن فسد حجها مع الإثم إن كانت مميزة مفطرة عادمة عالمة بالتحريم والاثم ولا فساد .

الحنابلة - قالوا : يفسد الحج بالجماع في قبل أو دبر ، متى آدمى أو غيره ، بشرط =

### ما يوجب الفدية ، وبينان معنى التحلل

قد عرفت أن الصالح يمنع من أمور : بعضها يفسد ، وبعضها يوجب الفدية ، وبعضها يوجب الإطعام : فأما ما يوجب الفدية فهو أمور مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحصت الخط (١) .

= أن يقع منه ذلك قبل التحلل الأول ، فإن جامع بعد التحلل الأول فإن حجه لا يفسد ، كما يقول الشافعية .

وأسباب التحلل عند الحنابلة ، ثلاثة : وهي الجمار ، والطواف ، والحلق ، والتحلل الأول يحصل بفعل اثنين منها ، كما يقول الشافعية ، فإذا رمى جمرة العقبة وحلق ، ثم جامع قبل الطواف لم يفسد حجه ، ولكن عليه أن ينحر جزورا ، ولا يفسد الاحرام شيء غير الجماع المذكور ، وعليه أن يمضي في حجه بعد الانسداد كما لو كان صحيحا ، وعليه أن يجتنب ما كان يجتنبه قبل الانسداد ، وإذا فعل محظورا بعد هذا وجبت عليه الفدية ، وعلى الفاعل والمفعول القضاء فوراً في الصائم القابل .

(١) الحنابلة - قالوا : ما يوجب الفدية ينقسم الى قسمين ، الأول : ما يوجبها على التخير ، والثاني : ما يوجبها على الترتيب ، فالذي يوجبها على التخير فهو أمور :  
١ - لبس المخيط ، أو المحيط ٢ - استعمال الطيب ٣ - تغطية الرجل رأسه ، أو الأنثى وجهها ٤ - إزالة أكثر من شعرتين من الجسد ، أو أكثر من ظفرين ، فكل واحد من هذه فيه فدية على التخير بين ثلاثة أشياء : فأما أن يذبح شاة سنها ستة أشهر على الأقل ، أن كانت من الضأن ، وسنة أن كانت من المعز ، وأما أن يصوم ثلاثة أيام ، وأما أن يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مد من بر أو نصف صاع - مدان - من تمر ، أو زبيب أو شعير ، أو أقط ، ومما يوجب الفدية على التخير جزاء الصيد . والصيد أما أن يكون له مثل من النعم أو لا يكون ، فإن كان له مثل ، فيخير في فديته بين ثلاثة أشياء : ذبح المثل ، وإعطاء لحمه لفقرائه الحرم في أي وقت شاء ، وتقويم مثله في المحل الذي تلف فيه الصيد ، ويكون التقويم بدرهم ثم يشتري بها طعاما من الأصناف السابقة ، ويعطى كل مسكين مدا من بر ، ومدين من غيره كما تقدم ، وصيام أيام بمسدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين ، فإن بقي أقل من إطعام مسكين صام عنه يوما كاملا ، وإن لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الآخرين : إطعام القيمة ، والصيام . وأما ما يوجب الفدية على الترتيب ، فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحيض ، والتحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة ، وهي : رمي جمرة العقبة ، والحلق أو التقصير ، وطواف الزيارة ، ومثل الوطء الانزال بتكرار النظر ، أو بالباشرة لغير الفرج ، أو بالتقبيل ، أو باللمس بشهوة قبل التحلل الأول ، فإذا حصل الوطء أو الانزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الإبل سنها خمس سنين ، فإن لم يجد بدنة صام عشرة أيام : ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج وسبع بعد =

= الفراغ منها، والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والآنزال ان كلت طائفة : وأما المباشرة بدون أنزال فتوجب الفدية على التخيير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة ، وهى : ذبح الشاة ، أو اطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام ، وكذا الأمناء بنظره بدون تكرار ، وكذا اذا حصل الوطء بعد التحلل الأول ، وقد تقدم بيانه ، واذا جاوز الشخص ميقاته بلا اهرام ، أو ترك شيئاً من واجبات الحج : كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب : بأن يذبح شاة ، فإن لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج ، وسبعة بعده ، كما تقدم ، وأما ما يوجب الاطعام فهو قص ظفرين ، أو أقل ، وازالة شعرتين ، أو أقل ، فيجب في الظفر الواحد أو بعضه ، وفي ازالة الشعر الواحدة ، أو بمضها اطعام مسكين واحد مد : من بر ، أو نصف صاع من غيره كما تقدم ، وفي الظفرين أو الشعرتين اطعام مسكينين . وأما ما يوجب القيمة فهو كسر بيض الصيد ، وقتل الجراد ، فاذا كسر بيضاً ، أو قتل جراداً فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها في محل الاتلاف ، وأما ما لا يوجب شيئاً فهو قتل القمل ، وعقد النكاح . وقد سبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم ، وحشيشه إلا ما استثنى ، فإن فعل شيئاً من ذلك فعليه في قطع الشجرة الصغيرة عرفاً ذبح شاة ، وفي قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة ، وفي الحشيش والورق اخراج القيمة .

المالكية - قالوا : يوجب الفدية كل فعل محرم يحصل به ترفه وتعم للمحرم ، أو ازالة الشعث عنه : كالاغتسال في الحمام ، فمضى جلس في الحمام حتى عرق ثم صب الماء الحار على جسده ، ولو لم يتدلك ، فإنه يجب عليه الفدية ، لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن الجسد ومثل ذلك مس شيء مما يتطيب به ، وقص الشارب ، ولبس الثياب ، وتغطية الرأس ، أو تغطية المرأة وجهها ويديها بقفاز لا بقصد التستر كما تقدم ، وقص أظفاره ، وتفت أبطه ، وغير ذلك : كالاختصاب بالحناء ، وانما تجب الفدية في لبس الثياب ونحوها اذا حصل به انتفاع من حر أو برد ، أما لو لبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به ، فلا تجب فيه الفدية ، وأما الطيب ونحوه مما ينتفع به بمجرد مزاولته ، فإن الفدية تجب فيه ، ولو أزاله فوراً ، والفدية ثلاثة أنواع على التخيير ، الأول : اطعام ستة مساكين لكل منهم مدان بعد النبى ﷺ من غالب قوت البلد ، ويجزئ بدل الدين والغداء والعشاء اذا بلغ مقدارهما الدين ، لكن تمليك الدين أفضل ، الثانى . صيام ثلاثة أيام ، الثالث : نسك - ذبيحة - شاة فأعلى : كبقرة وبدنة ، ويعتبر في سنها ما ذكر في الهدى ، ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان ، فله أن يذبحه بأي زمان ومكان شاء ، إلا اذا نوى به الهدى فإنه يذبح بمضى أو مكة على ما ذكر في تفصيل الهدى ، وأما ما يوجب الحنفة من الطعام فأمر :

- ١ - قلم الظفر الواحد بدون قصد ازالة الأذى - الوسخ - كأن يقلعه لداواة قرحة تحتة ، أو لاستقباح طوله ، أو يقلعه عبثاً ، أما اذا قلعه بقصد ازالة الأذى ففيه فدية ،
- ٢ - ازالة شعرة أو أكثر الى اثنتى عشرة أيضاً ، ٣ - ازالة الفراد عن بعيره أو قتله ، ففى =

= كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان ، مثلا إذا لبس الثياب وتطيب فعليه فدية لللبس ، وفدية لاستعمال الطيب ، وإذا قلم ظفرا واحدا ، وأزال شجرة فعليه حفنتان ، ويستثنى مما ذكر مسائل لا تتعدد فيها الفدية ولا الحفنة بتعدد الموجب : ١ - أن يظن إبلاحة ما فعله لفساد الصبح ، أو لأنه رفضه ، أو لاعتقاده تمامه خطأ ، كما إذا طاف للأفاضة معتقدا صحته ، ففعل أمورا متعددة كل منها يوجب فدية أو حفنة ، ثم ظهر له فساد الطواف ، فلا تتعدد الكفارة - الفدية أو الحفنة - في هذه الصور ، ٢ - أن يفعل أمورا متعددة قورا من غير فصل بينها ٣ - أن ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدد ، كأن يلبس الثوب ونوى عنده أنه يتطيب أيضا ، فإذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة ، بشرط أن لا يفدى للاول قبل فعل الثاني والا فعليه فديتان ، ٤ - أن يقدم ما نفعه أعم ، كأن يلبس الثوب أولا ، ثم السراويل بعد فعله فدية واحدة .

الحنفية - قالوا : الفدية هي ذبح شاة ونحوها ، وتجب بأمر ، أولا : دواى الجماع : كالمعانقة والمباشرة والقبلة واللمس بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل ، ومثل ذلك ما لو نظر الى فرج امرأة ، أو تفكر فأنزل ، وكذا إذا أولج في فرج بهيمة فأنزل ، أما إذا أولج في البهيمة بدون انزال فلا شيء عليه ، ويلزمه دم بالتبطين والتفخيذ ، أنسزل أو لم ينزل ، ثانيا : إزالة شعر كل رأسه أو لحيته ، أو إزالة ريعهما ، وليس في أقبل من الربيع دم ، وكذا إزالة شعر رقبته ، أو أبطيه ، أو أحدهما ، أو إزالة شعر عانقه ، وإنما يجب الدم بإزالة الشعر إذا كان لغير عذر ، فسان كان لعذر ، كان علقته به الهوام وآذته ، فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، قال تعالى : « فمن كان منكم مريضا ، أو به أذى من رأسه ، ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ثالثا : أن يلبس الرجل المخيط ، أما المرأة فانهما تلبس ما شابت إلا أنها لا تستر وجهها بساتر ملاصق ، كما تقدم ، والذي يضر هو اللبس المعتاد ، فلو التحف بالمخيط ، أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه .

هذا إذا لبس لغير عذر ، فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله ، رابعا : أن يستر رأسه بساتر معتاد يوما كاملا ، وقد تقدم تفصيل الكلام في الساتر المعتاد ، خامسا : أن يطيب عضوا كاملا من الأعضاء الكبيرة : كالفخذ ، والساق والذراع ، والوجه ، والراس ، والرقبة بأى نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها ، أما إذا طيب ثوبه فانه لا يلزمه الدم ، إلا إذا لبس الثوب يوما كاملا ، وكان الطيب كثيرا في ذاته ، أو كان قليلا واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبرا في شبر ، والحناء من الطيب ، فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستر ما تحته فعليه دم ، والا فعليه دمان ، لأنه يكون في هذه الحالة قد تطيب وستر رأسه ، ومته المصفر والزعفران كما تقدم ، فإن تطيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم ، ومثل =



= الطيب دهنت عضو كامل بزيت الزيتون ، أو السمسسم لغير عذر ، فإن فعل لمعذر ، كالتداوى فلا شيء عليه ، سادسا : قص أطراف يد واحدة أو رجل واحدة ، وكذا لو قص أطراف يديه ورجليه جميعهما في مجلس واحد ، أما إذا قصها في مجلس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أطراف عضو دم ، سابعا : أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر ، أو يترك شوطا من أشواط المعركة ، أو واجبا من الواجبات المتقدمة .

الشافعية — قالوا : الفدية هي دم شاة توفرت فيها شروط الأضحية الآتى ببيانها في مبحث « الأضحية » أو اطعام ستة مساكين ، أو صوم ثلاثة أيام ، وتجب بأمور . أحدها : التطيب ، فمن تطيب في الحج برائحة عطرية ، فعليه أن يذبح شاة يتصدق بها ، ثانيها : أن يلبس قميصا ، أو سراويل ، أو خفيا ، أو عمامة ، أو نحو ذلك من الأشياء المخطئة أو المحيطة ببذنه ، فمن لبس شيئا من ذلك فعليه فدية ، وإنما تجب الفدية بلبس المخطئة والمحيطة ببذنه بشروط أحدها : أن يكون عالما بالتحريم فلو فعله جهلا فلا فدية عليه ، ثانيها : أن يفعل ذلك قبل التحلل الأول المتقدم بيانه ، ثالثها : أن يكون مميزا مفقرا ، رابعا : أن يكون ذكرا ، أما المرأة فلا تتجرد من ثيابها ، ولا يجب عليها الاكتشف وجهها ، فإن وضعت عليه ساترا ملتصقا به فإن الفدية تجب عليها ، نعم لها أن تستر وجهها بشيء غير ملاصق له ، كما إذا وضعت فوق رأسها مشطا كبيرا بارزا والصقت به برقما وسترت به وجهها من غير أن يمسسه ، فإنه يصح ، ولا يضر تغطية الجزء الذي تضطر لتغطيته تبعا للرأس .

هذا ، وإذا سترت المرأة يدها بقفاز ونحوه ، فإن الفدية تجب عليها ، ثالثها : أن يخلق شعره ، أو يقلم أطرافه ، ومن يفعل ذلك فإن عليه فدية ، ولا فرق في إزالة الشعر بين حلقه ، أو تقصيره بالمقص ، أو الموصى ، أو نثقه أو حرقه ، وسواء أزاله كله أو بعضه ، بشرط أن يكون الخزال ثلاث شعرات فأكثر ، سواء أزالها كلها أو بعضها ، وسواء كانت الإزالة بفعله أو بفعل غيره ، بثلاثة شروط ، الشرط الأول : أن يكون بالاختيار ، أما لو أزيل شعره وهو خائشم بدون اختياره ، أو احتك بشيء وهو غافل فأزال بعض شعره فإنه لا شيء عليه ، الشرط الثاني : أن يزيل شعره لتغيير ضرورة . أما لو أزاله لضرورة كأن طال شعر جفنه فأذاه . فأزال ما يؤذيه . فإنه لا فدية عليه ، ولا يشترط أن يكون شعر الرأس ، بل لو أزال ثلاث شعرات من أى جزء من بدنه بدون ضرورة ، وباختياره ، فإن الفدية تنزله ، الشرط الثالث : أن تكون إزالة الشعر مقصودة ، فإذا كسح جلده ألغيت عليه الشعر فإنه لا فدية عليه ، مثلا إذا كان بجزء من أجزاء بدنه قرحة عليها شعر وأزالها ، فإنه لا فدية عليه ، وقد عرفت مما تقدم أنه لا بأس بالكحل ، ودخول الحمام ، والفصد ، والهجمة ، وترجيل الشعر — تسريحة — ، رابعا : مقدمات الجماع : كالقبلة والملازمة التي تنقض الطهر مع النساء ، ومن فعل ذلك قبل التحلل التام المتقدم بيانه فإنه يحرم عليه ، وعليه فدية . أما النظر بشهوة ، والقبلة بحائل ، فلا فدية فيهما ، خلاصتها : الاستمضاء باليد ، فإنه يحرم وتنبه

### جزاء من اصطاد حيوانا قبل أن يتصلل من أحراره

لا يجوز للمحرّم أن يصطاد حيوانا قبل أن يتصلل • وقد عرفت ما به التصلل في المذاهب • ومن يفعل ذلك كان عليه جزاء في تقديره تنصيص المذاهب • فانظره تحت الخط (١) •

= الفدية المذكورة سادسها : أن يدهن شيئا من شعر رأسه ولحيته وباقى شعر الوجه بأى دهن • سواء كان زيتا أو دهن حيوان أو غيرها • وسواء كان مخلوطا بذى رائحة عطرية أو لا • وإنما تجب الفدية في ذلك بأربعة شرط ، الأول : أن يكون العضو المدهون مما ينبت به الشعر • فلا فدية على الأقرع الذى لا ينبت برأسه شعر • ومثله الأصلع الذى سقط شعره • ولم يبق له أثر • فيجوز له دهن مصل الصلع • ومثله الأمد الذى لم ينبت شعر لحيته • فإنه يجوز له دهن لحيته ووجهه • ومن كان برأسه جرح فإنه يجوز دهنه من الداخل ، الشرط الثانى : أن يفعل ذلك عمدا • فلا فدية على من دهن وهو مساه • الشرط الثالث : أن يكون عالما بالتحريم • فلا فدية على الجاهل ، الشرط الرابع : أن يكون مختارا • فلا فدية على من فعل معه رغم إرادته •

(١) الشافعية — قالوا : من اصطاد حيوانا برياً وحشياً : كظبى ، ريسر وحشى أو نحوهما • أو دل سائداً عليه • أو كان تحت يده حيوان من هذا النوع • فأتلفه • أو أمرضه فإنه يلزمه الجزاء الآتى بيانه • بشرطين ، أحدهما : أن لا يؤذيه ذلك الحيوان في ماله أو نفسه كالضبع مثلاً • ثانيهما : أن لا يوصل إليه ضرراً كأن ينحس متاعه ، أو يأكل طعامه • أو يمنعه من سلوك الطريق : كالجراد الكثير المنتشر ، فإذا قتله ، فلا فدية فيه ، ولا ضمان ، أما ذلك الجزاء فهو أن كان الصيد له مثل من النعم : كالصمام واليمام القمري ، ففي الواحدة شاة من ضأن أو معز ، وفي النعامة ذكراً أو أنثى بدنة ، أى بعير ، وفي البقرة الوحشية أو الصمار الوحشى بقرة أهلية ، وفي الظبى تيس ، وفي الظبية عنز ، وفي الغزال معز صغير ، وفي الأرنب عناق ، وهى أنثى المزم إذا قويت • ولم تبلغ سنة ، وفي كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر ، وفي الضبع كبشى ، وفي الثعلب شاة •

هذا كله فيما ورد في حكمه نقل صحيح عن الشارع ، والا حكم عدلان خبيران بمثله في الشبه والصورة تقريبا ، ولا به من مراعاة المماثلة في الصفات ، فيلزم في الكبير كبير ، وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح ، وفي المعيب معيب أن اتحد جنس المعيب : كالمرور فيها ، أما أن اختلف العيب فلا يكتفى ، وهكذا : كالسمن والزال • والجبل • لكن لا تذبح الجاهل ، بل تقوم ، ويتصدق بقيمتها طعاما ، أو يصوم عن كل مد يوما • فإن لم يرد فيه نقل ولا حكم بمثله عدلان • وجبت قيمته بحكم عدلين • والفدية الواجبة هى أحد أمور ثلاثة : إما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم ، وإما أن يشتري بقيمته طعاما كالطعام الذى يجزىء في صدقة الفطر • ويتصدق به عليهم ، وإما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام • وهذا في المثل ، أما غير المثل : كالجراد • وبقية الطيور ما عدا الصمام •

= ونحوه • فهو مخير بين أمرين ، أما أن يفرج بقدر قيمة الصيد طعاما ويتصدق به على من ذكر ، وأما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام • ولا فرق في ذلك بين صيد الصيد والحرم متى كان المتعرض مصرما ، وأما أن كان حلالا فإن الحكم يفتن بصيد الحرم ، وإنما يجب ما ذكر في الصيد إذا كان المتعرض مميزا • ولو كان ناسيا أو جاهلا أو مخطئا أو مكرها • ومن المحظور غير المفسد التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم فإن قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة • وأن قطع صغيرة لزمه شاة ، أما الصغيرة جدا ففيها القيمة • وهو مخير بين ذبح ما ذكر والتصدق بلحمه ، وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق به ، أو يصوم لكل مد يوما • أما الحشيش ففيه القيمة إن لم ينبت بدله فإن ثبت بدله فلا ضمان ولا فسيدي •

هذا • ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة • ثم صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع لأهله أن عجز عن الذبح على كل من ترك شيئا مما يأتي : ١ - على المتمتع وسياثي بيانه لأنه ترك تقديم الحج على العمرة • ٢ - على القارن وسياثي بيانه • لأنه ترك الأفراد بالحج • ٣ - على من ترك رمي ثلاث حصيات فأكثر من حصي الجمار • ٤ - على من ترك المبيت بمعنى ليالي التشريق لغير عذر • ٥ - على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر • ٦ - على من ترك الأحرام من الميقات لغير عذر • ٧ - على من ترك طواف الوداع لغير عذر • ٨ - على من ترك الفعل الذي نذره في الحج : كائى ، أو الركوب ، أو الحلق ، أو الأفراد • ٩ - على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلق فجر يوم النحر قبل حضوره في جزء من أرضها ، ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ، ويجب على من فاته الوقوف أن يتحل بمعرفة بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ، ويسقط عنه المبيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار • يطوف ويسعى أن لم يكن سعى ، ويلحق بنية التملك ، ويجب عليه القضاء فوراً من قابل ، ولو فاته لعذر ولو كان الحج نفلا ، سواء كان مستطيعا أو لا ، ولا يصح ذبحه في سنة المفوات ، فالذبح يكون في القضاء ، أما المحصر فسياثي حكمه •

الحنفية - قالوا : من اصطاد حيوانا برياً فإنه يجب عليه قيمته بالقيود المتقدمة في صيد الحرم ، ومثله من قطع حشيش الحرم السابق أيضا ، فإذا اصطاد الحرم ، ما لا يجوز له اصطاده قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين ، فإن بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة : أحدها : أن يشتري بهذه القيمة هدفاً يذبحه في الحرم ، ثانيها : أن يشتري به طعاما يتصدق به على الفقراء في أى مكان لكل واحد نصف صاع ، ثالثها : أن يصوم بدل كل نصف صاع يوما ، ولا يلزم في هذا الصوم التتابع ، وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الأخيرين فقط ، وهما : الطعام ، والصيام ، ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ، ولا يلزمه أن يأتي بمثل ما صاد ، بل تكفى قيمته وأما العمدة =

والنملية الواردان في الآية الكريمة ، فإن المعد ذكر فيها لأنه الغالب ، والمثالية المراد بها أن يكون مثلاً في المعنى ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمداً ، فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم » الآية . هذا إذا كان الصيد غير مملوك لأحد ، فإن كان مملوكاً للخير فعليه مثلاًن : أحدهما الجزاء المتقدم ، والثاني : للملكة ، والصيد في الحرم لا يحل مطلقاً ، ولو كان الصائد غير محرم ، وإن صاد وذبحه لا يؤكل ، ويكون كالميتة : بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار ، وإذا أُلِفَّ عضواً أو نتف ريشه أو نحو ذلك يلزم بالفرق ، ولا شيء في قتل الهوام : كقرد ، وسلحفاة ، وزنبور ، وغرأش ، وذئب ، ونمل ، وقنفذ ، وكذلك الحية ، والعقرب ، والفأرة ، والخراب ، والكلب المقور ، وإذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه ، كما تقدم .

هذا . وقال الحنفية : تجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته لأهـور : أن يطيب أكل من عضو ، وأن يلبس قميصاً أقل من يوم كامل ، أو ثوباً مطبياً أقل من يوم ، أو يستر رأسه كذلك أو يخلق أقل من ربع الرأس أو اللحية ، أو يطلق ساقه أو عضده ، أو يقص ظفراً أو ظفرين ، أن يطوف طواف القدوم ، أو الصدر محدثاً حدثاً أصفر ، أن يترك شوطاً أو أقل من أشواط طواف الصدر ، أن يخلق رأس غيره ، سواء كان غيره محرماً أو لا ، وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جرادة ، فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء ، والاثنان والثلاثة يتصدق لهما بكف من طعام ، فإن زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

الملكية — قالوا : إذا اصطاد حيواناً في الحرم وجب عليه الجزاء الآتي بيانه ، وكذا إذا قُـسـبـب في موته ، كما إذا وآه الصيد ففزع منه فوقع فمات ، أو ركز رمحاً فمطب فيه الصيد فمات ، وهذا هو المتمد في المذهب ، وبعضهم يقول : لا يجب الجزاء في مثل ذلك ، لأن الصالح لا يقصد صيده ، وإذا دل محرم على الصيد فلا جزاء على الدال ، ولا يجوز أكل صيد المحرم على كل حال فهو كالميتة . وببعضه مثل لحمه ذلك ، ويجب الجزاء في قتل الصيد المذكور ، وتعريضه للتلف ، كأن ينتف ريشه ، ولم يتحقق سلامته ، أو يجرحه كسذلك ، أو يطرده من الحرم فصاده صائد في الصل . أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم ، والجزاء الواجب في الصيد ثلاثة أنواع على التفسير :

١ — مثل الصيد من النعم ، أي ما يقاربه في الصورة والقدر ، فإن لم يوجد له مقارب في الصورة كفى أخراج مقارب له في القدر ، ولا يجزئ من النعم في الجزاء إلا ما يصح في الضحية ، وهو ما أوفى سنة أن كان من النعم ، وثلاث سنين أن كان من البقر ، وخمسة أن كان من الإبل ، كما ذكر في الهدى . ٢ — قيمته طعاماً ، وتعتبر القيمة يوم تله ، وبنفـس المـحل الذي حصل فيه التلف ، فإن لم يكن له قيمة بمحل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه ، =

= وتعطى هذه القيمة لمساكين المحل الذى وجد فيه النطف ، كل يأخذ هذا بمقد النسي <sup>ع</sup> <sup>ع</sup> ٣ - صيام أيام بمقد الأمداد التى يقوم بها الصيد من الطعام ، ويصوم يوما كاملا عن بعض المد ، لأن الصوم لا يتجزأ ، ولا يكون الجزاء الا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه ، لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج الى ذلك ، والصوم لا يكن الا بمقد الأمداد ، فلا بد من التقويم أيضا حتى يصوم ، ويستثنى من المثل حمام مكة والحرم ويمامهما ، ففي ذلك شاة من الضأن أو المعز ، ولا يحتاج الى حكم ، فان عجز عن الشاة صام عشرة أيام ، ثم ان جزاء كل حيوان بحسبه ، فإذا أراد أن يفرج المثل فعليه في صيد النعامة مثلها ، والمثل هنا معناه الناقة أو الجملة ، لأنهما يقاربان النعامة في القدر والصورة في الجملة ، وعليه في صيد الفيل بدنة ذات سنمين . وعليه في حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة ، وعليه في الضبع والثعلب شاة . والجزاء المذكور يكون بحكم عدلين فقيهين بأحكام الصيد . فيمكنك بالمثل . أو القيمة أو صيام الأيام المذكورة . وفي صيد الضب والأرنب والبربع وجميع طير الهل والحرم سوى حمام الحرم ويمامه المذكورين القيمة حين اتلافه ، أو صيام عشرة أيام ، فهو مخير بين اخراج القيمة طعاما ، وبين الصيام على الوجه المتقدم .

الحنابلة — قالوا : من أثلف صيدا في الحرم بفعله المباشر ، أو كان سببا في اتلافه ، فلا يخلو اما يكون ذلك الصيد مملوكا للمحر أو لا ، فان كان مملوكا فلهذه يجب على الصائد أمران : جزاء الصيد ، ويفرق على مساكين الحرم ، والضمان للملكة ، بحيث يقوم الصيد ان لم يكن له مثل ، أو يشتري مثله ويعطى لملكه أما اذا لم يكن مملوكا فصلى صائده الجزاء فقط ، وينقسم الصيد الى قسمين ، الأول : ما له مثل من النعم في الخلقة : كالحمار الوحشى ، وتيس الجبل ونحوهما ، وحكم هذا ينقسم الى قسمين أيضا ، أحدهما : ما ورد عن الصمابة فيه نص ، ثانيهما : ما لم يرد ، فالأول أشياء ، أحدها : النعامة ، فإذا اصطاد نعامة في الحرم لزمه نحر بدنة — ناقة أو جمل — وبذلك حكم عمر ، وعثمان ، وعلى ، وغيرهم ، الثانى : حمار الوحش ، وتيس الجبل ، ويقال له : الوطى ، فمن اصطاده لزمته بقرة يذبحها ويتصدق بها على مساكين الحرم . الثالث : الضبع ، وجزاء صيده ذبح كبش ، الرابع : الظبي — يعنى الغزال — وجزاء صيده عزة تذبح وتفرق على مساكين الحرم كذلك ، أما صيد الثعلب فلا جزاء فيه ، الخامس : الضب ، وجزاء صيده جدى بلغ من العمر ستة أشهر ، السادس : الأرنب فمن اصطاد أرنبا كان جزاؤه أن يذبح عناقا ، وهى أنثى المعز التى لها أقل من أربعة أشهر ، السابع : الوبر — يسكن البلاء — وهو دابة سوداء دون القط ، وجزاء صيده جدى له ستة أشهر ، الثامن : الحمام فمن اصطاد حمامة أو ما كان على شاكلتها من كل طير يهدر ويشرب بوضوح منقاره في الماء فيكرع كما تكرع الشاة ، ويقال لهذا الشرب — عب — فيشمل الدجاج والصفارين والقماري ونحوها ، فجزاء من اصطاد شيئا منها في الحرم شاة تذبح وتفرق على المساكين .

### بَيِّنَةُ الْعُمْرَةِ

العمرة معناها في اللغة الزيارة ، يقال : أعمره إذا زاره ، وشرعا زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتى بيانه .

### عقباتها ودليله

العمرة فرض عين في العمرة مرة واحدة... كالحج — على التتميل السابق من كونه على الفور أو التراخي ، وخالفه المالكية ، والحنفية فانظر مذهبيهما تحت اللفظ (١) ، ودليل فرضيتها قوله تعالى : « **وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** » ، والمضى اثنتوا بهما تأمين مستجمعين للشرائط والأركان ، ويدل على الفرضية أيضا حديث عائشة قالت : يا رسول الله : هل على النساء من جهاد ؟ قال : « نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » ، رواه الإمام أحمد وابن ماجه ، ورواه ثعلبة : وروى عن أبي رزین المقيلى أنه أتى النبي ﷺ فقال : إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، ولا الظن ، قال : « حج عن أبيك وأعتمر » رواه الخمسة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، ومجمعه الترمذى ، وما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع .

= وهذا أحد الأمرين الذى ورد فيهما حكم عن الصحابة ، ثانيهما : ما لم يرد فيه شيء ، فمن اصطاد شيئا في الحرم من غير الأشياء المذكورة ، فإنه يقوم بمصرفه حكمن عدلين ، ويجوز أن يكون القتال أحد العدلين أو هما معا إذا لم يكونا عالمين بالتصريم ، أو وقع منهما ذلك خطأ لا عمدا ، أو قتله لحاجة أكله ، كما إذا لم يجد طعاما غيره ، وينبغى أن يراعى في الضمان المثل صنرا وكبرا ، وصحة وسقما، وسلامة وعيبا ، ونحو ذلك .

هذا هو حكم القسم الأول ، وهو ما له مثل من النعم ، وأما حكم القسم الثانى ، وهو ما ليس له مثل من النعم ، فتجب في مسيده القيمة ، وهو سائر الطيور سوى ما تقدم ، كطير الماء ، والأوز وغيرهما ، وإن نكف ريش الصيد أو شعره أو وبره ، فلا شيء عليه ، بشرط أن يعود ما أتلفه ، لأن النقص قد زال ، كما لو جرحه ، واندمل جرحه ، أما إذا صار عاجزا بذلك الفحل فليطيه قيمة ما نقص من ثمنه بهذا الفحل .

(١) المالكية ، والحنفية — قالوا : العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض ، لقوله ﷺ : « **الحج مكتوب ، والعمرة تطوع** » رواه ابن ماجه . وأما قوله تعالى : « **وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** » فهو أمر بالانتهاء بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب اتمامها ولو كانت نفلا ، فلا يدل على الفرضية ، وكذا قوله ﷺ في الحديث : « عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » لا يدل على فرضية العمرة ، لأنه يحتمل أن يراد بلفظة « عليهن » ما يشمل »

## شروطها

يشترط للعمرة ما يشترط للحج • وقد تقدمت الشروط مفصلة :

## أركان العمرة

لها ثلاثة أركان : الاحرام ، والطواف ، والسعي بين الصفا والمروة عند الملكية ،  
والحنابلة وزاد الشافعية ركنين آخرين ، واقتصر الحنفية على ركن واحد ، فانظر  
مذهبهم تحت الخط (١) •

## مبقاتها

لها مبقات زمانية ، ومبقات مكانية ، فأما الزمانية فهو كل السنة ، فيصح إنشاء الاحرام  
للمعرة من غير كراهة في كل أوقات السنة ، الا في أحوال مفصلة في المذاهب المذكورة تحت  
الخط (٢) •

أما مبقاتها المكانية فهو كميات الحج على ما سبق بيانه ، الا بالنسبة ان كان بمكة ، سواء

= الوجوب والتطوع ، فالوجوب بالنسبة للحج ، والتطوع بالنسبة للمعرة ، بدليل الحديث .  
الاول « والمعرة تطوع » : وأما فرضية الحج فقد ثبت بقوله تعالى : «  **والله على الناس  
هيج البيت**  » وبغيره من الأدلة السابقة في أول « مباحث الحج » •

(١) الشافعية - قالوا : أركان العمرة خمسة : الاحرام ، والطواف ، والسعي بين  
الصفا والمروة ، وإزالة الشعر ، والترتيب بين هذه الأركان •

الحنفية - قالوا : للعمرة ركن واحد ، وهو معظم الطواف - أربعة أشواط - أما  
الاحرام فهو شرط لها ، وأما السعي بين الصفا والمروة فهو واجب ، كما تقدم في الحج ، ومثل  
السعي المطلق أو التخصيص ، فهو واجب فقط لا ركن •

(٢) الحنفية - قالوا : يكره الاحرام بالمعرة تحريماً في يوم عرفة قبل الزوال وبعده  
على الراجح ، وكذلك يكره الاحرام بها في يوم عيد النحر ، وثلاثة أيام بعده ، كما يكره  
فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ، سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين إذا أرادوا الحج في  
تلك السنة ، فإن أحرم بها في وقت من هذه الأوقات لزمته بالشروع فيها ، لكن مع كراهة  
التحريم ، ويجب عليه رفضها تخلصاً من الأثم ، ثم يقضيها ، وعليه دم للرفض ، فإن لم يرفضها  
صحت مع الأثم ، وعليه دم ، وكذلك يكره تحريماً الجمع بين احرامين لمعرتين ، فمن أحرم  
بمعرة فظاف لها شوطاً واحداً ، أو ظاف كل الأشواط ، أو لم يظف أصلاً ، ثم أحرم بأخرى  
ارتفعت الثانية ، ولو لم يظف رفضها ، ولزمه قضاؤها ، وعليه دم للرفض ، ولو ظاف وسعى  
للاولى ، ولم يبق عليه الا الحلق فأجرهما أخرى لزمته الأخرى ، ولا يرفضها وعليه دم للجمع •

كان من أهلها أو غريباً ، فإن ميقاته في العمرة الحل ، وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد وأفضل الحل الجمرانة ، عند الملكية ، والشافعية ، وقال الحنفية ، والحنابلة ، أفضل الحل للتنعيم ، ثم الجمرانة ، وكان بين مكة والطائف ، ثم التنعيم يليه في الفضل ، وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة ، فيلزمه أن يخرج إلى طرف الحل ، ثم يحرم بخلاف الحج ، فإن ميقاته للمكي الحرم ، على التفصيل السابق ، فإذا أحرم المكي بالعمرة في الحرم ، فإن لم يخرج إلى الحل ، صح إحرامه ، وعليه دم لتركه الإحرام من الميقات ،

= بين إهرامين ، وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ، أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر ، ون أحرم بحج ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم لزمه ، وصار قارناً ، وأساء ، لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج ، والسنة في القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج ، ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر ، وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها ، أما إذا أحرم بالعمرة بعد أن طاف طواف القدوم للحج ، فيندب له رفض العمرة ، وعليه دم للرفض ، ووجب عليه قضاءها ، فإن لم يرفضها ومضى عليهما - الحج والعمرة - فعليه دم جبر ، وخالف المندوب .  
الملكية - قالوا : يصح الإحرام بالعمرة في كل وقت من السنة ، إلا إذا كان محرماً بحج أو بعمرة أخرى ، فلا يصح الإحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة الأولى ، والفراغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسمي ويرمي الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر ، أو مضى زمن الرمي بعد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه ، ويندب تأخير الإحرام بها حتى تشرب شمس اليوم الرابع ، فإن أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم ، وقبل غروب الشمس صح الإحرام بها مع الكراهة ، إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تشرب الشمس فإن فعل شيئاً من أفعالها . كان ظاناً أو سعى قبل الغروب ، فلا يمتد به . ويلزمه إعادته بعد الغروب ، ولا يكره الإحرام بالعمرة في يوم عرفة ، ولا في أيام التشريق ، ولا غيرها ، وإذا أحرم بحجتين أو عمرتين ، فالثاني منهما نحو لا أثر له ، فلا ينقد ، وإذا أحرم بحج ، ثم أردفه بعمرة ، فإن العمرة تكون لنحو .

الحنابلة - قالوا : تصح العمرة في كل أوقات السنة . ولا تترك في أيام التشريق ولا غيرها إلا أنه إذا أحرم بالحج ، ثم أحل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة فيلغو الإحرام بها ، ولا يكون قارناً ، ولا يلزمه بالإحرام الثاني شيء . وإن أحرم بمعرتين انقضى بإحداهما ، ولغت الأخرى ، ومثل ذلك ما إذا أحرم بحجتين .  
الشافعية - قالوا : تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة : إلا لمن كان محرماً بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة ، فإن أحرم بها ، فلا ينقد إحرامه ، كما أنه إذا أحرم بحجتين أو عمرتين فإنه ينقد بأحدهما ، ويلغو الآخر .



وخالف في ذلك المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وان تخرج قبل أن يطوف ويسعى ، وأحرم من الميقات ، فلا شيء عليه ، وينسحب الاكثار من العمرة ، وتتأكد في شهر رمضان ، باهاتق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، لما روى عن أبي عباس « عمرة في رمضان تحل حجة » .

### وواجباتها ، ومسئئها ، ومفسداتها

يجب للعمرة ما يجب للحج ، وكذلك يسن لها ما يسن له ، وبالجملة فهي كاللحج في الاحرام ، والفرائض ، والواجبات ، والسنة ، والمحرقات ، والمكروهات ، والمفسدات ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، والاحصار ، وغير ذلك ، ولكنها تخالفه في أمور : منها أنها ليس لها وقت معين ، ولا تقوت وليس فيها وقوف بعرفة ، ولا نزول بمزدلفة ، وليس فيها رمى جمار ، ولا جمع بين صلاتين بسبب الحج ، عند ثلاثة من الأئمة الفاضلين بأنه يجمع بين الصلاتين بسبب الحج فقط ، وقال الشافعية : ان الحج والعمرة ليسا بسببين للجمع بين الصلاتين ، وإنما سببه السفر فقط كما تقدم في مبطله ، وليس فيها طواف قدوم ، ولا خطبة ، وميقاتها الحل لجميع الناس ، بخلاف الحج ، فان ميقاته للمكي الحرم ، كما

(١) المالكية — قالوا : اذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه ، ولكن يجب عليه أن يخرج الى الحل قبل طوافها وسعيها ، لأن كل احرام لابد أن يجمع فيه بين الحل والحرم ، فان طاف للعمرة وسعى ، ثم خرج للحل ، فلا يمتد بذلك ، وعليه اعادة الطواف والسعي حتما بعد خروجه للحل .

(٢) المالكية — قالوا : يكره تكرار العمرة في السنة مرتين الا ان كان داخل مكة قبل أشهر الحج ، وكان ممن يصرم عليها جاوزة الميقات حالاً كما تقدم ، فانه لا يكره له تكرارها ، بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام . فاذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة ، لأنه لا يكره الاحرام بالحج في هذه الحالة ، بخلاف الاحرام به قبل زمانه ، فانه مكروه . وأما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو مندوب ، وينبغي أن يقصد بها اقامة الموسم لتتبع سنة كفاية عن عموم الناس ، لأنها سنة كفاية كل عام بالنسبة لعموم الناس ، وابتداء السنة بالنسبة للعمرة المحرم ، ولا فرق عندهم بين رمضان وغيره ، فلا تتأكد فيه .

(٣) المالكية — قالوا : يفسد العمرة ما يفسد الحج من الجماع ونحوه ، الا ان ذلك لا يفسدها الا اذا وقع قبل تمامها بالاسمى بين الصفا والمروة ، ومتى فسدت وجب عليه اتمامها وقضاؤها فوراً ، ونحر هدي الفساد وتؤخير نحره الى زمن القضاء . كما تقدم في « الحج » . أما اذا وقع الجماع ونحوه بعد التسمية وقبله ألحاق . فلا تفسد العمرة ويجب عليه دم كما يجب عليه دم — هدي — باخراج المذبي ونحوه . مما تقدم في « الحج » .

تقدم في « مباحث الاحرام » وتختلف العمرة بالحج أيضا في أنها سنة مؤكدة لا فرض ، عند الملكية ، والحنفية ، فهذه هي الأمور التي تختلف فيها العمرة بالحج ، وزاد الحنفية أيضا أربعين آخرين ، فانظرهما تحت الخط (١) .

### مبحث القران والتمتع ، والافراد وما يتعلق بها

من أراد الحج والعمرة جاز له في الاحرام بهما ثلاث كيفيات ، الأولى : الافراد ، وهو أن يحرم بالحج وحده ، فإذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة وطف وسعى لها على ما تقدم في « مبحث العمرة » ، الثانية : القران ، وهو الجمع بين الحج والعمرة في احرام واحد ، حقيقة ، أو حكما ، الثالثة : التمتع ، وهو أن يعتمر أولا ، ثم يحج من عامة ، وفي كل ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : يزداد على ذلك أنه لا تجب بدنة بمسأداها ، ولا يطوافها جنباً ، بخلاف الحج ، وإنما تجب بذلك شاة في العمرة ، ويزداد أيضا أنه ليس لها طواف وداع كما في الحج .

(٢) الشافعية - قالوا : الحج ، والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه : الأول : الافراد ، وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهر من ميقات بلده ، وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها يحرم بالعمرة ، الثاني : التمتع ، وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذي مر عليه في طريقه ، وأن كان غير ميقات بلده ، ثم يأتي بأعمالها ، وبعد الفراغ منها يحرم بالحج من مكة أو من الميقات الذي أحرم منه للعمرة ، أو من مثل مسافته ، أو من ميقات أقرب منه ، فإذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذي مر عليه ، ثم أحرم بالحج بعد الفراغ منها كان متمتعا أيضا ، وعليه الأثم ودم لمجاوزته الميقات بدون احرام مع إرادته ، وسمى هذا متمتعا لأنه تمتع بمحظورات الاحرام بين النسكين ، الثالث : القران . وهو أن يحرم بالحج والعمرة ما من ميقات الحج ، سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذي مر عليه في طريقه ، فإن كان بمكة وأحرم منها بالحج والعمرة كان قارنا ، ولا يلزمه الخروج الى الحل لأجل العمرة ، لأنها مندرجة في الحج ، تابعة له ، ومن القران أيضا أن يحرم بالعمرة أولا ، سواء كان ذلك في أشهر الحج أو قبل أشهره ، ثم يدخل الحج عليها في أشهره قبل أن يشرع في طواف العمرة : وصفة ادخال الحج على العمرة أن ينوي الحج قبل الشروع في طوافها ، كما تقدم ، وأما ادخال العمرة على الحج فلا يصح ، ويكون لغوا ، والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة : الافراد ، وبه التمتع ، ثم القران ، وإنما يكون الافراد أفضل إن اعتمر من عامة . فإن تأخرت العمرة عن عام الحج كان الافراد مفضولا ، لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه . والقران يلزمه عمل واحد فقط ، وهو عمل الحج ، فيكتبه طواف واحد ، وسعى واحد للحج والعمرة ، لقوله ﷺ : « من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد ، وسمى واحد منهما حتى يحل منهما جميعا » صححه

« الترمذى ، ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى ، أما وجوب الهدى على المتمتع ، فلنقله تعالى : ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ) ، وأما وجوبه على القارن ، فلما روى الشيفان عن عائشة رضى الله عنها أنه ~~يجب~~ ذبيح عن نسائه البقر يوم النحر . وكن قارنات ، وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط ، الأول : أن لا يكون كل منهما من حاضرى المسجد الحرام ، والمراد بحاضرى المسجد الحرام ، من لم يسكن بين مساكنهم ، والحرام أقل من مرحلتين فإن كان من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى ، الثانى : أن تقع عمرة المتمتع في أشهر الحج ، فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ، سواء أتتها قبل دخول شهر الحج أو أتمتها فيها فلا يجب عليه الهدى ، لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة في أشهر الحج ، فأشبه المفردة الثالث : أن يجمع من عامه ، فإذا اعتصر في أشهر الحج ، ثم حج في عام آخر ، أو لم يحج أصلا ، فلا دم عليه ، الرابع : أن لا يعود المتمتع بعد فراغه من العمرة الى الميقات الذى أحرم منه أولا ، أو الى ميقات آخر ليحرم منه بالحج ، وأن لا يعود القارن الى الميقات بعد دخول مكة ، وقبل أن تلبس بنسك : كالوقوف بعرفة ، وطواف القدوم ، فإن عاد المتمتع الى الميقات ليحرم منه بالحج ، فلا دم عليه ، وكذلك إذا عاد القارن الى أى ميقات بعد أن أحرم بهما معا ، أو بعد أن أدخل الحج على العمرة ، على ما تقدم في « تعريف القرآن » فلا دم عليه ، ووقت وجوب الذم على المتمتع هو وقت الاحرام بالحج ، ويجوز على الأصح تقديمه على هذا الوقت ، فيذبحه إذا فرغ من عمرته ، والأفضل ذبحه يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، كسائر دماء الجبر ، ومن عجزا عن الهدى في الحرم : اما لعدم وجوده أصلا ، أو لعمزه عن ثمنه ، أو وجده يباع بأكثر من ثمن المثل ، أو كان محتاجا الى ثمنه ، ففي كل هذه الأحوال يجب عليه أن يصوم بدل الهدى عشرة أيام : ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع الى وطنه ، والأيام الثلاثة أنما يصومها بعد الاحرام بالحج ، فلو صامها المتمتع قبل الاحرام بالحج ، فلا يجزئ ذلك ، ويسن أن يصومها قبل يوم عرفة ، لأنه يسن فطر ذلك اليوم ، فإن أخرها عن أيام التشريق أثم ، وكان صومها قضاء ، ولا دم عليه بالتأخير ، وأما الأيام السبعة فيصومها إذا رجع لوطنه ، أو أى بلد يريد توطنها ، فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة ، وإنما يجزئ صومها في وطنه إذا عاد اليه بعد الفراغ مع الأعمال ، فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعى ، فلا يجزئ صومها ، نعم لو بقى عليه من أعمال الحج الملقى جاز أن يصومها في وطنه بعد أن يهلق .

المالكية — قالوا : من أراد أن يحج ويعتمر فله في الأهرام بهما ثلاث حالات : الأولى : الأفراد ، وهو أن يحصرم بالحج وحده ، فإذا أتم أعماله اعتصر ، الثانية : المتمتع ، وهو أن يحرم بالعمرة أولا ، بحيث ينفك بعض أعمالها ، ولو ركنا واحدا في أشهر =

الحج ، ثم يحج من عامه ، وتدخل أشهر الحج بغروب شمس آخر يوم من رمضان ، فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ثم انتهى من أعمالها ليلة العيد ، فهو متمتع أن حج من عامه ، وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ، ثم حج من عامه ، فليس متمتعاً ، لأنه لم يفعل شيئاً من أركان العمرة في أشهر الحج ، الثالثة : القرآن ، وله صورتان ، الأولى : أن يحرم بالحج والمعركة ، الثانية : أن يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة ، سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة ، أو بعد الشروع فيه ، قبل تمامه ، أو بعد تمامه ، وقبل صلاة ركعتيه ، ففي كل هذه الحالات يكون قارناً ، إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل صلاة الركعتين ، فإذا أدخل الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها أتمه على أنه نفل ، واندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج ، لأن القارن يكتفيه طواف واحد ، ويسمى واحد ، كما يأتي ، وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل الركعتين فإن طوافها ينتقل طوعاً ، أما إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها ، وصلاة ركعتيه . فإن أحرامه بالحج يكون لغواً ، ولا ينمقد ، كما يلتزم الإحرام بالحج إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج فاسدة . ويجب عليه إتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً . كما تقدم في « بحث العمرة » ، فادخل الحج على العمرة إنما يصح بشرطين ، الأول : أن يكون الإدراك - إدخال الحج على العمرة - قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة . الثاني : أن تصح العمرة التي أدخل الحج عليها . فإذا انتفى شرط في هذين فلا يصح الإدراك . ولا ينمقد الإحرام بالحج ، وأما إدخال العمرة على الحج بأن يحرم بالحج أولاً ، ثم يدخل العمرة عليه فلا يصح ويكون لغواً غير منمقد لأن الضعيف لا يرتد على القوي ، وأفضل أوجه الإحرام للأفراد ، ثم القرآن . ثم التمتع ، والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة . وهو عمل الحج مفرداً فيكتفيه طواف واحد ، ويسمى واحد وحلق واحد للحج والعمرة . غاية الأمر أنه يلزمه هدي للقران . كما أن المتمتع أيضاً يلزمه هدي ، قال تعالى : ( فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ) ، وقد وردت السنة بما يفيد وجوب الهدى على القارن . ويشترط لوجوب الهدى على كل من القارن والمتمتع أمران ، الأول : أن لا يكون متوطناً مكة ، أو ما في حكمها وقت القرآن والتمتع أي وقت الإحرام بالحج والعمرة مما في إحدى صورتَي القرآن ووقت الإحرام بالعمرة في الصورة الأخرى ، وفي التمتع ، وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزها ، فإن كان متوطناً بمكة أو ما في حكمها وقت فعلها ، فلا هدي عليه ، لأنه لم يتمتع بأسقام أحد السفرين عنه ، ودم القرآن والتمتع إنما وجب لذلك ، قال تعالى : « ذلك أن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » ، فسر الملكية حائز المسجد الحرام بأهل مكة وما في حكمها ، الثاني : أن يحج من عامه ، فلو تمتع مانع من الحج في هذا العام كان صد عنه بمعدو أو

= غيره بعد أن قرن أو تمتع ، ثم تمالأ من إحرامه لأجل المانع ، فلا دم عليه ، ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث ، وهو أن لا يرجع لبلده أو مثله في البعد بعد الفراغ من أعمال العمرة ، وقبل الإحرام بالحج ، ثم إن هدى المتمتع إنما يجب بإحرام الحج ، لأن المتمتع لا يتحقق إلا به ، وهذا الوجوب موسع ، ويتحقق برهى جمرة العقبة يوم النحر ، فلو مات المتمتع بعد رمى الجمرة المذكورة تمين على ورثته أن يهدوا عنه من رأس ماله ، أما إذا مات قبل ذلك ، فلا يلزم الورثة الأهداء عنه ، لا من رأس ماله ، ولا من ثلثه ، وأجزأ نحر هدى المتمتع بعد الإحرام بالعمرة ، وقبل الإحرام بالحج ، ومن عجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع منه ، قال تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم » والحج عن الهدى إما لعدم وجوده ، أو لعدم وجود ثمنه ، وعدم وجود من يقرضه إياه ، أو لاحتياجه لثمنه في نفقاته الخصوصية ، أما صوم الأيام الثلاثة فيبتدىء وقته من حين الإحرام بالحج ، ويمتد إلى يوم النحر ، فإن لم يصمها قبل يوم النحر صام وجوبا الأيام الثلاثة التالية له - ليوم النحر - وهي أيام التشريق ، ويكره تأخير صومها إلى أيام التشريق من غير عذر ، فإن أخر صومها عن أيام التشريق ، صامها في أي وقت شاء ، سواء وصلها بالسبعة الباقية ، أو لا . وأما السبعة الباقية فيصومها إذا فرغ من أعمال الحج ، بأن ينتهي من رمى الجمار سواء رجع إلى أهله أو لا ، فالمراد بالرجوع في الآية الكريمة المتقدمة « وسبعة إذا رجعتم » للفراغ من أعمال الحج . وينسب تأخير صومها حتى يرجع إلى أهله بالفضل . أما إذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج فلا يجزئ صومها . سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده . وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمرة كان تركه واجبا من واجبات الإحرام بأن جاوز الميقات بدون إحرام . أو أهذى أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى ، كما تقدم في « مبحث الجنایات » ثم عجز عنه . وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق ، وأنصا يصوم الأيام الثلاثة قبل أيام التشريق أو فيها إذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما إذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده ، فلا يصوم الأيام الثلاثة ألا بعد أيام التشريق ، وإذا قدر على الهدى بعد الشروع في صوم الأيام الثلاثة ، وقبل تمامها ، ندب له الأهداء ، وأتم صوم اليوم الذي هو فيه تطوعا . أما إذا قدر عليه بعد تمام الأيام الثلاثة فلا ينسب له الرجوع للهدى . لكن لو رجع إليه أجزاء ولا يصوم ، لأن الهدى الأصل .

الحنابلة - قالوا : من أراد الإصرام فهو مخير بين ثلاثة أمور : التمتع ، والأفراد والقران ، وأفضلها التمتع ثم الأفراد ثم القران . أما التمتع فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . ويفرغ منها بالتحليل ، فإن لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متعصما ، ويشترط أن يحج في عامه لقوله تعالى : « فمن تمالع » الآية فإن ظاهره يقتضى =

= الموالاة بينهما ، وأما الافراد ، فهو أن يحرم بالحج مفردا ، فإذا فرغ من الحج اعتصر العمرة الواجبة عليه ان كانت باقية في ختمته ، وأما القران ، فهو أن يحرم بالحج والممرة معا ، أو يحرم بالمررة ، ثم يدخل عليها بالحج قبل الشروع في طوافها ، إلا إذا كان معه هدى ، فإنه يصح له أن يدخل الحج على الممرة ، ولو بعد السعى ، ويكون بذلك قارنا ، ويصح ادخال الحج على الممرة ، وإن كان محرما به في غير أشهر الحج ، أما إذا أحرم بالحج ، ثم ادخل عليه الممرة لم يصح احرامه بها ، ولم يصح قارنا ولا يعمل المقارن شيئا زائدا من أعمال الحج عن الفرد ، فيطوف طوافا واحدا ، ويسعى سعيها واحدا ، وهكذا ، ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى : « فمن تمتع بالمررة الى الحج فما استيسر من الهدى » الآية ، وهو هدى عبادة ، لا هدى جبر ، وإنما يجب الهدى بسبعة شروط ، أولا : أن لا يكون المتمتع من أهل مكة أو مستوطنا بها ، وأهل الحرم ، وأن لا يكون بينه وبين نفس الحرم أقل مسافة القصر ، فإن كان كذلك فلا يجب عليه الهدى ، ثانيا : أن يعتصر في أشهر الحج ، ثالثا : أن يحج من علمه ، كما تقدم ، رابعا : أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر ، فإن سافر مسافة قصر فأكثر ، ثم أحرم بالحج ، فلا هدى عليه ، خامسا : أن يدخل من الممرة قبل احرامه من الحج فإن أحرم به قبل حله منها صار قارنا لا متمتعا ، ولزمه هدى قران ، سادسا : أن يحرم بالمررة من ميقات بلده ، أو من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر ، فلو أحرم من دون ذلك يكون من أهل المسجد الحرام ، كما تقدم ، وإنما يكون عليه هدى مجاوزة الميقات ان تجاوزه بغير احرام وهو من أهل الوجوب ، سابعا : أن ينوى التمتع في ابتداء العمرة أو أثنائها ، ويلزم هدى التمتع والقران بطلوع فجر يوم النحر ، ويلزم القارن أيضا هدى نسيك إذا لم يكن من أهل المسجد الحرام ، ولا يسقط هدى التمتع والقران بفسادهما ، ولا يسقط بفوات الحج ، وإذا قضى القارن ما فاتته قارنا لزمه هديان : هدى لقارنه الأول ، وهدى لقارنه الثاني ، ولو ساق المتمتع هديا فليس له أن يدخل من عمرته ، فيحرم بحج إذا طاف وسعى لممرته قبل تطله بالحق ، فإذا ذبحه يوم النحر حل من الحج والعمرة معا ، والمتمتع يطلمنى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ، ولو كان معه الهدى بخلاف التمتع ، فإن كان معه هدى نحره عند المروة ، ويجوز أن ينحره في أى مكان من الحرم ، ومن عجز عن الهدى بأن لم يجده بياض ، أو وجده ، ولم يجد ثمنه فمليه أن يصوم عشرة أيام : منها ثلاثة في أشهر الحج ، والسبعة الباقية يصومها إذا رجع الى أهله ، والأفضل أن يكون آخر الايام الثلاثة يوم عرفة فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر صام أيام منى وهى الثلاثة التالية ليوم العيد ولا هدى عليه في ذلك ، فإن لم يصمها في أيام منى صام عشرة أيام كاملة ، وعليه هدى لتأخيرها ، واجبا من واجبات الحج عن وقته ، ويجوز أن يصوم الثلاثة قبله احرامه بالحج بعد أن يحرم بالمررة ، وأما صومها قبل احرامه بالمررة ، فلا يجوز ، أما =

= وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدى ، هو طلوع فجر يوم النحر ، ولا يصح صوم السبعة بعد احرامه بالحج وقبل فراغه منه ، كما لا يصح صومها في أيام منى ، ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة ، أما ان صامها بعد طواف الزيارة والسعى فانه يصح ، ولا يجب في صوم الثلاثة ولا السبعة تتابع ، ولا تفريق ، ومتى وجب عليه الصوم، ثم وجد الهدى ، فلا يجب عليه الانتقال اليه، ولو لم يشرع في الصوم ، فان شاء انتقل اليه ، وان شاء لم ينتقل وصلى .

الحنفية - قالوا : من أراد الاحرام فهو مخير بين الافراد والقران والتمتع ، الا ان القران أفضل من الاثنين ، والتمتع أفضل من الافراد ، وانصا يكون القران أفضل اذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محظور من محظورات الاحرام لطوم الأيام التي يلزم أن يبقى فيها محرما ، فاذا خشى المحرم الوقوع في شيء منها كان التمتع أفضل لقلة الأيام التي يلزم فيها البقاء على الاحرام في التمتع ، فيمكن للانسان أن يفسط نفسه ، أما الافراد فهو الاحرام بالحج وحده . وأما القران فمعناه في اللغة الجمع بين شيئين ، ومعناه شرعا أن يحرم بحجة وعمره معا حقيقة أو حكما فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما باحرام واحد في زمان واحد ، والجمع بينهما حكما هو أن يؤخر احرام الحج عن احرام العمرة ، ثم يجمع بين أفعالهما ، وذلك بأن يحرم بالعمرة أولا ، ثم قبل أن يطوف لها أربعة أشواط يحرم بالحج ، فلو أحرم بالحج بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارنا بل متمتعا بأن كان طوافه في أشهر الحج ، والا لم يكن قارنا ولا متمتعا ، أما ان أحرم بالحج أولا ، ثم نوى العمرة قبل طواف القدوم فانه يكون قارنا مع الاساءة ، وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى ، كما تقدم في « مبصت العمرة » ويصح احرام القران من الميقات أو قبله ، فان جاوز الميقات بلا احرام لزمه هدى ، الا اذا عاد اليه محرما ، ويصح احرامه في أشهر الحج وقبلها الا أن تقديم الاحرام على أشهر الحج مكروه ، أما أفعال الحج والعمرة فانه لا بد من وقوعها في أشهر الحج بأن يؤدي طواف العمرة أو أكثره ، وجميع سعيها وسعى الحج في تلك الأشهر ، ويسن أن يتلفظ بقوله : اللهم انى أريد العمرة والحج فيسرها لى ، وتقبلها عنى ويستحب أن يقدم العمرة في الذكر ، كما يجب أن يقدمها في العمل ، لأن الحج لا يكتفى لعمل العمرة ، فيجب أولا أن يطوف للعمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأول ، بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره ، في أشهر الحج، كما تقدم آنفا ، ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج وقع طوافه من العمرة ، لأن من طاف طوافا في وقته وقع له ، سواء نواه أو لا، ثم يسمى لها ، ويتم عمل العمرة بذلك ، ولكن لا يتحلل منها لكونه محرما بالحج ، فيتوقف تحله على فراغه من أفعاله أيضا ، فلو حلق لزمه دمان لجنابته على احرامين ، ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع في أعمال الحج كما تقدم ، فلو طاف فقط ، ثم طاف للحج بعد ذلك ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ثم سعى =

= للحج بعد ذلك صح مع الإساءة ، ولا هدى عليه بسبب ذلك ، ويشترط للقران سبعة شروط ، الأول : أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره ، فلو أحرم بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارنا . الثاني : أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة . الثالث : أن يطوف للعمرة كل طوافها أو أكثره قبل الوقوف بعرفة ، فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال أرتفعت عمرته وبطل قرانه ، وسقط عنه الهدى المأزوم للعمرة ، أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف ، فإنه يتم الباقي من طوافها قبل طواف الزيارة ، الرابع : أن يصون الحج للعمرة عن الفساد ، فلو جامع مثلا قبل الوقوف ، وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه ، وسقط عنه الهدى ، الخامس : أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره في أشهر الحج ، فإن طاف أكثر طوافها قبل أشهر الحج لم يصح قارنا ، السادس : أن لا يكون من أهل مكة ، فلا يصح قران المكى إلا إذا خرج من مكة إلى جهة أخرى قبل أشهر الحج ، السابع : أن لا يفوته الحج فلو فاتته لم يكن قارنا ، وسقط عنه الهدى ، ولا يشترط لصحة القران عدم الإسام بأهله ، فيصح قران من طاف بالعمرة ، ثم رجع إلى موطنه بعد طوافها دون أن يتحل ، وأما التمتع شرعا فهو أن يحرم بالعمرة أولا في أشهر الحج أو قبلها ، بشرط أن يطوف أكثر أشواطها في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة أو حكما ، بأن لا يعود إلى بلده بعد العمرة أصلا ، أو يعود إلى بلده ، ولكن يكون العود إلى مكة ثانيا مطلوبا منه لسببين ، أحدهما : أن يكون قد ساق الهدى ، لأن الهدى يمنعه من التحلل قبل يوم النحر ، ثانيهما : أن يعود إلى بلده قبل أن يحلق ، لأنه في هذه الحالة يكون العود إلى الحرم مستمقا عليه لوجوب الحلق في الحرم . ويسمى ذلك المود إلى بلده المأما بأهله غير صحيح ، فلو اعتزم بلا سوق هدى ، ثم عاد إلى بلده قبل الحلق كان باقيا على إحرامه ، فإن رجع إلى الحج قبل أن يحلق في بلده كان متمتعا ، لأن المأمة بأهله لم يكن صحيحا ، أما أن حلق ببلده فقد بطل تمتعه ، وإن اعتزم مع سوق الهدى فلا يخلو أما أن يتركه إلى يوم النحر أو لا ، فإن تركه إلى يوم النحر فتمتعه صحيح ، ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى ، سواء عاد إلى أهله أو لا ، وإن تعجل ذبح هديه ، فاما أن يرجع إلى أهله أو لا ، فإن رجع فلا شيء عليه مطلقا ، سواء حج من عامه أو لا ، وبطل تمتعه ، وإن لم يرجع إلى أهله ، فإن لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضا ، وإن حج من عامه لزمه دمان : دم التمتع ، ودم اللحل قبل أوأانه ، ويشترط لصحة التمتع شروط ، منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج ، ومنها أن يقدم إحرام العمرة على الحج ، ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج ، ومنها عدم إفساد العمرة ومنها عدم إفساد الحج ، ومنها عدم الإسام بأهله المأما صحيحا ، كما تقدم ، ومنها أن يؤدي الحج والعمرة في سنة واحدة ، فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى لم يكن متمتعا ، وإن لم يرجع إلى أهله أو بقي محرما إلى الثانية ، ومنها عدم التوطن بمكة .



## مبحث الهدى

## تعريفه

هو ما يهتدى من النعم للحرم ، ويكون من الإبل والبقر والغنم ، وهى على هذا الترتيب فى الأفضلية : الإبل ، ويليهما البقر ، ثم الغنم ، ولا يجزئ من الإبل الا ما أكمل خمس سنوات ودخل فى السادسة ، ولا يجزئ من البقر الا ما له سنتان كاملتان — ودخل فى الثالثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما ما يجزئ من الغنم فأنما

فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبدا لا يكون متمتعا ، والا كان متمتعا ، ومنها أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حال بمكة ، لأنه حينئذ يكون ليس من أهل التمتع كآهل مكة ، وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج وهو محرم ، ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها فى غير أشهر الحج ، وبعد أن يفرغ المتمتع من أعمال العمرة يتحلل منها أن شاء ، أما بالحق ، أو التقصير ، ثم يظل حلالا الى أن يحرم بالحج فى اليوم الثانى ، وهو يوم التروية ، لأنه يوم إهرام أهل مكة ، ويجوز له أن يؤخر الإهرام الى اليوم التاسع ، وهو يوم عرفة متى استطاع أن يقف بعرفة فى زمنه ، ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمى جمره العتيبة ، قال تعالى : « فمن تمتع بالعمرة الى الحج ، فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصصيام ثلاثة أيام فى الحج ، وسبعة اذا رجعتم تلك عشر كاملة » . والقرآن كالتمتع فى المعنى ، فيجب فيه الهدى ان وجد ، كما يجب فى التمتع ، فان لم يجد الهدى وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ، والأفضل تتابعها ، ويكون صوما فى أشهر الحج .

بشرط أن يكون بعد إهرام العمرة ، ولا يجزئ صومها قبله ، ويصوم أيضا وجوبا سبعة أيام اذا فرغ من أعمال الحج ، والأفضل فيها التتابع أيضا ، كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبيقى على العبد سوى ثلاثة أيام لجواز أن يتيسر له الهدى ، قبل ذلك ، مثلا يحتاج للصوم ، أما صوم الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج فى أى وقت شاء الا فى الأيام المنهى عنها ، كأيام التشريق ، فان صامها فلا يجزئ ، فان لم يصم الأيام الثلاثة حتى جئنا يوم النحر ، يجزئ الا الهدى ، فان لم يقدر على الهدى تحلل ، ووجب عليه هديان فى ذمته ، أحدهما للقرآن أو التمتع ، والثانى للتحلل قبل ذبح الهدى ، ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج بالحق أو التقصير بطل صومه ورجع للهدى ، وقد علمت أن القرآن والتمتع لا يصحان ممن كان داخل الحرم ، قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد الحرام » وحاضروا المسجد الحرام من كانوا داخلوا المواضع ، وهم أهل الحرم .

(١) المالكية — قالوا : لا يجزئ من البقر الا ما له ثلاث سنين ودخل فى الرابعة دخلوا

ما ولو يصوم .

ومعزاً ، ففيه تفصيل المذاهب المذكور تحت الخط (١) •

### أقسام الهدى

ينقسم الهدى الى ثلاثة أقسام : الأول : واجب العمل في الصبح والعمره : كهدى التمتع والقران ويسميه الحنفية دم شكر ، وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات ، كما تقدم ، والثاني : مندور وهو واجب أيضاً لكن بالنذر ، الثالث : تطوع ، وهو ما تبرع به المحرم •

### وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) •

(١) الشافعية — قالوا : يجزىء من الضأن الجذع ، وهو ما له سنة كاملة على الأصح ، أو ما له ستة أشهر إذا سقطت مقدم أسنانه ، ومن المعز الخني ، وهو ما له سنتان • الملكية — قالوا : يجزىء من الضأن ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ، ولو بيوم ، ومن المعز ما أكمل سنة ، ودخل في الثانية دخولا بينا بشهر ونحوه • الطفلة — قالوا : يجزىء من الضأن ما له ستة أشهر ، ومن المعز ما له سنة كاملة • الحنفية — قالوا : لا يجزىء من الضأن الا ما له سنة كاملة ، سواء كان من الضأن أو من المعز ، الا اذا كان الضأن سمينا ، فإنه يجزىء منه ما زاد عن نصف سنة اذا كان لا يفرق بينه وبين ما له سنة لسمنه •

(٢) المنابلة — قالوا : ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة ، ولو قبل الخطبة ، والأفضل أن يكون بعدها • وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، وهو الثالث من يوم النحر ، فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وتاليها ، ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث من أيام العيد ، والأفضل ذبحه في اليوم الأول ، وإن ذبح قبل وقته لم يجزئه ووجب عليه بدله ، وإن فات وقته ، فإن كان تطوعا سقط عنه ، وإن كان واجبا ذبحه قضاء ، وأما مكان ذبحه فهو الحرم ، فيجزىء نحره في أي ناحية منه ، الا أن الأفضل للمعتمر أن ينحره عند المرور ، وللحاج أن ينحره بمضى ، فإن نحره في غير الحرم فلا يجزىء الا اذا عطف قبل الوصول ، فينحره في مكان عطبه •

الحنفية — قالوا : تتعين أيام النحر الثلاثة : يوم العيد ، وتاليها ، لذبح هدى القران والتمتع ، ويكون الذبح بعد رمي جمره العقبة ، كما تقدم ، فإن ذبح قبل أيام النحر لم يجزئه وإن ذبح بعدها أجزاء ، وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر ، أما غير هدى القران والتمتع فلا يتتبع ذبحه بزمان ، وأما مكان ذبح الهدى مطلتا فهو الحرم ، ويسن ذبحه بمعنى أن كان الذبح في أيام النحر ، وإن كان في غيرها فمكة أفضل ، الا ألبذنة المنفردة فلا يتتبع ذبحها بالحرم •

## مبحث الأكل من الهدى ونحوه

ويجوز لرهب الهدى أن يأكل منه ، على تفصيل في المذاهب مذكور تحت الخط (١) .

الشافعية - قالوا : يدخل وقت الذبح الهدى الواجب بالنذر ، أو الهدى المندوب بمعنى زمن يسع صلاة العيد ، وخطبتين معتدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ، ويمتد ذلك الوقت الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ، ويجوز ذبحه ليلا ونهارا في ذلك الوقت ، إلا أنه يكره ذبحه ليلا إلا لضرورة ، كما إذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ليلا ، فإن فات الوقت المذكور - بأن مضت أيام التشريق - لزمه ذبح الهدى قضاء إذا كان مندوبا ، وإلا فات وقته فإذا ذبحه كان مجرد لحم لا هدنيا ، أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج ، فإن وقته يكون بعد وقوع سببه . إلا دم الفوات فإنه يكون في جبة القضاء ، وأما الهدى الواجب على المتمتع فوقته أحرامه بالحج ، ويجوز تقديمه على الأحرام بالحج إذا فرغ من عمرته ، ولا آخر لوقته . والأفضل ذبحه يوم النحر . وأما مكان ذبحه فهو الحرم فلا يجوز ذبحه بغيره ، فحيث نحر الهدى أجزاء في أي جزء من أجزاء الحرم إلا أن السنة للمعتمر أن ينحصره بمكة ، لأنها موضع تملكه ، والأفضل عند المروة ، ومكان ذبح هدى المعمر هو المصل الذي أحصر فيه . والأفضل أن يمشيه إلى المصرم والسنة للحاج أن ينحصره بمعنى ، لأنها موضع تملك الحاج .

المالكية - قالوا : ابتداء نحر الهدى يوم العيد . ويندب أن يكون بعد رمي جمرة العقبة . ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب تأخيرها إلى أن تطلع الشمس . كما تقدم . في « مندوبات الحج » ويمتد وقته إلى آخر اليوم الثالث من أيام العيد . فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وتاليه ولو فلتت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضا ، وأما مكان ذبحه فهو منى ، بشرط ثلاثة ، الأول : أن يكون مسوقا في أحرام الحج ، الثاني : أن يقف بالهدى بعرفة جزءا من ليلة يسوم النحر أو يوقف الهدى بغير عرفة من المصل . كاللتميم ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوفه ، الثالث : أن يريد نحسه في يوم من الأيام الثلاثة السابقة ، فإن انتهى شرط من هذه الشروط . كان ساقه في حال أحرامه بالمعرة أو اشتراء من مكة . أو لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر ، أو أراد نحره بعد الأيام الثلاثة ، فمحل ذبحه مكة لا يجوز ذبحه بغيرها وكل نواحي مكة صالحة للذبح فيها ، لكن الأفضل أن يكون عند المروة ، ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزأ مع الإثم لتركه الواجب ، وهو ذبحه بمعنى .

(١) الحنفية - قالوا : هدى القرآن والتمتع ، ويسمى هدى الشكر ، كما تقسم ، يندب لرهب أن يأكل منه ، كما يندب الأكل من هدى التطوع ، إلا إذا طلب في الطريق ، فذبحه قبل أن يبلغ محله فإن الواجب حينئذ تركه في محل طبعه مذبوحا بعد أن يلبس طبعه بدمه ، ليطلع الفقراء أنه هدى تطوع أما هدى النحر فلا يجوز الأكل منه ، لأنه

### ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليماً من العيوب التي تمنع الأجزاء في الأضحية ، فلا يجوز في الأور ، ولا الأعمى ، ولا المجفأ : وهي الهزيلة التي لا مخ في عظامها ، ولا الجرجاء التي لا تسير بسير الصحيح من جنسها ، ولا المريضة التي مرضها بين ونحو ذلك مما هو مبين في « مباحث الأضحية » الآتية .

== حذقة لا فهو حق للفقراء ، فإذا أكل ضمن منه قيمته ، وهدي الكفارات ، وهو ما يجب جبراً . لنقص ، ومثله هدي الإحصار لا يجوز الأكل منه أيضاً ، فلو أكل ضمن القيمة ، وحيث جاز له الأكل من الهدى ، فيستحب أن يجعله ، أثلاثاً ، فيأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويهدي الثلث ، كالأضحية ، ويتصدق الهدى بجلال الهدايا وعظامها وجلدها ، ولا يعطى النجار أجرته من لحمها ، ولا يجوز لرب الهدى أن ينتفع بلبنه ، فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء : الملكية . قالوا : ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد ، وفدية الأذى بعضها يجوز لربه أن يأكل منه ، وبعضها لا يجوز له الأكل منه ، وهي بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام ، القسم الأول : ما لا يجوز الأكل منه مطلقاً ، أي سواء بلغ مجلد الذبيح . الميتد . منى أو مكة ، كما تقدم . سليماً ثم ذبح ، أو حصل له عطب قبل بلوغ المحل ، فذبح في الطريق ، وذلك القسم هو ثلاثة أشياء ، الأول : النذر المعين المجهول للمساكين باللفظ أو التنية ، كان يقول : هذا الحيوان نذر لله على للمساكين ، أو يقول : هذا الحيوان نذر لله على ويقول : أنه للمساكين ، الثاني : هدي التطوع إذا جعله للمساكين ، الثالث : فدية الأذى إذا لم ينسبها الهدى ، فهذه الثلاثة يحرم على ربه الأكل منها مطلقاً ، وإنما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذي جعله للمساكين ، لأنه بالتعيين لا يلزم بجله إذا عطب قبل بلوغ محله ، فلذا جاز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل ، ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سالماً ، لأنه جعل للمساكين ، كما أن هدي التطوع نظراً لجعله للمساكين يحرم الأكل منه مطلقاً ، وأما فدية الأذى إذا لم تجعل هدياً فهي عوض عن التزفيه الذي جعله للمحرمين بأزالة الشك ونحوه ، فذلك لم يجز له الأكل منها ، القسم الثاني : ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ المحل ، ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سالماً . وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للمساكين ، كان يقول : لله على هدي للمساكين . وفدية الأذى إذا جرى بها الهدى ، وجزاء الصيد ، فهذه الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا عطلت قبل المحل ، لأن عليه بدلها ، ولا يجوز الأكل منها إذا بلغت سالماً ، لأنها حق للمساكين بالنسبة التي أنشأ ، وبدل من التزفه بالنسبة إلى الفدية ، وقيمة الصيد بالنسبة إلى الأجزاء . القسم الثالث : ما لا يجوز الأكل منه قبل المحل ، ويجوز الأكل منه بعده ، وهو هدي التطوع والنذر المعين . إذا لم يجعل كل منهما للمساكين ، فيجوز الأكل ولهما قبل المحل ، لأنه لا يجب عليه بطلها ، فلو جاز له الأكل لأنهم يأنه هو الذي تشبه في عطلها يحصل عيب

## إذا امتنع من الحج أو نساه

## ويقال له : الاحرام والفوات

الاحرام في اللغة المنع ، وفي الشرع منع المحرم عن اتمام ما يوجب الاحرام قبل أداء ركن الفسك ، والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب

= أن يبلغا محل الذبح أو النحر ليأكل منهما ، وأما بعد المصل فله أن يأكل منهما ، لأنهما لم يعيبا للمساكين ، القسم الرابع : ما يجوز لربه الأكل منه مطلقا قبل المصل وبعده ، وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة المتقدمة : كالهدى الواجب عليه لترك واجب من واجبات الحج ، والنذر غير المعين إذا لم يجعله للمساكين ، وهدى القران والتمتع ، فله أن يأكل من ذلك مطلقا ، وحيث جاز له الأكل ، فله أن يتزود ، ويطعم الغنى والفقير ، وإذا أكمل رب الهدى من المنوع أن يأكل منه ، فإنه يضمن بدل ما أكله هديا كاملا ، إلا إذا أكل من النذر المعين المجهول للمساكين ، فإنه يضمن قدر ما أكله فقط على المعتد ، وحكم زمام النفيوان وجلسه ، وهو ما يجعل على ظهره ، حكم اللحم فما لا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه ولا جلسه ، بل يدهمه للفقراء ، كاللحم ، فإن أخذ شيئا من ذلك رده للفقراء إن بقي ، فإن أنقذه ضمن قيمته له ، وما يجوز له الأكل من لحمه يجوز له أخذ زمامه وجلسه ، ويكره الانتفاع بلبن الهدى بعد تقليده أو اشعاره ، لأنه خرج قرابة لله تعالى بالتقليد أو الاشعار ، ومثل الكرامة ما لم يضر أخذ اللبن بالفصيل ، أو بأمه ، والا كان حراما ، ويكره أيضا ركوب الهدى ، والعمل عليه لغير ضرورة .

الحنابلة - قالوا : يندب للمهدي أن يأكل من هدى التطوع ، ويهدي للغير منه ، ويتصدق بأن يأكل الثلث ، ويهدي أهله الثلث ، ويعطى المساكين الثلث ، كالأضحية ، فإن أكل الكل ضمن للمساكين الثلث ، أما الهدى الواجب فلا يجوز الأكل منه ، نسواء كان وجوبه بالتذبح أو بالتعين ، بأن قال : هذا هدى ، أو بتقليده أو بالاشعار ، ويستثنى من ذلك هدى التمتع والقران ، فإنه يجوز الأكل منه وإن كان واجبا ، فإن أكل مما لا يجوز له الأكل منه ضمن مثله للمساكين ويحرم على الهدى بيع جلود الهذايا وجلالها ولكن يجوز الانتفاع بها ، كما يفرم إعطاء الجزار أجرته منها ، ويجوز له أن ينتفع بلبنها ، بشرط أن يكون فاضلا عن أولادها ، ويحرم شربها لم يفضل عنها وضمنه .

الشافعية - قالوا : لا يجوز للمهدي أن يبيع شيئا من الهدى ، سواء كان واجبا أو تطوعا ، ويجب أن يتصدق بجميع الهدى الواجب حتى جلده ، ولا يجوز أخذ شيء منه ، وإن كان تطوعا جاز الانتفاع بجلده وذخاير الشحم وبعض اللحم للكل والهدية ، ويجب أن يتصدق ببعض اللحم ، ولو قليلا ، بشرط أن لا يكون تافها عرفا ، وأن يكون نثرا ، فالذي يجوز الأكل منه هو هدى التطوع ، في الذي لا يجوز الأكل منه هو الهدى الواجب .

مذكور تحت الخط (١) \*

(١) الحنفية قالوا : أسباب المنع من اتمام النسك تنقسم الى شرعية وحسية : فالشرعية هي أن تنفذ المرأة زوجها ، أو محرماً بعد الدخول في الاحرام بموت أو طلاق ، ومثل ذلك ما إذا منعه زوجها من حج التطوع ، وكذا إذا فقد نفقة ، وكان لا يقدر على المشي ، والحسية هي كان يوجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المشي في النسك ، أو يعرض له مرض أو حبس ، وحكم الاحصار هو أن يبعث المحصر بالهدى أو يثمنه ليشتري به هدى يذبح عنه في الحرم ، ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ليكون على بينة منه ، فلا يطول عليه الاحرام ، ولو فعل شيئاً من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى ، فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم إذا لم يكن محصراً ، وإن حل في يوم وعده على ظن أن الهدى قد ذبح ثم تبين أنه لم يذبح كان محرماً وعليه دم لاحتلاله قبل وقته . أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد . فإنه يجوز . ولا يشترط في التحلل الحلق ولو حلق فصحت ثم إذا تحلل المحصر بالهدى فإن كان مفرداً بالحج فعليه قضاء حجة وعمره من قابل إذا لم يرتفع الاحصار قبل فوات حج عامه . وإن كان مفرداً بالعمره فعليه عمره مكانها ، وإن كان قارناً فإنما يتحلل بذبح هديين ، وعليه عمرتان وحجة .

هذا إذا تحلل بالهدى أما إذا تحلل بالعمره فإن كان مفرداً فليس عليه سوى قضاء الحج فقط وإن كان قارناً فعليه حج وعمره ، وإذا زال الاحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو أما أن يتمكن من ادراك ما أحرم به . وأدراك الهدى مما . أو يتمكن من ادراك أحدهما . أو لا يتمكن من ادراك شيء ، فإن كان الأول لزمه أن يعرض في اتمام نسكه ، وله أن يفعل بهديه ما شاء ، وإن كان الثاني ، فإن كان متمكناً من ادراك الهدى فقط ، فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود ، وله أن يتحلل بعمره ، وإن كان متمكناً من ادراك النسك جاز له أن يعرض في اتمامه ، ويجاز له أن يتحلل ، وإن كان الثالث يتحلل ، وله أن يتحلل بعمره ، ومن فاته الحج بأن وقف في غير زمان الوقوف فعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ، ويقضى من قابل ، ولا دم عليه .

الحنابلة - قالوا : إذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته لعذر أو لغيره عذر فاته الحج في ذلك العام ، وتحول احرامه الى عمره أن لم يختر بقاؤه على احرامه ليخرج من العام المقبل بذلك الاحرام ولا تجزئ هذه العمره التي انقلب اليها احرامه عن عمره الاسلام ، وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الفاتت ، ولو كان نفلاً ، وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه الى حجة القضاء . فإن عدم الهدى وقت الوجوب ، وهو طلوع فجر يوم النحر صام كما يصوم المجتمع ، ومن منع من الوصول الى البيت الحرام ، ويسمى محصراً ، سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله ، أو كان منعه في احرام العمره ، وجب عليه ذبح هدى بنية التحلل ، فإن لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل ، وقد حل بذلك .

من أحرامه ، وينباح التحلل من الأحرام لحاجة ، كان احتاج الى بذل مال كثير لمسلم أو كافر كافر ، أو لقتال ، أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم ، ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج ، وكذلك من جن أو أغنى عليه ، فإن لم يتحلل المحصر الا بعد فوات الحج لزمه القضاء ، ومن منع عن طواف الأفاضة وقد وقف بعرفة ورمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف طواف الأفاضة ويسعى إذا لم يكن سعى ، وكذلك لا يتحلل أن حصر عن السعى فقط ، وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من أحرام تلم يحرم جميع المحظورات وهذا لا يحرم الا النساء فقط ، ومن حصر عن واجب أو رمى جصار لم يتحلل ، وعليه دم لترك الواجب كما لو تركه اختيارا ، ومن كان محرما بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة أو أمكنه الوصول الى مكة تحلل بعمل عمرة ، ولا شيء عليه ، فإن كان من فاته الوقوف بعرفة وأحصر قد طاف وسعى قبل ذلك وجب أن يتحلل بطواف وسعى آخرين ، ومن أحصر بعرض ، أو بفقد نفقة ، أو بعدم اهتدائه الى الطريق بقى محرما حتى يقدر على البيت المصرام ، لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقالا من حال الى أحسن منها ، فإن فاته الحج تحلل بعمره ، ولا ينحر هديا كان معه الا بالحرم ، فليس كمن حصره عدو ، والصنير كالبالغ في جميع ما تقدم ، ومن قال في أول أحرامه : نويت الأحرام بالنسك الثلاثي فيسره لي وتقبله مني ، وإن حبسني هابس فمحل حيث حبستني ، فله أن يتحلل مجانا في جميع ما تقدم ولا قضاء عليه .

الشافعية - قالوا : إذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور الحرم في جزء من أرض عرفة فاته الحج ، ويجب به الدم على من كان محرما بالحج فقط ، أو كان قارنا ، ويجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمرة بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف بنية التحلل ، فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى ، ويسقط عنه بفوات الصبح المبني بمعنى وبمزدلفة ورمي الجمار ، ويحلق من غير نية العمرة ، ولا تنفى هذه العمرة عن عمرة الإسلام ، وعليه القضاء فورا من قابل ، ولو فاته بعذر ولو كان الحج نفلا ، ولو كان غير مستطيع ، ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر ، ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع ، وقد تقدم ، ولا يصح ذبحه في سنة الفوات ، فإن كان قارنا وفاته الوقوف لزمه ثلاث دماء : دم للفوات ، ودم للقرآن ، ودم له أيضا في القضاء ، وإن أفرد في القضاء لأنه التزم القرآن بالأحرام ، أما لو نشأ الفوات عن حصر ، كمن أحصر عن أنعام نسك من حج أو عمرة بعدو ، أو حبس من أمير ونحوه ظلما ، أو بدين لا يتمكن من أدائه ، وليس له بنية تشهد بأحباره ولم يطلب على ظنه انكشاف المنافع في مدة يمكنه ادراك الحج فيها إن كان حاجا ، أو في ثلاثة أيام . إن كان معتمرا ، فإنه إذا أراد التحلل تحلل بالذبح ثم الطل بنية التحلل بهما إن كان واجدا للدم ، وبالحلق فقط إن لم يجد دما ، ولا طلعاما لاصار أو غيره بنية التحلل ، والأولى للمحصر المصبر عن التحلل ، وكذا للحاج إن اتسع الوقت ، والأولى للمصبر لخوف الفوات ، نعم يصح تحلله إن كان في الحج ، وغلب على ظنه زواله

— الحصر في مدة يمكنه ادراك الحج بعدها ، أو في المعرة وتيقن قرب زوال المانع في ثلاثة أيام ، ومن الأعذار المجوزة للتطلل المرض فانه من شرط التطلل بذلك عند ابتداء الإحرام . كأن قال في حال النية : إذا مرضت فانا حلال ، يصير حلالا بمجرد المرض ، وأما أن قال : إن مرضت تطللت فان كان شرطه في تطله الهدى تطلل بذبح ، ثم حلق بقية التطلل فيهما ، فان لم يشترط الهدى بأن سكنت عنه أو نفاه تطلل بالطلق فقط ، ومن الأعذار اضلال الطريق ، ونفاذ النفقة ، وبذبح المحصر حيث أحصر ولو في غير الحرم ، أو يرسل إلى الحرم ليذبح فيه لكنه لا يتطلل حتى يعلم بخره ، ولا يرسل الدم إلى غير الحرم ، فلو أحصر في الحرم تعين الذبح فيه ، ثم إن كان نسكه طوعا فلا قضاء عليه ، وإن كان فرضا بقي في ذمته على ما كان عليه من قبل ، وإن أحصر ومنع من عرفة دون مكة وجب عليه دخولها ، والتطلل بجمرة ، وإن منع من مكة دون عرفة وقف وتطلل ، ولا قضاء فيهما على الأظهر ، والواجب بالإحصار شاة تجزئ في الأضحية ، فان عجز حسا أو شرعا أخرج بقيمة الشاة طعاما تجزئ في الفطرة ، وفرقة على مساكن ذلك المصل ، فان هجز عنه صام عن كل مد يوما ، ولا تجب الغدية لعدم تمسحيه .

الملكية — قالوا : الإحصار هو المنع من أداء النسك ، كأن يمنع المعتبر من دخول مكة كما وقع عام الحميية حين صد المشركون النبي ﷺ ومنعوه من دخول مكة بعد أن أحرم بالمعرة ، كأن يمنع الحاج من الطواف بالبيت ، أو السعي بين الصفا والمروة . أو من الوقوف بعرفة ، أو من جميع ذلك سواء كان المنع ظلما كان يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة ، أو تلحق فتنة بين المسلمين بعضهم مع بعض ، فتتطلب الفتنة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة — مكة وما حوالها من موطن النسك — أو كان المنع يحق ، كأن يماطل المدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه ، فيجس ليؤدى ما عليه والفوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة أرض منعه من الوقوف بها ، أو لخطأ أهل الموسم ، كأن يقلنوا في اليوم الثامن من ذي الحجة ، ولم يملوا خطاهم حتى مضت وقت الوقوف ، وهو ليلة العاشر ، كما سبق ، ولا يتأثر فوات الحج إلا بذلك ، لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج فان ما يلي بعد الوقوف من الطواف والسعي يصح في كل وقت ، وليس له وقت معين ومن كان معترا ومنع عن مواضع النسك ، أو كان محرما بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة مما ، فان كان المنع ظلما فالأفضل له أن يتطلل من أهرامه بالنية : بأن ينوي الخروج من الإحرام ، ومتى نوى ذلك صار حلالا ، فلا يحرم عليه مباشرة النساء ، ولا التعرض للصيد ، ولا التكليم ، ولا غير ذلك مما يحرم على المحرم ، ويسن للمتطلل أن يحلق ، وإن كان معه هدى فيبخره بمكانه الذي هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة ، وإلا بعثه وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه ، وقوله تعالى : « قلن أحصرنهما فماتوا » من الهدى (موصول على ما إذا كان الهدى مع المحصر من قبل ، وإن ساقاه تطلها ، إنما يباح



« له التحلل بثلاثة شروط : الأول : أن لا يعلم المانع قبل الاحرام فان أحرم وهو يعلم أنه سيمرض له عود مثلاً ويعمنه من الحج أو العمرة ، فلا يباح له التحلل عند المنع ، بل يتعين البقاء على أحرامه حتى يؤدي نسكه ، ولو ثلثي عام ، لأنه داخل على ذلك ، الثاني : أن يئاس من زوال المانع قبل فوات الحج ، بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الموقف بعرفة ، فان لم يئاس انتظر لعله يزول ، الثالث : أن يكون الوقت متسماً لادراك الحج عند الاحرام به بحيث إذا لم يمنع يتأتى له ادراكه ، أما إذا لم يتمكن من ادراك الموقف على فرض عدم وجود المانع ثم حصل المنع ، فليس له أن يتحلل ، لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل ، وأما إذا كان المنع لحق ، كأن يجبس الحدين حتى يؤدي دينه ، فان كان قادراً على دفعه فلا يباح له التحلل ، لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه فإذا لم يفعل فهو باق على أحرامه ماشاء الله ، وان كان عاجزاً عن دفعه فهو كالمنوع ظلماً ، والأفضل له التحلل بالنية وله أن يبقى على أحرامه ، ويكون قنبد خالف الأفضل ، ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك ، كزبدلة ، ومنى ، ومكان السعى ، فقد تم حجه ، ولكن لا يصل من أحرامه حتى يطوف للنافضة ، ويسعى بعده أن لم يكن قدم سعيه عقب طواف القدوم ، فان بقي محمراً حتى فاتته النزول بمزدلفة ، ورمى الجمار والمبيت بمعنى ليالي الرمي فطليه هدى وأحد لفوات الجميع ، وان كاه كل منها واجباً مستقلاً ، ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المنع حبساً أو غيره ، وسواء كان الجبس ظلماً أو بحق ، ويبقى على أحرامه حتى يتم حجه ، ولو بقي سنين ، وأما من منع من عرفة لأي مانع كان ، وكان متمكناً من البيت الحرام ، فله أن يتحلل من أحرامه ، وله البقاء الى العام القابل ، والأفضل له التحلل أن كان بعيداً عن مكة ، فالبقاء على الاحرام خلاف الأولى ، فان كان قريباً من مكة ، أو دخلها ، كره له البقاء ، ثم أن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيداً عن مكة ، فان كان بعيداً منها تحلل بالنية ، ولا يكلف فعل العمرة ، ثم إذا تحلل بالعمرة وكان أحرامه بالحج أولاً من الحرم ، فطليه أن يخرج الى الحل حال أحرامه بالعمرة ، لأن كل أحرام يجب فيه الجمع بين التحليل والحرم ، ولا يسقط عن المحصر نسك الاسلام من حج أو عمرة ، فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منهما فطليه القضاء بعد وجوبها في الحج ، واستئنا في العمرة ، وعليه هدى لأجل الفوات يؤخره الى القضاء ، وكذا لا يسقط عنه النحر الذي لم يعينه ، بخلاف المني ، فلا يجب قضاؤه متى منعه عن اتمامه لفوات وقته ، ولو نوى حين الاحرام بالنسك التحلل منه أن حصل مانع ، كما سبق قال : اللهم محلي حيث حيث تستنى فلا ينضمه ذلك ، ولابد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة ، أو بعمرة على التفضيل المتقدم ، وإذا طلب المانع مالا في مقابلة إضلال الطريق جاز الدفع له ، ولو كان كافراً ، لأن ذلك منع الحج أشد من ذلك دفع المال ، والمهرم المحرم بالحج متى رمى جرة العقبة يوم النحر حل »

### مبحث الحج من الفجر

تتقسم العبادات الى ثلاثة أقسام ، بدنية محضة : كالصلاة ، والصوم ، فإن القصد من كل منهما التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ، ولا دخل للمال فيهما ، ومالية محضة : كالزكاة ، والصدقة ، فإن القصد منهما نفع المتصدق عليهما بالمال ، ومركبة منهما : كالحج ، فإن فيه الخضوع لله تعالى بالطواف والسعي وغيرها من الأعمال ، وفيه أيضا اتفاق المال في هذا السبيل ، أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقا ، فلا يجوز للمرء أن يستتبع من يصلي عنه أو يصوم ، ولو فعل ذلك فلا ينفعه ، وأما القسم الثاني فيقبل النيابة ، فيجوز للمالك المال أن يوكل من يفرج عنه زكاة ماله ، أو يدفع صدقة للغير ، وأما القسم الثالث - وهو الحج - ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل المذاهب ، فانظر مذاهم تحت الخط (١) .

« له كل شيء مما كان محظورا في الأحرار ، الأقربان النساء والتعرض للميد ، فيحرمان ، والا من الطيب ، فيكره وهذا هو التصلل الأصفر ، أما الأكبر الذي يصل به كل شيء حتى النساء والميد ، فيحصل بطواف الأفاضة ، أن كان قدم السعى عقب طواف القدوم ، والا فلا يتحلل إلا بعد السعى عقب الأفاضة فمضى السعى وحل له كل شيء . أن كان قد حلق ورمى جمره المقة ، أو فسدت وقتها ، وهو يوم النحر ، فإن وطئ قبل الحلق أو الرمي ، فعليه دم ، وإن صاد فلا شيء عليه ، وإن فعل غير ذلك لا شيء عليه أيضا .

(١) المالكية - قالوا : الحج وأن كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ، لكنه غلب فيه جانب البدنية ، فلا يقبل النيابة ، فمن كان عليه حجة الاسلام ، وهي حجة الفريضة ، فلا يجوز له أن ينيب من يحج عنه ، سواء كان صحيحا أو مريضا ترجى صحته ، ولو استأجر من يحج عنه حجة الفريضة كانت الاجارة فاسدة ، وإذا حج الأجير وأتم عمله كان له أجره المثل ، أما إذا لم يتم عمله بأن فسخ الحاكم الاجارة حين الاطلاع عليها فلا شيء له من الأجرة أصلا ، ومن استأجر غيره للحج عنه تطوعا ، كالمرضى الذي لا يرجى برؤه وكمن حج حجة الاسلام فإن الاجارة مكروهة لكنها تصح ، ومثل ذلك الاستئجار على العمرة فتكون الاجارة مكروهة وتصح لأن العمرة سنة لا فرض ، ومن عجز عن الحج بنفسه ، ولم يقدر عليه في أي عام من حياته ، فقد سقط عنه الحج بتاتا ، ولا يلزمه استئجار من يحج عنه إذا كان قادرا على دفع الأجرة ، وإذا استأجر الشخص من يحج عنه ، سواء كان صحيحا أو مريضا ، وسواء كان الحج الذي استأجر عليه فرضا أو نفلا ، فلا يكتب له أصلا ، بل يقع الحج نفلا للأجير ، وإنما يكون للمستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج ، وبركة الدعاء الذي يدعو به ، كما أنه إذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه ، وخرج عنه بعد الموت ، أو فعلت ذلك ورثته بدون إيقاض منه ، بأن استأجروا له بعد موته من يحج عنه ، فإنه لا يكتب للميت أصلا ، لا فرضا ولا نفلا . ولا يسقط به عنه حجة الاسلام

= إذا كان لم يؤدها حال حياته ، وهو مستطيع قادر عليها ، وإنما يكون للميت ثواب مساعدة الأجير على الحج ، كما تقدم ، وتركه الوصية بالحج ، ولكن يجب على الورثة بعد موت الموصى أن ينفذوها من ثلث التركة إذا لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة ، كالإيصاء بمال للفقراء والمساكين ، أما إذا عارض بالوصية بالحج وصية أخرى غير مكروهة ، بحيث لا يسع ثلث التركة إلا إحدى الوصيتين فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ ، وتلغى الوصية بالحج ، مثال ذلك : أن يوصى بالحج عنه ، ويوصى بالحج عنه ، ويوصى بخمسين جنيها للفقراء ، وكانت أجرة الحج عن خمسين جنيها ، وثلث التركة خمسين جنيها ففي هذه الحالة لا يسع الثلث إلا إحدى الوصيتين - الحج عنه ، والمصرف على الفقراء - فيصرف ثلث التركة للفقراء ، وتلغى الوصية بالحج ، سواء كان الموصى عليه حجة الاسلام أو لا على الراجح ، ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى ، فإن الوصية بالحج تنفذ ، كما تقدم ويستأجر للميت من يحج عنه من بلده الذي مات فيه إذا لم يمين الميت مكانا غيره ، فإن عين مكانا غيره ، كان قال : حجوا عني من مكة تمين اتباع شرطه ، فيستأجر له من مكة من يعجج عنه ، ولا يستأجر له من بلده الذي مات فيه ، فإن كان ثلث التركة لا يسع الحج مما عينه ، أو من بلده عند عدم التمين وكان يحتل الحج به من مكان آخر حج عنه من الممكن تنفيذا للوصية بقدر الامكان ، ومثل ذلك ما إذا عين مقدارا من المال للحج عنه كثلثين جنيها ، وكان الحج بها غير ممكن من بلده الذي مات فيه ، أو من المكان الذي عينه ، فإنه يعجج به من أى بلد يمكن الاستئجار منها بقدر الامكان ، وإذا كان ثلث التركة أو المال الذي عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من حجة واحدة ، فإنه يحج عنه مرة واحدة والباقي من الثلث أو المال المعين يكون ميراثا ، إلا إذا قال : حجوا عني بالثلث أو بهذا المبلغ كمائه جني ، فإنه يلزم الورثة أن يستأجروا أنفسهم يحجون عنه كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج فإذا وسع ما ذكر حجتين استأجر الورثة شخصين يحج كل منهما عن الميت . ويكون ذلك كله في عام واحد على الراجح ، فإن بقي بعد الحجتين مقدار لا يسع حجة صار ميراثا ، وهكذا الحكم لو وسع الثلث أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية - قالوا : الحج مما يقبل التلبية ، فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن يستتبع غيره ليحج عنه ، ويصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستترا إلى الموت عادة ، كالمرضى الذي لا يرجى برؤه ، وكالأعمى والزمن ، ومتى كان عاجزا بحيث لا يرجو القدرة على الحج إلى الموت ، ثم أناب من يحج عنه وحج عنه الفلأب فقد سقط الفرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج بعد ، أما المريض الذي يرجى برؤه ، والمجهوس فإنه إذا أناب عنه ، الغير فحج عنه ثم زال عذره بعد ، فإن ذلك لا يسقط فرض الحج ، ومنها عية الحج عن الأمر ، فيقول : أحرمت عن فلان ، وليت عن فلان ، وتكفى نية القلب ، =

« فلو قوى النائب الحج عن نفسه ، فلا تجزئ عن المنيب ، ومنها أن يكون أكثر النفقة من مال المحجج عنه ، فلو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله ، فلا يجزئ ذلك أن كان قد أوصى بالحج عنه ، أما إذا لم يوص ، وتبرع أحد الورثة أو غيرهم ، فإنه يرجى قبول حجهم عنه إن شاء الله تعالى ، وأما إذا خلط شخص ماله بمال المحجج عنه ، ثم حج ، فإنه يجزئ المحجج عنه ، ثم إذا كان المال المدفوع إليه من المحجج عنه أقل من النفقة عليه رجس بباقى النفقة عليه ، ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب ، بل يتكفل بأن ينفق عليه نفقة المثل ، فإذا دفع إليه نفقة ليعمرها في الحج عنه ، ثم بقيت منها بقية ، فعليه أن يردّها للمحجج عنه إلا إذا تبرع له ، أو تبرع الورثة ، وكانوا أهلاً للتبرع ، بأن كانوا راشدين ، أما إذا اشترط الأجرة للنائب ، كان يقول : استأجرك للحج عنى بكذا ، فإن حجه لا يجوز ، ولا يجزئ من المستأجر ، وتكون الإجارة باطلة ، كالأستجار على بقية الطاعات ، إلا ما استثنى للضرورة ، كتعليم العلم والأذان والإمامة ، ومنها عدم مخالفة ما شرطه المستنيب ، فلو أمر بالافراد ، فحج عنه النائب قارناً أو متمتما لم يصح عنه ويضمن النفقة التى ضرفت له ، أما لو أمره بالمعمره نفذ أمره واعتبر عنه ، ثم حج عن نفسه ، أو أمره بالحج بحج عنه ، ثم اعتذر عن نفسه ، فإن ذلك يجوز ، وتجزئ العمرة في الصورة الأولى ، والحج في الصورة الثانية عن المستنيب ، إلا أن نفقة أقامته للحج عن نفسه في الأولى ، والعمرة عن نفسه في الثانية تلزمه في ماله ، فإذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب ، فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب ، كان يأمره بالحج عنه ، فيعتذر عن نفسه أولاً ، ثم يحج عن المستنيب بعد ذلك ، فإنه لا يصح ، ويضمن النفقة كلها في ماله ، ومنها أن يهرم بحجة واحدة ، فلو أهرم بحجة عن الأمر ، ثم بأخرى عن نفسه لم يجز ، ولا يجزئ عن الأمر ، إلا أن رفض الثانية ، ولو أمره رجلان كل منهما بالحج عنه ، فأهرم لهما مما لم يصح ، وضمن النفقة لكل منهما ، ومنها أن يكون كل من الأمر والمأمور مسلماً عاقلاً ، فلا يصح الحج عن الكافر ، ولا عن المجنون ، إلا إذا كان جنونه ظاهراً بعد أن وجب عليه الحج ، فيصح الإيجاج عنه ، ومنها أن يكون النائب مميزاً ، فلا يصح أن يجح عن الغير صبي غير مميز ، أما المراهق فإنه يصح أن يجح عن الغير ، كما يصح حج المرأة والمعد عن غيرها ، وكذلك من لم يؤد فريضة الحج عن نفسه ، وهذه الشروط كلها في الصبي عن الغير إذا كان فرقاً ، أما الحج عن الغير نفساً ، فإنه لا يشترط في صحته إلا الإسلام والعقل ، فيصح أن يستنيب والنائب ، ويميز النائب وعدم الاستئجار . »

هذا ، وإذا فعل المأمور ما يفسد الحج ، فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة فسأله حينئذ الجبال للمنيب ، وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن ، لأنه أدى الركن الأعظم - وهو الوقوف - وكل كفارة تجب على المأمور ، لأنه سببها ، وأما هدى الإحصار فعلى المنيب ، لأن الإحصار لا اختيار للمأمور فيه ، ومن أوصى بأن يهجع عنه بعد موته ، فإن عن أبي

= مالا ومكانا وجب تنفيذ وصيته على ما عين، وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفي، فإن لم يكف وجب أن يحج عنه من المكان الذي يكفي منه المال، فإن لم يكف أصلاً بطلت وصيته، وإن كان الثلث يكفي لأكثر من حجة، فإن عين حجة واحدة فالباقي للورثة، والا حج به كله في سنة واحدة حججا متعددة، هذا أفضل من أن يحج حججا متعددة في سنتين متسدة.

الثانوية - قالوا: الحج من الأعمال التي تقبل النيابة فيجب على من عجز عن الحج أن ينوب غيره ليحج بدله أما باستخاره لذلك، أو بالاتفاق عليه، والعجز إما أن يكون لعامة أو كبر سن أو مرض لا يرجى برؤه بقول طبيين عدلين، أو بمرضه هو أن كان عارضا بالطبيب، وحج العجز أن يكون على حالة لا يستطيع معها أن يثبت على راحته إلا بمشقة شديدة لا تحمل عادة، وأيس من القدرة، ثم إن وجوب الانابة تارة يكون على الفور، وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج، وتارة يكون على التراخي، وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده، وكان غير متمكن من الأداء، ويشترط في العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين، أو كان بمكة فلا تجوز له الانابة، بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتماله المشقة حينئذ، فإن عجز عن مباشرة الحج بنفسه في هذه الحالة يحج عنه الغير بعد موته من تركته، إلا إذا أنهك المرض سواء، وصار في حالة لا يحتلل معها الحركة، فإن الانابة تجوز عنه حينئذ، ويشترط أيضا أن يكون النائب قد أدى فرضه، فلا تجوز انابة من لم يحج حجة الفرض، وإن يكون ثقة عدلا، ويشترط لصحة عقد الاستئجار على الحج والعمره معرفة العاقدين أعمال الحج فرضا ونفلا، حتى لو ترك النائب شيئا من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره، وكذلك يشترط لصحة الأجرة أن يكون الأجير قادرا على الشروع في العمل، فلا يصح استئجار من لم يمكنه الشروع بعذما، ولا يشترط ذكر المقات، نعم يجب على الأجير أن يفرج إلى ميقات المحجوج عنه أو إلى مثل مسافته إذا عينوا ميقاتا ليحرم منه، وإذا لم يعينوا ميقاتا فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المحجوج عنه، ولو كان أقصر مسافة منه، ولا يشترط معرفة من استؤجر عنه، ويشترط أن ينوي عن استؤجر عنه، وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه لزمه أن يحج عن نفسه بعد شغائه، لتبين فساد الأجرة، ووقع الحج للنائب، ولا أجرة له، بل يسترد منه ما أخذه، وكما تكون الانابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات، فيجب على وصي الميت، قوارثه، فالحاكم أن ينوب عنه من يفعله من تركته فورا، فإن لم تكن له تركة، فلا تجب الانابة، بل يسن للوارث أو الأجنبي - بغير إذن - أن يؤديه عنه بنفسه أو بالانابة، ويشترط أن يكون الميت غير مرتد، وإن يكون الحج والعمره واجبين عليه ولو بالنذر فإذا لم يكونا واجبين -

عليه فلا يحج عنه من تركته ، لكن للغير الحج وكذلك العمرة ، فإذا عجز من وجبا عليه من حيااته .

هذا كله فيمن لم يحج أصلا ، وأما من أدى الحجة المفروضة ويراد الحج عنه تطوعا ، فلا يجوز الحج والعمرة عنه إلا إذا أوصى به ، وإذا أفسد النائب الحج لزمه قضاءه من نفسه ، ويقع القضاء له ، ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له ، أو يأتي بالحج عن المنيب في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه ، أو يستتيب من يحج عنه في ذلك العام ، الحائلة - قالوا الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة ، فإذا عجز من وجبا عليه من أدائها وجب عليه أن ينيب من يؤديهما عنه وجوبا قوريا ، وأسباب العجز كبر السن ، والعمالة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الراحة إلا بمشقة شديدة ، والهزال الذي لا يستطيع أن يثبت معه على الراحة إلا بمشقة لا تحتمل بسبب العادة ، ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرما تحج معه ، ولا يشترط في النائب أن يكون رجلا ، بل تجزئ أنثاة المرأة أيضا ، وإذا عوفي العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه ، فلا يلزم بأدائها مرة أخرى ، سواء كانت قد حرت بعد فراغ النائب من أعمالهما أو بعد الشروع وقبل الفراغ ، أما إذا عوفي قبل إحصاء النائب بهما ، فلا بد من أدائها بنفسه ، ولا يجوز حج النائب عنه ولا عمرته لو فعل وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه لا تجزئه النيابة ، ويجب عليه أن يحج ويمتد بنفسه متى زالت علته وإذا كان العاجز قادرا على الانفاق على النائب ، ولم يجد نائبا لم يجب عليه الحج ، فإذا وجد النائب بعد ذلك لم تلزمه الأنابة إلا إذا كان مستطيعا ، ومن توفي قبل أن يحج الحج الواجب عليه ، سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر ، وجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ، ولو لم يوص ، وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج ، لا من المكان الذي مات فيه ويجوز أن يكون الاحجاج عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر ، فإن كان أكثر فلا يجوز ، ولا يجوز حج النائب عنه ، ويسقط الحج عن الميت بحج أجنبي عنه ، ولو بلا إذن وليه ، ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الاسلام ، ولا حجة قضاء ، ولا نذر ، فإذا استتاب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حجه عنه ، ويجب عليه أن يرد إلى المنيب ما أخذه من مقابلته الحج عنه ، والعمرة كالصالح في ذلك ، فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذا كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الاسلام أو عليه عمرة منذورة أو قضاء ، ويصح أن ينوب في الحج من أداء عن نفسه ، وإن كلن عليه العمرة ، وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عن نفسه ، ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه ، ويجب أن يؤدي المسافر ما أمره به ، فلو أمره بالحج فاعتمر أو بالعكس ، فلا يجوز ، ولا يجزئ عن الأمر ، ويجب على المسافر أن يرد إليه ما أخذه ، وهذا في الصالح والعمرة عن الحي ، أما الميت فيقع عنه ما فعله الخلق ، حجا كلن أو عمرة ، ولا إذن لو أمره به .

### زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

لا ريب في أن زيارة قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام من أعظم القرب وأجلها شأنًا، فإن بقعة ضمت خير الرسل وأكرمهم عند الله لها شأن خاص، ومزية يعجز القلم عن وصفها، على أن الغرض الصحيح من زيارة القبور هو تذكر الآخرة، كما ورد في الحديث الصحيح الذي نص على الاذن في زيارة القبور للموعظة الحسنه وتذكر الآخرة، فمتى كانت الزيارة لغرض صحيح يقره صاحب الشريعة كانت ممدوحة من جميع الجهات، ومما لا خفاء فيه أن زيارة قبر المصطفى ﷺ تغفل في نفوس أولى الألباب أكثر مما تغفل أي عبارة أخرى، فالذي يقف على قبر المصطفى ذاكرًا ما لا إله إلا الله في سبيل الدعوة إلى الله، وإخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور الهداية، وما يشه من مكارم الأخلاق في العلم أجمع، وما معاه من فساد عام شامل، وما جاء به من شريعة مبنية على جلب المصالح للمجتمع الإنساني، ودرء المفساد عنه، لا بد أن يمتلئ قلبه حبًا لذلك الرسول الذي جاهد في الله حق جهاده، ولا بد أن يحبب إليه العمل بكل ما جاء به، ولا بد أن يستحي من معصية الله ورسوله، وذلك هو الفوز العظيم.

إن زيارة قبر المصطفى ﷺ، ومشاهدة مهبط الوحي وزيارة العاملين المخلصين في الذود عن دين الله تعالى الذين ضحوا بأرواحهم وأموالهم في سبيل الله وحده بدون أن تؤثر عليهم لذة ملك، أو تستولي على أنفسهم شهوة من متاع الحياة الدنيا وزينتها، بل خرجوا من أموالهم الكثيرة، ولذا تهم التي لا حد لها إلى الكفاح والنضال في سبيل الله ومن أجل الله فنصروا دين الله — لمى جدية بأن تكون من أجل القرب، لما تحدث في أنفس الزائرين من عقائد بليغة تعملهم على القدوة بهؤلاء في أعمالهم وأقوالهم، ولو أن المسلمين استمسكوا بحبل ما استمسك به سكان هؤلاء القبور الذين هزموا الفرس والرومان أبان قوتهم، مع أن قوة المسلمين المادية يومئذ لا تكاد تذكر بجانب قوة أعدائهم، لكن لهم شأن آخر، ولما تغلب عليهم أحد، فزيارة قبر المصطفى ﷺ، وزيارة أصحابه العاملين من أجل القرب وأشدّها تأثيرًا على نفوس العاملين المخلصين، الذين يبدون الله وحده، ويأتمرون بما أمرهم به رسوله، وينتفون عما نهاهم عنه، وأولئك هم الفائزون.

فإذا لم يكن في زيارة قبر المصطفى سوى هذه الموعظة الحسنة، وهذا الأثر الجليل لكفى

— ويكفي النائب أن ينوي النسك — الحج والمعرة — عن المستتيب، ولا يشترط التلطف باسمه، وللنائب النفقة المعتادة لأمثاله بحسب العرف، ويرد ما زاد على ذلك، وله نفقة المودة ولو ظال مقامه بمكة، إلا إذا اتخذها دارًا له، ولو زمانًا قصيرًا، كساعة، فليس له نفقة في العودة منها، وإذا أئند النائب حجة فعليه القضاء، ويجب عليه أن يرد ما أخذه من المستتيب، لأن الحج لم يقس عنه، وكذلك إن فاتته الحج بتقريطه، فإن لم يقرط فلسه النفقة، وإن فرض النائب في الطريق فعاد عليه النفقة في رجوعه، وحج القرآن والنسك على المستتيب إن أذن فيهما، وإلا فطى النائب، كما أن كسارة الجنائيات تكون على النائب.

في كونها من أجل الأعمال الصالحة التي يبحث عليها الدين الحنيف ، وكيف يسكن قلب المؤمن المسلم الذي يستطيع أن يحج البيت ، ويستطيع أن يزور المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا يبادر إلى هذا العمل ؟ كيف يرضى المؤمن القادر أن يكون بمكة قريبا من المدينة ، مهبط الوحي ، ولا تهتز نفسه شوقا إلى زيارتها ، وزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟ على أن علة دعوة سيدنا إبراهيم صلوات الله عليه متحققة في أهل المدينة أيضا ، فإن الله تعالى حكى عنه « ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ، وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون » فأهل المدينة أيضا ، وهى البلدة التي نشأ منها عز الاسلام . وعلى أهلها من الأنصار ، ومن هاجر إليها من المؤمنين المخلصين قلم الدين الحنيف ، فى حاجة إلى من يزورهم ، ويتبادل معهم المنافع ، فعمارتها والاحسان إلى أهلها ، وتبادل المنافع فيها من اقتبس الأمور وأعظمها شأنًا ، وما كان لقادر أن يصل إلى مكة ، ولا يزور المدينة ويستمتع بمشاهدة أماكن مهبط الوحي ، ومنع الدين الحنيف ، أما ما ورد من الأحاديث في زيارتها فتواء كان سنده صحيحًا أو لا ، فإنه في الواقع لا حاجة إليه بعدما بينا من فوائد زيارتها ومحاسنها التي يقرها الدين ، وتحت عليها قواعد العلامة .

هذا ، وقد بين الفقهاء آداب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وزيارة المساجد المؤدية على الوجه الآتى ، قالوا : إذا توجه لزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم يكثر من الصلاة والسلام عليه مدة الطريق ، ويصلى في طريقه من مكة إلى المدينة في المساجد التي يمر بها ، وهى عشرون مسجدا ، متى أمكنه ذلك ، وإذا عاين حيطان المدينة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول : اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من النار ، وأمانا من العذاب وسوء الحساب ، ويغتسل قبل الدخول ويعدده أن أمكنه ، ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ، ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار ، وإذا دخل المدينة يقول : اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الرياح وما ذرين ، أسألك خير هذه البلدة ، وخير أهلها ، وخير ما فيها ، وأعوذ بك من شرها ، وشر ما فيها ، وشر أهلها ، اللهم هذا حرم رسولك ، فاجعل دخولي فيه وقاية لى من النار ، وأمانا من العذاب وسوء الحساب ، وإذا دخل المسجد فعل ما يفعله في سائر المساجد من تقديم رجله اليمينى ، ويقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ، اللهم أغفر لى ذنوبى ، واقتح لى أبواب رحمتك ، اللهم اجعلنى اليوم من أوجه من توجه إليك ، وأتسرب من تجسرب إليك ، وأنجح من أعال ولبتنى مرضاتك ، ويصلى عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر بحداء منكبه الأيمن ، وهو موقفه عليه السلام ، وهو بين القبر الشريف والمنبر ، ثم يسجد شكرا لله تعالى على ما وفقه ، ويدعو بما ينحب ، ثم ينهض فيتوجه إلى قبرة هاتى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه الشريف مستقبلا القبلة ، ثم يدعو منه ثلاثة أذرع إلى أربعة ، ولا يدنو أكثر من ذلك ، ولا يضع يده على جدار التربة ويحقب كما يفعله في الصلاة ، ويحقب هويته الكريمة البهية ، كأنه نالهم فى لحدده ، عالم به يستمتع بكلامه ، ثم يقول :



السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته ، أشهد أنك رسول الله ، فقد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ، ونصحت الأمة ، وجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا ، فجزاك الله عن صفينا وكبيرنا خير الجزاء . وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها ، وأتمم التحية وأنماها ، اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين ، واسبقنا من كائنه ، وارزقنا من شفاعة ، واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة ، اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بغير نبينا عليه السلام وارزقنا العود إليه إذا الجلال والإكرام ، ولا يرفع صوته ولا يخفضه كثيرا ، ويبلغه سلام من أوصاه فيقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان يستشف بك إلى ربك ، فاشفع له ولجميع المسلمين ، ثم يقف عند وجهه مستدبرا القبلة ، ويصلى عليه ما شاء ويتحول قدر ذراع حتى يهاذى رأس الصديق رضى الله تعالى عنه ، ويقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا صاحب رسول الله في النار ، السلام عليك يا رفيق في الأسفار ، السلام عليك يا أمين في الأسرار ، وجزاك الله عنا أفضل ما جزى أمانا عن أمه نبيه ، ولقد خلفته بأحسن خلف ، وسلكت طريقه ومنهجه خير مسلك ، وقايلت ، أهل الردة والبدع ، ومهدت الاسلام ، ووصلت الأرحام ، ولم تزل قائما للحق ، ناصرا لأهله حتى أتاك اليقين ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اللهم أمتنا على حبه ، ولا تخيب سمينا في زيارته برحمتك يا كريم ، ثم يتحول حتى يهاذى قبر عمر رضى الله عنه ، ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، السلام عليك يا مظهر الاسلام ، السلام عليك يا مكرز الأحكام ، جزاك الله عنا أفضل الجزاء : ورضى الله عن استخلفك ، فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا ، فكملت الأيتام ، ووصلت الأرحام ، وقوى بك الاسلام ، وكنت للمسلمين اماما مرشدا ، وهاديا مهديا ، جمعت من شملهم وأغنيت فقيرهم ، وجبرت كسرهم ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول : السلام عليكما يا ضجيعي رسول الله . ورفيقيه . ووزيريه . ومشيريه . والمعاونين له على القيام في الدين . والغائبين بعده بمصالح المسلمين جزاكما الله أحسن الجزاء . ثم يدعو لنفسه وللديه وإن أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين . ثم يقف عند رأسه الشريف كالأول : ويقول اللهم أنك قلت وقولك الحق : « ولو أنهم أذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا » . وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك . متشفعين بنبيك « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان . ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم » ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين ، ويدعو بما يحضره من الدعاء ، ثم يأتي أسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه ، وهي بين القبر والمنبر ، فيصلي ركعتين . ويتوب إلى الله . ويدعو بما شاء . ثم يأتي الروضة . وهي كالقوس المربع . فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار . ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم

يضع يده عليها إذا خطب . لمتاله بركة الرسول فيصلى عليه . ويدعو بما شاء . ويتعهد برخصته من سخطه وغضبه ، ثم يأتي الأسطوانة الحنافة . وهي التي فيها بقية الجذع الذي من إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر . ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج إلى البقيع . ويأتي المشاهد والمزارات فيزور الضباب ومعه الحسن بن علي وزين العابدين . وابنه محمد الباقر . وابنه جعفر الصادق . ويزور أمير المؤمنين سيدنا عثمان . وقبر إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم . وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية ، وكثيرا من الصحابة والتابعين ، خصوصا سيدنا مالكا . وسيدنا نافعا . ويستحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ، خصوصا قبر سيد الشهداء سيدنا الحزمة ، ويقول : سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ، سلام عليكم داز قوم مؤمنين ، وأنا أن شاء الله بكم لاحقون . ويقرأ آية الكرسي ، وسورة الاخلاص ، ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت ، ويدعو بقوله : يا صريح المستصرخين ، ويا غياث المستغيثين ، يا مفرج كرب المكروبين ، ويا مجيب دعوة المضطرين ، صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربى وحزنى في هذا المقام ، يا حنان يا منان ، يا كثر المعروف ، ويا دائم الاحسان ، يا أرحم الراحمين ، ويستحب له أن يصلى الصلاة كلها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ما دام في المدينة ، وإذا أراد الرجوع إلى بلدته استحب له أن يودع المسجد بركعتين ، ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء ، والله مجيب الدعاء .

### مباحث الأضحية

#### تعريفها

الأضحية - بضم الهزة ، وكسرها - مع تخفيف الياء - ، وهي اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقربا إلى الله تعالى في أيام النحر ، سواء كان المكلف بها قائما بأعمال الحج أو لا ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فقالوا : أنها لا تطب من الحاج .

#### دلالتها

شرعت في السنة الثانية من الهجرة : كالعمدين ، وزكاة المال ، وزكاة الفطر ، وثبتت مشروعيتها بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، قال تعالى : ( فصل لربك وانحر ) ، وروى مسلم عن أنس رضي الله عنه قال : « سمى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما » ، والأملح : الأبيض ، والفألح : وقيل : الذي يبيضه أكثر من سواده والأقرن : الذي له قرنان ممتدلان ، وغير ذلك من الأحاديث ، وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها . . .

## حكمها

أما حكمها فهو السنة ، فالأضحية سنة عن مؤكدة يثاب فاعلها ، ولا يعاقب تاركها ، وهذا القدر متفق عليه في الحقيقة ، ولكن الحنفية قالوا : أنها سنة عن مؤكدة لا يعذب تاركها بالنار . ولكن يحرم من شغامة النبي ﷺ ، ويعبرون عن ذلك بالواجب . وقال الشافعية : أنها سنة عن المنفرد لا لأهل البيت الواحد ، كما هو موضح في مذهبه تحت الخط (١) .

## شروطها

تنقسم شروط الأضحية الى قسمين : شروط سنتها ، وشروط مسحتها . فأما شروط سنتها : فمنها القدرة عليها ، فلا تسن للماجز عنها ، وفي حد القدرة تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) ، ومنها الحرية فلا تسن للعبد وزاد المالكية في شروط سنتها أن لا يكون حاجا ، ولو كان من أهل مكة ، كما تقدم ، أما المسافر لغير الحج فتسن له ، أما البلوغ فليس

(١) الشافعية - قالوا : هي سنة عن المنفرد ، وسنة كفاية لأهل بيت واحد أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصاً واحداً ، بمعنى أنه إذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم . فلا يثاب أنها تسن لكل منهم .

(٢) الحنفية - قالوا : القادر عليها هو الذي يملك مائتي درهم ، وقد تقدم بيانها في « الزكاة » أو يملك عرضاً يساوي مائة درهم يزيد عن مسكنه ، وثياب اللبس والمتاع الذي يحتاجه ، وإذا كان له عمار يستقله تلزمه الأضحية إذا دخل منه قوت عامه ، وزاد منه النصاب المذكور ، وقيل : تلزمه إذا دخل له منه قوت شهر ، وإن كان المقار وقفا تلزمه الأضحية أن يدخل له منه قيمة النصاب وقتها .

المتابلة - قالوا : القادر عليها هو الذي يمكنه الحصول على ثمنها ، ولو باليمين إذا كان يقدر على وفاء دينه .

المالكية - قالوا : القادر عليها هو الذي لا يحتاج الى ثمنها لأمر ضروري في عامه فإذا احتاج الى ثمنها في عامه فلا تسن ، وإذا أستطاع أن يستدين استدان ، وقيل لا يستدين .

الشافعية - قالوا : القادر عليها هو الذي يملك ثمنها زائداً عن حاجته وحاجة من يعوز يوم العيد ، وأيام التشريق ، ومن الحاجة ما جرت به العادة من كمل وسمل وفطير ونقل ونحو ذلك .

الحنفية - زادوا في الشروط أن يكون مقيماً ، فلا تجب على المسافر ، وأن تلوح بها أجزأته ، وإذا اشترى شاة ليضحي بها ثم سافر قبل حلول وقتها فإنه يبيعها ، ولا تجب عليه الأضحية ، وكذا لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يذبح ، فإن الأضحية لا تجب عليه ، وتجب على الحاج إن لم يكن مسافراً بأن كان من أهل مكة .

شرطا لسنتيها ، فتمسك للصبي القادر عليها ، ويضحي عنه وليه ، ولو كان الصبي يتيما ، عند الملكية ، والعنابلة ، أما الحنفية ، والشافعية ، فأنظر مذهبيهما تحت الخط (١) .  
وأما شروط صحتهما فمهما ، السلامة من العيوب ، فلا تصح إذا كان فيها عيب من العيوب المفصلة في المذاهب . فأنظرها تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : البلوغ ليس شرطا لوجوبها ، فتجب على الصبي عندهما ، ويضحي وليه من مال الصبي أن كان له مال ، فلا يضحي الأب عن والده الصغير . وعند محمد شرط ، فلا تجب الأضحية في مال الصبي ، وهل تجب على الأب أو لا ؟ قولان مصححان ، ومثل الصغير المجنون .

الشافعية - قالوا : لا تسن للصغير ، فالبلوغ شرط لسنتيها ، وكذلك العقيل .  
(٢) الحنفية - قالوا : لا تصح الأضحية بالمعيا ، ولا بالعوراء ، ولا بالمجفأ ، وهي الموزولة التي لا مخ في عظامها : ولا بالعرجاء التي لا تستطيع المشي إلى المذبح ، أما العرجاء التي تمشي بثلاث قوائم وتضع الرابعة على الأرض لتستعين بها على المشي . فإنها تجزئ ، وكذا لا تصح بمقطوعه الأذن ، أو الذنب ، أو الألية إذا ذهب أكثر من ثلثها ، أما إذا بقي ثلثاها وذهب ثلثها فإنها تصح . وكذا لا تصح بالهتاء . إلا إذا بقي أكثر أسنانها . ولا تصح بالسكاء التي لا أذن لها بحسب الخلقة ولا تصح الأضحية بمقطوعة رموس الضرع ولا بالتي انقطع لبنها ، ولا بالتي لا ألية لها بحسب الخلقة ، ولا بالجلالة ، وهي التي ترمى العذرة قبل حبسها وأطعامها الطاهر ، كما تقدم ، وتصح بالجماء التي لا قرون لها خلقة والمظماء . وهي التي ذهب بعض قرننها ، فإذا وصل الكسر إلى المخ لم تصح . وكذا تصح بالتولاء وهي المجنونة إذا لم يمنعهما الجنون عن الرعي ، فإن منعها لا تجوز التضحية بها . وتصح بالجرباء أن كانت سمينة . فإذا هزلت بالجرب فلا تصح . وكذا لا تصح بالصغير . وهو ما كان أقل من سنة في الضأن والمز ، إلا إذا كان الضأن كبير الجسم سمينا ، فإنها تصح به إذا بلغ ستة أشهر . بشرط أنه إذا خلط بما له سنة لا يمكن تمييزه منه . أما المز فإنها لا تصح به إلا إذا بلغ سنة ، وطمن في الثانية على كل حال ، أما الصغير من البقر والجاموس فهو ما كان أقل من سنتين ، فلا تصح بالبقر والجاموس إلا إذا بلغ سنتين وطمن في الثالثة ، والصغير من الإبل ما كان أقل من خمس سنين ، فلا تصح بالابل إلا إذا بلغت خمس سنين وطمن في السادسة ، وتجزئ الشاة عن الواحد ، وتجزئ الناقة والبقرة عن سبعة أشخاص ، بشرط أن يكون لكل واحد منهم سبعة ، بخلاف نقص نصيبه عن السبع لم تجزئه .

الملكية - قالوا : لا تصح بالمعيا ، ولا بالعوراء ، والمعتير في الصبي والعور ذهاب ضوء العين ، وأن بقيت صورتها ، ولا تصح بالريسة التي لا تستطيع أن تتصرف كضمره الحقيقية ، أي إذا كان المرض خفيفا فإنه لا يضرح . ولا تصح بالجرباء إذا كان جربها ظاهرا ولا بها أكلت أكلا غير معتاد ، عجمتها ما لم يحصل ثلثها إنبال ، فتصح به . ولا تصح بها

= بالمجنونة جنونا دائما ، أما الجنون غير الدائم فانه لا يضر ، فتصح بالولاء وهي التي تدور في موضعها من الجنون ، ولا تتبع الغنم ، ولا تصح بالمزولة هزالا بيئا ، وهي التي لا مخ في عظامها ، ولا بالعرجاء عرجا بيئا يمتنعها من مساية أمثالها ، ولا بمقطوعة جزء من أجزائها : كيد ، أو رجل ، سواء كان القطع خلقيا أو لا ، وسواء كان الجزء أصليا ، أو زائدا ، ولكن يغتفر قطع خصية الحيوان ، فتصح بالخصى ، لأن فيه فائدة تعود على اللحم ، ولا فرق بين أن يكون خصيا بالخلقة أو لا ، ولا تصح بالصماء وهي صغيرة الأذنين جدا ، ولا بالبتراء وهي مقطوعة الذنب ، سواء كان ذلك خلقة أو بعارض ، ولا بالكماء - فائدة الصوت - الالعارض عاды : كالفاقة إذا مضى على حملها أشهر ، فانها تبكم ، فتصح بها ، ولا بالبخراء ، وهي منتنة الفم ، الا اذا كان أصليا ، كما هو الحال في بعض الأبل ، وكذا لاتصح بيباسة الضرع ، ومشقوقة الأذن إذا كان الشق أكثر من الثلث ، فإن كان الشق ثلثها أجزأت على المشهود ، ولا بمكسورة سنين فأكثر ، أما مكسور سن واحد فتصح بها كما إذا ذهبت أسنانها لكبر ، أو تغيير ، فانها تصح ، ولا تصح بذاهية ثلث الذنب أما ذاهية ثلث الأذن فتصح بها ، وكذا لا تصح بهيوان متولد بين وحشى وأنسى ، فإذا كانت الآباء غنما والأمهات ظباء أو بالعكس لا تجزئ في الأضحية على الأصح ، وتصح بالجصاء ، وهي المخلوقة بدون قرن ، أما إذا كانت مستأصلة القرنين عروضا ففيها قولان ، وهذا إذا لم يكن مكانهما داميا ، والا فلا تصح بها قولا واحدا ، وكذا تصح بالمقعدة العاجزة عن القيام بسبب السعن ، وكثرة الشحم لا بالمرض وتصح بالجذع من الضأن ، وهو ما بلغ سنة عربية ، وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه ، وتصح بالثني من الممى وهو ما بلغ سنة سنة ودخل في الثانية دخولا بيئا بأن قطع منها نحو شهر ، وتصح بالثني من البقر ، وهو ما بلغ ثلاث سنين ، وبالثني من الأبل ، وهو ما بلغ خمس سنين ، والمعتبر السنة القمرية ، ولو نقص بعض شهرها .

الشفافية - قالوا : لا تصح بالمعيبة بميب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها مما يؤكل ، فلا تصح بالعوراء ، ولا بالمعفاء ، والمعتبر ذهاب ضوء العين ، وكذا ما كان على إحدى عينيها بياض ، إذا كان كثيرا ، بخلاف اليسين ، فلا يضر ، كما لا يضر العمش ، وهو ضعف البصر مع سيلان الدمع غالبا ، ولا تصح بالعرجاء عرجا بيئا ، وهي التي تسبقها أمثالها إلى المرعى ، وتتخلف عنها ولو حصل لها العرج وقت الذبح ولو في حال قطع الطلوق والمرى ، ولا تصح بالمریضة مرضا يظهر بيئا ، ظهر بسببه هزالها ، وفساد لحمها ، فلو كان مرضها يسيرا لا يضر ، ولا تصح بالمعفاء وهي التي لا مخ لها في عظامها من شدة الهزال ، ولا بالتولاء ، وهي التي تستدير المرعى ، ولا ترمى الا قليلا فتهازل ، ولا تصح بالجرباء ، وإن كان الجرب يسيرا ، لأنه يفسد اللحم ، ولا بمقطوعة الأذن كلا أو بعضا ، ولا بمقطوعة الآلية ، ويمتخر ما يقطع من طرف الآلية في الصفر ، ويسمى - التطريف - لأنه

ومثما الوقت المخصوص ، فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده ، وفي بيانه تفصيل المذاهب فانظره تحت الفصل (١) .

== يجبر بالسمن ، أما المخلوقة بلا ذنب ، فإنها تجزئ ، كالمخلوقة بلا ضرع ولا إليه بفلاف المخلوق بلا أذن ، فإنها لا تصح به ، وتصح بمشقوقه الأذن ، أو مثقوبتها إذا لم يزل بذلك شيء منها ، وتصح بالخمى ، والخصاء جائر بشرط ثلاثة : أن يكون لتأكل اللحم ، أن يكون في صغره ، أن يكون في زمان معتدل ، وألا هرم ، وتصح بمكسورة القرن ، وإن كان محلله داميا ما لم يترتب عليه نقص في اللحم ، كما تصح بالجلاء ، ما لا قرن له خلقه ، وإن كان الأقرن أفضل ، وتصح بإفاداة الأسنان خلقه أما ما ذهب أسنانه لمرض فإنه لا تجزئ ، كما لا يجزئ ما ذهب بعض أسنانه إن كان ذلك يؤثر في علفه ، فإن كان لا يؤثر تجزئ ، وتصح بالضأن إذا بلغ سنة كاملة ، أو أسقط مقدم أسنانه ، بشرط أن يكون ذلك بعد ستة أشهر ، وتصح بالمعز إذا بلغ سنتين كاملتين ، وتصح بالبقر والجاموس إذا بلغ سنتين كاملتين ، والأبل إذا بلغ خمس سنين كوامل ، ولا يجزئ المتولد بين أنسى ووحشى .  
الحنابلة — قالوا : لا تصح بالعمياء ، وهي التي ذهب نور عينها ، وإن بقيت عينها صورة ، ولا تصح بالمسورة ، وهي التي انخسفت عينها ، أما إذا كان عليها بياض وهي قائمة ، فتصح بها ، ولا تصح بالمعفاء ، التي لا مخ في عظامها لمزالها ، ولا تصح بالمرجاء ، وهي التي لا تقدر على المشي مع جنسها الصحيح إلى المرقى ، ولا تصح بالمكسورة ، ولا بالريضة مرقها يفسد لحمها ، كجرب أو غيره ، ولا تصح بالمغضياء ، وهي التي ذهب أكثر أذن أو قرنها ، أما التي تحرق أذن ، أو انشقت ، أو قطع منها النصف أو أقل ، فتصح بها مع الكراهة ، ومثل الأذن في ذلك القرن ولا تصح بالجلاء ، وهي جافة الضرع ، ولا بالهتماء ، وهي التي ذهب ثناياها من أصلها ، ولا بالمصماء ، وهي التي انفكس غلاف قرن ، ولا تصح بما ذهب أكثر من نصف أليتها ، أما ما ذهب نصفها فاقبل ، فتصح بها ، كما تصح بالجلاء ، وهي التي خلقت بلا قرن ، والمصماء ، وهي الصغيرة الأذن جدا ، وما خلقت بلا أذن ، وكذا تصح بالبتراء ، وهي التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعا ، وتصح بالخصى ، أما المبوب ، وهو ما قطع ذكره مع أنثيه ، فإنه لا يجزئ ، والحامل كثيرها في الأحكام ، ولا تصح بالوحشى ، ولا بالمتولد بين وحشى وغيره ، وتصح بالجذع من الضأن ، وهو ماله سنة أشهر ، ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره ، وتصح بالثني مما سواه ، فثنى المعز ماله سنة كاملة ، وثنى البقر ماله سنتان كاملتان ، وثنى الأبل ماله خمس سنين ، ودخل في السادسة ، ولا تصح بما دون ذلك .

(١) الحنفية — قالوا : يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر ، وهو يوم العيد ، ويستمر إلى قبيل غروب اليوم الثالث ، وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحي في مصر أو يضحي في القرية . ولكن يشترط في صحتها للمصري أن يكون الذبح بعد صلاة العيد ، ولو قبل الخطبة ، إلا أن الأفضل تأخيرها إلى ما بعد الخطبة ، فإذا ذبح :-

وقد زالت بعض المذاهب شروطينا أخرى، مذكورة تحت الخط (١)، ويصح الاشتراك في الأضحية سواء كان ذلك في ثمنها أو في ثوابها، باتفاق ثلاثة، وخالف المالكية فانظر مذهبهم

ساكن المر قبل صلاة العيد لاتصح أضحيته، ويأكلها لحما، فإذا عطلت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضي وقت الصلاة • ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال • ثم يذبح بعد ذلك، أما القروي - ساكن - القرية - فإنه لا يشترط له ذلك الشرط • بل يذبح بعد طلوع فجر النحر، وإذا أخطأ الناس في يوم العيد فصلوا وضوا ثم بان لهم أنه يوم عرفة أجزأتهم صلاتهم وأضحياتهم • وإذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حية •

المالكية - قالوا : يبتدىء وقت الأضحية لفجر الامام في اليوم الأول بعد تمام ذبح الامام • ويبتدىء وقتها للامام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد، أو مضى زمن قدر ذبح الامام أضحيته أن لم يذبح الامام • ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد، ويفوت بفرويه • فإذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الامام • بل يذبح إذا ارتفعت الشمس وإذا ذبح بعد الفجر أجزأه • فإذا ذبح أحد قبل الامام متعمدا لا تجزئه • وأعاد ذبح أضحية أخرى، أما إذا لم يعتمد بأن تحرى أقرب امام لم يبرز أضحيته، وظن أنه ذبح ذبح بعده، وتبين أنه سبق الامام أجزأه، فإذا تأخر الامام بعد شرعى، انتظره إلى قرب الزوال، بحيث يبقى على الزوال ما يسه الذبح ثم يذبح ولو لم يذبح الامام •

الحنابلة - قالوا : يبتدىء وقت ذبح الأضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد، فيصح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة، ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة، ولا يلزم أن ينتظر الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي تصلى فيها العيد أن تعددت، بل لو سبق بعضها جاز، وإذا كان في جهة لا يعمل فيها العيد : كالبادية وأهل الخيام ممن لا عيد عليهم فإن وقت الأضحية يبتدىء فيها بمضى زمن قدر صلاة العيد، فإن فاتت صلاة العيد بالزوال ضحى اذن عند الزوال، وآخر وقت ذبح الأضحية اليوم الثاني من أيام التشريق، فأيام البحر عندهم ثلاثة : يوم العيد، ويومان بعده، ويجوز في ليل يومى التشريق التالين ليوم العيد أنما الأفضل أن يذبح في النهار •

الشافعية - قالوا : يدخل وقت ذبح الأضحية بعد مضى قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر، وإن لم ترتفع الشمس قدر رمح، ولكن الأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتباعها، ويستمر إلى آخر أيام التشريق الثلاثة، ويصح الذبح ليلا أو نهارا بعد دخول وقتها، إلا أنه يكره في الليل إلا لحاجة : كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية، أو لصلة : كسهولة حصول الفقراء ليلا •

(١) المالكية - زاحوا أن يكون الذبح نهارا ولو ذبح ليلا لم تصح أضحيته، وهذا الشرط بالنسبة لليوم الأول لا خلاف فيه عندهم، أما في غير اليوم الأول ففي صحة الذبح ليلا •

تحت الخط (١) وإنما يصح الاشتراك فيها إذا كانت من الإبل أو البقر ، فإذا اشترك بسبعة في بقرة أو ناقة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع ، فإن كانوا أكثر من سبعة لا يصح ، أما أن كانوا أقل فيصح ، ولا تصح الأصحية بغير النعم من الإبل والبقر والجاموس والغنم ، وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) .

### مبحث إذا ترك التسمية عند ذبح الأصحية

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الشافعية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) سواء أكانت أصحية أم غيرها ، فمن ترك التسمية عمدا لا تؤكل ذبيحته ، بخلاف ما إذا تركها سهوا ، فإنها تؤكل ، كما سيأتي في مبحث الذبح ، وكذلك من أهل لغتين الله ، فإن ذبيحته لا تؤكل ، والاهلال لغير الله هو الصياح بذكر الصنم ونصوه عند ذبح ما يتقرب به إليه ، فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عندما يذبحون لأصنامهم بذكرها .

== خلاف ، والمشهور أنه لا يجزئ . وأن يكون الذابح مسلما ، فإذا ذبحه الكفار لا تجزئ ، ولكنها تؤكل لحما وأن لا يشرك معه فيها أحد ، ويصح أن يشرك في الثواب لا في الثمن معه من تزمه نفقتهم أن كانوا معه في سكن واحد ، أو ألافلا تصح ، وهذا هو المشهور عندهم .  
الحنفية - زادوا أن يكون الذبح نهارا في اليوم الأول والرابع ، فلو ذبح في الليلة الأولى أو الليلة الرابعة لا تصح ، أما الذبح في الليلتين المتوسطين فإنه مكروه تنزيها .  
(١) المالكية - قالوا : لا يصح الاشتراك في الثمن ، إنما يصح الاشتراك في الأجر بالشروط المتقدمه .

(٢) الحنفية - قالوا : الشاة أفضل من سبع البدنة - البقرة أو الجمل ونحوهما - إذا استويا في اللحم والقيمة والكبش أفضل من النعجة إذا استويا في الثمن والقيمة أيضا ، والآنثى من المعز أفضل من التيس إذا استويا في قيمة ، والآنثى من الإبل ، والبقر أفضل إذا استويا أيضا .

الشافعية - قالوا : أفضلها سبع شياء عن واحد ، فبدنه ، فبقرة ، والكمال لا حد له .  
الحنابلة - قالوا : الأفضل الإبل ، ثم البقر أن أخرج كاملا بدون اشتراك ، ثم الغنم ثم شرك سبع في ناقة أو جمل ، ثم شرك بقره ، وأفضلها جميعها الاسمن ، ثم الأغلى ثمنا ، والذكر والآنثى سواء .

المالكية - قالوا : الأفضل الضأن مطلقا ، ثم المعز ثم البقر ، وتقديمه على الإبل هو الظاهر ، ثم الإبل ، ويندب الفحل أن لم يكن الخصى ، أسمن ، فإن كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين .

(٣) الشافعية - قالوا : التسمية ليست شرطا في حل أكل الذبيحة ، فلو ترك التسمية عمدا حلت الذبيحة ، ولكن ترك التسمية مكروه أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكرنا ليس بغير الله عليها ، وهي التي كانت تذبح للاستئمان .



### مبحث مندوبيات الاضحية ومكروهاها

وأما مندوبياتها ومكروهاها فهي مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) المالكية - قالوا : يندب ابراز الضحية للمصلى ، ويكره عدم ذلك للامام فقط ، ويندب أن يكون المصنف الذي يضحي منه جيدا من أعلى النعم واكمله ، وأن يكون من مال طيب ، وأن تكون سالمة من الميوب التي تصح بها ، فيندب أن تكون غير خرقاء ، وهي التي في أذنها خرق مستدير ، وأن تكون غير شرقاء ، وهي مشقوفة الأذن ، أو مقابلة ، وهي مقطوعة الأذن من جهة وجهها ، أو مداراة ، وهي مقطوعة الأذن من خلفها ، وندب أن يكون سمينا ، وأن يكلف ليسمن على الراجح ، وندب أن يكون ذكرا ذا قرنين أبيض ، ويندب أن يكون لحلا أن لم يكن المخصى أسمن ، وندب أن يكون ضائنا ، ثم معزا ، الى آخر التفصيل المتقدم ويندب أن يبريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشر ذي الحجة الى أن يضحي ، ويندب أن يذبح الاضحية بيده ، ويندب للوارث أن ينفذ أضحية مورثه أن عينها قبل موته ما لم تكن ذرا ، وألا يجب تنفيذ الوصية ، ويندب أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والاهداء بدون تحديد معين ، بل يفعل في ذلك كما يجب ، ويسن ذبح أو نصر ولد خرج من الضحية قبل ذبحها أو نصرها حيا حياة غير مستمرة ، ويؤكل أن تم خلقه ، ونبت شعره ، أما أن خرج منها عقب ذبحها حيا حياة مستمرة ، فإن ذبحه أو نحره واجب ، ويكره جز صوفها قبل الذبح بشرطين ، الأول : أن لا ينوى جزء عند شرائها ، فإن نوى جزء ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة ، أما إذا نوى بيعه فإنه يكره ، الثاني : أن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح ، والا فلا كراهة ، أما المنفورة فإنه يحرم جز صوفها مطلقا ، وقيل : حكمها كغيرها في ذلك .

الحنفية - قالوا : يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدخر ويتصدق ، والأفضل أن يتصدق بالثلث ويدخر الثلث ، ويتخذ الثلث لأقربائه وأصدقائه ، ولو أخذ الكل لنفسه جاز ، لأن الغربة تحصل براءة الدم . هذا إذا لم تكن منفورة ، والا فلا يحل الأكل منها مطلقا ، بل يتصدق بها جميعها ، وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر ، أما إذا اشترأها للاضحية ثم حبسها حتى مضت أيام النحر ، فإنه يجب عليه أن يتصدق بها حية ، ويحرم للاضحية الأكل منها ، وكذا يحرم الأكل من ولد الاضحية التي تلده قبل الذبح ، فإذا ولدت عليه الأضحية ولدا قبل ذبحها فإنه يذبح معها ، ويتصدق به جميعه ، ولا يحل الأكل منه ، فإن أكل منه شيئا تصدق بقيمته . ويستحب أن يتصدق به حيا أما الولد الذي لا يخرج حيا فسيأتي بيان الخلاف في تذكيته في «مبحث الزكاة» وكذا يحرم الأكل من الاضحية التي ضحى بها عن الميت بأمره . ومن المشتركة بين سبعة نوى أجدهم بحصته القضاء عن الماضي ، فإن هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها ، ويندب أن لا يتصدق منها بشيء إذا كان صاحبها ذا عيال توسعة عليهم ، وأن يذبح بيده إن كان يعرف الذبح ، والا شهدا =

= بنفسه ، ويأمر غيره ، وكره ذبح الكتابي ، وأما المجوسى والوثنى فلا تحل ذبيحته . كما تقدم ، وكره بيع جلدها أو استبدالها بما يستهلك ، كلحم ، وجبن ، وخسل ، ونحو ذلك ، أما استبدالها بغيرها ودلو ونحو ذلك مما يبقى زمنا طويلا فإنه يحل ، ويجوز أن ينتقل به في مثل هذا ، فيعمل هو غربالا وقربة وسفرة ونحو ذلك ، وقيل : بيع جلدها باطل لا مكروه وكره جز صوفها قبل الذبح لينتقل به ، فإن جزه تصدق به ، وكره ركوبها وتأجيرها ، فإن فعل تصدق بالأجرة التي أخذها ، ويكره الانتفاع بلبنها قبل ذبحها ، وأن يعطى الجزأ أجره منها ، ويكره تنزيها الذبح ليلا في الليلتين المتوسلتين ، أما الليلة الأولى والزابعة فإنه لا يصح فيها الذبح ، كما تقدم ، ويسن توجيهها إلى القبلة ، وأن يعمل فيها كثيرها مما تقدم من حد الشفرة ، وعدم تعذيبها بغير ضرورة ، وكره بيع صوف الاضحية ، وشرب لبنها والطعام كافر منها ، كتابيا كان ، أو مجوسيا بأن يبعث له بشيء منها في منزله ، أما إذا ضافه كافر ، أو نزل به وهو ياكل ، فإنه لا كراهة في اطعامه منها على المراجع ، وكره التنالى في ثمنها ، أو عددها أن خاف المباحة ، أما إذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب ، وكره فعل التضحية عن شخص ميت إذا لم يشترطها في وقف له ، والا وجب فعلها عنه ، ويلزم أن يتبع شرطه ، سواء كلن جائزا أو مكروها ، فإن عين أضحية قبل موته كان تنفيذها مندوبا ، كما تقوم ، وتكره المتبرقة ، وهى ذبح شاة فرجب كانوا يذبحونها في الجاهلية لاصنامهم ، وكانت جائزة في أول الاسلام ، ثم نسخت بالأضحية ويكره ابدالها بأقل منها أو مساو لها إذا لم يمينها الا فلا يصح .

الشافعية - قالوا : يسن في الاضحية كونها سمينة ، سواء كان سمناها بفعله أو بفعل غيره ، وأن لا تكون مكسورة القرن ولا فاقدة ، وأن تذبح بعد صلاة العيد ، وأن يكون الذابح مسلما وأن يكون الذبح نهارا ، ويكره ليلا أن لم يكن لحاجة ، وألا فلا كراهة ، وأن يطلب لها موضعا ليئا ، لأنه أسهل لها ، وأن يوجه مذبحتها للقبلة ، وأن يتوجه هو اليها أيضا . وأن يسمى الله تعالى ، ويكره تعدد ترك التسمية ، كما تقدم ويسن أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يكبر ثلاثا بعد التسمية وأن يقول : اللهم هذا منك واليك . فتقبل منى ، وأن تذبح الغنم والبقر . وتحرر الابل ، وأن لا يبين رأسها . ويسن قطع الودجين . ويسن أن تكون الابل عند النحر قائمة معقولة رجلها اليسرى ، والغنم والبقر مضجعة على جنبها اليسر ، وأن يعد المدينة ، ويكره أن يحدها والذبيحة تنظر إليه كما يكره أن يذبح واحدة ، والاخرى تنظر

العنابلة - قالوا : يسن أكل ثلث الاضحية واهداء ثلثها ولو لمنى ، والتصدق بثلثها على الفقراء ، ولا فرق في ذلك بين المعينة والمنفورة وغيرها ، الا أن المعينة والمنفورة لا يجوز اهداء الكافر منها ، أما أضحية التطوع فيجوز اهداء الكافر منها ، ويستحب أن يتصدق بأفضلها وأن يهدي الوسط ، وياكل الأكل ، وإن كانت الأضحية ليتيم ، فلا يجوز للولى أن =

## مبحث كيف يذبح الحيوان

## ويقال لذلك : ذكاة

الذكاة — بالذال — ذبح أو نحس أو عقر حيوان مباح للكل ، بشرائط مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (١) .

= يتصدق عنه أو بهدى منها ، بل يوفرها له ، وله أن يشرب من لبنها ، إلا إذا كان لها ولد ، فإنه يهرم عليه أن يشرب ما ينقص من القدر الذي يكفى في رضاع ولدها وتزمره قيمته ، أما ما زاد بعد رضاعه فله شربه أيضا ، ويجوز أن يجز صوفها أن كان فيه منفعة لها بأن يزيد في سمها ، أما أن كانت المنفعة في بقائه بأن يقيها الحر والبرد ، فلا يجوز جزه ، ولا يجوز أن يغطى الجزار أجره منها ، بل أن شاء أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية ، ويهرم بيع جلدها وجلها ، وهو الذي يغطى به الحيوان ، كما يصرم بيع شيء من الذبيحة ، وله أن ينتفع بالجلد والجل ، فيصلى عليه ، ويتخذة غربالا ونحو ذلك ، أو يتصدق بهما ، وإن ولدت التي عينت للاضحية ذبح ولدها معها ، سواء عينها حاملا أو حدث الحمل بعد التعمين ، ويندب ذبح الجنين الذي يخرج من بطن أمه ميتا ، أو الذي فيه حركة المذبوح ، أما الجنين الذي يفرج وفيه حياة مستقرة ، فإن ذبحه واجب ، وذكاة الجنين ذكاة أمه ، سواء ثبت شعره أو لم يثبت ، ويسن نحر الابل قائمة معقولة الرجل اليسرى ، وأن يعمل مع الاضحية ما يعمل مع غيرها مما يأتى في « مبحث الذبح » .

(١) الحنفية — قالوا : الذكاة الشرعية تنقسم الى قسمين : ذكاة الضرورة وذكاة الاختيار ، فذكاة الضرورة هي جرح وقع في أى جزء من بدن الحيوان ، وانما تكون في حيوان غير مستأنس ، فلو توحش غنم ، أو بقرة أو بعير وتمس ذبحه ، ثم رمى بسهم ، فأصابه في أى جزء من بدنه وأراق دمه وأماته حل أكله ، وكذا لو نحر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه الا بجماعة ، فإن له أن يرميه ، ومضى جرح وسال دمه وملت بهذا الجرح حل أكله ، ومثله ما إذا سال حيوان على أحد فرماه دفاعا عن نفسه فأماته . فإنه يصل أكله إذا جرحه وأسال دمه ، وكذا إذا وقع حيوان في بئر وتمس ذبحه فرماه فجره . وعلم أنه مات بالجرح ، أو لم يعلم أن قد مات به أو غيره فإنه يصل أكله ، أما إذا علم أنه مات بفن الجرح فإن أكله لا يصل . وكذا إذا تعسرت بقرة في الولادة فادخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله ، فإن لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله ، وأن لم يذبح أو يجرح فلا يصل ، ولو ذبحت أمه ، لأن ذكاة الام ليس ذكاة لولدها عند أبي حنيفة ، وقالوا — أبو يوسف ، ومحمد — : أن تم خلقه أكل بذكاة أمه ، لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، ومصل الامام الحديث على التشبيه ، يعنى أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه ، وأما ذكاة الاختيار فهي الذبح بين مبدأ الطلق الى مبدأ الصدر ، بأن يقطع الودجين ، وهما — عرقان كبيران في جانبى قدام الحق — ، ويقطع الطلقوم ، وهو — مجرى النفس — ، والمرئ ، وهو —

= مجرى الطعام والشراب - ، ويكفى قطع ثلاثة منها ، فإن للأكثر حكم الكل ، فلا بد من قطع الحلقوم ، أو الرئى مع الودجين أو قطع ودج مع الاثنين ، ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والرئى مع أحد الودجين ، ومتى تحقق القطع على هذا الوجه صار الذبيح شرعياً ، وحل أكل الذبيحة ، سواء كان الذبيح فوق المقعدة التى فى أعلى الحلق ، أو تحتها . ويشترط ، أولاً : أن يكون الذابح مسلماً ، أو كتابياً : يهودياً أو نصرانياً ، أفرنجياً أو غيره يدخل فى النصرانى الصابئ ، لأنه يقرب بمعى عليه السلام ، ويدخل فى اليهودى السامرة ، لأنهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ، فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم ، ولا تحل ذبيحة غيرهم من : وثى ، ومجوسى ، ومرتد عن الاسلام ، وكذا لا تحل ذبيحة الذروز الذين لا يدينون بكتاب ، وإذا ذكر الكلبى اسم المسيح لا تحل وليمته ، ثانياً : أن لا يذبح صيد الحرم ، فإن الصيد فى الحرم لا تحل الذكاة ، ولو كان الذابح غير مهرم ، ثالثاً : أن يترك التسمية عمداً ، أما أن تركها سهواً فإن الذبيحة تكون حلالاً ، ويشترط فى التسمية : ١ - أن تكون ذكراً خالصاً ، بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه ، سواء كان مقروناً بصفة ، نحو : الله أعظم ، أو غير مقرون بصفة ، نحو الله ، الرحمن ، أو يذكره بالتسبيح والتلهيل ، أما ذكر اسم الله مقروناً بدعاء ، كقول : اللهم اغفر لى ، فإن الذبيحة لا تحل به ، ويستحب أن يقول : بسم الله ، الله أكبر . ٢ - وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح ، والرامي لصيد حال الرمي ، ومرسل كلب الصيد حال الإرسال ، فلو سمى غير الفاعل لا يحل الأكل ، وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس ، فلو سمى واشتغل بأكل أو شرب ، فإن طالع لم يحل الذبح ، والا حل ، وحد الطول ما يستكثره الفاخر ، ويشترط أن لا يقصد بالتسمية شيئاً آخر كالذبح فى ابتداء الفعل . فإن فعل ذلك أو نوى أمراً آخر غير الذبح ، فإنها لا تحل ، أما إذا لم تحضره النية أصلاً فإنها تحل ذبيحة الصبى الذى يعرف التسمية ، وإن لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق ، ومثله السكران إذا كان يعقل لفظ التسمية وكذلك المجنون ، فكل هؤلاء إذا كانوا يضيغون عمل الذبح ، ويفكرون أسم الله تحل ذبيحتهم ، كما تحل ذبيحة الأخرس ، وذبيحة الأتلف . وهو الذى لم يفتن بدون كراهة ، ويصح الذبح بكل ما يقطع من العروق المشروط قطعها ويسيل الدم ، فيجوز الذبح بالسكين ، وقشر القصب الأرضى - الغاب - والسرو ، وهى حجر أبيض كالسكين ، وغير ذلك ، ما عدا السن والظفر ، فإنه لا يحل الذبح بهما إذا كانا متصلين ، فإن انفصل حل الذبح بهما مع الكراهة لما فيه من تغييب الحيوان ، كالذبح بالسكين للكالة التى لا تقطع ، وإذا ذبح لمطيم بقصد التقرب إليه وتغظيمه بالنصر فإن ذبيحته لا تؤكل لأنه أهل بها لغير الله ، بخلاف ما يذبح للمضيف يؤخذ بكرامه ، غلبه جائز ، وإن قدم له غير الذبوح عند الأكل .

• المالكية - قالوا : الذكاة الشرعية هى السبب الموصول لحل أكل الحيوان البرى به

بـ الاختياراً ، وأنواعها أربعة : ذبح ، ونحر ، وعقر . وفعل يزيل الحياة بأي وسيلة ، النسوع الأول : الذبح . ويكون في البقر والجاموس والفسان والمصر والطير والوحش والمقدور عليه ، ما عدا الزرافة ، فلها تنحر ، ويعرف الذبح بأنه قطع الطقوم والودجين من المقدم بمحدد بنية ، ولا يشترط قطع المريء ويشترط أن يكون الذابح معيلاً مسلماً . أو كتابياً . وأن لا يرفع يده رفعا طويلا بلختياره قبل تمام الذبح ، ويشترط لعل ذبيحة الكتابي شروط : أن يذبح ما يحل له بشريعتنا ، وأن لا يهل به لغير الله وقد تقدم بيان ذلك في الأحذية في « مبحث اذا ذبحها كتابي » ، وأن يذبح بحضرة مسلم مميز عارف بأحكام الذكاة ان كان الكتابي . ممن يستحل الميتة . فلا يحل أكل ذى ظفر ذبحه يهودي كابل ويط وأوز وزرافة من كل ما ليس بمنفرد الأصابع لأن اليهود يحرمون أكل ذى الظفر وثبت في شريعتنا أنه محرم عليهم ، فلذا ذبحه فلا يحل ، أما ما يحل لهم في شريعتهم : كالهمام ، والدجاج ، ونحوهما فلها حلال اذا ذبحها ، النوع الثاني : النحر ، ويكون في الابل والزرافة والفيلة ، ويكره في البقر والجاموس ، وكذا الخيل والبغال والحمير والوحشية ، ويعرف النحر بأنه طعن مميز مسلم أو كتابي بلبية ، يلا رفع طويل قبل التمام بنية ، النوع الثالث : المقر ، ويكون في وحشى غير مقدور عليه الا بعسر ، سواء كان طيرا أو غيره ، ويعرف بأنه جرح مسلم مميز حيوانا وحشيا بمصدد ، أو حيوان صيد معلم بنية وتسمية ، ولا يصح المقر من كافر ، وقيل : يصح من الكتابي كالذبح ، ولا يصح المقر من صبي أو مجنون أو سكران ، ولا يصح عقر حيوان مستأنس اذا شرد ، فلو نفرت بقرة أو غنم أو جعل ، فانه لا يصح عقره ، وكذا لو سقط حيوان في بئر ، ولم يقدر على ذبحه الا بالمقر ، فمقر ، فانه لا يؤكل ، ولا يصح المقر بمما أو حجر لا حد له ، ويصح برصاصة ، لأنها أقوى من المحدد ، وأما القطع المعيت فهو ذكاة من لا دم له : كالجراد ، والدود فإن ذكاته امانته بأي سبب ، كالنار ، أو قطع الأسنان ، أو ضرب العصا ، أو نحو ذلك ، ويشترط نية ذكاته ، ويشترط في الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى مسلم ذاكر قادر ، فإن نسي أو عجز ، كأفريس أكلت ذبيحته . الشافعية . قالوا : الذكاة الشرعية هي قطع الطقوم والمريء جميعا ، فلو بقى شيء منهما لم يحصل المذبوح ، ويشترط أن يكون في الحيوان حياة مستقرة قبل ذبحه ان وجد سبب يحال عليه الهلاك ، والا فلا يشترط وجودها ، فالمرض يغير سبب يحال عليه هلاكه أو ذبحه آخر رمق حل ، وأن لم يسلم الدم ولم توجد حركة عنيفة ، والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة . ومن أمارتها انفجار الدم بعد قطع الطقوم والمريء ، أو الحركة الشديدة ، ولا فرق بين أن يكون قطع الطقوم والمريء من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها . لكن بشرط أن يبقى منها تدويرتان كاملتان احداهما : فمن أعلى ، الثانية : من أسفل والا لم يحصل المذبوح ، لأنه حينئذ يسمى جزءا لا ذبحا . أما قطع الودجين فهو سنة ، ولو قطع الرأس كله كفى ، ولكن يكره على المعتمد ،

= وانما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقدور عليه ، أما غير المستأنس : كنعيم ، وبقر توحيش ، وبمير نفر ، وغزال في الصحراء ، وبهيمة سقطت في بئر ولا يمكن الوصول إلى ذبحها : فذكاته عقره في أي موضع من بدنه بشيء يجرح ، ينسب إليه زهوق الروح . فلا ينفع العقر بها فر أو خف : ولا بخدش الحيوان خدشة إقليمية . ويشترط لحصل الذبح شروط ، أولا : قصد العين أو الجنس . فلو رمى شيئا ظننه حجرا أو حيوانا لا يؤكل . فظهر أنه حيوان يؤكل حل أكله ، لأنه كان يقصد عينه ، وكذا لو رمى قطيع ظباء . فأصاب واحدة منها ، أو قصد واحدة فأصاب غيرها ، حل المرمى لقصد جنسه . فإذا لم يقصد العين أو الجنس لا يطل الحيوان . فإذا وقعت منه السكين فأصاب حيوانا فذبح . أو اهتك بسكين فانذبح . أو صال أحد بسيفه فأصاب مذبح حيوان لا يجل المذبوح لعدم القصد ، ثانيا : أن يكون الأسراع بإزهاق روح الحيوان متمعنا لقطع الطقوم والمرء ، فلو أخذ واحد في قطعها ، وأخذ الثاني في نزع الأمعاء ، أو نخس الخاضرة لم يجل ، ثالثا : وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حيث وجد سبب يجل عليه الهلاك ، فإذا جرح حيوان ، أو سقط عليه سقف أو نحوه ، وبقيت فيه حياة مستقرة ، فذبح حل ، وهي ما عرفت بشدة الحركة ، أو انفجار الدم ، وإن تبين هلاكه بعد ساعة ، والأفلا يجل لوجود سبب يمكن أن يستند إليه الهلاك ، وهو الجرح ، أو سقوط السقف ولا يشترط تيقن الحياة المستقرة بل يكفي ظن وجودها ، وإذا وصل الحيوان قبل الذبح إلى حالة فقد معها الإبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح ، فإنه يجل ، ولو لم ينفجر الدم ، أو يتحرك الحركة المنيفة . أما إذا أكل الحيوان طامعا انتفخ به حتى صار في آخر رق . ثم ذبح فإنه لا يجل على المتمد ما لم توجد الحركة الشديدة أو انفجار الدم ، رابعا : أن يكون المذبوح مما يجل أكله ، فلا يجوز ذبح ما لا يجل ، ولو لارأته عند تضرره من الحياة ، خامسا : أن يكون القطع بمعد ، ولو من قصب ، أو خشب أو ذهب ، أو فضة ، إلا السن والظفر وباقى المظالم ، فإنه لا تحصل الذكاة بها ، فإذا قتل الحيوان بغير معد بأن ضربه بمندبته ، أو سهم بلانصل ولا حد ، أو خنق بشرك فمات ، فإنه يهرم في كل ذلك ، سلخا : أن يكون القطع دفعة واحدة ، فلو قطع الملقوم وسكت . ثم تمم الذبح ، فإن كان القطع الثاني منفصلا عن الأول عرفا اشتراط أن تكون في الحيوان حياة مستقرة عند ابتداء القطع الثاني ، وإن لم يكن القطع الثاني منفصلا عن الأول عرفا فلا يشترط الحياة المستقرة ، وذلك كأن ترفع السكين وأعادها فورا ، أو ألقاها لتكونها لا تقطع . وأخذ غيرها فورا أو سقطت منه فقتلها ، أو أخذ غيرها سريعا ، أو قلبها وقطع بها ما بقي ، فكل ذلك جائز ، إذا فصل فيه بين العمل الأول والثاني ، سابعا : أن لا يكون الذابح محرما والمذبوح حيا بغير وحش . فإن كان كذلك فلا يجل المذبوح ، ثامنا : أن يكون الذابح مسلما أو كاهنا . لا مجوسيا ، ولا وثنيا ، ولا هرعدا ، فتحل ذكاة اليهودي والنصراني ، كالمسلم ،

كما لا تهل ذكاة المجنون والسكران وغير المميز . ولو في الحيوان الذي لا يقدر عليه على الراجح ، لكن مع الكراهة ، وكذلك تكرر ذكاة الأعمى ، ولا تشترط التسمية ، وإنما تسن ، وإذا ذكر اسم الله مقترنا باسم غيره ، كأن قال : بسم الله ، واسم محمد ، فإن أراد الإشراف كسر ، وحرمت الذبيحة ، وإن لم يرد الإشراف حلت الذبيحة ، ولكن يكره أن قصد التبرك ، ويحرم أن أطلق لأيهام الشريك .

الحنابلة - قالوا : الذكاة شرعا هي ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر أو تحويه الأجراد ونحوه ، مما لا يذبح أو ينحر ، ويتحقق الذكاة الشرعية بقطع الطقوم والمرئ والحقوم مجرى النفس ، والمرئ - وهو البلعوم - مجرى الطعام والشراب ، والنحر يكون في اللبة ، وهي الوهدة التي بين أصل العنق والمصدر ، ولا يشترط قطع الوهدين ، وهما عرقان محيطان بالحقوم ، ولكن الأولى قطعها ، فإذا تم ذبح الحيوان أو نحره عقر بأن يرعى بسم أو نحره في أي موضع من جسمه . فيجرحه ويميته ، فيحل أكله كالصيد . فإذا نحر بغير علم يقدر عليه . أو سقط حيوان مباح الأكل في بئر وتذر ذبحه فمقر حل أكله بشرط أن يموت بالجرح الذي قصد به عقره . فإن مات بغيره فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجبا لقتله ، ويشترط أيضا أن تتوفر شروط الذابح فيمن رماه ، فلو رماه مجوس لا يصح أكله ويشترط لصل الذبيحة أربعة شروط ، الشرط الأول : أن يقول : بسم الله عند حركة يده بالذبح أو للنحر أو العقر . ولا يقوم شيء مقام التسمية ، فلو سبح الله لا يجزئ . وتجوز بغير العربية . ولو مع القدرة على العربية ، ويسن أن يكبر مع التسمية فيقول : بسم الله والله أكبر ، فإن كان الذابح أقرس أو مأ برأسه إلى السماء . وأشعار إشارة تدل على التسمية ، بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية . وهذا كاف في حل ذبيحة الأقرس . فإذا تركت التسمية عمدا أو جهلا لم تبح الذبيحة ، لقوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » وإن تركت التسمية سهوا فلها تهل ، لحديث شدد بن سعد عن النبي ﷺ أنه قال : « ذبيحة المسلم حلال » وأن لم يسم إذا لم يتعمد . ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سعى على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبح الثانية . ولا يضر الفصل اليسير بين التسمية والذبح . فلو سعى ثم تكلم وذبح حلت . وإذا اضجع شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى سكبنته وأخذ غيرها وذبح حلت . وكذا إذا رد سلاما أو استقى ماء ، والكتابي كالمسلم . فإذا ذكر اسم المسيح لا تهل الذبيحة . وإذا لم يعلم أن كان الذابح سمي أو لا ، ذكر اسم الله أو غيره فالذبيحة حلال . الشرط الثاني : أهلية الذابح أو الفاجر أو العاقر . وهو أن يكون عاقلا أو قاصدا للتذكية فلو وقعت السكن على حلق شاة فذبحتها لم تهل لمدم قصد التذكية وأن يكون مسلما أو كتابيا ولو حرييا . أو من نصارى بني تغلب ، لا فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى ، حرا أو عبدا ، ولو جنبا . وحائضا . ونفساء ، وأعمى ، وفاسقا ، ولا تهل ذبيحة مجنون ، وسكران ، وصبي غير »

ويسن أن تتحرر الأبل ، ألا عند الملكية ، فلنظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ونحوها مما له رغبة طويلة ، ويذبح غيرها : كالبقرة ، والغنم ، ويسن أن يحد الشفرة أولا - بالسكين ونحوها - وأن يحدها بعيدا عن الذبيحة ، وأن لا يذبح واحدة والأخرى تنظر ، وأن يضجع الذبيحة إن كانت شاة أو بقرة على جنبها الأيسر ، ثم يقول اللهم هذا منك واليك ( وجهت وجهي ) الآية ( إن صلاتي ونفسي ) الآية ، بسم الله ، الله أكبر ، ثم يذبح ، ويكره كسر عنق المذبح قبل أن ترهق روحه ويسكن ، وكذلك يكره سلفه ، أو قطع عضو منه ، أو تقف ريشه قبل أن ترهق روحه ، ويكره ترك التوجه إلى القبلة ويكره كل تعذيب للمذبح بدون فائدة .  
هذا ، وقد أشبعنا الكلام في هذه المواضع وفيما يجوز أكله وما لا يجوز أكله ، وفيما يحل لبسه وما لا يحل في الجزء الثاني من كتابنا هذا ، فليجمع إليه من شاء ، والله ولي التوفيق .

= مميز لأنه لا قصد لهم ، فإذا كان الصبي مميزا تحمل ذبيحته ، ولو كان دون عشر سنين ، ولا تحمل ذبيحة مرتد ، ولا مجوسي ، ولا وثني ، ولا زنديق ، ولا درزي ، وكل من لا يحسن بكتاب ، أخذنا من مفهوم قوله تعالى : « **وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم** » أي فلا يحل لكم طعام غيرهم ، الشرط الثالث : الآلة ، وهو أن يذبح بآلة محددة تقطع أو تفرق بعدها ، لا تقطع أو تفرج بقلها ، ولا فرق في المحددة بين أن تكون من حديد : كالسكين ، والسيف ، وللنصل ونحوها ، أو تكون من حجر ، أو خشب ، أو عظم ، إلا السن والظفر ، فلا يصح الذكاة بهما ، سواء كانا متصلين أو منفصلين ، الشرط الرابع : أن يقطع للحلوقم والريء ، وقد تقدم بيانهما ، وإذا ذبح كتابي ما يحرم عليه في شريعته ، وثبت في شريعتنا تحريمه عليه ، يحل أكله ، كما إذا ذبح يهودي حيوانا له ظفر ، وهي الأبل والغنم والبط . وما ليس بمشقوق الأصابع ، فإن الله تعالى أخبر بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر ، وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ، ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه ، كما إذا ذبح حيوانا ملتصقة رثته بأضلاعه ، فإنهم يزعمون أن الرثة تحرم عليهم ، ويسمونها باللازقة .  
(١) الملكية - قالوا : يجب نصر الأبل والزرافة والفيلة - لأنها تؤكل - فإن ذبحت لم تؤكل ، ويجب ذبح غيرها من الأنعام والوحوش والطيور ، فإن نحر لم تؤكل ، ويجوز الأمران والأفضل الذبح في البقر والجاموس والخيل والبعال وحمر الوحش ، وكل ذلك في حالة السمة والاختيار ، أما في حالة الضرورة ، كمدم آلة الذبح ، أو كوقوع الحيوان في حفرة ، فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نصر ، فإنه في هذه الحالة يجوز المكس في الأمرين بأن يذبح ما ينحر ، وينحر ما يذبح للضرورة ، والله أعلم . وصلى الله وسلم على صاحب الثريمة سيدنا محمد وآله وصحبه .









